

نَهْائِلُ الْمَحْتَجِّ

إلى شرح المنهاج

في الفقه على مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه

تأليف

شمس الدين محمد بن أبي القاسم أحمد بن محمد
ابن تهما والشيخ والزماني الشافعي الأزهري
الشيخ الإمام الشافعي المصنف لأثره سنة ١٠٨٤ هـ

وتمت

١- حاشية أبي القاسم في شرحه على صاحب المنهاج في الفقه
المصري سنة ١٠٨٧ هـ

٢- حاشية أحمد بن محمد في شرحه على صاحب المنهاج في الفقه
المصري سنة ١٠٩٦ هـ

الجزء الثاني

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



نَهْائِلُ الْمَحْتَاجِ

إلى شرح المنهاج

في الفقه على مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه

تأليف

بشعر الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة

ابن شهاب الدين الرملي المتوفى بضرب الأندلس

الشهر بالتألف الصغير المتوفى سنة ١٠٩٤ هـ

ومعه

١- حاشية أبي الضياء نور الدين علي بن علي الشهرستاني القاهري

المتوفى سنة ١٠٨٧ هـ

٢- حاشية أحمد بن عبد الرزاق بن محمد بن أحمد المعروف بالمقرئ الرشيدي

المتوفى سنة ١٠٩٦ هـ

للمحزاة الثاني

دار الكتب العلمية

جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

مَنْ يُرِدِ اللَّهَ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ

(حديث شريف)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب

بالتنين يشتمل على شروط الصلاة ، مواعدها ، وقد شرع في القسم الأول فقال (شروط الصلاة) الشروط جمع شرط يسكون الراء ، وهو لغة : العلامة ، ومنه أشرأت الساعة : أى علاماتها ، هذا هو المشهور وإن قال الشيخ : الشرط بالسكون إلزام الشيء والتزامه لا العلامة ، وإن عبر بها بعضهم فإنها إنما هى معنى الشرط بالفتح اهـ . وقد صرح بذلك فى المحكم والعياب والواعى والمصباح والقاموس والمعجم وديوان الأدب وغيرها . واصطلاحاً ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته فخرج بالقييد الأول المانع فإنه لا يلزم من عدمه شيء ، وبالثانى السبب فإنه يلزم من وجوده الوجود ، وبالثالث اقتران الشرط بالسبب كوجود الحول الذى هو شرط لوجوب الزكاة مع التصاب الذى هو سبب للوجوب أو بالمانع كالتدين على القول بأنه مانع لوجوبها وإن

باب على شروط الصلاة

(قوله على شروط الصلاة) لعل الحكمة فى تعقيب هذا الباب لما قبله التنبيه على أنه لا يعتد بتلك الأركان بدون شروطها حتى لو انتفى شرط منها فى أثناء صلاته بطلت ، وقد يؤخذ هذا من قوله الآتى : لأننا نقول لما اشتمل على مواعدها الخ ، لأن انتفاء الشرط بعد انعقادها مانع من دوام الصحة (قوله ومواعيدها) أى وما يتبع ذلك : كتنسيخ من نابه شيء فى صلاته ، وسن الصلاة للستره وغير ذلك (قوله هذا هو المشهور) أى على الألسنة ، وليس مراده أنه يقابله قول غريب لغة لقوله ولم أره لغيره (قوله وإن قال الشيخ الخ) أى فى غير شرح منجه تبعاً للأسنوى اهـ الشيخ عميرة ، وقوله أى فى غير الخ ومن الغير شرح الروض وشرح البيهجة (قوله وقد صرح بذلك) أى بما قدمه من أن الشرط الخ (قوله فخرج بالقييد الأول) أى ما يلزم من عدمه الخ (قوله وبالثانى) أى قوله ولا يلزم الخ (قوله فإنه يلزم من وجوده الوجود) أى ومن عدمه العدم (قوله وبالثالث) هو قوله لذاته (قوله بأنه مانع لوجوبها)

فصل

(شروط الصلاة خمسة)

(قوله وإن قال الشيخ) أى فى شرح الروض خلافاً لما فى حاشية الشيخ (قوله وقد صرح بذلك) يعنى بما قاله شيخ الإسلام إذ عبارة المصباح والشرط بالتحريك العلامة ، وأشرأت الساعة علاماتها انتهى . فقول الشارح فيها مراداً هو المشهور لعل المراد به شهرته على الألسنة على ما فيه

لزم الوجود في الأول والعدم في الثاني لكن لوجود السبب والمانع لا لذات الشرط . لا يقال الشرط يتقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها ، فكان المناسب تقديم هذا على الباب الذي قبله . لأننا نقول لما اشتمل على موانعها ولا تكون إلا بعد انقضاءها حسن تأخيرها ، وإنما لم يعد من شروطها أيضا الإسلام والتمييز والعلم بفرضيتها وبكيفيةها وتمييز فرائضها من سنتها لأنها غير مختصة بالصلاة ، فلو جهل كون أصل الصلاة أو صلاته التي شرع فيها أو الوضوء أو الطواف أو الصوم أو نحو ذلك فرضا ، أو علم أن فيها فرائض وسننا ولم يميز بينهما لم يصح مافعله وتركه معرفة التمييز المخاطب بها . وأفتى حجة الإسلام الغزالي بأن من لم يميز من العامة فرض الصلاة من سنتها صحت صلاته أي وسائر عباداته بشرط أن لا يقصد بفرض فلا ، وكلام المصنف في مجموعه يشعر برجحانه ، والمراد بالعالى من لم يحصل من الفقه شيئا يهتدى به إلى الباقي ، ويستفاد من كلامه أن المراد به هنا من لم يميز فرائض صلاته من سنتها ، وأن العالم من يميز ذلك ، وأنه لا يتغير في حقه ما يتغير في حق العالى ، وقد علم أيضا أن من اعتقد فرضية جميع أفعالها تصح صلاته لأنه ليس فيه أكثر من أدائه سنة باعتماد الفرض وهو غير ضار (خسة) أولها (معرفة)

أى وهو مرجوح في باب زكاة المال وباب زكاة الفطر ، وإن مشى في البهجة على أنه لا يمنع في زكاة المال ويمنع في زكاة الفطر (قوله وبكيفيةها) انظر ما المراد بها ولعله أراد بها تمييز فرائضها من سنتها وعليه فيكون عطفه عليه عطف تفسير ويدل عليه عدم ذكره في المحترزات ، ، ويصرح بذلك كلام حج وكلام شرح المنهج ، ويحتمل أنه أراد بها الصورة التي تكون الصلاة عليها خارجا (قوله غير مختصة بالصلاة) أى بل تأتي في كل عبادة (قوله وأفتى حجة الإسلام) أى فهو تخصيص لكلامهم (قوله بأن لم يميز من العامة) أى من العوام بدليل ما يأتى في قوله والمراد بالعالى من لم يحصل الخ ، وقال حج إن العالم كالعالى على الأوجه ، ثم قال : " لو اعتقد أن البعض فرض والبعض سنة صح مالم يقصد بفرض معين التولية اه . وكتب عليه سم قوله أو البعض فرض والبعض الخ صنيعة صريح في أنه لا فرق في هذا بين العالى والعالم ، وليس كذلك بل هو خاص بالعالى كما يعلم بالمراجعة (قوله يشعر برجحانه) معتمد (قوله من لم يحصل من الفقه شيئا الخ) أى من لم يحصل قدرا يتمكن به من تمييز فرائضها من سنتها لأن المراد من العالم من ميز بالفعل (قوله من كلامه) أى المجموع (قوله أن المراد به هنا) أى وأما في غير ما هنا فالمراد به غير المجتهد ، ويقرب منه قوله هنا من لم يحصل من الفقه شيئا يهتدى به لباقيته (قوله من لم يميز الخ) أى وإن كان بين أظهر العلماء (قوله فرضية جميع أفعالها) أى ومنها القولية والاعتقادية (قوله أولها) وقع مثله في المحلى . أقول : تعبيره بالأول يقتضى أن يكون لمعرفة الوقت تميز على غيرها من الشروط بحيث يستحق أن يكون في المرتبة الأولى وضعا ، ولعل وجهه أن الصلاة لو وقعت قبل وقتها لا يصح ولا تبرا بها ذمته مطلقا ، بخلاف غيرها من الشروط فإنه يسقط عند العجز عنه ، وأيضا الخطأ بالصلاة إنما يكون بعد دخول الوقت وبهذا الاعتبار

(قوله ولم يميز بينهما لم يصح مافعله) أى إن كان غير عالى بالمعنى الآتى (قوله أن المراد به هنا) أى أما في غير ما هنا فهو ما قدمه في قوله والمراد بالعالى وهذا عرف الفقهاء ، وأما قول الشيخ في الحاشية : إن المراد به غير المجتهد ، فهو جار على اصطلاح الأصوليين ولا يناسبه السياق أيضا (قوله وأن العالم من يميز ذلك وأنه لا يتغير في حقه الخ) قد يقال الذى يميز ما ذكر بالفعل كيف يتأتى جهله به حتى يترتب عليه الاغتزار أو عدمه

دخول (الوقت) يقينا أو علنا بالاجتهاد ، فمن صلى بدونه لم تصبح صلاته وإن صادفت الوقت كما مر (و) ثانيا (الاستقبال) كما مر أيضا (و) ثالثا (ستر العورة) عن العيون من إنس وجن ، وملك مع القدرة عليه ولو خاليا أو في ظلمة لإجاصهم على الأمر به فيها ، والأمر بالشئ نهى عن ضده وهو هنا يقتضى التصاد لقوله تعالى - خللوا زينتكم عند كل مسجد - قال ابن عباس المراد به الثياب في الصلاة ، وفي الأول إطلاق اسم الحال على المحل ، وفي الثاني إطلاق اسم المحل على الحال لوجود الاتصال الذاتي بين الحال والمحل ، وهذا لأن أخذ الزينة وهي عرض محال فأريد عملها وهو الثوب عازا ، ولما صبح من قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة حائض ، أى بالغة إلا بجمار ، إذ الحائض زمن حيضها لا تصح صلاتها بجمار ولا بغيره ، وظاهر أن غير البالغة كالبالغة لكنه قيد بها جريا على الغالب ، فإن عجز عن ذلك صلى عاريا وأتم ركوعه وصبره ولا إعادة عليه . وحكمة وجوب الستر فيها ما جرت به عادة مريد التثقل بين بدى كبير من التجميل بالستر والتطهير ، والمصلح يريد التثقل بين بدى

تتميز عن غيرها ، ويمكن أنه إنما أراد مجرد التقدم المذكور فهو بمعنى أحدها وبه عبر حج (قوله بالاجتهاد) راجع لقوله علنا فقط أو ماقى معنى الاجتهاد كاستخبار الثقة . والمراد بالمعرفة هنا مطلق الإدراك مجازا وإلا حقيقة المعرفة لاتشمل الظن لأنها حكم اللهن الجازم المطابق لموجب يكسر الجسم : أى لدليل قطعى (قوله لم تصبح صلاته) أى لا فرضا ولا نفلا (قوله وإن صادفت الوقت) فرع استطرادى وقع السؤال عما يقع كثيرا أن الإنسان يسئل عن مسألة علمية أو غيرها كدخول الوقت مثلا فيجب المستول بقوله الظاهر كذا هل يجوز له ذلك أم لا ؟ وأقول : فيه نظر ، والظاهر أن يقال : إن ظهر له أمانة ترجع عنده ما لأجاب به جاز له ذلك وإلا امتنع عليه ، لأن قوله حيثئذ الظاهر يفيد السائل أن هذا راجع عند الحبيب ، والواقع خلافه لأن ذلك ترجيح بلا مرجع وهو غير جائز ، وإن وافق الواقع في نفس الأمر (قوله من إنس وجن وملك) يفيد أن الثوب يمنع من رؤية الجن والملك فليراجع ، وقد يؤيد عدم رؤية الملك مع الثوب قصة خديجة رضى الله تعالى عنها حين ألفت الخمار عن رأسها لتختبر حال جبريل لما كان يأتي النبي صلى الله عليه وسلم أول المبعث هل هو ملك أو لا ، فإن الملك لا يرى للمرأة الأجنبية مع عدم الستر ، وقد أشار إلى ذلك صاحب الحمزية بقوله :

فأما طمت عنها الخمار لتدري أمر الوحي أم هو الإغماء ؟

فاحتفى عند كشفها الرأس جبرئيل فما عاد أو أعيد الغطاء

(قوله وفي الأول) أى إطلاق الزينة على الثياب : وقوله الثاني أى إطلاق المسجد على الصلاة (قوله وهذا) أى المحمل (قوله وهو الثوب مجازا) عبارة بالقاموس الزينة بالكسر ما يزين به امرء وعليه فلا مجاز . اللهم إلا أن يقال : إن مافى القاموس مجاز وهو كثيرا ما يرتكبه في كلامه (قوله جريا على الغالب) أى من أن الصلاة من النساء لاتكون غالبا إلا من البالغات (قوله فإن عجز عن ذلك) أى بأن لم يجد ما يستتر به ولم ينسب إلى تقصير لما يأتي له بعد قول المصنف ولو اشتبه من قوله ولو اجتهد في التوبين ونحوها فلم يظهر له شئ الخ ، وقوله عن ذلك : أى الستر (قوله صلى عاريا) أى الفرائض والسنن على مامر له في التيمم من اعتياده ، ولا يجرم عليه رؤيته عورته في هذه

(قوله عن العيون) أى يفرض وجوبها (قوله والأمر بالشئ نهى عن ضده الخ) لاجابة إليه هنا وهو تابع فيه للشهاب حجج في الإمداد ، لكن ذلك إنما يحتاج إليه لأن الإرشاد إنما تكلم على الستر من حيث إن عدمه مبطل حيث قال وبعد سر عطا على قوله بحد من قوله تبطل الصلاة بحد ، فاحتاج في الشرح إلى ما ذكر ليتم الدليل على

ملك الملوك والتجمل له بذلك أول . ويجب سترها في غير الصلاة أيضا ، لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « لا تمشوا عراة » وقوله « الله أحق أن يستحيا منه » قال الزركشي : والعورة التي يجب سترها في الخلوة السواتر قطع من الرجل وما بين السرة والركبة من المرأة به عليه الإمام وإطلاقهم محمول عليه اه . وظاهر أن الخنثى كالمراة وفائدة السر في الخلوة مع أن الله تعالى لا يحببه شيء فيرى المستور كما يرى المكشوف أنه يرى الأول متأديا والثاني تاركا للأدب ، فإن دعت حاجة إلى كشفها لاغتسال أو نحوه جاز بل صرح صاحب اللخائر بجواز كشفها في الخلوة لأدنى غرض ولا يشترط حصول الحاجة ، وعد من الأغراض كشفها لتبريد وصيانة الثوب عن الأدناس والفبار عند كنس البيت ونحوه . نعم لا يجب سترها عن نفسه في غير الصلاة ، وإنما يكره نظره إليها من غير حاجة ، أما فيها فواجب ، فلو رأى عورة نفسه في صلاته بطلت كما في فتاوى المصنف الغربية . وأقضى به الوالد رحمه الله تعالى . والعورة لغة التقصان والشيء المستقيم ، وصحى المقدار الآتي بيانه بها لتقبح ظهوره ،

الحالة فلا يكلف غرض البصر (قوله قال الزركشي الخ) بين به أن العورة التي يجب سترها في غير الصلاة ليست عورة الصلاة (قوله والركبة من المرأة) مثل الأمة لكن جعلها حج كالرجل ، وكتب عليه سم المتجه الأمة كالخبرة وهو المعتمد م (قوله يرى الأول) أي يعلمه (قوله بل صرح صاحب اللخائر) معتمد (قوله بجواز كشفها في الخلوة لأدنى غرض) أي بلا كراهة أيضا ، وليس من الغرض حاجة الجماع لأن السنة فيه أن يكونا مستترين ، وقوله بلا كراهة بغير كراهة منوثة لأن لا زائدة . فإن قلت : لا زيادة إذ الزائد دخوله في الكلام كخروجه ، وليس هدم منه إذ هي تفيد النفي . قلنا : هذه زائدة لفظا فتخطاها العامل اه (قوله وصيانة الثوب) قيده حج بثوب التجمل . أقول : وله وجه ظاهر (قوله فلو رأى عورة نفسه الخ) ظاهره ولو كان طوقه ضيقا جدا وهو ظاهر ، لكن عبارته فيها يأتي تفيد التقييد بالواسع ، إلا أن يقال إن ذلك مجرد تصوير ، وما ذكر في الضيق ظاهر في غير الأعمى ، أما هو فيلزم أن لا تبطل صلاته أخلا عما يأتي فيها لو تبين أن يبدن إمامه أو ثيابه نجاسة من فرض البعيد قريبا والأعمى بصيرا الخ وإنما قلنا بعدم بطلان صلاته لأن ستره شرعية والنظر منه مستحيل ولا قوة فيه ولا فعل (قوله كما في فتاوى المصنف) أي فعل هذا يكون النظر حراما اه رمى على شرح الروض . وهو ظاهر إن كانت الصلاة فرضا ، وكلنا النفل إن لم يقصد قطعه بالنظر ، وإلا فلا حرمه لجواز الخروج منه (قوله والشيء المستقيم)

المدعى من بطلان الصلاة بخلاف ما هنا (قوله لأدنى غرض) ومنه كما هو ظاهر غرض الجماع وسر السر عنده لا يقتضى حرمة الكشف كما لا يخفى خلافا لما في حاشية الشيخ ، وإلا لكان السر عنده واجبا لا مستونا ، ويلزمه أن يقول بمثله في الكشف للبول أو العائط لأن السر عندهما مستون ولا قائل به كما هو ظاهر (قوله أما فيها فواجب) أي لصحة الصلاة كما بينه بعد بقوله فلو رأى عورة نفسه الخ فلا يقتضى ما ذكر حرمة رؤية الإنسان عورة نفسه في الصلاة ووجهه في النفل ظاهر لأن له قطعه متى شاء ، وكلنا في الفرض لأن الحرمة إنما هي من جهة قطعه لامن جهة خصوص النظر ، فما في حاشية الشيخ عن حواشي شرح الروض من أخذ حرمة النظر إلى العورة في الصلاة مما ذكر محل وقفة ، على أنه ليس المراد بالرؤية التي تبطل بها الصلاة الرؤية بالفعل حتى يترب عليه الحرمة أو عدمها ، بل المراد الرؤية بالقوة نظير ما يأتي . وفي عبارة الشهاب سم في حواشي التحفة إشارة إليه ، وعبارته بعد كلام ساقه عن الروضة نصها : وظاهره أنه لا يجب سترها عن نفسه في الصلاة ، لكن المعتمد كما قاله شيخنا م وجوب سترها عن نفسه في الصلاة ، حتى لو ليس غرارة وصار بحيث يمكنه رؤية عورته لم تصح صلاته

وتطلق أيضا على ما يجب ستره في الصلاة وهو المراءى من على ما يحرم النظر إليه وسيأتي في التكاسح إن شاء الله تعالى (وعورة الرجل) أى الذكر ولو كافرا أو عبدا أو صبيّا وإن لم يكن مميزا وتظهر غائته في طوافه إذا أحرم عنه وليه (ما بين سرته وركبته) لما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال «عورة المؤمن ما بين سرته وركبته» وتلخيص البيهقي «إذا زوج أحدكم أمته عبده أو أجبده فلا تنظر الأمة إلى عورته» والعورة ما بين السرة والركبة (وكذا الأمة) مديرة أو مكاتبة أو منبضة أو أم ولد فعورتها فيها ما بين سرتها وركبتها (في الأصح) إلحاقها بالرجل بجماع أن رأس كل منهما ليس بعورة، أما نفس السرة والركبة فليستا منها لكن يجب ستر بعضهما ليحصل سترها. والثاني عورتها كالسرة إلا رأسا: أى عورتها ماعدا وجهها وكفها ورأسها (و) عورة (الحرّة) ما سوى الوجه والكفين

عطف مغاير (قوله وتطلق) أى شرعا ولو عبر به كان أولى (قوله ولو كافرا) أى فيحرم على غيره أن ينظر منه إلى ما بين السرة والركبة وكان الأولى عدم ذكره هنا كما فعل حجج (قوله عورة المؤمن النخ) قيد به لأنه الممثل للأوامر فلا ينافي قوله أولا ولو كافرا (قوله فلا تنظر الأمة إلى عورته) عبارة المحل فلا تنظر إلى عورته، وعليه فالأمة ليست من الحديث، فكان ينبغي للشارح أن يقول: أى الأمة إلا أن تكون هذه رواية أخرى، وعبارة الشيخ في شرح منبهه مثل عبارة الشارح حر (قوله إلى عورته) أى السيد (قوله والعورة ما بين السرة والركبة) من تلمذة الحديث وهو محل الاستدلال.

[فرع] تعلقت جلطة من فوق العورة إليها أو بالعكس مع التصاق أو دونه، فيحتمل أن يجري في وجوب سترها وعلمه ما ذكره في وجوب الفصل وعلمه فيا لو تعلقت جلطة من محل القرض في اليدين إلى غيره أو بالعكس.

[فرع آخر] فقد الحرم السرة إلا على وجهه بوجوب التقية بأن لم يجد إلا قميصا لا يأتى الاضرار به فهل يلزمه الصلاة فيه ويفدى أو لا يلزمه ذلك ولكن يجوز له أو يفصل، فإن زادت التقية على أجرة مثل ثوب يستأجر أو ثمن مثل ثوب يباع لم يلزمه كما لا يلزمه الاستئجار لا الشراء حيث لا يلزمه فيه نظر، والثالث قريب.

[فرع] لو طالع ذكره بحيث تجاوز نزوله الركبتين فالوجه وجوب ستر جميعه، ولا يجب ستر ما يجاذبه من الركبتين وما نزل عنهما من الساقين، وكذا يقال في سلمة أصلها في العورة وتدل حتى تجاوزت الركبتين، وكذا يقال في شعر العانة إذا طالع وتدل وجاوز الركبتين اه سم على حج. لكن في حاشية شيخنا العلامة الشوبري على التحرير بعد قول سم المتقدم آخر القرع الأول أو بالعكس مانصه: قلت ويحتمل وهو الوجه عدم وجوب الستر في الأولى لأنها ليست من أجزاء العورة، ووجوبه في الثانية اعتبارا بالأصل، والفرق أن أجزاء العورة لما حكمها من حرمة نظره وإن انفصل من البدن بالكلية، ولا كذلك المنفصل عن محل القرض، ويؤيد الفرق أنه لا يجب ستر ما يجاذى محل العورة مما نبت في غيرها، ويجب غسل مما جاذى محل القرض فالوجه الفرق بين البايين والمبصر لما ذكرناه فليتأمل اه بحروفه (قوله أو مبضعة) في إدخالها في الأمة تجوز ولها فصلها الشارح المحل رحمه الله بكذا (قوله ما سوى الوجه والكفين) محل ما كان الثوب ساترا لجميع القدمين وليس مماسا لباطن القدم، فيكفي الستر

(قوله وتطلق أيضا) أى شرعا وإن أفهم كلامه خلافه (قوله ولو كافرا) إنما ذكره لأنه محل كلام المتن على مطلق العورة في الصلاة وغيرها ليكون أقيد، إذ لا يختلف الحكم بدليل أنه لم يقيد بحالة الصلاة، بخلاف ما يأتي في عورة الأمة والحرّة حيث قيده بها لاختلاف الحكم فيهما في الصلاة وحارجها وبدليل استدلاله الآتي

فيها ظهرا وبطنا إلى الكوعين لقوله تعالى - ولا يدين زينة إلا ما ظهر منها - قال ابن عباس وعائشة : هو الوجه والكفان ولأنهما لو كانا عورة في العبادات لما وجب كشفهما في الإحرام ، والنسئ كالأثني رقا وحرية ، فلواقتصصر على ستر ما بين سرته وركبته لم تصح صلاته على الأصح في الروضة والأقبح في المجموع للشك في السر وهو المتمد وإن صحح في التحقيق الصحة ، ونقل في المجموع في نواقض الوضوء عن البيهقي وكثير القطع به للشك في عورته ، وأدعى الأسنوي أن الفتوى عليه ، فصل الأول يجب القضاء وإن بان ذكرا للشك حال الصلاة ، ولأن الأصل شغل ذمته بها فلا تبرأ إلا ببينين ، وظاهر أنه لا فرق بين أن يحرم بها مقصرا على ما ذكر أو يطرا الاقتصار على ذلك في الإكثاء ، وما صرحوا به في الجمعة من أن العدد لو كل ينشئ لا تعتقد للشك ، وإن اعتقدت بالعدد المختبر وثم غشي زائد عليه ثم بطلت صلاة واحد وكل العدد بالنسبة لم تبطل الصلاة لأننا تيقنا الانقضاء وشككتنا في البطلان غير وارد هنا ، لأن الشك هنا في شرط راجع في ذات المصلي وهو السر ، وما سياتي ثم شك في شرط راجع لغيره ويفتقر فيه ما لا يفتقر في اللات (وشرطه) أي الساتر (ما) أي جرم (منع إدراك لون البشرة) وإن حكى حجمها كسروال ضيق لكنه مكروه للمرأة ومطلها النسئ فيما يظهر ، وخلاف الأولى للرجل فلا يكفي ما يحكي لونها بأن يعرف معه نحو يياضها من سوادها كزجاج وقف فيه ومهلل استر به ، وهو لا يمنع اللون لأن مقصود السر لا يحصل بملك فالأصباغ التي لا جرم لها من نحو حرة وصفرة فإن الوجه عدم الاكتفاء بها وإن سترت اللون لأنها لا تمتد ساترا ، والكلام في الساتر من الأجرام ومثل الأصباغ التي لا جرم لها وقوفه في ظلمة كما علم مما مر ،

به لكونه يمنع إدراك باطن القدم فلا تكلف ليس نحو خف خلافا لما توهمه بعض ضيفة الطلبة ، لكن يجب تحرزها في سوادها عن ارتفاع الثوب عن باطن القدم فإنه مبطل فتنبه له (قوله فيها ظهرا) أي الصلاة (قوله هو الوجه) أي ما ظهر (قوله وكثير القطع به) أي بهذا الحكم وهو الصحة ومشى عليه الخطيب (قوله فعل الأول) أي وهو عدم الصحة (قوله ولأن الأصل) الأولى إسقاط هذا التعليل لأنه يبين المذكورة تيقنا عدم وجوب ستر ما عدا ما بين السرة والركبة منه ومقتضاء عدم وجوب القضاء ، ولكن يجب القضاء للشك الحاصل في صلاته المؤدى للتردد في التية (قوله راجع في ذات المصلي) الأولى إلى ذات المصلي ، وعلى ما ذكره فينبغي أن يقدر راجع إلى معنى كائن في ذات المصلي (قوله مامنع إدراك لون البشرة) أي لاحتدال البصر عادة كما في نظائره كذا نقل بالدرس عن فتاوى الشارح (قوله كسروال) أي لباس (قوله وخلاف الأولى للرجل) قال الشيخ حميرة : وفيه وجه ببطلان الصلاة اهـ . وظاهره أنه في الرجل والمرأة ، وعليه فكان الظاهر الكراهة في الرجل والمرأة خروجا من الخلاف ، إلا أن يقال إن هذا القول شاذ وليس كل خلاف يراعى (قوله بأن يعرف معه) أي الساتر (قوله من سوادها) أي في مجلس التغاطب كذا ضبطه به ابن عجيل ناشرى اهـ سم على منتهج . وهو يقتضى أن مامنع في مجلس التغاطب وكان بحيث لو تأمل الناظر فيه مع زيادة القرب للمصلي جدا لأدرك لون بشرته لا يضر وهو ظاهر قريب فليتأمل . وينبغي أن من ذلك في عدم الضرر ما لو كانت ترى البشرة بواسطة شمس أونا ولا ترى عند عدمه . ونقل بالدرس عن فتاوى الشارح أنه لا فرق بين القريب والبعيد وفيه وقفة بالنسبة لمسئلة الشمس ، ويقال ينبغي أن الروية بواسطة الشمس لا تنصير لأن هذا بعد ساترا في العرف ، وعمل هذا التوقف إن كان الشارح في الفتاوى سوى بين الشمس وغيرها (قوله وهو لا يمنع اللون) أقول : ينبغي تعين ذلك عند قد غيره لأنه يستر بعض العورة اهـ سم على منتهج . وهو ظاهر بالنسبة للمهلل لستره بعض أجزائها ، أما الزجاج فإن حصل به ستر شيء منها فذلك وإلا فلا عبرة به (قوله كالأصباغ التي لا جرم لها) ومنه التية : إذا زال جرمها وبقي مجرد اللون

ولا تكتفى الخيمية الضيقة ونحوها (ولو هو طين) أو حشيش أو ورق (وماء كندر) أو نحو ذلك كماء صاف متراكم بمضرة بحيث يمنع الرؤية ، وكوقوفه في حفرة أو خابية ضيق الرأس يستتران من أعلاهما ، وتفرض الصلاة في الماء فيمن يمكنه الركوع والسجود فيه وفي صلاة العاجز عنهما والصلاة على الجنائز ، ولو قدر أن يصل فيه ويسجد على الشط لم يلزمه كما في المجموع عن الدارمي . ووجهه ما فيه من الحرج فاندفع النظر لقاعدة : الميسور لا يسقط بالميسور . ويؤخذ من ذلك أنه إن لم يشق عليه لزمه ، وبه أفقى والد رحمه الله تعالى ، وبه يجمع بين إطلاق الدارمي عدم الزوم وبحيث بعضهم الزوم مطلقا (والأصح وجوب التطين على فاقد الثوب) ونحوه لقدرة على المقصود ، وكالطين الماء الكندر ولو خارج الصلاة خلافا لبعض المتأخرين ، ويكتفى السر بلحاف التحف به امرأتان أو رجلان وإن حصلت مماسة محرمة في الأوجه كما لو كان يلزازه ثقبه فوضع غيره يده عليها فإنه لا يضر كما صرح به القاضى والخوارزمي واعتمده ابن الرضا وإن توقف فيه الأذرى ، ومقابل الأصح لا للمشفة والتلويت (ويجب ستر أهلها) أى الساتر (وجوانبه) للورة (لا أسفله) لها ولو كان المصلى امرأة أو خنثى لعدم اعتياده ، فلورؤيت

(قوله ولا تكتفى الخيمية الضيقة ونحوها) قال حجج : ومنه قميص جعل جيبه بأعلى رأسه وزره عليه لأنه حينئذ مثلها أه . ونقل سم على منيج ذلك عن طبيب الشهاب الرمل وولده . وفي حج بعد ما ذكر : ويحمل الفرق بأنها لاتعد مشتملة على المستور بخلافه ثم رأيت في كلام بعضهم ما يدل لهذا (قوله ولو هو طين) قضيته الاكتفاء بذلك مع وجود الثوب وهو كملك وبه صرح سم على منيج ، وعبارته قوله ولو بطين الخ أى ولو مع وجود الثوب . أقول : وقد يؤخذ ذلك من قول الشارح المحلى والأصح على الأول وجوب التطين على فاقد الثوب ونحوه أه . فإنه ظاهر في جواز ذلك عند القدرة (قوله أو خابية) بالهمز ويبدل ياء الحب كما في القاموس وهو هنا الزير الكبير ، وقال فيه أيضا : الحب البحرة أو الفسحة منها جمعه أحبب وحبة وحباب بالكسر أه . وفي المصباح : ولحب بالضم الحابية فارمى معرب (قوله كما في المجموع) وحاصل مسألة الصلاة في الماء المذكور كما وافق عليه مر أنه إن قدر على الصلاة فيه والركوع والسجود فيه بلا مشقة وجب ذلك أو على الصلاة فيه ثم الخروج إلى الشط عند الركوع والسجود لئلا يهما فيه بلا مشقة وجب ذلك ، وإن ناله بالخروج مشقة فهو بالخيار إن شاء صلى حاريا على الشط ولا إعادة وإن شاء وقف في الماء ، وعند الركوع والسجود يخرج إلى الشط أه سم على منيج . وهل يشترط لصحة صلاته أن لا يأتى في خروجه من الماء وعوده بأفعال كثيرة أو لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول أصلها بإطلاقهم (قوله ويؤخذ من ذلك) أى من قوله ووجهه ما فيه من الحرج (قوله إن لم يشق عليه) أى مشقة شديدة أه حجج (قوله على فاقد الثوب) في العباب ما نصه : فرغ : لو لم يجد الرجل إلا ثوب حرير لزمته الصلاة فيه وكلما التبت به حتى يجد غيره ولو متنجسا أه . وقوله لو لم يجد إلا ثوب حرير يفيد أنه لم يجد نحو الطين ، ويفهم منه أنه لو وجدته لم يصل في الحرير وبه أجاب مر سألته عنه وينبئ كما وافق عليه جواز الصلاة في الحرير مع وجود نحو الطين إذا أدخل بمروءته وحشمته فليراجع كل ذلك وليحرر سم على منيج . أقول : وينبئ أن مثل نحو الطين الحشيش والورق حيث أنحل فيجوز له لبس الحرير . أما لو لم يجد ما يستتر به إلا نحو الطين وكان يخل بمروءته فهل يجب عليه ذلك أو لا ؟ فيه نظر ، والظاهر الأول ، وأنه في هذه الحالة لا يخل باللرورة (قوله امرأتان أو رجلان) أى وإن صار على صورة القميص لهما : أى أو رجل وامرأة بينهما محرمة (قوله وإن توقف فيه الأذرى) أى في الاكتفاء به

(قوله لم يلزمه كما في المجموع الخ) أى فهو غير بين الصلاة حاريا على الشط وبين الصلاة في الماء والسجود على الشط (قوله ويؤخذ من ذلك) أنه لو لم يشق عليه لزمه) أى إن لم يترتب عليه أفعال كثيرة كما هو ظاهر فليراجع

عورته منه كأن صلى بمكان حال لم يؤتروا مضاف لفاعله لدلالة تذكير الضمير في أعلاه وجوابه وأسفله ولو كان مضافا لمفعوله لقال ستر أعلاها الخ مؤثنا (فلو رويت عورته) أى المصلى وإن كان هو الرأى لها كما مر (من جيبه) أى طوق قميصه لسحته (في ركوع أو غيره لم يكف) السرد بك (فليرز) بإسكان اللام وكسرهما ويضم الراء في الأحسن لتناسب الواو المتولدة للفظا من إشباع ضمة الماء المقدرة الحذف تخفائها وكان الراو وليت الراء ، وقيل لا يجب ضمها في الأصح بل يجوز لأن الراو قد يكون قبلها مالا يتاسبها ، ويجوز في دال يشد الضم اتباعا لهينه والفتح للخفة ، قيل والكسر . وقضية كلام الجاربردى كابن الحاجب استواء الأولين ، وقول بعض الشراح إن الفتح أقصم يتنازع فيه لأن نظرم إلى إثارة الأنفية أكثر من نظرم إلى الاتباع لأنها أنسب بالقصاحة وأليق بالبالغة (أو يشد وسطه) وفتح السين في الأصح ، ويجوز إسكانها حتى لا ترى عورته منه ، ويكنى ستر ذلك بنحو لحيته ، فإن لم يستره بشئ صح إحرامه ثم عند الركوع إن ستره استمرت الفصحى وإلا بطلت صلاته عند وجود النافى ، وفائدته في الاقتداء به وفي إذا ألقى عليه شئ بعد إحرامه ، والمراد بركوة العورة أن تكون بحيث ترى وإن لم تر بالفعل (وله ستر بعضها) أى عورته من غير السواة أو منها بلا مس ناقص (ينبذ في الأصح) لحصول المقصود به ، والثاني لا لأن السائر لابد أن يكون غير المستور فلا يجوز أن يكون بعضه ورد بمنع ذلك ، والفرق بين ما هنا وعدم حرمة ستر ما ستره من غير ما ستره ولا ترفه ولا ترفه في الستر بيده وما هنا على ما ستره لون البشرة وهو حاصل باليد . أما سترها هنا بيد غيره فيكنى قطعاً كما في الكفاية وكما لو استتر بقطعة جريد ، وكذا لو جمع الحرق من سترته وأمسكه بيده . ولو وجد المصلى ستره نجسة ولم يجد ما يغطيها به أو وجدته وقد من يظهرها

(قوله بمكان حال) ليس بقيد (قوله مؤثنا) يمكن جعله مضافا إليه بتقدير مضاف : أى ستر أعلاه : أى المصلى : أى عورته ، وفي حج رحمة الله ما يدل عليه (قوله من جيبه) مفهومه أنها لو رويت من أسفل وإن كان المصلى هو الرأى لها لم يضر ، لكن في حاشية الروض لوالد الشارح مانصه : في فتاوى الثورى الغربية أن المصلى إذا رأى فوج نفسه في صلاته بطلت فعلى هذا يكون النظر ثم حراما له : أى وظاهره أنه لا فرق بين أن يراها من أعلى أو أسفل (قوله أى طوق قميصه) ليس بقيد بل مثله ما لو رويت عورته من كمه (قوله بإسكان اللام وكسرهما) قال الشيخ سعد الدين في شرح التصريف وفتحها (قوله وقيل لا يجب ضمها) لم يظهر له وجه يخالف قوله بضم الراء في الأحسن لأن مقتضى كون الضم الأحسن جواز تركه ، إلا أن يقال أراد بالأحسن الواجب (قوله يتنازع) بكسر الزاى فيه : أى في كلام الجاربردى : أى القائل باستواء الأمرين (قوله وأليق) في نسخة وألصق ، ولما وجه لأن معناها أسن وأدخل في البالغة (قوله وفائدته في الاقتداء) أى تظهر في صحة الاقتداء به (قوله وله ستر بعضها) بل عليه إذا كان في سائر عورته خرق لم يجد ما يستره غير يده كما هو ظاهر اه حج (قوله فيكنى قطعاً) أى وإن حرم كما مر (قوله وأمسكه بيده) والوجه كما قاله هر أنه إذا احتاج لوضع يده للسجود عليها وضعها وترك الستر بها لأن السجود أكد لأنه عهد جواز الصلاة عاريا من غير بدل بخلاف السجود اه سم على منهج . وقد يتوقف

(قوله في الأحسن) عبارة الشهاب حج : يجب في يزّر ضم الراء على الأصح ، ثم قابله بقول الشارح الآتى وقيل لا يجب ضمها في الأصح (قوله المقدرة الحذف) يعنى التى هى كالحذوفة تخفائها لأنها من الحروف المهموسة فلم تعد فاصلا (قوله يتنازع فيه) ببناء يتنازع للفاعل ورجوع ضمير فيه لكلام الجاربردى وابن الحاجب (قوله وكما لو استتر بقطعة حرير) لم يقدم في كلامه ما يصح عطفه عليه ، ولعل في العبارة سقطا ، وعبارة الشهاب حج

وهو عاجز عن فعل ذلك بنفسه أو وجده ولم يرض إلا بالأجرة ولم يجدها أو وجدها ولم يرض إلا بأكثر من أجرة مثله أوحس على نجاسة واحتاج إلى فرش السترة عليها صلى عاريا وأتم الأركان كما مر . ولو وجد المصلب بعض السترة لزمه الاستتار به قطعا ، ولا يجري فيه الخلاف فيما لو وجد بعض ما يتطهر به لأن المقصود من الطهارة رفع الحدث وهو لا يتجزأ ، والمقصود هنا الستة وهو ما يتجزأ (فإن وجد كافي سوائيه) أى قبله وذبره (تعين لهما) للاتفاق على كونهما عورة ولأنهما أفضح من غيرها ، وسما سوائين لأن كشفهما يسوء صاحبهما (أو) كافي (أحدهما ففيله) وجوبا ذكرا أو غيره يقدمه على الدبر لأنه يتوجه بالقبيل للقبلة فستره أهم تطليا لها ولستر الدبر غالبا بالآيتين بخلاف القبيل ، والمراد بالقبيل والدبر كما هو ظاهر ما ينقض مسه ، وظاهر كلامهم أن بقية العورة

فيا ذكر بأنه إن أريد أن الصلاة تجوز مع العرى عند العجز عن السترة ، فكل ذلك السجود يجوز بدون وضع اليد عند العجز ، وإن أريد أنه عهد الصلاة مع العرى للقادر في أى عمل ذلك ، على أن الرافعي جرى على أنه لا يجب وضع اليدين والركبتين وأطراف القدمين كما مر ولم يقل أحد بعدم وجوب السترة مع القدرة ، ومن ثم جرى الشهاب البلقيني على مراعاة السترة ولعله الأقرب ، واستوجه حجج التخيير ، ووقع السؤال في الدرس عما لو تمارض عليه القيام والستر هل يقدم الأول أو الثاني ؟ فيه نظر . والجواب عنه أن الظاهر مراعاة السترة ، ونقل عن فتاوى الشارح ذلك فراجعه ، وهو موافق لما قدمه الشارح من أنه إذا تعارض القيام والاستقبال قدم الاستقبال ، قال : لأنه لم يسقط في الصلاة بحال مع القدرة عليه ، بخلاف القيام فإنه يسقط في النافلة مع القدرة ، وهذا مثله فإن السترة لا يسقط مع القدرة بحال بخلاف القيام ، وقول سم : وضعها وترك السترة : أى وعليه فهل له الإتيان بالأكل في صبوته ، ويختبر له كشف العورة حيث أم يجب عليه الاختصار على قدر الطمأنينة لأن الضرورة تنقذ بقدرها ولا ضرورة لكشفها زيادة على ما يصبغ صلاته ؟ فيه نظر ، وظاهر قول الشارح السابق ، فإن عجز عن ذلك صلى عاريا وأتم ركوعه وصبوته الأول وهو ظاهر (قوله بنفسه) أى ولو شريفا (قوله وأتم الأركان كما مر) قال الشيخ عميرة : ولا إعادة في أظهر القولين : أى في الصور كلها على ما شمله كلامه ، ولو قيل بوجوب الإعادة عند فقد ما يفضل به لم يبعد لندرة ذلك كما قيل به فيما لو فقد ما يسخن به الماء وتيسم (قوله لزمه الاستتار به قطعا) ظاهره ولو بيده ، وقضية قول حج السابق بل عليه إذا كان في ساتر عورته خرق الخ خلافه ، وكتب سم عليه قوله بل عليه الخ قد يقال لو صح هذا لوجب على العارى العاجز عن السترة مطلقا وضع يديه على بعض عورته ، لأن القدرة على بعض السترة كالقدرة على كلها في الوجوب كما هو ظاهر ، وإطلاقهم كالصرح في خلافه فليتأمل : أى فلا يجب عليه السترة بهما (قوله فإن وجد كافي سوائيه) فتفرع على وجوب ستر البيض ، ولو عبر بالواو كان أولى لأن الحكم المذكور لا يطمح مما قبله (قوله تعين لهما) ظاهر الإطلاق عدم الفرق في ذلك بين الصلاة وغيرها وهو كذلك (قوله قبله) ولو خارج الصلاة اه حج . وكتب سم على منيج على قول المصنف قبله ظاهره وإن كان لا يكتفي ويكفى الدبر فليتأمل ، وقبله منصوب بفعل مقدّر تقديره يستر ، ومنه عليه الخ ، ويجوز رفعه على أنه مبتدأ خبره محذوف تقديره يستره ، ويجوز جرة بناء على جواز حذف العامل وإبقاء عمله ، والتقدير فيعتين

ويكتفى بيده غيره قطعا وإن حرم كما لو سترها بحريز (قوله بخلاف القبيل) فيه منع ظاهر بالنسبة للأثني بدليل قوله عقبه : والمراد بالقبيل والدبر كما هو ظاهر ما ينقض مسه ، إذ الذي ينقض مسه من قبل الأثني هو ملتقى الشفرين

سواء وإن كان ما قرب إليها أفحش لكن تقديمه أولى ، وانلغى يستر قبله ، فإن وجد كافي أحدهما فقط تخير ، والأولى كما قاله الأسنوى ستر آلة الرجل إن كان ثم أنثى ، وآلة الفساة إن كان ثم رجل ، وينبغي ستر أيهما شاء عند الخنثى أو الفريقين أخذاً من التخيير المأثور (وقيل) يستر (دبره) وجوباً لأنه أفحش في ركوعه ويمجوده (وقيل يتغير) بينهما لتعارض المعنيين رجلاً كان أو امرأة ، ولا يجوز لمن فقد السرة في الصلاة غضبها من مالها ، بخلاف الطعام في المحضمة لأنه متمكن من صلاته عارياً من غير إعادة . نعم إن احتاج لذلك لنحو حر أو برد جاز ، ويجب عليه قبول عاريته وطلبها عند ظن إيجابته وإن لم يكن للمعبر غيره وقبول هبة الطين ، بخلاف قبول هبة الثوب واقتراضه للمنة ، ويجب شراؤه واستجاره ببدل مثله ، ولو وجد ثمن الثوب أو الماء قدم الثوب حتى للدوام النفع به ولا بدل له بخلاف ماء الطهارة ، ولو أوصى بصرف ثوب لأولى الناس به في ذلك المحل أو وقفه عليه أو وكل في إعطائه قدم المرأة حتى لأن عورتها أفحش ، ثم الخنثى لاحتمال أنوثته ثم الرجل ، ومقتضى كلامهم مساواة الأمرد للرجل لكن بحث بعضهم تقديم الأمرد عليه ولا بعد فيه ، والأمة والحرة هنا يستويان ، والقول بأن عورة الحرة أوسع فينبغي تقديمها رد بأن الموجود إن كفى ما بين السرة والركبة قطع فهما فيه سواء ، وإن زاد فلا تعارض في الزائد إذ لا عورة للأمة حينئذ ، والخنثيان يستويان وإن اختلفا رقاً وحرية ، وتقدم الأمة على الخنثى الحر ، وإن توقف فيه صاحب الإسعاد لتحقيق أنوثتها وفحش عورتها بخلافه ، ولو كفى سواها المرأة والخنثى قدم كل منهما على الرجل فيما يظهر وإن كان يستر جميع عورته لأن عورتهما أفتح ، وبه يفرق بين هذا وما مر في التيمم خلافاً للشيخ حيث سوى بينهما ، ولا يجوز لأحد دفع سترته المحتاج إليها لأداء فرضه ويصل عارياً ، بل يفعلها فيها وجوباً ويعبرها للمحتاج استحباباً ، ولو وجد ثوب حرير فقط لزمه الستر به لجواز لبسه للمحاجة ،

لقبله اه (قوله وإن كان ما قرب إليها) أى السواتين (قوله وطلبها عند ظن إيجابته) هل يجب عليه ذلك ولو خرج الوقت ؟ فيه نظر ، والأقرب نعم لأنه حيث غلب على ظنه حصولها نزلت منزلة ما يديه . والشروط المقذور عليها لا يجوز تركها رعاية الوقت فيكلف الوضوء وإن خرج الوقت فكذا الستر (قوله وإن لم يكن للمعبر غيره) أى ويحرم على المالك إحارتها إن ترتب عليه كشف محرّم (قوله ببدل مثله) أى من ثمن أو أجرة (قوله ولا بعد فيه) انظر هل يقدم الملبث هنا على الحى نظير ماله أوصى بماء لأولى الناس حيث يقدم طهر الملبث ثم على الحى أو لا ويفرق ، والأقرب الأول لأنه آخره أمره ، والستر تنوع للحى . وينبغي أن يقدم على الملبث من احتاج إليه لدفع حر أو برد خيف منه محذور تيمم (قوله خلافاً للشيخ حيث سوى بينهما) أى المستلثين ومقتضى التسوية تقديم الرجل هنا عنهما حيث كان يستر جميع عورته دونهما ، وعبرة الروض وشرحه : وإن أوصى به : أى بالثوب : أى بصرفه للأولى به قدمت المرأة وجوباً لأن عورتها أعظم ، ثم الخنثى لاحتمال أنوثته ثم الرجل . وقياس مأمّر في التيمم فيما لو أوصى بماء للأولى به أنه لو كفى الثوب للمؤخر دون المتقدم قدم المؤخر اه (قوله بل يفعلها فيها وجوباً) أى فإن ترك ذلك وجبت الإعادة حيث قدر على انزعاجها عن دفعها له ، وكذا إن لم يقدر بالنسبة للقرض الذى أعار في وقته كما يؤخذ من قوله الآتى : وإتلاف الثوب ويبيع الخ (قوله لزمه الستر به) وينبغي أنه لا فرق في جواز الستر به بين أن يكون ملائقاً لجميع بدنه أو للعورة فقط ، فلا يكلف لبسه فيما لا قاهها فقط ، لأن بحيث استتر به في عملها فقد صدق عليه

فقط كما مر في عمله وهو مستور في سائر أفعال صلاتها (قوله وإن زاد فلا تعارض في الزائد) لم يظهر لي المراد

ومنها الستر للصلاة ولو كان زائدا على العورة لم يلزمه قطع مازاد عليها وإن لم ينقص أكثر من أجرة الثوب كما اقتضاه كلامهم ولما في قطعه من إضاعة المال خلافا للأسنوي لمساعدتهم في الأعداء المجوزة لليس الحرير ومثلها بل أوتي وجود نقص وإن قل ، ويجب تقديمه على المتنيس ، ويقدم المتنيس عليه في الخلوة ونحوها لما لا يتوقف على طهارة الثوب ، ولو وصلت أمة مكشوفة الرأس فضقت فيها ووجدت خمارا إن مضت إليه احتاجت أفعالا مبطله أو انتظرت من يأتي به لها مضت مدة بطلت صلاتها ، فإن لم تجده بنت ، وكذا إن وجدته قريبا فتناولته ولم تستدبر وسترته به رأسها فوراً كحمار وجد ستره ولو لم تعلم بالستره أو بالعتق إلا بعد مضي زمن يمكنها فيه الستر لو علمت بطلت ، ولو قال لأخته : إن صليت صلاة صحيحة فأنت حرة قبلها فصلت بلا خمار عاجزة عتقت وصحت صلاتها ، أو قاهرة صحت ولم تعتق للذور . ويستحب للذكر أن يلبس لصلاته أحسن ثيابه ويتقص ويتعمم ويتعطس ويرتدي ويرتد أو يتسروا ، وإن اقتصر على ثوبين قميص مع رداء أو إزار أو سراويل أولى من رداء مع إزار أو سراويل ومن إزار مع سراويل . وحاصله استحباب الصلاة في ثوبين للاتباع ، فإن اقتصر على واحد قميص وإزار فسراويل يلتحف بالثوب الواحد إن اتسع ويخالف بين طرفيه فإن ضاق أترز به وجعل شيئا منه على عاتقه ، ويسن للمرأة ومثلها الخنثى في الصلاة ثوب سابغ بجميع يديها وخمار وملحفة كثيفة وإتلاف الثوب

أنه لا يلبس له خلافا لما توجبه بعض ضعة الطلعة (قوله وإن لم ينقص أكثر من أجرة الثوب) عموم قوله وإن لم ينقص الخ يشمل ماله لم ينقص بالقطع أصلا ، لأن معنى قوله وإن لم الخ سواء نقص بالقطع أكثر من أجرة المثل أو لم ينقص وهو شامل لانقضاء النقص من أصله ، لكن عبارة حجج الأوجه أنه لا يلزمه قطع زائد على العورة إن نقص به المقطوع ولو سيرا . اهـ . ومفهومه أنه لو لم ينقص بالقطع لزمه وهو قضية قول الشارح ولما في قطعه من إضاعة المال (قوله لمساعدتهم في الأعداء) وبهذا يفرق بين هذا وما يأتي في قطع المتنيس (قوله ويجب تقديمه على المتنيس) قضية أنه لو فقدته ووجد متنسجا استتر به ، وليس مرادا لما مر من أنه يعلى عاريا ولا إعادة على ما مر فيه (قوله ويقدم المتنيس عليه في الخلوة) أي وإن كان وطبا ويفسل بدنه حيث احتاج للفسل (قوله لو علمت بطلت) أي وإن كانت السرة بعيدة لأن الشروط لا تسقط بالجهل ولا النسيان (قوله فأنت حرة قبلها) وقع السؤال في الدرر عما لو قال سيدها متى قمت للركعة الثالثة مثلا فأنت حرة وصلت مكشوفة الرأس هل تنقذ صلاتها لأنها بسبيل من أن تسترها قبيل ما علق به السيد أم لا تعتقد ؟ فيه نظر . والجواب عنه بأن الظاهر أن يقال : إن كانت السرة قريبة منها بحيث لا تحتاج في وضعها لأفعال كثيرة انعدت صلاتها وعتقت ، وإلا فلا إن لم يحتمل احتمالا قريبا وجود من يأتي لها بها بإشارة أو نحوها ، فإن احتمل ذلك انعدت فليراجع (قوله أحسن ثيابه) أي ويحافظ مع ذلك على ما يتجمل به عادة ولو أكثر من اثنين (قوله أو يتسروا) في تاريخ أصهبان عن مالك بن عتابة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن الأرض تستغفر للمصلب بالسراويل » اهـ ديمري (قوله ومن إزار مع سراويل) وبقي كل من الثلاثين بعضهم مع بعض فانظر حكمه ، ولعل أولاه القميص مع السراويل ثم القميص مع الإزار ثم مع الرداء (قوله فإزار فسراويل) لعل وجه تقديم الإزار عليه أنه يحكى حجم العورة وهو خلاف الأولى ، وقد قيل فيه

منه ، ومثله في الإمداد والرد المذكور له (قوله احتاجت أصلا مبطله) أي ومضت إليه بالفعل كما في شرح الروض فلا تبطل الصلاة إلا بالمضي أو الانتظار بالفعل ، لكن في كلام غيره كالجاب ما هو كالصريح في بطلان الصلاة بمجرد الوجود للستر البعيد وإن لم تمض إليه ولم تنتظر فليراجع

وبيعه في الوقت كالماء ، ولا يباع له مسكن ولا خادم كما في الكفارة . ويكره أن يصلى في ثوب فيه صورة وأن يصلى عليه وأن يصلى مضطجعا وأن يغطي فاه ، فإن تشاءب غطاء يديه ندبا وأن يشتمل أشتال الصباء والبلود بأن يتخلل في الأركان بدنه بالثوب ثم يرفع طرفيه على عاتقه الأيسر ، وفي الثاني بأن يتخلل بدنه بالثوب بدون رفع طرفيه وأن يصلى الرجل متلثما والمرأة متنقبة (و) رابعها (طهارة الحدث) الأصغر وغيره عند قدرته فإن عجز فقد مر في التيمم فلو لم يكن متطهرا عند إحرامه مع قدرته على الطهارة لم تتعد صلاته ، وإن أحرمت متطهرا ثم أحدث نظر (فإن سبقه) حدثه غير الدائم (بطلت) صلاته كما لو تعمد الحدث لبطلانها بالإجماع ، وشمل ذلك فاقد الطهورين إذا سبقه الحدث فبتطل صلاته كما هو ظاهر كلام الأصحاب خلافا للأستوى (وفي القديم) ونسب للجديد لا تبطل صلاته بل يتطهر و (يبقى) على صلاته لعنره ، وإن كان حدثه أكبر لحدث فيه ضعيف باتفاق الحديثين ، ومعنى البناء أن يعود إلى الركن الذي سبقه الحدث فيه ، ويجب تقليل الزمان والأفعال قدر الإمكان ، ولا يجب عليه البدار الخارج عن العادة ، فلو كان للمسجد بابان فسلك الأبعد بطلت صلاته ، وليس له بعد طهارته عود إلى موضعه الذي كان يصلى فيه ما لم يكن إماما لم يستخلف أو مأموما يبقى فضيلة الجماعة ، كذا نقله الرافعي عن التتمة وأقره وجزم به في الروضة ، لكن في التحقيق أن الجماعة عذر مطلقا ، فيدخل فيه المنفرد والإمام المستخلف . أما حدثه الدائم كسلس بول فغير ضار على مامر في الحيض ، وإن أحدث مختارا بطلت صلاته قطعا علم كونه في الصلاة أم كان ناسيا ، ولو نسي الحدث فصلى أثيب على قصده دون فعله إلا القراءة ونحوها مما لا يتوقف على الوضوء فيثاب على فعله أيضا . قال ابن عبد السلام : وفي إثابته على القراءة إذا كان جنبنا نظر ، والأقرب كما يؤخذ مما مر عدم إثابته (ويجريان) أى القولان (في كل مناقض) أى مناف للصلاة (عرض) فيها (بلا قصير) من

بالبطلان (قوله كالماء) أى فلا يصح بيعه ولا نحوه ، ويجب استرداده مادام باقيا ، فإن لم يسترده وجبت الإعادة لما صلاه مع القدرة على استرداده ، وكذا مع العجز بالنسبة للصلاة التي فوته في وقتها (قوله في ثوب فيه صورة) ظاهره ولو أمي أو في ظلمة أو كانت الصورة خلف ظهره أو ملاقة للأرض بحيث لا يراها إذا صلى عليه وهو ظاهر تباعدا عما فيه الصورة المنهى عنها (قوله وأن يصلى عليه) وقع السؤال في الدرس عن وقف هذا الثوب هل يصح ويثاب على وقفه . والجواب أن الوقف صحيح لكونه ليس على معصية ، ولو قيل بعدم ثوابه بل بكرامته لما فيه من التعريض للصلاة المكروهة لم يبعد ، ولا فرق في ذلك بين العالم والجاهل لأن الجهل بالحكم لا نظر إليه (قوله غطاء يديه) أى اليسار ، والأولى أن يكون بظهرها (قوله على عاتقه الأيسر) عبارة القاموس واشتال الصباء أن يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر ، ثم يرد الثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطيها جميعا (قوله مع قدرته) خرج به فاقد الطهورين فإن صلاته تتعذر قوله فإن سبقه) أى المصلى لا يبعد كونه متطهرا ، ومثله : أى مثل رجوع الضمير للمقيد بدون قيده بقرينة كثير في كلامهم إذا قامت على ذلك قرينة ، والقرينة هنا بطلان صلاته كما هو ظاهر كلام الأصحاب ، فصيح قول الشارح وشمل ذلك الخ (قوله وشمل ذلك) في دعوى الشمول بعد تقييده الإحرام بكونه متطهرا نظر ، وعليه فكان الأولى ترك التقييد أو يقيده ثم يقول ولو كان فاقد الخ (قوله أنه لو أحدث في التشديد الأول أو جلوس الاستراحة لم يجب عليه العود له ، وينبغي خلافه وأنه يجب العود إليه ليقوم منه ، لأن قيامه مع الحدث لا يثبت به ، وظاهر قول المحلل عقب قول المصنف يبنى بعد الطهارة على ما فعله منها يشعر به لأنه لم يقيد بركن ولا بغيره (قوله فلو كان للمسجد) لو عبر بالواو كان أولى لأنه لا يتفرع عما قبله (قوله والأقرب) من كلام الشارح (قوله عدم إثابته) قال سم على حج : قوله إلا من نحو جنب الخ يفيد أنه لا يثاب عليها بل على قصدها فقط . ونقل عن شيخنا

المصل (وتعذر دفعه في الحال) كما لو تنجس بدنه أو ثوبه واحتاج إلى الغسل أو طيرت الريح ثوبه إلى مكان بعيد (فإن أمكن) دفعه في الحال (بأن كشفته ربيع فستر في الحال لم تبطل) صلاته لانتهاء المخلوط ، وكلذا أو سقط على ثوبه نجاسة رطبة فألقى الثوب حالا أو يابسة فسقطت في الحال ، ولا يجوز له أن يتجنبه بيده أو كفه أو يعود على أصح الوجهين ، فإن فعل بطلت صلاته (وإن قصر) في دفعه (بأن فرغت مدة خف فيها) أي الصلاة (بطلت) قطعاً لتقصيره مع احتياجه إلى غسل وجليه أو الوضوء باتفاق القولين ، حتى لو غسل في الخف وجليه قبل فراغ المدة لم يؤثر ، إذ مسح الخف يرفع الحدث فلا تأثير للغسل قبل فراغ المدة ، ومثله غسلهما بعدها لمضي مدة وهو

الشباب الرمل أن قراءة الجنب لا يقصد القرآن يثاب عليها ثواب الذكر ، وهو لا ينافي ذلك لأنه هنا لم يصرفها عن القرآن لنياساته الجنبية ولم يوجد شرط ثوابها من الطهارة ، وهناك انصرفت عن القرآن لعدوم قصدتها فصارت ذكراً فأثيب على الذكر . وقد يقال : نسيانه الجنبية لا يقتضي قصد القرآن فينبغي حينئذ أن يثاب عليها ثواب الذكر لانصرافها عن القرآن بسبب الجنبية ، بل ينبغي أن يثاب كذلك وإن قصدتها إلغاء لقصدتها لعدم مناسبتها له (قوله بأن كشفته ربيع) قال سم على حج : ولو تكرر كشف الريح وتوالى بحيث احتاج في السر إلى حركات كثيرة متوالية فالمتجه البطلان بفعل ذلك لأن ذلك نادر ، ويؤيده ما قالوه فيها لو صلت أمة مكشوفة الرأس فصنعت في الصلاة ووجدت خماراً تحتاج في مضيقه إليه إلى أفعال كثيرة أو طالت مدة التكشف من أن صلاتها تبطل اه . ورأيت بهامش عن سم أنصه : وينبغي أن مثل الريح الآدى غير المميز والبهمة ولو معلمة اه . وقوله غير المميز مفهوم أن المميز يضر ، ويوجه ذلك بأن له قصداً فيعد إلحاقه بالريح ، بخلاف غير المميز فإنه لما لم يكن له قصد أمكن إلحاقه به هذا . ونقل عن شيخنا الزايدى الضرر في غير المميز وعلة بندرته في الصلاة فليراجع . أقول : وهو قياس ما قالوه في الانحراف عن القبلة مكروهاً فإنه يضر وإن عاد حالا ، وعلموه بندرة الإكراه في الصلاة فاعتمده (قوله نجاسة رطبة) قال سم على حج : تنبيه : لو دار الأمر بين إلقاء النجاسة حالا لتصح صلاته لكن يلزمه إلقاؤها في المسجد لكونه فيه وبين عدم إلقائها صونا للمسجد عن التنجيس لكن تبطل صلاته ، فالمتجه عندي مراعاة صحة الصلاة وإلقاء النجاسة حالا في المسجد ثم إلزائها فوراً بعد الصلاة ، لأن في ذلك الجمع بين صحة الصلاة وتطهير المسجد ، لكن يفتقر إلقاؤها فيه وتاخير التطهير إلى فراغ الصلاة للضرورة فليتأمل . وقولنا فالمتجه النجاء واقف عليه م في إلحاقه ومنعه في الرطبة ، وهو متجه إن اتسع الوقت اه . وفيه أيضاً قوله أو نقضها حالا يبنى أو غسلها حالا كأن وقع عليه نقطة بول فصب عليها حالا الماء بحيث طهر محلها بمجرد صبه حالا ، والمتجه أن البدن كالثوب في ذلك يجامع اشتراط طهارة كل منهما ، فإذا وقع عليه نقطة بول مثلاً فصب فوراً الماء عليها النجاء بحيث طهر المحل بمجرد الصب حالا لم تبطل صلاته ، كما لو وقع عليه نجس جاف فآلقاه عنه حالا ينحو إزالته فوراً حتى سقط عنه النجس ، إذ لا فرق في المعنى بين إلقاء النجس الجاف فوراً وصب الماء على النجس الرطب فوراً في كل منهما . ثم رأيت عن القاضي فيما لو أصابه في الصلاة نجاسة حكيمة فغسلها فوراً أن أول كلام الروضة فيهم صحة صلاته وآخره فيهم خللته اه . وقوله فيهم خلافه ظاهر لأنه يصدق عليه أنه حامل للنجاسة إلى وقت الغسل ، فأشبه ما لو حل الثوب الذي وقعت عليه نجاسة . وفي كلام شيخنا العلامة الشوبري : وأما إلقاؤها على نحو مصحف أو في نحو جوف الكعبة فالوجه مراعاتها ولو جافة لعظم حرمتها فليحرق (قوله فسقطت) أي وأسقط على وجه لم يعد حاملاً (قوله مع احتياجه) أي فإن لم يحتاج لذلك كأن غسل وجليه داخل الخف وهو محدث ثم انقضت مدة الخف بعد ذلك وهو يصل لم تبطل صلاته لبقاء طهارته (قوله قبل فراغ المدة) أي وهو بطهارة المسح لأن هذا

حدث على أنه لو وضع في الماء وجلبه قبل فراغها واستمر إلى انقضاءها لم تصح صلاته لأنه لا بد من حدث ثم يرتفع ، وأيضاً لا بد من تجديدية لأنه حدث لم تشملته نية وضوئه الأول ، وهذا ظاهر حيث دخل فيها طائفا البقاء ، فإن قطع بانقضاء المدة فيها اتجه كما قاله السبكي عدم انعقادها ، وفارق ماذهب فيها لو كانت عورته تكشف في ركوعه حيث حكم بانقضاءها على الصحيح بعدم قطعه ثم بالبطان ، بل حصتها ممكنة بأن يسرها بشيء عند ركوعه ، بخلافه هنا إذ كيف يقال بانقضاءها مع القطع بعدم استمرار حصتها وكيف يتحقق نيتها . ثم إن كان في نفل مطلق يدرك منه ركعة فأكبر انعقدت ، ولو اقتصد مثلاً فخرج دمه ولم يلوث بشيء أو أوثها قليلاً لم تبطل ، ويستحب لمن أحدث في صلاته أن يأخذ بأفنه ثم ينصرف موهماً أنه رجع سراً على نفسه لئلا يخوض الناس فيه فيأثموا ويلحق به من أحدث وهو منتظر إقامتها لاسيما مع قرب الزمان لذلك ، ومنه يؤخذ أنه يستحب لكل من ارتكب مايدعو الناس إلى الوقيعة أن ينسره لذلك كما صرح به ابن العماد لحديث فيه (و) خامسها (طهارة النجس) الذي لا يبيح عنه (في الثوب والبدن) ولو داخل فيه أو أفنه أو عينه أو أذنه (والمكان) أي الذي يصلي فيه فلا تصح صلاته مع شيء من ذلك وإن كان جاهلاً بوجوده أو ببطلانها به بقوله تعالى - وثيابك فطهر - ونحوه الصحيحين « إذا أقيمت الحضيضة لدعى للصلاة ، وإذا أدبرت فاعسل عنك الدم وصل » ثبت الأمر باجتناب النجس وهو لا يجب في غير الصلاة فيجب فيها ، والأمر بالشيء نهى عن ضده ، والتهى في العبادات يقتضي فساده . نعم يحرم التضميع به خارجها في البدن بلا حاجة ، وكلها الثوب كما في الروضة كأصلها ، وما في التحقيق من تحريره في البدن فقط مراده به مايم ملايسه ليوافق ما قبله ، ولو رأينا في ثوب من يريد الصلاة نجاسة لا يعلم بها وجب علينا إعلامه بها لأن الأمر بالعرف لا يتوقف على العيصان ، قاله ابن عبد السلام وبه أفق الخناطي ، كما لو رأينا

الفصل لم يرفع الحدث (قوله عدم انعقادها) معتمد خلافاً لحج حيث قال بعد كلام ذكره : يقتضى عدم الانعقاد والذي يتجه انعقادها حتى تصبح القدوة به ، وفي الروض وشرحه ما يوافق (قوله انعقدت) أي ويقتصر على ما أمكنه فعله منه (قوله أو لوها قليلاً) أفهم أنه إن لوها كثيراً بطلت صلاته ، ولعل وجهه أن الكثير إذا كان يقطع لا يبيح عنه واقتصاده من فعله ، وقياسه أنه لو كان فيه دمل ففتحه فخرج منه دم كثير لا يبيح عنه ، ويغني أن محل عدم الفتح عند فتحه إذا خرج الدم متصلاً بالفتح ، فلم يخرج عقب الفتح لكنه تحلى وخرج بعده بمدة بحيث لا ينسب خروجه للفتح لم يضر (قوله من ارتكب ما يدعو الناس) أي ومع ذلك حقوة الذنب باقية فيستحق بها ما يترتب عليه في الآخرة وقد يفرض سبحانه وتعالى عنه (قوله أن يسره لذلك) أي لئلا يخوض الناس فيه (قوله والأمر بالشيء نهى عن ضده) أي يفيد النهي عن ضده ، وإلا فليس الأمر بالشيء عين النهي ولا يستلزمه على الصحيح (قوله ليوافق ما قبله) قضية هذا الحمل عدم حرمة تنجيس ثوب غير ملبوس له ، ولعل هذه القضية غير مرادة بل المراد ما من شأنه أن يلايسه بدليل قوله ليوافق ما قبله (قوله وجب علينا إعلامه بها) أي ويغني أن محل ذلك حيث كانت تمنع من صحة الصلاة عنده وعلمنا بذلك ، وإلا فلا يجوز كونه صلى مع علمه بذلك لعدم اعتقاده البطان معه (قوله وبه أفق الخناطي) قد يشعر هذا بأن الخناطي كان متأخراً عن ابن عبد السلام فأفنى بما قاله ،

(قوله نعم إن كان في نفل مطلق) أي ولم يتوعدداً كما هو ظاهر (قوله ثبت الأمر باجتناب النجس الخ) هذا لا يظهر ترتيبه على الآية ونحوه المذكورين لأن الأمر فيما إذا هو بالتطهير والغسل لا باجتناب النجس وإن استغيد منها بالالزام على أن الأمر في التحريم عقيد بالصلاة فلا يتأتى قوله وهو لا يجب في غير الصلاة الخ ، والشهاب حج

صبيا يزني بصبيته فإنه يجب علينا المنع وإن لم يكن عصيان ، ويستقي من المكان ما لو كثر ذرق الطيور فإنه ينفى عنه في الأرض ، وكذا القرش فيا يظهر لشقة الاحتراز عنه وإن لم يكن مسجداً فيا يظهر بشرط أن لا يعتمد المشي عليه كما قيد العقوف في ذلك في المطلب . قال الزركشي : وهو قيد متعين وأن لا يكون رطباً أو رجله مبتلة كما أفاده الولد رحمه الله تعالى ، ومع ذلك لا يكلف نحوى غير محله ، ولو تنجس ثوبه بغير معفو عنه ولم يجد ما يطهره به وجب قطع محله إن لم تنقص قيمته بالقطع فوق أجرة ستره يصلى بها لو اكترها كما قاله تبعاً للمتولى ، وهو المعتمد وإن قال في المهمات إن الصواب اعتبار أكثر الأمرين من ذلك ومن ثمن الماء لو اشتراه مع أجرة غسله لأن كلا منهما لو انفرد وجب تحصيله ، وأنكر الشاشي كلام المتولى وقال : الوجه أن يعتبر ثمن الثوب لا أجرته لأنه يلزمه شراؤه بثمن المثل ، وقيدا وجوب القطع أيضا بمحصل ستر العورة بالطاهر ولم يذكره المتولى ، والظاهر كما قاله الزركشي أنه ليس بقيد بناء على أن من وجد ما يستر به بعض العورة يلزمه ذلك وهو الصحيح (ولو اشتبه) عليه (ظاهر ونجس) من ثوبين أو يبيتين (اجتهد) فيهما للصلاة قال في المحرر كما في الأواني وتقدم عليه الكلام ثم ،

وليس مراد بل ابن عبد السلام متأخر عنه ، وما يدل على ذلك قول الأستوى في طبقاته في ترجمة الحناطى : قدم بغداد في أيام الشيخ أبي حامد ، وقال في ترجمة الشيخ أبي حامد : إنه مات سنة اثنين وثمانين وأربعمائة ، وقال في ترجمة ابن عبد السلام : إنه مات سنة ستين وسبعمائة ، فقوله هنا وبه أنه الحناطى : معناه أن ابن عبد السلام قاله تبعاً للحناطى ، أو قاله فوافقه قول الحناطى ، وقوله الحناطى قال الأستوى في طبقاته : هو الحسين بن أبي جعفر محمد الطبرى ، وهو بالحاء المهملة والنون : معناه الحناط كالخياض والبقال ، ولكن العجم يزيدون عليه ياء النسب أيضا فيعبرون مثلاً عن الذى يقصر الثياب بالقصار مرة وبالله ارى أخرى . قال ابن السمعاني : لعل أن بعض أجداده كان يبيع الحنطة اه باختصار (قوله وأن لا يكون رطباً) أى فمع الرطوبة من أحد الجانبين لا يعنى عنه ، وظاهره وإن تعلم المشى في غير ذلك من موضع طهارته كأن توضع من مطهرة عم ذرق الطير المذكور سائر أجزاله المحل المتصل بها ، ونقل عن ابن عبد الحق العنق . أقول : وهو قريب للمشقة (قوله ومع ذلك) أى مع اجتماع الشروط المذكورة (قوله لا يكلف نحوى غير محله) أى فحيث كثر في المسجد أو غيره بحيث يشق الاحتراز عنه لا يكلف غيره حتى لو كان بعض أجزاء المسجد خالياً منه ويمكنه الصلاة فيه لا يكلفه بل يصلى كيف اتفق ، وإن صادف محل ذرق الطير وهو ظاهر حيث عمّ الذرق المحل ، فلو اشتمل المسجد مثلاً على جهتين إحداهما خالية من الذرق والأخرى مشتملة عليه وجب قصد الخالية ليصلى فيها إذ لا مشقة كما يعلم مما ذكره في الاستقبال فليراجع (قوله ثمن الثوب) لعل المراد ثمن ثوب يشتريه مما يمكن الاستئثار به ، فإذا فرض أن الثوب المنتجس إذا قطع

رتب هذا على خبر «تزووا من البول» وهو ظاهر (قوله بشرط أن لا يعتمد المشى عليه) لا يفتى أن الكلام في الصلاة لأن هذا استثناء من اشتراط طهارة مكانها ، وأيضا اشتراط عدم تعمد المشى عليها مع الجفاف لامتنع له إلا فيها ، وحيث لا وجوب للتعبير بالمشى هنا إذ لا مشى في الصلاة ، ولا يصح إرادة المشى إلى محل الصلاة لأن النجاسة إن كانت رطبة فالكلام عليها ساقط ، وإن كانت جافة فإن علق برجله خرج عن فرض المسئلة من نجاسة المحل إلى نجاسة البدن وإن لم تعلق برجله فلا تضره في صلاته وإن كانت غير معفو عنها . واعلم أن الشارح ذكر هذه العبارة بعينها في شرحه لإيضاح المصنف في المناسك بالنسبة للطواف ، فقلعه نقل العبارة برمته إلى هنا ، ولم يغير لفظ المشى لسبق القلم أو نحوه ، وستأتى له هذه العبارة أيضا في كتاب الحج من هذا الشرح في الكلام على

ولو صلى فيها ظنه طاهرا بما ذكر بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى لم يجب عليه تجديد الاجتهاد ، بخلاف ما مر في المياه حيث يجده فيها لكل فرض ، إذ بقاء الثوب والمكان بمنزلة بقاءه متطهرا ، فلو اجتهد بتغير ظنه عمل بالثاني فيصل في الآخر من غير إعادة كما لا يجب إعادة الأولى ، إذ لا يلزم من ذلك نقض اجتهاد باجتهاد بخلاف المياه . ولو غسل أحد ثوبيين باجتهاد صحته صلاته فيما ولو مع جمعهما عليه ، ولو اجتهد في الثوبين ونحوهما فلم يظهر له شيء صلى عاريا وفي أحد البيتين حرمة الوقت ولزمته إعادة لكونه مقصرا بعدم إدراك العلامة ولأن معه ثوبا ومكانا طاهرا ييقن ، ولو اشتبه عليه اثنان تنجس بدن أحدهما وأراد أن يقتدى بأحدهما اجتهد بينهما وعمل بما ظهر له ، فإن صلى خلف أحدهما ثم تغير ظنه إلى الآخر جاز له الاقتداء بالآخر من غير إعادة ، كما لو صلى للقبلة باجتهاد ثم تغير اجتاده لجهة أخرى فإن تغير صلى منفردا (ولو نجس) بفتح الجيم وكسرها (بعض ثوب أو) بعض (بدن) أو مكان ضيق (وجهل) ذلك البعض في جميع ما ذكر (وجب غسل كله) لتصح صلاته فيه لأن الأصل بقاء النجاسة ما بقي جزء منه من غير غسل ، هذا إذا لم يعلم المحصرها في واحد من منحصرين كأحد كفيه أو موضع من مقدم الثوب أو مؤخره ، فإن علم ذلك لم يجب غسل سوى ما أشكل ، ولو أصاب شيء ورطب طرفا من هذا الثوب أو اليدين لم يحكم بتنجاسته لأننا لا نتيقن نجاسة موضع الإصابة ، ولو شق الثوب المذكور نصفين لم يميز الاجتهاد بينهما لأنه ربما يكون الشق في محل النجاسة فيكونان نجسين ، أما إذا كان المكان واسعا فإنه لا يجب عليه الاجتهاد وإنما هو سنة فله أن يصلي بلا اجتهاد فيه ، والأحسن في ضبط الواسع والضيق بالعرف وإن ادعى ابن العماد أن المتجه في ذلك أن يقال : إن بلغت بقاع الموضع لو فرقت حد العدد غير المنحصر فواسع وإلا فضيق ، وتقدر كل بقعة بما يسع المصلئ انتهى . وفي المجموع عن التلوي : إذا جاوزنا الصلاة في المتسع فله أن يصلي فيه إلى أن يبق

المتنجس منه نقصت قيمته عشرة دراهم مثلا وزادت تلك الدراهم على أجره السرة وعلى ثمن الماء وعلى أجره من يغسل منها لم تزد على ثمن ما ستر به وجب قطعه ، ويحتمل وهو الظاهر أن المراد نفس الثوب الذي معه ، فإن نقص يقطعه فوق أجره الثوب الذي يصلي فيه وثمان الماء الذي يغسله به وأجره من يغسله لم يجب قطعه وإلا وجب (قوله ولو غسل أحد ثوبيين باجتهاد) خرج بقوله باجتهاد ماله هجوم وغسل أحدهما فليس له الجمع بينهما لأن الواجب عليه الاجتهاد ولم يفعله (قوله ثم تغير ظنه) أي ولو في الصلاة (قوله جاز له الاقتداء بالآخر) أي بأن يدخل نفسه في القدوة به في أثناء الصلاة مع بقائها على الصحة لأنه بتغير ظنه صار منفردا باعتقاده بطلان صلاة إمامه (قوله فإن تغير صلى منفردا) أي سواء حصل التحير ابتداء أو بعد حصول القدوة بأحدهما بالاجتهاد ، ثم طرأ التعير بأن شك في إمامه ولم يظهر له طهارة الثاني وحينئذ يكمل صلاته منفردا (قوله وكسرها) اقتصر عليه في المختار (قوله لأننا لا نتيقن نجاسة موضع الإصابة) منه يؤخذ أنه لو تعلق به صبي أو امرأة لم يعلم نجاسة منفذها لا يثبط صلاته ، لأن هذا مما تعارض فيه الأصل والغالب إذ الأصل الطهارة والغالب النجاسة ، وخرج بقولنا لم يعلم نجاسة منفذها ماله علمه ثم غابت المرأة والطفل زنا يمكن فيه غسل منفذها فهو باق على نجاسته فتثبط الصلاة بتعلقهما بالمصلئ ولا تحكم بتنجاسة ما أصاب منفذها كالمرأة إذا أكلت فارة ثم غابت غيبة يمكن طهر فيها (قوله أما إذا كان المكان واسعا) عتذر قوله أو مكان ضيق (قوله والضيق بالعرف) أي ضبطه بالعرف وفي نسخة أن يضبط بالعرف (قوله إذا جاوزنا الصلاة) يشعر بأن في جواز الصلاة فيه خلافا ولم يتقدم له ذكر ،

الطواف ، وعبرة الشباب حج هنا : ولم يعتمد ملامسته (قوله وفي أحد البيتين) أي لأن الصورة أنه ليس عنده غيرهما بأن كان محبوسا (قوله أو مكان ضيق) أي بأن يكون بمقدار ما يسع الصلاة فقط كما هو ظاهر

موضع قدر النجاسة (فلو ظن) بالاجتهاد (طرقا) من موضعين متميزين فأكبر أحد طرفي ثوبه أو كيه أو يديه أو أصابعه (لم يكف غسله على الصحيح) إذ الاجتهاد إنما يكون في متعدد وما هنا كالثوب الواحد، فلو فصل أحد كيه ثم اجتهد جاز للتعذر حينئذ، وإذا ظن نجاسة أحدهما وغسله جاز له أن يصل فيهما وله جمعهما كالثوبين (ولو غسل) بعض شيء متنجس كأن غسل (نصف) ثوب (نجس ثم) غسل (باقيه فالأصح أنه إن غسل مع باقيه مجاوزه) مما غسل أولا (طهر كله وإلا) بأن لم يغسل معه مجاوزه (فغير المنتصف) يفتح الصاد يظهر فقط وهو طرفاه ويبقى المنتصف نجسا حيث كانت النجاسة محققة فيفسله وحده لأنه رطب لاقى نجسا، ولو تنجس بعض ثوبه وجهل محل النجاسة اجتبه لأننا تيقنا نجاسته ولم نتيقن طهارته. ولا يرد عليه أنه لو لاقى بعضه رطبا لانتجسه عملا بالأصل إذ لا تنجس بالشك، و«مقابل الأصح لا يظهره طلقا حتى يغسله دفعة واحدة لأن الرطوبة تسمى». ورد بأن نجاسة المجاور لا تتعدى لما بعده كالسمن الجاهد ينجس ما حول النجاسة فقط، ثم عمل ما ذكره المصنف هنا كما في الروضة والتحقيق حيث غسله بالصَّب عليه في غير إزاء، فإن غسله في إزاء من نحو جفنة بأن وضع نصفه ثم صبَّ عليه ما يغمره لم يظهر حتى يغسل دفعة كما هو الأصح في المجموع، إذ كلامه مقيد للأول لأن ما في نحو الجفنة ملاق له الثوب المتنجس وهو وارد على ماء قليل فينجسه وحيث تنجس الماء لم يظهر الثوب، وهذا هو المعتمد المعول عليه خلافا للشيخ رحمه الله تعالى (ولا تصح صلاة ملاق بعض لباسه) أو بدنه أو عمواله (نجاسة) في جزء من صلاته (وإن لم يتحرك بحركته) كطرف ذيله أو كيه أو عمامته الطويل، وكذا لو فرش ثوبا

ولعل المراد بقوله إذا جَوَّزنا بأن حكم باتساعه إما عرفا أو على ما قاله ابن العباد، وقوله إذا جَوَّزنا معتمد (قوله حيث كانت النجاسة محققة) أفهم أنه لو تنجس بعض الثوب واشتباه فغسل نصفه ثم باقيه طهر كله وإن لم يغسل المنتصف لعدم تحقق نجاسة مجاور المفسول (قوله إذ لا تنجس بالشك) قال في شرح الروض بعد ما ذكر: ويقارن ما لو صلى عليه حيث لا تصح صلاته وإن احتمل أن المحل الذي صلى عليه طاهر بأن الشك في النجاسة يبطل الصلاة دون الطهارة انتهى. أقول: وقضيته أنه لو وقف عليه في أثناء الصلاة أو مسه فيها بطلت أيضا. وقد يوجه بأنه لما أعطى حكم المتنجس جميعه وجب اجتنابه في الصلاة وإن لم يتنجس ما مسه، ولا يلزم من الاجتناب التنجس كما في النجس الجاف، إلا أن ذلك مشكل بصحة الصلاة بعد مسه كما هو قضية كلامهم أنه لا ينتجس ما مسه، وحينئذ فينبغي أن يفرق بأن الشك في الصلاة عليه أقوى منه في الصلاة مع مسه قبلها أو في أثناءها مع مفارقتها وفيه ما فيه. وأما الوقوف عليه في أثناءها مع الاستمرار فوضع نظر، والنتيجة معنى أنه حيث أحرَم خارجه ثم مسه أو أكل الصلاة عليه محصتا للشك في المبطل بعد الانقضاء (قوله لأن ما في نحو الجفنة) يوشك من هذا التعليل أنه لو صبَّ الماء على موضع من الثوب مرتفع عن الإزاء والتخدر عنه الماء حتى اجتمع في الجفنة ولم يصل الماء إلى ما فوق المفسول من الثوب طهر، وقد نقل ذلك سم عن الشارح في حاشية شرح المنهج (قوله خلافا للشيخ) أي في شرح الروض حيث قال بعد قول المتن: ولو غسل نصفه أو نصف ثوب نجس ثم النصف الثاني بما مجاوزه طهر مانصه سواء غسله بصَّب الماء عليه في غير جفنة أم فيها. وما وقع في المجموع من تعييده بالأول مردود كما بينته في شرح

(قوله حيث كانت النجاسة محققة) أي في محل المنتصف، وخرج بهما إذا جهلت فلا يكون المنتصف نجسا لكنه يجب. وعبارة الروضة: وإن اقتصر على النصفين فقط طهر الطرفان وبقي المنتصف نجسا في صورة اليقين وعجنبا في الصورة الأولى: يعني صورة الاشتباه، فإني في حاشية الشيخ بما يخالف هذا ليس في محله

مهلهل عليه وءامه من الترج ، ومن ثم لو قرشه على حرير أئجه بقاء التحريم وفارق حصة مبروده على مالم يتحرك بحركته بأن اجتناب النجاسة فيها شرع للتعظيم وهذا ينافيه ، والمطلوب في السجود الاستقرار على غيره والمقصود حاصل بذلك (ولا) تصح صلاة نحو (قابض طرف شئ) كحبل طرفه الآخر نجس أو موضوع (على نجس إن تحرك) ذلك (بحركته وكذا إن لم يتحرك) بها لحمله ما هو متصل بها (في الأصح) فكانه حامل لها ، ومثله قابض على حبل متصل بميتة أو مشدود بكلب ولو بساجوره أو مشدود بدابة أو سفينة صغيرة بحيث تنجر بجره . والثاني تصح لأن الطرف الملاقى للنجاسة غير محمول له ، بخلاف السفينة الكبيرة التي لا تنجر بجره فلها كالدائر سواء أكانت في البر أم في البحر كما أفاده الشيخ خلافا للأسنوى ، ولو كان الحبل على موضع طاهر من نحو حمار وعليه نجاسة في محل آخر فعل الخلف في الساجور (فلو جعله) أى طرف ما تنجس طرفه الآخر أو الكائن على نجس (تحت رجله) مثلا (صحت) صلاته (مطلقا) وإن تحرك يحركه لعدم كونه لابساً أو حاملاً له فاشبهه من صلى على نحو بساط طرفه نجس أو مفروش على نجس أو على سرير تحت قوائمه أو بها نجس ، ولو حبس بمحل نجس صلى وتجاوى عن النجس قدر ما يمكنه ، ولا يجوز له وضع جيبته بالأرض بل ينحنى للسجود إلى قدر لو زاد عليه لاقى النجس ثم يبعد ، قاله في المجموع كما مر (ولا يضر) في حصة صلاته (نجس بمأذى صدره) مثلا (في الركوع والسجود) أو غيرهما (على الصحيح) لأنه غير حامل ولا ملاقى لذلك . نعم تركه الصلاة مع معاذاته كاستقبال متنجس أو نجس . والثاني يضر لأنه منسوب له ، وشمل كلامه ما لو صلى ماشيا وبين خطواته نجاسة . قال بعضهم :

البهجة (قوله ومثله قابض على حبل متصل بميتة) حكم هذه وما بعدها علم من قوله قبل ولا قابض طرف شئ . على نجس الخ ، نعم مشكلة الساجور لم يعلم حكمها (قوله ولو بساجوره) وهو ما يجعل في ربة الكلب من خشية أو غيرها (قوله أو مشدود بدابة) أى بعض يدها متنجس ولو المنفرد (قوله فعل الخلف في الساجور) والراجع منه أنه إن شد به ضرر وإلا فلا (قوله ولو حبس بمحل نجس صلى) أى الفرض فقط (قوله لو زاد عليه لاقى النجس) يؤخذ منه أنه لا يضر ركبته بالأرض ولا كفيه وتقل بالدرس عن فتاوى الشارح التصريح بذلك فليراجع (قوله كاستقبال

(قوله ومثله قابض على حبل متصل بميتة الخ) الأولى أن يقول ومنه بدل ومثله لأن المذكورات من أفراد ما ذكره قبل نعم مشكلة الساجور ليست منها (قوله ولو بساجوره) انظر هل الساجور قيد أو لا فيكون مثله ما لو كان مشدودا بحبل موضوع على الكلب والظاهر الثاني لأن غايته حيث قل أنه قابض على حبل . موصول موضوع على الكلب إذ لا يشترط كون الحبل الموضوع على النجاسة الذي هو قابض له أن يكون قطعة واحدة كما هو ظاهر فهو من أفراد قوله السابق أو موضوع على نجس . واعلم أن عبارة الشارح هنا هي عبارة الروض . قال شارحه عقبه : ولا حاجة لقوله مشدود بل يوم خلاف المراد اه . وقضيته أنه لو وضع حبالا على ساجور الكلب أنها تبطل صلاته وإن لم يشده به ، لكن في شرح الشهاب حجج التصريح بخلافه ، ولعل الشارح قيد بالشد مع اطلاعه على كلام شيخ الإسلام لعدم اعتناؤه (قوله أو مشدود بدابة أو سفينة صغيرة) أى يحملان نجسا ، قال في شرح الروض : أو متصلا به اه . وقضيته أنه لو كان على السفينة أو الدابة طرف حبل طاهر وطرفه الآخر موضوع على نجاسة بالأرض مثلا وقبض المصلي حبالا آخر طاهرا مشدودا بها بل أو موضوعا عليها من غير شد على ما قدمناه عنه أنه تبطل صلاته فليراجع

وعوم كلامهم يتناول السقف ولا قائل به . ويرد بأنه تارة يقرب منه بحيث يعد محاذيا له عرفا والكراهة حينئذ ظاهرة وتارة لا فلا كراهة ، وعلم من ذلك كراهة صلاته يلزأ منتجس في إحدى جهاته إن قرب منه بحيث ينسب إليه لا مطلقا كما هو ظاهر (ولو وصل عظمه) أي عند احتياجه له لكسر ونحوه (بنجس) من العظم ولو مطلقا ، ومثل ذلك بالأولى دهنه بمغلف أو ربطه به (لفقد الطاهر) الصالح لذلك (فعلور) فيه فتصح صلاته معه للضرورة ولا يلزمه كما في الروضة نزعه إذا وجد الطاهر : أي وإن لم يخف من نزعه ضررا خلافا لبعض المتأخرين ، ولو قال أهل الخبرة : إن لم الآدى لا ينجر سريعا إلا بعظم نحو كلب ، قال الأسنوي : فينتجه أنه عذر ، وهو قياس ما ذكره في التيمم في بطله البرء انتهى وما تفقهه مردود . والفرق بينهما ظاهر ، وعظم غيره من الأدمين في تحريم

أي حيث عد مستقبلا له عرفا أخذا مما ذكره في السقف ومن قوله وعلم من الخ. (قوله يتناول السقف) أي فكره الصلاة تحته إذا كان منتجسا (قوله ويرد) أي قوله ولا قائل به (قوله ولو وصل عظمه) ظاهره ولو كان الواصل غير معصوم لكن قيده حج بالمعصوم ، ولعل عدم تقييد الشارح بالمعصوم جرى على ما قدمه في التيمم من أن الزا في المحصن ونحوه معصوم على نفسه ، وتقييد حج جرى على ما قدمه ثم من أنه مقدر (قوله أي عند احتياجه) أي بأن خشى مبيح تيمم لو لم يصل به انتهى حج . ومنه يؤخذ أنه لو كان التجسس صالحا والظاهر كذلك ، إلا أن الأول صلاحه بعيد العضو كما كان عليه من غير شين فاحش ، والثاني صلاحه بما ذكر فينبغي تقديم الأول إن كان الشين الفاحش يبيح التيمم وإلا فلا . وقول حج : بأن خشى مبيح تيمم ومنه كما تقدم في التيمم ما يخاف منه شين فاحش في عضو ظاهر . والشين : الأثر المستركه من تغير لون أو نحول واستحشاف وثرة تبقى ولحمة تزيد ، ومتقضى هذا أنه إذا خشى الشين في العضو الباطن كأن انكسر ضلعه مثلا واحتاج لوصله بالنجس أو حصل له كبر في الأثنين مثلا واحتاج لدهنهما بالنجس لا يجوز له الوصل في الأول ولا الدهن في الثاني ، ولو قيل بالجواز فيهما لم يبعد بل يقتضيه إطلاقه فيما يأتي في قوله : فإن خاف ذلك ولو نحو شين أو بطله برء الخ (قوله من العظم) ولو وجد عظم ميتة لا يؤكل لحمها وعظم مغلف وكل منهما صالح وجب تقديم الأول ، ولو وجد عظم ميتة ما يؤكل وعظم ميتة ما لا يؤكل من غير مغلف وكل منهما صالح تحريم في التقديم لأنهما مستويان في التجاسة فيما يظهر فيهما ، وكذا يلبي تقديم عظم الخنزير على الكلب للخلاف عندنا في الخنزير دون الكلب (قوله ومثل ذلك بالأولى) لعل وجهها أن العظم يدوم ومع ذلك غنى عنه والدهن ونحوه مما لا يدوم فهو أولى بالغف (قوله لفقد الطاهر) أي يحمل يصل إليه قبل تلف العضو أو زيادة ضرره أخذا مما تقدم فيمن عجز عن تكبيرة الإحرام ونحوها حيث قالوا : يجب عليه السفر للتعلم وإن طال ، وفرقوا بينه وبين ما يطلب منه الماء قبل التيمم بمشقة تكرار الطلب للماء بخلافه هنا . وعبرة سم على حج قوله لفقد الطاهر ، لم يبين ضابطه فقد ولا يبعد ضبطه بعدم القدرة عليه بلا مشقة لاحتمل عادة ، وينبغي وجوب الطلب عند احتمال وجوده لكن أي حد يجب الطلب منه انتهى . أمول : ولا نظر لهذا التوقف (قوله فتصح صلاته معه) أي وإن لم يكتسب لحما . وعبرة سم على منيج : انظر قبل استناره باللحم لو صب عليه ماء لفسله فجري للمحل الطاهر هل يطهره ويفتر أو لا ؟ الوجه الاعتذار انتهى . ومثله غيره كما يؤخذ من قول الشارح الآتي وعنى عنه بالنسبة له ولغيره (قوله إذا وجد الطاهر) قال حج : وينبغي حله على ما إذا كان فيه مشقة لاحتمل عادة وإن لم تبع التيمم اه أي ولا تبطل الصلاة بعمله (قوله خلافا لبعض المتأخرين) هو السبكي تبعاً للإمام وغيره اه منيج ونقله المحلى عن قضية كلام التتمة (قوله وهو قياس ما ذكره) جرى عليه حج (قوله والفرق بينهما ظاهر) لعله غلط أمر التجاسة (قوله وعظم غيره) أي

الوصل به ووجوب نزعه كالعظم النجس ، ولا فرق في الآدى بين أن يكون محترما أو لا كرتد وحرى خلافا لبعض المتأخرين ، فقد نص في المختصر بقوله : ولا يصل إلى ما انكسر من عظمه إلا بعظم ما يؤكل لحمه ذكيا ، ويؤخذ منه أنه لا يجوز الجبر بعظم الآدى مطلقا ، فلو وجد نجسا يصلح وعظم آدى كذلك وجب تقديم الأول ، وخياطة الجرح ومداواته بالنجس كالجبر في تفصيله المذكور ، وكذا الوشم وهو غرز الجلد بالإبرة حتى يخرج

غير الواصل من الآدميين النج ، ومفهومه أن عظم نفسه لا يمتنع وصله به وإن كان من غير محل الوصل كأن وصل عظم يده بشيء من عظم رجله مثلا ، ونقل عن حجج في شرح العباب جواز ذلك نقلا عن البلقيني وغيره . وعبارة ابن عبد الحق : وعظم الآدى ولوم نفسه في تحريم الوصل به ووجوب نزعه كالنجس انتهى . وينبغي أن محل الامتناع بعظم نفسه إذا أراد نقله إلى غير محله ، أما إذا وصل عظم يده بيده مثلا في المحل الذي أئين منه فالظاهر الجواز لأنه إصلاح للمنتصل منه ولحله ، ويكون هذا مثل رد عين قتادة في أنه قصد به إصلاح ماخرج من عين قتادة يرد إلى محله ، وبهذا فارق ما لو نقله إلى غير موضعه ، فإنه بانفصاله حصل له احترام وطلب مواراته ، ثم ظاهر إطلاق جواز الوصل لعظم الآدى أنه لا فرق في ذلك بين كونه من ذكر أو أنثى ، فيجوز للرجل الوصل بعظم الأنثى وعكسه ، ثم ينبغي إذا مسه هو أو غيره ، فإن اكتسب لحما وحلته الحياة صار حكمه حكم بقية أجزائه الرجل فلا ينتقض وضوؤه ولا وضوء غيره من الرجال بمسه ، وإن كان ظاهرا مكشوفاً ولم تحله الحياة فهو باق على نسبته للأثر ، ومع ذلك لا ينتقض وضوؤه وضوء غيره بمسه لأن العضو المباني لا ينتقض الوضوء بمسه إلا إذا كان من الفرج وأطلق اسمه عليه (قوله خلافا لبعض المتأخرين) مراده حجج (قوله ولا يصل إلى ما انكسر النج) ضمنته معنى يضم فعدها إلى ، وفي نسخة : أى ما انكسر وهى ظاهرة (قوله ويؤخذ منه النج) ويؤخذ منه أيضا أنه لا يجوز الوصل بعظم مالا يؤكل لحمه ، ولعله منع من العمل بمقتضاه دليل آخر (قوله مطلقا) أى حيث وجد ما يصلح للجبر ولو نجسا فلا ينافى قوله بعد فلو وجد نجسا النج (قوله فلو وجد نجسا) ولو مغلظا (قوله وجب تقديم الأول) أى وإن كان حيا فيجوز قطع عضوه مثلا ليصل بعظمه ولا يجوز له المدلول عنه إلى عظم الآدى الميت لحرمته ، وينبغي أنه إنما يقطعه بعد إزهاق روحه حيث كان في قطع العضو زيادة تعذيب . ولا يشكل عليه ماقلوه في السير من أنه لا يجوز له قتل مالا يؤكل لاغذاء جلده سقاء وإن احتاج إليه لإمكان حمل ذاك على مجرد الحاجة وما هنا ضرورة ، ثم قوله وجب تقديم الأول يفهم أنه لو لم يجد إلا عظم آدى وصل به ، وهو ظاهر كما لو وجد المضطرب آدى ، وينبغي تقديم عظم الكافر على غيره وأن العالم وغيره سواء وأن ذلك في غير النبي (قوله ومداواته) ومنها دهنه وربطه كما تقدم (قوله وكذا الوشم) أى حكمه حكم الجبر بالنجس في تفصيله المذكور . قال في اللخائر في العظم : قال بعض أصحابنا : هذا الكلام فيه إذا فعله بنفسه أو فعل به باختياره ، فإن فعل به مكرها لم تلزمه إزالته قولاً واحدا . قلت : وفي معناه الصبي إذا وشمته أمه بغير اختياره فبلغ . وأما الكافر إذا وشم

(قوله ويؤخذ منه أنه لا يجوز الجبر بعظم الآدى مطلقا) أى سواء المحترم وغيره ، وأما ما اقتضاه من عدم الجواز وإن تعين فليس مرادا بل حكمه حكم العظم النجس كما قدمه الشارح ، كما أن ما اقتضاه أيضا من منع الجبر بغير عظم المذكى ليس مرادا أيضا . وفي حاشية الشيخ أنه لو وصل عظمه بعظم أنثى ينتقض وضوؤه وضوء غيره بمسه مادام لم تحله الحياة ولم يكتسب باللحم ، وهو سهو لما مر في باب الحدث من أن العضو المنفصل لا ينتقض مسه ولو سلمناه ، فكان ينبغي أن يقول : لا يصح له وضوء ما دام العظم المذكور كذلك لأنه ماس له دائما

الدم ثم يذر نحو تيلة ليزرق به أو يخضر ففيه تفصيل الخبر خلافا لمن قال إن بابه أوسع ، فعلم من ذلك أن من فعل الوشم برضاه في حالة تكليفه ولم يخف من إزالته ضررا يبيح التيمم منع ارتفاع الحدث من عمله لتجنبه ، وإلا عذر في بقاءه وعنى عنه بالنسبة له ولغيره وصحت طهارته وإمامته وحيث لم يعتبر فيه ولا في ماء قايلا أو ماء أو رطبا نجسه كذا أتى به الوالد رحمه الله تعالى (وإلا) أى بأن وصله به مع وجود صالح طاهر أو مع عدم الحاجة أصلا حرم عليه لتعدى و (وجب) عليه (نزع) ويجبر على ذلك (إن لم يخف ضررا ظاهرا) يبيح التيمم وإن اكتسب لحما كما لو حمل نجاسة تعدى بحملها مع تمكنه من إزالتها ، وكوصل المرأة شعرها بشعر نجس ، فإن امتنع لزم الحاكم نزع له لدخول النجاسة فيه كرد المصوب ، ولا اعتبار بألمه حالا إن أمن مآلا ، ولا تصح صلاته حينئذ

نفسه في الشرك ثم أسلم فالتجبه وجوب الكشط عليه بعد الإسلام لتعديده ولأنه كان عاصيا بالفعل بخلاف المكروه والصبي ، ولو وشم باختياره وهو كافر ثم أسلم فالظاهر وجوبه لتعديده إذ هو مكاف انتهى فليحذر سم على منهج . [حادثة] وقع السؤال عنها بما صورته : ما قولكم في كفى يتعاطونه بدمشق الشام يسمونه بكى الحمصة . وكيفيته أن يكوى موضع الألم ثم يعفن مدة بمنح الغنم ثم يجعل فيه حمصة توضع فيه يوما وليلة ثم تلتى منه وقد عظمت اليلة بهذه المسئلة ، فإذا حكم الصلاة فيها هل تكون كاللصوق والمرم فلا يجب الإعادة للصلاة زمن مكثها في المحل المكوى أو لا ؟ أفيدوا الجواب . وأقول : يجب عنه قياسا على ما صرحوا به من أن غياطة الجرح ومداواته بالنجاسة كالخبر : أى في أنه إن لم يقم غير مадنه به من النجس مقامه عنى عنه ولا ينجس ما أصابه وتصح الصلاة معه ، وإن ما ذكر في الحمصة مثله فإن قام غيرها مقامها في مداواة الجرح لم يعف عنها فلا تصح الصلاة مع حلها ، وإن لم يقم غيرها مقامها وصحت الصلاة ولا يضر انتفاخها وعظمها في المحل مادامت الحاجة قائمة ، وبعد انتهاء الحاجة يجب نزعها ، فإن تركه بلا عذر ضرر ولا تصح صلاته ، فقد صرح الشارح هنا بأنه حيث عذر في الوشم لا يضر في صحة صلاته ولا في غيرها وجود النجاسة مع حصولها بفعله لا في حقه ولا في حق غيره مع أن أثر الوشم يدوم أو تطول مدته إلى حد يزيد على ما يحصل لمن يفعل الحمصة المذكورة ولا يضر لإخراجها وعود بدلها كما لا يضر تغيير اللصوق المحتاج إليه وإن بقى أثر النجاسة من الأول (قوله خلافا لمن قال إن بابه) أى الوشم (قوله في حالة تكليفه) أى بلا حاجة له (قوله وإلا عذر في بقاءه) أى بأن فعل به قبل تكليفه أو فعله بعده وخاف من إزالته ضررا يبيح النخ ، أو فعل به بعد تكليفه بغير رضاه . هذا وفي حجب مانصه : عطفنا على ما يكلف إزالته وفي الوشم وإن فعل به صغيرا على الأوجه وتوهم فرق إنما يتأتى من حيث الإثم وعدمه ، ففى أمكنة إزالته من غير مشقة فيما لم يتعد به وخوف مبيح تيمم فيها تعدي به نظير مامر في الوصول لزمانته ولم تصح صلاته ، وتقدم أيضا عن سم على منهج قريبا خلافا (قوله وعنى عنه) وهل من الوشم الذى لاتعدى به ما لو جهل تحريمه وكان ممن يفتى عليه ذلك ؟ لا يبعد نعم وفاقا لم ، ومشى أيضا على أنه لو جبر بعظم نجس حيث يجوز . ولم يستتر باللحم لاتزمه الإعادة ولا ينجس ماء طهارته ونحوها إذا مر عليه قبل استناره باللحم ولا الرطب إذا لاقاه انتهى سم على منهج (قوله مع وجود صالح) أى أو بمفلف مع وجود نجس صالح غيره (قوله إن لم يخف ضررا ظاهرا) بئنى أن يكون موضعه إذا كان المقلوع منه من يجب عليه الصلاة ، فإن كان ممن لا يجب عليه الصلاة كما لو وصله ثم جن فلا يجبر على قلعه إلا إذا أفاق أو حاضت لم يجبر إلا بعد الطهر ، ويشهد لذلك ماسياتى في عدم النزع إذا مات لعدم تكليفه انتهى حاشية الرولى على شرح الروض أى ومع ذلك فينبى أنه إذا لاقى ماء أو ماء قليلا نجسه لأنه إنما سقط وجوب النزع لعدم مخاطبته بالصلاة . هذا ولو قيل بوجوب النزع على وليه لم يكن بعيدا لأنه منزل منزله فيجب عليه مراعاة الأصلح في حقه ،

لحملة نجاسة في غير معدنها مع تمكنه من إزالتها ، بخلاف ما لو شرب خرا وطهر فـه حيث صحت صلاته وإن لم يتقأ ما شربه متعديا لحصوله في معدنها ، فإن خاف ذلك ولو نحو شين أو بطنه برء لم يلزمه نزع عـلـده بل يحرم كما في الأنوار وتصح صلاته معه بلا إعادة (قيل) يجب نزعه أيضا (وإن خاف) ضررا ظاهرا لتعديه ، إذ لو لم ينزعه لكان مصليا في عمره كله بنجاسة فرط بصلها ونحو تقتله بصلاة واحدة والأصح لا (فإن مات) من وجب عليه النزح قبله (لم ينزع على الصحيح) هلكت حرمة ولسقوط التعبد عنه ، ويحرم نزعـه كما في البيان عن عامة الأصحاب ، وصرح به الماوردي والرويانى مع التعليل بالعلة الثانية ، والثاني ينزع لتلا يلقى الله تعالى حاملا نجاسة تعدى بصلها ، ولا يرد عليه ما صرح به أهل السنة من أن المعاد للميت أجزاؤه الأصلية كما كانت وإن احترقت ، لأن المراد ببقائه نزوله القبر فإنه في معنى لقاء الله إذ هو أول منزل من الآخرة ، وقيل إن المعاد من أجزائه مامات عليها ، والأولى تعليله بوجوب غسل الميت طلبا للطهارة لتلا يبقى عليه نجاسة وهذا نجس فتجب إزالته ، ويحرم على المرأة وصل شعرها

وفرق بينه وبين ما لو مات بأن في نزعـه من الميت هتكاً لحرمة ، بخلاف المبتون فإن فيه مصلحة له وهى دفع النجاسة عنه وعن غيره ، وقد يتوقف أيضا في عدم وجوب النزح عن الخائف لأن العلة في وجوب النزح حله لنجاسة تعدى بها وإن لم تصح منه الصلاة لما منع من وجوبها قام به (قوله وإن لم يتقأ) في المختار قاء من باب باع واستقاء بالمذوق ؛ تكلف التقيأ انتهى . ومثله في القاموس والمصباح ، وأيسر في واحد من الثلاثة تقأيا بهذا اللفظ الذى ذكره الشارح . قال الشيخ حميرة : ولو وصل جوفه محرم نجس أو غيره ولو مكربها وجب عليه أن يتقأياه (قوله فإن خاف ذلك) أى ضررا ظاهرا (قوله ولو نحو شين) ظاهره ولو كان في حضو باطن (قوله لم يلزمه نزعـه) وقد يفرق بين هذا وما من عدم جواز استعمال النجس حيث كان أسرع انجبارا بأن ما هنا دوام ويعتبر فيه مالا يفتقر إلى الابتداء وهل يتعدى حكمه إلى غيره فلا يحكم بنجاسة يد من مسه مع الرطوبة . قال سم على حجج : فيه نظر . وقد يؤيد عدم تعديه أن من الظاهر أنه لو مس مع الرطوبة نجاسة معفوفة على غيره تنجس . وقد يفرق بأن الاحتياج إلى البقاء هنا أهم ، بل هنا قد تتعذر الإزالة أو تمتنع فليتأمل انتهى . وقضية قول الشارح فيما مر وعنى عنه بالنسبة له ولغيره أن غيره مثله (قوله والأصح لا) مقابل قوله قيل وإن خاف ، والفرق بينه وبين ما قاس عليه أنه يعد مهلونا بالدين حيث ترك الصلاة بلا عذر ، بخلافه هنا حيث كان بقاؤه لظهور التيمم (قوله عن عامة الأصحاب) وقضية عدم الوجوب صحة غسله وإن لم يستتر العظم النجس باللحم ، مع أنه في حال الحياة لا يصح غسله في هذه الحالة لعدم صحة الغسل مع قيام النجاسة فكأنهم اغتفروا ذلك لضرورة هتك حرمة انتهى سم على منهج (قوله بالعلة الثانية) هى قوله ولسقوط الخ (قوله لتلا يلقى الله) أى ملائكته في القبر (قوله ولا يرد عليه) أى الثانى (قوله والأولى تعليله) أى القول الثانى (قوله ويحرم على المرأة) خرج بالراءة غيرها من ذكر وأنى صغيرين فيمحو حيث كان من طاهر غير آدمى ، أما إذا كان من نجس أو آدمى فيحرم مطلقا (قوله وصل شعرها الخ) ظاهره ولو كان شعر نفسها الذى انفصل منها أولا ، وليس بعيدا لأنه بانفصاله عنها صار محرما ويوافقه ما ذكرناه عن م . ر .

[فرغ] وقع السؤال عن تروج امرأة وقد أزيل بعض شعر رأسها قبل تروجه بها هل يجوز له النظر إليه الآن ، وهل إذا انفصل منها شعر وهى في تكاحه ثم طلقها هل يجوز النظر إليه بعد الطلاق لانفصاله في وقت كان يجوز له النظر إليه فيه ؟ وأجيب عنه بأن الظاهر الحرمـة في كل من الصورتين ، أما في الأولى فلأن العقد إنما يشمل الأجزاء

بشعر طاهر من غير آدى ولم يأذن فيه زوج أو سيد ، ويموز ربط الشعر بخيوط الحرير الملوثة ونحوها مما لا يشبه الشعر . ويحرم أيضا تجعيد شعرها ، ووشر أسنانها وهو تحديدها وترقيقها ، والخصاب بالسواد وتجدير الوجه بالحناء ونحوه ، وتطريف الأصابع مع السواد ، والتتميص وهو الأخذ من شعر الوجه والحاجب الحسن ، فإن أذن لها زوجها أو سيدها في ذلك جاز لأن له غرضاً في تزيينها له كما في الروضة ، وأصلها وهو الأوجه وإن جرى في التحقيق على خلاف ذلك في الوصل والوشر فألحقهما بالوشم في المنع مطلقاً . ويكره أن ينفذ الشيب من المحل الذي لا يطلب منه إزالة شعره ، ويسن خضبه بالحناء ونحوه . ويسن للمرأة المروجة أو المملوكة خضب كفه وقدميها بذلك تعميماً لأنه زينة وهي مطلوبة منها لخليتها ، أما النقش والتطريف فلا ، وخرج بالمروجة والمملوكة غيرها فيكره له ، وبالمراة الرجل والخنثى فيحرم الخضاب عليهما إلا لعذر (ويعني عن) أثر (محل استجماره) لجواز اقتصاره على الحجر وإن عرق محل الأثر وتلوث بالأثر غيره لعسر تجنبه كما في الروضة

الموجودة وقتها ، وأما في الثانية فلأنها صارت أجنبية عنه فلا نظر لانفصاله في وقت كان يجوز له فيه النظر (قوله من غير آدى) أى أما الآدى فيحرم مطلقاً أذن أو لا ، لأنه يحرم الانتفاع بشيء منه إكرامته ، ونقل بالدرس عن مر أنه يحرم ذلك على الآدى ولو من نفسه لنفسه . أقول : ولعل وجهه أنه صار محترماً ، وتطلب مواراته بانفصاله أولاً ، وعليه فلا يصح بيعه كبقية شعور اللبدن لليلة المذكورة (قوله أو سيد) أى أو دلت قرينة على الإذن (قوله ربط الشعر بالخيط الحرير) ظاهره وإن لم يأذن الزوج أو السيد (قوله مما لا يشبه الشعر) مفهومه أنه إذا أشبه الشعر لا يجوز إلا بإذن الزوج (قوله مع السواد) ظاهره أن التطريف بنحو الحناء لا يتوقف على الإذن (قوله في ذلك) أى ما تقدم من قوله : ويحرم تجعيد شعرها ووشر الخ (قوله لا يطلب منه إزالة شعره) كاللحية والرأس نجبر ه لانقضاء الشيب فإنه نور المسلم يوم القيامة « رواه الترمذى وحسنه . قال في المجموع : ولو قيل بتحريمه لم يبعد . ونقل ابن الرضا تحريمه عن نص الأم : والتفت للحية المرأة وشاربها مستحب : أى ولو خلية لأن ذلك مثله في حقها ه شرح روض (قوله ويسن خضبه) أى الشيب (قوله ويسن للمرأة المروجة) أى ولو يغير إذن الزوج والسيد (قوله وأما النقش والتطريف فلا) أى فلا يسن بل يحرم بدون الإذن إن كان بسواد كما مر (قوله فيكره له) أى خضب كفه وقدميها بذلك ، وبني ما تقدم من الوصل والتجعيد وغيرها هل يكره في غير المروجة أو يحرم ؟ فيه نظر . وقضية قول الشارح فإن أذن لها زوجها أو سيدها في ذلك جاز الثاني لتخصيص الجواز بمجانة الإذن وهو منتف هنا ولأنها تجر به الزينة إلى نفسها (قوله وبالمراة الرجل) أى البالغ ، أما الصبي ولومراها فلا يحرم على وليه فعل ذلك به ولا تمكينه منه ، كما لا يحرم عليه إلباسه الحرير ، نعم إن خيف من ذلك ربة في حق الصبي فلا تجعد الحزمة على الولي (قوله الرجل والخنثى فيحرم الخضاب عليهما) أى بالحناء تعميماً (قوله إلا) أى بأن لا يقوم غيره في مداواة جرحه مثلاً مقامه (قوله لعذر) أى وإن لم يبيع التيمم (قوله ويعني عن محل استجماره) أى ولو كان استجماره مع كونه بشاطئ البحر (قوله وإن عرق) قال في المصباح : عرق عرقاً من باب تعب فهو عرقان . قال ابن فارس : ولم يسمع للعرق جمع انتهى . وفي القاموس : العرق محرك وسخ جلد الحيوان ويستعار لغيره : أى مجازاً علاقته المشابهة (قوله لغيره) أى المحل (قوله لعسر تجنبه) قضية التحليل أنه لو لم يعسر تجنبه كالكتم والذبل

(قوله بشعر طاهر من غير آدى) أى أما من الآدى فيحرم مطلقاً سواء أذن فيه الزوج والسيد أم لا ولو من شعرها كما نقله الشهاب سم عن الشارح (قوله وتلوث بالأثر) إنما لم يضر وإن كان الظاهر أن المقام للإضرار لتلا يتوهم رجوع الضمير إلى العرق المفهوم من عرق ، وهو لا يفيد صريحاً أن التلوث بالأثر المحدث لا يضر بخلاف ما ذكره

والمجموع هنا ، وقال فيه وفي غيره في باب الاستنجاء : إذا استنجى بالأحجار وعرق حمله وسال العرق منه وجاوزه وجب غسل ماسال إليه ولا تنافى بينهما ، إذ الأول فيما لم يجاوز الصفحة والحشفة ، والثاني فيما جاوزهما ثم عمل الغفر في حق نفسه كما أشار إليه بقوله (ولو حمل) في صلاته (مستنجرا) أو من عليه نجاسة معفو عنها كتوب به دم براغيث على ماسيائي ، أو حيوانا تنجس منقلبه بخروج الخارج منه (بطلت) صلاته (في الأصح) إذ الغفو للحاجة ولا حاجة إلى حمله فيها ، بخلاف حمل طاهر المنقلد ولو من غير حاجة ولا نظر للخبث بباطنه لأنه في معدنه الخلق مع وجود الحياة الموثرة في دفعه كما في جوف المصلب لحمله صلى الله عليه وسلم أمامة في صلاته ،

مثلا لا يعنى عما لاقاه من ذلك وهو كذلك كما هو ظاهر (قوله ولو حمل في صلاته مستنجرا) ومثل الحمل مالمو تعلق المستنجر بالمصلب أو المصلب بالمستنجر فإنه تبطل صلاته ، وسيأتى ذلك في قوله ويؤخذ مما مر الخ ، ووجه البطلان فيها اتصال المصلب بما هو متصل بالنجاسة . ويؤخذ منه أن المستنجى بالماء إذا أمسك مصليا مستنجرا بطلان صلاة المستنجر لأن بعض بدنه متصل بيد المستنجى بالماء ويده متصلة بيد المصلب المستنجر بالحجر فصدق عليه أنه متصل بمتصل بنجس وهو نفسه لا ضرورة لاتصاله به . وفي حجج : لو غرز إبرة مثلا ببدنه أو انفرزت فغابت أو وصالت لدم قليل لم يضر ، أو لدم كثير أو لحوف لم تصح الصلاة لاتصالها بنجس انتهى . وقال سم عليه : وعمل عدم الصحة حيث كان طرفها باثنا ظاهرا انتهى . أقول : وما قيد به قد يؤخذ من قوله فغابت . أقول : قوله لم تصح الخ ينبى أن عمله إذا لم يخف ضررا من نزعه يبيع التيمم ، وأن عمله أيضا إذا غرزه لغرض ، أما إذا غرزه صفا فتبطل لأنه بمنزلة التضمخ بالنجاسة عمدا وهو يضر (قوله به دم براغيث) وقد يؤخذ منه أن حمل من جبر عظمه بنجس حيث لم يجب نزعه ولم يستتر يلحم وجلد طاهر كذلك لأنه نجس معفو عنه كذلك ، إلا أن يفرق بأن هذا صار في حكم الجزء فلا يضر الحمل معه انتهى سم على حجج (قوله تنجس منقلبه) أى مثلا (قوله إذ الغفو للحاجة) قال حجج : ويؤخذ منه أن ما يتخال خياطة الثوب من نحو الصبيان وهو يبض القمل يعنى عنه وإن فرضت حياته ثم موته ، وهو ظاهر لعموم الابتلاء به مع مشقة فتح الخياطة لإخراجه انتهى (قوله لأنه في معدنه الخلق) أى ومادام كذلك لا يحكم بنجاسته وإن كان نجسا في ذاته (قوله كما في جوف المصلب) قد يفرق بأن ما في جوف المصلب حمله ضرورى له ، ولا كذلك حمل ما في باطن غيره وإن كان حيا (قوله لحمله صلى الله عليه وسلم أمامة في صلاته) قال حجج في شرح الثمالي في آخر باب بكائه : وكانت صلاة الصبح وعبارته نصها : وأمامة هي التي حملها النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح على عاتقه ، وكان إذا ركع وضعا وإذا رفع رأسه من السجود أعادها انتهى . وسيأتى لحجج نفسه في الفصل الآتي بعد قول المصنف وإلا لتبطل بكثيره لا قليله مانصبه : للأحاديث الصحيحة في ذلك كحمله صلى الله عليه وسلم أمامة بكت زينب رضى الله عنها عند قيامه ووضعها عند سيوده انتهى . وهو مخالف لما ذكره في شرح الثمالي ، إلا أن يقال : هما روايتان وأن الواقعة متعددة ، فوضعها تارة عند إرادة الركوع وتارة عند إرادة السجود ، على أن الركوع لم يشرع إلا بعد تحويل القيلة ، فيجوز أنه كان قبل مشروعية الركوع يضعها عند إرادة السجود وبعد مشروعية الركوع صار يضعها عند

(قوله فيما لم يجاوز الصفحة والحشفة) المراد أن الذي لم يجاوز الصفحة والحشفة يعنى عما لاقى الثوب والبدن منه ، بخلاف ما جاوزهما لعدم إجزاء الحجر فيه

ولهذا فارق حمل المذبوب والميت الطاهر الذى لم يظهر باطنه ولو ممكاً أو جرّداً ، والثانى لا تبطل في حقه كالحمل
للعفو عن محل الاستجمار ، ويلحق بحمل ما ذكر حمل حامله فيما يظهر ، والقياس بطلانها أيضاً بحمله ماء قليلاً أو
مائعاً فيه ميتة لا نفس لها سائلة ، وقلنا لا ينحس كما هو الأصح وإن لم يصحوا به ، ولو حمل المصل بيضة استحالت
دماً وحكم بنجاستها أو عفوقدا استحال خراً أو قارورة مصممة الرأس برصاص ونحوه فيها نجس بطلت ، ويؤخذ
مما مرّ في قبض طرف شيء متنجس فيها أنه لو أمسك المصل بدن مستجمر أو ثوبه أو أمسك المستجمر المصل أو
ملبوسه أنه يضرّ وهو ظاهر ، ولو سقط طائر على منفذه نجاسة في نحو مائع لم ينحس لعسر صوته عنه ، بخلاف
نحو المستجمع فإنه ينحس ويحرم عليه ذلك لتضمحه بالنجاسة ، ويؤخذ منه حرمة مجامعة زوجته قبل استجماله
بالماء ، وأنه لا يلزمها حينئذ تمكينه كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى (وطني الشارع) أى محل المرور

إرادته (قوله والميت) قضية التعبير بالميت أن السمك إذا كان حياً لا تبطل الصلاة بحمله ، وهو مشكل بأن حركته
حركة مذبوب وذلك يلحقه بالميتة ، إلا أن يقال : محل إلحاق ما ذكر إذا كان وصوله لتلك الحالة بجناية ، أو أنه
لما لم يقطع بموته لإمكان عوده للماء فتدوم حياته لم يلحقوه بالميتة لذلك (قوله ويلحق بحمل ما ذكر) هل يلحق
بذلك من وصل عظمه بنجس معلور فيه أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب عدم الضرر انتهى سم على سجع (قوله وحكم
بنجاستها) أى بأن فسدت وأيس من مجيء فرخ منها اه سجع (قوله بطلت) أى حالاً في الصور المذكورة (قوله
أو أمسك المستجمر المصل) أى ولم يتجه حالاً (قوله ولو سقط طائر) أى أو غيره من الحيوانات (قوله على منفذه
نجاسة محققة) أى أو متفاره أو رجله أخذاً من العلة (قوله قبل استجمائه) أى أو استجمائها (قوله وأنه لا يلزمها
حينئذ تمكينه) أى بل يحرم عليها ذلك ، وظاهر أن محل ذلك ما لم ينحس الزنا ، وإلا فيجوز كما في وطء الحائض
عند خوف ما ذكر (قوله وطني الشارع) خرج به عين النجاسة كالبول الذى بالشوارع فلا يعنى عن شيء منه ،
ومثله ما نزل كتاب في حوض مثلاً ثم خرج منه وانتفض وأصاب المارين شيء منه فلا يعنى عنه ، ويحتمل العفو
إلحاقاً له بطين الشوارع لمشقة الاحتراز عن ذلك ، إلا أن يقال : الابتلاء بمثل هذا ليس كالابتلاء بطين الشوارع .
ونقل بالدرس عن شيخنا الشيخ سالم الشيشيرى العفو عما تطاير من طين الشوارع عن ظهر الكلب لمشقة الاحتراز

(قوله أنه لو أمسك المصل بدن مستجمر أو ثوبه أو أمسك المستجمر المصل الخ) في حاشية الشيخ أن مثله ما لو
أمسك المستنجى بالماء مصلياً مستجمراً بالأحجار فتبطل صلاة المصل المستجمر بالأحجار أخذاً مما مرّ أن من
اتصل بظاهر متصل بنجس غير معفو عنه تبطل صلاته : أى وقد صدق على هذا المستنجى بالماء المسك للمصل
المذكور أنه طاهر متصل بنجس غير معفو عنه وهو بدن المصل المذكور ، لأن العفو إنما هو بالنسبة إليه وقد
اتصل بالمصل وهو في غاية السقوط كما لا يخفى إذ هو مغالطة ، إذ لا خفاء أن معنى كون الطاهر المتصل بالمصل
متصلاً بنجس غير معفو عنه أنه غير معفو عنه بالنسبة للمصل ، وهذا النجس معفو عنه بالنسبة إليه فلا نظر لكونه
غير معفو عنه بالنسبة للمسك الذى هو منشأ الترهيم ، ولأننا إذا عفونا عن محل الاستجمار بالنسبة لهذا المصل فلا
فرق بين أن يتصل به بالواسطة أو بغير الواسطة ، وعدم العفو إنما هو بالنسبة لخصوص الغير بل هو بالواسطة أولى
بالعفو منه بغيرها الذى هو محل وفاق كما هو ظاهر ، ويلزم على ما قاله أن تبطل صلاته بحمله لثيابه التى لا يحتاج
إلى حملها لصديق مأمّر عليها ولا أحسب أحداً يوافق عليه (قوله ولو سقط طائر) أى مثلاً وقد مرّ في الطهارة (قوله
أى محل المرور) أى المذهب لذلك كما هو ظاهر

وإن لم يكن شارعا (المتيقن نجاسته) ولو بإخبار عدل رواية فيها يظهر ، فالمراد باليقين ما يفيد ثبوت النجاسة (يعنى منه عما يتعلل) أى يتعسر (الاحتراز عنه غالبا) وإن اختلط بمغلف كما رجحه الزركشى وغيره وفارق دمه بالمشقة أو كثرتها في هذا دون ذاك ، ولأنه لا بد للناس من الانتشار في حوائجهم وكثير منهم لا يجد إلا ثوبا واحدا ، فلو أمروا بالنسل كلما أصابهم ذلك لعظمت المشقة ، واحتراز بالمتيقن النجاسة عما يغلب على الظن اختلاطه بها كغالب الشوارع ففيه قول الأصل والغالب وقد مر ، ومن ذلك ماء الميازيب المشكوك فيها ، بل اختار المصنف الجزم بطهارته ، وأفتى ابن الصلاح بطهارة الأوراق التى تعمل وتيسط وهى رطبة على الحيطان المعمولة برماد نجس

عنه وفيه وقفة ، ومثله في عدم العفو ما يتطير منه في زمن الأمطار لأنه جرت العادة بالتحفظ منه ، ومثله أيضا ما جرت عادة الكلاب به من طوعهم على الأسيلة ورقادهم في محل وضع الكيزان وهناك رطوبة من أحد الجانبين فلا يعنى عنه . ومما علمه أيضا طين الشارع بالمعنى الذى ذكره ما يقع كثيرا من أنه يحصل مطر بحيث يعم الطرقات ، وما يقع من الرش في الشوارع وتمر فيه الكلاب وترقد فيه بحيث تيقن نجاسته ، بل وكذا لو بالت فيه واختلط بولها بطينه أو ماله بحيث لم يبق للنجاسة عين متميزة فيعنى منه عما يعسر الاحتراز عنه فلا يكلف غسل رجله منه خلافا لما تورمه بعض ضعفة الطلبة . وينبغى أن مثل ذلك في العفو عنه ما وقع السؤال عنه في الدرس عن مشاة المسجد برشيد متصلة بالبحر وبالمسجد وطولها نحو مائة ذراع ، ثم إن الكلاب ترقد وهى رطبة لمشقة الاحتراز عن ذلك ، ويحتمل عدم العفو فيها لو مشى على محل يثق نجاسته وهو الأقرب ، ويفرق بينه وبين طين الشارع بعموم البلوى في طين الشارع دون هذا إذ يمكن الاحتراز عن المشى عليها دون الشارع (قوله وإن لم يكن شارعا) أى المحل الذى عمت البلوى باختلاطه بالنجاسة كدهليز الحمام وحول الفساق مما لا يعتاد تطهيره إذا تنجس كما يؤخذ من قوله عما يتعذر الاحتراز عنه غالبا . أما ما جرت العادة بحفظه وتطهيره إذا أصابته نجاسة فلا ينبغي أن يكون مراد من هذه العبارة ، بل متى تيقنت نجاسته وجب الاحتراز عنه ولا يعنى عن شيء منه ، ومنه ممشاة الفساق فتنبه له ولا تغتر بما يخالفه (قوله يعنى منه عما يتعلل) أى فإن صلى في الشارع المذكور لم تصح صلاته حيث لاحائل للملاقاة النجس ولا ضرورة للصلاة فيه حتى يعتذر ، بخلاف ما يصيب بدنه أو ثوبه فيعنى عنه لمشقة الاحتراز عنه (قوله أى يتعسر الاحتراز عنه) أى ولا فرق في ذلك بين أن يستعمل لباس الشتاء في زمنه أو زمن الصيف لأنه لا يكلف غسله (قوله وإن اختلط بمغلف) أى ولو دم كلب وإن لم يعف عن المحض منه وإن قل (قوله وفارق دمه) أى حيث لا يعنى عن قلبه على ما اعتمده (قوله في هذا) أى طين الشارع (قوله دون ذاك) أى دم الكلب الغير المختلط (قوله وقد مر) أى أن الأصل الطهارة ويحتمل النجاسة إلا أننا تقدم الأصل على غيره (قوله المعمولة) أى

(قوله ولو بإخبار عدل) إنما احتاج إلى هذا بالنسبة لمفهوم قول المصنف يعنى منه عما تعلل الخ لا المنطوقه ، لأنه إذا عفى عن المتيقن النجاسة في ذلك فظنونها أولى (قوله وفارق دمه) أى الذى أصابه من غير الشارع (قوله ولأنه لا بد للناس الخ) الأولى حذف الواو لأنه علة لأصل المتن (قوله الجزم بطهارته) أى وليس فيه قول الأصل والغالب (قوله بطهارة الأوراق) أى إذا لم تتحقق نجاسة الرماد ، ولكن الغالب فيه النجاسة أخذاً بمعامل به ، أما إذا تحققت فيه النجاسة فظاهر أنه ليس بظاهر لكن يعنى عن الأوراق الموضوعة عليه . قال ابن العماد في معقباته :

والنسخ في ورق آجره عجوزا به النجاسة عفو حال كنيته
مانحسوا قلما منه وما متعوا من كاتب مصحفا من حبر ليقته

عملاً بالأصل . نعم إن وجد سبب يحال عليه كسئلة بول الظبية عمل بالظن كما تقدم (ويختلف) المعفو عنه (بالوقت وموضع من الثوب والبدن) فيعني في الذيل والرجل عما لا يعني عنه في الكم واليد ، وبحث الزركشي وغيره العفو عن قليل منه تعلق بالخف وإن مشى فيه بلا نعل ، وخرج بالطين عين النجاسة إذا بقيت في الطريق فلا يعني عنها . نعم إن عمها فللزركشي احتمال بالعفو وميل كلامه إلى اعتياده كما لو عم الجراد أرض الحرم ، وخرج بالقليل الكثير فلا يعني عنه لعدم عسر اجتنابه ، وضابط القليل هنا مالا ينسب صاحبه لسقطة على شيء أو كيوه على وجهه أو قلة تحفظ ، وتضعيف الزركشي له بأن المدار على العرف غير صحيح لأن هذا ضبط العرف المطرد (يعني) في الثوب والبدن (عن قليل دم البراغيث) والقمل والبق (وونيم الذباب) وكل النفس له سائلة وعن قليل بول الخفاش ، والقياس أن روثه وبول الذباب كذلك كما أفاده الشيخ رحمه الله تعالى ، إذ كل ذلك مما تم به البلوى ويمسر الاحتراز عنه . والبق هو البعوض قاله في الصحاح ، والظاهر كما قاله الشيخ فهو للبق المعروف بيلادنا (والأصح) أنه

التي جرت العادة أن تعمل بالرماد . أما مشاهد بناؤه بالرماد النجس فإنه ينجس ما أصابه إذ لأصل للطهارة يعتمد عليه حينئذ (قوله عملاً بالأصل) وعليه فلا تنجس الثياب الرطبة التي تنشر على الحيطان المعمولة بالرماد عادة لهذه العلة ، وكذا اليد الرطبة إذا مس بها الحيطان المذكورة (قوله نعم إن وجد سبب) استدراك على قوله عما يقلب على الظن اختلاطه (قوله العفو عن قليل منه) أي طين الشارع ، وعبرة حجج : وإن كثر كما اقتضاه قول الشارع الصغبر لا يبعد أن بعد الملوث في جميع أسفل الخف وأطرافه قليلاً بخلاف مثله في الثوب والبدن انتهى : أي أن زيادة المشقة توجب عد ذلك قليلاً وإن كثر عرفاً ، فما زاد على الحاجة هنا هو الضار ومالا فلا من غير نظر لكثرة ولا قلة وإلا اعظمت المشقة جداً ، فمن عبر بالقليل كالروضة أراد ما ذكرناه انتهى . وعليه فلا مخالفة بينه وبين قول الشارع عن قليل الخ لما ذكره من أن رادهم بالقليل ما في تجنبه زيادة المشقة (قوله بلا نعل) وبنيته أن يقال مثل ذلك في المشى حافياً ثم رأيت في سم على حجج (قوله عين النجاسة) ومنه تراب المقابر المنبوذة (قوله نعم إن عمها) أي بحيث يشق الاحتراز على المشى في غير محلها (قوله بالعفو) أي عما يتعلم الاحتراز عنه غالباً (قوله وميل كـ) إلى اعتياده معتمد . وعبرته على العباب : أما لو عمدت جميع الطريق فالأوجه العفو عنها ، وقد خالف فيه حجج (قوله لسقطة) أي ولو يسقط مركوبه وقوله على شيء في نسخة : على شقه ، وما في الأصل أولى (قوله وونيم الذباب) أي روثه انتهى منهج .

[فرج] قرر مر أنه لو غسل ثوب فيه دم براغيث لأجل تنظيئه من الأوساخ : أي ولو نجسه لم يضر بقاء الدم فيعومني عن إصا به هذا الماء لما فليتأمل انتهى سم على منهج : أي أما إن قصد غسل النجاسة التي هي دم البراغيث فلا بد من إزالة أثر الدم مالم يمسر فيعني عن اللون على مامر (قوله كذلك) رطباً كان أو يابساً في الثوب والبدن والمكان على الأوجه ، خلافاً لمن خص المكان بالخاف ونعم في الأوكن اه حجج (قوله مما تم به البلوى ويمسر الاحتراز عنه) بل بحث العفو عن ونيم برأس كوز يمر عليه ماء قليل فلا يتنجس به ، وذلك لأن ذلك كله مما تم به البلوى اه حجج . وسئل شيخنا الزيادي عما يعتاده الناس كثيراً من تسخين الخبز في الرماد النجس ثم إنهم يفتونه في اللبن ونحوه ،

(قوله فيعني في الذيل والرجل) هذا تصوير للموضع وسكت عن تصوير الوقت . قال غيره : ويعني في زمن الشتاء مالا يعني عنه في غيره (قوله وخرج بالقليل الكثير) لم يتقدم في كلامه ولا كلام المصنف ذكر القليل حتى يأخذ هذا محترزه (قوله على شيء) يعني من بدنه ، وعبرة شرح الروض : على أي شيء من بدنه

(لا يعني عن كثيره) لتدبرته وعدم مشقة الاحتراز عنه (ولا) عن (قليل انتشر بقرق) لجاوزته عماه (وتعرف الكثيره) وضدّها (بالعادة الغالبه) فما يغلب عادة التلطّخ به ويسر الاحتراز عنه عادة قليل وما زاد عليه كثير ، ويختلف ذلك باختلاف الأوقات والبلاد ، ولا يعد جريان ضابط طين الشارع هنا ، ولو شك في شيء قليل هو أم كثير فله حكم القليل لأن الأصل في هذه النجاسات الآتية العفو إلا إذا تيقنا الكثيره ، والثاني العفو عنهما لأن الغالب في هذا الجنس عسر الاحتراز فيلحق غير الغالب منه بالغالب ، كالمسافر يترخص وإن لم تنله مشقة لاسيا والتمييز بين القليل والكثير كما يوجب المشقة لكثرة البلوى به ولهذا رجحه فقال (قلت : الأصح عند المحققين العفو مطلقا ، والله أعلم) قليلا أم كثيرا انتشر بقرق أم لا تفاحش ، وغلب على الثوب أم لا خلافا للأذرعى ، وسواء أقصر كنه أم زاد على الأصابع خلافا للأستوى . والأوجه أن دم البراغيث الحاصل على حصر نحو المسجد ممن ينام عليها كنزق الطيور خلافا لابن العماد ، ومحل ذلك في ثوب ملبوس أصابه الدم من غير تعدّ ، فأو كانت الإصابة بفعله قصدا كان قتلها في ثوبه

فأجاب بأنه يعني عنه حتى مع قدرته على تسخينه في الطاهر ، ولو أصابه شيء من نحو ذلك اللبن لا يجب غسله انتهى . كذا بهاءش ، وهو وجه مرضى ، بل يعني عن ذلك وإن تعلق به شيء من الرماد وصار مشاهدا سواء ظاهره وباطنه بأن انفتح بعضه ودخل فيه ذلك كدود الفاكهة والجبن ، ومثله الفطير الذى يدفن في النار المأخوذة من النجس (قوله قليلا أم كثيرا النجس) هل هذا خاص بما ذكره المتن من دم البراغيث ونحوه أو عام فيه وفيما ذكره من بول الخفاش وروثه ، وعليه فيكون تقييد الشارع له بالقليل بناء على كلام الرافعي فيه نظر ، والأقرب الثانى ، وبوجه بعموم الابتلاء به ، وقد يستفاد ذلك من قول المنهج ونعيم ذباب يجعل للمعنى فيه ونحوه ونيم ذباب مما عبت به البلوى . وفي سم عليه فروح : وقع من مرأته وافق بعض السائلين على أن من جلة العفو مع الاختلاط بماء الأكل أن تكون بأصابعه أو كفه نجاسة معفو عنها فيأكل بأصابعه أو كفه من إناء فيه مانع فليتأمل فإنه مشكل ، ولم يوافق على جواز وضع يده في نحو إناء لإخراج ما فيه من المأكول ليؤكل خارجه كإخراج الإدام من إنائه في إناء آخر ثم أكله فليحرر انتهى . وكتب على حج مانصه : قوله لم يحتج لماسته له النجس أخرج المحتاج لماسته ، فيفيد أنه لو أدخل يده في إناء فيه ماء قليل أو مانع أو رطب لإخراج ما يحتاج لإخراجه لم ينجس انتهى . ومن ذلك ماء المراحض وإخراج الماء من زير الماء مثلا فتنبه له (قوله وغلب على الثوب) أى بأن عمه (قوله خلافا للأذرعى) أى حيث قيد بماء لم يعم الثوب (قوله كنزق الطيور) أى فيعنى عنه حيث لم يتعد المشى عليه ولم يكن ثم رطوبة له أو لما يلاقه وعم المحل كما تقدم (قوله ومحل ذلك) أى العفو عن الكثير (قوله في ثوب ملبوس) أى ولو لبسه للتجمل ولو كان عنده غيره خاليا من ذلك لا يكلف إلبسه لأن الشارع لما عفا عما فيه من الدم صار كالطاهر (قوله كان قتلها في ثوبه) ظاهره وإن تكرر ذلك منه كأن قتل مرة بعد مرة واجتمع من جلة ذلك دم في أطفاله فيعنى عن القليل ، لكن سألني بعد قول المصنف ولو فعل في صلاته غيرها بطلت النجس أنه لا يضرّ قتله لنحو قملة في الصلاة لم يحمل جلدها ولا مسه وهى ميتة ، وإن أصابه قليل من دمها فيقتيد ما هنا بذلك فيقال محل العفو عن قليل دم نجس البراغيث ما لم يمس جلدها وهى ميتة : يعنى مع الرطوبة من أحد الجانبين ، ومن الرطوبة ما يعلق من دمها بأصبعه مثلا ومن هنا يتعلل العفو عن القليل الحاصل بقتله ، إذ لا يمكن عادة قتل قملة بيده من غير مماسة لجلدها . وفي حج : ولو حل ميتة لا دم لها سائل في بدنه أو ثوبه وإن لم يقصد كتمل قتله فتعلق جلده بظفرو أو ثوبه ، فن أطلق أنه لا يأس بقتله في الصلاة يتعين أن مراده ما لم يحمل جلده انتهى . ويؤخذ منه أن مجرد مسه في غير الصلاة لا يضرّ في العفو عن دمه ، وهو قريب لأن منشأ العفو المشقة وهى حاصلة فيما لو اشترط في العفو عن الدم

أو بدنه أو حلل توب نحو براغيث وصلّى فيه أو فرشّه وصلّى عليه أو كان زائداً على ملبوسه لا لغرض من تمجّل ونحوه لم يعب إلا عن القليل كما في التحقيق والمجموع وغيرهما . ولو نام في ثوبه فكثّر فيه دم البراغيث التحق بما يقتله منها عدداً لحاقته السنة من العرى عند النرم ، ذكره ابن العماد بحثاً وهو محمول على عدم احتياجه للنوم فيه وإلا عفى عنه ، ثم محل العفو هنا وفي نظائره الآتية بالنسبة للصلاة ، فلو وقع التلوّث بذلك في ماء قليل نجسه ، ولا فرق في العفو بين البدن الجاف والرطب ، وهو ظاهر بالنسبة للرطوبة الحاصلة من عرق ونحو ماء وضوء وغسل وحلق أو ما يتساقط من الماء حال شربه أو من الطعام حال أكله أو بصاق في ثوبه أو مماس آلة نحو فصّاد من ريق أو دهن وسائر ما احتيج إليه وغير ذلك مما لا يشق الاحتراز عنه ، ولا يكلف تنشيف البدن لعصره خلافاً لابن العماد (ودم البثورات) بالملقة خراج صغير (كالبراغيث) فيعفى عن قليله وكثيره وإن كثّر وانتشر لأنه من جنس ما يتعذر الاحتراز عنه فالحق نادره بغالبه كما مرّ ما لم يكن بفعله ، وإلا فالعفو خاص حينئذ بالقليل (وقيل إن عصره فلا يعفى عنه) للاستغناء عنه وحصوله بفعله ، وظاهر عبارة المصنّف أن الأصح العفو عنه مع العصر ولو

القليل عدم المس بل معه لاتكاد توجد صورة للعفو . وفي فتاوى الشارح مانصه : سئل رضى الله عنه عن رجل يصعب القمل على ظفّره بفعله فهل والحالة هذه يعفى عن دمه لو كثر كخمسة إلى عشرين والحال إذا غايط الدم مع الجلد ولو كان قليلاً هل يعفى عنه ؟ فأجاب يعفى عن قليل دم في الحالة المذكورة لا كثيره لكونه بفعله ومماسه الدم للجلد لا يؤثر انتهى . ويبقى الكلام فيما إذا مرّت القملة بين أصابعه هل يعفى عنه أو لا ؟ والأقرب عدم العفو لكثرة مخالطة الدم للجلد (قوله لو حل نحو براغيث) أى ليس من لباسه ولو لتجميل وإن كان حله لغرض كالخوف عليه (قوله وهو محمول على عدم احتياجه) ومن الحاجة أن يمشى على نفسه الضرر إذا نام عرياناً ولا يكلف إعداد ثوب لينام فيه لما فيه من الحرج (قوله في ماء قليل نجسه) أى حيث لم يمتحج للكم ، فلو أدخل يده لإخراج ما في الإثاء أو الأكل منه وهى متاوتة بدم البراغيث لم يضر كما ذكرناه عن سم (قوله وغسل) ولو للتبرّد (قوله وحلق) أى وماء حلق ولا يضر لبسه للتوب الذي فيه دم براغيث بعد غسل التبرّد (قوله وسائر ما احتيج إليه) منه ما ذكرناه عن سم على حج ، ومنه أيضاً ما لو مسح وجهه المبتل بطرف ثوبه ولو كان به غيره ، وأيس منه فيما يظهر ماء الورد وماء الزهر فلا يعفى عنه إذا رش على ثيابه قليلاً كان أو كثيراً لأنه لم تدع إليه حاجة ، والذي يرش عليه ذلك بسبيل من منع من يريد الرش منه حايه فتنبه له فإنه دقيق ، ومحل ذلك لم يمتحج إليه المداواة عينه مثلاً (قوله ولا يكلف تنشيف البدن) أى ولو من غسل قصد به مجرد التبرّد أو التنظف ومن ذلك ما لو عرق بدنه فمسحه بيده المبتلة (قوله خراج) بالتخفيف (قوله وقيل إن عصره فلا) وكالعصر ما لو يجره أو وضع عليه لصوقاً ليخرج ما فيه من

(قوله لم يعب إلا عن القليل) أى وإن كان قد حصل منه مس الجلد القملة عند قتلها في مستلها كما يصدق به كلامه ، وهو ظاهر لا ينافيه ما يأتي له عقب قول المصنّف ، ولو فعل في صلاته غيرها إن كان من جنسها بطلت من قوله ولا قتله لنحو قملة لم يحمل جلدها ولا منه وهى ميتة وإن أصابه قليل من دمه ، إذ الكلام ثم كما هو ظاهر إنما هو في بطلان الصلاة وعدمه لا في العفو وعلمه ، والملاحظ في البطلان مماسة النجاسة التي لا يعفى عنها في الصلاة ، ومنه جلد القملة خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ (قوله ونحو ماء وضوء الخ) منه كما هو ظاهر ماء الطيب كما ورد لأن الطيب مقصود شرعاً خصوصاً في الأوقات التي هو مطلوب فيها كالعيدين والجمعة ، بل هو أولى بالعفو من كثير مما ذكرناه هنا خلافاً لما في الحاشية (قوله وحلق) صورته أن يبل الرأس نزل على دم البراغيث كما يدل عليه السياق ، فلا ينافي ما يأتي من عدم العفو في اختلاط دم جرح الرأس ببلى الحلق

كان كثيرا ، وهو ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها وليس كذلك كما يعلم مما مر (والدماويل والقروح وموضع
 القصد والحجامة قبل كالبيثرات) فيعني عن دمها وإن كثر على ماملأها وإن لم تكن غالبية ليست نادرة (والأصح)
 عند الرافعي أنها ليست مثلها لأنها لا تكثر كثيرا بل يقال في جزئيات دمها (إن كان مثله يولوم غالبا فكالاستحاضة)
 أي كدمها فيلزمه الاحتياط حسب الإمكان بأن يزيل ما أصابه منه ويعصب محل خروجه عند إرادته الصلاة كما مر
 نظيره في المستحاضة ، ويعني بعد الاحتياط عما يشق الاحتراز عنه ولو من دم استحاضة وإن لم يعف عن شيء من
 دم المتأفد كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى (وإلا) بأن كان مثله لا يولوم غالبا (فكدم الأجنبي) يصيبه (فلا يعفي)
 عنه أي عن شيء من المشبه والمشبّه به ، وجعله بعض الشروح راجعا للأوك وحده وبعضهم للثاني وحده وما قلناه
 أفيد (وقيل يعفي عن قليله) كما قيل به في دم الأجنبي (قلت : الأصح أنها) أي دم الدماويل والقروح وموضع
 القصد والحجامة (كالبيثرات) فعني عن قليلها وكثيرها مالم يكن بفعل أو يجاوز محله . وحاصل ما في الدماء أنه يعفي
 عن قليلها ولو من أجنبي غير نحو كلب ، وكثيرها من نفسه مالم يكن بفعله أو يجاوز محله فيعفي حيثئذ عن قليلها
 فقط . وما وقع في التحقيق والضموم في دم البيثرات ونحوها من كونه كدم الأجنبي محمول على ما حصل بفعله أو
 انتقل عن محله . وقضية قول الروضة أو أخرج من جرحه دم متدفق ولم يلوث بشرته لم تبطل صلاته أنه إذا أوث
 أبطل : أي إن كثر كما أفهمه كلام الثوري : أي وجاز محله أخذا مما مر (والأظهر العفو عن قليل) (دم الأجنبي)

المدة وانفتح بذلك (قوله وإلا فكدم الأجنبي فلا يعفي الخ) قال سم على حجب : اعلم أنه وإن كان المتبادر أن نائب
 فاعل يعفي ضمير المشبه لأنه الموافق لكون المقصود بالتشبيه بيان حكم المشبه لكونه مجهولا ، وكون حكم المشبه به
 معلوما مستقرا ، إلا إن كان في عبارة المصنف مانع من ذلك وهو أن هذا الخلاف المذكور في قوله فلا يعفي . وقيل
 يعفي عن قليل إنما هو في كلام الأصحاب أصالة في دم الأجنبي الذي هو المشبه به ، ويصرح بذلك استدراك المصنف
 على ترجيح المحرر أنه لا يعفي بقوله والأظهر العفو عن قليل الأجنبي ، فإن هذا رد على قول المحرر لا يعفي ، فهو
 مصرح بأن الخلاف إنما هو في دم الأجنبي فتعين أن الضمير في يعفي للمشبه به وهو دم الأجنبي وامتنع كونه للمشبه
 أو لمها . فإن قلت : التشبيه لا يترفع عليه بيان حكم المشبه به . قلت : الفاء مجرد العطف لا للتفريع وكان المصنف
 قال : وإلا فكدم الأجنبي ودم الأجنبي لا يعفي عنه . وقيل يعفي عن قليله فيجوز ذلك فيما ذكرنا . إذا علمت ذلك
 علمت أن الصواب رجوع الضمير للمشبه به كما فعله به المحقق المصنف فله دهره ، وأن الشارح لم يصب فيها فعل ولا
 في قوله وهذا أول الخ وأن ذلك نشأ عن عدم تأمل كلام المصنف وسياقه فتأمل (قوله من المشبه) هو قول المصنف
 والدماويل والقروح الخ ، وقوله والمشبه به هو قول المصنف فكدم الأجنبي (قوله غير نحو كلب) أي مالم يحتلط
 بأجنبي لم تمس الحاجة إليه على أمر (قوله ما لم يكن بفعله) ومنه ما يقع من وضع لصوق على الدمل ليكون سببا
 في فتحه وإخراج ما فيه فيعني عن قليله دون كثيره ، وأما ما يقع كثيرا من أن الإنسان قد يفتح رأس الدمل بآلة قبل
 انتهاء المدة فيه مع صلاحية المحل ثم ينهي مدته بعد فيخرج من المحل المتفتح دم كثير ، أو نحو قبح فعل يعفي عن ذلك
 ولا يكون بفعله لتأخر خروجه عن وقت الفتح أولا لأن خروجه مترتب على الفتح السابق ؟ فيه نظر ، والأقرب
 الثاني لما ذكر (قوله أي إن كثر) يتأمل هذا مع قوله قبل وكثيرها من نفسه ، إلا أن يقال : ما هنا مفروض فيها

(قوله أي إن كثر) أي بقيدته الآتي على الأثر فهو موافق لما مرّ قريبا لا يخالفه وإن أشار الشيخ في الحاشية إلى المخالفة

من غير نحو كلب ولو من نفسه بأن عاد إليه بعد انفصاله عنه كما أفاده الأذرى (والله أعلم) لوقوع القليل في محل المساحة إذ جنس الدم بما يتطرق له العفو ، والقليل كما في الأم ماضافه الناس : أى عدوه ففوا . والثانى لا يعنى عنه مطلقا لسهولة التحرز عنه ، وشمل قوله قليل دم الأجنبي ما لو كان القليل متفرقا ولو جمع لكثير وهو الراجح : أما دم المخلط من نحو كلب فلا يعنى عن شئ منه لغلظه كما نقله في المجموع عن البيان وأقره ، بل نقل عن نص الإمام أيضا ولو لطح نفسه بدم أجنبي عياله يعف عن شئ منه لا تركابه عموما فلا يناسبه العفو كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى (والقيح والصديد) وتقدم في النجاسة الكلام عليهما (كالدم) فيما ذكر لكونهما دما مستحيلا إلى تنفس وفساد (وكذا ماء القروح والمتنط الذي له ريح) وتغير لونه قياسا على القيح والصديد (وكذا بلا ريح) ولا تغير لون (في الأظفر) قياسا على الصديد الذى لا رائحة له ، والثانى أنه ظاهر كالعرق ، وأشار المصنف إلى ترجيحه بقوله (قلت : المذهب طهارته) قطعا (والله أعلم) لما مر ثم محل العفو عن سائر ما تقدم مما يعنى عنه مالم يختلط بأجنبي ، فإن اختلط به ولو دم نفسه كالأرجح من عينه أو لثته أو أنفه أو قبله أو دبره لم يعف عن شئ منه ، ويلحق بذلك ما لو حلق رأسه فجرح حال حلقه واختلط دمه ببيل الشعر أو حلك نحو دمل حتى أداماه ليستمسك عليه الدواء ثم

لو كان تدفقه بفعله بأن فتح الدمل فخرج منه (قوله ولو جمع لكثير) لا يقال هذا مخالف لما مر : أى بعد ذكر القلتين بعد قول المتن : وكذا في قول نجس لا يدرى طرف فيما لا يدرى الطرف من أنه إذا وقع في مواضع متفرقة وكان بحيث لو جمع أدركه الطرف عفى عنه إن كان يسيرا عرفا ، بخلاف ما لو كثر لإمكان محل ماسئ على غير الدم ، والفرق أن جنس الدم معفو عنه في الجملة بلا ضرورة ، ولا كذلك نحو البول : أى فإنه لا يعنى عنه قليلا كان أو كثيرا ، بخلاف الدم فإنه يعنى عن قليله ولو كان إذا جمع لكثير كما هو مقرر (قوله وهو الراجح) أى يعنى عنه (قوله فلا يعنى عن شئ منه لغلظه) أى مالم يثناه في القلة إلى حد لا يدرى البصر المعتدل بناء على ما اعتمدته الشارح فيما مر من أن ما لا يدرى الطرف لا ينسج وإن كان من مغلظ (قوله ولو لطح نفسه) بأن مس شيئا من بدنه بذلك. وفي المصباح : لطح ثوبه بالمداد وغيره لطحها من باب نفع والتشديد مبالغة انتهى (قوله والله ديد) قال في مختار الصحاح : صديد الجرح : ماؤه الرقيق المختلط بالدم قبل أن تغلظ المدة انتهى . والمدة بكسر الميم (قوله كالدم) أى الخارج من الدمايل والقروح والبثرات (قوله مالم يختلط بأجنبي) خلافا لحج : أى غير ضرورى الحصول لما تقدم من أن ماء الوضوء ونحوه لا يضر (قوله ويلحق بذلك) أى في عدم العفو (قوله ما لو حلق رأسه) هذا مخالف لما مر من العفو عنه في قوله ونحوه وضوء وغسل وحلق ، ومنه وجد في بعض النسخ أنه ضرب على قوله فيما مر وحلق ، وعلى تقدير ثبوتها فقد يحمل ما مر على أن المراد أنه ينفي عن ماء الحلق إذا أصاب ما في بدنه أو ثوبه أو رأسه من دم البراغيث ونحوها قبل الحلق ، وما هنا مفروض في دم الجراحة الحاصلة بسبب الحلق فلا تخالف ، والأقرب العفو مطلقا سواء كان الدم من الجرح أو البراغيث لمشقة الاحتراز عنه ، بل العفو عن هذا أولى من العفو عن البصاق في كره الذى فيه دم البراغيث (قوله حتى أداماه) خرج به ما لو وضع عليه لصوقا من غير حلك

(قوله كما أفاده الأذرى) عبارته وما انفصل من بدنه ثم أصابه فأجبنى (قوله والثانى لا يعنى عنه مطلقا) لاحتاجة إليه لأنه الذى تقدم في قول المصنف تبعا للرافعى فكدم الأجنبي ، فلا يعنى بناء على ما سلمه هو في تقريره من جملة قوله فلا يعنى راجعا إلى الشبه والمشب به جميعا ، وكذا إن جعلناه راجعا للمشب به كما سلمه الجلال ، وإنما يحتاج إليه إن جعلناه راجعا للمشب فقط (قوله وأشار المصنف إلى ترجيحه) فيه مساهمة لأن الذى رجحه المصنف إنما هو طريقة القطع كما أشار هو إليه بقوله قطعا وإن كانت موافقة للقول المذكور (قوله مالم يختلط بأجنبي) أى

ذره عليه كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى (ولو صلى يتجنس) غير معفو عنه في ثوابه أو بدنه أو مكانه (لم يعلمه) حال ابتدائه لما تم علم كونه فيها (وجب القضاء في الجديد) لأنها طهارة واجبة فلا تسقط بالجهل كطهارة المحدث والقديم أنه لا يجب ، واختاره المصنف في شرح المذهب لما رواه أبو سعيد الخدري قال « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه إذ خلعت عليه فوضعهما عن يساره ، فلما رأى القوم ذلك ألقوا نعالهم ، فلما قضى صلاته قال : ما حلكم على لقاء تعالكم ؟ قالوا : يا رسول الله رأيناك ألقيت نعليك فألقينا نعالنا ، فقال صلى الله عليه وسلم : إن جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قلنرا . وفي رواية : خبثا ، وفي أخرى : قلنرا وأذى ، وفي أخرى : دم حلمة وجه الدلالة عدم استثنائه للصلاة ، وأجابوا بأن القدر هو الشيء المستقدر نجسا كان أو غيره كالمخاط والبصاق ، وأيضا فقد يكون الدم سيرا وإنما فعله تنزيها . وقيل إن اجتناب النجاسة لم يكن واجبا أول الإسلام ومن حينئذ وجب ، ويدل له حديث سلا الجزور على ظهره صلى الله عليه وسلم وهو يصلي بمكة ولم يقطعها (وإن علم) بالنجس قبل الشروع فيها (ثم نسي) فصلي ثم تذكر في وقتها أعادها فيه أو بعده (وجب القضاء على المذهب) بتفريطه بتركها لما علم بها ، والطريق الثالث في وجوبه القولان لعذرهما بالنسيان بحيث لزمه الإعادة أعاد حتما كل صلاة يتيقن فعلها مع النجاسة ، فإن احتمل وجودها بعد الصلاة فلا إذ الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن والأصل

فاحتلط ما على المصوق بما يخرج من الدم ونحوه ، وينبغي أنه لا يضر لأن اختلافه ضروري للعلاج (قوله ثم علم كونه) أي وجوده (قوله وجب القضاء) قال المحل : والمراد بالقضاء الإعادة في الوقت أو بعده انتهى . أقول : في إطلاق الإعادة على ما بعد الوقت تغليب ، إذ الإعادة فعل العبادة ثانيا في الوقت ومن ثم قال حجج : المراد بالقضاء ما يشمل الإعادة في الوقت . وقال سم عليه : وظاهر أن القضاء في الصورتين يعنى هله ، وما بعدها على التراخي انتهى . ويؤيده ما قالوه في الصوم من أن من نسي النية لا يجب عليه القضاء فورا . وعليه فيمكن الفرق بين هله وبين ما لو لم ير الهلال أول ليلة من الشهر فإنه يجب فيه القضاء على الفور بأنه في تلك يجب عليه التحري إما بإيمان النظر أو بالبحث عنه ، فإذا لم يره ولا أخبر به ثم تبين أنه من الشهر نسب إلى تقصير في الجملة ، وفيما نحن فيه لم ينسب إلى تقصير لأنه مع النسيان وعدم العلم بالنجاسة معلور ، إذ لم يجب عليه البحث عن ثيابه قبل الصلاة فيها بل يعمل بما هو الأصل فيها من الطهارة (قوله حديث سلا الخ) أي حديث وضع سلا الجزور على ظهره الخ ، وهو اسم لما في الكرش من القدر ، لكن في الصباح : السلا بالفتح مقصورا : الجلدة الرقيقة التي يكون فيها الولد من المراهق (قوله كل صلاة يتيقن فعلها مع النجاسة) أي فلو فقتش عمامته فوجد فيها قشر قمل وجب عليه إعادة ما يتيقن إصابته فيها اه شيخنا زيادي بهامش . ونقل عن ابن العماد الحنفى لأن الإنسان لا يؤمر بتفتيشها . أقول : والأقرب ما قاله ابن العماد لما صرحوا به من العفو عن قليل النجاسة الذي يشق الاحتراز عنه كسيور دخان النجاسة وغبار السرجين وشعر نحو الحمار فقياس ذلك العفو عنه ولو في الصلاة التي علم وجوده فيها ، بل الاحتراز في هذا

غير مأمّر استثنائه ، أو أن المراد بالأجنبي غير المحتاج إليه فما مر غير أجنبي (قوله حال ابتدائه) لم يظهر لي وجه التقييد بالابتداء وهلا أبدله بقوله فيها أو نحوه ليصدق بما إذا علم في الأثناء (قوله في وقتها أو قبله ١) انظر ما المراد بقوله أو قبله وما صورته

(١) (قوله أو قبله) الموجود بنسخ الشرح التي يلائمها (أو بعده) له مصححه .

عدم وجوده قبل ذلك، ولو مات قبل القضاء ففضل الله تعالى أن لا يؤاخذ مع وعده برفع الخطأ والنسيان عن الأمة، نص عليه البهوتي في فتاويه وفي الأتوار ونحوه، ويكرمه تعلم من رآه يحل بواجب عبادة في رأى مقلده كفاية إن كان ثم غيره وإلا فميتا. نعم إن قيل ذلك بأجرة لم يلزمه إلا بها في الأصح، ولو أخيره عدل رواية ينحو نجس أو كشف عورة مبطل لزمه قبول، أو ينحو كلام مبطل فلا كما يدل كلامهم عليه، ويفرق بينهما بأن فعل نفسه لا يرجع فيه لغيره، ويظهر أن عمله فيها لا يبطل سهوه لاحتمال أن ما وقع منه سهوا ما هو كالفعل أو الكلام الكثير فينبغي قبوله فيه لأنه حيث لا كالتنجس، وتقدم أنه لو صلى ناسيا للطهارة أثيب على قصده دون فعله ويعبر ذلك هنا.

فصل في ذكر بعض مبطلات الصلاة ومستنها ومكروهاتها

(تبطل الصلاة بالنطق) عمدا بكلام مخلوق وإن لم يكن بلغة العرب (بحرفين) ولو من حديث قديمي إن

أشق من الاحتراز عن دخان النجاسة ونحوها (قوله ولو مات قبل القضاء) أي قبل العلم به أو بعده، وقلنا بأن القضاء على التراخي كما مر عن ميم (قوله إن كان ثم غيره) أي ولم يعلم: أي الرائي منه: أي من الغير أنه لا يعلمه ولا يرشده للصواب، وإلا فيصير في حقه عينا لأن وجود من ذكر وعدهم سواء (قوله لزمه قبوله) ولو تعارض عليه عدول في أنه كشفت عورته أو وقعت عليه نجاسة فينبغي تقديم المخير بوقوع النجاسة أو انكشاف العورة لأنه مثبت وهو مقدم على الثاني وإن تكرر (قوله لأنه حيث لا كالتنجس) هذا لا يناسب فرقه السابق بأن فعل نفسه لا يرجع فيه لغيره. ويشكل عليه أيضا ما تقدم له في أسباب الحديث من أنه لو أخبره عدل بخروج شيء منه وهو متوضئ لا ينتقض طهره لأن اليقين لا يرفع بالشك.

(فصل) في ذكر بعض مبطلات الصلاة

حكمة ذكر هذا الفصل في باب شروط الصلاة مع أنه ليس منها أنه إذا طرأ عليها بعد استكمال الشروط أبطلها (قوله وسننها) أي وبعض سننها: أي ما يسن فعله فيها أولا وليس منها (قوله ومكروهاتها) معطوف كالذي قبله على مبطلات (قوله بالنطق) أي من الجارحة المخصوصة دون غيرها كاليد والرجل مثلا، فلا تبطل بالنطق بواحد منها فيما يظهر. ونقل عن بعض أهل العصر البطالان بذلك فليراجع، ويؤيده ما قلناه قول الشارح من أنف أو فم. ونقل بالدرس عن خط بعض الفضلاء عن ميم أنه إذا خلق الله تعالى في بعض أعضائه قوة النطق وصار يتمكن صاحبها من النطق بها اختيارا ميم أراد ويترك ذلك متى أراد كان ذلك كقطع اللسان فتبطل الصلاة بتقطعه بذلك بحرفين انتهى. وقياس ما ذكره أن يثبت للأعضو الذي ثبت له تلك القوة جميع أحكام اللسان حتى لو قرأ به الفاتحة في الصلاة كفى، وكذا لو تعاطى به عقدا أو حلا، على أنه قد يقال هو بالنسبة إلى العقد والحل لا يتقاعد عن الإشارة المفهمة وهي صريحة من الآخرس إن فهمها كل أحد (قوله ولو من حديث) إنما أخذه غاية لثلاث يتوهم عدم البطالان به أكونه كلام الله تعالى لكن يبقى النظر في وجه دخوله في كلام المخلوقين، ولعله أنه أراد بكلام المخلوقين ما ليس بقرآن ومنه الحديث القدسي، وعليه فالمراد بكلام المخلوقين ما شأنه أن يتكلم به المخلوق، والقرآن لما كان معجزا خارجا عن طوق البشر خص بكلام الله تعالى وإن شاركه فيه الحديث القدسي في أنه كلام الله.

تواليا فيا يظهر قياسا على ما يأتي في الأفعال أفهما أولا وإن كان لمصلحة الصلاة ، إذ أقل ما بيني منه الكلام حرفان ، وتخصيصه بمفهم اصطلاح حادث للنحاة . والأصل في ذلك خبر مسلم « كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت - وقوموا لله قانتين - فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام » وروى أيضا « أنه صلى الله عليه وسلم قال لمن قال لعاطس يرحمك الله : إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس » (أو حرف مفهم) كمن من الوقاية وع من الوعي وف من

قال حجج : وكالحديث القدسي مانسخت تلاوته اه . وتبطل أيضا بالتوراة والإنجيل وإن علم عدم تبطلهما كما شمله قولهم بحرفين من غير القرآن والذكر والدعاء (قوله أفهما أولا) أي ولو كانا غير مستعملين كأروع انتهى سم على منبج . والأولى التثنية بنحو رد مقلوب خر من المهملات وإلا فأو مستعملة في كلامهم (قوله إذ أقل ما بيني منه الكلام حرفان) عبارة المحلى : والكلام يقع على المفهم وغيره الذي هو حرفان انتهى . أقول : قوله الذي هو حرفان : أي بناء على ما اشهر في اللغة ، وإلا ففي الرضى مانصه : الكلام موضوع لجلس مايتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو على أكثر من كلمة سواء كان مهملأ أم لا ، ثم قال : واشهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا انتهى (قوله فأمرنا بالسكوت) هذا يفيد أن معنى القنوت للسكوت ، وفي الصباح ما يصرح به وعبارته : القنوت مصدر قنت من باب قعد الدعاء ، ويطلق على القيام في الصلاة ومنه قوله « أفضل الصلاة طول القنوت ودعاء القنوت » أي دعاء القيام ، ويسمى السكوت في الصلاة قنوتا ومنه - وقوموا لله قانتين - انتهى . وفي البيضاوي - وقوموا لله قانتين - أي ذاكرين انتهى . فقوله فأمرنا بالسكوت : أي عن كلام المذاوقين (قوله وروى أيضا الخ) أتى به لبيان المراد من الكلام في الحديث الأول (قوله لمن قال لعاطس) واسم القائل معاوية بن الحكم انتهى شرح روض (قوله أو حرف مفهم) ظاهره وإن أطلق فلم يقصد المعنى الذي باعتباره صار مفهما ولا غيره وقد يقال : قصد ذلك المعنى لازم لشرط البطلان وهو التعمد وعلم التحريم انتهى سم على حجج . وقضية قول الشارح من الوقاية عدم الضرر حالة الإطلاق إلا أن يقال : إنها عند الإطلاق تحمل على كونها من الوقاية ، ويوجه بأن القاف المفردة وضمت للطلب والألفاظ الموضوعة إذا أطلقت حملت على معانيها ولا تحمل على غيرها إلا بقرينة والقاف من القلق ونحوه جزء كلمة لامتني لها ، فإذا نواها عمل بئنه وإذا لم ينوها حملت على معناها الوضعي . قال حجج : وأقضى بعضهم بإبطال زيادة يا قبل أيها النبي في التشهد أخذا بظاهر كلامهم هنا ، لكنه بعيد لأنه ليس أجنبيا عن الذكر بل يعد منه ، ومن ثم أقضى شيخنا بأنه لا بطلان به انتهى حجج ، وأقره سم وقوله لا بطلان به : أي وإن كان عامدا عالما (قوله كمن من الوقاية) لافرق في ذلك بين كسر القاف وفتحها لأن الفتح لحن وهو لا يضر فتبطل الصلاة بكل منهما ما لم يؤد به ما لا يفهم على ما يأتي ، ولو قصد بالمفهم ما لا يفهم كأن قصد بقوله : ق القاف من القلق أو القلق مثلا مال شيخنا طلب إلى أنه لا يضر وهو محتمل ، ومثله مالو نطق بفت قاصدا به أول حرف في لفظة في فيحتمل أنه لا يضر انتهى سم على حجج . ولو أتى بحرف لا يفهم قاصدا به معنى المفهم هل يضر فيه نظر اه سم على منبج . أقول : والذي ينبغي عدم الضرر لأنه ليس موضوعا للإفهام ، ونقل في الدرر بعض الهواءش عن مر ما يوافق ذلك فقه الحمد والملة . وقد يقال بالضرر لأن قصد ما يفهم يتضمن قطع النية ، وكأنه لما استعمل ما لا يفهم في معنى ما يفهم صار كالكلمة المجازية المستعملة في غير ما وضعت له ، ولعل هذا أقرب لما تقدم من تضمنه قطع النية .

(قوله إذ أقل ما بيني منه الكلام حرفان) أي غالبا كما قال الشهاب حجج احترازا عما وضع على حرف واحد

الوفاء وعن من الوشى (وكذا مدة بعد حرف في الأصح) وإن لم يفهم إذ للد ألف أو واو أو ياء فالممدود في الحقيقة حرفان . والثاني لا تبطل لأن المدة قد تنفق لإشباع الحركة ولا تعد حرفان ، وفي الأتوار أنها لا تبطل بالبصق إلا أن يتكرر ثلاث مرات متواليات : أى مع حركة عضوي تبطل تحريكه ثلاثا كحكي لاشقة كما لا يخفى (والأصح أن التنحيط والضحك والبكاء) وإن كان من خوف الآخرة (والأئين) والتأوه (والتفخ) من أنف أو فم (وإن ظهر به) أى بواحد من ذلك (حرفان بطلت) صلاته لوجود منافيا (وإلا فلا) تبطل لحامس . والثاني لا تبطل بذلك مطلقا لكونه لا يسمى في اللغة كلاما ولا يتبين منه حرف محقق فكان شيئا بالصوت الغفل وعرج بالضحك التيسم فلا تبطل به لثبوته عنه صلى الله عليه وسلم فيها (ويعذر في يسير الكلام) عرفا كما يرجع إليه في ضبط الكلمة لا ما ضبطها به النحاة واللغويون (إن سبق لسانه) إياه لعذره بل هو أولى من الناس لعدم قصده (وأنسى الصلاة) لعذره أيضا ، بخلاف نسيان تحريره فيها فإنه كنسيان نجاسة نحو ثوبه ، ولو ظن بطلان صلاته بكلامه ساهيا ثم تكلم يسيرا عمدا لم تبطل . والأصل في ذلك خبر الصحيحين عن أبي هريرة ؓ صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

[تنبيه] هل يضبط النطق هنا بما مر في نحو قراءة الجنب والقراءة في الصلاة ، أو يفرق بأن ما هنا أضيف فيضرا سماع حديد السمع وإن لم يسمع المعتدل كل محتمل والأول أقرب اه حج . أقول : الأقرب الثاني لأن المدار على التلطق وقد وجد (قوله وكذا مدة بعد حرف) أى بأن أتى بحرف ممدود من غير القرآن ، بخلاف ما لو زاد مدة على حرف قرأني ولم يغير المعنى فإنه لا يضر (قوله وإن لم يفهم) أى الحرف (قوله لا تبطل بالبصق) أى حيث لم يظهر به حرفان أو حرف مفهم كما هو ظاهر اه سم على حج (قوله أى بواحد من ذلك) ظاهره أنه لو ظهر بالضحك حرف وبالبكاء مثلا حرف آخر لا يضر ، وإماله غير مراد بل الأقرب الضرر وإن كان من جنسين لأن مجموعهما كلام وإن اختلف سبب التلطف به كما لو نطق بحرفين لغرضين مختلفين ، وعليه فكان الأولى في حل المتن أن يقول : أى بما ذكر ليشمل ما لو كان الحرفان بسييين (قوله لما مر) أى من أنها لا تبطل بدون حرفين أو حرف مفهم (قوله مطلقا) ظهر حرفان أولا (قوله الغفل) هو بالذنب والمعجزة المضمومة والفاء الساكنة كقفل المراد به الصوت الذى لا يفهم منه حروف كصوت البهائم وصوت المزمار (قوله فلا تبطل به) أى لأنه لا يشتمل على حروف (قوله كما يرجع إليه) أى العرف (قوله والنحاة واللغويين) من أنها لفظ وضع لمعنى مفرد ، وعلى عدم الضبط بما ذكر يدخل اللفظ للمهل إذا تركب من حرفين أو كان مجموعهما جزء كلمة (قوله لم تبطل) وهو ظاهر حيث لم يحصل من مجموعهما كلام كثير متوال ، وإلا بطلت لأنه لا يتقاعد عن الكثير سهوا وهو مبطل ، ثم عدم البطلان هنا قد يشكل عليه ما قاله في الصوم من البطلان فيما لو أكل ناسيا فظن البطلان فأكل عامدا . وقد يجاب بأن من ظن بطلان صومه قد يجب عليه الإمساك فأكله بعد وجوب الإمساك عليه لتحريمه بدل على تهاونه فأبطل ولا كذلك الصلاة ، وفرق أيضا بأن جنس الكلام العمدة كالحرف الذى لا يفهم معتذر في الصلاة بخلاف الأكل عمدا فإنه غير

كالضائر (قوله وفي الأتوار) عبارته ولو بصق في الصلاة أو صدر صوت بلا هجاء لم تبطل ، لكن لو صدر ثلاث مرات متواليات بطلت انتهت . وإنما حمله الشارح على ما إذا كان معه نحو حركة عضو يبطل تحريكه وإن كان لا يناسب إلا بحث الأفعال الآتى لأجل تقييده بثلاث مرات (قول المصنف إن ظهر به حرفان) أى أو حرف مفهم أو ممدود كما يفيد صنيغ غيره كالهجة (قوله كما يرجع إليه في ضبط الكلمة) فلأنه فيه تشمل نحو ضربتك

الظهر والعصر ، فسلم من ركعتين ثم أتى خشبة بالمسجد واتكأ عليها كأنه غضبان ، فقال له ذو اليمين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال لأصحابه : أضحى ما يقول ذو اليمين ؟ قالوا نعم ، فصل ركعتين آخرين ثم عجد مجدتين . وجه الدلالة أنه تكلم معتقدا أنه ليس في صلاة وهم تكلموا بجوزين التسخ ثم بنى هو وهم فيها ، وأن ذا اليمين كان جاهلا بتحريم الكلام ، أو أن كلام أبي بكر وعمر كان على حكم الغلبة لوجوب الإجابة عليهما (أو جهل تحريمه) أي الكلام فيها (إن قرب عهده بالإسلام) وإن كان بين المسلمين فيها يظهر أو نشأ ببادية بعيدة

مفتقر (قوله والعصر) عبارة شرح الروض أو العصر اه ، وعليه فالواو هنا بمعنى أو (قوله ثم أتى خشبة) يجوز أن تكون قريبة منه فوصل إليها بما دون الثلاث ، وأن تكون بعيدة لكنه لم يوال بين الخطوات (قوله فقال له ذو اليمين) اسمه الخرياق ، وليس هوذا الشالين ، وسمى بذلك لأن يديه كان بهما طول . وفي المصباح : وذو اليمين لقب رجل من الصحابة ، واسمه الخرياق بن عمرو السلمي بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة ثم جاء موحدة وألف وقاف . لقب بذلك لطولهما (قوله قالوا نعم) أي أبو بكر وعمر كما يعلم من قوله أو أن كلام الخ ، ولعل تعبيره بالجمع لكون المنسوب إلى بعضهم كالمنسوب إلى الكل (قوله وجه الدلالة) قال سم : وقد اشتملت قصة ذي اليمين على إثباته بست كلمات فيضبط بها الكلام اليسير اه . ولعله عد أقصرت الصلاة ركعتين وأم نسيت كذلك ويا رسول الله كذلك (قوله أو جهل تحريمه) أي ما أتى به فيها وإن علم تحريم جسده . ويؤخذ من ذلك بالأولى همة صلاة نحو المبلغ والقانع بقصد التبليغ أو الفتح فقط الجاهل بامتناع ذلك وإن علم امتناع جنس الكلام ففأل اه سم على حج ، وقوله بقصد التبليغ : أي وإن لم يحتاج إليه بأن مع المأمومين صرت الإمام ، ولا يقال : إنه مستغنى عنه حيثما فيض ، وقوله نحو المبلغ : أي كالإمام الذي يرفع صوته بالتكبير لإعلام المأمومين (قوله أي الكلام فيها) عبارة حج : أي ما أتى به فيها وإن علم تحريم جسده إلى آخر ما ذكره اه . وهى تنفذ أن من علم تحريم الكلام دون ما أتى به فيها لم تبطل صلاته ، بخلاف إطلاق الشارح (قوله أو نشأ ببادية بعيدة) ويظهر ضبط البعد بما لايجد مؤنة يجب بلها في الحج توصله إليه : أي إلى من يعرف ، ويحتمل أن ما هنا أضيق لأنه واجب فوري أصالة ، بخلاف الحج ، وعليه فلا يمنع الوجوب عليه إلا الأمر الضروري لاغير فيلزم مشى أطاقه وإن بعد ، ولا يكون نحو دين موجب علرا له ، ويكلف ببيع نحوفته الذي لا يضطر إليه اه حج . وكتب عليه سم ما نصه : قوله ويظهر ضبط الخ ، ويحتمل أنه يضبط بمالخرج فيه : أي مشقة لا تحتمل عادة م ر اه . وينبغي أن الكلام فيمن علم بوجوب شيء عليه وأنه يمكن تحصيله بالسفر . أما من نشأ ببادية ورأى أهله على حالة

(قوله أو أن كلام أبي بكر وعمر الخ) يدل على أن الحبيب هما فقط ، وهو كذلك في رواية لفظها ، فقال ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : كل ذلك لم يكن وفي القوم أبو بكر وعمر ، فلما قالوا كما قال ذو اليمين قام وأتم الصلاة ومجد مجدتين ، انتهت ، وهذه الرواية ظاهرا أنها قال مثل قول ذي اليمين : أي أقصرت الصلاة أم نسيت ، وهو لايناسب قول الشارح ، وأن كلام أبي بكر وعمر كان على حكم الغلبة لوجوب الإجابة عليهما ، لأن ظاهره أنها أجاباه بقولهما نعم أو نحو ذلك ، ويحتمل أن قوله في هذه الرواية مثل ما قال ذو اليمين مقول قولهما : أي أنها قالوا هذا اللفظ : أي الأمر كما قال ذو اليمين فلا يتافى جواب الشارح المذكور فتأمل (قوله أي الكلام فيها) عبارة الشهاب حج كشيخ الإسلام في شرح المنهج : أي ما أتى

عن يعرف ذلك فيما يظهر أيضا للخبر المار. ويؤخذ منه أن الضابط بالذك أن اعذر الشخص لجهله به وخفاه على غالبهم لا يؤخذ به ، ويؤيده تصريحهم بأن الواجب علينا إنما هو تعلم الظواهر لا غير ، وخرج يجعل تحريمه مالمو علمه وجعل كونه «بطلا فتبطل به كما لو علم تحريم شرب الخمر دون إيجابه الحد» فإنه يجد ، إذ حقه بعد العلم بالتحريم الكف . ولو سلم إمامه فسلم معه ثم سلم الإمام ثانيا فقال له المأموم قد سلمت قبل هذا فقال كنت ناسيا لم تبطل صلاة واحد منهما ، ويسلم المأموم ويسجد للسجود لوجود الكلام بعد انقطاع القدوة . ولو سلم من تثنين طائفا تمام صلاته فكاجاهل كما ذكره الرافعي في كتاب الصوم (لا) في (كثيره) فلا يعذر فيه فيها مر (في الأصح) وتبطل به لأنه يقطع نظمها وهيئتها ولأن السبق والتسابق في الكثير نادر . والثاني يسوى بينهما في العذر لأنه لو أبطل كثيره لأبطل قليله كالعمد ويرجع في القلة والكثرة للعرف (و) يعذر (في) اليسير عرفا من (التتحنح ونحوه) بما مرسعا وعطاس وإن ظهر به حرقان ولو من كل نحو فتحة (للغة) لعلم تقصيره وهي راجعة للجميع (وتعلم القراءة الراجعة) ومثلها غيرها من الأركان القولية الواجبة للضرورة وهذا راجع للتتحنح ، فإن كثر في التتحنح ونحوه للغة وظهر به حرقان فأكثر وكثر عرفا بطلت صلاته كما قاله في الضحك والسعال والباقى في معانها لتقطع ذلك نظم الصلاة ، وهذا محمول على حالة لم يصر ذلك في حقه مرضا مزنا ، فإن صار كذلك بحيث لم يخل زمن من

ظن أنها أنه لا يجب عليه شيء إلا ما تعلمه منهم وكان في الواقع ما تعلمه غير كاف فعلمور وإن ترك السفر مع القدرة عليه (قوله للخبر المار) أى هو قوله صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر الخ ، بناء على ما مر من احتمال أن ذا الدين كان جاهلا بالتحريم (قوله ويؤخذ منه الخ) لكن هذا المأخوذ لا يتقيد بكونه نشأ بعيدا عن العلماء ولا كونه قريب عهد بالإسلام كما يفيد قوله ويؤيده الخ فليتأمل ، إلا أن يقال : مراده أن هذا من الظواهر فلا يعذر بعيد العهد بالإسلام حيث لم يكن ببادية بعيدة (قوله وخرج يجعل تحريمه مالمو علمه) ولا يشكل هذا بما مر من عدم بطلان صلاة من تكلم ساهيا فظن بطلان صلاته الخ ، لأنه حين تكلم ثم عاودا ظن أنه ليس في صلاة فعذر بخلافه هنا فإنه حيث علم تحريم الكلام فحقه أن لا يتكلم فلم يعذر (قوله كنت ناسيا) أى ناسيا لشيء من صلاتي كبعض التشهد مثلا فتدراكته وسلمت ثانيا (قوله ويسلم المأموم) أى قبل طول الفصل وإلا فتبطل صلاته فقط (قوله فكاجاهل) أى فيعذر في يسره ، لكن ينبغي أن لا يتقيد ذلك بمن قرب عهده بالإسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء ، ويؤيده ما تقدم في قوله لإمامه قد سلمت (قوله فيما مر) أى فيما لو سبق لسانه أو نسي أو جهله (قوله ونحوه) قضية إطلاقه أنه يتنحح فورا ولا يجب عليه انتظار زواله بنفسه وإن غلب على ظنه أنه إن صبر قليلا زال عنه ذلك العارض بنفسه ، وقياس ما ذكره في السعال من وجوب الانتظار حيث رجى زواله أنه هنا كذلك بالأولى ولا تنقطع به الموالاة (قوله الواجبة) الأولى إسقاطهما للاستغناء عنها بقوله من الأركان (قوله من الأركان القولية) قضيت أنه لا يعذر بغير الركن وإن نذر ، لكن قضية قوله بعد إذ هوسه فلا ضرورة الخ بخلافه ، اللهم إلا أن يقال : المراد بالواجب هنا اتوقف عليه صحة صلاته والسورة ولو نذرها لاتوقف الصحة عليها حتى لو تركها عايدا مع علمه بها لم تبطل بذلك (قوله فإن كثر في التتحنح) الأولى حذف (قوله وهو) أى البطلان (قوله مزنا) بصيغة اسم المفعول صفة للمرض : أى يدوم زمانا طويلا . وفي المصباح : زمن الشخص

به فيها وإن علم تحريم جنسه (قوله ولو سلم من تثنين) أى وتكلم يسيرا عيدا كما صرح به في شرح الروض (قوله في اليسير عرفا) أى في الغلبة بخلاف تعلم القراءة كما يأتي (قوله وكثر عرفا) أى ما ظهر من الحروف (قوله بحيث لم يخل زمن الخ) أى بأن لم يعلم خطؤه عن ذلك في الوقت كما يعلم من التشبيه الآتي

الوقت يسع الصلاة بلا نحو سعال مبطل لم تبطل كسلس الحدث ، ولا إعادة عليه حينئذ ولو شئ بعد ذلك ، ويحمل عليه كلام الأسنوى . نعم التنحيح للقراءة الواجبة لا يبطلها وإن كثر ، ولو ظهر من إمامه حرقان ينتحج لم يلزمه مفارقتها حلاله على العذر لأن الظاهر تحرزه عن المبطل . نعم قال السبكي : قد تدل قرينة حاله على عدم عذره فتجب مفارقتها . قال الزركشي : ولو لحن في القناعة لحنا يغير المعنى وجبت مفارقتها كما لو ترك واجبا هـ . ويمكن حمله على ما إذا كثر ماقرأ عرفا فيصير كلاما أجنبيا مبطلا وإن كان ساهيا ، والأوجه : أى حيث لم تبطل أنه لا يفارقه حتى يركع بل يحث بعضهم عدم الزوم بعد ركوعه أيضا لجواز سهوه كما لو قام لخامسة أو سجد قبل ركوعه

زما وزمانه فهو زمن من باب تعب وهو مرض يدوم زمانا طويلا والقوم زماني ، مثل مرضى وأزمته الله فهو زمن (قوله يسع الصلاة) هذا ظاهر إن علم الانقطاع في وقت يسع الصلاة لأنه لا مشقة عليه في انتظاره ، وإلا ففراقة مايزول المانع فيه غاية من الحرج والمشقة (قوله لم تبطل) فلإن خلا من الوقت زمنا يسعها بطلت بمرض السعال الكثير فيها ، والقياس أنه إن خلا من السعال أول الوقت وغلب على غلظه حصوله في بقية بحيث لا يجئ منه ما يسع الصلاة وجهت المبادرة للفعل ، وأنه إن غلب على غلظه السلامة منه في وقت يسع الصلاة قبل خروج وقتها وجب انتظاره ، ويبغى أن مثل السعال في التخصيص المذكور من حصل له سبب كسعال أو نحوه يحصل منه حركات متوالية كارتعاش يد أو رأس ، ولو صلى خلف إمام فوجده يحرك رأسه مثلا في صلاة فليبغى أن يقال إن لم توجد قرينة تدل على أن ذلك ليس لمرض مزمن من صحت صلاة المأموم حلا ، على أن ذلك لمرض مزمن . وإلا بطلت . ويقع السؤال في الدرس عما لو كان السعال زمنا ولكن علم من عاداته أن الحمام يسكن عنه السعال مدة تسع الصلاة هل يكفل ذلك أم لا ؟ وأجبت عنه بأن الظاهر الأكل أخذًا بما قالوه من وجوب تسخين الماء حيث قدر عليه إذا توقفت الوضوء به على تسخينه حيث وجد أجره الحمام فاضلة عما يعتبر في الفطرة وإن ترتب على ذلك فوات الجماعة وأول الوقت (قوله ولو ظهر من إمامه) أى ولو خالفنا ، لأنه إما ناس وهو منه لا يضر أو عامد فكل ذلك ، لأن فعل الخالف الذي لا يبطل في اعتقاده ينزل منزلة السهو (قوله يغير المعنى) كضم تاء أنعمت أو كسرهما (قوله أى حيث لم تبطل) أى بأن كان قليلا (قوله بعد ركوعه) هذا هو المعتمد : أى وينتظره المأموم في القيام فإذا قام من السجود وقرأ على الصواب وافقه وأتى بركعة بعد سلام الإمام إن لم يتنبه ، وإن لم يقرأ على الصواب استمر المأموم في القيام ويفعل ذلك في كل ركعة ولو إلى آخر الصلاة ، وسأيت هنا ما يوافق هذا البحث في صلاة الجماعة فهو المعتمد ، ولا ينافيه قوله قبل والأوجه الخ ، لجواز أنه قصد به الرد على من قال يفارقه حالا ثم ترقى بما أورده من البحث إلى أنه لا يفارقه مطلقا ، وهذا ويمكن أن يفرق بين من كان مذهبه عدم البطلان باللحن المذكور فتجب مفارقتها عند الركوع لأنه لا يرى العود لما فوته ، وبين من مذهبه البطلان إذ لم يعد فإنه إذا تذكر حاله وجب عليه العود (قوله أو سجد قبل ركوعه) ويفرق بين هذا وبين ما قبل في الخالف من أنه إذا أشل بركن

(قوله كسلس) قضيتها أنه يلزمه انتظار الوقت الذي يخلو فيه من ذلك وأنه لو أوقع الصلاة في غيره لم تصح (قوله) ويحمل عليه كلام الأسنوى (أى القائل بعدم البطلان في الغلبة مطلقا ، والضمير في عليه للحمل المتقدم في قوله وهذا محمول الخ (قوله قال الزركشي : ولو لحن في القناعة لحنا يغير المعنى وجب مفارقتها كما لو ترك واجبا) تتمته كما في شرح الروض : لكن هل يفارقه في الحال أوحى يركع لجواز أنه لحن ساهيا وقد يتذكر فيه القناعة الأقرب الأول لأنه لإتباعه في فعل السهو انتهى . ومنه يعلم أن الحمل الذي حمله عليه الشارح لا يلائقه (قوله والأوجه أنه لا يفارقه حتى يركع) أى خلافا لما استقر به الزركشي كما مر : أى والصورة أن ما أتى به لم يكثر عرفا بحيث يصير كلاما

ولو نزلت نخامة من دماغه إلى ظاهر القم وهو في الصلاة فابتلعها بطلت ، فلو تشعبت في حلقه ولم يمكنه إخراجها إلا بالتنحنح وظهور حرفين ومتى تركها نزلت إلى باطنه وجب عليه أن يتنحنح ويخرجها وإن ظهر حرفان قاله في رسالة النور ، والأوجه شمول ذلك للصائم أيضا فلا كان أو فرضا (لا) تعذر (الجهر) فلا يعذر في التنحنح ولو سيرا من أجله (في الأصح) إذ هو سنة فلا ضرورة لارتكاب التنحنح له ، وفي معنى الجهر سائر السنن لقراءة سورة وقنوت وتكبير انتقال ولو من مبلغ يحتاج لإسباع المأمومين خلافا للأسنوي ، ومقابل الأصح أنه عذر إقامة لشعار الجهر ، ولو جهل بطلانها بالتنحنح مع علمه بتحريم الكلام عند لحاقه على العوام (ولو أكره) المصل (على الكلام) في صلاته ولو سيرا (بطلت في الأظهر) لندرت كالكراه على الحدث . والثاني

في اعتقاد المقتدى دون الإمام نجب مفارقه عند انتقاله إلى ما بعده بأن المخالف الغالب أو المحقق منه أنه لا يرجع لما انتقل عنه لأنه فعل ذلك عن اعتقاد ، والموافق متى تذكر حاله رجوع فجاز انتظاره وإن طال جدا لاحتمال عوده بتقدير لم تذكره احتمالا قريبا (قوله وجب عليه التنحنح) أي ولا تبطل صلاته (قوله وإن ظهر حرفان) أي أو أكثر بل قياس ما تقدم من اغتمار التنحنح الكثير لتعلو القراءة عدم الضرر هنا مطلقا (قوله قاله في رسالة النور) هي اسم كتاب للشافعي (قوله والأوجه شمول ذلك) أي وجوب التنحنح والإخراج (قوله فلا كان أو فرضا) أي حيث لم يرد ببلعها قطع النفل من صلاة أو صوم فلا يعذر في التنحنح : أي ولو كان نذر القراءة جهرا لأنها صفة تابعة ، ويؤيده قول المنهج وتعذر ركن قول (قوله لإسباع المأمومين) أي أو إمام جمعة مر اه سم على منج . نعم إن توقف على جهره صباع المأمومين به عذر ، ثم رأيت قال على حج مانصه : وعليه ينبغي استثناء الجمعة إذا توقفت متابعة الأربعين على الجهر المذكور ، وكان ذلك في الركعة الأولى لتوقف صحة صلاته على متابعتهم المتابعة الواجبة لاشتراط الجماعة في الركعة الأولى لصحتها ، لكن لو كان لو استمروا في الركوع إلى أن يبقى من الوقت ما يسع الجمعة زال المانع واستغنى عن التنحنح فهل يجب ذلك ؟ فيه نظر ، وكذا ينبغي استثناء غير الجمعة إذا توقف حصول فرض الكفاية لهذه الجماعة على ذلك اه . وقوله ينبغي استثناء الجمعة وينبغي أن ياحتج بها إمام المعادة والمجموعة جمع تقديم بالمطر والمنور فعلها جماعة ، ويكتفي في الثلاث لإسباع واحد ، ففي أمكنة إسباعه وزاد في التنحنح لأجل إسباع غيره بطلت صلاته لأنه زيادة غير محتاج إليها ، وقوله فيه نظر الأقرب عدم وجوب الانتظار ، بخلاف المبلغ لأن صحة صلاته لا تتوقف على مشاركته لغير الإمام فلا يعذر في إسباعهم (قوله ولو أكره المصل على الكلام) قال حج : على نحو الكلام اه . ووقع السؤال في الدرس عما لو جاء يهودي أو نصراني وهو يصل وطلب منه تلقين الشهادتين على وجه يؤدى إلى بطلان صلاته هل يجيبه أولا ؟ قلت : الظاهر أن يقال إن خشى فوات إسلامه وجب عليه التلقين وتبطل به صلاته ، وإن لم يخش فوات ذلك لم يجب عليه ويفتر التأخير للعدر بتلبسه بالفرض فلا يقال فيه رضاه بالكفر ، وعلى هذا يخص قول شيخنا الزبائدي في الردة أن منها ما لو قال لمن طلب منه تلقين الإسلام اصبر ساعة بما إذا لم يكن له عذر في التأخير كما هنا (قوله لندرت) يؤخذ من التعليل

أجنبيا عرفا يبطل سهو كما هو ظاهر (قوله والأوجه شمول ذلك للصائم الخ) قد يقال ما الحاجة إلى هذا ، وكان اللائق أن يقول : والأوجه شواه للمفطر لأنه هو الذى يمكن التوقف فيه ، وأما إذا أثبتنا الوجوب في حق المفطر فلا يتوقف فيه حق الصائم لأنه يتوقف عليه صحة صلاته وصومه ، وعبرة الإمداد والركنشى جوازه : أي ويحت أنركشى جواز التنحنح للصائم لإخراج نخامة تبطل صومه ، والأقرب جوازه لغير الصائم أيضا لإخراج نخامة تبطل صلاته بأن نزلت لحد الظاهر ولم يمكنه إخراجها إلا به انتهت . والوجوب في كلام الشارح بالنسبة للنفل

لا يبتل كالنامي . أما الكثير فبتل به جزما وليس منه غصب السرة لأنه غير نادر وفيه غرض (ولو نطق بنظم القرآن) أو يذكر آخر كما شمله كلام كثير (يقصد التفهيم كياحي خد الكتاب) مفهما به من يستأذنه في أخذ ما يريد أخذه وقوله لمن استأذنه في الدخول عليه - ادخلوها بسلام آمين - أو لمن ينأه عن فعل شيء - يوسف أعرض عن هذا - (إن قصد معه) أى التفهيم (قراءة لم يبتل) لأنه قرآن قصار كما لو قصد به القرآن وحده (وإلا) بأن قصد التفهيم فقط أو لم يقصد شيئا (بطلت) لأن القرآن لا يكون قرآنا إلا بالقصد ، وما تقرر في صورة الإطلاق هنا هو للمعتد ، لأن القرينة متى وجدت صرفته إليها مالم ينو صرفه عنها ، وفي حالة الإطلاق لم ينو شيئا فأثرت وادعى المصنف في دقائقه دخول هذه الصورة في قوله وإلا نوزع في الدخول لأن مورد التقسيم وقع فيها قصد به التفهيم فلا يشمل قصد القراءة وحدها ولا الإطلاق . ويجاب بأنه إذا عرف أن قصده مع القراءة لا يضر بقصدها وحدها أولى وبأن لا تشمل نفي كل من القسم وقيد المقسم ولعله ملحظ المصنف في تصريحه بشمول المتن للصورة الأربع ، وسواء أكان انتهى في قراءته إلى تلك الآية أم أنشأها كما اقتضاه إطلاق التحقيق وغيره وهو الأرجح لوجود القرينة الصارفة عن القراءة في عملها وإن بحث في المجموع الفرق بين أن يكون قد انتهى في قراءته إليها فلا يضر وإلا يضر ، وسواء ما يصح للتخاطب وما لا يصح له خلافا لجمع مقدمين ، وشمل كلامهم الفتح على الإمام بالقرآن أو بالذكر كان أرتج عليه كلمة في نحو التشهد فظالم المأموم ، والجهر بتكبير الانتقالات من الإمام

أن مثل الكلام ما لو أكره على الاستدبار للقبلة أو على الأكل ، وجعله سم مفادا لقول حج ولو أكره على نحو الكلام (قوله وليس منه) أى مما يبتل الصلاة (قوله غصب السرة) ظاهره أنه لافرق في ذلك بين أن يأخذها الغاصب بلا فعل من المصلى كأن تكون السرة معقودة على المصلى فيكفها الغاصب فها عليه ، أو يكبره على أن ينزعها ويسلمها له . ويوجه بأن المدار هنا على كثرة وقوع العذر ، وقد أشار الشارح بقوله لأنه غير نادر إلى ذلك لكن قياس ما في الوديع من ضمان الوديع إذا أكرهه الغاصب حتى سلمه الوديع البطلان فيها لو أكرهه على نزع السرة (قوله وفيه غرض) أى للغاصب (قوله أو لم يقصد شيئا) ينبغى أو قصد واحدا لا يعينه بأن قصد أحد الأمرين من التفهيم والقراءة (قوله إلا بالقصد) أى مع وجود الصارف كما هنا (قوله فأثرت) أى القرينة (قوله نفي كل من المقسم) وهو قوله بقصد التفهيم وقوله وقيد المقسم وهو قوله إن قصد معه قراءة (قوله وإن بحث في المجموع الخ) ضعيف (قوله وسواء) أى في التفصيل المار (قوله خلافا لجمع مقدمين) أى فإنهم يخصون التفصيل بما يصلح للمخاطبة كما ذكره سم على العباب ، وعبارته قوله : ولو أعلم بنظم القرآن الخ ، ظاهر كلام المصنف كغيره لافرق في نظم القرآن وغيره ما ذكر في التفصيل الذى ذكره بين ما يصلح لمخاطبة الناس وما لا يصلح ، لكن نقل الأسنوى عن جماعة وقال إنه المتجه تخصيص التفصيل بما يصلح للمخاطبة ، بخلاف ما لا يصلح وإن تجرد لقصد الإفهام ، وقد سبق نظير المسئلة في باب الفصل اه (قوله أرتج عليه) قال في المختار : أرتج على القارئ على مالم يسم فاعله إذا لم يقدر على القراءة ، إلى أن قال : ولا تقل أرتج عليه بالتشديد (قوله بتكبير الانتقالات) أى

معناه الوجوب لأجل الصحة كما هو ظاهر (قوله وفيه غرض) أى للغاصب (قوله وادعى المصنف في دقائمه دخول هذه الصورة) أى كما ادعى دخول صورة قصد القراءة فقط كما يعلم من قول الشارح الآتى ولعله ملحظ المصنف الخ (قوله فلا يشمل قصد القراءة) حق العبارة فلا يشمل الإطلاق كما لا يشمل قصد القراءة الخ (قوله ولعله) أى جميع ما ذكر لا بخصوص قوله وبأن لا الخ كما هو ظاهر . والحاصل أن ما قبل وإلا في كلام المصنف يشمل صورتين : إحداهما بالمتطوق وهى ما إذا قصد التفهيم والقراءة ، والأخرى بمفهوم الموافقة الأولى وهى

أولالمبلغ فيأتى فيهما التفصيل من الصور الأربع المذكورة كما اقتضاه كلام الرافعي وغيره واعتمده الأسنوى وغيره وأتى به الوالد رحمه الله تعالى ، وخرج بنظم القرآن مالمو غير نظمه بقوله يا إبراهيم سلام كن فإن صلاته تبطل مطلقا . نعم إن قصد بكل القراءة بمفردها لم تبطل وإن أتى بها مجموعة فيا يظهر كما أفاده الشيخ في الفرع ، وفي المجموع عن العبادى : لو قال الذين آمنوا وعلوا الصالحات أولئك أصحاب النار بطلت صلاته إن قصد ، وإلا فلا ويسجد للسجود وهو المعتمد ، وفي فتاوى القفال : إن قال ذلك متعمدا معتقدا كفر ، وبأتى مثل ماقرر فيها لو وقف - على ملك سليمان وما - ثم سكت طويلا : أى زائدا على سكتة تنفس وعى فيا يظهر وابتدأ بما بعدها ، ولو قال قال الله في غير محل تلاوته أو النبي كذا بطلت صلاته كما شمله كلامهم وبه صرح القاضى ، وتبطل بما نسخت تلاوته وإن بقى حكمه دون عكسه ، ولو قرأ الإمام - إياك نعبد وإياك نستعين - فقال المأموم مثله ، أو استعنا بالله أو نستعين بالله ، فى شرح المهذب عن صاحب البيان : إن كان غير قاصد للتلاوة بطلت : أى إن لم يقصد به الدعاء كما فى التحقيق . وحاصل ما أجاب به الوالد رحمه الله تعالى لما مثل عن ذلك أنه تبطل صلاته بذلك إن لم يقصد به تلاوة ولا دعاء ، وما نقله النوى فى شرح المهذب عن صاحب البيان مقيدا بما إذا لم يقصد به الدعاء كما فى التحقيق ولهذا اعترض فى شرح المهذب إطلاق ماقله فيه عن صاحب البيان بقوله ولا يوافق عليه ، وعبارة شرح المهذب :

أو التحريم (قوله من الصور) بيان للتفصيل (قوله مطلقا) أى سواء قصد القرآن أو غيره (قوله فىا يظهر) معتمد (قوله فى الفرع) أى شرح البهجة الكبير (قوله بطلت صلاته) أى حيث لم يقصد بأولئك الخ القراءة من آية أخرى (قوله وفى فتاوى القفال) أى المروزي ، وقوله إلى أن قال ذلك الخ معتمد (قوله وبأتى مثل ماقرر) هو قوله إن قال ذلك الخ (قوله فىا يظهر) أنهم أن قدر سكتة التنفس والعى لا يضر معها الابتداء بما بعدها مطلقا . ولعل وجه ذلك أنه مع قصر الزم من لا تعد الكلمات متفصلا بعضها عن بعض فأشبهه مالمو بطل بقوله - وما كفر سليمان - بلا سكوت (قوله فى غير محل تلاوته) أحترز به عما لو قاله من تلاوة قوله تعالى - قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم - (قوله وتبطل بما نسخت تلاوته) ومثله متعلقات القرآن المحذوفة : أى كقوله الحمد كائن لله ، وإن قلنا إنها منه فتبطل بالنطق بها عمدا وإن قصد أنها متعلق اللفظ (قوله إن لم يقصد به الدعاء) أى فتبطل مع الإطلاق (قوله إن لم يقصد به تلاوة ولا دعاء) أى بأن أطلق أو قصد الإخبار المخبر .

[فرع] لو قال صدق الله العظيم عند قراءة شيء من القرآن قال من ينبغي أن لا يضر ، وكذا لو قال آمنت بالله عند قراءة ما يناسبه اسم على منهج . ويؤى مالمو قال الله فقط فهل يضر ذلك أو لا ؟ فيه نظر ، والأقرب أنه إن قصد به التعجب ضر وإن لم يقصد ذلك بأن قصد التثناء لم يضر وإن أطلق ، فإن كان ثم قرينة تدل على التعجب كان سمع أمرا غريبا فى القرآن فقال عند سماعه ذلك ضر وإن لم يكن قرينة لم يضر لأنه اسم من أسماء لا اشتراك فيه . ووقع السؤال بالدرس عن شخص يصلى فوضع آخر يده عليه وهو غافل فانزعج لذلك وقال الله . فأجبت عنه بأن الأقرب فيه الضرر إذا لم يقصد به التثناء على الله تعالى ، لكن سيأتى له أنه لو قال السلام قاصدا اسم الله أو القرآن لم تبطل له . وقضيته أنه لو أطلق بطلت . وقياسه أن الله مثله . وفى سم على منهج : فرع ضربته عن قرب فى الصلاة لم تبطل صلاته وإن ضربته حية بطلت ، والفرق أن العنقرب تدخل معها إلى داخل البدن لأنها تغرز ليربها فى داخل

ما إذا قصد القراءة فقط ، وما بعد وإلا يشمل صورتين باعتبار شمولها لثنى القسم والمقسم (قوله إن كان غير قاصد للتلاوة) هذا خاص بإياك نعبد وإياك نستعين كما يعلم من عبارة البيان الآتية (قوله إن لم يقصد به تلاوة ولا دعاء)

فرح : قد اعتاد كثير من العوام أنهم إذا سمعوا قراءة الإمام - إياك نعيد وإياك نستعين - قالوا - إياك نعيد وإياك نستعين - وهذا بدعة منهي عنه ، فأما بطلان الصلاة بها فقد قال صاحب البيان : إن كان غير قاصد التلاوة أو قال استعنا بالله أو نستعين بالله بطلت انتهى . وبطلان صلاته بالقول المذكور إذا لم يقصد به شيئا وكذا إذا قصد بقوله استعنا بالله الثناء أو الذكر كما يؤخذ من التحقيق وشرح المهذب وغيرها ، إذ لا عبرة بقصد الملم يفده اللفظ وإن قال الطبري في شرح التنبيه : الظاهر الصحة لأنه ثناء على الله : أى باللازم ، قال الأسنوى : وهو الحق ويدل عليه قولهم في قنوت رمضان : اللهم إياك نعيد انتهى . وحينئذ فتبطل الصلاة في نظائر ذلك كقوله أطالب زوجة أو ولدا أو مالا من الله تعالى أو قرأ - إنا أرسلنا نوحا - الآية أو نحوها من أخبار القرآن ومواعظه وأحكامه حيث قصد به الثناء ، والمراد بالذكر الذى لا تبطل به الصلاة ما كان مدلوله الثناء على الله تعالى كقول المصل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، اللهم أنت السلام ومنك السلام إلى آخره ، والأوجه أن يعتبر في نحو يا يحيى مقارنة قصد نحو القراءة ولو مع التفهم لجميع اللفظ ، إذ عروءه عن بعضه يصير اللفظ أجنبيا منافيا للصلاة كما يشعر به قول المصنف إن قصد معه قراءة وإن كان المرجح في نظيره من الكناية الاكتفاء باقتران التثنية ببعضها (ولا تبطل) الصلاة (بالذكر والدعاء) وإن لم يندبها حيث كانا جائزين ولا بالنذر لأنه مناجاة لله فهو من جنس الدعاء ، إلا ما علق منه كاللهم اغفر لى إن أردت أو إن شئى الله مريضى فعلى عتق رقبة أو إن كلمت زيدا فعلى كذا فتبطل به الصلاة كما ذكره الأذرى بحثا في النذر والحق به ما في معناه ، ويبحث الأسنوى إلحاق الوصية والعتق والصدقة وسائر القرب المنجزة بالنذر ، لكن ردّه جمع بأن الصدقة لا تتوقف على لفظ ، فالتلفظ بها في الصلاة غير محتاج له بل ولا يحصل به ، إذ لا بد فيها من القبض وبأن النذر ينحو لله مناجاة لتضمنه ذكرا ، بخلاف الإعتاق ينحو

البدن وتفرغ فيها السم إلى داخله ، والسلم وإن كان نجسا كما صرحوا به لأنه مستحيل فهو جزء مما يمتنه نجسة ، لكن حصول النجاسة في داخل البدن لا يبطل ، والحلية تأتي سمها على ظاهر البدن وهو نجس وتنجس ظاهر البدن مبطل ، هكذا ذكره واعتمده اه سم على منهج (قوله لجميع اللفظ) ويحتمل الاكتفاء بالمقارنة لأوله إذا قصد حينئذ الإتيان بجميع فليتأمل اه سم على حج . وهذا من العالم لما مر عنه من أن الجاهل يعذر مطلقا (قوله حيث كانا جائزين) يتأمل التقييد بالجواز في الذكر بعد تفسيره بأنه مادل على الثناء على الله تعالى ، وقد يقال : يجوز أن يراد بالذكر المحرم ما لو اخترع ذكرا غير وارد في محل من الصلاة وترجم عنه بغير العربية ، كما قيل به فيها لو اخترع دعاء بغير العربية ، وانظر هل من ذلك ما لو أتى على الله في مقابلة معصية ارتكبا كأن طلب تحصيل امرأة ليزنى بها فلما حصلت أتى على الله لذلك . وأقول : الأقرب الذى يظهر أنه منه فتبطل الصلاة به (قوله إلا ما علق منه) الأولى منهما : أى النذر والدعاء ليلاقى قوله اللهم اغفر لى الخ ، وعليه فالضمير في منه راجع لما ذكر (قوله وألحق به وما في معناه) ضعيف (قوله وسائر القرب المنجزة) منها الوقف (قوله لكن ردّه جمع الخ) معتمد

أى بخلاف ما إذا قصد بها أو أحدهما : أى وصلح لذلك كما هو ظاهر (قوله إلا ما علق منه) أى مما ذكر (قوله وألحق به ما في معناه) أى من تعليق الذكر والدعاء (قوله وبأن النذر ينحو لله مناجاة الخ) قضيته أنه لو لم يذكر لفظ لله أبطل ، وأنه لو أتى بلفظ الله في نحو العتق لا يبطل كأن قال عبدى حرّته ثم رأيت في الإمداد قال عقب ما قاله الشارح هنا ما لفظه : وقد يرد بأن قوله لله ليس بشرط ، فأى فرق بين على كذا ونحو عبدى حرّ ولفلان كذا

عبدى حر والإيصاء بنحو فلان كذا بعد موتى ، ومعلوم أن النذر إنما يكون في قرينة فنذر اللجاج مبطل لكرهته ، وأن محل ذلك إذا أتى به قاصدا للإنشاء لا الإخبار والإخبار لا يكون قرينة فيبطل به ، أما لو كان الدعاء ونحوه محمدا فإنها تبطل به أو كان بغير العربية ، وليس ذلك الترجمة عنه وأردا أو ورد وهو يحسن كما مر ذلك قبيل الركن الثاني عشر ، ويتجه لإلحاق النذر وما ذكر معه بهما في ذلك ، وأقضى به القفال بأنه لو قال السلام قاصدا اسم الله والقرآن لم تبطل ولا بطلت ، ومثله الغافر وكذا النعمة والعافية بقصد الدعاء ، ويشترط في جميع ما مر أن لا يتضمن ما أتى به خطاب مخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم من إنس وجن وملك ونبي غير نبينا كما أشار له بقوله (إلا أن يخاطب) به (كقوله لما طس رحلك الله) أو لغيره نذرت لك بكذا ، أو لعبد الله على أن أعفك فتبطل به ، وشمل ذلك خطاب ما لا يعقل كربي وربك الله ، أعوذ بالله من شرك وشرك ما فيك وشرك مآذب عليك للأرض ، أو آمنت باللهي خلقك للهلال ، أو ألعنك لعنة الله ، أو أعوذ بالله منك للشيطان إذا أحس به ، ورحلك الله لبيت في الصلاة عليه كما اعتمد ذلك الوالد رحمه الله تعالى ودل عليه كلام المصنف في شرح مسلم حيث قال : قلت : قال أصحابنا إن الصلاة تبطل بالدعاء لغيره بصيغة المخاطبة كقوله للماعطس رحلك الله أو يرحلك الله ، ولمن سلم عليه وعليك السلام

(قوله فنذر اللجاج) كقوله الله على أن لا أكلم زيدا (قوله فإنها تبطل به) ومن ذلك الدعاء المنظوم على ما قاله ابن عبد السلام اه حج . وكتب عليه من المتجه خلافة اه : أى فلا تبطل به لكنه يكره . وقضيته أنها لا تبطل بالدعاء والذكر المكروهين ، وعليه فافرق بينه وبين النذر المكروه حيث بطلت به ثم ظفرت بفرق الشيخ حذان في ملحق البحرين بين بطلانها بالنذر المكروه وعدمه بالقراءة في نحو الركوع مع كراهتها فيه ونصه : ولك أن تقول هذا لما انتفت فيه القرينة من حيث لفظه أشبه كلام الآدميين فأبطل ، بخلاف القراءة فيها ذكر بقصدتها وإن انتفت فيها للقرينة من حيث وضعها في غير موضعها لم تخرج القرآن إلى شبه كلام الآدميين اه . فيمكن بحسبه هنا ، ويقال عروض الكراهة للذكر والدعاء لا يخرجهما عن كونهما ذكرا ودعاء كالقراءة (قوله وأردا) أى عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ومثله الغافر) أى في عدم الضرر إن قصد الدعاء بهما

بعد موتى (قوله أما لو كان الدعاء ونحوه) أى الذكر وصورة الذكر الحرام أن يشتمل على ألفاظ لا يعرف مدلولها كما يأتي به التصريح به في باب الجمعة (قوله أى فنصر الترجمة عنها بغير العربية ^١) بيان لما أراده من الإشارة بقوله في ذلك وإلا فهي تشمل ما لو كان ذلك محمدا (قوله وما ذكر معه) هو تابع في هذا للإمداد ، ومراده به الوصية والعق والصدقة وسائر القرب بناء على عدم البطلان بها ، لكن ذلك إنما قال ذلك لأنه يميل إلى عدم البطلان بها ، فكان ينبغي للشارح أن لا يعبر به بناء على ما قدمه (قوله بهما) أى بالدعاء ونحوه وهو الذكر (قوله والقرآن) أى قاصدا كونه من القرآن فهو معطوف على اسم لا على ما أضيف إليه (قوله من إنس وجن وملك ونبي) أى أو غيرهم كما يأتي (قوله للشيطان إذا أحس به) صريح في أن الشيطان لا يعقل ، ومثله في الإمداد ، وظاهر أنه ليس كذلك ، وعبرة شرح الروض : واستثنى الزركشي وغيره مسائل : لإحداها دعاء فيه خطاب لما لا يعقل ومثل له بالأرض والهلال . ثم قال : ثانيها إذا أحس بالشيطان فإنه يستحب أن يخاطبه بقوله ألعنك يا عنة الله أعوذ بالله منك ، لأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك في الصلاة (قوله ودل عليه كلام المصنف) أى بالنسبة لخطاب

(١) (قوله أى فنصر الترجمة عنها بغير العربية) هذا ليس موجودا بنسخ الشرح التي بأهلينا . اه مصنفه .

وأشبهه ، والأحاديث السابقة في الباب قبله في السلام على المصلّي تؤيد مقاله أصحابنا ، فيؤكد الحديث : أي الوارد بمخاطبة الشيطان ، أو يحمل على أنه كان قبل تحريم الكلام في الصلاة أو غير ذلك اه : أي لاحتمال كونه خصوصية له أو أن قوله ذلك كان نفسيا لا لفظيا ، وإن جرى جمع متأخرون على استثناء هذه الصور من البطلان ، أما خطاب الخالق كزيادك تعبد وخطاب النبي صلى الله عليه وسلم ولو في غير التشهد خلافا للأدعي فلا تبطل به حتى لو دعا صلى الله عليه وسلم في عصره مصليا وجبت عليه إجابته ولا تبطل بها صلاته ، ولا فرق بين قبل الإجابة وكثيرها بالقول والفعل كما بحثه الأسنوي ، ولا تجب إجابة الأيون في الصلاة بل تحرم في القرض وتبطل بها ، ويجوز في النفل مع بطلانها بها ، والأولى الإجابة فيه إن شق عليها علمها كما بحثه بعض المتأخرين . ولو رأى محرفا على هلاك كاعى أشرف على وقوعه في نحو بر ولم يحصل إنذاره إلا بالكلام وجب وتبطل به ، خلافا

(قوله خصوصية له) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كزيادك تعبد) أي حيث قصد به الدعاء أو القراءة على مامرّ قوله وخطاب النبي صلى الله عليه وسلم) أما خطاب غيره من الأنبياء فتبطل به وتجب إجابته لكن ينبغي أن تنس مراه سم على حج . ونقل في الدرس عن الخطيب أنه تجب الإجابة وتبطل بها الصلاة فليراجع (قوله فلا تبطل به) أي وعمل ذلك إن كان المبتدئ بالخطاب هو المصلّي حيث كان الخطيب في دعاء كما هو القرض أما بغير الدعاء كأن سأل النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة عن شيء فتبطل به فيما يظهر ، فإن ابتدأه النبي صلى الله عليه وسلم لم يضر الخطيب في جوابه مطلقا (قوله حتى لو دعا صلى الله عليه وسلم الخ) بقى ما لو قال له شخص النبي صلى الله عليه وسلم يدعوك وهو في عمل كذا فذهب إليه هل تبطل صلاته أو لا ؟ فيه نظر . والأقرب أنه إن غلب على ظنه صدق المخبر لا تبطل صلاته بالذهب إليه وإن لم يره ثم ، ولا فرق في ذلك بين كونه في حياته صلى الله عليه وسلم أو بعد وفاته (قوله في عصره) هذا جرى على الغالب سم (قوله ولا تبطل) وينبغي أن يقال : إنها تقطع الموالاة لأنها ليست من مصالح الصلاة ، بخلاف التأمين ونحوه . وفي سم على منهج : قال مر : وكذا الاستدبار المحتاج لإياه في إجابته ينبغي أن لا تبطل به ، قال : وإذا انتهى غرض النبي صلى الله عليه وسلم أتم الصلاة فيها وصل إليه وليس له أن يعود إلى مكانه الأول ، فلو كان إماما وقد تأخر عن القوم بسبب الإجابة هل له أن يعود لمكانه الأول ؟ قال مر : ينبغي أنه ليس له ذلك وأن يتعين عليه مفارقتها . أقول : قياس ذلك أن تتعين المفارقة بمجرد تأخره عنهم ، ويشتمل خلافا لاحتمال أن يأمره عليه الصلاة والسلام بالعود لمكانه الأول فلهم الصبر إلى تبين الحال ، وانظر لو تقدم عليهم بأزيد من ثلثائة ذراع بواسطة الإجابة على قياس امتناع عوده لو تأخر أن تجب مفارقتها أو يجوز البقاء وتقتصر الزيادة هنا لأنها في الدوام ويفتقر فيه مالا يفتقر في الابتداء كما لو زالت الرابطة في الدوام ، فيه نظر ، وخرج بالنبي صلى الله عليه وسلم غيره من الأنبياء حتى السيد عيسى عليه الصلاة والسلام ، قاله مر . والكلام في إجابته في حياته وكذا بعد موته لمن تسر له اجتماعه به اه . أقول : قوله فيه قياس ما قدمه الضرر لكن الأقرب عدم الضرر كما لو زادت الصوف التي بينه وبين الإمام فزادت المسافة على الثلثائة (قوله ولا فرق بين قليل الإجابة) في التعبير بالإجابة إشارة إلى أنه لو زاد في الجواب على قدر الحاجة من غير أمر له به بطلت صلاته وهو كذلك (قوله والأولى الإجابة فيه) أي في النفل ، وبعبارة حج : ولا تجب في فرض مطلقا بل في نفل إن تأذبا بعدمها

الشيطان كما مر ، وبعبارة الإمداد بعد ذكره نحو مامرّ في الشارح لفظها فالمعتمد خلافا ، والحديث المحتج به في بعض ذلك منسوخ أو قبل تحريم الكلام ، قاله في شرح مسلم انتهت .

لما صححه في التحقيق . ولو أشار الأخير في صلاته بكلام لم تبطل وإن اعتقد بها نحو يبعه ، ويسن رد السلام بها ولو من ناطق ، ويجوز الرد بقوله وعليه والتشيت بقوله يرجه الله لانتهاء الخطاب ، ويسن لمن عطس أن يحمده ويسمع نفسه خلافا لما في الإحياء وغيره ، ولو قال المصلب قاف أو صاد أو نون وقصد به كلام الآدميين بطلت ، وكلنا إن لم يقصد شيئا نظير مامر^١ ويحتمل بعض المتأخرين هنا أو القرآن لم تبطل ، وعلم من ذلك أن المراد بالحرف غير المفهوم الذي لا تبطل به هو مسمى الحرف لا اسمه (ولو سكت طويلا) ولو بنوم يمكن مقعده في غير ركن قصير (بلا غرض لم تبطل) صلاته (في الأصح) لأنه غير على بيئتها . والثاني تبطل لإشعاره بالإعراض عنها ، أما تطويل الركن القصير فتبطل به كما سيأتي في الباب الآتي ، ولحترز بالطويل عن القصير فلا يضرب جزما وبلا غرض عن السكوت لتذكر شيء منسبه (ويسن لمن نابه شيء) في صلاته (كتنبيه إمامه) لنحو سبو (وإذنه لدخول) أي مرید دخول استأذنه في الدخول عليه (وإنذاره أعمر) أو نحوه كغافل وغير ميمز خاف من وقوعه في محذور (أن يسبح) الذكر بقصد الذكر وحده أو مع الإعلام (وتصفق المرأة) أي الأئني ومثلها أنشئ (بضرب) بطن (اليمنى على ظهر اليسار) أو عكسه أو يظهر اليمنى على بطن اليسار أو عكسه لاطن على بطن ، فإن صفقت ولو بغير بطن على بطن قاصدة اللعب به عادمة عللة بطلت صلاتها ، واقتصار كثير على ذكر ذلك في البطن على البطن ليس لإخراج غيرها وإنما هو لأن ذلك مظنة اللعب لأنه مناف للصلاة ، ولهذا أتى الوالد رحمه الله تعالى ببطلان صلاة من أقام لشخص أصبحه الوسطى لأعبا معه . والأصل في ذلك خبر « من نابه شيء » في صلاته فليسبح ،

تأذيا ليس بالمعين (قوله ويسن رد السلام) أي يسن للمصلب أن يرد السلام بالإشارة على من سلم عليه وإن كان سلامه غير مندوب (قوله ويجوز الرد بقوله وعليه) أي ولا تبطل به لأنه دعاء لاخطاب فيه . وقصبتها أنه لا يشترط قصد الدعاء ، بوعليه فيفرق بينه وبين استعنا بالله أن نحو عليه نقله الشارع للدعاء بدليل الاكتفاء بنحو السلام عليكم بلا قصد (قوله عطس) من باب ضرب ، وفي لغة من باب قتل اه مصباح (قوله أن يحمده) لكن إذا وقع ذلك في القامحة قطع الموالاة (قوله نسيه) أي ولو كان من أمور الدنيا (قوله على ظهر اليسار) وأما لو ضرب بطننا على بطن خارج الصلاة كالفرقاء ، قال الزركشي : فيه وجهان لأصحابنا ، ورجح منهما التحريم وهو المعتمد خصوصا إذا كان في المساجد كما يفعل الآن من جهة الناس كذا بهامش ، وينبغي أن محله ما لم يحتج إليه كما يقع الآن ممن يريد أن ينادي إنسانا بعيدا عنه ، ونقل في الدرر عن مـ رحمه الله ما يوافق ذلك . وفي فتاوى مـ سئل رضى الله عنه عن قول الزركشي إن التصفيق باليد للرجال للهو حرام لما فيه من التشبه بالنساء هل هو مسلم أم لا ، وهل الحرمة مقيدة بما إذا قصد التشبه أو يقال ما يختص به النساء يحرم على الرجال فعله وإن لم يقصد به التشبه بالنساء . فأجاب هو مسلم حيث كان للهو وإن لم يقصد به التشبه بالنساء . وسئل عن التصفيق خارج الصلاة لغير حاجة هل هو حرام أم لا ؟ فأجاب إن قصد الرجل بذلك التشبه بالنساء حرم وإلا كرهه . وعبارة حج في شرح الإرشاد : ويكره على الأصح الضرب بالقضيب على الوسائد ، ومنه يؤخذ حلّ ضرب إحدى الرأيتين على الأخرى ولو بقصد اللعب وإن كان فيه نوع طرب ، ثم رأيت الماوردي والشاشي وصاحبي الاستقصاء والكاظمي أخفوه بما قبله ، وهو صريح فيما ذكرته وأنه يجري فيه خلاف القضيب ، والأصح منه الحل فيكون هذا كذلك اه . ورأيت بهامش شرح المنهج مانصه : وأقضى شيخنا ابن الرومل بأنه لا يحرم حيث لم يقصد به اه . أقول : وقوله في صدر هذه القولة وهو المعتمد ظاهره وإن احتج إليه لتحسين صناعة من إنشاد ونحوه ومنه ما يفعله النساء عند ملاعبة أولادهن

فإنه إذا سبح التفت إليه وإنما التصفيق للنساء « فلو صفق هو وسبحت هي فخلاف السنة، وشمل كلامه ما لو كانت المرأة بحضرة النساء أو في الخلوة أو بحضرة المحارم أو الرجال الأجانب فتصفق لأنه وظيفتها كما اقتضاء إطلاق الأصحاب، خلافا للزركشي ومن تبعه في حالة خلوتها عن الرجال الأجانب وما لو كثر منها وتوالى وزاد على الثلاث عند حاجتها فلا تبطل به كما في الكتابة وأقضى به الوالد رحمه الله تعالى، وفرق بينه وبين دفع الماء وإيقاظ نحو الغريق بأن الفعل فيها خفيف، فأشبه تحريك الأصابع في سبحة أو حلق إن كانت كفها قارة كما ساقى، فإن لم تكن فيه قارة أشبه تحريكها للجرب بخلافه في ذينك، وقد أكثر الصحابة رضى الله عنهم التصفيق حين جاء النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضى الله عنه يصلى بهم ولم يأمرهم بالإعادة. وقول الجليلي يعتبر في التصفيق أن لا يزيد على مرتين إن حل على ما إذا حصل بهما الإعلام فظاهر وإلا فهو ضعيف، وقد قال ابن الملقن: لم أره لغيره، ثم التنبيه فيما ذكر مندوب لمتدوب، كتنبيه الإمام على سهوه، ومباح لمباح كإذنه لدخول، وواجب لواجب كإنداره أعمى إن تعين، وأشار بالأظلة الثلاثة إلى أحكامه المذكورة (ولو فعل في صلاته غيرها) أى غير أفعالها (إن كان) المفعول (من جنسها) أى جنس أفعالها كزيادة ركوع أو سجود لغير متابعة وإن لم يطعن (بطلت) صلاته إن كان عامدا عالما بالتحريم لتلاجه. نعم لا يضرب محمد جلوسه قليلا بأن جلس من اعتداله قدر جلسة الاستراحة المطلوبة بالأصالة ثم سجد، أو جلس من سجود التلاوة للاستراحة قبل قيامه لأن هذه الجلسة عهدت في الصلاة غير ركن، بخلاف نحو الركوع فإنه لم يمهّد فيها إلا ركنا فكان تأثيره في نظمها أشد، ولو انتهى من قيامه إلى حد الركوع لقتل نحو حية لم يضرب كما قاله الخوارزمي، ولا فعله الكثير لو صالت عليه وتوقف دفعها

(قوله فإنه إذا سبح) عبارة المحلى فليسبح وإنما التصفيق للنساء (قوله فخلاف السنة) أى وليس مكروها (قوله وما لو كثر منها) وكذا من الرجل كما يدل عليه استدلاله الآتى اه سمع على مبيع: أى وهو قوله وقد أكثر الصحابة (قوله وزاد على الثلاث) ظاهره وإن كان بضرب يعن على يعن لكن في سمع على حج مانصه: بئى ما لو ضرب بعلنا على يعن لا يقصد خلاف لكنه كثرت وتوالى فيحتمل البطان أنه فعل كثير غير مطلوب ويحتمل عدمه أنه من جنس المطلوب (قوله بأن الفعل فيها) أى في مسألة التصفيق (قوله في سبحة) عبارة المصباح: والسبحة جمعها سبحة كقرفة وغرف (قوله يعتبر في التصفيق) عبارة المناوى في شرحه الكبير للجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء» نصها: وفي رواية للبخارى بدل التصفيق التصفيح. قال الزركشي: بالحاء وبالقاف في آخره سواء، يقال صفق بيده وصفح إذا ضرب بإحداهما على الأخرى، وقيل بالحاء والضرب بظاهرا لإحداهما على باطن الأخرى، وقيل بل بأصبعين من إحداهما على صفحة الأخرى للإنداز والتنبيه وبالقاف الضرب بجميع إحدى الصفتين على الأخرى للهو واللعب اه. وعليه فلا دليل في الحديث لأن فعلهم لم يكن للهو واللعب (قوله فظاهرا) قد يشكل بأن الأولى والثانية سنة فلا دخل لهما في الإبطال، والثالثة فعلة واحدة وهى لا تضر، فالقياس أنها لا تبطل إلا بثلاث بعد ما يحتاج إياه (قوله إن تعين) أى وحرام لحرام كالتنبيه لشخص يريد قتل غيره عدوانا، ومكروه لمكروه كالتنبيه للنظر لمكروه (قواه كزيادة ركوع) مفهومه أنه لو انحنى إلى حد لا يجزئه فيه القراءة بأن صار إلى الركوع أقرب منه للقيام عدم البطان لأنه لا يسمى ركوعا ولعله غير مراد، وأنه متى انحنى حتى خرج من حد القيام عامدا عالما بطلت صلاته ولو لم يصل إلى حد الركوع لتلاجه ومثله يقال في السجود (قوله من اعتداله) أى أو عقب سلام إمام في غير محل جلوسه اه حج (قوله للمطلوبة) قال سمع على حج: تقدم آخر الباب السابق عن مر أن المعتد البطان بزيادة هذا الجلوس على قدر طمأنينة الصلاة (قوله ولو انتهى من قيامه)

عليه ، ولا قتله لنحو قملة لم يحمل جلدها ، ولا مسه وهى ميتة وإن أصابه قليل من دمها . ويخرج من كلامه مسألة حسنة وهى : مسبوق أدرك لإمام فى السجدة الأولى من صلب صلاته فسجد معه ثم رفع الإمام رأسه فأحدث وانصرف ، قال ابن أبي هريرة وابن كنج : على المسبوق أن يأتى بالسجدة الثانية لأنه صار فى حكم من أئمه السجدة • ونقل عن القاضي أبو الطيب عن عامة الأصحاب أنه لا يسجد لأنه يتحدث الإمام انفراد ، فهى زيادة محضة بغير متابعة ، فكانت مبطنة اهـ والثانى أصح وخرج بفعل زيادة ركن قولى غير تكبيرة الإحرام والسلام (إلا أن ينسى) لأنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا ولم يعد صلاته بل بسجد للسهر ، ولو قرأ آية سجدة فى صلاته فهوى للسجود فلما وصل لحد الركوع بدا له تركه جاز كقراءة بعض التشهد الأول ، ولو سجد على خشن فرفع رأسه خوفا من جرح جبهته ثم سجد ثانيا بطلت صلاته إن كان قد تحامل على الخشن بقول رأسه فى أقرب احتمالين حكاهما القاضي الحسين . ثانيهما تبطل مطلقا ، ومثله ما لو سجد على شيء فانتقل عنه لغيره بعد تحمله عليه ورفع رأسه عنه ، بخلاف ما لو فعل قبل سجود محسوب له كأن سجد على نحو يده ثم رفعها وسجد على الأرض (وإلا) أى وإن لم يكن من جنس أفعالها كضرب ومشى (فتبطل) صلاته (بكثيره) فى غير نفل السفر وشدة الخوف لأنه يقطع نظمها ولا تدعو الحاجة له غالبا (لا قليله) إن لم يقصد به لعبا أو غما ، لأنه عليه الصلاة والسلام فعل القليل وأذن فيه ، فخلع نعليه فى الصلاة ووضعهما عن يساره ، وعجز رجل عائشة فى السجود ، وأشار برد السلام ، وأمر بقتل الأسودين فى الصلاة الحية والعقرب ، وأمر بدفع الماء وأذن فى تسوية الحصى ، ولأن

أى فى هويه من قيامه ، وقوله لم يضر : أى وقد عاد من هويه إلى القيام ليركع منه (قوله ولا مسه) مفهومه أنه يضر الحمل والمس وإن قصر الزمن ، ويوجه بأن تعدد ملاقة النجاسة مفسر وإن قصر ، ولكن اعتبر سم فى حاشيته على حج الطول (قوله ويخرج من كلامه) أى المصنف (قوله والثانى) هو قوله أنه لا يسجد (قوله إلا أن ينسى) ومن ذلك ما لو سمع المأموم وهو قائم تكبيرا فظن أنه إمامه فرفع يديه للهوى وحرك رأسه للركوع ثم تبين له الصواب فكف عن الركوع فلا تبطل صلاته بذلك لأن ذلك فى حكم النسيان ، وبذلك يسقط ما نظر به سم فيه فى حواشى البهجة ، ومن ذلك ما لو تعددت الأئمة بالمسجد فسمع المأموم تكبيرا فظنه تكبير إمامه فتابعه ثم تبين له خلافه فراجع إلى إمامه ولا يضره ما فعله للمتابعة لعلمه فيه وإن كثر (قوله جاز) أى وعليه أن يعود للقيام ثم يركع ثانيا ولا يقوم ما أتى به عن هوى الركوع قياسا على ما تقدم فى مبحث الترتيب من أنه لو نسى الركوع فهوى للسجود ثم تذكر من أنه لا يمتد بهويه وعليه العود للقيام (قوله إن كان قد تحامل) ظاهره وإن لم يطمئن ، لكن قضية قوله بخلاف ما لو فعل قبل سجود محسوب له خلافه ، وهو ظاهر حيث لم يمكنه الطمأنينة بمحاه الأول (قوله ما لو فعل) أى ذلك (قوله وسجد على الأرض) أى فلا تبطل وينبغى أن عمل ذلك حيث لم يقصد ابتداء هذا الفعل ، فإن قصده بطلت لتلاعبه بمجرده شروع فى الهوى (قوله وأمر بقتل الأسودين) أى كأن قال خارج الصلاة اقتلوا الأسودين فى صلاتكم ، وليس المراد أنه قال ذلك وهو يصل (قوله فى تسوية الحصى) هو بالقصر ، ومفهومه أن المأذون فيه مجرد التسوية دون المسح ولو قبل الصلاة ، وسياق ما يفيد أن كرامة مسح الحصى مخصوصة

(قوله قليل من دمها) ينبغى أن تكون من بيانية لاتبعضية إذ دمها كله قليل كما هو ظاهر (قوله ويخرج من كلامه) أى عنه بمعنى أنه يستثنى منه (قوله جاز) أى يعود للقيام ولا يجوز له جعله عن الركوع كما مر (قوله إن كان قد تحامل)

المصل يمسر عليه السكون على هيئة واحدة في زمان طويل ، ولا بد من رعاية التحفظ فحق عن التقليل الذي لا يغفل به دون الكثير (والكثرة) والقلة (بالعرف) فما بعده للناس قليلا كنزع خف وابس ثوب فغير ضار ويحرم إلقاء نحو قملة في المسجد وإن كانت حية ولا يحرم إلقاءها خارجه (فالخطوتان) وإن استعنا حيث لا وثبة كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للإمام (أو الضربتان قليل) لما مر (والثلاث كثير) من ذلك أو من غيره (إن تواتر) وإن كانت بقدر خطوة واحدة متفرقة ، واضطرب المتأخرون في تعريف الخطوة ، والذي أفق به الوالد رحمه الله تعالى أنها عبارة عن نقل رجل واحدة إلى أي جهة كانت ، فإن نقل الأخرى عدت ثانية سواء أساوى بها الأولى أم قدمها عليها أم أخرها عنها ، إذ المعتبر تعدد الفعل ، وخرج بأن تواتر ما لو تفرقت بحيث تعد الثانية مثلاً منقطعة عن الأولى أو الثانية منقطعة عن الثالثة فلا يضرب ، ولو فعل واحدة نأواي الثلاث المتوالية بطلت كما قاله العمراني ، وقياسه البطلان بحرف واحد إذا أتى به على قصد إتيانه بحرفين ، ولو شك في كثرة فعله لم تبطل إذ الأصل عدمه (وتبطل بالوثبة الفاحشة) هو بيان للواقع إذ الوثبة لا تكون إلا فاحشة لمنافاتها الصلاة ، ويلحق بها مافى معناها

بكونه في الصلاة فليتأمل (قوله ويحرم إلقاء نحو قملة في المسجد) ظاهره وإن كان ترابيا ومن النحو البرغوث والبق ، وشمل ذلك ما لو كان منشؤه من المسجد فيحرم على من وصل إليه شيء من هوائ المسجد إعادته إليه (قوله وإن كانت حية) أي لأنها إما أن تموت فيه أو تؤذى من به ، بخلاف إلقاءها خارجه بلا أدنى لغيرها ، ومثل إلقاءها ماله وضعها في نعله مثلا وقد علم خروجهما منه إلى المسجد (قوله ولا يحرم إلقاءها) عبارة صحح : وأما إلقاءها أو دفنها فيه حية فظاهر فتاوى المصنف حله ، ويؤيده ما جاء عن أبي أمامة وابن مسعود ومجاهد أنهم كانوا يتفلون في المسجد ويدفنون القمل في حصاه ، وظاهر كلام الجواهر تحريمه ، وبه صرح ابن يونس ، ويؤيده الخبر الصحيح « إذا وجد أحدكم القملة في المسجد فليصرها في ثوبه حتى يخرج من المسجد » والأوّل أوجب مدركا لأن موته فيه وإلاداءها غير متيقن بل ولا غالب ، ولا يقال رميها فيه تغليب لما لأنها تعيش بالتراب ، مع أن فيه مصلحة كدفنها وهو الأمن من توقع إلادائها لو تركت بلا رمى أو بلا دفن اه (قوله واضطرب المتأخرون الخ) عبارة سم على منهج : قال في العباب : ثم إمرار اليد وردّها بالحك مرة واحدة ، وكذا رفعها عن صدره ووضعها على موضع الحلق اه . ثم قال : والفرق أن شأن الرجل إذا وضعت أن تبقى بخلاف اليد ، قال م ر : وقضية هذا الفرق أن رفع الرجل عن الأرض ثم وضعها عليه مرة واحدة ولا مانع (قوله وتبطل بالوثبة الفاحشة) أفق شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله بأن حركة جميع البدن كالوثبة الفاحشة فتبطل بها اه سم على حجج . وليس من حركة جميع البدن ماله مشى خطوتين اه . قال م ر في فتاويه ما حاصله : وليس من الوثبة ماله حله لإنسان فلا تبطل صلاته بذلك اه . وظاهره وإن طال حله وهو ظاهر حيث استمرت الشروط موجودة من استقبال القبلة وغير ذلك ، وليس مثل ذلك ماله تعلق بجعل فتبطل صلاته بذلك ، أما أولا فلائن مسئلة التعلق إنما ذكروها لمبين فعل ذلك عوضا عن القيام على قدميه ، وأما ثانيا فلائن تعلقه ينسب إليه فهو من فعله .

[فزع] فعل مبطل كوثبة قبل تمام تكبيرة الإحرام يبغي البطلان بناء على الأصح أنه بتمام التكبيرة يبين دخول الصلاة من أول التكبير وفاقا لم ر خلافا لما رأيت في فتوى عن الخطيب رحمه الله ، ويلزمه أن يجوز كشف عورته في أثناء التكبيرة ، وأن يجوز مصاحبة النجاسة في أثناءها . وإلا فالفرق فليتأمل اه سم على منهج . وظاهر كلام المصنف الضرر ، وإن فعل ذلك فرعا من حية مثلا ، وينبغي خلافه ، وأنها لا تبطل بها صلاته لأنه معذور فيها

أي وأطمان بقربة ما بعده (قوله فالخطوتان أو الضربتان) أي أو نحوهما وإن أومهم صنيح الشارح خلافه

كالضربة المفردة (لا) الفعل الملحق بالقليل نحو (الحركات الخفيفة المتوالية كتتحريك أصابعه في) نحو (سبعة أو حرك في الأصبع) مع قرار كفه ونحو حل وعقد وإن لم يكن لغرض فلا تبطل به لما مر ، ولا تبطل أيضا بتحريك جفونه ثلاث مرات متوالات ولا بإخراج لسانه كذلك ، خلافا لما أفق به البلقيني لأنه فعل خفيف ، ولو نطق بهز الحمار أو صهل كالفرس أو حاكمي شيئا من الحيوان من الطير ولم يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرفا لم تبطل ولا بطلت ، أفق به البلقيني وهو ظاهره ، وعمل جميع ذلك ما لم يقصد بما فعله لهما أخذهما مر ، وخرج بالأصابع تحريك اليد فيبطلها إن كان ثلاثا متواليا إلا أن يكون به جرب لا يقدر معه على عدم الحرك ، ويؤخذ منه أنه لو ابتلى بحركة اضطرابية بنشأ عنها عمل كثير سُمع به ، وذهاب اليد وعودها : أي على التوالي مرة واحدة فبما يظهر ، وكذا رفعها ثم وضعها على عمل الحرك ، والأول في حقه التحرز عن الأفعال القليلة المتوالية ، ويستحب الفعل القليل لقتل نحو عقرب . ويكره لغير ذلك ؛ ولو فتح كتابا وفهم ما فيه أو قرأ في مصحف وإن قلب أوراقه أحيانا لم تبطل لأن ذلك يسيرا وغير متوال لا يشعر بالإعراض ، ومقابل الأصح أنها تبطل بذلك لأنها أفعال كثيرة متوالية فأشبهت الخطوات (وسوى الفعل) المبطل (كعمده) في بطلان الصلاة به (في الأصح) فيبطل كثيره وفلحشه لنسوره فيها ولقطعته نظمها بخلاف القول ، ولهذا فرق بين عمده وسهوه ومشيه صلى الله عليه وسلم في قصة ذي اليلدين يحتمل التوالي وعدمه فهي واقعة حال فعلية . والثاني واختاره في التحقيق أنه كعمد قليله ، واختاره السبكي

فليراجع (قوله بتحريك جفونه) وكذا الأذان إن تصور . قال مر : ولا يضر تحريك الذكر وإن كثر متوالياه سم على منهج (قوله من الطير) حال من الحيوان (قوله أفق به البلقيني) لا يخفى إشكال ما أفق به بالنسبة لصوت طال واشتد ارتقاعه واعوجاجه فإنه يحتمل البطلان حينئذ اه سم على حجج (قوله إلا أن يكون به جرب) قد يشكل هذا المفروض مع الكثرة والتوالي بالبطلان في سعال المغلوب إذا كثر وتوالى كما تقدم ، إلا أن يقال الفعل أوسع من اللفظ ، أو يقال إنما نظير ما هنا المبطل بالسعال المار كما يشير إليه كلامه ، وقد مر هناك استواء ما هنا وما هناك في أنه إذا كان له حال يخلو منها عن ذلك مدة تسع الصلاة قبل خروج الوقت أنه ينبغي وجوب انتظارها اه سم على حجج ، وقوله استواء ما هنا وما هناك : أي بأن يحمل هذا على ما إذا صار حلة زمنة وذلك على ما إذا لم يصرفهما سواء اه سم على العباب (قوله سُمع به) أي حيث لم يخل منه زمنا يسع الصلاة قياسا على ما تقدم في السعال (قوله التحرز عن الأفعال القليلة) وكذا الكثرة المتوالية إذا كانت خفيفة . وعبرة سم على حجج نصها : قوله نحو الحركات الخ ، قال في الروض : والأول تركه : أي ترك ما ذكر من الفعلات الخفيفة ، قال في شرحه قال في المجموع : ولا يقال مكروه لكن جزم في التحقيق بكراهته وهو غريب اه . أقول : لعل المراد أنه غريب نقلا وإلا فالكره فيه هي القياس خروجا من خلاف مقابل الأصح (قوله فعلية) أي والاحتمال يبطلها

(قوله يحتمل التوالي وعدمه) قضيته أن التوالي مبطل في هذه الواقعة ، وهو خلاف صريح كلامهم ، فإنهم نصوا على أن من يقن بعد سلامه ترك شيء من الصلاة يعود إليها ويفعله . ما لم يطل الفصل وإن تكلم بعد السلام أو خرج من المسجد أو استدبر القبلة ، فقوله أو خرج من المسجد صادق بما إذا كان بفعل كثير بالنسبة للصلاة ، بل الخروج من المسجد لا يتأتى بدون ذلك غالبا ، خصوصا ولم يقيدوا ذلك بما إذا كان يقرب باب المسجد . وعبرة بعضهم : وإن مثي قليلا . لا يقال : المراد بالقليل ما لا يضر في الصلاة كالخطوة والخطوتين . لأننا نقول : ينافيه أخذهم له غاية ، إذ لو كان المراد ما ذكر لم يجتمع للنص عليه فضلا عن أخذه غاية إذ الغاية إنما يؤتى بها في أمر

وغيره وجعل التحريم كالسب (وتبطل بقليل الأكل) أى المأكول عرفا ، ولا يتقيد بنحو السمسمة : أى بوصوله إلى جوفه وإن كان مكروها عليه لشدة منافاته لما مع ندرته . ومثله لو وصل مفطر جوفه كباطن أذن وإن قل ، أما المضغ نفسه فلا تبطل بقليله كبقية الأفعال (قالت : إلا أن يكون ناسيا) للصلاة (أو جاهلا) تحريمه وعذر منه فلا تبطل بقليله قطعا (والله أعلم) وكذا لو جرى ريقه بباقي طعام بين أسنانه وعجز عن تمييزه وعجه كما فى الصوم ، أو نزلت نخامة ولم يمكنه إمساكها ، بخلاف كثيره عرفا ولو ناسيا أو جاهلا ، وإنما لم يفطر به عند المصنف لأن الصلاة ذات أفعال منظومة والكثير يقطع نظمها والصوم كفى ولتلبس المصلى بهيئة يبعد معها النسيان بخلاف الصوم ، ولا يشترط فعل مع وصول المفطر كما أشار إليه بقوله (فلو كان بغمه سكرة) فذابت (فبلغ) بكسر اللام وحكى فتحها (فوجبها) مع عمدته وعلمه بتحريمه أو تقصيره فى التعلم (بطلت) صلاته (فى الأصح) لما مر ، وتعميره ببيع المشعر بقصد وتعمده أولى من تعبير أصله بيسوغ ويلوب : أى يزل جوفه بلا فعل لإيهامه البطلان ولوم مع نسيان ، ومقابل الأصح لا تبطل لعدم المضغ (ويسن للمصلى) أن يتوجه (إلى جدار أو سارية) أى عمود (أو عصا مفروزة) أو هنا الترتيب وفيها قيلها للتخير . فيقدم الجدار أولا . وفى مناه السارية ونحوها ثم المصا ثم الخط ، فلو عدل إلى مرتبة وهو قادر على ما قبلها لم تحصل سنة الاستئذان ، ويظهر أن عسر ما قبلها عليه بمنزلة عجزه عنها (أو بسط مصلى) عند عجزه عما قبله كسجادة (أو خط قرائته) عند العجز عن المرتبة قبلها ويكون طولها كما فى الروضة ، ويحصل أصل السنة بجعله عرضا لخبر . استقرأ فى صلاتكم ولو بسمه . وغير

(قوله كالسب) أى تبطل بالكثير معه فى الأصح وظاهره وإن كان قريب العهد بالإسلام وغير خالط للعلماء (قوله فلا تبطل بقليله قطعا) قياس ما فى الصوم الذى تقدم قريبا نقله عند قوله أو نسي الصلاة الخ بناء على ما فرقنا به ثانيا من أنه لو أكل هنا ناسيا ثم تذكر وطن أن صلاته بطلت بما فعله ببلغ بقية المأكول عامدا البطلان ومقتضى ما فرقنا به أولا عدمه وهو الظاهر (قوله وعجز عن تمييزه) أى أما مجرد العظم الباقى من أثر الطعام فله أثر له لانتفاء وصول العين إلى جوفه ، وليس مثل ذلك الأثر الباقى بعد شرب القهوة مما يغير لونه أو وضعه فيفسد ابتلاعه . لأن تغير لونه يدل على أن به عينا ، ويحتمل أن يقال بعدم الضرر لأن مجرد اللون يغير أن يكون اكتسبه الريق من مجاورته للأسود مثلا ، وهذا هو الأقرب أخذا بما قاله فى طهارة الماء إذا تغير بمجنور (قوله أو نزلت نخامة ولم يمكنه إمساكها) أى أو أمكنه ونسي كونه فى صلاة أو جهل تحريم ابتلاعها (قوله ويسن لنفسه) أى لمريد الصلاة ولو صلاة جنازة . وينبئ أن بعد التش ساقرا إن قرب منه . فإن بعد منه استبرأ خرومة المرور أمامه سيرة بالشروط . وينبئ أيضا أن فى معنى الصلاة عبادة التلاوة والشكر . ونقل بالدرس عن شيخنا أن يادى مثل ذلك وأن مرتبة التش بعد العصا (قوله أو عصا) يرسم بالألف لأنه واوى . قال الفراء : أو نحن سمع . قال النجاشي : أى بالعراق هذه عصاى ، وإنما هى كما قال تعالى - عصاى - اه عميرة (قوله ونحوها) أى مما له ثبات وظهور كظهور السارية (قوله ثم الخط) أى بعد السجادة لما بأتى (قوله كسجادة) أى يفتح السين كما فى شرح المنهج والمحل

مستغرب أو إشارة إلى خلاف ، والقائل بالمعنى المذكور لا غربة فيه إذ لا يضر فى صلب الصلاة . وأيضا فقد قرئوه فى الغاية مع أمور تبطل الصلاة بها وتفتقر فيها مر وهى استدبار القبلة والكلام فليراجع وليحرر (قوله أن يتوجه) أراد أن يفيد به قدرارا دائما على مفاد المتن وهو سن الوجه إلى ما يأتى (قوله ثم الخط) أى بعد المصلى

وإذا صلى أحدكم فليجعل أمام وجهه شيئاً فإن لم يجد فليتبص عبصاً ، فإن لم يكن معه عبصاً فليخط خطاً ثم لا يضره ما من أمامه ، وقيس بالخط المصلى ، وقدم على الخط لأنه أظهر في المراد بشرط أن يكون ما استتر به مقدار ثلثي ذراع فأكثر وإن لم يكن له عرض كسهم ، وأن لا يبعد عن قدميه أكثر من ثلاثة أذرع بذراع اليد ، وهل تحسب الثلاثة من رموس الأصابع أو من العقب فيه احتمال ، والأوجه الأول . ويسن له أن يميل السترة عن وجهه يمنة أو يسرة ولا يجعلها بين عينيه ، وإذا صلى إلى سترة على الحكم المأثر من له وكلها لغيره كما صرح به الأسنوى وغيره تفقها (دفع المأثر) بينه وبينها ، وتعييرهم بالمصلى جرى على الغالب ،

(قوله ثم لا يضره) أى في كمال ثوابه (قوله ثلثي ذراع فأكثر) أى بأن يكون ارتفاع الثلاثة الأول قدر ذلك وامتداد الأخيرين كذلك ، لكن لم يتعرض حج لقدر المصلى والخط ، بل قضية عبارته عدم اشتراط شيء فيها لأنه قال : وكان ارتفاع أحد الثلاثة الأول ثلثي ذراع . فأكثر (قوله وأن لا يبعد عن قدميه) أى رموس أصابعه كما يأتي (قوله والأوجه الأول) وجزم حج بالثاني ، والأول هو المصلى قائماً . أما المصلى جالساً فينبغي أن يكون من الأيمن ، وعبرة الزيادة مصرحة بذلك وبأن العبرة في المستلق برأسه اه . وفيه وقفة ، والذي يظهر أن العبرة فيه ببطون القدمين . ثم رأيت ابن عبد الحق صرح بذلك وبأن العبرة في الجالس بالركبتين . وينبغي أن العبرة في المضطجع بالخز الذي يلي القبلة من مقدم بدنه ، ولا يشترط له جزء معين فيعتد بوضعها في مقابلة أى جزء منه (قوله يمنة) وهى الأولى ، لكن تقل بالدرس عن الإيجاب لحج أن الأولى جعلها يسرة ، وفيه وقفة . وأقول : ينبغي أن الأولى أن تكون يمنة لشرف اليمين (قوله أو يسرة) أى إمالة قليلة بحيث تسامت بعض بدنه اه حج ، ولا يبالغ في الإمالة بحيث يخرج بها عن كونها سترة له (قوله ولا يجعلها بين عينيه) وليس من السترة الشرعية ما لو استقبل القبلة واستند في وقوفه إلى جدار عن يمينه أو يساره فيما يظهر لأنه لا يعد سترة عرفاً (قوله وكلها لغيره) أى الذي ليس في صلاة اه حج . ومفهومه أن من في صلاة لا يسن له ذلك ، لكن قضية قول الشارح في كنف الشعر وغيره ، ويسن لمن رآه كذلك ولو مصلياً آخر الخ خلافه ، اللهم إلا أن يقال : إن دفع المأثر فيه حركات فربما يشوش خشوعه ، بخلاف حل الثوب ونحوه (قوله دفع المأثر) قال مر : لافرق بين البهيمة والصبي والمجنون وغيرهم لأن هذا من باب دفع الصائل ، والصائل يدفع مطلقاً اه سم على منج . أقول : قوله مطلقاً : أى ، ولو رقيقاً . وعبرة سم على حج : فرع حيث ساغ الدفع فظف المدفوع لم يضمه وإن كان رقيقاً لأنه لم يدخل في يده بمجرد الدفع ، فلو توقف دفعه على دخوله في يده بأن لم يتدفع إلا بقبضه عليه ونحوه في مكان إلى آخر فهل له الدفع ويدخل في ضائه أو لا ؟ والقياس أنه حيث عد مستولياً عليه ضمنه أخذنا بما يأتي في الجزر في صلاة الجماعة اه . وقد يتوقف في الضمان حيث عد من دفع الصائل ، فإن دفعه يكون بما يمكنه وإن أدى إلى استيلاء عليه حيث تعين طريقاً في الدفع . ويفرق بينه وبين مسألة الجزر فإن الجزر لنفع الجائر لا يدفع ضرر المجرور (قوله جرى على الغالب) شمل ذلك ما لو كان الدافع مصلياً وأراد دفع من يمر بين يدي غيره ؛ ومنه ما لو اقتدى شخص بإمام استتر بما لا يكون سترة للمأموم كحصا مفروزة بين يدي الإمام والمأموم لا يمازى بدنه شيء منها فله دفع من أراد المرور بين يدي إمامه ، وليس له دفع من يمر بين يديه دون إمامه لكونه لم يصل إلى سترة وإن كان إمامه مصلياً إليها ، وتقدم

والمراد بالمصل والخط منهما أعلاما ، ويدفع بالتدريج كالمصائب وإن أدى دفعه إلى قتله ، وعمله إذا لم يأت بأفعال كثيرة متوالية وإلا بطلت ، وعليه يحمل قولهم ولا يحل المشي إليه لدفعه لأمره صلى الله عليه وسلم بذلك ، وإنما يجب وإن كان من باب النهي عن المنكر لأن المرور يختلف في تحريمه ولا ينكر إلا ما أجمع على تحريمه ، وأنه إنما يجب الإنكار حيث لم يؤد إلى فوات مصلحة أخرى ، فإن أدى إلى فواتها أو الوقوع في مفسدة أخرى لم يجب كما قررناه في محله ، وهنا لو اشتغل بالدفع لفاتت مصلحة أخرى وهي الخشوع في الصلاة وترك العبث فيها ، وأنه إنما يجب النهي عن المنكر بالأسهل فالأسهل ، والأسهل هو الكلام وهو ممنوع منه ، فلما اتفق سقط ولم يجب بالفعل ، وأن النهي عن المنكر إنما يجب عند تحقق ارتكاب المفسدة لا الإثم ، وههنا لم يتحقق ذلك لاحتمال كونه ساهيا أو جاهلا أو غافلا أو أعمى ، ولأن إزالة المنكر إنما يجب إذا كان لا يزول إلا بالنهي ، والمنكر هنا يزول بانقضاء مروره (والصحيح تحريم المرور) بينه وبين سترته حيثل : أى عند سن دفعه وهو في صلاة صحيحة في اعتقاد المصلي فيها يظهر فرضا كانت أو فلا

أن حج فيه الغير يغير المصلي (قوله والمراد بالمصل والخط منهما أعلاما) أى وعلى هذا لو صلى على فروة مثلا وكان إذا سجد يسجد على ماوراءها من الأرض لا يحرم المرور بين يديه على الأرض لتقصيره بعدم تقديم الفروة المذكورة إلى موضع جبهته ويحرم المرور على الفروة فقط ، وقوله أعلاما كذا في المحل وغيره ، وقضية أنه لو طال المصل أو الخط فكان بين قدم المصل وأعله أكثر من ثلاثة أذرع لم تكن ستره معتبرة حتى لا يحرم المرور بين يديه ، فإنه لا يقلل باعتبار منها مقدار ثلاثة أذرع إلى قدمه ويجعله ستره ويلقى حكم الزائد ، وقد توقف مر فيه ومال بالفهم إلى أنه يقال ما ذكر ، لكن ظاهر المقول الأول فليحرم له سم على منج . أقول : ثم ما ذكره من التردد ظاهر فيها لو بسط نحو بساط طويل للصلاة عليه . أما ما جرت به العادة من الحصر المفروشة في المساجد فينبغي القطع بأنه لا بعد شيء منها ستره حتى لو وقف في وسط حصر . وكان الذي أمامه منها ثلاثة أذرع لم يكف ، لأن المقصود من الستره تنبيه المار على احترام المحل بوضعه ، وهذه لجرمان العادة بدوام فرشها في المحل لم يحصل بها التنبيه المذكور (قوله إلا ما أجمع على تحريمه) فيه نظر لما في السير من أنه يجب إنكارا ما أجمع على تحريمه أو يرى القائل تحريمه والمار هنا يرى حرمة المرور (قوله يزول بانقضاء مروره) يتأمل معنى هذا الكلام فإنه قد يقال : هذا جار في غير ما ذكر من المحرمات ، فإن من أراد ضرب غيره ضربة تعديا المنكر يزول بالفراغ من تلك الضربة ، كما أن الحرمة هنا تزول بانتهاء المرور ، وقد يقال : الضرب ونحوه من المعاصي لا يكتفى فاعله بمره كالسيد إذا ضرب عبده على فعل يخالف فرضه فيه لا يكتفى بضربة واحدة بل ولا ننتين وكذلك بقية المعاصي ، بخلاف المار بين يدي المصل فإنه لم يجر العادة بأنه يتكرر منه المرور وبالنظر لذلك ، فالمعاصي كلها كأنها لا تمتد بفعلة واحدة . اللهم إلا أن يقال : إن المعصية من شأنها أن الفاعل لها لا يقتصر على مرة ، فالمرور من شأنه أن يتكرر من فاعله ، بخلاف فاعل الضربة الواحدة فإنه لا يكررها وقد يمتد فيزيد عليها (قوله والصحيح تحريم المرور) قال سم على حج : ويلحق بالمرور جلوسه بين يديه ومدته وجلبه واضطجاعه بالنعى . وقوله ومدته وجلبه ومثله مدته لئلا يؤخذ من خزانته متاعا لأنه يشغل وربما شوش عليه في صلاته (قوله في اعتقاد المصل) سيأتى له فيها لو اختلف اعتقاد المصل والمار

(قوله والمراد بالمصل والخط منهما أعلاما) أهل الباء فيه بمعنى في ليتأتى قوله منهما ويكون في الكلام مضاف محذوف والتقدير والمراد في مستثنى المصل والخط النع ، وينحل الكلام إلى قولنا والمراد من المصل والخط في مستثنيهما أعلاما (قوله في اعتقاد المصل) هو ظاهر فيها إذا كان المصل غير شافعي والمار شافعي ، كأن كان المصل حنفيا من امرأة مثلا وصلى فيحرم على الشافعي المرور بين يديه حيث كان له ستره ، بخلاف عكسه كان

ولو كانت السترة آدمياً أو بهيمة أو امرأة ولم يحصل له بسبب ذلك الاشتغال بنافى خشوعه فقبل يكنى ، وإلا بأن كانت الدابة نفراً أو امرأة يشغل قلبه بها لم يعتد بتلك السترة على ما يحث بعضهم لكراهة الصلاة إليها حينئذ . قال : ومثل ذلك فيما يظهر أيضاً ما لو صلى يصير إلى شاخص مزوق ، وهذا والأوجه عدم الاكتفاء بالسترة بالأدى ونحوه أخذوا مما يأتي أن بعض الصنف لا يكون سترة لبعض آخر . والثاني لا يحرم بل يكره . ولو استتر بسترته في مكان مغصوب لم يحرم المرور بينه وبينها ولم يكره كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى ، وسواء في حرمة المرور مع السترة أو وجد المار سبيلاً غيره أم لا كما صرح به في الروضة . نعم قد يضطر المار إلى المرور بحيث يلزمه المبادرة لأسباب لا تخفى

في السترة أنه لو قبل باعتقاد المصلي في جواز الدفع وفي تحريم المرور باعتقاد المار لم يكن بعيداً فهلا قال بمثله هنا (قوله أو امرأة) ذكرها بعد الأدى من الخاص بعد العام ، والنكتة في ذكرها أنها لما كانت مظنة للاشتغال بها ربما يتوهم عدم الاكتفاء بها مطلقاً على هذا (قوله ومثل ذلك) أي في عدم الاكتفاء به (قوله يظهر أيضاً الخ) معتمد (قوله إلى شاخص مزوق) ظاهره وإن كان الشاخص من أجزاء المسجد وخلأ من أسفل الشاخص عن التزويق ما يساوى السترة ويزيد عليها فينبغي عنه ولو إلى الخط حيث لم يجد غيره ، فتنبه له فإنه يقع بمصرنا في مساجدها كثيراً (قوله بالأدى) ظاهره أنه لا فرق في عدم الاكتفاء بالأدى بين كون ظهره للمصلي أولاً كما يصرح به عدم الاكتفاء بالصنف فإن ظهورهم إليه ، ولكن قال حج عطفاً على ما لا يكنى في السترة : أو يوجل استقباله بوجهه وإلا فهو سترة (قوله ونحوه) أي ما في معناها كالعادة ، وليس منه ما فيه صور وإن كرهت الصلاة له سم على منج ، وعبارته : فرع : رضى على أنه أو استتر يجدار عليه تصاوير اعتد به وحرم المرور وجاز الدفع وإن كره استقباله للمنى آخر ، وكذا لو استتر بأده مستقبل له وإن كره للمنى آخر اه . وهو يخالف لما نقله الشارح بقوله إلى شاخص مزوق ولما استوجه من عدم الاكتفاء بالستر بالأدى (قوله لا يكون سترة) لبعض آخر ، وخالف في ذلك حج فاكفى بالصنف (قوله في مكان مغصوب) أي وإن وقف في مكان مملوك له كما هو ظاهر عبارته ، ولو قبل بحرمة المرور لم يبعد لكون المكان مستحقاً للواقف . والتعدى إنما هو بمجرد وضع السترة وقوله في مكان مغصوب صفة للسترة ؛ وكذا لو صلى إلى سترة مغصوبة اه حج ، وأقره سم عليه وبالغ في اعتداده وهو قريب ، وقول حج مغصوبة : أي فلا يحرم المرور لكن عبارته على نهج نصها : قوله وحرم مرور : أي وإن كانت السترة مغصوبة لأن الحرمة لأمر خارج مرفح للفرق بينه وبين الصلاة في المكان المغصوب مع السترة اه . أقول : والفرق بينهما أن الحق المتعلق بالمكان أقوى من الحق المتعلق بالسترة ، فإن المصلي لاحق له في المكان المغصوب حتى تكون السترة مانعة لغيره من المرور فيه ، فاعتبارها يقطع حق المالك من مكانه ، بخلاف السترة المغصوبة فإن الحق لها لهما إنما يتعلق بينهما فأمكن اعتبارها علامة على كون محلها معتبراً من حريم المصلي ، وبقي ما لو صلى في مكان مغصوب

كان المصلي شافياً افتصد فلا يحرم على الحنفى المرور بين يديه إلا إن كانت الحرمة مذهبه . لأنها لا تحكم عليه بحرمة لم يرها مقلده ، ثم رأيت الشهاب حج أشار إلى ذلك ، وكذا يقال فيما يأتي في قوله : وقياسه أن من استتر بسترته يراها مقلده الخ (قوله على ما يحث بعضهم) هو الشهاب حج في الإمداد (قوله والأوجه عدم السترة بالأدى) أي وإن لم يستقبله كما شمله الإطلاق ، فإن استقباله كان مكروهاً كما يأتي (قوله في مكان مغصوب) حال من فاعل استتر كما هو صريح فتاوى والده ، خلافاً لما في حاشية الشيخ من جعله صفة للسترة . وعبارة الفتاوى : سئل عن صلى بمكان مغصوب إلى سترة هل يحرم المرور بينه وبينها أم لا ؟ فأجاب بأنه لا يحرم المرور بل ولا يكره انتهت . وهو

كإلذار نحو مشرف على الملاك تعين المرور طريقاً لإيقاظه لقوله صلى الله عليه وسلم « لو يعلم الناس بين يدي المصلى ماذا عليه من الإثم لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه » وهو مقيد بالاستئذان المعلوم من الأخبار السابقة ، وإنما يحرم المرور مع السرة المقررة . بخلاف ما إذا فقدت أو كانت وتباعد عنها أكثر من ثلاثة أذرع أو اختل شرط من شروطها ، لأن القصد من السرة أن يظهر لصلاته حريم يضطرب فيه في حركاته وانتقالاته فلذا لم يستتر فهو المهذر لحمة نفسه ، وكذا لو قصر المصلى بأن وقف في قاعة الطريق أو بشارع أو درب ضيق أو نحو باب مسجد كالحل الذي يغلب مرور الناس به في وقت الصلاة ولو في المسجد كالمطاف وكان ترك فرجة في صف أمامه فاحتيج للمرور بين يديه لفرجة قبله فلا يحرم المرور في جميع ذلك ولو في حريم المصلى وهو قدر إمكان مجوده خلافاً للغوارزى ، بل ولا يكره عند التقصير ، ولا يجوز الدفع وإن تعددت الصفوف ، وهم من

ووضع السرة في غيره وينبغي فيه جواز الدفع اعتباراً بالسرة (قوله لإيقاظه) أى أو خطف نحو عمامته وتوقف لإيقاظها من السارق على المرور فلا يحرم المرور ، بل يجب لإيقاظه نحو المشرف ويحرم على المصلى الدفع إن علم بحاله .

[فائدة] قال حجج : ويسن وضع السرة عن يمينه أو يساره ولا يستقبلها بوجهه للتهى عنه ، ومع ذلك هي سرة محترمة كما هو ظاهر ، وكتب عليه سم قوله : ويسن الخ لا يتأتى في الإلذار كما هو معلوم ، وقد يتأتى فيه بأن يفصل طرفه عن غيره ، ويحتل فهل السنة وقوفه عند طرفه بحيث يكون عن يمينه ويشمل المصلى فهل السنة وضعا عن يمينه وعدم الوقوف عليها ؟ فيه نظر ، ويحتمل على هذا أن يكنى كون بعضها عن يمينه وإن وقف عليها (قوله وكذا لو قصر المصلى الخ) يؤخذ منه أنه لو لم يجد محلاً يقف فيه إلا باب المسجد لكثرة المصلين كيوم الجمعة مثلاً حرم المرور وسن له الدفع وهو محتمل ، ويحتمل عدم حرمة المرور للمرور لكل من المار والمصلى . أما المصلى فلعدم تقصيره . وأما المار فللاستحقاقه المرور في ذلك المكان ، على أنه قد يقال بتقصير المصلى حيث لم يبادر للمسجد بحيث يتيسر له الجلوس في غير الممر ولعل هذا أقرب (قوله الذي يغلب مرور الناس به) وليس منه ما جرت به العادة من الصلاة بدخول رواق ابن المعمر بالجامع الأزهر فإن هذا ليس محلاً للمرور غالباً . نعم ينبغي أن يكون منه ما لو وقف في مقابلة الباب (قوله وكان ترك فرجة) يؤخذ من التعبير بالترك أنه لو لم يوجد من المأمومين تقصير كان تكلم الصفوف في ابتداء الصلاة ثم بطلت صلاة بعض من نحو الصف الأول لم يكن ذلك مسقطاً لحرمه المرور ولا سن الدفع ، وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين تحقق عروض الفرجة والشك فيه ، وهو يحتمل لأن الأصل تسوية الصفوف وسن الدفع حتى يتحقق ما يمنعه (قوله ولا يكره عند التقصير) أى أما مع انقضاء

شامل لما إذا كانت السرة في غير المنصوب (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) تحليل التمتن (قوله وإنما يحرم الخ) تقدم ما ينبغي عنه (قوله أو اختل شرط من شروطها) من عطف العام على الخاص (قوله أو نحو باب مسجد) ينبغي أن يكون محله مالم يضطرب إلى الوقوف فيه بأن امتلأ المسجد بالصفوف ، ثم رأيت الشيخ في الخاشية ذكر ذلك احتياطاً ثم قال : ويحتمل عدم حرمة المرور للمرور لكل من المار والمصلى . أما المصلى فلعدم تقصيره . وأما المار فللاستحقاقه المرور في ذلك المكان ، على أنه قد يقال بتقصير المصلى حيث لم يبادر للمسجد بحيث يتيسر له الجلوس في غير الممر ، ولعل هذا أقرب انتهى . وقد يقال عليه إذا كانت الصورة أن المسجد يمثل بالصفوف فأين يلعب المار والمسجد ليس محلاً للمرور ، وقوله على أنه قد يقال بتقصير المصلى الخ فيه أنه حيث كانت الصورة ما ذكر فلا بد من وقوف بعض المصلين بالباب بالضرورة فلا تقصير

ظن أن هذه المسئلة كمسئلة التخطي يوم الجمعة فقيدها بصفين ، ولو أزيلت سترته حرم على من علم بها المرور كما بجته الأذرى لعدم تقصيره ، وقياسه أن من استتر بستره يراها مقلده ولا يراها مقلد النار تحريم المرور ، ولو قيل باعتقاد المصلي في جواز الدفع وفي عدم تحريم المرور باعتقاد المار لم يبعد ، وكذا إن لم يعلم مذهب المصلي ، ولو عجز عن ستره حتى من الخط لم يكن له الدفع كما رجحه الأذرى . خلافاً لفرقشي ، ولو صلى بلا ستره فوضعهما غيره بلا إذنه اعتد بها كما بجته ابن الأستاذ ، ويكره كما في المجموع أن يصلي وبين يديه رجل أو امرأة يستقبله ويراه . ولو مر بين يديه شيء كأمارة وحار وكتب لم يتطل . وأما خبر مسلم « يقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار ، فالمراد به قطع الخشوع للشغل بها . والأوجه أن بعض الصنف لا يكون ستره لبعضها كما هو ظاهر كلامهم (قلت : يكره الالتفات) في الصلاة سواء أكان المصلي ذكراً أم أنثى في جزء منها يوجهه يمينا أو شمالاً لأنه عليه الصلاة والسلام قال « إنه اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد » وورد « لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت ، فإذا التفت انصرف عنه » ولو حرك صدره عن القبلة بطلت ، كما لو قصد به اللعب لاحتاجة فلا يكره ، كما لا يكره مجرد لمح العين . لأنه صلى الله عليه وسلم كان في سفر فأرسل فارساً في الشعب من أجل الحرس ، فجعل يصلي وهو يلتفت إلى الشعب « (ورضع بصره إلى السماء) تخبر « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء

التقصير بأن لم يقف في موضع مرور الناس مثلاً فخلط الأولى . قال حجج : وهو مراد من عبر بالكراهة فيه ، ولعلمهم لم ينظروا لخلاف الثوري فيقولون بالكراهة خروجاً منه لشدة ضعفه عندهم فخالفت لكلام الأصحاب (قوله حرم على من علم بها) أي وأما غيره فلا يحرم عليه ، لكن للمصلي دفعه لأنه لا يتقاعد عن الصبي والهيمة (قوله لم يبعد) وهذا هو المعتد كما جزم به سم على حجج ، وعليه فلو دفع المصلي المعتد بتحريم المرور ما لم يعتدده فئات المدفوع لم يضمنه الدافع لجواز ما قبله بل سنة في اعتقاده ، لكن لو توافع الدافع وولى المدفوع إلى حاكم فالعبرة بعقيدته فيما يظهر (قوله بلا إذنه اعتد بها) أي فيبقى له وضعها حيث كان للمصلي عذر في عدم الوضع ، ويحتمل أن يسن مطلقاً لأن فيه إغاة على خير ، والأقرب الأول ، وهل يضمن المصلي الستر في هذه الحالة إذا تلفت أم لا ؟ فيه نظر ، والأغرب أنه إن وضع يده عليها ودلت قرينة من المالك ولو بإشارة منه على وضع يده عليها فهي حارية ، فإن تلفت بالاستعمال المأذون فيه فلا ضمان ولا ضمان ولو بلا تقصير منه ، وإن لم يأذن في وضع يده عليها فلا ضمان ما لم يعد مستولياً عليها لتعديده بوضع يده عليها بلا إذن ، وبقي ما لو كانت السرة ملكاً للمصلي ولم يضعها ثم أخذها غيره ووضعها وتلفت هل يضمن أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لتعديده بوضع يده بلا إذن ، وإن قصد بذلك مصلحة تدود على المصلي ما لم تدل قرينة من المصلي على الرضا بذلك ولا فلا ضمان (قوله يستقبله ويراه) أي ولو بمحافل ولو كان ميتاً أيضاً ولا يعد ستره له كما مر (قوله في جزء منها) بذلك من قوله في الصلاة (قوله لا يزال الله مقبلاً) أي برحمته ورضاه اه حج (قوله كما لو قصد به) أي بالالتفات بالوجه (قوله في الشعب من أجل الحرس) عبارة المصباح : الشعب بالكسر الطريق ، وقيل الطريق في الجبل اه (قوله فجعل أي التي صلى الله عليه وسلم (قوله ما بال أقوام الخ) أي ما حلهم وأبهم الراجع لثلاث ينكسر خاطره لأن النصيحة على رموس الأشهاد قضحية ، وقوله ليتهن جواب قسم محذوف ، والأصل ليتهنن ، وقوله عن ذلك أي عن رفع

(قوله وقياسه أن من استتر الخ) أي يجامع عدم التقصير ، إذ من أتى بالستره التي كلفه بها مقلده لا يعد مقصراً (قوله يستقبله) الضمير المرفوع فيه للرجل والمرأة والمنسوب للمصلي كما تصرح به عبارة الشهاب حجج ، ويظهر أن الضمير المرفوع في يراه للمصلي فليراجع

في صلاتهم ليتبين من ذلك أو لتخطفن أبصارهم » ويكره نظر ما يلهي عنها كتب له أعلام لخبر عائشة « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصل وعليه خيصة ذات أعلام فلما فرغ قال : ألمني أعلام هذه ، اذهبوا بها إلى أبي جهنم وتتوفى بأنبيائيتهم » رواه الشيخان (و) يكره (كف شعره أو ثوبه) لخبر « أمرت أن لا أختص الشعر أو الثياب » والكفت بمنزلة في آخره هو الجميع قال تعالى - ألم يجعل الأرض كفاتا أحياء وأمواتا - أي جماعة لهم ، ومنه كان في المجموع أن يصل وشعره معقوص أو مودود تحت عمامته أو ثوبه أو كفه مشعر ، ومنه شد الوسط وعرز العذبة ، والمعنى في النهي عن كف ذلك أنه يسجد معه : أي غالبا ، ولهذا نص الشافعي على كراهة الصلاة وفي إيهامه الجلدة التي يمر بها القوس ، قال : لأنني أمره أن يفضي بطون كفيه إلى الأرض ، والظاهر أن ذلك جار في صلاة الجنائزة وإن اقتضى تعليمهم خلافة ، وينبغي كما قال الزركشي تخصيصه في الشعر بالرجل ، أما المرأة ففي الأمر بنقضها الصغار مشقة وتغيير غيراتها المنافية للتعجل وبذلك صرح في الإحياء ، وينبغي إلحاق الخنثى بها ، ويسن لمن رآه كذلك ولو مصليا آخر أن يجله حيث لا فتنة . نعم لو بادر شخص وحل كفه المشعر وكان فيه مال وتلف كان ضمانا له كما أفق به الولد رحمه الله تعالى ، وسبقنا نظيره في جر آخر من الصف فبين أنه رقيق (ووضع يده على فيه) ثبوت النهي عنه ولما فاتته هيئة الخشوع (بلا حاجة) هو راجع لما قبله أيضا فعندنا لا كراهة كان تئاءب ، بل يستحب له

البصر إلى السماء في الصلاة ، وقوله لتخطفن أبصارهم يضم التوقية وفتح الفاء مبنيًا للمفعول وأو للتخير تهديدا وهو خير بمعنى الأمر . والمعنى : ليكون منكم الانتهاء عن رفع البصر إلى السماء أو تخطف الأبصار عند رفعها من الله تعالى ، أما رفع البصر إلى السماء في غير الصلاة لدعاء ونحوه فجوزوه الأكثرون كما قاله القاضي عياض لأن السماء قبله الدعاء كالكمة قبله الصلاة وكرهه آخرون اه شرح البخاري للشيخ الإسلام اه زادى . وفي الشيخ حمزة فائدة : نقل الميموني عن الزبلي في الإحياء أنه قال : يستحب أن يرمق بعصره إلى السماء في الدعاء بعد الوضوء (قوله في صلاتهم) فاشتد : أي قوى قوله في ذلك حتى قال ليذهبن اه حج (قوله قال ألمني الخ) وإنما قال ذلك بيانا للخبر ، وإلا فهو صلى الله عليه وسلم لا يشغل شيء عن الله تعالى (قوله إلى أبي جهنم) هو مسلم صحت وإنما أمر بدفعها له لأنها كانت من عنده : أي ودفعها للنبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما طلب الأنبيائية جبرا لحاظه لثلاثتهم بدفعها له رد هديته عليه (قوله بأنبيائيتهم) هي بفتح الهجمة وكسرها وفتح الباء وكسرها أيضا كما قاله في النهاية ونقل عن النووي . وأغرب ابن قتيبة وقال : إنما هي منبيجانية نسبة إلى منبج بلد معروف بالشام ، ومن قالها بهجمة أوله فقد غير ، ونقل ذلك ابن قتيبة عن الأصمعي (قوله أن لا أكفت) بابه ضرب مختار (قوله ومنه شد الوسط) ظاهره ولو على الجلد ولا يتألف العلة لجواز أنها بالنظر للغالب (قوله أي غالبا) يخرج به صلاة الجنائزة فإنه لا يصح فيها ، ومع ذلك يكره كف الشعر فيها ، لكن مقتضى جزء مما ذكر أن التقيد بالقلبة منقول وعليه فلا يظهر قوله الآتي والظاهر أن ذلك جار في صلاة الجنائزة (قوله لأنني أمره أن يفضي الخ) هذا التعليل يقتضي كراهة الصلاة وفي يده خاتم لأنه يمنع من مباشرة جزء من يده للأرض ، ولو قيل بعدم الكراهة فيه لم يبعد لأن العادة جارية في أن من لبسه لا ينزع نوما ولا يقظة ، ففي تكليفه قلع كل صلاة نوع مشقة ، وكذلك الجلدة فإنها إنما تلبس عند الاحتياج إليها (قوله في صلاة الجنائزة) وهل يجري في الطواف أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب عدم الكراهة للكف في الطواف لانتهاء العلة فيه وهي السجود معه ، ويحتمل الكراهة أخذًا بعموم حديث « الصلاة بمنزلة الطواف إلا أن الله أحل فيه النطق » . (قوله كما قال الزركشي) معتمد (قوله ويسن لمن رآه الخ) منه يؤخذ من الأمر بفعل السنن ومن النهي عن مخالفتها وإن كان الأمر والنهي من الأحاد (قوله لا كراهة) أي

(قوله وفي إيهامه الجلدة) بحث الشيخ في الحاشية أن مثلها الخاتم . وقد يفرق بأن الختم مطلوب في الجملة حتى

وضع يده على فيه ويسن اليسرى ولعل وجهه أنه لما كان الغرض حبس الشيطان ناسب أن يكون لاستمذاره . نعم الأوجه حصول السنة بغيرها أيضاً إذ ليس فيها أدنى حصى والمداير فيها بفعل يمين واليسار عليه وجودا وعدمادون المعنوى على أنها ليست لتحتية أدنى معنوى أيضاً بل لرد الشيطان كما في الخبر ، فهو إذا رآها لا يقربه فأى واحدة نحى بها كفت ، لكن يوجه ما قالوه بأن ما كان سببا لدفع مستقتر يناسبه اليسار فكانت أولى وتحصل السنة بوضع يده اليسرى على ذلك سواء أو وضع ظهرها أى يبطنها ويكره التثاوب لخبر مسلم ، وإذا تثاوب أحدكم وهو في الصلاة فليرده ما استطاع ، فإن أحدكم إذا قال ها ها ضحك الشيطان منه ، ولا تخص الكراهة بالصلاة بل خارجها كذلك ، ويكره التثغ في لأنه عبث ومسح نحو الحصى بسجوده عليه للتهى عن ذلك وتحالفته التواضع والخشوع (و) يكره (القيام على رجل) واحدة من غير حاجة لمنافاته الخشوع فإن كان به حذر كوجع الأخرى لم تكره (و) تكره (الصلاة حاقنا) بالنون أى بالبول (أو حاقبا) بالباء الموحدة: أى بالغائط بأن يدافع ذلك، أو حازقا بالقاف : أى مدافعا للريح ، أو حاقما بهما بل السنة تفريق نفسه من ذلك لأنه يخل بالخشوع وإن خاف فورت الجماعة حيث كان الوقت متسعا ،

ولا نظر إلى كون اليد لما هيئة مطلوبة في الصلاة كوضعها تحت صدره في القيام وعلى الركبة في الجلوس بين السجدين والتشهد ، لأن هذا زمنه قليل فاغفر ، ولأن هذا يشبه دفع الصائل وهو عنر في ارتكاب مالا يعلم في فعله (قوله ويسن اليسرى) والأولى أن يكون بظهرها لأنه أقوى في الدفع عادة كذا قيل ، لكن قول الشارح : وتحصل السنة بوضع يده اليسرى الخ ، قد يقتضى التسوية بين الظهر والبطن وسيأتى التصريح به في كلامه (قوله نعم الأوجه حصول السنة بغيرها) أى بغير اليسار ، وعبرة المناوى على الجماع عند قوله وإذا تثاوب أحدكم فليضع يده على فيه : نصها : أى ظهر كفت يساره كما ذكره جمع ، ويتجه أنه الأكل وأن أصل السنة يحصل بوضع اليدين ، قيل لكنه يجعل يبطنه على فيه عكس اليسرى ، ثم قال : تنبيه : قال الحافظ العراقي : الأمر بوضع اليد على فيه هل المراد به وضعها عليه إذا افتتح بالتثاوب أو وضعها على الصم المنطبق حفظا له عن الافتتاح بسبب ذلك ؟ كل محتمل . أقول : قضية قوله في الحديث فإن الشيطان يدخل الأول لأنه أبلغ في منعه من الدخول ، أما لو ودّه فارتد فلا حاجة للاستعانة باليد مع انتفائه بدون ذلك (قوله فهو إذا رآها) أى يده (قوله لكن يوجه ما قالوه) أى من سن اليسار (قوله ويكره التثاوب) أى حيث أمكنه دفعه ، وعبرة المناوى في شرحه الكبير للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم والتثاوب من الشيطان نصها : وفيه كراهة التثاوب في الصلاة وغيرها ، وبه صرح في التحقيق للشافعية . قال الحافظ ابن حجر : والمراد بكونه مكروها أن يجرى معه ، وإلا فدفعه ورده غير مقدور له ، وإنما خص الصلاة في الروايات لأنها أولى الأحوال به اه . قال في المختار : وتمايبت بالمد والمعز ولا تقتل تثاوب انتهى : أى فإنه عاى كما في المصباح (قوله ومسح نحو الحصى) ظاهره ولو قبل الدخول في الصلاة ، وبدل عليه قوله وتحالفته التواضع والخشوع ، وينبئ أن محل كراهة ذلك ما لم يترتب عليه تشويه كأن كان يعلق من الموضع تراب يجهته أو عمامته (قوله أى يضيئ الخف ^١) عبارة حجج : أى بالريح وهى مخالفة لما في الشارح وما في القاموس أيضا (قوله أو حاقما) أى أوصافنا وهو الوقوف على رجل كما ذكره المصنف أو صافدا وهو الوقوف لأصفا للقدمين (قوله حيث كان الوقت متسعا) أى فإن ضاق وجبت الصلاة مع ذلك إلا إن خاف ضررا لا يحتمل عادة ،

في حال الصلاة ، وأيضا فإن الذى يستره الخاتم من اليد قليل بالنسبة لما تستره الجملدة (قوله فأى واحدة نحى بها) الأولى في التعبير أن يقال : رد بها أو وضعها أو نحو ذلك إذ لا تحتية كما قرره (قوله لدفع مستقتر) أى وإن لم يكن تحتية

(١) قول الحصى قوله أى يضيئ الخف) ليس موجودا بنسخ الشرح اتى يابطينا اه مصححه .

ولا يجوز له الخروج من الفرض بطروء ذلك له فيه إلا إن غلب على ظنه حصول ضرر يكتمه يبيح التيمم فله حينئذ الخروج منه وتأخيرته عن الوقت ، والعبرة في كراهة ذلك بوجوده عند التحرم ، ويلحق به فيما يظهر مالمو عرض له قبل التحرم وعلم من عادته أنه يعود له في أثناءها (أو بحضرة) بتلث الحاء المهملة (طعام) مأكول أو مشروب (يتوق) بالثناة أى يشاق (إليه) خبر مسلم ولا صلاة أى كاملة بحضرة طعام ولا وهو يدافعه الأخيثن ، بالثناة : أى البول والغائط وتوقان النفس في غيبة الطعام بمنزلة حضوره إن رجيى حضوره عن قرب كما قيد به في الكفاية وهو مأخوذ من كلام ابن دقيق العيد ، وتعبير المصنف بالتوق يفهم أنه يأكل مايزول به ذلك ، لكن الذى جرى عليه في شرح مسلم في الأعدار المرخصة في ترك الجماعة أنه يأكل حاجته بأكملها وهو الأقرب ، وعمل ذلك حيث كان الوقت متسعا (و) يكره (أن يصبق) في صلاته أو خارجها وهو بالصاد والزاي والسين (قبل وجهه) لكن حيث كان من ليس في صلاة مستقبلا كما بحث بعضهم تفقيد ذلك بما إذا كان متوجها للقبلة لإكرامها (أو عن يمينه) لصحة التيمم عن ذلك بل يصبق عن يساره ، وعمل ذلك كما قاله بعض المتأخرين في غير مسجده صلى الله عليه وسلم ، أما فيه فصاقه عن يمينه أولى لأن النبي صلى الله عليه وسلم عن يساره ، وإنما كره البصاق عن اليمين

إلا أن قوله الآتي يبيح التيمم قد يقتضى خلافه ، وأنه لا فرق فيما يؤدى إلى خروج الوقت بين حصوله فيها أولا كما يفيد قوله ولا يجوز له الخروج من الفرض الخ (قوله ولا يجوز له الخروج من الفرض) خرج به النفل فلا يحرم الخروج منه وإن تلو الإمام كل نفل دخل فيه لأن وجوب الإتمام لا يلحقه بالفرض ، وينبئ كراهته عند طروء ذلك عليه (قوله مالمو عرض له قبل التحرم) أى فردة وعلم الخ (قوله بالثناة) أى تحت وفوق . قال في المصباح : والنفس أى إن أريد بها الروح قال تعالى - خلقكم من نفس واحدة - وإن أريد به الشخص فذكر ، وجمع النفس أنفس ونفوس مثل فلس وأفلس وفلوس اه (قوله أى يشاق إليه) أى وإن لم يشتد جوعه ولا عطشه فيما يظهر أخذما ذكروه في الفاكهة ، ونقل عن بعض أهل العصر التقييد بالشديدين فأحدره ، وعبرة الشيخ عميرة قوله يتوق شامل لمن ليس به جوع وعطش وهو كذلك ، فإن كثيرا من القواكه والمشارب اللذيذة قد تتوق النفس إليها من غير جوع ولا عطش ، بل لو لم يحضر ذلك وحصل التوقان كان الحكم كذلك (قوله أى كاملة) يجوز نصبه صفة لصلاة ورفعها صفة لها بالنظر للمحل ، وقوله بحضرة طعام خبر ، وقوله وهو يدافعه الأخيثن فيه أن الواو لا تدخل على الخبر ولا على الصفة كما هو مقرر عندهم إلا أن تجعل جملة وهو يدافعه الأخيثن حالا ويقدر الخبر كاملة : أى لا صلاة كاملة حال مدافعة الأخيثن (قوله إن رجيى حضوره عن قرب) أى يبحث لا يفحش معه التأخير وإن كان تهيؤه للأكل إنما يتأتى بعد مدة قليلة (قوله وهو الأقرب) قال ع بعد مثل ما ذكر : وأما ما تأوله بعض الأصحاب من أنه يأكل لقما يكسرهما سورة الجوع فليس بصحيح . قال الأستوى : كلامه هذا يخالف الأصحاب ، وجعل العذر قائما إلى الشيع إلا أنه لا يلزم بقاء الكراهة في مسئلتنا إلى الشيع : يعنى مسئلة الكتاب المذكورة هنا ، ووجه عدم الزوم أنه يجوز أن تنقطع الكراهة بعد تناول مايكسر سورة الجوع وإن طلب منه استيفاء الشيع ، إذ لا يلزم من طلب استيفائه استمرار الكراهة بعد أكل القم انتهى (قوله حيث كان الوقت متسعا) أى بأن يسعها كلها أداه بعد فراغ الأكل (قوله من ليس في صلاة) مستقبلا : أى خلافا لحج رحمة الله (قوله عن يمينه أولى) أى في كره لما سياتى من حرمة البصاق في المسجد . لا يقال : لم قدم اليمين على جهة الوجه في هذه

(قوله أى يشاق) تفسير مراد من التوق وإلا فهو شدة الشوق (قوله لأن النبي صلى الله عليه وسلم عن يساره)

إكرام الملك ولم يراع ملك اليسار لأن الصلاة أم الحسنات البدنية، فإذا دخل فيها تتحى عنه ملك اليسار إلى فراغه منها إلى محل لا يصيبه شيء من ذلك، فالبصاق حينئذ إنما يقع على القرن وهو الشيطان، وعمل ما تقرر في غير المسجد فإن كان فيه بصق في ثوبه في الجانب الأيسر وحك بعضه ببعض ولا يصبق فيه فإنه حرام كما صرح به في المجموع والتحقيق لخبر «البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها» ويجب الإنكار على فاعله، ويحصل الغرض ولو بدنتها في ترابه أو رمله، بخلاف المياه فدلكتها فيه ليس بدفن بل زيادة في تقديره، ويسن تطييب محله، وإنما لم تجب إزالته منه من كون البصق محرماً فيه للاختلاف في تحريمه كما قيل به في دفع المارء بين يدي المصل كما مر، وبمحت بعضهم جواز ذلك إذا لم يبق له أثر أصلاً، والمراد أن ذلك يقطع الحرمه حينئذ، وإنما يحرم فيه إن بقي جرمه لأن استهلك في نحو ماء مضغضة وأصاب جزءاً من أجزائه دون هوائه، وسواء أكان الفاعل داخله أم خارجه لأن الملاحظ التقدير وهو متنت في ذلك كالقصد في إناءاً على قمامة يهون أن يكن ثم حاجة وما زعمه بعضهم من حرمة في هوائه وإن لم يصب شيئاً من أجزائه وأن القصد مقيد بالحاجة إليه فيه مجرد ويجب إخراج نجس منه فوراً عينا على من علم به

الصورة . لأننا نقول : جهة القبلة أعظم من غيرها فروعيت (قوله إكراماً للملك) هذه الحكمة لا تظهر في البصاق خارجها (قوله إنما يقع على القرن) قضيته أن الشيطان لا يفارقه في الصلاة (قوله وحك بعضه) أي لزول صورته ولا يسقط منه شيء في المسجد (قوله وكفارتها) أي فهي دافعة لابتداء الإثم ودوامه كما هو ظاهر الحديث اه زياى (قوله ويحصل الغرض) أي وهو كفارتها (قوله ويسن تطييب محله) أي ينحو مسك أو زباد أو بخور لأن المطلوب دفع السيئة بفعل حسنة (قوله وإنما لم تجب إزالته منه) أي واكتفى بالدفن للاختلاف الخ عمل عدم الوجوب حيث لم يحصل ببقائه تقدير المسجد، وعبرة سم على منج : ولكن تجب إزالته : أي البصاق لأنه مستقلو هر (قوله للاختلاف في تحريمه) فيه ما مر ومع ذلك فقول للاختلاف الخ يقتضى عدم وجوب الإنكار على فاعله وقد صرح بخلافه (قوله ويحت بعضهم الخ) معتمد (قوله يقطع الحرمه) ويحتمل إقطاعها مطلقاً كما هو ظاهر الحديث فإنه حكم بالخطيئة على نفس الفعل ، فقله فيه وكفارتها : أي الخطيئة دفنها صريح في تكفير الخطيئة على الفعل فترفع الحرمه مطلقاً اه سم على حجج .

[فرج] قال في الروض وشرحه : وكذا يكره عمل صناعة فيه : أي في المسجد إن كثر كما ذكره في الاعتكاف هذا كله إذا لم تكن خصيسة ترى بالمسجد ولم يتخذ حائوتا يقصد فيه بالعمل وإلا فيحرم ، ذكره ابن عبد السلام في فتاويه اه . وقيد هر قوله ولم يتخذ حائوتا بما إذا صار ذلك الاتخاذ مزرباً به ، قال : ولا نافية بمقابلته بما قبله لأن الإزراء في الأول من ذات الصنعة بخلاف الثاني .

[فرج] سئل هر عن الرضوء على حصر المسجد أيجرم ؟ فقال يحرم لأن فيه إزراء به اه سم على منج (قوله وأصاب جزءاً) عطف على بئى لاعلى استهلك كما يتوهم (قوله فوراً عينا على من علم به) أي فإن أخر حرم عليه ،

يؤخذ منه أن محله إذا كان عن عيين الحجره الشريفة وهو مستقبل القبلة (قوله إكراماً للملك) إنما يظهر بالنسبة للمصل على أن في هذه الحكمة وقفة إن لم تكن عن توقيف ، وعبرة الشهاب حجج : ولا بعد في مراعاة ملك اليمين دون ملك اليسار إظهاراً لشرف الأول (قوله ويجب الإنكار على فاعله) أي بشرطة ، وهو كون الفاعل

وإن لم يتعد به واضعه ، ولا يحرم البصق على حصير المسجد إن أمن وصول شيء منه له من حيث البصاق في المسجد (و) يكره وضع يده أي المصل ذكرًا كان أو غيره (على خاصرته) من غير حاجة للنهي الصحيح عن الاختصار لأنه فعل الكفار أو المتكبرين ، وقد صح أنه راحة أهل النار فيها ، ولأن إبليس أهبط من الجنة كذلك ، ويكره أن يروج على نفسه في الصلاة وأن يفرقع أصابعه أو يشبكها لأنه عبث ، وأن يمسح وجهه فيها وقبل انصرافه مما يعلق به من نحو غبار (و) تكره (المبالغة في خفض الرأس) عن الظهر (في ركوعه) وكذا خفضه عن أكل الركوع وإن لم يبالغ كما دل عليه كلام الشافعي والأصحاب (و) تكره (الصلاة في الحمام) ولو في مسلخه تخير الأَرْض كلها مسجد إلا للقبرة والحمام ، ولأنه مأوى الشياطين على أصح العلل ، وخرج بالحمام سطحها فلا تكره فيه كما ذكره الوالد رحمه الله تعالى في شرحه عن الزبد . ويؤخذ من العلة عدم الكراهة

فرو علم به غيره بعد صارت فرض كفاية عليهما ثم إن أزالها الأوك سقط الحرج ، وينبغي دفع الإثم عنه من أصله على ظهير ما تقدم في البصاق أو الثاني سقط الحرج ، ولم تنقطع حرمة التأخير عن الأوك إذ لم يحصل منه ما يكرهها (قوله وإن لم يتعد به واضعه) أي وإن كان له من هو معد لذلك اهـ حج (قوله من حيث البصاق) أي وإن حرم من حيث إن فيه تقدير حق الغير وهو المالك إن وضعها في المسجد لم يصلي عليها من غير وقف ومن ينفع بالصلاة عليها إن كانت موقوفة للصلاة (قوله ويكره وضع يده) أي جنسها الصادق بكل منهما (قوله أنه راحة أهل النار فيها) وبعبارة سم على منحه مانعه : ع روى ابن حبان في صحيحه « الاختصار في الصلاة راحة لأهل النار » قال ابن حبان : يعني فعل اليهود والنصارى وهم أهل النار اهـ . وفي نسخ متعددة إسقاط لفظة فيها وعليه فلا معارضة (قوله أو يشبكها) أي في الصلاة وكذا خارجها إن كان منتظرا لها أو متوجها إليها في الطريق كما يأتي في غسل الجمعة إن شاء الله تعالى (قوله وقبل انصرافه) أي من محل صلاته كما هو ظاهر ، واقتصر حج في نقله عن بعض الحفاظ على كونه في الصلاة ، وتكره الصلاة في الحمام وتندب إعادتها ولو منفردا للخروج من خلاف الإمام أحمد رضي الله عنه ، وكذا كل صلاة اختلفت في صحتها يستحب إعادتها على وجه يخرج به من الخلاف ولو منفردا وخارج الوقت ومرارا (قوله وخرج بالحمام سطحها) أنه باعتبار البقعة وإلا فالحمام مذكر (قوله ويؤخذ من العلة) هي

يرى حرمة ، ويحتمل وجوبه هنا مطلقا لتعدى ضرره إلى الغير (قوله من حيث البصاق في المسجد) أي أما من حيث التقدير مما لا يملكه فالحرمة ثابتة (قوله لأنه فعل الكفار أو المتكبرين الخ) عبارة الشهاب حج في التحفة : وعلته أنه فعل الكفار أو المتكبرين لما صح أنه راحة أهل النار أو الشيطان لما في شرح مسلم : أن إبليس هبط من الجنة كذلك انتهت . وقوله لما صح أنه راحة أهل النار دليل لكونه فعل الكفار أو المتكبرين الذين قال بكل منهما قاتل ، إذ أهل النار هم الكفار والمتكبرون ، والمراد أن هذا فعلهم في صلاتهم كما يصرح به رواية ابن حبان « الاختصار في الصلاة راحة أهل النار » وقوله أو الشيطان معطوف على الكفار ودليله ما بهده ، وفي نسخ من الشارح لفظ فيها عقب قوله راحة أهل النار وهو غير صواب لما علمت (قوله وكذا خفضه) أي الرأس ، وقوله عن أكل الركوع قضيت أنه لو أتى بالخفض في أقل الركوع لا يكره ، وكأنه بحسب مفهमे كالشهاب حج من كلام الشافعي والأصحاب وإلا فكلام الشافعي الذي نقله الأذرعى معترضا به تقييد المصنف بالمبالغة ، بل وكلام الأصحاب كما يدل عليه سياقه ليس فيه تقييد ذلك بأكل الركوع ، وبعبارة الأذرعى في القوت : قلت فأفهم : أي كلام المصنف أن الخفض بدون المبالغة لا يكره ، وفيه نظر . قال في الأم : فإن رفع رأسه عن ظهره أو ظهره عن رأسه أو جاني ظهره حتى يكون كالملودب كرهت ذلك له انتهى . ولا شك أن ذلك خلاف السنة كما سبق في فصل الركوع ، والمبالغة أشد كراهة ، إلى أن قال : فتقيده بالمبالغة خلاف ما دل عليه كلام الشافعي والأصحاب

في الحمام الجديد كما أنفى به الوالد رحمه الله تعالى لانتفاء العلة فيها مع انتفاء ما عمل به أيضا من كشف العورات فيها واشتغال القلب بمرور الناس وغلبة النجاسة فيه إذ لا يصير مأوى الشياطين إلا بكشف العورة فيه ، ومثل الحمام كل عمل معصية (و) في (الطريق) والبيان وقت مرور الناس به كالمطاف لأنه يشغله بخلاف الصحراء الخالي عن الناس كما صححه في التحقيق ، وقيل لغلبة النجاسة للنهي عن الصلاة في قارة الطريق وهي أعلاه ، وقيل صدره وقيل ما برز منه وبجميع متقارب ، والمشهور أن كل واحدة علة مستقلة فلا ينفى الحكم بانتفاء بعضها ، وتكره في الأسواق والرحاب الخارجة عن المسجد كما في الإحياء (و) في (المزلة) أي محل الأربل ونحوه وهي يفتح الباء وضمتها والمزلة ومثله كل نجاسة متينة وعمل ذلك ما إذا فرش عليه طاهرا وصل وإلا لم تصح صلاته لملاقاة نجسا فيها ، وإنما تكره على الحائل إذا كانت النجاسة محقة وحاذها فإن بسطه على ما غلبت فيه النجاسة لم تكره كما اقتضاه كلام الرافعي لضعف ذلك بالحائل (و) في (الكنيسة) وهي يفتح الكاف متعبدة اليهود ، والبيعة وهي بكسر الباء متعبدة النصارى ونحوها من أماكن الكفر لأنها مأوى الشياطين ، ويمتنع علينا دخولها عند منهم لنا منه ، وكذا إن كان فيها صور معظمة كما سيأتى (و) في (عطن الإبل) ولو طاهرا ، وهي مانتحى إليه إذا شربت ليشرب غيرها ، فإذا اجتمعت سبقت منه للمرضى نجبر « صلوا في مريض الغنم » أي في مراقدها « ولا تمسكوا في أعطان الإبل فلأنها خلقت من الشياطين » والفرق بين الإبل والغنم أن الإبل من شأنها أن يشتد قفارا فيشوش

قوله ولأنه مأوى الشياطين (قوله كما أنفى به الوالد) أي خلافا لحج (قوله كل عمل معصية) كالصاغة ومحل المكس وإن لم تكن المعصية موجودة حين صلاته لأن ما هو كذلك مأوى للشياطين (قوله والبيان) أي ولو كان الطريق في البيان كما يدل له كلام حج وعبارته : والطريق في صحراء أو ببيان وقت مرور الناس به كالمطاف لأنه يشغله ومن ثم كان استقباله كالوقوف به اهـ . وأفاد بقوله ومن ثم النسخ أن حكم استقبال الطريق كالوقوف فيه (قوله كما في الإحياء) ينبئ أن محل الكراهة في ذلك حيث كان ثم من يشغله ولو احتمالا ، أما إذا قطع بانتفاء ذلك ككونه في رجة خالية ليلا فلا كراهة ، ومثله يقال في الأسواق حيث لم تكن على معصية (قوله وفي الكنيسة) ولو جديدة فيها يظهر ، ويفرق بينها وبين الحمام الجديد بفظ أمرها لكونها معدة للعبادة الفاسدة فأشبهت الخلاء الجديد بل أولى منه (قوله ونحوها) أي من كل ما يعظمونه (قوله صور معظمة) أي لم (قوله فلأنها خلقت من الشياطين) أي

(قوله كما صححه في التحقيق) يعني تنبيذ الكراهة بالبيان ونفيها في الصحراء ، وأما قوله بالنسبة للبيان وقت مرور الناس به وبالنسبة للصحراء الخالي عن الناس فليس من كلام التحقيق وإنما هو محل منه لكلام التحقيق وإن أوم سيافه خلافه ، وعبرة التحقيق : وقارة الطريق في البيان ، قيل وفي البرية انتهت . فصلها الشارح حل ما ذكره إشارة إلى أنه جرى على الغالب من أن الغالب في الطريق في البيان مرور الناس بخلافه في الصحراء ، فتخلص أن للدار في الكراهة على كثرة مرور الناس وفي عدمها على عدمه من غير نظر إلى خصوص البيان والصحراء (قوله وقيل لغلبة النجاسة) مقابل قوله لأنه يشغله ، وكان الأولى ذكره عقبه أو تغيير هذا الصنيع (قوله للنهي عن الصلاة في قارة الطريق) تحليل لأصل المتن (قوله والمشهور أن كل واحدة علة مستقلة) أي من العلتين السابقتين في قوله لأنه يشغله وفي قوله وقيل لغلبة النجاسة ، وكان الأولى ذكر هذا عقبهما ، على أنه لا يلزم مأمرا له من تعويله في الحكم على أوليما وحكاية ثانيهما يقتل . وعبرة الأخرى ثم قيل الكراهة لمرور الناس وقيل للنجاسة ، والمشهور أن كلا من المعنيين علة مستقلة للنسخ ، وبالجملة فكلامه في هذه السوادة في غاية القلقة

الخشوع ولا كذلك الغنم ، ولا تختص الكرامة بعطنا بل مأواها ومقيلها ومباركها بل وسائر مواضعها كذلك ، والكرامة كما قاله الرافعي في العطن أشد من مأواها إذ تفارها في العطن أكثر . نعم لا كرامة في عطنها الطاهر حال غيبها عنه ، والبقر كالغنم كما قاله ابن المنذر وغيره وهو المتمد وإن توزع فيه ، ومنى كان بمحل الحيوان نجاسة فلا فرق بين الإبل وغيرها ، لكن الكرامة فيها حيثئذ لعتين وفي غيرها لعة واحدة (و) في المقبرة) بتثليث الوحدة (الطاهرة) وهي التي لم تنبش أو نبشت وفرش عليها طاهر (والله أعلم) للخبر السابق مع خبر مسلم « لا تتخلوا القبور مساجد » أي أنها كم عن ذلك ، وخبر « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها » وعلة محاذاته للنجاسة سواء مات تحتها أو أمامها أو بجانبه نص عليه في الأم ، ومن ثم لم تفرق الكرامة بين المتبوشة بمخال وغيرها ولا بين المقبرة القديمة والجديدة بأن دفن بها أول ميت بل لو دفن ميت بمسجد كان كذلك ، وتنتفي الكرامة عند انتفاء المحاذاة وإن كان فيها لبعده الموتى عنه عرفا ، ويستثنى كما قاله في التوشيح مقابر الأنبياء صلى الله عليهم وسلم : أي إذا كانت ليس فيها مدفون سوى نبي أو أنبياء فلا تكره الصلاة فيها لأن الله حرم على الأرض كل أجسادهم ولأنهم أحياء في قبورهم يصلون ، ويلحق بذلك كما قاله بعض المتأخرين مقابر شهداء المعركة لأنهم أحياء ، واعتراض الزركشي كلام التوشيح بأن تجوز الصلاة في مقبرة الأنبياء ذرية إلى اتخاذها مسجدا ، وقد ورد النهي عن اتخاذ مقابرهم مسجدا وسد الدرائع مطلوب لاسيا تحريم استقبال رأس قبورهم غير معول عليه لأنه يعتبر هنا قصد استقبالها لتبرك أو نحوها ، ولا يلزم من الصلاة إليها استقبال رأسه ولا اتخاذها مسجدا ، على أن استقبال قبر غيرهم مكروه أيضا كما أفاده خبر « ولا تصلوا إليها » فحيثئذ الكرامة لشيئين : استقبال القبر ، و اذاعة النجاسة . والثاني

خلقت على صفة تشبه الشياطين من النفور والإيذاء ، وعجاجة حج بعد قوله في الحديث : فلما خلقت من الشياطين ، وفي رواية : إنما جنّ خلقت ، وبه علم أن الفرق أن الإبل خلقت من الشياطين ، بل في حديث « إن على سنم كل واحد منها شيطانين » والصلاة تكره في مأوى الشياطين اه . وقال المناوي في شرح الجامع الصغير بعد قوله صلى الله عليه وسلم فلما خلقت من الشياطين ، زاد في رواية : ألا ترى أنها إذا نفرت كيف تشمخ بأنفها ؟ قال القاضي : المراض جمع مريض وهو مأوى الغنم ، والأعطان المبارك ، والفارق أن الإبل كثيرة التفار فلا يأمن المصل في أعطائها أن تنفر وتقطع الصلاة عليه إلى آخر ما ذكر ، ثم قال : واستشكل التعليل بكونها خلقت من الشياطين بما ثبت أن المصطفى كان يصلي النافلة على قبره ، وفرق بعضهم بين الواحد وبين كونها مجتمعة بما طبع عليه من التفار المحض إلى تشويش القلب ، بخلاف الصلاة على المركوب منها اه . ولم يتعرض لمعنى خلقها من الشياطين فليراجع (قوله وسائر مواضعها كذلك) أي وإن كانت مربوطة ربطا وثيقا لاحتمال أن يحصل منها وإن كانت كذلك ما يلعب الخشوع (قوله وفرش عليها طاهر) أي أو ثبت عليها حشيش غطاها كما هو ظاهر لطهارته (قوله سوى نبي أو أنبياء) أي وأما إذا دفن مع الأنبياء فيها غيرهم فلأن حاذي غير الأنبياء في صلاته تكره وإلا فلا (قوله فلا تكره الصلاة) معتمد (قوله يصلون) المتبادر منه أنهم يصلون صلاة بركوع وسجود كما يفعل في الدنيا ولا مانع منه لأن أمور الآخرة لا يقاس عليها (قوله ويلحق بذلك الخ) معتمد (قوله ذرية) أي وسيلة مصباح (قوله الدرائع) أي الوسائل التي تؤدي إلى محرم (قوله لأنه يعتبر هنا) أي للتحريم (قوله على أن استقبال قبر غيرهم) أي الأنبياء وشهداء

(قوله لأنه يعتبر هنا) أي يشترط في تحقيق الحرمة

متبوع عن الأنبياء ، والأول يقتضى الحرمة بالقيّد الذى ذكرناه لإفضاله إلى الشرك ، وتكره على ظهر الكعبة لبعده عن الأدب ، وفى الوادئ الذى نام فيه صلى الله عليه وسلم لأن فيه شيطانا ، بخلاف بقية الأودية ، وعمل الكراهة فى جميع مامر مالم يعارضها خشية خروج وقت ، وإنما لم يقتض التهى هنا الفساد عندنا ، بخلاف كراهة الزمان لأن تعلق الصلاة بالأوقات أشد لأن الشارع جعل لها أوقاتا مخصوصة لاتصح فى غيرها فكان الخلط فيها أشد ، بخلاف الأمكنة تصح فى كلها ولو كان المحل منصوبا لأن التهى فيه كالحرير لأمر بخارج منفك عن العبادة فلم يقتض فسادها ، واحتراز المصنف بالطاهرة عن النجسة فلا تصح الصلاة فيها كما مر .

(باب) بالتثوين

فى بيان سبب مجود السهو وأحكامه

وقد مه على ما بعده لأنه لا يفعل إلا فى الصلاة ، بخلاف سجدة التلاوة لأنها تكون فيها وخارجها ، وأخر الكلام على سجدة الشكر لأنها لا تكون إلا خارجها . وشرع مجود السهو لغير السهو تارة وإرغاما للشيطان أخرى : أى يكون المقصد به أحد هذين بالذات وإن لزمه الآخر ، وعلى هذا يحمل إطلاق من أطلق أنه للأول ، وإطلاق من أطلق أنه للثانى

المركبة (قوله بالقيّد) أى وهو استقبلها لتبرك ونحوه (قوله خشية خروج وقت) أى أو فوت جماعة اه حج . ولعل المراد فى غير الصلاة حاقبا أو نحوه لما مر من كراهة ذلك وإن خاف فوت الجماعة (قوله فلا تصح الصلاة فيها) أى إلا بحال كما مر .

باب مجود السهو

(قوله مجود السهو) المراد بسجود السهو ما يفعل لغير الخلط وإن تعمد سببه ترك التشهد الأول أو القنوت عمدا ، والمراد بأحكامه ما يتعلق به لإثبات أو نفيه (قوله لغير السهو تارة) كأن سها يترك التشهد الأول أو نحوه ، وإرغاما كأن ترك التشهد الأول مثلا عمدا (قوله وعلى هذا يحمل إطلاق من أطلق أنه للثانى) فيه أن إرغام الشيطان قد يكون ترك بعض عمدا فلا يلزم منه جبر السهو دائما إلا أن يقال أراد بالسهو الخلط ولو يفعل ما ينقص ثوابه

(قوله بالقيّد الذى ذكرناه) أى قصد استقبلها لتبرك أو نحوه ؟

باب مجود السهو ستة

(قوله لأنه لا يفعل إلا فى الصلاة) أى أو ما فى حكمها وهو مجود التلاوة أو الشكر كما يأتى (قوله أى يكون المقصد به أحد هذين الخ) أى من الشارع بدليل قوله قبل وشرع وبقرينة ما بعده أيضا وبهذا يلتزم الكلام ، وإنما قال لغير السهو فقيد بالسهو مع أنه يكون فى الترك عمدا أيضا كما يأتى لأن الكلام فى المشروعية وهو إنما شرع للسهو ، ونذبه فى العمد إنما هو بطريق القياس كما يعلم مما يأتى ، وبه يندفع قول الشيخ فى الحاشية فيه : إن إرغام الشيطان قد يكون ترك بعض عمدا فلا يلزم منه جبر السهو دائما إلى آخر ما ذكره ، وكذا تصويره السجود لإرغام الشيطان بما إذا ترك بعضا عمدا ، وكأنه فهم أن معنى قول الشارع : أى يكون المقصد به الخ : أى من المصل وقد

والسهو لغة : نسيان الشيء والغفلة عنه ، والمراد هنا الغفلة عن شيء من الصلاة (سجود السهو) الآتي (ستة) مؤكدة ولو في نافلة سوى صلاة الجنازة ، وشمل ذلك ما لو سها في سجدة التلاوة خارج الصلاة فيسجد للسهو ، ولا مانع من جبران الشيء بأكثر منه خلافا لبعض المتأخرين ، ومثلها سجدة الشكر ، وإنما لم يجب لأنه ينوب عن المستون دون المفروض ، والبدل إما كبدله أو أخف منه ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم « وليسجد سجدتين » فمصرف عن الوجوب لظاهر الخبر الآتي ، وإنما يجب جبران الحج لأنه بدل عن واجب فكان واجبا ، وإنما يس (عند ترك مأمور به) من الصلاة ولو احتيالا كأن شك هل فعله أم لا (أو فعل منهي عنه) فيها ولو بالشك كما سيأتي . ولا يرد عليه خلافا لمن زعمه ما لو شك أصلى ثلاثا أم أربعا ، فإن سجوده بفرض عدم الزيادة لتركه التحفظ بالمأمور به ، وبفرضه لفعله المنهي عنه فيها فهو لم يخرج عنها (فالأول) منهما وهو المأمور به المتروك (إن كان ركنا وجب تداركه) بفعله ، ولا يخفى عنه سجود السهو لتوقف وجود الماهية عليه (وقد يشرع السجود للسهو مع تداركه (كزيادة) بالكاف (حصلت بتدارك ركن كما سبق) بيان ذلك (في) ركن (الترتيب) وقد

(قوله عن شيء من الصلاة) أي على التفصيل الآتي (قوله بسجود السهو) قال سم على حج : هو أغنى السهو جائز على الأنبياء ، بخلاف النسيان لأنه نقص ، وما في الأخير من نسبة النسيان إليه عليه أفضل الصلاة والسلام ، فالمراد بالنسيان فيه السهو . وفي شرح المواظف الفرق بين السهو والنسيان : بأن الأول زوال الصورة عن المذكرة مع بقائها في الحافظة ، والنسيان زوالها عنها معا فيحتاج في حصولها إلى سبب جديد (قوله سوى صلاة الجنازة) فإنه لا يسن فيها بل إن فعله فيها عابدا عالما بطلت صلاته (قوله وشمل ذلك ما لو سها الخ) في دعوى الشمول مساعدا لأن سجود التلاوة ليس من الصلاة لكنه ملحق بها (قوله وإنما لم يجب) أي بسجود السهو (قوله لأنه ينوب عن المستون) أي قد ينوب الخ وقد لا ينوب كأذكار الركوع (قوله وإنما وجب) هذا علم من قوله أولا والبدل إما كبدله الخ (قوله عند ترك مأمور به) أي سواء تركه عمدا ليسجد أم لا كما شمله كلامهم اه شيخنا زياى . ونقل عن إفتاء الشارح أنه إذا تركه بقصد السجود ثم سجد بطلت صلاته ، كما لو قرأ آية سجدة بقصد السجود فإن صلاته تبطل بسجوده . أقول : وقد يفرق بينهما بأنه بترك التشهد حصل خلل في صلاته يقتضى الجبر . وبقراءة الآية لم يحصل ما يقتضى السجود إلا نفس القراءة وهى منهي عنها ، وترك التشهد وإن كان منهي عنها لكن حصل به خلل باق يحتاج إلى الجبر (قوله من الصلاة) خرج به قنوت النازلة كما سيأتي في كلام الشارح ، والمراد بقوله ولو احتيالا الإشارة إلى أنه لو نسي بعضا معينا سجد ، بخلاف غيره على ما يأتي (قوله فإن سجوده) الفاء فيه للتعليل (قوله بالكاف) احتراز عما لو قرئ باللام فإنه يقتضى أن الزيادة تارة يشرع معها السجود وتارة لا ، مع أنه ليس مرادا

علمت ما فيه (قوله والسهو لغة : نسيان الشيء الخ) أي بخلافه في عرف الأصوليين ، فإن السهو الغفلة عن الشيء مع بقاءه في الحافظة فيتنب له بأدنى تنبيه . والنسيان زوال الشيء عن الحافظة فيحتاج إلى تجديد تحصيل (قوله والمراد هنا الغفلة عن شيء من الصلاة) أي أومافي حكمها (قوله وشمل ذلك) أي ما في المتن مع ما أعقبه به حيث لم يقيد بالصلاة وبه يتدفع ما في حاشية الشيخ (قوله لأنه ينوب عن المستون) فيه قصور ، وبعبارة التحفة : ولم يجب لأنه لم ينب عن واجب بخلاف الحج (قوله ولو بالشك كما سيأتي) أي المذكور في قوله عقبه ، ولا يرد خلافا لمن زعمه ما لو شك الخ ، وإذا كان المراد بفعل المنهي عنه ما ذكر فهو كاف في دفع هذا الإيراد فلا حاجة إلى جواب آخر غيره ، على أن قوله في جوابه الآتي فإن سجوده بفرض عدم الزيادة لتركه التحفظ بالمأمور به يقال عليه إن

لا يشرع كما لو كان المتروك السلام ، فإذا ذكره أو شك فيه ولم يأت بمبطل أتى به ولو بعد طول الفصل ولا يسجد أو النية أو التحريم ، فإذا ذكره أو شك فيه استأنف الصلاة ، وما قيل من أن قوله كزيادة إلى آخره غير محتاج إليه لأنه معلوم من قوله أو فعل منهى عنه رد بأن المراد بالمنهى عنه ما ليس من أفعال الصلاة ، وهذه الزيادة من أفعالها لكن لا يعتد بها لعدم الترتيب ، وقد ينازع في الرد لما مر من شمول كلامه لسلسلة الشك فيكون ذكره إيضاحاً (أو) كان المتروك (بعضاً) فيسجد بترك واحد مما يأتي إذ الأبعاض من الشعائر الظاهرة المختص طلبها بالصلاة (وهو القنوت) الراتب وهو قنوت الصبح والوتر في نصف رمضان الثاني دون قنوت التازلة لأنه سنة عارضة في الصلاة يزول بزوالها فلم يتأكد شأنه بالجبر وترك بعض القنوت ولو كلمة ككله ، وإن قلنا بعدم تعيين كلماته لأنه بشروعه

بل الزيادة مقتضية للسجود أبداً (قوله ولم يأت بمبطل) أي أما لو أتى به فإن كان مما يبطل عمده وسهوه كالفعل الكثير والكلام الكثير استأنف الصلاة ، وإن كان مما يبطل عمده دون سهوه ككلام قليل أتى به لظن خروجه من الصلاة سجد للسهم ثم سلم ، وسجوده ليس للتدارك بل لفعل ما يبطل عمده (قوله أو شك فيه) أي وطال تردده بقدر مضى ركن على ما يأتي (قوله إذ الأبعاض الخ) عدل إلى هذا التعليل عن تعليل المحل بأنه ذكر مقصود في محل مخصوص لما أورد عليه من شموله لأذكار الركوع ونحوه . ويمكن أن يجاب عن المحل بأنه أراد بالمقصود مالا يقوم غيره مقامه ، وبالحل المخصوص أنه لا يشرع في غير موضعه فيخرج بالمقصود السورة ، فإن المطلوب فيها ليس معينا في سورة دون غيرها ولا تشرع في غير القيام والتسبيحات ليست مخصوصة بلفظ لا يقوم غيره مقامه ولكنها تفعل في الركوع والسجود ، بخلاف القنوت فإنه لا يشرع في غير الاعتدال والتشهد الأول وإن تكرر بفعل الأخير لكن لا يقوم غيره مقامه (قوله ولو كلمة) أي ومنها الفاء في فذلك تقضي ، والواو في وإنه ، وقوله وترك : أي وإن أتى ببدل المتروك بما يرادفه كعب بدل فيمن هديت . والقياس أن مثل ذلك مالم ترك قوله : فلك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب إليك أو شيئا منهما لما مر عن الروضة من استحباب ذلك في القنوت ويحتمل عدم السجود ، ولا يلزم من الاستحباب الورود ، وقوله من استحباب ذلك الخ عبارة ابن حجر قبل في القنوت بعد قول المتن ، وهو : اللهم اهدني فيمن هديت الخ نصها : وزاد العلماء فيه بعد واليت : ولا يعز من عادت ، وإنكاره مردود لوروده في رواية البيهقي ويقول تعالى - فإن الله عدو للكافرين - وبعد تعاليت : فلك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب إليك . ولا بأس بهذه الزيادة بل قال جمع إنها مستحبة لورودها في رواية البيهقي ، وذكر نحوه مر في شرحه (قوله ككله) أي مالم يقطعه ويعدل إلى آية تتضمن ثناء ودعاء فلا يسجد من جهة ترك القنوت ، بخلاف ما إذا قطعه واقتصر على ما أتى به منه ، ولو اقتصر ابتداء على قنوت عمر فلا يسجد لإتيانه بقنوت كامل ، أو أتى ببعضه وبعض القنوت الآخر فينبغي أن يسجد لعدم إتيانه بواحد كامل منهما اه سم على حج . أقول : وقضيته أنه لو أتى ببعض أحدهما مع كمال الآخر لا يسجد ، وفي حاشيته على منهج فرع جمع بين قنوت الصبح وقنوت سيدنا عمر فيه ترك بعض قنوت عمر قد يتجه السجود . لا يقال : بل عدم السجود لأن ترك بعض القنوت عمر لا يزيد على تركه بجملة وهو حينئذ لا يسجد له . لأننا نقول : لو صح هذا التمسك لزم عدم السجود بترك بعض قنوت

الآتي في كلام المصنف إنما هو في ترك فعل حقيقي وهو ترك الركن على ما يأتي فيه وترك بعض (قوله فإذا ذكره أو شك فيه استأنف الصلاة) أي وقد صدق أنه لا يسجد (قوله لأنه معلوم من قوله أو فعل منهى عنه) أي فهو من القسم الثاني لا الأول ، وحينئذ فكان للاتفاق في الإيراد أن يقال : السجود في هذه ليس لترك المأمور بل لفعل المنهى ،

فيه يعين لأداء السنة مالم يعدل إلى بدله، ولأن ذكر الوارد على نوع من الخلط يحتاج إلى الجهر ، بخلاف ما يأتي به من قبل نفسه فإن قليله ككثيره ، والمرد بالفتوت مالا يد منه في حصوله ، بخلاف ترك أحد الفتوتين كأن ترك فتوت سيدنا عمر رضي الله عنه لأنه أتى بفتوت تام ، وكذا لو وقف وقفة لاتسع الفتوت إذا كان لا يحسنه إتيانه بأصل القيام على ما نقل عن الوالد رحمه الله تعالى . نعم يمكن حل ذلك على ما إذا كانت الوقفة لاتسع الفتوت المهور وتسع فتوتنا ما عجزنا . أما لو كانت لاتسع فتوتنا عجزنا أصلا فالأوجه السجود (أو قيامه) أي الفتوت الرابع وإن استلزم تركه ترك الفتوت بأن لم يحسنه فإنه يسن له القيام بقدره زيادة على ذكر الاعتدال . فإذا تركه بسجد له ، وبما تقرر اندفع ما قيل إن قيامه مشروع لغيره وهو ذكر الاعتدال فكيف يسجد لتركه ، ولو تركه تبعا لإمامه الحنفى سجد كما صرح به في الروضة ، وقول القائل لا يسجد منى على مرجوح ، وهو أن العبرة بعقيدة الإمام ، ولو اقتدى في الصبح بمصلي سنها سجد فيها يظهر إن لم يتمكن من الفتوت خلفه ، فإن فعله فلا ، ويحمل عليه ما ذكره

الصحيح المخصوص لأنه لو تركه بجملته وعدل إلى دعاء آخر لم يسجد فتأمل ثم وافق مر على ما قلناه اه . أقول : ولعل الفرق بين هذا وبين ما لو عدل إلى آية تتضمن دعاء وإناء أن الآية لما لم تطلب بخصوصها كانت فتوتنا مستقلة فأسقط العدول إليها حكم الفتوت الذي شرع فيه ، بخلاف كل من فتوت عمر وفتوت الصبح فإنه ورد بخصوصه فكانا كفتوت واحد ، والفتوت الواحد يسجد لترك بعضه ولو كلمة على مامر ، وبقى ما لو عزم على الإتيان بهما ثم ترك أحدهما هل يسجد أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لأن السنن لاتلزم إلا بالشروع فيها (قوله مالم يعدل) أي بخلاف ما إذا عدل (قوله وكذا لو وقف) أي فلا يسجد (قوله يمكن حل ذلك) أي ليوافق ما يأتي من أن قيام الفتوت من الأيمان (قوله على ذكر الاعتدال) وعليه فلو وقف وقفة تسع الفتوت وقد ترك ذكر الاعتدال فالظاهر صرف تلك الوقفة للفتوت ، فإن تركه ذكر الاعتدال قريبة على أنه لم يرد فلا تكون الوقفة عند عدم ذكر الاعتدال إلا للفتوت (قوله فإذا تركه) أي بأن لم يأت بقيام يسع فتوتنا عجزنا ليوافق مامر له (قوله وبما تقرر) أي من أن القيام بعض مستقل (قوله كما صرح به) أي ولو أتى به المأموم مؤلف ، وعبرة حج : ولو اقتدى شافعى بخفى في الصبح وأمكنه أن يأتي به ويلحقه في السجدة الأولى فعل وإلا فلا ، وعلى كل يسجد للسبو ، وعلى المنقول المعتمد بعد سلام إمامه لأنه بتركه له لحقه سبوه في اعتقاده ، بخلافه في نحو سنة الصبح إذ لا فتوت يتوجه على الإمام في اعتقاد المأموم فلم يحصل منه ما ينزل منزلة السبو اه : أي فلا يطلب من المأموم سبوه لترك إمامه الفتوت لعدم طلبه من الإمام بل هو منى عنه ، وعلى السجود أيضا مالم يأت به إمامه الحنفى ، فإن أتى به فلا سبوه لأن العبرة بعقيدة المأموم ، ويصرح بذلك ما قالوه فيها لو اقتصد إمام الحنفى وصل خلفه حيث قالوا بصحة صلاته خلفه اعتبارا بعقيدة المأموم لا بعقيدة الإمام . وبقى ما لو وقف إمامه الحنفى وقفة تسع ذلك ولم يجهز به هل يسجد المأموم حملا له على عدم الإتيان به أو لا قياسا على ما لو سكت سكينة تسع البسملة من أنا نحمله على الكمال من الإتيان بها حتى لا يلزم الشافعى نية المفارقة ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول ، ويفرق بينهما بأن البسملة لما كانت مطلوبة منه حل على الكمال بخلاف الفتوت (قوله بمصلي سنها) ومثلها كل صلاة لا فتوت فيها على الراجح

فذكره في الأول في غير محله (قوله مالم يعدل إلى بدله) صادق بما إذا كان البدل واردا وبما إذا كان من غير الوارد ، وهو ما اقتضاه كلام الشهاب سم في حواشى التحفة لكن صرح بخلافه في حواشى شرح المنهج ، وذكر أن الشارح وافقه عليه قليلا (قوله ولو تركه تبعا الخ) وكذا لو أتى بمخلفه كما صرح به الشهاب حج

الركن في خادمه تبعاً للقول (أو التشهد الأول) والمراد به هنا الواجب في التشهد الأخير أو بعضه لأنه صلى الله عليه وسلم تركه ناسياً ومجد للسجود قبل أن يسلم . ويستثنى من ذلك ما لو نوى أربعاً وأطلق ، أو قصد أن يأتي بتشهدين فلا يسجد لترك أولهما على ما قاله جمع متأخرون ، وعزمه على الإتيان به لا يلحقه بتشهد الظهر لأنه مع ذلك غير بين تشهدين وثلاث وتشهد واحد ، فهو غير سنة مطلوبة لداته في محل مخصوص ، لكن الذي قاله القاضي والبقوى أنه يسجد في صورة القصد إن تركه سهواً : أى أو عمداً : وهو المعتقد (أو قعوده) قياساً عليه وإن استلزم تركه ترك التشهد ، لأن السجود إذا شرع لترك التشهد شرع لترك جلوسه لأنه مقصود له . وصورة تركه وحده أن لا يحسنه فإنه يسن له حينئذ الجلوس بقلده كما مر نظيره في القنوت (وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) أى بعده (في الأظهر) والمراد الواجب منها في التشهد الأخير أخذاً مما مر ، لأنه ذكر يجب الإتيان به في الأخير فيسجد لتركه في الأول ، وقيس به القنوت فيسجد لترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه كما جزم به ابن الفركاح ، واعتمده جمع متأخرون ، والجلوس لها في الأول والقيام لها في الثاني كالقعود للتشهد والقيام للقنوت فيكونان من الأيماض ، وعلى ذلك فالأيماض اثنا عشر ، وقوله (يسجد) راجع للصورتين ، ويصح عود فيه لكل ماذكر ، والقنوت وقصر رجوعه على التشهد وزعم فرق بينهما غير حسن لأن العطف بأو فإفراجه لذلك لا اختصاصه بالتشهد ، ووجوبه في التشهد في الجملة لا يصلح مانعاً لإحداها من القنوت بها من التشهد لأن مقتضى السجود ليس هو الوجوب في الجملة لقصوره ولثلاثاً يلزم عليه إخراج القنوت من أصله ، بل كون المتروك من الشعار الظاهرة المخصوصة بمحل منها استقلالاً تبعاً كما يأتي مع استوائهما في ذلك . والثاني لا يسجد لترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بناء على عدم استحبابه فيه ، وسواء تركه مأمراً أم سهواً يجمع الخلل بل خلل العمد أكثر فكان الجبر أحوج (وقيل إن ترك عمداً فلا) يسجد لتركه لكونه مقصراً بتقويت السنة على نفسه

(قوله أو بعضه) ومنه الواو في وأشهد (قوله ما لو نوى أربعاً) أى من الفعل رتباً كان أو غيره (قوله أنه يسجد) قال سم على منهج بعد نقله الأول عن حجج : والثاني عن جر . وأقول : إن الزم استحباب تشهد أول لمن أراد أربع ركعات تطوعاً لم ينتج إلا السجود حتى وإن أطلق ولم يوجد منه عزم على الإتيان بالاثنتين ، وإن الزم عدم استحبابه فالوجه عدم السجود وإن عزم ، لأن غاية الأمر أنه قصد الإتيان بشئ لا يستحب الإتيان به وذلك لا يقتضى السجود بتركه لأنه لم يترك أمراً مستحباً ولم يوجد في الصلاة ذلك فليحرم الاستحباب وعدمه . أقول : وقد يقال لما قصد الإتيان بالتشهدين التحق من حيث الفعل المنوي بالرعاية فطهر التشهد الأول مطلوباً فحجب تركه بالسجود (قوله فالأيماض اثنا عشر) أى بزيادة الصلاة على الآل في التشهد الأخير والقنوت على ما سنذكره (قوله من القنوت) حال ، وقوله من التشهد حال أيضاً : أى بعده (قوله بناء على عدم استحبابه) أى هذا الذكر وهو الصلاة على

لأنه يترك الإمام له لحقه سهواً في اعتقاده (قوله لم يسجد لتحمل الإمام ذلك) اعتمده الزيدى ، وفي بعض نسخ الشارح أنه يسجد (قوله اثنا عشر) أى بما يأتي (قوله ويصح عود فيه لكل بما ذكر الخ) يمنع منه أن الخلاف المذكور هنا مبني على الخلاف في سن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول ، وهو أقوال كما مر في صفة الصلاة ، وصرح به الجلال الخليل هنا . وأما الخلاف في سنة في القنوت فهو أوجه كما مر ، ثم أيضاً ولا يتأتى ترتيب الأقوال على الأوجه فتعين رجوع الضمير إلى التشهد فقط (قوله وزعم فرق بينهما) أى بين التشهد والقنوت (قوله مع استوائهما) عبارة التحفة : وهما مستويان في ذلك

ورد بما مر (قلت : وكذا الصلاة على الآل حيث سنناها، والله أعلم) وذلك بعد التشهد الأخير على الأصح ، وبعد الأول على وجه الجلوس كالقيام لها في القنوت قياما على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيها مر . وصورة السجود ترك الآل الآن أن يتيقن ترك إمامها بعد سلام إمامه وقبل أن يسلم هو أو بعده إن سلم وقصر الفصل ، فاندفع استشكله بأنه إن علم تركها قبل سلامه أتى بها أو بعده فات محل السجود ، وسيمت هذه السنن أبعاضا لتأكد شأنها بالجبر تشبيها ببعض حقيقة (ولا تجبر سائر السنن) أي باقيا بالسجود كأذكار الركوع والسجود على الأصل لأنها ليست في معنى الوارد ، فإن سجد لشيء منها عامدا بطلت صلاته ، إلا أن يعذر بلحمله . وما استشكل به من أن الجاهل لا يعرف مشروعية سجود السهو ومن عرفه عرف محله رد بمنع هذا التلازم لأن الجاهل قد يسمع مشروعية سجود السهو قبل السلام لا غير فيظن عمومه لكل سنة وعدم اختصاصه بمحله المشرع (والثاني) أي فعل النهي عنه (إن لم يبطل عمده) الصلاة (كالاتفات والخطوتين لم يسجد لسهو) كعمده غالبا لما يأتي في المستثنيات لعدم ورود السجود له ، ولأنه إذا كان عمده في محل العفو فسهو أولى (والا) بأن يبطل عمده كركعة زائدة أو ركوع

النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ورد بما مر) أي من قوله فكان للجبر أحوج (قوله بعد التشهد الأخير على الأصح) أي وبعد القنوت شرح المنهج ، وعبارة حج بعد قول المصنف والله أعلم : وذلك في القنوت ومثلها قيامها وفي التشهد الأخير الخ اه . وبه يتضح عمده السابق للأبعاض الثنا عشر (قوله وصورة السجود ترك الآل) وجه تصويره بذلك كما وافق عليه مر أنه إن تركه هو ، فإن كان عمدا أتى به ولا يسجد ، أو سهوا فإن تذكره قبل السلام فكذلك ، وإن سلم قبل تذكره فلا جائز أن يعود إليه . لأننا لم نرم جوزوا العود لسنة غير سجود السهو ، ولا أن يعود إلى سجود السهو عنه لأنه إذا عاد صار في الصلاة فينبغي أن يأتي بالتركون ولا يتأتى السجود لتركه فليأتل اه سم على منهج (قوله تشبيها ببعض) أي حيث تأكد شأنه بحيث تبطل الصلاة بتركه ، وليس المراد أن كلا يجبر بالسجود ، فإنه لو ترك ركنا سهوا يجب فعله ، والسجود إنما هو للزيادة الحاصلة بتداركه إن وجدت (قوله كأذكار الركوع والسجود) أي ودعاء الافتتاح والسورة ، ويمكن الفرق بين هذه وبين القنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو الآل بأن الاعتدال على صورة القيام المعتاد فطلب فيه ذكر يميزه عنه فكان مقصودا بالطلب لا تابعا ، والركوع والسجود لما كان كل منهما ليس على صورة الفعل المعتاد كانا عبادتين مستقلتين والذكر فيهما تابع للمحل فضعفت رتبته عن القنوت فلم يطلب له السجود (قوله إلا أن يعذر بلحمله) أي أو سهوه اه حج . وقضية إطلاق الجهل أنه لافرق بين قريب العهد بالإسلام وغيره ، وقيد الشورى نقلا عن البغوى بقريب العهد بالإسلام وعبر به في العباب أيضا ، لكن لم ينقله عن أحد ، ولعل الأقرب ما اقتضاه كلام الشارح فإن مثل هذا مما ينبغي فلا يفرق فيه بين قريب العهد بالإسلام وغيره ، ويؤيده ما يأتي للشارح بعد قول المصنف أو عاد له : أي للتشهد الأول جاهلا ، فكذا من قوله وإن كان مخالطا لنا لأن هذا مما ينبغي على العوام (قوله عرف محله) أي مقتضيه اه حج ، ثم قال : وأولت محله بما ذكر لأنه الذي نحن فيه وإلا لم يبق للإشكال وجه أصلا ، ثم رأيت

(قوله إلا أن يعذر بلحمله) أي بأن كان قريب العهد بالإسلام أو نشأ ببادية بعيدة عن العلماء ، لأن هذا هو مرادهم بالجاهل المعلوم خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله عرف محله) أي مقتضيه كما قاله الشهاب حج ، قال : وأولت محله بما ذكر لأنه الذي نحن فيه وإلا لم يبق للإشكال وجه أصلا ، ثم قال : ثم رأيت شارحا فهمه على ظاهره وأجاب عنه بما لا يلقى ما نحن فيه ، إذ الكلام ليس في سجوده في غير محله وهو قبيل السلام بل في سجوده في محله ، لكن لنحو تسبيح

أو يسجد (يسجد) لسبوه ، لأنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً ويسجد للسبوه متفق عليه ، هذا (إن لم تبطل) الصلاة (يسبوه) فإن بطلت بسبوه (ككلام كثير) فإنه يبطلها (في الأصح) كما مر فلا يسجد لعدم كونه في صلاة في الأصح راجع للمثال وهو الكلام الكثير لا الحكم وهو قوله يسجد ، فلو سكنت عن المثال لكان أخضر وأبعد عن الإيهام إذ لا يسجد مع الحكم بالبطان . واستثنى من هذه القاعدة ما لو سجد للسبوه ثم سجد قبل سلامه فإنه لا يسجد في الأصح ، فلو سجد عمداً بطلت صلاته أو سبوا فلا ، وما لو حوّل المتنفل دابته عن صوب مقصده سبوا ثم عاد فوراً فإنه لا يسجد للسبوه على ما صححه المصنف في المجموع وغيره ، والمتمم كما مر في فصل الاستقبال أنه يسجد له ، وصححه الرافعي في شرحه الصغير وجزم به ابن القري في روضه . وقال الأسنوى : إنه القياس ، وأقضى به الوالد رحمه الله تعالى (وتطويل الركن القصير) عمداً يسكوت أو ذكر أو قرآن لم يشرع فيه (يبطل عمده) الصلاة (في الأصح) لأن تطويله تغيير لموضوعه كما لو قصر الطويل بعدم إتمام الواجب ، ولأن تطويله يخل بالموالاة كما قاله الإمام (فيسجد لسبوه) والثاني لا يبطل عمده لحديث ورد فيه يدل على ذلك ومقدار التطويل المبطل كما نقله الخوارزمي عن الأصحاب . وكلام الشيخين قد يدل عليه أن يلحق الاعتدال بالقيام والجلوس بين السجدين بالجلوس للتشهد ، ومراعاة كما قاله جمع قراءة الواجب وهو الفاتحة ؛ وأقل التشهد : أي بعد مضى قد ذكر كل

شارحاً فهمه على ظاهره ، وأجاب عنه بما لا يلاقي ما نحن فيه اهـ (قوله يسجد) أي غالباً أيضاً لما يأتي فيها لو سجد في سجود السهو أو نفل السفر (قوله واستثنى من هذه القاعدة) وهي قول المصنف والثاني أن لم يبطل الخ (قوله ثم سجد) أي بأن تكلم ناسياً مثلاً (قوله قبل سلامه) أي أوفى السجود نفسه (قوله والمتمم كما مر في فصل الاستقبال) خلافاً لحج حيث قال : واستثنى من هذه القاعدة ما لو حوّل المتنفل دابته عن صوب مقصده سبوا ثم عاد فوراً فإنه لا يسجد لسبوه على المتمم مع أن عمده مبطل ، ويفرق بينه وبين سجوده بجموعها وعودها فوراً بأنه هنا مقصر لركوبه الجموح أو بعدم ضبطها ، بخلاف التامى فخفض عنه لشقة السفر وإن قصر انتهى . وقضية تخصيص الخلاف بهذه الصورة وأن السجود بجماع الدابة لا خلاف فيه وهو مناف لقول البهجة :

• أو بانحراف لآليها ناسياً •

أو خطأ أو بجماعها يسجد سبوا على الأصح إن قل الأمد اهـ
وقرره شارحه بما يفيد جريان الخلاف في كل منهما ، ومنه قوله : وصححه الشيخان في الجماع ، لكنه قال بعد : وقال بغوى : يسجد في النسيان والخطأ دون الجماع اهـ . فإقتضاه كلام حج جار على هذا الأخير (قوله لم يشرع فيه) قيد في الذكر فقط ، فلو قدم قوله : لم يشرع على قوله أو قرآن أو أخر الذكر عنه كان أولى ، ولكنه أخره لما يأتي من أن تطويل القيام الثاني من صلاة الكسوف لا يضر لكون القراءة مشروعة فيه . ويرد عليه أن القيام الثاني في صلاة الكسوف ليس اعتدالاً بل هو سنة فيها مستقلة فليتأمل (قوله قراءة الواجب) أي فيها

الركوع فتعين ما ذكرته اهـ (قوله واستثنى من هذه القاعدة) يعني قول المصنف وإلا سجد فهو استثناء من المفهوم وأما ما استثنى من المنطوق وهو قوله إن لم يبطل عمده لم يسجد لسبوه فسيأتي في المتن مع ما زاده الشارح عليه (قوله لم يشرع فيه) راجع للذكر والقرآن كما سيأتي محترزه في قوله وخرج بقولنا لم يشرع الخ ، خلافاً لما وقع في حاشية

المشروع كالفنوت في محله بالقراءة المعتدلة ، ويحتمل أن يعتبر أقل زمن يسع ذلك لا قراءته مع المندوب وجرى عليه بعضهم ، وقول الزركشي القياس اتباع العرف يرد بأن هذا بيان للعرف هنا ، والأوجه أن المراد بالزيادة على قدر الذكر المشروع فيه في تلك الصلاة بالنسبة للوسط المعتدل لها لا لحال المصل ، وقولنا في تلك الصلاة يحتمل أن يراد به من حيث ذاتها أو من حيث الحالة الأيمنة ، فلو كان إماما لآسن له الأذكار المسنونة للمنفرد اعتبر التطويل في حقه بتقدير كونه منفردا على الأول ، وبالنظر لما يشرع له الآن من الذكر على الثاني وهو الأقرب لكلامهم ، وخرج بقولنا لم يشرع تطويله ما شرع تطويله بقدر الفنوت في محله أو التسبيح في صلاته أو القراءة في الكسوف فلا يؤثر ، واختار المصنف دليلا جواز تطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين لورود أحاديث صحيحة فيه ، ولهذا جرى عليه الأكثرون ، وصححه في موضع من التحقيق . وقد يمنع الاستدلال بما ورد من الأخبار بأنها وقائع فعلية طرقها الاحتمال (فالاعتدال قصير) لأنه للفصل بين الركوع والسجود (وكذا الجلوس بين السجدين) قصير (في الأصح) لأنه للفصل بينهما فهو كالاتدال ، بل أولى لأن الذكر المشروع فيه أقصر مما شرع

(قوله كالفنوت) قضيته أنه لو زاد على قدر الفنوت ما يسع قراءة الفاتحة في ثانية الصبح بطلت ، وقد تقدم له خلاف مع توجيهه بأنه مشروع له في الجملة (قوله بالنسبة للوسط) خبر أن : أي أن المراد اعتبارها بالنسبة النخ (قوله بتقدير كونه منفردا على الأول) أي قوله يحتمل أن يراد به من حيث النخ ، وقوله على الثاني : أي قوله أو من حيث الحالة الراحة النخ (قوله لم يشرع تطويله) في نسخة تطويله مرتين ، وما في الأصل هو الموافق لما قدمه من عدم ذكره تطويله (قوله في محله) أي وهو اعتدال الركعة الأخيرة في الصبح أو الوتر في رمضان ، أما الاعتدال في غيرهما فيضّر تطويله ولو من الركعة الأخيرة إلا إذا طوّله بالفنوت النازلة . وأقوى ابن حجر بأن تطويل الاعتدال من الركعة الأخيرة لا يضر مطلقا لأنه عهد تطويله في الجملة ، ونقل عن الزيداني أضياد هذا (قوله لورود أحاديث صحيحة فيه) أي الجلوس بين السجدين دون الاعتدال فإنه لم يرد فيه ذلك ، ويحتمل رجوع الضمير للتطويل ، وفيه كلام في سم على منيج ، ومنه أن حديث أنس ورد في مسلم بتطويل الجلوس بين السجدين أيضا أي كما ورد تطويل الاعتدال فكان ينبغي له اختياره ولعله لم يستحضره اه (قوله لأنه للفصل) قال الشيخ عميرة أورد أن اشتراط الطمأنينة ينافي في ذلك ، وأجيب بأنها اشترطت ليتأتى الخشوع ويكون على سكونية انتهى سم على منيج

الشيخ (قوله كالفنوت) أي المشروع بقربة قوله قبله قدر ذكر كل المشروع فيه ، ولعل المراد الفنوت مع ما تقدم عليه من الأذكار المشروعة فليراجع ، ثم إن قضية ما ذكر أنه لو زاد على قدر المشروع بقدر الفاتحة تطل صلاته ولا ينافية خلافا لما في حاشية الشيخ ما قدمه من ركن الاعتدال من عدم البطان ، لأن ذلك فيها إذا كان التطويل بنفس الفنوت كما يعلم بمراجعته بخلاف ما هنا (قوله في محله) أي المشروع هو فيه بالأصالة وهو ثانية الصبح وأخيرة الوتر في النصف الثاني من رمضان وأخيرة سائر المكتوبات في النازلة كما في حاشية الشيخ ، ويدل له قول الشارح عقب الاستثناء الآتي في كلام المصنف عقب كلام الرافعي الآتي . ويمكن حله على ما إذا لم يطل به الاعتدال وإلا بطلت ، فالشارح عاقل لما أتى به الشهاب حج من أن المراد بمحله اعتدال أخيرة سائر المكتوبات قال لأنها محله في الجملة (قوله ويحتمل أن يعتبر أقل زمن يسع ذلك) أي الواجب ، وقوله لا قراءته مع المندوب مقابل لقوله ومراده كما قال جمع قراءة الواجب (قوله واختار المصنف النخ) كان ينبغي تأخيرها عن المتن بعده

في الاعتدال . والثاني أنه طويل لما مر (ولو نقل ركنًا قوليا) غير مبطل فخرج السلام عليكم وتكبيرية الإحرام بأن كبر بقصده (كفاحته في ركوع أو) جلوس (تشهد) آخر أو أول ، وقول بعض الشراح أو تشهد آخر ليس بقيد ، أو نقل تشهد أو بعض ذلك إلى غير محله ، أو نقل قراءة مندوبة كسجدة إلى غير محلها (لم يبطل بعده في الأصح) لأنه غير محل بصورتها بخلاف الفعلي (و) على الأصح (يسجد لسبوه) ولعمدة أيضا (في الأصح) لتركه التحفظ للمأمور به في الصلاة فرضها ونقلها أمرا مؤكدا كتأكد التشهد الأول . نعم لو قرأ السورة قبل الفاتحة لم يسجد كما قاله ابن الصباغ لأن القيام عليها في الجملة ، وقياسه أنه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد لم يسجد لأن القعود محلها في الجملة . قال الأسنوي : وقياسه السجود للتسبيح في القيام وهو مقتضى ما في شرائط الأحكام لا ين عبدان اه . والمحتد كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى عدم السجود ، والثاني لا كغيره مما لا يبطل عمده (وعلى هذا) أي الأصح (تستفي هذه الصورة من قولنا) المتقدم (مالا يبطل عمده لا سجود لسبوه) واستثنى معها أيضا ما لا يأتي بالقنوت أو بكلمة منه بيته قبل الركوع أو بعده في الوتر في غير نصف رمضان الثاني فإنه يسجد ولو تعده لم يبطل صلاته لكنه مكروه ، ذكره الرافعي في صلاة الجماعة ، ويمكن محله على ما إذا لم يطل به الاعتدال وإلا بطلت أخذا بما مر ، وما لو قرأ غير الفاتحة في غير القيام ، وما لو فرقهم في الخوف أربع فرق

(قوله لما مر) أي في قوله لورود أحاديث صحيحة فيه الخ (قوله ولو نقل ركنًا قوليا) قضية ما ذكر أنه لا يسجد لتكرير الفاتحة أو التشهد لأنه لم ينقله إلى غير محله ، لكن عبارة حجج في شرح الإرشاد ويضم إلى هذه : أي نقل الركن القول القنوت في وتر لا يشرع فيه وتكرير الفاتحة خلافا لبعضهم اه . وخرج بتكرير الفاتحة تكرير السورة فلا يسجد له لأنه كله يصدق عليه أنه قرآن مطلوب ، وقياس ما ذكره في تكرير الفاتحة أنه يسجد بتكرير التشهد إلا أن ما ذكره الشارح من أنه لو قدم الصلاة على النبي لا يسجد لأن القعود محلها في الجملة يقتضي عدم السجود بتكرير الركن القول ، إلا أن يقال : التكرير عبادة عن ذكره بعد الإتيان به وعجز تقديمه ليس فيه ذلك ، ويؤيده أن القول بابطال تكريره إنما يكون بعد الإتيان به على وجه يعتد به (قوله فخرج السلام عليكم) أي وإن لم يقصده لما فيه من الخطأ (قوله بأن كبر بقصده) أي الإحرام (قوله بخلاف الفعلي) أشار به إلى رد توجيهه مقابل الأصح الذي عبر عنه المحلى بقوله : والثاني تبطل كتقل الركن الفعلي اه . وكان ينبغي للشارح ذكر المقابل وفاء بشرح المتن (قوله عدم السجود) أي ينقل التسبيح إلى القيام (قوله وعلى هذا تستفي هذه الصورة) أي وهي قوله ولو نقل ركنًا قوليا ، وقوله عن قولنا متعلق بتسني وعدها بن دون من لتضمينه معنى تميز (قوله قبل الركوع) ومثل ذلك ما لو فعله إمامه الحنفي قبل الركوع لأن فعله عن اعتقاد ينزل عندنا منزلة السهو (قوله وإلا بطلت) هذا يخالف من حيث شموله الركعة الأخيرة على ما أتى به حجج من عدم البطلان بتطويل اعتدال الركعة الأخيرة كما تقدم نقله عنه (قوله أخذا بما مر) أي في قول المصنف وتطويل الركن القصير الخ (قوله وما لو قرأ) هذا علم من قوله قبل أو نقل قراءة مندوبة الخ ، فلمله ذكره للتصريح بالاستثناء ، وإنما قيد بغير الفاتحة ليكون مثالا لنقل غير الركن وإلا فنقل الفاتحة علم من قول المتن ولو نقل ركنًا قوليا (قوله غير الفاتحة) أي شيئا من القرآن غير الخ ، وظاهره أنه إذا قرأ في غير القيام لا يشترط للسجود نية القراءة وعليه فيفريق بينه وبين القنوت بأن القنوت دعاء وهو مشروع في الصلاة مطلقا فاشترط فيه نية القنوت ليجتنب كونه من الألباس ، والقراءة صورتها ليس لها حالتان فكان مجرد نقلها مقتضيا لتحقق نقل المطلوب ، لكن في حاشية شيبخا الزياي خلافه حيث قال

(قوله في الوتر في غير نصف رمضان) أي مثلاً كما هو ظاهر (قوله وما لو قرأ غير الفاتحة) هذا مكرر مع قوله السابق أو نقل

وصلى بكل ركعة أو فرتين وصل بواحدة ثلاثاً فإنه يسجد لخالفته بالانتظار في غير محله الوارد فيه ، وليس منها زيادة القاصر أو مصلّ فلا مطلقاً من غير نية سهو لأن عند ذلك يبطل فهو من القاعدة ، ولو صلى على الآك في التشهد الأول أو يسلم أول تشهد لم يسن له سجود السهو كما اقتضاه كلام الأصحاب ، وهو ظاهر عملاً بقاعدتهم ما لا يبطل عمده لا بسجود لمسهو إلا ما استثنى منها ، والاستثناء : معيار العموم بل قيل إن الصلاة على الآك في الأول ستة ، وكذا الإتيان ببسم الله قبل التشهد . وأما ما اقتضاه كلام الشيخ في شرح منبهه وأقْبَى به من السجود له فإنما يتجه على القول بأنها ركن في التشهد الأخير ، كذا أفاده الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه ودعوى صحته بعيدة (ولو نسى) الإمام أو المنفرد (التشهد الأول) وحده أو معها قعوده (فذكره بعد انتصابه) أى وصوله لحد يميز له في قيامه (لم يعد له) أى يحرم عليه العود لما صحح من الأخبار وتلبسه بفرض فعل فلا يقطعه لسنة (فإن عاد) عامداً (عالماً) بتحريره بطلت (صلاته) لأنه زاد قعوداً من غير علو وهو محل بنية الصلاة ، بخلاف قطع القول لنفل كالغائبة

قوله وقنوت بنيته ، وكذلك التشهد والقراءة لا بد من نيتهما قياساً على القنوت اهـ . وما اقتضاه كلام الشارح من أن التشهد والقراءة لا يشترط لهما نية في اقتضاء السجود ظاهر لأن القراءة وألفاظ التشهد كلاهما متعين مطلوب في محل مخصوص ، بخلاف القنوت فإن ألفاظه تستعمل للدعاء في غير الصلاة ويقوم غيرها في الصلاة من كل ما تضمن دعاء وثناء مقامها فاحتيج في اقتضاءها السجود للنية (قوله فإنه يسجد لخالفته) ينفى أن غير الفقرة الأولى مثله لاقتضاءهم بمن حصل منه مقتضى السجود فليتأمل اهـ سم على منهج (قوله في غير محله) أى وهو انتظاره في قيام الثانية والرابعة (قوله أو يسلم أول تشهد) ظاهره أنه لا يسجد وإن قصد أنها من الفائتة ، لكن عبارة حج : وأنه لو يسلم أول التشهد أو صلى على الآك بنية أنه ذكر التشهد الأخير سجد الخ . أقول : والأقرب ظاهر إطلاق الشارح هنا لما علل به من أن الاستثناء معيار العموم سبباً والتشهد على الصلاة على الآك في الجملة ، لكن ما علل به عدم السجود لقراءة البسمة أول التشهد يرد عليه أن هذا مطلوب قوى نقله إلى غير محله (قوله في شرح منبهه) أى من أنه متى نقل مطلوباً قولياً بسجود السهو فإنه صدق على ما ذكر (قوله أومع قعوده) أى أوقعه وحده بأن لم يحسنه (قوله لحد يميزه في قيامه) أى بأن صار إلى القيام أقرب منه إلى الركوع أو إليهما على سواء (قوله لم يعد له) ظاهره وإن نذر كل من الإمام والمنفرد ، ويوجه بأن الكلام في الفرض الأصلي وهذا فرضيته عارضة ، ولهذا لو تركه عمداً بعد نذره لم تبطل صلاته (قوله وتلبسه بفرض فعل) أى أما القول نسياناً (قوله عالماً بتحريره بطلت) ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين الفرض والنفل ، كان أحرم بأربع ركعات فلا بتشهدين وترك التشهد الأول وتلبس بالقيام فلا يجوز له العود ، وهو ظاهر لتلبسه بالقيام الذي هو فرض . لا يقال : إن له ترك القيام والجلوس للقراءة . لأننا نقول : الجلوس الذي يأتي به للقراءة ولو بعد تلبسه بالقراءة ركن فحده عنه إلى التشهد يصدق عليه أنه قطع الفرض للنفل ، وأما إذا تذكر في هذه الحالة قبل تلبسه بالفرض فهل يعود لأنه يقصد الإتيان به صار بعضاً أولاً ، لأن النفل لم يشتر فيه تشهد أول في حد ذاته ؟ فيه نظر ، والأقرب أنه ينفى على أنه إذا قصد الإتيان به ثم

قراءة مندوبة كسورة إلى غير محلها (قوله فإنما يتجه على القول بأنها ركن) يقال عليه الشيخ جار في ذلك على طريقته من أن نفل المطلوب القول وإن لم يكن ركناً يندب له السجود فلا يحتاج إلى الحمل المذكور (قوله بأنها) أى الصلاة على الآك (قوله وهو محل بنية الصلاة) ينفى أن تكون هذه الجملة حالية لتكون قيداً فيها قبلها : أى هذا العمود الخاص محل بنية الصلاة ، وإلا فالقعود ليس محلاً بنية الصلاة على الإطلاق بدليل ما قدمه في لزاد

للتعمد أو الافتتاح فلا يحرم (أو) عاد له (ناسيا) كونه في صلاة أو حرمة عوده (فلا) تبطل لعده ورفع القلم عنه . نعم يجب عليه عند تذكره النهوض فوراً ولا ينافي ماقرر هنا من عدم بطلانها بعوده ناسيا حرمة مأمراً من أنه لو تكلم بكلام يسر ناسيا حرمة الكلام ضرراً لأن العود من جنس الصلاة فكان بابه أوسع ، بخلاف الكلام فإنه ليس من جنسها ولا منها (ويسجد للسهر) لإبطال تعمد ذلك (أو) عاد له (جاهلا) بتحريمه وإن كان غافلاً لنا لأن هذا مما لا يحتج على العوام (فكلذا) لا تبطل صلاته (في الأصح) لما ذكر ويقوم فوراً عند تعلمه ويسجد للسهر والثاني تبطل لتقصيره بترك التعلم ، أما المأموم فيمتنع عليه التخلف عن إمامه للتشهد ، فإن تخلف بطلت صلاته لفحش المخالفة . لا يقال : صرحوا بأنه لو ترك إمامه القنوت فله أن يتخلف ليقنت إذا لحقه في السجدة الأولى . لأننا نقول : لم يحدث في تخلفه في تلك وقفاً وهنا أحدث فيه جلوس تشهد ، فقول بعض المتأخرين : لو جلس إمامه للاستراحة فالأوجه أن له التخلف ليتشهد إذا لحقه في قيامه لأنه حينئذ لم يحدث جلوساً ، فحل بطلانها إذا لم يجلس إمامه بمنزعه كما أنفي به الوالد رحمه الله تعالى إذ جلوسه للاستراحة هنا ليس بمطلوب ، ولو انتصب معه فعاد له لم يعد إذ هو إما متعمد فصلاته غير صحيحة أو ساه أوجاهل فلا يوافقه في ذلك بل ينظره قائماً حملاً له على أنه عاد ساهياً أو بنوى مفارقتها وهو الأولى ، ولو قعد فانتصب إمامه ثم عاد لزم المأموم القيام فوراً لأنه توجه عليه بانتصاب إمامه وفراقه هنا أولى أيضاً (وللمأموم) إذا انتصب وحده ناسيا (العود لمتابعة إمامه في الأصح)

تركه هل يسجد أو لا ؟ فإن قلنا بما قاله القاضي واليغوى من السجود واعتمده الشارح عاد له لأنه صار حكم البعض بقصد ، وإن قلنا بكلام غيرهما من عدم السجود لم يعد (قوله أو الافتتاح فلا يحرم) نعم لا يبعد كراهته اه حج (قوله أو حرمة عوده) أي أو ناسيا حرمة عوده (قوله ولا ينافي ماقرر الخ) هو قوله أو حرمة عوده الخ (قوله أو عاد له جاهلا) قال في الخادم : أما إذا علم أن التعمد غير جائز ولكن جهل أنه يبطل بقياس ماسبق في الكلام ونظائر البطلان لعوده مع علمه بتحريمه وبه صرح الشيخ أبو محمد في الفروق اه سم على منج (قوله أما المأموم فيمتنع عليه التخلف) لم يتقدم ما يصلح كون هذا عتراً له ففعل المراد من ذكره مجرد إفادة الحكم ، وقد يقال هو عتراً ما جعله مرجعاً للضمير في قول المصنف : ولو نسي من قوله الإمام أو المنفرد (قوله فإن تخلف) أي عاداً عالماً (قوله بطلت صلاته) أي وإن قل التخلف حيث قصد (قوله إذا لحقه في السجدة الأولى) أي فإن ظن أنه لا يدركه في الأولى لاسين له القنوت ، ومع ذلك إن تخلف ليقنت لا تبطل صلاته إلا إن سبقه بركنين فعليين بأن هو إمام للسجدة الثانية والمأموم في القيام للاعتدال كما يأتي في قوله نعم يجوز للمأموم الخ (قوله فقول بعض المتأخرين) هو ابن حجر رحمه الله (قوله إذ جلوسه) أي الإمام (قوله ليس بمطلوب) هل المراد ليس بمطلوب بطريق الأصالة وإلا فجلوس الاستراحة ستة في حقه إذا قصد ترك التشهد الأول (قوله ولو انتصب) أي المأموم معه : أي مع إمامه (قوله وفراقه هنا أولى) أي فهو غير بين الانتظار في القيام والمفارقة وهي أولى كالتى قبلها

قعوداً عقب يسجد التلاوة أو عقب الهوى للسجود (قوله كونه في صلاة) قد لا يتصور عوده لأجل التشهد مع نسيانه أنه في صلاة إذ التشهد ليس إلا فيها ، فلعل اللام في له بمعنى إلى أي عاد إلى التشهد بمعنى محله (قوله لأن العود من جنس الصلاة) يعني ما عاد إليه وإلا فنفس العود ليس من جنس الصلاة ، وقرق الشهاب حج بأن حرمة الكلام أشهر فنسياتها نادر فأبطل كالإكراه عليه ولا كذلك هذا (قوله أما المأموم) لا وجه للتعبير هنا بأما (قوله كما أنفي به الوالد) يعني بما اقتضاه المنع من البطلان (قوله إذ جلوسه للاستراحة هنا ليس بمطلوب) يؤخذ منه أنه

لعلره إذ المتابعة فرض فرجوعه إلى فرض لا إلى سته . والثاني ليس له العود بل ينتظر إمامه قائماً لتلبسه بفرض وليس فيها فعله إلا التقدم على الإمام بركن (قلت : الأصح وجوبه) أي العود (والله أعلم) لأن متابعة الإمام واجبة وهي أكد مما ذكروه من تلبسه بفرض ، فإن لم يعد ولم ينو المفارقة بطلت صلاته ، وما ذكرناه من التفصيل بين العمد والسور يجري فيها لو سبق لإمامه إلى السجود وترك القنوت كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى ، فقد قال في الروضة كأصلها وترك القنوت يقاس بما ذكرناه في التشهد ، وفي التحقيق والأنوار والجواهر نحوه ، ويؤخذ منه أن المأموم إن ترك القنوت ناسيا وجب عليه العود لمتابعة إمامه أو عامدا ندب . ولا يرد عليه ما لو ظن المسبوق سلام إمامه فقام حيث لزم العود ، وامتنع عليه نية المفارقة لأن المأموم هنا فعل فعلا للإمام أن يقطعه ، ولا كذلك في الصورة المذكورة لأنه بعد فراغ الصلاة فجاز له المفارقة هنا لذلك ، أما إذا عمد الترك فلا يجب عليه العود بل يسن له كما لو ركن مثلا قبل إمامه لأن له قصدا صحيحا بانتقاله من واجب لمثله فاعتد بقطعه وخير بينهما ، بخلاف الساهي فكأنه لم يفعل شيئا ولزمه العود ليعظم أمره . والعائد كالمقوت على نفسه تلك السنة بتعمده فلا يلزمه العود إليها ، وإنما تخير من ركن مثلا قبل إمامه سهوا لعدم فحش المخالفة فيه بخلافه هنا ، ولو لم يعلم الساهي

(قوله فإن لم يعد) أي فوراً (قوله وما ذكرناه من التفصيل بين العمد) كان الأولى تأخيرها عن قوله الآتي : أما إذا عمد الترك الخ (قوله كما أفق به الوالد) أي فيجب عليه العود لإمامه إن عمد قبله ناسيا ، فإن لم يعد بطلت صلاته إن كان عامدا عالما ، وعليه فلا حاجة لقوله الآتي : ويؤخذ منه الخ إلا أن يقال : مراده أنه مأخوذ من كلام الأنوار والجواهر فكأنه يبين لسند والده (قوله وجب عليه العود) ما أفاده هذا الكلام من وجوب العود إذا ترك الإمام في القنوت وغير ساجدا سهوا لا يتقيد بذلك ، بل يجري فيها إذا تركه في اعتدال لاقنوت فيه وغير ساجدا سهوا كما وافق على ذلك طبر ومرو وهو ظاهر اهـ هم على منهج . أقول : وقد يفرق بأنه فيما لو تركه في القنوت والإمام مشغول بسنة تطلب موافقته فيها ، بخلاف الاعتدال الذي لاقنوت فيه فإن الإمام ليس مشغولا فيه بما ذكر وزمنه قصير ، فسجود المأموم قبله ليس فيه فحش كسبقة وهو في القنوت غايته أنه سبقه ببعض ركن سهوا . وفي حجب الجزم بما استظهره سم قال : ونخص قولهم السبق بركن سهوا لا يضر بالكوع اهـ . أي بخلاف السجود سهوا فيجب فيه العود (قوله وامتنع عليه نية المفارقة) أي مع استمراره في القيام ، بخلاف ما لو نوى المفارقة وعاد للعود فإنه لا يمتنع . وبعبارة حج : لو قام لزمه الجلوس ليقوم منه ولا يسقط عنه نية المفارقة وإن جازت اهـ (قوله ولا كذلك في الصورة المذكورة) وهي ما لو ظن المسبوق سلام لإمامه الخ (قوله فجاز له المفارقة هنا لذلك) وقد يقال ظنه سلام إمامه ينزل فعله منزلة فعل الساهي والعود واجب عليه : فالمستثنان على حد سواء إلا في نية المفارقة مع استمراره في القيام على مأمور (قوله كما لو ركن) أي عامدا أو ساهيا لعدم فحش المخالفة (قوله وإنما تخير)

لو جلس للتشهد فعن له القيام أن للمأموم أن يجلس ويبقى بالتشهد فليراجع (قوله إذ المتابعة فرض) أي في حد ذاتها وإلا فالمتابعة فيما نحن فيه ليست بفرض على طريقة الرافعي التي للكلام في تقريرها (قوله ولم ينو المفارقة) قضيته أن له نية المفارقة وعدم العود وسيأتي ما يصرح به (قوله وما ذكرناه من التفصيل) يعني ما أشرنا إليه بقولنا ناسيا ، وإلا فالنسي ذكره إنما هو أحد شيئين التفصيل وشقه الآخر سيأتي (قوله ويؤخذ منه) في التعبير به مساهلة ، إذ المأخوذ هو مفاد التشبيه قبله على أنه سيأتي له قريبا في الكلام على القنوت الآتي في كلام المصنف ما يفتي عن هذا وذكره هناك أنسب (قوله ولا يرد عليه) أي على ما ذكر في القنوت المشبه بالتشهد فهو مثله في الحكم (قوله)

از له المفارقة أي هنا

حتى قام إمامه لم يعد ولم يحسب مقرأه قبل قيامه كما لو ظن مسبقاً سلامه فقام لما عليه فإنه يلغو كل ما فعله قبل سلامه ولو ظن مصلياً قاعداً أنه تشهد التشهد الأول فافتتح القراءة الثالثة امتنع عوده إلى قراءة التشهد ، وإن سبقه لسانه بالقراءة وهوذا ذكر أنه لم يتشهد جاز له العود إلى قراءة التشهد لأن تعدد القراءة كتعدد القيام وسبق اللسان إليها غير معتد به (ولو تذكر) المصلي إماماً أو منفرداً التشهد الأول (قبل انتصابه) أي قبل استوائه معتدلاً (عاد) ندباً (للتشهد) الذي فيه لعدم تليسه بفرض (ويسجد) للسجود (إن كان صار إلى القيام أقرب) منه إلى التعود لأنه فعل فعلاً تبطل بعلمه وعلم غيره ، بخلاف ما إذا كان إلى التعود أقرب أو على السواء فلا يسجد لسببه لقلة ما فعله حيث ، كما صحح ذلك في الشرحين وهو المتمدن وإن صحح في التحقيق عدم السجود مطلقاً ، وقال في المجموع : إنه الأصح عند الجمهور ، وأطلق في صحيح التنبيه تصحيحه ، قال الأسنوي : وبه الفتوى ، وعلى الأول السجود للتهوض مع العود لأن تعددهما مبطل لا للتهوض فقط خلافاً للأسنوي حيث ذهب إلى أنه للتهوض لا للعود لأنه مأمور به . لا يقال : لو قام إمامه إلى خامسة ناسياً ففارقه المأموم بعد بلوغه حد الركعتين سجد مع أن هذا قيام لا عود فيه . لئنا نقول : عند هذا القيام وحده غير مبطل بخلاف ما قاله فإنه وحده مبطل (ولو نهض) من ذكر عن التشهد الأول (عمداً) أي بقصد تركه ، وهذا قسم قوله أولاً : ولو نسي التشهد الأول (فعاد) له عمداً

أي بين العود والانتظار (قوله حتى قام إمامه) أي أو سجد من القنوت ، وينبغي أنه لو لم يعلم حتى سجد إمامه لا يعتد بطمأنينته قبل سجود الإمام كما لا يعتد بقراءته ، ويحتمل الفرق بأن السجود شيء واحد والطمأنينة هيئة له بخلاف القراءة فإنها ركن (قوله ولو ظن مصلياً قاعداً) أي أو مضطجعا (قوله فافتتح القراءة) أي وإن قلت كأن نطقاً باسم من باسم الله الرحمن الرحيم لأن افتتاح القراءة ينزل منزلة القيام ، ومفهومه أنه لو أتى بالتعود مريداً القراءة لا يتمتع عليه العود (قوله جاز له العود) أي وجاز عدمه ، وعليه فينبغي إعادة مقرأه لسبق اللسان على ما يفيد قوله وسبق الخ وأنه لا يطلب منه سجود السهو (قوله قبل استوائه معتدلاً) أي بأن لم يصل لحد تجزئه فيه القراءة على مأمور (قوله كما صحح ذلك في الشرحين) أي ذلك التفصيل بين أن يصير إلى القيام أقرب وبين خلافه .

[فرع] نوى ركعتين تطوعاً ، أو أطلق في نية التطوع فصل ركعة ثم قام إلى الثانية ، فلما صار إلى القيام أقرب نوى الاختصار على ركعة فرجع إلى التعود وتشهد هل يسن له سجود السهو لأجل هذه الزيادة ؟ الوجه أنه يسن لأن هذه الزيادة لو تيممها بأن أراد زيادتها فقط بطلت صلاته . وقال به بالذهن على البدئية جواباً لسائله عن ذلك : لا يسجد فليتمل أم سم على منهج . أقول : والأقرب ما قاله م . ووجهه أن الزيادة حين فعلها كانت مطلوبة منه ، والترك إنما عرض له بعد نية الاختصار على ركعة ، ويشهد له ما يأتي للشارح بعد قول المصنف وسجود السهو الخ من أنه لو نوى السجود ثم عن له الاختصار على سجدة جاز ولا تضره تلك السجدة لأنه لم يتعمدها : يعني بل كانت مطلوبة منه (قوله أنه للتهوض) وفائدته أنه لو قصد التهوض وحده من غير عود البطان على مقاله الأسنوي (قوله أي بقصد تركه) خرج ماله نهض لا بقصد ذلك بل لينهض قليلاً ويعود فإنه تبطل صلاته لزيادته

(قوله لأن تعدد القراءة الخ) راجع إلى قوله امتنع عوده ، وقوله وسبق اللسان إلى غيرها غير معتد به راجع إلى قوله وإن سبقه لسانه الخ ، ففي كلامه لفً ونشر مرتب ، والمباراة للروض وشرحه (قوله لئنا نقول عمد هذا القيام الخ) هنا يقتضي تقيض المطلوب فتأمل (قوله بقصد تركه) احتراز به عما إذا قصد زيادة التهوض لا لغنى فإنها لا تبطل صلاته بمجرد انفصاله عن اسم التعود لشرعه في مبطل

(بطلت) صلاته بتعمده ذلك كما (إن كان إلى القيام أقرب) من القعود لزيادته ما غير نظمها ، بخلاف ما إذا كان إلى القعود أقرب أو إليهما على السواء ، وهذا مبني على ما قبله فعله مقابلته المذكور عن الأكثرين لا بطلان مطلقا ، وتقدم أن المعتمد خلافه (ولو نسي) إمام أو منفرد (قنوتا فذكره في سجوده لم يعد له) لتبليسه بفرض ، فإن عاد له عامدا عالما بتحريره بطلت صلاته (أو) ذكره (قبله) أي قبل تمام سجوده بأن لم يكمل وضع أعضائه السبعة (عاد) أي جاز له العود لأنه لم يتبلس بفرض وإن دلّ ظاهر عبارة الروض على امتناع العود بعد وضع الحجة فقط (ويسجد للسبب إن بلغ) هويه (حدّ الركع) أي أقله لتغييره نظمها بزيادة ركوع سهوا تبطل بتعمده ، بخلاف ما إذا لم يبلغه نظير مامر في التشهد ، ويجرى في المأموم هنا جميع مامر فيه ثم بتفصيله حرفا بحرف ، وكذا في غيره الجاهل أو الناسي مامر ثم أيضا . نعم يجوز للمأموم التخلف هنا للقنوت إن لم يسبق بركعتين فعليين كما سيأتي في فصل متابعة الإمام لأنه آدم ما كان فيه فلم تحصل مخالفة فاحشة ، وقول المصنف إن بلغ قيد في السجود للسبب خاصة لا في العود ، وإن كانت عبارته قد تفهم عوده لهما (ولو شك) مصل (في ترك بعض) من الأبعاض السابقة معين القنوت (سجد) إذ الأصل عدم فعله ، بخلاف ما لو شك في ترك بعض مبهم أو في أنه سها أم لا أو علم ترك مسنون ، واحتمل كونه بعضا لعدم تيقن مقتضيه مع ضعف المبهم بالإيهام ، وبما تقرر علم أن للتقييد بالمعين

ماليس من أنفعلها (قوله أو إليهما على السواء) ويكفي في ذلك غلبة الظن ولا يسجد عليه لقلة ما فعله (قوله وعلى مقابلته المذكور عن الأكثرين) هو قوله وقال في المجموع النخ (قوله أو قبله عاد) أي سواء بلغ حدّ الركع أو لا كما يأتي في قوله وقول النخ (قوله لم يكمل وضع أعضائه) فمثل ما لو وضع جيبته دون يديه مثلا فيعود خلافا لما يأتي عن ظاهر عبارة الروض (قوله أي جاز له العود) قضية التعبير بالجواز عدم استحبابه ، وقياس مامر من استحباب العود للتشهد حيث ذكره قبل انتصابه استحبابه هنا يجامع أن كلا لم يتبلس بفرض (قوله بخلاف ما إذا لم يبلغه) النخ أي بأن انحنى إلى حدّ لاتان وإحتاء ركبتيه وإن كان إلى الركوع أقرب منه إلى القيام فلا يسجد لقلة ما فعله وإن خرج به عن معنى القيام الذي يُجزئه فيه القراءة (قوله قد تفهم عوده) أي التقييد (قوله معين كقنوت) ظاهره أن الشك في بعضه بعد الفراغ منه لا يضر ، وهو ظاهر قياسا على ما تقدم في قراءة الفاتحة من أنه لو شك فيها وجب إعادتها أو بعضها بعد فراغها لم تجب لكثرة كلماتها ، وهذا موجود بعينه في القنوت ، ويؤيد ما ذكر أنه في عدّ ترك المأمورات ذكر أن ترك بعض القنوت ولو كلمة ككله ، واقتصر هنا على الشك في القنوت ولم يتعرض للشك في بعضه (قوله بخلاف ما لو شك في ترك بعض مبهم) إن أراد بالشك في ترك بعض مبهم أنه تردد هل ترك بعضا أو مندوبا في الجملة فعدم السجود مسلم ، وإن أراد بذلك أنه تردد هل التروك الصلاة على النبي أو على الآل في القنوت مثلا فالوجه السجود وسيأتي ، وكذا إن أراد أنه تردد ترك شيئا من الأبعاض أو لا بل

(قوله وهذا مبني على ما قبله) بمعنى أنه مأخوذه من حكمه ، وإلا ففي الحقيقة أن ذلك ينبغي على هذا كما هو ظاهر وإنما قلنا إن المراد هنا بالبناء ما لأن حكم السجود وعدمه المذكور في المتن طريقة القفال وأتباعه وسطا بين وجهين مطلقتين أحدهما ما ذكره الشارح عقبه ، ولم يتعرض القفال لحكم العمد على طريقته فأخذته تلميذ تلميذه البغوي من كلامه علا قاعدة أن ما أبطل عمده يسجد لسهوه (قوله المذكور عن الأكثرين) أي الذين عبر هو عنهم فيها من بالجمهور ، وعلم بما قدمناه أن هناك وجها بالسجود مطلقا فينبغي عليه هنا البطلان مطلقا وقد صرح بذلك بعض الأئمة (قوله بخلاف ما لو شك في ترك بعض مبهم) كأن شك هل ترك واحدا من الأبعاض أو أتى بجميعها

معنى خلافا لمن زعم خلافة الكاظمي والأخري فجعل المجه كالمعين (أو) في (ارتكاب نهي) أي منهي عنه يغير بالسجود (فلا) يسجد لأن الأصل عدم ارتكابه ، ولو علم سبوا وشك أنه بالأول أو بالتالي سجد كما لو علمه وشك أم تركه القنوت أم التشهد (ولو سها) بما يقتضي سبوره (وشك) أي تردد (هل يسجد) للسبوا أولا أو هل يسجد سجدتين أو واحدة (فليسجد) نكتين في الأولى وواحدة في الثانية لأن الأصل عدم سبوره ، وجريا على القاعدة المشهورة أن المشكوك فيه كالمعلوم (ولو شك) أي تردد في رباعية (أصل) ثلاثا أم أربعة أي بركعة (لأن الأصل عدم إتيانها ولا يرجع لظنه ولا لقول غيره أو فعاه وإن كان جمعا كثيرا ، وأما مراجعته صلى الله عليه وسلم الصحابة وعوده للصلاة في خير ذي الدين فليس من باب الرجوع إلى قول غيره ، وإنما هو معمول على تذكره بعد مراجعته أو أنهم بلغوا عدد التواتر بقرينة ما يأتي ، إذ عمل عدم الرجوع إلى قول غيره مالم يبلغوا عدد التواتر ، فإن بلغوا عدده بحيث يحصل علم الضروري بأنه فعلها رجع لقولهم لحصول اليقين له لأن العمل بخلاف هذا العلم تلاعب كما

أتى يجمعها فالوجه الذي لا يتجه غيره هو السجود ، وكلام الروضة وغيرها ظاهر فيه كما بيناه في محل آخر ، فالوجه حل كلامه على الأول لكنه حينئذ ربما يتحد مع قوله بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة اه سم على منيج . لكن نقل عن الشارح عدم السجود فيما لو شك هل أتى بجميع الأبعاض أو ترك منها شيئا ، وعبارته قوله في ترك بعض مبهم الخ كان شك هل أتى بجميع الأبعاض أو لا ، بخلاف ما لو علم ترك بعض وشك هل هو قنوت مثلا أو تشهد أول فإنه يسجد لأنه حكم المعين اه . ولو معنى ماسياق عن سم في قوله صورة هذا أنه إن تحقق الخ ، وعليه فالتقييد بالمعين في محله (قوله خلافا لمن زعم خلافة) هذا الزعم هو الحق لمن أحسن التأمل وراجع فليتأمل وليراجع اه سم على منيج . وجهه ما ذكره قبل من أنه لو شك في أنه هل أتى بجميع الأبعاض أو ترك منها شيئا سجد ، وأنه لو علم أنه ترك بعضا وشك في أنه قنوت أو غيره سجد (قوله أم تركه القنوت أو التشهد) صورة هذا أنه تحقق تركه أحد الأمرين القنوت والتشهد ، ولا يدري عين المتروك منهما ، وصورة ماسبق في ترك البعض المجه أنه لم يتحقق الترك ، وإنما شك هل أتى بجميع الأبعاض أو ترك واحدا منهما ، والفرق بين الصورتين واضح لكنه قد يشبه اه سم على منيج . أقول : وأقرب تصاوير صلاة بها قنوت وتشهد أن يصور بما لو أحرم بالوتر ثلاث ركعات على نية أن يأتي بتشهدين ثم شك في آخر الصلاة هل متروكة القنوت أو التشهد الأول . ويمكن تصويره أيضا بما إذا صلى الصبح خلف مصل الظهر وأدرك معه ركعة ثم في آخر صلواته علم أن عليه مقتضى السجود وشك في هل أنه ترك القنوت في آخر صلواته أو أن إمامه ترك التشهد الأول لمن صلاة نفسه (قوله أي تردد في رباعية) قال الشيخ عميرة : قال الأستاذ : ينبغي أن يلحق بذلك ما لو أحرم بأربع نقلا ثم شك ، وإطلاق الحديث والمناهج يدلان على ذلك اه سم على منيج ويمكن حول المتن له بأن يراد بالرباعية صلاة هي أربع ركعات فرضا كانت أو نقلا (قوله عدد التواتر) يرد عليه أن الذي قدمه أن الحبيب له سيدنا أبو بكر وسيدنا عمر وهما اثنان فقط ، وأقل ما قيل فيه أن يزيد على الأربع ، اللهم إلا أن يقال : لما سكنت بقية الصحابة على ذلك نسب إليهم كلهم (قوله رجع لقولهم)

(قوله والأخري) في نسبة هذا إلى الأخري نظر ، فإنه إنما حكاه عن غيره بقوله قبل الصريح في ضعفه عنده ، وعبارته في قوله مع المتن ، ولو شك في ترك بعض أي معين سجد لأن الأصل عدم فعله ، قاله البهوي وتبعاه ، قيل ولا تظهر له فائدة الخ (قوله وشك أم تركه القنوت الخ) كأن نوى قنوت التصف الثاني من رمضان بتشهدين فشك هل ترك أحدها أو القنوت ، وما في حاشية الشيخ من تصويره أيضا بخلاف هذا لايتأتى

ذكر ذلك الزركشي وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى ، ويلحق بما ذكر مالو صلى في جماعة وصلوا إلى هذا الحد فيمكنهم بفعلهم فيها يظهر ، لكن أفتى الوالد رحمه الله بخلافه ووجهه أن القفل لا يدل بوضعه (ومجد) للسبب الخبر مسلم ، إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك أصلي ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ، فإن كان صلى خمسا شفعن له صلاته ، وإن كان صلى إنعاما الأربع كانتا ترغيبا للشيطان ، ومعنى شفعن له صلاته ردها السجدة مع الجلوس بينهما لأربع لجبرهما خطأ الزيادة كالنقص لا أنها صيرها ستا ، وقد أشار في الخبر إلى أن سبب السجود هنا التردد في الزيادة لأنها إن كانت واقعة فظاهر ، وإلا فوجود التردد يضعف التوبة ويحوج للجبر ولهذا يسجد وإن زال تردده قبل سلامه كما قال (والأصح أن يسجد وإن زال شك قبل سلامه) بأن تذكر أنها رابعة لفعلها مع التردد . والثاني لا يسجد إذ لا عبرة بالتردد بعد زواله (وكذا حكم ما يصليه مترددا واحتمل كونه زائدا) فيسجد لتردده في زيادته وإن زال شك قبل سلامه (ولا يسجد لما يجب بكل حال إذا زال شكه ، مثاله شك) في رابعة (في) الركعة (الثالثة) في نفس الأمر إذ الفرض أنه عند الشك جاهل بالثالثة (أثالثه هي أم رابعة فتذكر فيها) أي الثالثة قبل قيامه للرابعة أنها ثالثة (لم يسجد) لأن ما أتى به مع الشك لازم بكل تقدير ، وبما تقرر اندفع قول القائل بأنه كان ينبغي أن يقول ولو شك في ركعة أثالثه هي ولا فقد فرضها ثالثة فكيف يشك أثالثه هي أم رابعة ، وقد أشار الشارح لرد ذلك بقوله في الواقع فوئدي العبارتين شيء واحد (أو) تذكر (في) الركعة (الرابعة) في نفس الأمر المأني بها أن ما قبلها ثالثة مع احتمال أنها خامسة ثم زال تردده

أي وجوبا (قوله فيمكنهم بفعلهم فيها يظهر) جزم به حجج في شرحه واعتمده شيخنا الزياي ونقله سم على منبج عن الشارح ، وما نقله عن والده لا ينافي اعتياده لتقدمه واستظهاره له (قوله ترغيبا للشيطان) قضيته أنه يقال في فعله رغم بالتشديد ، وفي المصباح رغم أنفه رغمنا من باب قتل ، ورغم من باب تعب لغة كناية عن اللذ كانه لصق بالزغام هوانا ، ويتعدى بالألف فيقال أرغم الله أنفه ، ثم قال : وهذا ترغيم له : أي إذلاله . فلم يذكر صيغة من الفعل المضاعف مع ذكره مصدره ، لكن في القاموس رغم ترغيبا قال له رغمنا . وعليه فيحصل ما في الحديث على أنه مخالفته كأنه قال رغمنا رغمنا (قوله ومعنى شفعن له صلاته) مثله في حجج وأشار به إلى دفع سؤال تقديره كان الظاهر أن يقال شفعنا له صلاته لأن الحديث عنه السجدة ، وحاصل الجواب أن الضمير للسجدة والجلوس بينهما وهي جمع (قوله قبل قيامه للرابعة) شمل ذلك مالو نهض عن الجلوس ولم يصل لحد تجزئ فيه القراءة ثم تذكر فإنه لا يسجد ، وهو مشكل لأنه لو علم أن هذه رابعة وفعل ذلك عمدا بطلت به صلاته ، وقد يقال مراده يقتل القيام ما قبل شروعه فيه بأن تذكر في السجود أو بعد رفعه منه وقيل النهوض عن الجلوس ، ثم رأيت قوله الآتي ومقتضى تعبيرهم الخ وفيه من الإشكال ما علمت (قوله وبما تقرر) أي من قوله في نفس الأمر (قوله فوئدي العبارتين شيء واحد) هما قول المصنف مثاله شك في الثالثة الخ ، وقول المجتري ولو شك

مع الضمير في مروه (قوله ويحتمل أن يلحق بما ذكر الخ) لفظ يحتمل ساقط في بعض النسخ مع زيادة لفظ فيها يظهر قبل قوله لكن أفتى الوالد الخ ، وظاهره اعتياد خلاف إفتاء والده ، وفي بعض النسخ الجمع بين يحتمل وفيها يظهر وفيه تدافع (قوله مع الجلوس بينهما) أشار به إلى معنى ضمير الجمع في قوله صلى الله عليه وسلم شفعن (قوله أو في الرابعة) أي والصورة أن الشك إنما طرأ عليه في الثالثة كما هو نص المتن (قوله مع احتمال أنها خامسة الخ) لم يظهر له معنى لأن الصورة كذلك فلا معنى لهذه الحجة ، وقوله ثم زال تردده في الرابعة هو عين قول المتن

في الرابعة أنها رابعة (بعد) لتردده حال القيام إليها في زيادتها المحتملة فقد أتى بزيادة على تقدير دون تقدير ، وإنما كان الرد في زيادتها مقتضيا للسجود لأنها إن كانت زائدة فظاهر ، وإلا فردده أضعف النية وأجوج إلى الجبر . ولا يرد عليه ما لو شك في قضاء فاتئة كانت عليه حيث تأمره بقضائها ولا يسجد عليه وإن كان مترددا في أنها عليه لأن الرد ثم لم يقع في باطل بخلافه هنا ، ولأن السجود إنما يكون للتردد الطارئ في الصلاة لا السابق عليها . ومقتضى تعبيرهم بقبل القيام أنه لو زال تردده بعد نهوضه وقبل انتصابه لم يسجد ، إذ حقيقة القيام الانتصاب وما قبله انتقال لاقيام . قال الشيخ : فقول الأسنوي إنهم أهملوه مردود ، وكذا قوله والقياس أنه إن صار إلى القيام أقرب بعد وإذا فلا لأن صيرورته إلى ما ذكر لا تقتضي السجود لأن عمده لا يبطل وإنما يبطل عمده مع عوده كما مر ، فبه على ذلك ابن العماد اه . وما ذكره في الروضة من أن الإمام لو قام لخامسة ناسيا فخارقه للمأموم بعد بلوغ حد الراكعين سجد لبسوه صريح أو كالصريح فيما قاله الأسنوي هنا وفيما مر في التشهد الأول ، فلو تذكر أنها خامسة لزمه أن يجلس حالا ويشهد إن لم يكن تشهد ، وإلا فلا تلزمه إعادته ثم يسجد للسهو ، ولو شك في تشهده أهر الأول أم الثاني فإن زال شكه فيه لم يسجد لأنه مطلوب بكل تقدير ولا نظر لتردده في كونه واجبا أو تفلأ أو بعده وقد قام سجد لأنه فعل زائد بتقدير (ولو شك بعد السلام) الذي لا يحصل به عود للصلاة (في ترك فرض) غير النية وتكبير الإحرام (لم يوتر) وإن قصر الفصل (على المشهور) لأن الظاهر مضيا على الصحة وإلا لفسد على الناس خصوصا على ذوى الوسواس . والثاني يوتر لأن الأصل عدم فعله فينبغي على اليقين ويسجد كما في صلب

في ركعة أئانته هي (قوله لم يقع في باطل) أي المصلى بسببه ، وصحابة حج في مبطل : ولعل المراد أن ما يأتي به عند الشك في الفاتئة ليس باطلا لأنه إن كانت الفاتئة عليه فظاهر وإلا فيقع له فلا مطلقا ، وأيا ما كان فأتى به صلاة صحيحة شرعا (قوله وقبل انتصابه) أي وصوله إلى حد تجزئه فيه القراءة وإن صار إلى القيام أقرب منه إلى القعود وقوله لم يسجد معتمد (قوله وكذا قوله) أي الأسنوي : أي مردود (قوله بعد بلوغ حد الراكعين) أي من الإمام (قوله فيما قاله الأسنوي) أي فيسجد إن صار إلى القيام أقرب ، وظاهر كلامه اعتماده ، لكن تقدم له في بعض النسخ ما قد يخالفه (قوله ثم يسجد للسهو) قضيته أنه لا بد من الجلوس قبل هويه للسجود ، ويحتمل أن يكفيه نزوله من القيام ساجدا لأن التشهد يجلسه تقدم وجلوسه للسلام يأتي به بعد سجود السهو فلا معنى لتعين جلوسه قبل السجود (قوله أو بعده وقد قام سجد) أي وإن تذكر أنه الأول لأن قيامه قبل التذكر فعل محتمل للزيادة ، ثم بعد تذكره إن كان الأول وجب استمراره قائما ، وإن كان الأخير وجب الجلوس فوراً (قوله ولو شك بعد السلام) يخرج ما لو شك في السلام نفسه فيجب تداركه ما لم يأت بمبطل ولو بعد طول الفصل كما مر في قوله وقد لا يشرع الخ بعد قول المصنف وقد يشرع السجود كزيادة الخ (قوله الذي لا يحصل به عود للصلاة) أي لا يحصل العود معه للصلاة إن كان عامدا أو ناسيا ولم يزد السجود ، ولو قال الذي لا يحصل بعده عود الخ كان أولى ، بخلاف ما لو سلم ناسيا أن عليه سجود السهو فماد شك بعد عوده فهو كما لو شك قبل السلام (قوله والثاني يوتر) والظاهر أنه

أو في الرابعة ، وقوله أنها رابعة إن كان معمولاً لتذكر فهو عين قوله أن ما قبلها ثالثة وإلا فما موقعه فليتأمل (قوله ومقتضى تعبيرهم بقبل القيام) أي فيما لو تذكر في الثالثة الذي عبر عنه بقوله قبل قيامه للرابعة (قوله هنا وفيما مر) أما كونه صريحا أو كالصريح فيما ذكره هنا فسلم ، وأما كونه كذلك فيما مر فلا لما تقدم في كلامه في بعض النسخ من الفرق بأن عمد القيام هنا وحده مبطل بخلافه فيما مر ، ومراده بما مر ما قدمه عن الأسنوي قيل

الصلاة إن لم يطل الفصل ، فإن طال استأنفت ، أما الشك في التية وتكبير الإحرام فيؤثر على المجدد خلافا لمن أحاط في عدم الفرق لشكه في أصل الاعتقاد من غير أصل يعتمد ، ومنه ما لو شك أنوى فرضا أم نقلا لا للشك في تية القدوة في غير الجمعة كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى ، وإنما لم يضر الشك بعد فراغ الصوم في نيته لمشقة الإعادة فيه ، ولأنه اغترضا فيها فيه ما لم يغترضا فيها هنا ، وخرج بقوله بعد السلام ما قبله ، وقد علم مما مر أنه إن كان في ترك ركن أتى به إن بقي عمله ، وإلا فبركة وسعيد للسوء فيهما لاحتمال الزيادة أو لضعف التية بالتردد في مبط ، ولو سلم وقد نسى ركننا فأحرم بأخرى فوراً لم تنعقد لبقائه في الأولى ، ثم إن ذكر قبل طول الفصل بين السلام وتيقن الترك بنى على الأولى ولا نظرتحرمه هنا بالثانية ، وإن تحلل كلام يسير أو استدبر القبلة أو بعد طوله استأنفها لبطانها به مع السلام بينهما ، ومنى بنى لم تحسب قراءته إن كان قد شرع في نقل فإن شرع في فرض حبيت لاعتقاده فرضيتها قاله البغوي في فتاويه ، ثم قال : وهذا إذا قلنا إنه إذا تذكر لا يجب القعود وإلا فلا تحسب ، وعندى لا تحسب اه وهو الأوجه . وخرج بفوراً ما لو طال الفصل بين السلام وتحرم الثانية فيصح التحريم بها ، وغول القائل هنا بين السلام وتيقن الترك وهم . ولا يشكل على ماقرر أنه لو تشهد في الرابعة ثم قام لخامسة سهوا كفاه بعد فراغها إن لم يسلم وإن طال الفصل لكونه هنا في الصلاة فلم تضر زيادة ما هو من أفعالها سهوا ثم خرج منها بالسلام في ظنه ، فإذا انضم إليها طول الفصل صار قاطعاً عما يريد إكمالها به خلافا للركشي في دعواه

لا تسن مراعاة هذا القول لأنها توقع في باطل وهو فعل ما يأتي به بعد السلام بتقدير كونه زائداً أخطأ من قوله السابق . ولا يرد عليه ما لو شك في قضاء فاتت كانت عليه حيث تأمره الخ (قوله فيؤثر على المعتمد) أى ولو كان طرو الشك بعد طول الفصل من السلام (قوله ومنه ما لو شك) أى من الشك في التية ، وخرج به ما لو أحرم بفرض ثم ظن أنه في غيره فكل عليه ثم علم الخلل لم يضر وإن ظن أن ما أحرم به نقل ، وعليه فهذا ما يفرق فيه بين الظن والشك اه حج بالحنى (قوله في غير الجمعة) ينبغي أن يلحق بها ما يشترط فيه الجماعة كالجمعة والمجمعة جمع تقديم بالمطر ، بخلاف المنثور فعملها جماعة لأن الجماعة ليست شرطاً لصحتها بل واجبة للوفاء بالنذر (قوله بعد فراغ الصوم) مفهومه أنه إذا شك قبل فراغه صر فيجب الإمساك وقضاؤه إن كان فرضاً (قوله لم تنعقد) أى ثانية (قوله قبل طول الفصل) أى عرفاً (قوله وإن تحلله) غاية (قوله أو استدبر القبلة) أى أو خرج من المسجد ، بخلاف ما لو طوى نجاسة ، ويقارن هذه الأمور وطء النجاسة باحتيالها في الصلاة في الجملة اه سم على حج نقلا عن شرح الروض . وقوله أو خرج من المسجد : أى بغير فعل كثير أخذاً مما يأتي فيها لو سلم ناسياً ثم تذكر (قوله وعندى لا تحسب) أى بل يجب العود للقعود وإلغاء قيامه (قوله فيصح التحريم بها) أى الثانية (قوله إذا انضم إليها) أى الزيادة للسلام ، وعبرة حج إليه : أى الخروج وهى أولى (قوله خلافا للركشي) وبما يؤيد إشكال

قول المصنف ولو نهض عمدا الخ (قوله إن بقي عمله) يعنى بأن لم يبلغ مثله كما علم مما قدمه في صفة الصلاة وقوله وإلا فبركة : أى لأن نظيره يقوم مقامه ويلغو ما بينهما فبقى عليه رخصة كما علم مما مر أيضاً (قوله لاحتمال الزيادة) هذا ظاهر فيها لو شك عقب الركن قبل أن يأتى بركن غيره وإلا فالزيادة محققة ، فكان ينبغي حذف لفظ الاحتمال لإشغاب قوله أو اضعف التية عنه ومثله في التحفة فليتأمل (قوله فأحرم بأخرى فوراً) أى من غير طول فصل كما يعلم مما بعده ومن عجزه الآتى فليس المراد الفورية الحقيقية (قوله وعندى لا تحسب) أى لوجوب القعود عليه كما هو ظاهر السياق ، وانظر ماوجه فيها لو كان الركن المشكوك فيمن الأركان التى لاتستلحق بالقعود كالركوع مثلا ، وهذا كان عوده للقعود في هذه الحالة سهلاً لأنه حيثلظ زيادة ركن في غير عمله وكان المتبادر عوده إلى ماشك

الإشكال ، وألقى الوالد رحمه الله تعالى فيمن سلم من ركعتين من رباعية ناسيا وصلى ركعتين ففلازم تذكر بوجوب استئنافها ، لأنه إن أحرم بالنفل قبيل طول الفصل فحرمه به لم يتعد ولا يبقى على الأول لطول الفصل بالركعتين أو بعد طوله بطلت وخرج بفرض : أي ركن الشرط يؤثر كما جزم به في موضع في المجموع في آخر باب الشك في نجاسة الماء فارقا بأن الشك في الركن يكثر بخلافه في الطهر ، وبأن الشك في الركن حصل بعد تيقن الانقضاء والأصل الاستمرار على الصحة ، بخلافه في الطهر فإنه شك في الانقضاء والأصل عدمه . قال : وقد صرح الشيخ أبو حامد والمحاملي وسائر الأصحاب بمعنى ماقلته فقالوا إذا جدد الوضوء ثم صلى ثم تيقن أنه ترك مسح رأسه من أحد الوضوءين لزمه إعادة الصلاة لجواز كونه ترك للمسح من الأول ولم يقولوا إنه شك بعد الصلاة انتهى . قال الشيخ : وما فرق به منقذ ، لكن مقتضى كلام كثير أن الشرط كالركن لأنه أدى العبادة في الظاهر فلا يؤثر فيه الشك الطارئ بعد الحكم بالصحة وهو المتمد ، ونقله في المجموع بالنسبة للطهر في باب مسح الخلف عن جمع ، وهو الموافق لما نقله هو عن القائلين به عن النص أنه لو شك بعد طواف نسكه هل طاف متطهرا أم لا لانزومه إعادة الطواف . وقد نقل عن الشيخ أبي حامد جواز دخول الصلاة بطهر مشكوك فيه ، وظاهر أن صورته أن يذكر أنه تطهر قبل شكه وإلا فلا تتعد ، ودعوى أن الشك في الشرط يستلزم الشك في الانقضاء يردها كلامهم

الركعتي أن سلامه حيث سها به لغو فلم يخرج به من الصلاة ، وغاية ماقلته بعد حيث لم يأت بمبطل أنه كالمسكوت الطويل وهي لا تخطئ به فتأمل (قوله لطول الفصل) قد يؤخذ منه أن الركعتين يحصل بهما طول الفصل وينبغي أن يعتبر ذلك بالوسط المعتدل لأنه المحمول عليه غالبا عند الإطلاق (قوله كما جزم به) ضحيف (قوله من الأول) أي والمسح في الوضوء المجدد لا يقوم مقام المسح في الوضوء الأول (قوله وما فرق به منقذ) أي قوى (قوله أن الشرط كالركن) ومنه ، لو شك بعد السلام في نية الوضوء فلا تلزمه إعادة ، بخلاف شك في نية الطهارة قبل الصلاة فإنه يؤثر بخلاف لبعض المتأخرين اه زياى . وبني ما لو شك في نية الطهارة في أثناء صلاته بل أو في الطهارة نفسها ، وينبغي أن يقال بالضرر فيجب الاستئناف إن طال تردده ، ثم رأيت في سم على بهجة التصريح بذلك . وعبارته في أثناء كلام نصها : وأقول الشك في الشرط في الصلاة مبطل إن طال اه (قوله فلا يؤثر فيه الشك الطارئ) حمل ذلك ما لو شك بعد الفراغ من صلاته في أن إمامه كان مأموما أو إماما فلا يضر ، وفي حج ماخالفه . ويوجه بأن الشك في ذلك يرجع للشك في أصل النية وهو موجب للاستئناف . وعبارة متن الروض وشرحه فن شك ولو بعد السلام كما صرح به في المجموع أنه إمام أو مأموم بطلت صلاته لشكه في أنه تابع أو متبوع ، فلو شك أحدهما وظن الآخر صحت الظان أنه إمام دون الآخر كما صرح به الأصل ، وهذا من المواضع التي فروقا فيها بين الظن والشك اه (قوله وهو المتمد) أي قوله إن الشرط كالركن الخ

فيه ، وانظر ماصورة حسان القراءة أو عدم حسانها فإنه لم يظهر (قوله القائلين به) يعني بأن الشرط كالركن (قوله وظاهر أن صورته أن يذكر أنه تطهر قبل شكه) يقال عليه إذا كانت هذه صورته خرج عن محل النزاع فلم يصح الاستظهار به على مانحن فيه ، وأيضا فلا خصوصية للشيخ أبي حامد بالقول بذلك لأنه حينئذ متقول المذهب ، وإنما قلنا إنه بذلك يخرج عن محل النزاع لأن صورته كما حره الشباب سم عن الشارح أنه لم يعلم من نفسه سبق حدث ولا طهارة ودخل في الصلاة من غير شك في الطهارة مثلا ثم لما فرغ منها عرض له الشك فلا يضر مع أنه في مثل هذه الحالة ليس له الدخول في الصلاة لأنه لم يعلم وجود الطهارة قبل الشروع ولا هناك طهارة مستصحية فكيف تتعد صلاته ، ومع أنه إذا عرض له الشك داخل الصلاة في الطهارة مثلا تبطل صلاته ،

للمذكور ، لأنهم إذا جوزوا له الدخول فيها مع الشك كما علمت فأولى أن لا يؤثر طرده على فراغها فعلم أنهم لا يفتنون لهذا الشك عملاً بأصل الاستصحاب ، وإنما وجبت الإعادة فيها لو توباً ثم جدد ثم صلى ثم يتقن ترك مسح من أحد الموضوعين لأنه لم يتيقن صحة وضوئه الأول حتى يستصحب ، فالإعادة هنا مستندة لتيقن تركه لا لشك فليست مما نحن فيه (وسهوه) أى مقتضى سهو المأموم (حال قدوته) ولو تكيه كما يأتي أو ك صلاة الخوف وكما في المرحوم (يحملة لإمامه) المتطهر كما يتحمل عند القاطعة وغيرها فلا يحتمل الإمام المحدث شيئاً من ذلك لعدم صلاحيته لتحمل بدليل ما لو أدركه راكمًا فإنه لا يدرك الركعة ، وإنما أثيب المصلي خلفه على الجماعة لوجود صورتها لأنه يقتر في الفضائل ما لا يقتر في غيرها ، ونخرج بحال القدوة بعدها وسياق وسهوه قبلها كما لو منها وهو منفرد ثم اقتدى به فلا يتحمل على الصحيح ، وإن اقتضى كلامهما في باب صلاة الخوف ترجيح تحمله لعدم اقتدائه به حال سهوه ، وإنما لحقه سهو إمامه قبل اقتدائه به لأنه عهد تعدى الخلل من صلاة الإمام إلى صلاة المأموم دون عكسه . والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم «الإمام ضامن» رواه أبو داود وصححه ابن حبان. قال الماوردي : يريد بالضمان والله أعلم أنه يتحمل سهو المأموم ، ولأن معاوية شتم العاطس خلف النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسجد ولا أمره صلى الله عليه وسلم بالسجود (فلو ظن سلامه) أى الإمام (فسلم) المأموم (فيان خلفه) أى خلاف ما ظنه (سلم معه) أى بعده كما علم مما مر أنه الأول إذ سلامه قبل سلام إمامه ممنوع (ولا يسجد) لسهوه حال القدوة فيتحملة الإمام (ولو ذكر) المأموم (في تشهده) أو قبله أو بعده (ترك ركن غير) سجدة من الأخيرة كما مر في الترتيب وغير (النية والتكبير) للتحريم أو شك فيه امتنع عليه تداركه مع بقاء القدوة لما فيه من ترك الحاجة الواجبة (قام بعد سلام إمامه إلى ركعته) الفاتحة بفوات الركن كما علم مما مر (ولا يسجد) في الذكر لو قوع السهو حال القدوة ، بخلاف ما لو شك في فعله بعد انقضاء القدوة فيتدارك ذلك ويسجد للسهو كما في التحقيق لأنه فعل زائد على تقدير ولا يتحملة الإمام كما مر ، ولهذا لو شك في إحداه ركوع أو في أنه أدرك معه الصلاة كاملة أو ناقصة ركعة أتى بركعة وسجد فيها لوجود شكه المقتضى للوجود بعد القدوة أيضا ، أما النية وتكبيره التحريم فتذكر ترك أحدهما أو شكه فيه أو في شرط من شروطه إذا طال أو مضى معه ركن يقتضى إعادتها كما مر

(قوله يحملة لإمامه) أى فيصير المأموم كأنه فعله حتى لا ينقص شيء من ثوابه (قوله وإنما أثيب المصلي خلفه) أى خلف الإمام المحدث الذي لم يعلم بحدته وقت النية (قوله لأن معاوية) أى ابن الحكم كما تقدم من شرح الروض (قوله شتم العاطس) أى جاهلا بالحكم (قوله إذ سلامه قبل سلام إمامه بمنع) تحليل لقوله سلم معه لا لتصوص كونه بعده (قوله فيتحملة الإمام) أى وإن بطلت صلاته بعد سهو المأموم اه سم على حج (قوله مع بقاء القدوة) احتجز به عما لو توى مفارقه (قوله أتى بركعة) أى وجوبا وسجدا : أى ندبا (قوله أو مضى معه ركن الخ) هو صادق بأنفل الأركان نحو اللهم صل على محمد ، وكالركن بفضه وهو ظاهر ، وبض الركن صادق بالقول والفعل ، وفيه كلام في شرح

قال : أعنى الشباب المذكور : أما إذا علم سبق حدثه ولم يعلم طهارته بعده فالوجه بطلان صلاته وإن عرض الشك في الطهارة بعد السلام لأن الأصل بقاء الحدث ، كما أنه لو تيقن طهارته لم يضر الشك في الحدث لا قبل الصلاة ولا فيها ولا بعدها اه (قوله لأنهم إذا جوزوا له الدخول مع الشك) فيه أن هذا الشك لاعبرة به مع يقين الطهارة ، بخلاف الشك الذي الكلام فيه كما علمت فالأولوية بل المساواة ممنوعة (قوله في الذكر) أى بخلافه في صورة الشك التي زادها هو كما يأتي على الأثر بما فيه (قوله بخلاف ما لو شك الخ) عبارة التحفة بخلاف الشك لفعله

بعض ذلك (وسهوه) أى للمأموم (بعد سلامه) أى الإمام (لا يجعله) الإمام لأقتضاء القدوة مسبوفاً كان أو موافقاً (فلو سلم المسبوق بسلام إمامه) أى بعده ثم تذكر (بنى) على صلاته إن كان الفصل قصيراً (وسجد) لوقوع سهوه بعد انقضاء القدوة ، أما لو سلم معه فلا يجوز على أحد احتمالين ذكرهما ابن الأستاذ واعتمده الأذنى ، وأوجههما السجود لضمت القدوة بالشروع فيه وإن لم تنقطع حقيقتها إلا بنهاى السلام ، ويؤيد ذلك ما سياتى أنه لو اقتدى به بعد شروعه فى السلام وقيل عليكم لم تصح القدوة على المعتمد ، ولو نطق بالسلام فقط ولم ينو به الخروج من الصلاة ولم يقل عليكم فلا يجزى لعدم الخطاب والنية ، والسلام من أسماء الله تعالى فإن نوى به الخروج من الصلاة ولو لم يقل عليكم سجد كما قال الأستوى إنه القياس ولو ظن مسبوقة بركعة سلام إمامه فقام وأتى بركعة قبل سلام إمامه لم يعتد بما فعله لوقوعه فى غير محله ، فإذا سلم إمامه أعادها ولا يسجد للسبوق لبقاء حكم القدوة ، ولو علم فى قيامه أن إمامه لم يسلم لزمه الجلوس إذ قيامه غير معتد به ، فإذا جلس ووجده لم يسلم فإن شاء انتظر سلامه وإن شاء فارقه ، فلو أتتها جاهلاً بالحال ولو بعد سلام الإمام لم يحسب فيعيد لها مرة ويسجد للسبوق للزيادة بعد سلام الإمام (ويلحقه) أى المأموم (سهو إمامه) المتطهر دون المحدث حال وقوع السهو منه وإن أحدث بعد ذلك لتطرق الخلل من صلاة إمامه لصلاته ولتحمل الإمام عند السهو (فإن سجد) إمامه (لزمه متابته) وإن لم يعرف أنه سجد له على السهو ، حتى لو اقتصر على سجدة واحدة سجد المأموم أخرى لاحتمال ترك الإمام لها سهواً ،

الإرشاد لحج فراجعه (قوله أى بعده) أى أو معه كما يأتى (قوله بالشروع فيه) أى السلام (قوله لم تصح القدوة) أى وتتعد فرادى (قوله ولو نطق) أى مأموم (قوله ولو لم يقل عليكم سجد) أى لأن نية الخروج يبطل عمدتها فيسجد لسبوقها (قوله فإذا سلم إمامه أعادها) أى الركعة (قوله وإن شاء فارقه) قضيته امتناع المفارقة قبل الجلوس وقد تقدم عن حجج خلافة (قوله فلو أتتها) أى الركعة (قوله ويلحقه سهو إمامه) ظاهره لو اقتدى به بعد فعل الإمام بالسجود ، ويشتمل خلافة وهو الأقرب لأنه لم يبق فى صلاة الإمام خلل حين اقتدى به ، لكن فى فتاوى الشارح أنه سئل عما لو سجد للسبوق فافتدى به شخص قبل شروعه فى السلام من الصلاة هل يسجد آخر صلاة نفسه للخلل المتطرق له من صلاة الإمام أم لا ؟ فأجاب أنه يندب له السجود آخر صلاته لتطرق الخلل من صلاة إمامه اهـ . ويتأمل قوله لتطرق الخلل فإن الخلل انغير قبل اقتدائه (قوله وإن أحدث بعد ذلك) غاية لقوله المتطهر (قوله وإن لم يعرف) غاية (قوله سجد المأموم أخرى) أى ولو قبل سلام الإمام لأن غايته بتقدير أن يتذكر الإمام أنه

زائداً بتقدير انتهت ، ومراده بالشك المتقدم فى كلامه كالشارح كما هو ظاهر ، وبها يعلم ما فى كلام الشارح فإنه يروى أنه غير الشك الذى قدمه فى غرضون كلام المصنف مع أنه هو خصوصاً وقد زاد قوله بعد انقضاء القدوة وسيتخذ لا يصير لتقييده بصورة التذكر فائدة . والحاصل أنه إذا ذكر فى صلب الصلاة ترك ركن غير مأمور بتداركه بعد سلام الإمام ولا يجزى عليه لوقوع سببه الذى هو السهو وزواله حال القدوة بالتذكر فيتحمله الإمام ، بخلاف ما لو شك فى ذلك واستمر شكه إلى انقطاع القدوة فإنه يسجد بعد التدارك لهذا الشك المستمر معه بعد القدوة لعدم تحمل الإمام له ، لأنه إنما يتحمل الواقع حال القدوة ، وإيضاحه أن أول الشك الواقع حال القدوة تحمله الإمام والسجود إنما هو لهذه الحصنة الواقعة منه بعد القدوة وإن كان ابتدائها وقع حال القدوة (قوله أى بعده) أى بعد الفراغ منه بقرينة ما يأتى (قوله ولو نطق) أى للصلى لا بقيد كونه مأموماً (قوله فلو أتتها جاهلاً بالحال) يعنى بحال الحكم بأن جهل أنه يلزمه الجلوس إذ الصورة أنه عالم بحال الإمام ، وعبرة العباب : ولو علم فى قيامه أن

ولو ترك المأموم متابعتة حامدا عالما بطلت صلاته لخالفته حال القنوة ، بخلاف ما لو قام الإمام إلى خامسة ساهيا فإنه يمتنع على المأموم متابعتة ولا اعتبار باحتال كونه قد ترك ركعتا من ركعة ولو كان مسبوقا لأن قيامه لخامسة غير معهود ، بخلاف معجوده فإنه معهود لسهو الإمام ، وهو غير بين مفارقتة ليسلم وحده وانتظاره على المتعبد ليسلم معه ، وما ورد من متابعة الصحابة المأمومين له صلى الله عليه وسلم في قيامه للخامسة في صلاة الظهر محمول على عدم تحقق زيادتها لأن الزمن كان زمن وحى يحتمل زيادة الصلاة وتقصانها ولهذا قالوا أزيد في الصلاة يارسول الله . ولا يرد ناسيائي في الجمعة أن المسبوق لو رأى الإمام يتشهد نوى الجمعة لاحتمال نسيانه بعض أركانها فيأتي بركعة لأنه إنما يتابعه فيها يأتي إذا علم ذلك كما أقاده الوالد رحمه الله تعالى وهنا لم يعلم ، وعمل لزوم المتابعة فيما ذكره المصنف مالم يتيقن غلطه في معجوده فإن يتيقن ذلك لم يتابعه كأن كتب أو أشار أو تكلم قليلا جاهلا وعذر أو أسلم عقب معجوده فراه هاولا للسجود لبطله حركته أو لم يسجد لجهله به فأخبره أن معجوده ترك الجهر أو السورة فلا إشكال حينئذ في تصوير ذلك . وما استشكل به حكمه من أن من ظن سهوا فسجد فبان علمه يسجد ثانيا لسهوه بالسجود فيفرض عدم سهو الإمام فسجوده وإن لم يقتض موافقة المأموم يقتضى معجوده . جوابه أن الكلام إنما هو في أنه لا يوافق في هذا السجود لأنه غلط ، وأما كونه يقتضى معجوده للسبب بعد نية المفارقة أو سلام الإمام لندرك آخر فذلك مسألة أخرى ليس الكلام فيها مع وضوح حكمها ، وما استشكل به استثنائه من أن هذا الإمام لم يسه فكيف يستثنى من سهو الإمام . جوابه أنه استثناء صورة (ولا) أى وإن لم يسجد إمامه بأن تركه متعمدا أو ساهيا أو معتقدا كونه بعد سلامه (فيسجد) المأموم بعد سلام إمامه (على النص) لجبر الخطأ الحاصل في صلاته من صلاة إمامه ، بخلاف مالم ترك التشهد الأول أو سجدة التلاوة لا يأتي بهما المأموم لوقوعهما خلال الصلاة ، فلو انفرد بهما خالف الإمام وانخلت المتابعة ، وما هنا إنما يأتي به بعد سلام إمامه كما تقرر ، وفي قول مخرج لا يسجد لأنه لم يسه وإنما سها الإمام ومعجوده كان للمتابعة ، فإذا لم يسجد المتبوع فالتابع أولى ، وظاهر كلامهم أن معجود السهو يفعل الإمام له يستقر على المأموم ويصير كالركن ، حتى لو سلم بعد سلام إمامه ساهيا عنه

لم يسجد يكون سبقه بركن وهو لا يضر ، ويحتمل أنه لا يأتي بالثانية إلا بعد سلام الإمام وإن أدى إلى تطويل الجلوس بين السجدةتين حلا للإمام أنه قطع معجود السهو وهو بتقدير ذلك يكون معجود المأموم بعد سلام الإمام (قوله ولو ترك المأموم متابعتة) أى بأن استمر في جلوسه حتى هوى الإمام للسجدة الثانية اه حج بالمعنى ، وعمل ذلك حيث لم يقصد ابتداء عدم السجود أصلا ولا فتييل بمجرد هوى الإمام للسجود لشروع المأموم في البطل (قوله لأن قيامه) أى المأموم (قوله وهو غير بين مفارقتة ليسلم وحده) وهى أولى قياسا على ما مر فيها لو عاد الإمام للقعود بعد انتصابه (قوله مالم يتيقن) أى المأموم غلطه : أى الإمام (قوله كأن كتب) أى الإمام (قوله فلا إشكال حينئذ في تصوير ذلك) أى يتيقن غلط الإمام (قوله مع وضوح حكمها) من أنه يسجد لسجود الإمام لأنه فعل ما يبطل عمده (قوله أو معتقدا كونه بعد سلامه) بأن كان خالفا (قوله مالم ترك) أى الإمام (قوله فلو انفرد) أى المأموم (قوله يستقر على المأموم) ظاهره ولو مسبوقا ، وبعبارة حج تنبيه : قضية كلامهم أن معجود السهو يفعل الإمام له يستقر على المأموم ويصير كالركن حتى لو سلم بعد سلام إمامه ساهيا عنه لم يسه أن يعود

إمامه لم يسلم أو سلم في قيامه لزمه الجلوس ليقوم منه ، ولا يسقط بنية المفارقة وإن جازت ولو لم يجلس وأتم جاهلا لها فيجيد ويسجد (قوله ساهيا) الأصوب حذفه إذ لا يلائمه ما بعده (قوله وهو) أى من قام إمامه لخامسة

لزمه أن يعود إليه إن قرب الفصل وإلا أعاد صلاته كما لو ترك ركنا منها، ولو سجد الإمام بعد فراغ المأموم الموافق أقل التشهد لزم المأموم موافقته في السجود. وينبذ له موافقته في السلام فيما يظهر وإن اقتضى كلام بعضهم لزومه فيه أيضا لأن المأموم يتخلف بعد سلام الإمام أو قبل أقله تابعه حتما على ما اقتضاه كلام الخادم كالبحر ثم يتم تشهده كما لو سجد للتلاوة وهو في الفاتحة، وعليه فهل يعيد السجود؟ فيه احتمالان، ومقتضى كلام الزركشي في خادمه إعادته؛ ويوجه بأنه قياس ما تقرر في المسبوق، وقد يوجه القول بعدم إعادته. ويفرق بينه وبين المسبوق بأن الجلوس الأخير محل يعود السور في الجملة كما صرحوا به في السورة قبل الفاتحة أن لا يسجد لتقلها لأن القيام محلها في الجملة. هذا والذي أفتى به الوالد رحمه الله تعالى أنه يجب عليه إتمام كلمات التشهد الواجبة ثم يسجد للسور، ولو تخلف المأموم بعد سلام إمامه ليسجد فعاد الإمام للسجود لم يتابعه سواء أجد قبل عود إمامه أم لا لقطعه القدوة بسجوده في الأولى وباستمراره في الصلاة بعد سلام إمامه في الثانية بل يسجد فيهما منفردا، بخلاف ما لو قام المسبوق ليأتي بما عليه فالقياس كما قاله الأسنوي لزوم العود للمتابعة، والفرق أن قيامه لذلك واجب وتخلفه ليسجد غير فيه وقد

إليه إن قرب الفصل وإلا أعاد صلاته كما لو ترك منها ركنا، ولا ينافي ذلك ما يأتي أنه لو لم يعلم بسجود إمامه للتلاوة إلا وقد فرغ منه لم يتابعه لأنه ثم فات عمله بخلافه هنا اه. أقول: قضية هذا الفرق أن المسبوق لا يستقر عليه يعود السور بفعل الإمام لأنه فات عمله بفراغ الإمام منه لفوات المتابعة كما في سجود التلاوة، ثم رأيت سم على حج صرح به، وقوله بفعل الإمام له يستقر على المأموم هو مفروض فيها إذا سجد الإمام قبل السلام، فلو كان محتفيا مثلا يرى السجود بعد السلام فسلم عامدا ثم سجد هل يستقر على المأموم بفعل الإمام له أو لا لانقطاع القدوة بالسلام فيصير كما لو سلم الإمام ولم يسجد فيسجد المأموم ندبا لخبر الخلل الواقع في صلاته. قال سم على حج: الأقرب الثاني وهو ظاهر، ويعمل بما تقدمت الإشارة إليه بأنه بسلام الإمام انقطعت القدوة وصار المأموم منفردا فلم يبق بينه وبين الإمام ارتباط حتى يستقر عليه بفعله، وكتب على سم شيخنا العلامة الشوبري: لا وجه لهذا الردد لأنه بسلام الإمام انقطعت القدوة فهو باق على سنتيه ولا يستقر عليه بسجود الإمام.

[فائدة] لو أخر الإمام السلام بعد سجوده وقد سها المأموم عن سجوده ثم تذكره قبل سلام الإمام فيظهر أنه يسجد ولا ينتظر سلام الإمام كما لو سبقه الإمام بأقل من ثلاثة أركان طويلة لسوره عن متابعتة فإنه يمشي على نظم صلاة نفسه اه سم على حج (قوله لزمه أن يعود إليه) معتمد (قوله لأن للمأموم التخلف بعد سلام الإمام) أي فلا يكون سجوده مع الإمام مانعا له من الأذكار المأثورة أو غيرها (قوله وعليه فهل يعيد) أي المأموم (قوله أنه يجب عليه النخ) أي فلا يتابع الإمام في السجود (قوله ثم يسجد للسور) خلافا لحج. أقول: والأقرب ما قاله حج وذلك لأن الأصل وجوب متابعة الإمام في فعله فلا يتركها إلا لعارض. اللهم إلا أن يقال: إن هذا كبطء القراءة فيعمل في تخلفه لإتمامه كما يعذر ذلك في إتمام الفاتحة (قوله بعد سلام إمامه) أي ناسيا أن عليه ما يقتضى السجود (قوله بل يسجد فيهما منفردا) أي المأموم وهو ظاهر في الصورة الثانية. أما في الأولى فقلل المراد أنه يعتد بسجوده منفردا

(قوله لأن للمأموم التخلف بعد سلام الإمام) وظاهر أنه حينئذ لا يأتي بشيء من أذكار التشهد ولا أدعيته، لأن سجوده وقع في عمله وليس لحض المتابعة، وسجود السور المحسوب لا يعقبه إلا السلام كما سيأتي ما يصرح به، غاية الأمر أنه اختصر له التخلف فلا تبطل به صلاته خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله أنه يجب عليه إتمام كلمات التشهد) أي بلا متابعة كما هو ظاهر السياق فليراجع

اختاره فانقطعت القدوة ، فلوسلم المأموم معه ناسيا فعاد الإمام للسجود لزمه موافقته فيه لموافقته له في السلام ناسيا ، فإن تخلف عنه بطلت صلاته حيث لم يوجد ما يناق السجود ، فإن وجد فلا كعدته أو نية إقامته وهو قاصر أو بلوغ صغيفته دار إقامته أو نحو ذلك ، وإن سلم عددا فعاد الإمام لم يوافقه لقطعه القدوة بسلامه عددا (ولو اقتدى مسبوق بمن ساء بعد اقتدائه ، وكذا) لو اقتدى بمن ساء (قبله في الأصح) ومعد الإمام لسبه (فالصحيح) فيما (أنه) أي المسبوق (يسجد معه) للمتابعة ولا نظر إلى أن موضعه آخر صلاته ، ومن ثم لو اقتصر إمامه على سجدة لم يسجد أخرى بخلاف الموافق (ثم) يسجد أيضا (في آخر صلاته) لأنه عمل السهو الذي لحقه ، ومقابل الصحيح لا يسجد معه نظرا إلى أن موضع السجود آخر الصلاة ، وفي قول في الأولى ووجه في الثانية يسجد معه متابعة ولا يسجد في آخر صلاة نفسه وهو المخرج السابق ، وفي وجه في الثانية هو مقابل الأصح أنه لا يسجد معه ولا في آخر صلاة نفسه لأنه لم يحضر السهو (فإن لم يسجد الإمام) فيما (سجد) ندبا المسبوق المقتدى (آخر صلاة نفسه) فيما (على النص) لما ر في الموافق ، ومقابلة القول المخرج السابق (وبعبود السهو وإن كثر) السهو (سجدتان) يفصل بينهما بجملة لاقتصاره صلى الله عليه وسلم عليهما في قصة ذي اليمين مع تعدده فيها لأنه سلم من ثنتين وتكلم ومشى ، والأوجه جبره لكل سهو وقع منه ما لم يخصه ببعضه فيحصل ويكون تاركا للباقي ، وما قاله الروياني من احتمال بطلانها حينئذ لأنه غير مشروع الآن مدفوع بمنع ما علل به ، إذ هو مشروع لكل على انفراده وإنما غاية الأمر أنها تداخلت ، فإذا نوى بعضها فقد أتى ببعض المشروع ، بخلاف ما لو اقتصر على سجدة واحدة فلأنها تبطل إن نوى الاقتصار عليها ابتداء ، فإن عرض بعد فعلها لم يؤثر كما هو ظاهر لأهمها نقل ، وهو لا يصير واجبا بالشروع فيه ، وكونها تصير زيادة من جنس الصلاة وهي مبطله حله عند تعددها كما مر وهما لم يعتمد كما قررناه ، وعلى هذا التفصيل يحمل ما نقل عن ابن الرضا من إطلاق البطلان وعن الثقال من إطلاق عدمه ، ولو أحرم منفردا برابعة وأتى منها بركعة وساء فيها ثم اقتدى بمسافر قاصر فسأ الإمامه ولم يسجد ثم أتى هو بالرابعة بعد سلام إمامه فسأ فيها كفاء للجميع سجدتان ، وكيفيتهما (كسجود الصلاة) في واجباته ومنوباته كوضع الجبهة والطمأنينة والتحامل والتنكيس والافراش في الجلوس بينهما . قال بعضهم : يستحب أن يقول فيما : سبحان من لا ينال ولا يسو وهو لا يلاق بالخال . قال الزركشي : إنما يتم إذا لم يعتمد ما يقتضي السجود ، فإن تعدده فليس ذلك

لظهور أنه لا يطلب منه سجود بل لا يصح حيث سجد قبل عود إمامه (قوله حيث لم يوجد) أي من المأموم (قوله فإن وجد) أي من المأموم (قوله ومن ثم لو اقتصر إمامه) أي المسبوق وقوله لم يسجد أخرى : أي لأن سجوده هنا للمتابعة وقد زالت (قوله ويكون تاركا للباقي) أي ثم لو عن له السجود للباقي لم يجز ، وإذا فعله عامدا عالما بطلت صلاته لأنه زيادة غير مشروعة لفواته بتخصيص السجود الذي فعله ببعض المتقضيات ، ولو نوى السجود ترك التشهد الأول مثلا وترك السجدة فالظاهر أن صلاته تبطل لأن السجود بلا سبب ممتنع ، وبإية ما ذكر شرك بين مانع ومقتض يظبط المانع . وبقي ما لو قصد أحدهما لا يعينه هل يضر أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لأن أحدهما صادق بما يشرع له السجود وما لا يشرع فلا يصح لردده في التنية بينهما (قوله من احتمال بطلانها) أي الصلاة ، وقوله حينئذ : أي حين لم يخصه ببعضه (قوله بخلاف ما لو اقتصر) أي المصلي (قوله كما قررناه) أي في قوله فإن عرض بعد فعلها لم يؤثر (قوله ولو أحرم منفردا) هذه الصورة من جملة ما دخل تحت قوله وسجود السهو وإن كثر سجدتان (قوله ومنوباته) كالأدراك فيها ، وقيل يقول فيها : سبحان من لا ينال ولا يسو وهو لا يلاق بالخال لكن إن ساء لا إن تهمد لأن اللائق حينئذ الاستغفار الخ اه حج . وهو يفيد أن الأوجه استحباب سجد

لا يفتا بالحال بل اللائق الاستغفار ، وسكتوا عن الذكر بينهما ، والظاهر كما قاله الأذرى أنه كالذكر بين سجدتي صلب الصلاة ، فلو أخل بشرط من شروط السجدة أو الجلوس فظاهر أنه يأتي فيه مافر في السجدة من أنه إن نوى الإخلال به قبل فعله أو مع فعله بطلت صلاته ، وإن طرأ له أثناء فعله الإخلال به وأنه يترك فتركه فوراً لم تبطل ، وعلى هذا الأخير يحمل إطلاق الأستوى عدم البطالان ، ونوزع فيه بما يرد مما قررناه ، وقضية التشبيه عدم وجوب نية سجود السهو ، وفيه نزاع كسجود التلاوة في الصلاة . وللمختدم كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى وجوب النية في كل منهما : أى على الإمام والمفرد فيا يظهر لاعلى المأموم وهى القصد ، وظاهر أنه لا تكبير فيها للتحريم حتى يجب قرنها به ووجوب نية سجود السهو المذكور في كلامهم حتى في مختصر التبريزي وكلامهم كالصريح في وجوب النية فيها حتى في المختصرات ، إذ قولهم سجد السهو وسجد التلاوة صريح في أنه لا يتحقق كون السجود لذلك إلا بقصده ، وقد صرحوا بأن نية الصلاة لا تشمل سجود التلاوة ، ودعوى تصريح الأصحاب بعدم وجوب نية سجود السهو ممنوعة . وأما ما ذكره ابن الرفعة من أن نية سجود التلاوة في الصلاة لا تجب فضعيف ، إلا أن تحمل النية فيه على التحريم . ومن ادعى أن معنى النية المثبت وجوبها هنا قصد السجود عن خصوص السهو والمنفى وجوبها في سجود التلاوة قصده هنا فطلق قصده يكنى في هذه دون تلك ، وأنه يرد بهذا على من توهم اتحاد النية التي هي مطلق القصد في البابين ، فاعترض الفرق بينهما بأن الصواب وجوبها فيها إذ لا يتصور الاعتداد بسجوده بلا قصد . قال : وقول ابن الرفعة لا تجب نية سجدة التلاوة ضعيف ، إلا أن يريد أنه لا يجب فيها تحريم وليس كما زعم بل هو صحيح لما تقرر من معناها هنا المفارقة لمعناها ثم فاعلم ذلك فإنه مهم فهو خطأ فاحش ، والأوجه بطلانها بالتلفظ بالنية فيها إذ لا ضرورة إلى ذلك . (والجديد أن عمله) أى سجود السهو سواء أكان بزيادة أم نقص أم بهما (بين تشهديه) وما يتبعه من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله ومن الأذكار بعدها

وجهي للذي الخ ، وظاهر أنه يقوله فيها وإن تعمد الترك واللاق به حيثل استغفار كما مر (قوله لاعلى المأموم) أى في سجود السهو والتلاوة (قوله وهى) أى نية سجود السهو (قوله التبريزي) بكسر أوله وسكون الموحدة والاحتية وزاى نسبة إلى تبريز بلد بأذربيجان اه لب (قوله ومن ادعى أن معنى النية) مراده حجج (قوله يكنى في هذه) أى نية سجود التلاوة (قوله لما تقرر من معناها) أى النية في سجود التلاوة ، وقوله المفارقة لمعناها ثم : أى النية في سجود السهو (قوله فهو خطأ) جواب قوله ومن ادعى الخ أى إذ يجب التعرض لخصوص السهو والتلاوة ولا يكنى مطلق السجود فيها (قوله والأوجه بطلانها) توجيه للخطأ ، والأظهر أن تكون مسئلة مستقلة والأولى

(قوله وهى القصد) أى قصد خصوص السهو وخصوص التلاوة بقرينة ما يأتي ، فراهه بالقصد ما يشمل التعيين (قوله ومن ادعى) مراده بالشهاب حجج إذ مساقه عبارته إلى قوله فإنه مهم ، لكن في سباقه على هذا الوجه صعوبة من وجوه تترك بالتأمل : منها أن قول الشهاب المذكور في هذه العبارة المثبت وجوبها هنا وقوله والمنفى وجوبها في سجود التلاوة منزل على كلام قدمه قبل هذا في الإثبات والنفي المذكوران ، فكان على الشارح أن يذكره قبل ليتنزل هذا عليه والإسقاط في يوم أن الإثبات والنفي المذكورين وقما في كلام الأصحاب وهو خلاف الواقع . ومنها أن قوله الآتى قال من كلام الشهاب المذكور حكاية لكلام المتوهم المذكور قبل قوله وإنه يرد بهذا على من توهم ، وسياق الشارح يقتضى أنه من كلامه هو حكاية لكلام الشهاب المذكور . ومنها غير ذلك (قوله فهو خطأ فاحش) خبر قوله ومن ادعى على حذف مضاف أى فدمواه غلط فاحش ووجهه مخالفتة لصريح كلام الأصحاب المتقدم (قوله والأوجه بطلانها بالتلفظ بالنية الخ)

(وسلامه) بأن لا يفصل بينهما شيء من الصلاة ، وهو فائدة تعبير كثير بقبيل ، ولا يضّر طول الفصل بينهما بسكوت طويل كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لما مرّ في خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم أمر به قبل السلام مع الزيادة لقوله عقبه فإن كان صلى خمسا ، ولما نقل عن الزهري أن السجود قبل السلام آخر الأمرين من فعله صلى الله عليه وسلم ولأنه لمصلحة الصلاة فكان قبل السلام كما لو نسي سجدة منها ، وأجابوا عن يهوده بعده في خبر ذي الدين بحمله على أنه لم يكن عن قصد مع أنه لم يرد ليبيان حكم السجود ، والاختلاف في الجواز لا في الفضيلة خلافا لما وردى ومن تبعه ، ومقابل الجديد قديمان : أحدهما أنه إن سها ينقص سجد قبل السلام أو بزيادة قبعه ، والثاني أنه غير بين التقديم والتأخير لثبوت الأمرين ، وسيأتي في الجمعة أن المستخلف لمن عليه سجود سهو يسجد هو والمأمومون آخر صلاة الإمام ثم يقوم هو لما عليه ويسجد آخر صلاة نفسه أيضا ، ولا يرد هنا إذ سجده في مستلثنا خفض المتابعة كما في المسبوق ، ويظهر أنه لو سجد للسهو قبل صلاته على الأكل ثم أتى بها وبالمأثور حصل أصل سنة السجود وامتنع عليه إعادته ، ولو أعاد التشهد بعده فهل تبطل لإحداثة جلوسه لا تقطع جلوس تشهده بسجوده وليس في محله أو لا ؟ الأوجه عدم بطلانها ، وما علق به ممنوع لأن عدم ذلك التخلل إنما هو مستحب لا واجب كما صرح به الجلال البلقيني وغيره وعلى الجديد (لأن سلم عمدا) بأن علم حال سلامه أن عليه سجود سهو (فات) السجود وإن قرب الفصل (في الأصح) لقطع له بسلامه (أو سهوا) أو جهلا أنه عليه ثم علم فيها يظهر (وطال الفصل) عرفا (فات في الجديد) لتعذر البناء بالطول كما لو مشى على نجاسة أو أتى بفعل أو كلام كثير ، ومقابل الأصح لا إن قرب الفصل كما لو سلم ناسيا والقديم لا يفوت لأنه جبران عبادة فيجوز أن يترأخى عنها كجبرانات الحج (وإلا) أي وإن لم يطل الفصل (فلا) يفوت (على النص) لعمره ولأنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا فقبل له فسجد للسهو بعد السلام . متفق عليه . وقيل يفوت لأن السلام ركن وقع في محله فلا يعود إلى سنة شرعت قبله ، ومحله ملزم بطراً مانع بعد السلام وإلا حرم ، كأن خرج وقت الجمعة أو عرض موجب الإنتمام

حيث أن يقول لوجه الخ (قوله ولا يضّر طول الفصل بينهما) أي السجود والسلام (قوله لما مرّ في خبر مسلم) دليل لكون السجود بين التشهد والسلام (قوله وأجابوا عن يهوده بعده) أي السلام (قوله على أنه لم يكن عن قصد) أي السلام ، وعبارة الديميري محمول على أن تأخيرها كان سهوا لا مقصودا : أي وأعاد السلام اه وقوله مع أنه جواب ثان (قوله في مستلثنا) هي قوله وسيأتي في الجمعة أن المستخلف الخ (قوله قبل صلاته على الأكل) خرج به ما لو أتى به قبل التشهد ، وفيه تفصيل وهو أنه إن كان عامدا عالما بطلت صلاته ، وإلا فلا تبطل وإن طال سجوده ويعيده بعد التشهد (قوله فهل تبطل) أي صلاته (قوله وليس في محله) يؤخذ منه أنه لو جلس للتشهد في غير محله كأن جلس بعد الركعة الأولى بطلت صلاته وإن لم يزد جلوسه على قدر جلسة الاستراحة لأنه يصدق عليه أنه أحدث جلوس تشهد في غير محله ، ولا يشكل عليه قول حجب : إنه إنما يضّر التشهد في غير موضعه إذا طال به الجلوس لجواز حمله على ما لو قصد يحلوسه الاستراحة واتفق أنه أتى فيها بالتشهد لأنه الآن لم يحدث جلوس تشهد في غير موضعه (قوله وإلا حرم) أي فلو فعل ذلك لم يصح عائدا به إلى الصلاة (قوله كأن خرج) مثال لقوله

حكم مقتضب لاتعلق به ما قبله كما هو ظاهر خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله أن المستخلف) أي المسبوق بقرينة ما بعده وهو يفتح اللام

أو رأى تيميم الماء أو انتهت مدة المسح أو أحدث وتطهر على قرب أو شفى دائم الحدث أو تحرق الخلف ، وما ذكره جمع متأخرون أن من ذلك ما لوضايق وقتها وحلقه بإخراجه بوضعا عن وقتها مردود بما تقدم من جواز المد حيث شرع فيها. وفي الوقت ما يسهل جميعها وإن لم يدرك فيه ركعة ، ولهذا صرح البغوي بأنه لو كان لو اقتصر على الأركان أدرك، ولو أتى بالسنة خرج بعضها أتى بالسنة وإن لم يجز بالسجود . نعم لعن بالأول أن يقول هذه حصل فيها خروج بالتحلل صورة ولا ضرورة مع ضيق الوقت إلى العود فيها لأنه يشبه إنشائها وإن كان عائدا بالإرادة ، ولا كذلك مسألة المد كم يحصل فيها صورة خروج بحال ، فإن قيل : كيف يسن هذا مع قول المد خلاف الأولى ؟ قلنا : يمكن الجمع بينهما بحمل هذا على ما إذا أوقع ركعة وذلك على ما إذا لم يقعها (وإذا سجد) أى أراد السجود وإن لم يشرع فيه بالفعل كما أشعر به كلام الإمام والغزالي وغيرهما وأقضى به الولد رحمه الله تعالى (صار عائدا إلى الصلاة في الأصح) من غير إحرام لتبين عدم خروجه منها ولهذا قال في الحاشية : إن الصواب أن معنى قولهم صار عائدا للصلاة ، أنا نتبين بعوده عدم خروجه منها أصلا لأنه يستحيل حقيقة الخروج منها ثم العود إليها ، وأن سلامه وقع لغوا لمره يكونه لم يأت به إلا لنسيانه ما عليه من السهو فيعيد وجوبا وبطلان صلاته بنحو حدثه ، ويلزمه الظهور بخروج وقت الجمعة حيث خرج قبل تسليمه ثانيا والإتمام بحدوث وجبه . ولما قدم أن سجود السهو وإن تعدد سجدتان مع أنه قد يتعدد صورة لا حكما في صور منها المسبوق وخليفة السامى وقد مر أننا أشار إلى بعض الصور بقوله (ولو سها إمام الجمعة) أو المقصورة (وسجدوا) للسهو (فبان) بعد سجود السهو (فوثبا) أى الجمعة أو موجب إتمام للمقصورة (أعوا ظهرا وسجدوا) للسهو ثانيا آخر صلاتهم ليبان كون الأول ليس بآخر الصلاة وأنه وقع لغوا (ولو ظن سها فسجد فبان عدمه) أى السهو (سجد في الأصح) لأنه زاد سجدتين سهوا يبطل عمدما ، ولو سجد للسهو ثم سها بنحو كلام لم يسجد ثانيا لأنه لا يأمن وقوع مثله فرما تسلسل أو سجد لقتض في ظنه فبان أن مقتضى غيره لم يعده لا بجوار التحلل به ولا عبء بالظن البين خطؤه وضابط هذا أن السهو في سجود السهو لا يقتضى السجود كما مر والسهو به يفتضيه . والثاني لا لأن سجود السهو يجبر كل خطأ في الصلاة فيجبر نفسه كما يجبر غيره . ثم لما أنهى الكلام على سجود السهو شرع يتكلم على سجود التلاوة فقال :

ما لم يطرأ المانع (قوله أن من ذلك) أى مما حرم فيه السجود لما منع (قوله نعم لعن بالأول) هو قوله ما لوضايق وقتها (قوله ويلزمه الظهور بخروج وقت الجمعة) أى بعد العود فلا ينافى ما مر من حرمة السجود وعدم صيرورته عائدا إلى الصلاة (قوله لم يعده) أى السجود .

(قوله يمكن الجمع بينهما بحمل هذا الخ) كأن المراد أن محل قولهم إن المد خلاف الأولى فيما إذا لم تقع ركعة في الوقت وهنا وقعت ركعة بل الصلاة جميعها فيه (قوله أعوا ظهرا) أى أو المقصورة .

(باب) بالتنوين

(تسن سجدة) بفتح الجيم (التلاوة) للإجماع على طلبها ونحوه مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال « إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان ببكيه يقول : يا ويلتا أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة ، وأمرت بالسجود فعصيت فلي النار » ونحوه ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم « كان يقرأ علينا القرآن ، فإذا مرَّ بالسجدة كبر وسجد وسجدنا معه » رواه أبو داود والحاكم وإنما لم يجب عندنا لأنه صلى الله عليه وسلم تركها في سجدة والنجم متفق عليه . وصح عن عمر رضي الله عنه التصريح بعدم وجوبها على المنبر ، وهذا منه في هذا الوطن العظيم مع سكوت الصحابة دليل إجماعهم ، وأما ذمه تعالى من لم يسجد بقوله « وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون - فوارد في الكفار بدليل ما قبل ذلك وما بعده (وهي) أي سجدة التلاوة (في الحديد أربع عشرة) سجدة (منها سجدة) سورة (الحج) لما روى عن عمرو بن العاصي بسند حسن ، وإسلامه إنما كان بالمدينة قبل فتح مكة « أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدتان » وعن أبي هريرة وإسلامه سنة سبع « أنه سجد معه صلى الله عليه وسلم في الانشقاق وأقرأ باسم ربك » رواه مسلم ، وما روى عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول المدينة أوجب عنه بأنه ناف وضعيف ، على أن الترك إنما ينافي الوجوب لا التنبؤ وأخذ بظاهره القديم ، ومحال السجدة معروفة . نعم الأصح أن آخر آياتها في النحل يؤمرون وفي النمل العظيم وفي فصلت يسأمون وفي الانشقاق يسجدون ، ونص المصنف كأصله على سجدة الحج لخلاف

باب يسن سجدة التلاوة

(قوله بفتح الجيم) أي لأن السجدة على وزن فعلة ، وما كان كذلك من الأسماء يجمع على فعلات بفتح العين وما كان كذلك من الصفات يجمع على فعلات بالسكون (قوله فله الجنة) أي استحق دخولها لإيمانه بالله وطاعته (قوله كان يقرأ علينا القرآن) أي في غير الصلاة أخذنا من قوله الآتي بعد قول المصنف قلت ويسن للسامع والله أعلم للخبر المسار أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في غير صلاة الخ (قوله كان يقرأ علينا القرآن) أي يقرؤه ونحن نسمعه (قوله وإنما لم يجب) أي سجدة التلاوة (قوله على المنبر) متعلق بقوله التصريح ، وفي شرح الروض توجيهها لعدم وجوبها عطفًا على قصة زيد ، ولقول عمر : أمرنا بالسجود يعني للتلاوة ، فمن سجد فقد أهتأب ومن لم يسجد فلا إثم عليه رواه البخاري اه . وعليه فيحتمل أنه قال ذلك على المنبر فيكون مرادًا للشارح وأنه لم يكن على المنبر حين قاله فنكون رواية أخرى (قوله بدليل ما قبل ذلك وما بعده) ولا يقوم الركوع مقامها كذا عبروا به ، وظاهر جوازها وهو بعيد والقياس حرمة ، وقول الخطائي من أصحابنا يقرم شاذ ولا اقتضاء فيه للجواز عند غيره كما هو ظاهر اه صح (قوله ناف وضعيف) قال في شرح الروض وغيره : صحيح ومثبت اه . وقوله وغيره بالرفع : أي غير الراوي لهذا الحديث صحيح وثبت (قوله يؤمرون) وقيل يستكبرون وفي النمل يعلنون ، وانتصر له الأخرى ورد قول المجموع بأنه باطل ، وفي ص^٢ وأناب ، وقيل مأب ، وفي فصلت يسأمون ، وقيل تعبدون ،

باب في سجود التلاوة والشكر

(قوله على طلبها) إنما لم يقل على سنها وإن كان هو المناسب في الدليل لأن أبا حنيفة يوجبها وستأتي الإشارة إلى رد دليها . وعبارة الأخرى أصل مشروعيتها ثابت بالسنة والإجماع

أى حنيفة فى الثانية (لام مبدية ص) وهى عند قوله - وعمر راعيا وأتاب - فليست من مبدات التلاوة لما روى عن ابن عباس « ص » ليست من عزائم السجود ، أى من متأكداته وقد تكتب ثلاثة أحرف إلا فى المصحف (بل هى) أى مبدية ص (مبدية شكر) لله تعالى ينوى بها عبود الشكر على توبة داود عليه الصلاة والسلام من خلاف الأولى الذى ارتكبه مما لا يلائق بكامل شأنه لوجوب خصمته كسائر الأنبياء صلى الله وسلم عليهم عن وصمة الذنب مطلقا ، وإن وقع فى كثير من التفسير ما يوجب خلاف ذلك لعدم صحته ، بل لو صح كان تأويله واجبا لثبوت عصمته ووجوب اعتقاد نزاهتهم عن ذلك السفاسف الذى لا يقع من أقل صالحى هذه الأمة ، فكيف بمن اصطفاهم الله لنبوته وأهلهم لرسالته ويطههم الواسطة بينهم وبين خلقه ، ولما خص داود بذلك مع وقوع نظيره لآدم وأيوب وغيرهما لأنه لم يهلك عن غيره أنه لى مما ارتكبه من الحزن والبكاء حتى نبت من دمعه العشب والقلق المزيج ما لقيه ، فجوزى بأمر هذه الأمة بمعرفة قدره وعلى قربه وأنه أكرم عليه نعمة تستوجب دوام الشكر من العالم إلى قيام الساعة . والأصل فى ذلك خبر أبى سعيد الخدرى « خطبتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فقرأ ص » فلما مر بالسجود نفضنا : أى تيانا للسجود ، فلما رآنا قال : إنما هى توبة نبى الله ولكن قد استعذمت السجود فنزل وسجد ، رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرح البخارى (تستحب فى غير الصلاة) عند تلاوة آياتها للاتباع كما مر ، ولا ينافى قولنا بها مبدية الشكر قولهم سبها التلاوة لأنها سبب لتذكر قبول تلك التوبة : أى ولأجل ذلك

وفى الانشقاق آخرها اه حج . أقول : الأولى له فى الانشقاق تأخير السجود إلى آخرها خروجا من الخلاف ، وسئل السيوطى هل يستحب عند كل عمل عبادة عملا بالقولين . فأجاب بقوله : ثم أفف على قتل فى المسئلة والذى يظهر المنع لأنه حينئذ أت بسجدة لم تشرع اه سم على حج (قوله لا مبدية ص) يجوز قراءة ص بالإسكان وبالفتح وبالكسر بلا تنوين وبه مع التنوين ، وإذا كتبت فى المصحف كتبت حرفا واحدا ، وأما فى غيره ففهم من يكتبها باعتبار اسمها ثلاثة أحرف اه ابن عبد الحق ، ومثله فى شرح الروض وقوله ففهم من يكتبها الخ : أى ومنهم من يكتبها حرفا واحدا وهو الموجود فى نسخ المتن (قوله ينوى بها عبود الشكر) قضيته أنه لا بد لصحتها من ملاحظة كونها على قبول توبة داود وليس مرادا . ثم رأيت فى سم على منبج فى أثناء عبارته مانصه : وهى يتعرض لكونه شكرا لقبول توبة داود عليه الصلاة والسلام أو يكنى مطلق تبة الشكر ؟ ارتضى الثانى طب و مر اه . بى مالو قال نويت السجود لقبول توبة داود هل يكنى أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لذكره السبب . وبقي أيضا مالو نوى الشكر والتلاوة أيضا خارج الصلاة ، وينبئ فيه الضرر لأن عبود التلاوة إن لم يكن من السجودات المشروعة كان باطلا ، فإذا نوى التلاوة والشكر فقد نوى مبطلا وغيره فيقلب المبطل (قوله من خلاف الأولى) متعلق بتوبة (قوله الذى ارتكبه) أى من إضماره أن وزيره إن قتل تزوج بزوجه اه حج (قوله ما يوجب خلاف ذلك) أى أنه ارتكب أمرا محرما وهو كما فى قصص الثعالبى أمره حين أرسل وزيره للقتال بتقدمه أمام الجيش ليقتل (قوله السفاسف) الردى من كل شىء والأمر الحقيقى ، وفى الحديث « إن الله تعالى يحب معالى الأمور ويكره سفاسفها » ويروى « ويبغض » اه غنار (قوله مع وقوع نظيره) أى من ارتكاب ما ينافى كماله فندموا فقبل الله تعالى توبتهم (قوله لأنه لم يهلك عن غيره) أى لأنه وقع فى قصته التنصيص على عبوده ، بخلاف قصص غيره من الأنبياء فإنه لم يرد عنهم سجود عند حصول التوبة لم (قوله ما لقيه) إلا ما جاء من آدم لكنه مشوب بالحزن على فراق إبنته اه حج (قوله تستوجب)

(قوله لأنه لم يهلك عن غيره الخ) وأيضا فلم يرد عن غيره أنه سجد لتوبة

لم ينظر هنا لما يأتي في سجود الشكر من هجوم النعمة وغيره لأنها متوسطة بين سجدة محض التلاوة وسجدة محض الشكر (وتحرم فيها) وتبطلها (في الأصح) وإن انضم لقصد الشكر قصد التلاوة كما هو ظاهر ، لأنه إذا اجتمع المبطل وغيره غلب المبطل وشمل ذلك قارئها وسامعها ومستمعها ، وشمل إطلاقه الطواف وهو متجه ، وإخافه بالصلاة إنما هو في بعض أحكامها وشمل الحرمه والبطلان في حق العابد العالم فإن كان ناسيا أو جاهلا فلا ويسجد للسهو ، ولو سجدها إمامه لاعتقاده ذلك لم يجز له متابعتها بل يتخير بين انتظاره ومفارقته وتحصل فضيلة الجماعة بكل منهما وانتظاره أفضل ، ولا ينافي ماقرر ما يأتي من أن العبرة باعتقاد المأموم لأن عمله فيها لا يرى المأموم جنسه في الصلاة ومن ثم قالوا : يجوز الاقتداء بمن يرى القصر في إقامة لانراها نحن لأن جنس القصر جائز عندنا ، وبهذا ظهر مافي الروضة من عدم وجوب المفارقة ، وقولها إنه لا يسجد : أي بسبب انتظار إمامه قائما وإن سجد للسهو لاعتقاده

أي تستدعي ثبوت الشكر الخ (قوله قصد التلاوة) أي وإنما لم يضرب قصد التفهيم مع القراءة مع أن فيه جمعا بين المبطل وغيره ، لأن جنس القراءة مطلوب وقصد التفهيم طارئ ، بخلاف السجود بلا سبب فإنه غير مطلوب أصلا ، وهذه السجدة لما لم تستحب في الصلاة كانت كالتي بلا سبب (قوله لأنه إذا اجتمع المبطل) قضية هذا أنه لو قصد التلاوة وحدها لا تبطل صلاته وليس مرادا ، فإن قصد التلاوة إنما يكون مانعا للبطلان حيث كان من السجدة المشروعة وهو هنئليس مشروعا ، وكل من قصد التلاوة والشكر مبطل فليتأمل (قوله وشمل ذلك) أي استحبابها في غير الصلاة (قوله وشمل إطلاقه الطواف) أي فيسجد فيه شكرا ، وكان الأولى تقديمه على قول المصنف وتحرم فيها إلا أن يقال لما أشبه الصلاة ربما يتوهم أنه منها فأخره ليكون كالاستدراك بدفع ما يتوهم مما قبله (قوله وهو متجه) أي خلافا لحج حيث قال مانصه : ويأتي في الحج أنها لاتفعل في الطواف لأنه يشبه الصلاة المحرمة هي فيها فلم تطلب فيها يشبهها وإنما لم يحرم فيه مثلها لأنه ليس ملحقا بها في كل أحكامها (قوله فإن كان ناسيا) أي أنه في صلاة محلي . أقول : ومفهومه أنه لو نسي حرمة السجود ضرر ، وهو قياس ما تقدم للشارح من أن من تكلم في الصلاة لنسيانه حرمة الكلام فيها بطلت صلاته ، وقياس عدم الضرر فيها لو قام عن التشهد الأول سهوا وعاد بجله حرمة العود أو نسيانه الحكم عدم الضرر فليحرم (قوله لاعتقاده) أي بأن كان حنفيا (قوله وانتظاره أفضل) أي ومع ذلك يسجد المأموم بعد سلام إمامه كما يأتي ، ولعل الفرق بين هذا وبين ما تقدم فيها لو نسي الإمام التشهد وقام وانتصب معه المأموم ثم عاد وقعد المأموم للتشهد ناسيا وقد قام الإمام ثم عاد حيث لا يجوز له موافقته ويتخير بين الانتظار والمفارقة وهي أولى أن هذا زمنه قصير وذاك زمنه طويل فكان انتظاره هنا أولا تنزيلا لزمن السجود لقصره منزلة العلم فكان لا تخالفة ، وإن فعل الإمام هنا لكونه عن اعتقاد لا يحتمل الإبطال عنده بخلافه ثم فإن العود إن كان عنده أبطل حتى عند الإمام فكانت صلاته باطلة على احتمال فطلبت المفارقة بخلافه هنا (قوله أي بسبب) خبر عن قوله وقولها والفرص منه الجواب عما اعترض به عليها من أن ما فعله الإمام يبطل عمده عند الشافعي فيسجد للسهو (قوله وإن سجد للسهو) بقى ما لو نوى المفارقة قبل سجود إمامه ،

(قوله لأنه إذا اجتمع المبطل وغيره الخ) قضيته أن هذه السجدة تصبح بنية التلاوة ، وينافيها ما مر من قوله فليست من سجدات التلاوة ، وفي حاشية الشيخ أن ما اقتضاه كلام الشارح هنا غير مراد (قوله في إقامة لانراها) أي لا يرى القصر فيها (قوله وقولها إنه لا يسجد) (١)

(١) (قوله وقولها إنه لا يسجد) هكذا في نسخة المؤلف وغيرها ، وهما نسخة : هنا سقط ، فليحرم .

أن إمامه زاد في صلاته ما ليس منها ، ومقابل الأصح لاحتريم فيها ولا تبطلها لتعلقها بالتلاوة بخلاف غيرها من عبود الشكر (ويسن السجود للقارئ) حيث كانت قراءته مشروعة ولو صيبا : أى مجزا فيها يظهر ، أو امرأة بحضرة رجل أجنى إذ حرمة رفع صوتها بها عند خوف الفتنة إنما هو لعارض لا لذات قرأتها لأن قراءتها مشروعة في الجملة أو خطيئيا أمكنه من غير كلفة على متبره أو أسفله ولم يطل الفصل أو مصليا إن قرأ في قيام (والمستمع) وهو من قصد السماع ، والأوجه في قارئ وسامع ومستمع لها قبل صلاته التحية أنه يسجد ثم يصليها لأنه جلوس قصير لعذر فلا نفوت به فإن أراد الاقتصاد على أحدهما فالسجود أفضل للاختلاف في وجوبه ، وشمل ذلك ما لو كان القارئ كافرا

وينبغي أن يقال إن نوى المفارقة قبل خروجه عن معنى القيام لم يسجد لأن الإمام لم يفعل ما يبطل عمده في زمن القدوة وإن نواها بعد خروجه عن ذلك بأن كان إلى الركوع أقرب أو بلغ حد الركعين مثلا بسجد لفعل الإمام ما يبطل عمده قبل المفارقة (قوله ولو صيبا) لم يقل أو كافرا لعدم تأتى السجود منه ، لكن ينبغي أنه لو قرأ وهو كافر ثم أسلم عقب قراءته وتطهر فوراً سن السجود في حقه (قوله أى مجزا) هذا تنقيح إنما يحتاج إليه في السجود من غير القارئ ، أما هو فمعلوم أن غير المميز لا يتأى منه عبود لعدم صحته منه (قوله أو أسفله) أى إذا لم يكن في النزول كلفة وإلا سن تركه كما أفاده كلامه في شرح الروض اهـ سم على منيج (قوله وإن قرأ في قيام) أى بخلاف ما لو قرأ في الركوع أو نحوه فلا يسجد لقراءته لعدم مشروعيها ثم (قوله ويسن للقارئ والمستمع) أى ولو لبعض الآيات كان مع بعضها واشتغل بكلام عن استماع البعض الآخر ولكن سمع الباقي من غير قصد السماع ، وبقي ما لو اختلف اعتقاد القارئ والسامع ، وينبغي أن كلا منهما يعمل باعتقاد نفسه إذ لا ارتباط بينهما .

[فائدة] وقع السؤال في الدرس عما لو قرأ الميت آية عبدة هل يسجد السامع له أم لا ؟ ويمكن الجواب عنه بأن الظاهر الأول لأن كرامات الأولياء لم تنقطع بموتهم ، فلا مانع أن يقرأ الميت قراءة تامة حسنة ليلتذ بها وإن لم يكن مكلفا فليس هو كالمسأى والجماد ونحوهما ، وأما لو مسخ وقرأ آية عبدة فينبى أن يقال إن كان الحاصل مسخ صفة عبدة لقراءته لأنه أدى حقيقة ، وإن كان مسخ ذات فلا لأنه إما حيوان أو جماد وكل منهما لا يسجد لقراءته (قوله لأنه جلوس قصير) وعليه فلو تكرر سماعه لآية السجدة من قارئ أو أكثر احتمل أن يسجد لما لا نفوت معه التحية ويترك لما زاد ، ويحتمل تقديم السجود وإن فاتت به التحية وهو الأقرب أشدنا من قوله فإن أراد الاقتصاد على أحدهما فالسجود أفضل (قوله وشمل ذلك ما لو كان القارئ كافرا) أى ولو جنبنا معاندا لأنه مكلف بالفروع ولا يستند حرمة القراءة مع ما ذكر اهـ سم على منيج نقلا عن الشارح . وينبى أن مثله لجنب فيسجد لقراءته ولو كان جنبنا لأننا لا نعلم حرمة القراءة عليهم مع الجنابة وتقدير أنهم غاطبون بها فيجوز أنهم لم يعلموا بالحكم فلا يتحقق

(قوله مشروعة) يؤخذ من الأمثلة الآتية وغيرها أن المراد بمشروعيها أن تكون مقصودة ليخرج قراءة الطيور والساهى والسكران ونحوهم ، وأن تكون مأذونا فيها شرعا ليخرج قراءة الجنب ونحوه فيلحز (قوله كافرا) وإن كان معاندا لا يرجى إسلامه كما نقله الشهاب سم عن الشارح

أو ملكاً أو جنياً كما قاله البلقيني والزرکشی ، ولا يسجد لقراءة جنب وسكران وساء وتأثم وما علم من الطيور كدرة ونحوها ولا لقراءة في جنازة أو بغير العربية أو في نحو ركوع لعدم مشروعيتها ، وسواء أجد القارئ أم لا ، وشمل كلامه ما لو قرأ آية بين يدي مدرّس ليفسر له معناها فيسجد لذلك كل من القارئ ومن سمعه لأنها قراءة مشروعة بل هي أولى من قراءة الكافر . لا يقال : إنه لم يقصد التلاوة فلا يسجد لها . لأننا نقول : بل قصد تلاوتها لتقرير معناها (وتؤكد له بسجود القارئ) للاتفاق على طلبها منه حينئذ وإذا سجد معه في غير الصلاة فالأولى له عدم الاقتداء به ، فلو فعل كان جائزاً كما اقتضاه كلام القاضي والبيهقي (قلت : ويسن للسامع) لجميع الآية من قراءة مشروعة وهو من لم يقصد السماع وتؤكد له بسجود القارئ لكن دون تأكدها للمستمع (والله أعلم) للخبر المار « أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في غير صلاة فيسجد ويسجدون معه حتى ما يسجد بعضهم موضعاً بلحيته » ولو قرأ في الصلاة آية سجدة أو سورتها بقصد السجود في غير - لم تنزل - في صبح يوم الجمعة

التي في حقهم ، وقال ابن حجر بعد قوله وكافر : أي رجبى لإسلامه كما هو ظاهر (قوله ولا يسجد لقراءة جنب) أي سلم مكلف : أي فلو فعلها لاتنقذ ، أما الصبي فيسجد لقراءته ولو كان جنباً لعدم نهي عن القراءة لا حقيقة ولا حكماً ومن ثم لم يمنعه وليه منها ، فلو اغتسل الجنب غسلًا لا يقول به السامع أو فعل ما يحصل الجنبية عند الشافعي دون غيره فهل العبرة بعقيدة السامع فلا يسجد حيث كان شافعي يرى بقاء الجنبية أو حصولها أو بعقيدة القارئ ؟ فيه نظر ، والظاهر أن العبرة بعقيدة القارئ لأنه لا يرى التحريم ، ويؤيده السجود لقراءة الكافر الجنب حيث علوه بأن قراءته مشروعة لعدم اعتقاده حرمتها ، ويحتمل أن كل واحد منهما يعمل بعقيدة نفسه وهو الأقرب (قوله وسكران) أي وإن لم يتعدأه حج ، وهو ظاهر إطلاق الشارح (قوله لعدم مشروعيتها) أي لأن القراءة في نحو الركوع مكروهة ، وهذا بخلاف ما لو قرأ في الثالثة والرابعة من الرباعية فإنه يسجد لأن قراءته فيها مشروعة لعدم النهي عن القراءة فيها وإن لم تكن مطلوبة ، وفرق بين عدم الطلب وطلب العدم ويعطى في الساهي والتأثم الخ بعده التقصيد (قوله ليفسر له معناها) أي والقارئ على الشيخ لتصبح قراءته أو للأخذ عنه حج (قوله فيسجد) خلافاً لحج (قوله لتقرير معناها) ويؤخذ من هذا أن مظهر المستدل بالآية فيسجد وهو ظاهر لوجود هذه العلة في المستدل وفي كلام ابن قاسم على حج خلافه وفيه وقفة (قوله وتؤكد) أي السجدة ، وقوله له : أي للمستمع قال ابن قاسم على المنهج ويبنى كما بحثه هر أنه لو سمع قراءة في السوق سجد وإن كرهت بأن أفى القارئ لأن الكراهة لخارج لا لذات القراءة . وسئل هر هل يسجد لسماع القراءة في الحمام ؟ قال نعم ، لأن الكراهة لعارض ، وكذا لسماع القراءة في الخلاء لذلك انتهى فليتأمل وليحذر . ولو قرأ واحد بعض آية السجدة وآخر باقيها فهل يسن السجود للسامع ؟ فيه نظر ، والميل لعدم السجود أكثر وفقاً لما مال له هر . وقوله فليتأمل لعل وجه الأمر بالتأمل أن السجود لما ذكر يشكل على المنع منه للقراءة في الركوع وفي صلاة الجنازة ، فإن علة المنع ثم كراهة القراءة في نحو الركوع وهي موجودة هنا (قوله فالأولى له عدم الاقتداء) وهل يجوز للقارئ أن يقتدى فيها بالسامع ؟ فيه نظر ، ويظهر لي الجواز اهـ مع على منج ، ومع ذلك فالأولى عدم الاقتداء كمكسه لأنه ليس مما تشرع فيه الجماعة (قوله من قراءة مشروعة) أي حيث أجد القارئ على مامر (قوله الخبر المار) هو قوله كان يقرأ علينا الخ (قوله أو سورتها الخ) أو اقتدى بالإمام في صبح الجمعة لفرض السجود فقط أو سجد المصل غير سجدة إمامه كما يعلم مما سيذكره حرم ويظلت صلاته اهـ حج (قوله بقصد السجود) وخروج بقصد السجود ما لو قرأ بقصد أداء سنة

(قوله وسكران) أي لتمييز له

بطلت صلاته على المصلين كان عالماً بالتحريم فقد قال المصنف: لو أراد أن يقرأ آية أو آيتين فيما سجدة ليسجد فلم أر فيه كلاماً لأصحابنا وحكي ابن التمر عن جماعة من السلف أنهم كرهوه، وعن أبي حنيفة وآخرين أنه لا بأس به. ومقتضى ملعبنا أنه إن كان في غير الوقت المهي عن الصلاة فيه وفي غير الصلاة لم يكرهه، وإن كان في الصلاة أو في وقت كراهتها ففيه الوجهان فحين دخل المسجد في هذه الأوقات لا لغرض صلاة سوى التحية، والأصح أنه تركه له الصلاة اه. فأعاذ كلامه أن الكراهة للتحريم وأن الصلاة تبطل بها، وبه أفقى الولد رحمه الله تعالى تبعاً للشيخ عز الدين بن عبد السلام، لأن الصلاة منهي عن زيادة سجدة فيها إلا السجود لسبب، كما أن الأوقات المكروهة منهي عن الصلاة فيها إلا لسبب، فالقراءة بقصد السجود كتعاطى السبب باختياريه في أوقات الكراهة لينفعل الصلاة وقد جرى على كلام النووي جماعات منهم مختصر وكلامه وغيرهم، وعبرة الأنوار: ولو أراد أن يقرأ آية أو سورة تتضمن سجدة ليسجد، فإن لم يكن في الصلاة ولا في الأوقات المنهية لم يكرهه وإن كان فيما أوفى أحدهما فلحكم كما لو دخل في الأوقات المنهية ليسجد لا لغرض سوى التحية وقد سبق انتهى. وقضية كلام القاضي حسين جوازها، وظاهر أن الكلام في قراءة غير - الم - في صبح يوم الجمعة، فقول البلقيني: إن ما ذكره النووي ممنوع

السورة بعد الفاتحة فيسجد وإن علم قبل القراءة أن فيها يقرأ آية سجدة وأنه يطلب منه السجود إذا قرأها (قوله بطلت صلاته) أي بالسجود لإيجاز القراءة لأن الشروع فيها ليس شروعا في المبط، كما لو حزم أن يأتي بثلاثة أعمال متوالية لا يبطل صلاته إلا بالشروع فيها (قوله إن كان عالماً بالتحريم) أي أما الجاهل والناسي فلا، ومنه لو أخطأ فظن غير يوم الجمعة يومها فقرأ فيه - الم - يقصد السجود.

[فائدة] يتصور أن يسجد في الصلاة الواحدة بسبب سهو اثني عشرة سجدة، وذلك فيمن اقتدى في رابعة بأربعة بأن اقتدى بالأول في التشهد الأخير ثم بالباقيين في الركعة الأخيرة من صلاتهم ثم صلى الرابعة وحده ومسا كل إمام منهم فيسجد معه للسهو، ثم إنه سها في ركعته الرابعة فيسجد لسهوكل منهم خلفه، ثم ظن أنه سها في ركعته فسجد ثم تبين أنه لم يسه فسجد ثانياً فهذه اثنا عشرة سجدة انتهى حواشي الرمل الكبير (قوله وفي غير الصلاة لم يكرهه) أي بل هو مستحب (قوله والأصح أنه تركه له الصلاة) أي ولا تتعد (قوله وقد جرى على كلام النووي) أي السابق في قوله فقد قال المصنف لو أراد أن يقرأ آية الخ من كراهتها فيما ذكر (قوله وقد سبق) أي وهو أنه لا تتعد صلاته وبقى مالمو قرأها في وقت الكراهة ليسجد في غير وقت الكراهة هل يسن له السجود أم لا؟ فيه نظر، والأقرب الأول لأنه لم يقصد سجوداً غير جائز، وقد يؤخذ ذلك من قوله: لا لغرض سوى التحية فإنه حصر المنع فيها لو دخل في وقت الكراهة لمقصود التحية.

[فرع] نذر سجود التلاوة وطال الفصل بين القراءة والسجود هل يفوت ويأثم أو يجب قضائه ظهر على الفور ووافق مر عليه أنه يجب قضائه فليراجع ذلك من باب النذر، ونظيره مالمو نذر صلاة الكسوف هل يجب قضائه اه سم على منج. أقول: قوله: هل يجب الخ القياس كذلك، وقد يفرق بأن هذا السبب إذا فات لا يقضى والقلب إلى الفرق أميل لتصريحهم بأن ما شرع لسبب إذا فات لا يقضى وهذا منه.

[فرع] لو نذر أن لا يقرأ إلا متطهراً فهل يتعد ذلك النذر أو لا؟ فيه نظر، والظاهر عدم الانقضاء لأن حاصل صيته نذر عدم القراءة إذا كان محدثاً وليس عدمها قرينة حتى يتعد نذره، ويقدر اعتقاده فهو لم يلزم القراءة إذا كان متطهراً، فبقراءته مع الحدث لم يفوت شيئاً الزم فعله حتى يستقر في ذمته فيستحب له السجود إذا قرأ آية

فإن السنة الثابتة في أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ يوم الجمعة في الصبح في الركعة الأولى - الم تنزيل - فظهر منه أنه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك عن قصد ، ولذلك استحب الشافعي أن يقرأ في الركعة الأولى من صبح يوم الجمعة السورة المذكورة ، ولا بد من قصد السنية ، وذلك يقتضي أنه قرأ السجدة ليسجد فيها مردود بما مر من التعليل ويوجد سببها ، إذ القصد فيها اتباع السنة في قراءتها في الصلاة المخصوصة والسجود فيها وخروج بالسابع غيره وإن علم برؤية السجود ، ومن زعم دخوله في قوله - وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون - مردود بما مر وبأنه لا يطلق عليه أنه قرئ عليه إلا إن سمعه (فإن قرأ في الصلاة) في عمل قراءته وهو القيام أو بدله ولو قبل القاعة لأنه عليها في الجملة (سجد الإمام والمفرد) الواو بمعنى أو بدليل إفراده الضمير في قوله لقراءته ، واختار التعبير بها لأنها في التقسيم كما هنا أجود من أو : أي كل منهما فحينئذ يتنازع كل من قرأ وسجد ، فالقراء يعملها فيه ، والكسائي يقول حذف فاعل الأول ، والبصريون يضمرونه والفاعل المضمر عندهم مفرد لامثنى لأنه لو كان ضمير تنفية لبرز على رأيهم فيصير وإن قرأ ثم الإفراد مع عوده على الاثنين بتأويل كل منهما كما تقدم ، فالتركيب صحيح على مذهب البصريين كغيره من المذهبين قبله ، وليست صحتهم خاصة بالمذهبين قبله نظرا إلى عدم تنفية الضمير للتأويل المذكور (لقراءته فقط) أي كل لقراءة نفسه دون غيره . واستثنى الإمام من قرأ بدلا عن القاعة لعجزه عنها آية سجدة فلا يس له السجود ، ومثله الجنب الفاقد لظهورين العاجز عن القاعة إذا قرأ بدلا آية سجدة لتلا قطع القيام المفروض ، واعتمده التاج السبكي ، ووجهه بأن ما لا بد منه لا يترك إلا لما لا بد منه اهـ . وهذا هو الظاهر وإن نظر فيه بأن ذلك إنما يتأتى في القتل لأجنبي . أما هو لما هو من مصالح ما هو فيه فلا محذور فيه ، على أنه كذلك لا يسى قطعا ، وقد يوجه أيضا بأن البذل يعطى حكم مبدله ، فكأن أن الأصل لا يصح فيه قبله كذلك كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى ، وخروج بقوله لقراءته فقط مالم يسجد لقراءة غيره عابدا حالما فإنه تبطل صلاته

السجدة محدثا ، وكذا تسم لمن سمعه (قوله في أنه صلى الله عليه وسلم) الأولى حذف في (قوله من التعليل) أي من قوله لأن الصلاة منهي عن زيادة سجدة فيها إلا السجود لسبب النخ ، والسبب هو ورود السنة بها على أنه قد يمنع قوله ولا بد من قصد السنية بأن المدار على العلم بسنها ولا يلزم من العلم بذلك قصد الأداء عن السنة (قوله مردود بما مر) أي من أنه وارد في الكفار (قوله أي كل منهما) حل معنى للإعراب لأنه بعد جعل الواو بمعنى أو لا يحتاج إلى التأويل بكل (قوله فلا يس له السجود) أي لما يأتي من التعليل بقوله لتلا قطع النخ . وفي سم على منج : بخلاف ما لو كرره بدلا عن السورة فإنه يسجد اهـ (قوله العاجز عن القاعة) قيد بها لأنه لا يجوز له أن يقرأ غيرها (قوله وقد يوجه) أي عدم استحباب السجود المذكور (قوله مالم يسجد لقراءة غيره) أي كل من الإمام والمفرد

(قوله بما مر من التعليل) أي في كلام البقيني نفسه من قوله فإن السنة الثابتة النخ وهذا أقرب مما في حاشية الشيخ (قوله بما مر) أي من أنها في حق الكافر (قوله المضمر) أي بدل من الفاعل وخبره مفرد (قوله ومثله الجنب النخ) هذا فيه مانعان : الأول يشترك فيه مع ما قبله وهو المشار إليه بقوله الآتي لتلا قطع القيام المفروض . الثاني عدم جواز غير الأركان له فلا يأتي بشيء من السنن كما مر إذ صلاته لحمة الوقت كما مر فكان الأولى بتقديم هذا على ما قبله ، ثم يقول ، ومثله ما إذا لم يكن جنبا فاقدا لما ذكر وإلا فاقبله مغن عنه (قوله لتلا قطع القيام المفروض) أي لأنه قيام مفروض وهو بدل القاعة ، وخروج به القيام للسورة ، والمراد قطع القيام المفروض لمفروض كالسجود

(و) سجد (المأموم لسجدة إمامه) فتبطل بسجوده لقراءة غير إمامه مطلقاً من نفسه أو غيره ، وشغل ما لو تبين له حدث إمامه عقب قراءته لها (فإن سجد إمامه فتخلت) عنه (أو انعكس) الحال بأن سجد هو دون إمامه (بطلت صلاته) لوجود المخالفة الفاحشة ، فإن لم يعلم حتى رفع رأسه من السجود انتظروا أو قبله هوى ، فإذا رفع رأسه قبل بسجوده رفع معه ولا يسجد إلا لأن نوى مفارقة وهي مفارقة بعلمه ، ولا يكره للإمام قراءة آية سجدة على ما مر

(قوله وشغل ما لو تبين له حدث إمامه الخ) أى فإنه لا يسجد بل ويجب عليه نية المفارقة فوراً . وقد سئل العلامة حجج عن قول الشخص - سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير - عند ترك السجود لآية السجدة لحدث أو عجز عن السجود كما جرت به العادة عندنا هل يقوم الإتيان بها مقام السجود كما قالوا بذلك فى داخل المسجد بغير وضوء أنه يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر الخ فأنها تعدل ركعتين كما نقله الشيخ زكريا فى شرح الروض عن الإحياء ؟ فأجاب بقوله : إن ذلك لا أصل له ، فلا يقوم مقام السجدة ، بل يكره له ذلك إن قصد القراءة ولا يتمسك بها فى الإحياء . أما أولاً فلأنه لم يرد فيه شيء ، وإنما قال النزالي : إنه يقال إن ذلك يعدل ركعتين فى الفضل . وقال غيره : إن ذلك روى عن بعض السلف ، ومثل هذا لاحجة فيه بفرض صحته فكيف مع عدم صحته . وأما ثانياً فمثل ذلك لو صرح عنه صلى الله عليه وسلم لم يكن للقياس فيه مسأغ ، لأن قيام لفظ مفضل مقام فعل فاضل محض فضل ، فإذا صرح فى صورة لم يميز قياس غيرها عليها فى ذلك . وأما ثالثاً فلأن الألفاظ التى ذكروها فى التحية فيها فضائل وخصوصيات لا توجد فى غيرها ، وهو يقتضى أن سبحان الله والحمد لله الخ لا يقوم مقام السجود وإن قيل به فى التحية لما ذكره (قوله فإن لم يعلم) أى المأموم ، وقوله حتى رفع رأسه : أى الإمام (قوله وهي مفارقة بعلمه) المتبادر من هذا أنه إذا قرأ الإمام آية السجدة وسجد ثم قام قبل سجود المأموم معه لعلمه أنه إذا فارقته بالنية سجد لقراءة إمامه ، وفيه نظر لأنه بنية المفارقة صار منفرداً وهو لا يسجد لغیر قراءة نفسه ، اللهم إلا أن يقال : إن المأموم قرأ آية ثم فارق ، أو يقال : إن قراءة إمامه نزلت منزلة قراءته هو ، ثم رأيت سم على حجج صرح بالجواب الثانى حيث قال : فإن قلت المأموم بعد فراقه غايته أنه منفرد والمنفرد لا يسجد لقراءة غيره . قلت : فرق بينهما لأن قراءة الإمام تتعلق بالمأموم ولذا يطلب منه الإصغاء لها فتأمل .

[تنبيه] إن قيل : لم اختصت هذه الأربع عشرة بالسجود عندها مع ذكر السجود والأمر به له صلى الله عليه وسلم فى آيات أخر كآخر الحجر . وهل أتى ؟ قلنا : لأن تلك فيها مدح الساجدين صريحاً وذم غيرهم تلويحاً أو عكسه فيشرع لنا السجود حيثلغ المدح تارة والسلامة من الذم أخرى ، وأما ما عداها فليس فيه ذلك بل نحو أمره صلى الله عليه وسلم مجرداً عن غيره ، وهذا لا يدخل لنا فيه فلم يطلب منا سجود عنه فتأمله سراً وفهماً يتضح لك ذلك . وأما - يتلون آيات الله آناء الله وهم يسجدون - فهو ليس بما نحن فيه لأنه مجرد ذكر فضل من آمن من أهل الكتاب اه صح (قوله من السجود) أى من عدم قصد ذلك فى غير - لم تنزيل - فى صريح الجملة دون غيرها ، وهذه ساقطة

لمتابعة الإمام (قوله وشغل) أى قوله لقراءة غير إمامه (قوله ما لو تبين له حدث إمامه عقب قراءته لها) أى فلا يسجد لتبين أنه ليس بإمام له ، وخرج بذلك ما لو بطلت صلاة الإمام عقب قراءة آية السجدة وقبل السجود أو فارقه المأموم حيثلغ كما يفهمه قوله لوجود المخالفة الفاحشة ، لأننا إنما منعنا القراءة بالسجود للمخالفة الفاحشة وقد زالت ، لكن قال الشهاب سم : إنه على نظر اه . ويدفع النظر بما يأتى فى القولة الآتية (قوله إلا أن نوى مفارقتها) أى فإن فارقته سجد جوازاً بل ندباً كما صرح به الشهاب سم فى حواشى التحفة . ووجهه أنه وجد سبب السجود

ولو في سرية . ثم يستحب له تأخيرها في الصلاة السرية إلى الفراغ منها لتلايشوش على المأمومين وعمله إن قصر الفصل . ويؤخذ من التحليل أن الجهرية كذلك إذا بعد بعض المأمومين عن إمامه بحيث لا يسمع قراءته ولا يشاهد أفعاله أو ألقى جهره أو وجد حائل أو صمم أو نحوها . وهو ظاهر من جهة المخي ، ولو تركه الإمام سن للمأموم بعد السلام إن قصر الفصل لما يأتي من قوتها بطوله ولو مع العذر لأنها لا تقضي على الأصح . وما صح عنه صلى الله عليه وسلم من أنه سجد في الظهر للتلاوة يحمل على أنه كان يسمعهم الآية أحياناً فلمعه أسمعهم آياتها مع قتلهم فأمن عليهم التشويش أو قصد بيان جواز ذلك ، ويكره للمنفرد والإمام إصغاء لقراءة غيرهما (ومن سجد) أي أراد أن يسجد (خارج الصلاة نوى) سجدة التلاوة وجوباً لخبر « إنما الأعمال بالنيات » ويستحب له التلطف بها (وكبر للإحرام) كالصلاة (رافعا يديه) كرفعه في تحرمه بالصلاة ، ولا يسن له أن يقوم ليكبر من قيام لعدم ثبوت شيء فيه (ثم) كبر ندبا (للهوى) للسجود (بارتفاع) ليديه ، فإن اقتصر على تكبيرة بطلت صلاته ما لم ينو التحريم وحده نظير ما يأتي (وسجد) سجدة (كسجدة الصلاة) في أركانها وشروطها وسننها (ورفع) رأسه (مكبرا) وجلس (وسلم) من غير تشهد كتسليم الصلاة لعدم استحبابه (وتكبيرة الإحرام شرط) فيها (على الصحيح) أي لا بد منها لأنها كالنية ركن ، وكثيرا ما يبرر المصنف بالشرط ويريد به مقلناه . والثاني أنها سنة وصححه الغزالي (وكذا السلام) لا بد منه فيها (في الأظهر) قياسا على التحريم . والثاني لا يشترط كما لا يشترط ذلك إذا سجد في الصلاة ، وقضية كلام بعضهم أنه لا يسلم من قيام وهو الأوجه ، إذ ليس لنا سلام تحلل من قيام

من بعض التسخ (قوله وعمله إذا قصر الفصل) أي أما إذا طال فلا يطلب تأخيرها بل يسجد وإن أدى إلى التشويش المذكور (قوله ويؤخذ من التحليل) هو قوله لتلايشوش الخ (قوله سجدة التلاوة) أي فلو نوى السجود وأطلق لم يصح (قوله ولا يسن له أن يقوم الخ) أي فإذا قام كان مباحا على ما يقتضيه قوله لا يسن دون يسن أن لا يفعل (قوله فإن اقتصر على تكبيرة بطلت صلاته) أي سجدته وعبر عنها بالصلاة تجوزا على ما روي في أول كتاب الصلاة ، ومعنى بطلت لم تعتد لأنها انقضت ثم بطلت (قوله من غير تشهد) أي لا تتوقف صحته على التشهد وهذا لا يستلزم عدم سنه ، ولهذا قال بعد : ولا يسن تشهد (قوله مقلناه) أي من أنها لا بد منها (قوله وكذا السلام الخ) قال الشيخ في شرح منبهه بعد جلوسه : وكتب عليه سم : هل يجب هذا الجلوس لأجل السلام أو لا حتى لو سلم بعد رفع رأسه سيرا كفى ؟ مال جز إلى الوجوب وطب إلى خلافه انتهى . أقول المتبادر ما قاله هو (قوله ولا يسن تشهد ^(١)) أي فلو أتى به لم يضر لأن غايته أنه طوّل الجلوس بعد الرفع من السجود وما أتى به من التشهد مجرد ذكر وهو لا يضر بل قضية كلامه عدم الكراهة (قوله وهو الأوجه) أي فلو خالفه وقام بطلت صلاته (قوله من قيام)

في حقه حال القدوة فليترتب عليه مسيئه ولا يضر في ذلك فعله بعد الانفراد قال الشهاب المذكور : ولا ينافيه قولهم يسجد المأموم لسجود إمامه لا لقراءته ، لأن ذلك مع استمرار القدوة ، ولأن المنفرد لا يسجد لقراءة الإمام لأنه لا علاقة بينهما والانفراد هنا عارض (قوله وعمله إن قصر الفصل) ظاهر هذا التعبير أنه إذا لم يقصر الفصل لا يستحب له التأخير : أي بل يسجد وإن شوش على المأمومين ، وصريحه في الشبهة جاز ما به من غير عزو ، لكن عبارة العباب : ويندب للإمام تأخير سجوده في السرية عن السلام وفضلها بعده إن قرب الفصل انتهت

(١) (قول المحقق قوله ولا يسن تشهد) ليس في نسخ النهاية التي بأيدينا ولطابق نسخة التي كتب عليها كالصفة له مصححه .

إلا في حق العاجز وصلاة الجنازة . ثم يظهر جواز سلامه من اضطرار قیاسا على النافلة (وتشترط شروط الصلاة) كاستقبال وتر وطهارة ودخول وقت ويحصل بقراءة أو سبع جميع آياتها كما مرّ فلو سجد قبل انتهائه بحرف واحد لم يصح والكف عن مفسدها كأكّل وكلام وفعل مبطل ، ويشترط أن لا يطول فصل عرفا بين آخر الآية والسجود كما يعلم مما يأتي (ومن سجد) أي أراد السجود (فيها) أي الصلاة (كبر للهوى) إليها (والرفع) منها ندبا ونوى سجود التلاوة حتما من غير تلفظ ولا تكبير كما مرّ لأن نية الصلاة لم تشملها ، وقوله والرفع مزيد على المحرر ، وصرح به فيه في غير الصلاة ، ويلزمه أن ينتصب قائما منها ثم يركع لأن الهوى من القيام واجب ، ويسن له أن يقرأ قبل ركوعه في قيامه شيئا من القرآن ، ولو قرأ آياتها فركع بأن يبلغ أقل الركوع ثم بدا له السجود لم يجز لفوات عمله ، أو فسجد ثم بدا له العود قبل كماله جاز لأنها نفل فلم تلزم بالشروع (ولا يرفع يديه) فيها (قلت : ولا يجلس) ندبا بعدها (للاستراحة ، والله أعلم) لعدم وروده (ويقول) فيها مصليا أولا (سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته فتبارك الله أحسن الخالقين ، وهذا أفضل ما ورد فيها والدعاء فيها بمناسب الآية حسن (ولو كرر آية) فيها سجدة تلاوة عارج الصلاة : أي أتى بها مرتين (في مجلسين سجد لكل) منهما عقبا لتجدد سببه بعد توفية الحكم الأول (وكلما جلس في الأصح) والثاني تكفيه السجدة الأولى عن المرة الثانية كما لو كررها قبل أن يسجد الأولى ، فإن لم يسجد للمرة الأولى كفاه عنها سجدة جزما ، ويظهر أن عمله إن قصر الفصل بين الأولى والسجود واقتضى تغييرهم بكفاه جواز تعددها ، وقول الجرجري تبعاً لأن زرع لا يسجد إلا واحدة يردّ بقولهم لوطاف أسابع ولم يصل عقب كل سنة سن فضلا عن الجواز أن يوالى ركعها كما والاها فيقال يمثلها هنا ،

قد يرد على ما ذكر المتنفل في السفر فإنه يسلم من قيام ، إلا أن يقال المسافر رخص له في جواز السلام من القيام لأن الجلوس يموت عليه مقصوده من السفر وليس للراكب أن يقوم ليسلم (قوله من اضطرار) لا ينافي هذا مأموره من وجوب الجلوس لأنه إنما أوردته عنه في مقابلة الاكتفاء بمسجد الرفع فكانه قال : يجب الجلوس أو بدله مما يجوز في النافلة (قوله ويشترط أن لا يطول فصل عرفا) وقياس ما تقدم في قوله : وأقوى الورد فيمن سلم من ركعتين من رباعية ناسيا وصل ركعتين فلا ثم تذكر بوجوب استئناها الخ ، من أنه يحصل الطول بقدر ركعتين من الوسط المحتدل أنه هنا كذلك (قوله كبر للهوى إليها) أي وينبغي للقرئ أن يقف بعد آياتها وقفة لطيفة للفصل بينها وبين هوى السجود كما قيل به قبل هوى الركوع (قوله ويسن له أن يقرأ قبل ركوعه الخ) أي للفصل بين السجدة والركوع (قوله بأن بلغ أقل الركوع) أي فإن لم يبلغ أقل الركوع جاز السجود ، ومنه يعلم أن السجدة لا تقوت بقصد الإحراض ، وظاهره جواز ذلك وإن صار إلى الركوع أقرب ، وقد يتوقف فيه بأنه خرج بذلك عن معنى القيام فليراجع (قوله لم يجز لفوات عمله) أي وهو هوى من قيام (قوله بحوله وقوته) قال في المختار : الحول الحيلة وهو أيضا القوة انتهى . وعليه فلفظ القوة على الحول هنا عطفت تفسير فكانه قال : وصوره بقوته (قوله فتبارك الله أحسن الخالقين) لم يتقدم له ذكر الفاء في سجود الصلاة ، ثم رأيت في نسخة صحيحة حذف الفاء ، وقوله الخالقين زاد حج : رواه جمع بسند صحيح إلا وصوره فرواها البيهقي اهـ (قوله أي أتى بها مرتين) أي أو أكثر ، وحكمة تفسيره بما ذكر أن حقيقة التكرار كما في المصباح إعادة الشيء مرارا ، وأقل ما يصدق عليه ذلك إعادة الشيء بعد المرة الأولى مرتين بناء على أن أقل الجمع اثنان (قوله إن قصر الفصل) لم يبين ما يحصل به الطول هنا ويحتمل

(قوله إلا في حق العاجز وصلاة الجنازة) أي والمأثري نافلة السفر

إلا أن يفرق بالمساحة في سنة الطواف كما اغتر في التأخير الكثير بخلاف ما هنا (وركة كمجلس) وإن طالت (وركتان كمجلسين) وإن قصرت نظرا للاسناد فيسجد فيها، ولو قرأ آية خارج الصلاة وسجد لها ثم أعادها في الصلاة أو عكس سجد ثانيا (فإن) قرأ الآية أو سمعها و (لم يسجد وطال الفصل) عرفا بين آخرها والسجود (لم يسجد) وإن كان معذورا بالتأخير لأنها من توابع القراءة، ولا تدخل للقضاء فيها كما مر لتعلقها بسبب عارض كالكشف فإن لم يطل أقي بها، وإن كان محدثا وتطهر عن قرب ثم شرع في السجدة الثالثة فقال (وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) لأن سببها غير متعلق بها فلو سجد فيها عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته (و) إنما (تسن هجوم نعمة) له أو لنحو ولده أو لعموم المسلمين ظاهرة من حيث لا يحتسب كولد أو جاهد أو مال أو نصر على عدو أو قدوم غائب أو شفاء مريض بشرط كون ذلك حلالا فيا يظهر، ومن حدوث المال حصول وظيفة دينية: أي وهو أهل لها أخذًا مما مر، وهل المجموع مغن عن القيد بعد أولها؟ الأوجه الثاني، ولا يتأفیه تمثيلهم بالولد كما سيأتي لإيضاحه (أو اندفاع نعمة) عنه أو عن ذكر ظاهرة من حيث لا يحتسب كمنجاة من غرق أو حريق لما صرح «أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا جاءه أمر يسر به خسر ساجدا» ورواه في دفع النعمة ابن حبان، ولما روى أنه قال «سألت ربي وشفعني لأمتي فأعطاني ثلث أمتي فسجدت شكرا لربي وهكذا ثلاث مرات» ولما جاءه كتاب على من العيون بإسلام ممدان سجد لله تعالى، ولما أخبره جبريل أن من صلى عليه واحدة صلى الله عليه بها عشرا سجد أيضا، وخرج بالظاهرتين المذكورين عن الشافعي والمحاسب وجزم به جمع، وإن قال الأسنوي الظاهر خلافه، واغتر به الجوزجری المعرفة وسر المساوي على مقاله الشيخ، ونظر فيه بأن السجود لحدوث المعرفة واندفاع المساوي

ضبطه بقدر ركعتين كما مر (قوله إلا أن يفرق) أي والأصل عدم الفرق فيقال بالسنية هنا (قوله سجد ثانيا) أي لتجدد السبب، ومن ذلك قراءته على الشيخ آتيا بوجوه القراءات، فيستحب لكل من القارئ والشيخ السجود بعدد المرات التي يكرر فيها القارئ الآية بكلامها، ثم رأيت حجج صرح بذلك (قوله وطال الفصل) أي يقينا (قوله) وتطهر عن قرب) أي فإن لم يتمكن من التطهر أو من فعلها لشغل قال أربع مرات: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، قياسا على ما قاله بعضهم من سن ذلك لمن لم يتمكن من تحية المسجد لحديث أو شغل، ويبنى أن يقال مثل ذلك في سجدة الشكر أيضا وقد سئل العلامة حجج عن قول الشخص سمعنا وأطعنا إلى آخر ما قدمهم قريبا عند قوله وشغل ما لو تبين له حدث إمامه البغ (قوله من حيث لا يحتسب) قضيته أنه لو كان يتوقعها وحصلت له في الوقت الذي يتوقعها فيه لم يسجد، وفي الزيداني خلافه وعبارته: سواء أكان يتوقعها قبل ذلك أم لا، ويصرح بما اقتضاه كلامه قوله الآتي: وخرج بقولنا من حيث لا يحتسب أي من حيث البغ (قوله كولد أو جاهد) أي ولو كان ميتا لأنه يشفع له، قال الأسنوي: والظاهر أن حدوث الأخ ونحوه كحدوث الولد أمه عميرة (قوله بشرط) قيد في المال، وقوله كون ذلك: أي المال (قوله مغن عن القيدتين) هما ظاهرة ومن حيث لا يحتسب (قوله وشفعني لأمتي) عطفت تفسير (قوله ثلث أمتي) أي الشفاعة فيهم (قوله وهكذا) أي سألت ثانيا فأعطاني ثلثا آخر وثالثا فأعطاني الثلث الآخر (قوله بإسلام ممدان) اسم لقبيلة وهو بفتح

(قوله بشرط كون ذلك) أي جميع ما ذكر خلافا لما في حاشية الشيخ من قصره على المال، وصورته في الولد أن يكون فيه شبهة، وفي إلهاء أن يكون بسبب منصب ظلم، وفي النصر على العدو أن يكون العدو محقا، وفي قدوم الغائب أن يكون بحيث يترتب على قدومه مفسدة، وفي شفاء المريض أن يكون نحو ظلم (قوله وخرج بالظاهرتين إلى قوله المعرفة الخ) أي بناء على أن المراد بالظاهرة ماترى في الخارج

أولى من السجود لكثير من النعم ، واستدل على ما ذكره بسجوده صلى الله عليه وسلم لإخبار جبريل ، ويمكن منع الاستدلال على مدعاه بما بأن أخبار جبريل خرجت عن موضوع المعرفة إلى نعمة حدثت عامة للمسلمين ، هذا والأولى أن يحرز به عما لا وقع له عادة كحدوث درهم وعدم رؤية عدو لأضرر فيها ولهذا قال الإمام : اشترط في النعمة أن يكون لها بال : أى وقع وخطر ، وخرج بقولنا من حيث لا يحتسب : أى من حيث لا يلزم تبعاً لما في الروضة وإن نازع فيه الأسنوى واغتر به ابن المقرئ فحلظه من روضه ، وتبعه على المنازعة الجوابى مالمو تسبب فيها تسبباً تقضى العادة بمحصلها عقبه ونسبها له ، فلا يجوز حينئذ كريب معارف لتاجر يحصل عادة عقب أسبابه ، وعلم مما تقرر عدم اعتبار تسببه في حصول الولد بالوطء والعافية بالدواء لأن ذلك لا ينسب في العادة إلى فعله ويعد فيها نعمة ظاهرة ، وخرج بالحدوث استمرار النعم وانتفاع النعم كالعافية والإسلام والغنى عن الناس فلا يجوز لها لأنه يؤدي إلى استغراق العمر في السجود ، ويستحب إظهار السجود لذلك إلا إن تجددت له ثروة أوجاهه أو ولد مثلاً بحضرة من ليس له ذلك وعلم بالحال فيخفيه ثلاثاً ينكسر قلبه ، ولو ضم صدقة أو صلاة لسجوده فهو أولى ، فالذي فهمه المصنف من كلام البغوي الحاكم لسنية التصديق أو الصلاة شكراً أنه يسن فعل ذلك مع السجود ، والذي فهمه الخوارزمي تلميذ البغوي من كلامه أنه يقوم مقامه ، والأول أوجه (أو رؤية مبتلى) في نحو عقله أو بدنه لأنه صلى الله عليه وسلم سجد مرة لرؤية زمن ، وأخرى لرؤية رجل به قصر بالغ وضعف حركة ونقص خلق أو بلاء واختلاط عقل على اختلاف في ذلك والحديث وإن كان مرسلًا فقد اعتضد بشواهد أكدته ، والسجود هنا على السلامة من ذلك (أو) رؤية (عاص) متجاهر بمعصيته كما في الكفاية عن الأصحاب

الماء وسكون الميم وبالدال المهملة . وأما بفتح الميم وبالدال المعجمة فاسم المدينة بالجياك كما في اللب (قوله أولى من السجود) معتمد (قوله فاستدل) أى المنظر (قوله والأولى أن يحرز به) أى بهذا التقييد وهو الظاهرتين (قوله كحدوث درهم) أى لغرض محتاج إليه (قوله وخطر) عطف تفسير (قوله كريب معارف) أى معارف له (قوله وعلم مما تقرر) أى في قوله تقضى العادة الخ (قوله كالعافية) أى للصحيح (قوله ثروة) أى غنى (قوله أو صلاة لسجوده) أى بنية التطوع لأبنية الشكر أخذاً بما ذكره في الاستسقاء من أنه ليس لنا صلاة سببها الشكر (قوله فهو أولى) أى أو أقامهما مقامه فهو حسن اه خج : وعبارة الروض وشرحه : وتستحب أيضاً : أى مع سجدة الشكر كما صرح به في المجموع الصدقة والصلاة للشكر ، وزاد لفظة أيضاً ليقيد ما نقله عن المجموع ، لكن الخوارزمي تلميذ البغوي الحاكم لاستحباب ما ذكره من كلام شيخه خلافة ، فقال : لو أقام التصديق أو صلاة ركعتين مقام السجود كان حسناً ، فإنا قلنا حج اعتمد فيه كلام الخوارزمي (قوله أو رؤية مبتلى) ظاهره ولو غير آدمي وهو قريب لأن المقصود السلامة من تلك الآفة ، لكن قيده بعضهم بهماش بما إذا كانت تلك الآفة مما يعرض مثلاً للآدمي وهو ظاهر ، وعبارة سم على حج : أى ولو غير آدمي فيها يظهر ، ويحتمل تقييد بلاثه حينئذ بما يمكن أن يحصل للآدمي في العادة ، ويحتمل خلافة لإمكان حصوله ، ولعل الأول أقرب اه . ومراده بالأول قوله ويحتمل تقييد بلاثه الخ ، وينبغي أن من ذلك أيضاً رؤية مرتكب خوارم المروعة (قوله أو بدنه) ومنه مالمو رأى عقياً في غير أوانه فيسجد (قوله متجاهر بمعصية) ومن ذلك ليس القواويق القطيفة للرجال لحرمه استعمالهم الحرير وللنساء لما فيه من التشبه بالرجال .

(قوله هذا والأولى أن يحرز بالخ) أى فلما رد بالظاهرة مالمو وقع (قوله أو عاص) أى وإن لم يفسد كما نقاه الشباب سم عن الشارح

وإن نازع فيه الأركشي ، ومنه الكافر كما في البحر ، إذ مصيبة الدين أعظم من مصيبة الدنيا فطلب منه السجود شكرا على السلامة من ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم سجد لرؤية المبني والأوجه كما قاله جمع أنه لو حضر المبني والمعاصي عند أحمى أو سمع صوتهما سماع ولم يرها من " له السجود أيضا فالشرط إما الرؤية ولو من بعد ، والتصير بها جرى على الغالب أو حضورهما عند الأعمى أو سماع صوتهما له أو لغيره ، ولا يلزم تكرار السجود إلى مالا غاية له فيمن هو ساكن يلزمه مثلا لأن لا تأمره به كذلك إلا إذا لم يوجد. أمم" منه يقدم عليه (ويظهرها) أى السجدة (للمعاصي) بقيد المار . ولا يشترط في مصيبته التي يتجاهر بها كونها كبيرة كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى إن لم يخف منه ضررا تصيرا له لعله يتوب ، بخلاف من لم يتجاهر بمصيبته فلا يسجد لرؤيته أو يخاف منه ضررا فلا يظهرها بل يخفيها كما في المصموم (لا للمبني) لئلا يتأذى بالإظهار. نعم إن كان غير معلوم كمقطوع في سرقة أو مجلود في زنا ولم يعلم توبته أظهرها له ولا فيسرها . وقضيته أن الفاسق لا يسجد لرؤية فاسق لكن الأوجه أنه إن قصد به زجره سجد مطلقا أو الشكر على السلامة مما ابتلى به لم يسجد إن كان مثله من كل وجه أو فسق الراي أئبح ، ويجري هذا فيما لو شاركه في ذلك البلاء والمعصيان وهل يظهرها للفاسق المتجاهر المبني في بدنه بما هو معلوم فيه يحتمل الإظهار لأنه أحق بالزجر والإخفاء لئلا يفهم أنه على الابتلاء فينكسر قلبه ، ويحتمل أنه يظهرها ويبين له السبب وهو الفسق ، وهذا هو الأوجه وبه أفق الوالد رحمه الله تعالى ، وشرع التقرب إلى الله تعالى بسجدة من غير سبب ولو بعد الصلاة كما يحرم بركوع مفرد ونحوه (وهى) أى سجدة الشكر (كسجدة التلاوة) خارج الصلاة في كفيها وشرائعها كما في المحرم ومتدبها (والأصح جوازها) أى السجدة خارج الصلاة (على الراحة للمسافر) بالإيماء لأنها نفل فسمح فيها لمشقة الزول ، وإن أذهب الإيماء أظهر أركانها من تمكين الجبهة بخلاف الجنائز ، ومقابل الأصح عدم الجواز لقوات أعظم أركانها وهو اللصاق بالجبهة من موضع السجود ، فإن كان في مرقد وأمم بمجوده جاز بلا خلاف. والمناشئ يسجد على الأرض (فإن سجد لتلاوة صلاة جاز) الإيماء (عليها) أى الراحة (قطعاً) تبعاً للنافلة كسجود السهو ، وخرج بسجود التلاوة سجدة الشكر فلا تقبل في الصلاة كما مر ، ونفوت سجدة الشكر بطول الفصل عرفا بيننا وبين سببها كما مر نظيره في سجدة التلاوة .

[فائدة] ينبغي فيها لو اختلفت عقيدة الراي والمعاصي أن العبرة في استحباب السجود بعقيدة الراي وفي إظهار السجود للمعاصي بعقيدة المرئي ، فإن الغرض من إظهار السجود له زجره عن المعصية ، ولا ينجز بملك إلا حيث اعتقد أن فعله معصية (قوله ومنه الكافر) أى ولو تكررت رؤيته . أما لو رأى جملة من الكفار دفعة فيكنى لرؤيتهم سجدة واحدة (قوله سجد لرؤية المبني) أى والمعاصي أولى لما قدمه من أن مصيبة الدين الخ ، فليس ماذكر تكرارا مع قوله أولاً لأنه سجد مرة لرؤية زمن الخ لاختلاف المقصود من ذلك (قوله بقيد المار) هو قوله متجاهر (قوله كونها كبيرة) أى فيسجد للصغيرة وإن لم يصغر عليها ، وعبرة حج قال الأذرى : أو مستر مصر ولو على صغيرة (اهـ) قوله تصيرا له) تحليل لقول المصنف ويظهرها للمعاصي (قوله لا للمبني) بفتح اللام اسم مفعول من ابتلى (قوله سجد مطلقاً) أى سواء كان مثله أو أعلى أو أدون (قوله وهذا) أى الاحتمال .

(قوله سجد لرؤية المبني) أى والمعاصي مبتلى كما قرره .

(باب) بالتونين (في صلاة النفل)

هو لغة : الزيادة ، واصطلاحا ماعدا الفرائض سمي بذلك لأنه زائد على ما فرضه الله تعالى ، ويعبر عنه بالسنّة والمندوب والحسن والمغرب فيه والمستحب والتطوع فهي بمعنى واحد لترادفها على المشهور وذهب القاضي وغيره إلى أن غير الفرض ثلاثة : تطوع وهو ما لم يرد فيه نقل بخصوصه بل ينشئه الإنسان ابتداء . وسنة وهي ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم . ومستحب وهو ما فعله أحيانا أو أمر به ولم يفعله ، ولم يتعرضوا للبقية لعمومها الثلاثة مع أنه لا خلاف في المعنى فإن بعض السنونات أكد من بعض قطعا ، وإنما الخلاف في الاسم ، والصلاة أفضل عبادات البدن بعد الإسلام لخبر الصحيحين « أي الأعمال أفضل ؟ فقال : الصلاة لوقتها » لأنها تلو الإيمان الذي هو أفضل القرب وأشبه به لاشتهائها على نطق باللسان ، وعمل بالأركان واعتقاد بالجنان ، ولقوله صلى الله عليه وسلم

باب في صلاة النفل

(قوله واصطلاحا) قضية التعبير به أن تسمية ماذكر فضلا من وضع الفقهاء لما مر من أن ما تلقى تسميته من الشارع يقال فيه وشرا (قوله ماعدا الفرائض) أي من الصلاة وغيرها كالصوم والصدقة ، وهو ما طيلة الشارع طلبا غير جازم فما عبارة عن مطلوب فيخرج المنهى عنه وإن صدق عليه أنه غير الفرائض (قوله والتطوع) زاد سم في شره للورقات الكبير : والإحسان ، وزاد حج : والأولى : أي الأولى يفعله من تركه (قوله فهي بمعنى واحد) فيه بحث بالنسبة للحسن لأنه أعم لشموله الواجب والمباح أيضا كما في جمع الجوامع الحسن المأذون فيه واجبا ومتنوبا ومباحا انتهى ، إلا أن يراد أن الترادف بالنسبة إليه بالنسبة لبعض ما صدقته فليتأمل ، أو أن مرادفة الحسن اصطلاح آخر للفقهاء أو لغريمه فليتأمل اهـ سم على حج (قوله على المشهور) ونواب الفرض يفضل به سبعين درجة كما في حديث صحبه ابن خزيمة . قال الزركشي : والظاهر أنه لم يرد بالسبعين الحصر . وزعم أن المنسوب قد يفضل كإبراهيم المسر وإنظاره وابتداء سلام ورده مردود بأن سب الفضل في هذين أشغال المنسوب على مصلحة الواجب وزيادة ، إذ بالإبراء زال الإنظار وبالإبتداء حصل أمن أكثر مما في الجواب اهـ حج : أي فضله عليه من حيث أشغاله على مصلحة الواجب لا من حيث ذاته ولا من حيث كونه متنوبا (قوله وذهب القاضي) مقابل قوله على المشهور (قوله ولم يتعرضوا للبقية) وهي النفل والمندوب والحسن والمغرب فيه (قوله بعد الإسلام) أي أما هو فهو أفضل مطلقا ، وجعله من عبادات البدن حيث احتراز عنه بقوله بعد الإسلام لأنه عمل القلب واللسان وهما من البدن ، لكن سيأتي قوله وخرج عبادات البدن عبادات القلب وهو يفيد تخصيص البدن بالميكمل الظاهر ، فلمل جعل الإسلام من عبادات البدن لأن أحكامه لا تعتبر إلا بعد النطق بالشهادتين (قوله لأنها تلو الإيمان) أي تابعة له في الشرف والذكر نحو- الذين يؤمنون بالغييب وقيمون الصلاة - (قوله وعمل بالأركان) هذا قد يوم أن

باب في صلاة النفل

(قوله بعد الإسلام) أي النطق بالشهادتين إذ هذا حقيقة ، وإن كان لا يحير إلا مع الإيمان فهو من أعمال البدن ، وبهذا يتدفع ما في حاشية الشيخ (قوله لخبر الصحيحين أي الأعمال أفضل الخ) قد يقال لادليل فيه لأفضلية الصلاة من حيث ذاتها بل يفيد كونها في وقتها ، ومفهومه أنها في غير وقتها ليست أفضل (قوله وأشبه به لاشتهائها الخ) لعله مبني على ما نقل عن الشافعي من أن الإيمان مجموع مذكر ، لكن الصحيح أن الإيمان عبرة التصديق

« استقيموا واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة » رواه أبو داود ، وسأها الله تعالى إيماناً ، فقال - وما كان الله ليضيع إيمانكم - أي صلاحكم إلى بيت المقدس ، ولأنها تجمع من القرب ماتفرق في غيرها من ذكر الله تعالى ورسوله والقرامة والتسبيح واللبث والاستقبال والطهارة والسرّة وترك الأكل والكلام وغير ذلك مع اختصاصها بالركوع والسجود وغيرها ، وقيل الصوم لخير الصالحين « قال الله تعالى : كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به » لأنه لم يقرب إلى أحد بالخروج والعطش إلا الله تعالى فحسنت هذه الإضافة للاختصاص ولأن خلو الجوف من الطعام والشراب يرجع إلى الصمديّة ، لأن الصمد هو الذي لا جوف له على أحد التأويلات والصمديّة صفة الله تعالى فحسنت الإضافة لاختصاص الصوم بصفة الله تعالى ، ولأنه مظنة الإخلاص لخالفه دون سائر العبادات فإنها أعمال ظاهرة يطلع عليها فيكون الرياء فيها أغلب ، فحسنت الإضافة للشرف الذي حصل للصوم . وقال الماوردي : أنفصلها الطواف ، ورجحه الشيخ عز الدين ، وقال القاضي : الحج أفضل ، وقال ابن حصرون : الجهاد أفضل . وقال في الإحياء : العبادات تختلف أفصلها باختلاف أحوالها وفاعليها ، فلا يصح إطلاق القول بأفضليتها بعضها على بعض كما لا يصح إطلاق القول بأن الخبز أفضل من الماء فإن ذلك مخصوص بالخالع والماء أفضل للعطشان ، فإن اجتماعاً نظر للأغلب فتصدق القبي الشديد البخل بدينهم أفضل من قيام ليلة وصيام ثلاثة أيام لما فيه من دفع حب الدنيا ، والصوم لمن استحوذت عليه شهوته من الأكل والشرب أفضل من غيره . وجزم بعضهم بأنه يلي الصلاة الصوم ثم الحج ثم الزكاة وقيل الزكاة بعدها . والخلاف كما في المصروع في الإكثار من أحدهما مع الاقتصاد على الآخر ، وإلا فصوم يوم أفضل من ركعتين بلا شك ، وخروج عبادات البدن عبادات القلب : كالإيمان والمعرفة والتفكير والتوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء ومحبة الله

الأعمال جزء من الإيمان يتوقف عليها حقيقته ، والراجع أنها مكملات (قوله وقيل الصوم) مقابل قوله والصلاة أفضل عبادات الخ (قوله على أحد التأويلات) ومنها أنه الذي يقصد في الخواص (قوله وجزم بعضهم) من البعض صحيح فإنه جزم به في شرحه ، ويظهر من كلام الشارح اعتياده ، وهو ظاهر (قوله وقيل الزكاة بعدها) أي الصلاة ، وقيل هي أفضل العبادات زيادي : أي وعليه فالذي يليها الصوم ثم الحج (قوله مع الاقتصاد على الأكث) ومنه الرواتب غير المؤكدة ، ومن ثم عبر بالأكث دون المؤكدة فليتمل أم سم على حج (قوله عبادات القلب) أي فإنها أفضل من الصلاة (قوله والتفكير) أي في مصنوعات الله التي يستدل بها على كمال قدرته . قال سم على حج : ظاهره وإن قلّ التفكير ساعة مع صلاة ألف ركعة أم (قوله والتوكل) أي التفويض إلى الله في الأمور والإعراض عما في أيدي الناس مع تيسر الأسباب (قوله والصبر) أي وهو حبس النفس على الطاعة ومنعها

بالقلب وما نقل عن الشافعي رضي الله عنه محمول على الإيمان الكامل (قوله والخلاف كما في المصروع الخ) عبارة الديلمي : قال المصنف : وليس المراد من قولهم الصلاة أفضل من الصوم أن صلاة ركعتين أفضل من أيام أو يوم فإن صوم يوم أفضل من ركعتين ، وإنما معناه أن من أمكنه الاستكثار من الصوم ومن الصلاة وأراد أن يستكثر من أحدهما ويقتصر من الآخر على المتأكد منه فهذا محل الخلاف والصحيح تفضيل جنس الصلاة (قوله وخروج عبادات البدن) أي في قوله والصلاة أفضل عبادات البدن (قوله عبادات القلب) أي فإنها أفضل من غيرها كما صرح به الشهاب صحيح . قال الشهاب سم : وظاهره وإن قل فكيف ساعة مع صلاة ألف ركعة

تعالى وعبة رسول الله والتوبة، والتطهر من الرذائل، وأفضلها الإيمان ولا يكون إلا واجبا وقد يكون تطوعا بالتجديد وإذا كانت الصلاة أفضل العبادات كما مر ففرضها أفضل الفروض وتطوعها أفضل التطوع، ولا يرد طلب العلم وحفظ غير الفاتحة من القرآن لأنها من فروض الكفايات. وينقسم إلى قسمين كما قال (صلاة النفل قسمان : قسم لاين جماعة) ينصبه على التمييز المحول عن نائب الفاعل : أى لائسن فيه ! لئلا يجماعه لم يكرهه لا على الحل لفساد المعنى ، إذ مقتضاه نفي السنية حال الجماعة لا الانفراد وهو غير صحيح (فنه الرواتب مع الفرائض) وهى السنن التابعة لها . والحكمة فيها أنها تكمل ما نقص من الفرائض بنقص نحو خشوع كترك تدبر قراءة (وهى ركعتان قبل الصبح) يستحب تخفيفهما للاتباع وأن يقرأ فيهما بآيى البقرة وآل عمران أو بالكافرون والإخلاص

عن المعصية (قوله والتطهر من الرذائل) أى أن يعبد نفسه باطننا عنها (قوله وقد يكون تطوعا بالتجديد) ومثله يقال فى التوبة (قوله ولو صلى جماعة لم يكره) أى ويثاب على ذلك اه سم على حيج بالمعنى ، وهل الأولى ترك الجماعة فيه كما مر فى اقتداء المستمع بالقارئ أولا ويفرق ؟ فيه نظر ، والظاهر عدم الفرق فيكون فعلها فى الجماعة خلاف الأولى ، وقد يشعر به جعلها كذلك فى صلاة الليل كما يفهم من قول المحلى فى الترويع ، ومقابل الأصح أن الانفراد بها أفضل كثيها من صلاة الليل لكنه يشكل على كونه خلاف الأولى حصول الثواب فيها فإن خلاف الأولى منهى عنه والنهى يقتضى عدم الثواب ، إلا أن يقال لم يرد بكونه خلاف الأولى كونه منها عنه بل إنمخلاف الأفضل (قوله فنه الرواتب) وانظر فى أى وقت طلبت الرواتب (قوله والحكمة فيها أنها تكمل ما نقص من الفرائض) وقضيتها أن الجابر للفرائض هو الرواتب دون غيرها ولو من جنس الفرائض كصلاة الليل ، وفى كلام سم على حيج تبعا لظاهر حيج ما يقتضى التعميم ، وعبارته قوله : وشرع لتكامل الخ ، عبارة العياب : وإذا انتقص فرضه كل من نفله وكذا باقى الأعمال اه . وقوله نفله قد يشمل غير سنن ذلك الفرض من التوافل ، ويوافقه ما فى الحديث اه فإذا انتقص من فريضته شيئا قال الرب سبحانه : انظروا هل لعبدى من تطوع فيكمل به ما انتقص من الفريضة اه . بل قد يشمل هذا تطوعا ليس من جنس الفريضة فليتامل . وعبارة المناوى فى شرحه الكبير على الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم اه أول ما افترض الله تعالى على أمى الصلاة الخ نصها : واعلم أن الحق سبحانه وتعالى لم يوجب شيئا من الفرائض غالبا إلا وجعل له من جنسه نافلة ، حتى إذا قام العبد بذلك الواجب وفيه خلل مايجبر بالنافلة التى هى من جنسه ، فلذا أمر بالنظر فى فريضة العبد ، فإذا أقام بها كما أمر الله جوزى عليها وأثبت له ، وإن كان فيها خلل كملت من نافلته حتى قال البعض : إنما ثبتت لك نافلة إذا سلمت لك الفريضة اه . وهى ظاهرة فى خلاف ما استظهره سم ، بل وقع فى المناوى أيضا ما يصرح بتخصيص الجبر بالرواتب وعبارته عند قوله صلى الله عليه وسلم اه فى الإنسان ستون وثلاثمائة مفصل الخ مانصه : وعصت الضمى بذلك تمحضها للشكر لأنها لم تشرع جارية لغيرها بخلاف الرواتب اه . اللهم إلا أن يقال : أراد أنه لم يقصد بعشر وعيها الجبر لغيرها وإن اتفق حصولها به فليس أصليا فى مشروعيها هذا ومع ذلك لو نوى بها ابتداء جبر الخلل لم تتمتع ولو علم الخلل كتركه التشهد الأول مثلا (قوله ما نقص من الفرائض) بل ولتقوم فى الآخرة لا الدنيا خلافا لبعض السلف مقام ما ترك منها لعنر كنسيان كما نص عليه اه حيج (قوله بآيى البقرة وآل عمران) وهما قوله تعالى - قولوا آمنا بالله - إلى قوله - مسلمون - وقوله - قل بأهل الكتاب - إلى قوله أيضا - مسلمون - (قوله والإخلاص) قضية التعبير بأه أنه لا يطلب الجمع بينها ، ويوجه بأن المطلوب تخفيف الركعتين والجمع بينها فيه تطويل . وقد يقال : إن ثبت ورود كل فى رواية فلا مانع من أن الجمع بينها أفضل ليتحقق العمل بجميع الروايات ، وانظر لو أراد الاقتصاد على

وأن يضطجع والأولى كونه على شقه الأيمن بعدهما ولعل من حكته أنه يتذكر بذلك ضجعة القبر حتى يستفرغ وسعه في الأعمال الصالحة ويتبأ لذلك فإن لم يرد ذلك فصل بينهما وبين الفرض بنحو كلام أوتحول ، وبأى ذلك في المقضية وفيما لو أخر سنة الصبح عنها كما هو ظاهر لما صبح من مواظبته صلى الله عليه وسلم عليهما ولخبر « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » وله في نهيا كيفيات : سنة الصبح ، سنة الفجر ، سنة البرد ، سنة الوسطى على القول بأنها الوسطى ، سنة الغداة ، وله أن يخلف لفظ السنة ويضيف فيقول : ركعتى الصبح ، ركعتى الفجر ، ركعتى البرد ، ركعتى الوسطى ، ركعتى الغداة (وركعتان قبل الظهر وكذا) ركعتان (بعدها) ركعتان (بعد المغرب) لخبر الصحيحين « أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين بعد الجمعة » وذكر في الكفاية في ركعتى المغرب بعدها أنه يسن تطويلهما حتى ينصرف أهل

أحدهما ، فيه نظر ، والأكثر تقدم الكافرون والإخلاص لما ورد فيهما . ثم رأيت في حجب على الشمال ما نصه قبيل باب صلاة الضحى عند قول المصنف ركعتين حين يطلع الفجر الخ : فيسن تخفيفهما اقتداء به صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : ولا ينافى ذلك ما في مسلم : « كان صلى الله عليه وسلم كثيرا ما يقرأ في الأولى - قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا - آية البقرة ، وفي الثانية - قل يا أهل الكتاب تعالوا - إلى - مسلمون - آية آل عمران لأن المراد بتخفيفهما عدم تطويلهما على الوارد فيهما حتى لو قرأ الشخص في الأولى آية البقرة وآلم نشرح والكافرون وفي الثانية آية آل عمران وآلم تركبف والإخلاص لم يكن مطولا لهما تطويلا يخرج به عن حد السنة والاتباع ، وروى أبو داود أنه قرأ في الثانية - ربنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين - و- إنا أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا ولا تسئل عن أصحاب الجحيم - فيسن الجميع بينهما ليتحقق الإتيان بالوارد أخذا مما قاله النووي في « إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا » والاعتراض عليه في هذا رددته في حاشية الإيضاح في مبحث الدعاء يوم عرفة (قوله وأن يضطجع) ويحصل أصل السنة بأى كيفية فعلت ، والأولى أن يستقبل القبلة بوجهه ومقدم بدنه لأنها الميعة التي تكون في القبر فهي أقرب للتذكير أحواله ، فإن لم يتيسر له تلك الحالة في محله انتقل إلى غيره مما يسهل فعلها فيه (قوله فصل بينهما) أى الركعتين (قوله بنحو كلام) ظاهره ولو من الذكر أو القرآن لأن المقصود منه تمييز الصلاة التي فرغ منها من الصلاة التي يشرع فيها ، وينبئ أن اشتغاله بنحو الكلام لا يقوت من الاضطجاع حتى لو أراده بعد الفصل المذكور حصل به السنة (قوله وبأى ذلك في المقضية) قضيتها أنه إذا أخر سنة الصبح عنها ندب له الاضطجاع بعد السنة لا بين الفرض وبينها ، والظاهر خلافه لأن الفرض من الاضطجاع الفصل بين الصلاتين كما يشعر به قوله فإن لم يرد ذلك فصل بينهما الخ (قوله على القول) أى المرجوح (قوله ويضيف) لعل هذا مجرد تصوير لما مر أن ذكر عدد الركعات ليس بشرط فيمكن أن يقول أصل الغداة أو الفجر أو نحو ذلك (قوله فيقول) هذه الكيفيات ماعدا ركعتى الوسطى ، بل قد يقال حتى هي أيضا يجعل الإضافة بيانية تصلح للفرض كما تصلح للسنة ولعل المميز بينهما وجوب التعرض للفرضية في الفرض وجوب عدمه في السنة (قوله أنه يسن تطويلهما) ويلحق بهما بقية السنن المتأخرة ، وإنما نص عليهما لجريان العادة بالانصراف عقب فعل المغرب (قوله حتى ينصرف) لأن تطويلهما سنة لكل أهل المسجد ، فلا يتصور أن يغيا بانصراف أهل المسجد إلا أن يريد من ذلك لكل أحد حتى ينصرف من ينصرف عادة أو من دعاه إلى الانصراف أمر عرض له أم على حجب ، والكلام حيث فعلها

(قوله بعدهما) يجرى على الغالب من تقدمهما على الفرض بدليل قوله بعد فإن لم يرد ذلك فصل بينهما وبين الفرض إذ يعلم منه

المسجد ، لكن مقتضى كلام الروضة من أنه يتدب فيها الكافرون والإخلاص خلافه إلا أن يعمل على أنه بيان لأصل السنة وذلك لكناها (و) ركعتان بعد (العشاء) لخبر المارّ وشمل ذلك الحاج بزلفة ، وإنما سن له ترك الغل المطلق ليُسرع ، وليتها لما بين يديه من الأعمال الشاقة يوم النحر (وقيل لارتابة العشاء) لأن الركعتين بعدها يجوز كونهما من صلاة الليل ، ويرد بأنه صلى الله عليه وسلم كان يؤخر صلاة الليل ويفتحها بركعتين خفيفتين ثم يطولها فدل ذلك على أن تينك ليستا منها ، ونفى الوجه لما ذكر بالنسبة للتأكيد لا لأصل السنية كما يؤخذ من قوله الآتي وإنما الخلاف إلى آخره ، ومعنى تعليله بما ذكر أنه إذا جاز كونهما من صلاة الليل انتفت المواظبة المقتضية للتأكيد (وقيل أربع قبل الظهر) لعدم تركه صلى الله عليه وسلم لها كما رواه البخاري (وقيل وأربع بعدها) خبر (من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرّم الله على النار) (وقيل وأربع قبل العصر) خبر (رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً) (والجميع سنة) رتبة قطعاً لورود ذلك في الأحاديث الصحيحة (وإنما الخلاف في الترتيب المؤكد) من حيث التأكيد وهو العشر الأول فقط لأنه صلى الله عليه وسلم واطب عليها أكثر من الثمانية الباقية ، وكان في الخبر السابق لا يقتضي تكراراً كما هو الأصح عند الأصوليين ،

في المسجد فلا ينافي أن انصرافه ليفعلها في البيت أفضل (قوله الكافرون والإخلاص) ويسن هذان أيضاً في سائر السنن التي لم ترد لها قراءة مخصوصة كما بحث حج (قوله وذلك لكناها) وينبغي حيث أراد الأكمل أن يقدم الكافرون لورودها بخصوصها ثم يضم إليها ماشاء ، ومثله يقال في الركعة الثانية من أنه يقدم الإخلاص الخ . والأولى فيها يضمه رعاية ترتيب المصنف ، فإن لم يتيسر له إذا راعى ذلك تطويل ضم إلى ذلك ماشاء وإن خالف ترتيب المصنف (قوله بركعتين خفيفتين) وحكمة تخفيفهما المبادرة إلى حل العقدة التي تبقى بعد حل العقدتين قبلها ، وذلك لأنه ورد أن الشيطان يأتي الإنسان بعد نومه فيفقد عليه ويقول له عليك ليل طويل فارقد ، فإذا استيقظ وذكر الله تعالى انحلت واحدة ، وإذا توضأ انحلت الثانية ، وإذا صلى ركعتين انحلت الثالثة (قوله ثم يطولها) أي صلاة الليل (قوله فدل ذلك) منه يعلم أنه يسن تعجيل سنة العشاء البعلية وإن كان له تهجد ووقت باليقظة (قوله على أن تينك) أي الركعتين الخفيفتين (قوله كما يؤخذ من قوله الخ) انظر هل يشكل على هذا قول الشارح لأن الركعتين بعدها الخ ، وعبارة ع : قول المصنف والجميع سنة الخ ، انظر هل يشكل على هذا قول الشارح في وائبة العشاء وما ذكر بعدها يجوز أن يكون من صلاة الليل اه . ثم رأيت سم على حج قال بعد ذكره الإشكال : فالوجه استثناء هذه من القطع الآتي بأن الجميع سنة ، لكن قول الشارح كحج ومعنى تعليله بما ذكر أنه الخ يدل على جريان الخلاف فيها كغيرها (قوله حرّم الله على النار) أي منعه من دخولها (قوله خبر رحم الله الخ) مراده الدعاء (قوله وكان في الخبر السابق) هو قوله « كان يؤخر صلاة الليل » وعبارة حج : وكان في الخبرين السابقين

أن المقصود من هذه الضميمة الفصل بينهما وبين القرض فإذا قدم القرض فعلها بعده فليراجع (قوله ونفى الوجه) اللام فيه للمعذ : أي الوجه المذكور (قوله كما يؤخذ من قوله) أي المصنف (قوله ومعنى تعليله) أي الوجه بقوله لأن الركعتين الخ (قوله في الخبرين السابقين) هو تابع في هذه الإحالة للشهاب حج ظناً منه أنه قدمهما ، وهما في كلام الشهاب المذكور قدم أحدهما عقب قول المصنف ، وقيل أربع قبل الظهر ، وهو أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يدعها ، وثانيهما عقب قول المصنف وقيل وأربع قبل العصر ، وهو أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها أربعاً يفصل بينهما بالتسليم . ثم قال : وكان في الخبرين السابقين في أربع الظهر وأربع العصر لا يقتضي تكراراً على

ولو اقتصر على ركعتين قبل الظهر مثلا ولم ينو المؤكد ولا غيره انصرف للمؤكد كما هو ظاهر لأنه المتبادر والطلب فيه أقوى (وقيل) من الرواتب غير المؤكدة (ركعتان خفيفتان قبل المغرب) لما يأتي (قلت هامة) غير مؤكدة (على الصحيح) في صحيح البخاري الأمر بهما ولفظه « صلوا قبل صلاة المغرب قال في الثالثة لمن شاء » كراهة أن يتخله الناس سنة : أي طريقة لازمة . وصح أن كبار الصحابة رضى الله تعالى عنهم كانوا يتبدلون السوراء لها إذا أذن المغرب حتى إن الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب أن الصلاة قد صليت من كثرة من يصليهما ، وقول ابن عمر : ما رأيت أحدا يصليهما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قاذح في ذلك لأنه نفي غير محصور وعجيب ممن زعم كونه محصورا ، إذ من المعلوم أن كثيرا من الأئمة في عهده صلى الله عليه وسلم لم يحضروا ابن عمر ولا أحاط بما يقع فيه ، على أنه لو فرض الحصر فلمثبت معه زيادة علم فليقدم كما قدموا رواية مثبتت صلاته عليه الصلاة والسلام في الكعبة على رواية نافية مع اتفاقهما ، على أنهما كانا معه فيها ، مع أن مدعاه نفي الرواية ، ولا يلزم من عدم رؤيته نفي رؤيته غيره ، وبغرض التساقط يبقى معنى « صلوا قبل المغرب ركعتين » لعدم المعارض له والخبر الصحيح « بين كل أذانين » أي أذان وإقامة « صلاة » إذ هو يشملهما نصا ومن ثم أخذوا منه استحباب

في أربع الظهر وأربع العصر الخ ، وأراد بأربع الظهر وأربع العصر ما تقدمه فيهما من قوله بعد قول المصنف الظهر لأنه صلى الله عليه وسلم كان لا يدعها . رواه البخاري ، وقوله بعد قول المصنف العشر للخبر الحسن أنه صلى الله عليه وسلم كان يصل قبلها أربعاً يفصل بينهما بالتسليم ، فقول الشارح وكان في الخبر الخ يحتمل أنه أراد كان الواردة في هذا المقام وإن لم يسبق لها ذكر في كلامه ، ثم يحتمل أنه أراد بالخبر جنسه فيشمل الخبرين معا ، وأنه أراد الوارد في سنة العصر خاصة لأن الوارد في سنة الظهر اشتمل على ما يفيد الملاحظة وهو قوله لا يدعها فالتكرار مستفاد من غير كان (قوله ولو اقتصر على ركعتين) أفهم أنه لو صلى الأربع القبالية وفصل بينها بالسلام لا يتعين صرف الأوليين للمؤكد ، بل يقع ثنتان مؤكدتان وثلثان غير مؤكنتين بلا تعيين . وقضية قوله لأنه المتبادر والطلب فيه أقوى صرف الأوليين للمؤكنتين مطلقا ، وهل القبالية أفضل من البعدية أو بالعكس أو هما على حد سواء ؟ قال الذي ذكره بعض من لقيناه : إن البعدية أفضل لتوقعها على فعل القرينة ، هكذا نقل عن الشيخ حدان اه . أقول : الأقرب التساوي كما يدل عليه عبارة البهجة حيث قال ما بالواو لا ترتب اه : أي ما ذكرته من الرواتب معطوفا بالواو ولا ترتب فيه وهاتان الركعتان عطفهما بالواو (قوله ولم ينو المؤكد) قضيت أنه لو اقتصر في نيته على غير المؤكد اختص به ، ويبقى ما لو أطلق سنة الظهر القبالية أو البعدية بأن لم يتعرض لعدد هو يقتصر على ثنتين أم لا ؟ فيه نظر ، والذي قدمه شيخنا الزبدي في صفة الصلاة أنه يقتصر على ثنتين اه . وعبارة سمع حج نصها : فرع : يجوز أن يطلق في نية سنة الظهر المتقدمة مثلا ويتخير بين ركعتين وأربع مره . وفي كلامه أيضا على البهجة : لو أطلق النية في تحية المسجد أو الضحى حل على ركعتين فليراجع فإنه يحتمل الفرق بين الضحى وتحية المسجد وبين الرواتب (قوله قال في الثالثة) أي في المرة الثالثة ، وقوله كراهة أن يتخلها : أي قال لمن شاء كراهة (قوله مع اتفاقهما) أي للمثبت والنافي (قوله والخبر الصحيح) أي ويبقى معنى الخبر الصحيح الخ

الأصح عند محقق الأصوليين ، ومبادرته منها أمر عرفي لا وضعي ، لكن هذا إنما يظهر في الثانية لا الأولى ، لأن التأكيد لا يؤخذ فيها من كان بل من لا يبدع ، إلا أن يجاب بأنه للأغلب إلى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى

رسمتين قبل العشاء . ويستحب فعلهما بعد إنجاية المؤذن ، فإن تعارضت هي وفضيلة التحريم لإسراع الإمام بالفرض عقب الأذان أخرهما إلى ما بعدهما ولا يقدهما على الإجابة فيما يظهر ، ومقابل الصحيح أنها ليست بسة ، واستدل بظاهر خبر ابن عمر السابق (وبعد الجمعة أربع) لما مر في الخبر الصحيح ثنتان منها مؤكدتان (وقبلها ما قبل الظهر والله أعلم) أي أربع منها ثنتان مؤكدتان فهي كالظهر في المؤكد وغيره قبلها وبعدها كما صرح به في التحقيق ، وهذا هو المراد وإن كانت عبارته توهم مخالفتها للظهر في سنتها للمتأخرة ، ويتوى بالقبليّة سنة الجمعة كالبعدية ، ولا أثر لاحتمال عدم وقوعها خلافا لصاحب البيان إذ الفرض أنه كلف بالإحرام بها وإن شك في عدم إجزائها ، أما البعدية فينبى بها بعد فعل الظهر بعديته لا بعدية الجمعة (ومنه) أي من القسم الذي لا يسر جماعة (الوتر) بفتح الواو وكسرهما خبر « هل على غيرها ؟ قال : لا إلا أن تطوع » وخبر « وأوتروا فإن الله تعالى وتر يجب الوتر » ولفظ الأمر للندب هنا لإرادة مزيد التأكيد وخبر « إن الله افترض عليكم خمس صلوات في اليوم والليله » وإنما لم يجب كما يقول بوجوبه أبو حنيفة لقوله تعالى - والصلوة الوسطى - إذ لو وجب لم يكن للصلوات وسطى ، وقد قال ابن المنذر : لا أعلم أحدا وافق أبا حنيفة على وجوبه حتى صاحبيه ، وما اقتضاه كلامه من أن

(قوله ويستحب فعلهما) أي اللذين قبل المغرب : أي وكذا سائر الرواتب وإلّا يخص هاتين بالذكر لما جرت به العادة من المبادرة بفعل المغرب بعد دخول وقتها ، ومنه يعلم أن ما جرت به العادة في كثير من المساجد من المبادرة لصلاة الفرض عند شروق المؤذن في الأذان المنقوت لإجابة المؤذن ولفعل الراتبة قبل الفرض لها لا ينفي ، بل هو مكروه (قوله فإن تعارضت هي) أي السنة القبليّة (قوله إلى ما بعدهما) أي ويكون ذلك عنرا في التأخير ، ولا مانع أن يحصل له مع ذلك فضل كالحاصل مع تقديمها ، لكن ينبغي أنه لو علم حصول جملة أخرى يتمكن معها من فعل الراتبة القبليّة وإدراك فضيلة التحريم مع إمام الثانية من تقديم الراتبة وترك الجماعة الأولى فلم يكن في الأول زيادة فضل كثرة الجماعة أو فقه الإمام (قوله ولا يقدمهما على الإجابة) أي لأنها تفوت بالتأخير والخلاف في وجوبها (قوله كالبعدية) أي كما أنه ينوى بالسنة المتأخرة البعدية حيث علم صحة الجمعة أو ظنها كما يفيد قوله إذ الفرض أنه ظن الخ ، وإلا صل الظهر ثم نوى بعديته كما يأتي على ما ذكرنا (قوله عدم وقوعها) أي جمعة (قوله إذ الفرض أنه ظن وقوعها) وفي نسخة : إذ الفرض أنه مكلف بالإحرام بها وإن شك في عدم إجزائها ، أما البعدية فينبى بها بعد فعل الظهر بعديته لا بعدية الجمعة ومنه الخ ، وقوله في هذه النسخة وإن شك في عدم الخ يتأني قوله بعد وخرج الخ ، ثم رأيت قوله وخرج الخ مضروبا عليه أيضا وعليه فلا إشكال ، وما في الأصل كان يتبع فيه حج ثم رجع عنه وضرب عليه بخطه وكتب بدله ما في صدر القولة فهو المعتمد المعول عليه (قوله فإن لم ينو (١)) قسم قوله

(قوله وإن كانت عبارته توهم الخ) قال الشهاب ح : وكان علوه أنه لم يرد النص الصريح المشهور إلا على هذه فقط (قوله ولا أثر لاحتمال عدم وقوعها) أي بإخلال شرط من شروطها . وعبارة الديميري في تحليل كلام صاحب البيان لأنه على غير ثقة من استكمال شروطها (قوله أما البعدية فينبى بها بعد فعل الظهر) أي إن فعله وظاهره ولو على وجه الاستحباب وانظر ما وجهه حيث ، والظاهر أنه غير مراد ، وفي نسخ الشارح هنا زيادة فيها اختلاف في النسخ ، وقد بينه الشيخ على النسخة التي رجع إليها المصنف آخرها في الحاشية (قوله لقوله تعالى والصلوة الوسطى)

(١) (قول المتن قوله فإن لم ينو) ليس في نسخ الشارح التي بأيدينا وكذا (قوله بذلك) وقوله (كما يجوز بناء الظهر عليها) وقوله (فلم يمكن البناء) له مصححه .

الوتر ليس من الرواتب صحيح باعتبار إطلاق الرتبة على التابعة للفرائض ، ولهذا لو نوى به ستة العشاء أو أوتربها لم تصح ، وما في الروضة من أنه منها صحيح أيضا باعتبار أن الرتبة يراد بها هنا السن المؤقتة ، وقد جرى عليه في مواضع ، ولو صلى ماعدا أخيرة الوتر أتيب على ما أتى به ثواب كونه من الوتر فيها يظهر لأنه يطلق على مجموع الإحدى عشرة ، ومثله من أتى ببعض التراويح ، وليس هذا كن أتى ببعض الكفارة وإن ادعاه بعضهم لأن خصلة من خصاها ليس له أيعاض متميزة بآيات متعددة بخلاف ما هنا (وأقله ركعة) خير « من أحب أن يوتر بواحدة فليفعل » وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه أوتر بواحدة ، وقول أبي الطيب : يكره الإيتار بها محمول على أن الاختصار عليها بخلاف الأولى ، ولا يتأفقه الخبر لأنه لبيان حصول أصل الستة بها ، وأدنى الكمال ثلاثة وأكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع (وأكثره إحدى عشرة) ركعة لخبر عائشة « ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة » وهي أعلم بحاله من غيرها فلا تصح الزيادة عليها كاستائر الرواتب ،

ونوى الخ (قوله فيما يظهر) أى ويقع له نفلا مطلقا (قوله بذلك) أى بسنة الجمعة القبلية إذا لم تقع صلاته جمعة عن ستة الظهر القبلية (قوله كما يجوز بناء الظهر عليها) أى إذا خرج الوقت وهم فيها أو منع مانع من إكمالها جمعة كاتقضا بعض العدد (قوله فلم يمكن البناء) أى فيأتى بسنن الظهر القبلية والبعدية (قوله وليس هذا كمن أتى ببعض الكفارة) أى حيث لا ياتى عليه ثواب بعض الكفارة ، بل إن تعمد ذلك لم تصح أصلا ، وإن لم يتعمد لكن عرض له ما يمنع إكمالها وقع له نفلا مطلقا (قوله وأدنى الكمال ثلاثة) الأولى حلف التاء من ثلاثة وخمسة لأن المحدود مؤنث ، وقد يجب أن أشار إلى ما ذكره النووي من أنه إذا حلف المحدود جاز ثبوت التاء وحذفها فأثبتها في البعض وحذفها في البعض (قوله وأكثره إحدى عشرة) أى ولو مفرقة أخذنا من قوله الآتي وشمل الخ .

[فرع] نذر أن يصلى الوتر لزمه ثلاث ركعات لأن أقله وهو واحدة يكره الاختصار عليها فلا يتناوله النذر ، فأقل عدد منه مطلوب لا كراهة في الاختصار عليها هو الثلاث فينحط النذر عليه ، ولهذا إذا قلنا إذا أطلق نية الوتر انقضت على ثلاث مر .

[فرع] لو صلى واحدة بنية الوتر حصل الوتر ، ولا يجوز بعدها أن يفعل شيئا بنية الوتر لحصوله وسقوطه ، فإن فعل عمدا لم ينقض وإلا انقضى نفلا مطلقا ، وكذا لو صلى ثلاثا بنية الوتر وسلم وكذا قل مر عن شيخنا الرملى قال : لسقوط الطلب فلا تقبل الزيادة بعد ذلك فألزم بأنه يلزم أنه لو نذر أن يأتى بأكثر الوتر أبدا فنوى ثلاث ركعات منه وسلم منها فات العمل فاللزمه ، ورأيت شيخنا حجج أفق بخلاف ذلك أنه سمع على منتهج . وقول سم : ورأيت شيخنا حجج أفق بخلاف ذلك : أى فقال إذا صلى ركعة من الوتر أو ثلاثة مثلا جاز له أن يفعل باقية . أقول : والأغرب ما قاله حجج ، وقد ينازع في قول الرملى لسقوط الطلب بأن سقوط الطلب لا يقتضى منع البقية ، ألا ترى أن فرض الكفاية يسقط الطلب فيه بفعل واحد ولو فعله غيره بعده أتيب عليه ثواب الفرض ، وقوله لزمه ثلاث ركعات هل يتمتع عليه الزيادة على الثلاث أم لا ؟ فيه نظر ، والأغرب الثاني وذلك لأن نذر الثلاث يحصل منه على أنه لا يتقص عن الثلاث ، ثم إن أحرم بالثلاث ابتداء حصل بها الوتر ويرى من النذر ، ولا يجوز الزيادة

أى والخبرين قبله (قوله أتيب على ما أتى به) أى وإن قصد الاختصار عليه ابتداء

فإن أحرم بالجميع دفعة واحدة لم يصح ، وإن سلم من كل ركعتين صح ما عدا الإحرام السادس فلا يصح وثرا ، ثم إن علم المنع وتعهد فالقياس البطلان ولذا وقع نفلا كما لو أحرم بصلاته قبل دخول وقتها غاطلا ، وشمل كلامه ما لو أتى ببعض الوتر ثم تنفل ثم أتى بباقيهما (وقيل) أكثره (ثلاث عشرة) ركعة لأخبر بصحة تأويلها أكثرون بأن من ذلك ركعتين سنة العشاء ، وقد ادعى المصنف ضعف التأويل وأنه مباح للأخبار . وقال السبكي : وأنا أقطع بحل الإتيان بذلك وصحته ، ولكن أحب الاختصار على إحدى عشرة فأقل لأنه غالب أحواله عليه الصلاة والسلام . ويسن لمن أوتر بثلاث أن يقرأ في الأولى بعد الفاتحة الأعلى ، وفي الثانية الكافرون ، وفي الثالثة الإخلاص ثم الفلق ثم الناس مرة مرة ولو أوتر بأكثر من ثلاث قرأ في الثلاثة الأخيرة ما ذكر فيها يظهر كما بحثه البلقيني (ولمن زاد على ركعة) في الوتر (الفصل) بين كل ركعتين بالسلام للاتباع (وهو أفضل) من الوصل الآتي إن سواه عددا لخبر «كان صلى الله عليه وسلم يصلي فيها بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة ويسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة» ولا فرق بين أن يصلي منفردا أو في جماعة . وقول الجوهري : إن قضية تعبيرهم بالسلام من كل ركعتين أنه لو أوتر بإحدى عشرة سلم ست تسليمات ، ولا يجوز أقص من ذلك كأن يصلي أربعاً بتسليمة وستا بتسليمة ثم يصلي الركعة وإن وجد مطلق الفصل ، لأن المرجع في ذلك الاتباع ولم يرد إلا كذلك ردة الوالد رحمه الله تعالى بأن المتمدن خلاها بل دعوى أن ذلك قضية ممنوعة ، وإنما قضيته أن ذلك خلاف الأولى . وقيل الوصل أفضل خروجاً من خلاف أي حنيفة فإنه لا يصح الفصل ، والقائلون بالأوكر متعوا ذلك بأن الشافعي إنما يراعى خلاف غيره إذا لم يرد إلى عظم أو مكروه ، فإن الوصل بثلاث مكروه كما جزم به ابن خيران ، بل قال القفال

عليها لأنه حيث وجد سمى الوتر امتنعت الزيادة عليه على ما احتمده مر ، وإن أحرم بركعتين ركعتين أو بإحدى عشرة دفعة واحدة لم يمتنع ويقع بعض ما أتى به واجبا وبعضه مندوبا (قوله فإن أحرم بالجميع) أي بالإحدى عشرة مع الزيادة كان أحرم بآثني عشر (قوله مرة مرة) راجع لكل من الإخلاص والمعوذتين (قوله فيها يظهر) ظاهره وإن وصل وإن لزم تطويل الثالثة على الثانية اه سم على حجج . وقد يقال : هذا مخالف لما تقدم من أنه لا تسن سورة بعد التشهد الأوكر ، إلا أن يقال : هذا مخصص له لتعلق الطلب به بخصوصه (قوله بين كل ركعتين) أي وما بعدهما (قوله وهو أفضل) قال الشيخ عميرة : قال الأسنوي : عمل الخلاف إذا أوتر بثلاث ، فإن زاد فالفضل أفضل بلا خلاف كما في شرح المهذب والتحقيق اه في أثناء كلام . أقول : وما ذكره الشيخ عميرة قد فهم من قول الشارح إن سواه عددا (قوله لخبر كان صلى الله عليه وسلم الخ) به يدفع ما يقال القياس أن يقال الوصل أفضل خروجاً من خلاف أي حنيفة فإنه يجب الوصل . ووجه الدفع أن الخلاف إنما يراعى إذا لم تعارضه سنة صحيحة وردت عنه عليه الصلاة والسلام وقد ورد عنه الفصل (قوله قضية ممنوعة) أي قول ممنوع وكان الأولى أن يقول ممنوعة (قوله أو مكروه) أي والرعاية هنا تؤدي إلى مكروه فإن الوصل الخ (قوله بل قال القفال)

(قوله بأن المتمدن خلاها) أي القضية (قوله وإنما قضيته أن ذلك خلاف الأولى) علله في الإمداد بقوله لأن الكلام في بيان كون الفصل أفضل ، فصوروه بذلك ليفيد أن هذا هو الذي كان صلى الله عليه وسلم يفعله (قوله كما جزم به ابن خيران) أي استنادا لما في صحيح ابن حبان «لأنشبهوا الوتر بصلاة المغرب» فهو الذي منع الشافعي من مراعاته مخالفتها السنة الصحيحة الصريحة ، ولذا لما ذكر من جزم ابن خيران وما بعده ليس مستند الشافعي كما هو ظاهر وإن أوهنته العبارة

لا يصح وصلها وبه أفنى القاضي حسين (و) له (الوصل بتشهد أو تشهدين في) الركعتين (الأخيرتين) لثبوت كل منهما في مسلم عن فعله صلى الله عليه وسلم ، ويمتنع أكثر من تشهدين وفعل أولهما قبل الأخيرتين لعدم ورود ذلك ، والوصل بتشهد أفضل منه بتشهدين كما في التحقيق فرقا بينه وبين المغرب واللهي عن تشبيه الوتر بالمغرب . ويسن أن يقول بعد الوتر ثلاثا: سبحان الملك القدوس ، ثم : اللهم إني أعوذ برضاك من مضطك ، وبمعاذتك من عقوبتك ، وبكلمتك ، لا أصحى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك . وقد مر ما يعلم منه أن تمام الفضيلة للوتر لا تحصل إلا بفعل أخيره لا أصلها (ووقته) أي الوتر (بين صلاة العشاء) ولو بعد غروب الشمس في جمع التقديم (وطلوع الفجر) المصادق للخبر الصحيح في ذلك وقته المختار إلى ثلث الليل في حق من لم يرد تهجدا ولم يعتد اليقظة آخر الليل ، وكما يشترط وقوعه بعد دخول وقت العشاء بشرط كونه بعد فعلها حتى لو خرج وقتها وأراد فعله قضاء قبل فعلها كان ممثما كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى لأن القضاء يحكي الأداء (وقيل شرط) جواز (الإيتار بركعة سبق نفل بعد العشاء) وإن لم يكن من سنها لتقع هي موترة لذلك النفل . ورد بأنه يكفي كونها وترا في نفسها أو موترة لما قبلها ولو فرضا (ويسن) لمن وثق بيقظته وأراد صلاة بعد نومه (جعلها) أي جميع وترو

ضعيف (قوله والوصل بتشهد أفضل) أي وإن أحرم بإحدى عشرة ، ولعل وجه التشبيه بالمغرب فيما ذكر أن الأول منها بعد شفع والثاني بعد فرد ، ثم قوله أفضل يفيد أن الوصل من حيث كونه بتشهدين ليس مكروها وإنما هو خلاف الأفضل (قوله واللهي عن تشبيه الوتر) أي يجعله مشتملا على تشهدين (قوله أن يقول بعد الوتر) أي بعد فراغ الوتر ركعة كان أو أكثر (قوله ولك منك) أي أستجير بك من غضبك (قوله وقد مر) أي في قوله ولو صلى ماعدا أخيرة الوتر الخ (قوله في جمع التقديم) ظاهره وإن صار مقبلا قبل فعله وبعد فعل العشاء كان وصلت سفينة دار إقامته بعد فعل العشاء أو نوى الإقامة ، لكن نقل عن الباب أنه لا يفعله في هذه الحالة بل يؤخره حتى يدخل وقته الحقيقي ، وهو ظاهر لأن كونه في وقت العشاء انتفى بالإقامة (قوله سبق نفل) ويبنى تصويره بركعتين أو أكثر حيث كان شفعاً أخذاً من قول الشارح لتقع هي موترة الخ ، وإلا فالنفل يصدق بركعة ولا يكون الإيتار بركعة شفعاً له (قوله ييقظته) بفتح القاف اه شرح المنهج (قوله جعله الخ) وعليه فلو كان لو صلى أول الليل صلى إحدى عشرة ولو صلى آخره صلى ثلاثة ، فالظاهر أن الإحدى عشرة أولى بحافظة على كمال العبادة . ووقع السؤال في الدرس عما لو فاتته الوتر وأراد صلاته هل يقدمه على صلاة الصبح أو يؤخره عنها ؟ وإذا أخره عن صلاة الصبح هل فعله قبل خروج وقت الكراهة أولى أو تأخيره إلى وقت الضحى ؟ فيه نظر . وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن تأخيره إلى وقت الضحى أولى بكثير من التوافل الليلية التي تفوتها ، ومنها ما لو كان له ورد اعتاده ليلا ولم يفعله اه بالمعنى . أقول : ويمكن توجيهه بأنه إن فعله قبل الفرض كان من التنفل بعد الفجر وقبل فعل الفرض وهو مكروه أو بعده كان من التنفل في وقت الكراهة ، وهو لا يتخذ عند بعض المذاهب طلب تأخيره إلى وقت لا يكره فيه التنفل اتفاقاً وهو وقت الضحى .

[فرغ] قال في الإيجاب ما حاصله : لو كان لو صلى الوتر ثلاث ركعات موصولة أدركها جميعها في الوقت

(قوله وأراد صلاة بعد نومه) قال الشهاب سم : قد يقال الجعل المذكور مستون وإن لم يرد صلاة بعد النوم ، لأن طلب الشيء لا يسقط بإرادة الخلاف فما وجه التقييد ؟ وقد يجاب بأنه احتراز عما لو عزم على ترك الصلاة بعد النوم ، أو لأنه لا يصدق قوله جعله آخر صلاة الليل اه .

(آخر صلاة الليل) خبر «اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا» مع خبر مسلم «من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ، ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فإن صلاته آخر الليل مشهودة» ثم إن فعله بعد نوم كان وترا وتهجداً ، وعليه يحمل كلاهما هنا وإلا كان وترا لا تهجداً وعليه يحمل كلاهما في التكاح أنهما متغايران ، وعلم من قولي : أي جميعه أن الأفضل تأخير كله وإن صلى بعضه أول الليل في جماعة وكان لا يدركها آخر الليل ولهذا أفقى الوالد رحمه الله تعالى فيمن يصلي بعض وتر رمضان جماعة ويكمله بعد تهجده بأن الأفضل تأخير كله ، فقد قالوا : إن من أنه تهجد لم يوتر مع الجماعة بل يؤخره إلى الليل ، فإن أراد الصلاة معهم صلى نافلة مطلقة وأوتر آخر الليل (فإن أوتر ثم تهجد أو عكس) أولم يتهجد أصلاً (لم يعده) أي لا تطلب إعادته ، فإن أعاده بنية الوتر عامداً علمنا حرم عليه ذلك ولم يتعبد كما أفقى به الوالد رحمه الله تعالى خبر «لا وتران في ليلة» وهو خبر بمعنى التهيؤ . وقد قال في الإحياء : صبح النهي عن نقض الوتر ، ولأن حقيقة النهي التحريم ، ولأن مطلق النهي يقتضي فساد للنهي عنه إن رجع إلى عيته أو جزئه أو لازمه ، والنهي هنا راجع إلى كونه وترا ، ولقياس على ما لو زاد في الوتر على إحدى عشرة كما صرح بطلان الزيادة في العزيزي والأنوار . نعم إن أعاده جاهلاً أو ناسياً وقع فلا مطلقاً كتحريمه بالظهر قبل الزوال غاطلاً ، ولا يكره التهجد بعد الوتر لكن ينبغي أن يؤخره عنه قليلاً (وقيل يشفعه بركة) أي يصلي ركعة ليصيره شفعاً (ثم يعيده) ليقع الوتر آخر صلاته كما فعله جمع من الصحابة ويسمى نقض الوتر وقد تقدم أنه صبح النهي عنه (ويندب القنوت آخر وتره) أي آخر ما يقع وترا ، فشمل ذلك من أوتر بركعة واحدة (في النصف الثاني من رمضان) لما رواه أبو داود أن أبي بن كعب قنت فيه لما جمع عمر الناس عليه وصلى بهم : أي صلاة التراويح (وقيل) يسن في آخره الوتر (كل السنة) لإطلاق ما مر في قنوت الصبح ، وعلى الأول لو قنت فيه

أو مفصلة خرج بعضها صلاها موصولة . وبين ما لو كان لو صلى خسا أو سيعا أو تسعا أدركها في الوقت ، وإذا صلى أكثر من ذلك خرج بعضها عن الوقت هل الأفضل الاختصار على الأقل أولاً ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لتبعية ما بعد الوقت لما وقع فيه فكانه صلاها كلها في الوقت أخذاً بما ذكره سم على حج في روايت الظاهر القليلة والبعيدة من أنه إذا نوى الجميع وأدرك بعضها في الوقت وقعت كلها أداه (قوله آخر صلاة الليل) يؤخذ من تخصيص سن التأخير بالوتر استحباب تعجيل رتبة العشاء البعيدة وقد قدسنا ما يدل له (قوله وإلا كان وترا) أي بأن فعله قبل النوم (قوله بأن الأفضل تأخير كله) أي ما لم يخف من تأخيره فوات بعضه ، وإلا صلى ما يخاف فوته وأخر باقيه ويكون ذلك عنراً في التقديم لما صلاه (قوله إلى الليل) أي آخر الليل ، ثم رأيت في نسخة مصبحة آخر الليل (قوله صلى نافلة) أي متفرداً كان أو إماماً . لكن لو كان إماماً وصلى وتر رمضان بنية التفل كره القنوت في حقه (قوله لم يعده) أي ولو في جماعة ، وعليه فيستفتي هذا لما سأل أن التفل الذي تشرع فيه الجماعة يسن إعادته جماعة ، وقوله أي لا تطلب إعادته بيان لما في كلام الأصحاب ثم عقبه بما أفقى به الوالد ، فلا يقال كان الأولى أن يقول : أي لم تجز إعادته فإن أعاده الخ (قوله لكن ينبغي أن يؤخره الخ) لعل حكته المحافظة بحسب الظاهر على جعل الوتر آخر صلاة الليل صورة ، فإنه لما فصل بين الركعة الأخيرة وما بعدها كان ذلك كأنه ليس من صلاة الليل لفصله ، ويتقدير أنه منها ينزل ذلك منزلة من أراد الاختصار على الوتر ثم عرض له ما يقتضي التهجد بعده (قوله وعلى الأول) هو قوله في النصف الثاني من رمضان (قوله لو قنت فيه) أي الوتر ، ومثله ما لو قنت في غير الصبح ، فإن طال به الاعتدال ولو من الركعة الأخيرة بطلت صلاته حيث كان عامداً عالملاً وإلا فلا ويسجد للسجود ما اعتضده الشارح ، وأفقى صحح بأن تطويل الاعتدال من الركعة الأخيرة لا يضر مطلقاً لأنه عهد تطويله بقنوت

في غير النصف المذكور ولم يطل به الاعتدال كره وسجد للسهو ، وإن طال به وهو عامد عالم بالتحريم بطلت صلاته وإلا فلا ويسجد للسهو (وهو قنوت الصبح) في لفظه وعمله والجر به وانقضاء السجود بتركه ورفع اليدين فيه وغير ذلك مما مر ثم ، ويسن لفرد وإمام غير من مر زيادة ما ساقى عليه كما أشار إليه بقوله (ويقول) ندبا (قبله اللهم إنا نستعينك ونستغفرك الخ) أي نستهديك ونؤمن بك ونوكل عليك ونثق عليك الخير كله ، نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفكرك . اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد ، ببدال مهمة أي نسرع ، نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك الجدد بكسر الجيم ، بالكفار ملحق ، بكسر الحاء على المشهور : أي لاحق بهم : ويموز فتحها لأن الله تعالى ألحقه بهم . اللهم عذب الكفرة الذين يصدون : أي يمنعون عن سيئك ، ويكذبون رسلك ويقاقلون أوليائك : أي أنصارك . اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات وأصلح ذات بينهم : أي أمورهم ومواصلاتهم ، وألف : أي اجمع بين قلوبهم واجعل في قلوبهم الإيمان والحكمة ، وهي كل مانع القبيح ، ونههم على مقرر سوك ، وأوزعهم : أي ألههم أن يوفوا بعهده الذي عاهدتهم عليه ، وانصرهم على عدوك وعدوهم إله الحق واجعلنا منهم . ولا يسن - ربنا لا تؤاخذنا - إلى آخر السورة كما في المجموع لكراهة القراءة في غير القيام (قلت : الأصح) أنه يقول ذلك (بعده) لأن قنوت الصبح ثابت عنه صلى الله عليه وسلم في الوتر ، والآخ لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم شيء وإنما اخترعه عمر رضي الله عنه وتبعوه فكان تقديمه أولى ، فإن اقتصر على أحدهما قنوت الصبح أفضل لما ذكر (وأن الجماعة تندب في الوتر) في رمضان سواء أكان (عقب التراويح) أم بعدها أم لم يفعلها وسواء أقمعت التراويح (جماعة) أم لا (والله أعلم) اقتداء في ذلك بالسلف والخلف . أما وتر غير رمضان فلا يسن له جماعة كغيره (ومنه) أي ومن القسم الذي لا تسن له جماعة (الفسخي) للأخبار الصحيحة فيها ، ومن نفاها إنما أراد بحسب علمه وهي صلاة الإشراف كما أقر به

التأني ، وعليه فلا يهود لأنه لم يفعل ما يطل عمده (قوله ونحفد) قال الشيخ عميرة : وهو من حقد وأحقد لغة فيه اه : أي فهو يفتح التون ويموز ضمها (قوله إن عذابك الجدد) يقال الجدد بكسر الجيم الاجتهاد في الأمر والمراد هنا لازمه وهو شدة العذاب ، فإن من جد في أمر حصل غايته ومنتهاه (قوله أي لاحق بهم) أشار به إلى أن الحق هنا بمعنى لاحق ، ومن ثم أشرك بين اسم فاعل الصيغتين في لفظ واحد . وفي المصباح : لحقته ولحقت به الحق من باب تعب لحاقا بالفتح أدركته ، وألحقته بالألف مثله ، وألحقت زيدا وعمرو أتبعته إياه فلحق هو والحق أيضا ، وفي الدعاء : إن عذابك بالكفار ملحق يجوز بالكسر اسم فاعل بمعنى لاحق ، ويموز بالفتح اسم مفعول لأن الله ألحقه بالكفار : أي ينزله بهم اه (قوله أي أمورهم) تفسير مرادف لقوله : ذات بينهم . وفي البيضاوي في تفسير قوله تعالى - فاقفوا الله وأصلحوا ذات بينكم - مانصه : أي أصلحوا الحال التي بينكم بالوفاة والمساعدة فيها رزقكم الله سبحانه وتعالى وتسليم أمره إلى الله والرسول (قوله ومواصلاتهم) عطف تفسير (قوله وهي) أي الحكمة (قوله الذي عاهدتهم عليه) أي في قوله تعالى - وإذا أخذ ريك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم - الآية (قوله لما ذكر) هو قوله لأن قنوت الصبح الخ (قوله وأن الجماعة تندب الخ) لعل حكمة التضرع لهذا هنا مع أن الكلام فيها لا تشرع فيه الجماعة أنه لما ذكر الوتر لكونه في أكثر السنة لا جماعة فيه تناسب تتيم أحواله بلذكر مايفعل فيه في بعض السنة (قوله وهي صلاة الإشراف) عبارة سم على منيج : فرج : المعتمد أن صلاة الإشراف غير

(قوله غير من) الصواب إسقاط لفظ غير (قوله ومن نفاها) إن أراد بالتأني عائشة رضي الله عنها كان

والله رحمه الله تعالى وإن وقع في العباب أنها غيرها ، وعلى ما فيه يتدب قضاؤها إذا فاتت لأنها ذات وقت (وأقلها ركعتان) لأنه صلى الله عليه وسلم أوصى بها أيا حريرة وأنه لا يدعها ، ويسن أن يقرأ فيها الكافرون والإخلاص وهما أفضل في ذلك من الشمس والضحى وإن وردتا أيضا ، إذ الإخلاص تعدل ثلث القرآن والكافرون تعدل ربه بلا مضاعفة ، وأدنى الكمال أربع وأكمل منه ست . واختلف في أكثرها كما أشار إليه بقوله (وأكثرها ثلثا عشرة) لخبر فيه ضعيف ، وهذا ما جرى عليه في الزوادة كأصلها ، والمعتمد كما نقله المصنف عن الأكثرين وعصمه في التحقيق والمجموع وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى أن أكثرها ثمان ، وعليه فلو زاد عليها لم يجز ولم يصح ضحى إن أحرم بالجميع دفعة واحدة ، فإن سلم من كل ثنتين صح إلا الإحرام الخامس فلا يصح ضحى ، ثم إن علم المنع وتعده لم يتعد وإلا وقع فلا كنفه مما مر ، ويسن أن يسلم من كل ركعتين كبقية الرواتب ، وإنما امتنع جمع أربع في التراويح لأنها أشبهت القرائن بطلب الجماعة فيها ، ولا يرد على ذلك الوتر فإنه وإن جاز جمع أربع منه

صلاة الضحى مر اه . وفي صحيح ما رواه وعليه فتحصل بركعتين . وينبغي أنه لو أحرم بأكثر انعقدت ، وأنه لو أحرم بركعتين ثم أراد أن يحرم بصلاة أخرى ينوى بها ذلك لم يتعد لأن السنة حصلت بالأولى والثانية غير مطلوبة قياسا على ما يأتي في تحية المسجد (قوله الكافرون والإخلاص) ويقروها أيضا فلو صلى أكثر من ركعتين كما يوجد مما تقدم عن صحيح ، وعلى ذلك أيضا ما لم يصل أربعة أوستا بإحرام فلا يستحب قراءة سورة بعد التشهد الأول ، ومثله كل سنة تشهد فيها بتشهادين فإنه لا يقرأ السورة فيها بعد التشهد الأول (قوله بلا مضاعفة) غرضه دفع ما أورد عليه من أنه كيف يعقل أن الإخلاص تعدل ثلث القرآن مع أنها منه وياقيه يشتمل على يس وتبارك الملك ونحوها ، وكل واحدة منها فيها ثواب مخصوص إذا جمع زاد مجموعه على ثلث القرآن كثيرا (قوله وأكثرها ثلثا عشرة الخ) .

[فائدة] قال حج في شرح الشالال عند قول المصنف في باب صلاة الضحى قال : ما أخبرني أحد أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى إلا أم هاني ، فإنها حدثت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بيته يوم فتح مكة فاغتسل فسبح : أي صلى ثمان ركعات الخ مانصه : قوله فاغتسل أخذ منه أئمتنا أنه يسن لمن دخل مكة أن يفتل أول يوم لصلاة الضحى اقتداء به صلى الله عليه وسلم اه . ثم قال أيضا في الباب المذكور : قبل وقها : أي عائشة السابق : ما رأيته يصليها ينازع من جعل من خصائصه أنها واجبة عليه ، ورواية الدارقطني : أمرت بصلاة الضحى ولم تؤمر بها ، ضعيفة ويرد بأن الذي من خصائصه صلى الله عليه وسلم كما صرحوا به وجوب أصل صلاتها لا تكريرها انتهى . ثم قال فيه أيضا : فائدة من فوائد صلاة الضحى أنها تجزئ عن الصدقة التي تصبغ على مفاسل الإنسان الثلاثمائة وستين مفصلا كما أخرجه مسلم ، وفيه : ويجزئ عن ذلك ركعتا الضحى . وحكى الحافظ أبو الفضل الزين العراقي أنه أشهر بين العوام أنه من قطعها يعنى فصاها كثير منهم يتركها أصلا لذلك ، وليس لما قالوه أصل ، بل الظاهر أنه بما ألقاه الشيطان على ألسنتهم ليحرمهم الخبر الكثير لاسيا إجزاؤها عن تلك

ينبغي أن يقول : إنما أراد بحسب رؤيته بدل علمه لأن عائشة إنما قالت ما رأيته يصليها (قوله بلا مضاعفة) أي في القرآن فهذا الثواب بالنظر لأصل ثواب القرآن ، والمراد أيضا ثلث القرآن أو ربه الذي ليس فيه الإخلاص بل ولا الكافرون (قوله كما أشار إليه بقوله) فيه أن المتن لا إشارة فيه للخلاف أصلا

مثلا بتسليمة مع شبه لما ذكر لأنه ورد الفصل في جنسه بخلاف التراويح . ووقتها من ارتفاع الشمس كرمح كما في التحقيق والمجموع ، وقول الروضة عن الأصحاب من طلوعها ويستحب تأخيرها إلى ارتفاعها رد كما قاله الأذرى بأنه غريب أو سبق قلم ، ولهذا قال الشارح : كأنه سقط من القلم لفظة بعض قبل أصحابنا ، ويكون المصود بذلك حكاية وجهه كالأصبع في صلاة العميين وإن لم يحكم في شرح المذهب ، والأول أوفق لمعنى الضمى ، وهو كما في الصحاح حين تشرق الشمس بضم أوله ، ومنه قال الشيخ في شرح المذهب : ووقتها إذا أشرقت الشمس إلى الزوال : أى أضاءت وارتفعت ، بخلاف شرقت فعناه طلعت اه . ووقتها المختار إذا مضى ربيع النهار ليكون في كل ربيع منه صلاة ، وللخبر الصحيح « صلاة الأتوايين حين ترمض الفصال » بفتح الميم : أى تبرك من شدة الحر في خفافها (و) منه (تحية المسجد) لدخول غير المسجد الحرام ، ومثل ذلك المساجد المتلاصقة والذي بعضه مسجد وبعضه غيره كما يحته الأسنوى في باب الفضل ، سواء أكان متطهرا أم محدثا وتطهر عن قرب قيل جلوسه ، وقول الشارح تبعاً لغيره لدخوله على وضوء جرى على الغالب ، وسواء أكان مريدا للجلوس أم لا ، وقول الشيخ نصر لمريد الجلوس جرى على الغالب كما قاله الزركشى ، إذ الأمر بها معلق على مطلق الدخول تعظيماً للبيعة وإقامة للشعار ، كما يسن لدخول مكة للإحرام وإن لم يرد الإقامة بها ، وسواء أكان مدرسا ينتظر كما في مقدمة شرح المذهب أم لا ، وإن نقل الزركشى عن بعض مشايخه خلافه لعدم استحضار ذلك ، وسواء أدخل زحفا أم حبوا أم غيرها . ويكره تركها إلا إن قرب قيام مكتوبة وإن لم تكن جمعة بحيث لو اشتغل بها فاته فضيلة التحريم مع إمامه وكانت

الصدقة اه . أقول : ومثل ذلك في البطان ما اشتهر أيضا فيما بينهم أن من صلاها تموت أولاده (قوله لأنه ورد الخ) أى ولأنه ضعف مشابهته للفرافض بتخصيص الجماعة فيه بنصف رمضان وعدم مشروعيها فيما عداه ، بخلاف التراويح فإنها شرعت فيه جميع الشهر فأشبهت الفرافض بمشروعية الجماعة فيها جميع السنة (قوله الفصل في جنسه) الأولى الوصل كما عبر به صحيح (قوله ومنه) أى من هذا المعنى وهو أن تشرق بضم أوله من أشرقت (قوله إذا مضى ربيع النهار) أى في الريع الأول الصبح ، وفي الثاني الضمى ، وفي الثالث الظهر ، وفي الرابع العصر (قوله صلاة الأتوايين) أى صلاة الضمى (قوله لدخول غير المسجد الحرام) وإذا دخل المسجد الحرام مريد الطواف وأراد ركعتين تحية المسجد قبل الطواف فهل تتعقد ؟ قال الشيخ الرملى : ينبغي أنها تتعقد ، وخالف شيخنا الزبائدى وقال بعدم الانعقاد . ومثل عن ذلك في مجلس آخر فقال بالانعقاد ، وعلل ذلك بقوله : يؤخذ من قولهم يسن لمريد الطواف أنه يؤخر تحية المسجد عنه أنه لو قدمها عليه فإنها تتعقد ، فإن لم يرد الطواف نذب في حقه تحية المسجد بالصلاة ، واعتمده شيخنا الزبائدى أيضا . وإذا صلب بعد الطواف للطواف اندرج في ذلك تحية المسجد اه . هكذا بهامش بخط بعض الفضلاء وهو كذلك . والمراد ببعض الفضلاء هو الدواخل كما هو الغالب فيما نقله عن بعض الفضلاء .

[فرع] لو وقف جزء شائع مسجدا استحب التحية : أى فيه ولم يصح الاعتكاف فيه . والفرق أن الغرض من التحية أن لا تنهك حرمة المسجد بترك الصلاة فيه ، فاستحب في الشائع لأن بعضه مسجد بل ما من جزء إلا وفيه

(قوله ورد الفصل) صوابه الوصل (قوله في جنسه) كأن المراد فيه فلفظ جنس مقحم (قوله انتهى) أى كلام الشارح (قوله لدخول غير المسجد الحرام) أما هو فلا تسن لدخوله بالقيدين الأكبين (قوله والذي بعضه مسجد) أى على الإشاعة

الجماعة مشروعة له وإن كان قد صلاها جماعة أو فرادى فيها يظهر ، أو كان خطيبا ودخل وقت الخطبة مع تحمكه منها ، أو دخل والإمام في مكتوبة ، أو خاف فوت سنة راتبة كما في الروق ، ويؤيده أنه يؤخر طواف القدوم إذا خشي فوت سنة مؤكدة ، أو دخل المسجد مريدا للطواف وهو متمكن منه لحصولها بركعتيه ، وبجرم الاشتغال بها عن فرض ضاق وقته ، وخرج المسجد الرباط ومصل العيد وما بنى في أرض مستأجرة على صورة المسجد وأذن بانيه في الصلاة فيه ، وهي (ركعتان) للحديث : أى أفضلها ذلك ، وإلا فالزيادة عليها جائزة وتكون كلها تحية ، فإن سلم ثم أتى بركعتين للتحية لم ينتقد إلا من جاهل فينتقد له نفلا مطلقا (وتحصل بفرض أو نفل) نويت أم لا كما ذكره في الهجة وإن نوزع فيه لعدم انتهاك حرمة المسجد المقصودة . نعم لو نوى عدهما لم يحصل فضلها فيما

جهة مسجدية وترك الصلاة بخل بتعظيمه ، والاعتكاف إنما هو في مسجد ، والشافع بعضه ليس بمسجد فالملك في بمنزلة من خرج بعضه عن المسجد واعتمد عليه .

[فرع] أحرم بالتحية في المسجد ثم خرج في أثناءها من المسجد هل تصح تحيته اكتفاء بالشروع فيها في المسجد أولا ؟ ولا بد من إتمامها في المسجد ، وعلى الثاني هل تبطل بخروجه أو تنقلب نفلا مطلقا أو يفصل بين العالم والجاهل ؟ فيه نظر ، وتوقف مر في ذلك ، والقلب إلى اشتراط إيقاعها جميعها في المسجد في كونها تحية أميل ، وأنه إذا خرج في الأثناء فصل بين العالم فتبطل وغيره فتقلب نفلا مطلقا .

[فرع] لو أحرم بالتحية ثم رأى على يده أو ثوبه نجاسة فذهب وغسلها ينبغي إن طال الفصل فانت وإلا فلا ، وإن كانت روية النجاسة بعد أن جلس بين السجدين أو للاستراحة لأن هذا الجلوس بمنزلة الجلوس سورا ولعل هذا مبني على اعتداد فواتها بطول الفصل من غير جلوس وإن قلنا لا نفوت بالقيام وإن طال لم نفوت هنا مطلقا :

[فرع] نوى قلب التحية أو نحوها نفلا مطلقا ، فيه نظر ، وتوقف فيه مر والقلب إلى البطلان أميل اه سم على منهج (قوله أو كان خطيبا) أى فلا يكره له الترك بل يكره له الفعل كما قاله حجج ، وهو عطف على قوله لا إن قرب (قوله وما بنى في أرض مستأجرة) ومثلها المكتوبة والأرض التي لا تجوز عمارتها كالتي بحرم الأنهار وعلى ذلك في الأرض ، أما ما فيها من البناء ومنه البلاط ونحوه فيصبح وقفه مسجدا حيث استحق إثباته فيها كأن استأجرها لمتافع تشمل البناء ونحوه وتصح التحية فيه (قوله وتكون كلها تحية) وذلك حيث نوى أكثر من ركعتين ابتداء ، فلو أطلق في إحرامه حل على ركعتين قياسا على ما قاله الزياى في صفة الصلاة من أنه إذا نوى سنة الظهر وأطلق حل على ركعتين وتقدم بعد قول المصنف وإنما الخلاف في الراتب المؤكد عن ابن قاسم على ابن حجر تولا عن مر أنه يتخير بين ركعتين وأربع (قوله لم ينتقد) أى المأني به ثانيا (قوله أو نفل) ينبغي أن محل ذلك حيث لم يتنرها ، وإلا فلا بد من فعلها مستقلة لأنها بالنظر صارت مقصودة فلا يصح بينها وبين فرض ولا نفل ولا تحصل بواحد منهما (قوله وإن نوزع فيه) بمن نازعه شارحه شيخ الإسلام ، ومثله في شرح الروض له رحمه الله وعبارته وأفظ فضل من زيادته عبارة أصله وتأتد فلا تحصل بعده ، وينبغي أن لا نفوت بصلاة الجنازة التحية إن لم

(قوله مع تحمكه منها) أى الخطية وكأنه احتزر به عما إذا لم يتمكن منها كأن لم يكمل العدد (قوله في أرض مستأجرة) أى بالصورة أنه لم يبن في أرضه نحو ذكة ، أما إذا فعل ذلك ووقف مسجدا فإنه تصح فيه التحية (قوله نويت أم لا) المراد حصول فضلها المخصوص بدليل عزوه للهجة إذ عبارتها وفضلها بالنفل والقرض حصل إن نويت أولا ، وهذا يخالف لطريقة الشهاب حج (قوله لم يحصل فضلها) ظاهر تسليط التقي على فضلها لا على أصلها أن أصل

يظهر لوجود المصروف أخذنا مما يحته بعضهم في سنة الطواف (لا ركعة) أى لا يحصل بها التحية (على الصحيح)
 فخير إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين . والثاني تم لحصول الإكرام بها المقصود من التغير
 ويحرم فيها بعده (قلت : وكذا الجنائز وصلاة تلاوة و) صيغة (شكر) فلا تحصل بهذه ولا ببعضها للحديث أيضا
 (وتكرر) التحية : أى طلبها (بتكرر الدخول على قرب في الأصح ، والله أعلم) لتجدد سببها كالبعد والثاني
 لا للمشقة وتفت بجلوسه قبل فعلها وإن قصر الفصل إلا إن جلس سهوا ولم يطل الفصل كما في التحقيق ويطول
 الوقوف أيضا كما أفى به والده رحمه الله تعالى قياسا على فوات صيغة التلاوة بطول الفصل بعد قراءتها ، وكما يفوت
 سجود السهو بطول الفصل بعد سلامه ولو سهوا لأن كلا منها إنما يفعل لعرض وقد زال ، وقولهم إن تحية المسجد
 تفت بجلوسه سهوا أو جهلا قبل فعلها خرج نخرج الغالب من حال داخل المسجد ، ولو أحرم بها قائما ثم أراد
 القعود لإتمامها فالأوجه الجواز ، ولو أحرم بها جالسا فالأوجه كما أفاده والده رحمه الله تعالى جوازه حيث جلس
 ليأتى بها إذ ليس لنا نافذة يسب التحريم بها قائما ، وحديثها خرج نخرج الغالب ولهذا لا تفت بجلوس قصير
 نسيانا أو جهلا وإن جرى بعض المتأخرين على خلافه . ويروى من ذلك فواتها بجلوسه للشرب عمدا لأنه إذا
 قيل بفواتها بجلوسه من أجلها ففواتها به لغيرها أولى ، ومر أيضا أن لنا قولها بتقديم صيغة التلاوة عليها مع
 اختلاف الأئمة في وجوبها وما نحن فيه أولى ، وقياس ما مر فواتها أيضا لمن دخل غير قائم وطال الفصل قبل فعلها .
 ويكره كما في الإحياء دخول المسجد من غير وضوء ، فإن دخل فليقل أربع مرات : سبحان الله والحمد لله ولا إله
 إلا الله والله أكبر فإني تعدل ركعتين في الفضل ، زاد ابن الرقعة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وغيره زاد المولى
 العظيم لأنها الطيبات الباقيات الصالحات وصلاة الحيوانات والجمادات . وفي الأذكار عن بعضهم : يس من
 لم يتمكن منها لحديث أو شغل أو نحوه أن يقول ذلك أربعاً ، قال المصنف : إنه لا بأس به . وأعلم أن التحيات

يطل بها فصل (قوله ويطول الوقوف) أى قدرا زائدا على ركعتين كما يعلم مما قدمناه قبيل قوله وسهوه الخ أخذنا
 من كلام الشارح ثم ، وخرج بطول الوقوف ما لو اتسع المسجد جدا فدخله ولم يقف فيه بل قصد انحراب مثلا وزاد
 مشيه إليه على مقدار ركعتين فلا تفت التحية بذلك (قوله ولو سهوا) الأولى إسقاط قوله ولو لما مر من أن
 المختص أنه يفوت بالسلام : أى سجود السهو عمدا مطلقا (قوله بجلوسه سهوا) أى حيث طال الفصل أخذنا مما مر
 (قوله حيث جلس ليأتى بها) خرج صورة الإطلاق فتفت التحية بالجلوس ، وشمل ذلك قوله السابق وتفت
 بجلوسه قبل فعلها وإن قصر الفصل (قوله بجلوسه للشرب عمدا) ظاهره وإن كان به عطش ، وعبرة حج : ولو
 دخل عطشانا لم تفت بشره جالسا على الأوجه لأنه لعل : أى وهو مخالف للشارح كما ترى ، إلا أن يشغل كلام حج
 على ما إذا اشتد العطش وكلام الشارح على ما إذا لم يشتد لأنه متمكن من أنه يشرب من وقوف من غير مشقة وهو
 قريب (قوله فليقل أربع مرات سبحان الله الخ) ينبغي أن عمل الاكتفاء بذلك حيث لم يتيسر له الوضوء فيه قبل
 طول الفصل وإلا فلا تحصل لتقصيره بترك الوضوء مع تيسره (قوله وصلاة الحيوانات) أى دعائهم (قوله أن
 يقول ذلك أربعاً) محتدم

الطلب يسقط وفيه بعد فليراجع (قوله بعد سلامه ولو سهوا) كذا في نسخ ولا معنى للغاية ، وفي نسخة إسقاط
 لفظ ولو وهي الصواب (قوله ومر أيضا) كان الأولى أن يقول : وأيضا فقد مر الخ

معددة تحية المسجد بالصلاة والبيت بالطواف والحرم بالإحرام ونفى بالرى وعرفة بالوقوف ولقاء المسلم بالسلام وتحية الخطيب الخطبة يوم الجمعة (ويدخل وقت الرواتب) الآتي (قبل القرض) بدخول وقت القرض (و) يدخل وقت الآتي (بعده بفعله) كالوتر (ويخرج النوعان) اللذان قبل القرض وبعده (يخرج وقت القرض) لئيهما له ، فلو فعل القبلة بعده كانت أداء . نعم يفوت وقت الاختيار لها بفعله وتصير البعدي قضاء بفوته ولم يدخل وقتها ولو فعلها قبله لم تتعد وإن كان القرض قضاء في أرجح الوجهين أخذاً مما مر لأن القضاء يحكي الأداء ، ومقتضى كلامه عدم اشتراط وقوع الرتبة بقرب فعل القرض وهو كذلك خلافاً للشامل ، وهل نفوت سنة الوضوء بالإعراض عنها كما بحثه بعضهم وفرق بينها وبين الضحى فلها لا يفوت طلبها وإن فعل بعضها في الوقت قاصداً الإعراض عن باقيها ، بل يستحب قضاؤه ، أو بالحدث كما جرى عليه بعضهم ، أو بطلول الفصل عرفاً احتمالات أوجهها ثالثاً كما يدل عليه قول المصنف في روضته : ويستحب لمن توضع أن يصلي عقبه ، وقوله فيها في مبحث الوقت المكروه ومنه ركعتان عقب الوضوء ، وإطلاق الشيخين أن من توضع في الوقت المكروه يصلي ركعتين معمول على ما إذا كان الزمن قصيراً وإن ذهب بعضهم إلى حل الأول على نذب المبادرة وهنا على امتداد الوقت ما بقيت الطهارة إذ القصد بها صيانتهما عن التعطيل ، ولا فرق في استحباب السنن الراتبة بين السفر والحضر سواء أكان قصيراً أم طويلاً لكنها في الحضر أكد ، وسيأتي في الشهادات رد شهادة من واطب على ترك الراتبة (ولو فات النفل الموقت) كصلاة العيد والضحى والرواتب (ندب قضاؤه) أبداً (في الأظهر) للأحاديث الصحيحة

(قوله وتحية الخطيب الخطبة) أي التحيات تطلب منه إذا دخل هي الخطبة (قوله أخذاً مما مر) أي في الوتر (قوله أوجهها ثالثاً) :

[فرع] لو توضع ودخل المسجد هل يقتصر على ركعتين بنوى بهما أحد السنتين وتدخل الأخرى ، أو يصلي أربعاً بأن يصلي ركعتين تحية المسجد وثلثين سنة الوضوء ؟ فيه نظر ، والأقرب أن يقال : إن اقتصر على ركعتين نوى بهما أحد السنتين أو هما اكتفى به في أصل السنة ، والأفضل أن يصلي أربعاً ، وينبغي أن يقدم في صلاته تحية المسجد ولا نفوت بهما سنة الوضوء لأن سنة الوضوء فيها الخلاف المذكور ولا كذلك تحية المسجد (قوله يصلي ركعتين) أي ولا يمتنع ذلك مع كونه وقت كراهة لكونها صلاة لها سبب ، وعمل الصحة ما لم يتوضأ ليصلها في وقت الكراهة كما مر من أن من دخل المسجد في وقت الكراهة يقصد التحية فقط لم تصح صلاته (قوله إلى حل الأول) هو قوله ويستحب لمن توضع اللغ (قوله من واطب على ترك الراتبة) أي كلها كما هو المتبادر من هذه العبارة ، ويشتمل أن مثل ذلك ما لو واطب على ترك بعضها ولو غير مؤكد وهو قريب لإشعار ذلك بعدم اكترائه بالمطلوب (قوله ندب قضاؤه) انظر هل يقضى النفل من الصوم أيضاً إذا فاته كيوم الاثنين ويوم عاشوراء فيه نظر ، ينبغي أن يندب القضاء أخذاً من ندب قضاء النفل الموقت هنا ، ونقل عن شيخنا الشبيري خلافاً معللاً بأن له معاني وقد فات اه . وفيه وقفة ، ثم رأيت في سم على شرح الهجة عند قول المصنف وجوبه الخميس والاثنين مانعه : وفي فتاوى الشارح أنه إذا فاته صوم موقت أو أخذ ورداسن له قضاؤه اه وهو يفيد سن قضاء نحو الخميس والاثنين وست سؤال إذا فات ذلك (قوله أبداً في الأظهر) أي فلا يتقيد قضاء فاتت النهار ببقية ولا فائت الليل

(قوله أوجهها ثالثاً) ويحتمل فإذا أضحيت وتوضأ عن قرب لاتفوته سنة الوضوء الأول فله أن يفعلها ، وظاهر أنه يحكي عن الوضوءين ركعتان لتدخل سنتهما وهل له أن يصلي لكل ركعتين ؟ راجع

في ذلك كقصائمه صلى الله عليه وسلم سنة الصبح في قصة الوادى بعد طلوع الشمس وسنة الظهر البعيدة بعد العصر لما اشتغل عنها بالوعد ولأنها صلاة مؤقتة فقضيت كالقرائض ، ولا فرق في ذلك بين الحضر والسفر كما صرح به ابن القري . والثاني لا يقضى كثير الوقت وخرج بالموقف ذو السبب ككسوف واستسقاء ونحوه فلا مدخل للقضاء فيه ، والصلاة بعد الاستسقاء شكرا عليه لا قضاء . نعم لو قطع نفلا مطلقا استحب قضاؤه ، وكذا لو فاتته ورده من النفل المطلق كما قاله الأذرحى . وما لاسن فيه الجماعة ركعتان عند إرادة سفره بمنزله وكلما نزل ، وبالمسجد عند قدومه قبل أن يدخل منزله ويكنى بهما عن ركعتي دخوله ، وعقب خروجه من الحمام وعند خروجه من مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم للسفر ، ولن زفت إليه امرأة قبل الوقاع ويندبان لها أيضا ، ولن دخل أرضا لا يعبد الله فيها ، وبعد الخروج من الكعبة مستقبلا بهما وجهها ، وقبل عقد النكاح ، وعند حفظ القرآن ، وركعتان بعد الوضوء . وألحق به البلقيني الفسل والتيمم ينوي بهما سنته ، وركعتان للاستخارة ، وتحصل السنتان بكل صلاة كالتيحة وللحاجة لحديث فيها ضعيف ، وفي الإحياء أنها اثنتا عشرة ركعة ، وللقتل بحق أو غيره ، وللتوبة قبلها وبعدها ولو من صغيرة ، وصلاة الأوابين وهي عشرون ركعة بين المغرب والعشاء ، ورويت ستا وأربعا

بقيته خلافا لمن قال به اه على المعنى (قوله ولأنها صلاة مؤقتة) عطف على قوله للأحاديث الخ (قوله فلا مدخل للقضاء فيه) ظاهره ولو نظره وهو واضح ، لأن ما فات مما له سبب لا يندب قضاؤه (قوله شكرا) أى تقع شكرا (قوله وكلما نزل) أى وإن لم يطل الفصل بين النزولين (قوله قبل أن يدخل منزله) أى وينبغي له مراعاة أقرب المساجد إلى منزله وأن السنة تحصل بغيره أيضا (قوله عن ركعتي دخوله) أى المنزل (قوله وعقب خروجه من الحمام) ويكره فعلهما في مسلحة فيفعلهما في بيته أو المسجد ، وينبغي أن عمل ذلك إذا لم يطل الفصل بحيث تنقطع نسبتهما عن كونهما للخروج من الحمام (قوله من مسجد رسول الله) أى إرادة الخروج منه (قوله ولن دخل أرضا لا يعبد الله فيها) ومنها أماكن اليهود والنصارى المختصة بهم فإن عبادتهم فيها باطلة فكان لأعبادته (قوله وقبل عقد النكاح) ينبغي أن يكون ذلك للزوج والولى لتعاطيهما العقد دون الزوجة ، وينبغي أيضا أن فعلهما في مجلس العقد قبل تعاطيه (قوله وعند حفظ القرآن) أى ولو بعد نسيانه وقد صلى للحفظ الأول (قوله وألحق به البلقيني الفسل) ظاهره ولو مندوبا (قوله وتحصل السنتان) أى الوضوء وما ألحق به والاستخارة (قوله وللحاجة) أى إلى شيء بها عادة ، وينبغي أن فعلهما عند إرادة الشروع في طلبها ، حتى لو طال الزمن بين الصلاة والشروع في قضائها لم يعتد بها وتقع له نفلا مطلقا (قوله وفي الإحياء أنها) أى صلاة الحاجة (قوله وللتوبة) أى وإن تكررت ولو من صغيرة ، ويسن في المذكورات نية أسبابها كأن يقول سنة الزفاف ، فلو ترك ذكر السبب هتت صلاته ، وتقدم أنه يكون نفلا مطلقا حصل في ضمنه ذلك المقيد (قوله وصلاة الأوابين) عطف على قوله ركعتان عند إرادة سفر النخ ، وإنما سميت بذلك لأن فاعلها رجع إلى الله وتاب بما فعله في نهارة ، فإذا تكرر ذلك منه دل على كثرة رجوعه إلى الله ولو لم يلاحظ ذلك المعنى وهي المسماة بصلاة الغفلة (قوله بين المغرب والعشاء) أى بين صلاة المغرب والعشاء ، ومنه يعلم أنها لا تحصل بنفل قبل فعل المغرب وبعد دخوله وقتها ، وعليه فلو نواها لم تنعقد لعدم دخول وقتها كرواتب القرائض إذا فعلت قبل الوقت وإذا فاتت سن قضاؤها ، وكذا صلاة سنة الزوال لأن كلا منهما مؤقت أعظم مما تقدم في صلاة الإشراف بناء على أنها غير الضحى ، ويحتمل عدم سن قضاء سنة الزوال لتعسر بحه بأنها ذات سبب ، فإذا صلى سنة الظهر حصل بها سنة الزوال ما لم ينفها قياسا على ما مر في تحية المسجد ،

وركعتين فهما أقلها ، وصلاة الزوال بعده وهي ركعتان أو أربع ، وصلاة التسبيح مرة كل يوم وإلا فجمعة وإلا فشهري وإلا فسنة وإلا فمرة في العمر ، وهي أربع بتسليمة وهو الأحسن نهاراً ، أو بتسليمتين وهو الأحسن ليلاً كما في الإحياء ، يقول في كل ركعة بعد الفاتحة وسورة : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، زاد في الإحياء : ولا حول ولا قوة إلا بالله خمس عشرة مرة ، وفي كل من الركوع والاعتدال وكل من السجدين والجلوس بينهما والجلوس بعد رفعه من السجدة الثانية عشراً ، فذلك خمس وسبعون مرة في كل ركعة علمها النبي صلى الله عليه وسلم العباس وذكر له فيها فضلاً عظيماً ، وما تقرر من منيتها هو ما اقتضاه كلامهما وجرى عليه

وعليه فالظاهر أنه إذا صلى بعد الراتبة سنة الزوال لم تتعده لحصولها بالراتبة (قوله وصلاة الزوال بعده) أي فلو قدمها عليه لم تتعده وهو مخالف للكلام المتأوى الآتي (قوله وهي ركعتان أو أربع) وهي غير سنة الظهر كما يعلم من إفرادها بالذكر بعد الرواتب وتبصير قضاء بطول الزمن عرفاً ، وعبرة المتأوى على الجامع في شرحه الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم أربع قبل الظهر الخ نصها : أربع قبل الظهر : أي أربع ركعات يصلين الإنسان قبل صلاة الظهر أو قبل دخول وقته ، وهو أي وقته عند الزوال . قال الحلقى : هذه يسمونها سنة الزوال وهي غير الأربع التي هي سنة الظهر . قال شيخنا : قال الحافظ العراقي : ومن نص على استحبابها الغزالي في الإحياء في كتاب الأوراد ليس فيهن تسليم : أي ليس بين كل ركعتين منها فصل بسلام تفتح بالبناء للمفعول لمن أبواب السماء كناية عن حسن القبول وسرعة الوصول ، ثم قال : قال الشيخ حديث صحيح (قوله وهي أربع بتسليمة) أي فلا تصح الزيادة على الأربع (قوله أو بتسليمتين) انظر وجه التفرة بين الليل والنهار مع أن الفصل أفضل من الوصل مطلقاً ، ولعله أن الصلاة بالليل يبعد عروض ما يمنع من إتمامها فطلب فيها الفصل بسلام لزيادة ما يعللها فيها ، وبالنهار قد يعرض تشاغل يمنع من إتمامها فطلب فعلها بسلام واحد ليكون التحريم بها مانعاً عن الإعراض عن شيء منها ، ودخل فيه ما لو فرقها ففعل في ليلة ركعتين وفي ليلة أخرى ركعتين وهو محتمل ، ويحتمل أن شرط حصول سنتها إذا فعلها متوالية حتى تعد صلاة واحدة وهو أقرب (قوله يقول في كل ركعة) قال السيوطي رحمه الله في كتاب الكلم الطيب والعمل الصالح مانصه : كيفية صلاة التسبيح أربع ركعات يقرأ فيها المآكم والعصر والكافرون والإخلاص ، وبعد ذلك سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمس عشرة مرة في القيام وعشراً في الركوع والاعتدال والسجدين والجلوس بينهما والاستراحة والتشهد ثم يركع ، أو يضم إليها لا حول ولا قوة إلا بالله ، وبعدها قبل السلام : اللهم إني أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين ومناصحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر ووجد أهل النخشة وطلب أهل الرغبة وتعميد أهل الورع وعرفان أهل العلم حتى أخاطبك ، اللهم إني أسألك مخافة تعجزني عن معاصبك حتى أعمل بطاعتك عملاً استحسب به رضاك وحتى أتأصّلك بالتوبة خوفاً منك وحتى أخلص لك النصيحة حياءً منك وحتى أتوكل عليك في الأمور حسن ظني بك سبحان خالق النار اه . وفي رواية النور وظاهره أنه لا يكرر الدعاء ، ولو قيل بالتكرار لكان حسناً ، ثم قوله وبعدها قبل السلام الخ ينبغي أن المراد أنه بقوله مرة إن صلاها بإحرام واحد ومترين إن صلى كل ركعتين بإحرام (قوله إلا بالله) زاد حجج العليّ العظيم (قوله بعد رفعه من السجدة الثانية) ويموز جعل الخمسة عشر قبل القراءة وحينئذ تكون عشر جلسة الأخيرة بعد القراءة . قال البغوي : ولو ترك تسبيح الركوع لم يميز العود إليه ولا فعلها في الاعتدال بل يأتي بها في السجود اه حج . وبني ما لو ترك التسبيح كله أو بعضها ولم يتداركه هل تبطل به صلاته أولاً ، وإذا لم تبطل فهل يثاب عليها ثواب صلاة التسبيح أو النقل المطلق ؟ في نظر ، والأقرب أنه إن ترك بعض التسبيح حصل له أصل سنتها وإن ترك الكل وقعت له نقلاً مطلقاً

المشاعرون وصرح به جمع متقدمون . قال ابن الصلاح : وحديثها حسن ، وكذا قال النووي في التهذيب : وهو المعتمد ، وإن جرى في المجموع والتحقيق على ضعف حديثها وأن في نديها نظرا ، وقد رد ذلك بعضهم بأنه لا يسمع عظيم فضلها ويتركها إلا مهابون بالدين ، والظن في نديها بأن فيها تغييرا لنظم الصلاة إنما يأتي على ضعف حديثها ، فإذا ارتقى إلى درجة الحسن أثبتها وإن كان فيها ذلك ، وصلاة الرغائب أول جمعة من رجب وليلة نصف شعبان بدعتان قبيحتان مذمومتان وحديثهما باطل ، وقد بالغ في المجموع في إنكارها ، ولا فرق بين صلاتها جماعة أو فرادى كما يصرح به كلام المصنف ، ومن زعم عدم الفرق في الأولى وأن الثانية تنذب فرادى قطعاً فقد وهم ، وأي فرق بينهما مع أن الملاحظ بطلان حديثهما ، وأن في نديهما بخصوصهما جماعة أو فرادى إحداث شعار لم يصح وهو ممنوع في الصلوات مباح مع توقيتها بوقت مخصوص ، وأفضل هذا القسم الوتر ثم ركعتا فجر وهما أفضل من ركعتين في جوف الليل ، وخير ه أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل ، معمول على النفل المطلق ، ثم باقي رواتب الفرائض ثم الضحى ثم ما يتعلق بفعل غير سنة وضوء كركعتي طواف وإحرام ونحية ، وهذه الثلاثة مستوية في الأفضلية كما صرح به في المجموع ، ثم سنة وضوء ثم نفل مطلق ، والمراد بالتفضيل مقابلة جنس بجنس ، ولا مانع من جعل الشارع العدد القليل أفضل من العدد الكثير مع اتحاد النوع بدليل القصر في السفر فع اختلافه أولى ، قاله ابن الرضا (وقسم) من النفل (يسن جماعة) أي تسن فيه الجماعة لأن فعله مستحب مطلقا صلى جماعة أم لا كالصلو الكسوف والاستسقاء) وستأتي في أبوابها وأفضلها العيدان النحر فالنحر خلافا لما ذهب إليه ابن عبد السلام

(قوله في التهذيب) أي تهذيب الأسماء واللغات (قوله وصلاة الرغائب) لم يبين عدد ركعاتها فراجعه (قوله بدعتان قبيحتان) ومع ذلك فالصلاة نفسها صحيحة إذ غايتها أنها نفل نهى عنه لأمر خارج وهو ما يؤدى فعلها إليه في هذا الوقت من اعتقاد سنيتها بخصوصها . نعم إن نوى بها سببا معينا كسنة الرغائب فينبغي البطلان . وعبرة حج في رد كلام للسهروردي : ومن استحضر كلامهم في رد صلوات ذكرت في أيام الأسبوع علم أنه لا يجوز ، ولا تصح هذه الصلوات بتلك النيات التي استحسناها الصوفية من غير أن يرد لها أصل في السنة اه . وهو صريح فيها ذكرنا (قوله وأن الثانية) أي صلاة ليلة نصف شعبان (قوله وأفضل هذا القسم الوتر) أي ولو بركعة كما صرح به حج . وإن كره الاقتصار عليها . وعبرة حج بعد قول المصنف وأكثرها ثلثا عشرة مانصه : وركعة الوتر أفضل من ركعتي الفجر (قوله ثم ما يتعلق بفعل غير سنة وضوء) ومنه ما قدمه من ركعتين عند إرادة سفر بمنزله إلى آخر ما قدمه فيكون بعد الضحى وقيل سنة الوضوء (قوله وهذه الثلاثة مستوية في الأفضلية) اقتصاره على الحكم باستواء الثلاثة يشعر بأن غيرها مما دخل تحت الكاف ليس في رتبها وإن كان مقدما على سنة الوضوء ، ومراده بالثلاثة قوله كركعتي طواف النحر (قوله والكسوف) أي وكوتر رمضان والتراويح وصرح بها بعد للخلاف فيها (قوله وأفضلها) أي الصلوات التي تسن فيها الجماعة فلا يقال تعقيد الاستسقاء بالتراويح غير صحيح ، لأن الوتر والرواتب مقدمة على التراويح لأن ذلك إنما يرد لو قيل أفضل النفل (قوله لما ذهب إليه ابن عبد السلام) أي من

(قوله وهما أفضل من ركعتين في جوف الليل) لاختصاصية لهما في الأفضلية على صلاة الليل بل مثلهما في ذلك كل ما يأتي من ذات الوقت والسبب كما يعلم مما يأتي فكان الأولى تأخير هذا عنه (قوله وأفضلها العيدان) أي صلاتهما كما هو ظاهر من السياق ، لكن دليله الآتي يدل على أن مراده التفضيل في ذات الأيام ، إلا أن يقال يلزم من تفضيل الأيام تفضيل ما يقع فيها من العبادات فالدليل من هذه الحجة لكن يرد عليه التكبير

أخذنا من تفضيلهم تكبير الفطر على تكبير الأضحى للنس عليه ويجب بعدم التلازم ، ويدل لما قلنا مارواه عبد الله بن قمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن أفضل الأيام عند الله يوم النحر » رواه أبو داود ، وقد رجح في الخادم ما ذكرناه فقال : إنه الأرجح في النظر لأنه في شهر حرام وفيه نساكن الحج والأضحية ، وقيل إن عشرة أفضل من العشر الأخير من رمضان ثم كسوف الشمس ثم خسوف القمر ثم الاستسقاء ثم التراويح (وهو) أي هذا القسم (أفضل مما لا يس جماعة) لتأكد أمره بطلب الجماعة فيه فأشبهه الفرائض ، والمراد تفضيل الجنس على الجنس من غير نظر لعدد أخذنا مما مر (لكن الأصح تفضيل الرتبة) للفرائض (على التراويح) لأنه صلى الله عليه وسلم وأظب على تلك دون هذه فإنه صلاها ثلاث ليال ، فلما كثرت الناس في الثالثة تركها خوفاً من أن تفرض عليهم . ولا يشكل هذا بحديث الإسراء « هي خمس ومن خمسون لا يبدل » القول لدى « لا حيل أن يكون الخوف افتراض قيام الليل بمعنى جعل التهجيد في المسجد جماعة شرطاً في صحة النفل في الليل ويؤى إليه قوله في حديث زيد بن ثابت « خشيت أن يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قمتم به ، فصلوا أيها الناس في بيوتكم » فمنهم من التجميع في المسجد إشفافاً عليهم من اشتراطه ، وأمن مع إذنه في المواظبة على

تفضيل الفطر على النحر (قوله على تكبير الأضحى) أي على التكبير للمرسل في الأضحى ، أما المقيد فيه فأفضل من تكبير الفطر لشرفه بتبعيته للفرائض (قوله يوم النحر) أي وتفضيل اليوم يقتضي تفضيل ما وقع فيه (قوله أنه الأرجح في النظر) أي في الملوكة (قوله وقيل) أي ولأنه قيل الخ (قوله من غير نظر لعدد) أي وعليه فما تقدم عن حج من أفضلية ركعة الوتر على ركعتي الفجر سببه أن الوتر مقدم على الرواتب ثم ركعتا الفجر مقدمة على الرواتب . وقال سم على حج : هل المراد أن ركعتي الفجر أفضل من ركعتين من الرواتب أم من الرواتب كلها أو كيف الحال اه . وقد تقدم أنه يقابل بين زمني العبادتين ، فما زاد زمنه كان ثوابه أكثر وقضيته أنه لا فرق بين كونهما من نوع واحد أو أكثر كالمقابلة بين صوم يوم وصلاة ركعتين (قوله أخذنا مما مر) هو قوله والمراد من التفضيل الخ (قوله الأصح تفضيل الرتبة) أي المؤكدة وغيرها ، ويلزمه تفضيل الوتر على التراويح لما مر أنه أفضل منها ، وإذا اعتبر هذا مع ما مر من ترتيب النفل الذي لا تشرع فيه الجماعة علمت أن بعد الاستسقاء الوتر ثم ركعتا الفجر ثم باقي الرواتب ثم التراويح ثم الضحى إلى آخر ما مر (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم) قضية التعليل بما ذكر أن الأفضل من التراويح هو الراتب المؤكد . وقال شيخنا الزيادي : والمعتمد أنه لا فرق بين المؤكد وغيره لأن التابع يشرف بشرف المتبوع اه . وقال ع : ظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين المؤكدة وغيرها ، ويحتمل التخصيص بالمؤكدة بدليل التعليل ، وعدم تقييد الشارح لكلام المصنف يوافقه ما قاله شيخنا الزيادي وإن اقتضى تعليله بالمواظبة خلافه (قوله ثلاث ليال) عبارة الخطي : وروى ابن خزيمة وحبان عن جابر قال « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ثمان ركعات ثم أوتر » اه . أقول : وأما البقية فيحتمل أنه صلى الله عليه وسلم كان يقطع في بيته قبل عيبته أو بعده ، وانظر هل الثلاث كانت من أول الشهر أو وسطه أو آخره ؟ فيه نظر ، والظاهر الأول فليراجع . وبعض الهوامش قوله ثلاث ليال : أي في السنة الثانية حين بقي من رمضان سبع ليال لكن مفرقة ، صلاها ليلة الثالث والعشرين والخامسة والسابعة ثم انتظروه في الثامنة فلم يخرج لهم وقال : خشيت الخ . ثم رأيت في الأسنوى وعبارته : وعن الثعمان بن بشير قال « قمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان ليلة ثلاث وعشرين إلى ثلث الليل ، ثم قمنا معه ليلة خمس وعشرين إلى نصف الليل ، ثم قمنا معه ليلة سبع وعشرين حتى خشينا أن لا ندرك الفلاح » رواه الحاكم في المستدرك وقال : إنه صحيح على شرط البخاري (قوله فمنهم من التجميع الخ) وأسلم الأجوبة

ذلك في بيوتهم من افتراضه عليهم ، أو يكون الخوف افتراض قيام الليل على الكفاية لاعلى الأحيان ، فلا يكون ذلك قدرا زائدا على الخمس ، أو يكون الخوف افتراض قيام رمضان خاصة لأن ذلك كان في رمضان وهو وقت جد وتشهير ، وقيام رمضان غير متكرر في كل يوم في السنة فلا يكون ذلك قدرا زائدا على الخمس ، أو أنه خشي أن يكون افتراضها قد علق في اللوح المحفوظ على دوام إظهارها جماعة ولم يخش ذلك في غيرها لعلهم يعتد التعليق ، ومقابل الأصح تفضيل التراويح على الراتبة لسن الجماعة فيها (و) الأصح (أن الجماعة تسن في التراويح) لما مر من أنه صلى الله عليه وسلم صلاها ليالي وأجمع عليه الصحابة رضى الله عنهم أو أكثرهم . أو أصل مشروعيها جميع عليه وهي عشرون ركعة بعشر تسليات في كل ليلة من رمضان ، لما روى أنهم كانوا يقومون على عهد عمر ابن الخطاب في شهر رمضان بعشرين ركعة . وفي رواية لمالك في الموطأ بثلاث وعشرين . وجمع البيهقي بينهما بأنهم كانوا يوترون بثلاث ، وقد جمع الناس على قيام شهر رمضان الرجال على أبي بن كعب والنساء على سليمان بن أبي حشمة ، وقد انقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد إلى ذلك ، وصحبت كل أربع منها ترويجة لأنهم كانوا يترجون عقبا : أي يستريحون . قال الحلبي : والسر في كونها عشرين أن الرواتب : أي المؤكدة في غير

ما نقله عن الأسنوى من خشية توهم فرضيتها (قوله وهو وقت جد وتشهير) عطف تفسير باعتبار المراد منه (قوله ومقابل الأصح الخ) والوجهان إذا قلنا باستحباب الجماعة في التراويح ، فإن قلنا بعدم استحباب الجماعة فيها فالرواتب أفضل كما يصرح به كلام المحل ويشير إلى ذلك قول الشارح : ومقابل الأصح الخ (قوله بعشر تسليات) اقتصر على الواجب فلا يقال التسليات عشرون (قوله على عهد عمر الخ) انظر في أي سنة كان ذلك ، وقوله أيضا بعد ، وقد جمع الخ انظر في أي سنة كان أيضا ، ثم رأيت في شرح التقريب للعراقي أن جمع عمر الخ كان سنة أربعة عشر من الهجرة . وقال في جامع الأصول : طعنه أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة مصدر الحاج بالمدينة يوم الأربعاء بقين من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين ودفن يوم الأربعاء غرة المحرم سنة أربع وعشرين وله من العمر ثلاث وستون سنة ، وقيل تسع وخمسون وقيل ثمان وقيل ستة وخمسون وقيل إحدى وستون ، وكانت خلافته عشر سنين ونصفا ، وصلى عليه صهيب ودفن إلى جانب أبي بكر الصديق اه . وفيه : وكانت وفاة أبي بكر ليلة الثلاثاء ثمان بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة بين المغرب والنشاء وله ثلاث وستون سنة ، وكانت خلافته ستين وأربعة أشهر اه . ويستفاد منه أن عمر أقر الناس على صلاتهم فرادى رمضانا واحدا بعد موت أبي بكر ، وفي رمضان الثاني جمع الناس فيه على من ذكره (قوله والنساء على سليمان) هو زيادة ياء قبل الميم تابعي له رواية ، ووالده أبو حشمة بجاء مهملة وثاء مثله ، له حجة من مسلمة التفتح كذا في الإصابة اه . وهي كذلك في نسخ متعددة . وفي بعض النسخ سلمان وهو غير صحيح لما علمت بل هو خطأ (قوله وقد انقطع الناس عن فعلها جماعة) أي وصاروا يفعلونها في بيوتهم وبذلك له قوله المتقدم فصلوا أيها الناس في بيوتكم ، ولعله صلى الله عليه وسلم كان يفعلها في بيته ، ويؤيده ما نقله عن حيث قال : قال الأسنوى في الصحيحين إنه صلاها في بيته

(قوله أن يكون افتراضها الخ) في دفع هذا الإشكال نظر لا يخفى (قوله إلى ذلك) أي جمع عمر رضى الله عنه

ورمضان عشر ركعات فضوحفت فيه لما مر ، ولأهل المدينة الشريفة فعلها ستا وثلاثين ، لأن العشرين لحس ترويحاً ، فكان أهل مكة يطوفون بين كل ترويحيتين سبعة أشواط ، فجعل أهل المدينة بدل كل أسبوع ترويحة ليساووهم . قالوا : ولا يجوز ذلك لغيرهم لأن لم شرفاً بهجرته ، وبدفته صلى الله عليه وسلم وهذا هو الأصح خلافاً للحليي ومن تبعه ، وفعلها بالقرآن في جميع الشهر أولى وأفضل من تكرير سورة الإخلاص ووقتها بعد صلاة العشاء ولو تقديمها إلى طلوع الفجر الصادق ، ولا تصح بنية مطلقة كما في الروضة بل ينوي ركعتين من التراويح أو من قيام رمضان . ولو صلى أربعاً بتسليمه لم يصح إن كان عامداً عالماً ، وإلا صارت نفلاً مطلقاً لأنه خلاف المشروع ، بخلاف سنة الظهر والعصر كما أفق به المصنف ، وفرق بينهما بأن التراويح أشبهت الفرائض كما مر ، فلا

بقية الشهر (قوله فضوحفت) لعل المعنى فزيد قدرها وضعفه لا فزيد عليها قدرها لأنه ليس كذلك اهـ سم على حج وهذا كما ترى مبنى على أن ضعف الشيء مثله ، أما إذا قيل إن ضعفه مثله فلا تأويل ، وهذا الأخير هو المشهور (قوله لما مر) أى من أنه وقت جد وتشمير الخ (قوله ولأهل المدينة) أى يجوز لهم وإن كان اقتصارهم على العشرين أفضل اهـ شيخنا زيادى (قوله فعلها ستا) .

[فرغ] قال مر في جواب سائل : المراد بأهل المدينة من بها وإن كانوا غرباء لأهلها بغيرها وأظنه قال لأهلها حكمهم وإن كانوا حولها فليتام أهل سم على منج (قوله ليساووهم) قال حج : وابتداء حدوث ذلك كان أوآخر القرن الأول ثم اشتهر ولم ينكر فكان بمنزلة الإجماع السكوتي ، ولما كان فيه ما فيه قال الشافعي رضى الله عنه : العشرون لم أحب إلى اهـ . وصار شيخنا الزيادى : أما أهل المدينة فلم ستا وثلاثين وإن كان اقتصارهم على العشرين أفضل اهـ . وعليه فالإجماع إنما هو على جواز الزيادة لأهلها ، ومع ذلك إذا فعلت يثابون عليها فوق ثواب النفل المطلق كما هو قضية كلامهم وينون بالجميع التراويح (قوله وهذا هو الأصح) لو فانت واحداً من أهلها وأراد أن يقضيها في غيرها فعلها ستا وثلاثين وعكسه يفعلها عشرين لأن القضاء يحكى الأداء اهـ شيخنا زيادى بهامش هو من خط الشيخ أحمد الدواخلي ، وما أنقله دائماً عن هامش يكون مرادى به الشيخ أحمد رحمه الله ، وهو ظاهر عملاً بما ذكر من قولم القضاء يحكى الأداء . وعبارة الشيخ الشويرى في حاشيته على التحرير قوله عشرون ركعة : أى لغير أهل المدينة ، أما أهل المدينة فست وثلاثون . وسئل شيخنا : لو أراد المدينى أن يقضى صلاة التراويح أو غيره أن يقضيها في المدينة والأوك في غيرها هل يقضيها ستا وثلاثين ؟ وأجاب ظاهر كلامهم اختصاص فعل التراويح ستا وثلاثين بمن كان بالمدينة حال طلبها منه ابتداءً وفعلها فيها اهـ (قوله خلافاً للحليي) أى حيث قال : ومن اقتدى بأهل المدينة فقام بست وثلاثين فحسن أيضاً لأنهم إنما أرادوا بمصانعو الاقتداء بأهل مكة في الاستكثار من الفضل لا المنافسة كما ظن بعضهم اهـ شرح وروض (قوله بل ينوي ركعتين) قضيته أنه لو لم يتعرض لعدد بدل قال أصلى قيام رمضان أو من قيام رمضان لم تصح نيته ، وينبغى خلافه لأن التعرض للعدد لا يجب وتحمل نيته على الواجب في التراويح وهو ركعتان كما لو قال أصلى الظهر أو الصبح حيث قالوا فيه بالصحة ويحتمل على ما يعتبر فيمن العدد شرعاً (قوله بخلاف سنة الظهر والعصر) أى كل منهما فإنه تصح نية الأربع بتسليمه واحدة

(قوله فضوحفت) أى وجعلت بتضعيفها زيادة في رمضان ، وإلا فالرأى مطلوبه أيضاً في رمضان وأنه مبنى على أن ضعف الشيء مثله (قوله خلافاً للحليي) أى في قوله ومن اقتدى بأهل المدينة فقام ستا وثلاثين فحسن أيضاً

تغير عما ورد . ويؤخذ منه كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى أنه لو أخر سنة الظهر التي قبلها وصلاها بعدها كان له أن يجمعها مع سنته التي بعدها بنية واحدة يجمع فيها بين القبليّة والبعدية . قال : بخلاف ما لو نوى سنة عيد الفطر والأضحية حيث لا يجوز لأبها قد اشتملت نيته على صلاة واحدة نصفها مؤدى ونصفها مقضى ولا نظير له في المذهب ، ولأن صلاة العيد شبيبة بالفرائض فلا تغير عما ورد ، نظير ما مر وما جرت به العادة من زيادة الوعود عند فعل التراويح خصوصاً مع تنافس أهل الإسباغ في الجامع الأزهر جاز إن كان فيه نفع وإلا حرم كما فيه نفع وهو من مال عجور أو وقف لم يشترطه واقفه ولم تطرده العادة به في زمنه وعلمها ، ولو جمع في ثلاث ركعات سنة العشاء ثنتين منها وواحدة الوتر لم يصح خلافاً لصاحب البيان (ولا حصر للفعل المطلق) وهو الذي لا يتقيد بوقت ولا سبب أى لا حصر لعدده ولا لعدد ركعاته خبر « الصلاة خير موضوع فاستكثر منها أو أقل » فله أن يصلي ماشاء

(قوله بين القبليّة والبعدية أى أما لو جمع بين سنة الظهر والعصر بإحرام فلا لاختلاف النوع اه . وقوله بعد لأبها قد اشتملت الخ قضيته أنه لو جمع بين الظهر والعصر تقديماً أو تأخيراً جاز أن يجمع بين سنتيهما بعد فعلهما بإحرام واحد والظاهر خلافه ، ويؤيده قوله الآتي ولو جمع في ثلاث ركعات سنة الخ لاختلاف نوعهما مع أن كلا سنة مقصودة في نفسها ، ثم رأيت سم على منهج صرح بما قلناه حيث قال : بخلاف ما لو جمع ورائب فرضين لا يجوز لأبهما نوعان ، ولم يحد أن تكون صلاة بعضها أداء وبعضها قضاء مر ، وأظنه نقله عن فتوى والده ، وقد يؤخذ منه أنه لا يجمع بين سنة العشاء والوتر لأبهما نوعان ، وانظر لو جمع أربع الظهر القبليّة والبعدية أو جمع الثمان لكن أدرك منها ركعة في آخر الوقت ووقع الباقي خارجاً هل يكون الأربع أو الثمان أداء أو لأبد . فيكونها أداء من وقوع ركعة من كل منهما في الوقت بأن يدرك ثلاثاً في الوقت في صورة الأربع وخمسة في صورة الثمان ؟ قال مر : ينبغي أن يكون الكل أداء بإدراك ركعة لأن المجموع صار في حكم الصلاة الواحدة ، وقوله بأن يدرك ثلاثاً الخ لعل وجه اشتراط الثلاث والخمسة أنه يجعل القبليّة من الأربع مستقلة فيشترط وقوعها كلها في الوقت ، والبعدية صلاة أخرى فيكتفى منها بركعة في الوقت (قوله شبيبة بالفرائض) وعلى هذا لو طافه عيد الفطر والأضحية لا يجوز الجمع بينهما بإحرام واحد مع انتفاء العلة الأولى لأن الحكم إذا كان محللاً لمعتين يبنى ما بقيت إحداهما ، وكذا لو نوى بركعتين العيد والضحية فلا يجوز لأبهما سنتان مقصودتان (قوله أى لا حصر لعدده) أى بأن يقال هو محصور في عشرين مثلاً فلا يزيد عليها ، وقوله ولا لعدد ركعاته : أى فإذا أحرم وأطلق له أن يفعل ماشاء من غير علم بعدد ركعاته فافهمه ، ثم رأيت في شرح الروض ما يفيد ذلك فراجعه (قوله خير موضوع) هو بالإضافة ليظهر به الاستدلال على فضل الصلاة على غيرها ، وأما ترك الإضافة وإن صرح فلا يحصل معه المقصود لأن ذلك موجود في كل قرية .

[فائدة] قالوا طول القيام أفضل من كثرة العدد ، فن صلى أربعا مثلاً وطول القيام أفضل ممن صلى ثمانياً ولم يطوله ، وهل يقاس بذلك ما لو صلى قاعداً ركعتين مثلاً وطولاً فيهما وصلى آخر أربعا أو ستاً ولم يطول فيها زيادة على قدر صلاة الركعتين أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لأننا إنما فضلنا ذات القيام على غيرها نظراً للمشقة الحاصلة بطول القيام وما هنا لا مشقة فيه لتساويهما في القعود الذي لا مشقة فيه ، وحيث زادت كثرة العدد بالركوعات والسجودات وغيرها كانت أفضل (قوله أن يصلي ماشاء) أى وسلم متى شاء مع كلهم حتى صلى عيابه اه سم على منهج

(قوله نصفها مؤدى ونصفها مقضى) قضيته أنها لو كانا مقضيين صح لكن قضية التحليل الآخر خلافه (قوله ولو جمع في ثلاث ركعات سنة العشاء الخ) في التعبير قلاقه (قوله ولا حصر لعدده ولا لعدد ركعاته) عبارة شرح

ولو من غيرية عدد وأن يقتصر على ركعة من غير كراهة (فإن أحرم بأكثر من ركعة فله التشهد في كل ركعتين)
وفي كل ثلاث وكل أربع وهكذا لأنه موهود في الفرائض في الجملة كما له أن يقتصر على التشهد في آخر صلاته
كالفرض ويقرأ السورة في الكل وإلا ففيها قبل التشهد الأول كما مر (وفي كل ركعة) لجواز التطوع بها مع التحلل
منها فيجوز له القيام حينئذ لأخرى (قلت : الصحيح معه في كل ركعة ، والله أعلم) لما فيه من اختراع صورة
في الصلاة لم تعهد ، وظاهر كلامهم منعه وإن لم يطل جلسة الاستراحة لاسيما على ما قدمناه من أن الأصح عدم البطلان
بتطويلها (وإذا نوى عددا) ومنه الركعة عند الفقهاء وإن كان الواحد غير عدد عند أكثر الحساب (فله أن يزيد)
على ما نواه (و) أن ينقص) عنه إن كان أكثر من ركعة (بشرط تغيير التنية قبلهما) أي الزيادة والنقصان لما مر
من أنه لا يحصر له . نعم لو رأى المتيمم الماء في أثناء عدد نواه ليس له زيادة عليه كما علم مما مر في بابه (وإلا)
أي وإن لم يغير التنية قبلهما (فتبطل) صلاته بذلك لعدم شمول نيته لما أحدثه (فلو نوى ركعتين) مثلا (ثم قام إلى)
ركعة (ثالثة سهوا) ثم تذكر (فالأصح أنه يقعد) حثا (ثم يقوم للزيادة إن شاء) ها ثم يسجد للسهر آخر صلاته

(قوله وأن يقتصر على ركعة) أي بأن ينويها أو يطلق في نيته ثم يسلم منها (قوله وفي كل ثلاث) أي بعد كل
ثلاث وكل أربع الخ ، ولا يشترط تساوى الأعداد قبل كل تشهد فله أن يصلي ركعتين ويتشهد ثم ثلاثا ويتشهد ثم
أربعا وهكذا (قوله وهكذا) يفيد جواز التشهد في كل ثلاث مثلا ويفيد جوازه في كل خمس . فإن قلت هذا
اختراع صورة لم تعهد في الصلاة فلمنتفع كالتشهد كل ركعة . قلت : التشهد بعد كل عدد موهود الجنس بخلافه بعد
كل ركعة اه سم على منهج (قوله ويقرأ السورة في الكل وإلا ففيها قبل التشهد الأول) أقول : ولعل الفرق بين هذا
وبين ما لو ترك التشهد الأول للفريضة حيث لا يأتي بالسورة في الأخيرتين أن التشهد الأول لما طلب له جابر وهو
السجود كان كالناتئ به بخلاف هذا . (قوله منعه في كل ركعة) قضيته أنه إذا أحرم بعشر ركعات إنما تبطل إذا
تشهد عشر تشهدات بعدد الركعات وليس مرادا ، بل إذا تشهد بعد ركعة منفردة ولو كانت هي التي قبيل الأخيرة
بطلت (قوله وظاهر كلامهم منعه) عبارة ابن حجر : وظاهر كلامهم امتناعه في كل ركعة وإن لم يطول جلسة
الاستراحة ، وهو مشكل لأنه لو تشهد في المكتوبة الرابعة مثلا في كل ركعة ولم يطول جلسة الاستراحة لم يضر كما
هو ظاهر ، فأما أن يحمل ما هنا على ما إذا طول بالتشهد جلسة الاستراحة لما مر أن تطويلها مبطل ، أو يفرق بأن
كيفية الفرض استقرت فلم ينظر لإحداث ما لم يعهد فيها بخلاف النفل اه هذا والمجتمد عند الشارح أنه متى جلس
في الثالثة بقصد التشهد بطلت صلاته وإن لم يزد ما فعله على جلسة الاستراحة (قوله وإن لم يطل جلسة الاستراحة)
أي وإن لم يزد التشهد عليها ، وفي نسخة : وإن لم يطول جلسة الخ وهي أوضح (قوله لاسيما على ما قدمناه) أي
سواء طالت أو لم تطل وإن قلنا بما مر من عدم البطلان بتطويلها (قوله عدم البطلان بتطويلها) أي انحاي عن
التشهد (قوله إن شاءها) قضيته أنه لو نوى الزيادة وهو قائم ثم قعد لم يجز ، وعبارة الشيخ حدان في أثناء كلام :
وإن زاد ناسيا أو جاهلا ثم تذكر أو قعد حثا وإن نوى الزيادة قائما لأن المأقبي به والحالة هذه لغو ، وهل إذا
نوى الزيادة حالة قيامه سهوا وقبل قعوده هل يكتفي بها أو لابد من نيته الزيادة بعد قعوده حرره . ومقتضى الشارح

الروى لا يحصر لأعدادها ولا لركعات الواحدة منها (قوله لأنه موهود) أي التشهد في أكثر من ركعة (قوله)
لا سيما على ما قدمناه الخ) المناسب لاسيما إن قلنا بالابطال بها (قوله لما أحدثه) أي من الزيادة أو الاقتصار ،
وحالة الجلال الخطي : لمخالفته لما نواه

إذ تعد قيامه الثالثة مبطل وإن لم يشأها بعد وتشهد ثم سجد السهو ثم سلم . والثاني لا يحتاج إلى القعود في إرادة الزيادة بل يمضي فيها كما لو نواها قبل القيام ، أما النقل غير المطلق كالوتر فليس له الزيادة والنقص فيه عما نواه ، وظاهر كلامهم هنا أنه لو أراد الزيادة بعد تذكره ولم يصرف للقيام أقرب أنه يزمه أن يعود للقعود لعدم الاعتداد بحركته فيمتنع البناء عليها ، ويفرق على هذا بينه وبين ما مر في سجود السهو من التخصيل بين أن يكون للقيام أقرب وأن لا بأن للملاحظ ما يبطل تعدده حتى يحتاج لجهره ، وهنا عدم الاعتداد بحركته حتى لا يجوز له البناء عليها (قلت : نقل الليل) أي صلاة النقل المطلق فيه (أفضل) من النقل المطلق نهائياً ، فغير مسلمه وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل ، وحمله على النقل المطلق كما مر في غيره (وأوسطه أفضل) من طرفيه حيث قسمه أثلاثاً لأن الفضلة فيه أكثر والمباعدة فيه أقل ، وأفضل منه السدس الرابع والخميس والخبر للفق عليه « أحب الصلاة إلى الله صلاة داود ، كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه » (ثم آخره) أفضل من أوله إن قسمه نصفين فغيره ينزل ربنا إلى سماء الدنيا في كل ليلة حين يبي ثلث الليل الأخير فيقول : من يدعوني فأستجيب له ، ومن يسألني فأعطيه ، ومن يستغفرني فأغفر له ، ومعنى ينزل ربنا : أي أمره (و) الأفضل للمتأمل ليلاً ونهاراً (أن يسلم من كل ركعتين)

كحجج أنه لا يعتد بتلك التية ، ويؤخذ من عبارة الشيخ حذان أن مكتوبه يعتد بها وهو القيام (قوله فليس له الزيادة والنقص) خلافاً لما توهمه بعضهم في الوتر من أنه إذا نوى عدداً فله الزيادة عليه والنقص منه أحسن بل المعنى عند قول المصنف السابق : وقيل ثلاث عشرة الخ (قوله فيمتنع البناء عليها) معتمد (قوله ويفرق على هذا الخ) كان الخروج إلى هذا الفرق أنهم حيث لم يأمر به بالسجود ثم عند عدم قرينه من القيام لأجل الحركة الخفيفة بالجلوس حتى كأنه لم يفرقه ، وفيما لو قام للزيادة ثم تذكر مع قرينه من الجلوس وأثنا تلك الحركة ألخوها بالقيام ، هذا وظاهر قول الشارح من التخصيل بين أن يكون إلى القيام الخ يقتضي أنه لو قام لخامسة سهواً ثم تذكر وعاد فصل فيه بين كونه إلى القيام أقرب وأن لا ، لكن تقدم له أن هذا ما جرى عليه الأسنوى ، وأن المعتمد أنه لا يسجد مطلقاً حيث عاد قبل انتصابه ففعل ما هنا فيما لو ترك التشهد الأول سهواً وتذكر قبل انتصابه فعاد : وفي سم على منهج : فرع : لو نوى عدداً فليس قبل استيفائه من قيام سهواً ثم بدا له أن يكمله من جلوس فالظاهر أن له ذلك غاية الأمر أنه يطلب منه سجود السهو انتهى . أقول : ويؤخذ من هذا بالأولى أنه لو أتى ببعض الركعة من قيام ثم أراد فعل باقيها من الجلوس لم يمتنع ، وله أن يقرأ في هويته لأن ما هو فيه حالة الهوى أكل مما هو صائر إليه من الجلوس (قوله حتى لا يجوز له البناء عليها) وقضية هذا الفرق أنه لا يسجد للسبب بذلك وهو ظاهر ما مر (قوله أي صلاة النقل) وبهذا التفسير اندفع ما أوردته الأسنوى على المتن من اقتضائه أن رتبة المشاء أفضل من ركعتي الفجر مثلاً مع أنهما أفضل منها (قوله كما مر في غيره) وروى أيضاً أن كل ليلة فيها ساعة إجابة أحسن (قوله إن قسمه نصفين) وكلنا لو قسمه أثلاثاً أو أرباعاً على نية أنه يقوم ثلثاً واحداً أو رباعاً واحداً وينام الباقي فالأولى أن يجعل ما يقومه آخرها ، بخلاف ما لو قسمه أجزاء ينام جزءاً ويقوم جزءاً ثم ينام الآخر فالأفضل أن يجعل ما يقومه وسطاً ، فلو أراد أن يقوم رباعاً على هذا الوجه فالأولى أن يقوم الثالث (قوله ينزل ربنا) قال في فتح الباري بفتح الهاء : أي أمره وضمها وروايتان ، وقوله وضمها : أي ملائكتها ، ونقل عن بعضهم أنه يحتاج لتقدير آخر : أي حامل أمر ربنا ، أقول : وهذا لا يحتاج إليه بلغوا أن المعاني تجسم كما في جميع الجوامع وغيرها (قوله حين يبي ثلث الليل الأخير) قضية هذا أن عمل هذا النزول أكثر الثلثين الأولين لا نفس الثلث الثالث ، وقد يجاب بأن النزول في هذا الوقت ثم يستمره أحسن (قوله ينزل ربنا الخ) حميدة قال الأسنوى : يدل عليه من الحديث أن الله عز

بأن ينوبهما ابتداء أو يقتصر عليهما في حالة الإطلاق لخبر « صلاة الليل والتهاجد في نيتي » والمراد بذلك أن يسلم من كل ركعتين لأنه لا يقال في الظهر مثلا نيتي ، أما التنفل بالأوتار فغير مستحب (ويسن التهجّد) بالإجماع لقوله تعالى - ومن الليل فتهجد به نافلة لك - ولما خطبه صلى الله عليه وسلم عليه وهو التنفل ليلا بعد نوم . ويسن للتهجد نوم القبلولة وهو قبيل الزوال لأنه كالسجود للصائم (ويكره قيام) أى سهر (كل الليل) ولو في عبادة (دائما) للنهي عنه ولنصره كما أشار إليه في الخبر ، والمراد أن من شأنه ذلك حتى أنه يكره قيام مضرب ولو في بعض الليل ، واستحضر بكل عن قيام ليال كاملة كالعشر الأخير من رمضان وليلى العيد فيستحب إحياؤها ، وإنما لم يكره صوم الدهر بقيدته الآتي لأنه يستوفى في الليل ما فاتته ، وهنا لا يمكنه نوم النهار لتعطل ضرورياته الدنيوية (و) يكره

وجلّ يمهّل حتى يمضي شطر الليل الأول ، ثم يأمر متاديا يتنادى فيقول هل من داع اه . وقوله يدل عليه : أى على أن الزوال آخر الثلثين الأولين (قوله أو يقتصر عليهما) خرج به ما لو نوى أكثر من ركعتين فلا يبعد من تردد أن الأفضل الأتيان بما نواه اه حج (قوله فغير مستحب) أى ولا مكروه اه حج ولو بوحدة كما مر (قوله وهو التنفل ليلا) ظاهره ولو بركة وفى سم على حج ظاهره إخراج فعل القرائض بأن قضى فوائده اه ونقل عن إفتاء الشارح أن التنفل ليس بقيد . قال الشيخ عميرة : ذكر أبو الوليد النيسابوري أن المتهجد يشفع في أهل بيته استنبطه من قوله تعالى - ومن الليل فتهجد به نافلة لك - الآية . وروى البيهقي عن أمهات بنت يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه تعالى يحشر الناس في صعيد واحد يوم القيامة فينادى مناد أين الذين كانت تتجافى جنوبهم عن المضاجع فيقومون وهم قليل فيدخلون الجنة بغير حساب ثم يؤمر بالناس إلى الحساب . وروى الجنيدي في النوم فقيل ما فعل الله بك ؟ قال : طاحت تلك الإشارات وغابت تلك العبارات وفنيت تلك العلوم ونفدت تلك الرسوم وما نفعتنا إلا ركعات كنا نركعها عند السحر اه سم على منهج . وقوله استنبطه لعله من قوله تعالى - عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً - فإن كونه كذلك يقتضى الشفاعة .

[فائدة] قال ابن سراقه : من خصائصنا الجماعة والجمعة وصلاة الليل والعيد والكسوفين والاستسقاء والوتر اه مناوى عند قوله : صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ الخ (قوله بعد نوم) أى وبعد فعل العشاء . ثم رأيت في سم على منهج قال مانصه : فرع : يدخل وقت التهجّد بدخول وقت العشاء وفعلها ، ولا يكفى دخول وقت العشاء من غير فعلها خلافا لما يوهمه كلام شيخ الإسلام في بعض كتبه ، ويشترط أيضا أن يكون بعد نوم فهو كالوتر في توقفه على فعل العشاء ولو جمع تقديم مع المغرب ، ويزيد عليه بشرط كونه بعد نوم حر . ومقتضى قول شيخنا في شرح الإرشاد هو : أى التهجّد الصلاة بعد النوم ولو في وقت لا يكون الناس فيه نياما اه أنه لا يتقيد بدخول وقت العشاء فليراجع . وعبارته على ابن حجر : وهل يكفى التزم عقب الغروب سيرا أو إلى دخول وقت العشاء فيه نظر ، وقد يستبعد الاكتفاء بذلك اه : أى فلا بد في كون النوم بعد دخول وقت العشاء ولو قبل فعلها اه . ويوافق هذا ما نقل عن حاشية الشهاب الزملي على الروض من أنه لا بد أن يكون : أى النوم وقت نوم (قوله وهو قبيل الزوال) قال شيخنا : إن الإمام أحمد ماترك نوم القبلولة لا صيفا ولا شتاء . وينبغي أن قدره يختلف باختلاف عادة الناس فيما يستعينون به على التهجّد (قوله كل الليل) ينبغي أن عمل ذلك ما لم تدع إليه ضرورة (قوله حتى إنه يكره قيام مضرب الخ) لاهوق لهذه الغاية هنا ، وكان المناسب فيها حتى إنه يكره وإن لم يضره ،

(تخصيص ليلة الجمعة بقيام) أى صلاة لغبر ولا تنحصر ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي. وأهم كلامه عدم كراهة إحيائها مضمومة لما قبلها أو بعدها وهو نظير ما ذكره في صومها وهو كذلك ، وتخصيصهم ليلة الجمعة بذلك مشعر بعدم كراهة تخصيص غيرها وهو كذلك وإن قال الأذرعى فيه وقفة . أما إحيائها بغير صلاة بغير مكروه كما أفاده والده رحمه الله تعالى لأسباب بالصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن ذلك مطلوب فيها (و) يكره (ترك تهجد اعتاده) من غير ضرورة (والله أعلم) لغبر «يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه» رواه الشيخان ويسن أن لا يغفل «بصلاة الليل وإن قلت كما في المجموع ، وأن يكثّر فيه من الدعاء والاستغفار ، ونصفه الأخير أكد وأفضله عند السحر ، وأن يوقظ من يطمع في تهجده حيث لا ضرر ويسن كما في المجموع أن ينوى الشخص القيام عند النوم ، وأن يمسح المتيقظ النوم عن وجهه ، وأن ينظر إلى السماء وأن يقرأ - إن في خلق السموات والأرض - إلى آخرها . وأن يفتح تهجده بركعتين خفيفتين ، وإطالة القيام أفضل من تكثير الركعات ، وأن ينام من نص في صلاته حتى يذهب نومه ولا يعتاد منه إلا ما يظن إدامته عليه ، ويتأكد لكثارة الدعاء والاستغفار في جميع الليل والنهار ونصف الليل الأخير أكد وعند السحر أفضل .

كان احتاج إليه لحراسة زرع أو ماشيته أو نحو ذلك (قوله لغبر لا تنحصر ليلة الجمعة) قيل : وحكمة ذلك أنه يضعف عن القيام بوظائف يومها ، لكن هذه الحكمة تقتضى أن الكراهة لا تنحصر بالقيام بل تجرى في إحيائها بغيره . اللهم إلا أن يقال في القيام بأعمال جميع البدن على وجه شاق حادة بخلاف غيره حمدان (قوله بغير مكروه) انظر ما حكاة ذلك مع أن العلة موجودة (قوله لغبر يا عبد الله) الخطاب لعبد الله بن عمرو بن العاص ، وقوله مثل فلان أراد به عبد الله بن عمرو بن الخطاب رضى الله عنهم (قوله ويسن أن لا يغفل «بصلاة الليل») أى أن لا يتركها (قوله أن ينوى الشخص القيام) أى للتهجد (قوله عند النوم) أى حيث جوزه ، فإن قطع بعدم قيامه عادة فلا معنى لنيته (قوله وأن ينظر إلى السماء) ظاهره ولو أمحى وتحت سقف ، ولعل وجهه إن صبح أن في ذلك الفعل من الأعمى ونحوه تذكرة لعجائب السماء وما فيها فيدفع بذلك الشيطان عنه (قوله وأن يقرأ - إن في خلق السموات والأرض - الخ) أى الواقعة في آل عمران ، وانظر ما المراد بالآخر هل هو السورة أو الآية والظاهر الثاني ، ثم رأيت في التبيان للنووى ومثله في الأذكار للنووى وعبارته : ويمتنع أن يقرأ إذا استيقظ من النوم كل ليلة آخر آل عمران من قوله تعالى - إن في خلق السموات والأرض - إلى آخرها ، فقد ثبت في الصحيحين «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ خواتيم آل عمران إذا استيقظ» (قوله وإطالة القيام فيها) أى صلاة الليل (قوله وأن ينام من نص في صلاته) ومثل الصلاة غيرها من الطاعات كقراءة القرآن ونحوه ، وقوله نص قال في المصباح : بابه قتل والامس النعاس .

وعبارة التحفة : ومن ثم كره قيام مضروب ولو بعض الليل (قوله عدم كراهة إحيائها) أى بالصلاة بقرينة ما يأتي .

(كتاب صلاة الجماعة) وأحكامها

وهي مشروعة لقوله تعالى - وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة - الآية أمر بها في الخوف ، ففي الأمن أولى وللأخبار الآتية والإجماع عليها وأقلها إمام ومأموم . غير « الاثنان فما فوقهما جماعة » (هي) أى الجماعة (في الغرائض) أى المكتوبات (غير) بالنصب كما قاله الشارح بمعنى إلا أعربت إعراب المستثنى وأضيفت إليه كما هو المذكور في فن النحو ، وإنما امتنع الجرح لأنها لا تعرف بالإضافة إلا إن وقعت بين ضدين ، وقد يقال : إن اللام للجنس فلا يضر الوصف بالنكرة لأن المعرفة بها في المعنى كالنكرة ، ويجوز نصبها على الحال (الجمعة) لما يأتي أنها فرض عين فيها وشرط لصحتها بالاتفاق (ستة مؤكدة) غير « صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد » أى

كتاب صلاة الجماعة

(قوله كتاب) كأن حكمة الترجمة به دون جميع ما ذكر في كتاب الصلاة إلى الجنازات أن الجماعة صفة زائدة على مادية الصلاة ، وليست فعلا حتى تكون من جنسها فكانت كالأجنبية من هذه الهيئة فأفردها بكتاب ، ولا كالأجنبية من حيث إنها صفة تابعة للصلاة فوسطها بين أبوابها ، ولما كانت صلاة الجماعة مغايرة لمطلق الصلاة مغايرة ظاهرة أفردها بكتاب متأخر عن جميع أبواب الصلاة نظرا لتلك المغايرة اهـ .

[فائدة] قال في الإحياء عن سليمان الدارني أنه قال : لا يفوت أحدا صلاة الجماعة إلا بذنوب آذنيه . قال : وكان السلف يمزون أنفسهم ثلاثة أيام إذا فاتتهم التكبيرة الأولى ، وبسبب إذا فاتتهم الجماعة (قوله وأقلها إمام ومأموم) هذا يؤخذ من قوله في الحديث : لا تقوم فيهم الجماعة ولو أقامها إمام ومأموم واحد فقط ولم ينو الإمام الإمامة هل يجوز ؟ للأفرعى فيه احتمال ، ولعل الوجه خلافه لأن الغرض حصول الجماعة وقد حصلت بواسطة نية المأموم الاقتداء لأن صلاته حيثئذ جماعة ، وإن لم ينو الإمام الإمامة فقد حصلت الجماعة بذلك فليتأمل اهـ . سم على منبهج . وقول سم فيه احتمال : أى بعدم الجواز (قوله إلا إن وقعت بين ضدين) ومثلوا ذلك بقولهم الحركة غير السكون (قوله إن اللام للجنس) أى يجوز أن تكون للجنس فلا ينافي ما سيأتي من أنها للعهد الذكري (قوله ويجوز نصبها على الحال) يتأمل الفرق بين هذا وقوله أعربت إعراب المستثنى فإنه على ذلك التقدير منصوب على الحال أيضا ، ومعنى قولهم إن غير تعرب إعراب المستثنى أنها تنصب إذا كانت بعد كلام تام موجب إلى غير ذلك من التفصيل ، وقد يقال : ليس مراده أن هذا مقابل لكونها أعربت إعراب المستثنى ، بل مراده أنه حيث كانت اللام في الغرائض للجنس جاز في غير أن تكون صفة وأن تكون حالا لأن المعرفة بلام الجنس يعامل معاملة التكررات والمعارف ، لكن قال عميرة : أعربه الأسوى حالا ، وما قاله الشارح أقصد من الاختصار على ما هو الظاهر وأما جعلها صفة فمتنع لعدم كونها معرفة اهـ . وهو صريح في أن الحالية إعرابها غير إعراب المستثنى فليتأمل

كتاب صلاة الجماعة

(قوله كما قاله الشارح) أى كالذي بيده إلى قوله فن النحو ، إلا أن عبارة الشارح علم النحو وإن أومر صنيعة خلافاً لقوله وقد يقال إن اللام للجنس) أى خلاف ما يأتي من كلامه أنها للعهد الذكري إلا أن جعلها للجنس

بالجمعة سبع وعشرين درجة ، في رواية بخمس وعشرين درجة ، ولا منافاة كما في المجموع لأن القليل لا ينفى الكثير ، أو أنه أخير أولا بالقليل ثم أعلمه الله بزيادة الفضل فأخبرها ، أو أن ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين ، أو أن الاختلاف بحسب قرب المسجد وبعده ، أو أن الأولى في الصلاة الجهرية والثانية في السرية لأنها تنقص عن الجهرية بسماع قراءة الإمام والتأمين لتأمينه ، ومكث صلى الله عليه وسلم مدة مقامه بمكة ثلاث عشرة سنة يصلي بغير جماعة لأن الصحابة رضى الله عنهم كانوا مقهورين يصلون في بيوتهم ، فلما هاجروا إلى المدينة أقام الجماعة وواظب عليها ، وحكمة كونها بسبع وعشرين كما أفاده السراج البلقيني أن الجماعة ثلاثة والحسنة بعشر أمثالها فقد حصل لكل واحد عشرة فالجملة ثلاثون لكل واحد رأس ماله واحد يبقى تسعة تضرب في ثلاثة بسبع وعشرين ، ورينا جلّ وعلا يعطي كل إنسان ما للجماعة فصار لكل سبعة وعشرون ، وحكمة أن أقل الجماعة اثنان كما قاله أن رينا جلّ وعلا يعطيها بمئة وكرمه ما يعطي الثلاثة ، وقد أوضح ذلك غاية الإيضاح مع زيادة حكم لللك الحلال السيوطي في الأمالي وأفرده في جزء مياه [معرفة الخصال الموصلة إلى الظلال] وآل

(قوله بسبع وعشرين درجة) قال ابن دقيق العيد: أظهر أن المراد بالدرجة الصلاة لأنه ورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضها التعبير بالضعف وهو مشعر بذلك اه الشيخ عميرة رحمه الله (قوله ثلاث عشرة سنة) وليس المراد أنه كان يصلي لنفسه لما مر من أن الصلاة إنما فرضت قبل الهجرة سنة إلى آخر ما ذكر (قوله يصلي بغير جماعة) أهل المراد : أي من غير مواظبة على الجماعة ، أو من غير وجوب الجماعة ، فيجوز مع ذلك أنه كان يصلي جماعة في بعض الأحيان ، ويؤيد ذلك صلاته صلى الله عليه وسلم صبيحة الإسراء جماعة ، وقول الهنلي : وواظب صلى الله عليه وسلم عليها كما هو معلوم بعد الهجرة ، فإنه يشعر بأنه كان يفعلها قبل الهجرة لكنه لم يواظب عليها ، وفي كلام الشافعي في مراتب الواسي أنه صلى الله عليه وسلم صلى بخديجة وعلى في بعض أسفاره وهو بمكة حين زالت الشمس اه . وهو صريح في أنه صلى جماعة قبل الهجرة إلى المدينة (قوله إن الجماعة ثلاثة) أي أقلها لفة ثلاثة (قوله إن أقل الجماعة اثنان) أي التي لها ذلك الثواب وإلا فكان مقتضى الحكمة السابقة أن لكل من الاثنين ثمانية عشرة .

[فرع] وقف شافعي بين حنفيين واقتدى بشافعي يحصل له ثواب الجماعة والصف فيما يظهر وإن تحقق من الحنفي عدم قراءة فاتحة . لا يقال : : حيث علم ترك الحنفي القراءة كانت صلاته باطلة عند الشافعي فيصير في اعتقاده منفردا . لأننا نقول : صرحوا بأن فعل المخالف لكونه ناشئا عن اعتقاد يزل منزلة السهو ، ومن ثم لو اقتدى شافعي بمنى فسجد لتلاوة سجدة ص لا تبطل صلاة الشافعي بفعل الحنفي ، ولا تبطل قنوته به لأن غايته أنه فعل ما يبطل عمده مهوا فليأمل . وسياق أنه لو كان إمامه محدثا لا تلزمه الإعادة وحصلت له الجماعة لوجود صورتها حتى في الجمعة حيث كان الإمام زائدا على الأربعين . لا يقال : يفرق بين هذا وسجدة ص بأن الشافعي يرى بعبود

يلزمه فساد لا ينفى مع أنه يتنافاه الاستثناء منه إذ هو آية العموم (قوله لأن القليل لا ينفى الكثير) مبنى على أن العدد لا مفهوما له وهي طريقة مرجوحة (قوله يصلون في بيوتهم) صريح هذا أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يصلون الصلاة التي كان يصلها صلى الله عليه وسلم قبل فرض الخمس (قوله أن الجماعة ثلاثة) أي بالنظر لأصل اللغة ، لكن الشارع جعل الاثنين بمنزلة ما يأتي (قوله وحكمة أن أقل الجماعة اثنان) هذا من تمام الجملة قبله ، وليس حكمة مستقلة فهو جواب عما قبله إذ هذا إنما يأتي على أن أقل الجماعة ثلاثة ، وهو معنى لغوي ، والجماعة

في القرائن العهد الذكري المتقدم في قوله أول كتاب الصلاة المكتوبات خمس فهو مساو لقول أصله في الخمس ولا اعتراض عليه حينئذ ، وخرجت المننورة التي لا تشرع فيها جماعة فلا تسن للجماعة فيها لاختصاصها بأنها شعار المكتوبة كالأذان ، وفي المجموع في باب هيئة الجماعة أن من صلى في عشرة آلاف له سبع وعشرون ، ومن صلى مع اثنين له ذلك لكن درجات الأول أكمل (وقيل) هي (فرض كتابة الرجال) البالغين العقلاء الأحرار المستورين المقيمين في المؤداة فقط لخبر « مامن ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم الجماعة إلا استحوذ عليهم الشيطان » أي غلب ، فعليك بالجماعة وإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية ، وخرج بالرجال غيرهم وسياقي ، وبالبالغين : الصبيان ، وبالعقلاء : أضعادهم فلا تصح منهم كما مر في باب ، وبالأحرار : من فيه رق ولو مبعضا وإن كان بينه وبين سيده مهايأة والنوبة له سواء انفرد الأرقاء ببلد أم لا خلافا لمن رجح خلاف ذلك ، وسياقي حكم الأجرام في باب الإجارة إن شاء الله تعالى ، وبالمستورين : العراة فلا تكون فرضا عليهم بل هي والافتراء في حقهم سواء ، إلا أن لا يكونوا عميا أو في ظلمة فتستحب لهم ، وبالمقيمين : المسافرون فلا تجب عليهم كما نقله في الروضة عن

التلاوة في الجملة . لأننا نقول : ويرى سقوط القائمة عن المأموم في الجملة أيضا كأن يكون مسبوقا (قوله وخرجت المننورة) أي بقوله : أي المكتوبات (قوله التي لا تشرع فيها جماعة) أي قبل التلوة كسنة الظهور مثلا بخلاف غيرها كالعيد فتشرع فيها لا من حيث التلوة (قوله فلا تسن للجماعة فيها) أي ولو نذر أن يصليها جماعة فلا يتعد نذره لأن الجماعة فيها ليست قرية ، بخلاف ما شرحت فيها الجماعة لو نذر أن يصليها جماعة فينقذ نذره ولو صلاها منفردا صححت ، لكن هل يجب عليه إعادتها جماعة للتدرج وإن خرج وقتها أولا ؟ قال سم : فيه نظر ، وفي الروض وشرحه في باب التلوة حكاية خلاف عن الأصحاب ، والمعتمد : أنه الوجوب فليراجع وليحذر (قوله ومن صلى مع اثنين) أي أو مع واحد (قوله لخبر مامن ثلاثة) لفظة من زائدة : أي ما ثلاثة في قرية الخ (قوله في قرية ولا بدو) عبارة انحط شيخ الإسلام : أو بدو ، وفي انحط أيضا بدل الجماعة الصلاة فليراجع ، ولعل في الحديث روايات . ثم رأيت في شيخ الإسلام وفي رواية الصلاة (قوله من الغنم القاصية) أي البعيدة . واستدل أيضا بأنه يقال أمر بالجماعة حال الخوف ، فقياس عليه حال الأمن بالأولى اه سم على منج . أقول : وقد يقال لا دلالة لما ذكر على خصوص الوجوب ، ومن ثم جعله الشارح في الترجمة دليلا على المشروعية الصادقة بالوجوب والتدب ، والأولى أن يقال الأمر يقتضي الوجوب فيتمسك به حتى يوجد صارف (قوله وبالبالغين الصبيان) أي فلو فعلها الصبيان أو الخنثى ثم تبين بلوغ الصبيان وانضاح الخنثى بالذكورة فهل يسقط الطلب عن البالغين بذلك أولا لتصغيرهم ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لأنه تبين بعد الفعل أنهم من أهل الطلب فسقط الواجب بفعلهم ، ويحتمل عدم السقوط لنسبة القوم إلى التصغير حيث لم يفعلوها ، وفي سم على الباب : لو اتكلوا على فعل نحو الخنثى ظنا منهم أن بفعلهم يسقط الطلب عنهم هل يقاتلوا مع هذا الظن أم لا اه . وينبغي أن لا يقاتلوا للشبهة الظاهرة منهم في ترك ذلك سواء علنوا في هذا الظن أم لا حيث حصل بهم الشعار ، ولأن القتال يسقط بالشبهة (قوله وسياقي حكم الأجرام في باب الإجارة) عبارته ثم . واعلم أن أوقات الصلوات الخمس مستتناة من الإجارة . ثم تبطل باستثنائها من إجارة أيام معينة كما في قواعد الزركشي للجهل بمقدار الوقت المستثنى مع إخراجها من معنى اللفظ وإن وافق الاستثناء الشرعي وهو ظاهر ، وأفتى به الشيخ رحمه الله اه (قوله وبالمقيمين المسافرون) أي وإن كانوا على غاية

في الشرع اثنان (قوله وبالعقلاء أضعادهم) إنما عبر به ليشمل نحو المعنى عليه

الإمام وأثره ، وجزم به في التحقيق ، وما قل عن ظاهر النص مقتضى لوجوبها محمول على نحو حاصل يسفره ، والموادة المقضية فلا تكون فرضا فيها بل هي سنة إن كانت من نوعها ، فإن كانت من غير نوعها لم تكن أيضا ، ومعنى كانت فرض كفاية (فتجب) إقامتها (بحيث يظهر) بها (الشعار) أى شعار الجماعة في تلك الحلة بإقامتها في كل مؤداة من الخشب بجماعة ذكور أحرار بالعين فيها يظهر كرد السلام ، بخلاف صلاة إلتنازة فلن مقصودها الدعاء وهو من الصغير أقرب إلى الإجابة لأنه لا ذنب عليه ، فإن كانت كبيرة اشترط تعددها فيها بادية أو غيرها ، ولا يكتفى فعلها في نحو محل ولا في البيوت وإن ظهرت في الأسواق لأن الشعار لا يحصل بذلك ، ومقتضى هذا التعليل أنه إذا ظهر بها الشعار الاكتفاء بذلك ، وهو للمعتد كما نقله القاضي أبو الطيب عن أبي إسحق ، كأن فتحت أبوابها بحيث لا يحتمل كبير ولا صغير من دخولها ، ومن ثم كان الأوجه الاكتفاء بإقامتها في الأسواق إن كانت كذلك ، وإلا فلا لأن لأكثر الناس مروءات تأتي دخول بيوت الناس والأسواق ، ولا يشترط إقامتها بجمهورهم بل تسقط بطائفة قليلة ظهر الشعار بهم ، وقد أنفى الوالد رحمه الله تعالى في طائفة مسافرين أقاموا الجماعة في بلدة

من الراحة وظاهره ولو سفر نزهة ، وسأيت عن الزيادة في الأعداد أن بعضهم توقف في جواز ترك الجماعة في السفر عند ارتحال الرفقة . قال : والتوقف ظاهر أخذنا مما قالوه في القصر لو كان الحامل له على السفر للنزهة فقط فلا ترخص له لأنه ليس لفرض صحيح (قوله المقتضى لوجوبها) أى حل المسافرين (قوله إن كانت من نوعها) أى بأن اتفقا في عين المقضية كظهريين أو عصريين ولو من يومين ، بخلاف ظهر وعصر وإن اتفقا في كونهما رباعيتين ، وعبرة ابن حجر والمصليين مقضية اتحدت (قوله لم تكن أيضا) أى وتكون خلاف الأولى (قوله بحيث يظهر بها الشعار) بفتح الشين وكسرهما لغة العلامة حج ، وعبرة شيخنا الزبائدي جمع شعيرة ، وهى العلامة اه . وما قاله حج موافق لما في المصباح حيث قال : والشعار أيضا علامة القوم في الحرب ، وهو ما يتأدون به ليعرف بعضهم بعضا ، والعيد شعار من شعائر الإسلام ، والشعائر أعلام الحج وأفعاله . الواحدة شعيرة أو شعارة بالكسر اه . فاعلم ما قاله شيخنا الزبائدي من أن العلامة الشعيرة قول في اللغة فليجمع (قوله ذكور أحرار) بالعين ومقيمين أخذ مما يأتي ، وهذا السياق يشعر بأن الكلام في الآدميين لأنهم الذين يوصفون بالرية والرق والذين يحكم لهم منا بالبلوغ والصبا فيخرج به الجن فلا يكتفى بإقامتها بهم في بلد وإن ظهر بهم الشعار ، ويوجه بأن المقصود من الجماعة حث أهل البلد على التعارف بإقامتها ، ويحث بعضهم عن أحوال بعض بالاجتماع في أوقات الصلوات وتسهيل الجماعة على طالبها . ومن عرف أن المقيمين من الجن ينفر منهم ولا يحضر الجماعة ، سبأ من ليس عنده كمال عقل ، وقد يؤيد هذا عدم الاكتفاء بإقامة المسافرين مع أنهم من أمثال أهل محلها من كل وجه فاحفظه وارفض ما عده (قوله بخلاف صلاة إلتنازة الخ) أى وبخلاف الجهاد فإنه إذا قام به الصبيان كفى ، ويفرق بأن الفرض منه تكاية الكفار ، وهى إذا حصلت للصبيان كانت أقوى في حصول المراء . ثم رأيت سم على ابن حجر صرح بذلك (قوله في الأسواق) أى وفي المحلات الخارجة عن الصور أيضا حيث ظهر منها الشعار اه سم على ابن حجر بالمعنى (قوله تأتي) أى تمتع (قوله الشعار بهم) أى ومثلهم النساء والصبيان ونحوهم اه زبائدي ، ومن النحو المرأة اه سم على صحيح : أى والأرقاء أيضا ، وتقدم في قول الشارح جماعة ذكور الخ ما يصرح بذلك ، وقول

(قوله وإن ظهرت في الأسواق) أى ظهورا لا يحصل به الشعار بقرينة ما بعده

وأظهروها هل يحصل بهم ويسقط بفعلهم الطلب عن المقيمين بعدم حصول شعارهم وأنه لا يسقط بفعلهم الطلب عن المقيمين ، فقد قال المصنف : إذا أقام الجماعة طائفة سيرة من أهل البلدة ولم يحضرها جمهور المقيمين في البلد حصلت الجماعة ، ولا إثم على المتخلفين كما لو صل على الجنازة طائفة سيرة ، هكذا قاله غير واحد ، وأثنى الوالد رحمه الله تعالى أيضا في أهل قرية صلوا ركعة من فريضة في جماعة ثم نوا قطع القدوة وأتموها منفردين بأنه يسقط عنهم طلب الجماعة لتأدي شعارها بصلاتهم وإن كانت تلك الفريضة بالجمعة وتلزم أهل البوادي الساكنين بها . وأما في القرية الصغيرة فلا يشترط تعددها فيها لحصول القرض بدونه . وضبط الشيخ أبو حامد القرية الصغيرة بأن يكون فيها نحو ثلاثين رجلا . والظاهر أنه تقريب ، بل لو ضبط ذلك بالعرف لكان أقرب إلى المعنى ، وكلامهم بمحل في القرية الصغيرة وفي الكبيرة والبلد بمحليين مثلا مفروض فيها لو كان بحيث يمكن من يقصدها إدراكها من غير كبير مشقة فيها فيا يظهر ، فلا يشترط إقامتها في كل محلة منها خلافا لجمع (فإن امتنعوا كلهم) من فعلها بأن لم يفعلها أحد أو فعلت لا على الوجه المذكور (قوتلوا) أى قاتل الإمام أو نائبه الممتنعين لإظهار هذا الشعار العظيم

الزادى أيضا : ولا يسقط القرض بمن لا يتوجه القرض عليهم كالنساء الخ (قوله بعدم حصول الشعار) أى وعلى هذا فيحرم عليه التظليل أو الاعتكاف في المسجد حيث أدى إلى منع أهل البلد من إقامتها فيه لما فيه من نفوت غرض الراقف من إحياء البقعة بالصلاة في أول أوقاتها على ما جرت به العادة . لا يقال : الاعتكاف أيضا من مقاصد الواقف لأن غرضه من وقف المسجد شغله بقراءة أو ذكر أو اعتكاف أو غيرها . لأننا نقول : القرض الأصل من وقف المساجد الصلاة فيها فيمنع من شغلها بما يفوت ذلك المقصود لأنه يفوت بذلك المنفعة على مستحقها ، وبقي ما لو نذر المسافر اعتكافا متتابعاً في المسجد مدة تقطع السفر ثم نوى الاعتكاف في مسجد قرية وكان اعتكافه فيه يمنع من إقامة الجماعة فيه لأهل القرية ، فهل إذا خرج من المسجد مدة صلاتهم ينقطع التتابع أم لا ؟ فيه نظر ، والذي يظهر أنه إن نذر مدة مطلقة ولم يكن ثم إلا ذلك المسجد فهو مقصر باعتكافه فيه فينقطع التتابع ، وهو بسبيل من تأخير الاعتكاف حتى يتمكن من الاعتكاف بمسجد لا يعارض فيه ، وإن عين مدة انفق وقوعها في سفره فإن كان ثم مسجد مهجور مثلا أو واسع لا يعارضه فيه أحد إذا اعتكف فيه من أهل البلد انقطع تنابعه بإخراجه لتقصيره باعتكافه فيه مع تيسر غيره ، وإن تعين ذلك المسجد ولم يكن ثم ما يقوم مقامه لا ينقطع التتابع بإخراجه منه لكونه مكروها على الخروج (قوله وأنه) عطف على عدم (قوله فقد قال المصنف) غرضه منه الاستظهار على الإفتاء المذكور ، فإن قوله من أهل البلد يفيد بطريق المفهوم أن غير أهل البلد لا يسقط بفعله الطلب عن أهل البلد فليتأمل (قوله وتلزم أهل البوادي) أى الجماعة (قوله وأما في القرية) قسم قوله فإن كانت كبيرة الخ (قوله لكان أقرب) معتمد (قوله وكلامهم) أى حيث اكتفوا بمحل الخ ، ولو عبر بقوله واكتفوا ثم كان أولى (قوله الممتنعين) أشعر بأنه لا يجوز أن ينجأهم بالقتال بمجرد الترك بل حتى يأمرهم فيمتنعوا من غير تأويل اه حج : أى فهو كقتال البغاة ، ووجه الإشعار أن تعليق الحكم بالمشقة يؤذن بعليه مأخذ الاشتقاق فيفيد أن القتال لامتناعهم

(قوله فقد قال المصنف الخ) محل هذا عقب قوله المار ، ولا يجب إقامتها بجمهورهم الخ إذ هو من تعلقه ، فكان ينبغي تقديمه على قوله وقد أثنى الوالد الخ

ولا يقاتلهم على ترك السنة (ولا بتأكد التذب للنساء تأكده لرجال) لثريتهم عليهم بناء على أنها سنة لمن (في الأصح) نخشية المفسدة فيهن وكثرة المشقة عليهم لأنها لا تصاق غالبا إلا بالخروج إلى المساجد فيكره تركها لهم لا لمن ، والحناني كالنساء ، ومقابل الأصح ثم لعموم الأدلة (قلت : الأصح للمتخصص أنها) عند وجود سائر شروطها المتقدمة (فرض كفاية) للخبر السابق فليست فرض عين لخبر الشيخين المار فإن المناضلة تقتضي جواز الانفراد ، وذكر أفضل في الخبر قبله محمول على من صلى منفردا لقيام غيره بها أو لعل كرض . أما إذا اختلف شرط مما مر فلا يجب بل تارة تسن وتارة لا وتسن لمعيز . ثم يلزم وليه أمره بها ليتوعدا إذا كل (وقيل) هي فرض (عين ، والله أعلم) للخبر المتفق عليه ولقد همت أن أمر بالصلاة فتقام ، ثم أمر رجلا فيصل بالناس ، ثم أطلق معي برجال معهم

(قوله ولا يقاتلهم على ترك السنة) أي على أحد الوجهين ، وقد مر في باب الأذان في شرح قول المتن في الإقامة ، وقيل فرض كفاية عن بعضهم أن كل سنة يجرى في القتال على تركها الخلاف المذكور اه شيخنا الشورى . وقد صرح المصنف هنا بحكاية وجه بناء على السنية أنهم يقاتلون عليهم حلوا من إمامتها ، وقد يشعر بأنهم لا يقاتلون على السنية في الأذان ونحوه قطعا وليس مرادا ، بل الخلاف جار فيها وفي غيرها ففعل اقتضاه على حكايته في الجماعة لكونه أشهر (قوله لثريتهم) أي شرفهم (قوله لا لمن) ظاهره وإن سهل عليهم تحصيلها إما في بيوتهم أو في المسجد بلا مشقة ، ومع أمن الفتنة لكونهن غير مشتهيات (قوله للخبر السابق) هو قوله مامن ثلاثة في قرية الخ (قوله للخبر الشيخين المار) هو قوله صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد الخ ، لكن الحديث المذكور هي فيه لم يذكره عن الشيخين وصار حجة للخبر المتفق عليه اه . وهو صريح في أنه من روايتهما (قوله في الخبر قبله) أي قبل قوله مامن ثلاثة الخ الذي عناه بقوله الخبر السابق (قوله بل تارة تسن) وهل يحتاج العبد إلى إذن السيد ؟ قال القاضي : إن زاد زمنا على زمن الانفراد احتاج وإلا فلا . قال : ولا يجوز للسيد منعه إذا لم يكن له به شغل ، واعتمد مر في العبد أنه لا يحتاج إلى إذن السيد إذا كان زمنا على العادة وإن زاد على زمن الانفراد اه سم على منبه (قوله وتسن لمعيز) أي يكتب له ثوابا دون ثواب الواجب لأنه مضطرب بها على سبيل السنية فإنه لا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل (قوله لقد همت أن أمر الخ) قال العراقي في شرح التقریب : اختلفت الروايات والعلماء في تعيين الصلاة المتوعدة على تركها بالتحريق هل هي العشاء أو هي الصبح أو الجمعة ؟ وظاهر رواية الأخرج عن أبي هريرة أن المراد العشاء لقوله في آخره : لو يعلم أحدكم أنه يجد عظما ميمنا أو مرماتين حسنتين لشهد العشاء . وقيل هي العشاء والصبح معا ، ويدل له ما رواه الشيخان ، وفي بعض طريق هذا الحديث : إن أقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ، ولو يعلمون ما فيها لأنهما ولو سحوا ولقد همت ، فذكره . وقيل هي الجمعة ، ويدل له رواية البيهقي « فاحرق على قوم يوتهم لا يشهدون الجمعة » وحديث مسلم عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقوم يختلفون عن الجمعة « لقد همت » فذكره ، ثم قال رواية البيهقي في كونها الجمعة ، ورواية كونها العشاء والصبح حديث واحد ، وحديث ابن مسعود في كونها الجمعة حديث آخر مستقل بنفسه ، فعمل هذا لا يقدح حديث ابن مسعود في حديث أبي هريرة ، وينظر في اختلاف حديث أبي هريرة ، وقد رجح البيهقي رواية الجماعة فيه على رواية الجمعة فقال : والذي يدل عليه سائر الروايات أنه خبر بالجمعة عن الجماعة . وقال النووي في الخلاصة بعد كلام البيهقي : بل هما روايتان رواية في الجمعة ورواية في الجماعة وسائر الصلوات ، وكلاهما صحيح اه ملخصا والله أعلم فتأمل به بتقدير صحة كل من الروايات ، يحتمل أن كلا من الصلوات المذكورة كان باعثا للنبي صلى الله عليه وسلم على إرادة التحريق :

حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار » وقد أوجب عنه بأنه وارد في قوم مناقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون فرادى ، والسياق يؤيده ، ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يحرقهم وإنما هم "بتحريقهم" . لا يقال : لو لم يجر تحريقهم لما هم به . لأننا نقول : لعله هم "بالاجتهاد ثم نزل وحى بالمنع أو تغير الاجتهاد ذكره في المجموع أو أنه كان قبل تحريم المثلة ، وعلى القول بأنها فرض عين فليست شرطا في صحة الصلاة كما في المجموع (و) الجماعة (في المسجد لغیر المرأة) واخفئ (أفضل) منها خارجة لخبر « أفضل صلاة المرأة في بيته إلا المكتوبة » أى فهمى في المسجد أفضل لأنه مشتمل على الشرف والظاهرة وإظهار الشعار وكثرة الجماعة ، وهمل كلامه ما لو كانت جماعة المسجد أقل من جماعة غيره وهو مقتضى قولهم إن جماعة المسجد وإن قلت أفضل منها خارجه وإن كثرت ، وبه

[فرع] إذا علم الأجير أن المستأجر عنمه من الجماعة وكان الشعار يتوقف على حضوره هل يحرم عليه إيجار نفسه بعد دخول الوقت ؟ وكذا إذا علم أنه عنمه من الجمعة هل يحرم عليه إيجار نفسه بعد النجس كالسفر الموقت ؟ فليتأمل ، وقد يفصل بين أن يحتاج أو يضطر للملك الإيجار فليحرمه أم هل على منعه . وينبغي أن يكتفى هنا بأدنى حاجة أخذنا من تجويزهم السفر يوم الجمعة لخبر الوحشة باقتطاعه عن الرفقة وحيث لا حاجة حرمت الإجارة ، وعليه فلو تعدى وأجر نفسه هل تصح أولا ؟ نقل بالدرس عن سم الصحة قياسا على البيع وقت نداء الجمعة انتهى . وقد يفرق بأن البيع وقت نداء الجمعة مشتمل على جميع شروط البيع والحزمة فيه لأمر خارج ، وأما هنا فالمرجح عاجز عن التسليم شرعا فأشبه ما لو باع الماء الذى يحتاجه لطهارته بعد دخول الوقت فإنه لا يصح ، ولا يجوز له التيمم إن قدر على استرجاعه (قوله فأحرق) هو بالتشديد ، ويرى فأحرق بإسكان الحاء وتخفيف الراء وهما لثقتان أحرقت وحرقا والتشديد أبلغ في المعنى انتهى شيخنا الشورى على المتنج (قوله عليهم) يشعر بأن العقوبة ليست قاصرة على المال ، بل المراد تحريق المقصودين والبيوت تبع للقاطنين بها ، وفي رواية مسلم من طريق أبي صالح « فأحرق بيوتا على من فيها » انتهى فتح البارى للحافظ ابن حجر (قوله والسياق يؤيده) وهو قوله صلى الله عليه وسلم « أقبل الصلاة على المناقين صلاة العشاء والفجر ، ولو يعلمون ما فيها لأتوها ولو حبوا ولقد هممت » الخ انتهى شيخنا الزيدى (قوله ثم نزل وحى بالمنع) أى ناسخ لما آداه اجتهاده إليه ، وإلا فالصحيح أنه لا يقع الخطأ منه أصلا خلافا لمن ذهب إلى أنه يجوز أن يقع منه لكن لا يقر عليه ، بل ينبه على الصواب بالوحى حالا (قوله قبل تحريم المثلة) أى بالمسلمين والكفار ، وفي المصباح : ومثلت بالقتل مثلا من باي قتل وضرب : إذا جددته وظهر آثار فعلك عليه تنكيلا ، والتشديد مبالغة والاسم المثلة وزان غرفة ، والمثلة بفتح الميم وضم اللام العقوبة اه (قوله لخبر أفضل صلاة المرأة في بيته) أى صلاته في بيته (قوله فهمى في المسجد أفضل) أى إلا إذا

(قوله أو أنه كان قبل تحريم المثلة) هذا لا يدفع الإيراد وإنما يحسن جوابا عما يقال كيف يجوز التحريق وإن قلنا فرض عين ، مع أن المثلة حرام كما أشار إليه الشباب حج (قوله وهو مقتضى قولهم الخ) فيه أمور : منها أن المقتضى بالكسر والمقتضى بالفتح هنا متحدان ولا بد من اختلافهما كما هو واضح . ومنها أنه صريح في أنهم مصرحون بما ذكر وليس كذلك كما يعلم مما سيذكره عن فتاوى والده التى تصرف فيها هذا التصرف . ومنها أن قوله ويدل له الخ بعد نقل ما ذكر عن إفتاء والده يوم ما أنه ليس فيها وليس كذلك . وعبارة الفتاوى مثل هل الأفضل لجماعة القليلة في المسجد أم الكثيرة في غيره ؟ فاجاب بأن مقتضى كلامهم أن الجماعة في المسجد وإن قلت أفضل منها خارجه وإن كثرت ، وبه صرح الماوردى ويدل له خبر الصحيحين « فإن أفضل صلاة المرأة في بيته إلا المكتوبة » وهو

صرح الماوردي وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى ، ويدل له الخبر المار وهو مخصص لخبر ابن حبان وغيره ، وما كان أكثر فهو أجب إلى الله تعالى ، وإن عكسه القاضى أبو الطيب ورجحه بعض المتأخرين بأن المحافظة على الفضيلة المتعلقة بالعبادة أولى من المحافظة على الفضيلة المتعلقة بمكانها . ويحاط عنه بأن الفضيلة المتعلقة بالعبادة وهى الجماعة موجودة فى كل منهما ، أما المرأة والخنى فجماعتهما فى بيوتهما أفضل لخبر « لا تغفروا نساءكم المساجد ويوتن خير لمن » ويكره لها حضور جماعة المسجد إن كانت مشبهة ولو فى ثياب مهنة ، أو غير مشبهة وبها شئ من الزينة أو الريح الطيب ، وللإمام أو نائبه متعنه حيثلذ كما له منع من تناول ذاربع كربة من دخول المسجد ، ويحرم عليهن بغير إذن ولئى أو حليل أو سيد أو لها فى أمة مزوجة ومع خشية فتنة منها أو عليها ، وللاذن لها فى الخروج حكما ، وفيما بحث من إطلاق إلحاق الأمر الجميل بها فى ذلك أيضا نظر ظاهر ، وتحصل فضيلة الجماعة للشخص بصلاته فى بيته بزوجة أو ولد أو رفيق أو غيرهم ، بل بحث الأستاذى والأذرى أن ذهابه إلى المسجد لو فرتها على أهل بيته مفضل وأن إقامتها لم أفضل ، ونظر فيه بأن فيه إثارا بقرعة مع إمكان تحصيلها بإعادتها معهم ، ويرد بأن

حصلت الجماعة فى البيت دون المسجد فهى فيه أفضل اه حج (قوله ويدل له الخبر المار) هو قوله أفضل صلاة المرء الخ (قوله وما كان أكثر) صدر الحديث ما ذكره الديميرى وغيره من رواية ابن حبان المذكورة « صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده ، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كان الخ » (قوله بأن) متعلق بوجهه (قوله موجودة فى كل منهما) يمكن أن يقال : إن الفضيلة المتعلقة بالعبادة وهى كال درجات الجمع الكثير على القليل غير موجودة فيهما ويكون هذا مراد القاضى اه سم على منهج بالمعنى (قوله ويوتن خير لمن) فإن قلت : إذا كانت خيرا لمن فما وجه النهى عن متعنه المستلزم لذلك الخبر ؟ قلت : أما ألهى فهو لتزنيه كما يصرح به سياق هذا الحديث ، ثم الوجه حمله على زمنه صلى الله عليه وسلم أو على غير المشبهات إذا كن مبتلات اه ابن حجر . ثم قضية كلام الشارح أن جماعة النساء فى بيوتن أفضل وإن كن مبتلات غير مشبهات ، ولكن لو حضرن لا يكره لمن الحضور . وقوله مبتلات يشتمل قراءته بسكون الموحدة ثم يفتح القوقية ، ويحتمل تقديم التاء القوقية على الباء الموحدة ثم تشديد الذال المكسورة . قال فى الصباح : ابتذلت الشئ أسهته ، ثم قال : والتيلد خلاف التصاون : أى الصيانة انتهى (قوله إن كانت مشبهة) ومن المشبهات الشابة وإن لم تكن ذات ربح لأن هيتها تعلم وعيارة البهجة : وتحضر العجوز ، قال شيخ الإسلام : إن أذن لها زوجها إن كان ولم تزين ولم تعطيب ، ثم قال : وخروج بالعجوز : أى غير المشبهة الشابة والمشبهة فيكره لهما الحضور كما مر فى صلاة الجماعة اه (قوله وللإمام الخ) أى يجوز له على ما أفاده قوله وللإمام الخ ، ولو قيل بوجوبه حيث رآه مصلحه لم يكن بعيدا لأنه يجب عليه رعاية المصالح العامة (قوله ويحرم عليهن بغير إذن ولئى) أى فى الخلية ، وقوله أو حليل : أى فى المزوجة ، ثم قضية العطف بأو أنه لا يشترط لجواز الخروج لإذنها ، وينبئى اشتراط اجتماعهما فى الإذن حيث كان ثم روية ، لأن المصلحة قد تظهر للولى دون الحليل أو عكسه (قوله ومع خشية فتنة) عطف على قوله بغير إذن ولئى فلا يتوقف حرمة الحضور على عدم الإذن (قوله حكما) أى حكما فى الخروج للجماعة فيكره له الإذن حيث كره حضورها إلى آخر ما تقدم (قوله نظر ظاهر) قد يمنع ماذكر من النظر ، ويوجه البحث بأن

مخصص إلى قوله موجودة فى كل منهما (قوله موجودة فى كل منهما) أى وفضيلة المكان سالمتين المعارض (قوله وفيما بحث من إطلاق إلحاق الأمر الجميل بها) فى ذلك نظر ظاهر : أى بل إنما يلحق بها فى بعض الأحوال لاعل

القرض فواتها لو ذهب للمسجد ، وذلك لا إظهار فيه لأن حصولها لم بسببه وبما عادل فضلها في المسجد أو زاد عليه فهو كساعده المجرور من الصف . وتكره إقامة جماعة بمسجد غير مطروق له إمام راتب من غير إذنه قبله أو بعده أو معه ، فإن غاب الراتب سن انتظاره ، ثم إن أرادوا فضل أول الوقت أم غيره وإلا فلا إلا أن خافوا فوت كل الوقت ، وعمل ذلك حيث لا فتنة وإلا صلوا فرادى مطلقا ، أما المسجد المطروق فلا يكره فيه تعدد الجماعات ولو كان له إمام راتب ووقع فيه جماعتان معا كما أفنى الوالد رحمه الله تعالى وهو مفهوم بالأولى من تفهيم كراهة إقامة جماعة فيه قبل إمامه ، وشمل ذلك قول التحقيق لو كان للمسجد إمام راتب وليس مطروقا كره لغير إمام إقامة الجماعة فيه ، ويقال إلا أن أقيمت بعد فراغ الإمام وإلا فلا ، وما صرح به في التتمة من كراهة عقد جماعتين في حالة واحدة محله في غير المطروق ، فإن أكثرهم صرح بكراهة القبيلة والبلدية وسكت عن المقارنة . وأفضل الجماعة بعد الجمعة صبحها ، ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم العصر ، ولا ينافية كون العصر الوسطى لأن المشقة في ذينك أعظم ، والأوجه تفضيل الظهر ذاتا وجماعة على المغرب لأنها اختصت من بين سائر الصلوات ببذل وهو الجمعة : أى بصلاة تفعل في وقتها وبالإيراد (وما كثر جمعه) من المساجد (أفضل) مما قلّ جمعه منها ، وكذا

الاختتان بالأمرد أغلب منه بالمرأة لمخالطة الأمرد للرجال إذا دخل المسجد على وجه يؤدى إلى ذلك ، ولعل هذا وجه تغييره بقوله وفيما بحث من إطلاق الخ (قوله من غير إذنه) أى حيث كان حاضرا (قوله أو بعده) قد يشكل خصوصا إذا حصل للجائين بعد الجمعة الأولى علر اقتضى التأخير ، فلعل المراد أنه يكره تحرى إيقاع الجماعة بعده (قوله وهو مفهوم بالأولى) قد تمتح الأولوية بأن فعلها قبله قد يحمل على أنه لعلر يمنع من انتظاره ، بخلاف المعية لأنها قد تحمل على أن ترك صلاته مع الإمام إنما هو لخلل فيه ، إلا أن يحمل قوله ووقع جماعتان معا على ما إذا لم يكن إمام إحداهما الراتب (قوله وسكت عن المقارنة) أى وهى مفهومه بالأولى (قوله ثم العصر) زاد سم على منهج : ثم الظهر ثم المغرب ، ولا يبعد أن كلا من شاء الجمعة ومغربها وعصرها بجماعة أكد من عشاء ومغرب وعصر غيرها على قياس ما قبل في صبحها مع صبح غيرها انتهى . وأما أفضل الصلوات فقد قال ابن حجر في أول كتاب الصلاة في وقت العصر مانصه : أفضلها العصر ويليه الصبح ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب فيما يظهر من الأدلة ، وإنما فضلو جماعة الصبح والعشاء لأنها أشق انتهى . وظاهره التسوية في الفضل بين صبح الجمعة وغيرها ، وقياس ما ذكر في الجماعة أن صبح الجمعة أفضل من صبح غيرها ، بل وقياس ما ذكر عن سم أن بقية صلوات يوم الجمعة أفضل من صلوات غيرها (قوله أفضل مما قل جمعه) بقی شيء آخر وهو أن الإمام أكثر ثوابا من المأموم أخذا بما قالوه من المفاضلة بينها وبين الأذان على الخلاف في ذلك ، وحينئذ لو تعارض كونه إماما مع جمع قليل ومأموما مع جمع كثير فهل يستوى التفضيلتان وتجبر فضل الكثرة الإمامة فيصل إلى إماما أولا فيصل إلى مأموما ؟

الإطلاق ، ولعل إذا خشي به الاختتان وأقصص به الشيخ في الحاشية (قوله وشمل ذلك قول التحقيق) لم يظهر لى وجه الشمول ولم يعبر به والده في الفتاوى التى ما هنا عبارتها مع التصرف بلفظ الشمول وإن أوهى سياقه خلاف ذلك . ولفظ الفتاوى : مثل هل تكره إقامة جماعتين في حالة واحدة في مسجد مطروق إذا كان له إمام راتب بغير إذنه أم لا ؟ فأجاب بأنه لا تكره ، وهو مفهوم بالأولى من تفهيم كراهة إقامة جماعة فيه قبل إمامه . وعبارة التحقيق : لو كان للمسجد إمام راتب الخ ، وانظر هل المراد بالجماعتين جماعتان غير جماعة الراتب أو جماعة الراتب وجماعة أخرى ، وعلى كل فى فهم عدم الكراهة هنا من تفهيم كراهة إقامة جماعة فيه قبل إمامه بالأولى بل بالمساواة مع ظاهر (قوله أى بصلاة تفعل في وقتها) تفسير للمراد من البديلة هنا وإلا فلا بديلة هنا حقيقة

ما كثر جمعه من البيوت أفضل مما قلّ جمعه منها للخبر المار . نعم الجماعة في المساجد الثلاثة وإن قلت أفضل من غيرها وإن كثرت ، بل قال المتنبي : إن الانفراد فيها أفضل من الجماعة في غيرها وهو الأرجح ، وما قاله الأذرى من كون القاعدة السابقة تنازع فيه يمكن الجواب عنه بأنها أغلبية ، على أن المساجد الثلاثة اختصت بخصائص دون سائر المساجد فلا يقاس عليها . وأقوى النزاع بأنّه إذا كان أو صلى منفردا خضع : أى فى جميع صلاته ، ولو صلى فى جماعة لم ينشع فالانفراد أفضل ، وتبعه ابن عبد السلام . قال الزركشى تبعاً للأذرى : واختار بل الصواب خلاف ما قاله ، وهو كذلك لما مرّ من الخلاف فى أن الجماعة فرض عين ، وهو أقوى من الخلاف فى كون الخشوع شرطاً فيها ، ومن ثمّ كان الراجح أنها فرض كفاية وأنه سنة (إلا لبدعة إمامه) التى لا يكفر بها كعتزلى ورافضى وقدرى ومثله الفاسق كما فى المجموع والمهم بذلك كما فى الأنوار وكل من يكره الاقتداء به كما فى التوسط والخدام ، أو لكون الإمام لا يعتقد وجوب بعض الأركان أو الشروط كحصى أو غيره ، وإن أتى بها لتقصده بها التولية وهو مبطّل عندنا ، ولهذا منع من الاقتداء به مطلقاً بعض أصحابنا ، وتجويز الأكثر له مراعاة مصلحة الجماعة واكتفاء بوجود صورتها ، وإلا لم يصح اقتداء بمخالف وتعمّلت الجماعة فالأقلّ جماعة أفضل ، ولو تعلّرت الجماعة إلا خلف من يكره الاقتداء به لم تنتف الكراهة كما شمله كلامهم ، ولا نظر لإدامة تعطيلها لسقوط فرضها حيثئذ (أو تعطل مسجد قريب) أو بعيد عن الجماعة (لغيبته) عنه لكونه إمامه أو يحضر الناس بحضوره ، فقليل

فيه نظر ، والأقرب الأول لما فى الإمامة من تحصيل الجماعة لغيره ، بخلاف المأموم فإن الجماعة حاصلة بغيره ، فالمضعة فى قدرته عائدة عليه وحده (قوله أفضل من الجماعة فى غيرها) قياس ذلك أنها فى المسجد الحرام منفردا أفضل من الجماعة فى مسجد المدينة ، وفى مسجد المدينة أفضل منها فى المسجد الأقصى اهـ سم على بهجة . أقول : وقد يتوقف فى أفضلية الانفراد فى مسجد المدينة على الجماعة فى الأقصى لأن الجماعة فى المسجد الأقصى يسبغ وعشرين وفى المدينة بصلاتين فى الأقصى ، فالجماعة فى الأقصى تزيد بخمس وعشرين على مسجد المدينة ، إلا أن يقال : إن الصلوات التى ضوحت بها الصلوات فى الأقصى من الصلوات بغير المساجد الثلاثة فليتأمل فإنه فيه بعد شيء (قوله وهو الأوجه) أى خلافاً لابن حجر (قوله القاعدة السابقة) وهى المحافظة على الفضيلة المتعلقة بالعبادة أولى من المحافظة على الفضيلة المتعلقة بمكانها ، (قوله خلاف ما قاله) أى النزاع وابن عبد السلام (قوله وهو كذلك) من مر (قوله إن الجماعة فرض عين) عبارة ابن حجر : ولو تعارض الخشوع والجماعة فهى أولى كما أبطلوا عليه حيث قالوا : إن فرض الكفاية أفضل من السنة ، وأيضاً فالخلاف فى كونها فرض عين وكونها شرطاً لصحة الصلاة أقوى منه فى شرطية الخشوع ، وقضيتها جريان الخلاف فى كون الجماعة شرطاً للصحة ، وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشارح من أنها ليست شرطاً قطعاً ، ويصرح بما اقتضاه كلام ابن حجر قول الأذرى فى القوت مانصه : وحكى الإمام عن ابن خزيمة أنه جعلها شرطاً فى الصحة . وفى البحر : وقبل إنها شرط فى الصحة : أى لغير المعلوم ، وقضية كلام ابن كعب والدراى أن القول بأنها فرض عين ليس بوجه لنا أثبت انتهى ، ومثله فى الأسنوى (قوله والمهم بذلك) أى تهمة قوية (قوله كما شمله كلامهم) هذه مقالة أخذنا من قوله بعد :

(قوله أو لكون الإمام لا يعتقد وجوب بعض الأركان) معطوف على ما فى المتن ، والاقتداء به مكروه أيضاً وإن أومر سياقه بخلافه (قوله وإن أتى بها لتقصده بها التولية) يردم صحة الاقتداء به إذا لم يأت بها وليس كذلك فالتصير بالذات ليس فى محله

الجمع أفضل من كثيره من ذلك ، ومقتضى قول الأصحاب أن الإقتداء بإمام الجمع القليل أفضل من الاقتداء بإمام الجمع الكثير إذا كان مخالفاً فيها يطل الصلاة حصول فضيلة الجماعة خلف هؤلاء وأنها أفضل من الانفراد . قال السبكي : إن كلامهم يشعر به وجزم به الديميري . وقال الكمال بن أبي شريف : لعله الأقرب وهو المعتمد به أفعى الوالد رحمه الله ، وما قاله أبو إسحق المروزي من عدم حصولها وجه ضعیف وقد نظر فيه الطبري ، بل تقل

ومقتضى قول الأصحاب أن الإقتداء بإمام الجمع القليل الخ (قوله أفضل من الانفراد) ولا فرق في أفضليتها بين وجود غيرها وعدمه . وقياس ذلك أن الإعادة مع هؤلاء أفضل من عدمها بالمعنى المذكور اهـ سم على ابن حجر (قوله وهو المعتمد) قد يشكل اعتماد أن الاقتداء بهم أفضل من الانفراد بما مر من أنه لو تعطلت الجماعة إلا خلف من يكره الاقتداء به لم تنفك الكراهة فليأتل . ويجب أن المراد أن هذا مقابل لما مر من بقاء الكراهة ، وعليه فكانه قال : ولو تعطلت الجماعة إلا خلف هؤلاء لم تزل الكراهة كما قاله بعضهم . وقال السبكي ومن وافقه بزوالها وحصول الفضيلة ، وعليه فلا تنافي ولا إشكال ، ويصرح بهذا ما قاله سم على ابن حجر من انتفاء الكراهة ، وأنه بحث مع مر فوافق عليه

[فرع] إذا كان عليه الإمامة في مسجد فلم يحضره أحد يصل معه وجبت عليه الصلاة فيه وحده لأن عليه شيئين : الصلاة في هذا المسجد ، والإمامة فيه ، فإذا فات أحدهما لا يسقط الآخر ، بخلاف من عليه التدريس إذا لم يحضر أحد من الطلبة لا يجب أن يدرس لنفسه لأن المقصود من المدرس التعليم ولا يتصور بدون متعلم ، بخلاف الإمام المقصود منه أمران كما تقدم مر اهـ سم على منج . أقول : وقوله لا يجب أن يدرس الخ فيفيد أنه ليس المراد بالطلبة المقررين في الوظائف بل حيث كان إذا حضر يحضر عنده من يسمعه وجبت القراءة عليه ، ثم إنه ليس المراد بالوجوب الإنم بالترك من حيث هو ترك للإمامة أو التدريس بل المراد وجوب ذلك لاستحقاقه المعلوم ، [فائدة] كان شيخنا الشوبري يقول : إذا حضر المدرس وحضر عنده من يسمعه يقرأ لم ما يستفيدونه كالتريض والترهب وحكايات الصالحين . أقول : ولعل هذا محمول على ما إذا عين الواقف شيئاً من ذلك ، ومنه ما لو عين تفسيراً مثلاً ولم يحضر عنده من يفهمه فلا يجب عليه القراءة ويستحق المعلوم . ولا يقال : يقرأ ما يحكمهم

(قوله حصول فضيلة الجماعة خلف هؤلاء) أي المبتدع ومن بعده كما يصرح به صنيع التحفة ، وفي حصول فضيلة الجماعة مع كراهة الاقتداء بهم المصريح بها فيما مر حتى فيما لو تعذرت الجماعة إلا خلفهم وقفة ظاهرة سيما والكراهة فيما ذكر من حيث الجماعة ، وسبأ في كلامه أن الكراهة إذا كانت من حيث الجماعة فتوت فضيلة الجماعة ، لا جرم اختار الشهاب صجح مقالة أبي إسحق المروزي الآتية ، وشيخنا جعل في حاشيته في قوله قول الشارح : ومقتضى قول الأصحاب الخ ، مقابلاً لقوله المار : ولو تعذرت الجماعة إلا خلف من يكره الاقتداء به الخ ، ثم استشكله معه في قوله أخرى . وأجاب عنه بأن المراد أن هذا مقابل ذلك ، قال : فكانه قال : ولو تعطلت الجماعة إلا خلف هؤلاء لم تزل الكراهة كما قال بعضهم ، وقال السبكي ومن وافقه بزوالها وحصول الفضيلة اهـ . وعليه فقول الشارح : ومقتضى قول الأصحاب الخ ، مفروض فيما إذا تعذرت الجماعة إلا خلف هؤلاء ، وظاهر أنه ليس كذلك كما يصرح به كلام غيره ، فالإشكال الذي ذكرناه باق بحاله ، ولا وجه لما فهمه الشيخ من هذا القصر فليحرر (قوله بل تقل) بالبناء للمجهول ، والإضراب راجع لكلام أبي إسحق لا لنظر الطبري وإن أوهنت العبارة . والحاصل أن النقل المحقق عن أبي إسحق هو مامر ونظر فيه الطبري ، ومنهم من تقل عن أبي إسحق أيضاً عدم صحة

عن أبي إسحق أن الاعتداء بالخالف غير صحيح . ويستثنى من كون كثير الجمع أفضل من قليله صور أيضا : منها ما لو كان قليل الجمع يبادر لإمامه في الوقت المصوب فإن الصلاة معه في أول الوقت أولى كما قاله في شرح المهذب . ومنها ما لو كان إمام الجمع الكثير سريع القراءة والمأموم بطيئا لا يدرك معه الفاتحة ويدركها مع إمام الجمع القليل قاله الفوراني . ومنها ما لو كان قليل الجمع ليس في أرضه شبهة وكثير الجمع بخلافه لاستيلاء ظلم عليه ، فالسالم من ذلك أولى ، ولو استوى مسجدا جماعة قدم الأقرب مسافة لحرمه الجوار ، ثم ما انتضت الشبهة فيه عن مال بانيه أو واقفه ثم يتخير . نعم إن سمع النداء مرتبا فلها به إلى الأول أفضل كما يحتمل الأذرعى لأن مؤذنه دعاه أولًا (وإدراك تكبيرة الإحرام) مع الإمام (فضيلة) مأمور بها لكونها صفوة الصلاة ، و « كبير » من صلى لله أربعين يوما في جماعة يدرك التكبيرة الأولى كتب له براءتان : براءة من النار ، وبراءة من النفاق ، وهذا الحديث منقطع غير أنه من الفضائل التي يتسامح فيها (وإنما تحصل بالاشتغال بالتحريم عقب تحريم إمامه) مع حضوره تكبيرة لإحرامه تخبر « وإنما جعل الإمام ليؤتم به » ، فإذا كبر فكبروا » والفاء للتعقيب ، فإن لم يحضره أو تراخى عنه فائته . لكن تعتذر الوسوسة الخفيفة ، ولا يشكل ذلك بعدم اعتناهم الوسوسة في التخلف عن الإمام بتمام ركعتين فليعين لأنها حيث لا تكون إلا ظاهرة فلا تنافي حيث لا تحصل (بإدراك بعض القيام) لأنه عمل التحريم (وقيل بإدراك أول ركوع) أي بالركوع الأول لأن حكمه حكم قيامها ، وعمل ما ذكر من الوجهين فيمن لم يحضر لإحرام الإمام وبلا بأن حضره وأخر فائته عليهما أيضا وإن أدرك ركعة كما حكاه في زيادة الروضة عن السبيط وأقره ، ولو خاف فوت

فهمه . لأننا نقول : هذا خلاف ما شرهه الواقف لأن غرضه قراءة هذا بخصوصه دون غيره (قوله في الوقت المصوب) يؤخذ منه أن الكلام فيها إذا كان الثاني يؤخر الصلاة عن وقت الفضيلة ، وعليه فالصلاة خلف إمام الطبرسية مثلا ليست أفضل من الصلاة خلف إمام الأزهر لوقوع كل منهما في وقت الفضيلة ، وما في سم على ابن حجر مما يخالف ذلك لعله باعتبار زمانه من أن إمام الأزهر كان يؤخر الصلاة عن وقت الفضيلة (قوله ومنها ما لو كان إمام الخ) وينبغي أن يستثنى أيضا ما لو كان إمام الجمع القليل أفضل من إمام الجمع الكثير لنفسه أو غيره مما يأتي في صفة الأئمة (قوله ثم يتخير) أي حيث استويا من كل وجه ، وقوله نعم إن الخ استلزامه على هذه الصورة (قوله لكونها صفوة الصلاة) أي خالصها : أي باعتبار أن الانقياد يتوقف عليها كما يتوقف على النية ، فأعطيت حكمها من اختيارها على سائر الأركان باعتبار أنه إذا شك فيها لم تنعقد ، وقوله صفوة الصلاة الخ : أي كما رواه البزار ولفظه كما في الشيخ حمدان « لكل شيء صفوة ، وصفوة الصلاة التكبيرة الأولى فحافظوا عليها » (قوله أربعين يوما) أي الصلوات الخمس (قوله لكن تعتذر الوسوسة الخفيفة) وهي التي لا يؤدي الاشتغال بها إلى فوات ركعتين فليعين كما يفيد قوله ولا يشكل الخ ، ولعله غير مراد بل المراد ما لا يطول بها زمان عرفا حتى لو أدت وسوسة إلى فوات القيام أو معظمه فائت بها فضيلة التحريم (قوله وإن أدرك ركعة) ومعلوم أنها الأولى ،

الاعتداء بالخالف ، ثم ما نقله الشارح عن أبي إسحق من عدم حصول فضيلة الجماعة هو نقل بالالزام ، وإلا فالدلي نقله عنه غير الموضح أنخص من ذلك وهو أن الأفراد حيث لا أفضل . وجارة فتاوى والده الشارح : والوجه الثاني قاله أبو إسحق المروزي أن الأفراد أفضل من الاعتداء به . قال الطبري : وفيه نظر ، بل نقل عن أبي إسحق أن الاعتداء بمخالف لا يصح انتهت (قوله لكونها صفوة الصلاة) أي كما في حديث البزار

التكبيره لو لم يسرع لم يسن له الإسراع بل يمضى بسكينة كما لو أمن فوثها خبره إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تمعون وأتوها تمشون وعليكم السكينة والوقار ، فأدركتم فصلوا وما غاتكم فأتموا ؕ فإن ضاق الوقت وخشى فواته إلا به أسرع كما لو خشى فوت الجمعة ، قال الأذرى : ولو امتد الوقت وكانت لا تقوم إلا به ولو لم يسرع لتبطلت أسرع أيضا ، أما لو خاف فوت الجمعة فالتقول كما في شرح المهلب وغيره عدم الإسراع وإن اقتضى كلام الرافعي وغيره خلافه (والصحيح إدراك) فضيلة (الجماعة) في غير الجمعة (مالم يسلم) الإمام وإن لم يجلس معه والوجه الثانى لاتترك إلا بركعة لأن الصلاة كلها ركعة مكروية ، فلو أتى بالنية والتحرع عقب شروع الإمام في التسليمة الأولى وقبل تمامها فهل يكون حصلا للجماعة نظرا إلى إدراك جزء من صلاة الإمام أولا نظرا إلى أنه إنما عقد النية والإمام في التحلل ؟ فيه احتمالان جزم الأسنوى بالأول وقال : إنه مصرح به ، وأبو زرعة في تحريره بالثانى . قال الكمال بن أبى شريف : وهو الأقرب للموافق لظاهر عبارة المنهاج ، ويفهمه قول ابن التقيب في التهذيب أخذنا من التنبيه : وتترك بما قبل السلام انتهى . وهذا هو المعتقد كما أفق به الولد رحمه الله تعالى ، أما الجمعة فلا تترك إلا بركعة كما يأتى في بابها ، ونبه عليه الزركشى وغيره هنا ، وشمل كلامه من أدرك جزءا من أولها ثم فارق بعذر أو خرج الإمام بنحو حدث ، ومعنى إدراكها حصول أصل ثوابها ، وأما كاله فإنما يحصل بإدراكها مع الإمام من أولها إلى آخرها ولهذا قالوا : لو أمكنه إدراك بعض جماعة ورجا إقامة جماعة أخرى فانتظارها أفضل ليحصل له كمال فضيلتها تامة ، والأوجه أن عمله عند أمن فوات فضيلة أول الوقت أو وقت الاختيار ولو في حالة اليقين وإلا فعلها معهم ، ولا يتنافى ما مر في منفرد رجاء الجماعة لظهور الفرق بينهما ، وأقنى بعضهم بأنه لو قصدهما لم يتركها كتب له أجرهما لحديث فيه وهو ظاهر دليلا لا قولا (وليخفف الإمام) استحبابا (مع فعل

فلو قال الركعة كان أَوْضَح) قوله بل يمضى بسكينة (أى وفي فضل الله تعالى حيث قصد امتثال أمر الشارع بالثانى أن يتيبه على ذلك قدر فضيلة التحرم أو فوقها (قوله أسرع) أى وجوبا (قوله وكانت) أى الصلوات (قوله أسرع أيضا) أى وجوبا (قوله عدم الإسراع) أى نذب عدم الإسراع (قوله وإن لم يجلس) أى ويجرم عليه الجلوس لأنه كان للمتابعة وقد فانت بسلام الإمام ، فإن جلس عاملا عالما بطلت صلاته ، وإن كان ناسيا أو جاهلا لم تبطل ، ويجب القيام فوراً إذا علم ويسجد للسجود في آخر صلاته لأنه فعل ما يبطل عمده (قوله أولا) أى أو لا تنتقد جماعة بل فرادى كما يفيد الترديد بين حصول الجماعة وعدم حصولها ، ولو أراد عدم انعقادها أصلا لقال هل تنتقد صلاته أولا . هذا وقد نقل عنه أنه ذكر أولا أنها لا تنتقد أصلا ثم رجع واعتمد انعقادها فرادى ، قال الخطيب : ومثل ذلك في انعقادها فرادى مالم تقارنا (قوله فلا تترك إلا بركعة) أى وعليه فلو أدرك الإمام بعد ركوع الثانية صحت قنوته وحصلت فضيلة الجماعة وإن فاتته الجمعة وصلى ظهرها ، فقله أولا في غير الجمعة نعل مراده أن الجمعة لاتترك بما ذكر من الاقتداء به قبيل السلام ، لا أن فضيلة الجماعة لتحصل له وإن كان ذلك هو الظاهر من عبارته (قوله لو أمكنه إدراك بعض جماعة الخ) ظاهره أنه لافرق في ذلك بين إدراك إمام الأولى بعد ركوع الركعة الثانية وبين إدراكه قبله كأن أدركه في الركعة الثانية أو الثالثة ، وأنه لافرق بين كون الجماعة الأولى أكثر أولا . وعبارة شيخنا الزينادى : ويسن لجمع حضروا والإمام قد فرغ من الركوع الأخير أن يصبروا إلى أن يسلم الإمام ثم يجرموا مالم يضىق الوقت وإن خرج بالتأخير وقت الاختيار على الأوجه ، وكذا لو سبق ببعض الصلاة ورجا جماعة يدركهم معهم الكل : أى إن غلب على ظنه وجودهم وكانوا مساوين لهذه الجماعة في جميع ما مر ، ففى كان في هذه شىء مما يقدم به الجمع للتقليل كانت أولى (قوله لظهور الفرق بينهما) أى وهو أنه فيها نحن

الأعضاء والحيثات) أي بقية السنن جميع ما يفعله من واجب ومستحب بحيث لا يقتصر على الأقل ولا يستوفى الأكمل السابق في صفة الصلاة - ولا كره بل يأتي بأدنى الكمال خير - إذا أمّ أحدكم الناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والسقيم وهذا الحجة ، وإذا صلى أحدكم لنفسه فليقبل ما شاء (إلا أن يرضى) جميعهم (بتطويله) لفظاً أو سكوتاً مع علمه برضاهم فيها يظهر وهم (محصورون) لا يصلون وراءه غيرهم ولم يتعلق بينهم حتى كإجرا عین علی عمل لاجز وأرقاء ومزوجات كما مروه بمسجد غير مطروق ولم يطرأ غيرهم فیسر له التطويل كما في المجموع ، ويحمل عليه تطويله صلى الله عليه وسلم في بعض الأحيان ، فإن اتفق شرط مما ذكر كره له التطويل فإن جهل حاله أو اختلفوا لم يطول إلا إن قلّ من لم يرض وكان ملازماً فلا يعول عليه ولا يفوت حتى الراضين لهذا الفرد الملائم ، فإن كان ذلك مرة أو نحوها خفف لأجله ، كذلك أفق به إبي الصلاح رحمه الله تعالى ، قال في شرح المذهب : وهو حسن معين . وما اعترض به من أنه صلى الله عليه وسلم خفف لبكاء الصغير وشدّد التكرار على معاذ في تطويله من غير استئصال ومن أن مفسدة تنفير غير الراضى لاتساوى مصلحته ، رد بأن قصة بكاء الصبي ومعاذ لا كثرة فيها فلا يتناق مامر ، أما الأرقاء والأجزاء المذكورون فلا يعتبر رضاهم لأنه ليس لهم التطويل على مقدار صلاتهم على الانفراد بغير إذن من له الحق نبه على ذلك الأذرعى (ويكره) للإمام (التطويل ليلحظ) آخرون لما فيه من ضرر الحاضرين مع تقصير من لم يحضر بعدم المبادرة ، لاسيما في عدم انتظارهم بحث على مبادرتهم لها وسواء أجرت عاداتهم بالحضور أم لا ، وما ورد في عدة أحاديث صحيحة أنه صلى الله عليه وسلم كان يطيل الأولى ليدركها الناس فيكون مستغنى من إطلاعهم مالم يبلغ في تطويلها غير مناف لما تقرر ، إذ تطويله عليه الصلاة والسلام لها على الثانية ليس لهذا القصد ، وإنما هو لكون التشاطب فيها أكثر والوسوسة أقل ، ومن صرح بأن حكيمه إدراك قاصد الجماعة لها مراده به أنه من فوائدنا أنه يقصد تطويلها لذلك . وقول الراوى كى يدركها الناس تعبير بحسب مافهمه لا أنه عليه الصلاة والسلام قصد ذلك ، فالحق مقالوه من تطويل الأولى على الثانية وأنه لا منافاة ، وأيضا

فيه أدرك الجماعة في الصلاتين غايته أنها في الثانية أكمل (قوله ولا يستوفى الأكمل) عمرة انظر استيفاءه لم وهل أتى يوم الجمعة ، والوجه استثناء ذلك ونحوه مما ورد بخصوصه ، ثم رأيت من جزم بذلك أنه سم على منيج . وقوله ولا يستوفى الأكمل لعله غير مراد بالنسبة للأعضاء فإنه لا يترك شيئا من التشهد الأول ولا من القنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه (قوله بل يأتي بأدنى الكمال) ومنه الدعاء في الجلوس بين السجدين فيأتى به الإمام ولو لغير محصورين لقلته (قوله خير إذا أمّ أحدكم الخ) عمرة . ولما أيضا عن أنس رضي الله عنه قال وما صليت خلف أحد قط أخف صلاة ولا أتّم من النبي صلى الله عليه وسلم - أنه سم على منيج (قوله الضعيف والسقيم) يجوز أنه من عطف أحد المتساويين على الآخر ، ويحتمل أن المراد بالسقيم من به مرض عفا ، وبالضعيف من به ضعف بلية كتحافة ونحوها وليس فيه مرض من الأمراض المتعارفة (قوله فليقبل ما شاء) من تمة الحديث (قوله حسن متين) قال شيخنا الزيدى بعد ما ذكر : وخالفهما أى ابن الصلاح والنووى السبكي انتهى . وعدم تعرض الشارح لما ذكره السبكي ظاهر في إصباح كلام ابن الصلاح (قوله على الانفراد) هذا يخالف لما سبق عن الشارح في كلامه من منيج قليلاً . لأن يقال : إن صلاتهم مع الانفراد حيث أتوا فيها بأدنى الكمال مما يطلب لا ينقص

(قوله لاتساوى مصلحته) أى الراضى (قوله ليس لهذا القصد) يتناقضه ما قرره قبل أنه لهذا القصد ، وكان مامر لقله الشارح من غيره وإن لم يصرح بالنقل ، وقصد بقوله غير مناف للخ الرد عليه وإن لم تف به العبارة ثم رأيت

فالكراهة هنا في تطويل زائد على هيئات الصلاة ، ومعلوم أن تطويل الأول على الثانية من حيثها ، وجزمهم بالكراهة هنا وحكايتهم للخلاف في المسئلة عقبا ظاهرا لتأكيد حق الداخل ثم بلحوقه فيما يتوقف انتظاره فيه على إدراك الركعة أو الجماعة فعلم بانتظاره بخلافه هنا ، ولأن تلك فيمن دخل وأحس به الإمام بخلافه هنا ، ولو أقيمت الصلاة كره الانتظار أيضا . وقول الماوردي : ولو أقيمت الصلاة لم يحل للإمام أن ينتظر من لم يصبر لا يختلف المذهب فيه معناه كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى لا يحل حلا مستوى الطرفين ، فيكره تنزيها وإن جزم في العباب بالحرمه بحسب ما فهمه (ولو أحس) الإمام (في الركوع) الذي تترك به الركعة (أو التشهد الأخير بداخل) محل الصلاة ليأتى به (لم يكره انتظاره في الأظهر) من أقوال أربعة ملققة من طرق ثمانية لعنره بإدراكه الركعة أو الجماعة (إن لم يبلغ فيه) أي التطويل وإلا بأن كان لو وزع على جميع أفعال الصلاة لظهر له أثر محسوس في كل على انفراد كره لولحظ آخر وكان انتظاره وحده لا يؤدي إلى المبالغة ولكن يؤدي إليها مع ضميمته إلى الأول كان مكروها بلا شك قاله الإمام (ولم يفرق) بضم الراء (بين الداخلين) بانتظار بعضهم لنحو دين أو صداقة أو ملازمة دون بعض ، بل يسوى بينهم في الانتظار لله تعالى ، فإن ميز بينهم ولو لنحو شرف أو علم أو قرابة أو انتظارهم لله تعالى بل للتودد إليهم كان مكروها ، وإن ذهب القوراني إلى حرمة عند قصد التودد ، وقول الكفاية : إن قصد بانتظاره غير وجه الله تعالى بأن كان يميز في انتظاره بين داخل وداخل لم يصح قولوا واحدا مردود كما قاله ابن العماد بأنه سبق قلم من لم يستحب إلى لم يصح بدليل حكايته بعد ذلك في البطلان قولين ، وخروج بقوله بداخل

في الغالب عن صلاة الجماعة (قوله بالحرمه) لعل وجه الحرمة أن فيه إيهاما لعدم تعظيم الصلاة والتشاغل عنها لأغراض دنيوية (قوله ولو أحس الإمام) وفي نسخة أو المصل ، والأولى إسقاطها إذ المنفرد إذا أحس بداخل يريد الاقتداء به ينتظره ولو مع فهو تطويل الخ . ويمكن أن يكون مراده بقوله أو المصل الإشارة إلى ما سياتي من أنه إما أن يرجع الضمير إلى المصل أو الإمام بقطع النظر عن واحد بعينه . وقوله وخروج الخ بالنظر إلى ما استظهره فيكون تفصيلا بعد إجمال (قوله الذي تترك به الركعة) احتراز به عن الركوع الثاني من ركوعي الكسوف (قوله من أقوال أربعة) الذي يؤخذ من كلام المحل ثلاثة فقط وعبارته بكره يستحب لا يكره ولا يستحب ، لكن عبارة الخطيب : والقول الرابع إنه مبطل للصلاة مطلقا (قوله لعنره) أي الإمام بقصد إدراك المأموم الركعة الخ ، ولو قال لعنره بتحصيل الركعة أو الجماعة للدخل كان أوضح (قوله مع ضميمته إلى الأول) وسواء كان دخول الآخر في الركوع الذي انتظر فيه الأول أو في ركوع آخر انتهى ابن حجر بالمعنى . وقياسه أن الآخر إذا دخل في التشهد كان حكمه كذلك (قوله ولم يفرق بضم الراء) قال في المصباح : فرقت بين الشيئين فرقا من باب قتل : فصلت أبعاضه ، وفرقت بين الحق والباطل : فصلت أيضا هذه اللغة العالية وبها قرأ السبعة في قوله - فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين - وفي لغة من باب ضرب وقرأ بها بعض التابعين . وقال ابن الأعرابي : فرقت بين الكلامين فافترقا تخفف ، وفرقت بين العبدین ففترقا مثل ، فجعل التخفف في المعاني والمثقل في الأعيان ، والذي حكاه

كذلك في عبارة التحفة (قوله وأحس به الإمام بخلافه هنا) استبعدته الشهاب حجج في تحفته وبين وجه بعده فليراجع (قوله الإمام) أي على المصطفى عنده إذ هو محل التفصيل والخلاف الآتي كما أفصح به الشهاب حجج . وقوله أي أو المصل غرضه منه إيداع مجرد تجويزه في العبارة في ترجيح الضمير ، لكنه غير مرضى له بدليل تصديده بالأول وإتيانه في الثاني بحرف التفسير فلا تنافي في كلامه (قوله من أقوال أربعة) بل سعة كما بينا الكمال الدميري

من أحسن به قبل شروعه في الدخول فلا ينتظره لعدم ثبوت حق له إلى الآن . وبه ينتفع ما استشكل به بأن العلة إن كانت التطويل انتقض بخارج قريب مع صغر المسجد وداخل بعيد مع سعته ، وخرج يقولنا الإمام المنفرد إذا أحس يداخل يريد الاقتداء به ، فقبل إنه ينتظره ولو مع نحو تطويل طويل لفقد من يتضرر به . ويؤخذ منه أن إمام الرازيين بشرطهم المتقدمة كذلك وهو ظاهر ، لكن مقتضى كلام المصنف عدم الانتظار مطلقا كما قاله الأسنوي ، وإن قال في الكفاية : إنه لم يقف فيه على نقل صريح لاسيا إن رجح الضمير في أحسن للمصل لا للإمام) قلت : المذهب استحباب الانتظاره بالشروط المذكورة وهو القول الثاني (والله أعلم) لخبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم كان ينتظر مادام يسمع وقع نعل ، ولأنه إعانة على خير من إخراج الركعة أو الجماعة ، وشغل ذلك ما إذا كانت صلاة المأموم غير مغنية عن القضاء وهو كذلك فيا يظهر . نعم لو كان الداخل يعتاد البطء وتأخير الإحرام للركوع من علمه زجره له ، أو خشي فوت الوقت بانتظاره حرم في الجمعة وفي غيرها حيث امتنع المدبأن شرع

غيره أنهما بمعنى والتثقيب مبالغة اه (قوله وبه ينتفع) أي وبهذا التوجيه وهو قوله لعدم ثبوت حق له الخ (قوله ولو مع نحو تطويل) ومعلوم أن محل ذلك حيث لم يكن له عذر يرخص في ترك الجماعة كالخوف على ماله لو انتظر (قوله عدم الانتظار) معتمد ، وقوله مطلقا : أي إماما أو غيره رضى المأمومون أم لا (قوله كما قاله الأسنوي الخ) قضية ما نقله سم على منج عن الشارح احتجاد هذا ، وعبارته قوله في ركوع أول الخ . قرر هر أن الانتظار في ذلك محله إذا لم يكونوا غير محصورين ولم يرضوا بالتطويل ، ثم قال : يسر الانتظار وإن كانوا غير محصورين ولم يرضوا . ولا تنافي بين قوله أولا إذا لم يكونوا غير محصورين ، وقوله ثانيا وإن كانوا غير محصورين ، لأن المراد بالانتظار في الأول ما فقدت فيه الشروط ، وبالثاني ما اجتمعت فيه الشروط ، وقوله لاسيا متعلق بقوله لكن مقتضى كلام المصنف الخ (قوله غير مغنية) كالتيمم يحل يقلب فيه وجود الماء (قوله من علمه زجره له) وينبغي أنه

(قوله ويؤخذ منه إلى قوله وهو ظاهر) من تمام القيل وقائله الشهاب حجج إلا أنه عبر بقوله وهو متجه بدل قوله وهو ظاهر ، والشارح كأنه تبعه أولا كما في نسخ ، ثم رجح فالحق في نسخ لفظ فقبل عقب قوله يريد الاقتداء به ، ثم أعقبه بقوله لكن مقتضى كلام المصنف الخ ، كما ألحق في هذه النسخ لفظ أي أو المصل في حل المتر بعد أن لم تكن (قوله لكن مقتضى كلام المصنف عدم الانتظار) يعني المشتغل على مبالغة ، وقوله مطلقا : أي سواء الإمام وغيره كما يعلم من كلام الأسنوي . وعبارته : مقتضى كلام المصنف جريان الخلاف في المنفرد والإمام إن لم يعمل الضمير في أحسن عائدا إلى الإمام بل إلى المصل وهو المتجه اه . لكن قوله وإن قال في الكفاية فيا فرض فيه الأسنوي كلامه وليس كذلك ، فإن كلام الكفاية مفروض في إمام الرازيين خاصة ، وعبارته : فائدة : هل حل الخلاف في الاستحباب وغيره مخصوص بما إذا لم يؤثر المأمومون التطويل أو يشمل الحالين ؟ هذا لم أقف فيه على نقل ، ولكن كلام بعضهم يفهم أنه مخصوص بما إذا لم يؤثره وإلى آخر ما ذكره ، على أن كلام الكفاية من عدم وقوفه على نقل صريح في المسئلة لا ينافي ما ذكره الأسنوي بفرض أن فرض كلامهما واحد حتى يسوغ للشارح أخذه غاية له بقوله وإن قال في الكفاية الخ ، ثم قوله لا سببا الخ يقتضي أن كلام المصنف يقتضي ما ذكره الأسنوي سواء (١) أجعل الضمير فيه راجعا إلى المصل كما مر في كلام الأسنوي وهو ظاهر

(١) (قوله سواء الخ) ينبغي التأمّل في هذه العبارة ، كلها يملش لسنة اه صححه .

فيها ولم يبق من وقتها ما يسع جميعها ، أو كان ممن لا يرى إدراك الركعة بالركوع أو الجماعة بالشهادة كونه كالانتظار في غيرهما ، لأن مصلحة الانتظار للمقتضى ولا مصلحة له هنا كما لو أدركه في الركوع الثاني من صلاة الخسوف (ولا ينظر في غيرهما) أى الركوع والشهادة الأخير من قيام أو غيره فيكره إذ لا فائدة له ، وقد يسمن الانتظار كما في المواقف المختلفة بالإتمام الفائحة في السجدة الأخيرة لفوات ركعته بقيامه منها قبل ركوبه كما سيأتى ، وما يحته الزكشى من استحباب انتظار بطيء القراءة أو النهضة محل نظر ، والأوجه أنه إن ترتب على انتظارهما إدراك سن بشرطه وإلا فلا ، وما تقرر من كراهة الانتظار عن فقد شرط من الشروط المذكورة ولو على تصحيح المصنف التنب هنا هو مافى التحقيق والمجموع ، وجرى عليه الشيخ في شرح منجه تبعاً لصاحب الروض وأقضى به الوالد رحمه الله تعالى ، وهو المعتمد خلافاً لما فهمه الشارح من الكراهة على الطريق الأول ، ومن عدم استحبابه : أى إباحته على الثاني . ولو رأى مصل نحو حريق خفف ، وهل يلزمه القطع ؟ وجهان ، أوجههما لزومه لإتخاذ حيوان محترم ، ويجوز له لإتخاذ نحو مال كذلك ، وقوله أحس هي اللغة المشهورة ، قال تعالى - هل تحس منهم من أحد - وفى لغة غربية بلا همز (ويسن المصلى) مكتوبة ولو مغرباً على الجديده لأن وقتها عليه يسع تركوها مرتين بل أكثر كما علم مما مر فيه مؤداه (وحله وكذا جماعة فى الأصح إعادتها) بالمعنى النوى لا الاصطلاحى مرة فقط (مع جماعة يتركها) فى الوقت سواء أكانت مثل جماعة الأولى أم أقل منها أم أكثر كما سيأتى ، وإن زادت الأولى بفضيلة

للم يؤخذ ذلك معه لا ينتظره أيضاً لئلا يكون انتظاره سبباً لتأخير غيره (قوله أو الجماعة بالشهادة) أقول : ينبغي أن يضم إلى ذلك أيضاً ما لو أحس بداخل في التشهد الأخير ، وقد علم أنه تقام جماعة بعده بناء على أن الأفضل وهو المعتمد التأخير للثلاثة بهم تأمل اه سم على منهج . ومحل ذلك حيث علم الإمام من المأموم أنه إن لم يدرك الصلاة انتظر الجماعة التى تقام بعده (قوله إذ لا فائدة له) ثم إن حصلت فائدة كأن علم أنه لو ركع قبل إحرام المسبوق أحرم هاوية سن انتظاره قائماً اه سم على منهج : أى وإن حصل بذلك تطويل الثانية مثلاً على ما قبلها (قوله نحو حريق خفف) أى نذبا (قوله أوجههما لزومه) هل محله إذا لم يمكنه إيقاضه إذا صلى كشدة الخوف أو يجب القطع إن أمكنه ذلك ؟ فيه نظر ، ولا يبعد الأول قياساً على ما قالوه فيمن خطف نعله فى الصلاة . وقوله ويجوز له النخ وقضية التعبير بالجواز عدم سته والأقرب خلافه (قوله ويجوز له لإتخاذ نحو مال) ظاهره وإن كان ليتم وأنه لا فرق بين القليل والكثير (قوله وفى لغة غربية) أى واللغتان فيها إذا كان أحس بمعنى أدرك فلا يرد قوله تعالى - ولقد صدقكم الله وعده إذ تحسنهم يؤذنه - الآية فإنه ليس بهما المعنى ، وفى المختار : وحسبهم استأصلوهم قتلا وبابه رد ومنه قوله تعالى - إذ تحسنهم يؤذنه - وقال البيضاوى : أى تقتلونهم ، من حسه إذا أبطل حسه (قوله وكذا جماعة فى الأصح) عميرة من الأدلة البينة فى ذلك فى صلاة معاذ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فعلها إماماً يقومه أخرجه الشيخان اه سم على منهج (قوله بالمعنى النوى) وهو فعلها ثانياً مطلقاً ، بخلاف الاصطلاحى فإنه يشترط فيه أن يكون لخلل فى الأولى على ما قبل ، والثانى لا يشترط ذلك بل يكفى مجرد العذر فى فعل الثانية وإن لم يوجد خلل فى الأولى ، ومن العذر فضيلة الجماعة وعليه فهذه الإعادة اصطلاحية أيضاً ، ويصرح بذلك قول حج مانصه : قبل المراد هنا معناها النوى لا الأصوبى : أى بناء على أنها عندهم ما قبل لخلل فى الأولى من فقد ركن أو شرط ، أما إذا قلنا إنها ما قبل لخلل أو عذر كالثواب فيصح لإرادة معناها الأصوبى إذ هو حينئذ فعلها ثانياً رجاء الثواب (قوله مع جماعة) أى من أولها إلى آخرها (قوله يتركها فى الوقت) أى بأن يدرك فيه ركعة مر اه سم على حج . أقول : ويؤخذ ذلك من قوله أولاً مؤداه إذ الأداء لا يكون بدون الركعة نازع فيه حج ، ونقل الاكتفاء بالتحريم

تكون إمامها أعلم أو أوسع أو غير ذلك ، ومقابل الأصح يقصره على الانفراد نظرا إلى أن المصلى في جماعة حصل فضيلة الجماعة فلا معنى لإعادة بخلاف المنفرد ورد بمنع ذلك وهمل ذلك جماعة الأولى بعينهم وإن لم يحضر معهم أحد غيرهم كما اقتضاه إطلاق الأصحاب وأفتى به الولد رحمه الله تعالى وإن قال الأسنوى إن تصويرهم يشعر بأن الإعادة إنما تستحب إذا حضر في الثانية من لم يحضر في الأولى وهو ظاهر ، وإلا لزم استغراق ذلك الوقت ، إذ ما ذكره من اللازم ممنوع ، وعلى تقدير تسليمه إنما يأتي إذا قلنا إن الإعادة لا تتقيد بمرة واحدة ، والراجع تقييدها بها خلافا لبعض المتأخرين وتصويرهم خرج نخرج الغالب فيعمل بإطلاقهم كما هو ظاهر ، وإنما تطلب الإعادة لمن الجماعة في حقه أفضل ، بخلاف نحو العارى في الوقت كما في الميعن وأقروه وذلك لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لاثنين رأهما لم يصلها معه وذكر أنها صليها في رحالهما إذا صليتا في رحالكما ثم أتيتا مسجد جماعة فصلياها معهم فإنها لكان نافلة « دل بتركه الاستفصال مع إطلاق قوله إذا صليتا في رحالكما على أنه لافرق بين من صلى جماعة أو منفردا ولا بين اختصاص الأولى والثانية بفضل أولا ، وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لما جاء رجل بعد صلاة العصر : من يتصلق على هذا فيصلى معه ، ؟ فصلى معه رجل ، ومن ثم سنت الإعادة ولو مع واحد وإن كان صلى أولا مع جماعة كثيرين كما دل عليه هذا الخبر ، ودل أيضا على استحباب الشفاعة إلى من يصلى مع الحاضر ممن له عذر في عدم الصلاة معه ، وأن الجماعة تحصل بإمام ومأموم كما مر ، وأن المسجد المطروق لا تكرر فيه جماعة بعد جماعة ، وقد مر أيضا ، وأنه لافرق بين الإعادة في وقت الكراهة وغيره ،

في الوقت من حيث حصول الجماعة حتى لو أخرج نفسه من الجماعة عقب التحريم كفى ، ثم قال بعد كلام ذكره : إنه لا بد من وقوع ركعة في الوقت لتكون أداء ، وعبارته : فالذى ينتج الآن اشتراط ركعة وإن كان ظاهر المجموع يؤيد اشتراط الكل اهـ . وفي سم على منهج : فرع : لو خرج الوقت قبل إدراك ركعة منها ينبغي أن تنقلب نفلا مطلقا اهـ . وقوله يدرکہا في الوقت أيضا قال عميرة : اقتضى هذا أن من صلى منفردا في الوقت أو بعده لا ينبغي له إعادتها في غير الوقت في جماعة ، وقد يستشكل بما سلف من أن الجماعة تسن في القضاء عند اتحاد الجففس ، إلا أن يجاب بأنه لما كانت الجماعة مختلفا فيها في القضاء وانضم إلى ذلك أن المعادة تقع نفلا امتنعوا من ندب ذلك هنا وانقصروا على الوارد اهـ سم على منهج (قوله ورد بمنع ذلك) ويؤيد المنع ما تقدم من صلاة معاذ يقوم به صلته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله إذ ما ذكره من اللازم) هو قوله وإلا لزم الخ (قوله والراجع تقييدها) فلو زاد بالقياس عدم الاعتقاد من العالم اهـ سم على منهج : أى وأما الجاهل فقتل له نفلا مطلقا (قوله بخلاف نحو العارى) أى فلا تسن الإعادة له لأن الجماعة في حقه ليست أفضل من الانفراد ، وقضية ما تقدم له من أنهم لو كانوا عيا أو في ظلمة استحبت الجماعة لم تقيدها ما هنا من عدم سن الإعادة بما لو كان العرا بصراء في ضوء ، ويصرح به قوله الآتى : أو العرا في غير محل نديها لم لم تتعقد (قوله كما في الميعن) أى للميعن (قوله رأهما لم يصلها معه) وكان ذلك صلاة الصبح بمسجد الخيف اهـ حج (قوله مسجد جماعة) أى محلا تقام فيه الجماعة وإن لم يكن مسجدا (قوله فيصلى معه) هو بالنصب في جواب الاستفهام (قوله فصلى معه رجل) هو أبو بكر رضي الله عنه اهـ حج (قوله بمن له عذر في عدم الصلاة) أى وكلنا غيره حيث لم يرد الصلاة معه اهـ حج (قوله جماعة بعد جماعة) كذا في المجموع ، وفيه نظر إذ الجماعة الثانية هنا يأذن الإمام اهـ حج . وأقره سم عليه . والإمام في كلام حج هو النبي صلى الله عليه وسلم ، ومحل القول بكراهة ذلك إذ لم يأذن الإمام صريحا أو مافى

ومحل نذب الإعادة لمن صلى جماعة إذا كان ممن يرى جواز الإعادة وإلا فلا يعيد ، وأنه لو أعادها منفردا لم تنتقل إلا لسبب كان كان في صلاته الأولى خلل . ومنه جريان خلاف في بطلانها كان شك في طهر أو نحوه ، وأنه يجب نية الإمامة فيها وإلا صار منفردا وهو ممتنع ، وقول الشيخ فيمن صليا فريضة منفردين : الظاهر أنه لا يسن لأحدهما أن يقتدى بالآخر في إعادتهما فلا تسن الإعادة وإن شمله كلام المتنازع وغيره لقوله إنما تسن الإعادة لغير من الانفراد له أفضل ، فيه نظر ظاهر ، بل الاقتداء هو الأفضل لتحصيل فضيلة الجماعة في فرض كل ، وقولهم المذكور

معناه كأن سكنت وعلم رضاه (قوله ومحل نذب الإعادة الخ) لعل المراد أن من صلى في جماعة إذا أراد الإعادة لتحصيل الفضيلة لمن لم يدرك الجماعة الأولى اشترط في استحباب الإعادة له أن يكون الآتي ممن يرى جواز الإعادة بخلاف ما لو كان مالكا مثلا لا يرى جواز الإعادة لمن ذكر ، فالضمير في قوله يرى للمصلي معه . وعبرة حج : ويظهر أن محل نذبا مع المنفرد إن اعتقد جوازها أو نذبه وإلا لم تنتقل لأنه لا فائدة لما تعود عليه : أى وهو ظاهر حيث كان المخالف إماما . أما لو كان مأموما فلا مانع من حصول الفضيلة للشافعي اعتبارا بعقيدته (قوله لمن صلى جماعة) أى وأراد إعادتها لتحصيل الفضيلة لغيره (قوله وإلا فلا يعيد) أى فلو أعاد لم تنتقل وعمله إذا كان الشافعي إماما لأن المالكي يرى بطلان الصلاة فلا قدوة (قوله كأن كان في صلاته الأولى خلل)

[فرع] أعاد الصلاة منفردا لهذا الخلل المبطل على قول هل تسن إعادتها ثالثا جماعة ؟ فيه نظر ، ومال من المنع لأن الثالثة مجموعة اه تأمل اه سم على منهج . أقول : الأقرب الاستحباب لأن الثانية التي فعلها بالنظر للخلاف تعد أولى (قوله كأن شك في طهر أو نحوه) وينبغي وفاقا مر أن يشترط قوة يدرك ذلك القول ، فهل من ذلك ما لو مسح الشافعي بعض رأسه وصلى يستحب له الوضوء بمسح جميع الرأس والإعادة مراعاة لخلاف مالك يتجه نعم فليعامل وهل من ذلك الصلاة في الحمام لقول أحمد ببطلانها لا يعيد ؟ نعم إن قوى دليله على ذلك فلينظر دليله اه سم على منهج . وهل مما قوى منكره ما تقدم عن أبي يحيى المروسي من أن الصلاة خلف المخالف لأفضلية فيها أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب أنه لا تسن الإعادة (قوله وقول الشيخ) أى في غير شرح منجه (قوله لغير من الانفراد له أفضل) أى وما هنا كذلك لأن الانفراد أفضل من الاقتداء بالمعيد لأنه صلاة فرض خلف نفل ، وليس مما يكون

(قوله ومحل نذب الإعادة لمن صلى جماعة الخ) عبارة التحفة : ويظهر أن محل نذبا مع المنفرد إن اعتقد جوازها أو نذبا وإلا لم تنتقل لأنها لا فائدة لما تعود عليه انتهت . وعبرة الإمداد محل نذب الإعادة لمن صلى جماعة مع المنفرد إذا كان ممن يرى جواز الإعادة ولا يكره الاقتداء به وإلا لم تجز معه لانتهاء المعنى الذى يعيد لأجله وهو الفضيلة انتهت (قوله وأنه لو أعادها منفردا الخ) ظاهر هذا السياق أن هذا مأخوذ من الخبر أيضا ، وفي أخذ جميعه على هذا الوجه منه نظر ظاهر كأخذ قوله الآتي : وأنه لو أعادها بعد الوقت أو القراءة في غير محل نذبا الخ ، وعنده أنه تابع في غالب ما عبر به هنا لعبارة الإمداد من غير تصرف ، فأوهم أن جميع ما ذكر مأخوذ من الخبر مع أنه ليس كذلك ، وعبرة الإمداد مصدرة بما يصحح العطف في المذكورات ، بخلاف عبارة الشارح ، وعبارته أضنى الإمداد : ووجه سن الإعادة فيمن صلى منفردا تحصيل الجماعة في فريضة الوقت حتى كأنها فعلت كذلك ، وجماعة احتيال الثانية على فضيلة وإن كانت الأولى أكل منها ظاهرا . ويؤخذ من هذا مسائل أبديتها في بشرى الكريم فراجعها فإنها مهمة أن أعكرها لا نقل فيه ، ومنها أن محل نذب الإعادة لمن صلى جماعة مع المنفرد واندفع في بيانها بما في الشرح مع زيادة فجميع ما في الشارح من المعطوفات بعد هذا بقوله وأنه من مدخول هذا تبعاً لعبارة المذكورة مع حذف صدرها المصحح لذلك

لا يشمل هذه الصورة كما هو ظاهر ، وأنه لو أعادها بعد الوقت أو العرة في غير محل نديها لم تم تنعقد ، ولو أخرج نفسه المعيد من الجماعة كأن نوى قطع القدوة في أثناءها بطلت كما أتى به والد رحمه الله تعالى ، إذ المشروط يتخفى بانتفاء شرطه وشرط صحته بالجماعة ، إذ صورة المسئلة لا مسوغ لإعادتها إلا هي . ولا يرد على ذلك الجمعة حيث جاز له فيها الانفراد في الركعة الثانية ، لأن الجماعة شرط فيها في الأولى فقط دون الثانية ، بخلاف مسئلتنا

الانفراد فيه أفضل القدوة بالمخالف لما مر من حصول التفضيلة معه ، وأنها أفضل من الانفراد كما تقدم في شرح قول المصنف أو تطلعت مسجد قريب لتبنيته ، وقد تقدم عن سم على حج أن القياس أن الجماعة خلف القياس والمبتدع أفضل من علمها : أي فتجاوز الإعادة مع كل منهم ، وقوله أفضل : أي وكلنا من الانفراد له مساو له في الجماعة لما مر في العرة (قوله كما هو ظاهر) أي لأن محل الكراهة في فرض خلف نفل محض ، وما هنا ليس كذلك فإن صلاة كل منهما نفل ، على أن محل كراهة القرض خلف النفل في غير المعادة (قوله وأنه لو أعادها بعد الوقت الخ) أي أو فيه ولم يترك ركعة في الوقت على ما مر (قوله في غير محل نديها لم) بأن كانوا يصرون في ضوء (قوله كأن نوى قطع القدوة في أثناءها بطلت الخ) ظاهره وإن انتقل لجماعة أخرى لأنه صدق عليه أنه انفراد في صلاته ، وبطله ما لو خرج لعنركان رعت إمامه مثلاً وهو ظاهر ، وعليه فيشكل هذا بما قاله سم من سجوده لسهو إمامه بعد سلامه فإنه يعد منفرداً حال سجوده . وقد يفرق بينهما بأن زمانه لما عد من توابع الصلاة وكان الإمام واحداً لم يضر وكأنه لم يتفرّد ، بخلاف هذا فيصير الانفراد في هذه الحالة وإن قل جلياً . وبقي ما لو فاتته الركعة الأولى مع الإمام واقتدى به في الثانية لاحتال أن يسهو الإمام بركن ويأتى بركعة خامسة فيتركها جميعاً مع الإمام هل تصح صلاته نظراً لذلك أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني قياساً على ما لو كان لايس الخلف وعلم أن ما بقي من المدة لايسح الصلاة كاملة حيث قال الشارح ببطلانها من أول الأمر ، وعليه فيفرق بين هذا وبين ما لو أدرك إمام الجماعة في اعتدال الركعة الثانية فما بعده حيث ينوى في اعتداله بالجمعة لا الظاهر لاحتال أن إمام الجماعة يتذكر أنه ترك ركعتاً من الركعة الأولى فيتداركه بركعة كاملة بعد اقتداءه المسبوق فتحصل له الجماعة بأنه في الجماعة تردّد في كونها تكون جمعة أو ظهرها مع جزئه بالنية ، وما هنا تردّد في أنها منعقدة أو باطلة فصرّ . وبقي أيضاً ما لو قارن المأموم الإمام في بعض أفعال الصلاة أو كلها هل يضرّ ذلك أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لأن الجماعة في الكل حاصلة حقيقة وفضلها حاصل في الصلاة في الجملة على ما احتسده الشارح وإن فاتته التفضيلة فيها قارن فيه فقط . وعبارة حج :

لكن يؤخذ بما مرّ من الزركشي في مسئلة المفارقة أن العبرة في ذلك بتحرّمها وإن اتنى الثواب بعد ذلك من حيث الجماعة لنحو انفراد من الصفّ أو مفارقة أفعال الإمام اه . وسئلت أيضاً عما لو أحرم خلف الإمام بعيداً عن الصفّ فهل تسن له الإعادة منفرداً لكراهة فعل ذلك ؟ فأجبت عن ذلك : بأنه لا وجه للإعادة لأنه ليس كل صلاة مكروهة تطلب إعادتها ، وإعادة الصلاة في الحمام إنما هو لقول الإمام أحمد ببطلانها لا لغير كونها مكروهة . وأما لو أحرم مريد الإعادة منفرداً عن الصفّ ابتداء واستمرّ إلى آخرها قلنا بأن ذلك مانع من حصول تفضيلة الجماعة فهل تصح الإعادة أولاً ويكفي مجرد حصول الجماعة ؟ فيه نظر . والقياس عدم الصحة لانتهاء التفضيلة فيها . ويفرق بين هذه وما ذكر عن حج بأن تلك حصل فيها تفضيلة التحريم وعرضت الكراهة بعد ذلك فأسقطت التفضيلة في بعضها وهذه لم يحصل فيها تفضيلة أصلاً . وفي كلام سم على حج : أن قضية اشتراط الجماعة فيها إلى آخرها أنه لو وافق الإمام من أوّلها لكن تأخر سلامه عن سلام الإمام بحيث عدّ مقطوعاً عنه بطلت ، وأنه لو رأى جماعة

فإنها فيها بمنزلة الطهارة ، وخرج بقولنا مكتوبة : أى على الأعيان المنثورة فلا تسن إعادتها بل لا تمتنع ، وهى صلاة الجنازة لأنها لا يتنفل بها كما يأتى ، فإن أعادها صحت ووقعت نقلا ، وهذه خرجت عن سنن القياس فلا يقاس عليها ، لكن الأوجه أنما تستحب فيه الجماعة من النفل كالقصر فى سن الإعادة ودخل فى المكتوبة الجمعة فسنن إعادتها عند جواز تعددها أو سفره لبلد أخرى رآهم لم يصلوها خلافا لمن منع ذلك كالأذرى ، ولو صلى معلور الظهر ثم أدرك الجمعة أو معلورين يصلون الظهر سن له الإعادة كما شمله كلامهم وأقضى به الوالد رحمه الله تعالى ، ولو قصر مسافر ثم أقام ووجد جماعة فى تلك المقصورة استحب له إعادتها معهم وإن كان يتم ، وعمل سن الإعادة لمن لو أقصر على الأول أجزأته ، فلو تيمم لنحو برد لم تسن له الإعادة كذا قيل ، والأوجه خلافه لجواز تنفله ، وقد تستحب الإعادة منفردا زيادة على ما مر فيها لو تلبس بفرض الوقت ثم ذكر أن عليه فائضة فإنه يتم صلاته ثم

وشك هل هم فى الركعة الأولى أو فيها بعدما امتنع الإعادة معهم مر (قوله على الأعيان) وكذا لو نذر صلاة الضحى مثلا (قوله بل لا تمتنع) أى من العلم سم . وعبرة حج : ويسن للمصلى فرضا مؤداه غير المنثورة لما مر فيها وغير صلاة الخوف أو شدته على الأوجه لأنه احتمل المبطل فيها للحاجة فلا يكره ، فجعل المنثورة وما بعدها مستثناة من كلام المصنف والشارح لما عبر بالمكتوبة جعل المنثورة فيها خارجة (قوله فإن أعادها صحت) أى ولو مرأت كثيرة . وعبرة حج : وكان وجه خروجها عن نظائرها أن العبادة إذا لم تتطلب لا تمتنع التوسعة فى حصول نفع الميت لاحتياجه له أكثر من غيره (قوله أن ما تستحب فيه الجماعة من النفل كالقصر) اعظمه حج ، وقد يدخل فيه وتر رمضان ، وعليه فقولهم لاوتران فى ليلة محله فى غير ذلك فليحذر ، لكن قال مر : لاتعاد الخديب « لاوتران » وهو خاص فيقدم على عموم خبر الإعادة اه . وأقول : بل بينهما عموم من وجه ومعارض فى إعادة الوتر فتأمل اه سم على منهج (قوله عند جواز تعددها) خرج به ما لو لم تتعدد بأن لم يكن فى البلد إلا جمعة واحدة فلا تصح إعادتها لظهورها ولا جمعة حيث صحت الأولى ، بخلاف ما لو اشتملت على خلل يقتضى فسادها وتمنوت إعادتها جمعة فيجب فعل الظهر وليس بإعادة المعنى الذى الكلام فيه ، وعمل كونها لاتعاد جمعة إذا لم ينتقل محل آخر وأدرك الجمعة تمام فيه . وأما كونها لاتعاد ظهرا فهو على إطلاقه ، كما يصرح بما ذكره قول شارح الإرشاد ، ودخل فى المكتوبة الجمعة فسنن خلافا للأذرى ومن تبعه إعادتها عند جواز التعدد أو سفره لبلد آخر رآهم يصلونها ، ولو صلى معلور الظهر ثم أدرك الجمعة أو معلورين يصلون الظهر ستن الإعادة فيها ولا يجوز إعادة الجمعة ظهرا وكذا عكسه لغير المعلور انتهى رحمه الله . قال فى فتاويه الكبرى : وجه المنع أن الإعادة إنما نذبت لتحصيل كمال فى فريضة الوقت يقينا إن صلى منفردا ، أو قلنا أو رجاء إن صلاها جماعة ، ولو بجماعة أكل ظهرا ، ومن صلى الجمعة كانت هى فرض وقته فإعادته الظهر لا ترجع بكمال على الجمعة التى هى فرض وقته أصلا ، فلما لم يكن فى إعادة الظهر كمال يرجع بفرض الوقت امتنعت إعادة الظهر لأنها عبث ، والعبادات يقتصر فيها على محل ورودها أو ما هو فى معناه من كل وجه اه (قوله وأقضى به الوالد) أى خلافا للأذرى اه حج (قوله ولو قصر مسافر ثم أقام) وكذا لو لم يقم فتجوز إعادتها معهم تامة لوجوب الإتمام عليه حيث اقتضى يتم (قوله ووجد جماعة فى تلك المقصورة) أى يربطون فعلها تامة مثلها (قوله وإن كان يتم النخ) وفى نسخة بعد قوله معهم إن قلنا بأن الجماعة ليست شرطا فى جميعها وإلا امتنع فعلها معهم اه . وقوله وإلا امتنع النخ يرد عليه أنه لا يلزم ذلك لجواز أن يفعلها بعد الإقامة خلف متم (قوله وقد تستحب الإعادة النخ) هذا مستضاف من عموم ما مر فى قوله ومنه جريان خلاف فى بطلانها (قوله ثم ذكر النخ) قضيته أنه لا تسن له الإعادة إذا حرم (قوله وقد تستحب الإعادة منفردا زيادة على ما مر) ليس هذا مأخوذا من قوله المار ، وأنه لو أعادها منفردا

يصلى الفائتة ، ويستحب إعادة الحاضرة كما قاله القاضى الحسين خروجاً من الخلاف (وفرضه) فى الصورتين (الأولى فى الجديد) للخبر المارّة فلها لكنا نافله ، ولسقوط الخطاب بها ، فلو تذكر خلافاً فى الأولى لم تكفه الثانية .
نعم لو نسي أنه صلى الأولى فصلها مع جماعة فبان فساد الأولى أجزائه الثانية لأنه نوى القرض حقيقة بخلافه ثم والتقدم ونص عليه فى الإيماء أيضاً أن القرض لإحداهما يحتسب الله تعالى ماشاء منهما ، وقيل القرض كلاهما ، والأولى مسقطه للحرج لا مانعة من وقوع الثانية فرضاً كصلاة الجنائز لو صلاها جمع مثلاً سقط الحرج عن الباقيين فلو صلاها طائفة أخرى وقعت الثانية فرضاً ، وهكذا فروض الكفايات كلها . وقيل القرض أكملهما ومحل كون فرضه الأولى حيث أغنت عن القضاء وإلا ففرضه الثانية المغنية عنه على المذهب (والأصح) على الجديد (أن

بالحاضرة علماً بأن عليه فائتة ولعله غير مراد ، بل استحباب الإعادة فى هذه أولى من تلك لتقصيره بتقديم الحاضرة (قوله وفرضه الأولى فى الجديد) وقيل فرضه فى حق المنفرد الثانية اه أسنوى ، ولعل حكمة ترك الشارح لهذا الوجه أنه يستفاد من قوله وقيل القرض كلاهما (قوله أن القرض لإحداهما) يؤخذ منه استحباب إعادة الرواتب البعيدة لاحتمال أن لا تكون الأولى فرضاً . وصارته سم على حج نصها : فرع : هل تسن إعادة الرواتب : أى فرادى . أما القبلية فلا يتجه إلا عدم إعادتها لأنها واقعة فى محلها سواء قلنا القرض الأولى أو الثانية أو إحداهما لا يعينها يحتسب لله ماشاء منها . وأما البعيدة فيحتمل سن إعادتها مراعاة للقول الثالث لجواز أن يحتسب الله الله الثانية فيكون مافعله بعد الأولى واقعا قبل الثانية فلا تكون بعيدة لها اه . وعبارته على منج : فرع : الظاهر وفاقاً مر أنه لا يستحب إعادة روااتب المعادة معها لأنها لا تطلب الجماعة فى الرواتب وإنما يعاد ما تطلب فيه الجماعة فاي تأمل : أى كما يؤخذ مما مر اه . والأقرب ما قاله على حج لأنه حيث كانت الإعادة لاحتمال أن الثانية فرضه كان وجه الإعادة احتمال كون الأولى وقعت تفلاً مطلقاً لفعلها قبل دخول وقتها .

[تنبيه] أفنى شيخنا الشهاب الرمل بأن شرط صحة المعادة وقوعها فى جماعة من أولها إلى آخرها : أى بأن يدرك ركوع الأولى ، وإن تباطأ قصداً فلا يكتفى وقوع بعضها فى جماعة حتى لو أخرج نفسه فيها من القدوة أو سبقه الإمام ببعض الركعات لم تصح . وقضية ذلك أنه لو وافق الإمام من أولها لكن تأخر سلامه عن سلام الإمام بحيث حد منقطعاً عنه بطلت ، وأنه لو رأى جماعة وشك هل هم فى الركعة الأولى أو فيها بعدها امتنعت الإعادة معهم . وكلام الشارح مصرح بخلاف ذلك كله ، وعليه غيره من مشايخنا أيضاً ، وعلى الأول فلو لحق الإمام سهو فسلم ولم يسجد فتيجه أن للمأموم المعيد أن يسجد إذا لم يتأخر كثيراً بحيث يعد منقطعاً عنه مر ، ولو شك المعيد فى تركه ولكن فهل تبطل صلاته بمجرد الشك لأنه يحتاج للانفراد بركعة بعد سلام الإمام والانفراد فى المعادة ممنوع أو لا تبطل بمجرد ذلك لاحتمال أن يتذكر قبل سلام الإمام عدم ترك شيء ؟ فيه نظر ، والثانى أقرب مر اه سم على حج . وقوله امتنعت الإعادة معهم : أى وإن تبين أنه فى الركعة الأولى ، وقوله إن للمأموم الخ قد يخالفه ظاهر قول الشارح هنا إن الجماعة فى المعادة كالطهارة فإن قضية التشبيه أن الانفراد فى أى جزء وإن قل يضر ، كما أن الحداث يبطل الصلاة وإن قل ، وقد تقدم أنه يمكن الفرق بأن زمانه لما عد من توابع الصلاة لم يضر (قوله يحتسب الله تعالى ماشاء)

لم تنعقد إلا لسبب كان كان فى صلاته الأولى خلل ، ومنه جريان خلاف الخ ، خلافاً لما فى حاشية الشيخ لأن فالك فى الانتقاء وعلمه وهذا فى السن وعدمه

ينوى بالثانية الفرض) صورة حتى لا تكون قفلا مبتدأ ، أو ماهو صورة فرض على المكلف في الجملة لا عليه هو ، فإنه إنما طلب منه إعادتها ليحصل له نواب الجماعة في فرضه ولا يحصل من غير نية الفرض ، ولأن حقيقة الإعادة إيجاد الشيء ثانية بصفته الأولى ، وما تقرر من وجوب نية الفرضية هو المتمد وإن رجح في الروضة ما اختاره الإمام من عدم وجوبها وأنه تكفى نية الظهر مثلا ، على أنه اعترض بأنه ليس وجها فضلا عن كونه معتمدا . أما إذا نوى حقيقة الفرض فتبطل صلاته لتلاعبه ، ويجب في هذه المعادة القيام ، ويحرم قطعها كما علم مما مر لأنهم أثبتوا لها أحكام الفرض لكونها على صورته (ولا رخصة في تركها) أي الجماعة (وإن قلنا) إنها (سنة) لتأكدها (إلا لعذر) فلا ترد شهادة المداوم على تركها لعذر بخلاف المداوم عليه بغير عذر ، وإذا أمر الإمام الناس بالجماعة وجبت إلا عند قيام الرخصة فلا يجب عليهم طاعته لقيام العذر ، والأصل في ذلك خبر « من سمع النداء فلم يأت به لا صلاة له » أي كاملة إلا من عذر . والرخصة يسكون الخاء ويجوز ضمها لغة : التيسير والتسهيل ، واصطلاحا : الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر (عام كطمر) وتلج ويرد بيل بكل منها ثوبه ، أو كان نحو البرد كبيرا يؤذى ليلا ونهارا لما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لما مطروا في سفر : « ليصل من شاء من رحله » ولأن الغالب فيه النجاسة أو القذارة . أما إذا لم يتأذى بذلك لقلته أو كثر ولم يخف تقطيرا من سقوطه كما نقله في الكفاية عن القاضي لأن الغالب فيها النجاسة فلا يكون علرا (أو ريح عاصف) أي شديد أو ريح بارد أو ظلمة شديدة (بالليل) أو وقت الصبح كما يحبه الأسنوي لأن المشقة فيه أشد منها في المغرب ، بخلاف النهار والريح مؤثرة (وكذا وحل)

أي يقبل ماشاء الخ (قوله صورة) أي لا الحقيقي (قوله أما إذا نوى حقيقة الفرض) أي أو أطلق أخذنا من قوله قبل صورة أو ماهو فرض على الخ ، لكن في سم على منحه مناصبه : فرع : المتجه وفقا لشيخنا طب و مر أنه إذا أطلق نية الفرضية في المعادة لم يضرب وإن لم يلاحظ كونها فرضا على المكلف أو فرضا في الجملة (قوله فلا ترد شهادة المداوم على تركها) المتبادر من هذه العبارة الموافقة على تركها في جميع الفرائض ، فلا ترد المواظبة على تركها في البعض ، ويحتمل خلافه وهو الأقرب لأن في تركه للبعض تهاوتا بالمطلوب منه ، ولعل المراد بعدم المواظبة عدمها عرفا بحيث يعد غير معتن بالجماعة (قوله لقيام العذر) ظاهره وإن علم به وأمرهم بالحضور معه ، ويحتمل أنه أمرهم بالجماعة أمرا مطلقا ثم عرض لهم العذر فلا يجب عليهم الحضور لحمل أمره على غير أوقات العذر (قوله ويجوز ضمها) زاد الشيخ عميرة : وأما بالفتح فهو الشخص المرخص كثيرا كما في ضحكة فإنه الذي يضحك كثيرا (قوله والتسهيل) عطف تفسير (قوله واصطلاحا) ويعبر عنها أيضا بأنها هي الحكم المتغير إليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي (قوله على خلاف الدليل) دخل فيه ما لم يسبق امتناعه بل ورد ابتداء على خلاف ما يقتضيه الدليل كالسليم ، فإن مقتضى اشتباهه على الفرع عدم جوازه فجوازه على خلاف الدليل (قوله ليلا ونهارا) راجع لقول المصنف كطمر وما بعده (قوله قال لما مطروا الخ) في الاستدلال به شيء لما تقدم من أن الجماعة لا يجب على المسافرين لكنها تنس ، فعمل الاستدلال به على كونه علرا في الجملة (قوله ولأن الغالب فيه النجاسة) أي إذا كان على وجه يؤدي إلى اختلاطه بنجس (قوله فلا يكون علرا) جواب أما ، وقوله لأن الغالب النجاسة علة لمفهوم قوله ولم يخف تقطيرا وكأنه قال : أما إذا خاف تقطيرا فهو علر (قوله والريح مؤثرة) قضية تعبير

(قوله الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر) يرد عليه أمور لا تخفى تعلم من عرضه على حدة الرخصة المشهور وهو قول جمع الجوامع : والحكم الشرعي إن تغير لسهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي فرخصة لا تظليل بذكرها

بفتح الحاء وإسكانها لغة رديئة (شديد على الصحيح) ليلا كان أو نهارا كالمطر بل هو أشق غالبا بخلاف الخفيف منه . والثاني لا لإمكان الاحتراز عنه بالتمتع ونحوها . والشديد : مالا يؤمن معه التلوث كما صرح به جماعة وجزم به في الكفاية ، وإن يكن الوحل متحاشا كما قاله الإمام ، وقد حذف في شرح المذهب . والتحقيق : (التقييد بالشديد ومقتضاه عدم الفرق بينه وبين الخفيف . قال الأذرى : وهو الصحيح ، والأحاديث دالة عليه ، ويجرى ابن المقرئ في روضه تبعاً لأصله على التقييد وهو الأوجه . ومثل الوحل فيما ذكر كثرة وقوع البرد أو الثلج على الأرض بحيث يشق المشى على ذلك كمشقته في الوحل . وأما حديث ابن حبان « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أصابهم مطر لم يبل أسفل نعالم أن ينادى بصلاتهم في رحالم » ففروض في المطر وكلامنا هنا في وحل من غير مطر (أو خاص كمرض) مشقته كمشقة المطر بل يشغله عن الخشوع في الصلاة وإن لم يبلغ حدا يسقط القيام في الفرض للحرج وقياسا على المطر . أما الخفيف كصداح يسير وحى خفيفة فليس يعمل لأنه لا يسمى مرضاً (وحر) وإن لم يكن وقت الظهور كما شمله إطلاقه تبعاً لأصله ويجرى عليه في التحقيق ، وتقييده بوقت الظهور في المجموع والروضة وأصلها جرى على الغالب ولا فرق بين أن يجد ظلاً يمشى فيه أولاً ، وبه فارق مشكلة الإبراد المتقدمة خلافاً

المصنف بعاصف جواز التذكير أيضاً وبدل له قوله تعالى - جاءت بها ريح عاصف - وعبارة المحلى : بعد ريح شديدة قال عميرة : أفاد بقوله شديدة أن الريح مؤنثة وهو كذلك ، وإنما قال عاصف نظراً للفظ اه . وفي المصباح : والريح مؤنثة على الأكثر فيقال هي الريح ، وقد تذكر على معنى الهواء فيقال هو الريح وهب الريح نقله أبو زيد اه (قوله والشديد مالا يؤمن معه التلوث كما صرح به جماعة) أى لأسفل الرجل ، بخلاف الخفيف وهو مالا يلوث ذلك ، وعلى هذا قلل أن توجد صورة لا يكون الوحل فيها شديداً (قوله على التقييد) أى بالتشديد (قوله يسقط القيام) تقدم في كلامه أن ما أذهب الخشوع مسقط لوجوب القيام ، إلا أن يقال : ما ذكره هناك محمول على مشقة قوية لا يحصل معها شيء من الخشوع أصلاً ، وما هنا محمول على ما يذهب كمال الخشوع فإنه لا يسقط الجماعة (قوله تبعاً لأصله) أى المحرر (قوله ولا فرق بين أن يجد ظلاً يمشى فيه أولاً) عبارة سم على منهج قوله : وشدة حر : أى ولم يجد كنا يمشى فيه بقيه الحر كما هو ظاهر . وقد يقال : لامنفاة بينه وبين ما ذكره الشارح يحمل كلام الشارح على ظل لا يمنع من إدراك أثر الحر ، وكلام سم على خلافه ، وعبارته على حجج : قوله وإن وجد

(قوله التلوث) أى لنحو ملبوسه كما هو ظاهر لا لنحو أسفل الرجل وما في حاشية الشيخ من تفسيره بذلك لا يخفى بعده خصوصاً مع وصفه بالشدة ومقابله بالفتاحش ، على أنه يلزم عليه أن لا يتحقق خفيف إذ كل وحل يلوث أسفل الرجل (قوله مشقته كمشقة المطر) عبارة التحفة مشقته كمشقة المشى في المطر (قوله بل يشغله عن الخشوع في الصلاة) لم يتقدم مثله في المطر المشبه به حتى تتأق هذه الإحالة على أن الكلام في المرض كما هو ظاهر ، والشاق إنما هو المشى محل الجماعة بأن يكون بحيث لو صلى معه شغله عن الخشوع ، يقال : هذا ضابط للمرض الذي يسقط عنه المشى محل الجماعة بأن يكون بحيث لو صلى معه شغله عن الخشوع ، لكن يرد عليه أنه حينئذ يسقط القيام في الصلاة فلا يصح قوله وإن لم يبلغ الخ . وقد يجاب بأن الذي يشغل عن الخشوع غير الذي يذهب الخشوع ، والمسقط للقيام إنما هو الثاني دون الأول . وقد يجاب عن أصل العلاوة بأن مراده أنه يبقى معه أثر المشى في هذا إلى أن يشغله عن الخشوع في الصلاة ، وإن لم تبلغ الخ النظر لذاته قبل المشى ، وهذه العبارة التي ذكرها الشارح عبارة الإمداد (قوله وبه فارق مشكلة الإبراد) مراده أنه علم بما ذكر أن حكم

يلجئ توهموا اتحادهما (ويرد) ليلا ونهارا (شديدين) بخلاف الخفيف منها ، ولا فرق بين أن يكونا مألوفين في ذلك المحل أولا خلافا للأذرى ، إذ المدار على ما يحصل به التأذى والمشقة فحيث وجد كان علرا وإلا فلا ، وما ذكره المصنف هنا من كونهما من الخاص تبع فيه المحرور وعدّهما في الروضة كالشرح من العام ، ولا تعارض بينهما كما أشار إليه الشارح ، فالأول محمول على ما إذا أحسّ بهما ضعيف الخلقة دون قويا فيكونان من الخاص ، والثاني على ما إذا أحسّ بهما قويا فيحسّ بهما ضعيفهما من باب أولى فيكونان من العام (وجوع وعطش ظاهرين) أى شديدين والمأكل والمشروب حاضرا ، وقرب حضوره كما قاله ابن الرفعة تبعاً لابن يونس وكان اتفاقاً لذلك ، وقول الأسنوى في المهمات : الظاهر الاكتفاء بالتوقان وإن لم يكن به جوع ولا عطش ، فإن كثيراً من القواكه والمشارب اللذيذة تنوق النفس إليها عند حضورها بلا جوع ولا عطش مردود كما قاله الشيخ بأنه يبعد مفارقتها للتوقان ، إذ التوقان إلى الشيء الاشتياق له لا الشوق ، فشهوة النفس لهذه المذكورات بدونها لا تسمى توقاناً وإنما تسماه إذا كانت بهما بل لشدهما ، وما قاله جمع متأخرون من أن شدة أحدهما كافية وإن لم يحضر ذلك ولا قرب حضوره ردّ بأنه مخالف للأخبار كخبره إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدها بالعشاء وغيره لا صلاة بخضرة طعام ، ويمكن حمل كلام هؤلاء على ما إذا اختل أصل خشوعه لشدة جوعه أو عطشه لأنه حيثئذ شبه بمداغة الحلد ، بل أولى من المطر ونحوه مما مرّ ، إذ مشقة هذا أكثر ولأنها ملازمة في الصلاة بخلاف ذلك ، وحل كلام الأصحاب على عدم اختلال خشوعه إلا بخضرة ذلك أو قرب حضوره ، فبيدأ حيثئذ بما يكسر شؤنه من أكل لقم في الجوع ، وتصويب المصنف الشيخ وإن كان ظاهراً من حيث المعنى إلا أن الأصحاب على خلافه . نعم يمكن حمل كلامهم على ما إذا وثق من نفسه بعدم التطلع بعد أكل ما ذكر ، وكلامه على خلافه ويدل له قولهم

ظلاً يمشى فيه . أقول : لا يمتنع على متأمل أن هذا الكلام مما لا وجه له ، وذلك أن من اليديهي أن الحرّ إنما يكون علرا إذا حصل به التأذى ، فإذا وجد ظلاً يمشى فيه ، فإن كان ذلك الظل دافعا للتأذى بالحرّ فلا وجه حيثئذ لكون الحرّ علرا ، وإن لم يكن دافعا لذلك كان مقتضيا للإبراد أيضا ، ولا يصح الفرق حيثئذ بين البابين ، إذ ليس المدار فيهما إلا على حصول التأذى بالحرّ ، وإنما الوجه في مفارقة ما هنا للإبراد أن ما هنا مصور بما إذا ترك الإمام الإبراد وأقام الجماعة في أول الوقت فيعذر من تخلف عنه لعذر الحرّ . فالخاصل أنه يطلب الإبراد بالظهر في الحرّ بشرطه ، فإن خالفوا وأقاموا الجماعة أول الوقت عذر من تخلف لعذر الحرّ فتأمل اهـ ، اكن هذا قد يخالفه قول الشارح : وإن لم يكن وقت الظهر الخ (قوله والمشقة) عطف سبب على سبب (قوله والمشروب حاضرا) أى ويشترط أن يكون حلالا ، فلو كان حراما حرم عليه تناوله ، وعمله إذا كان يتربح حلالا ، فلو لم يترقبه كان المصطر (قوله يبعد مفارقتها) أى الجوع والعطش (قوله الاشتياق له لا الشوق) الذى في المختار التسوية بين الشوق والاشتياق . قال : الشوق والاشتياق نزاع النفس إلى الشيء اهـ . إلا أن يقال : إن الزاع مقول بالتشكيك ، فهو إذا عبر عنه بالاشتياق أقوى منه إذا عبر عنه بالشوق وعليه التسوية بينهما بالنظر لأصل المعنى والمراد منهما وبعبارة حجج عبر آخرون بالتوقان إليه ، ولا تنافي لأن المراد به شدة الشوق لأصله وهو ما ولشدة أحد ذئك اهـ قوله إلا أن الأصحاب على خلافه

ما هنا مغاير لحكم الإبراد ، إلا أن ما ذكر وجه المفارقة وإن أوهمت العبارة كما هو ظاهر (قوله وكان اتفاقاً لذلك) كأنه احتراز به عن طعام لم تنق نفسه إليه وإن كان به شدة الجوع كأن تكون نفسه تنفر منه فلا يستغنى عنه بوصف الجوع بالشدة (قوله وثق من نفسه بعدم التطلع) أى الذى معه توقان بدليل قوله الآتى وأهم تعبيره بالشدة الخ

تكره الصلاة في كل حالة تنافي خشوعه . فالخاصل أنه متى لم تطلب الصلاة فالجماعة أولى ، وبأني على المشروب كاللبن لكونه مما يؤتى عليه مرة واحدة ، وأفهم تعبيره بالشدة أن السقوط بهما وبما قبلهما لا يتوقف على زواله بالكلية بل يكفي أن يصير إلى حالة لا يكون ذلك علوا في الإبتداء كأن يخف (ومداغة حدث) من بول أو غائط أو ريح لم يتمكن من تفرغ نفسه والتطهر قبل فوت الجماعة لكون الصلاة حينئذ مكروهة . والأصل في ذلك خبر مسلم «لا صلاة بحضرة طعام ولا هو يدافعه الأخبثان» وعمل ما ذكر في هذه المذكورات عند اتساع الوقت ، فإن خشي بتخلفه لما ذكر فوت الوقت ولم يخش من كتم حديثه ونحوه ضررا كما يحثه الأذرعى وغيره وهو متجه صلي وجوبا مع مداغة ذلك من غير كراهة محافظة على حرمة الوقت . والسنة أن يتخلف عن الجماعة ليفرغ نفسه لما مر من كراهة الصلاة مع ذلك وإن خاف فوت الجماعة لو فرغ نفسه كما صرح به جماعة ، والأوجه أنه لو حدث له الحقن في صلاته حرم عليه قطعها إن كان فرضا إلا أن اشتد الحال وخاف ضررا (وخوف ظالم) مضاف لمفعوله (على) معصوم من (نفس) أو عضو أو متعة (أو مال) أو عرض أو حق له ولو اختصا بما يظهر له أو لغيره وإن لم يلزمه اللب عنه في الأوجه خلافا لمن قيد به وذكر ظالم مثال لا قيد ، إذ الخوف على نحو خبزه في تنور علر أيضا ، وعمل ذلك كما قاله الزركشي مالم يقصد بذلك إسقاط الجماعة وإلا فلا يكون علرا . نعم إن خاف تلفه سقطت عنه حينئذ كما هو ظاهر انتهى عن إضاعة المال ، وكذا في أكل ماله ربح كربه بقصد الإسقاط فيأثم بعدم حضور الجماعة لوجوبه عليه حينئذ ولو مع ربح المئتن ، لكن يندب له السعي في إزالته عند تمكنه منها كما أفى به الوالد رحمه الله تعالى ، وأفى أيضا بأنه تسقط الجماعة عن أهل محل عملهم علر كطر ، أما خوف غير ظالم كذا حق وجب عليه دفعه فورا فيلزمه الحضور وتوفيقته ، ومثل خوفه على نحو خبزه خوفا عدم نبات بلده أو ضعفه أو أكل نحو جراد له أو اشتغل بالجماعة ، ولو خاف من حضورها فوات تحصيل تملك مال فالأوجه

هذا معتمد سم على منهج عن الشارح (قوله ينافي خشوعه) ومنه ماله تأقت نفسه للجماع بحيث يذهب خشوعه لو صلى بدونه (قوله ضررا) أى يبيع التيمم (قوله وخاف ضررا) أى يبيع التيمم أيضا فله القطع بل قد يجب (قوله إذ الخوف الخ) أى سواء خاف تلقا أو عيبا فيه فلا ينافي الاستدراك الآتى (قوله وعمل ذلك) أى ما ذكر في الخبر ونحوه (قوله لكن يندب له السعي) ظاهره عدم الوجوب وإن علم تأذى الناس به اه سم على ابن حجر ، وهو قريب لأن ذلك مما احتيد وما يحتمل أذاه عادة (قوله أو أكل نحو جراد) من النحو

(قوله فالخاصل أنه متى لم تطلب الصلاة الخ) لا يعني أن معنى عدم طلب الصلاة لأجل الجوع المذكور أنه يقدم الأكل ثم يصلى ، والصورة أن الوقت باق فلا يحلور في التأخير هذا الزمن القصير ، وهذا بعينه موجود فيما نحن فيه مع زيادة فوت الجماعة فأين الأولوية بل أين المساواة (قوله أن السقوط بهما وبما قبلهما الخ) في العبارة قلب وهي عبارة الإمداد ، والمتصود منها أن زوال العلر بهما وبما قبلهما لا يتوقف على زواله بالكلية الخ (قوله مثال لا قيد) أى وإن خرج به ما بأتى فهو مثال باعتبار قيد باعتبار (قوله إذ الخوف على نحو خبزه) أى ولو نحو تعيب بقرينة قوله فيما يأتى في التمدى نعم إن خاف تلفه الخ (قوله فيأثم بعدم حضور الجمعة) أى وكذا الجماعة وإن توقفت عليه كما هو ظاهر ، وإنما فرضه في الجمعة لتأتى ذلك فيها على الإطلاق ، وقد يستفاد من جعله الإنهم بعدم الحضور أنه لا يأتى بالأكل . وفي حواشى المنهج للشهاب سم نقلا عن الشارح التصريح بذلك فقال : إنه يكره من حيث كونه أكلا ، وإنما يحرم القصد . وعن الشهاب حج أن الأكل حرام (قوله كما أفى به الوالد) يعنى يندب السعي في إزالته ، وإلا فرض فتياء فيما لو أكل ما ذكر جاهلا بأنه يوم الجمعة وإن كان فيها وقفة تعلم

أنه إن احتاج إليه حالا كان علنا وإلا فلا (و) خوف (ملازمة) أو حيس (غريم معسر) مصلر، مضاف لفاعله فلا يتوهم غريم لأنه حيثئذ السالين ومثله وكيله، أو لمفعوله فينون لأنه حيثئذ المدين ومحلّه إذا عسر عليه إثبات إحصاره بخلاف المومر بما عليه والمعسر القادر على الإثبات بيينة أو بين، ولو كان الحاكم لا يسمع البينة إلا بعد حيسه نهى كالعدم كما يحتمل الزركشي (و) خوف (عقوبة) تقبل العفو عنها كحد قذف وقود وتعذيب الله أو لأدوى (و) يرجى تركها) ولو على بعد ولو ببلد مال (إن تغيب أياها) يعنى زمانا يسكن فيه غضب المستحق، أما حد الزنا والسرقة والشرب ونحوها من حدود الله تعالى فلا يعلى بالخوف منها إذا بلغت الإمام: أى وثبتت عنده لأنه لا يرجو العفو عن ذلك فلا رخصة به بل يحرم التغيب عنه لعدم فائدته، وله التغيب عن الشهود لئلا يرفعوا أمره إلى الإمام، وإنما جاز تغيب من عليه قود مع أن موجه كبيرة، والتخفيف ينفيه لأن العفو مطلوب إليه والتغيب طريقه، وعلم مما قررناه أن مراد المصنف بأياها مادام يرجو العفو ولو على بعد أنه لو كان القصاص لصحى وحصل رجاءه اقرب بلوغه مثلا فالحكم كذلك، فقد يرفع أمره لمن يرى الاختصاص للولى أو لمن يحبس خشية من هربه إلى البلوغ فلا يمكنه التغيب (و) جرى) بأن لم يجد ما يليق به لئس وإن وجد سائر عورته كفقده عمامة أو قباء لأن عليه مشقة في خروجه

الحمام والعصافير ونحوها (قوله كحد قذف الخ) أى كأن رأى الإمام المصلحة في تركه فإنه يجوز له العفو عنه حيثئذ (قوله اقرب بلوغه) انظر ما ضابط القرب، بل قضية قوله ولو على بعد عدم اشتراط القرب (قوله وعزى) يقال فرس عزى: أى لاشئ عليه، ويقال أيضا عزى من ثيابه إذا تعرى كعصى بعزى عزيا بضم العين وكسر الراء وتشديد الياء ذكره الجوهري. قال الأستاذ: فيجوز قراءة الكتاب بالوجهين انتهى عبرة

بالوقوف عليها (قوله والمعسر القادر) المناسب والمعسر الذى لا يتعسر عليه الإثبات (قوله أى وثبتت عنده) أى وطلب المستحق بالنسبة للسرقة (قوله أن مراد المصنف) يدل من ما وثاب فاعل علم قوله لو كان القصاص الخ، لكن في كون هذا هو الذى قرره نظر ظاهر لأن معنى قوله فيها مر ولو على بعد أن رجاء ترك المستحق مستبعد لضئته به وعدم سماحه به، وليس المراد به البعد في الزمان لأنه قدمه عليه، فكان الأولى أن يقول: وعلم مما قررنا به كلام المصنف من أن مراده بأياها مطلق الزمان الصادق بالقليل والكثير، ثم إن الذى علم مما تقرر كما عرفت عدم الفرق في الرجاء بين طويل الزمان وقصيره، وحيثئذ فلا معنى للتقليد في هذه المسئلة بقوله اقرب بلوغه لا يقال: هو وإن قيد به لكن لم يرد حقيقة التقيد حيث أعقبه بقوله مثلا لينخل ما إذا لم يقرب بلوغه. لأننا نقول: فأى معنى لذكره على أنه لا يصح رجوعه لقوله اقرب بلوغه لإدخال ما ذكر، إذ لا يقاس البعيد بالاقرب لعدم الجامع، وإنما هو راجع لقوله لصحى لينخل من في معناه كالمجنون كما هو ظاهر، وأصل ذلك أن بعضهم قال: يستفاد من تقيد الشيخين بأياها أنه لو كان القود لصحى لم يميز التغيب لتوقف العفو على البلوغ فيؤدى إلى ترك الجمعة ستين، فزيغه عليه الشهاب حجج في إمداده بأنه لا يستفاد منه ذلك، لأن مرادهما أنه ينبغي مادام يرجو العفو ولو على بعد: أى وليس المراد ظاهر ما اقتضاه التعبير بأياها، وعبارته أعني الإمداد. وقيد الشيخان رجاء العفو بتفنييه أياها ولا يستفاد منه خلافا لبعضهم أن القود لو كان لصحى لم يميز التغيب لتوقف العفو على البلوغ فيؤدى إلى ترك الجمعة ستين، وذلك لأن المراد أنه ينبغي مادام يرجو العفو ولو على بعد، فقد يرفع لمن يرى الاختصاص للولى، والشارح رحمه الله تصرف فيها بما ترى مع زيادة قوله اقرب بلوغه إشارة إلى أن ما استفيد من كلام الشيخين مرادهما، لكن بما لا يلائمه ما قبله من قوله إن مراد المصنف بأياها الخ، ولا ما بعده من قوله فقد يرفع الخ.

كذلك ، بخلاف ما إذا وجد لائقا به بأن اعتاده بحيث لا يخل به مرومته فيما يظهر ، والأوجه أن فقد ما يركبه لمن لا يليق به المشي كالعجز عن لباس لائق (وتأهب لسفر) مباح يريده (مع رقة تحزل) قبل الجماعة ، وبخلاف من التخلت لها على نفسه أو ماله أو كان يستوحش فقط للمشقة في تخلفه عنهم (وأكل ذى ريح كرية) كبصل أو ثوم أو كراث أو فجل فيء ، ومثله المطبوخ الباقي له ريح يؤذى ولو قلّ فيما يظهر وإن كان خلاف الغالب ، وقول الرافعي : يحتمل الريح الباقي بعد الطبخ محمول على ريح يسير لا يحصل منه أذى ، وذلك لما ورد عنه صلى الله عليه وسلم « من أكل بصلا أو ثوما أو كراثا فلا يقربن مسجدا » وفي رواية « المساجد » فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم ، كما رواه البخاري . قال جابر : يعني ما أراه إلا نيته وزاد الطبري : أو فجلا . ومثل ذلك من يشابه أو يذنه ريح كرية كدم فصد وقصاب وأرباب الحرف الخبيثة وذو البخر والصنان المستحكم والبحراحات المنتنة والخلوم والأبرص ومن داوى جرحه ينحو ثوم لأن التأذى بذلك أكثر منه بأكل نحو الثوم ، ومن ثم نقل القاضي عياض عن العلماء منع الأجلد والأبرص من المسجد ومن صلاة الجمعة ومن اختلاطهما بالناس ، وعمل

(قوله والأوجه أن فقدا يركبه الخ) ومثل فقده فقد ما يليق به ركوبه وظاهره وإن قربت المسافة جدا وهو ظاهر حيث عد إزاره به (قوله لسفر مباح) أي ولو سفر نزهة سم على ابن حجر ، ونقل شيخنا الزيادي التوقف فيه عن بعضهم واستظهره ، وتقديم نقل عبارته في أول الكتاب (قوله ريح كرية) قال حجج لمن يظهر منه ريحه (قوله أو فجل) أي لمن يتجشئ منه لا مطلقا صرح بذلك النووي فيما للقاضي اه سم على عياب ، قال الشيخ حمدان بعد مثل ما ذكر : وهو ظاهر إذ لا كراهة لريحه إلا حيث لا (قوله فلا يقربن مسجدا) ظاهره ولو كان عتاجا لأكله للجوع أو غيره . وفي صحيح البخاري ما نصه : باب ما جاء في الثوم التي ، والبصل والكراث ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم « ومن أكل البصل والثوم من الجوع أو غيره فلا يقربن مسجدا » عن عبيد الله قال : حدثني نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في غزوة خيبر « من أكل من هذه الشجرة : يعني الثوم ، فلا يقربن مسجدا » إلى أن قال : زعم عطاء أن جابر بن عبد الله زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أكل ثوما أو بصلا فليعتزلنا ، أو قال : فليعتزل مسجدا ، أو ليقعد في بيته » انتهى عميرة . قال الأسنوي : مقتضى الحديث التحريم ، وبه قال ابن المنذر انتهى . قال الدميري : وحجة الجمهور حديث « كله فإني أناجي من لانتاجي » اه سم على منيع (قوله فإن الملائكة تتأذى الخ) قد يقتضي أن المراد بهم غير الكائنين لأنهم لا ينفارقونه . يئ أن الملائكة موجودون في غير المسجد أيضا فإوجه التثنييد بالمسجد . وقد يجاب بأن المنع من غير المسجد تضييق فلنهم يجلبون من محل إلا وتوجد الملائكة فيه ، وأيضا يمكن الملائكة البعد عنه في غير المسجد ، بخلاف المسجد فلنهم يجلبون ملازمته فليتامس . نعم موضع الجماعة خارج المسجد ينبغي أن يحكمه حكم المسجد فليتامس اه سم على حجج . أقول : أو لشرف ملائكة المسجد على غيرهم كما قيل به في حكمة البصق على اليسار أن ذلك تعظيم ملك اليمين لكتابتهم الحسنات (قوله ريح كرية الخ) ومن الريح الكرية ريح الدخان المشهور الآن جعل الله عاقبته كأنه ما كان (قوله والصنان) بكسر الصاد . وعبارة القاموس : الصن بالكسريول الإبل وأوّل أيام العجوز وشبه السلة المطبقة يجعل فيها الخبز وبها ذفر الإبط كالصنان انتهى . وهي تقتضي أن الصنان يجوز فيه الكسر وهو الأصل ، والضم على ما هو مضبوط بالقلم به في القاموس والمصباح والصحاح ونهاية ابن الأثير (قوله منع الأجلد) يؤخذ منه جواز التعبير بالأجلد عن صاحب المرض المخصوص ، وبه صرح في القاموس ، لكن في المصباح أنه يقال لمن به المرض

كون أكل مامراً علواً عند عسر زوال ريحه بغسل أو معالجة ، بخلاف ما إذا سهل من غير مشقة فلا يكون علواً ولا يكره للمعلور دخول المسجد ولو مع الريح صريح به ابن حبان ، بخلاف غيره فإنه يكره في حقه كما في آخر شروط الصلاة من الروضة بخلاف من صرح بجرمته ، وهذا الوجه كما يقتضيه إطلاقهم أعلم الفرق بين المعلور وغيره لوجود المعنى وهو التأذى ، ولا فرق في ثبوت الكراهة بين كون المسجد غالياً أولاً ، وهل يكره أكله خارج المسجد أو لا ؟ أفنى الوالد رحمه الله تعالى بكرهته نيئاً كما جزم به في الأنوار بل جعله أصلاً مقيساً عليه حيث قال : وكره له معنى النبي صلى الله عليه وسلم أكل الثوم والبصل والكراث وإن كان مطبوخاً كما كره لنا نيئاً انتهى . وظاهره أنه منقول المنعيب إذ عاداته غالباً في غير ذلك عزوه إلى قائله وإن اعتمد ، وعلم مما تقرر أن شرط إسقاط الجمعة والجماعة أن لا يقصد بأكله الإسقاط وإن تمس إزالته (وحضور) نحو (قريب) وصديق وزوجة وصهر وملك وأستاذ وعقيق ومعتق (محض) أى حضره الموت وإن كان له متعهد لما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه ترك الجمعة وحضر عند قريبه سعيد بن زيد أحد العشرة لما أخبر أن الموت نزل لأنه يفتنى عليه فراقه ويتألم لفغيته (أو) حضور (مريض بلا متعهد) له قريباً كان أو أجنبياً لئلا يضيع حيث خاف عليه ضرراً ، أو أنه متعهد مشغول بشراء الأدوية مثلاً فيكون كما لو لم يكن له متعهد (أو) حضور نحو قريب ممن له متعهد لكنه (يأسى به) أى بالحاضر لأن تأنيسه أهم ، وأشار المصنف أول الأعداد بالكاف في كسر إلى عدم انحصارها فيها ذكره ، فهذا أيضاً نحو زلزلة وخلبة نماس وسمن مفروط وسعى في استرداد مال يرجو حصوله له أو لغيره وأعى حيث لا يجيد قائداً ولو بأجرة مثل قدر عليها فاضلة عما يعتد في القطرة ولا أثر لإحسانه المشى بالعصا إذ قد تحدث له وهذه يقع فيها وكونه منهما : أى بحيث يمنعه ألم من الخشوع والاشتغال بتجهيز ميت وحمله ودفنه ووجود من يؤذيه في طريقه ولو بنحو شتم

معلوم ولا يقال أجذم ، فإن الأجذم إنما يقال لمن قطعت يده (قوله فلا يكون علواً) أى فيندب الحضور : أى إن قلنا إن حضور الجماعة سنة أو يجب : أى إن قلنا إن حضورها فرض وتسبب إزالته (قوله بكرهاته) ويبنى أن محل الكراهة مالم يحتاج لأكله كقتل ، ما يأتد به أو توفان نفسه إليه ، ويجعل عليه قوله صلى الله عليه وسلم « كله فإني أناجي من لانتاجي » (قوله وإن كان مطبوخاً) معتمد (قوله إذ عاداته) أى صاحب الأنوار (قوله أن لا يقصد بأكله الإسقاط) في شرح الباب ، ومرآة أن من أكله بقصد الإسقاط كره له وحرم عليه في يوم الجمعة ولم تسقط انتهى . ويبنى حرمة هنا أيضاً إذا توقفت الجماعة المحزنة عليه انتهى . وقضية تعبيره بالقصد أنه لو لم يقصد الإسقاط لم يأت وتسقط عنه وإن تعمد أكله وعلم أن الناس يتضررون به . وقوله ولم تسقط يقتضى وجوب الحضور وإن تأذى به الحاضرون . بقى أن مثل أكل ما ذكر بقصد الإسقاط وضع قدره في القرن بقصد ذلك ، لكن لا يجب الحضور مع تأديته لنتفه اه سم على حج (قوله وحضور قريب) ظاهره ولو غير محترم كزائن محصن وقاطع طريق ، ونقل ذلك بالدرس عن فتاوى الشارح رحمه الله (قوله لأنه يشى عليه فراقه) أى المريض وجعله بعضهم لمن حضر ، قال : لأن المختصر لا يتأذى بغيبة أحد عنه لعدم تمييزه في تلك الحالة ، وقد يمنع بأنه مادامت الروح باقية كان له شعور وإن لم يتمكن من النطق بما يريد (قوله ويتألم لفغيته) عمرة ، أحسن من هذا قول غيره لما في ذلك من شغل القلب السالب للخشوع اه سم على منهج (قوله وهذه يقع فيها) أى أو غيرها مما يتضرر بالتضرر به كالثقل توضع في طريقه ودواب توقف فيها اه سم على ابن حجر (قوله وحمله ودفنه) أى حيث

(قواه أو حضور مريض بلا متعهد) إنما قدر الشارح لفظ حضور دون لفظ قريب لكونه أليد وإن كان المتن لا يقبله فهو محل معنى وإلا فالتن مفروض في القريب في المسائل الثلاثة يأتى له للمطوف في الثالثة (قوله له أو لغيره)

ما لم يمكن دفعه من غير مشقة ، ونحو التيسان والإكراه وتطويل الإمام على المشروع وتركه سنة مقصودة ، لأنه إذا عذر بهما في الخروج من الجماعة ففي إسقاطها ابتداء أولى قاله الزركشي ، وكونه سريع القراءة والمأموم بطيئها أو ممن يكره الاقتداء به والاشتغال بالمسابقة والمناضلة وكونه يخشى الافتتان به لفرط جماله وهو أمر ، وقياسه أن يخشى هو اقتتانا ممن هو كذلك ، ثم هذه الأعداء تمنع الإجماع والكره كما مر ، ولا تحصل فضيلة الجماعة كما في المجموع ، واختار غيره ما عليه جمع مقدمون من حصولها إن قصدوا لولا العذر ، والسبكي حصولها لمن كان ملازما لها ، ويدل عليه خبر البخاري ، وحمل بعضهم أيضا كلام المجموع على متعاطي السبب كأكل بصل أو ثوم وكون خبزها في القرن ، وكلام هؤلاء على غيره كقطر ومرض ، وجعل حصولها له كحصولها لمن حضرها لامن كل وجه بل في أصلها ثلاثا ينافي خبر الأعمى وهو جمع لا بأس به ، ثم هي إنما تمنع ذلك فيمن لا يتأق له إقامة الجماعة في بيته وإلا فلا يسقط عنه طلبها لكرهه انفراده وإن حصل بغيره شعارها . واعلم أن الإمام تطلب فيه صفات بعضها واجب وبعضها مستحب ، كما سيأتي أن الواجب أن تكون صلاته صحيحة عند المقتضى مغنية عن القضاء وإلا فلا تصح القنوة . وقد شرح في بيان ذلك فقال :

(فصل) في صفة الأئمة ومتعلقاتها

(لا يصح اقتداؤه بمن يعلم بطلان صلاته) كلمته بكفرو أوحده للتلاعب (أو يعتقد) أي البطلان بأن يظنه ظنا غالبا وليس المراد به ما اصطلاح عليه الأصوليون وهو الجازم المطابق للدليل (كجهندين اختلعا في القبلة)

لم تتم مقامه (قوله أو ممن يكره الاقتداء به) تقدم أن الجماعة خلف من يكره الاقتداء به أفضل من الانفراد وعليه فينبغي أن لا يكون ذلك علرا (قوله ولا تحصل فضيلة الجماعة) معتمد .

(فصل) في صفات الأئمة

(قوله في صفات الأئمة) قد يتعين أن يكون الإنسان إماما ، ولا يجوز أن يكون مأموما كالأصم الأعمى الذي لا يمكنه العلم بانتقالات غيره فإنه يصح أن يكون إماما ولا يصح أن يكون مأموما مراد سم على منهج (قوله ومتعلقاتها) أي متعلقات الصفات كوجوب الإعادة ومثلة الأواني (قوله أوحده) أي المتفق عليه أما المختلف فيه فسيأتي في قوله ولو اقتضى النسخ (قوله ظنا غالبا) كان التقييد بالغالب ليكون اعتقادا : أي بالمعنى الآتي وهو الظن القوي لكن لا يبعد الاكتفاء بأصل الظن ، بل الوجه أن يراد بالاعتقاد هنا ما يشمل أصل الظن بدليل المثال فإن الاجتهاد المذكور غالبا أو كثيرا إنما يحصل أصل الظن اه سم على ابن حجر . وقوله ليكون اعتقادا فيه نظر ، فإنه وإن أريد الظن الغالب لا يكون اعتقادا لأخذه في مفهوم الاعتقاد الجزم ، فلو قال قيد به ليكون بيانا للمراد بالاعتقاد هنا كان أولى . وقول سم : لا يبعد الاكتفاء بأصل الظن : أي حيث كان مستند الدليل ، بخلاف ظن منشؤه غلبة التجاسة مثلا المعارضة بأصل الطهارة كأن توضع إمامه من ماء قليل يغلب ولوغ الكلاب من مثله فلا تلغث لهذا الظن استصحابا لأصل الطهارة (قوله وهو الجازم) أي التصديق الجازم (قوله المطابق) قيد به ليكون اعتقادا صحيحا ، وإلا فغير

وصف لمال (قوله واعلم أن الإمام تطلب فيه صفات إلى قوله أن الواجب إلى آخره) كذا في نسخ الشارح ، ولعل قوله بأن الواجب حرفة النساخ من قوله فن الواجب ، وإلا فأصل العبارة للإمام وهي كما ذكرت (قوله بأن يظنه ظنا غالبا وليس المراد النسخ) ينافيه ما سيأتي له في قوله ويشمل قوله يعتقد الاعتقاد الجازم لدليل شرعي النسخ ، فقوله ليس المراد به ما اصطلاح عليه الأصوليون : أي فقط ، بل المراد هو والظن المذكور فهو مستعمل في حقيقته ومحازه ، لكن ينافي هذا الحمل الحصر في قوله بأن يظنه النسخ فكان الأصوب خلاف هذا التعبير (قوله المطابق)

اجتهادا ولو مع التيامن والتيسار وإن اتحدت الجهة (أو) في (إناءين) كماء طاهر ونجس وأدى اجتهاد كل لغير ما أدى إليه اجتهاد صاحبه فصل كل لجهة ، أو نوضاً من إناء يمتنع على أحدهما أن يقتدى بالآخر لاعتقاده بطلان صلاته (فإن تعدد الطاهر) من الآتية كالمثال الآتي ولم يظن من حال غيره شيئاً (فالأصح الصحة) أى صحة اقتدائه بعضهم ببعض (مالم يتعين إناء الإمام للنجاسة) لما يأتى (فإن ظن) بالاجتهاد (طهارة إناء غيره) كزائده (اقتدى به قطعاً) جوازاً لعدم تردده أو نجاسته لم يقتضه قطعاً كما في حق نفسه (فلو اشتبه خمسة) من الآتية (فيها) إناء (نجس على خمسة) من الناس واجتهد كل منهم (فظن كل طهارة إنائه) والإضافة هنا ليست للملك ، إذ لا يشترط في المجتهد فيه كونه مملوكاً له وإنما مسمى للاختصاص (فتوضاً به) ولم يظن شيئاً من أحوال الأربعة الباقية (وأم كل منهم) الباقيين (في صلاة) من الخمس مبتدئين بالصبح (ففي الأصح) السابق فيها قبلها (يعملون العشاء) لتعين النجاسة في إمامها بزعمهم ، وإنما عولوا على التعيين بالزعم هنا مع كون الأمر منوطاً بظن المبطل المعين ولم يوجد ، بخلاف الميهم لما مر من صحة الصلاة بالاجتهاد إلى جهات متعددة ، لأنه لما كان الأصل في فعل المكلف صونه عن الإبطال

المطابق اعتقاد فاسد ، وعمل تسميته اعتقاداً حيث قبل التغيير وإلا فهو علم (قوله اجتهاداً) أى اختلفت اجتهادهما فهو تمييز محمول عن الفاعل (قوله أو توضاً) أى كل منهما (قوله من الآتية) جمع إناء . قال في المصباح : الإناء وطلائية الوعاء والأوعية وزناً ومعنى اه . وهو لفظ ونشر مرتب ، فلا إناء مفرد كالوعاء ، والآتية جمع كالأوعية ، وأصل آتية آتية قلبت الثانية ألفاً لأنه متى اجتمع هزتان ثانيتهما ساكنة وجب إبدالها من جنس حركة ما قبلها (قوله ولم يظن من حال غيره) تنقيح لخل الخلاف كما سيأتى ولقوله الآتي إلا إمامها فيعيد المغرب (قوله من الآتية) جمع إناء وجهها أو أن كما في مختار الصحاح (قوله كونه مملوكاً له) ثم رأيت أكثر النسخ إناء وحينئذ لا إشكال اه ابن حجر (قوله وإنما هي للاختصاص) أى من حيث الاستعمال وهو من أفراد الإضافة لأدنى ملابس وهي من المجاز الحكيم كما نقل عن السعد وأيده العصام فراجع الأطول (قوله ولم يظن شيئاً من أحوال الأربعة) يؤخذ منه أنه لو زادت الأوانى على عدد المجتهدين كثلث أو أن مع مجتهدين كان فيها نجس ييقن واجتهد أحد المجتهدين في أحدهما فظن طهارته ولم يظن شيئاً في الباقي واجتهد الآخر في الإناءين الباقيين فظن طهارة أحدهما صحة اقتداء الأول بالثاني لاحتمال أن يكون صادف الطاهر ، وعليه فلو جاء آخر واجتهد وأداه اجتهاده لطهارة الثالث بعد اقتدائه بالأول فليس لأحد المجتهدين المذكورين أن يقتدى بالثالث لاختصاص النجاسة في إنائه ، ولو كانوا خمسة والأوانى ستة كان الحكم كذلك ، فلكل من الخمسة أن يقتدى بالبقية وليس لواحد منهم أن يقتدى بمن تطهر من السادس لما مر (قوله مبتدئين بالصبح) قيد به لأجل قوله يعملون العشاء (قوله في الأصح) عبارة المحرر : فعل الأصح قال الأسنوى وتبعه ابن القتيب : يجوز أن يكون مراده مراد المحرر ، ويجوز أن يكون عدوله إلى الفاء إشارة إلى أن هذا خلاف في قدر المقضى مفرع على الأصح السابق . قال الأسنوى : ويرشد إلى الثاني إتيانه بالفاء في قوله فلو اشتبه الخ انتهى فليتأمل انتهى عمرة وقوله عدوله إلى الفاء أولى منه عدوله إلى في لأنها التي عدل إليها وهي مركبة من حرفين ، ومثل ذلك يعبر بلفظه على أن الفاء إنما يعبر بها عن الفاء التي هي اسم لحرف التهجى (قوله بخلاف الميهم) أى فليس الأمر منوطاً به . وقوله لما مر علة لكون الأمر ليس منوطاً بالمبطل الميهم

إنما هو قيد في الاعتقاد الصحيح وإلا فلا اعتقاد أعم من المطابق وغيره (قوله كما في حق نفسه) أى كما يعلم بذلك طهارة ونجاسة في حق نفسه : أى فيظهر بالأول دون الثاني فهو راجع للمسئلتين (قوله فعل المكلف) وهو هذا

ما أمكن اضطرورتنا لأجل ذلك إلى اعتباره ، وهو يستلزم اعتباره بطلان صلاة الأخير فكان مؤثلاً به بخلاف ما مر ثم ، فإن كل اجتهاد وقع صحيحاً فزعمه أن يعمل بمقتضاه ولا مبالاة بوقوع مبطل غير معين (إلا إماماه فيعيد المغرب) لتعين النجاسة في حقه ، ومرادهم بتعيين النجاسة عدم احتمال بقاء وجودها في حق غيره . وضابط ذلك أن كلا يعيد ما صلاه مأموماً آخره ، والوجه الثاني يعيد كل منهم ما صلاه مأموماً وهو أربع صلوات لعدم صحة الاقتداء كما تقدم ، ولو كان في الخمسة نجسان صحت صلاة كل خلف اثنين فقط ، أو النجس منها ثلاثة فيواحد فقط . ويؤخذ عما مر في الضابط أن من تأخر منهم تعين الاقتداء به للبطلان ، ولو كان النجس أربعة

(قوله إلى اعتباره) أي اعتبار التصيين بالزعم هنا مع كون الأمر منوطاً بالخ (قوله وهو) أي اعتباره (قوله إلا إماماه) أي العشاء (قوله فيعيد المغرب) ويتصور اقتداء بعضهم ببعض بأن يكونوا جاهلين أو ناسين وإلا فقي تعين إناء من يريد الإمامة للنجاسة حرم الاقتداء به . ثم رأيت ابن حجر صرح بالحرمة المذكورة ، ولا يرد ذلك على المتن لأنه لم يتعرض لحكم الاقتداء (قوله في حق غيره) أي بالنسبة للمقتدى (قوله كما تقدم) الذي هو مقابل الأصح السابق في قوله فالأصح الصحة ، ويؤيّد ما لو صلى بهم واحد إماماً في الصلوات الخمس ، والذي يظهر الصحة ولا إعادة على واحد منهم لأن كل واحدنازماً بظاهرة إناؤه الذي توضحاً منه ولم تنصص النجاسة في واحد .

[فرع] رأى إنساناً توضأ وأغلغل لمة فهل يصح اقتدائه به لاحتمال أن هذا الوضوء تجديد أو لا يصح لأن الظاهر أنه من حدث ؟ فيه تردد . قال م ر : الأصح منه عدم الصحة .

[فرع] لو اقتدى من يرى الاعتدال قصيراً بمن يراه طويلاً فأطاله ، أو اقتدى شافعي بمثله فقرأ الإمام القائمة وركع واعتدل ثم شرع في القائمة لم يوافق به يسجد وينتظره ساجداً ، ذكر ذلك القاضى وكلام البغوي يقتضيه . قال الزركشي : وهو واضح ، واعتمده م ر وإن كان كلام القاضى يقتضى أن ينتظره في الاعتدال ويحتمل تطويل الركن القصير في ذلك . قال في شرح الروض : واختار جواز كل من الأمرين ، وقد أفتيت به في نظيره من الجلوس بين السجدين انتهى . وقال م ر : المعتمد الأول . وانظر هل يخالف الأول ما في شرح الروض في الرحمة أنه يجوز الداروي وغيره للمنفرد أن يقتدى في اعتداله بغيره قبل ركوعه ويتابعه أو يفرق .

[فرع] قال في الروض وشرحه : ولو ترك شافعي القنوت وخلفه حتى فسجد الشافعي للسبب تابعه الحنفى ، ولو ترك السجود لم يسجد اعتباراً باعقاده ، وفيه أنه إن كان المدار على اعتقاد الإمام فكان مقتضاه أنه إذا ترك

اقتدائه بهم (قوله وهو يستلزم) صدارة الشهاب حج وهو لاختياره له بالتشهى يستلزم الخ ، ولا بد من هذا الذى حلفه الشارح لأنه هو محل الفرق بين المستثنين فلعله سقط من النسخ (قوله فإن كل اجتهاد وقع صحيحاً) أي كل اجتهاد صادر منه وبه فارق مسألة المياه ، إذ الاجتهاد وقع فيها من غيره وكان الأولى في التعبير لأن صلاته لكل جهة وقعت باجتهاد منه صحيح (قوله لما تقدم) لم يتقدم له ما يصح هذه الإحالة وهو تابع فيها للجلال المحلى ، لكن ذلك ذكر أولاً مقابل الأصح السابق بقوله : والثاني لا يصح اقتداء بعضهم ببعض ، وعمله بقوله لتردد كل منهم في استعمال غيره للنجس فاشتغل له هذه الإحالة ، بخلاف الشارح وكأنه ظن أنه قدم مقدمة للجلال المذكور (قوله ويؤخذ بما مر) في التعبير بالأخذ هنا مساعدة إذ ما هنا من أفراد الضابط ، وكان غرضه ما ذكره الشهاب حج بقوله : تلييه . : يؤخذ مما يقرر من لزوم الإعادة أنه يحرم عليهم فعل العشاء وعلى الإمام فعل المغرب لما تقرر من

لم يقتد أحد منهم بأحد، ولو سمع صوت حدث أوشحه بين خمسة وتناكروه وأم كل في صلاة فكما ذكر في الأواني (و) شمل قوله بمقتده الاعتقاد الجازم للدليل نشأ عن اجتهاد في الفروع فعليه (لو اقتدى شافعي بحنفي) مبتلا ارتكيب مبطلا في اعتقادنا أو اعتقاده كأن (مس) فرجه أو انضد فأصبح الصحة في القصد دون المس (اعتبارا) إفيهما (بنية المقتدى) هو من زيادته على المحرر، ومراة بالنية الاعتقاد لأنه حدث عنده بالس دون القصد، وقد صورها صاحب الخواطر السريعة بما إذا نسي الإمام كونه مفتصلا لتكون نيته جازمة في اعتقاده، بخلاف ما إذا علمه لأنه متلاعب عندنا أيضا لعلمنا بعدم جزمه بالنية، قيل ويرد كلام الأصحاب فلهم علوا الوجه القائل باعتبار عقيدة الإمام بأنه يرى أنمتلاعب في القصد ونحوه فلا تقع منه نية صحيحة، فالخلاف إنما هو عند علممحال النية بفصده. ويحباب بأن المراد بالتلاعب في تعليل ما ذكر بالنظر للمأموم دون الإمام، إذ غاية أمره أنه عالم حال

السجود سجد الحنفى، لأن مقتضى اعتقاد الإمام أن الإمام إذا ترك سجود السهو سن للمأموم بعد سلام الإمام الإتيان به. ويرد أيضا أنه قد يكون الحكم عند الحنفى بخلاف ما ذكر، فكيف يحكم عليه باعتقاده وهو لا يلزمه العمل بما يقتضيه فليحور وإن كان المدار على اعتقاد المأموم فكان مقتضاه أن يرجع إلى مذهب الحنفى في ذلك، فإن كان الحكم عندهم ما ذكر فواضح وإلا فكيف يحكم عليهم بما يعتقدون خلافا؟ فليراجع اه سم على منهج. وقوله في الفرع الأول: فهل يصح اقتداؤه الخ؟ بى ما لوراه يتوضأ وضووين وأغفل الجمعة المذكورة فهل يصح اقتداؤه به لاحتمال أنه تجلبد أولا لاحتمال أنه أحدث بين الموضوعين، أو يفرق بين أن يعتد التجلبد أولا؟ فيه نظر والأقرب الثانى نظرا إلى ذلك الاحتمال لأنه يؤدي إلى تردد المقتدى في النية وقوله في الفرع الثانى: وقال مر: المعتمد الأول هو قوله قال الزركشى وهو واضح الخ، وقوله أو يفرق. أقول: الظاهر القرق لأنه في مسألة الاقتداء يقطع اعتداله بقصد المتابعة فلا يعد فعله تطويلا للركن القصير بخلاف ما هنا (قوله لم يقتد أحد منهم) أى لم يزل له ذلك (قوله فكما ذكر في الأواني) لكن لو تعدد الصوت المسموع لم يعد كل إلا صلاة واحدة لاحتمال أن الكل من واحد (قوله اعتبارا بنية المقتدى) قضية الصحة واعتبار اعتقاد المأموم أن هذا الإمام يتحمل عن المأموم كغيره وتترك الوكمة بإدراكه راكما فليحور اه سم على منهج. أقول: وهو ظاهر لأن اعتقاده صحة صلاته صبره من أهل التحمل عنده (قوله هو من زيادته) أى قوله اعتبارا بنية المقتدى (قوله محدث عنده) أى المقتدى (قوله بما إذا نسي الإمام كونه مفتصلا) قال سم على منهج: اعتمد هذا التصوير شيخنا الرمل وشيخنا طب وم ر اه. وكلام الشارح هنا صريح في اعتقاده حيث حكى وده بقل ثم أجاب عنه تبعا لحج (قوله قيل) قاله ابن حجر (قوله ويرد كلام الأصحاب) أى يرد تصوير صاحب الخواطر السريعة وقوله بعد ويحباب: أى عن هذا الرد، ويوضح أنه لا فرق عنده بين كون الإمام ناسيا أو عاكسا (قوله إذ غاية أمره) أى المأموم، وقوله عنده: أى

تعين النجاسة في كل اه وإن كانت العبارة قاصرة عنه (قوله ويحباب) عن هذا الرد الذى حكاه بقل وقاله الشهاب حج. فتلخص أن الشارح يختار تصوير صاحب الخواطر السريعة مخالفا للشهاب المذكور، وإنما عبروا فيه بالتلاعب بالنظر للمأموم لأنه يرى الإمام حينئذ متلاعبا: أى صورة، وإلا فلا تلاعب مع النسيان، لكن قوله إذ غاية الأمر لا يلائن على ذلك فلا معنى له هنا، وإن أوله الشيخ في الحاشية بما لا تقبله العبارة مع عدم صحته كما يعلم بمراجعتها، وأصل ذلك أن الشهاب المذكور لما رد التصوير المتقدم بكلام الأصحاب المذكور واختار أن المسئلة مصورة بالعمد استشعر سؤالا صورته: أنه كيف يصح الاقتداء به حينئذ وهو متلاعب؟ فأورده وأجاب عنه بقوله: قلت كونه متلاعبا عندنا ممنوع، إذ غاية أمره إلى آخر ما ذكره الشارح. والشارح رتب هذا على جوابه

النية بمبطل عنده ، وعلمه به مؤثر في جزئه عنده لاعتدنا ، ومقابل الأصح أن العبارة بعقيدة الإمام لما مر ، ولا يشكل على ما تقرّر حكماً باستعمال مائه وعدم مفارقتها عند عبوده لصّ ، ولا قولهم لو نوى مسافران شافعي وحنفي إقامة أربعة أيام بموضع انقطع بوصولهما سفر الشافعي فقط وسجل له الاقتداء بالحنفي مع اعتقاده بطلان صلاته ، لأن كلاهما هنا في ترك واجب لا يجوز الشافعي مطلقاً بخلافه ثم فإنه يجوز القصر في الجملة ، وسيأتي فيه زيادة في بابه ، وأيضا فالبطلان هنا وفيها لو عبده لصّ أو تنحج عنده عهد اغتضار نظيره في اعتقاد الشافعي لو وقع من جاهل والحنفي مثله فلا ينافي اعتقاد كل جواز ما أقدم عليه فاغترله قياسا عليه ، بخلاف الصلاة مع نحو المس فإنه يستوى في ذلك الجاهل وغيره ، ولوشك شافعي في إثبات المخالف بالواجبات عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء بتحسينا للظن به

الإمام ، وقوله وعلمه : أي المأموم ، وقوله عنده : أي الإمام (قوله لما مر) أي في قوله لتكون نيته جائزة (قوله عند عبوده لصّ) أي الآية صّ الخ (قوله مع اعتقاده) أي الشافعي وقوله بطلان صلاته أي الحنفي (قوله لو وقع من جاهل) بحكم باستعمال مائه لأنه أدى به ما لا بد منه وهو ترك الاعتراض عليه من الشافعي لأن المجتهد لا ينكر على مجتهد وإن لم يقل بمذهبه (قوله لم يؤثر) يقي أن يقال : سلمنا أنه أتى به لكن على اعتقاد السنية ، ومن اعتقد بفرض معين فلا كان ضارا : أي كما تقدم ، والشارح : أي في شرح الروض السابق أشار إلى دفعه بقوله : ولا يضّر عدم اعتقاده الوجوب الخ ، وكان حاصله أنه لما أتى به وكان اعتقاده عدم الوجوب مذهبا له غير مبطل عنده أكفينا منه بذلك ، بخلاف الموافق فإن اعتقاده عدم الوجوب ليس مذهبا له ومبطل عنده فلم يكتفى منه بذلك . والحاصل أن اعتقاد عدم الوجوب إنما يؤثر إذا لم يكن مذهبا للمعتقد وإلا لم يؤثر ، ويكتفى منه بمجرد الإتيان ، وأما مادفع به مر أيضا ذلك من اعتقاده عدم الوجوب كإتيان من ظن أنه أتى بالجلوس بين السجدةين بالجلوس بقصد الاستراحة مع أنه يقع عن الجلوس بين السجدةين ففيه نظر ، لأنه ليس هناك اعتقاد فرض معين فلا غاية الأمر أنه أتى بالفرض يظنه فلا بناء على ظنه أنه أتى بالفرض بخلاف ما نحن فيه ، ويؤخذ من كون الشك في أن الحنفي ترك الواجبات لا يضّر أن الشافعي كذلك ، إذ لا فرق بل بالأولى لأنه لم يضّر الشك في المخالف الذي لا يعتقد وجوب بعض الواجبات في الموافق أولى ، ومن ذلك ما إذا شك في طهارة الإمام وبطل عليه ما ذكره في شرح الروض كغيره فيما إذا أسر الإمام في الجهرية أنه لا إعادة عليه اهـ سم على منبج (قوله في صحة الاقتداء به) أي فلو أخبره بعد برك شيء من الواجبات فهل يؤثر لذلك ، وتجب إعادة أولا للحكم بمضي صلاته على الصحة ، فيه نظر ، والأقرب الأول قياسا على ما يأتي من أنه لو كان إمامه تاركا لتكبيرة الإحرام وجبت إعادة لأن التحريم مما لا يخفى لأن يفرق بأن التحريم من شأنه جهر الإمام به : أي فينسب المأموم لتقصير في عدم العلم بالإتيان به من الإمام ولو كان بعيدا ، ولا كذلك غيره من الواجبات ، ويؤيد الفرق ما صرحوا به من أن الإمام لو شك بعد إحرام المأموم فاستأنف النية وكبر ثانيا لا يجب على المأموم إعادة الصلاة إذا علم بحال الإمام مع أنه بذلك يتبين تقدم إحرامه على إحرام إمامه ، وعلوا ذلك بمشقة الاطلاع على حال الإمام وأنه لا يلزم تأمل حاله في بقية صلاته ، وسيأتي عن الشارح في كلام مم ما يقتضي وجوب إعادة (قوله تحسينا للظن به) قال في الروض وشرحه :

المذكور فلم يلتزم معه ، وبعضهم أجاب عما أجاب عنه الشارح بحمل التلاعب في القول الثاني على ما هو في حكم التلاعب وذلك في النامي لا في التلاعب حقيقة ، وبالفعل كما في العائد ، وهو يرجع في التحقيق إلى جواب الشارح بحسب ما قرأناه به .

في توفيق الخلاف ، واوترك الإمام البسلة لم تصح قدوة الشافعي به ولو كان المقتدى به الإمام الأعظم أو نائبه كما نقله عن تصحيح الأكثرين وقطع جماعة وهو المعتمد وإن نقلنا عن الحلي والأودني الصحة خلفه واستحسنه ، وتعليل الجواز بخوف الفتنة ممنوع ، فقد لا يعلم الإمام بعدم اقتدائه أو مفارقتها كأن يكون في الضيف الأخير مثلا أو يتابعه في أفعاله من غير ربط وانتظار كثير فينتي خوف الفتنة (ولا تصح قدوة بمقتد) حال قدوته لكونه تابعاً لغيره بلحقه بسوءه ، ومن شأن الإمام الاستقلال وأن يتحمل هو سبب غيره فلا يجتمعان ، وأما خبر الصحيحين أن الناس اقتتلوا بأبي بكر رضي الله عنه خلف النبي صلى الله عليه وسلم فحمول على أنهم كانوا مقتدين به صلى الله عليه وسلم وأبو بكر يجمعهم التكبير كما في الصحيحين أيضا . وقد روى البيهقي وغيره وأنه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته خلف أبي بكر . قال في المجموع : إن صح هذا كان مرتين كما أجاب به الشافعي والأصحاب ، ولو توهم أو ظن كونه مأموماً لم يصح اقتدائه أيضا به ، ومحل كما قاله الزركشي عند هجومه فإن اجتهد في أيهما الإمام واقتدى بمن غلب على ظنه أنه الإمام فينبغي أن يصح كما يصح بالاجتهاد في القبلة والثوب والأواني انتهى . ومعلوم أن اجتهاده بسبب قرآن تدل على غرضه لا بالقسبة للنية لعدم الاطلاع عليها ، فسقط القول بأن شرط الاجتهاد أن يكون للعلامة فيه مجال ، ولا مجال لها هنا لأن مدار المأمورية على النية لا غير وهي لا يطلع عليها ، وإن اعتدك من اثنين أنه إمام صحت صلاتهما لعدم مقتضى بطلانها أو أنه مأموماً فلا ، وكلنا لو شك في أنه إمام أو مأموماً ولو بعد السلام كما في المجموع لشك في أنه تابع أو متبوع ، فلو شك أحدهما وظن الآخر صحت للظان أنه إمام دون الآخر وهذا من المواضع التي فرق الأصحاب فيها بين الظن والشك ، قاله

وحفاظة على الكمال عنده اه . وقد يعترض على كلا التعليلين بأنه قد لا يكون المتروك عنده من الكمال ولا بما يطلب الخروج من الخلاف فيه عنده فلا يكون الظاهر الإتيان بجميع الواجبات اه سم على منج في أثناء كلام (قوله ولو ترك الإمام البسلة) كان سمعه يصل تكبيرة التحريم أو القيام بالحمد لله (قوله لم تصح) أي فتجب عليه نية المفارقة عند إرادته الركوع لأن قباه بسبيل من أن يعيدها على الصواب (قوله الأودني) قال في اللب : الأودني بالضم وفتح المهمل والنون إلى أودنة من قرى بخارى . قلت : وبالفتح إلى أودن منها أيضا ، قال ياقوت : وأظنها واحدا ، واختلف في الهزاة انتهى . وفي طبقات الأسنوي : هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن بصير بالبلاء الموحدة ، توفي ببخارى سنة خمس وثمانين وثلثمائة وأودنة بفتح الهزاة كما نقله ابن الصلاح عن الإكمال لابن ماكولا وعن خط ابن السمعاني في الأنساب واقتصر عليه ، وذكر ابن خلكان أن ابن السمعاني قال : إنه بالضم وأن الفتح من خطأ الفقهاء ولم يذكر غيره أعنى ابن خلكان (قوله خلفه) أي الإمام ، وقوله كأن يكون : أي المأموم (قوله وانتظار كثير) أي عرفا مر فيها يأتي في فصل شرط القدوة الخ (قوله ولا تصح قدوة) قال في المصباح : القدوة اسم من اقتدى به إذا فعل مثل فعله تأسيا ، وفلان قدوة : أي يقتدى به ، والضم أكثر من الكسر قال ابن فارس : ويقال إن القدوة الأصل الذي يتشعب منه الفروع انتهى . وفي القاموس : القدوة مثقلة وكلمة ماتستنت به واقتديت به (قوله أن الناس اقتتلوا بأبي بكر) أي في مرض موته صلى الله عليه وسلم (قوله لم يصح اقتدائه به) أي ولو بعد السلام وإن بان إماما اه ابن حجر ، وكتب عليه سم بأن شك بعد السلام في كون إمامه مأموماً إلا أن محل هذا ما لم يبين إماما كما هو ظاهر ، ولا ينافيه وإن بان إماما لجواز تخصيصه بغير هذه الصورة بل يتعين ذلك اه . وكتب سم أيضا : قوله وإن بان إماما : أي إن طال زمن التردد أو مضى ركن كما هو ظاهر (قوله فينبغي أن يصح) أي فلو تغير اجتهاده فهل يجب الاستئناف أو نية المفارقة ؟ فيه نظر ، ولا يبعد الثاني (قوله أنه إمام) أي بصاحبه (قوله وقد من أي وهو أنه إذا طال التردد أو مضى ركن ضرر وإلا فلا) (قوله وهذا) أي طريق

ابن الرضا ، أو البطلان بمجرد الشك مبنى على طريق العراقيين ، أما على طريق المروضة ففيه التفصيل في الشك في التنية وقد مر في صفة الصلاة وهذا هو المتمد ، وخرج بمقتد ما لو انقطعت القدوة كأن سلم الإمام مقام مسبوق فاقضى به آخر أو مسبوقون فاقضى بعضهم ببعض فتصح في غير الجمعة على الأصح لكن مع الكراهة (ولا بمن تلزمه إعادة) وإن كان المقتدى مثله (كقيم تيمم) بمحل يغلب فيه وجود الماء ومحدث صلى على حسب حاله لإكراه أولئك فقد الطهورين لعدم الاعتداد بصلاته فكانت كالفاسدة من هذه الحشية وإن صحت حرمة الوقت وأما عدم أمره صلى الله عليه وسلم من صلى خلف عمرو بن العاصي بالإعادة فغير مستلزم علمه لأنه على التراخي وتأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز ، ولجواز كونهم كانوا عالمين وقضوا ما عليهم (ولا قارئ بأى في الجديد)

المروضة (قوله في غير الجمعة) أى أما فيها فلا تصح لأن فيه إنشاء جمعة بعد أخرى (قوله لكن مع الكراهة) ظاهر في الصورتين وعليه فلا ثواب فيها من حيث الجماعة . وفي ابن حجر التصريح برجوعه للتانية فقط والكراهة خروجاً من خلاف من أبطلها ، وسيأتى في كلام المحلى قبيل صلاة المسافر ما يصرح بتخصيص الخلاف بالتانية ، هذا وينبى أن محل صحة القدوة ما لم يذكر الإمام ترك ركن من صلاته ويعود لتناكره قبل طول الفصل ، فإن عاد لم تصح قدوة المقتدى بالإمام الثاني لتبين أنه مقتد بمقتد في نفس الأمر (قوله كقيم تيمم) هل شرط هذا علم المأموم بحاله حال الاقتداء أو قبله ونسى ، فإن لم يعلم مطلقاً إلا بعد الصلاة صحت ، ولا قضاء لأن هذا الإمام محدث ، وتبين حدث الإمام بعد الصلاة لا يضر ولا يوجب القضاء كما سيأتى ، أو لافرق هنا ونخص ما سيأتى بغير ذلك ويفرق ؟ فيه نظر ، والتسوية قريبة إلا أن يظهر فرق واضح . فإن قيل على التسوية : هل اكتفى عن هذا المثل بمسئلة الحدث الآتية ؟ قلنا : يفوت التنبية على أن المسافر المتميم يصح الاقتداء به وإن كان حدثه باقياً تأمل اه سم على ابن حجر . وقوله والتسوية قريبة : أى فلا قضاء كما لو بان حدث إمامه . وقوله إلا أن يظهر فرق واضح . أقول : قد يقال الفرق أن الحدث من شأنه أنه يبنى فلا ينسب المأموم معه إلى تقصير في عدم العلم به ، وأما التيمم فهو مما يغلب الإطلاع عليه سياً في حق المسافرين فينسب المأموم إلى تقصير في عدم العلم بحال الإمام ، هذا وفي كلام الشارح في باب التيمم ما يصرح بالتسوية بينه وبين المحدث حيث قال بعد قول المصنف : ومن تيمم للبرد قفى في الأظهر . وأجيب عن الخبر : أى خبر عمرو بن العاصي حيث صلى بأصحابه وقد تيمم للبرد ولم يأمره ولا أصحابه بالقضاء بأنه عليه الصلاة والسلام إنما لم يأمره بالإعادة لأنها على التراخي ، وتأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز ، وبأنه يحمّل أن يكون عالماً بوجوب القضاء ، وأما أصحابه فيحتمل عدم معرفتهم الحكم أو جهلهم بحاله وقت القدوة به (قوله من صلى خلف عمرو بن العاصي) أى لما تيمم للبرد وصلى بأصحابه على ما مر في باب التيمم (قوله ولجواز كونهم كانوا عالمين) أى بوجوب الإعادة على من اقتدى بمن تلزمه الإعادة ، واقتدائهم بعمرو إنما هو لعدم علمهم حال الاقتداء (قوله ولا قارئ بأى الخ) .

[فرع] علم أميته وغاب غيبة يمكنه التعلم فيها فهل يصح اقتدائه به أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لأن الأصل بقاء الأمية . ونقل عن فتاوى الشارح أنه لو ظن أنه تعلم في غيبته صح الاقتداء به ، وقد يتوقف فيه ويعمل بما قدمناه . لا يقال : يشكل على ما ذكره مآلوه فيا لو علم حدثه ثم فارقه مدة يمكن فيها طهره من صحة الاقتداء به

(قوله لأنه على التراخي الخ) هذه الأجوبة مبنية على لزوم الإعادة لم خلاف ما قلناه في باب التيمم فليراجع (قوله ولجواز كونهم كانوا عالمين) أى حين يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم بأن لم العلم بعد الاقتداء ، وإلا فكيف

وإن لم يتمكن من التعلم ، أولم يعلم المقتدى بحاله لعدم صلاحيته لتحمل القراءة فحتم لو أخرجه راسماً مثلاً ومن شأن الإمام التحمل كما مر ، والقديم يصح اقتبائه به في السرية دون الجهرية بناء على أن المأموم لا يقرأ في الجهرية بل يتحمل الإمام عنه فيها وهو القول القديم أيضاً ، والأمر منسوب للأمر كأنه على الحالة التي ولدت عليها ، وأصله لغة لن لا يكتب ، واستعمله الفقهاء فيما ذكر مجازاً . وقوله في الجديد راجع الى اقتداء القارئ بالأمر لا إلى ما قبله (وهو من يخل بحرف) بأن عجز عن إخراجهم من مخرجه (أو تشليده من الفاتحة) لرخاوة في لسانه ، ومن يحسن سبع آيات مع من لا يحسن إلا الذكر ، وحافظ نصف الفاتحة الأول بحافظ نصفها الثاني مثلاً كقارئ مع أي ، ونبه بما ذكره على أن من لم يحسن بطريق الأولى ولو أحسن أصل التشديد وتعلت عليه المبالغة صحت القنوة به مع الكراهة كما في الكفاية عن القاضي (ومنه أرئت) بمنشأة مشددة (يدغم) لإبدال كما قاله الأسنوي (في غير موضعه) أي الإدغام المهوم من يدغم فلا يضر إدغام فقط كتشديد لام أو كاف مالم (و) منه (ألغ) بمثلثة (يبدل حرفاً بحرف) كراء بغين وسين بباء ، نعم لو كانت اللغزة يسيرة بأن لم تمنع أصل مخرجه وإن كان غير صاف لم تؤثر الإدغام في غير موضعه المبطّل مستلزم للإبدال إلا أنه إبدال خاص ، فكل أرئت ألغ ولا عكس (وتصح) قنوة أي ولو في الجمعة على ما سيأتي في بابها (بمثلثة) في الحرف المعجوز عنه وإن لم يكن مثله في الإبدال كما لو عجزا عن الراء وأبدلها أحدهما غينا والآخر لا ما ، بخلاف عاجز عن راء بعاجز عن سين وإن اتفقا في البديل لأن أحدهما

حلا على أنه تظهر في غيبته . لأننا نقول : الظاهر من حال المصل أنه يظهر بعد حدثه لتصح صلاته ، وليس الظاهر من حال الأمر ذلك فإن الأمانة علة مزمنة والأصل بقاؤها . وقد يجاب عن التوقف فيها مر بأن ذلك مفروض فيها لو استوى عنده الاحتمالان ، وما نقل عن الفتاوى مصوراً بما إذا ترجح عنده أحد الاحتمالين بقرينة إفادة الظن (قوله أولم يعلم) أي فلا تنقذ للجاهل بحاله فلا بد من القضاء وإن لم يكن الحال إلا بعد اه سم على ابن حجر (قوله فيما ذكر مجازاً) أي ثم صار حقيقة حرفية (قوله لا إلى ما قبله) ويدل لذلك إعادة لا (قوله وهو من يخل بحرف الخ) عمرة ، قال الأسنوي : ولا يمنع الاقتداء إلا بعد الإخلال المذكور ففطن له انتهى . أقول : الوجه الذي لا ينتج غيره وفاقاً لنشيط مخاطب رحمه الله وهو ظاهر كلامهم عدم الانعقاد ، لأن الخلل هو تقصيره بالأمانة كالأنوثة وذلك موجود قبل الإخلال تأمل اه سم على منهج (قوله كقارئ مع أي) هذا واضح فيمن يحفظ القرآن مع من يحفظ الذكر ، أما من يحفظ نصف الفاتحة الأول مع من يحفظ الثاني فكأمينين اختلافاً في المعجوز عنه فلا يصح اقتداء أحدهما بالآخر وكأنه أدخله في القارئ مع الأمر بالنظر إلى كل واحد منهما مع صاحبه في النصف الذي يحفظ دون غيره (قوله لم تؤثر) عمرة عن أبي خاتم ملق ابن سريج قال : انتهى سريع إلى هله المسئلة وكانت لغته يسيرة ، وفي مثلاً : فقلت له هل تصح إماتى ؟ فقال : نعم وإمامتى أيضاً اه سم على منهج (قوله وتصح قنوة أي) ظاهره من غير كراهة (قوله على ما سيأتي في بابها) من قوله بعد قول المصنف مكلفاً حراً ذكراً ، ولا تنقذ بأربعين وفيهم أي لارتباط صحة صلاة بعضهم ببعض ، فصاروا اقتداء القارئ بالأمر كما نقله الأذرع عن فتاوى الغوى ، وظاهر أن عمله إذا قصر الأمر في التعلم ولا فتصح الجمعة إن كان الإمام قارئاً إلى آخر ما ذكر (قوله في الحرف المعجوز عنه) لو استويا في الإخلال بحرف معين وزاد أحدهما بالإخلال بشيء آخر فينبغي صحة اقتداء ذي الزيادة بالآخر دون العكس فليتأمل اه سم على منهج (قوله وأبدلها أحدهما غينا والآخر لا ما) قال عمرة : ومثله أي في الصحة

يقتنون مع علمهم بعدم صحة الاقتداء (قوله لعدم صلاحيته لتحمل القراءة عنه الخ) لا يرد عليه الإمام المحدث لأنه أهل في الجملة لو كان متظاهراً (قوله ونبه بما ذكره على أن من لم يحسن الخ) قد يقال إن مفسر به الأمر قاصر

يحسن ما لا يحسنه صاحبه ، وعلم منه عدم صحة اقتداء أخرس بأخرس ، ولو عجز لإمامه في أثناء صلاته عن القراءة لخوس لزمه مفارقتها ، بخلاف ما لو عجز عن القيام لأن اقتداء القائم بالقاعد صحيح ، ولا كذلك القارئ بالأخرس ، قاله البغوي في فتاويه ، فلو لم يعلم بخبره حتى فرغ من صلاته أعاد لأن حدوث الخوس نادر ، بخلاف طروء الحدث . وبجث الأذرى صحة اقتداء من يحسن نحو التكبير أو التشهد أو السلام بالعربية بمن لا يحسنها بها . ووجهه أن هذه لا تدخل لتحمل الإمام فيها فلم ينظر لمجزئه عنها ، وتصح القدوة بمن جهل إسلامه أو قراءته لأن الأصل الإسلام ، والظاهر من حال المسلم المصل أن يحسن القراءة ، فإن أسر هذا في جهرية أعاد المأموم صلاته ، إذ الظاهر أنه لو كان قارئا بلجهر ، ويلزمه كما نقله الإمام عن أئمتنا البحث عن حاله ، أما في السرية فلا إعادة عليه عملا بالظاهر ، ولا يلزمه البحث عن حاله كما لا يلزمه البحث عن طهارة الإمام . نقله ابن الرفعة عن الأصحاب ، لا إن قال بعد سلامه من الجهرية : نسيت الجهر أو أسرت لكونه جائزا وصدقه المأموم فلا تلزمه الإعادة ، بل تستحب وإن لم يجهل المأموم وجوب الإعادة خلافا للسبكي ، إذ متابعة المأموم لإمامه بعد إسراره لا تبطل

فما يظهر لو كان يسقط الحرف الأخير والآخر يبطل انتهى . أقول : قد يفرق بينهما وإن اتفقا في المعجوز عنه ، لكن الآتي بالبدل قراءته أكل وأتم ما لم يأت لها ببديل ، ومن ثم لو أسقطه بطلت صلاته لتزيله منزلة الحرف الأصلي (قوله وعلم منه) أى من قوله لأن أحدهما يحسن ما لا يحسنه صاحبه (قوله أخرس بأخرس) قال ابن قاسم ووجهه أى الشباب الرولى ذلك بما حاصله الجهل بآئلهما لجواز أن يحسن أحدهما ما لا يحسنه الآخر كما لو كانا ناطقين اه . وهو واضح في الخرس الطارئ ، ويوجه في الأصلي بأنه قد يكون لأحدهما قوة بحيث لو كان ناطقا أحسن ما لا يحسنه الآخر اه سم على حجج ، ولم يرد في حاشية المنهج على التوجيه في الخلق (قوله أعاد) أى سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية (قوله بمن لا يحسنها بها) صادق بمن لا يحسنها بلغة أصلا والتعليل يوافق (قوله لأن الأصل الإسلام) ولا ينافى هذا ما مر من عدم صحة اقتداء الأخرس بمثله لأنه لم يظهر من حال أحدهما شىء يعتمد عليه من مماثلة وعلمها (قوله فإن أسر هذا) أى من جهلت قراءته فلا يكتفيه نية المفارقة (قوله أعاد المأموم الخ) أى إذا لم يخبره بعد السلام بأنه أسر ناسيا مثلا كما يأتى (قوله ويلزمه الخ) أى بعد السلام فله إدامة القدوة معه إلى السلام كما يأتى (قوله البحث عن حاله) أى فلو لم يبحث عن حاله حتى حضرت صلاة أخرى فينبى عدم صحة الاقتداء به لعدم جزمه بالنية (قوله أما في السرية) أى بأن قرأ فيها على وجه لم يسمعه المأموم (قوله وإن لم يجهل) هى غاية (قوله خلافا للسبكي) أى حيث قال بوجوب الإعادة لتردد المأموم في صحة قدوته بإسراء الإمام ، وقوله عملا بالخ قد يمنع أن مناقض من التعليل يفيد ذلك ، بل قوله إذ الظاهر أنه لو كان قارئا بلجهر يؤيد كلام السبكي ، إلا أن يريد

(قوله وعلم منه عدم صحة اقتداء أخرس بأخرس) وجه علمه منه ما يؤخذ مما وجهوا به الحكم من عدم تحقق المماثلة لجواز أن يحسن أحدهما ما لم يحسنه الآخر ، فالضمير في قوله منه راجع لقول المصنف وتصح بمثله : أى الذى مماثلته له محقة كما هو ظاهر ، فخرج به الأخرس مع الأخرس للتوجيه الذى ذكرنا فلا تتحقق المماثلة ، والشيوخ في الحاشية جعل الضمير راجعا إلى قول الشارح لأن أحدهما يحسن ما لم يحسنه صاحبه ، وهو لا يصح لأن عدم الإحسان فيه محقق فلا يدل على المحتمل (قوله خلافا للسبكي) في قوله يلزم الإعادة إذا لم يجهل المأموم وجوبها

عملا بما تقدم من التعليل ، وهذا وإن عارضه أن الظاهر أنه لو كان قارئا لجهر ترجح عليه باحتمال أن يغير إمامه بعد سلامه بأنه أسر ناسيا أو لكونه جائزا فسوّغ بقاء المتابعة ، ثم بعد السلام إن وجد الإخبار المذكور عمل بالأوّل وإلا فبالثاني ، ويحمل سكوته عن القراءة جهرا على القراءة سرا حتى يجوز له متابعتها ، وجواز الاقتداء لايتنافى وجوب القضاء ، كما لو اقتدى بمن اجتهد في القبلة ثم ظهر الخطأ فإنه في حال الصلاة متردد في صحة القدوة ، كذا أفادنيه الوالد رحمه الله تعالى ، ولم أر من حققه سواه . ومن جهل حال إمامه الذي له حالنا جنون وإفاقة وإسلام وردة فلم يدر هو في أيهما لم تلزمه الإعادة بل تسنّ (وتكره) القدوة (بالتمام) وهو من يكرر التاء والقياس كما في الصحاح وغيره التائه (والفاقة) وهو بهمزيّن ومد في آخره من يكرر الفاء والواو وهو من يكرر الواو ، وكذا سائر الحروف لزيادته ونفرة الطبع عن سماعه ، ولا فرق بين أن يكون ذلك في الفاتحة أو غيرها ولا فاء فيها ، وجاز الاقتداء بهم مع زيادتهم لعنوم فيها (واللاحن) لحنا غير مغير المعنى فكفتح دال نعبد وكسر بائها ونونها بالتعليل قوله قبل لأن الأصل الإسلام والظاهر الخ (قوله بما تقدم من التعليل) هو قوله عملا بالظاهر .

[فزع] لو بان الإمام تاركا للفاتحة أو التشهد هل يجب القضاء مطلقا أو لا مطلقا ، أو لا يجب في السرية ويجب في الجهرية ؟ مال هر إلى الوجوب مطلقا لأن من شأن القراءة الإطلاع عليها اه . وأقول : الوجوب لا يمكن خلافه في الفاتحة في الجهرية أخذنا مما قرر في الفرع السابق ، لأن من لازم ثبوت الترك أنه أسر في الجهرية ولم يتبين إحسان القراءة ، وفيه نظر لأن الكلام فيها إذا بان قارئا لكنه ترك القراءة فهذا شيء آخر غير ما تقدم . واعلم أنه صرح الإمام النووي بالبطان إذا تبين أنه ترك تكبيرة الإحرام لأنه يطلع عليها ، فقد يقاس بذلك ترك الفاتحة إلا أن يفرق بأن من شأن الإمام الجهر بالتكبير دون الفاتحة في السرية اه سم على منهج . وما ذكره في الفاتحة في السرية يأتي مثله في التشهد (قوله عمل بالأوّل) هو عدم الإعادة والثاني الإعادة (قوله ويحمل سكوته إلى آخره) متصل بقوله أو لكونه جائزا فسوّغ بقاء المتابعة الخ (قوله فإنه في حال الصلاة متردد) تردده في هذه ليس لتحلل متعلق بصلاة الإمام وحده ، بل تردده في صحة اجتهاد الإمام يورث ترددا في صحة صلاته نفسه بتقدير الانفراد لاتحاد الجهة التي استقبلها (قوله ومن جهل حال إمامه) شامل لما لو علم به قبل الاقتداء وتردد في أنه الآن في حالة الجنون أو الإفاقة ولما لو اقتدى به ولم يعلم أنه فلان ثم بعد الفراغ علم به ، وعدم وجوب الإعادة في الثانية ظاهر الجنون أو الإفاقة حال القدوة ، وأما في الأولى فقد يقال بعدم انعقاد صلاته لردده في النية حالة التحريم ، وينبغي له الجزم بالنية حال القدوة ، وأما في الأثناء ولا تكفيه نية المفارقة (قوله بل تسنّ) أي ولو منفردا لأن إعادته ليست الاستئناف أيضا فيها لو شك في الأثناء ولا تكفيه نية المفارقة (قوله وتكره القدوة بالتمام) قال عميرة : قال الشافعي رضى الله عنه : الاختيار : أي الأولى في الإمام أن يكون فصيح اللسان حسن الثياب مرتلا للقرآن انتهى سم على منهج (قوله وهو من يكرر التاء) هل ولو عمدا بناء على أن المكرر حرف قرآني لا كلام أجنبي أولا ، أو يفصل بين كثرة المكرر وعملها ؟ فيه نظر فليحذر اه سم على منهج . أقول : الأقرب أنه لا فرق بين العمد وغيره لما علل به من أن المكرر حرف قرآني كثر أو قل (قوله لعنوم فيها) قضيته أنهم لو عملوا ذلك لم يصح الاقتداء بهم ، والأقرب خلافه لما مر من أن ما يكرره حرف قرآني (قوله واللاحن) عميرة اللحن بالسكون الخطأ في الإعراب وبالفصح الفطنة ، ومنه قوله ففعل أحدكم اللحن بالحجة اه سم على منهج ، ووجه ذلك أنه مأخوذ من اللحن بالفصح ، بأن كان عالما بذلك ، لأنه كان من حقه عدم المتابعة فتابعته مبطله لصلاته (قوله عملا بما تقدم من التعليل) أي في قوله والظاهر من حال المسلم خلفا لما في حاشية الشيخ

لبقاء المعنى وإن كان المتصلد لذلك إنما ، وضم صاد الصراط وهزة اهدنا ونحوه كاللحن الذى لا يغير المعنى وإن لم
تسمه النجاة لحننا (فإن لحن لحننا) غير معنى كأنتم بضم أو كسر) أو أبطله كالمستقين كما فى الحرر وحلقه منه
لقمهم بالأولى ، أو لأنه يستل فى الألف ، ومراده باللحن هنا ما يشمل الإبدال (أبطل صلاة من أمكنه التعلم)
ولم يعلم لعدم كونه قرآنا ، ولو تعلق للصواب قبل السلام أعاد ولم تبطل صلاته ، فإن ضاق الوقت صلى لحرمته
وأعاد لتقصيره ، وحذف هذا من الحرر لكونه معلوما والاقتداء بمنتهى به فى الحالين (فإن عجز لسانه أو لم يحض
زمن إمكان تعلمه) من وقت إسلامه فيمن طرأ إسلامه كما قاله البغوى ، ومن التمييز فى غيره على ما بينه الأسنوى ،
إذ كل من الأركان والشروط لا يفرق الحال فيها بين البالغ وغيره . وهذا والأوجه خلافه لما يلزم عليه من تكليفه
بها قبل بلوغه والخطاب فى ذلك مترجه لوليه دونه (فإن كان فى الفاتحة) أو بطلها (فكأن) وتقدم حكمه (وإلا)
بأن كان فى غيرها وغير بطلها (فتصح صلاته والقنوة به) ومثله ما لو كان جاهلا بحرمته وعذر به أو ناسبا أنه
لحن أو كونه فى صلاة لأن الكلام السير بهذا الشرط مقتضى لا يبطلها ، وعلم بما تقرر أن شرط بطلانها بالتغيير
فى غير الفاتحة أن يكون قادرا عالميا متمملا لأنه حيثئذ كلام أجنى ، وشرط لإبطاله ذلك بخلاف ما فى

ومعناه أشد لحننا من غيره (قوله وضم صاد الصراط) أى أو فتحها (قوله كالمستقين) التمثيل به لا يظهر معناه نظرا
إلى أن هذا المركب من الموصوف وصفته لفظ لا معنى له ، بخلاف - أنعمت عليهم - فإنه فى نفسه له معنى لكنه غير
مراد فى الآية فلا يقال المستقين جمع مستقيم . فالخاصل فيه تغيير المعنى لا إبطاله . ويمكن أن يجاب بأن المراد بإبطاله
إزالة معناه الأصلي وإن حدث له معنى آخر فالمستقين بالثبوت وإن حصل له معنى آخر لكن بطل معناه معنى المستقيم
بالكلية ، بخلاف أنعمت بضم أو كسر فإن كون الثاء ضميرا لم يزل عن الكلمة وإن تغير من خطاب المذكر إلى
غيره فليتأمل .

[فرج] لو سهل هزة أنعمت أم ، ولا تبطل الصلاة بها لأنه تغيير صفة ، بخلاف ما لو أسقط هزة أنعمت
فإنه مبطل لأنه إسقاط حرف ، والتسهيل قرئ بنظيره فى قوله تعالى - ولو شاء الله لأعتكم - بتسهيل هزة أعنتكم
غايته أن الصلاة مكروهة فى تسهيل هزة أنعمت (قوله قبل السلام) أى أو بعده ولم يبطل الفصل (قوله فإن ضاق
الوقت) مفهومه أنه لا يصل ما دام الوقت واسعا ، وظاهره وإن أيس ممن يعلمه ، وقياس ما فى التيمم من أن فاقد
الطهورين إن لم يبرج الماء صلى فى أول الوقت أنه هنا كذلك إلا أن يفرق بأن فقد الطهورين من أصله لا اختيار
للمكلف فيه ، بخلاف ترك التعلم فإن المكلف منسوب فيه إلى تقصير لحصول التوفيت من جهته (قوله وحذف
هذا) هو قوله فإن ضاق (قوله والأوجه خلافه) أى فيكون من البلوغ (قوله ولا فتصح صلاته الخ) أفاد

(قوله كاللحن الذى لا يغير المعنى) كذا فى النسخ ، وفيه اتحاد المشبه والمشي به (قوله وحلقه منه لقمهم بالأولى)
أى ولأنه ليس من اللحن حقيقة وإن كان مرادهم هنا ما هو أعم من الإبدال كما أشار إليه الشارح بعد . قال
الأذرى : ويجوز الراجح وغيره فعدوا من اللحن المبطل للمعنى قوله المستقين ، وليس بلحن بل إبدال حروف
بحرف (قوله ولو تعلق للصواب قبل السلام أعاد) لاملح له لأن الحكم هنا ببطلان صلاته بمجرد إثباته بما ذكر ،
والشهاب حج إنما ذكره عقب قوله الآتى الذى تبعه فيه الشارح بخلاف ما فى الفاتحة أو بطلها فإنه ممكن ، وهو لا يسقط
بشحو جهل أو نسيان فعبر عنه بقوله نعم لو تعلق الخ (قوله أو كونه فى صلاة) فيه وقفة ، والقياس البطلان هنا
لأنه كان من حق المكلف عن ذلك (قوله فى غير الفاتحة) أى أما فى الفاتحة فيبطل وإن لم يكن عاملا عالميا لكن بشرط
علم التدارك قبل السلام لا لكونه لحننا بل لما ذكره الشارح بعد .

القائمة فلا ركن ، وهو لا يسقط بنحو نسيان أو جهل ، واختار السبكي مقتضى قول الإمام ليس هذا الاذن قراءة غير القائمة لأنه يتكلم بما ليس بقرآن من غير ضرورة من بطلانها مطلقا قادرا أم عاجزا (ولا تصح قلوة رجل) أى ذكر وإن كان صبيا (ولا خنى) مشكل (بامرة) أى أنى وإن كانت صبية (ولا خنى) مشكل بالإجماع فى الرجل بالمرأة إلا من شد كالتزنى لقوله صلى الله عليه وسلم « إن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » ولأن المرأة ناقصة عن الرجل وقد يكون فى إمامتها افتتان بها ، والخنى المقتضى بها يجوز كونه ذكرا والمقتضى به الذكر يحتمل كونه أنثى ، وفى اقتداء الخنى بالخنى يحتمل أن الإمام أنى والمأموم ذكر . أما اقتداء المرأة بالمرأة والخنى أو بالرجل واقتداء الخنى والرجل بالرجل فصحيح لعلم المعلوم . وبما تقرر علم أن الصور تسع : خمسة صحيحة ، وأربعة باطلة . ويكره اقتداء خنى بانثوته بعلامه غير قطعية كما هو ظاهر بامرة ورجل بخنى بانث ذكوره (وتصح) القلوة (للمتوضئ) بالتييم (الذى لا تلزمه إعادة لكامل حاله (و) للمتوضئ) (بماسح الخف) إذ لا إعادة عليه لارتفاع حدثه (والقائم بالقاعد والمضطجع) والمستلق ولو موبيا كما صرح به المتولى ، ولأحدهم بالآخر كذلك لخبر البخارى عن عائشة رضى الله عنها « أنه صلى الله عليه وسلم صلى فى مرض موته قاعدا وأبو بكر والناس قياما » قال البيهقى : وكان ذلك يوم السبت أو الأحد . وتوفى صلى الله عليه وسلم ضجوة يوم الاثنين فكان نائضا لخبر الشيخين عن أبي هريرة وعائشة « إنما جعل الإمام ليؤتم به » إلى أن قال « وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعون » لا يقال : لا يلزم من نسخ وجوب القعود وجوب القيام . لأننا نقول : الأصل القيام وإنما وجب القعود لمنازمة الإمام فلما نسخ ذلك زال اعتبار متابعة الإمام فلم يوجب القيام لأنه الأصل (والكامل) أى البالغ الحر (بالصبي) المميز ولو كانت الصلاة فرضا للاعتداد بصلاته ، لأن عمرو بن سلمة بكسر اللام كان يؤتم قومه على

ضعف ما ساقى عن الإمام فليقتبه له (قوله واختار السبكي الخ) ضعيف (قوله ليس هذا الاذن الخ) عبارة المحلى رحمه الله : قال الإمام : ولو قيل ليس هذا الاذن قراءة غير القائمة لم يكن بعيدا لأنه يتكلم بالخ ، فليس فى كلامه جزم بالنتج من القراءة ، وبه يعلم ما فى كلام الشارح (قوله من بطلانها) بيان لقوله قبل مقتضى قوله الخ (قوله أى ذكر الخ) أراد به إدخال الصبي فقط (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) وروى ابن ماجه « لا يؤتم امرأة رجلا » اه عميرة .

[فرع] هل يصح الاقتداء بالملك ؟ الوجه الصحة لأنه ليس بأنثى وإن كان لا يوصف بالذكرورة والأنثوة .

[فرع] هل يصح الاقتداء بالجنى ؟ الوجه الصحة إذا علم ذكوره فهل يصح الاقتداء به وإن تصور فى صورة غير الآدى والجنى كصورة حمار أو كلب ؟ يحتمل أن يصح أيضا ، إلا أنه قل عن القبولى اشتراط أن لا يتطور بما ذكر إلا أن يكون مقصوده اشتراط ذلك ليعلم أنه جنى ذكر ، فحيث علم لم يضر التطور بما ذكر فليحرم اه سم على منيج (قوله بانث ذكوره) أى بعلامه غير قطعية (قوله ولو موبيا) أى حيث علم بانتقالات الإمام ولو بطريق الكشف ، لأن المدار على علمه بذلك وهو موجود فيه ، وهذا بالنسبة له . أما بالنسبة لغيره كما لو كان رابطة فلا يعول على ذلك ، لأن مثل ذلك لا اعتبار به بالنسبة للأموال الشرعية ، وإنما اغتر ذلك فى حقه لعلمه بحقيقة الحال ، وعمل كون الخوارق لا يعتد بها قبل وقوعها ، أما بعد وقوعها فيعتد بها فى حق من قامت به فمن ذهب من محل بعيد إلى عرفة وقت الوقوف بها وأدى أعمال الحج ثم حجه ويسقط الفرض عنه (قوله كما صرح به المتولى) اسمه عبد الرحمن بن مأمون ، قال ابن خلكان : ولم أقف على المعنى الذى لأجله سمى بالمتولى اه طبقات الأستوى (قوله كذلك) أى موبيا (قوله لخبر البخارى) زاد النعميرى ومسلم أيضا (قوله وكان ذلك يوم السبت) أى فى صلاة الظهر اه ديمرى (قوله بالصبي المميز) أى ولو قبل بلوغه سبع سنين أخذنا من قوله التالى لأن عمرو

عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست أو سبع سنين كما رواه البخارى . نعم البالغ أولى من الصبي وإن كان الصبي أقراً أو أخته لصحة الاقتداء به بالإجماع بخلاف الصبي ، ولهذا نص في البيهقي على كراهة الاقتداء به (العبد) وإن كان صبياً لأن صلاته معتد بها ، ولأن ذكوان مولى عائشة كان يؤمها ، ورواه البخارى . نعم الحر أولى منه وإن قل ما فيه من الرق ، إلا إن تميز بنحوه كما سيأتى ، والحر في صلاة الجنائزة أولى مطلقاً لأن دعاءه أقرب إلى الإجابة ، والظاهر تقديم المبعض على كامل الرق ومن زادت حرته على من نقصت منه ، وتكره إمامة الأكلف وإن كان بالغاً كما ذكره شريح في روضه (والأعمى والبصير) في الإمامة (سواء على النص) لتعارض فضيلتهما ، لأن الأعمى لا ينظر ما يشغله فهو أخشع ، والبصير ينظر الخبث فهو أخف لتجنبه ، ومعلوم أن في الكلام حالة استوائهما في سائر الصفات وإلا فالقدم من ترجيح بصفة من الصفات الآتية ، ويؤيد ذلك قول الماوردي : الحر الأعمى أولى من العبد البصير . ومثله فيما ذكر السميع مع الأصم والفعل مع الخصى والمحبوب والأب مع ولده والقروى مع البوى . وقيل الأعمى أولى مراعاة للمعنى الأول ، وقيل البصير أولى مراعاة للمعنى الثاني . ونقل ابن كعب عن النص بصيغة ، قيل واستظهره الأذرى : أن الأعمى لو كان مبتدلاً لايصون نفسه عن المستقلات كأن لبس ثياب البذلة فالبصير أولى منه ، وتبعه ابن المقرئ على ذلك . ورده الشيخ بأنه لا حاجة إليه بل ذكره يوم خلاف المراد لأنه معلوم مما يأتى في نظافة الثوب والبدن . ولا يختص ذلك بالأعمى بل لو تبدل البصير كان الأعمى أولى منه (والأصح صحة قنوة) نحو (السلم بالسلس) يكسر اللام : أى سلس البول ونحوه ممن لا تلتزمه إعادة (والظاهر بالمستحاضة غير المتحيرة) والمستور بالعارى والمستنجى بالمستجمر والصحيح بمن به

ابن سلمة الخ . وأما أمره بها فيتوقف على بلوغه فتنبه له (قوله على كراهة الاقتداء به) معتمد : أى وحيث كانت مكروهة لا ثواب فيها . وهذا وينبئ أن يتأمل وجه الكراهة مع إقراره صلى الله عليه وسلم عمرو بن سلمة الخ واطمئنان نفوس قومه للاقتداء به ، إلا أن يقال : وجه الكراهة الخروج من خلاف من منع الاقتداء به وهذا لم يكن موجوداً في عهده صلى الله عليه وسلم ، وعروض الخلاف بعده لا يضر لاحتمال النسخ عند المخالف (قوله إلا إن تميز) أى العبد بأن كان العبد فقيها والحر غير فقيه البتة (قوله أولى مطلقاً) أى تميز العبد بنحوه أولاً (قوله وتكره إمامة الأكلف) لعل وجهه أن القلفة ربما منعت وصول الماء إلى ما تحبها واحتمال النجاسة كاف في الكراهة (قوله ومثله فيما ذكر السميع) أى من الاستواء (قوله للمعنى الأول) هو قوله لأن الأعمى لا ينظر ما يشغله وقوله للمعنى الثاني هو قوله لتجنبه (قوله نحو السلم الخ) قرر مر أنه لو بان الإمام مستحاضة وجب القضاء اهـ فراجع ، فإنه إن كان المراد أن المأموم رجل فالقضاء واضح ولا يتقدم ببيان الاستحاضة بل بمجرد الأئمة مقتضى للقضاء ، وإن كان أنثى فليس بواضح ، وقد قال في المناهج : وتصح قنوة السلم الخ اهـ سم على منبج ، ويمكن الجواب بفرض الكلام في المأموم الأنثى وحل الكلام في المستحاضة على المتحيرة (قوله أى سلس البول ونحوه)

(قوله كان يؤمها) أى في حال رقة قبل صيرورته مولى حتى يتم الدليل إذ المولى العتيق (قوله نحو) الذى زاده في غضون المتن راجع لمجموع الصورتين بعلمه لا لخصوص لفظ السلم وإن توهم ليلخل الصور التى زادها بعد المتن كأنه قال نحو قنوة السلم بالسلس والظاهر بالمستحاضة والمستور بالعارى الخ ، فلو قلناه على لفظ قنوة لا يرتفع هذا التوهم (قوله أى سلس البول ونحوه) اقتصر الجلال اخل على التضمير بسلس البول كالروضة كأنه لأنه محل هذا الخلاف ، ففيه تصح القنوة به جزماً ، أو فيه خلاف غير هذا ، وعليه فزيادة الشارح له كقوله والمستور بالعارى الخ مراده به تتمم القائمة من غير نظر للخلاف

جرح مسائل أو على ثوبه نجاسة معفو عنها لصحة صلاتهم من غير إعادة . والثاني لانصح لوجود النجاسة ، وإنما صححتا صلاتهم للضرورة والضرورة للاقتداء بهم ، أما القدوة واحد منهم بمثله فصحيحة جزما ، وأما التحيرة فلا يصح الاقتداء بها ولو لثقلها لوجوب الإعادة عليها كما اقتضاه كلام المصنف هنا ورجحناه في غير هذا الكتاب وهو المستند لما نقله الروياني من نص الشافعي من عدم وجوب القضاء . وقال في المجموع : إنه ظاهر نص الشافعي لأنه نص على وجوب قضاء الصوم دون الصلاة . قال : وبذلك صرح الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ وجمهور العراقيين وغيرهم ، لأنها إن كانت حائضا فلا صلاة عليها أو طاهرا فقد صلت . وقال في المهمات إنه الحق به أجاب عنه والده رحمه الله تعالى بأنه مفرع على النص الذي اختاره المزني وغيره وهو أن كل صلاة وجب فعلها في الوقت مع خلل لم يجب قضاؤها ، وهو مرجوح ولهذا قال الشيخ : إن الأول أفقه وأحوط ، وما قيل في التعليل من أنها إن كانت حائضا فلا صلاة عليها بمنع لاحتمال أنها تظهر بعد صلاتها فتجب عليها (ولو بان إمامه) بعد الصلاة على خلاف ظنه (امرأة) أو غننى أو مجنوناً (أو كافرا معلنا) كفره كذبى (قيل أو) بأن كافرا (عتقيا) كفره كزندق (وجبت الإعادة) لأنه مقصر بترك البحث إذ أماره المبطل من أئمة أو أكثر ظاهرة لا تخفى ، والخلفى ينتشر أمره غالبا ، بخلاف الحق فإنه لا يطلع عليه فلا تجب الإعادة فيه ، وسيأتى ترجيح عدم الفرق بين

زاده على المحل وهو ظاهر ، ولم يظهر لحمل المحل السلس على سلس البول حكمة فلراجع ، وقد يقال الحامل له على ذلك أنه الغالب وقول المصنف والطاهر بالمستحاضة الخ (قوله لوجود النجاسة) مقتضاه أن السلس بالريح أو المني تصح إمامته بلا خلاف لاتقاء النجاسة عنه (قوله من عدم وجوب القضاء) أى على التحيرة (قوله إن الأول) هو قوله لوجوب الإعادة عليهما كما اقتضاه كلام المصنف (قوله ولو بان إمامه الخ) ذكر السيوطي عن بعضهم أن بان من أخوات كان ، ورده . وعبارته في درر التاج في إعراب مشكل المتهاج : وقع السؤال في هذه الأيام عن وجه نصب امرأة ، فذكر السائل أن مدرسى العصر اختلفوا ، ففهم من قال إنه مفعول به ، ومنهم من قال إنه حال ، ومنهم من قال إنه خبر بان أنها من أخوات كان . فقلت : لا يصح واحد من هذه الثلاثة ، أما الأول فلأن فعله لازم لا ينصب المفعول به ، قال في الصحاح : بان الشيء وتبين انضج وظهر وأبنته وأنا وبنته أظهرته . وأما الثالث قباطل قطعاً لأن أخوات كان عصورة معلودة قد استوفاهما أبو حيان في شرح التسهيل والارتشاف ، وذكر كل فعل عنه قوم منها ولم يذكر أن أحداً منها بان . وأما الثاني فيكاد يكون قريباً ، لكن يبعد أن امرأة ليس بمشتق ولا منتقل ، وشرط الحال أن يكون مشتقاً منتقلاً ، ويبطله أن الحال قيد للعامل وأنه بمعنى في حال ، وهو غير متجه هنا إذ لا يصح أن يكون المعنى بان في حال كونه امرأة ، وإنما المعنى بان أنه أمه امرأة ، ويوضح ذلك قوله أو كافرا فإنه ليس المعنى بان في حال كفره ، فقد يكون إنما بان بعد إسلامه ، وإنما المراد بان أنه أمه كافر ، وإذا بطل ذلك فالمتجه أنه تمييز بحول عن الفاعل كطاب زينة نفسها ، والتقدير بان من جملة أحواله كونه امرأة : أى بان أن أمه إمامه ، فإن قلت : فإذا تصنع بقوله بعد أو كافرا فإنه مشتق ومنتقل ؟ قلت : هو كخارسا في قولهم قد دره فارساً فلهم أعربوه تمييزاً للجهة ومتعوا كونه حالاً اه (قوله على خلاف ظنه) أراد بالظن مقابل العلم فيدخل فيه من جهل إسلامه أو قراءته فتصح القدوة به حيث لم يتبين به نقص يوجب الإعادة كما تقدم له ، وبهذا ينبتق ما يقال إن قوله على خلاف ظنه يفيد أنه لو لم يظن ذكوره ولا إسلامه لم تصح القدوة به ، وهو مخالف لما قدمه على أنه قد يقال جهل الإسلام يفيد الظن بالنظر للغالب على من يصلى أنه مسلم فهو داخل في عبارته (قوله كزندق) هو يطلق على من يظهر الإسلام ويخفى الكفر وعلى من لا يتحمل ديناً والمراد هنا الأوّل

الحق وغيره في كلامه ، والأوجه قبول قوله في كفره ما لم يسلم ثم يقتضى به ثم يقول بعد فراقه لم أكن أسلمت حقيقة أو ارتدت لكفره بذلك فلا يقبل خبره ، وبخلافه في غير ذلك لأن إيجابه عن فعل نفسه مقبول ، ولو بان أن إمامه لم يكبر للإحرام بطلت صلاته لأنها لا تخفى غالبا ، أو كبر ولم ينو فلا ، قاله في المجموع . قال الحناطى وغيره : ولو أحرم بإحرامه ثم كبر ثانيا بنية ثانية سراجيت لم يسمع المأموم لم يضر في صحة الاقتداء وإن بطلت صلاة الإمام : أى لأن هذا مما يخفى ولا أمارة عليه ولو بان إمامه قادرا على القيام فكما لو بان أميا كما صرح به ابن المقرئ هنا في روضه وهو المعتمد ، ولا يخالفه ما اقتضاه كلامه كأصله في خطبة الجمعة أنه لو خطب جالسا وبان قادرا فكأن بان جنبا ، لأن الفرق بينهما كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى أن القيام هنا ركن وثم شرط ويضطر في الشرط مالا يضطر في الركن (لا) إن بان إمامه (جنبا) أو محدثا (أو ذا نجاسة خفية) في بدنه أو ملقيه أو ثوبه ولو في جمعة إن كان زائلا على

(قوله أو ارتدت لكفره بذلك) هذه العلة موجودة في الصورة الأولى فالفرق بينهما ، ولعل الفرق بينهما أن الصورة الأولى استصحب فيها ما أقر به من بقاء الكفر فوجب الإعادة ، والصورة الثانية قصد إبطال ما حكم له به من الإسلام فألغى واستصحب الأصل فلم تجب الإعادة ولكن يحكم بردته بقوله لم أكن أسلمت الخ (قوله وبخلافه في غير ذلك) أى في غير هذه الصورة (قوله مقبول) أى وجوبا حيث بين السبب اه سم على حج (قوله بطلت صلاته) أى تبين عدم انعقادها لأنها كانت انقضت ثم بطلت فتلزمه الإعادة (قوله لأنها لا تخفى غالبا) أى ولو كان بعيدا عنه فإنه يفرض قريبا منه (قوله أو كبر ولم ينو فلا) أى لأن النية محلها القلب وما فيه لا يطلع عليه (قوله ثم كبر ثانيا) أى الإمام فتلزمه الإعادة (قوله لم يضر في صحة الاقتداء) أى ولو في الجمعة حيث كان زائلا على الأربعين كما لو بان إمامه محدثا ، وأما الإمام فإنه لم ينو قطع الأولى مثلا بين التكريرتين فصلاته باطلة لخروجه بالثانية ، وإلا فصلاته صحيحة فرادى لعدم تجلبد نية الاقتداء به من القوم ، فلو حضر بعد نيته من اقتدى به ونوى الإمامة حصلت له الجماعة ، وعليه فإن كان في الجمعة لاتنقلد له لغوات الجماعة فيها (قوله وإن بطلت صلاة الإمام) أى لأنه يدخل في الصلاة بالأوتار ويخرج بالاشفاعة وهذه منها ، وحل البطلان للثانية إذا لم يوجد بينهما مبطل للأولى كنيته قطعها (قوله ولو بان إمامه) أى إمامه المصل قاعدا ، وقوله وهو المعتمد : أى خلافا لما في العباب (قوله لأن الفرق بينهما) قضية هذا الفرق أنه لو تبين قلرة الإمام المصل عاريا على السرة عدم وجوب الإعادة ، وهو مانقله سم على منهج عن حج وأقره ، لكن في حاشية شيخنا الزبائدى عن والده الشارح خلافا ، وعبارته : وتبين كون الإمام المصل قاعدا أو عاريا قادرا على القيام في الأول أو السرة في الثاني كتبين حديثه اه حباب . والمعتمد وجوب الإعادة كما جزم به ابن المقرئ في روضه رملى اه . أقول : وقوله والمعتمد وجوب الإعادة : أى في المستثنين كما هو ظاهر كلامه ، لكن الذى رأيت في متن الروض مسألة القيام فقط دون مسألة السرة (قوله أو محدثا) ظاهره وإن كان عالما بمحدث نفسه عند الصلاة وليس بعيد اه سم على منج

(قوله لكفره بذلك) أى بذلك القول فامتنع قبوله فيه ، ولفظ بذلك سقط من نسخة الشيخ التى كتب عليها فرتب على ذلك ما في حاشيته (قوله وبخلافه في غير ذلك) أى في غير ما إذا سلم ثم اقتضى به ثم قال لم أكن أسلمت الخ ، فراده بالغير كما هو ظاهر إيجابه عن كفره الذى استثنيت منه هذه الصورة المذكورة في قوله قبل والأوجه قبوله في كفره ، وقوله لأن إيجابه عن فعل نفسه مقبول تعليل له ، وليس مراده بقوله وبخلافه في غير ذلك مطلق غير وإن فهمه كذلك الشهاب سم في حاشيته على التحفة الموافقة عبارتها لمبارة الشارح فاحتاج إلى تقييد التعليل بما هو مسطور فيها .

الأربعين كما سيأتي لعدم الأمانة على ذلك فلا تقصير ، ولذا لو علم بذلك ثم اقتدى به ناسيا ولم يحتمل تطهيره لزمته الإعادة وخرج بالخفية الظاهرة فنزله معها الإعادة لتقصيره كما جرى عليه الروايات وغيره ، وحل المصنف في تصحيحه كلام التنبيه عليه ، وقال في المجموع إنه أقوى ، وهو المعتمد وإن صحح في تحقيقه عدم الفرق بين الظاهرة والخفية في عدم وجوب الإعادة . وقال الأسنوي : إنه الصحيح المشهور . والخفية هي التي يبطن الثوب ، والظاهرة ماتكون بظاهره . نعم لو كانت بعمامته وأمكته ورويتها إذا قام غير أنه صلى جالسا لعجزه فلم يمكنه رؤيتها لم يقض لأن فرضه الجلوس فلا تفريط منه ، بخلاف ما إذا كانت ظاهرة واشتغل عنها بالصلاة أو لم يرها بعده عن الإمام فإنه يجب الإعادة ، ذكر ذلك الروايات . قال الأخرعي وغيره : ومقتضى ذلك الفرق بين المقتضى الأعمى والبصير : أي حتى لا يجب القضاء على الأعمى مطلقا لأنه معذور بعدم المشاهدة وهو كما قال : الأولى الضبط بما في الأنوار أن الظاهرة ماتكون بحيث لو تأملها المأموم أبصرها والخفية بخلافها ، فلا فرق بين من يصلي قائما أو جالسا

(قوله لم يحتمل تطهيره) أي عند المأموم بأن لم يفرقا كما عبر به المحلى (قوله لزمته الإعادة) مفهومه أنه إذا مضى زمن يحتمل فيه الطهارة لا يجب الإعادة على من اقتدى به وإن تبين حدثه لعدم تقصيره . ونقل عن الزيايدي بهامش أنه أفق بوجوب الإعادة في هذه ، قال : إذ لا عبرة بالظن البين خطؤه اهـ . ولا يخفى ما فيه لأنه لو نظر إلى مثله لزم وجوب الإعادة بتبين الحدث مطلقا ، إذ لا يكاد يوجد إمام لم يعلم عدم حدثه لأنه يتقدير أن يراه يظهر ثم صلى عقب طهره إماما يحتمل خروج حدث منه لم يشعر به المأموم (قوله في تصحيحه) أي حاشيته على التنبيه (قوله نعم لو كانت بعمامته) أي الإمام وأمكنه : أي المأموم (قوله ومقتضى ذلك) أي ما ذكره الروايات (قوله وهو كما قال) أي من اقتضاه الفرق مع أن كلام الأصحاب يقتضى التسوية بينهما ، وليس المراد أن الأمر كما قاله من التسوية بينهما بدليل قوله فالأولى النج ، وعليه فالاستناد من كلامه حيث لا التسوية بين الأعمى والبصير ، ونقله سم على حجج عنه ، لكن في حاشية ابن عبد الحق أن المنتجه عدم القضاء على الأعمى مطلقا ، ونقل مثله سم على منج عن معج وعبارته . قال ابن حجر : والأوجه أنه لا قضاء على الأعمى مطلقا وإن كان يبني الخبث ظاهرا لعذره . وقال مر : المراد ما يكون من شأنها ذلك فيدخل فيها : أي الطهارة بنجاسة بظهور الإمام في حق الأعمى والبعيد عنه فهي ظاهرة في حقها . وقوله بظهور الإمام قضيتها أن ما في باطن الثوب لا يجب القضاء معه وهو قضية ما في الشرح أيضا حيث قال : والخفية هي التي يبطن الثوب (قوله فالأولى الضبط) معتمد (قوله لو تأملها المأموم أبصرها) عبارة الزيايدي : قوله وأما مثال لا قيد فلا فرق بين الإدراك بالبصر وغيره من بقية الحواس (قوله والخفية بخلافها)

(قوله نعم لو كانت بعمامته) أي أو نحو صدره كما هو ظاهر (قوله ذكر ذلك الروايات) أي قوله والخفية هي التي يبطن الثوب النج ، فالإشارة راجعة إلى الاستدراك والمستدرك عليه فإن أصل الضابط للروايات (قوله فلا فرق بين من يصلي قائما أو جالسا) فيه منافاة مع الذي قبله ، وهو تابع في هذا للشهاب حجج في تحفته بعد أن تبين شرح الروض في جميع المذكور قبله فإنه منه حرفا يحرف ، لكن الشهاب المذكور إنما عقب ضابط الأنوار بذلك بناء على ما فهمه منه من أن مراده بقوله بحيث لو تأملها المأموم : أي مطلقا سواء كان على الحالة التي هو عليها من جلوسه وقيام الإمام مثلا ، أم على غيرها بأن يفرضه قائما إذا كان جالسا أو نحو ذلك حتى تنزله الإعادة وإن كانت بنحو عمامته وهو قائم والمأموم جالس لعجزه ، لأننا لو فرضنا قيامه وتأملها لرآها ، وشيخ الإسلام في شرح الروض فهم منه أن مراده أن يكون المأموم بحيث لو تأملها على الحالة التي هو عليها لرآها فلا يفرض على حالة

وأخذ الوالد رحمه الله تعالى من الفرق بين النجاسة الخفية والظاهرة قياساً أنه لو سجد على كره الذي يتحرك بحركته لزم المأموم الإعادة إن كان بحيث لو تأمل إمامه أبصر ذلك وإلا فلا تلزمه (قلت : الأصح المنصوص : وقول الجمهور إن غنى الكفر هنا كملته) وإن قال في الروضة إن الأقوى دليلاً عدم وجوب القضاء (والله أعلم)

يدخل فيه ما في باطن الثوب فلا يجب الإعادة ، وهو موافق لما قدمه في ضبط الخفية ، لكن قياس فرض البعيد قريباً والأعمى بصيراً أن يفرض الباطن ظاهراً فتجب الإعادة ، وعليه فيصير الحاصل أن الظاهرة هي العينية والخفية هي الحكمية ، وأنه لا فرق بين القريب والبعيد ولا بين القائم والقاعد ولا بين الأعمى والبصير ولا بين باطن الثوب وظاهره ، لكن ينافي ضبط الظاهرة والخفية بما ذكر قول حج في الإيعاب ، وواضح أن التفصيل إنما هو في الخبث العيني دون الحكمي لأنه لا يرى فلا تقصير فيه مطلقاً انتهى رحمه الله .

[فائدة] يجب على الإمام إذا كانت النجاسة ظاهرة إختيار المأموم بذلك البعيد صلاته أخذاً من قولهم لو رأى على ثوب مصلى نجاسة وجب إختياره بها وإن لم يكن آتما . ومن قولهم لو رأى صبياً يزني بصبية وجب منه من ذلك لأن النبي عن المنكر لا يتوقف على علم من أريد نهي (قوله لزم المأموم الإعادة إن كان الخ) مفهومه أنه إن كان بحيث لو تأملها لم يرها لبعده عدم وجوب القضاء ، وفيه نظر بناء على فرض الأعمى بصيراً وفرض البعيد قريباً ، لأن هذا لو فرض قربه من الإمام وتأمل رأى فلي تأمل (قوله قلت الأصح) أي الراجح (قوله أن غنى الكفر هنا الخ) إنما قيد بهما لأنهم في غير هذا المثل فرقوا بين غنى الكفر ومعلته ، ومنه ما قالوه في الشهادات أنه لو شهد حال

غيرها حتى لا تلزمه الإعادة في نحو الصورة التي قدمتها ، فوُدّى ضابط الأنوار وضابط الروائي عنده واحد بناء على فهمه المذكور ، ومن ثم فرغ الثاني على الأول بالقضاء معبراً عنه بقوله الأول ولم يقل الأصح أو نحوه ، وإنما كان الأول لأنه لا يحتاج إلى استثناء شيء منه مما استثنى من ضابط الروائي فهو أضيض . والشهاب المذكور لما فهم المغايرة بين الضابطين كما قرئناه عبر عن ضابط الأنوار بقوله والأوجه في ضبط الظاهرة أن تكون بحيث لو تأملها المأموم لراها ، ولم يقل الأول كما قال في شرح الروض ، ثم قال : وفرق الروائي بين من لم يرها لبعده أو اشتغاله بصلاته فيعيد ومن لم يرها لكونها بعصامته ويمكنه رؤيتها إذا قام فجلس صجرت إلى آخر ما ذكره رحمه الله ، لكنه استثنى من عموم ذلك الأعمى ، قال : لعدم تقصيره بوجه ، والشارح رحمه الله تعالى تبع شرح الروض أولاً كما عرفت ، ثم ختمه بقول الشهاب المذكور فلا فرق الخ فنفاه . ومن صرح بأن مؤدى الضابطين واحد والد شارح في فتاويه ، لكن مع قطع النظر عما استثناء الروائي من ضابطه لضعفه عنده ، فساوته له عنده وإنما هو بالنظر لأصل الضابط ، فهو موافق للشهاب المذكور في المعنى والحكم وإن خالفه في الصنيع ، وموافق لما في شرح الروض في الصنيع ومخالف له في الحكم ، كما يعلم بسوق عبارة فتاويه ونصها : سئل عن مصلى في ظاهر ثوبه أو على صدره أو ثوبه من قدامه نجاسة أو كان المأموم بعيداً عن إمامه هل حكها حكم النجاسة الخفية حتى لا يلزم المأموم القضاء لأن النجاسة المذكورة مما غنى عن المأموم خصوصاً إن دخل المسجد بعد تحريمه ؟ فأجاب بأن النجاسة المذكورة ظاهرة كما صرح به الروائي إذ لا يخلو عن تقصير ، والنجاسة الظاهرة أن تكون بحيث لو تأملها أبصرها بأن كانت في ظاهر الثوب والخفية بخلافها انتهت . فقد صرح برجوع كل من الضابطين إلى الآخر ، لكن في عزه ما صدر به الجواب لتصريح الروائي بنظر ظاهر كما مر من استثناءه المذكور . وبالحمل على الشارح لم يظهر من كلامه هنا ما هو معتمد عنده في المسئلة ، لكن نقل عنه الشهاب سم ما يوافق ما في فتاوى والده الموافق

لأن الكافر غير أهل للصلاة بحال بخلاف غيره (والأمر الكارئة في الأصح) فعلى القارئ الموت به الإعادة بجماع النقص وإن بان ذلك أو شيء مما مر غير نحو الحدث والنجس في أثناءها استأنفها بخلاف مالوبان حدثه أو خبثه على ما تقدم فإنه يلزمه مفارقتها ويبنى ، ويفرق بأن الوقوف على نحو قراءته أسير منه على طهره إذ هو وإن شاهده فحدث الحدث بعده قريب بخلاف القراءة ، ومقابل الأصح أنه كالجنب بجماع الخفاء فلا يعيد الموت به (ولو اقتدى) رجل (بجنثي) في ظنه (فإن رجلا) أو خشي بامرأة فإن أنثى ، أو خشي بجنثي فبانا مستويين مثلا (لم يسقط القضاء في الأظهر) لعدم انعقاد صلاته بعدم جزمه بنيته . والثاني يسقط اعتبارا بما في نفس الأمر ، وسواء أبان في الصلاة أم بعثها . وصورها الماوردي وغيره بما إذا لم يعلم بحاله ثم علم بعد الصلاة خنثوته ثم بان رجلا . قال الأذرى : وهذا أصح ، والوجه الجزم بالقضاء على العالم بخنثوته لعدم انعقاد الصلاة ظاهرا واستحالة جزم النية اهـ . والوجه الجزم بعدم القضاء إذا بان رجلا في تصوير الماوردي لاسيا إذا لم يفس قبل تبين الرجولية زمن طويل ، وأنه لو ظنه رجلا ثم بان في أثناءها خنثوته فالأقرب بوجوب استئنافها . نعم لو ظنه في الابتداء رجلا ثم لم يعلم بحاله حتى بان رجلا فلا قضاء ، والأوجه أن التردد في النية لا فرق فيه بين أن يكون في الابتداء أو العوام لكن في الابتداء يضر مطلقا وفي الأثناء إن طال الزمن أو مضى ركن على ذلك ضرر وإلا فلا (والعدل) ولو قنا مفضولا (أولى) بالإمامة (من القاسق) وإن كان حرا فاضلا لعدم الوثوق به في المحافظة على الشروط ولخبر الحاكم وغيره . إن سركم أن تقبل صلاتكم فليؤمكم خياركم ، فإلهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم . وإنما صحت خبر الشيخين أن ابن عمر كان

كثروه وردت شهادته ثم أسلم فأعادها فإن كان ظاهر الكفر قبلت الإعادة منه وإن كان مخفيا له فلا يقبل لإيمانه (قوله والنجس) أى الخنى ، والضابط أن كل ما لو تبين بعد الفراغ يجب معه الإعادة إذا بان في الأثناء يجب به الاستئناف وما لا يجب الإعادة معه مما تمتنع القدوة مع العلم به إذا بان في الأثناء وجبت به نية المفارقة ، ودخل في قوله غير نحو الحدث ما لو تبين قدرة المصل على السرة أو القيام (قوله على ما تقدم) أى من التضميل بين الظاهرة والخفية ، وقوله فإنه تلزمه الخ : أى حيث تبين حدثه أو نجاسته الخفية بخلاف الظاهرة (قوله ومقابل الأصح الخ) ما عالج به الثاني لأبأن في الجهرية (قوله وصورها الماوردي) أى مشكلة القولين (قوله حتى بان رجلا) فلا قضاء ، بخلاف ما لو صلى خنثى خلف امرأة طائنا أنها رجل ثم تبين أنوثة الخنثى كاصححه الرويانى ، لأن للمرأة علامات ظاهرة غالبا تعرف بها فهو هنا مقصر وإن جزم بالنية اهـ حج . لكن نقل سم عن شرح العباب له خلافه وهو قريب . ووجهه أن الخنى جازم بالنية وبانت مساواته لإمامه في نفس الأمر فلا وجه للزوم الإعادة ولا لكون المرأة لها علامات تدل عليها ، وفي سم على الغاية الجزم بما في شرح العباب (قوله والأوجه أن التردد في النية الخ) أى في نفس النية كأن تردد في ذكورة إمامه بأن علمه خنثى وتردد في أنه ذكر في نفس الأمر أو أنثى ، وأما التردد في النية على وجه أنه هل يبق في الصلاة أو يخرج منها فيضير مطلقا طال زمن التردد أو قصر (قوله إن سركم) أى أردتم مايسركم (قوله فإلهم وفدكم) أى الواسطة بينكم وبين ربكم . وفي الواهب قال النووي : لو قد الجماعة

للشهاب حجج ، وهو الذى اعطى عليه كلامه هنا آخرها وإن لم يلائم ما قبله كما عرفت ، وإنما أطلت الكلام هنا لحل الحاجة مع اشتباه هذا المقام على كثير وعدم وقوف على من حققه حقه (قوله وإن بان ذلك أو شيء مما مر الخ) مفهوم قوله المار في حل المتن بعد الصلاة (قوله نعم لو ظنه في الابتداء رجلا الخ) معلوم بالأولى بما رجحه كلام الرويانى .

يصل خلف الحجاج ، قال الإمام الشافعي : وكفى به فاسقا . وتكره خلفه ويخلف مبتدع لا يكفر ببدعته وإمامة من يكرمه أكثر القوم للمعوم فيه شرعا . ويحرم على الإمام كما قاله الماوردي نصب الفاسق إماما في الصلوات لأنه مأمر بمراجعة المصالح وليس منها أن يوقع الناس في صلاة منكروها ، ويؤخذ منه حرمة نصب كل من يكره الاقتداء وناظر المسجد كالأولى في تحريم ذلك كما لا يخفى (والأصح أن الأقه) في باب الصلاة وإن لم يحفظ من القرآن إلا القائحة (أولى من الأقول) وإن حفظ جميع القرآن إذ الحاجة إلى الفقه أهم لعدم انحصار ما بطرا في الصلاة من الحوادث ولأنه عليه الصلاة والسلام قدم أبا بكر على من هو أقربا منه ، فقد روى البخاري أنه لم يجمع القرآن في حياته

المختارة للتقدم في تلي العظماء واحدم وافد انتهى . وذلك لأنه سبب في حصول ثواب الجماعة للمؤمنين وهذا يتفاوت بتفاوت أحوال الأمة . وفي ابن حجر وفي مرسل « صلوا خلف كل بر وفاجر » ويعضده ما صح أن ابن عمر كان يصل الخ (قوله وتكره خلفه) أي الفاسق ، وإذا لم تحصل الجماعة إلا بالفاسق والمبتدع لم يكره الاتهام طب مر اه سم على منبج (قوله وإمامة من يكرمه أكثر القوم الخ) أي يكره له أن يتقدم ليصل إماما ، وقضيته أنه لا يكره الاقتداء به حيث كان عدلا ، ولا يلزم من ارتكابه المنعوم نفي العدالة . ثم رأيت في شرح الجامع الكبير للمنأوى رحمه الله عند قوله صلى الله عليه وسلم « أيما رجل أم قوما وهم له كارهون لم تجز صلاته » إذ فيه مانصه : أي فيحرم عليه أن يؤمهم إن اتصف بشيء من هذه الأوصاف : أي بأن كان فيه أمر ملموم شرعا كوال ظالم ، ومن تغلب على إمامة الصلاة ولا يستحقها ، أو لا يتحرز عن النجاسة ، أو يحو هيئات الصلاة ، أو يتعاطى معينة فسيمة ، أو يعاشر الساق ونحوهم . وكرمه الكل للكل كافي الروضة ونص عليه الشافعي ، فإن كرهه أكثرهم كره له . وحلم من هذا التثريب أن الحرمة أو الكراهة إنما هي في حقه ، أما المقتدون الذين يكرهونه فلا تكره لهم الصلاة خلفه . وظن بعض أعاضم الشافعية أن المسلتين واحدة فوم اه . ونقل عن حواشي الروض لوالد الشارح التصريح بالحرمة على الإمام فيما لو كرهه كل القوم وعبارته نصبا : هذه الكراهة للتثريب كما صرح به ابن الرفعة والقمولي وغيرهما بخلاف ما إذا كرهه كلهم فإنها للتحريم كما نقله في الروضة كأصلها في الشهادات عن صاحب العدة ، ونص عليه الشافعي فقال : ولا يحل لرجل أن يؤم قوما وهم يكرهونه ، والأسنوي ظن أن المسلتين واحدة فقال : وهذه الكراهة للتحريم كما نقله الرافعي في الشهادات عن صاحب العدة ، ونقله في الحاوي عن الشافعي وذكر لفظه المتقدم وتبهم على ذلك جماعة اه بحروفه . أقول : والحرمة مفهوم تقييد الشارح الكراهة بكونها من أكثر القوم (قوله أكثر القوم) مفهومه عدم الكراهة عند الاستواء ، وقوله المنعوم فيه شرعا يؤخذ منه أن مرتكب خارم المروعة لا يكره الاقتداء به ولا تكره له الإمامة ، وقد يتوقف في أخذ ذلك مما ذكر بل القياس الكراهة ، بل قد يقال : إن خارم المروعة ملموم شرعا ، ومن ثم حرم على من كان محملا لشهادة ارتكاب ما يحل بمروءته ثلثا ثبوت شهادته (قوله المنعوم فيه شرعا) أما لو كرهوه لغير ذلك فلا كراهة في حقه بل اللوم عليهم (قوله ويؤخذ منه حرمة نصب الخ) أي ولا تصح توليته كما قاله حج وعبارته بعد قول المصنف وحسن الصوت الخ : والرتاب من ولاه الناظر ولاية صحيحة بأن لم يكره الاقتداء به أخذا مما مر عن الماوردي للمتقضى عدم الصحة لأن الحرمة فيه من حيث التولية اه . ومعلوم أنه حيث لم تصح توليته لا يستحق ما رتب الإمام (قوله وناظر المسجد) أي إذا كانت التولية له (قوله أولى من الأقول) ظاهره ولو عاريا وغيره مستور ، وينبني خلافا لما تقدم من كراهة الصلاة خلف العاروي (قوله فقد روى البخاري أنه لم يجمع القرآن الخ) قال الجعبري في شرح الرأية : والصحابة الذين حفظوا القرآن في حياة النبي صلى الله عليه وسلم كثيرون . فن المهاجرين أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود

صلى الله عليه وسلم سوى أربعة أنفار: زيد بن ثابت، وأبى بن كعب، ومعاذ بن جبل، وأبو زيد رضى الله عنهم . وأما خبر « أحقهم بالإمامة أقرؤهم » فمحمول على عرفهم الغالب أن الأقرأ أفقه لكنهم يضمنون للحفظ معرفة فقه الآية وعلومها ، والأوجه أن مراده بالأقرأ الأصح قراءة ، فإن استويا في ذلك فالأكثر قراءة . ويحث الأسنوى أن التميز بقراءة السبع وبعضها من ذلك وتردد في قراءة مشتملة على لحن، ويظهر أنه لا عبرة بها ، ومقابل الأصح هما سواء لتقابل التفضيلتين . وفي المجموع استواء فنّ فقيه وحرّ فقيه ، وحله السبكي على فنّ أفقه وحرّ فقيه لأن مقابلة الحرية بزيادة الفقه لا بعد فيها ، بخلاف مقابلتها بأصل الفقه فهو أولى منها لتوقف صحة الصلاة عليه دونها (و) الأصح أن الأفقه أولى من (الأورع) أى الأكثر ورعا ، إذ حاجة الصلاة للفقه أهمّ منه كما مرّ ، ويقدم الأقرأ أيضا على الأورع ، وفسره في المجموع والتحقيق بأنه اجتناب الشبهات خوفا من الله تعالى ، وفي أصل الروضة بأنه زيادة على العدالة من حسن السيرة والعفة . ومقابل الأصح تقديم الأورع لأن مقصود الصلاة الخشوع ورجاء إجابة الدعاء ، والأورع أقرب للذكاء ، قال الله تعالى - إن أكرمكم عند الله أتقاكم - وفي السنة « ملك الدين الورع » وما ما يخاف من حدثه في الصلاة فأمر نادر فلا يفوت المحقق للمتوهم . وأما الزهد فترك

وابن عباس وحليفة وسلم وابن السائب وأبو هريرة، ومن الأنصار أبى زيد ومعاذ وأبو الدرداء وأبو زيد وعجم . ففى قول أنس : جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لم يجمعه إلا أربعة : أبى وزيد ومعاذ وأبو زيد أنهم الذين تلقوه مشافهة عن النبي صلى الله عليه وسلم أو الذين جمعه بوجوه قراءته اهـ . وقوله مشافهة الخ هذان الجوابان لا يخلوان عن بعد لأن هؤلاء الصحابة مثل أبى بكر وعمر وغيرهما يحيل العادة أن غيرهم يقرأ القرآن مشافهة أو بالقراءات السبع من النبي صلى الله عليه وسلم دونهم ، هكلا نقل عن بعض أهل العصر . أقول : ومع كونه لا يخلو عن بعد هو كاف في الجواب ، على أن هذا الاستبعاد إنما بناء على مجرد العادة في مثله ، وهو غير معارض لما ذكره لجواز أهتمامهم في أوقات اجتياهم بالنبي صلى الله عليه وسلم بغير تلقى القرآن منه حفظا لاستغنائهم بأخذه عن غيره ، وقد كان من عادة الصحابة رضى الله عنهم الاكتفاء بسماع بعضهم من بعض مع إمكان مراجعة الرسول صلى الله عليه وسلم فيما سمعوه من غيره . وفي حواشى الروض لوالده الشارح أن عمر لم يكن يحفظ القرآن (قوله سوى أربعة أنفار الخ) أى من الأنصار وكانوا خزرجين كما في حجج (قوله الأصح قراءة) أى لما يحفظه وإن قل فيقدم وإن كان غيره يحفظ أكثر منه ، لكن بقى ما لو كان أحدهما يحفظ القرآن بكاله مثلا ، ويصح آيات قليلة كأواخر السور اطردت عادته بالإمامة بها ، والآخر يحفظ نصف القرآن مثلا ويصححه بهامه ، فهل يقدم على من يحفظ القرآن بكاله لكثرة ما يصححه ، أو يقدم الآخر عليه لكثرة حفظه مع صحة ما يصل به ؟ فيه نظر . وإطلاقهم قد يقتضى تقديم من يحفظ النصف ، ولو قيل بتقديم من يحفظ الكل لأن المدار على صحة ما يصل به لم يبعد (قوله ومن ذلك) أى من الأصح قراءة (قوله مشتملة على لحن) قال حجج : لا يغير المعنى (قوله لا عبرة بها) أى فلا يقدم صاحبها على غيره (قوله وفسره) أى الورع (قوله الشبهات) بضم الباء (قوله من حسن السيرة) الأولى بحسن الخ (قوله ملك الدين) أى أصله ، قال في المصباح : ملاك الأمر بالكسر قوامه ، والقلب

(قوله بأنه زيادة على العدالة من حسن الخ) عبارة الروضة : وأما الورع فليس المراد منه مجرد العدالة بل ما يزيد

ما زاد على الحاجة وهو أعلى من الورع إذ هو في الحلال والورع في الشبهة . قال الأسنوي في مهماته : ولم يذكره في المرجحات واعتباره ظاهر حتى إذا اشتركا في الورع وامتناز أحدهما بالزهد فدمناه اه وهو ظاهر ، إذ بعض الأفراد للشيء قد يفضل بآقيه . نعم عبارته توهم أن الزهد قسم للورع وليس كذلك بل هو قسم منه . والحاصل أن الورع مقول بالتشكيك كالعادلة ، ولو تميز المفضلون من ذكر ببلوغ أو إتمام أو عدالة أو معرفة نسب كان أولى (وقدم الأئمة والأحرار) أي كل منهما وكلنا الأورع (على الأسن) والنسب) فعلى أحدهما أولى لأن الفضيلة كل من الأولين لما تعلق تام بصحة الصلاة أو كمالها بخلاف الآخرين ، ولو كان الأئمة أو الأحرار أو الأورع صبييا أو قاصرا في سفره أو فاسقا أو ولد زنا أو مجهول الأب فضله أولى كما مرّت الإشارة إلى بعض ذلك ، إلا أن يكون المسافر السلطان أو ناليه فهو أحق ، وأطلق جمع كراهة إمامة ولد الزنا ومن لا يعرف أبوه وهي مصورة يكون ذلك في ابتداء الصلاة ولم يساوه المأموم ، فإن ساواه أو وجده قد أحرم واقتدى به فلا بأس (والجديد تقديم الأسن) في الإسلام (على التسبب) لخبر الشيخين «ليؤمكم أكبركم» ولأن فضيلة الأسن في ذاته والنسب في آباءه ، وفضيلة الذات أولى ، وعكسه القديم لخبر «قدموا قريشا ولا تقدموها» وعلم أنه لا عبرة بسن في غير الإسلام ، فيقدم شاب أسلم أسلم على شيخ أسلم اليوم ، فإن أسلما معا قدم الشيخ كما يدل عليه الخبر ، وبجته الطبري ، ويقدم

ملك الجسد اه (قوله على الحاجة) أي الناجزة (قوله ولم يذكره) أي الزهد (قوله مقول بالتشكيك) أي يشك الناظر في الفردين المتضادين فيه بأشدية أو نحوها أحقيتهما واحدة فيكونان من المتواطيء ، أو مختلفة فيكونان من المشترك (قوله أو إتمام) أي بأن لا يكون مسافرا قاصرا (قوله أو عدالة) أي زيانها أو أصلها بأن يكون أحدهما عدلا والآخر فاسقا (قوله كان أولى) وتقدم عن البيهقي كراهة الاقتداء بالصبي للخلاف في صحة الاقتداء به . وأما الثلاثة الباقية هنا فالناسق ومجهول النسب يكره الاقتداء بهما ، وينبغي أن الاقتداء بالقاصر خلاف الأولى (قوله بخلاف الآخرين) أي الأسن والنسب (قوله كما مرّت الإشارة) أي في قوله ولو تميز المفضلون من ذكر النخ (قوله ومن لا يعرف) أي كالقبط ، ومثل إمامته الاقتداء به فيكره (قوله وهي مصورة) أي كراهة إمامة ولد الزنا ومن لا يعرف أبوه (قوله فلا بأس) أي فلا لوم في الاقتداء ، ومعلوم منه نفي الكراهة .

[فائدة] وقع السؤال في الدرس عما لو أسلم شخص ومكث مدة كذلك ثم ارتد ثم أسلم شخص آخر ثم جد المرتد إسلامه واجتمعا ، فهل يقدم الأول لكونه أسن في الإسلام أو يقدم الثاني ؟ فيه نظر ، والجواب عنه أن الظاهر تقديم الثاني لأن الردة أبطلت شرف الإسلام الأول ، ومن ثم لا ثواب له على شيء من الأعمال التي وقعت فيه ، وأما لو أسلما معا فهما مستويان (قوله قدم الشيخ) لا ينافي هذا ما قبله من قوله وعلم أنه لا عبرة بسن

عليه من حسن السيرة والعفة (قوله نعم عبارته توهم النخ) يعني لفظ عبارته في مهماته ، وإلا فما هو مذكورها لا إيهام فيه وهو مقول بالمعنى (قوله أو قاصرا في سفره) أي والمأمومون متمون ، وعلة في شرح الروض بالاختلاف بين صلاتهما . أقول : ولوقوع بعض صلاتهم من غير جماعة بخلاف خلف المم (قوله كما مرّت الإشارة إلى بعض ذلك) ما ذكره هنا هو جميع مفهوم قوله فيما مر ولو تميز المفضلون من ذكر ببلوغ النخ ، فالصواب إسقاط لفظ بعض (قوله أو وجده قد أحرم) أي فالكراهة إنما هي في تقدمه على غيره الذي ليس مثله مع حضوره وليست راجعة إلى نفس إمامة (قوله في الإسلام) سيأتي أنه يقدم بكر السن أخذا من الخبر الآتي ، فلهذا إنما قيد بذلك لكونه محل الخلاف (قوله لخبر الشيخين ليؤمكم أكبركم) أي بالنظر لكونه مستعملا في حقيقته ومجازاه

من أسلم بنفسه على من أسلم بقبيلته لغيره وإن تأخر إسلامه لأن فضيلته في ذاته ، قاله البغوي . قال ابن الرقعة : وهو ظاهر إذا كان إسلامه قبل بلوغ من أسلم تبعا ، أما بعده فيظهر تقديم التابع . والمراد بالنسب من ينسب إلى قريش أو غيره ممن يعتبر في الكفاية كالعلماء والصلحاء فيقدم الهاشمي والمطلبي ثم سائر قريش ثم العربي ثم العجمي ، ويقدم ابن العالم أو الصالح على ابن غيره . وتعتبر الهجرة أيضا فيقدم أهقه فأقرأ فأروع فأقدم هجرة بالنسبة لآبائه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالنسبة لنفسه إلى دار الإسلام فأسنن فأنسب ، فعلم أن المنتسب للأقدم هجرة مقدم على المنتسب لقريش مثلا ، وأن ذكر النسب لا يفي عن ذكر الأقدم هجرة (فإن استويا) في جميع الصفات التي ذكرناها (فنظافة) الذكر كما في التحقيق : أي حسنة ، ثم نظافة (الثوب والبدن) عن الأوساخ (وحن الصوت وطيب الصنعة ونحوها) لإفضاء النظافة إلى استئالة القلوب وكثرة الجمع ، والكسب كالنظافة ، فمن كان كسبه أفضل أو أنظف قدم به ، ولو تعارضت الصفات بعد حسن الذكر قدم الأنظف ثوبا ثم بدنا ثم صنعة ثم الأحسن صوتا فصورة ، فإن استويا وتشاحا أفرع بينهما ، ومحل ذلك عند فقد الإمام الراتب أو إسقاط حقه للأولى وإلا قدم الراتب على الجميع ، وهومن ولاد الناظر أو كان بشرط الواقف (ومستحق المنفعة) يعنى من جاز له الانقطاع بمحل كما أشارت إليه عبارة المحرر (بملك) له (ونحوه) كاجارة وإعارة ووقف ووصية وإذن سيد

في غير الإسلام لأن ذلك محله فيما لو عارضته صفة من المرجحات ، وما هنا مفروض في استوائهما في الصفات كلها ، فالشيخوخة من حيث هي مقتضية للترجيح (قوله إلى قريش أو غيره) أي قريش ، وأورد الصميري لكون قريش اسما للجد الذي تنسب إليه القبيلة (قوله ثم العربي) أي ثم باقي العرب (قوله ويقدم ابن العالم) أي بعد الاستواء فيما تقدم (قوله فنظافة الذكر) أي بأن لم يصفه من لم يعلم منه عداوته بنفس يسقط العدة فيما يظهر له حج . فيدخل فيه من لم يعلم حاله ومن وصف بخارم المروعة (قوله وحسن الصوت) أي ولو كانت الصلاة سرية كما اقتضاه إطلاقه ، والمراد هنا بيان الصفات الفاضلة وأما الترتيب بينها فسيأتي (قوله قدم الأنظف ثوبا) زاد حج فوجها (قوله فصورة) لعل المراد بالصورة سلامته في بدنه من آفة تنقصه كعرج وشلل لبعض أعضائه . وفي المصباح : عرج في مشيه عرجا من باب تعب إذا كان من علة لازمة فهو أعرج والمرأة عرجاء ، فإن كان من علة غير لازمة بل من شيء أصابه حتى غمز في مشيه قيل عرج يعرج من باب قتل يقتل فهو عارج (قوله أفرع بينهما) أي حيث اجتماعا في محل مباح أو كانا مشتركين في الإمامة لما يأتي من أنهما لو كانا شريكين في ملكه وتنازعا لا يقرع بينهما بل يصلى كل منفردا (قوله أو إسقاط حقه للأولى) أي فلو عجز له الرجوع رجع قبل دخول من أسقط حقه له في الصلاة (قوله وإلا قدم الراتب) أي وإن كان مفضولا في جميع الصفات ، ومثله مالو عين شخصا بدله لتزيله منزلة (قوله وهو من ولاد الناظر) قضيت أن ما يقع كثيرا من اتفاق أهل محلة على إمام يصلى بهم من غير نصب الناظر أنه لاحق له في ذلك فيقدم غيره عليه ، لكن في الإيجاب خلافه وعبارة : فرع : في الكفاية والجواهر وغيرهما تبعا لما وردى ما حاصله تحصل وظيفة إمام غير الجامع من مساجد المحال والعشار

(قوله بالنسبة لآبائه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) يؤخذ منه أنه لا عبرة بهجرة آبائه إلى دار السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله أو صورة) في أكثر النسخ فصورة وهي الموافقة لما في كلام غيره (قوله من ولاد الناظر) أي ولو عامما كالحاكم كما هو ظاهر (قوله يعنى من جاز له الانقطاع) إنما حل المتن على هذا المحمل المخرج إلى قوله الآتي في تفسير ضمير يكن بالمستحق للمنفعة حقيقة ، ولم يبق المتن على ظاهره ليستغنى عما يأتي لترجع

(أولى) بالإمامة فيها سكنه بحق من غيره وإن تميز بسائر مامر فيومهم إن كان أهلا (فلان لم يكن) المستحق للمنفعة حقيقة ، وهو ما سوى المستعير لعلم جواز الإنابة إلا لمن له الإعارة ، والمستعير من المالك لا يعير ، وكلنا القن المذكور سواء أكان السيد والمعير حاضرا أم غائبا (أهلا) للإجابة كما مر كرامة لرجال أو للصلاة ككافر وإن تميز سائر مامر (فله) استحبابا حيث كان غير محجور عليه (التقديم) لأهل يومهم لخبر مسلم « لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه » وفي رواية لأبي داود « في بيته ولا في سلطانه » . أما المحجور عند دخولهم منزله لمصلحة وكان زمنها بقل زمن الجماعة فالمرجع لإذن وليه ، فإن أذن لواحد تقدم وإلا صلوا فرادى (ويقدم) السيد (على عبده الساكن) بملك سيده لأههما ملكه أو ملك غيره ، إذ المستعير السيد حقيقة (لا) على (مكاتبه في ملكه) أى المكاتب : يعنى فيها استحق منفعته ولو ينحو إجازة أو إعارة من غير السيد بقرينة مامر فلا يقدم سيده عليه لأنه أجنبي منه ، ويؤخذ

والأسواق بنصب الإمام شخصا أو بنصب شخص نفسه لها برضا جماعته بأن يتقدم بغير إذن للإمام ويؤم بهم ، فإذا عرف به ورضيت جماعة ذلك أهل إمامته فليس لغيره التقدم عليه إلا بإذنه ، وتحصل في الجامع والمسجد الكبير أو الذي في الشارع بنولية الإمام أو نائبه فقط لأنها من الأمور العظام فاختصت بنظره ، فإن فقد فن رضىه أهل البلد : أى أكثرهم كما هو ظاهر اهـ (قوله وهو ما سوى المستعير) أى فإن المستعير لا يملك المنفعة ولا يستحقها قال الأستاذ : بل ولا الانضاع حقيقة اهـ . وأما العبد فظاهر . أقول : لو قرئ ونحوه بالرفع انضح فهو عبارة المتأخر لذلك واستغنى عن المثال الذى تكلفه الأستاذ اهـ عيرة . والمثال المذكور هو قوله مثل له الأسنوى بالموصى له بالمنفعة مدة سنيته (قوله والمستعير من المالك) ليس بقبيل (قوله وإن تميز) أى من لم يكن أهلا (قوله فله التقديم) أى فلو تقدم واحد بنفسه من غير إذنه ولا ظن رضاه جرم عليه ذلك لأنه قد يتعلق غرضه بواحد بخصوصه فلو دلت القرينة على عدم تعلق غرض صاحب المنزل بواحد منهم بل أراد الصلاة وأنهم يقدمون بأنفسهم من شاءوا فلا حرمة (قوله لأهل يومهم) أى وإن كان مفضولا ، وعليه فلو قال لجمع ليتقدم واحد منكم فهل يقرع بينهم أو يقدم أفضلهم أو لكل منهم أن يتقدم وإن كان مفضولا لعموم الإذن ؟ فيه نظر ، ولعل الثاني أظهر لأن إذنه لواحد منهم تضمن إسقاط حقه ، وحيث سقط حقه كان الأفضل أولى ، فلو تقدم غيره لم يجرم ما لم تدل القرينة على طلب واحد على مامر فغلبه له (قوله وإلا صلوا فرادى) أى ثم إن كانوا قاصدين أنهم لو تمكنوا من الجماعة فعلوا كتب لم ثواب القصد على ما مر (قوله وإلا صلوا فرادى) قال حجج : قاله الماوردى والصيمرى ونظر فيه القموى وكأنه لمح أن هذا ليس حقا ماليا حتى ينوب الولي عنه فيه وهو ممنوع لأن سببه الملك فهو تابع حقوقه ، ولولوى دخل فيها (قوله لا مكاتبه) أى كتابة صحيحة لأنه هو الذى يستقبل بنفسه (قوله ويؤخذ منه) أى

عبارة له إلى عبارة المهر لئلا يلزم عليه إهمال شيء من أحكامه (قوله وهو ما سوى المستعير) أى أما المستعير فليس له التقديم : أى والصورة أنه غير أهل كما هو فرض المتن ، وسكت عما إذا كان أهلا والعلة تقتضى العموم ، وأنه لا فرق بين المستعير الأهل وغير الأهل في عدم استحقاقه التقديم ، لكن يتأفیه ما سياتى في قوله ولا يد من إذن الشريكين الخ من أن المستعير من أحد الشريكين لا بد من إذنه مع الشريك الآخر عند خيبة معيره ، فلعل ما اقتضاه التعليل هنا غير مراد فليراجع (قوله وكان زمنها بقل زمن الجماعة) فيه أن هذا الشرط يلزم عليه أنهم إذا صرفوا هلا الزمن للجماعة لم يكن لهم المكث بعد المصلحة لمضى زمنها ويلزم عليه تعطيلها

منه بطريق الأولى عدم تقديمه على قته المبعوض فيها ملكه ببعضه الحر (والأصح تقديم المكترى على المكري) لأنه المالك لمنفعته ، وتقييد بعضهم المكري بالمالك مراده ملك المنفعة على أنه مرادهم أيضا ، إذ لا يكرى إلا مالك لها فهو لبيان الواقع لا للاستحراز . والثاني يقدم المكري لأنه مالك للرقبة ، وملك الرقبة أولى من ملك المنفعة (و) يقدم (المعير) المالك (على المستعير) لملكه المنفعة والرجوع فيها في كل وقت ، والثاني يقدم المستعير لأن السكن له في الحال ، واختاره السبكي لشمول في بيته الحار في الخبر له ولا لزم تقديم نحو المؤجر أيضا . وأجيب عنه بأن الإضافة للمالك أو الاختصاص وكلاهما متحقق في ملك المنفعة ، فدخل المستأجر وخرج المستعير لأنه غير مالك لها ، ولا بد من إذن الشريكين لغيرهما في تقديمه ، ومن أذن أحدهما لصاحبه فإن حضرا أو أحدهما والمستعير من الآخر لم يتقدم غيرهما إلا بإذنها ولا أحدهما إلا بإذن الآخر ، والحاضر منهما أحق من غيره حيث يجوز انتفاعه بالجميع ، والمستعيران من الشريكين كالشريكين فإن حضر الأربعة كفى إذن الشريكين (والوالى في محل ولايته أولى من الأقفه والمالك) الإذن في الصلاة في ملكه وإن لم يأذن في الجماعة ، بخلاف غيره لأنه لا تعلق له ملكه إلا

من عدم تقديم السيد على مكاتبه (قوله فيها ملكه ببعضه الخ) ظاهره وإن كان بينهما مهاباة وقع ذلك في نوبة سيده وهو ظاهر فيقدم على سيده للملك الرقبة والمنفعة (قوله فهو لبيان الواقع) أى ولدفع توهم أن المراد به مالك العين ، لكن قوله في تعليل الثاني لأنه مالك للرقبة الخ يقتضى تخصيص المكري بمالك العين ، وليس كذلك بل المكري قد يكون مالكا للمنفعة فقط ، كما لو استأجر دارا ثم أكرها لغيره واجتمع كل من المكري والمكترى فالمكترى مقام لأنه مالك للمنفعة الآن (قوله ويقدم الخ) الأولى وتقديمه لأنه من محل الخلاف ، وبه عبر المحلى رحمه الله وهو ظاهر لما فيه من عدم تقدير العامل ، فإنه إذا قرئ بالجرم لم يكن ثم عامل مقدر ، إذ العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه (قوله على المستعير) قال في الإيعاب : لو أعار المستعير وجوز ناله للعلم بالرضا به وحضرا فالذى يظهر أن المستعير الأول أولى لأن الثاني فرعه ، ويحتمل استوائهما لأنه كالوكيل عن المالك في الإعارة ، ومن ثم لو أعاره بإذن استويا فيها يظهر اهـ . أقول : وفيه نظر لأنه إن كانت إعارته للثاني بإذن من المالك انزل المستعير الأول بإعارة الثاني فسقط حق المستعير الأول حتى لو رجع في الإعارة لم يصح رجوعه ، وإن كان بإذن في أصل الإعارة بدون تعيين كان كما لو أعار بعلمه برضا المالك ، وقد قدم فيه أن المستعير الأول أحق : أى لأنه متمكن من الرجوع متى شاء ، وهذا بعينه موجود فيها لو أذن له في الإعارة بلا تعيين لأحد فلا وجه للتسوية بينهما فيه بناء على أنه يعلم الرضا يكون الحق للأول (قوله متحقق) أى ثابت (قوله ومن أذن أحدهما لصاحبه) فلو لم يأذن أحدهما لصاحبه صلى كل منفردا ، ولا دخل للقرعة هنا إذ لا تأثير لها في ملك الغير ، والمشتريين في المنفعة المشتركان في إمامة مسجد ، فليس لثالث أن يتقدم إلا بإذنها ولا لأحدهما أن يتقدم إلا بإذن الآخر أو ظن رضاه ، والقياس حرمة ذلك عند عدم الإذن والرضا ولو كان الآخر مفضولا (قوله حيث يجوز انتفاعه) أى بأن أذن له

(قوله وتقييد بعضهم) هو الجلال المحلى وإنما قيد بذلك لأنه محل الخلاف كما يعلم من تعليل المقابل الآتى فلا يتوجه ما ذكره الشارح كأمين حجر (قوله على أن مرادهم) كذا في نسخ الشارح وهو محرف عن قوله على أنه موهم والمبالغة للشهاب (حج) قوله إذ لا يكرى إلا مالك لها) يرد عليه نحو الناظر والولى (قوله المالك) أى للمنفعة بشرية ما مر (قوله كفى إذن الشريكين) أى ولا يشترط ضم إذن المستعيرين إليه ، وليس المراد أنه يكتفى إنهما كما يكتفى إذن المستعيرين وإن توهم (قوله بخلاف غيره) أى غير الولي ، وصارة التحفة بخلاف ما إذا لم يكن فيهم انتهت : أى فلا بد من: الإذن في خصوص الجماعة ، ولا يكتفى عنه الإذن في مطلق الصلاة فهو راجع إلى الغاية فقط

إذنه فيها فلا يلزم تقدم غيره عليه بغير إذنه وهو محض ، وظاهر أن محل الأول عند علم زيادة زمن الجماعة وإلا فلا بد من إذنه فيها . والأصل في ذلك الخبر المأثور ولعموم سلطته مع أن تقدم غيره بحضرته من غير إذنه لا يليق بشك الطاعة ، ويراعى في الولاية تفاوت درجاتهم فيقدم الإمام الأعظم ثم بقية من له الولاية الأعلى فالأعلى حتى على الإمام الراتب : نعم لو ولى الإمام أو نائبه الراتب تقدم على ولى البلد وقاضيه كما قاله الأذرى وغيره ، بل الأوجه تخصيصه على من سوى الإمام الأعظم من الولاية .

فصل

في بعض شروط القدوة وكثير من آدابها وبعض مكروهاتها

(لا يتقدم) المأموم (على إمامه في الموقف) يعنى المكان لا يقيد الوقوف ، فالتعبد به جرى على الغالب لأنه لم يتقل وخبره إنما جعل الإمام ليؤتم به ، والالتزام بالاتباع ، والمتقدم غير تابع (فإن تقدم) عليه بقينا وإن لم يكن قائما في غير شدة الخوف كما قاله ابن أبي عمرون ، وقال : إن الجماعة أفضل وإن تقدم بعضهم على بعض ، وهو المعتمد وإن خالفه كلام الجمهور (بطلت) إن وقع ذلك في أثناءها أما في ابتدائها فلا تنعقد ، وتسمية ما في الابتداء بطلانا تغليب (في الجديد) لكونه أمضى من مخالفته في الأعمال المبطله كما سيأتى ، فإن شك في تقدمه عليه لم تبطل

شريكة في السكنى مثلا (قوله وظاهر أن محل الأول) أي الإذن في الصلاة في ملكه وإن لم يأذن في الجماعة .

فصل في بعض شروط القدوة

(قوله فالتعبد به) أي الموقف لأنه : أي التقدم لم يتقل : أي عنه صل الله عليه وسلم ولا فعل في زمنه وأقر عليه (قوله فان تقدم الخ) ظاهر إطلاقهم أنه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل والناسي . وفي الإيجاب : نعم بحث بعضهم أن الجاهل يفضل له التقدم لأنه علو بأعظم من هذا ، وإنما يتجه في معلوم لبعد عمله أو قرب إسلامه ، وعليه فالتناسي مثله اه إلا أن يقال : إن التناسي ينسب لتقصير لفضله بإهماله حتى نسي الحكم (قوله وإن خالفه كلام الجمهور) أي قالوا : إن الأفراد أفضل (قوله لم تبطل) ظاهره وإن كان الشك حال النية ، ويوجه بأنه كما لو شك عند النية في انتقاض طهره ، وقد يفرق ويقال : ينبغي أن لا يكون الشك حال النية متصرا فلا تنعقد حيثئذ للتردد في البطل والتردد يؤثر فيها ، وحرصته على شيخنا طب فارتضاء اه سم على منج . والأقرب الأول لأنه

(قوله وظاهر أن محل الأول) أي مسئلة الوالى المذكورة (قوله كما قاله الأذرى) عبارة الأذرى : ويقدم الوالى على إمام المسجد . قلت : وهذا في غير من ولاة الإمام الأعظم ونوابه ، أما من ولاة الإمام الأعظم ونحوه في جامع أو مسجد فهو أولى من ولى البلد وقاضيه بلا شك انتهت . ففرد بنواب الإمام الأعظم وزراؤه بدليل قوله في المفهوم : أما من ولاة الإمام الأعظم ونحوه ، ولا بدع في تقديم هذا على ولى البلد وقاضيه ، أما من ولاة قاضى البلد فلا شك في تقديم القاضى عليه لأنه موليه ، وعلى قياس هذا ينبغي أن يكون قول الشارح بل الأوجه الخ مفروضا فيمن ولاة نفس الإمام فتأمل .

فصل في بعض شروط القدوة

(قوله وتسمية ما في الابتداء الخ) هذا جواب ثان فالمناسب فيه العطف بأو

وإن جاء من أمامه ، إذ الأصل عدم المبطّل فكان مقدما على أصل بقاء التقدم ، والتقدم لا ينطّل مع الكراهة كما لو وقف خلف الصف وحده (ولا تُصَرَّ مساواة) لإمامه المخالفة لكنها مكروهة تفوت فضيلة الجماعة وإن كانت صورتها معتد بها في الجمعة وغيرها حتى يسقط فرضها فلا تنافي وإن ظنه بعضهم ، ويجري ذلك في كل مكروه من حيث الجماعة المطلوبة (وينبذ) للمأموم (تخلّفه) عن إمامه (قليلًا) عرفا فيما يظهر استعمالا للأدب وإظهارا لرتبة الإمام عليه ولا يزيد على ثلاثة أذرع ، وقد تسن المساواة كما سيأتى في العراة والتأخر كثيرا كما في امرأة خلف رجل (والاعتبار) في تقدمه وتأخره ومساواته في القيام ومثله الركوع فيما يظهر (بالعقب) وهو مؤخر القدم لا الكعب وأصابع الرجل ، إذ فحش التقدم إنما يظهر به فلا اعتبار بتقدم أصابع المأموم مع تأخر

لو كان مجرد الشك في النية مانعا من الانعقاد لامتعت القدوة لمن يتقن الطهارة وشك في الحدث ، كما أن الأصل بقاء الطهارة ، ولا نظر لاحتمال المخالف للأصل (قوله إذ الأصل عدم المبطّل) أى وينبذ حصول القضية حينئذ ويقال عليه ماوجه تقدم كون الأصل عدم البطالة على كون الأصل بقاء التقدم مع أن بقاء التقدم يؤدى إلى عدم الانعقاد خصوصا وقد قال ابن الرفعة في كفايته إنه الأوجه فتأمل (قوله تفوت فضيلة الجماعة) أى فيها سوى فيه لا مطلقا اه حج (قوله في الجمعة وغيرها) أى من حصول الشعار فيسقط بها فرض الكفاية ويتحمل الإمام عنه القراءة والسهو ويلحقه سهو إمامه ويضر التقدم عليه بركنين فليكن كما بأتى وغير ذلك (قوله وينبذ تخلّفه قليلا عرفا) ولا يتوقف حصول السنة على زيادة القرب بحيث يحاذى بعض بدن المأموم بعض بدن الإمام في الركوع أو السجود (قوله كما في امرأة خلف رجل) أى بشرط أن لا تزيد على ثلاثة أذرع على ما يفيد قوله الآتى : ويسن أن لا يزيد ما بينه وبينها كما بين كل صفين على ثلاثة أذرع ، وعليه فقوله والتأخر كثيرا : أى بالنسبة لموقف الرجل لكن رأيت بهامش عن فتاوى حج مانعه : مثل عن قولهم يستحب أن لا يزيد ما بين الإمام والمأمومين على ثلاثة أذرع ، فلو ترك هذا المستحب هل يكون مكروها بنص أئمتنا ، وكذلك لو صنف صفا ثانيا قيل لإكمال الأول هل يكون كذلك ؟ فأجابه بقوله كل ما ذكر مكروه مفوت لفضيلة الجماعة ، فقد قال القاضى وغيره وجزم به في المجموع : السنة أن لا يزيد ما بين الإمام ومن خلفه من الرجال على ثلاثة أذرع تقريبا كما بين كل صفين ، أما النساء فيسن لمن التخلّف كثيرا ، وفي المجموع اتفق أصحابنا وغيرهم على استحباب الأول والبحث عليه اه (قوله بالعقب) أى يكله فلا يضر التقدم ببعضه اه حج . وقال عميرة : ولو تقدم ببعض العقب فيه خلاف حكاه في الكفاية عن القاضى حسين ، وعمل الصحة بأنها مخالفة لا تظهر فأشبهت المخالفة اليسيرة ، ومال مذهب إلى الصحة اه سم على منيع (قوله هو مؤخر القدم) أى ما يصيب الأرض منه اه حج (قوله فلا اعتبار بتقدم أصابع المأموم) ع : ينبغي أن يضر ذلك عند الاعتماد عليها كما حوله الأسنوى وغيره وهو ظاهر اه . وفي الناشرى قال أبو زرعة : فلو لم يعتمد على شيء من رجله معا على الأرض وتأخر العقب وتقدمت رموس الأصابع فلن اعتمد على العقب صح أو على رموس الأصابع فلا اه سم على منيع . وقوله على شيء من رجله : أى من بطونهما فلا ينافى قوله

(قوله ويجرى ذلك في كل مكروه من حيث الجماعة المطلوبة) قال الشهاب ابن حجر كمخالفة السنن الآتية في هذا الفصل واللذين بعده المطلوبة من حيث الجماعة اه وكان هذا ساقط من نسخ البشار من النسخ بعد إتيانه بدليل لفظ المطلوبة فإنه من هذه العبارة (قوله ولا يزيد على ثلاثة أذرع) فلن زاد كره وكان مفوتا لفضيلة الجماعة كما علم بأتى

عقبه ، بخلاف عكسه ، وفي القعود بالآلية ولوفى التشهد وإن كان راكبا ، وفي الاضطجاع بالجانب وفي الاستلقاء احتمالات أوجهها برأسه سواء فيما ذكر اعتدا قياما مثلا أم لا ، ومحل ما تقرر في العقب وما بعده إن اعتمد عليه ، فإن اعتمد على غيره وحده كأصابع القائم وركبة الجالس اعتبر ما اعتمد عليه فيها يظهر ، ولو اعتمد عليهما صحت القنوة كما اقتضاه كلام البغوى وأفى به الوالد رحمه الله تعالى ، فلو صلى قائما معتمدا على خشبتين تحت إبطيه فصارت رجلاه معالقتين في الهواء فإن لم تمكنه غير هذه الهيئة فالأوجه اعتبار الخشبتين ، أما إذا تمكن على غير هذا الوجه فصلاته غير صحيحة ، ولو تعلق مقتد بجمل وتعين طريقا اعتبر منكبه فيما يظهر ، ويبحث بعض أهل العصر

بعد وإن اعتمد على العقب الخ (قوله وفي القعود بالآلية) عبارة المنهج باليه (قوله ولو في التشهد) ظاهر أخذه غاية أنه إذا كان يصلى من قيام اعتبر عقبه في حال قيامه ، وإذا جلس للتشهد اعتبرت الألية ، وإذا سجد اعتبر أصابع قدميه وهكذا ، حتى إذا صلى صلاة نفل وفعل بعضها من قيام وبعضها من قعود وبعضها من استلقاء اعتبر في التقدم الحالة التي انتقل عليها ، لأن كل حالة انتقل إليها يقال صلى قائما قاعدة الخ (قوله وفي الاضطجاع بالجانب) أى فيضر التقدم ببعضه إذا كان عريضا عقب الإمام مثلا . وفي حج : الاضطجاع بالجانب : أى جميعه ، وهو ما نعت عظم الكتف إلى الخاصرة فيما يظهر . وفي شرح العباب للمناوى : وهل العبدة يقدم الجنب أو مؤخره أو كله ؟ احتمالات رجح منها الميى في شرح الكتاب الثانى وفي شرح المنهج الثالث (قوله اعتدا) أى الإمام والمأموم (قوله كأصابع القائم) أى أو الساجد كما نقله سم عن الشارح وسأى ما فيه (قوله اعتبر ما اعتمد عليه فيما يظهر) يؤخذ منه بالأولى أنه لو صار قائما على أصابع رجله خلقة كانت العبدة بالأصابع وهو ظاهر ، وأنه لو انقلبت رجله كانت العبدة بما اعتمد عليه (قوله ولو اعتمد عليهما) أى على عقبيه وقدم أحدهما . وعبارة حج : والاعتبار بالعقب الذى اعتمد عليه وإن اعتمد على المتأخرة أيضا كما هو قياس نظاره خلافا للبغوى اه . وكتب بهامشه الشباب العبادى ما نصه : قوله خلافا للبغوى في القوت عن البغوى : فلو تقدم بأحد العقبين ، فإن اعتمد على التقدم بطلت وإن لم يعتمد عليه لم تبطل وكذا لو اعتمد عليهما . قلت : وفيه نظر اه . وبالصحة فيما إذا اعتمد عليهما أفى شيخنا الشباب الرملى . وفي حج بعد قول المصنف ولا تضر مساواته الخ تلييه : من الواضح مما مر أن من أدرك التحريم قبل سلام الإمام حصل فضيلة الجماعة وهى السبع والعشرون ، لكنها دون من حصلها من أولها بل أو في أنها قبل ذلك أن المراد بالفضيلة الفاتنة هنا فيما إذا ساواه في البعض السبعة والعشرون في ذلك الجزء ، وما عداه مما لم يساوه فيه يحصل له السبع والعشرون لكنها متفاوتة كما تقرر ، وكذا يقال في كل مكروه هنا أمكن بغيره اه . أقول : قوله السبعة والعشرون : أى التى تخص ما قارن فيه ، وإيضاحه أن الصلاة في جماعة تزيد على الأفراد بسبع وعشرين صلاة ، فالركوع في الجماعة يزيد على المنفرد بسبع وعشرين ركوعا ، وإذا قارن فيه دون غيره فانت الزيادة المختصة بالركوع وهى السبع والعشرون التى تتمين له فقط دون السبع والعشرين التى تخص الركوع والسجود مثلا في الجماعة (قوله أما إذا تمكن) أى من الصلاة (قوله وتعين طريقا) أى بأن لم تمكنه الصلاة إلا على هذه الحالة (قوله ويبحث بعض أهل العصر) يريد به حج . وعبارة : ولم أر لم كلاما في الساجد ، ويظهر

(قوله ولو اعتمد عليهما) لم يتقدم ما يصح أن يكون مرجحا لقبير الثانية ولعل في التسخ سقطا ، والذي في فتاوى والد المستمل عما إذا قدم الإمام إحدى رجله على الأخرى معتمدا عليهما ووقف المأموم بين رجله فهل تصح قنوته أو لا ؟ فأجاب بأنه تصح صلاة المأموم كما أفاده كلام البغوى وغيره انتهى (قوله ويبحث بعض أهل العصر) إن

أن العبرة في الساجد بأصابع قدميه ولا بعد فيه غير أن إطلاقهم يخالفه (ويستديررون) أى المأمومون استحبابا إذا صلوا (في المسجد الحرام حول الكعبة) وإن لم يضق المسجد. خلافا للزركشى كما فعله ابن الزبير ووقع عليه الإجماع ، ولما فيه من إظهار تميزها على غيرها وتظيمها والتسوية بين الجميع في توجيههم لها ، ويسن أن يقف الإمام خلف المقام للاتباع ، والصف الأول صادق على المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الإمام وعلى من في غير جهته ، وهو أقرب إلى الكعبة منه حيث لم يفصل بينه وبين الإمام صف ، فقد قالوا : إن الصف الأول هو

اعتبار أصابع قدميه إن اعتمد عليها أيضا ، وإلا فآخر ما اعتمد عليه نظير مامر ، ثم رأيت بعضهم بحث اعتبار أصابعه ويتعين حمله على ما ذكرته (قوله بأصابع قدميه) معتمد (قوله ولا بعد فيه) نقل سم على منبج عن الشارح أنه رجع إليه آخر (قوله غير أن إطلاقهم يخالفه) أى وأن المعبر العقب بأن يكون بحيث لو وضع على الأرض لم يتقدم على عقب الإمام وإن كان مرتضا بالفعل اه سم على حجج (قوله ويستديررون) كأنه قال : محل ماسلف إذا بعدوا عن الكعبة ، وإلا فحكمهم هذا اه عمرة : أى وعليه فالاستدارة أفضل من الصفوف ، ويصرح به قول الشارح استحبابا (قوله استحبابا) أى فيكره في حق من هو في غير جهة الإمام عدم الاستدارة (قوله وإن لم يضق المسجد) أى مطلقا سواء احتاجوا للاستدارة أم لا خلافا للزركشى مر اه سم على منبج (قوله خلافا للزركشى) زاد الخطيب : لكن الصفوف أفضل من الاستدارة اه . لكن قول الشارح استحبابا يشعر بخلافه (قوله ويسن أن يقف خلف المقام) قال شيخنا الزبائدي : وظاهر أن المراد بخلفه ما يسمى خلفه عرفا وأنه كلما قرب منه كان أفضل اه حجج . أقول : أشار بذلك إلى دفع ما يقال : كان المناسب في التعبير أن يقول أمام المقام ، يعنى بأن يقف هائلة بابه ، لأنه إذا وقف خلف المقام واستقبل الكعبة صار المقام خلف ظهره (قوله حيث لم يفصل بينه وبين الإمام)

أراد الشباب حج كما هو الظاهر فهو لم يطلق أن الاعتبار بأصابع قدميه فيها ذكر ، بل قيده بحالة اعتياده عليها . نعم نقل بعد ذلك عن بحث بعضهم هذا الإطلاق ، إلا أن الظاهر أنه ليس من أهل العصر . وعبارة الشباب المذكور في تحفته : ولم أر لم كلاما في الساجد ، ويظهر اعتبار أصابع قدميه إن اعتمد عليها أيضا وإلا فآخر ما اعتمد عليه نظير ما مر ، ثم رأيت بعضهم بحث اعتبار أصابعه ويتعين حمله على ما ذكرته انتهت (قوله غير أن إطلاقهم يخالفه) انظر مراده أى إطلاقهم (قوله وعلى من في غير جهته الخ) أى فكل من المتصل بما وراء الإمام وغيره وهو أقرب منه إلى الكعبة في غير جهة الإمام يقال له صف أول في حالة واحدة وهو صادق بما إذا تعدت الصفوف أمام الصف المتصل بصف الإمام ، لكن يخالفه التعليل الآتي في قوله : وما علت به أفضليته الخشوع الخ (قوله وهو أقرب إلى الكعبة منه) أى من المستدير أى والصورة أنه ليس أقرب إليها من الإمام أخذا من قوله الآتي عقب المتن على الأثر : والأوجه فوات فضيلة الجماعة بهذه الأقربية المذكورة الخ ، وإلا فأتى معنى لعنه صفا أول مع تفويته لفضيلة الجماعة فليحرر (قوله حيث لم يفصل بينه وبين الإمام صف) قيد في قوله المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الإمام : أى بأن كان خلف الإمام صف أمام هذا غير مستدير ، فالصف الأول هو هذا الغير المستدير الذى يلي الإمام ، ويكون المستدير صفا ثانيا ، لكن ينبغي أن محله في جهة الإمام ، أما في غير جهته فينبغي أن يكون هذا المستدير صفا أول إذا قرب من الكعبة ولم يكن أمامه غيره أخذا من قوله وعلى من في غير جهته بالأولى فليراجع ، ولا يصح أن تكون هذه الحيثية قيدا في قوله وعلى من في غير جهته وإن كان متبادرا من العبارة لعدم تأتية (قوله فقد قالوا إن الصف الأول هو الذى يلي الإمام) دليل لكون المستدير المتصل بما وراء

الصف الذى إلى الإمام سواء أحوال مقصورة وأعمدة أم لا . وما عللت به أفضليته الحشوع لعدم اشتغاله بمن أسلمه ، كذا أتى به الولد رحمه الله تعالى ، ولا يمنع الصف تحلل نحو منبر . ويعلم مما تقدم فى باب استقبال القبلة أنه لو وقف صف طويل فى آخريات المسجد الحرام لم تصح صلاة من خرج عن سمت الكعبة لو قرب منها كما ذكر ذلك بعض المتأخرين ، لكن جزما بخلافه ، ولا يتنافى ما مر فى فصل الاستقبال من البطلان لأنه محمول على القرب من الكعبة وهذا فى حالة البعد عنها (ولا يضر كونه أقرب إلى الكعبة فى غير جهة الإمام فى الأصح) لعدم ظهور مخالفة فاحشة به بخلافه فى جهته ، فلو توجه الإمام الركن الذى فيه الحجر مثلا فجهته مجموع جهتى جانبيه

المتبادر أن الضمير راجع لقوله وهو أقرب إلى الكعبة منه ، وهو يقتضى أنه لو وقف صف خلف الأقرب وكان متصلا بمن وقف خلف الإمام كان الأول المتصل بالإمام ، لكن فى حاشية سم على منبهج ما يخالفه ، وعبارته : فرع : ألهى شيخنا الرول كما نقله مر بما حاصله أن الصف الأول فى المصلين حول الكعبة هو المتقدم وإن كان أقرب فى غير جهة الإمام أدخلنا من قولهم الصف الأول هو الذى إلى الإمام ، لأن معناه : الذى لا واسطة بينه وبينه : أى ليس قدامه صف آخر بينه وبين الإمام ، وعلى هذا فإذا اتصل المصلون بمن خلف الإمام الواقف خلف المقام وامتلوا خلفه فى حاشية المطاف ووقف صف بين الركنين الجانبيين قدام من فى الحاشية من هذه الحلقة الموازين لمن بين الركنين كان الصف الأول من بين الركنين لا الموازين لما بينهما من هذه الحلقة ، فيكون بعض الحلقة صفاً أول وهم من خلف الإمام فى جهته دون بقيتها فى الجهات إذا تقدم عليهم غيرهم ، وفى حفظى أن الزركشى ذكر ما يخالف ذلك اهـ . وفى كلام شيخنا الزبائدى مانصه : والصف الأول حيث فى غير جهة الإمام ما اتصل بالصف الأول الذى وراءه لا بالمقارب للكعبة اهـ . وهذا هو الأقرب الموافق للمتبادر المذكور (قوله سواء أحوال مقصورة الخ) أى وسواء كان الإمام واقفاً فى المحراب أم لا (قوله وما عللت به أفضليته) أى هذا الحكم وهو الاستدارة (قوله ولا يمنع الصف تحلل نحو منبر) أى حيث كان من بجانب المنبر محاذيا لمن خلف الإمام بحيث لو أزيل المنبر وقف موضعه شخص مثلاً صار الكل صفاً واحداً (قوله لكن جزما بخلافه) هذا هو المعتمد (قوله بخلافه فى جهته) قال حج : ويؤخذ من هذا الخلاف القوى أن هذه الأقربىة مكروهة مفوتة لفضيلة الجماعة وهو محتمل بلى متجه للخ ، وكتب عليه سم قوله : إن هذه الأقربىة الخ انظر المساواة اهـ . أقول : يحتمل الكراهة أدخلنا من كراهة مساواته له فى القيام المتقدم ، ويحتمل الفرق بأن سبب الكراهة هنا الخلاف القوى ، وهو منتف فى المساواة ولم يظهر به مساواة للإمام فى الرتبة حيث اختلفت الجهة ، ولعل هذا أقرب ، ثم رأيت فى كلام شيخنا العلامة للشورى على المنهج ما يوافقه (قوله فلو توجه الإمام الركن الخ) أى أما لو وقف بين الركنين فجهته تلك والركنان المتصلان بها من الجانبين وقوله فجهته أى الإمام (قوله مجموع جهتى جانبيه) انظر هل من الجهتين الركنان

الإمام صفاً أول ، وقوله وما عللت به أفضليته الخ دليل لكون من فى غير جهته وهو أقرب إلى الكعبة منه صفاً أول أيضاً ، فى كلامه لف ونشر مرتب ، وعللت مبنى للمجهول ونائب فاعله أفضليته والضمير فيه راجع للصف الأول (قوله لكن جزما بخلافه) أى بحسب الظاهر وإلا فحل جزمهما فى حالة البعد كما سأتى وهو غير محل النزاع (قوله ولا يتنافى أى ما جزم به) قوله مأمراً فى فصل الاستقبال من البطلان (أى الذى تقدم التعبير عنه فى كلام بعض المتأخرين بقوله ويعلم مما تقدم فى باب استقبال القبلة ، ويعنى بذلك البعض الشهاب حج فإن مأمراً كلامه . والحاصل أن الشارح معتمد لما قاله الشهاب المذكور كما يصرح به تبينه بقوله كما جزم به بعض

فلا يتقدم عليه المأموم المتوجه له ولا لإحدى جهتيه . والثاني يضر كما لو كان في جهته ، والأوجه فوات فضيلة الجماعة بهذه الأقربية المذكورة كما لو انفرد عن الصف ، ويدل على ذلك قوة الخلاف ، إذ الخلاف المذهبي أولى بالمراعاة من غيره ، وقد أقي يفواتها الوالد رحمه الله تعالى (وكلنا) لا يضر (لو وقفا) أى الإمام والمأموم (فى الكعبة) أى داخلها (واختلقت جهتهما) بأن كان وجهه لوجهه أو ظهره لظهره أو ظهره لظهره إلى جنبه فصيح وإن كان متقدما عليه حيثل ، فإن كان وجه الإمام لظهر المأموم ضحك كما أفهمه كلام المصنف لتقصه عليه مع اتحاد جهتهما فلا ترد على عبارته (ويقف) ندبا المقتدى وتعبيره بذلك وفيما سياتى للغالب ، فلو لم يصل " وانما كان الحكم كملك (الذكر) ولو صبيا إذا لم يحضر غيره (من يمينه) لما صبح عن ابن عباس أنه وقف عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ برأسه فأقامه عن يمينه . ويؤخذ منه أنه لو فعل أحد من المقتدين خلاف السنة احتجب للإمام إرشاده إليها بيده أو غيرها إن وثق منه بالامثال ، ولا يبعد أن يكون المأموم فى ذلك مثله فى الإرهاد المذكور ، ويكون هذا مستثنى من كراهة الفعل القليل بل فى المجموع ، والتحقق أنه لو وقف عن يساره أو خلفه ندب التحويل إلى اليمين وإلا فليحول الإمام لحديث ابن عباس ، ومقتضاه علم الفرق بين الجاهل وغيره وهو الأقرب وإن اقتضى كلام المهلب اختصاصه به (فإن حضر) ذكر (آخر أحرم) ندبا (من يساره) يفتح الياء على الأنصحب ، فإن لم يكن يساره محل أحرم خلفه ثم تأخر إليه من هو على اليمين ، ولو خالف ذلك كره وفاتت به

الهاذان للجهتين زيادة عن الركن الذى استقبله الإمام أولا حتى لا يضر تقدم المستقبلين للذينك الركنين على الإمام ؟ فى نظر ، والأقرب الضرر فيكون جهة الإمام ثلاثة أركان وجهين من جهة الكعبة (قوله كما لو انفرد عن الصف) أى فإنه قد قوته فضيلة الجماعة (قوله وتعبيره بذلك) أى يقف (قوله من يمينه) أظن من قرر أنه لو كان المأموم إذا وقف على يمين الإمام لا يسمع قراءته ولا اتصالاته ، ولو وقف على اليسار سمع ذلك وقف على اليسار انتهى سم على منبج لكن سياتى له فى قوله وأفضل كل صف الخ ما يخالفه فليأجله ومراده بعدم العلم بانتقالاته عدم رؤية أهاله كما باتى (قوله أنه وقف عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى وكان يصل نغلا لا تطلب فيه الجماعة وفضله بيانا للجواز (قوله فأخذ برأسه) لعله يحسب ما اتفق له صلى الله عليه وسلم ، وإلا فتحويل الإمام للمأموم لا يفتيد بذلك بدليل الرواية الآتية فأخذ بأيدينا الخ ، أو أنه لما كان صغيرا وهو يلزم منه قصره سهل عليه تناول رأسه دون يده مثلا ، أو أن ذلك خصوصية له صلى الله عليه وسلم لما هو ظاهر أن ذلك يتعذر على غيره (قوله أنه لو فعل أحد من المقتدين) أى به بالفعل ليخرج مريد القدوة ، ويبقى أن مثل ذلك إرشاد مريد القدوة كما لو أراد الداخل الوقوف على يسار الإمام وأمكنه إرشاده لوقوف على يمينه ، أو رآه يسرع فى المشى فيشير إليه ليمشى بالثانى (قوله أن يكون المأموم فى ذلك مثله) أى مثل الإمام فى إرشاد غيره ولو الإمام (قوله اختصاصه به) أى بالجاهل (قوله على الأنصحب) مقابلة الكسر (قوله ولو خالف ذلك كره)

المتأخرين دون أن يقول على ما جزم به أو نحو ذلك من صبيغ التبهرى ، وأما قوله لكن جزما بخلافه الخ فليس مراده منه تضعيف كلام الشهاب المذكور لأنه مفروض فى غير ذلك كما بينه بعد ، وإنما مراده بالجمع بينه وبين كلام الشهاب المذكور لئلا يتوهم أنه مخالف لجزمهما ، لكن فى سياقه قلاقة لا تخفى وملخصه ما ذكرته (قوله فلا ترد على عبارته) أى خلافا لمن أوردها (قوله بل فى المجموع) لامتضى الذكر بل هنا وحجابه الإفتاء بعد ما مر : ثم رأيت فى المجموع والتحقق الخ (قوله فإن خالف ذلك) أى فإن خالف الآخر فأحرم عن اليمين أيضا فإن هنا

فضيلة الجماعة كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى . نعم إن عقب محرم الثاني تقدم الإمام أو تأخرهما نالا فضيلتهما ، وإلا فلا تحصل لواحد منهما كما يعلم من قوله (ثم) بعد إحصاءه لاقبله (يتقدم الإمام أو يتأخران) في القيام ويلحق به الركوع كما يشهده الشيخ رحمه الله تعالى خلافا للقبيني (وهو) أي تأخرهما (أفضل) من تقدم إمامه عند إمكان كل منهما لأن الإمام متبوع فلا يناسبه الانتقال ، فإن لم يمكن إلا أحدهما فعل الممكن لتعيينه في أداء السنة وأصل ذلك خبر مسلم عن جابر رضى الله عنه « قمت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأدارني عن يمينه ، ثم جاء جابر ابن صفر فقام عن يساره ، فأخذ بأيدينا جميعا فدفعنا حتى أقامنا خلفه » أما في غير القيام وما لحق به ولو كان تشبها آخر فلا يسر فيه ذلك وإن أومئ كلام الروضة خلافه لأنه لا يتأتى إلا بعمل كثير أو يشق غالبا (ولو حضر) ابتداء معا أو مرتبا (رجلان) أو صبيان (أو رجل وصبي) صفا خلفه (للتتابع أيضا ، ويسن أن لا يزيد ما بينه وبينهما كما بين كل صفين على ثلاثة أدور) وكلوا لو حضر امرأة) ولو محرما أو زوجة (أو نسوة) تقوم أو يقمن خلفه لخبر أنس السابق ، فإن حضر معه ذكر وامرأة وقف الذكر عن يمينه والمرأة خلف الذكر ، أو امرأة وذكران

ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل . ولو قيل باغضار ذلك في حق الجاهل وإن بعد عهده بالإسلام وكان غافلا للعلماء وأنه لا نفوته فضيلة الجماعة لم يكن بعيدا لأن هذا مما يجزى ، ولا يخالف هذا ما تقدم عن الإيعاب في التقدم على الإمام من أنه لا يضر في حق الجاهل حيث علر (قوله في القيام) ومنه الاعتدال لأنه قيام في الصورة (قوله من تقدم إمامه) أي المتقدم وكان الأول أن يقول إمامهما (قوله فإن لم يمكن إلا أحدهما) أي لضيق المكان من أحد الجانبين أو نحوه كما لو كان بحيث لو تقدم الإمام سجد على نحو تراب يشوه خلقه أو يفسد ثيابه أو يضحك عليه الناس (قوله فعل الممكن لتعيينه في أداء السنة) أي فإن لم يفعل التقدم أو التأخر من أمكنه دون الآخر فهل نفوت الفضيلة عليه دون من لم يمكنه تقدم ولا تأخر لعدم تقصيره أو تفوتها معا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لما مر من عدم تقصير من لم يتمكن . ومثل الشباب الرولى عما أتى به بعض أهل العصر أنه إذا وقف صف قبل إتمام ما أمامه لم تحصل له فضيلة الجماعة هل هو معتد أولا ؟ فأجاب بأنه لا نفوته فضيلة الجماعة بوقوفه المذكور . وفي ابن عبد الحق ما يوافق عباره : ليس منه كما يتوهم صلاة صف لم يتم ما قبله من الصفوف فلا نفوت بذلك فضيلة الجماعة وإن فانت فضيلة الصف انتهى . وعليه فيكون هذا مستثنى من قولهم مخالفة السن المطلوبة في الصلاة من حيث الجماعة مكروهة مفوتة للفضيلة (قوله جبار) هو يجزم وموحلة وألف وآخره راء مهمة اه يكرى (قوله وما الحق به) أي وهو الركوع كما قلناه (قوله صفا خلفه) أي بحيث يكون محاذيا لجذبه . وقال الحق الجلى : أي قاما صفا اه . وهذا الحل منه يقتضى أن يقرأ قول المصنف صفا بفتح الصاد مبنيا للفاعل وهو جائر كنبائه للمفعول ، فإن صف يستعمل لازما ومتعليا فيقال : صففت القوم قاصطفوا وصفوا اه مصباح بالمعنى (قوله أن لا يزيد ما بينه وبينهما) أي ما بين الرجلين أو الرجل والصبي (قوله فإن حضر معه ذكر وامرأة الخ)

هو الذى في فتاوى والده وإن كان قوله فإن خالف صادقا بغير ذلك أيضا والحكم فيه صحيح (قوله نعم الخ) من جملة فتوى والده وإن أومئ سياقه خلافه (قوله وإلا فلا تحصل لواحد منهما) أي وإن حصل التقدم أو التأخر بعد ذلك حيث التفت العقبة ، وظاهره أن فضيلة الجماعة تنفى في جميع الصلاة وإن حصل التقدم أو التأخر بعد وهو مشكل ، وفي فتاوى والده في محل آخر ما يخالف ذلك فليراجع (قوله كما يعلم من قوله) في علمه منه منع ظاهر (قوله ويسن أن لا يزيد ما بينه وبينهما الخ) أي فإن زاد فانت فضيلة الجماعة كما علم مما مر (قوله لخبر أنس السابق)

وقفا خلفه وهي خلفهما ، أو ذكر وامرأة وخفى وقف الذكر عن يمينه والخفى خلفهما لاحتال أنوثته والمرأة خلفه لاحتال ذكوره (ويقف خلفه الرجال ثم) إن تم صفهم وقف خلفهم (الصبيان) وإن كانوا أفضل من الرجال لعلم أو نحوه خلافا للداري ومن تبعه ، فإن لم يتم صف الرجال كل بالصبيان لأنهم من الجنس ، أما إذا كان تاما لكن كان بحيث لو دخل الصبيان معهم فيه لوسمهم فالأوجه تأخيرهم عنهم كما اختصا إطلاق الأصحاب خلافا للأذري ، وبذلك علم أن كلامنا الأول غير فرض الأذري ، ولوحضر الصبيان أولا لم ينحوا للبالغين لأنهم من الجنس بخلاف غيرهم ، ثم الخنثى وإن لم يكمل صف من قبلهم (ثم النساء) كذلك غير مسلم « ليلقى » بتشديد النون بعد الباء ويخلفها وتخفيف النون « منكم أولو الأحلام والنهى » أى البالغون العقلاء « ثم الذين يلونهم ثلاثا » وأفضل صفوف الرجال

ظاهرة وإن كانت المرأة محرما للذكر وهو موافق لما قدمه في قوله ولو محرما أو زوجة وهو ظاهر لاختلاف الجنس . وعجاجة عجرة : لو كانت المرأة عرما للرجل فالظاهر أنها بصفتان خلفه (قوله والخفى خلفهما) أى بحيث يحاذيها ، لكن قضية قوله لاحتال الخ أن الخفى يقف خلف الرجل وصدق عليه أنه خلفهما (قوله ويقف خلفه الرجال) قال ابن حجر : ولو أرقاء كما هو ظاهر ، ثم قال : وظاهر تعبيرهم بالرجال تقديم الفساق اه . وقال سم عليه : فراجع الأحرار والأرقاء ولم يسهم صف واحد فينتجه تقديم الأحرار لأنهم أشرف . نعم لو كان الأرقاء أفضل ينحوا علم وصالح فيه نظر ، ولو حضروا قبل الأحرار فهل يؤخرون للأحرار ؟ فيه نظر اه . وقوله فيه نظر مقتضى ما نقل عن شرح العباب لابن حجر من أن القوم إذا جاؤا معا ولم يسهم صف واحد أن يقدم هنا بما يقدمون به في الإمامة تقديم الأحرار مطلقا وقوله في الثانية فيه نظر : أى والأقرب أنهم لا يؤخرون كما أن الصبيان لا يؤخرون للبالغين (قوله كل بالصبيان) ويقفون على أى صفة اتفقت لهم سواء كانوا في جانب أو اختلطوا بهم (قوله أن كلامنا الأول) هو قوله فإن لم يتم صف الرجال كل الخ (قوله لم ينحوا للبالغين) ندبا ما لم يخف من تقدمهم فتنة على من خلفهم وإلا أخروا ندبا كما هو ظاهر لما فيه من دفع للمفسدة (قوله ثم الخنثى) أى ويقفون صفا واحدا كصفوف الرجال (قوله وإن لم يكمل صف من قبلهم) وهم الصبيان (قوله ثم النساء كذلك) أى وإن لم يكمل صف من قبلهم وأفضل صفوفهن آخرها لبعده عن الرجال (قوله ثم الذين يلونهم ثلاثا) أى قالها ثلاثا بالمرأة الأولى (قوله وأفضل صفوف الرجال) أى الخلف ، وخرج به الخنثى والنساء فأفضل صفوفهن آخرها لبعده عن الرجال ، وإن لم يكن فيهم رجل غير الإمام سواء كن إناثا فقط أو خنثى فقط أو البعض من هؤلاء

لم يسبق له ذكر في كلامه ، والجلال المحلى ذكره هنا لكن بعد ذكره ماسيا في الشارح على الأثر من قوله : فإن حضر ذكر وامرأة الخ . ولفظ الجلال روى الشيخان عن أنس قال « صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أم سليم ، فقامت أنا وبيتم خلفه وأم سليم خلفنا » (قول المتن ثم النساء) ظاهره أن البالغات وغيرهن سواء ، وهلا قيل بتقديم البالغات كما قيل به في الرجال ، وهلا كانت غير البالغات منهن محمل قوله صلى الله عليه وسلم في الثالثة ثم الذين يلونهم إذ لم يكن في عصره عتده خنثى ، بدليل أن أحكامهم غالبا مستتبعة ولو كانوا موجودين ثم إذ ذاك لنص على أحكامهم . فإن قلت : الملة في تأخير الصبيان عن الرجال خشية الافتتان بهم وهذا معنى في النساء . قلت : يقتض ذلك أن الحكم المتقدم في الرجال والصبيان عام حتى في المحارم ومن ليس مظنة للفتنة

أولاً ثم الذى يليه وهكذا ، وأفضل كل صف يعينه وإن كان من باليسار يسمع الإمام ويرى أفعاله خلاقاً لبعضهم حيث ذهب إلى أنه أفضل حيث أخذ من العيين الخالي من ذلك معللاً له بأن الفضيلة المتعلقة بذات العبادة مقدمة على المتعلقة بمكانها . ويرده أن في جهة العيين كالأول من صلاة الله تعالى وملائكته على أهلها ما يفوق سماع القراءة وغيره ، ولما في الأول أخذاً مما مر من توفير الخشوع ما ليس في الثاني لاشتغالهم بمن أمامهم ، والخشوع روح الصلاة فيفوق سماع القراءة وغيره أيضاً لما فيه متعلق بذات العبادة أيضاً (وتقف إمامته) ندباً (وسطه) يسكون السين لورود ذلك عن عائشة وأم سلمة رضى الله عنهما ، فإن أمهن خشي تقدم كالذكر وإمام عراة فيهم بصير ولا ظلمة كإمامة النساء وإلا تقدم عليهم ، وبخلافه ما ذكر مكروهة نفوت فضيلة

والبعض من هؤلاء فالأخير من الختان أفضلهم والأخير من النساء أفضلهن (قوله أولاً) ظاهره وإن اختص غيره من بقية الصفوف بفضيلة في المكان كان كان في أحد المساجد الثلاثة والصف الأول في غيرها ، والظاهر خلافه أخذاً من قولهم إن الانفراد في المساجد الثلاثة أفضل من الجماعة في غيره ، وكما لو كان في الصف الأول ارتفاع على الإمام بخلاف غيره ، والظاهر أن الذى يليه أفضل أيضاً ، بل ينبغى أن الذى يليه هو الأول لكرامة الوقوف في موضع الصف الأول والحالة ما ذكر .

[فرع] لو لم يحضر من الرجال حتى اصطف النساء خلف الإمام وأحرمن هل يؤخرن بعد الإحرام ليتقدم الرجال أولاً ؟ فيه نظر ، ويظهر الثاني وفقاً لمر ، ثم رأيت في شرح العباب لشيخنا عن القاضي ما يفيد خلافه اه سم على منيج . أقول : والأقرب الأول حيث لم يترتب على تأخرهن أفعال مبطله (قوله وأفضل كل صف يعينه) أى بالنسبة لمن على يسار الإمام ، أما من خلفه فهو أفضل من العيين كما قلل عن شرح العباب لابن حجر ، لكن ظاهر كلام الشارح بخلافه وهو ظاهر (قوله ويرده أن في جهة العيين الخ) عبارة ابن حجر وقول جمع من بالثاني أو اليسار يسمع الإمام ويرى أفعاله أفضل من الأول أو العيين ، لأن الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أفضل من المتعلقة بمكانها مردود اه . وبه تعلم ما في كلام الشارح حيث اقتصر على أفضلية العيين وترك أفضلية الأول على الثاني وذكر توجيه ما فيه الأفضلية في المستثنين (قوله كالأول) أى كالصف الأول (قوله على أهلها) أى العيين والأول (قوله وتقف إمامته وسطه) المراد أن لا تتقدم عليهن وليس المراد استواء من على يمينها ويسارها في العدد خلافاً لما تورمه بعض ضعفة الطلبة فليحذر (قوله وسطه) قرر مر أنها تتقدم يسيراً بحيث تمتاز عنهن ،

(قوله ولما في الأول أخذاً مما مر من توفير الخشوع الخ) فيه أن البعض المذكور لم يلدغ تفضيل الأول عليه بحسب ما نقله هو عنه حتى يرد عليه بما ذكر ، لكن عبارة التحفة وأفضل صفوف الرجال أولاً ثم ما يليه وهكذا ، وأفضل كل صف يعينه ، وقول جمع من بالثاني أو اليسار ليعلم الإمام ويرى أفعاله أفضل من الأول أو العيين ، لأن الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أفضل من المتعلقة بمكانها مردود بأن في الأول والعيين من صلاة الله تعالى الخ (قوله يسكون السين) أى ليكون ظرفاً إذ هو يقتضها اسم على المشهور نحو ضربت وسطه ، لكن قاله القراء : إذا حسنت فيه بين كان ظرفاً نحو تعد وسط القوم ، وإن لم يحسن فاسم نحو احتجم وسط رأسك . قال : ويجوز في كل منهما التسكين والتحرك ، لكن السكون أحسن في الظرف والتحرك أحسن في الاسم : وأما بقية الكوفيين فلا يفرقون بينهما ويصحبونهما ظرفين ، إلا أن ثعلباً قال : يقال وسطاً بالسكون في المنفرد الأجزاء نحو وسط القوم ووسط بالحريك فيها لا تنفرد أجزاءه نحو وسط الرأس

الجماعة كما مر ، ثم محل ما تقرر كما جزم به المصنف في مجموعه في باب سر العورة إذا أمكن وقوفهم صفا وإلا وقفوا صفوفا مع غنى البصر ، وإذا اجتمع الرجال مع النساء والجميع عراة لا يفتن معهم لا في صف ولا في صفين بل يتجنبن ويجلسن خلفهم ويستبدرن القبلة حتى تصل الرجال وكذا عكسه ، فإن أمكن أن تتوارى كل طائفة بمكان حتى تصل الطائفة الأخرى فهو أفضل كما ذكر ذلك في المجموع ، وصلاة الجنائز تستوى صفوها في التفضيلة عند اتحاد الجنس لاستحباب تعدد الصفوف فيها ، ويسن سد فرج الصفوف ، وأن لا يشرع في صف حتى يتم الأول ، وأن يفسح لمن يريد به جميع ذلك سنة لا شرط ، فلو خالفوا

وهذا لا ينافي أنها وسطهن اه سم على منيج . فإن لم يحضر إلا امرأة فقط وقفت عن يمينها أخلا ما تقدم في الذكور (قوله لا يفتن معهم) انظر هل ذلك على سبيل الوجوب أو التنبه ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني ، ويؤمر كل من الفريقين بغنى البصر (قوله فهو أفضل) أى من جلوسه خلف الرجال واستبدارهن القبلة (قوله تستوى صفوها) ظاهره وإن زادت على ثلاثة فليراجع ما في الجنائز وعبارته : ثم بعد قول المصنف وسن جعل صفوفهن ثلاثة فأكثر خبره من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب أى حصلت له المغفرة ، ولما كانت الثلاثة بمنزلة الصف الواحد في الأفضلية كما قاله الزركشى عن بعضهم . نعم يتجه أن الأول بعد الثلاثة أكد لحصول الغرض بها ، وإنما لم يجعل الأول أفضل محافظة على مقصود الشارع من الثلاثة (قوله ويسن سد فرج الصفوف) ويسن أن لا يزيد ما بين كل صفين الأول والإمام على ثلاثة أذرع ، ومتى كان بين صفين أكثر من ثلاثة أذرع كره للداخلين أن يصطفوا مع المتأخرين ، فإن فعلوا لم يحصلوا فضيلة الجماعة أخلا من قول القاضي لو كان بين الإمام ومن خلفه أكثر من ثلاثة أذرع فقد ضيعوا حقوقهم فللداخلين الاصطاف بينهما وإلا كره لهم اه ابن حجر ، وعبارته بعد قول المصنف الآتي وإلا فليجر ما نصه : ندبا خبر يعمل به في الفضائل وهو « أيها المصل هل دخلت في الصف أو جهرت رجلا من الصف فيصلي معك ، أعد صلاتك » ويؤخذ من فرضهم ذلك فيمن لم يجد فرجة حرمة على من وجدها لتفويته التفضيلة على الغير من غير علم اه . وكتب بعضهم على قوله وإلا كره لهم : هذا ينافي ما يأتي له من التصريح بالحرمة إلا أن تحمل الكراهة هنا على كراهة التحريم اه . وقضية ما علل به من قوله لتفويته الخ أن فضيلة الصف الأول تفوت على من تقدم عليهم قل أو أكثر ، وهو مشكل لأنهم لا تقصير منهم ، فالقياس أن التفويت إنما هو على المتقدم وحده . ويمكن أن يقال : المراد بالتفضيلة التي غوتها قربهم من الإمام وسماهم لقراءته مثالا لثواب الصف ، وأما هو فلا ثواب له لأن فعله مكروه أو حرام وكلاهما مفوت لفضيلة الجماعة .

[فرع] وقف شافعي بين حنفين مسا فرجهما كره ولم تحصل له فضيلة الجماعة لاعتقاده نساد صلاتهما ، قاله في الخادم ونظر فيه ابن حجر فليراجع . وينبغي أن ليس مثله ما لو علم تركهما قراءة الفاتحة ، لأن فعل المختلف لكونه عن تقليد صحيح ينزل بمنزلة السهو ، والشافعي إذا ترك الفاتحة سهوا لا تبطل صلاته بمجرد الترك وإنما تبطل بالسلام وعدم التدارك ، وحينئذ فالشافعي يرى صحة صلاة الحنفى مع تركه القراءة فتحصل له الفضيلة لعدم اعتقاد ما ينافيها ، بخلافه مع المس فإنه وإن نزل منزلة السهو فهو مما يبطل عمله وسبهو عندنا فكان كالمفرد (قوله حتى يتم الأول) أى وإذا شرعوا في الثاني ينبغي أن يكون وقوفهم على هيئة الوقوف خاف الإمام ، فإذا حضر واحد وقف خلف الصف الأول بحيث يكون عازيا يمين الإمام ، فإذا حضر آخر وقف في جهة يساره بحيث يكونان خلف من يلي الإمام . وقضية قوله حتى يتم الأول أن ما جرت به العادة من الصلاة في جمرة رواق ابن معمر بالجامع الأزهر أن الصف الأول يكمل ولو بالوقوف في الصحن وداخل الرواق ، فلا يشرعون في الثاني إلا بعد تكميل

محت صلاتهم مع الكراهة كما مر بعض ذلك، وتأنيث إمامتين. قال الرازي: لأنه قياسي كما أن رجلة تأنيث رجل، وقال القنوي: بل القياس حذف التأنيذ لفظ إمام ليس صفة قياسية بل صيغة مصدر أطلقت على الفاعل فاستوى المذكور والمؤنث فيها وعليه فاقى بالتاء لثلاث يوم أن إمامهن الذكر كذلك (ويكره وقوف المأموم فرداً) عن صف من جنسه للنهي عنه وبودليل عدم البطلان ترك أمره عليه الصلاة والسلام لفاعله بالإعادة، وما ورد في رواية أخرى من الأمر بها محمول على الاستحباب، لا سيما وقد اعترض تحسين الرملي وتصحيح ابن حبان لما يقول ابن عبد البر إنه مضطرب، والبيهي إنه ضعيف، ولهذا قال الشافعي: لو ثبت قلت به. ويؤخذ كما قال الشارح من الكراهة فوات فضيلة الجماعة على قياس ما سيأتى في المقارنة، ويؤخذ من قولهم هنا أيضاً أن الأمر بالإعادة للاستحباب أن كل صلاة وقع خلاف: أى ليس بشاذى صحتها تستحب لإعادتها ولو منفرداً، وخرج بالجنس غيره كامراً ولا نساء أو خنثى ولا خنثى فلا كراهة بل يندب كما علم مما مر (بل يخل الصف إن وجد سعة) بفتح السين فيه بأن كان لو دخل فيه وسعه وإن عنمت فرجة ولو وجدها وبينه وبينها صفوف كثيرة خرق جميعها ليدخل تلك الفرجة لأنهم مقصرون بتركها، ولا بتقيد ذلك بصف أو صفين كما وقع للأستوى، ونقله في المهمات عن جمع كثير وعن نصه في الأم فإنه التمس عليه مسألة أخرى، فإن فرض المسئلة التي نقل عنهم فيها في التخطي يوم الجمعة، والتخطي هو المشي بين القاعدين، وكلامنا هنا في شق الصفوف وهم قاعون، وقد صرح المتولي بأنهما مسئلتان، والفرق بينهما أن سدة الفرجة التي في الصفوف مصلحة عامة له والقوم بإتمام صلاته وصلاتهم، فإن تسوية الصفوف من تمام الصلاة كما ورد في الحديث، بخلاف ترك التخطي فإن الإمام يسن له عدم إحرامه حتى يسوى بين صفوفهم.

الأول وإن امتد إلى آخر المسجد من جهتي الإمام، وقد يقال: اختيار هذا الموضع للصلاة ينزل منزلة مسجد مستقل فلا يعتبر ما اتصل به من الصحن ولا الرواق، وهو الظاهر لأنهم لو وقفوا في محل واسع كالبرية اعتبر منها ما هيئوه لصلاتهم دون ما زاد وإن كان مساوياً في الصلاحية لما صلوا فيه بل أو أصلح (قوله محت صلاتهم مع الكراهة) ومقتضى الكراهة فوات فضيلة الجماعة كما بصرح به قوله قبل: ويجزى ذلك في كل مكروه من حيث الجماعة المطلوبة (قوله ويؤخذ من قولهم الخ) هذا الصنيع يقتضى أن الوقوف منفرداً عن الصف في الصحة معه خلاف، وأن الإعادة تسن للخروج منه لكن لم ينبذ عليه فيها مر فليراجع. وقضية قوله الآتي بعد قول المصنف فليجر خروجاً من الخلاف الخ ثبوت الخلاف فيه وقد يشعر قوله السابق، إذ الخلاف المذهبي أولى بالمراعاة أن الخلاف في الانفراد عن الصف ليس خلافاً في مذهبنا ويشعر به قول إمامنا لو ثبت قلت به.

[فرع] صار وحده في أثناء الصلاة ينبغي أن يجر شخصاً، فإن تركه مع تسيره ينفى أن يكره مر ورحم الله تعالى اه مم على منهج: أى وتفوته الفضيلة من حينئذ (قوله ولو منفرداً) أى وبعد خروج الوقت أيضاً (قوله بل يندب) أى الانفراد (قوله بفتح السين) أى وكسرها وقد نظم ذلك شيخنا العلامة الدونشري، فقال:

وسمة بالفتح في الأوزان والكسر محكي عن الصغاني

(قوله ويؤخذ من قولهم هنا أيضاً أن الأمر بالإعادة الخ) في هذا الأخذ نظر ظاهر إذ لم يكن هناك خلاف راعاه النبي صلى الله عليه وسلم في أمره (قوله ولو وجدها) أى الفرجة كما يدل عليه قوله ليدخل تلك الفرجة الخ، فخرج ما إذا لم تكن فرجة، لكن هناك ما لو وقف فيه لوسمه فلا يتخطى له لعدم التصدير، وهذا ما اقتضاه

نعم إن كان تأخرهم عن صدّ الفرجة لعدم كونه بالمسجد الحرام لم يكره لعدم التقصير ، ولو كان عن بين الإمام محل يسعه وقف فيه ولم يخرق ، ولو عرضت فرجة بعد كمال الصف في أثناء الصلاة فقتضى تعليمهم بالتقصير عدم الخرق إليها ، ويحتمل غيره (وإلا) أى وإن لم يجد سعة (فليجر) ندبا في القيام (شخصا) من الصف إليه (بعد الإحرام) ليصطف مع خروجا من الخلاف ، ومحل ذلك إذا جاوز موافقته له وإلا فلا جبر بل يتمتع لخروق الفتنة ، وأن يكون حراً لتلا يدخل غيره في ضمانه ، حتى لو جره طائفا حرته فتبين كونه رقيقاً دخل في ضمانه كما مروت الإشارة إليه عن إفتاء الوالد رحمه الله تعالى ، وأن يكون الصف أكثر من اثنين لتلا يصير الآخر منفردا ، فإن أمكنه الخرق ليصطف مع الإمام أو كان مكانه يسع أكثر من اثنين فينبغي أن يخرق في الأولى ويحرهما معا في الثانية ، والخرق في الأولى أفضل من الجر (وليساعده المجرور) ندبا لينال فضل المعاونة على البر والتقوى ، وذلك يعادل ما فات عليه من الصف . أما الجر قبل الإحرام فمكروه لا حرام كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى ، فقد

(قوله لعدم التقصير الخ) أى فلا تفوتهم الفضيلة (قوله ولم يخرق) أى إلى أن يصل إلى فرجة في الصف الثاني مثلا ، وينبغي في هذه الصورة أنه لا تفوت الفضيلة على من خلفه ولا على نفسه لعدم التقصير ، ومعلوم أن محله حيث لم يجد محلا يذهب منه بلا خرق للصفوف (قوله ولو عرضت فرجة الخ) أى بأن علم عروضها . أما لو وجدها ولم يعلم هل كانت موجودة قبل أو طرأت فالظاهر أنه يخرق ليصلها ، إذ الأصل عدم سداها ، سيما إذا كان ذلك من أحوال المأمومين المعتادة لهم .

[فرع] لو جهل هذا الحكم لم يعد أن يسن لمن عظم بجهله من أهل الصف التأخر إليه مراه سم على منج . ومفهوم تقييده بالجهل عدم سنه مع العلم ، ويوجه بأنه الذى فوت على نفسه (قوله عدم الخرق إليها) هذا هو المعتمد (قوله كما مروت الإشارة إليه) أى في غير هذا الموضع ، ويؤخذ من قولهم خطاب الوضع لا يخرق الحال فيه بين العلم والجهل الضرر هنا (قوله فإن أمكنه الخرق) أى بين الاثنين بخلاف ما إذا كان الصف أكثر من اثنين فالجر أولى من الخرق بالشروط (قوله فينبغي أن يخرق في الأولى) أى قوله فإن أمكنه الخرق والثانية هي قوله أو كان الخ (قوله والخرق في الأولى أفضل من الجر) أى حيث أمكنه كل من الخرق والجر (قوله وليساعده المجرور) ينبغي أن يحصل لهذا المساعد فضيلة الصف الذى كان فيه ولا يضرب تأخره عنه مراه سم على منج (قوله وذلك يعادل الخ) مشعر بفوات فضيلة الصف الذى كان فيه ، وفيه ما ذكرناه عن سم (قوله لاحرام) خلافا لظاهر

ظاهر التحقيق . وسوى الشباب حج بينهما تبعا للمجموع فليتنبه (قوله لم يكره لعدم التقصير) أى فليس لغيرهم خرق صفوفهم لأجلها (قوله ولو كان عن بين الإمام محل يسعه وقف فيه) كأن صورته فيها لو أتى من أمام الصفوف وكان هناك فرجة خلفه فلا يخرق الصفوف المتقدمة لعدم تقصيرها ، وإنما التقصير من الصفوف المتأخرة لعدم سداها فليراجع (قوله فإن أمكنه الخرق) أى ولم يكن محله يسع اثنين بقربة عطفه عليه بأو المقتضية أن يقتل فيها قبلها تقيض ما بعدها ، وحينئذ يقول الشارح والخرق في الأولى أفضل من الجر غير متأت ، إذ الصورة أنه فيها لا يمكن إلا الخرق كما عرفت وهو ساقط من بعض النسخ ، كما أنه ليس بموجود في شرح الروض الذى هو أصل هذه العبارة

قال القاضي أبو الطيب فيا لو وقف مأموم عن يمين إمامه فجاء آخر فأحرم عن يساره : يكره للثاني أن يجلبب الذي عن يمين الإمام قبل إحرامه . قال الروياني : وكلام الأصحاب يدل على أن المأموم يتأخر إلى الثاني قبل الشروع في الصلاة ، والصحيح ما قاله القاضي أبو الطيب اهـ . بل أنكر ابن الأستاذ كون الجلبب بعد التحريم وقال : وافق الرافعي على نقله الفارق في فوائده ، ولم أره في شيء من الكتب المشهورة بعد الكشف إلا في الحلية للروياني ، وظاهر كلام الأصحاب وإطلاقهم أن الجلبب يكون قبل التحريم ، فإن القصد الخروج من الخلاف كما مر ، ومتى أحرم منفردا لم تتعد صلاته عند المخالفين ، فلا فائدة في الجلبب حينئذ اهـ . وقد أنكره ابن أبي الدم أيضا ، فقول الكفاية لا يجوز جلبيه قبل أن يحرم محمول على الجواز المستوي الطرفين فلا يخالف ماقررناه (ويشترط علمه أي المأموم) بانتقالات الإمام) ليتمكن من متابعتها (بأن) كان (يراه أو) يرى (بعض صف) من المقتدين به أو واحدا منهم وإن لم يكن في صف (أو يسمعه أو) يسمع (مبلغا) ثقة وإن لم يكن مصليا ، وظاهر أن المراد بالثقة هنا علل الرواية ، إذ غيره لا يقبل إخباره ، وقول المجموع يقبل إخبار الصبي في طريقه المشاهدة كالغروب ضعيف وإن نقله من الجمهور واعتمده غير واحد ، أو بهداية ثقة يجنب أحمى أصم أو بصير أصم في نحو ظلمة ، ولو ذهب المبلغ في أثناء صلاته لزمته نية المقارنة : أي إن لم يرج عوده قبل مضى مايسع ركعتين في ظنه فيها يظهر ، فلم يكن ثم لفة وجه المأموم أفعال إمامه الظاهرة كالركوع والسجود لم تصح صلاته ، فيبقى لتعلم المتابعة حينئذ . ومن شروط القدوة أيضا : أن يجمعهما موقف ، إذ من مقاصد الاقتداء اجتماع جمع في مكان كما عهد عليه الجماعات في العصر الخالية ، وبمبنى العبادات على رعاية الاتباع ، ولا جباة لهما أربعة أحوال : إما أن يكونا بمسجد أو غيره من فضاء أو بناء ، أو يكون أحدهما بمسجد والآخر بغيره ، وقد أخذ في بيان كل ، فقال (وإذا جمعهما مسجد

ما يأتي عن الكفاية (قوله أن يجلبب) هو بكسر الدال المعجمة وبابه ضرب اهـ مصباح (قوله وظاهر كلام الأصحاب) ضعيف (قوله فلا يخالف ماقررناه) أي في أن الجلبب قبل الإحرام مكروه لا حرام (قوله ضعيف) أي أو هو محمول على ما إذا لم توجد قرينة تغلب على الظن صدقه (قوله أو بهداية ثقة) عطف على قول المصنف بأن كان يراه . (قوله لزمته) أي المأموم (قوله وجه المأموم) أي بأن لم يعلم بانتقالاته إلا بعد ركعتين فعليين ، كذا ذكره هنا ، وسأيت في فصل يجب متابعة الإمام بعد قول المصنف : ولو تقدم يفعل كركوع إن كان : أي تقدمه بركعتين بطلت إن كان عامدا عالما بتحريمه ، بخلاف ما إذا كان ساهيا أو جاهلا فإنه لا يضر غير أنه لا يعتد له بها اهـ . وعليه فالمراد ببطلان القدوة لعدم العلم هنا أنه إذا اقتضى على وجه لا يغلب على ظنه فيه العلم بانتقالات الإمام لم تصح صلاته ، بخلاف ما إذا ظن ذلك وعرض له مانعه عن العلم بالانتقالات ، وعليه فلو ذهب المبلغ ورجى عوده فافق من أنه لم يعد ولم يعلم بانتقالات الإمام إلا بعد مضى ركعتين فينبغي عدم البطلان لطره كالجاهل (قوله أن يجمعهما موقف) الأولى أن يقول مكان (قوله على رعاية الاتباع) أي لا الابتداء ، فليس لنا لإحداث صفة لم توجد في عهده عليه الصلاة والسلام إلا بدليل كالقياس على ما ثبت عنه (قوله إما أن يكونا الخ) يدل أو خير لخوض : أي وهي أنه إما أن يكونا الخ (قوله أو يكون أحدهما بمسجد الخ) وفيه

(قوله فقد قال القاضي أبو الطيب إلى آخر السوادة) هونص عبارة فتاوى والده حرقا بحرف وإن أومر سياقه خلافه (قوله فيا لو وقف مأموم عن يمين إمامه) أي وأحرم بقرينة ما بعده (قوله فجاء آخر فأحرم) أي أراد أن يحرم بقرينة ما بعده (قوله قبل مضى مايسع ركعتين) أي فعليين ووجهه أنهما هما الذي يضر التأخر

صح اقتداء وإن بعدت المسافة بينهما فيه (وحالت أبنية) متنافلة ، أبوابها إليه أو إلى سطحه كما يفهمه كلامهما خلافا لما يفهمه كلام الأنوار ولو مغلقة غير مسمرة كبير وسطح ومنارة داخله فيه لأنه كله مبنى للصلاة ، فالمجتبوعون فيه مجتمعون لإقامة الجماعة مؤدون لشعارها ، والمساجد المتنافلة مثله في ذلك وإن انفرد كل منها بإمام ومؤذن وجماعة ، بخلاف ما إذا كان في بناء غير نافذ كأن سمر بابه وإن كان الاستطراق يمكن من فرجة من أعلاه فيما يظهر لأن المدار على الاستطراق العادى ، وكسطحه الذى ليس له مرق ، أو حال بين جانبيه أو بين المسجد ورحبته ، أو بين المساجد المذكورة نهر أو طريق قديم بأن سبقا وجوده أو وجودها فلا يكون كالمسجد بل كمسجد وغيره وسبأى . علم أنه يضرب الشباك ، فلو وقف من ورائه يجلد المسجد ضرب كما هو المنقول فى الرافعى أخذنا من شرطه كالروضة والمجموع وغيرهما تنافلا أبنية المسجد ، فقول الأسنوى لا يضر سهو كما قاله الحصنى . ومثل المسجد ورحبته ، وهو ما كان خارجة محوطة عليه لأجله فى الأصح ولم يعلم كونها شارعا قبل ذلك أو نحوه سواء أعلم وفتيتها مسجدا أم جهل أمرها عملا بالظاهر وهو التحويط عليها وإن كانت منهكة غير محترمة كما اقتضاه كلامهما

صورتان : وذلك إما أن يكون الإمام فى المسجد والمأموم خارجه ، أو بالعكس (قوله متنافلة أبوابها) قال مر : المراد نافذة نفوذا يمكن استطراره عادة فلا بد فى كل من البئر والسطح من إمكان المرور منهما إلى المسجد عادة بأن يكون لهما مرق إلى المسجد حتى قال فى دكة المؤذنين فى المسجد : لو رفع سلمها امتنع اقتداء من بها بمن فى المسجد لعدم إمكان المرور عادة انتهى سم على منهج . أقول : وعمله إذا لم يكن للدكة باب من سطح المسجد وإلا صح كما يعلم من قوله فى الشارح متنافلة أبوابها إليه الخ ، وقوله يمكن استطراره عادة يؤخذ منه أن سلام الأبواب المعتادة الآن للزبول منها لإصلاح البئر وما فيها لا يكتفى بها ، لأنه لا يستطرق منها إلا من له خبرة وعادة بزولها ، بخلاف غالب الناس فتنبه له (قوله أو إلى سطحه) أى وإن خرج بعض الممر من المسجد حيث كان الباب فى المسجد كما هو القرض ولم تطل المسافة عرفا فيما يظهر (قوله ولو مغلقة) أى وإن ضاع مفتاح الفلق لأنه يمكن فتحه بملونه ، ومن الفلق القفل فلا يضر ،

[فرع] سئل شيخنا الرمل عن يصل على سلم المدرسة الفورية خلف إمامها هل يصح اقتداؤه به ؟ فأفتى بأنه إن ثبت أن واقفها وقفها مسجدا أو جامعا صح إلا فلا مر اه . ويخل تحت قوله وإلا فلا ما إذا شك اه : أى والمشهور الآن فيما بينهم أن السلم مع القسحة المتصصة به عن يسار الداخل ليست مسجدا (قوله غير مسمرة) ظاهره سواء كان ذلك فى الابتداء أو فى الأثناء ، وينبغى عدم الضرر فيها لو سمحت فى الأثناء أخذنا بما أتى فيها لو بين الإمام والمأموم حائل من أنه لا يضر ، وعمله بأنه يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء (قوله ومنارة داخله فيه) عبارة ابن حجر ومنارة التى بابها فيه اه . وقضيتها أن مجرد كون بابها فيه كاف فى عدتها من المسجد وإن لم تسفل فى وقتية وخرجت عن سمت بئانه ، وما قلناه فيما لو خرج بعض الممر من المسجد موافق له (قوله فلا وقف من ورائه يجلد المسجد الخ) أى والحال أن الشباك من جملة الجدار لأن هذا محل خلاف الأسنوى (قوله فقول الأسنوى لا يضر) أى الشباك (قوله ومثل المسجد ورحبته) أى فى صحة اقتداء من فيها بإمام المسجد وإن بعدت المسافة وحالت أبنية نافلة (قوله وهو ما كان خارجة محوطة الخ) وإن كان بينهما طريق اه ابن حجر ، وظاهر أن الطريق إن كان قديما على الرحبة والمسجد كانا المسجد وغيره كما مروا فلا ، وذكر مراعاة للخبر أو لتأويل الرحبة بالمكان

أو التقدم بهما كما أتى (قوله أو إلى سطحه) أى الذى هو منه كما هو ظاهر بما أتى : أى والصورة أن السطح نافذ إلى المسجد أخذنا من شرط التنافل الآتى فليراجع (قوله كثير الخ) مثال للأبنية

وجرى عليه بعض المتأخرين ، ونخرج بالرجة الحريم ، وهو الموضع المتصل به المهيأ لمصلحته كاتصبااب الماء وطرح القمامات فيه فليس له حكمه فيما مرّ ولا في غيره ، ويلزم الواقف تمييز الرجة من الحريم كما قاله الزركشي لتعطي حكم المسجد ، ولو حال بين المسجدين أو المساجد أو المسجد نهر طارئ بأن حفر بعد حديقها لم يخرجها عن كونها كمسجد واحد وكانهر فيها ذكر الطريق (ولو كانا) أى الإمام والمأموم (بقضاء) أى مكان واسع كصحراء أو بيت كذلك وكما لو وقف أحدهما بسطح والآخر بسطح وإن حال بينهما شارع ونحوه (شرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلثائة ذراع) بلزاح اليد المعتدلة وهو شبران (تقريبا) إذ لا ضابط له شرعا ولا لغة ، فلا تضر زيادة غير متفاحشة كثلاثة أذرع ونحوها وما قاربها ، لأن العرف بعدهما مجتمعين في هذا دون ما زاد عليه (وقبل تحديدا) فتضر أى زيادة كانت ، وغلط الماوردي قائله وكأنهم إنما اغضفوا الثلاثة هنا ولم يغضفوا في القلتين أكثر من رطلين على ما مرّ ، لأن الملبس هنا على العرف ، وثم على قوة الماء وعلمها ، ولأن الوزن أضبط من الذرع فضابقوا ثم أكثر مما ضابقوا هنا لأن اللاتق ، وهذا التقدير مأخوذ من العرف (فإن تلاحق) أى وقف خلف الإمام شخصان أو صفان) مترتيبان وراءه أو عن يمينه أو عن يساره (اعتبرت المسافة) المذكورة (بين) الصف أو الشخص (الأخير و) الصف أو الشخص (الأول) لأن الأول في هذه الحالة كلام الأخير ، فإن تعدد الأشخاص أو الصفوف اعتبرت بين كل صفين أو شخصين ، وإن بلغ ما بين الأخير والإمام فراسخ بشرط إمكان متابعتها له (وسواء) فيما ذكر (القضاء الملوك والوقف والمبعض) أى الذى بعضه وقف وبعضه ملك والموات الخالص والمبعض أى الذى بعضه ملك وبعضه موات كما ذكره في المحرر ويمكن دخوله تحت إطلاق المبعض مع عدم رعاية قبله

(قوله نهر طارئ) أى يتقن طروءه ، بخلاف ما لو شك سم على منبج : أى فلا يكونان كالمسجد الواحد ، وعلى هذا فحكم الطريق يخالف حكم الرجة في صورة الشك لما مر في قول الشارح سواء أحل وقفيها مسجدا أم جهل أمرها علما بالظاهر (قوله أو بيت كذلك) أى واسع (قوله والآخر بسطح) قضيتها أنه لا يشترط إمكان الوصول من أحد السطحين إلى الآخر عادة ، وبه صرح سم على منبج عن الشارح أولا ، ثم قال : لكنه بعد ذلك قال : إن الأقرب أن شرط الصحة إمكان المرور من أحد السطحين إلى الآخر على العادة اه ، وسيأتى في كلامه (قوله كثلاثة أذرع ونحوها) قضيتها أنه يفتر ستة أذرع لأن نحو الثلاثة مثلها ، وليس المراد به ما دونها لثلا يتحد مع قوله وما قاربها ، لكن في كلام سم على منبج ما سيأتى وهو الأقرب ، ويمكن أن يجعل قوله وما قاربها عطف تفسير للنحو ويدل له قوله : وإنما اغضفوا الثلاثة (الخ) قوله وما قاربها) أى ما هو دون الثلاثة لا ما زاد ، فقد قل سم على منبج عن الشارح أنه يحمى التقيد بالثلاثة وقوله لأن العرف عميرة . قال الأسنوى : ولأن صوت الإمام عند الجهر المعتاد يبلغ المأموم غالبا في هذه المسافة اه سم على منبج . ونقل بالدرس عن والد الشارح أنه تضر الزيادة على الثلاثة تقلا عن حواشى الروض (قوله لأن العرف الخ) قضيتها أنه لو حلف لا يجتمع معه في مكان واجتمعا في ذلك الحنف ، ولعله غير مراد وأن العرف في الأيمان غيره هنا بدليل أنه لو حلف لا يدخل عليه في مكان ، أو لا يجتمع عليه فيه فاجتمع به في مسجد أو نحوه لم يحنث وقوله ونحوه : أى كالقهوة والحمام والوليّة (قوله اعتبرت) أى المسافة (قوله كما ذكره في المحرر) المتبادر من كلام المحلى أن المذكور في المحرر هو الموات الخالص (قوله ويمكن دخوله) أى المبعض (قوله مع عدم رعاية ما قبله) وهو قول المصنف : الملوك والوقوف

(قوله الذى بعضه ملك وبعضه موات) أى معنيين إذ لا تتصور الإشاعة هنا كما لا يخفى ،

وسواء في ذلك المحرور والمسقف وغيره (ولا يضّر) في الحيلولة بين الإمام والمأموم (الشارع المطروق) بالتفعل فلا يرد عليه أن كل شارع يكون مطروقا ، أو المراد به كثير الطروق لكونه محل الخلاف على مدعى الأسنوي ، وردّ بأن ابن الرقعة حكى الخلاف مع عدم الطروق فيما لو وقف بسطح بيته والإمام بسطح المسجد بينهما هواء ، فمن الزجاجي الصحة وهو الأصح : أي مع إمكان التوصل له عادة ، وعن غيره المنع (والنهر الهوج إلى سباحة) بكسر السين : أي عوم (على الصحيح) فيما لكونه غير معدّ للحيلولة عرفا كما لو كانا في سفيتين مكشوفتين في البحر . والثاني يضّر ذلك . أما الشارع فقد تكرر فيه التهمة فيعسر الإطلاع على أحوال الإمام . وأما التهر فقياسا على حيلولة الجدار . وأنجاب الأول يمنع العسر والحيلولة المذكورين . أما الشارع غير المطروق والنهر الذي يمكن العبور من أحد طرفيه من غير سباحة بالوثوب فوقه أو المشي فيه أو على جسر مملود على حافته فغير مضّر جزما (فإن كانا) أي الإمام والمأموم (في بناءين كصحن وصفة أو صحن أو صفة (وبيت) من مكان واحد كدرسة مشتملة على ذلك أو مكانين وقد حاذى الأسفل الأعلى إن كانا على ما يأتي عن الرافعي (فطريقان أحدهما إن كان بناء المأموم) أي موقعه (يمينا) للإمام (أو شمالا) له (وجب اتصال صف من أحد البناءين بالآخر) إذ اختلاف الأهمية يوجب التفريق ، فاشتراط الاتصال ليحصل الربط بالاجتماع ، وما سوى هذين من أهل البناءين لا يضّر بعلم منهما بثلاثمائة ذراع فما دونها ، ولا يكتفي عن ذلك بوقوف واحد طرفه بهذا البناء وطرفه بهذا البناء لكونه لا يسيى صفا فينبغي الاتصال (ولا تضّر فرجة) بين المتصلين المذكورين (لالتسع واقفا) أو تسعه من غير إمكان الوقوف فيها ككتبة (في الأصح) لاتحاد الصف معها عرفا . والثاني تضّر نظرا للحقيقة ، فإن وسعت واقفا فأكثر ولم يتعلل الوقوف عليها ضّر (وإن كان) الواقف (خلف بناء الإمام فالصحيح صحة القدوة بشرط أن لا يكون بين الصفيين) أو الشخصين الواقفين بطرق البناءين (أكثر من ثلاثة

(قوله المسقف) أي كلا أو بعضا (قوله مع إمكان التوصل له عادة) أي بأن يكون لكل من السطحين إلى الشارع الذي بينهما سلم يسلك عادة مم على منبج (قوله وعن غيره المنع) أقول : يمكن حله على ما إذا لم يمكن التوصل منه إليه عادة (قوله والنهر الهوج إلى سباحة) أي وإن لم يحسبها . وقال ابن حجر في شرح الحضرمية : ولا يضّر تخلل الشارع والنهر الكبير وإن لم يمكن عبوره والنار ونحوها ، ولا يضّر تخلل البحر بين السفيتين لأن هذه لا تعتمد للحيلولة فلا يسمى واحد منها حائلا عرفا (قوله للحيلولة عرفا) ومعلوم أنه لا بد من عدم زيادة المسافة بينهما على ثلاثمائة ذراع كما مر (قوله مكشوفتين) أي أما المسقفتان فكالدارين كما يأتي : أي للشارع يعد قول المصنف شرط محاذاة بعض بدنه (قوله أما الشارع الخ) توجيهه للثاني (قوله فغير مضّر) هذا بالنسبة للشارع بشكلهما تقدم عن ابن الرقعة : أي بملاحظة قول الشارع في بيانه : أي مع إمكان التوصل له عادة إلا أن يرد بغير المطروق في كلامه مطروق لم يكثر طروقه أو لم تجر العادة بالمرور فيه أصلا (قوله فإن كانا الخ) قسم قوله ولو كانا بقضاء الخ (قوله فطريقان أحدهما الخ) عبارة المحرر أولاها ولم يصرّح في غيره بترجيح اه عميرة . لكن الترجيح مراد بقوله أولاها ، فعبارة المصنف مساوية لأصله ، وقوله أحدهما : أي عند الرافعي (قوله وجب اتصال صف الخ) ليس بقيد بل لو وقف الإمام بالصفة والمأموم بالصحن كنى على هذا (قوله وطرفه بهذا البناء) أي وإن اعتمد

(كقوله كصحن وصفة) إشارة إلى أن بيت في المتن يصح حطفه على قوله كصحن فيقدر لفظه يعد أو ويصح حطفه على قوله صفة فيقدر لفظها يعد أو

أُذرع) تقريباً لأن هذا المقدار غير عطل بالاتصال العرفي بخلاف ما زاد عليها (والطريق الثاني لا يشترط إلا القرب) في جميع الأحوال المتقدمة بأن لا يزيد ما بينهما على ثلثية ذراع (كالفضاء) أى بالقياس عليه ، إذ المعرك عليه العرف وهو غير مختلف ، فنشأ الخلاف العرف كما هو ظاهر وعلى الاكتفاء بالقرب على هذا (إن لم يكن حائل) يمنع الاستطراد بأن كان يرى إمامه أو بعض من اقتدى به مع تمكنه من ذهابه إليه لو قصد من غير إخلال بالاستقبال وغير انعطاف وازورار ، بالقيد الآتي في أبى قبيس (أو حال) بينهما حائل فيه (باب ناغل) كما قاله الشارح رداً لمن اعترض على المصنف بأن النافذ ليس بمائل وأن صوابه كما في المحرر ، فإن لم يكن بين البناءين حائل أو كان بينهما باب ناغل ولا بد من أن يقف بمحاذاته صف أو رجل كما في الروضة وأصلها وهذا الواقف يلزمه المنفذ كالإمام بالنسبة لمن خلفه لا يحرمون قبله ولا يركعون قبل ركوعه ولا يسلمون قبل سلامه ولا يتقدم المقتدى عليه وإن كان متأخراً عن الإمام ويؤخذ من جملة كالإمام أنه يشترط أن يكون ممن يصح اقتداؤه به ، وهو كذلك

على الطرفين (قوله وازورار) حطفت تفسير (قوله بالقيد الآتي) أى بعد قول المصنف وكذا الباب المردود والشباك في الأصح في قوله : وبما تقرر علم صحة صلاة الواقف على أبى قبيس بن في المسجد الخ (قوله كما قاله الشارح) أى قال معنى حائل فيه وإلا فبإمرته : أو حال ما فيه باب الخ (قوله كالإمام) أى ومع ذلك لو سمع قنوت الرابطة لا يؤمن عليه لأن العبرة في ذلك بالإمام الأصلي ، وقضيته أنه تكره مساواته ، ونظر فيه سم على صحيح واستقر شيعنا الشورى عدم الكراهة وهو ظاهر ، ويحتمل الكراهة لتزليلهم الرابطة منزلة الإمام في عدم التقدم عليه في الأفعال (قوله ولا يسلمون قبل سلامه) عمومه شامل لما لو بقى على الرابطة شيء من صلاته كأن علم في آخر صلاته أنه كان يسجد على ركوع عمامته مثلاً فقام ليأتى بما عليه فيجب على من خلفه انتظار سلامه وهو بعيد ، بل امتناع سلام من خلفه قبل سلامه مشكل ، ومن ثم قال ابن قاسم على حج : قال في شرح العباب : إن بعضهم نقل عن بحث الأدرعي أنهم لا يسلمون قبله ، ثم نظر فيه أيضاً لمنع سلامهم قبله لانقطاع القدوة بسلام الإمام ، ويلزم من انقطاعها سقوط حكم الرابطة لصيرورتهم منفردين فلا محذور في سلامهم قبله (قوله ولا يتقدم المقتدى الخ) قال سم على حج : قوله دون التقدم بالأفعال الخ ، وعلى ما قاله ابن المقرئ ، فلو تعارض متابعة الإمام والرابطة بأن اختلف فعلاً ما تقدم وتأخراً فهل يراعى الإمام أو الرابطة ؟ فيه نظر. فإن قلنا : يراعى الإمام ذلك على عدم ضرر التقدم على الرابطة أو يراعى الرابطة لزم عدم ضرر التقدم على الإمام وهو لا يصح ، أو يراعىهما إذا اختلفا فيراعى الإمام ، أو إلا إذا اختلفا فالقياس يوجب المفاارقة فلا يمتنع عدم اتجاهه انتهى. وقد يؤخذ من توقفه في وجوب المفاارقة وجواز التأخر عن الإمام دون ما عداهما أن الأقرب عنده مراعاة الإمام فليتبعة ، ولا يضر تقدمه على الرابطة ، ورأيت الحزم به ينظر بعض الفضلاء ، قال : لأن الإمام هو المقتدى به فليتأمل. قال سم على حج أيضاً : ولو تعددت الرابطة وقصد الارتباط بالجميع فهل يمتنع كالإمام ؟ ما لم ير المنع ويظهر خلافه ، وقد يدل قوله فلا يتقدم عليه الخ بعد قوله واحداً : أى سواء كان واحداً أو أكثر على امتناع تقدمهم فيها ذكر على الأكثر ، والظاهر وهو الوجه أنه غير مراد ، بل يكفى انتفاء التقدم المذكور بالنسبة لواحد من الواقفين ، لأنه لو لم يوجد

(قوله بالقيد الآتي في أبى قبيس) أى بأن يبقى ظهوره للقبلة (قوله كما قاله الشارح) أى قوله بينهما حائل فيه (قوله ولا يركعون قبل ركوعه) سئل ما إذا كان الرابطة متخلفاً بثلاثة أركان لعذر فيحضر لهذا المأموم ما يضر له بما

فها يظهر ولم أر فيه شيئا ، ولا يضر زوال هذا الرابطة في أثناء الصلاة فيتمونها خلف الإمام حيث علموا بانتقالاته لأنه يفتقر في الدوام ما لا ينتصر في الابتداء . قال البغوي في فتاويه : ولو ردّ الريح الباب في أثناء الصلاة فإن تمكن من فتحه قبل ذلك حالا ودوام على متابعته وإلا فارقه ، ويجوز أن يقال : انقطعت القدوة كما لو أحدث إمامه فإن تابعه بطلت صلاته ، كذلك نقل الأذري عن ذلك ، ونقل الأسنوي عن فتاوى البغوي أنه لو كان الباب مفتوحا وقت الإحرام فردّه الريح في أثناء الصلاة لم يضر انتهى . ولعل إفتاء البغوي تعدد والثاني أوجه كنفالته ، ولما كان الأول مشكلا قال الشيخ : إن صورته إذا لم يعلم هو وحده انتقالات الإمام بعد ردّ الباب وبأنه مقصر بعدم إحكامه فتحه بخلاف البقية ، وبأن الحائل أشدّ من البعد بدليل أن الحائل في المسجد يضر بخلاف البعد ، ولو بنى بين الإمام والمأموم حائل لم يضر كما رجحه ابن الصمد والأذري أخذا بعموم القاعدة السابقة ، وظاهر

إلا هو كنى مراعاته انتهى (قوله فيما يظهر) أي خلافا لابن حجر رحمه الله وعبارته ، ومن ثم اتجه جواز كونه امرأة وإن كان من خلفه رجلا اه . ولعل قوله لم أر فيه شيئا : أنه لم يرفه نقلا لبعض المتقدمين (قوله فإن تمكن) أي المقتضى (قوله انقطعت القدوة) قضيته أنه حيث قلنا بانقطاع القدوة لا تجب نية المفارقة لا في هذه المسئلة ولا في حدث الإمام ، وسيأتي في فصل خرج الإمام من صلاته انقطعت القدوة مانصه بعد قول المصنف لو ترك سنة مقصودة كلشده : وقد تجب المفارقة كأن رأى إمامه متلبسا بما يبطل الصلاة ولم يعلم الإمام به كأن رأى على ثوبه نجاسة غير مغفوّ عنها : أي وهي خفية تحت ثوبه وكشفها الريح مثلا ، أو رأى خفه تحزق انتهى (قوله هنا) أي عن فتاوى البغوي (قوله فردّه الريح الخ) خرج به ما لو رده هو فيضر .

[فرع] المتمد أنه إذا ردّ الباب في الأثناء بواسطة ريح أو غيره امتنع الاقتداء وإن علم انتقالات الإمام لتقصيره بعدم إحكام فتحه ، بخلاف ما لو زالت الرابطة في الأثناء بحدث أو غيره لا يمنع بقاء الاقتداء بشرط العلم بالانتقالات مـ اهـ سم على منهج . وقوله أو غيره ظاهره ولو كان عاقلا وهو ظاهر ، لكن المتمد ما في الشارح لأنه إذا تعارض هو وغيره قدم ما فيه ، وظاهره وإن لم يتمكن من فتحه لأن ردّ الباب ليس من فعله (قوله والثاني) أي عدم الضرر أوجه ، وعمله حيث علم بانتقالات الإمام كما هو ظاهر (قوله كنفالته) ومنها ما لو رفع السلم الذي يتوصل به إلى الإمام في أثناء الصلاة ، ولا نظر لإمكان الفرق بين ردّ الباب ورفع السلم بسهولة التوصل من الباب المردود دون التوصل مع رفع السلم لما يأتي من أنه لو بنى بينهما جدار لم يضر (قوله ولما كان الأول) هو قوله قال البغوي الخ (قوله وبأنه) أي وعلة بأنه الخ (قوله لم يضر) أي وإن طال الجدار جدا حيث علم بانتقالات الإمام (قوله أخذا بعموم القاعدة السابقة) هي قوله يفتقر في الدوام ما لا ينتصر في الابتداء : أي حيث لا تقضي

سيأتي ، وهو في غاية البعد فليراجع (قوله ولما كان الأول مشكلا) أي بعدم وجوب مفارقة البقية وكان عليه أن يذكره حتى يعلم المراد من الجواب (قوله وبأنه مقصر) لم يتقدم في كلامه ما يصح عطف هذا عليه وهو تابع في التعبير به للشيخ ، لكن ذلك قدم ما يصح له هذا العطف كما يعلم من سوق عبارته ونصها ، وقد يشكل هذا : أي ما ذكر عن البغوي أولا بعدم وجوب مفارقة البقية ، ويجب يحمل الكلام فيه على ما إذا لم يعلم هو وحده انتقالات الإمام بعد ردّ الباب وبأنه مقصر بعدم إحكامه فتحه بخلاف البقية انتهت (قوله وبأن الحائل الخ) فيه أمور : منها ما مر في الذي قبله ، ومنها أنه ليس من كلام الشيخ خلافا لما يوهمه صنيعة ، ومنها أنه لا ينبغي لأن

كما مر أن عمله لم يكن البناء بأمره (فإن حال ما) أى بناء (يمنع المرور لا الرؤية) كشباك وباب مردود وكصفه شرقية أو غربية من مفسدة بحيث لا يرى الواقف من أحدهما الإمام ولا أحدا من خلفه (فوجهان) أحدهما كما فى الروضة عدم صحة القنوة أخذنا من تصحيحه فى المسجد الآتى مع الموات ، ولعلنا ترك التصحيح هنا ولم يقع فى هذا المتن ذكر خلاف من غير ترجيح سوى هذا . وفى التفقات : ولا ثالث لهما إلا ما كان مفرعا على مرجوح ، كالأقوال المقررة على البيتين المتعارضتين هل يقرع أم يوقف أم يقسم (أو) حال (جدار) أو باب مغلق ابتداء (بطلت) أى لم تنقذ القنوة (باتفاق الطرفين) لأن الجدار معد للفصل بين الأماكن فإذا طرأ ذلك فى أثناءها وعلم بانتقالات إمامه ولم يكن بفعله لم يضر فيها يظهر أخذنا مما مر (قلت : الطريق الثانى أصح ، والله أعلم) إذ المشاهدة تقضى بموافقة العرف لها ، ودعوى أهل الأول موافقة العرف قولهم لعله باعتبار عرفهم الخاص ، ولا أثر له إذا عارضه العرف العام (وإذا صح اقتضاؤه و بناء آخر) غير بناء الإمام بشرط الاتصال على الطريق الأول أو الثانى ببلونه (صح اقتداء من خلفه) أو ينجبه (وإن حال جدار) أو جدر بينه وبين الإمام اكفاء بهذا الرباط ، وتقدم الكلام على ما يتعلق به (و) على الطريق الأول (لو وقف فى علو) من غير مسجد كصفه مرتفعة وسط دار مثلا (ولمáme فى سفلى) كصحن تلك الدار (أو عكسه) أى الوقوف : أى وقوفا عكس الوقوف المذكور (شرط عناية بعض بلونه) أى المأموم (بعض بلونه) أى الإمام بأن يجاذى رأس الأسفل قدم الأعلى مع فرض اعتدال إقامة الأسفل . أما على الطريق الثانى وهو الصحيح فلا يشترط سوى القرب ، ولو قدم الكلام على ذلك فى أثناء الأول لسلم من الإمام . نعم إن كان بمسجد صح مطلقا باتفاقهما ، ولو كانا فى سفينتين مكشوفتين فى البحر صح الاقتداء كالقضاء وإن لم تشد إحداهما بالآخرى ، فإن كانتا مسقفتين أو إحداهما فقط فكأقتداء أحدهما بالآخر فى بيتين ، فيشترط فيه مع قرب المسافة وعدم الحائل وجود الواقف بالمنفذ إن كان بينهما منفذ ، والسفينة المشتملة على بيوت كالدار التى فيها بيوت والسرادات بالصحراء وهى كما فى المهمات ما يدار حول الخباء كسفينة مكشوفة ، والخيام

(قوله لم يكن البناء بأمره) أى المأموم (قوله وباب مردود) عطف على شبك ، لكن فيه ساحة لاقتضائه أنه مما يمنع المرور لا الرؤية مع كونه بالعكس ، ومن ثم جعله المحلى ملحقا به فى الضرر (قوله بحيث لا يرى الواقف) هنا التقيد يقتضى أن قوله وكصفه من الملحق بالجدار لا الشباك الذى لا يمنع الرؤية وهو خلاف المتبادر من عبارته ، ويمكن الجواب بأن الكاف للتظهير ، وعبارة حج بعد قول المصنف أو حال جدار ، ومنه أن يقع فى صفة شرقية الخ (قوله كالأقوال المفردة عن البيتين المتعارضتين) أى فإن الراجع ثم تساقط البيتين والثانى يستعملان ، وعليه جرت هذه الأقوال الثلاثة (قوله ودعوى أهل الأول) أى الطريق الأول : أى طريق المروضة (قوله موافقة العرف قولهم) فاعل أو مفعول لموافقة ، فهو بالرفع والنصب : أى وهو الأولى .

[فرع] إذا وقف أحدهما فى سطح والآخر على الأرض اعتبرت المسافة من أحدهما إلى الآخر بعد بسط ارتفاع السطح منبسطا ومعتدا هـ سم على منهج . لكن الذى فى الجمعة فى كلام الشارح نقلا عن والده خلاف ذلك وعبارته ثم . وهل المراد بقولهم لو كان بمنخفض لا يسمع النداء ولو استوت لسمعه لزمته الجمعة أن تبسط هذه المسافة أو أن يطلع فوق الأرض مسامتا لما هو فيه المفهوم من كلامهم المذكور الاحتمال الثانى (قوله أو الثانى ببلونه)

الحائل موجود فيه وفيهم وزادوا عليه باليد (قوله وباب مردود) ليس مثالا لما يمنع المرور لا الرؤية وإن أوجهه كلامه إذ هو عكس ذلك ولكنه ملحوظ به فى الحكم ، فالأولى أن يقول : ويلحق به الباب المردود كما صنع للجلال ،

كاليوت (رلو وقف) المأموم (في موات) أو شارع (وامه في مسجد) متصل بنحو الموات أو عكسه (فإن لم يحل شيء مما مرّ بينهما (فالشرط التقارب) بأن لا يزيد ما بينهما على نحو الثلاثة ذراع ، وما اعترض به قوله ولم يحل شيء بأنه متعقب ، إذ لو كان في جدار المسجد باب ولم يقف بجناحه أحد لم تصح القنوة ، ودّ بأن هذا علم من قوله فيما مرّ ، وإذا صح اقتضاه في بناء صح اقتضاه من خلفه (معتبرا من آخر المسجد) لأن المسجد كله شيء واحد لأنه محل للصلاة فلا يخلخل في الحد الفاصل (وقبل من آخر صف) فيه لأنه المتبوع ، فإن لم يكن فيه إلا الإمام فمن موقعه . وعلى الخلاف كما قاله الدارمي إذا لم تخرج الصفوف عن المسجد فإن خرجت عنه فالمعتبر من آخر صف خارج المسجد قطعا ، فلو كان المأموم في المسجد والإمام خارجه اعتبرت المسافة من طرفه الذي يلي الإمام (وإن حال جدار) لا باب فيه (أو باب مغلق منه) القنوة لعدم الاتصال (وكذا الباب المدرود والشباك) يمنع (في الأصح) لحصول الحائل من وجهه ، إذ الأول يمنع المشاهدة والثاني الاستطراق ، ومقابل الأصح لا يمنع لحصول الاتصال من وجهه ، وبما تقرر علم صحة صلاة الواقف على أبي قبيس بمن في المسجد ، وهو مانص عليه ، ونصه على عدم الصحة محمول على البعد أو على ما إذا حدثت أيّنة بحيث لا يصل إلى الإمام لو توجه إليه من جهة إمامه إلا بازورار وانعطاف بأن يكون بحيث لو ذهب إلى الإمام من مصلاه لا يلتفت عن جهة القبلة بحيث يبقى ظهوره إليها (قلت : يكره ارتفاع المأموم على إمامه) حيث أمكن وقوفهما بمستوى (وعكسه) سواء أكان في المسجد أم غيره كما نص

أى الاتصال (قوله من طرفه) أى المسجد (قوله بأن يكون الخ) تصوير لعدم الازورار والانعطاف (قوله لا يلتفت عن جهة القبلة الخ) مثل ما لو احتاج في ذهابه إلى الإمام إلى أن يمضي القهقري مسافة ثم ينحرف ، وهذا قد يؤخذ منه أن مسألة الأستوى التي حكم الحصني عليه بالسو فيها شرطها أن يكون بحيث لو أراد الذهاب إلى الإمام من باب المسجد احتاج إلى استدبار القبلة ، ولا يضر احتياجه إلى التيامن والتياسر فليتأمل فيه جدا اه سم على منهج في أثناء كلام طويل . ويؤخذ من قوله ولا يضر احتياجه إلى التيامن والتياسر : أنه لو كان يمكنه الوصول إلى الإمام من غير استدبار القبلة لكن يحتاج فيه إلى انحراف كان احتاج في مروره لتعدية جدار قصير كالعتبة لم يضر ذلك ، لأنه لم يصدق عليه أنه استدبر القبلة (قوله حيث لو أمكن وقوفهما بمستوى) أى فإن لم يمكن ذلك كان وضع المسجد مشتملا على ارتفاع وانخفاض ابتداء كالقنوة فلا كراهة ، وبه صرح حج في شرح العباب كلها نقله العلامة الشويرى عنه ، لكن الذي رأيت في الشرح المذكور نصه : وأما استثناء بعض عقني المتأخرين للمسجد زاعما أن ذلك في الأمفليس في محله ، وعبرة الأم لتشبهه ولفظها : والاختيار أن يكون الإمام مساويا للناس ، ولو كان أرفع منه أو أخفض لم تقصد صلاته ولا صلاحهم ، ولا بأس أن يصلي المأموم من فوق المسجد بصلاة الإمام في المسجد إذا كان يسمع صوته أو يرى بعض من خلفه ، فقد رأيت بعض المؤذنين يصل على ظهر المسجد الحرام بصلاة الإمام ، مما علمت أن أحدا من أهل العلم عاب عليه ذلك ، وإن كنت قد علمت أن بعضهم أحب ذلك لم لو أنهم مبطوا إلى المسجد ، ثم أيد ذلك بفعل أى حرية فتأمل تجده إنما استدلل على عدم بطلان الصلاة

وكذا يقال فيما بعده : أما ما يمنع المرور والرؤية فسيأتى في قول المصنف : أو جدار بطلت الخ . (قوله ودّ بأن هذا علم من قوله فيما مر الخ) هذا الرد لا يلاقي الاعتراض كما هو ظاهر ، والذي أجاب به الشباب حج أن هنا حاللا كما علم من كلامه فلا يرد عليه (قوله بحيث لو ذهب إلى الإمام من مصلاه لا يلتفت) تصوير للنص الأول ، وفي بعض النسخ حذفه لفظ لا من لا يلتفت فيكون تصويرا للنص الثاني وهو الظاهر .

عليه الشافعي وجزم به في الجواهر وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافاً لمن وهم فيه ، وظاهر أن المنابر على ارتفاع يظهر حساً وإن قلَّ حيث عدّه العرف ارتفاعاً ، وما نقل عن الشيخ أبي حامد أن قلة الارتفاع لا تؤثر يظهر حله على ما تقرر (إلا لحاجة) تتماق بالصلاة كتبليغ يتوقف عليه إسراع المأمومين وكتبتهم صفة الصلاة (ليستحب) ارتفاعهما لذلك تقدماً بالصلاة ، فإن لم تتعلق بها كان لم يجد إلا موضعاً عالياً أبيع ، ولو لم يمكن إلا ارتفاع أحدهما فليكن الإمام كما في الكفاية عن القاضي وما اعترض به من أنه على النهي فليكن المأموم ، لأنه مقيس ردّ بأن علة النهي من مخالفة الأدب مع المتبوع أتمّ في المقيس فكان إظهار الإمام بالعلوّ أولى (ولا يقوم) ندباً من أراد الاقتداء وإن كان شيخاً ، ومراده بالقيام كما في الكفاية التوجه ليشغل المصلّي قاعدة فيقعد أو مضطجعا فيضطجع أو نحو ذلك (حتى يفرغ المؤذن) يعنى المقيم وإن كان غير مؤذن ، وتعبيره بالمؤذن جرى على الغالب (من الإقامة) أى جميعها ، لأنه ما لم يفرغ منها لم يحضر وقت الصلاة وهو مشتغل بالإجابة قبل تمامها . أما المقيم فيقيم قائماً حيث كان قادراً إذا القيام من سنها كما مرّ ، ونبه عليه المصنف الطبري وهو واضح ، والأفضل للدخل عندهما أو وقد قربت استمراره قائماً لكراهة النفل حينئذ كما قال (ولا يبتدئ نقلاً بعد شروعه) أى المقيم (فيها) أو قرب شروعه فيكره لمن أراد الصلاة معهم ذلك كراهة تنزيه لخبر « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » (فإن كان فيه) أى النفل (أنه) استحباباً (إن لم ينش فوات الجماعة) بسلام الإمام (والله أعلم) لإحرازه حينئذ الفضيلتين ، فإن خشي فواتها وكانت مشروعة له إن أتمه بأن يسلم لإمامه قبل فراغه منه قطعه ودخل فيها ما لم يطلب على ظنه تحصيل جماعة أخرى فيتمه كما أفهمه كلامه جعل ال في الجماعة للجنس . ومحل ما تقرر في غير الجمعة . أما فيها فقطعه

بالارتفاع لا على أن بني الكراهة في مثل هذا المقام نفي للحرمة لا للكراهة لأنه ذكرها عقب قوله لم تفسد صلاته ولا صلاتهم ، ثم رأيت الباقي فهم من النص ما فهمته منه حيث ساقه استدلالاً على الصحة مع الارتفاع ، على أن للشافعي نصاً آخر صريحاً في أن الكراهة حاصلة حتى في المسجد كما سبق بيانه في الخطبة انتهى بحروفه . وبني ما لو تعارض عليه مكروهان كالصلاة في الصف الأول مع الارتفاع والصلاة في غيره مع قطع الصفوف ، فهل يراعى الأول أو الثاني ؟ فيه نظر . والأقرب الثاني لأن في الارتفاع من حيث هو ما هو على صورة التفاضل والتعظيم ، بخلاف عدم تسوية الصفوف ، فإن الكراهة فيه من حيث الجماعة لا غير (قوله كتبليغ يتوقف عليه إسراع المأمومين) يؤخذ منه أن ما يفعله المبلغون من ارتفاعهم على الذكة في غالب المساجد وقت الصلاة مكروه مفقوت لفضيلة الجماعة ، لأن تبليغهم لا يتوقف على ذلك إلا في بعض المساجد في يوم الجمعة خاصة وهو ظاهر (قوله كان لم يجد إلا موضعاً) عبارة حجج : ولم يجد وهي أولى لأن هذه محترز قوله أولاً حيث أمكن وقوفهما بمستوى (قوله من أراد الاقتداء) تبع فيه حجج ، وعبارة محلى : ولا يقوم مريد الصلاة حتى يفرغ المؤذن الخ . وظاهر استواء الإمام والمأموم في ذلك وهو ظاهر ، ولعل ما ذكره حجج والشارح مجرد تصوير لأن المأمومين هم الذين يبادرون لقيام عند شروع المؤذن في الإقامة (قوله وإن كان شيخاً) أى ولا تفوته فضيلة التحريم . قال حجج : ولو كان يعلى التهضة بحيث لو أخر إلى فراغها فاته فضيلة التحريم مع الإمام قام في وقت يعلم به إدراكه التحريم انتهى . أقول : ومثل ذلك ما لو كان المأموم بعيداً وأراد الصلاة في الصف الأول مثلاً وكان لو أخر قيامه إلى فراغ المؤذن ودخبل إلى الموضع الذي يريد الصلاة فيه فاته فضيلة التحريم (قوله لكراهة النفل الخ) وكراهة الجلوس من غير صلاة أه حجج . ويؤخذ منه أنه لو كان جالساً قبل ثم قام ليصل راتبة قبلية مثلاً فأقيمت الصلاة أو قرب قيامه أنه لا يكون استعثار القيام أفضل من القعود لعدم كراهة القعود من غير صلاة فيتخير بين استعثار القيام والقعود ، وقضيته أيضاً أنه لو كان في غير مسجد لم يكره الجلوس (قوله ما لم يطلب على ظنه تحصيل جماعة)

واجب لإدراكها بإدراك ركوعها الثاني ، ولو أقيمت الجماعة والمنفرد يصلي حاضرة صبحا أو غيرها وقد قام في غير الثانية إلى ثالثة ، سن له إتمام صلاته ثم يدخل في الجماعة وإن لم يقم في غير ما سر إلى الثالثة قلبها فلا واقصر على ركعتين ثم يدخل في الجماعة ، بل لو خاف فوت الجماعة لو تم ركعتين سن له قطع صلاته واستئنافها بجمعة كما في المجموع . قال الجلال البلقيني : لم يتعرضوا للركعة ، والمعروف أن للمتأمل الاقتصاد على ركعة فهل تكون الركعة الواحدة كالركعتين ؟ لم أر من تعرض له ، ويظهر الجواز إذ لا فرق اه . وما ذكره ظاهره ، وإنما ذكروا الأفضل . وعمله أيضا كما في التحقيق إذا تحقق إتمامها في الوقت لو سلم من الركعتين وإلا حرم السلام منها . أما إذا كان في صلاة فائتة فلا يقلبها فلا ليصلها جماعة في حاضرة أو فائتة أخرى . فإن كانت الجماعة في تلك الفائتة بعينها ولم يكن قضاؤها فوريا جاز له قطعها من غير تدب وإلا فلا يجوز كما قاله الزركشي ، ويجب عليه قلب الفائتة فلا إن خشي فوت الحاضرة .

أى ولو مفضولة (قوله لإدراكها) صلة واجب ، والمراد أنه يجب قطعها إذا كان لو أتم الثالثة فات الركوع الثاني مع الإمام (قوله وقد قام في غير الثانية الخ) وقياس ما يأتي عن البلقيني أن هذا هو الأفضل ، ويجوز قلبها فلا ويسلم من ثلاث ركعات لعين ما علل به من جواز التنفل بالواحدة أو الثلاث مثلها (قوله سن له إتمام صلاته) قال سم على حجج : قوله أتمها ندبا ، قال في الروض : ودخل في الجماعة اه . وعبارة العباب : فإن كان صبحا أتمها وأدرك الجماعة ، وكذا غيرها بعد قيامه للفائتة انتهى . ولا يبقى ظهور هذه المسئلة في أنه لا يشترط في صحة المعادة وقوع جميعها في الجماعة بالفعل ، لأن الجماعة التي يدخل فيها هنا إعادة ، والغالب أن من كان في الثالثة لا يدرك بعد فراغ الثالثة والرابعة والشهد والسلام والركعة الأولى مع الجماعة ، فتجوزهم دخوله في الجماعة بعد فراغه يدل على عدم اشتراط ما ذكر ، وأنه إذا انقضت الجماعة التي دخل فيها يقوم هو لإتمام ما بين عليه ولا تبطل صلاته . نعم يمكن حل ذلك على ما إذا فرغ وأدرك ركوع إمام الجماعة في ركبتها الأولى لكنه بعيد من هذه العبارة فليأتمل انتهى ، وقد يقال : لا بعد فيه مع ملاحظة ما قدمه من اشتراط الجماعة في المعادة بينهما ويمكن تصويره بما إذا قرأ الإمام سورة طويلة بل لا تتوقف على طولها لأن الغالب أن زمن دعاء الافتتاح والحمد وسورة بعدها لا يندر : أى معه تكبيل الثالثة التي رأى الجماعة تقام وهو فيها والإتيان بركعة بعدها (قوله سن له قطع صلاته) ولو بلا قلب للنفل ، ولا يتقيد جواز القطع بخوف فوت الجماعة . وعبارة سم على منهج في فصل خرج الإمام من صلاته مانصه : والمستحب أن يتمها ركعتين ويسلم منها فتكون نافلة ثم يدخل في الجماعة ، فإن لم يفعل استحباب له أن يقطعها ويفعلها جماعة اه . وقوله أيضا : سن له قطع صلاته ويكون مستثنى من حرمة قطع الفرض ومن بطلان الصلاة بتغيير نيته (قوله أما إذا كان في صلاة) محتمل قوله يصلي حاضرة (قوله فلا يقلبها فلا) أى لا يجوز له ذلك (قوله ويجب عليه قلب الفائتة فلا) قضيته أنه لا يجوز قطعها من غير قلب ، وقياس ما قدمه من قوله سن له قطع صلاته واستئنافها بالخ خلافة ، بل ينبغي أنه إن لم يرد قلبها فلا وجب قطعها لثلاث فواته الحاضرة (قوله إن خشي فوت الحاضرة) أى ولو يجزى بعضها فقط عن الوقت .

فصل في بعض شروط القدوة أيضا

(شرط) انعقاد (القدوة) في الاقتداء كما سيعلم بما يأتي أنه لو نواها في خلال صلاته جاز فلا اعتراض عليه خلافا لمن وهم فيه (أن ينوي المأموم مع التكبير) للإحرام (الاقتداء) أو الإلزام (أو الجماعة) بالإمام الحاضر أو مأموما أو مؤثما به ، إذ المتابعة عمل يفترق إلى النية ، ولا يقدح في ذلك صلاحية الجماعة للإمام أيضا ، لأن اللفظ المطلق ينزك على المجهود الشرعي فهي من الإمام غيرها من المأموم ، فنزلت في كل على ما يليق به مع تعيينها بالقرينة الحالية لأحدهما ، وعلم من ذلك رد قول جمع لا يكتفى نية نحو القدوة أو الجماعة ، بل لا بد من أن يستحضر الاقتداء بالحاضر وإلا لم يأت إشكال الرافعي المذكور في الجماعة الذي أشرنا للجواب عنه . لا يقال : لا دخل للقرائن الخارجة في النيات . لأننا نقول : صحيح ذلك فيما لم يقع تابعا ، والنية هنا تابعة لأنها غير شرط للانعقاد ، ولأنها

فصل في بعض شروط القدوة

(قوله أن ينوي المأموم مع التكبير الخ) أي ولو مع آخر جزء منه ، وعبارة سم على منهج : وانظر لو نوى مع آخر جزء من التحريم ينبغي أنه يصح ويصير مأموما من حيثئذ ، وفائدته أنه لا يضر تقدمه على الإمام في الموقف قبل ذلك انتهى : أي وينبغي أن لا تقوته في هله فضيلة الجماعة من أولها ، ويفرق بينه وبين ما لو نوى القدوة في خلال صلاته حيث كان ضله مكروها مقوتا لفضيلة الجماعة بأن فوات الفضيلة ثم للكرهية خروجها من خلاف من أبطل به ، وقد يؤخذ من قوله الآتي : ولو أحرم منفردا الخ أن الاقتداء مع آخر التحريم لا خلاف في صحته ، على أنه قبل بصحة الصلاة في الاقتران بالنية بآخر التحريم ، لأن التكبيرة كلها ركن واحد فاكفئ بمقارنة بعضه . ويؤخذ من قول ابن قاسم : ويصير مأموما من حيثئذ أنه لا بد في الجمعة من نية الاقتداء من أول الهزمة إلى آخر الزام من أكبر وإلا لم تتعقد جمعة ، وبه صرح في العباب وعبارته : الرابع نية المأموم الاقتداء ، ثم قال : حتى في الجمعة مقارنة لتكبيرة الإحرام وإلا لم تتعقد له جماعة وتتعقد له منفردا : أي في غير الجمعة (قوله فهي) أي الجماعة (قوله بالإمام الحاضر) أي الحاضر في الواقع ، وليس المراد أنه لا بد من ملاحظة صفة الحضور في النية لما يأتي في قوله وعلم من ذلك الخ (قوله فنزلت في كل على ما يليق به) ويكتفى بمجرد تقدم إحرام أحدهما في الصرف إلى الإمامة وتأخر الأخرى في الصرف إلى المأمومية ، فإن أحراما معا ونوى كل الجماعة ففيه نظر ، ويحتمل انعقادها فرادى لكل فتلغو نية الجماعة . نعم إن تعدد كل مقارنة الآخر مع العلم بهما فلا يبعد البطلان ، ويحتمل علم انعقادها مطلقا أعلا من قوله الآتي : فإن قارنه لم يضر إلا تكبيرة الإحرام ، ويفرق على الأول بأن نية الجماعة لم تتعين اه سم على صحيح (قوله بالقرينة الحالية لأحدهما) أي فإن لم تكن قرينة حالية وجب ملاحظة كونه إماما أو مأموما وإلا لم تتعقد صلاته لتردد حاله بين الصفتين ولا مرجع ، والحمل على أحدهما تحكم (قوله الذي أشرنا للجواب عنه) أي في قوله : فنزل في كل على ما يليق به (قوله لأننا نقول الخ) يرد على هذا أنهم اكتفوا

فصل في بعض شروط القدوة أيضا

(قوله أو مأموما أو مؤثما) عبارة التحفة : أو كونه مأموما أو مؤثما ، ولعل لفظ كونه سقط من نسخ الشارح من النسخ (قوله وإلا لم يأت إشكال الرافعي) من تمام الرد لا من تمتة الردود ، وعبارة التحفة : وبه يعلم أن قول جمع لا يكتفى نية نحو القدوة أو الجماعة بل لا بد أن يستحضر الاقتداء بالحاضر ضعيف ، وإلا لم يأت إشكال الرافعي

محصلة لصفة تابعة فاغتر فيها ما لم يغتر في غيرها ، وخروج بقوله مع التكبير ما لو لم ينو كذلك فتتعدد ففرادى ثم إن تابع قسائى (والجمعة كغيرها) في اشتراط نيته المذكورة (على الصحيح) وإن افرقا في عدم انعقادها عند انثناء نية القنوة مع تحرمها بخلاف غيرها ، ولا يغنى توقف صحبها على الجماعة عن وجوب نية الجماعة فيها ، وتقدم في المعادة ما يعلم منه أن نية الاقتداء عند تحرمها واجب في بعض صورها فهي كالجمعة . ومقابل الصحيح لا يشترط فيها ما ذكر لأنها لا تصح بدون الجماعة ، فكان التصريح بنية الجمعة مغنيا عن التصريح بنية الجماعة (فلو ترك هذه النية) أو شك فيها في غير الجمعة (وتابع) مصليا (في الأفعال) أو في فعل واحد أو في السلام

في الغسل بنية رفع الحدث مع كونه محتملا للأصغر والأكبر اكتفاء بالقربة ، مع أن نية ما ذكر ليست تابعة لشيء . فالأولى أن يجاب بأن عدم التعويل على القربة غالب لا لازم (قوله فتتعدد ففرادى) قد يؤخذ من ذلك أنه لو رأى شخصا ظنه مصليا فنوى الاقتداء به فبين أنه غير مصل انتقلت ففرادى وامتنعت متابعتها إلا بنية أخرى ، وهل نقول كذلك في مسئلة المساواة ؟ فيه نظر حرره . ثم رأيت أن هذا الأخذ خطأ مبنى على أن معنى أنه لم ينو مع التحرم أنه قبل تحرم إمامه مثلا وليس كذلك ، وإنما معناه أنه لم تقارن نية الاقتداء بتحريم نفسه وقله أعلم . وقد صرح في شرح الروض بالبطان فيها لو عين رجلا فيان أنه ليس في صلاة ، وعبارته : وإن عين رجلا كريد واعتقد أنه الإمام فيان مأموما أو غير مصل أو اعتقد أنه زيد فيان عمرا وهو الذى في الأصل لم تصح صلاته اه سم على منهج . وفي العباب وشرحه مانصه : لو نوى المأموم الاقتداء به في غير تسبيحه : أى الإمام أو في غير الركعة الأولى أو عكسه : أى في غير الأخيرة أو الثالثة أو الثانية فلا يضره ذلك . والظاهر في مسئلة التسبيحات أنه بعد تسبيح أول ركوع يصير منفردا ببقية الصلاة ، إلا إن نوى استئناف القنوة لأنه يستحيل أن يصير في التسبيحات منفردا وبعدها مأموما ويصير منفردا في الركعة الثانية مثلا ولا يعود بعدها للقنوة إلا بنية جديدة انتهى . أقول : ينبغي أن يصير منفردا بمجرد الشروع في التسبيح (قوله ولا يغنى توقف صحبها) هورد لتعليل مقابل الصحيح (قوله واجب في بعض صورها) وذلك في المعادة التى قصد فعلها تحصيل الفضيلة ، بخلاف ما قصد بها جبر الخلال في الأولى كالمعادة خروجها من خلاف من أبطلها فإن الجماعة فيها ليست شرطا (قوله أو شك فيها) ظاهره أن المراد بالشك ما يشمل الظن وهو غير بعيد كما هو الغالب في أبواب الفقه ، وهذا بخلاف المقارنة لإحرام الإمام ، فإنه إذا ظن عندها لم يضر إذا لم يتبين خلافه ، ويفرق بأن الشك هنا في نية الاقتداء والنية بضر معها الاحتمال ، وهناك

المذكور في الجماعة ، والجواب عنه بما تقرر أن اللفظ المطلق الخ انتهت . ووجه علم ضعفه ما ذكر أن الراجح فهم من كلام الأصحاب أنهم قالون بالصحة في صورة نية الجماعة وإن لم يستحضر الاقتداء بالحاضر حتى رتب عليه إشكال الذى مرت الإشارة إليه بالجواب عنه ، ولو كانت الصورة ما ادعاه هذا الجمع لم يثبت إشكال (قوله) وخارج بقوله مع التكبير ما لو لم ينو كذلك (حدى إليه عن قول التحفة : وخارج بمنع التكبير تأخرها عنه لما أوردته عليه الشهاب سم من أن المفهوم من تأخرها عنه وجودها مع تأخرها عنه ، قال : ولا يغنى أن ذلك من قبيل نية الاقتداء في الأثناء ، فيشكل قوله ثم إن تابع الخ ، لأنه مفروض عند ترك النية رأسا (قوله وإن افرقا في عدم انعقادها عند انثناء نية القنوة) يوم أن هذا الافتراق قدر مشترك بين الصحيح ، ومقابله يقول به كل منهما ، وليس كذلك كما يعلم ما بأتى (قوله في غير الجمعة) أى أما فيها فتبطل باتفاق القائلين بالصحيح المتقدم الذى الصحيح ومقابله هنا مفرغان عليه

بأن كان قاصداً لذلك مع عدم نية اقتداءه وطال انتظاره له عرفاً (بطلت صلاته على الصحيح) لتلاعبه. أما لو وقع ذلك منه اتفاقاً من غير قصد ، أو كان الانتظار يسيراً أو كثيراً من غير متابعة لم تبطل جزءاً ، ومقابل الصحيح يقول المراد بالمتابعة هنا أن يأتي بالفعل بعد الفعل للأجله وإن تقدمه انتظار كثير له . قال الشارح : فلا نزاع في المعنى ومراده به أن الخلف بين الصحيح ومقابله يشبه أن يكون لفظياً ، إذ الأول يوافق الثاني في أنه لو أتى بالفعل بعد الفعل للأجله لم تبطل ، وما قررت في مسئلة الشك هو المتمد . وأما ما اقتضاه قول المزني وغيره : إن الشك هنا كهو في أصل النية من البطان بالانتظار طويل وإن لم يتابع ويسير مع المتابعة غير مراد بدليل قول الشيخين : إنه في حال شك كالمفرد ، وهل البطان بما مرّ عام في العالم بالمنع والجاهل أم يختص بالعالم . قال الأذرى : لم أر فيه شيئاً وهو محتمل ، والأقرب أنه يعذر الجاهل ، لكن قال في التوسط : إن الأشبه عدم الفرق وهو الأوجه (ولا يجب تعيين الإمام) على المأموم في نية باسمه كزبد أو وصفه كالحاصر أو الإشارة إليه بل يكفي نية الاقتداء ولو بقوله عند التباسه بغيره : نويت الاقتداء بالإمام منهم ، إذ مقصود الجماعة غير مختلف . قال الإمام : بل الأولى عدم

في المقارنة وتركها شرط لصحة التوبة فيسامح فيها ويكتفى بالظن ليراجع وليحذر ، ولعل هذا في غير حال الإحرام وإلا فيضّر التردد حيثلذ المانع من الانتقاد فليحذر ، وفيه نظراً له سم على منهج . أقول : قوله وفيه نظر بقياس ما قدمه فيها لو شك في التقدم على الإمام حال الإحرام الضرر مطلقاً سواء وقع الشك في الأثناء أو لا (قوله بأن كان قاصداً الخ) تصوير للمتابعة (قوله وطال انتظاره) واعتبار الانتظار بعد القراءة الواجبة (قوله عرفاً) يحتمل أن يفرض بما قالوه فيها لو أحسن في ركوعه بداخل يريد الاقتداء به من ضبط الانتظار بأنه هو الذي لو وزع على جميع الصلاة لظهر أثره ، ويحتمل أن ما هنا أصحق وهو الأقرب ، ويوجه بأن المدار هنا على ما يظهر به كونه رابطاً صلاته بصلاة إمامه وهو يحصل بما دون ذلك .

[فرج] انتظره للركوع والاعتدال والسجود وهو قليل في كل ولكنه كثير باعتبار الجملة ، فالظاهر أنه من الكثير فليتأمل انتهى . واعتمد شيخنا طب أنه قليل اه سم على منهج . أقول : والأقرب ما قاله طب وعليه فيفرق بينه وبين ما تقدم فيها لو تعدد الداخلون وطال الانتظار بأن المدار ثم على ضرر المقتدين وهو حاصل بذلك ، بخلافه هنا فإن المدار على ما يحصل به الربط الصوري وهو لا يحصل بكل من الانتظارات البسيطة وإن كثرت مجموعها ، لأن المجموع لما لم يجمع في محل واحد لم يظهر به الربط (قوله أو كان الانتظار يسيراً) ينبغي أو بعد انتظار كثير لأجل المتابعة أخذاً من قوله للمتابعة تأمل سم على منهج (قوله في مسئلة الشك) أي من الضرر حيث تابع (قوله غير مراد) الأولى أن يقول : فغير مراد لأنه جواب أما (قوله لكن قال في التوسط) أي الأذرى ، فقد اختلف كلامه في التوسط وغيره ، وذكر في القوت أن مثل العالم والجاهل العامد والثاني فيضّر (قوله وهو الأوجه) من كلام مر (قوله ولا يجب تعيين الإمام الخ) بقي ما لو ترك الاقتداء أو قصد أن لا يتابع الإمام لغرض ما فسها عن ذلك فانتظرو على ظن أنه مقتد به ، فهل تضرّ متابعته حينئذ أو لا ؟ فيه نظر . ولا يبعد عدم الضرر ، وقد يشعر به تعبير الشارح بقوله عام في العالم بالمنع الخ حيث لم يقل في العالم العامد ، ثم رأيت في القوت ذكر أن مثل العالم والجاهل العامد والثاني فيضّر كما مر (قوله تويت الاقتداء بالإمام) نعم لو كان هناك إمامان لجماعتين لم تكف هذه النية ، لأنها لا تميز واحداً منهما ومتابعة أحدهما دون الآخر تحكم مر . وينبغي اشتراط إمكان المتابعة الواجبة لكل من أحتمل أنه الإمام اه سم على حجج : أي ثم إن ظهر له قرينة تعيين الإمام فذلك وإلا لاحتلما فلا يتقدم على واحد منهما ، ولكنه يرفع

تعيينه لأنه ربما حينئذ كان خلافه فيكون ضارا كما ذكره بقوله (فإن عينه) ولم يشر إليه (وأخطأ) فيه كأن نوى الاقتداء بزيد فإن عمرا (بطلت صلاته) لربطه صلاته بمن لم ينو الاقتداء به كما لو عين الميت في صلاته أو نوى العتق في كفارة الظهار مثلا وأخطأ فيهما . وبمث السبكي وتبعه عليه جمع أنه ينبغي أن لا تبطل إلا نية الاقتداء وبصير منفردا ، ثم إن تابعه المتابعة المبطله بطلت وإلا فلا ، رده الزركشي وغيره بأن فساد النية يبطل للصلاة كما لو اقتدى بمن شك في أنه مأموم وبأن تقصيره بالمتعين الفاسد صيره في حكم المتلاعب ، وخرج بقوله عينه : أى باسمه ما لو اقتدى بالحاضر أو بهلدا واعتقله زيدا من غير تصريح باسمه فكان عمرا ، فإنه يصح كما في الروضة وإن نازع فيه المتأخرون ، إذ لا أثر للظن مع الربط بالشخص ، والفرق بين ذلك وما قبله أنه ثم تصور في ذهنه شخصا معيننا اسمه زيد وظن أنه الحاضر فاقتدى به فتبين أنه غيره فلم تصح لعدم جزمه بإمامة من هو مقتد به وهنا جزم بإمامة الحاضر وقصده بعينه لكن أخطأ في اسمه فلم يؤثر ، إذ لا أثر للظن مع الربط بالشخص فلم يقع خطأ في الشخص أصلا ، ولو قال يزيد الحاضر أو يزيد هذا وقد أخطأ الشخص بلذنه فكذلك وإلا فتبطل ، إذ الحاضر صفة لزيد الذي ظنه وأخطأ فيه ، ويلزم من الخطأ في الموصوف الخطأ في الصفة ، وأيضا فاسم الإشارة وقع عطف بيان لزيد وزيد لم يوجد والقائل بالصحة فيه معربا له بدلا إذ المبدل منه في نية الطرح ، فكانه قال أصلى خطف هذا ، وهو صحيح يرد عليه بأن كونه في نية الطرح غير مناف لاعتبار كونه من جملة ما قصده التكلم ، ولو عاقى القدوة بجزئه كيداه مثلا صحت على ما بحثه بعضهم ، إذ المقتدى بالبعض مقتد بالكل لأن الربط لا يتجزأ ، وعلى بعضهم بطلانها بتلاصحه ، والأوجه عدم الصحة لأن الربط إنما يتحقق عند ربط فعله بفعله كما يفهم من الاقتداء بزيد لا بنحو يده . نعم إن نوى بالبعض الكل صحت (ولا يشترط للإمام) في صحة القدوة به في غير الجمعة (نية الإمامة)

ركوعه بعدهما فلو تعارضا عليه تعينت نية المفارقة (قوله وأخطأ فيهما) يعني أنه إذا نوى العتق عن كفارة الظهار فإن أن الواجب عليه كفارة قتل لم يقع عنها وهل يفتى بجائز أو لا ؟ فيه نظر . والأقرب الأول (قوله وما قبله) أى قول المصنف فإن عينه وأخطأ الخ (قوله والقائل بالصحة فيه) أى فيما لو لم يحضر شخصه في ذهنه المشار إليه بقوله قبل وإلا فتبطل (قوله في صحة القدوة) كلامهم كالصريح في حصول أحكام الاقتداء كتحميل السهو والقراءة بغير نية الإمامة اسم على حجج . وفيه وقفة والميل إلى خلافه ، ووجه بأنه لا وجه للحقوق سهو الإمام له مع انتفاء القدوة في نفس الأمر كما لو بان الإمام محدثا ، وأما حصول فضيلة الجماعة فلو جرد صورتها ، اللهم إلا أن يقال : يفرق بين هذا وبين الحديث بأن الحديث ليس في صلاة البيت فلم يكن أهلا للتحمل ولحقوق السهو ، بخلاف هذا فإنه لما كانت صلاته صحيحة وكان فيه أهمية الإمامة صلح لثبوت أحكام الجماعة في حقه وحق من اقتدى به ، ومع ذلك فقيه شيء (قوله نية الإمامة) لو حلف لا يؤم فأم من غير نية الإمامة لم يبحث كما ذكره القفال ، وقال غيره بالحنث لأن مدار الإيمان غالبا على العرف وأهله يعنون مع عدم نية الإمامة إماما اه حجج في الإيجاب شرح العباب . وظاهر كلامه ترجيح الثاني حيث وجهه . أقول : والأقرب الأول ، ويجعل بأنه حلف على فعل نفسه وحيث لم ينو الإمامة فصلاته فردى أخلا مما قاله فيما لو حلف لا يدخل محل كذا فحمل وأدخل حيث قالوا فيه بعدم الحث ، ومنه ما لو دخلت به دابته بغير اختياره ولم يمكنه ودعا محلا حلف لا يدخله ، ومنه أيضا ما لو حلف لا يدخل محل كذا فحمله ابنه لا يحنث ، وإن أمكنه التخلص منه بأن علم أنه يعطيه لو أمره مالم يكن أذنه فإنه يحنث ، وبقي ما لو

د قوله وأيضا فاسم الإشارة) الأول حلف لفظ أيضا

والجماعة لكونهم مستقلاً بخلاف المقتضى لتبعيته له ، أما في الجمعة فتلزمه نية الإمامة مع التحريم إن لزمته الجمعة ولو زائداً على الأربعين وإلا فلا تنعقد له ، فإن لم تلزمه وأحرّم بها وهو زائد عليهم اشترطت أيضاً والأفلا ، ومرو في المعادة أنه تلزمه فيها نية الإمامة ومثلها في ذلك المنصورة جماعة إذا صلى فيها إماماً فهي كالجمعة أيضاً (ويستحب) له نية الإمامة للخروج من خلاف الموجب لها وليحوز فضيلة الجماعة ، فإن لم ينوها ولو لعلم علمه بالمقتدين لم تحصل له ، وإن حصلت لم يسيبه وإن نواها في الأثناء حازها من حين نيته ، ولا تنعطف على ما قبلها وفارق ما لو

كانت صيغة حلقه لا أصلي إماماً هل بحث أم لا ؟ فيه نظر . والأقرب الثاني لأن معنى لا أصلي إماماً : لا أوجد صلاة حاله كوني إماماً ، وبعد اقتداء القوم به بعد إحرامه منفرداً وإنما يوجد منه إتمام الصلاة لا إيجادها ، بل ينبغي أنه لا يبحث أيضاً لو نوى الإمامة بعد اقتدائهم به لما مر أن الحاصل منه إتمام لا إيجاد (قوله فتلزمه نية الإمامة مع التحريم) وبأنى فيها ما تقدم في أصل التية من اعتبار المقارنة لجميع التكبير (قوله ومثلها في ذلك المنصورة) أى فلو لم ينو الإمامة لم تنعقد ، وفيه نظر لأنه لو صلاها منفرداً انعقدت وأثم بعدم فعل ما التزمه . ويجب عليه إعادة ما بعد في جماعة ولو بعد خروج الوقت ، ويكتفى بركعة فيها يظهر خروجها من عهدلة النذر على ما ذكره في الروض وشرحه في باب النذر ، والقياس انعقادها حيث لم ينو الإمامة فرادى ، لأن ترك نية الإمامة لا يزيد على فعلها منفرداً ابتداء (قوله جماعة) أى والمجموعة جمع تقديم بالمطر والمراد الثانية كما هو ظاهر ، لأن الأولى تصح فرادى . وقال سم على منيج ما حاصله : أنه لا يجب نية الإمامة في المجموعة لأن الكلام فيها يتوقف على نية الإمامة صحة الصلاة مطلقاً ، ومسئلة الجمع ليست كذلك إلى آخر ما ذكر ، وفيه نظر . وعبارته في باب صلاة المسافر على حج : تنبيه : ينبغي الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية وإن افتردوا قبل تمام ركعتي الأولى ، ولا بد من نية الإمام الجماعة أو الإمامة وإلا لم تنعقد صلاته .

[فرع] رجل شرط عليه الإمامة بموضع هل يشترط نيته الإمامة بمحتمل وفقاً لما أجاب به م ر عن ذلك حين سئل عنه في درسه مشافهة لا يجب ، لأن الإمامة حاصلة : أى لأن الإمامة كونه متبوعاً للغير في الصلاة مربوطاً صلاة الغير به ، وذلك حاصلاً بالجماعة للمأمومين وإن لم ينو الإمام الجماعة بدليل انعقاد الجماعة خلف من لم ينو الإمامة إذا كان من غير الجماعة ونوى غيرها ، وإنما لم تحصل له الجماعة إذا كان من أهلها ولم ينو الإمامة ، لأن الجماعة شرط في الجمعة فلا تحصل إلا بنيتها ، وفرق بين الجماعة والإمامة تأمل سم على منيج .

[فرع] المتبادر من كلامهم أن من نوى الإمامة وهو يعلم أن لا أحد ثم يريد الاقتداء به لم تنعقد صلاته لتلابعه وأنه لا أثر لغيره احتمال اقتداء جنى به . نعم إن ظن ذلك لم يبعد جواز نية الإمامة أو طلبها ، ثم رأيت في شرح العباب قال : أى الزركشى : بل ينبغي نية الإمامة وإن لم يكن خلفه أحد إذا وثق بالجماعة اه . وقد يقال : يؤخرها لحضور الموثق بهم اه سم على حج . وقوله اقتداء جنى . أى أى ملك (قوله حازها من حين نيته) بخلاف ما لو أحرّم والإمام في التشهد فإن جميع صلاته جماعة ، ويفرق بأن الجماعة وجدت هنا في أول صلاته

(قوله ومثلها في ذلك المنصورة) أى بأن نذر بأن يصلى كذا من النفل المطلق جماعة كما هو ظاهر من جعلها كالجمعة التي التية المذكورة شرط لصحتها ، وفي حاشية الشيخ حلها على الفريضة ، ولا يخفى ما فيه ، إذ ليست التية شرطاً في انعقادها فلا تكون كالجمعة ، بخلاف النفل المنذور جماعة فإن شرط انعقاده بمعنى وقوعه عن التلزم ما ذكره فاعلم .

نوى صوم نفل قبل الزوال حيث أتيب على الصوم من أول النهار بأن صومه لا يمكن أن يتعاض صوماً وغيره ، بخلاف الصلاة فإنه يمكن تبعضها جماعة وغيرها ، وإنما اعتد بنية الإمامة مع التحرم ولم يدخل في الصلاة فضلاً عن كونه إماماً لأنه سيصير إماماً ، ولما قال الأذنى : إن القول يعلم صحته معه غريب ، ويطلب وجوبها على إمام الجماعة عند التحرم (فإن أخطأ) الإمام (في تعيين تابعه) ولم تكن صلاته جمعة أو ما في معناها كان نوى الإمامة بزيده قتيبن أنه عرو (لم يضر) إذ دخلوه في النية لا يزيد على تركها وهو جائز له ، أما لو نوى ذلك في الجمعة أو ما ألحق بها فإنه يضر ، لأن ما يجب التحرض له جملة أو تفصيلاً يضر الخطأ فيه كما مر (و) من شروط صحة القدوة توافق نظم صلاتيهما في الأفعال الظاهرة فحينئذ (تصبح قدوة المؤدى بالقاضى والمفترض بالمتنفل وفي الظهور بالعصر وبالعكس) أى القاضى بالمؤدى والمتنفل بالمفترض وفى العصر بالظهور نظراً لاتفاق الفعل في الصلاة وإن تخالفت النية . واحتج الشافعى رضى الله عنه على اقتداء المفترض بالمتنفل بخبر الصحيحين أن معاذاً كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم عشاء الآخرة ، ثم يرجع إلى قومه فيصل بهم تلك الصلاة ، وفي رواية للشافعى « هي له تطوع ولم مكتوبة » (وكذا الظاهر) ونحوه كالعصر (بالصحيح والمغرب وهو) أى المقتضى حينئذ (كالمسبوق) فيتم صلاته بعد سلام إمامه (ولا يضر متابعة الإمام في القنوت) في الصحيح (والجلوس الأخير في المغرب)

فاستصحب بخلافه هناك اه سم على منيج (قوله من أول النهار) ولو بيت الصبي النية في رمضان ثم بلغ في أثناء اليوم أتيب عليه جميعه ثواب الفرض ، كذا قرره شيخنا الشوبرى وذكر أنه منقول ، وعليه فيفرق بينه وبين ما اقتضاه كلام الشارح فيما مر من أنه إذا بلغ في أثناء الصلاة يثاب على ما بعد البلوغ ثواب الفرض وما قبله ثواب النفل بأن الصلاة من حيث اشتغالها على ركعات يمكن وقوع بعضها في حد ذاته فرضاً وبعضها نفلاً فجعل ثوابها كذلك ، ولا كذلك الصوم فإنه لا يمكن تجزئة اليوم بحيث يصوم بعضه نفلاً متميزاً عن باقيه ، فجعل ثوابه بصفة واحدة وغلب جانب الفرض لأنه حصل به سقوط الطلب عنه بعد تكليفه (قوله ولم يدخل) أى والحال أنه لم يدخل الخ (قوله فإنه يضر) وعمله في الجمعة حيث كان من الخطأ فيه من الأربعم (قوله في الأفعال) خرج بها الأقوال وبالظاهرة الباطنة كالنية (قوله وبالعكس) قضية كلام المصنف كالشارح أن هذا ما لا خلاف فيه ، وعبارة شيخنا الزيدى : والافراد هنا أفضل ، وعبر بعضهم بأولى خروجاً من الخلاف اه . فيحتمل أنه خلاف لبعض الأئمة وأنه خلاف مذهبي لم يذكره المصنف وفي حج ما نصه بعد كلام ذكره : على أن الخلاف في هذا الاقتداء ضعيف جداً اه . وهو ظاهر في أن الخلاف مذهبي .

[فرع] نقل عن شيخنا الشوبرى أن الإمام إذا لم يراع الخلاف لا يستحق المعلوم ، وليس من ذلك ما لو أتى بالتسمية جهراً في الفاتحة ، قال : لأن الواقف لم يقصد تحصيل الجماعة لبعض المصلين دون بعض بل قصد حصولها لجميع المقتدين ، وهو إذا يحصل بعبادة الخلاف المانعة من صحة صلاة البعض أو الجماعة دون البعض اه . وهو قريب حيث كان إمام المسجد واحداً ، بخلاف ما إذا شرط الواقف أئمة مختلفين فينبى أنه لا يتوقف استحقاق المعلوم على مراعاة الخلاف ، بل وينبى أن مثل ذلك ما لو شرط كون الإمام حنفياً مثلاً فلا يتوقف استحقاقه المعلوم على مراعاة غير مذهبه ، أو جرت عادة الأئمة في تلك المحلة بتقليد بعض المذاهب وعلم الواقف بذلك فيحمل وقفه على ما جرت به العادة في زمنه فيراعيه دون غيره . نعم لو تعلوت مراعاة الخلاف كأن اقتضى بعض المذاهب بطلان الصلاة بشيء وبعضها وجوبه أو بعضها استحباب شيء وبعضها كراهته فينبى أن يراعى الإمام مذهب مقلده ويستحق مع ذلك المعلوم (قوله في القنوت) وهل مثل ذلك ما لو اختلف مصلى المشاء بمصلى الوتر في الانصاف

كالممبوق (وله فراقه) بالنية (إذا اشتغل بها) أى بالقنوت والجلوس مراعاة لنظم صلاته ومتابعته كما في المجموع أفضل من مفارقتها والمفارقة هنا معلور فيها فلا تفوت بها فضيلة الجماعة كما قاله جمع متأخرون وأجروا ذلك في كل مفارقة خبر بينها وبين الانتظار كما سنوضحه ، وما استشكل به جواز متابعة الإمام في القنوت مع أنه غير مشروع للمقتدى ، فكيف يجوز له تطويل الركن القصير به ؟ ردّ بأنهم اغتفروا له ذلك للمتابعة ، ولا يشكل على ذلك ما مرّ من أنه لو اقتدى بمن يرى تطويل الاعتدال ليس له متابعته بل يسجد وينتظر أو يفارقه ، فهل لا كان هنا كذلك لأن تطويل الاعتدال هنا يراه المأموم في الجملة وهناك لا يراه المأموم أصلاً (ويجوز الصبح خلف الظهر) وكذلك صلاة هي أقصر من صلاة الإمام (في الأظهر) لاتفاق نظم الصلاتين وقطع به كعكسه . والثاني لا يجوز لأنه يحتاج إلى الخروج عن صلاة الإمام قبل فراغه ، وفي تعبيره يجوز إيماء إلى أن تركه أولى ولو مع الانفراد ، لكن يحصل بذلك فضيلة الجماعة وإن فارق إمامه عند قيامه الثالثة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى . وعبارة ابن العمد : فإن شاء نوى مفارقتها وسلم ، وإن شاء انتظره ليسلم معه وهو الأفضل ، فإن فارق لم تبطل صلاته ولم تفت به الفضيلة بلا خلاف اهـ . أى على الأظهر القائل بجواز الاقتداء ، وعلاوا فضيلة الانتظار بأنه يجوز به فصل أداء السلام مع الإمام ، وقالوا تقريباً على صحة الاقتداء بمصلى الكسوف أنه يجب عليه مفارقتها عند القيام الثاني من الركعة الأولى وتحصل له فضيلة الجماعة ، لأنه فارق بعذر فأشبه ما إذا قطع الإمام القدوة ، وقالوا تقريباً على صحة الاقتداء بمصلى الجنائزة أنه لا يوافق في التكبيرات وغيرها ، بل فالدته حصول فضيلة الجماعة . وقال الشارح : وظاهر أنها : أى فضيلة الجماعة لاتفوت في المفارقة الخبير بينها وبين الانتظار ، ولهذا قال جماعة من المتأخرين في مسئلتنا : لك أن تقول إذا كان الأولى الانفراد فلم حصلت له فضيلة الجماعة

الثاني من رمضان ، فيكون الأفضل متابعته في القنوت أولاً كما لو اقتدى بمصلى التسبيح لكونه مثله في الفعلية ، فيه نظر . والظاهر الأول ، والفرق بينه وبين المقتدى بصلاة التسبيح مشابهة هذا للفرض بتوقيته وتأكيده (قوله فلا تفوت به فضيلة الجماعة) أى فيما أدركه مع الإمام وفيما فعله بعده منفرداً (قوله لأن تطويل الاعتدال هنا الخ) قد يقال : يرد عليه ما يأتي لدق صلاة التسبيح من أنه يتعين فيه المفارقة أو الانتظار أو السجود ، مع أن المقتدى يرى تطويله في الجملة فإنه يقول بصحة صلاة التسبيح في نفسها على تلك الهيئة . إلا أن يقال : لما لم يكن لها وقت معين وكان فعلها بالنسبة لغيرها نادراً زلت منزلة صلاة لا يقول بتطويل الاعتدال فيها : أى ومع ذلك فالإشكال أقوى (قوله لكن يحصل بذلك الخ) قد يؤخذ منه صحة المعادة خلف المقضية لحصول فضيلة الجماعة فيها ، وتقديم للشارح أن الجماعة شرط في المعادة بتأيمها (قوله وقالوا تقريباً الخ) أى وهو مرجوح وكذلك قوله وقالوا تقريباً الآتي (قوله وقال الشارح) أى في فصل خرج الإمام من صلاته الخ الآتي (قوله ولهذا قال الخ) أى لقول الشارح : إن فضيلة الجماعة لاتفوت في المفارقة الخ (قوله في مسئلتنا) أى وهي جواز الصبح خلف الظهر (قوله فلم حصلت له الخ) هذا ظاهر على أن الانفراد أفضل كما فرضه ، وأشعر به قول الشارح قبل ، وفي تعبيره يجوز إيماء الخ ،

(قوله وعبارة ابن العمد إلى قوله وعلم مما تقر من خبر معاذ) من ذلوى والده حرفاً بحرف وإن أوم سيقاه خلاف ذلك (قوله ولهذا) أى ولكون فضيلة الجماعة حاصلة مع القول بأن الانفراد أولى الذي فهمه عنهم ، فاستشكل هؤلاء الجماعة مبنى على ذلك فهم موافقون له فيما فهمه . واحتجاج إلى هذا لأن جميع ما قدمه من النقول

لأنها خلاف الأولى اهـ. ولا يخالف ما ذكرته قول بعض المتأخرين : إن صلاة العراة ونحوهم جماعة صحيحة ولا ثواب فيها لأنها غير مطلوبة اهـ : أى لأن انتفاء طلبها منهم لعدم أهليتهم لها بسبب صفة قامت بهم بخلاف مسئلتنا ولا قول الروضة وغيرها إن الأولى فيها الانفراد خروجاً من الخلاف لما فيه من الاتفاق على صحتها فيه بخلافها في الجماعة وإن نال فضلها في الظاهر بل ما ذكرته أولى مما قالوه من أن من صلى على جنازة لا يستحب له إعادتها على الصحيح ، ومن مقابله أنه إن صلى منفرداً ثم وجد جماعة امتحنت له الإعادة معهم لحيازة فضلها وإلا فلا ، وعمل الصحيح لو أعادها صحت فلا على الصحيح ، وقيل فرضاً كالطائفة الثانية اهـ . والصلاة في هذه المسئلة مطلوب تركها فضلاً عن طلب ترك جماعتها . والصلاة في مسئلتنا واجب فعلها وإن اتنى طلب الجماعة فيه وعلم مما تقرر من خير معاذ المار حصول فضيلة الجماعة خلف معبد التريضة صبيحاً كانت أو غيرها ، ويدل عليه أيضاً خبر ابن حبان في صحيحه من حديث جابر رضى الله عنه أنه كان يصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب ثم يرجع إلى قومه فيؤمهم ، وخبر أبي داود والترمذى والتسلى من حديث يزيد بن الأسود وصحبه الترمذى وابن حبان والمحاكم أنه صلى الله عليه وسلم صلى الصبح في مسجد الخيف ، فلما انقضى من صلاته رأى في آخر القوم رجلين لم يصليا معه فقال : ما منكما أن تصليا معنا ؟ قالوا : يا رسول الله صلينا في رحلتنا ، فقال : إذا صليتما في رحلتكما ثم أتيتما مسجد جماعة فضلياها معهم فلها لكنا نافلة ، وهو كما مر يدل بالعموم وعلم الاستصحاب على أنه لا فرق بين المصلى منفرداً والمصلى جماعة إماماً أو مأموماً . وقد علل الشيخان وغيرها الوجه المرجوح القائل بأن صلاة بطن نخل أفضل من صلاة ذات الرقاع بحصول فضيلة الجماعة على التمام لكل طائفة ، ومراهم أن إيقاع الصلاة بكاملها خلف الإمام أكل من إيقاع البعض وإن حصلت فضيلة الجماعة في جميع الصلاة . وأما قولهم يسن للمفترض أن لا يقتدى بالمتنفل للخروج من خلاف أبي حنيفة فحله في الثقل المتمحض ، أما الصلاة المعادة فلا لأنه قد اختلف في فرضيتها إذ قيل : إن القرض إحداهما يختص بالله ماشاء منهما ، وربما قيل يختص أكملهما ، لأن الثانية لو تمتعت للتفلية لم يسن فعلها في جماعة كسنة الظهر وغيرها . وقيل إن من صلى منفرداً خالف القرض الثانية لكاملها ، وإن صلى في الجماعة فالأولى . وقيل إن كلا منهما فرض لأن الثانية مأموماً وبها والأولى مسقط للخرج لا مانعة من وقوع الثانية فرضاً بدليل سائر فروض الكفايات كالطائفة الثانية المصلحة على الجنازة وغيرها (فإذا قام) الإمام (الثالثة إن شاء) المأموم (فارقه) بالنية (وسلم) لا تقضاء صلاته ، ولا كراهة لأنه فراق بعذر كما سيأتى آخر الباب (وإن شاء انتظره ليسلم معه) ليحوز أداء السلام مع الجماعة (قلت : انتظره أفضل ، والله أعلم) لما مر

أما إن قلنا بأن الجماعة أفضل فلا يرد السؤال (قوله لأنها) الأولى مع أنها الخ (قوله بخلاف مسئلتنا) أى فإن أهليتهم للصلاة حاصلة وانتفاء طلب الجماعة منهم فبدر اختلاف الصلاتين (قوله بل ما ذكرته الخ) أى توجيهها لحصول فضيلة الجماعة من قوله وعللوا الفضيلة انتظره الخ (قوله لو أعادها) أى صلاة الجنازة ولو منفرداً ومراراً (قوله في هذه المسئلة) أى صلاة الجنازة (قوله فلما انقضى) أى التفت (قوله فحله في الثقل المتمحض) أى وعليه فلو اقتضى هل تحصل له فضيلة الجماعة أو لا ؟ فيه نظر . وتقدم من سم حصول الثواب في الثقل الذى لا تشترع فيه الجماعة ، وقضيته حصول فضل الجماعة (قوله أما الصلاة المعادة فلا) أى فلا يسن للمصلى القرض

ليس فيه التصريح بأن الانفراد أولى فتأمل (قوله ولا قول الروضة وغيرها الخ) عبارة الفتاوى : وأما قول الروضة وغيرها الخ (قوله صبيحاً كانت أو غيرها) في علم ذلك من خبر معاذ نظر ظاهر لأنه مفروض في عشاء الأعره كما مر

إن لم ينش خروج الوقت قبل تحمله ، وعلم منه حصول فضيلة الجماعة كما تقرر وإذا انتظروه ، أطال الدعاء بعد تشهده فيها يظهر ، وخرج يفرضه الكلام في الصباح المغرب خلف الظهر مثلا ، فلا يجوز له أن ينتظروه إذا قام للرابية على الأصح في التحقيق وغيره ، لأنه يحدث جلوس تشهد لم يفعله الإمام ، بخلافه في تلك فإنه واقفه فيه ثم استنابه ، وعلم مما ذكرناه أنه لو جلس لإمامه للاستراحة فقط لزمه مفارقتها ، وأنه لا أثر أيضا لجلوسه للتشهد من غير تشهد في الصباح بالظهر ، إذ جلوسه من غير تشهد كلا جلوس لأنه تابع له فلا يعتد به بكونه ، وهذا هو مراد ابن المقرئ بقوله أحدث جلوسا ، كما أن مراد الشيخين بقولهما أحدث تشهدا جلوسه . ويؤخذ من ذلك بالأولى أنه لو ترك الإمام الجلوس والتشهد لزمه مفارقتها لأن المخالفة حينئذ أفحش ، ويمرئ ما ذكر فيمن صلى الصبح خلف مصلي الظهر وترك الإمام التشهد الأول فيجب على المأموم مفارقتها عند قيامه الثالثة كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى أخذنا من تعليلهم جواز انتظار المأموم لإمامه فيها بأنه واقفه في جلوس تشهده ثم استنابه ، وتعليلهم لزوم مفارقة مصلي الرابية بأنه يحدث جلوس تشهد لم يفعله الإمام ، ويصح اقتداءه من في التشهد بالقائم ولا يجوز له متابعتها بل ينتظروه إلى أن يسلم وهو أفضل ، وله مفارقتها وهو فراق بعذر ، ولا نظر هنا إلى أنه أحدث جلوسا

أن لا يقتدى بإمامها بل يسن له الاقتداء بحصول فضيلة الجماعة فيها (قوله إن لم ينش خروج الوقت) أي فإن خشية فعلم الانتظار أولى ، وإنما لم تجب نية المفارقة لجواز المد في الصلاة (قوله أطال الدعاء) أي ندبا ولا يكرر التشهد فلو لم يحفظ إلا دعاء قصيرا كرهه لأن الصلاة لاسكوت فيها ، وإنما لم يكرر التشهد خوفا من خلاف من أبطل بتكرير الركن القول (قوله لأنه يحدث جلوس تشهد) يؤخذ من هذا الاستدلال أن له انتظاره في السجود الثاني فليراجع اسم على حج . أقول : وانتظاره أفضل (قوله وعلم مما ذكرناه) أي من قولنا : إنه يحدث جلوس تشهد الخ (قوله للاستراحة) أي ويعلم ذلك بالقرينة كما لو صلى المغرب خلف رابعة (قوله لجلوسه) أي الإمام (قوله لأنه) أي الجلوس تابع له : أي التشهد (قوله فلا يعتد به بكونه) هو ظاهر إن علم من حال الإمام أنه لم يتشهد ، وأما لو يعلم ذلك بأن ظنه وتبين خلافه فينبغي عدم الضرر لأنه كالجاهل ، وهو يفتر له مالا يفتر لغيره لعلوه (قوله ويمرئ ماذكر) قد يقال : لا حاجة لهذا بعد قوله ويؤخذ من ذلك بالأولى الخ ، فإن هذا الذي جعله مأخوذا بالأولى هو عين ما ذكره بقوله : ويمرئ ماذكر فيمن صلى الخ (قوله عند قيامه الثالثة) أي حيث أراد الجلوس للتشهد ، فلو لم يرد ذلك لم يبعد انتظاره في السجود وإن طال من غير نية مفارقة (قوله وهو فراق بعذر) قد يشعر هذا بحصول فضيلة الجماعة من ذكر ، لكن سيأتي فيها لو أحرم منفردا ثم نوى القنوة في خلال صلاته أن ذلك مكروه مفوت لفضيلة الجماعة حتى فيها أدركه مع الإمام اه . وقضيته عدم حصول الفضيلة هنا ، وقضية قوله هنا وهو أفضل الخ حصول القضية ، اللهم إلا أن يقال : إذا نوى الاقتداء وإن لم تحصل له فضيلة الجماعة

(قوله وهذا هو مراد ابن المقرئ) يعني قوله لأنه يحدث جلوس تشهد لم يفعله الإمام ، فالكلام في المغرب كما يعلم كالذي نذكره بعد من الروض وشرحه (قوله كما أن مراد الشيخين بقولهما أحدث تشهدا جلوسه) أي معه بقرينة ما قبله (قوله ويؤخذ من ذلك بالأولى أنه لو ترك الإمام الجلوس والتشهد) يعني في الصباح بالظهر (قوله ويمرئ ما ذكر) أي في المغرب ، وقوله فيمن صلى الصبح مكرر مع قوله ويؤخذ من ذلك بالأولى الخ (قوله وتعليلهم لزوم مفارقة مصلي الرابية) كذا في نسخ الشارح كالفتاوى ، وكان المصدر مضاف للمفعول وفاعله محذوف لعله : أي مصلي المغرب (قوله ولا نظر هنا إلى أنه أحدث جلوسا) فيه مسامحة إذ لا إحداث هنا

لم يفعله الإمام لأن المخلوق لإحداثه بعد نية الاقتداء لا دوامه كما هنا • وتصح الشامخلف الراوي كما لو اقتدى في الظهر بالصبح ، فإذا سلم الإمام قام ليتم صلاته والأولى له إتباعها منفردا ، فإن اقتدى به ثانيا في ركعتين آخرين من الراوي جاز كنفرد اقتدى في أثناء صلاته بغيره . وتصح الصبح خلف العيد والاستسقاء وعكسه لتوافق نظم أفعالهما ، والأولى له أن لا يواظف في التكبير الزائد إن صلى الصبح خلف العيد أو الاستسقاء ، ولا في تركه أيضا إن عكس اعتبارا بصلاته ، ولا نصر موافقة في ذلك لأن الأذكار لا يضر فعلها وإن لم تندب ولا تركها وإن ندبت ، وليس في الاستسقاء استغفار كما يأتي في بابه فمن عبر بقوله لا يواظف في الاستغفار : أي على القول به إن ثبت أن فيه قولاً وإلا فهو وهم سرى له من الخطية إلى الصلاة (وإن أمكنه) أي من صلى الصبح خلف غيرها (القنوت في الثانية) بأن وقف إمامه يسيرا (قنت) استحبابا بتحصيل السنة مع عدم المخالفة (وإلا) أي وإن لم يمكنه (تركه) ندبا خوفا من التخلف ، ولا يسجد للسجود لتحمل الإمام له عنه كما هو القياس خلافا للأسنوي حيث زعم أن القياس سيوده (وله فراقه) بالنية وليقتن (تحصيل السنة ولا كراهة فيه لغيره كما مر ، فلو لم ينو مفارقتها وتخلف للقنوت أدركه في السجدة الأولى لم يضر ، ويفارق التشهد الأول بأنهما هنا اشتركا في الاحتداد فلم ينفرد به المأموم وشم انفرد بالجلوس ، ولا يرد على الفرق ما لو جلس إمامه للاستراحة في ظنه لأن جلسة الاستراحة هنا غير مطلوبة فلا عبرة بوجودها ، وظاهر كلام الشيوخين وغيرهما هنا وأدركه في السجدة الأولى أنه لو لم يدركه فيها بطلت صلاته ، غير أنه ينافي إطلاقهم الآتي أن التخلف يركن لا يعطل . لا يقال : هذا فيه مخالفة فاحشة ، وقد قالوا لو خالفه في سنة فعلا أو تركا فحدثت المخالفة كسجود التلاوة والتشهد الأول بطلت صلاته ، والتخلف للقنوت من هذا . لأننا نقول : لو كان من هذا قلنا بطلان صلاته بهوى إمامه إلى السجود على ما أفتى به القفال ، وقد رجحنا

لكن تحصل له فضيلة في الجملة ، فإذا نوى المقارنة لخالفه الإمام له من حيث كونه قائما وهو قاعد مثلا يكون ذلك علرا غير مفوت لما حصل له من الفضيلة الحاصلة بمجرد ربط صلاته بصلاة الإمام (قوله كما لو اقتدى في الظهر الخ) هذه علمت من قول المصنف والمفترض بالمتنفل ، لكنه ذكرها توطئة لقوله : والأولى له الخ (قوله اعتبارا بصلاته) قد يشكل هذا على ما في صلاة العيد من أن العبارة بصلاة الإمام حتى لو اقتصر على ست في الأولى وثلاث في الثانية تأبى فيها ، وقد يفرق بأن الإمام والمأموم اشتركا في أصل التكبير وإنما اختلفا في صفته ، فلما طلبت متأمة المأموم لإمامه في أصل التكبير استصحب ذلك فتيحه في صفته ولا كذلك هنا (قوله وأدركه في السجدة الأولى) أو الجلوس بين السجدين على ما يأتي في قوله غير أنه ينافي إطلاقهم الخ (قوله ويفارق التشهد الأول) أي حيث قلنا بالبطان للتخلف له (قوله للاستراحة في ظنه) أي المأموم : أي فإنه تلزمه المقارنة مع مشاركته له في الجلوس (قوله غير مطلوبة) بل ولو كانت مطلوبة لا يختلف الحكم لما مر فيمن صلى المغرب خلف العشاء مثلا من أنه يجب عليه نية المقارنة وإن جلس إمامه للاستراحة (قوله وظاهر كلام الشيوخين) أي قول الشيوخين (قوله غير أنه ينافي إطلاقهم) معتمد

(قوله بأن وقف إمامه يسيرا) هذا التصور لندب الإتيان بالقنوت (قوله ندبا) أي وله فراقه كما سيأتي (قوله لم يضر) أي بالنسبة للكراهة كما يأتي وهو مخالف للسنة كما علم مما مر ويأتي (قوله في ظنه) أي الإمام إما لجهله بالحكم أو لاعتقاده أن الذي يقوم إليها ثانية مثلا وما في حاشية الشيخ من رجوع الضمير للمأموم ليس في محله (قوله وأدركه) يدل من كلام أو يقلر له قول (قوله غير مطلوبة) يومهم أنها لو كانت مطلوبة لم يضر وليس كذلك كما لو علم مما مر ٢٨ - نهاية المحتاج - ٢

خلافه فتمين أن التخلّف للفتن ليس من ذلك ، ويفرق بأن المتخلف لنحو التشهد الأول أحدث سنة يطول زمنها ولم يفعلها الإمام أصلاً فحششت المخالفة ، وأما تطويله للفتن فليس فيه لإحداث شيء لم يفعله إمامه فلم تفحش المخالفة إلا بالتخلف بتمام ركعتين فليكن كما أطلقوه . والحاصل أن الفحش في التخلّف للسنة غيره في التخلّف بالركن ، وأن الفرق أن إحداث ما لم يفعله إمامه مع طول زمنه فحش في ذاته فلم يحتاج لضم شيء إليه ، بخلاف مجرد تطويل ما فعله إمامه فإنه مجرد صفة تابعة فلم يحصل الفحش به بل بتكرره ، فلم يؤثر منه إلا توالي ركعتين تأمين فليتأمل . وحينئذ فقولهم هنا إذا لحقه في السجدة الأولى قيد لعدم الكراهة ، فلا بطلان حتى يهوى للسجدة الثانية ، وعلى هذا يحمل قول الزركشي المعروف عند الأصحاب أن التخلّف للفتن مبطل بدليل قوله في محل آخر وقد حكى الخلاف في ذلك لا خلاف ، بل القول بالبطلان مصور بما إذا فحش المخالفة : أي بأن تأخر بركعتين ، وكلام الرافعي ليس مفروضاً فيه ويشهد لذلك قوله : إذا لحقه على القرب (فإن اختلف فعلهما ككتوبة وكسوف أو جنازة) أو سجدة تلاوة أو شركراً قاله البلقيني (لم يصح) الاقتداء في ذلك (على الصحيح) لمخالفة النظم وتعلل المتابعة معها . نعم يظهر صحة الاقتداء في الشكر بالتلاوة وعكسه . والثاني يصح لإمكانها في البعض ، وعليه رعاية ترتيب نفسه ولا يتابعه ، ففي الجنازة إذا كبر الإمام الثانية تحير بين مفارقتها وانظاره سلامه ولا يتابعه في التكبيرات وفي الكسوف تابعه في الركوع الأول ثم يرفع ويفارقه أو ينتظره راکماً إلى أن يركع ثانياً ويعتدل ويسجد معه ، ولا ينتظره بعد الرفع لما فيه من تطويل الركن القصير ، ولا فرق في عدم الصحة بين أن يعلم نية الإمام لها أو يجعلها وإن بان له ذلك قبل التكبير الثانية من صلاة الجنازة خلافاً للروائي ومن تبعه . نعم إن كان الإمام في القيام الثاني فما بعده من الركعة الثانية من صلاة الكسوف صحت القنوة كما بحثه ابن الرضا ، وتبعه جمع ويدل له تعليلهم عدم الصحة بتعلل المتابعة ولا تعلل فيها هنا ، والأوجه استمرار المنع في الجنازة وسبق الشكر والتلاوة إلى تمام السلام ، إذ موضوع الأولى على المخالفة إلى الفراغ منها بدليل أن سلامها من قيام ولا كذلك غيرها ، وأما في الأخيرتين فلائهما ملحقان بالصلاة وليست منها مع وجود المخالفة . لا يقال : ينبئ صحة القنوة بمصلي الكسوف ونحوه لأن الاقتداء به في القيام ولا مخالفة فيه ، ثم إذا انتهى إلى الأفعال المخالفة فلن يفارقه استمرت الصحة وإلا بطلت ، كن صلى في ثوب ترى صورته منه عند ركوعه . لأننا نقول : لما تعذر الربط بتخالف النظم مع انعقادها لربطه صلاته

(قوله فلا بطلان) هذا علم من قوله أولاً غير أنه ينافيه إطلاقهم الخ ، ولعله ذكره لأجل قوله قيد لعدم الكراهة الخ (قوله في الجنازة) تفريع على الثاني (قوله كما بحثه ابن الرضا) قال شيخنا الزيادي بعد ما ذكر : وقضيته حصول الركعة وهو المعتمد (قوله ولا تعلل فيها هنا) ويؤخذ من ذلك صحة الاقتداء في سجود التلاوة أو الشكر بمن في السجدة الأخيرة من الفرض ، ثم رأيت في حج ما وافقه وعبارته : ومثلها : أي مثل ثاني قيام ركعة الكسوف الثانية ، وآخر تكبيرات الجنازة في الصحة ما بعد السجود فيها قاله

(قوله أحدث سنة) وهي الجلوس للتشهد (قوله والحاصل أن الفحش في التخلّف للسنة) أي الجلوس للتشهد بقرينة ما مر ، وإلا فهو في مسئلة الفتن أيضاً متخلف لسنة ، وإنما عبر هنا باللام وفيها بعده بالباء للإشارة للفرق بينهما بما يؤخذ بما ذكرته (قوله بل بتكرره الخ) عبارة التحفة بل بانضمام ركعتين تأمين إليه (قوله قيد لعدم الكراهة) أي ولتنب الفتن كما قاله الشهاب سم (قوله لأننا نقول لما تعلل الربط الخ) عبارة التحفة يرد بأن الربط مع تخالف النظم متعذر فنع الانعقاد (قوله وأيضاً فقد ربط الخ) في نسخة لربطه صلاته الخ ، وهي أولى وأقرب

بصلاة مخالفة لها في الماهية فكان هذا القصد ضاراً ، وليس كسئلة من ترى عورته إذا ركع لأنه يمكنه الاستمرار بوضع شيء يستر عورته فافترقا ، أما لو صلى الكسوف كسنة الصبح صح الاقتداء بها مطلقاً ، ولو وجد مصلياً جالساً وشك أهوى التشهد أو القيام لعجزه فهل له أن يقتل به أو لا ، وكذا لو رآه في وقت الكسوف وشك في أنه كسوف أو غيره . قال الزركشي وابن العماد : المتجه عدم الصحة ، لأن المأموم بعد الإحرام لا يعلم هل واجبه الجلوس أو القيام ، فإن ترجع عنده أحد الاحتمالين كأن رآه يصلي مفترشاً أو متوركاً فله أن يحرم معه ويجلس ، هذا إن كان قفياً ، فإن لم يكن قفياً لا يعرف هيات الجلوس فكما لو لم يغلب على ظنه شيء ويصح الفرض خلف صلاة التسبيح كما جزم به بعضهم ، ونقل عن الكفاية : ولا تجب المفارقة في الاعتدال بل يجب انتظاره في السجود فيما يظهر ، وعلم من كلامه فيها مر في عبود السهو والتلاوة أنه بشرط أيضاً لصحة الاقتداء به موافقة الإمام في سنن تفحش المخالفة فيها فعلاً وتركاً كسجدة تلاوة وسجود سهو وتشهد أوّل وقيام منه ، فإن خالفه فيها عامداً علماً بطلت صلاته على ما مر . نعم لا يضّر تخلف لإمامه بشرطه الآتي في شرح قوله فإن لم يكن علز بخلاف نحو جلسة الاستراحة .

البقي ١٨ . لكن قضية قول الشارح بعد والأوجه الخ خلافه (قوله صح الاقتداء بها مطلقاً) أي سواء كان في الركعة الأولى أو غيرها (قوله المتجه عدم الصحة) معتمد (قوله فله أن يحرم معه) أي فلو تبين خلاف ظنه فالظاهر تبين صحة الصلاة كما في فتاوى والد الشارح (قوله فكما لو لم يغلب الخ) أي فيمتنع الاقتداء به (قوله بل يجب انتظاره في السجود) أي إن لم ينو المفارقة كما مرّ نظيره فيما لو اقتدى بمن يرى تطويل الاعتدال ، ومحل ذلك إن لزم من موافقة تطويل لاعتدال المأموم . أما لو لم يلزم عليه ذلك كأن اشتغل الإمام بالتسبيح عقب الرفع من الركوع ولم يزد زمنه على زمن دعاء المأموم في الاعتدال لم تضّر موافقه .

إلى عبارة التحفة المارة (قوله لأنه يمكنه الاستمرار) هذا في الحقيقة هو محل الفرق (قوله يصلي مفترشاً) الأصوب حذفه (قوله هذا إن كان قفياً) أي المأموم كما هو متبادر ويصح رجوعه إلى الإمام ، وظاهر أنه لا يد من هذا القيد في كل منهما ، أما الإمام فلائنه لا يستدل بأفعاله إلا إذا كان كذلك ، وأما المأموم فلائنه لا يستدل بما ذكر إلا إذا كان كذلك (قوله بل يجب انتظاره في السجود) أي إن أراد لاستمرار معه وإلا فعلم أن له المفارقة (قوله الآتي في شرح قوله الخ) هو تابع في هذا للشهاب حجج لكن ليس في كلامه ثم شرط ، وعبارة الشهاب المذكور هناك : أو لإتمام التشهد الأوّل إذا قام لإمامه وهو في أثنائه انتهت . ومراده بالشرط الذي عبر عنه هو هنا بالتقيد قوله : إذا قام لإمامه وهو في أثنائه : أي بعد أن فعله الإمام كما علم مما مر وأصبح عنه الشهاب سم في حاشيته عليه فيما يأتي ، وهذا التفسير هو الشرط في الحقيقة ، وإلا فقله إذا قام لإمامه وهو في أثنائه صادق بما إذا لم يأتي به ، مع أنه تبطل صلاة المأموم بمجرد التخلف حيثئذ كما مرّ تفحش المخالفة . وأعلم أن الكلام هنا في كون التخلف حيثئذ مبطلاً أو غير مبطل ، ولا خلاف فيه بين الشارح والشهاب المذكور ، وفيما يأتي في كونه يعذر بهذا التخلف حتى يغفر له ثلاثة أركان طويلة أو لا يعذر به ، فعند الشارح يعذر كما يأتي وعند الشهاب المذكور لا فغته لذلك (قوله بخلاف نحو جلسة الاستراحة) يحرّز قوله تفحش المخالفة فيها .

فصل في بعض شروط القلوة أيضا

(يجب متابعة الإمام في أفعال الصلاة) دون أقوالها خبر « إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ، فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا » ويؤخذ من قوله في أفعال الصلاة عدم متابعتها في ترك فرض من فروضها لأنه إن تعمد تركه بطلت صلاته وإلا لم يعتد بفعله (بأن يتأخر ابتداء فعله) أى المأموم (عن ابتدائه) أى فعل الإمام (ويتقدم) انتهاء فعل الإمام (على فراغه) أى المأموم (منه) أى من فعله ، وأكمل من ذلك أن يتأخر ابتداء فعل المأموم عن جميع حركة الإمام فلا يشرع حتى يصل الإمام لحقيقة المنتقل إليه . والمتابعة قسمان : متابعة على وجه الأكلية ، وأخرى على وجه الوجوب ، فالأولى هي التي ذكرها بقوله يجب متابعة الإمام الخ ، ويدل على ذلك قوله فإن قارنه لم يضر . والثانية فصلها بعد ذلك ، وقد أشار لما قرره الشارح بقوله فلا يجوز التقدم عليه ولا

فصل في بعض شروط القلوة أيضا

(قوله لخبر إنما الخ) أى لخبر الصحيحين اه حج (قوله عدم متابعتها في ترك فرض الخ) أى ثم إن كان الموضوع محل تطويل كان ترك الركوع انتظره في القيام ، وإلا كان طول الإمام الاعتدال انتظره المأموم فيها بعده وهو السجود هنا (قوله انتهاء فعل الإمام) قضيته أنه لو كان المأموم سريع الحركة فشرع في هوى الركوع بعد الإمام ووصل إلى حد الركوع قبل الإمام لا يكون آتيا بالمتابعة الواجبة ، وفيه نظر يعلم من جواز المقارنة (قوله وأكمل من ذلك الخ) قال حج : ودل على أن هذا تفسير لكلام المتابعة كما تقرر لا بقيد وجوبها قوله فإن قارنه الخ اه (قوله حتى يصل الإمام لحقيقة المنتقل إليه) قضيته أنه يطلب من المأموم أن لا يخرج عن الاعتدال حتى يتلبس الإمام بالسجود وقد يتوقف فيه اه سم على حج . ووجه التوقيف أنه ربما أسرع الإمام في رفع رأسه من السجود . اللهم إلا أن يقال : أراد الشارح بالوصول للحقيقة أنه وصل إلى ابتداء مسمى الحقيقة ، وهو يحصل بوضع الركبتين لأنهما بعض أعضاء السجود (قوله يجب متابعة الإمام الخ) فيه مساهمة فإن التعبير بالوجوب يقتضى حزمة خلافه فلا يكون بيانا للأكمل ، فلو قال هي التي ذكرها بقوله بأن يتأخر ابتداء فعله الخ كان أوضح

فصل : يجب متابعة الإمام في أفعال الصلاة

(قوله ويتقدم انتهاء فعل الإمام على فراغه الخ) عبارة المحلى : ويتقدم ابتداء فعل المأموم على فراغه منه : أى فراغ الإمام من الفعل انتهى . قال الشهاب سم : وهي أقرب إلى عبارة المصنف انتهى . ولم ينبه على وجه عدول الشارح ، كالشهاب حجج عن ذلك الأقرب . وأقول : وجهه لثبوت له حل ما في المتن على الأكلية التي سيذكره ، وإلا فعبارة المصنف باعتبار حل الجلال صادقة بما إذا أخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الإمام ، لكنه قدم انتهاء على انتهائه بأن كان سريع الحركة والإمام بطيئا ، وظاهر أن هذا ليس من الأكمل (قوله وأخرى على وجه الوجوب) بمعنى أنه يتأذى بها الوجوب بمعنى الشرطية لا على الوجه الأكل ، وإلا فما تتأذى به هذه مكروه أو حرام كما يأتي (قوله فالأولى هي التي ذكرها بقوله يجب متابعة الخ) صوابه هي التي ذكرها بقوله بأن يتأخر الخ (قوله ويدل على ذلك قوله فإن قارنه لم يضر) أى وما بعده (قوله والثانية فصلها بعد ذلك) أى بقوله فإن قارنه لم يضر ، وبقوله وإن تخلف بركن إلى قوله لم تبطل في الأصح ، وبقوله في آخر الفصل وإلا فلا من قوله

يتخلف عنه على ما سيأتي بيانه ، ويمكن أن يقال أيضا : قوله بأن يتأخر الخ : أى هذا هو المطلوب منه ، ومعلوم أن المكروه ليس مأمورا به ، فإن قارن المأمور إمامه كان مرتكبا للمكروه ويكون متايبا ، كما أن المصلى مأمور بالصلاة لا فى أرض مفسوعة ، فإذا أوقفها فى الدار المفسوعة فقد أتى بالصلاة لاعتلى الوجه المأمور به وهى صحيحة فتكون مستثناة كذلك : أى فيكون متايبا وإن ارتكب المكروه ، أو يقال ما ذكره من وجوبها باعتبار الجملة وهو الحكم على المجموع من أحوال المتابعة لا حكم على كل فرد فرد ، ولا شك أن المتابعة فى كلها واجبة ، والتقدم بجميعها يبطل بلا خلاف ، والحكم ثانيا بأنه لا يضر إنما ذكره للحكم من حيث الأفراد ، والحكم على الكل غير الحكم على الأفراد ، وهذا يحول الشيخ فى التنبية من السنن الطهارة ثلاثا ثلاثا ، مع أن الأولى واجبة ، وإنما أراد الحكم على الجملة من حيث هى أو يكون مراده بكونها واجبة : أى لتحصيل السنة ، وحيث أمكن الجمع ولو بوجه بعيد فهو أولى من التناقض ، واحتراز بالأفعال عن الأحوال كالقراءة والشهيد فيجوز تقدمها وتأخرها بها إلا تكبير الإحرام كما يعلم مما يأتى وإلا فى السلام فيبطل تقدمه إلا أن ينوى المقارنة (فإن قارنه) فى الأفعال بدليل قرينة السياق ويكون الاستثناء منقطعاً وعدم المحذور فى المقارنة فى الأقوال يعلم حينئذ بالأولى ، ويجوز شمول كلامه أيضا للأحوال بدليل حذف المعمول المؤذن بالعموم ، والاستثناء الآتى متصل لأن الأصل فيه الاتصال (لم يضر)

(قوله أى لتحصيل السنة) أى وعليه فالمراد بالوجوب ما لا بد منه (قوله فيبطل تقدمه) أى بالميم من عليكم لا من السلام ، وقوله آخر الأولى : أى التسليم الأولى حجج الله شيخنا زياى . بل بالهمزة إن نوى عندنا الخروج بها من صلاته كما يشعر به قول الشارح السابق بعد قول المصنف والأصح أنه لا يجب نية الخروج الخ ، فإن نوى قبل الأولى بطلت صلاته . وقوله قبل الأولى : أى قبل الشروع فيها (قوله للأحوال) زاد حجج ولو السلام بدليل الخ (قوله لم يضر) ومثل ذلك فى عدم الضرر ما لو عزم قبل الاقتداء على المقارنة فى الأفعال ، لأن القصد

ولو تقدم بفعل كتركوع وسجود إن كان بركنين بطلت وإلا فلا (قوله ويمكن أن يقال أيضا قوله بأن يتأخر الخ) حاصل هذا الجواب كما يعلم من آخره وإن كان فيه غلاظة أن عموم المتابعة يتأدى بوجوه ، منها ما هو مطلوب لخصوصه ، ومنها ما هو مكروه : أى أو حرام لخصوصه وإن تأدى به عموم المتابعة ، فالأول هو المذكور فى قوله بأن يتأخر الخ ، وغيره مذكور فى الصور الثلاثة الآتية ، فالكمل على هذا من مدخول المتابعة المذكورة فى صلب كلام المصنف ، وهذا هو محل الفرق بين هذا الجواب والذى قبله ، فإن ذلك فيه قصرا على قوله بأن يتأخر الخ ، وعلى هذا الجواب الثانى إنما غاير المصنف فى الأسلوب ، ولم يعطف حالة المقارنة على ما قبلها وإن كان من مدخول المتابعة المذكورة كما تقرر بأن يقول أو يقارن عطفاً على يتأخر ، لما بين الوجوب والكراهة أو الحرمة اللتين هما حكم المقارنة وما بعدها من التناقض بحسب الظاهر (قوله من أحوال المتابعة) أى الأربعة المذكورة فى كلامه أولا وآخر (قوله أن المتابعة فى كلها) أى الكل الميموعى لا الجيمعى بقرينة ما قبله وما بعده (قوله) والتقدم بجميعها يبطل) لعل الباء فيه بمعنى على : أى والتقدم على جميع صور المتابعة الأربعة يبطل بأن لم يتأخر ابتداء قطعه عن ابتداء فعل الإمام ولم يقارنه ولم يتخلف عنه بركن ولم يتقدم عليه بركن بأن تقدم عليه بركنين فأكثر ، وكان الأوضح والأولى أن يقول : والإخلال بشموله بجميعها يبطل لتشمله بالتخلف بركنين على ما يأتى ، وكان موقع هذه الجملة بعد التى قبلها التحليل ، فكانه قال : ولا شك أن المتابعة فى كلها واجبة لأن التقدم بجميعها يبطل (قوله والحكم ثانيا بأنه لا يضر) صوابه والحكم ثانيا بأن يتأخر الخ ، إذ الذى حصل به الحكم أولا من حيث الجملة هو قوله يجب متابعة الإمام فى أفعال الصلاة ، وقوله بأن يتأخر بيان لحكم أفراد ما تحصل به المتابعة (قوله بدليل قرينة السياق) لاجابة للجمع بين دليل وقرينة

لكون القلوة منتظمة مع ذلك لكنها مكروهة مفوتة فضيلة الجماعة فيها قارن فيه فقط كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى وقال : إنه الأقرب وقولم المكروه لا ثواب فيه هل مرادهم به ثواب الجماعة إذا كانت الكراهة للذات كما دل عليه أمثلهم حتى لا يسقط ثواب الصلاة بفعالها في الحمام ونحوه من أماكن النهي أم لا ؟ الأوجه أن المراد الكراهة للذات حتى يثاب على الصلاة في الأماكن المكروهة لرجوعها إلى أمر خارج عنها ، بل قالوا : إن التحقيق أنه يثاب عليها في المغضوب من جهتها ، وإن عوقب من جهة الغضب فقد يعاقب بغير حرمان الثواب أو بحرمان بعضها ، وأن القول بأنه لا يثاب عليها عقوبة له تقرب رافع عن إيقاع الصلاة في المغضوب فلا خلاف في المعنى وعلم مما قررناه أن الكراهة إذا كانت لأمر خارج لا تمنع حصول الثواب كالزيادة في تطهير أعضاء الوضوء على الثلاث (إلا) في (تكبيرة الإحرام) فتضر المقارنة فيها أو في بعضها ، حتى إنه لو شك في ذلك في أثنائها أو بعدها ولم يتذكر عن قرب أو ظن التأخر فإن خلافه لم تنعقد صلاته ، وعمل ذلك إذا نوى الاقتداء مع التكبير كما دلت عليه الأخبار لأنه نوى الاقتداء بغير مصلى فيشترط تأخر جميع تكبيرته عن جميع تكبيرة الإمام ، ويفارق ذلك بقية الأركان حيث لم تنصر المقارنة فيها لبقاء نظام القلوة فيها لكون الإمام في الصلاة ، فلو أحرم منفردا ثم اقتدى في خلال صلاته صححت قلوته كما سيأتي ، وإن كانت تكبيرة المأموم متقدمة على تكبيرة الإمام وتعبيره بالمقارنة أولى من تعبير أصله بالمساواة ، لأن المساواة لغة مجبىء واحد بعد واحد لامعا (وإن تخلف بركن) فعلى من غير عذر ولو مع العلم والتعمد وطول الركن (بأن فرغ الإمام منه وهو) أى المأموم (فيها) أى ركن (قبله لم تبطل في الأصح) لخبر لا تبادروني بالركوع ولا بالسجود ، فهما أسبقكم به إذا ركعت تذكروني به إذا رفعت ، وأفهم قوله فرغ أنه

الخارجة عن الصلاة قبل التلبس بها لا أثر لها أخذنا مما قالوه فيما لو عزم على الإتيان بالمبطل من أنه لا أثر له قبل الشروع فيه (قوله هل مرادهم به الخ) في التعبير بما ذكر مسامحة ، والأولى أن يقول : هل المراد به ثواب الصلاة إذا كانت الكراهة للذات الخ . وأما قوله مرادهم به ثواب الجماعة فلا يظهر مع قوله كالصلاة في الحمام ونحوه ، فإن الفاتت فيها على ما يقتضيه عبارتهم ليس ثواب الجماعة بل ثواب الصلاة بتمامها على القول بها والراجح خلافه (قوله حتى إنه لو شك في أثنائها) أى أثناء تكبيرة الإحرام ، وقوله أو بعدها : أى بعد تكبيرة الإحرام وقبل الفراغ من الصلاة ، أما لو عرض الشك بعد فراغ الصلاة ثم تذكر فلا يضر مطلقا كالشك في أصل النية (قوله فلو أحرم منفردا)

(قوله لكنها مكروهة مفوتة فضيلة الجماعة) صريح بالنظر لاحتمال الثاني المتقدم في كلامه في المتن في أن المقارنة في الأقوال نفوت فضيلة الجماعة ، ولعله غير مراد خصوصا فيما لم يطلب فيه عدم المقارنة كالتشديد فليراجع (قوله وقولم المكروه لا ثواب فيه الخ) هذا إلى قوله وعلم مما قررناه لفظ سؤال وجواب في فتاوى والده تصرف فيه بما ترى من غير عزوه إليه وانظر ما موقعه هنا ، ولفظ الفتاوى : سئل عن قولم المكروه لا ثواب فيه هل مرادهم ثواب الجماعة إذا كانت الكراهة للذات كما دل عليه أمثلهم حتى لا يسقط ثواب الصلاة بفعالها في الحمام ونحوه من أماكن النهي أم لا ؟ فأجاب بأن المراد الكراهة للذات حتى يثاب على الصلاة في الأماكن المكروهة الخ ، وانظر ما حاصل هذا السؤال وإجابات وما موقع لفظ الجماعة في السؤال (قوله فلا خلاف في المعنى) أى بين من قال بحصول الثواب في المغضوب ومن قال بنفيه (قوله كالزيادة في تطهير أعضاء الوضوء على الثلاث) أى فلا تمنع هذه الزيادة الثواب فيها قبلها وإلا فنفس الزيادة لا ثواب فيها قطعا (قوله لأنه نوى الاقتداء) الأولى ولأنه (قوله كما دلت عليه الأخبار) راجع لقوله لم تنعقد كما يعلم من شرح الروض ، وكان الأولى تقديمه على قوله وعمل ذلك (قوله فلو أحرم منفردا) محترز قوله وعمل ذلك

لو أدركه قبل فراغه منه لم تبطل قطعا ، والثاني تبطل لما فيه من المخالفة من غير عذر ، وعلم من هذا أن المأموم لو طوّل الاعتدال بما لا يبطله حتى سجد الإمام وجلس بين السجدين ثم لحقه لا يضر ، ولا يشكل على هذا ما لو سجد الإمام للتلاوة وفرغ منه والمأموم قائم فإن صلاته تبطل وإن لحقه لأن القيام لما لم يفت بسجود التلاوة لرجوعهما إليه لم يكن للمأموم شبهة في التخلف فبطلت صلاته به ، بخلاف ما نحن فيه فإن الركن يفوت بانتقال الإمام عنه فكان للمأموم شبهة في التخلف لإتمامه في الجملة فلم تبطل صلاته بذلك (أو) تخلف (بركنين) فليبين متوالين (بأن فرغ) الإمام (منهما وهو فيها قبلهما) بأن ابتداء الإمام هوى السجود : أي وزال عن حدّ القيام في الأوجه ، بخلاف ما إذا كان للقيام أقرب من أقل الركوع فإنه في القيام حينئذ لم يخرج عنه فلا يضر ، وقد يفهم ذلك من قولهم هوى للسجود (فإن لم يكن عذر) بأن تخلف لنحو قراءة السورة أو جلسة الاستراحة (بطلت) صلاته لفحش المخالفة ولتقصيره بهذا الجلوس الذي لم يطلب منه ، وقول جمع إن تخلفه لإتمام التشهد مطلوب فيكون كالموافق : أي الملتزم هو الأوجه ، وما ذهب إليه جمع من أنه كالمسبق ممنوع (وإن كان) عذر (بأن أسرع) الإمام (قراءة) والمتعدي بطيء القراءة لعجز خلقه لا لوسوسة ظاهرة طال زمنها عرفا أو كان منتظرا سكتة إمامه ليقرأ

تسم قوله وعمل ذلك إذا نوى الخ (قوله ثم لحقه لا يضر) أي بأن هوى للسجود الأول قبل هوى الإمام للسجدة الثانية (قوله والمأموم قائم) أي لم يسجد فيدخل فيه ما لو كان في هوى السجود مع تخلفه عن السجود عندما حتى قام الإمام عنه (قوله بخلاف ما إذا كان للقيام أقرب) أي أو إليهما على السواء كما صرح به الزيايدي في الركن الثالث السابق (قوله بأن تخلف لنحو قراءة) من ذلك ما لو اشتغل بتكبير العبدین وقد تركه الإمام فلا يكون معذورا (قوله وقول جمع) وفي نسخة جماعة . منهم السيد السهمودي ، وقيد الطلب بما إذا أمكنه إدراك القيام مع الإمام كما هو منقول عنه فيها من ، وهو نظير ما قالوه في التخلف للفتنوت إذا تركه الإمام وسجد ، وقضية هذا التقييد أنه إذا لم يمكنه الإدراك المذكور لا يطلب التخلف ولكنه يجوز إلا أنه يصير متخلفا بغير عذر فليتأمل ، ثم على التخلف لإتمام التشهد يخالف عدم التخلف لإتمام السورة لأن السورة لا ضابطها ويحصل المقصود بآية أو أقل أو أكثر والتشهد مضبوط محدود مرادهم على ابن حجر (قوله لإتمام التشهد) أي الأول وخروج بالإتمام ما لو كان الإمام وسريع القراءة وأتى به قبل رفع المأموم رأسه من السجود وقام فينبغي للمأموم متابعتها وعدم إتيانها بالتشهد في الحالة المذكورة فلو تخلف للتشهد كان كالتخلف بغير عذر (قوله كالموافق) أي فتفتقر له ثلاثة أركان طويلة (قوله ممنوع) وكلنا

(قوله وفرغ منه والمأموم قائم) يخرج به ما لو هوى للسجود قبل فراغ الإمام منه فلا تبطل صلاته وإن قام الإمام من السجود قبل تلبس المأموم به ويجب عليه العود مع الإمام (قوله وإن لحقه) انظر ما مرجع الضمير المرفوع والمنصوب (قوله ولتقصيره بهذا الجلوس الذي لم يطلب منه) انظر ماوجه عدم طلبه منه ، والشهاب حجج إنما جملة تحليل لمسئلة إتمام التشهد الآتية لاختياره فيها البطلان ، اللهم إلا أن تكون الصورة أنه غلب على ظنه التخلف بركنين بسبب اشتغاله بها ، ويكون البطلان مقيدا بهذه الصورة فليراجع (قوله لإتمام التشهد) أي الذي أتى به الإمام كما يعلم بما قطعناه قبيل الفصل ، وقوله مطلوب ظاهره وإن لم يمكنه إدراك القيام مع الإمام لكن قبله السيد السهمودي بما إذا أمكنه ذلك وأيده الشهاب سم (قوله فيكون كالموافق) أي الملتزم كما في كلام غيره ، ولعل لفظ الملتزم ساقط من التسخ (قوله ظاهرة طال زمنها عرفا) لا حاجة إليه إذ التخلف لها إلى تمام ركنين يستلزم ذلك

القائمة فيها فرسخ عقبا ، كما قال الشيخ إنه الأقرب خلافاً لتركه في قوله بسقوط القائمة عنه أو منها حتى ركن الإمام . أما المتخلف لوسوسة ظاهرة فلا يسقط عنه شيء منها كتعمد تركها فله التخلف لإتمامها إلى أن يقرب إمامه من فراغ الركن الثاني فيتمتع عليه مفارقه إن بقي شيء منها عليه لإتمامه بطلان صلاته بشروع الإمام فيها بعده ، والأوجه عدم الفرق بين استمرار الوسوسة بعد ركوع الإمام أو تركها لها بعده ، إذ تفويت إكمالها قبل ركوع الإمام نشأ من تقصيره بتريده الكلمات من غير بطء خلقى في لسانه سواء أنشأ ذلك من تقصيره في التعلم ، أم من شكه في إتمام الحروف أى بعد فراغه منها فلا يفيد تركه بعد ركوع الإمام رفع ذلك التقصير ، خلافاً لبعضهم حيث بحث الفرق فيها ذكر وجعل محل ما تقرر عند استمرارها بعد ركوع الإمام ، فإن تركها بعده اغتر له التخلف بإكمالها ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة . إذ لا تقصير منه الآن ، ولو نام في تشبهه الأول متمكناً ثم انتبه فوجد إمامه راکماً قام وقرأ وجرى على نظم صلاة نفسه ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة كالناسي كما أفق به الولد رحمه الله تعالى . ولا يقال : إنه يركع مع الإمام ويتحمل عنه القائمة لأنه ليس بمسبوق ولا في حكمه ، والفرق بينه وبين المزحوم حيث يركع مع إمامه إذا رفع رأسه من السجدة فوجده راکماً إلزامه بما فات به محل القراءة بخلاف هذا . وقد أفق جمع فيمن سمع تكبير الرفع من سجدة الركعة الثانية فجلس للتشهد ظاناً أن الإمام يتشهد

قول ابن حجر أنه كمن اشتغل بسنة بعد التحريم (قوله أو منها عنها) أى فإن ترك قراءتها عمداً حتى ركن إمامه لا يكون معلوماً (قوله لوسوسة ظاهرة) لم يبين ضابطها ، ويؤخذ من قول ابن حجر أن التخلف لها : أى الوسوسة إلى تمام ركنين يستلزم ظهورها أنه أن ضابط الوسوسة ما يؤدى إلى التخلف بركنين فعليين (قوله من فراغ الركن الثاني) بأن يشرع في هوى السجود بحيث يخرج به عن حد القيام (قوله أى بعد فراغه) تفسير للشك في إتمام الحروف ، وقوله منها : أى من القائمة . أما لو شك في ترك بعض الحروف قبل فراغ القائمة وجبت إعادته وهو معذور ، وصورة ذلك أن يشك أنه أتى بجميع الكلمات أو ترك بعضها كأن شك قبل فراغ القائمة في البسملة فرجع إليها ، بخلاف ما لو شك بعد فراغ الكلمة في أنه أتى بحروفها على الوجه المطلوب فيها من نحو الممس والرخاوة فأعادها ليأتى بها على الوجه الأكمل فإنه من الوسوسة فيها يظهر (قوله خلافاً لبعضهم) أى ابن حجر (قوله عند استمرارها) أى الوسوسة (قوله بعد ركوع الإمام) من ثمة كلام البعض (قوله إذا رفع رأسه) أى المأموم ، وقوله فوجده راکماً : أى الإمام (قوله وقد أفق جمع فيمن سمع تكبيرة الرفع) بقی ما لو كان مع الإمام جماعة فكبر شخص للإحرام فظن أحد المأمومين أن الإمام ركن فركن قبل تمام قراءة القائمة فتبين أن الإمام لم يركع فيجب عليه العود للقيام ، لكن هل يعد الركوع المذكور قاطعاً للموالة فيستأنف قراءة القائمة أو لا وإن طال فتم عليها ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لأن ركوعه معلور فيه فأشبهه السكوت الطويل سهواً وهو لا يقطع الموالة ، وبقي أيضاً ما لو كان مسبوفاً فركن وإحالة ماذكر ، ثم تبين له أن الإمام لم يركع فقام ثم ركن الإمام عقب قيامه فهل يركع معه

فيه عليه الشهاب حجج (قوله ولا يقال إنه يركع مع الإمام) أى الذى قال به الشهاب حجج (قوله وقد أفق جمع إلى قوله هذا والأوجه) تبع في هذا السياق الشهاب حجج إلى قوله هذا والأوجه ، لكن ذلك إنما أورد على هذا الوجه لأنه يختار في مثله من نام في تشبهه أنه كالزحوم فجعل هذا استظهاراً على اختياره لذلك ، والشارح تبعه في إيرادته على وجهه من غير تصرف بعد اختياره في المسئلة المذكورة ما مر مما يخالف الشهاب المذكور ، فلم يكن له موقع كما يظهر بالتأمل وإن عقبه بقوله هذا والأوجه الخ ، وكان المناسب أن يستظهر على اختياره بإفتاء الآخرين الآتى

فإذا هو في الثالثة فكبر للركوع فظنه لقيامها فقام فوجده راكعا بأنه يركع معه ويتحمل عنه الفائضة لمنه : أي مع عدم إدراكه شيئا من القيام . ويعارضه إفتاء آخرين بأنه كالناسي للقراءة ، ولهذا لو نسي كونه مقتديا وهو في سجود مثلا ثم ذكر فلم يقم عن سجدتيه إلا والإمام راعى ركع معه كالمسبوق ، ففرقه بين هاتين الصورتين يصرح بالفرق بين من يدرك قيام الإمام ومن لا يدركه ، وهذا الوجه الثاني وهو كونه كالناسي فلا يسقط عنه القراءة . وأما قولهم في التحليل : ولهذا لو نسي كونه مقتديا ألغ فعله مفرغ على ما اختاره الزركشي من سقوط الفائضة عن الناسي ، وتقدم أن الأرجح خلافه (وركع قبل إتمام المأموم الفائضة) ولو اشتغل بإتمامها لاعتدال الإمام وسجد قبله (فتبيل يتبعه) لتعلم الموافقة (وتبسط البقية) لحدوده كالمسبوق (والصحيح) أنه لا يتبعه بل (يتبها) حيا (ويسمى خلفه) على ترتيب صلاة نفسه (ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان مقصودة) في نفسها (وهي الطويلة) فلا يحسب الاعتدال ولا الجلوس بين السجدين لأتباعا قصيران ، وما أفهمه كلامه من أن التقصير غير مقصود محمول على أن ذلك باعتبار ذاته إذ هو تابع لغيره وإن كان مقصودا باعتبار أنه لا يتوهم غيره عنه مقامه . والمراد بأكثر من ثلاثة أركان أن يكون السبق بثلاثة والإمام في الرابع كأن تخلف بالركوع والسجدين والإمام

نظرا لكونه مسبوqa أولا ، بل يتخلف ويقرأ من الفائضة بقدر ما فوته في ركوعه لتقصيره ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني أيضا للعللة المذكورة ، ولأن العبرة في المنزى بما في الواقع لا بما في ظنه كما يأتي (قوله فكبر) أي الإمام (قوله فظنه) أي المأموم (قوله ركع معه) ضعيف (قوله ففرقه بين هاتين الصورتين) هما قوله وقد أفق جمع الخ ، وقوله ويعارضه الخ هذا ، وأصل هذه العبارة في كلام ابن حجر توجيهها لما جرى عليه من أنه لو نام في التشهد الأول ثم قام فوجد الإمام راكعا أنه يركع معه وهو واضح . أما على ما جرى عليه الشارح من أنه يتخلف ويقرأ فلم يظهر عليه وجه لقوله ففرقه بين هاتين الصورتين الخ (قوله وهو كونه كالناسي) أي من جلس طائفا جلوس الإمام للتشهد (قوله وتقدم أن الأرجح خلافه) أي فينتخلف للقراءة ويتفرغ له ثلاثة أركان طويلة (قوله والإمام في الرابع) قضيته أنه لو فرغ من القراءة والإمام في التشهد الأول لم يوافق بل يسعى على نظم صلاة نفسه ،

ويجعله ردا لإفتاء الجميع المذكورين عكس ما صنع الشباب المذكور (قوله ولهذا لو نسي كونه مقتديا الخ) صريح هذا السياق أنه تأييد لإفتاء الآخرين بأنه كالناسي ، وليس كذلك إذ لا وجه له ، وعبارة الشباب حجج : وبه : أي بإفتاء الجميع المتقدم يرد إفتاء آخرين بأنه كالناسي للقراءة ومن ثم لو نسي الاقتداء الخ ، فقوله ومن ثم الذي عبر عنه الشارح بقوله ولهذا تأييد للرد على الآخرين ، وسيأتي في كلام الشارح الإشارة لما تبيننا عليه في قوله وأما قولهم في التحليل الخ وإن كانت عبارته هنا قلقة كما عرفت (قوله ففرقه بين هاتين الصورتين) أي صورتى نسيان القراءة ونسيان كونه مقتديا كما هو ظاهر لأتباعا محل وفاق ، فالضمير في ففرقههم للأشخاص . وأما قول الشباب سم في حواشي التحفة كان مراده صورة من سمع تكبير الرفع وصورة الناسي للقراءة فتعجب ، لأنه إن كان الضمير في ففرقههم للأشخاص فلا يصح ، لأن مشكلة من سمع تكبير الرفع ليست محل وفاق حتى تستند للأشخاص وينسب إليهم أنهم فرقوا بينها وبين مشكلة الناسي للقراءة وإن كان الضمير فيه راجعا للجمع المقتدين بما مر ، فلا يصح أيضا لأنهم لم يتصرفوا في إفتاءهم لفرق كما ترى بل ولا لمسئلة النسيان ، وإنما أيد بها الشباب ابن حجر لإفتاءهم ، وأعجب منه ما في حاشية الشيخ من أن مراده بالصورتين قوله وقد أفق جمع الخ ، وقوله ويعارضه الخ إذ ليس هاتان صورتين وإنما هي صورة واحدة تختلف فيها إفتاءان وبتسليمه فما يكون مرجع الضمير في ففرقههم ومن القارئ بينهما على أنه لا معنى له عند التأمل (قوله وأما قولهم في التحليل) فيه أمران : الأول أن القائل لهذا هو

في القيام ، فهذه ثلاثة أركان طولية ، فلو كان السبق بأربعة أركان والإمام في الخامس كان تخلف بالركوع والسجدة والقيام والقيام والقيام حيث في الركوع بطلت صلاته قاله البلقيني (فإن سبق بأكثر) مما ذكر بأن انتهى إلى الرابع كان ركع الإمام والمأموم في الاعتدال أو قام أو قعد وهو في القيام (فقبل بفارقه) بالنية حتى لا يتعد المرافقة (والأصح) أنه لا تلزمه مفارقتها بل (يقبضه) حتى إن لم ينو مفارقتها (فيها هو فيه) إذ لو سعى على ترتيب نفسه لكان فيه مخالفة فاشحة ولهذا تبطل به من عالم عامد ، وإذا تبعه فركع قبل أن يتم الفاتحة تخلف لإتمامها ما لم يسبق بأكثر أيضا (ثم بتدارك) ما فاتته (بعد سلام الإمام) كالمسبوق (ولو لم يتم) المأموم (الفاتحة لشغله بدعاء الافتتاح) مثلا وقد ركع إمامه (فعذر) في تخلفه لإتمامها كبطل القراءة فيأتي فيها مـ . وقد علم مما تقرر أن المراد بفراغه من الركن انتقاله عنه لا الإتيان بالواجب منه ، وظاهر كلامهم هنا علوه وإن لم يندب في حقه دعاء الافتتاح بأن ظن عدم إدراك الفاتحة أو اشتغل به ، لكن يشكل حينئذ بما تقدم في تارك الفاتحة متممدا ، إلا أن

لكن حبره ابن حجر بعد ما ذكر : أو ما هو على صورته انتهى . وهي غرصة الملك ، وقد يؤخذ ما قاله ابن حجر من قول الشارح الآتي أو قام أو قعد (قوله والإمام حينئذ في الركوع بطلت صلاته) أي بأن تخلف القراءة فلم يكملها حتى قام الإمام عن السجود ولم يقصد موافقته في القيام حتى ركع فقد تحقق سبقه بأربعة أركان ، وقضية هذا أنه لو لم يقصد متابعتها فيها هو فيه عقب القيام لا يضر . وقال غيره عند قول المصنف يتبعه : أي فلو تخلف أدنى تخلف بطلت نظرا لما مضى من التخلف وإن كان معلورا ، هذا ما ظهر لي من كلامهم فليتأمل اهـ . وهو مخالف كما ترى لما اقتضاه كلام الشارح ، لكنه قد يوافق قول الشارح بعد : بأن انتهى إلى الرابع كان ركع الإمام والمأموم في الاعتدال الخ (قوله كان ركع) أي ركوع الركعة الثانية ، وكسب سم على حجج قوله كان ركع الخ . أقول : إذا قعد وهو في القيام فبعد معه كما هو الواجب عليه ثم قام إلى الركعة الأخرى فهل يبني على ما قرأه من الفاتحة في الركعة السابقة ؟ الوجه أنه لا يجوز البناء لا لقطع قراءته بمفارقة ذلك القيام إلى قيام آخر من ركعة أخرى ، بخلاف ما لو سجد لتلاوة في أثناء الفاتحة كان تابع إمامه فيها برجوعه بعد السجود إلى قيام تلك الركعة بعينه . وأما مسألة ما لو قام : أي الإمام ، وهو : أي المأموم في القيام فلا يبعد حينئذ بناؤه على قراءته لعدم مفارقتها حينئذ قيامه فليتأمل اهـ . وخالفه في حاشية شرح المنهج واعتمد البناء في المسئلتين ونقله عن ابن العماد في القول الثام في أحكام المأموم والإمام . أقول : وهذا هو الأقرب والقلب إليه أميل (قوله والمأموم في الاعتدال) أي اعتدال الركعة الأولى مثلا (قوله أو قعد) أي للشهد الأول (قوله فيأتي فيه ما مـ) أي من اعتبار ثلاثة أركان طولية له (قوله وإن لم يندب في حقه الخ) معتمد (قوله لكن يشكل حينئذ بما تقدم) أي في مفهوم قوله أو سبها عنها حتى كما تقدم

الشهاب حجج تأييدا لإفتاء الجمع المذكورين كما عرفت فلا معنى لضمير الجمع . الثاني قوله في التعليل فيه مساهلة ، إذ لم يذكر على وجه التعليل بل على وجه التأييد كما هو ظاهر وفرق ما بينهما (قوله فلو كان السبق بأربعة أركان والإمام في الخامس) أي بأن لم يقصد موافقة الإمام في القيام الذي صار إليه فيه ، واستمر على ترتيب نفسه كما نبه عليه الشيخ في الحاشية ، وقضيته أنه لا بد من قصد المتابعة ، وهو أحد احتمالات ثلاث أبداها الشهاب سم في حاشية المنهج . والثاني أنه يشترط أن لا يقصد البقاء على نظم نفسه . والثالث وهو الذي استظهره أنه لا يشترط شيء من ذلك بل يكفي وجوب التبعية بالفعل ، وقول الشارح الآتي قريبا : وإذا تبعه فركع قبل أن يتم الفاتحة تخلف لإتمامها يؤيد ما قاله شيخنا ، إلا أن يقال : إنه لا يقتضي وجوب القصد وإنما غاية ما فيه أنه إذا قصد كان حكمه ما ذكر ، وما استظهره ابن قاسم يلزم منه ضعف حكم البلقيني بالبطلان في الصورة التي ذكرها فتمام (قوله وإذا تبعه) أي بالقصد كما علم مما مر (قوله وقد علم مما تقرر أن المراد بفراغه) انظر ما الداعي للذكر هذا هنا

يفرق بأن هنا شائبة شبهة لاشتغاله بصورة سنة ، بخلاف ما مرّ وما يأتي في المسبوق أن سبب عدم حليده اشتغاله بسنة عن فرض . وقد يفرق بأن الإمام يتحمل عن المسبوق ، فاحتيط له بأن لا يكون صرف شيئا لفرض القرض . وأما الموافق فلا يتحمل عنه فعلمنا للتخلف لإتمام القاعة وإن عدّ مقصرا بعصره بعض الزمن لغيرها إذ تقصيره باعتبار ظنه دون الواقع . والحاصل مما يؤخذ من كلامهم إدارتنا الأمر على الواقع بالنسبة للعرض وعلمه وعلى ظنه بالنسبة لتدب الإتيان بنحو التعمّد (هذا كله في) المأموم (الموافق) وهو من أدرك مع الإمام على قراءة القاعة المعتدلة لا بالنسبة لنفسه ولا لقراءة إمامه فيها يظهر ، وإن رجح الزركشي اعتبار قراءة نفسه ، وقول بعض الشراح : هو من أحرم مع الإمام مردود ، إذ أحكام الموافق والمسبوق جارية في جميع الركعات ، بليل أن الساعي على ترتيب نفسه ونحوه كبطيء النهضة إذا فرغ من سعيه على ترتيب نفسه ، فإن أدرك مع الإمام زمنا يسع القاعة كان وافقا وإلا فسبوق ، وهل يلحق به في سائر أحكامه من شك هل أدرك زمنا يسع القاعة لأن الأصل وجوبها في كل ركعة حتى يتحقق مسقطها وعدم تحمل الإمام لشيء منها ، ولأن إدراك المسبوق الركعة رخصة فلا تحصل مع الشك في السبب المقتضى له ، ولأن التخلف لقراءتها أقرب إلى الاحتياط من تركها ، وحينئذ فيتأخر ويتم القاعة ويدرك الركعة ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة ، فإن سبق به تابعه فيها هو فيه ثم يأتي بركعة بعد سلامه ، في ذلك تردد للمتأخرين والمعتمد كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى ، نعم لما مرّ وسواء في ذلك أكان إحرامه عقب لإحرام إمامه أم عقب قيامه من ركعته أم لا خلافا لبعض المتأخرين ، أما المسبوق وهو بخلافه وهو ما بينه بقوله (فأما مسبوق ركع الإمام في) أثناء قراءة (فاحتجته فالأصح أنه إن لم يشتغل بالافتتاح والتعمّد) بأن قرأ عقب تحريمه (ترك قراءته وركع) معه لأنه لم يدرك سوى ما قرأه (وهو) بركوعه معه وإن أدركه قبل قيامه عن أقل الركوع (يدرك للركعة) فيتحمل الإمام عنه ما بقي منها كما يتحمل عنه جميعها لو أدركه راكمها أو ركع عقب تحريمه ، فإن

(قوله وقول بعض الشراح هو) أي الموافق (قوله إذ أحكام الموافق الخ) يمكن الجواب بأن من عبر بذلك أراد الموافق الحقيقي ، فإن ما ذكره من بطيء النهضة ونحوه مسبوق حكما (قوله وإلا فسبوق) أي فيركع معه ونحسب له الركعة ، ومن ذلك ما يقع لكثير من الأئمة أنهم يسرعون القراءة فلا يمكن المأموم بعد قيامه من السجود قراءة القاعة بتمامها قبل ركوع الإمام فيركع معه ونحسب له الركعة ولو وقع له ذلك في جميع الركعات ، فلو تخلف لإتمام القاعة حتى رفع الإمام رأسه من الركوع أو ركع معه ولم يطمئن قبل ارتفاعه عن أقل الركوع فلتته الركعة فيتبع الإمام فيها هو فيه ويأتي بركعة بعد سلام الإمام (قوله وهل يلحق به) أي الموافق (قوله نعم) أي فيكون كالموافق فيفتقر له ثلاثة أركان طويلة وقوله لما مرّ أي من قوله فيتأخر الخ (قوله ترك قراءته أو ركع) أي ندبا

(قوله وبما يأتي) معطوف على قوله بما تقدم (قوله باعتبار ظنه دون الواقع) قال الشهاب سم في حواشي الحفظة : فيه نظر ظاهر ، إذ لا معنى للتقصير في الواقع إلا لكون مقتضى الواقع أن لا يشتغل بغير القاعة ، وهنا كذلك لكون ما أدركه لا يسع في الواقع غير القاعة فليتأمل انتهى (قوله إذ أحكام الموافق والمسبوق جارية في جميع الركعات) فيه أنه لا يلزم من جريان أحكامهما في جميع الركعات أنهما يسميان كذلك حقيقة في غير الركعة الأولى (قوله وإن أدركه قبل قيامه عن أقل الركوع) أي وأتم الركوع قبل انقضاء الإمام عن أقله كما هو ظاهر . ولو حلف اللوا من قوله وإن لكان أوضح

تختلف بعد قراءة ما أدركه من الفاتحة لإتمامها وفاته الركوع معه وأدركه في الاعتدال بطلت ركعته لعدم متابعتها في معظمها وكان تخلفه بلا عذر فيكون مكروها ، ولو ركع الإمام قبل فاتحة المسبوق فحكه كما لو ركع فيها (والا) بأن اشتغل بهما أو بأحدهما أو لم يشتغل بشيء بأن سكت بعد تحرمه زمنا قبل أن يقرأ مع علمه بأن الفاتحة واجبة (لزمه قراءة) منها (بقدره) أى بقدر حروفه في ظنه كما هو ظاهر ، أو بقدر زمن سكوته لأنه بالملول من القرض إلى غيره منسوب إلى تقصير في الجملة ، والثالث يتم الفاتحة مطلقا ويسقط باقيها خبره إذا ركع فأركعها واختاره الأذرى تبعاً لترجيح جماعة ، والثالث يتم الفاتحة مطلقا لأنه أدرك القيام الذى هو محلها فلزمته ، وعلى الأول متى ركع قبل وفاء ما لزمه عامدا عالما بطلت صلاته وإلا لم يعتد بما فعله ، ومتى ركع إمامه وهو متخلف لما لزمه وقام من ركوعه فاتته الركعة بناء على أنه متخلف بغير عذر ، ومن عبر بعلمه نظر إلى أنه ملزوم بالقراءة كما أشار لذلك الشارح ، ثم إذا فرغ قبل هوى إمامه لسجوده وافقه ولا يركع وإلا بطلت إن كان عامدا عالما ، وإن فاتته للركوع ولم يفرغ وقد أراد الإمام الهوى للسجود فقد تعارض في حقه وجوب وفاء ما لزمه وبطلان صلاته بهوى الإمام للسجود لما تقرر من كونه متخلفا بغير عذر ، فلا يخلص له عن هذين إلا نية المفارقة فتعين عليه حلها من بطلان صلاته عند علمها بكل تقدير ، ويشهد له ما مر في متعدد ترك الفاتحة وبطلانها لوسوسة ظاهرة ، وما نقله الشيخ عن التحقيق واعتمده من لزوم متابعتها في الهوى حينئذ ، ويوجه بأنه لما لزمته متابعتها حينئذ سقط موجب تقصيره من التخلف لقراءة قدر ما لحقه فغلب واجب المتابعة ، وعليه فلا يلزمه مفارقتها بحسب ما فهمه من كلامه ، وإلا فعبارته صريحة في تفريره على المرجوح ، أما إذا جهل أن واجبه ذلك فهو يتخلفه لما لزمه متخلف بعلمه قاله القاضي . قال الفارق : وصورة تخلفه للقراءة أن يظن أنه يدرك الإمام قبل

لما يأتي من أن التخلف مكروه (قوله بطلت ركعته) أى فيوافقه فيها هو فيه بعد قلو ركع عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته (قوله وكان تخلفه بلا عذر) أى بأن كان عامدا عالما (قوله ولو ركع الإمام) هذا هو لقوله قبل أو ركع عقب تحرمه (قوله والثالث يتم الفاتحة مطلقا) أى اشتغل بسنة أم لا (قوله وإلا) أى بأن لم يكن عامدا عالما ، وقوله لم يعتد بما فعله : أى فبأن يركع بعد سلام إمامه (قوله متخلف بغير عذر) معتمد (قوله الهوى للسجود) أى الأول (قوله أما إذا جهل) محترز قوله إن كان عامدا عالما (قوله فهو يتخلفه لما لزمه متخلف بعلمه)

(قوله فحكه كما لو ركع فيها) أى في أنه إن لم يشتغل بالافتتاح والتعوذ بترك قراءته ويركع فهو تتميم لما في المتن ، وليس مساويا لقوله أو ركع عقب تحرمه كما لا يخفى خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله أو بقدر زمن سكوت) أى من القراءة المتعدلة على قياس ما مر له في ضابط الموافق فليراجع (قوله وإلا لم يعتد بما فعله) وهل يجب عليه العود لتتميم الفائدة مع نية المفارقة إذا هوى الإمام للسجود إذا علم بالحال إذ حركه غير محذ بها حينئذ فلا وجه لمقصيه لما هو فيه أو لا يجب ؟ الظاهر الأول فليراجع (قوله بكل تقدير) أى من تقديرى التخلف والسجود مع الإمام (قوله وقد نقل الشيخ عن التحقيق واعتمده لزوم متابعتها في الهوى) أى مخالفا لما مر من وجوب المفارقة فهو ضعيف ، وقد نيه الشهاب سم على أن مانسب للتحقيق لم يذكره فيه إلا على وجه ضعيف (قوله ويوجه أنه لما لزمته متابعتها حينئذ) عبارة التحفة : ويمكن توجيهه بأنه لما لزمته المتابعة قبل المعارضة استصحب وجوبها وسقط الخ (قوله أما إذا جهل أن واجبه ذلك) محترز قوله في حل المتن مع علمه بأن الفاتحة واجبة (قوله فهو يتخلفه لما لزمه متخلف بعلمه) قال الشهاب سم : قضية هنا أنه كطبيء القراءة مع أنه فرضه

سجوده وإلا فليتابعه قطعاً ولا يقرأ ، وذكر مثله الروياني في حليته والغزالي في إحيائه ، لكن الذي نص عليه في الأم أن صورتها أن يظن أنه يدركه في ركوعه ، وإلا فيفارقه ويتم صلاته ، نبه على ذلك الأذرى وهو المعتمد ، لكن ينتج لزوم المفارقة له عند عدم ظنه ذلك ، فإن لم يفعل أثم ولكن لا تبطل صلاته حين يصير متخلفاً بركنين . وقضية التعليل بما ذكر أنه إذا ظل إدراكه في ركوعه فأق بالافتتاح والتعود فركع إمامه على خلاف عادته بأن اقتصر على الفاتحة وأعرض عن السنة التي قبلها والتي بعدها يركع معه وإن لم يكن قرأ من الفاتحة شيئاً ، ومقتضى إطلاق الشيخين وغيرهما عدم الفرق وهو المعتمد كما قاله الشيخ لبقاء محل القراءة ، ولا نسلم أن تقصيره بما ذكر منتف في ذلك ، إذ لا عبرة بالظن البين خطوه (ولا يشتغل المسبوق) استحباباً (سنة بعد التحريم) كدعاء الاحتياط أو تعوذ (بل) يشتغل بالفاتحة فقط إذ الاهتمام بشأن الفرض أولى ويغفها حفراً من فواتها (إلا أن يعلم) أى يظن (إدراكها) مع اشتغاله بالسنة فيأتى به استحباباً ، بخلاف ما إذا جهل حاله أو ظن منه الإسراع وأنه لا يدركها معه فيبدأ بالفاتحة (ولو علم المأموم في ركوعه) أى بعد وجود أهله (أنه ترك الفاتحة أو شك) في فعلها

قضية هذا أنه كبطيء القراءة مع أنه فرضه في المسبوق والمسبق لا يدرك ركعة إلا بالركوع مع الإجماع اهـ سم على حج . وهذا يحترز قوله قبل مع علمه بأن الفاتحة واجبة ، ويمكن الجواب عن اعتراض سم بأن المراد بكونه معلولاً في التخلف عدم بطلان صلاته بما فعله ولا يلزم منه حسان الركعة له فليراجع (قوله حتى يصير متخلفاً بركنين) أى بأن هوى الإمام للسجود الأول (قوله وقضية التعليل بما ذكر) أى من قوله بعد قول المصنف لأنه بالمعلول من الفرض إلى غيره منسوب إلى تقصير في الجملة (قوله ومقتضى إطلاق الشيخين وغيرهما عدم الفرق) أى بين ظنه إدراك الفاتحة وعدم إدراكها ، وعليه فإن كان أدرك مع إمامه زمناً يسع الفاتحة فهو كبطيء القراءة وإلا فيقرأ بقله ما فوته (قوله فيبدأ) أى ندبا (قوله أى بعد وجود أهله) أى بخلاف ما لو علم ذلك أو شك فيه

في المسبوق والمسبق لا يدرك ركعة إلا بالركوع مع الإمام . أقول : يحتمل أن يكون هذا مراد القاضي فيكون مخصصاً لقولهم إن المسبوق لا يدرك الركعة إلا بالركوع مع الإمام ، فيكون محله في العالم بأن واجبه القراءة ، ويحتمل وهو الأقرب واقتصر عليه شيخنا في الحاشية أن مراد القاضي أن صلاته لا تبطل بتخلفه إلى ما ذكر ، فيكون محل بطلانها بهوى الإمام للسجود إذا لم يفارقه في غير هذه الصورة لكن نفوته الركعة ، وأيس معنى كونه متخلفاً بعلو أنه يعطى حكم المعلول من كل وجه ، ولا إشكال في ذلك وإن أشار الشهاب المذكور إلى إشكاله بما ذكره . ألا ترى أننا إذا لم نجعله معلولاً يلزمه التخلف لقراءة قدر ما صرفه السنة مع فوات الركعة ولا يفيد ذلك إدراك الركعة كما مر (قوله لكن ينتج لزوم المفارقة له الخ) مراده به بيان أن المراد بقول الأم وإلا يفارقه أنه يجب عليه ذلك ، فإن لم يفعل أثم ولكن لا تبطل صلاته حتى يصير متخلفاً بركنين فاقدم على إطلاقه (قوله وقضية التعليل) أى كما قال الأذرى ومراده تعليل المتن الذي مرّ عقبه (قوله وهو المعتمد كما قاله الشيخ) قال الشهاب سم : وأقول ينبغي أن المراد بالمقتضى المذكور : أى مقتضى كلام الشيخين أنه إذا كان الزمن الذي أدركه يسع جميع الفاتحة تخلف لها كبطيء القراءة ، أو بعضها لزمه التخلف لقراءة قدره فليأمل (قول المتن ولا يشتغل المسبوق الخ) المراد بالمسبوق هنا من لم يدرك تحريم الإمام ، وليس المراد به من لم يدرك زمن الفاتحة بدليل قوله إلا أن يعلم إدراكها ، تبه عليه الشهاب سم

(لم يعد إليها) أي غلغلها فلو عاد له عامدا علما بطلت صلاته لقوات محلها (بل يصلي ركعة بعد سلام الإمام) تداركا لما فاتته كالسبوق (فلو علم تركها أو شك فيه) وقد رجع الإمام ولم يركع هو قرأها (لبقاء محلها) وهو متخلف بعلمه (يبقى فيه ما مرّ) وقيل يركع ويتدارك بعد سلام الإمام) ما فاتته لأجل المتابعة، ويأتي ذلك في كل ركن علم المأموم تركه أو شك فيه بعد تلبسه بركن بعده فيوافق إمامه ويأتي بدله بركعة بعد سلام الإمام، وظاهر ذلك أنه لو شك في جلوسه للاستراحة أو في نهوضه للقيام في أنه سجد عاد له وإن كان إمامه قائما، ويظهر أن جلوس التشهد الأول كجلوس التشهد الأخير لكونه على صورته نظير ما مرّ آتفا (ولو سبق لإمامه بالتحريم لم

في الهوى قبل وصوله إلى أقل الركوع فإنه يجب عليه العود كما لو كان إلى القيام أقرب (قوله لم يعد إليها) فلو علم الإمام أو المصلي منفردا ذلك وجب عليهما العود كما تقدم في ركن الترتيب، لكن إذا عاد الإمام فهل يعود المأمومون معه أو ينتظرونه أو يفارقونه بالنية أم كيف الحال. ثم رأيت بهامش نقلا عن الرملي بخط بعض الفضلاء ما نصه: أما إمام اعتدل من الركوع فشك في قراءة الفاتحة في القيام فيلزمه الركوع إلى القيام بقصده لأجل قراءة الفاتحة، لأن الأصل عدم قراءتها، وأما حكم المأمومين الذين تلبسوا بالاعتدال مع الإمام فهل ينتظرونه في الاعتدال ويفتر تطويله للضرورة ولا يركعون معه إذا رجع بعد القراءة، أم يحكم عليهم بأنهم في القيام معه حتى يلزمهم أن يركعوا معه إذا ركعها ثانيا لأجل المتابعة، أم يسجدوا قبله وينتظرونه فيه ولا يضرب سيقهم له بركتين لأجل الضرورة، أم كيف الحال؟ قال شيخنا الرملي بالأول، ويفتر التطويل في الاعتدال للضرورة، ثم رجع عن ذلك واعتمد أنهم ينتظرونه في السجود ويفتر سيقهم بركتين للضرورة، وهذا هو الأصح لأنه ركن طويل اه. أقول: وهذا مفروض كما ترى فيما إذا لم يعلموا من حال الإمام شيئا ليعلم عنه أو لكونها سرية، أما لو علموا منه ترك الفاتحة فينتظرونه في السجود، ثم رأيت ما نقل عن الشيخ الرملي في حجج بعد قول المصنف وتصبح فتوة المؤدى بالقاضي الخ (قوله لقوات محلها) أي فلو استمر متابعا للإمام ثم تذكر بعد قيامه للثانية أنه قرأ الفاتحة في الأولى حسب سجوده وتمت به ركعته وإن كان فعله على قصد المتابعة، وهذا بخلاف ما لو شك الإمام أو المنفرد بعد الركوع ولم يعودا للقيام بل سعى على نظم صلاة أنفسهما فإن صلاتهما تبطل بذلك إن كانا عالمين بالحكم، فإذا تكررا القراءة بعد ذلك لا ينفعهما التذكر ليعلان صلاتهما بفعلهما السابق، فلو كان ذلك سهوا أو جهلا حسب وتمت صلاتهما بذلك ثم رأيته مصرحاً به في شرح الروض (قوله ولم يركع هو) أي أو ركع وكان للقيام أقرب منه إلى الركوع أو إلى الركوع أقرب كما أفهمه قول الشارح: أي بعد وجود أقله (قوله ويأتي بدله بركعة بعد سلام الإمام) فهل ذلك ما لو شك في السجدة الثانية أو طعأ ثنيتهما، وقد جلس مع الإمام للتشهد أو شك في طعأ ثنية السجدة الأولى بعد جلوسه معه بين السجدة الثانية، فيوافق الإمام فيها هو فيه ويأتي بركعة بعد سلامه، وأظن أنه مرّ للشارح في ركن الترتيب ما يخالفه فيلراجع عبارة حجج هنا بعد قوله يقينا: أي وكان في التخلف له فحش مخالفة، ثم مثل بعد ذلك بأمثلة إلى أن قال: ولو كان شكه في السجود في الركعة الأخيرة فهل جلوسه للتشهد الأخير كقيامه فيها ذكر أو بفرق بأنه في صورة القيام قد تلبس بركن يقينا، إلى أن قال: وهذا أي الفرق أقرب اه باختصار (قوله في أنه سجد) أي أم لا (قوله وإن كان إمامه قائما) أي لأن المأموم لما لم ينتقل إلى ركن آخر عدّ كأنه في

(قوله ويظهر أن يجلس التشهد الأول كجلوس التشهد الأخير لكونه على صورته نظير ما مرّ آتفا) انظر ما موقع هذا هنا وما المراد بما مرّ آتفا، وهو ساقط في بعض النسخ وفي حواشي التحفة للشهاب حج

تعتقد صلاته بالأولى مما مرّ في مقارنته له فيها وذكره هنا توطئة لما بعده (أو بالفاتحة أو التشهد) بأن فرغ من ذلك قبل أن يشرع إمامه فيه (لم يضرّ ويمزجه) لأنه أتى به في محله من غير مخالفة فاحشة (وقيل) لا يمزجه (تجب إعادته) مع فعل الإمام أو بعده وهو الأولى ، فإن لم يعده بطلت لأن فعله مرتب على فعله فلا يعتد بما سبقه ، ويستحب مراعاة هذا الخلاف ، بل يستحب ولو في سرية أن يؤخر جميع فاتحته عن فاتحة إمامه إن ظن أن يقرأ بعدها ، وإنما قلنا رعاية هذا الخلاف على خلاف البطلان بتكرير الركن القولي لقوة هذا عملا بالقاعدة ، كما يؤخذ من كلامهم أنه لو تعارض خلافاً قدم أقواهما وهذا من ذلك ، وحديث «فلا تختلفوا عليه» يؤيده ، وهذا الذي قررناه أو جه بما في الأنوار في التقدم بقولي : إنه لا تنس إعادته للخروج من الخلاف لوقوعه في هذا الخلاف ، وفيه أيضاً أنه لو علم أن إمامه يقتصر على الفاتحة أو سورة قصيرة ولا يتمكن من إتمام الفاتحة فعليه أن يقرأ الفاتحة مع قراءته ، لكن الذي أتى به الوالد رحمه الله تعالى عدم وجوب ذلك على المأموم الموافق فيها فقد قال صاحب الأنوار كالشيخين وغيرهما : والزحام والنسيان والبطء في القراءة واشتغال الموافق بدعاء الافتتاح والتعذر أعمار ، فلو ركع الإمام ولم تتم فاتحة المأموم للبطء أو الاشتغال ، أو تذكر أنه نسي أو شك في فواتها قبل الركوع وجبت القراءة والسعي خلف الإمام ما لم يزد التخلف على ثلاثة أركان اهـ ، فقله فعليه أن يقرأ الفاتحة معه مراده به الاستحباب ، فعلم من ذلك أن محل استحباب تأخير فاتحته إن رجا أن إمامه يسكت بعد الفاتحة

في السجود (قوله بأن فرغ من ذلك قبل أن يشرع إمامه فيه) أفهم أنه لو تأخر شروعه عن شروع الإمام ولكن فرغ الإمام قبله لا يأتى هذا الخلاف ، وكذا لو سبقه ولكن لم يفرغ قبل شروعه اهـ عمرة (قوله أن يؤخر جميع فاتحته) أى وجميع تشهده أيضاً (قوله عن فاتحة إمامه) أى فلو قارنه ففضية قولهم إن ترك المستحب مكروه كراهة هذا ، وأنه مفوت لفضيلة الجماعة فيا قارن فيه ، لكن قال بعضهم : إن المقارنة في الأفعال مكروهة تفوت فضيلة الجماعة لفحص المخالفة ، بخلاف المقارنة في الأقوال فليراجع (قوله وإن لم يكونا طويلين^١) أى بأن

ما نصه : قوله وينتج في جلوس التشهد ، كلنا في شرح مر ، وقضيته أن من شك في جلوس التشهد الأول أو الأخير في السجود لم يعد له وهو ممنوع مخالف لما في الحاشية عن الروض انتهى . ومراده بما مر في الحاشية ما ذكره في قوله قبل هذه عن الروض في صلاة الجمعة أنه لو شك مترك الركعة الثانية مع الإمام قبل السلام هل يبعد مع الإمام سجدة وأتمها جمعة انتهى لكن الذي كتب عليه الشهاب المذكور من قول التتحفة : وينتج الخ من أنه فيها فعله في بعض نسخها ، وإنما الذي فيها أنه لو كان شك في السجود في الركعة الأخيرة فهل جلوسه للتشهد الأخير كقيامه : أى فيمتنع عليه العود للسجود واستقر أنه ليس كقيامه وفرق بينهما ، فقله ذكر بعد ذلك في بعض النسخ قوله وينتج الخ ، لكن الشارح لم يقدم ذلك فلراجع نسخة صحيحة (قوله فقد قال صاحب الأنوار) وإنما لم يضم ثلاثاً يتوهم رجوع الضمير إلى الوالد ، وانظر ما وجه دفع هذا لما اقتضته عبارة الأنوار من الوجوب . وفي حواشي المنهج للشهاب سم بعد أن ساق عبارة الشارح هذه برمتها ما نصه : وسياقه يدل على أن المأموم في صورة الأنوار : أى الأولى يصير كبطيء القراءة ، وفيه نظر ظاهر مع فرض أنه علم أن إمامه يقتصر على الفاتحة ،

(١) (قول المحقق قوله وإن لم يكونا طويلين) هذا ليس موجوداً بنسخ الشرح التي بأيدينا اهـ مصححه .

قنرا يسما أو يقرأ سورة تسما وأن محل نذب سكوت الإمام إذا لم يعلم أن المأموم قرأها معه أو لا يرى قراءتها (ولو تقدم) على إمامه (يفعل ركوع وسجود ، فإن كان) ذلك (بركتين) فليبين متوالين سواء أكانا طوبلين أم قصيرين (بطلت) صلاته إن كان عامدا عالما بتحريمه للمخالفة الفاحشة ، بخلاف ما إذا كان ساهيا أو جاهلا فإنه لا يضر ، غير أنه لا يعتد له بهما ، فإن لم يعد للإتيان بهما مع إمامه لسبوه أو جهله أتى بعد سلام الإمام بركعة وإلا أعادها . قال في أصل الروضة : ولا يخفى بيان السبق بركتين من قياس ما ذكرناه في التخلف ، ولكن مثله العراقيون بأن ركع قبله ، فلما أراد أن يركع رفع فلما أراد أن يرفع سجد ، وهو مخالف لما سبق في التخلف فيجوز أن يستويا بأن يقدر مثل ذلك هنا أو بالعكس وأن يختص هذا بالتقدم لفحشه اه . والمعتمد أن التقدم كالآخر ، وذكر النسائي أنه ظاهر كلام الشيعين ، وأنهم كلام المصنف أنه لو تقدم أو تأخر بركتين وكان أحدهما فعليا والآخر قوليا أنه لا يضر وهو كذلك ، ومثله صاحب الأنوار بالفاحشة والركوع (ولا) بأن كان التقدم بأقل من ركتين سواء أكان بركن أم بأقل لم بأكثر (فلا) تبطل صلاته وإن كان عامدا عالما لقله المخالفة ، وله انتظاره فيها سبقه به كان ركع قبله ، ويسن الرجوع إليه ليركع معه إن كان متعمدا للسبق جبرا لما فات ، فإن كان ساهيا به فهو غير بين انتظاره والعود والسبق بركن عمدا كأن ركع ورفع والإمام قائم حرام لخبره أما يخفى الذي يرفع رأسه

كان أحدهما طويلا دون الآخر كأن تخلف في الاعتدال حتى هوى الإمام بالسجدة الثانية كما تقدم (قوله بأن كان التقدم بأقل من ركتين) أى أو بركتين غير متوالين كان ركع ورفع قبل ركوع الإمام واستمر في اعتداله حتى لحقه الإمام فسجد معه ثم رفع قبله وجلس ثم هوى للسجدة الثانية فلا يضر ذلك لعدم تواليهما (قوله ويسن الرجوع إليه ليركع معه الخ) وإذا عاد فهل يحسب له ركوعه الأول أو الثانى؟ فيه نظر ، والأقرب أنه يحسب له ركوعه الأول إن أطمأن فيه وإلا فالثانى ، وينبئ على كون المحسوب الأول أنه لو ترك الطمأنينة فى الثانى لم يضر لأنه لحض المتابعة ، ثم على حساب الأول لو لم يتفق له بعد عوده ركوع حتى اعتدل الإمام فهل يركع إن كان الإمام فى الاعتدال لوجوبه عليه بفعل الإمام أولا ، لأنه إنما كان لحض المتابعة وقد فاتت فأشبه ما لو لم يتفق له بسجود التلاوة مع الإمام حتى قام؟ فيه نظر يحتمل الأول ، لا لاستقراره عليه بفعل الإمام بل لأن رفعه من الركوع لم يكن بقصد الاعتدال بل لمتابعة الإمام ، فأشبه ما لو رفع فزعا من شىء بعد الطمأنينة فى الركوع ، ويحتمل الثانى وهو الأقرب فيسجد مع الإمام .

[فائدة] قال صحيح في الزواجر : تنبيه : عدنا هذا : أى مسابقة الإمام من الكبار هو صريح ما فى الأحاديث الصحيحة ، وبه جزم بعض المتأخرين ، وإنما يتضح بناء على ما روى عن ابن عمر أن من فعل ذلك لاصلة له . قال الخطاى : وأما أهل العلم فمنهم قالوا : قد أساء وصلاته مجزئة ، غير أن أكثرهم يأمرونه أن يعود إلى السجود ويمكث في سجودها بعد أن يرفع الإمام رأسه بقدر ما كان نزل اه . ومنهنا أن مجرد رفع الرأس قبل الإمام أو القيام أو الهوى قبله مكروه كراهة تنزيه ، وأنه يسن له العود إلى الإمام إن كان باقيا فى ذلك الركن ، فإن سبقه

لأنه حيثئذ بمنزلة من ترك الفاحشة عمدا حتى ركع الإمام بل هو من أفرادها فليتمل انتهى (قوله وأن محل نذب سكوت الإمام الخ) انظر من أين يعلم هذا (قوله أم قصيرين) ليس لنا فعلان قصيران متواليان (قوله فإن كان ساهيا به فهو غير) تقدم فى سجود السهو الفرق بين هنا وبين ما لو انتصب وحده ساهيا لتشبه الأول حيث وجب عليه العود بفحش المخالفة فى تلك دون هذه

قبل رأس الإمام أن يحرك رأسه رأس حمار ، ويؤخذ من ذلك أن السبق ببعض ركن كأن ركع قبل الإمام ولحقه الإمام في الركوع أنه كالسبق بركن وهو كذلك كما جرى عليه الشيخ (وقيل تبطل بركن) تام في العمد والعلم لمناقضته الاقتداء ، بخلاف التخلّف إذ لا يظهر فيه فحش مخالفة .

فصل

في زوال القنوة وإيجادها وإدراك المسبوق الركعة وأول صلاته وما يتبع ذلك

إذا (خرج الإمام من صلاته) يحدث أو غيره (انقطعت القنوة) به لزوال الرابطة فيسجد لسبب نفسه ويقتدى بغيره وغيره به والأوجه أنه لو تأخر الإمام عن بعض المأمومين تأخراً غير معتبر مع القنوة كان قاطعاً لها لقصة

يركن كأن ركع واعتدل والإمام قائم لم يركع حرم عليه ، ولا يبعد أن يحمل الحديث على هذه الحالة وتكون هذه المعصية كبيرة أو بركتين ، كأن هوى إلى السجود والإمام لم يركع وكان ركع واعتدل والإمام لم يركع ، فلما أراد الإمام الاعتدال هوى المأموم للسجود بطلت صلاته ، ويكون فعل ذلك وتسميته كبيرة ظاهراً له بحروفه . أقول : وقوله ومذهبنا أن مجرد رفع الرأس الخ لا ينافي كون السبق ببعض الركن حراماً ، لأنه لا يتحقق السبق ببعض الركن إلا بانتقاله من القيام مثلاً إلى مسمى الركوع أو السجود ، والمؤمن من القيام وسيلة إلى الركوع أو السجود والرفع من السجود وسيلة إلى القيام أو الجلوس بين السجدةين فلم يصدق عليه أنه سبق بركن ولا ببعضه .

فصل في زوال القنوة

(قوله وما يتبع ذلك) أي كقيام المسبوق بعد سلام إمامه مكبراً أو غير مكبر (قوله يحدث) ومنه الموت (قوله انقطعت القنوة) أي ومع ذلك يجب نية المفارقة لإزالة للقنوة الصورية ، وعبارة شيخنا الزبائدي قوله إلا لعذر ومن العذر ما يوجب المفارقة : أي بالنية لوجود المتابعة الصورية كن وقع على ثوب إمامه نجس لا يفي عنه أو انقضت مدة الخلف والمقتدى يعلم ذلك اهـ . ويؤخذ من قوله لوجود المتابعة الصورية أن محل وجوب النية حيث بقى الإمام على صورة المصلين أما لو ترك الصلاة وانصرف أو جلس مثلاً على غير هيئة المصلين لم يحتاج لنية المفارقة وهو ظاهر ، وبه صرح حجج حيث قال : وقد تجب المفارقة إن عرض مبطل لصلاة إمامه وقد علمه فيلزمه نيتها فوراً وإلا بطلت وإن لم يتابعه اتفاقاً كما في المجموع ، ويوجه بأن المتابعة الصورية موجودة فلا بد من قطعها وهو متوقف على نيته ، وحينئذ فلو استدير الإمام أو تأخر عن المأموم أتبعه علم وجوبها لزوال الصورة اهـ . ويستفاد ذلك من قول الشارح الآتي : وقد تجب المفارقة كأن رأى إمامه مثلثاً بما يبطل الصلاة . وكتب الشيخ عميرة على قول المتن انقطعت القنوة : أي ولا يقال إن المأموم باق فيها حكماً فله أن يقتدى بغيره ويقتدى غيره به ويسجد لسببه أيضاً كلها في الأسنوي ، وهل يسجد لسببه الحاصل قبل خروج الإمام الظاهر خلافه اهـ : أي لأن الإمام تحمله عنه . وأما لو سها الإمام قبل اقتداء المأموم به فلا يسقط السجود عن المأموم إذا بطلت صلاة الإمام لما لحق المأموم من الخلل بمجرد اقتدائه بالإمام (قوله تأخراً غير معتبر) أي بأن تأخر عقب الإمام عن عقب قوله ويؤخذ من ذلك) أي من الحديث .

فصل في زوال القنوة وإيجادها

(قوله غير معتبر) لاحتاجة إليه لأن تأخر الإمام عن المأموم لا يكون إلا غير معتبر ، وقد يقال أحترز به

أبي بكر رضي الله عنه ، لكن بالنسبة لمن تأخر عنه لا من لم يتأخر عنه (فإن لم يخرج) أي الإمام (وقطعها المأموم) بنية المقارنة (جاء) مع الكراهة بحيث لا عدل له لما فيه من مفارقة الجماعة المطلوبة وجوبا أو ندبا مؤكدا ، بخلاف مفارقتها بطل فلا تكره ، وصلاته صحيحة في الخالفين لأنها إما سنة على قول والسن لا تلزم بالشروع فيها إلا في الحج والعمرة أو فرض كفاية على الراجح ، فكذا في الجهاد وصلاة الجنائزة والحج والعمرة ، ولأن الفقرة الأولى فارقته صلى الله عليه وسلم في ذات الرقاع كما سيأتي ونحو معاذ وأنه صلى بأصحابه المشاء فطوّل عليهم ، فانصرف رجل فصل ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بالقصة ، فغضب وأنكر على معاذ ولم يتكر على الرجل ولم يأمره بالإعادة . قال المصنف : كلنا استدلوا به وهو استدلال ضعيف ، إذ ليس في الخبر أنه فارقه وبني بل في رواية أنه سلم ثم استأنفها ، فهو إنما يدل على جواز الإبطال للعر . وأجيب بأن البيهقي قال : إن هذه رواية شاذة انفرد بها محمد بن عباد عن سفيان ولم يذكرها أكثر أصحاب سفيان ، ويتقدير عدم الشلوش أجيب بأن الخبر يدل على المضي أيضا ، لأنه إذا دلّ على جواز إبطال أصل العبادة فعلى إبطال صحتها أولى . واختلف في أي الصلاة كانت هذه القضية ، ففي رواية التستائي وأبي داود أنها في المغرب ، وفي رواية الصحيحين وغيرهما وأن

المأموم مثلا (قوله إلا في الحج والعمرة) أي حجّ الصبي والريق فلنهما منهما سنة لا فرض كفاية ومع ذلك يحرم قطعهما ، بمعنى أن الولي يحرم عليه تمكين الصبي من القطع . أما الريق فالحرمة متعلقة به نفسه لتكليفه ، وظاهر اقتضاه على استثناء هذين أن الصبي إذا صلى على جنازة أو حضر الصف كان له قطعهما وهو ظاهر لعدم تكليفه . ولو قيل يجب على ولي الصبي منعه من إبطال صلاة الجنائزة لسقوط الفرض به كالبالغ ولما فيه من الإضرار بالميت لم يكن بعيدا (قوله إلا في الجهاد وصلاة الجنائزة) أي وإن تأدى الفرض بغيره كان صلى عليه من يسقط الفرض به ثم صلى عليه غيره فيحرم عليه قطعها لأنها تقع فرضا وإن تعدد القاعلون وتربوا . وأما لو أعادها شخص بعد صلاته عليه أولا فليح له فلا ، وعليه فهل يحرم عليه قطعها قياسا على المكتوبة المعادة أم لا ؟ في نظر . والظاهر الجواز ويفرق بأن المكتوبة المعادة قيل إنها الفرض ، وقيل الفرض واحدة يحتمسب الله ما شاء منهما ، وقيل الفرض أكمل الصلاتين بخلاف هذه ، فإنه لا خلاف في كونها فلا ، على أن إعادة الجنائزة غير مطلوبة فكان القياس عدم انعقادها ، إلا أنه يجوز ذلك لأن المقصود منها الدعاء ، ثم ظاهر كلامهم أنه لا فرق في حرمة قطع صلاة الجنائزة بين كونها على حاضر أو غائب أو قبر وهو ظاهر لما في القطع من الإضرار بالميت في الجملة .

[فائدة استطراذية] قال سم على شرح البهجة في الجنائز : قوله ولا على قبر النبي أحمد الخ ، لا يبعد أن محله إذا دفن بعد الصلاة عليه وإلا فيجوز بل يجب على القبر مره . وظاهره وإن لم يكن المصلي من أهل القبر إزد ذلك ويوجه بأنه مخاطب بفعله الآن نزىلا لهذه الحالة منزلة ما لو كان باقيا لم يفتن

(قوله ونحو معاذ) عطف على قوله لأنها إما سنة الخ ، وقوله أنه صلى بأصحابه المشاء هذه الرواية أحمد الآتية (قوله فانصرف) أي فارق وأتم لنفسه لقوله بعد : ولم يأمره بالإعادة (قوله بل في رواية أنه سلم) هذه الرواية لا توافق ما هو المقرر عندنا من أن السلام قبل فراغ الصلاة ممتنع ، فلعلم لم يأت به على قصد الخروج من الصلاة ، بل بعد أن نوى الخروج سلم على القوم لانصرافه عنهم (قوله واختلف في أي الصلاة كانت) أي الاستطاهمية إذا

عما لو تأخر عن أصابع المأموم دون عقبه بأن كانت قدمه صغيرة دون قدم المأموم أو نحو ذلك (قوله بخلاف) . فارقته بغير أي من الأعداء المشار إليها فيما يأتي في المتن وإن كانت مذكورة فيه في حيز التقديم (قوله وفي رواية الصحيحين وغيرهما) المناسب تأخير هذه عن رواية أحمد لأنه يصدد بيان الصلاة التي وقع فيها ما ذكر ، ورواية

معاذ الفتح بسورة البقرة» وفي رواية لأحمد وأنها في العشاء ققرأ - اقتربت الساعة - قال في المجموع فيجمع بين الروايات بجعل ذلك على أنهما قضيتان ، ولكن ذلك كان في ليلة واحدة ، فإن معاذ لا يفعله بعد التهي وبعد أنه نسيه ، وجمع بعضهم بين روايتي البقرة واقتربت بأنه ققرأ بهذه في ركعة وبهذه في أخرى (وفي قول) قديم (لا يجوز) إخراج نفسه من الجماعة لالتزامه القدوة في جميع صلاته وفيه إبطال للعمل ، وقد قال تعالى - ولا تبطلوا أعمالكم - (إلا بغير) فتبطل صلاته بدون ، وضابط العذر كما قاله الإمام ما (يرخس في ترك الجماعة) ابتداء ويلحق به ما ذكره المصنف بقوله (ومن العذر تطويل الإمام) القراءة أو غيرها كما لا يخفى . وتعييرهم بالقراءة جرى على الغالب ، ومحل ذلك حيث لم يصبر المأموم عليه لضعف أو شغل وإن كان خفيفاً بأن يذهب خشوعه فيما يظهر ، وظاهر كلامهم عدم الفرق بين محصورين رضوا بالتطويل ولو في مسجد غير مطروق وغيرهم ، وهو ظاهر عند وجود المشقة المذكورة ، ومعلوم أن الرجل الذي قطع القدوة في خبر معاذ المار كان شكاً للعمل في حرثه الموجب لضعفه عن احتمال التطويل ، فاندفع ما قيل ليس فيها غير مجرد التطويل وهو غير عذر . اللهم إلا أن يثبت أنها شخصان وأن في رواية شكاية مجرد التطويل فيتضح ذلك حينئذ (أو تركه سنة مقصودة كتشبهه) أول أو قنوت

دخلت على معرف باللام أو غيرها ، كالعلمية كانت استفهاماً عن الأجزاء ، وإذا دخلت على منكر كانت استفهاماً عن الأفراد ، فإذا قيل : أي زيد أو الرجل أحسن كان الجواب وجهه مثلاً ، وإذا قيل : أي رجل من هؤلاء أحسن ؟ قيل زيد أو عمرو ، فقوله هنا في أي الصلاة معناه : في أي جزء من أجزاء الصلاة أهو الركوع أو غيره ؟ وإذا قيل في أي صلاة كان معناه في المغرب أو غيرها . اللهم إلا أن يجاب بأن في الكلام مضاعفاً محذوفاً : أي أي أفراد الصلاة ، أو أن أل للجنس وهو يساوق النكرة وإن اختلف مفهومهما (قوله وجمع بعضهم بين روايتي البقرة) أي بناء على أنها قضية واحدة (قوله يرخس في ترك الجماعة ابتداء) وقضيتها أن ما لحق هنا بالعذر كالتطويل وترك السنة المقصودة لا يرخس في الترك ابتداء . قال مر : وهو الظاهر فيدخل في الجماعة ، ثم إذا حصل ذلك فارق إن أراد اه سم على منهج . وفي حاشية شيخنا الحلبي بعد مثل ما ذكر ، ولا يبعد أن يكون التطويل من المرخص ابتداء حيث علم منه ذلك اه . وعلى هذا لو كان من عادة الإمام التطويل المؤدى لذلك منه الإمام منه لما فيه من إضرار المقتدين به وتقويت الجماعة عليهم ، ثم ما ذكر من أن المرخص في ترك الجماعة ابتداء يرخس في الخروج منها يقتضي أن من أكل ذابح كرهه ثم اقتدى بالإمام أنه يجوز له قطع القدوة ولا تقوته فضيلة الجماعة ، والذي ينبغي أن هذا ونحوه إن حصل بخروجهم عن الجماعة دفع ضرر عن الحاضرين أو عن المصل نفسه كان حصل له ضرر بشدة حر أو برد وكان يزول بخروجه من الجماعة وتتميمه نفسه قبل فراغ الجماعة كان ذلك عذراً في حقه وإلا فلا ، إذ الفائدة لخروجه عن الجماعة إلا مجرد تركها . وقوله ويلحق به : أي في جواز القطع بلا كراهة (قوله كتشبهه أول أو قنوت) قال حجج : وكذا سورة ، إذ الذي يظهر في ضبط المقصود أنها ما جبر بسجود السهو أو قوى الخلاف في وجوبها أو وودت الأدلة بعظيم فضلها اه . وينبغي أن مثل ترك السورة

الصحيحين لاتعرض فيها لذلك ، ثم يذكر رواية الصحيحين بعد مخالفتها لرواية أحمد في المقرر ثم يجمع بين الروايات (قوله ومعلوم أن الرجل النج) عبارة التحفة واستدلناهم بهذه القصة للمفارقة بغير عذر عجيب ، مع ما في الخبر أن الرجل شكى العمل في حرثه الموجب لضعفه عن احتمال التطويل فاندفع ما قيل ليس فيها غير مجرد التطويل وهو غير عذر . نعم إن قلنا بأنهما شخصان وثبت في رواية شكاية مجرد التطويل لتضح ما قالوا .

فله مفارقتها ليأتى بذلك السنة ، وعمل جواز القطع في غير الجمعة . أما في الركعة الأولى منها فممتنع للمسافر أن الجماعة في الركعة الأولى شرط بخلاف الثانية فيجوز الخروج فيها ، ولو ترتب على خروجه من الجماعة تعطيلها وقتلنا إنها فرض كفاية اتجه كما قاله بعض المتأخرين عدم الخروج منها لأن فرض الكفاية إذا انحصر في شخص تعين عليه وقد تجب المفارقة كأن رأى إمامه متلبسا بما يبطل الصلاة ولو لم يعلم الإمام به كأن رأى على ثوبه نجاسة غير معفو عنها : أي وهي خفية تحت ثوبه وكشفها الريح مثلا أو رأى خفه تنحرق (ولو أحرم منفردا ثم نوى القلوة في خلال) أي أثناء (صلاته) قبل ركوعه أو بعده (جاز في الأظهر) ولم تبطل به صلاته ، لكن كل من قطعها بغير عذر ، وإدخاله نفسه فيها في خلال صلاته مكروه مفوت فضيلة الجماعة حتى فيا أدركه مع الإمام خلافا

ترك التسبيحات للخلاف في وجوبها ، وأنه ليس مطلقا تكبير الانتقالات وجاسة الاستراحة ورفع اليدين عند القيام من التشهد الأول لعدم التضييق فيه على المأموم لأنه يمكنه الإتيان به وإن تركه إمامه ، بخلاف التسبيحات فإن الإتيان بها يؤدي لتأخير المأموم عن إمامه (قوله فله مفارقتها) يشعر بأن الاستمرار معه أفضل (قوله في غير الجمعة) أي وما ألحق بها مما تجب فيه الجماعة من المعادة والمنثور فعلها جماعة وأولى الثانية من المجموعة تقديما بالمطر بناء على ما نقل عن الشارح من اشتراط الجماعة في الركعة الأولى كلها منها ، أما على ما تقدم عن سم على حج في صلاة المسافر من أنه يكفي لصحة الثانية عقدتها مع الإمام وإن فارقه حالا فلا تحرم المفارقة لحصول المقصود بالنية (قوله وقتلنا إنها فرض كفاية) أي وهو الراجح (قوله اتجه كما قاله الفخ) قد يشكل امتناع المفارقة بما تقدم في قوله : ولا رخصة في تركها من أن العذر يجوز الترك وإن توقف ظهور الشعار على من قام به ، إلا أن يخص ما هنا بما إذا لم يكن عذر (قوله عدم الخروج) أي عدم جوازه (قوله أي وهي خفية) أما الظاهرة فالواجب فيها الاستئناف لعدم انعقاد الصلاة كما مر ، لكن يبقى الكلام في كون هذه خفية بناء على ما قدمه من فرض ما في باطن الثوب في ظاهره وفرض البعيد قريبا (قوله وكشفها الريح مثلا) أي فأدركها لكشف الريح وهذا بناء على ما قدمه من أن الظاهرة هي التي أو تأملها أبصرها بأن كانت بظهر الإمام مثلا . أما على ما تقدم من أن مقتضى الضبط بما في الأنوار أن يفرض باطن الثوب ظاهرا ، وما في الثوب السافل أعلى وأن الظاهرة هي العينية وأن الخفية هي الحكيمة فقط فهذه من الظاهرة ، وعليه فيجب الاستئناف لا المفارقة (قوله ولو أحرم منفردا) خرج بهذا ما لو افتتحها في جماعة ثم نقل نفسه لأخرى فإنه يجوز قطعها كما في التحقيق وشرح المهلب اه عمرة . وقوله قطعا : أي من غير كراهة إن كان عذر : أي فإن لم يكن عذر كره كما يعلم من كلام سم الآتي (قوله جاز في الأظهر) والمستحب أن يتنهما ركعتين : أي بعد قلبها نقلا ويسلم منها فتكون نافذة ثم يدخل في الجماعة ، فإن لم يفعل استحسب أن يقطعها ويفعلها جماعة اه سم على منج . ويؤخذ من ذلك أن قولهم قطع القرض حرام محله ما لم يرتب عليه التوصل بالقطع إلى ما هو أعلى مما كان فيه (قوله وإدخاله نفسه فيها في خلال صلاته مكروه) وهذا بخلاف ما لو نوى الإمامة في الأثناء فإنه لا كراهة فيه ولا فوات فضيلة فيها ، والفرق أن الاقتداء بالغير مظنة مخالفة نظم الصلاة لكونه يتبع الإمام في نظم صلاته وإن خالف نظم صلاة المأموم ، ولا كذلك الإمام لأنه مستقل لا يكون تابعا لغيره ، قاله م ر اه سم على منج . ولعل الفرق بين ما ذكره الشارح هنا وما قدمه من المتابعة من فوات الفضيلة فيا قارن فيه فقط أن المتابعة بعد المفارقة ثم مطلوبة منه ، بخلاف ما هنا فإن الاقتداء المؤدى للمتابعة بعد الانفراد منهي عنه ، وذلك يؤدي إلى النهي عن المتابعة بعد الانفراد ، فكانت الكراهة فيه ممانعة من الفضيلة في جميع

تتركش هنا وظاهر أنها لا تنفوت حيث حصلت ابتداء في المفارقة الخيرة كما مر ويدل لما تقرر فعل الصديق لما جاء صلى الله عليه وسلم وهو إمام فتأخر واقتدى به ، لأن الإمام في حكم المنفرد ، وصح أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بهم ثم تذكر في صلاته أنه جنب فلعجب فاغتسل ثم جاء وأحرم بهم ، ومعلوم أنهم أنشئوا نية اقتداءهم به وهل العذر هنا كما في صورة الخبر وكان اقتدى ليتحمل عنه الفائتة فيلزم الصلاة كاملة في الوقت مانع للكراهة

ما أدركه بعد الانفراد (قوله وصح أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بهم) لا يقال : كيف وقع السهو عليه صلى الله عليه وسلم حتى أحرم بهم مع الجنابة مع أن الأنبياء معصومون عن الكبائر والصغائر فلا تقع منهم لا عمدا ولا سهوا . لأننا نقول : صرحوا بجواز وقوع ذلك السهو منهم حيث ترتب عليه تشريع وكان ذلك في صلاة الصبح كما سيأتي (قوله وأحرم بهم) الذي في البخاري أن ذلك كان قبل الإحرام وعبارته في باب هل يخرج من المسجد لعلعة عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وقد أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف ، حتى إذا قام في مصلاه انتظرنا أن يكبر انصرف ، قال شيخ الإسلام الأنصاري : أي في شرحه على البخاري قبل إحرامه : وقال على مكانكم فكاننا على هبتنا حتى خرج إلينا ينطف رأسه ماء وقد اغتسل : أي والخال أنه اغتسل اه . وعلى هذا فالإشكال في قولنا لا يقال : كيف وقع السهو عليه غير وارد حيث لم يكن في صلاة هذا . وفي الفتح في الباب المذكور مانعه : قوله حتى إذا قام في الصلاة زاد مسلم من طريق يونس عن الزهري : قبل أن يكبر فانصرف . وقد تقدم في باب إذا ذكر في المسجد أنه جنب من أبواب الفصل من وجه آخر عن يونس بلفظ : فلما قام في مصلاه ، ففيه دليل على أنه انصرف قبل أن يدخل في الصلاة ، وهو معارض لما رواه أبو داود وابن حبان عن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل في صلاة الفجر فكبر ثم أوما إليهم . ولما لك من طريق عطاء بن يسار مرسلا : أنه صلى الله عليه وسلم كبر في مصلاه من الصلوات ثم أشار بيده أن أمكثوا ، ويمكن الجمع بينهما بحمل قوله كبر على إرادة أن يكبر أو بأنها واقعتان . أبداه عياض القرطبي احتمالا ، وقال النووي : إنه الأظهر ، وجزم به ابن حبان كعادته ، فإن ثبت وإلا لما في الصحيح أصح (قوله كما في صورة الخير) هو قوله أحرم بهم ثم تذكر (قوله وكان اقتدى الخ) فيه إشعار بأن صورة المسئلة أنه لو لم يقتد خرج بعد الصلاة عن وقتها مع وقوع باقيها في الوقت ، وحينئذ فيخالف ما يأتي له من أنه لو ضاق الوقت وأمكنه إدراك ركعة بإدراك ركوعها لزمه الاقتداء بالخ ، وقوة كلامه هنا تعطى أنه حيث أدرك مع الإمام ركعة في الوقت وكان استمراره معه يؤدي إلى خروج بعضها ليلزمه الاقتداء بغيره ليتحمل عنه ويوقعها كلها في الوقت وإن كان ابتداء إحرامه في وقت لا يسعها كاملة ، ولو قيل يوجب الاقتداء في هذه لم يبعد ، ونخص مسئلة الجواز بما إذا أحرم وقد بقي من الوقت ما يسعها كاملة ، لكن اتفق عروض مانع كالتطويل المؤدى لخروج بعضها ، أو ينخص ما يأتي من الوجوب بما إذا لم يدرك منها ركعة في الوقت وما هنا بما لو أدركها ركعة في الوقت أو أكثر (قوله ليتحمل عنه) يفيد أن من أحرم منفردا جاز له قبل قراءة الفاتحة : أي في أي ركعة الاقتداء بمن في الركوع فتسقط عنه ، لكن هذا ظاهر إذا اقتدى عقب إحرامه ، أما لو مضى بعده ما يسع الفاتحة أو بعضها من غير قراءة فهل تسقط عنه أو يجب عليه قراءتها في الأول وبعضها في الثاني ، وعلى هذا هو في الأول كالموافق وفي الثاني كالمسروق أو كيف الحال ؟ فيه نظر اهـ

(قوله وظاهر أنها لا تنفوت حيث حصلت ابتداء الخ) أي فتحصل في جميع الصلاة نظير من أدرك مع الإمام بعض الصلاة وأنعم لنفسه بعد فراغ الإمام فليراجع (قوله ابتداء) أي في ابتداء صلاته . (قوله لما تقرر) أي من جواز

نظير مأمراً أم يفرق بأنه مع العذر ، ثم لا خلاف فيه بخلافه هنا على ما اقتضاه كلامهم على نظر واحتمال وهو: إلى الثاني أقرب . قال الجلال البلقيني : لم يتعرضوا للإمام إذا أراد أن يقتدى بآثر ويعرض عن الإمامة ، وهذه وقعت للصديق مع النبي صلى الله عليه وسلم لما ذهب للصلح بين جماعة من الأنصار وفي مرض موته ثم جاء وهو في الصلاة ، فأخرج نفسه من الإمامة واقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم ، والصحابة أخرجوا أنفسهم عن الاقتداء به واقتدوا بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وقضية استدلالهم بالأول للأظهر كما مر جواز ذلك بل الاتفاق عليه ، والثاني ظاهر أنه ملخصاً . ونظر فيما في المجموع أن أبا بكر استخلف النبي صلى الله عليه وسلم فلم يحتج الصحابة لنية ، لكن بفرض ذلك يحصل ما قاله الجلال البلقيني في الأول ، لأنه نوى الاقتداء به صلى الله عليه وسلم بعد الاستخلاف فينتج أنه أخرج نفسه من الإمامة ثم نوى الاقتداء ، وبما يؤيد كلام الجلال ماسياً في الاستخلاف أنه ممنوع قبل الخروج من الصلاة ، وقضية قول الفقهاء : لو اقتدى الإمام بآثر في بطلان صلاته قولان ، كما لو أحرم منفرداً

حج . أقول : الأقرب أنه كالمسبوق لأنه لم يدرك معه بعد اقتدائه ما يسع الفاتحة ولا نظر لما مضى قبل الاقتداء بعد الإحرام لأنه كان منفرداً فيه حقيقة ، وقد يؤخذ ذلك من قول الشارح السابق ، والحاصل بما يؤخذ من كلامهم إدارتنا الأمر على الواقع بالنسبة للعلو وعدمه ، وعلى ظنه بالنسبة لتدب الإتيان بنحو التوحد بالنسبة لما في صورة الخبر (قوله أم يفرق الخ) أي فلا تكره الصلاة معه ولا تبطل قطعاً ، وأما ههنا فالعذر وإن اعتبرناه هنا فقابل الأظهر لا يكتفي بذلك ، بل يقول ببطلان الصلاة لتقدم إحرام المأموم على إحرام الإمام فاحتضت مراعاة ذلك بقاء الكراهة (قوله بخلافه هنا) يخالفه ما سيأتي في قوله وقيد المصنف المسئلة بإحرامه منفرداً الخ ، وقد يقال : لا عاقلة ، لأنه يبين حال الإمام يبين أنه منفرد حقيقة وإن كان في صورة الجماعة (قوله وهو إلى الثاني أقرب) هو قوله أم يفرق وهذا هو المعتمد (قوله وقضية استدلالهم بالأول) وهو اقتداء الصديق بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله كما مر) أي في قوله ويدل لما تقرر فعل الصديق ، وقوله جواز ذلك هذا هو المعتمد (قوله والثاني ظاهر) هو اقتداء الصحابة بالنبي صلى الله عليه وسلم ، والأول هو قوله فأخرج نفسه من الإمامة ، وقوله ظاهر : أي في نفسه لوضوح أنهم لا يتابعون غير الإمام الأول بدون نية اقتداء ، وقوله بفرض ذلك : أي بفرض عدم احتياجهم لنية الاقتداء (قوله ما قاله الجلال البلقيني في الأول) أي من جواز اقتداء الإمام بغيره

نية القادة في خلال الصلاة (قوله استدلالهم بالأول) أي إخراج الصديق نفسه من الإمامة ، وقوله والثاني ظاهر : أي إخراج المأمومين أنفسهم من الاقتداء والاقتداء بآثر (قوله ونظر فيه) يعني في الثاني بقرينة قوله فلم يحتج الصحابة إلى نية ، والمنظر فيه هو الشهاب حجج ، لكنه إنما عزا كون الصديق استخلف النبي صلى الله عليه وسلم إلى الصحيحين لا إلى المجموع (قوله لكن بفرض ذلك يحصل ما قاله الجلال الخ) لأحاجة إليه فإن الأول لا نزاع فيه (قوله وبما يؤيد كلام الجلال) يعني ما اقتضاه كلامه من أن القصة لا استخلاف فيها كما يدل عليه باقي كلامه : أي خلافاً للمنظر المدعى لذلك ، ووجه تأييد ذلك لكلام الجلال أنه لو كان ما فعله الصديق من باب الاستخلاف لكان أخرج نفسه من الصلاة قبل تأخره عنه صلى الله عليه وسلم لأنه شرط الاستخلاف : أي والواقع في القصة خلاف ذلك ، لكن لك أن تقول : إذا كان الاستخلاف فيها ثابتاً في الصحيحين لا يسوغ إنكاره ، وحديثه فلا يد من جواب عن فعل الصديق ليوافق ما قاله . وأجابه عنه الشهاب سم بأنه ليس المراد بالاستخلاف في القصة الاستخلاف الشرعي ، وبأن الوجه استثناء فعل الصديق فيها بكل حال ، إذ للنبي صلى الله عليه وسلم من الحرمة

ثم نوى جماعة موافقة ما قاله الجلال من الجواز لأنه هو الراجح في المسئلة ، وبني القفال على الجواز تصيير المقتدين به منفردين وأن لم الاقتداء بمن اقتدى به مستدلا بقصة أبي بكر ، وفي ذلك تصريح منه بما مرّ عن الجلال من أنها من قبيل إنشاء القدوة لا الاستخلاف ، وفي الخادم ما يؤيد ذلك . ومعنى رواية : والناس يقتلون بأبي بكر : أنه كان يسمعون تبليغ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ القدوة بالمأموم بمنعته بالاتفاق ، وبما مرّ في تأخر الإمام يعلم أن محل جميع ما ذكره إنما ينبغي حيث لم يثبت أن أبا بكر تخلف عنه صلى الله عليه وسلم بعد اقتدائه به ، وإلا فهو يتأخره تنقطع إمامته ولم يكن مستخلفا ولا قاطعا للإمامة بنية اقتدائه بالغير ، وإنما قاطعها حينئذ تأخره ، ثم لما تقدم عليه الصلاة والسلام نوى أبو بكر الاقتداء به لصيرورته منفردا بتأخره ، وحينئذ بطلت إمامته بالنسبة للصحابة لنية الاتهام بغيره فنوا الاقتداء به صلى الله عليه وسلم ، ومن تأمل ذلك علم ما في كلام الجلال وغيره مما تقرر ، كذا قيل وفيه نظر ، لأنه لم يثبت أنه تأخر عن جميع القوم ، فالأوجه ما قاله الجلال من أنه أخرج نفسه

(قوله تصيير المقتدين به منفردين) وعليه فلولم يعلم المقتدون باقتداء الإمام بغيره وتابعوه فهل يثبتون بطلان صلاحهم لاقتدائهم بمقتد أولا لعلهم كما لو كبر الإمام للاحرام فاقتلوا به ثم كبر ثانيا ولم يعملوا بتكبيره ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لعلهم ، ولا فتوهم التفضيلة لوجود الجماعة صورة اللهم إلا أن يقال : تكبير الإمام ثانيا بما ينبغي على المقتدين ، بخلاف اقتدائه بغيره فإنه قد يظهر لم بقرينة تأخره عن الإمام في الموقف والأفعال (قوله أنه كان يسمعون تبليغ رسول الله صلى الله عليه وسلم) عبارة حجج تكبيره وهي أولى ، فإن قول الشارح يحوج إلى تأويل قوله بتبليغ رسول الله يملهم : أى ما يبلغه أبو بكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله لم يثبت أن أبا بكر تخلف عنه) المناسب لما مرّ حيث لم يثبت أنه تأخر عن المقتدين به قبل اقتدائه بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله لصيرورته منفردا بتأخره) أى عن المقتدين (قوله لم يثبت أنه) أى الصديق ، وقوله تأخر عن جميع القوم : أى بل ولا عن بعضهم . وعبرة حجج في شرح الشياكل في باب وفاته صلى الله عليه وسلم بعد قول المصنف فأومأ إليه : أى إلى أبي بكر أن يثبت مكانه نصبا ظاهرا أنه صلى الله عليه وسلم اقتدى به ، والذي رواه الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم جاء حتى جلس عن يساره فكان يصلي قاعدا وأبو بكر قائما يقتدى أبو بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم والناس يقتلون بصلاة أبي بكر . وجاء في رواية : ما يقتضى كلا الأمرين اه . قال المناوى في شرح الشياكل بعد ذلك : وجمع بينه

والإجلال وللصلاة خلفه من الفضل والكمال ما ليس لغيرهما (قوله موافقة ما قاله الجلال) أى في الأوّل كما هو ظاهر ، لكنه ليس محل النزاع كما مرّ ، ووجه موافقته لكلام الجلال أنه بنى القولين في المسئلة على ما لو أحرم منفردا ثم نوى جماعة ، وقد مرّ أن الأظهر فيه الصحة فيكون المبنى عليه كذلك ، وحينئذ فالمسئلة منقولة في كلام الأصحاب ، فنزل الجلال لم يتصرفوا ، إما لعدم إطلاعه على هذا النقل ، أو لعدم تذكره إياه (قوله من أنها من قبيل إنشاء القدوة لا الاستخلاف) أى ولا يعارضه ما في الصحيحين لما قدمناه (قوله بعد اقتدائه به) أى بعد اقتداء النبي صلى الله عليه وسلم بأبي بكر رضي الله عنه (قوله وإلا فهو يتأخره تنقطع إمامته) أى بالنسبة له صلى الله عليه وسلم خاصة دون القوم بقرينة قوله بعده : ثم لما تقدم عليه الصلاة والسلام نوى أبو بكر الاقتداء لصيرورته منفردا بتأخره ، وحينئذ بطلت إمامته بالنسبة للصحابة الخ . وبهذا تمل أن تنظير الشارح الآتي ليس في محله : وكأنه توهم أن قول هذا التليل تنقطع إمامته : أى مطلقا حتى بالنسبة للقوم ، وقد علمت أنه ليس

بالتنية ، ومقابل الأظهر لا يجوز تبطل به الصلاة ، وفقد المصنف المسئلة بإحرامه منفردا ، لأنه إذا اختلجها في جماعة جاز بلا خلاف كما في المجموع ، ولو قام السبوقون أو المقيمون خلف مسافر امتنع اقتداء بعضهم ببعض على ما في الروضة في باب الجمعة من عدم جواز استخلاف المأمومين في الجمعة إذا تمت صلاة الإمام دونهم ، وكذا غيرها في الأصح لأن الجماعة حصلت ، فإذا أتوها فرادى نالوا فضلها ، لكن مقتضى كلام أصلها هنا الجواز في غير الجمعة وهو المعتمد كما سيأتي مبسوطا في باب الجمعة (وإن كان في ركعة أخرى) غير ركعة الإمام سواء أكان متقدما عليه في أفضاله أم متأخرا عنه لعدم ترتيب محذور عليه ، إذ اللازم له أن يتبع إمامه ويلبى نظم صلاة نفسه كما أشار إليه بقوله (ثم) بعد اقتدائه به (يتبعه) فيها هو فيه حيا (قائما كان أو قاعدا) أو راكعا أو ساجدا رعاية للمتابعة (فإن فرغ الإمام أو لا فهو كسبوق) فيتم صلاته (أو) فرغ (هو) أى المأموم أولا

وبين الرواية الأولى بأنه أولا اقتدى بأبى بكر ثم تأخر أبو بكر واقتدى به اه . (قوله ومقابل الأظهر لا يجوز تبطل به الصلاة) قال المحلى : لأن الجواز يؤدى إلى تحريم المأموم قبل الإمام اه . ومراده أنه قد يؤدى إلى ذلك ، وإلا فيجوز أن يحرم المأموم بعد إحرام الإمام ثم يقتدى به فلا يكون إحرام المأموم متقدما على إحرام الإمام (قوله جاز بلا خلاف) فلا يشكل عليه حكاية الخلاف في اقتداء بعض المسبوقين ببعض فإنهم لم يحرموا أولا منفردين بل في جماعة ، ومقتضى ما نقله الشارح عن المجموع أنه متى أحرم بالأولى في جماعة لم يكره الاقتداء الثانى . نعم على ما نقلناه عن حج من تخصيص المسئلة بما إذا تبين خلل في صلاة الإمام لإشكال (قوله كما في المجموع) لكن ليس ذلك على إطلاقه بل صورته أن يحرم خلف جنب أو محدث ثم يبين الحال لما فيذهب الإمام فيظهر وبأبى لإكمال صلاته فيكملها المأموم معه أو يربط المأموم صلاته بغير ذلك الإمام اه . قال حج : فلم أنه لو لم يظهر له نقص في صلاة إمامه بل نقل نفسه لجماعة أخرى بلا سبب كان ذلك مكروها وفاتت به الفضيلة ، بل لو أخرج نفسه بغير أتم صلاته منفردا وكره له الاقتداء اه سم بتصرف (قوله وإن كان في ركعة) هو غاية (قوله يتبعه فيها هو فيه) الحاصل أن قول الشارح وتبعه فيها هو فيه وإن كان على خلاف نظم صلاته شامل لما إذا اقتدى من في السجدة الأولى بمن في القيام فيقوم إليه ويترك السجدة الثانية ، ولا مانع من ذلك وفقا لشيخنا طيب رحمه الله ، وعلى هذا فهل يعتد له بما فعله حتى إذا قام مع الإمام لا تلزمه قراءة القائحة ، وإذا وصل معه إلى ما بعد السجدة الأولى كلت به ركعته أم لا ؟ فيه نظر ، ويظهر الآن الأول : أى وعليه فلو بطلت صلاة الإمام في القيام أو الركوع وجب على المأموم الجلوس فورا بقصد الجلوس بين السجدين ثم يأتى بالسجدة الثانية ، لأن قيامه كان لحض المتابعة وقد زالت ، وكذا إذا اقتدى من في الاعتدال بمن في القيام ، ولا مانع أيضا . ولا يقال : يلزم تطويل الركن القصير . لأننا نقول : اقتدائه به في هذه إعراض عن الاعتدال إلى القيام ، فهو حينئذ يصير قائما لا معطلا ، ثم التبعية فيها هو فيه ينبغي مالم يتم صلاته ، فلو اقتدى من في تشهد الآخر بمن في تشهد الأول فظاهر أنه إذا قام الإمام لبقية صلاته عدم جواز تبعية المأموم له ، بل إن شاء فارقه وسلم وإن شاء انتظره ليسلم معه اه سم على منج . وبقي ما لو اقتدى من في الجلوس بين السجدين بمن في التشهد فهل له أن يأتى بالسجدة الثانية لعدم فحش المخالفة قياسا على ما تقدم فيها لو شك في السجدة الثانية بعد جلوسه مع الإمام للتشهد من أنه يأتى بها لعدم فحش المخالفة أم لا ، فيه نظر ، والأقرب بل المتعين الثانى ، لأننا إنما أوجبنا عليه السجود ثم للشك في الركن

كللت (قوله ولو قام المسبوقون أو المقيمون) أى لتتم صلاتهم

(فإن شاء فارقه) بالنية وسلم من غير كراهة لأنه فراق بعذر كذا مر (وإن شاء انتظره) بالقيّد المار في فصل نية التمدّد (ليسلم معه) وهو الأفضل على قياس ما مر (وما أدركه المسبوق) مع إمامه مما يعتدّ له به لا كاحتدال وما بعده لأنه شخص المتابعة فليس من محل الخلاف في شيء (فأول صلاته) وما يفعله بمصلحته آخرها تخبر «ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا» منفق عليه ، وإتمام الشيء إنما يكون بعد أوله ، وأما خبر مسلم «واقض ما سبقك» فمحمول عن القضاء اللغوي لأنه مجاز مشهور مع أنه يتعين ذلك لاستحالة حقيقة القضاء شرعاً هنا (فيبعد في الباقي) من الصحيح (الفتنوت) في محله لأنه فعله أولاً لحض المتابعة لإمامه (ولو أدرك ركعة من المغرب) مع الإمام (تشهد في ثانيته) استحباباً لأنها محل تشهده الأول ، وما فعله مع الإمام كان للمتابعة ، وهذا إجماع منا ومن المخالف وحجة لنا على أن ما يدرسه معه أول صلاته ، ومرت أنه لو أدركه في أخيرته رابعته مثلاً فإن أمكنه فيها قراءة السورة معه قرأها وإلا أتى بها في أخيرته نفسه تداركاً لما علمه (وإن أدركه) أي المأموم الإمام (راكماً أدرك الركعة) أي ما فاتته

الذي كان فيه مع الإمام والأصل علمه ، وسبق الإمام بركن لا يضر ، فكان السجود واجباً بمقتضى القلوة لعدم سبق بركتين ، وما هنا ليس فيه اقتداء قبل حتى يعمل بمقتضاه ، فروعى حال من اقتضى في الأثناء وهو وجوب تبعية الإمام فيها هو فيه ، ثم إن كان الاقتداء في التشهد الأول وافق الإمام فيها هو فيه وأتى بركعة بعد سلام إمامه وإن كان في الأخير وافقه فيها هو فيه ، ثم أتى بسجدة بعد سلام إمامه وإن طال ما بين السجدين لأنه الاقتداء أعرض عن الجلوس وصار ما هو فيه للمتابعة ، وينبغي أن مثل الاقتداء في التشهد الأخير ما لو اقتدى به في السجدة الأخيرة من صلاته بعد الطمأنينة فينتظره في السجود ولا يتيهه فيها هو فيه ، وأما قبل الطمأنينة فيحتمل أنه كذلك تمام صلاته ظاهراً ، ويحتمل أنه يتيهه لأنه يصدق عليه أن صلاته لم تتم (قوله فإن شاء فارقه بالنية) .

[فزع] لو تلفظ بنية المفارقة عمداً بطلت صلاته كما هو واضح وفقاً لما جزم به مر وخلافاً لمن خالف على ما نسب إليه من منج : أي بخلاف ما لو كان ناسياً أو جاهلاً فلا تبطل صلاته ، وهل يسجد للسهر في هذه الحالة لأن القلوة اختلت بالتلفظ بنية المفارقة أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول للعلّة المذكورة (قوله بالقيّد المار) أي بأن لا يحدث جلوس تشهد لم يحدته إمامه (قوله ليسلم معه وهو الأفضل) قد يقال كيف يكون أفضل مع حكمه بكراهة الاقتداء ، وقد يجاب بأن سبب ذلك ما في المفارقة من قطع العمل وذلك لا ينافي الكراهة وفوات فضل الجماعة باعتبار معنى آخر أه عهدة (قوله مع أنه يتعين ذلك) أي محله على القضاء اللغوي (قوله لاستحالة حقيقة القضاء الخ) قد تمنع دلالة هذه الاستحالة على التعين بلحواز أن للقضاء شرعاً معنى أكثر كوقوع الشيء في غير محله وإن كان في وقته أه سم على حج (قوله وإلا) أي وإن لم يمكنه (قوله في أخيرتي نفسه) قال عهدة : لا يقال فهلاً قضى الجهر أيضاً ، لأننا نقول : هو صفة تابعة والسورة سنة مستقلة أه سم على منج . ومثله في حج (قوله أدرك الركعة) أي ما فاتته من قيامها : أي ولا ثواب له فيها لأنه إنما يثاب على فعله ، وغاية هذا أن الإمام يحمل

(قوله وهو الأفضل على قياس ما مر) انظر ما قالته هذه الأفضلية مع ما مر من أن الاقتداء في الأثناء مكروه مفوت لتفضيلة الجماعة . ثم رأيت الشباب سم نقل في حواشي المنهج الجواب عن ذلك عن شيخه البرلسي بأن سبب ذلك ما في المفارقة من قطع العمل ، وذلك لا ينافي الكراهة وفوات فضل الجماعة باعتبار معنى آخر (قوله فمحمول على القضاء اللغوي) أي إذ لکن قد يقال هو وإن حملناه على المعنى اللغوي فلفظ ما سبقك يشعر بما فرمته (قوله تداركاً لما) أي من القراءة لعذره لثلاثاً تخلو صلاته عن قراءة السورة حيث لم يفعلها ولم يدرکها مع الإمام ، وليس المراد التشارك بمعنى

من قيامها وقراءتها ولو قصر بتأخير تحمزه إلى ركوع الإمام من غير عذر خبير « من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن يقيم الإمام صليبه فقد أدركها » وظاهر كلامه أنه لا فرق في إدراكها بذلك بين أن يتم الإمام الركعة ويتبناها معه أولا ، كأن أحدث في اعتداله وهو كذلك ، ولو ضاق الوقت وأمكنه إدراك ركعة بإدراك ركوعها مع من يتحمل عنه الفائتة لزمه الاقتناء به كما هو ظاهر (قلت) إنما يدركها (بشرط أن) يكون ذلك الركوع محسوبا للإمام كما يستفاد من كلامه في الجملة بأن لا يكون محدثا عنده فلا يضر طرؤ حدوثه بعد إدراك المأموم له معه ولا في ركوع زائد سها به ، وسيأتي في الكسوف أن ركوع صلاته الثاني لا تترك به الركعة أيضا لأنه وإن كان محسوبا له بمنزلة الاعتدال . نعم لو اقتضى به فيه غير مصليا أدرك الركعة لأنه أدرك معه ركوعا محسوبا وأن (يطعن) بالفعل لا بالإمكان يقينا (قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع ، والله علم) ولو أتى المأموم مع الإمام

عنه لعنه هذا ، وفي حاشية شيخنا الشوبري على المنهج قوله أدرك الركعة وثوابها كما في الخلفي في كتاب الصوم حتى ثواب جميعها كما قاله الرافعي ، وإن قصر فلا يحرم حتى ركن إمامه اه إيجاب (قوله كأن أحدث في اعتداله) أي أو في ركوعه بعد طمأنينة المسبوق (قوله ولو ضاق الوقت) أي عما يسع ركعة كاملة (قوله أن ركوع صلاته الثاني) أي من الركعة الثانية أو الأولى إذا كان المأموم موافقا للإمام في صلاته لما مر من عدم حصة نحو المكتوبة بمصلي الكسوف في الركعة الأولى مطلقا (قوله لا بالإمكان) وصورة الإمكان كان زاد في اغناؤه على أقل الركوع قلنا لو تركه لأطمأن ، وقوله يقينا متعلق بيطمن (قوله قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع) دخل فيه ، ما لو كان الإمام أتى بأكل الركوع أو زاد في الاغتناء ثم اقتضى به المأموم فشرع الإمام في الرفع والمأموم في الهوى وأطمأن يقينا قبل مفارقة الإمام في ارتفاعه لأقل الركوع وهو ظاهر ، ويصرح به كلام شيخنا الزبائدي ، وبقي ما لو لم يطمئن مع الإمام قبل ارتفاعه لكن لما قام الإمام شك في ركوعه فأعادته فهل يعود المأموم معه للركوع ويدرك به الركعة أولا ؟ فيه نظر ، والذي يظهر أنه إن علم أن عوده للشك كان كتب له بذلك وجب العود معه لتبين وجوب الركوع على الإمام وإلا فلا يعود بل يمتنع عليه ذلك ، وبقي أيضا ما لو أدرك الإمام في الركوع وأطمأن معه يقينا ثم لما رفع الإمام رأسه من الركوع شرع في قراءة الفائتة فشك المأموم في حال إمامه هل هو ساه أو حامد أو جاهل هل يحسب له ركوعه الأول معه أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب عدم حسبانها لأن التحمل عنه رخصة وهي لا يصار إليها إلا بيقين ، فيستدبر أن الإمام لم يقرأ الفائتة قبل ركوعه الأول لا يكون ركوعه الأول معتادا به فلا يصاح للتحمل عن المأموم لأن ركوعه هذا كالركوع الزائد ، وحيث كان كذلك فيجب عليه العود إلى محل القراءة لأن الشك في حال إمامه يؤدي إلى الشك في انتقاله عن القيام الذي كان فيه والأصل علمه ، ويمحتمل أن ينتظره في السجود لأن الظاهر والغالب في ركوع الإمام أن يكون بعد القراءة المعتد بها وبأني بركعة بعد سلام الإمام ، وإن عاد مع الإمام وقرأ الفائتة وركع معه فينبغي الاعتداد بركعته ، لأنه إن كان الإمام قرأ الفائتة قبل ركوعه الأول اعتدرك ركوع المأموم الأول وحسب له الركعة ، وإن لم يكن قرأ الفائتة وعاد معه المأموم

القضاء بدليل أنه لو أدرك القراءة في الأخير في الإمام فله ولا تشارك (قوله كأن أحدث في اعتداله) أي أو في ركوعه بعد ما أطمأن معه ، ويشمل هذا قوله الآتي قريبا فلا يضر طرؤ حدثه بعد إدراك المأموم له معه وصرح به الشهاب حجج نقلا عن القاضي في شرح العباب (قوله لزمه الاقتناء به) قال الشهاب سم : ظاهره وإن حذر بالتأخير وفيه وقفة (قوله خير مصليا) أي أو مصليا كسنة الظاهر فيها يظهر ، وهذا الاستدراك قد تقدم في الباب

الذى لم يحسب ركوعه بالركعة كاملة بأن أدركه منه قراءة الفاتحة حسبت له الركعة لأن الإمام لم يتحمل عنه شيئا. نعم إن علم سهواً وأحدته ثم نسي لزمنه الإعادة لتقصيره. كما علم مما مر (ولو شك في إدراك الحد الإجزاء) بأن تردد في طمأنينته قبل أن يرفع إمامه عن أقل الركوع (لم تحسب ركعته في الأظهر) ومثله إذا ظن إدراك ذلك بل أو غلب على ظنه لجامعته للشك بالفعل وإن نظريه الزركشى ، لأن هذا رخصة وهى لا بد من تحقق سببها فلم ينظر لأصل بقاء الإمام فيه ، ويسجد الشاك السهو لأنه شاك بعد سلام الإمام في عدد ركعاته فلم يتحملة عنه . والثاني يحسب لأن الأصل بقاء الإمام فيه (ويكبر) المسبوق (للإحرام) وجوبا كغيره في القيام أو بدله ، فإن وقع بعضه في غير القيام لم تنعقد صلاته فرضا ولا نفلا (ثم للركوع) ندبا لأنه محسوب له فتدب له التكمير (فإن نواها) أى الإحرام والركوع (بتكبير) واحدة مقتضرا عليها لم تنعقد صلاته (على الصحيح) لتشريكه بين فرض وستة مقصودة فأشبهه نية الظهر وستة له الظهر والتحية ، وادعى الإمام الإجماع فيه (وقيل تنعقد) له (نفلا) كما لو أخرج خمسة دراهم مثلا ونوى بها القرض والتطوع فلما تقع له تطوعا ، ويفرق على الأول بأن النية ثم يفتقر فيها لما يفتقر هنا ، ولهذا قال الولد رحمه الله تعالى : إن القياس مدفوع وليس فيه جامع معتبر لأن صدقة القرض ليست شرطا في صحة صدقة النفل ، فإذا بطل القرض صح النفل ، بخلاف تكبيرة الإحرام فلما شرط في صحة تكبيرة الانتقال فلا جامع بينهما ، وأيضا فالنفل ثم لم يمتنع لنية أصلا فلم يؤثر فيه فساد النية بالتشريك ، وهنا انتقاده متوقف على النية فأثر فيه اقترانها بمفسد وهو التشريك المذكور. فإن نوى بها التحريم فقط وأتمها هو إلى القيام مثلا أقرب منه إلى أقل الركوع

فعمده في عمله ويمتد بقراءته وركوعه فيحكم له بإدراك الركعة إما بركوعه الأول أو الثاني (قوله الذى لم يحسب ركوعه) أى أن كان محدثا (قوله حسبت له) أى المأموم (قوله فإن وقع بعضه في غير القيام) أى بأن كان في محل لا تجزئ فيه القراءة كما يأتي له رحمه الله (قوله لم تنعقد صلاته فرضا ولا نفلا) كلما في نسخة ، وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل ، لكنه قال في صفة الصلاة قبيل الركن الثاني مانعه : أو ركع مسبوق قبل تمام التكبيرة جاهلا انقلب نفلا لعنوه ، إذ لا يلزم من بطلان المخصوص بطلان العموم . اهـ وعبارة الشيخ عميرة قول المصنف : ويكبر للإحرام الخ لو وقع بعض التكبيرة راكما لم تنعقد فرضا قطعا ولا نفلا على الأصح اهـ . أقول : والأقرب انتقادهما نفلا من الجاهل كما علل به الشارح من أنه لا يلزم من بطلان المخصوص الخ ، وأيضا فالنفل يجوز أن يحرم من جلوس وما هنا أبلغ منه (قوله فإن نواها بتكبير) لم تنعقد (فهم) أنه لا يضّر الإطلاق فيها لو أتى بتكبيرتين لصرف الأولى للتحريم مع عدم المعارض والثانية للركوع وهو ظاهر . وفي فتاوى الشارح ما يوافقه ، وبهذا يستطع ما نظر به سم على حج في هذه الصورة ، ونص الفتاوى : سئل عما لو وجد الإمام راكما فكبر وأطلق ثم كبر أخرى يقصد الانتقال فهل تصح صلاته ؟ فأجاب : تصح صلاته خلافا لبعضهم (قوله ولهذا قال الولد) في نسخة إسقاط ، ولهذا قال الولد وبطلان بعد قوله هنا على أن القياس الخ ، وهى أولى لأن قوله على أن القياس في كلام غير والده (قوله أثرب منه إلى أقل الركوع) أخرج ما لو كان إليهما على السواء فيضر .

(قوله لجامعته للشك) فيه أن الظن لا يمكن لجامعته للشك لأشهما حقيقة تعانيتان إذا وجدت إحدهما انتفت الأخرى إذ الظن لا يتحقق إلا مع الرجحان والشك لا يتحقق إلا مع التساوى وهما ضلطان (قوله لم تنعقد صلاته) فرضا ولا نفلا ظاهرا ولو جاهلا ، ويوافقه ما نقل عنه في شرح هدية الناصح ، لكن بخلافه ما قلناه في هذا الشرح في صفة الصلاة قبيل الركن الثاني (قوله وهنا انتقادهما) أى نفلا الذى قال به المقابل (قوله وهو إلى القيام ملام) أى إذا كان فرضه القيام

انفتحت صلاته (وإن لم ينو بها شيئا لم تنقذ) صلاته (على الصحيح) إذ قرينة الافتتاح تصرفها إليه ، وقرينة الموقى تصرفها إليه ، فلا بد من قصد صارف عنهما وهو نية التحريم فقط لتعارضهما ، وما استشكله الأستاذ من أن قصد الركن غير مشروط مردود لأن محله عند عدم الصارف وهنا صارف كما علمت ، وعلم من كلامه ما بأصله أن نية الركوع فقط كذلك لعدم التحريم ومثله نية أحدهما على الإجماع لما فيه من التعارض هنا أيضا ، ومقابل الصحيح تنقذ فرضا لأن قرينة الافتتاح تصرفها إليه (ولو أدركه) أى الإمام (فى اعتداله فلا بعده انتقل معه مكبرا) استحبابا وإن لم يكن محسوبا له موافقة لإمامه فى تكبيره (والأصح أنه يوافق) استحبابا أيضا فى أذكار ما أدركه معه وإن لم يحسب له كالتحميد والدعاء (فى التشهد والتسبيحات) ويوافق فى إكمال التشهد أيضا ، وظاهر كلامهم أنه يوافق حتى فى الصلاة على الآل فى غير محل تشهده وهو ظاهر . والثانى لا يستحب ذلك لأنه غير محسوب له ، وقيل يجب موافقته فى التشهد الأخير لأنه بالإجماع لزمه اتباعه (و) الأصح (أن من أدركه) أى الإمام (فى سجدة) أولى أو ثانية ومثلا كل مالا يحسب له (لم يكبر للانتقال إليها) لعدم متابعتها فى ذلك وليس محسوبا له ، بخلاف الركوع فإنه محسوب له ، وبخلاف ما إذا انتقل بعد ذلك مع الإمام من السجود أو غيره فإنه يكبر موافقة لإمامه ، ومقابل الأصح يكبر كالركوع وتقدم الفرق ، وخروج بأولى أو ثانية ما لو أدركه فى سجدة التلاوة . قال الأذرى :

وتقدم عن شيخنا الزيادى ما يقتضى علم الضرر (قوله فلا بد من قصد صارف) عبارة الإجماع : ويشكل عليه ما مر أنه لو عجز عن القراءة فأتى بالافتتاح أو التوسد لا يقصد بدلية ولا بغيرها بل أطلق حيث اعتد به مع وجود القرينة الصارفة ، ويجاب بمنع أن وجودها صارف ، ثم إن عجزه اقتضى أن لا افتتاح ولا تمود عليه لإجماعا مقدمتان للقراءة وهى مقصودة ، فإذا أتى أحدها لا يقصد انصرف للواجب اهـ رحمه الله (قوله انتقل معه) أى وجوبا اهـ حج (قوله فى أذكار ما أدركه) هذا قد يخرج رفع اليدين عند قيام الإمام من التشهد الأول حيث لم يكن أولا للمأموم ، ويظهر الآن أنه يأتى به متابعة لإمامه ، ونقل مثله فى الدرس عن حج فى شرح الإرشاد فليراجع ، وفيه أيضا أنه يأتى به ولو لم يأت به لإمامه (قوله كالتحميد والدعاء) حتى عقب التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما اعتمد ذلك شيخنا الرمل ، ووجهه بأن الصلاة لاسكوت فيها اهـ سم على منيج (قوله فى غير محل تشهده) عبارة حج : ولو نى تشهد المأموم الأول (قوله وليس بمحسوب له) يؤخذ منه أنه لا يجب عليه وضع الأعضاء السبعة ولا الطمأنينة فى هذا السجود لأنه لحض المتابعة وهو ظاهر (قوله فى سجدة التلاوة) أى فيكبر

(قوله انتقل منه مكبرا) أى بخلاف انتقاله إليه فلا يكبر له كما يأتى (قوله فى غير محل تشهده) خرج ما إذا كان محل تشهده بأن كان تشهده أول له فلا يأتى بالصلاة على الآل ولا بكل التشهد ، وهو ظاهر لإخراجه للتشهد الأول عما طلب فيه ، وليس هو حيثئذ مجرد المتابعة ، وأظنه قد تقدم فى صفة الصلاة فى الشرح ما يؤخذ منه ما ذكرته ، لكن الشهاب حج يخالف فى ذلك وكان الشارح أشار بما ذكر إلى مخالفته فليراجع (قوله وليس بمحسوب له) قال شيخنا فى الحاشية : يؤخذ منه أنه لا يجب عليه وضع الأعضاء السبعة فى هذا السجود ، وفى هذا الخط نظر ظاهر إذ لم توجد حقيقة السجود حيثئذ فلا يصدق عليه أنه تابعه فى السجود ، على أن هذا الأخذ مبنى على أن الصمير فى ليس للسجود ، وظاهر أنه ليس كذلك بل هو كالإشارة التى قبله للانتقال المذكور فى المتن كما هو ظاهر . وحاصل التعليق الذى فى الشارح أن التكبير إما يكون إما للمتابعة أو للمحسوب ، والانتقال المذكور ليس واحدا منهما

والذي يتقدح أنه يكبر للمتابعة فلأنها محسوبة له ، قال : وأما سجدة السهو فيقتدح في التكبير لهما خلاف من الخلاف في أنه يعيدهما آخر صلاته أولاً إن قلنا الأكبر وإلا فلا انتهى . وفي كون الثلاثة محسوبة له نظر لا يمتنع ، إذ من المعلوم أن فعله كذلك إنما كان للمتابعة ، وحيث قلنا فالوجه عدم تكبيره للانتقال إليها (وإذا سلم الإمام قام) يعني انتقل وإن لم يكن قائماً كصل من نحو جلوس (المسبوق مكبراً إن كان جلوسه) مع الإمام (موضع جلوسه) لو كان منفرداً كان أدركه في ثانية المغرب أو ثالثة الرباعية لأنه يكبر له المنفرد وغيره بلا خلاف ، وأفهم كلامه أنه لا يقوم قبل سلام إمامه ، فإن تعمله من غير نية مفارقة بطلت صلاته ، وإن كان ساهياً أو جاهلاً لم يعتد بجميع ما أتى به حتى يجلس ثم يقوم بعد سلام الإمام ، ومنى علم ولم يجلس بطلت صلاته ، ويفارق من قام عن إمامه عامداً في التشهد الأول حيث اعتد بقراءته قبل قيام إمامه بأنه لا يلزمه العود له كما مر في باب (وإلا) أي وإن لم يكن موضع جلوسه لو كان منفرداً كأن أدركه في ثانية أو رابعة أو ثالثة ثلاثية (فلا) يكبر عند قيامه أو ما قام مقامه (في الأصح) لأنه غير محل تكبيره وليس فيه موافقة لإمامه والثاني يكبر لثلاث يتخلو الانتقال عن ذكر . والسنة أن لا يقوم المسبوق إلا بعد تسليمي إمامه ويجوز بعد الأولى ، فإن مكث في محل جلوسه لو كان منفرداً جاز وإن طال ، أو في غيره عامداً عالماً بتحريمه بطلت صلاته وعمله كما قاله الأذرعى إذا زاد على جلسة الاستراحة ، ويلحق بها الجلوس بين السجدين ، أما قلدها فغفتر وهذا بالنسبة

(قوله والذي يتقدح) أي يظهر ظهوراً واضحاً (قوله وإلا فلا) أي وهو الراجح (قوله وفي كون الثلاثة محسوبة) أي سجود التلاوة وسجدة السهو ، وفي نسخة التلاوة وهي الصواب ، لأن سجدة السهو ينقل فيها عن أحد أنها محسوبة لهما ، وإنما هنا غرض المتابعة بخلاف سجدة التلاوة (قوله إليها) أي إلى السجدة الثلاث (قوله فإن تعمله من غير نية مفارقة بطلت) ولا يقال غايته أنه سبق بركن ، وهو لا يبطل لأن صلاة الإمام قد تمت ادهم على منهج ، وقوله وهو أي سبق بركن (قوله حتى يجلس) أي ولو كان الإمام سلم (قوله بطلت صلاته) أي لعدم الإتيان بالجلوس الواجب عليه (قوله ويجوز بعد الأولى) قضيته أنه لا يجوز معها ، وبه صرح في شرح البهجة حيث قال : ويجوز أن يقوم عقب الأولى ، فإن قام قبل تمامها عمداً بطلت صلاته وظاهره ولو عامياً ، وينبغي خلافه حيث جهل التحريم لما تقدم من أنه لو قام قبل سلام إمامه سهواً أو جهلاً لا يبطل صلاته . لكن لا يعتد بما فعله فيجلس وجوباً ثم يقوم (قوله أو في غيره عامداً عالماً بتحريمه بطلت صلاته) قد يشكل البطلان بما مر له من عدمه بتطويل جلسة الاستراحة فليتأمل . اللهم إلا أن يقال : إن هذه لما لم تكن مطلوبة منه فهي زائدة فيقتصر فيها على قدر الضرورة (قوله على جلسة الاستراحة) أي على قدرها

(قوله وفي كون الثلاثة محسوبة له نظر لا يمتنع) كان المناسب وفي كون سجود التلاوة محسوباً ، وإلا فالأذرعى لم يدع حساباً بسجدة السهو له وإنما يني التكبير وعلمه فيها على الخلاف المقرر فيها ، على أن ما قاله الأذرعى من كون سجدة التلاوة وسجدة السهو إن قلنا بعدم إعادتهما من المحسوب لا يحسب عنه وما ادعاه الشارح من أن فعلهما مجرد المتابعة ممنوع كما يعلم ذلك من تأمل معنى كلامهم في المحسوب وغيره (قوله حتى يجلس ثم يقوم بعد سلام الإمام) أي إن حصل جلوسه قبل سلامه ، وإلا فالواجب جلوسه ثم قيامه فوراً كما هو ظاهر ، وقد تصدق به عبارته (قوله أو في غيره عامداً عالماً بتحريمه بطلت صلاته) لا يشكل بما مر له من عدم البطلان بتطويل جلسة الاستراحة خلافاً لما في حاشية الشيخ إذ لا جامع وفرق بين جلوس مطلوب في أصله وجلوس منهي عنه بعد انقطاع المتابعة (قوله ويلحق بها) أي في العبارة وكان الأوضح أن يقول : ويرادف ذلك قولنا على

لأهل الركن القصير فهو مساو لعبارة بعضهم أنه يقتصر قدر طمأنينة الصلاة دون ما زاد عليها ، وقد جزم ابن المقرئ بما يوافق كلام الأذري ، وعجاجة الروضة في الشرط السادس : أنه لا بأس بزيادة جلسة يسيرة كجلسة الاستراحة في غير موضعها ، فإن كان ساهيا أو جاهلا لم يطل ويسجد للسجود .

(باب) كيفية (صلاة المسافر)

من حيث القصر ، ويتبعه الكلام في قصر فوائت الحضر والجمع ، ويتبعه الجمع بالمطر فاندفع الاعتراض بأن الترجمة ناقصة ، على أن اللعب أن يترجم لشيء ويذكر أنقص منه ، أما ذكر زائد على الباب عن الترجمة فلا ، وقد وقع مثل ذلك للبخاري كثيرا . والأصل في القصر قوله تعالى - وإذا ضربتم في الأرض - الآية - وهي مقيدة بالخوف لكن صبح جواز في الأمن بخير . لما سأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال « صدقة » قوله أنه لا بأس) أي لا ضرر .

باب صلاة المسافر

(قوله صلاة المسافر) انظر مشروعية صلاة المسافر في أي سنة كانت . وفي حاشية العلامة القليوبي : وشرعت في السنة الرابعة من الهجرة قاله ابن الأثير ، وقيل في ربيع الآخر من السنة الثانية ، قاله الدولابي وقيل بعد الهجرة بأربعين يوما ، وأول الجمع كان في سفر غزوة تبوك سنة تسع من الهجرة (قوله من حيث القصر) أي لا من حيث الأركان والشروط (قوله ويتبعه الكلام في قصر فوائت الخ) قد يقال هذه داخلة في قوله من حيث القصر إذ هو شامل لما يفعل في السفر فإنه في الحضر أولى ، وقوله والجمع عطف على القصر .
[فائدة] قال ع : روى ابن أبي شيبة والطبراني « خيار أمي من يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله . والذين إذا أحسنوا استبشروا وإذا أسأموا استغفروا وإذا سافروا قصرُوا وأقسطروا » اه سم على منبهج (قوله لما سأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم) روى ذلك عنه يعلى بن أمية حيث قال كما في شرح الروض . قلت : لعمر إنما قال الله

الجلوس بين السجدين ، وإلا فأصل كل منهما أن يكون بقدر الطمأنينة فهما مستويتان . والحاصل أن مرجع عبارات الثلاث واحد ، وإنما الخلاف في العبارة (قوله لأهل الركن القصير) لاحتاجة إلى قوله القصير لا أنه نظر فيه لما مثل به (قوله وقد جزم ابن المقرئ) إن أراد في هذا الموضوع فمتنوع لأنه لم يتعرض له ، وإنما هو في كلام الشارح فلعله سبق نظر مما في الشرح إلى ما في المتن . وعجاجة الروض : ويعمر مكته ، قال الشارح : وينبغي أن يقتصر قدر جلسة الاستراحة ، ثم رأيت الأذري أشار إليه انتهى . وإن أراد في الشرط السادس فسعلم ما فيه (قوله وعجاجة الروضة) يوم أن مذكره عنها عبارة عما تقدم كما هو المفهوم من مثل هذا التعبير ، وليس كذلك كما هو ظاهر غاية الأمر أن عبارتها قد تشمل ما نحن فيه ، على أن مذكره ليس عبارة الروضة بالحرف وإنما عبارتها : وإن تركه ستة وكان في الاشتغال بها تخلف فاحش كسجود التلاوة والتشهد الأول لم يأت بها المأموم فإن فعلها بطلت صلاته ، ثم قال : أما إذا كان التخلف لها يسيرا كجلسة الاستراحة فلا بأس كما لا بأس بزيادتها في غير موضعها انتهت .

باب صلاة المسافر

تصدق في الله بها عليكم فاقبلوا صلواته» ويجوز فيه الإتمام كما صح عن عائشة أنها قالت «يا رسول الله قصرت وأتممت وأفطرت وصمت» : أى بفتح التاء الأولى وضم الثانية فيهما ويجوز عكسه ، فقال : «أحسنت يا عائشة» وأما خبر «فرضت الصلاة ركعتين» أى في السفر فعناه لمن أراد الاختصار عليهما بين الأدلة ، وسأقي ما يابل على الجمع . ولما كان القصر أهم هذه الأمور بدأ المصنف به فقال (إنما تقصر رباعية) لاصبح ومغرب بالإجماع ، وأما خبر مسلم «فرضت الصلاة في الخوف ركعة» فمحمول على أنه يصلها فيه مع الإمام وينفرد بالأخرى ، إذ الصحيح لو قصرت لم تكن شفعا وخروجت عن موضوعها ، والمغرب لا يمكن قصرها إلى ركعتين لأنها لا تكون إلا وترا ولا إلى ركعة لخروجها بذلك عن باقى الصلوات . ولا بد أن تكون الرباعية مكتوبة من الخمس فلا تقصر مندورة ولا نافلة لعدم وروده (مؤداة) وفائدة السفر الآتية ملحقة بها فلا ينافى الحضر ، أو أنه إضافي لاسيا وقد نص عليها بعد ذلك فلا تقصر فائدة الحضر في السفر كما سأتى (في السفر الطويل) اتفاقا في الأمن وعلى الأظهر في الخوف

تعالى - إن خفتم - وقد أمن الناس فقال : حجت مما عجبت منه ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : صدقة الخ (قوله ويجوز عكسه) أى من حيث العربية ، وإلا فهذا إخبار عن قضية وقعت وليست هى محتملة للأمرين حتى يجوز كل ، فإن كان القاصر والمفطر هو النبي صلى الله عليه وسلم تعين فتح التاء في الأولين منهما أو عائشة تعين العكس ، اللهم إلا أن يقال : إن التقصر والإتمام وقعا في يومين مختلفين . وبعبارة البيضاوى في تفسير الآية ويؤيده : أى جواز القصر « أنه عليه الصلاة والسلام أتم في السفر ، وأن عائشة اعتصمت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت : يا رسول الله قصرت وأتممت وأفطرت ، فقال : أحسنت يا عائشة» (قوله ولما كان القصر أهم) أى من حيث أن فيه ترك بعض الصلاة ولكونه متقيا عليه بيننا وبين الحنفية (قوله لاصبح ومغرب بالإجماع) نعم حكى عن بعض أصحابنا جواز قصر الصبح في الخوف إلى ركعة أح حج . وكأنه لشلوذه لم يعتد به في مخالفة الإجماع ، وفى حجر أيضا : وعمر ابن عبد السلام ومن تبعه القصر إلى ركعة في الخوف في الصبح وغيرها لمعوم الحديث المذكور (قوله ولا بد أن تكون الرباعية مكتوبة) الظاهر أنه يجوز قصر المعادة ، ولا ينافيه قولهم شرط القصر المكتوبة لأن المراد المكتوبة ولو أصالة ، ولهذا يجوز للصبي القصر مع أنها غير مكتوبة في حقه ، وذلك لأنه قيل إن الفرض إحداها ، ومن ثم وجبت نية القرصية فليست نفلا عضا مبتدأ حتى يمتنع القصر ، وله إعادتها تامة : أى إن صلاها مقصورة ، ولو صلاها تامة ينبغي أن يمتنع إعادتها مقصورة مرأه سم على منهج : أى وذلك لأن الإتمام هو الأصل ، والإعادة فعل الشيء ثانيا بصفته الأولى ، وكان مقتضاه أنه إذا قصر الأولى لا يعيدها إلا مقصورة ، لكن لما كان الإتمام هو الأصل جاز إعادتها تامة ، وينبغي أن عمل ذلك إذا لم بعدها لخلاف في الأولى

(قوله ويجوز عكسه) يتوقف فيه بأنه لا معنى لهذا التجوز مع أن الضبط تابع للواقع ، فإن كان الواقع أنه صلى الله عليه وسلم قصر وأتمت وأفطر وصامت تعين فتح الأولين منهما ، وإن كان الأمر بالعكس تعين ضمهما . وأجاب عنه الشيخ في الحاشية بأنه بالنظر لمجرد الإعراب وفيه أن هنا لافائدة فيه ، إذ من المعلوم أن التاء قابلة في حد ذاتها للفتح والضم ، والأولى في الجواب أن يقال : السفر الذى سألت فيه عائشة وقع فيه الأمران جميعا ، فثارة صامت وأفطر وأتمت وقصر وتارة بالعكس ، فيحتمل أنها سألت مرتين في كل مرة عن حالة ، ويحتمل أنها سألت مرة واحدة عن إحداها فاختلفت الروايات فيها سألت عنه من الحالتين لوقوعهما إن كان هناك روايات فتأمل (قوله أو أنه إضافي) أى لفائدة الحضر (قوله وعلى الأظهر في الخوف) لعل مقابل الأظهر

(المباح) أى الجائز سواء كان واجبا أم مندوبا مباحا أم مكروها ، ومنه أن يسافر وحده منفردا لاسيا فى الليل نخير أحد وغيره ، كره صلى الله عليه وسلم الوحدة فى السفر ولعن راكب القلاة وحده ، أى إن ظن لحوق ضرر به وقال «الراكب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب» فيكره أيضا اثنان فقط لكن الكراهة فيها أخف ، وصح خبر «لو يعلم الناس ما أعلم فى الوحدة ما سار راكب ليل وحده» نعم من كان أنسه بالله تعالى بحيث صار أنسه مع الوحدة كأنس غيره مع الرفقة لم يكره ما ذكره فى حقها يظهر ، كما لو دعت حاجة إلى الانفراد والبعد عن الرفقة إلى حد لا يملحه غوهم فلا يكون بمنزلة الوحدة كما لا يخفى ، فلا قصر فى سفر المعصية كما سيأتى ، ولو خرج لجهة معينة تبعا لشخص لا يعلم سبب سفره أو لتنفيذ كتاب لا يعلم ما فيه ، فالتمجه كما قاله الأستاذ لإحاطة بالمباح (لا فائدة الحضر) ولو على احتمال ، ومثل ذلك فى جميع ما بأتى سفر بمنع القصر فيه فلا يقصرها وإن قضى بها فى السفر بالإجماع ولأنها ثبتت فى ذمته تامة فلا يبرأ منها إلا بفعلها كذلك ، ولو سافر وقد بى فى الوقت ما لا يسمعها فإن كانت قضاء لم تقصر وإلا قصرها . قيل وعلم من هذه العبارة أنه إن فعل فى السفر ركعة فأكثر قصرها وإلا فلا ومقتضى كلامهم خلافه (ولو قضى فائدة السفر) المبيح للقصر (فالأظهر قصره فى السفر) الذى هو كذلك وإن

أو غروجا من الخلاف وإلا جاز له قصر الثانية وإتمامها. حيث كان يقول به المخالف ، وسيأتى للشارح أن الأرجح إعادتها مقصورة بعد قول المصنف : ولو اقتضى بتم لحظة لزمه الإتمام (قوله ومنه) أى من المكروه ، وقوله أن يسافر وحده ولو قصر السفر ، وقوله منفردا فى حج إسقاط منفردا وهو أولى للعلم بالانفراد عن قوله وحده ، ويمكن أن يقال لجمع بينهما تأكيد (قوله وقال الراكب شيطان) أى كالشيطان فى أنه يبعد عن الناس لئلا يطلع على أفعاله القبيحة ، ومثله يقال فى بعده (قوله لكن الكراهة فيها أخف) أى من الواحد (قوله ما سار راكب ليل) خص الراكب والليل لأنهما مظنة الخوف أكثر ، وإلا فقل الراكب الماشى ومثل الليل النهار (قوله تبعا لشخص لا يعلم سبب سفره) دخل فيه ما لو لم يظن من حال متبوعه شيئا : وقوله سبب سفره مفهومه أنه لو علم أن متبوعه مسافر المعصية لا يجوز له السفر معه ولا الترخص بتقدير سفره لمعصيته به ، وقد يتوقف فيه إذا كان التابع لا يشاركه فى المعصية التى سافر لأجلها ، ثم رأيت ما سيأتى فى الفصل الآتى فى قول الشارح بعد قول المصنف ولا يعلم موضعه وإن امتنع على المتبوع القصر فيها يظهر النسخ (قوله فالتمجه كما قاله الأستاذ النسخ) وينبى أن مثل ذلك ما لو أكره على إيصاله وعلم أن فيه معصية لأنه لا يلزم من إيصاله وقوع المعصية (قوله ولو على احتمال) بأن شك (قوله إلا بفعلها كذلك) أى تامة (قوله فإن كانت قضاء) أى بأن لم يبق من وقتها ما يسع ركعة كما بأتى فى قوله ومقتضى النسخ (قوله وعلم من هذه العبارة) أى قوله فإن كانت قضاء النسخ (قوله ومقتضى كلامهم) ووجد بعض

لا يشترط الطول فى الخوف فليراجع (قوله أى إن ظن لحوق ضرر به) هذا إنما يحتاج إليه بالنسبة للحديث الثانى ، لأن اللعن فيه يؤخذ بالسرعة فهو قاصر عليه (قوله تبعا لشخص لا يعلم سبب سفره) أفهم أنه إذا علمه وأنه معصية لا يقصر ، وأشار الشيخ فى الحاشية إلى أن هذا المفهوم غير مراد أصلا من قول الشارح فى التصل الآتى عقب قول المصنف لا يعلم موضعه ، وإن امتنع على المتبوع القصر فيها يظهر من كلامهم ، وقد يمنع هذا الأخذ بعمومه لأن ما يأتى مفروض فى الأمير فهو مفهوم فلم يوجد منه سبب فى معصية أصلا فلا يؤخذ منه حكم عموم التابع وإن لم يكن مفهوما فليراجع (قوله فإن كانت قضاء) أى بأن لم يقع جميعا فى الوقت على المرجوح ، أو بأن لم يبق قدر وكمة من الوقت على الرجاء (قوله قبل وعلم من هذه العبارة أنه إن فعل النسخ) لفظ قيل أخذه الشارح فى التسع ،

كان سفر آخر وتخلل بينهما إقامة طويلة لوجود سبب القصر في قضائها كأدائها ، وبه فارق عدم قضاء الجمعة جمعة وما قرناه في السفر الآخر غير وارد على المصنف ، ولو قلنا بالمشهور إن المعرفة إذا أعيدت تكون عين الأولى ، إذ قوله دون الحضريين عدم الفرق ، وعمل تلك القاعدة على ما فيها من نزاع عند عدم قرينة تصرف الثانية لغير الأولى أو ما هو أعم منها ، ومقابل الأظهر يقصر فيها لأنه إنما يلزمه في القضاء ما كان يلزمه في الأداء ، وفي قول يتم فيها لأنها صلاة ردت إلى ركعتين ، فإذا غابت أقي بالأربع كالجمعة ، وفي قول أيضا : إن قضاها في ذلك السفر قصر وإلا فلا (دون الحضري) وما ألتحق به لفقد سبب القصر حال فعلها (ومن سافر من بلدة) لها سور (فأول سفره مجاوزة سورها) المختص بها ولو متعددا كما قاله الإمام أو كان داخله مزارع وغراب ، إذا ما في داخل

التسخ بإصلاح المؤلف بدل قوله ومقتضى الخ ، والأوجه خلافه ، وبعبارة سم على حجر قوله : ولو سافر وقد بقي من الوقت الخ ، هل صورة المسئلة أنه شرع فيها وأدرك في الوقت ركعة حتى لو لم يشرع بل أضرعا عن الوقت امتنع قصرها إذ عجز بقاء قدر ركعة من الوقت بعد السفر مجوز لقصرها وإن أخرجهما عن الوقت ، وكلام الشارح في شرح الإرشاد الصغير كالصريح في الثاني وكان وجهه أنها حينئذ فائتة سفر ، وقول البهجة : ولو أخر وقت فرضه وقد بقي قدر ركعة الخ دال على الثاني دلالة لاختفاء معها بل لانتكاد محتمل غيره ، لكن نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب أحمد الرمي الأول ، وفيه نظر فليتأمل ، وقوله خلافه هو المعتقد : أي فيقصرها إذا سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة سواء شرع فيه في الوقت أم لا ، وهذا هو المعتقد كما صرح به الزيادي هـ . وسياق للشارح عند قول المصنف ويجب كون التأخير بنية الجمع ما يوافق ، حيث قال ثم : والفرق بينه وبين جواز القصر الخ (قوله وبه فارق عدم قضاء الجمعة جمعة) أي لانتفاء سبب كونها جمعة وهو الوقت (قوله وما قرناه) أي من قوله الذي هو كذلك الخ (قوله بالمشهور أن المعرفة) هو يفتح المعرفة بدل من المشهور ، والبدل على نية تكرار العامل فالباء مقدرة فيه (قوله يبين عدم الفرق) أي بين قضائها في السفر الذي فاتت فيه أو غيره (قوله عند عدم قرينة) أي وقد وجدت هنا ، وهي قوله دون الحضري (قوله ومقابل الأظهر يقصر فيها) أي في السفر والحضر ، ولو أخر هذا عن قوله الآتي دون الحضري كان أولى (قوله وما ألتحق به) أي كسفر المعصية (قوله مجاوزة سورها) هو بالهمز البقية وبعده المحيط بالبلد اه عميرة . وفي سم على منهج : اعلم أن العادة أن ياب السور له كتمان خارجان عن محاذة عتيته بحيث أن الخارج يحاوز العتبة ، وهو في المحاذة الكتفين ، فهل يتوقف جواز القصر على مجاوزة محاذاته الكتفين فليس له القصر قبل مجاوزة ذلك وإن انفصل عن العتبة ؟ فيه نظر ، ومال من للتوقف فليحذر اه . أقول : ومراده بقوله للتوقف التوقف على مجاوزة السور ، ولعل وجهه أنه لا يعد مجاوزا للسور إلا بمجاوزة جميع أجزائه ، ومنها الكتفان . ثم الظاهر أنه يشترط في القرية أيضا مجاوزة مطرح الرياء وملعب الصبيان ونحو ذلك كما مشى عليه جماعة ، ووافق عليه من اه سم على منهج ، وبعض المومنين نقلوا عن بعض أهل العصر بعد ما ذكره من هذه طريقة . والذي مشى عليه جماعة أنه لا يشترط وهو أظهر . ووجهه أنا إذا لم نعتبر البساتين وإن كانت تسكن في بعض فصول السنة فلا يعتبر ما ذكر بطريق الأولى اه . أقول : وقد نصح الأولوية

وكذا قوله آخر السودة ، ومقتضى كلامهم خلافه ، وكأنه مشى أولا على ما نقل عن فتاوى والده من أنه لا بد من فعل ركعة في الوقت بالفعل ، ثم رجع عنه فالتفت ما ذكر ، فالشرط حينئذ أن يسافر وقد بقي من الوقت قدر ركعة سواء شرع فيها أم لا إذ يصدق عليها أنها فائتة سفر وما نقل عن فتاوى والده ليس موجودا فيها

السور معلود من نفس البلد محسوب من موضع الإقامة ، وإن كان لها بعض سور وهو صوب مقصده اشترط مجاوزته ، ولو كان السور متعلما وبقيت له بقايا اشترط مجاوزته وإلا فلا ، ويعمل الكلامان على هاتين الحالتين والاختلاف فيها لا سور لها كالسور وبعضه كبعضه وإن خلا عن الماء فيها يظهر ، وعلم مما تقرر أنه لا أثر له مع وجود السور . قال الأذرى : لو أنشئت إلى جانب جبل ليكون كالسور لها اشترط في حق من يسافر إلى جهته أن يقطعه إذا كان ارتفاعه مقتصدا ، فإن لم يكن مقتصدا اشترط مجاوزة ما ينسب إليه عرفا كما قالوا في النزول إلى وهدة أنه لا بد أن يصعد عند الاعتدال ولا تقل عتدى ، ويلحق بالسور تحويط أهل القرى عليها بتراب أو نحوه (فإن كان ورامه عمارة) كدور ملاصقة له عرفا (اشترط مجاوزتها) أيضا (في الأصح) لأنها تابعة لدخله فيثبت لها حكمه (قلت : الأصح لا يشترط مجاوزتها) والله أعلم) لعدم عددها من البلد . ألا ترى أنه يقال سكن فلان خارج البلد ويؤمده قول الشيخ أبي حامد : لا يجوز لمن في البلد أن يرفع زكاته لمن هو خارج السور لأنه نقل الزكاة ، ولا يتنافه

بل والمساواة . ويفرق بين البساتين ومراقف القرية بأن البساتين لا تدعو الحاجة إليها إلا نادرا ، بخلاف مراقف القرية من نحو مطرح الرماد وملعب الصبيان فإن الحاجة المؤكدة بل الضرورة داعية إليها ، لأن أهل القرية لا يستغنون عنها فاشترطت مجاوزتها . وقال الشيخ عميرة : بحث الأذرى اشتراط مجاوزة المقابر المتصلة بالقرية التي لا سور لها اه . وبني ما هوجرت المقبرة المذكورة واتخذ غيرها ، هل يشترط مجاوزتها أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لتسببها لم واحترامها . نعم لو اندرست وانقطعت نسبته لم فلا يشترط مجاوزتها ، وهو مخالف لما نقل عن هر من اشتراط مجاوزتها (قوله اشترط مجاوزته) أى السور الذى بنى منه شئ (قوله أنه لا أثر له) أى الخندق (قوله مع وجود السور) قال سم على منهج في أثناء كلام : قال الأسنوى : لو كان على باب البلد قنطرة اشترط مجاوزتها قاله في التهمة اه . عبارة العباب والخندق كالسور ، وكلنا قنطرة الباب اه . ولو كانت القنطرة على باب السور فينتج اشترط مجاوزتها ، ولا يكتفى بمجاوزة السور وإن لم يكن سور اشترط . ثم رأيت م ر قال : لا يشترط مجاوزة الخندق أو القنطرة سواء السور وإن لم يكن سور اشترط اه . وبني ما لكان خندق وقنطرة ولا سور هناك فهل يشترط مجاوزتهما معا أو الأول منهما ؟ فيه نظر ، والأقرب أن العبرة بالذى يمر عليه أولا منهما . ونقل عن سم بهامش العباب ما يوافقه ، وانظر ما سورة القنطرة التي يشترط مجاوزتها مع أن الذى نعرفه في القنطرة إنما هو جعلها للمرور عليها لا لحفظ البلد (قوله لو أنشئت) أى قرية ، وقوله إلى جانب جبل ليكون كالسور يشعر بأنهم لو لم يقصدوا كونه كالسور بل حصل ذلك بحسب ما اتفق عند إرادة البناء لعدم صلاحية غير ذلك الموضع مثلا لم يشترط مجاوزته ، وأسقط هذا التعليل جبر فاقضى أنه لا فرق ، وهو ظاهر حيث حصل به منفعة لأهل القرية (قوله مقتصدا) أى متوسطا (قوله اشترط مجاوزة ما ينسب إليه) أى المنشأ بجانب البلد (قوله كما قالوا في النزول) أى المقيم في وهدة فلان فيه معنى في (قوله ويلحق بالسور تحويط أهل القرى عليها) أى لإرادة حفظها من الماء مثلا . أما ما جرت العادة به من إلقاء الرماد ونحوه حول البلد فليس مما نحن فيه فلا يكون كالسور لكنه يعد من مراقفها على ما مر في كلام سم نقلنا عن هر (قوله من هو خارج السور) أى ولو كان الأخر من الذين بيوتهم داخل

(قوله الكلامان) أى كلام من أطلق اشتراط مجاوزة السور المهلوك وكلام من أطلق عدم اشتراطه (قوله أن يقطعه) أى يصعده بقرينة ما بعده . وعبارة التحفة : وألقى الأذرى به قرية أنشئت بجانب جبل يشترط فيمن سافر

ما يأتى أنه لو اتصل ببناء قرية يأخري اشترطت مجاوزتهما لأنهم جعلوا السور فاصلا بينهما ، ومنه يؤخذ أن من بالعمران الذى إذا أراد أن يسافر من جهة السور لم يشترط مجاوزة السور لأنه مع خارجه كبلدة منفصلة عن أخرى ، ولا ما أطلقه المصنف فيمن سافر قبل فجر رمضان من اعتبار العمران لأنه محمول على سفره من بلدة لا سورا لها ليوافق ما هنا (فإن لم يكن لها سور) أصلا أو في جهة مقصده أو كان لها سور غير خاص بها فكفى متفاصلا بجمها سور ولو مع التقارب (فأولاه) أى سفره (مجاوزة العمران) وإن تخلف خراب لأصول أبيه به أو نهر وإن كان كبيرا أو ميدانا لكونه محل الإقامة (لا) مجاوزة (الخراب) الذى لم يبق أصوله أو هجره بالتحويط عليه أو اتخلوه مزارع فلا ينافيه ما فى المجموع من اشتراط مجاوزته لأنه محمول على غير ما قلناه (و) لا (البساتين) والمزارع كما علمت بالأول ، ولما أسقطها من المحرر وإن اتصلتا بما سافر منه أو كانتا محوطتين لأنهما لا يتخذان للإقامة ، ولا فرق كما حمله كلامه بين أن يكون بها قصور أو دور تسكن فى بعض فصول السنة أولا ، وقد قال فى المجموع : إنه الظاهر لأنها ليست من البلد . وقال الأستاذ فى المهمات : إن الفتوى عليه وهو المعتمد وإن اشترط فى الروضة مجاوزتها (والقرية) كبلدة فيما تقرر والقرىتان المتصلتان عرفا (كبلدة) واحدة وإن اختلف اسمها وإلا اكتفى بمجاوزة قرية المسافر ، وقول الماوردى : يكفى فى الانقصال ذراع جرى على الغالب ، والمعول عليه العرف (وأول سفر ساكن الخيام) كالأعراب (مجاوزة الحلة) فقط وهى بكسر الحاء بيوت جماعة

السور فليقتبه له فإنه يقع بمصرنا كثيرا (قوله لأنهم جعلوا السور فاصلا) أى فارقا بين المستلئين ، فليس المراد أن بين المتصلتين سورا (قوله مجاوزة العمران) يضم العين ومنه المقابر المتصلة ومطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك على ما عساه الأذرى ، وبينت ما فيه فى شرح العباب وأن كلام صاحب المعتمد والسبكي مصرح بخلافه ، فالفرق بين ما هنا وبين الحلة الآتية واضح اهـ . وقوله مصرح بخلافه تقدم عن الشارح ما فيه (قوله لأصول أبيه) صفة لخراب . والمعنى أن الخراب المتدخل بين العمران إذا صار أرضا مفضة لا أثر للبناء فيه يشترط مجاوزته (قوله لا مجاوزة الخراب) قال والد الخارج فى حواشى شرح الفروض : قال الجوينى : لو سورا على العامر سورا وعلى الخراب سورا فلا بد من مجاوزة السورين اهـ . أقول : وقد يتوقف فيه ، ويقال الأقرب عدم اشتراط مجاوزة السور الثانى إذ لا عبرة به مع وجود التحويط على العامر (قوله كما علمت) أى المزارع (قوله وإن اتصلتا) أى البساتين والمزارع وهو غاية (قوله وإلا اكتفى) أى لا يتصل (قوله ساكن الخيام)

[فالدة] الخيمة أربعة أعواد ، وتتصب وتسقف بشيء من نبات الأرض ، وجمعها خيم بجلف الهاء كتمرة وتعرثم تجمع على خيام ككلب وكلاب فالخيام جمع الجمع . وأما المتخذ من ثياب أو شعر أو صوف أو وبر فلا يقال له خيمة بل خباء وقد يتجاوزون فيطلقونه عليه انتهى أستاذى وقوله وتسقف بتخفيف القاف المفتوحة وقد تشدد . وفى المصباح : سقفت البيت سقفا من باب قتل عملت له سقفا ، وأسقفته بالالف كذلك ، ومقفته

فى صوبه قطع ارتفاعه إن اعتدل الخ (قوله لا أصول أبيه به) أى فبا به ذلك أولا (قوله لا مجاوزة الخراب) أى خارج العمران بقرينة ما بعده (قوله بالتحويط عليه) يعنى على العمران . وقوله أو اتخلوه أى الخراب ففيه تشييت الضاهر (قوله جرى على الغالب) يتأمل

أو مغرقة بحيث يجتمع أهلها للسفر في ناد واحد ويستعير بعضهم من بعض ، ولا يد من مجاوزة مراقفها أيضا كغلب صبيان وناد ومطرح رمداء ومعطن ليل ، وكلذا ماء وحطب اختصا بها ، وقد تشمل الحلة جميع ذلك فلا ترد عليه ، وإنما اعتبر ذلك لأنها معلودة من محل إقامتهم . وعمل ما تقرر حيث كانت بمسوة ، فإن كانت بواد وسافر في عرضه أو ببروة أو وهدة اشترط مجاوزة العرض وعمل الصعود والمهبوط إن كانت الثلاثة معتدلة ، وإلا بأن أفرطت سحبا أو كانت ببعض العرض اكتفى بمجاوزة الحلة ومراقفها عرفا ، ولو نزل بمحل من بادئة وحده اشترط مفارقتها وما ينسب إليه عرفا فيا يظهر ، وهو محمل ما بحثه بعضهم أن رحله كالحلة فيها ذكر ، ويعتبر في سفر البحر المتصل ساحله بالبلد جرى السفينة أو الزورق إليها ، قاله البغوي وأقره ابن الرفعة وغيره ، وظاهره مع

بالتشديد مبالغة (قوله بحيث يجتمع أهلها للسفر) وهو الحديث ليل ، وقوله في ناد . النادى مجتمع القوم . قال في المصباح : ندا القوم ندوا من باب قتل : اجتمعوا ، ومنه النادى وهو مجلس القوم ومتحدثهم له . وقوله ولا بد من مجاوزة مراقفها . قضية اعتبار ما ذكر في الحلة وعدم التعرض له في القرية أنه لا يشترط مجاوزته فيها وعليه جرى حجر ، وتقدم عن سم عن الشارح ما يخالفه فليراجع (قوله وكلذا ماء وحطب اختصا بها) ظاهره وإن بعدا ولو قيل باشرط نسبتهما إليها عرفا لم يكن بعيدا (قوله اشترط مجاوزة العرض) كالصريح في أنه لا بد من مجاوزة العرض والمهبوط والمصعد فيا ذكر وإن لم تكن الحلة عامة لها ، وهو كذلك كما يفيد كلام الأئمة واعتمده شيخنا الرمل ، فإذا كانت الحلة بمراقفها في أثناء الوادى وأراد السفر إلى جهة العرض لاكتفى بمجاوزة الحلة بمراقفها بل لا بد من مجاوزة العرض أيضا فتأمله ، ثم جزم مر بخلافه فقال : بل يكفي كما في شرح الروض انتهى سم على منج (قوله وعمل الصعود والمهبوط) أى إن استوعبت البيوت أخذنا من قوله الآتى أو كانت ببعض العرض الخ . هذا ويقال عليه حيث كانت المسئلة مصورة بما ذكر فلا حاجة إلى ذكر عرض الوادى إذ البيوت المستوعبة العرض داخلة في الحلة . والظاهر أن من اشترط مجاوزة العرض لا يشترط استيعاب البيوت له ، ومن اشترط استيعاب البيوت للعرض لم يذكره بعد الحلة ، ولعلهما طريقتان : إحداهما كما صرح به الجمهور من أنه يشترط مع مجاوزة الحلة عرض الوادى حيث كانت الحلة ببعض عرض الوادى لاجمعيه . والثانية ما قاله ابن الصباغ من أن الحلة بجميع الوادى فيشترط مجاوزتها وإن كانت ببعضه اشترط مجاوزة الحلة فقط (قوله ولو نزل بمحل) أى سكن (قوله أو الزورق إليها) أى آخر (قوله قاله البغوي وأقره) قال ابن حجر : وإن كان في هواء العمران كما اقتضاه

(قوله فإن كانت بواد) انظر ما معنى كون الوادى المذكور من جهة مفهوم المستوى . لا يقال : مراده بالمستوى بالنسبة إليه المعتدل فقد استعمل لفظ المستوى في حقيقته مما ليس فيه صعود ولا هبوط بالنسبة للبروة والوعدة وفى مجازة بمعنى المعتدل بالنسبة للوادى . لأننا نقول : بنافى هذا قوله بعد إن كانت الثلاثة معتدلة فتأمل (قوله وسافر في عرضه) ظاهره وإن لم تكن بجميع العرض ، لكن يتأفاه أخذه مفهوم هذا بقوله بعد أو كانت ببعض العرض ، وهو في الإطلاق هنا موافق لما نقله الشهاب سم عن اعتماد والده ، وغالفت لما نقله عنه نفسه وفى أخذه المفهوم الآتى بالعكس فهو الراجح عنده لموافقته ما نقله عنه الشهاب المذكور خصوصا وهو منطوق فى كلامه هنا ، بخلاف عدم التقييد فهو مفهوم والمنطوق مقدم على المفهوم (قوله وإلا بأن أفرطت سحبا إلى قوله اكتفى بمجاوزة الحلة) مراده بالحالة بالنسبة لما إذا أفرطت السعة ما بعد من منزله أو من حلة هو فيها ، كما لو سافر في طول الوادى كما نبه عليه فى شرح الروض (قوله جرى السفينة) ظاهره وإن كان فى عرض البلد ، لكن نقل عن الشهاب ابن قاسم أن عمله إذا لم يكن فى عرض البلد ، وكل ذلك هو فى حاشية الزبائدي

مانقل عن البغوى نفسه في الخراب أن سير البحر يخالف سير البر ، وكأنه لأن العرف لا يعد المسافر فيه مسافرا إلا بعد ركوب السفينة أو الزورق ، بخلافه في البر فإنه بمجرد عبادة العمران وإن ألتصق ظهره به يعد مسافرا وهذا هو المعتمد ويحتمل أن كلام البغوى محمول على ما لا سوره ، وعلم مما نقرر أنه لا أثر لجردية السفر لتعلق القصرى الآية بالضرب ويخالف نية الإقامة كما سيأتى لأن الإقامة كالتقنية في مال التجارة ، كذا فرق الرافعى تبعاً لبعض المرازقة . قال الزركشى وغيره : وقصيته أنه لا يعتبر في نية الإقامة المكث ، وليس مراداً كما سيأتى فالمستلطان كما قاله الجسهور مستويان في أن مجرد النية لا يكتفى فلا حاجة لفارق ، وينتهى السفر ببلوغ ما شرط عباده ابتداء مما مر سواء أكان ذلك من أول دخوله إليه أم لا بأن رجع من سفره كما قال (وإذا رجع) إلى ما شرط عباده من دون مسافة القصر لحاجة كتطهر وأخذ متاع ، أو نوى الرجوع له وهو مستقل ما كثر وإن كان يمكن غير صالح للإقامة ، فإن كان وطنه صار مقبلاً بابتداء رجوعه أو بنيت ولا يترخص في إقامته ولا رجوعه إلى مفارقة وطنه تغليباً للوطن ، وهذا هو المأمول عليه وإن نازع فيه جمع متأخرون ، وإن لم يكن وطنه ترخص ، وإن دخلها ولو كان دار إقامته لانتهاء الوطن فكانت كسائر المنازل ، فإن رجع من سفره الطويل (انتهى سفره ببلوغه ما شرط عباده ابتداء) من

إطلاقهم انتهى (قوله إلا بعد ركوب السفينة) هذا التعليل يقتضى أنه بمجرد نزول السفينة وإن لم تسر أو الزورق يقصر ومدعه خلافه ، إلا أن يقال : مراده بركوب السفينة نزوله فيها مع سيرها بقرينة ما قدمه . ومعلوم أن هذا في حق أهل البلد المجاورة للبر . أما غيرهم ممن يأتى إليهم بقصده نزول السفينة فلا يتوقف قصرهم على سير السفينة لأنهم يقصرون بمجازاة عمران بلدهم أو سورها . قال سم على منهج : بئى أن مر قال : إذا جرت السفينة في طول البلد لا يعد مسافراً حتى يمازوها ، وهذا قاله بحسب مظهر له ، ولعل المراد أنها سارت على محاذة المقدار الذى كانت واقفة فيه بحيث لو كانت ابتداء في محل السير واحتيج في السفر إلى جريها عنه ، بخلاف ما إذا بدت عن الشط وصارت في جهة طول البلد (قوله وهذا هو المعتمد) أى الفرق بين البر والبحر (قوله فلا حاجة لفارق) أى بين نية السفر ونية الإقامة (قوله سواء أكان ذلك من أول دخوله إليه) عبارة حجة : سواء أكان ذلك أول دخوله الخ وهى أولى (قوله ولا رجوعه إلى مفارقة) أى لا يترخص حتى يفارقه (قوله وإن نازع فيه جمع) مراده حجر تبعاً لغيره (قوله انتهى سفره ببلوغه ما شرط عباده ابتداء) أى ولو مكثها أو ناسياً فيها يظهر . وعبارة والد الشارح في حواشى شرح الروص نصها : قوله وينتهى سفره ببلوغه مبدأ سفره هذه عبارة غير مستقيمة ، لأن مبدأ سفره يجوز فيه القصر في الابتداء لأنه أول سفره ، فهو ببلوغه في الرجوع مسافر لا مقيم لأنه فيها لم يسر خارج السور يمشى يسير فلا يكتفى الانتهاء ببلوغه بل ببلوغ نفس السور بأن لا يبتقى بينه وبينه شيء ، فالعبارة الصحيحة أن يقال : ينتهى سفره بمجاوزه مبدأ سفره الخ انتهى . وقياس ما مر في سفر البحر أن من بالسفينة يترخص إلى إرسائها بالساحل إن لم يكن لها زورق ، وإلى مفارقة الزورق لما آتوا إن كان لها زورق حيث أتى محل إقامته في عرض البحر ، بخلاف ما لو أتى في طوله فيقطع ترخصه بمحاذاته أول عمران بلده على ما مر عن سم نقلاً عن الشارح ، وعبارة سم على منهج : قال شيخنا بر : أقول لم يبين حكم الرجوع من السفر الطويل ، وبئبى أن

وإن خالف فيه الشباب حج (قوله مانقل عن البغوى نفسه في الخراب) أى من قوله أنه لا يشترط مجاوزته مطلقاً سواء اندرس أم لا ، وسواء بئى فيه بقايا حيطان وأخذوه مزارع أو هجروه بالتحويط على العامر أم لا (قوله إلا بعد ركوب السفينة) أى مع الجرى بقرينة ما مر

سور أو غيره، وإن لم يدخله فيترخص إلى وصوله. لذلك لا يقال: القياس عدم انتهاء سفره إلا بدخوله العمران أو السور كما لا يصير مسافراً إلا بخروجه منه. لأننا نقول: المنقول الأول، والفرق أن الأصل الإقامة فلا تنقطع إلا بتحقيق السفر وتحققه بخروجه من ذلك، وأما السفر فعلى خلاف الأصل فانقطع بمجرد وصوله وإن لم يدخل، فلم أنه ينتهي بمجرد بلوغه مبدأ سفره من وطنه ولو ماراً به في سفر كان خرج منه ثم رجع من بعيد قاصداً مروءه به من غير إقامة لا من بلد مقصده ولا بلد له فيها أهل وعشرة ولم ينو الإقامة بكل منها فلا ينتهي سفره بوصوله إليها، بخلاف ما لو نوى الإقامة بهما فإنه ينتهي سفره بذلك كما ينتهي فيها ذكره بقوله (ولو نوى) المسافر المستقل وإن كان محارباً (إقامة) مدة مطلقة أو (أربعة أيام) مع لياليها (بموضع) عينه قبل أن يصل إليه (انقطع سفره بوصوله) أي بوصوله ذلك الموضع وإن لم يكن صالحاً للإقامة، فإن نواها وقد وصل له أو بعده انقطع سفره بمجرد نيته وخرج مادون الأربعة فلا يؤثر، ولو أقامها من غير نية انقطع سفره بتمامها أو نوى إقامة وهو سائر فلا يؤثر أيضاً، وأصل ذلك أن الله تعالى أباح القصير بشرط الضرب في الأرض: أي السفر، وبينت السنة أن إقامة ما دون الأربع غير موثر لأنه صلى الله عليه وسلم أباح للمهاجر إقامة ثلاثة أيام بمكة مع حرمة المقام بها عليه وألحق بإقامتها نية إقامتها، وشمل قوله بوصوله من خرج ناولياً سفره طويلاً ثم عن له الإقامة ببلد قريب منه فله القصير ما لم يصله لانقضاء سبب الرخصة في حقه فلا ينقطع إلا بوصوله ما غير النية إليه، وما يقع كثيراً في زمننا من دخول بعض الحجاج مكة قبل الوقوف بنحو يوم مع عزمهم على الإقامة بمكة بعد رجوعهم من أي أربعة أيام فأكثر، هل ينقطع سفرهم بمجرد وصولهم لمكة نظراً لنية الإقامة بها ولو في الأثناء، أو يستمر سفرهم إلى رجوعهم

يقال: إن كان لحاجة في غير وطنه فهو باق على القصير ولا تؤثر النية، وإن كان لوطنه فينقطع الترخيص قبل الشروع في الرجوع وبعده سفر جديد فيقصر حينئذ. وأقول: ما بحثه شيخنا في شرح الروض خلافاً، ثم قال: والذي اعتمدته طيب وهر بعد المباحة بينهما أنه إن نوى الرجوع لوطنه لم يترخص قبل ارتحاله انتهى. ثم رأيت قول المصنف الآتي: ومن قصد سفراً طويلاً الخ، وهو صريح فيما ذكر (قوله ولو كان ماراً به) يصدق بما لو حاذاه لكن مع بعد المسافة بينهما كما لو كان من أهل بولاق وكان في رجوعه متصلاً ببر إنابة أو متصلاً ببولاق وسكنه بالقاهرة، وفيه بعد. والظاهر أنه لا بد في انقطاع الترخيص بالمحاذاة من قربه منها عرفاً، ثم يكون ما بعد وطنه سفراً مبتدأ، فإن وجدت الشروط ترخص وإلا فلا كما هو ظاهر (قوله كأن خرج منه ثم رجع) أي يكون ما بعده سفراً مبتدأ، فإن وجدت الشروط ترخص وإلا فلا كما هو ظاهر (قوله وإن لم يكن صالحاً) أي عملاً بنيته وإن لم يمكنه التخلف عن القافلة عادة. ثم إن اتفقت له الإقامة فذلك وإلا فيكون مسافراً سفراً جديداً بمجاوزة ما نوى الإقامة به (قوله وخرج مادون الأربعة) أي ونصوّر بالنية لوضوح أن ذلك لا يتصور بالإقامة بالفعل (قوله مع حرمة المقام بها عليه) زاد الأسنوي قبل الفتح انتهى عميرة (قوله فله القصير) أي وكذا غيره من بقية الرخص

(قوله فيترخص إلى وصوله للملك) أي إن كانت نيته للرجوع وهو غير مأكث، فإن كان مأكثاً انقطع ترخصه بمجرد نية العود فليس له الترخيص ما دام مأكثاً حتى يشرع في العود فهو حينئذ سفر جديد كما سيأتي في قول المصنف في الفصل الآتي: ومن قصد سفراً طويلاً فصار ثم نوى رجوعاً انقطع، فإن سافر فسفر جديد (قوله ولو ماراً به) أي والصورة أنه وصل لمبدأ سفره كما هو القرض، فما في حاشية الشيخ من صدق ذلك بما إذا كان المرور من بعيد ليس في محله

إليها من متى لأنه من جملة مفصلهم ؟ فلا تأثير لنتيهم الإقامة القصيرة قبلها ولا الطريقة إلا عند الشروع فيها ، وهي إنما تكون بعد رجوعهم من متى ودخلهم مكة للنظر في ذلك عبال وكلامهم محتمل ، والثاني كما أفاده بعض أهل العصر أقرب (ولا يحسب منها) أي الأربعة (يوما) أو ليلتا (دخوله وخروجه على الصبح) إذ في الأول الخط وفي الثاني الرحيل ، وهما من مهمات أشغال السفر المتقضى لترخصه ، وبه فارق حسابهما من مدة مسح الخف ، وقول الزركشي : لو دخل ليلا لم يحسب اليوم الذي يليها مردود ، والثاني يحسبان كما يحسب في مدة الخف يوم الحداث ويوم التزع ، وفارق الأول بأن المسافر لا يستوعب النهار بسيره وإنما يسير في بعضه وهو في يوم دخوله وخروجه سائر في بعض النهار ، بخلاف اللبس فإنه مستوعب للمدة ، ويخرج غير المستقل كقن وزوجة فلا أثر لنتيته المخالفة لنتية متبوعه (ولو أقام ببلد) مثلا (بنية أن يرحل إذا حصلت حاجة بتوقعها كل وقت) أو بعد زمن لا يبلغ أربعة أيام صحاح كما يدل على ذلك قوله بعد : ولو علم بقاءها إلى آخره ، ومن ذلك انتظار الريح لمسافر بالبحر وخروج الرقعة لمن يريد السفر معهم إن خرجوا وإلا فوحده (قصر) يعني ترخص إذ له سائر رخص السفر ، وما استثناء بعضهم من سقوط الفرض بالتيمم وصلاة النافلة لغير القبلة برد بأنه غير محتاج إليه ، إذ المدار في الأولى على غلبة الماء وفقدته ، والأمر في الثانية منوط بالسير وهو مفقود هنا (ثمانية عشر يوما) كاملة لا يحسب منها يوما دخوله وخروجه لخبر حسنة الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم أقامها بعد فتح مكة لحرب هوازن يقصر الصلاة ولا نظر لابن جدعان أحد رواه وإن ضعفه الجمهور لا اعتضاده بشواهد جبرئيم وصحت رواية عشرين وتسعة عشر

وإنما اقتصر عليه لكون الكلام فيه (قوله كما أفاده بعض أهل العصر) مراده حجر (قوله الداركي ١) قال في الأنساب يفتح الراء : دارك قرية بأصبهان انتهى سيوطي (قوله ولا يحسب منها يوما دخوله وخروجه) أي ونحسب الليلة التي تلي يوم الدخول ، وكذا اليوم الذي يلي ليلة الدخول ، وبه يظهر رد ما قاله الداركي (قوله من مدة مسح الخف) أي حيث اعتبرت المدة من آخر الحداث وإن كان في أثناء يوم أو ليلة (قوله فلا أثر لنتيته) قال سم على حجر : قوله فلا أثر لنتيته الخ : أي كما قال في شرح الروض ، وكذا لا أثر لنتية الإقامة لو نواها غير المستقل كالعبد ولو ما كنا كما سيأتي : أي في شرح الروض انتهى . لكن لا يبعد أنه لو نوى الإقامة ما كنا وهو قادر على المخالفة وصمم على قصد المخالفة أثرت نية انتهى . وقوله ولو نوى الإقامة : أي كل من القن والزوجة ، وقوله وهو قادر : أي كنساء أهل مصر (قوله كما يدل على ذلك) فيه نظر ، إذ لادلالة في هذا على ما ادعاه ، لأن هذا يخرج مالم يشك هل تنقضي حاجته قبل الأربع أو بعدها فيشمله الكلام الأول اهـ سم على حجر (قوله وإلا فوحده) أي بخلاف مالم يحزم على أنه الخ إذا لم يخرج الرقعة رجع فلا يقصر انتهى سم على حجر ، وسيأتي له التصريح بذلك (قوله ولا نظر لابن جدعان) أي حيث لم يميز الثمانية عشر ، وجدعان يضم الجيم وسكون الدال المهملة وباليعين المهملة كما في جامع الأصول ، وعبارته : هو أبو الحسن على بن زيد بن عبد الله بن جدعان القرشي البصري التيمي ، بعد في تابعي البصريين ، وهو مكى نزل البصرة ، سمع أنس بن مالك وأباصحان الهندى وسعيد بن المسيب روى عنه الثوري وعبيد الله بن عمر القواريري ، مات سنة ثلاثين ومائة . جدعان يضم الجيم وسكون الدال المهملة وباليعين المهملة أيضا ، والبهدي يفتح التون انتهى بحرفه (قوله وإن ضعفه) أي ابن جدعان (قوله وصحت رواية عشرين)

(قوله ولا نظر لابن جدعان الخ) في العبارة غلاقة ، ومن ثم فهم منها الشيخ في الحاشية خلاف المراد ، وحق العبارة : ولا يقدر في حسنه أن ابن جدعان أحد رواه ، وقد ضعفه الجمهور ، وقوله لا اعتضاده بشواهد الخ : أي فهو حسن بالغير لا بالذات (قوله وصحت) بالباء المحرورة كما هو الموجود في النسخ فهو بصيغة الفعل ، وجعله

وسبعة عشر، ويجمع بينها بحمل عشرين على عدّه يوى دخوله وخروجه وتسعة عشر على عدّه أحدها وسبعة عشر وخمسة عشر الواردة في رواية أخرى وإن كانت ضعيفة على أن الراوى حسب بعض المدة بحسب ما وصل لعلمه، وذكر الأكل لابن الأثير لاسيا وغيره زاد عليه، وزيادة الثقة مقبولة إذ لا معارضة فيها (وقيل) بقصر (أربعة) غير كاملة لما مرّ أن نية إقامتها تمتع الترخيص بإقامتها أولى إذ الفعل أبلغ من النية (وفى قول) بقصر (أبدا) إذ الظاهر أنه لو دامت الحاجة لدام القصر (وقيل الخلاف) فيها فوق الأربعة (في خائف القتال إلا التاجر ونحوه) كالمتفقه فلا يقصران فيها فوقها، لأن الوارد إنما كان في القتال والمقاتل أحوج للتخص، وأجاب الأول بأن المرخص إنما هو وصف السفر والمقاتل وغيره فيه سواء، وعلى الأول لو فارق مكانه ثم رده الريح إلى فأقام فيه استأنف المدة لأن إقامته فيه إقامة جديدة فلا تضم إلى الأولى بل تعتبر مبدءا وحدها، ذكره في المجموع. وفيه أيضا: لو خرجوا وأقاموا بمكان ينتظرون رقتهم فإن نوا أنهم إن أتوا سافروا أجمين ولا رجوعا لم يقصروا لعدم جزمهم بالسفر وإن نوا أنهم إن لم يأتوا سافروا قصرُوا لجزمهم بالسفر وقد مرت الإشارة إلى بعض ذلك (ولو علم بقاهاء) أى حاجته مدة طويلة (وهى الأربعة فما فوقها، ومثل ذلك فيما يظهر ما لو أكره وعلم بقاء إكراهه تلك المدة، ومن بحث جواز الترخيص له مطلقا فقد أبعد أو سها (فلا قصر له) أى لا ترخص (على المذهب) لأنه بعيد عن هيئة المسافرين، وضمير علم راجع لخائف القتال لا له ولغيره، كما ذكر في الروضة أن رجوعه لغيره غلط، بل

هو بصيغة الفعل الماضى وتأوه علامة التأنيث عطف على قوله لابن جدعان الخ، وقوله ويجمع عطف على معلول (قوله وقيل أربعة غير كاملة) وفى نسخة فقط أى غير كاملة لأن القصر يمتنع بنية إقامة الأربعة كما تقدم فبقيلها أولى لأنه أبلغ من النية والتسختان متساويتان (قوله كالمتفقه) أى مرید الثقة بأن يأتي بقصد السؤال عن حكم في مسئلة أو مسائل معينة مثلا وأنه إذا تعلمها رجع إلى وطنه (قوله ذكره في المجموع) معتمد (قوله وفيه) أى المجموع (قوله لم يقصروا) أى ثم إذا جاءت الرفقة فيحتمل أنهم يقصرون بمجرد مجيئهم وإن لم يفارقوا موضعهم لأن أصل سفرهم حصل بمجاوزة البلاد لكنهم مترددون فيه، وبمجيء الرفقة انتفى التردد، ويحتمل عدم القصر إلا بعد مفارقة محلهم، وهو الظاهر لأنهم محكوم بإقامتهم ماداموا بمحلهم (قوله وقد مرت الإشارة إلى بعض ذلك) أى في قوله وخروج الرفقة (قوله ومن بحث جواز الترخيص له مطلقا) أى علم بقاء الإكراه أو لم يعلم (قوله كما ذكر في الروضة أن رجوعه لغيره) قال سم على حجر: قوله فيمتنع رجوع ضمير علم الخ قد يمنع التعيين بناء على أنه يكفى لصحة التعبير بالمذهب حكاية طريقين في المذهب وإن غلطت حكاية إحداها، ولهذا عبر في الروضة في غير المحارب بالمذهب مع تنليظه حكاية القولين حيث قال: وإن كان غير محارب كالمتفقه والتاجر فالمذهب أنه لا ترخص أبدا، وقيل هو كالحارب وهو غلط انتهى. فلولا أنه يكفى لصحة التعبير بالمذهب ما ذكر ما عر به مع تصريحه بالتقليد المذكور. وقال الأستاذ في تعبير المصنف هنا المذهب مانعه وقد علم من التعبير بالمذهب الإشارة إلى طريقين، فأما المحارب فحكاها فيه الرافى من غير ترجيح إحداها قاطعة بالمنع، والثانية بالتخريج على الكلام في المتوقع، وأما غير المحارب فالمعروف فيه إلزام بالمنع والتخريج على التوقع شاذ وغلط كما قاله في الروضة انتهى. ولو سلم فيجوز تعميم الضمير لأنه الأفيد، ولا يتنافى التعبير بالمذهب بناء على

الشيخ في الحاشية بصيغة الاسم معطوفا على ابن جدعان: أى ولا نظر لصحة الخ بناء على ما فهمه في قوله، ولا نظر لابن جدعان الخ، وهو في غير محله كما علمت وهو يوجب أن لا تكون التاء مجرورة (قوله ويجمع بينها) جعله الشيخ معطوفا على وصحة من عطف الملة على المعلول بناء على ما فهمه.

المعروف الجزم بالمتن في غيره .

فصل في شروط القصر وتوابعها

وهي ثمانية : أحدها سفر طويل (طويل السفر ثمانية وأربعون ميلا) ذهابا فقط تحديدا لا تقريبا ، ويكنى الظن عملا بقوله لوشك في المسافة اجتهد ، وفارقت المسافة بين الإمام والمأموم بأن القصر وقع على خلاف الأصل فتناسه الاحتياط والقتلين بأنه لم يرد بيان للمنصوص عليه فيهما من الصحابة بخلاف ما هنا (هاشمية) لأن ابني عمر وعباس رضي الله عنهم كانا يقصران ويقطران في أربعة برد ولا يعرف مخالف لهما ، ومثله لا يكون إلا عن توقيف ، والبريد : أربع فراسخ ، والقروصخ : ثلاثة أميال ، والميل : أربعة آلاف خطوة ، والخطوة : ثلاثة أقدام ، فهو اثنا عشر ألف قدم ، وبالنزاع ستة آلاف ذراع ، والنزاع : أربع وعشرون أصبعاً معروضات ، والأصبع : ست شعيرات معتدلات معروضات ، والشعيرة : ست شعرات من شعر البرذون ، فسافة القصر بالأقدام خمسمائة ألف وستة وسبعون ألفا ، وبالأذرع مائتا ألف وثمانون ألفا ، وبالأصابع ستة آلاف وتسعمائة ألف واثنا عشر ألفا ، وبالشعيرات أحد وأربعون ألف ألف وأربعمائة ألف واثنا وسبعون ألفا ، وبالشعرات مائتا

التغليب وكونه في مجموع الأمر غليظا لم تنته (قوله الجزم بالمتن في غيره) أي كما يعلم مما تقدم أن من أقام أربعة أيام صحاح انقطع ترخصه بإقامته أو العلم بعدم انقضاء حاجته قبلها .

فصل في شروط القصر وتوابعها

(قوله سفر طويل) أي ولم ينفه عليه المتن لتقدم التصريح به في قوله السفر الطويل المباح الخ (قوله ويكنى الظن عملا) أي الناشئ عن قرينة قوية كما أشعر به قوله عملا بقوله لوشك الخ (قوله وفارقت المسافة بين الإمام والمأموم) أي حيث قالوا فيها تقريبا (قوله بيان للمنصوص عليه فيهما) أي القتلين ، وكذا لم يرد بيان المسافة بين الإمام والمأموم وإن أوهمت عبارته خلافه . نعم ورد التقدير بالقتلين عن الشارع ولم يرد في مقدار القلة شيء عنه ولا عن الصحابة ، بخلاف المسافة فإنه لم يرد فيها شيء عن الشارع صريحا ، وإن ورد ما يقتضيه لكون ابن عمر وابن عباس كانا يقصران ويقطران في أربعة برد إلى آخر ما يأتي ، ولعل هذا هو السر في التفرقة في كلامه بين المسافة والقتلين وإفراد الأولى بفرق ، إلا أنه يمارضه ما يأتي عن ابن خزيمة (قوله هاشمية) هو بالرفع والنصب (قوله في أربعة برد) علقه البخاري بصيغة الجزم ، وأسند البيهقي بسند صحيح ، ومثله إنما يفعل عن توقيف اهـ شرح الروض . وقال الشيخ عميرة : زاد غيره أن القاضي أبا الطيب نقل أن ابن خزيمة رواه في صحيحه مرفوعا اهـ اهـ سم على منبج (قوله والبريد أربع فراسخ) الأولى أربعة لأن القروصخ مذكر (قوله أربعة آلاف خطوة) بضم الخاء اسم لما بين القدمين . ونقل عن مرة الزمان لابن الجوزي مانصه : والخطوة ثلاثة أقدام : أي يقدم البعير اهـ . أقول : وفيه نظر لأن البعير لا قدم له ، فإن كان خطه يسمى قدما فلم أره لغيره ، والمتبادر من صريح كلامهم هنا أن المراد قدم الأدي حيث قدروه بالأصابع ثم الشعيرات ثم الشعرات ثم رأيت عن مرة الزمان مانصه :

[فائدة] عرض الدنيا ثمانية وستون درجة ، والدرجة خمسة وعشرون فرسخا ، والقروصخ اثنا عشر ألف ذراع

فصل في شروط القصر

ألف ألف وثمانية وأربعون ألف ألف وثمانمائة ألف واثنتان وثلاثون ألفاً . والمأخية نسبة لبني هاشم لتقديرهم لها وقت خلافتهم بعد تقدير بني أمية لما لا إلى هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم ، وخرج بالمأخية الأموية ، وهي المنسوبة لبني أمية ، فالمسافة عندهم أربعون ميلاً ، إذ كل خمسة منها قدر ستة مأخية ، وما ذكره من كونها ثمانية وأربعين ميلاً هو المشهور ، والمنصوص وما نص عليه أيضاً من كونها ستة وأربعين ، ومن كونها أربعين غير مناف لذلك لإرادته بالأول الجميع وبالثاني غير الأول وبالأخر وبالثالث الأموية . قلت : كما قال الرافعي في الشرح ومراد الشارح حيث قال ذلك إفادة الواقف عليه أنه ليس مما اضطر به النووي ، وأن الرافعي موافق له عليه أيضاً (وهو) أي السفر الطويل (مرحلتان) وهما سير يومين من غير ليلة على الاعتدال أو ليلتين بلا يوم كملك أو يوم وليلة مع الزول المعتاد لنحو استراحة وأكل وصلاة (بسير الانتقال) أي الحيوانات المثقلة بالأحمال وديب الأقدام على الحكم المار (والبحر كالبر) في اشتراط المسافة المذكورة (فلو قطع الأميال فيه في ساعة مثلاً) لشدة

وهو أربعة آلاف خطوة بخطوة البعير ، وهي ثلاثة أقدام ، إلى أن قال : وهذا الذراع قدره المأمون بمحض من المهتمسين ، وهو بين الطويل والقصير دون ذراع النجار والذراع المأخية اه . وليس فيها تقدير القدم بكونه قدم البعير (قوله لبني هاشم) وهم العباسيون اه حجج (قوله لا إلى هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم) أي كما وقع للرافعي اه حجج (قوله الأموية) هو بضم الهمة . قال السيوطي في الأنساب : الأموي بالفتح إلى أمية بن بجالة ابن زمان بن ثعلبة ، والأموي بالضم إلى بني أمية انتهى . قال في جامع الأصول بعد ذكر الفتح والضم : والفتح قليل انتهى . ولعل مراده أن المنسوبين إلى أمية قليل والكثير هم المنسوبون إلى بني أمية ، لا أن في هذه النسبة لغتين مطلقاً فما هنا بالضم لا غير (قوله وبالثاني أي كونها ستة وأربعين ، وقوله غير الأول : أي الميل الأول الخ) (قوله قال ذلك) أي قال كما قال الخ ، وقوله بالثالث هو كونها ثمانية وأربعين (قوله مع الزول المعتاد) ووصف اليومين والليلتين بالاعتدال ، وأطلق في اليوم واللييلة لأنه أراد يوماً وليلة متصلتين انتهى سم على منهج . وهما قدر اليومين أو الليلتين المعتدلتين وقدر ذلك ثلثائة وستون درجة انتهى حجج (قوله أي الحيوانات) ظاهره سواء الجمال والبغال والحمير ، ولكن ببعض المواضع أن المراد بالانتقال الجمال ويلحق بها البغال انتهى (قوله وديب الأقدام) عطف على قول المصنف بسير الانتقال ، وقوله على الحكم المار الظاهر أن مراده ما تقدم في قوله مع الزول المعتاد ، لكنه حيث لا حاجة إلى ذكره لأنه قيد به أصل المسئلة . وفي كلام حجج ما يؤخذ منه أنه يعتبر في السير كونه على العادة : يعني في صفته بحيث لا يكون بالتأني ولا الإسراع وهو غير وقت الزول للاستراحة فهما قيدان مختلفان (قوله فلو قطع الأميال فيه في ساعة الخ) فإن قلت : إذا قطع المسافة في لحظة صار مقبياً ، فكيف يتصور ترخصه فيها ، قلنا : لا يلزم من وصول المقصد انتهاء الرخصة لكونه نوى فيه إقامة لا لقطع السفر ، أو أن المراد بالالحظة القطعة من الزمن التي تسع الترخص اه شيخنا الزبائدي . أقول : والجواب الأول أظهر لأن الثاني يقتضي أن القصير بعد قطع المسافة ، ومعلوم أنه بعد قطعها لا يتأني ترخص ، ومع ذلك فهو صحيح لأنه بتقدير أنه يحرم في ابتداء سير السفينة ويتم صلاته ثم يصل إلى مقصده في زمن قليل ، فلو اعتبرنا قطع المسافة بالفعل في يومين لزم أنه بهله الإقامة يتبين

(قوله وأن الرافعي موافق له عليه) أي فيكون مما اتفق عليه الشيخان ، فيقدم على ما اضطر به أحدهما عند التعارض (قوله على ذلك) أي على الاعتدال (قوله وديب الأقدام) معطوف على قول المصنف بسير

جرى السفينة بالهواء ونحوه (قصر) فيها لوجود المسافة الصالحة له ، ولا يضر قطعها في زمن يسير (والله أعلم) كما لو قطعها في البر في بعض يوم على مركوب جواد ولعل وجه هذا التفرع بيان أن اعتبار قطع هذه المسافة في البحر في زمن يسير غير مؤثر في لحوقه بالبر في اعتبارها مطلقا ، فاندفع ما قد يقال قطع المسافة غير معتبر حتى يحتاج لذلك بل العبارة بقصد موضع عليها بدليل قصره بمجرد ذلك قبل قطع شيء منها (و) ثانيا علم مقصده فحينئذ يشترط قصد موضع (معلوم ولو غير معين) وقد يراد بالمعنى المعلوم فلا اعتراض على المصنف (أولا) أى أول سفره ليعلم أنه طويل فيترخص فيه أولا فلا . نعم لو سافر متبرع ومعه ثابته كاسير وقن وزوجة وجيش ولم يعرف مقصده قصر بعد المرحلتين لتحقق كون السفر طويلا ، وقد تشمل عبارته ما لو قصد كافر مرحلتين ثم أسلم في أثنائها فإنه يقصر فيها بقى لقصده أولا ما يجوز له فيه القصر لو كان متأهلا له كما سيأتى (فلا قصر لهما) وهو من لا يدرى أين يتوجه سواء أسلك طريقا أم لا ، ويسمى أيضا راكب التعاسيف ولهذا قال أبو الفتوح العجلي : هما عبارة عن شيء واحد . وخالفه النويرى ، فقال : الهائم هو خارج على وجهه لا يدرى أين يتوجه وإن أسلك طريقا مسلوكا وراكب التعاسيف لا يسلك طريقا وهما مشتركان في أنهما لا يقصدان موضعا معلوما وإن اختلفوا فيما ذكرناه انتهى . ويدل له جمع الغزالي بينهما (وإن طال تروده) وبلغ مسافة القصر لانتفاء علمه بطوله أولا

قصر سفره فتبطل صلاته ، لكننا لا نقول بذلك لحكمتنا بأن السفر طويل ولا ننظر لقطعه في الزمان ليسير (قوله لشدة جرى السفينة بالهواء ونحوه) ومن النحو ما لو كان وليا (قوله يشترط قصد موضع معلوم) أى بالمسافة فلا يتأق كونه غير معين (قوله قصر بعد المرحلتين) أى وإن لم يعلم مقصد متبوعه أو علمه وكان الباقي دونهما (قوله فإنه يقصر فيها بقى) أى وإن كان أقل من مرحلتين (قوله كما سيأتى) أى بعد قول المصنف ولو أنشأه عاصيا الخ من قوله ولو نوى الكافر أو الصبي سفر قصر الخ (قوله فلا قصر لهما) اسم فاعل من هام على وجهه من باب باع وهما أيضا بفثحتين ذهب من العشق أو غيره اه مختار (قوله ويسمى أيضا) أى الهائم فهما على هذا متساويان (قوله في أنهما لا يقصدان موضعا) أى وعلى هذا فيبينهما عموم وخصوص مطلق يجتمعان فيمن لم يسلك طريقا ولم يقصد محلا معلوما ، وينفرد الهائم فيمن لم يقصد محلا وسلك طريقا ، ويمكن أن يجعل بينهما عموم من وجه وهو مقتضى اللغة ، فيفسر راكب التعاسيف بمن لم يسلك طريقا وإن قصد محلا معلوما ، والهائم بمن لم يدر أين يتوجه سلك طريقا أولا فيجتمعان فيمن لم يسلك طريقا ولم يقصد محلا ، وينفرد الهائم فيمن سلك طريقا ولم يقصد محلا معلوما ، وراكب التعاسيف فيمن لم يسلك طريقا وقصد محلا معلوما (قوله ويدل له) أى لما قاله النويرى ، وقوله جمع

(قوله فاندفع ما قد يقال الخ) في اندفاعه بما ذكر نظر ظاهر ، إذ حاصله الاعتراض على المصنف بأن عبارته في هذا التفرع توهم أنه لا يقصر في البحر إلا إذا قطع المسافة بالفعل وليس كذلك فلا حاجة لما ذكره ، وهو لا يتدفع بما ذكر وإنما يتدفع به ما قد يقال : لا وجه لإلحاق البحر بالبر لأن العادة قطع المسافة فيه في ساعة ، فينبغي فيه تقديره بمسافة أوسع من مسافة البر ، ففرغ عليه المصنف ما ذكره للإشارة إلى أنه لا أثر لذلك فتأمل (قوله معلوم) أى من حيث المسافة كما يؤخذ مما يأتى ، ويؤخذ منه أنه لو صمم الهائم على سير مرحلتين فأكثر من أول سفره لكن لم يعينها في جهة كأن قال إن سافرت لجهة الشرق فلا بد من قطع مرحلتين أو لجهة الغرب فلا بد من ذلك أنه يقصر . وهو واضح بقيد الآتى فليراجع (قوله لتحقق كون السفر طويلا) أى مع العذر القائم ليفارق الهائم الآتى (قوله لانتفاء علمه بطوله أوله) بآتى مثله في نحو الأسير وكان الفرق بينهما علم هذا كما أشار إليه الشارح بقوله لم يكون

فيكون عابثاً لا يلبق به الترخص ، وسيعلم بما يأتي حرمة ذلك في بعض أفرادها ، وهو محصل ذكر بعضهم حرمة ، وما أومئ به كلام بعضهم من حرمة مطلقاً ممنوع ، ويؤيده قولهم الآتي لو قصد مرحلتين أولاً قصر فيها (ولا طالب غريم) (لا طالب) (أبى) عند سفر بنية أنه (يرجع متى وجده) أى مطلوبه منهما (ولا يعلم موضعه) ولو طال سفره لعدم عزمه على سفر طويل . نعم لو قصد مرحلتين أولاً كان علم عدم وجود مطلوبه قبلهما قصر كما في الروضة ، ومثله الهائم في ذلك كما شملته عبارة المحرر ، وظاهر إطلاق الروضة استمرار الترخص ولو فيها زاد على مرحلتين ، وهو كذلك كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى خلافاً للزركشى ، ولو علم الأسير طول سفره ونوى الحرب إن تمكن منه لم يقصر قبل مرحلتين ، وله القصر بعدهما ، وإن امتنع على المتبوع القصر فيها يظهر من كلامهم ولا أثر للنية لقطعه مسافة القصر وإن خالف في ذلك الأذرعى ، ومثل ذلك يأتي في الزوجة والعبد إذا نوت أنها ترجع متى تخلصت ، وأنه متى عتق رجع فلا ترخص لهما قبل مرحلتين ، وألحق بالزوجة والعبد الهندى ، وبالفراق التشوز ، وبالعق الإباق بأن نوى أنه متى أمكنه الإباق أبى ، ولو جاوز مرحلتين من لم يكن له القصر قبلهما قضى ما فاته قبلهما مقصوراً في السفر لأنها فائتة سفر طويل كما شمل ذلك كلامهم أول الباب . به على ذلك الوالد رحمه الله تعالى . واحترز المصنف بقوله المار أولاً عما لو نوى مسافة قصر ثم بعد مفارقة المحل الذى يصير به مسافراً نوى أنه يرجع إن وجد عرضه أو يقيم في طريقه ولو بمحل قريب أربعة أيام فإنه يترخص إلى وجود عرضه ، أو دخوله ذلك المحل لا تعاد سبب الرخصة في حقه فيكون حكمه مستمراً إلى وجود ما غير النية إليه ، بخلاف ما لو عرض ذلك له قبل مفارقة ما ذكرناه . لا يقال : قياس منعهم ترخص من نقل سفره المباح إلى مصيبة منعه فيها لو

الغزالي بينهما : أى والأصل في العطف المغايرة (قوله وسيعلم بما يأتي حرمة ذلك) أى سفر الهائم ، وقوله في بعض أفرادها : أى وهو أن لا يكون له غرض في إعتاب نفسه ودابته (قوله من حرمة مطلقاً) أى سواء كان خروجه لغرض أم لا (قوله ويؤيده) أى المنع (قوله نعم لو قصد الخ) يمكن جعل هذا عتريز قوله عند سفره لأن المراد ابتدأه ، وعليه فكان الأولى أن يقول : أما لو قصد مرحلتين الخ (قوله ومثله الهائم في ذلك) أى في أنه إذا قصد أنه لا يرجع قبل مرحلتين ومعلوم أنه إنما يقصر إذا كان سفره لغرض صحيح ، ومن الغرض ما لو خرج خوفاً من ظلم (قوله خلافاً للزركشى) تبعه حج (قوله لم يقصر قبل مرحلتين) أى ويقصر بعدهما وظاهره وإن كان الباقى دون مرحلتين وهو كذلك وفقاً للرمل أهم على منهج (قوله وإن امتنع على المتبوع) أى وهو الأسير لكونه عاصياً بالسفر أو كافراً (قوله فلا ترخص لهما قبل مرحلتين) أى ولهما الترخص بعدهما وإن كان الباقى دونهما (قوله من لم يكن له القصر) أى كالأسير والزوجة والعبد (قوله قبل مفارقة ما ذكرناه) أى المحل الذى يصير به الخ ، قاله سم

عابثاً (قوله ومثله الهائم في ذلك) حتى لو قصد مرحلتين ترخص : أى لغرض صحيح حتى لا ينافى ما تقرر فيه . قاله الزيادى ، ومن صور الغرض فيه أن يكون فاراً من نحو ظلم كما أفاده الشيخ (قوله بعد مرحلتين) متعلق بالقصر (قوله وبالفراق التشوز وبالعق الإباق) أى ولا أثر لهذه النية لأن السفر إلى الآن باقى على إباحته حتى يحصل التشوز أو الإباق بالفعل خلافاً للأذرعى (قوله واحترز المصنف بقوله المار أولاً الخ) في هذا السياق نوع خفاء ، وكان الأوضح أن يقول : واحترز المصنف باشتراط ما ذكر أولاً عن الدوام فلا يشترط فيه حتى لو نوى مسافة قصر الخ

نوى إقامة بمحل قريب . لأننا نقول : النقل لمصلحة ينافى الترخيص بالكلية ، بخلاف هذا ، ولو سافر سافرا قصيرا ثم نوى زيادة المسافة فيه إلى صيرورته طويلا فلا ترخص له ما لم يكن من محل نيته إلى مقصده مسافة قصر ويقارن عمله لانتقطاع سفره بالنية ويصير بالمقارنة منتهي سفر جديد ، ولو نوى قبل خروجه إلى سفر قصر إقامة أربعة أيام في كل مرحلة فلا قصر له لانتقطاع كل سفرة عن الأخرى (ولو كان المقصود) بكسر الصاد بخط المصنف (طريقان) طريق (طويل) أى مرحلتان (و) طريق (قصير) لا يبلغهما (فسلك الطويل لغرض) ديني أو دنيوي ولو مع قصد إباحة القصر (كسجولة) للطريق ، أو رخص سعر بضاعة ، أو زيارة ، أو عيادة (أو أمن) كخوار من المكاسين (قصر) لوجود الشرط وهو السفر الطويل للمباح ، وشمل كلامه ما لو كان الغرض تنزهًا لأنه غرض صحيح انضم له ما ذكر ، ولهذا قال الشيخ : إن الوجه أن يفرق بأن التنزه هنا ليس هو الحامل على السفر بل الحامل عليه غرض صحيح كسفر التجارة ، ولكنه سلك أبعد الطريقين للتنزه فيه ، بخلاف مجرد رؤية البلاد فيها يأتي فإنه الحامل على السفر حتى لو لم يكن هو الحامل عليه كان كالتنزه هنا ، أو كان التنزه هو الحامل عليه كان كمجرد رؤية البلاد في تلك انتهى . وهو المعتمد وإن نوزع فيه ، وبه يعلم أنه لو أراد التنزه لإزالة مرض ونحوه كان غرضًا صحيحًا داخلًا فيها قلده فلا يعترض عليه به (وإلا) بأن سلكه لمجرد القصر أو بلا قصد شيء كما في المجموع (فلا) بقصر (في الأظهر) لأنه طوله على نفسه من غير غرض فكان شبيها بمن سلك قصيرا وطوله على نفسه لتردده فيه حتى بلغ مرحلتين . والثاني بقصر لأنه طويل مباح ، وخرج بقوله طويل وقصير ما لو كانا طويلين فسلك أطولهما ولو لغرض القصر فقط فإنه يقصر فيه جزأ ، وما اعترض به فيما إذا سلك الأطول لغرض القصر فقط بأن إعتاب النفس من غير غرض حرام يمكن رده بأن الحرمة هنا على تقدير تسليمها لأمر خارج فلم يؤثر في القصر لبقاء أصل السفر

على حج (قوله بخلاف هذا) أى فإنه وإن غير الثبة فيه إلى مسافة يتمتع معها القصر لو كانت مقصودة ابتداء لكنها لا تنافي الترخيص مطلقا بدليل سقوط الجمعة عن قاصدها ، وكذا سقوط القضاء مع التيسيم فيها ونحو ذلك (قوله بخط المصنف) عوّل على خطه لأن القياس القطع ، وليس المراد أن فيه لغة أخرى (قوله ما لو كان الغرض تنزهًا) وهو إزالة الكلولة النفسية بروية مستحسن يشغلها عنها اه حج (قوله لأنه) أى التنزه (قوله انضم له ما ذكر) أى وجود الشرط (قوله ولهذا قال الشيخ) أى في شرح الروض (قوله إن الوجه أن يفرق) أى بين التنزه هنا وبين التنقل الآتي (قوله كالتنزه هنا) أى يقصر (قوله لإزالة مرض ونحوه) أى ولو لم يخبره بذلك طبيب (قوله لغرض القصر فقط) وفي نسخة لغرض القصر ، وما في الأصل هو الأولى والأوفق بقوله بأن إعتاب النفس من غير غرض الخ (قوله لبقاء أصل السفر) هذا قد يشكل بما يأتي من أنه يلحق بسفر المعصية

(قوله لأنه غرض صحيح) هذا صريح في أن التنزه بذاته غرض صحيح وإن لم يقترن بمقصد آخر ، وقضية قوله فيما يأتي ، وبه يعلم أنه لو أراد التنزه لإزالة مرض ونحوه خلافه ، ويؤيد هذا الثاني ما ذكر من فرق الشيخ ، ثم رأيت ابن قاسم نقل عن الشيخ اعتماد الأول قال لأنه سفر مباح وقد أضافوا الترخيص بالسفر للمباح (قوله ولهذا قال الشيخ إن الوجه أن يفرق) أى بين هذا وبين ما لو سافر لمجرد رؤية البلاد كما يؤخذ من باقي كلامه ، وكان على الشارح أن يذكر قبل هذا ما هو مرتب عليه في عبارة الروض وشرحه ، وعبارة الروض : سلك أبعد الطريقين ليبسح له القصر فقط لم يقصر ، ويقصر إن كان له غرض صحيح ولو تنزهًا . قال الشارح : بخلاف سفره لمجرد رؤية البلاد كما سيأتي ، وفرق بأن القاصد في هذا غير جائز بمقصد معلوم لأن القاصد فيه كالهائم بخلافه في التنزه والوجه أن يفرق الخ .

على إباحته ، ويؤخذ مما علل به الأظهر أن محل ذلك في المتعبد ، بخلاف نحو الغالط والجاهل بالأقرب فإن الأوجه قصرهما ولو لم يكن لهما غرض في سلوكه (ولو تبع العبد أو الزوجة أو الجندى) أو الأسير (مالك أمره) وهو السيد والزوج والأمير والأسر (في السفر ولا يعرف كل) منهم (مقصده فلا قصر) لم لعدم تحقق شرطه ، وهذا قبل بلوغهم مرحلتين كما مر ، والأوجه أن رؤية قصر متبوعه العلم بشروط القصر بمجرد مفارقتها لخله كعلم مقصده ، بخلاف إعداده عدة كثيرة لا تكون إلا للسفر الطويل عادة فيما يظهر خلافا للأذرخي ، لأن هذا لاوجب تبين سفر طويل لاحتماله مع ذلك لنية الإقامة بمقافة قريبة زمنا طويلا (فلو نوا مسافة القصر) وحدهم دون متبوعهم أو جهلوا حاله (قصر الجندى دونهما) لأنه ليس تحت قهر الأمير بخلافهما فنيتهما كالعدم والجيش تحت قهر الأمير فنيته كالعدم أيضا ، ولا تناقض بين هذا وما تقرر في الجندى ، إذ صورة المسئلة هنا فيما إذا كان الجيش تحت أمر الأمير وطاعته فيكون حكمه حكم العبد ، لأن الجيش إذا بعثه الإمام وأمر أميرا عليه وجبت طاعته شرعا كان يجب على العبد طاعة سيده . وصورة المسئلة في الجندى أن لا يكون مستأجرا ولا مؤمرا عليه ، فإن كان مستأجرا فله حكم العبد ، ولا يستقيم حمله على مستأجر أو مؤمر عليه ، لأنه إذا خالف أمر الأمير وسافر يكون سفره معصية فلا يقصر أصلا ، أو يقال الكلام في مسئلتنا فيما إذا نوى جميع الجيش فنيتهم كالعدم لأنهم لا يمكنهم التخلي عن الأمير ، والكلام في المسئلة الثانية في الجندى الواحد من الجيش لأن مفارقتها للجيش ممكنة فاعتبرت نيته ولذلك عبر هنا بالجيش ، وقد أشار لهذا الأخير الشارح بقوله : وقوله مالك أمره لا ينافيه التعليل المذكور في الجندى ، لأن الأمير المالك لأمره لا يبالى بانفراد عنه ومخالفته له ، بخلاف مخالفة الجيش إذ يحتل بها نظامه وهذا أوجه .

أن يتعب نفسه ودايته بالركض من غير غرض ، ووجه الإشكال أن السفر باقى على إباحته في كل منهما فليتأمل ، والأولى أن يقتصر هنا على منع تسليم الحرمة ، فإن العلول بمجردة لا يستلزم إلتعاب النفس لجواز أن تكون المشقة الحاصلة في الطريق الأطول قريبة من الشقة الحاصلة في الطريق الآخر مع اشتراكهما في الوصول إلى المقصد ، ولا كذلك الركض الآتى فإنه يحض عبث ، والتعب معه عقق أو غالب أو تسلم الحرمة ، ويحمل ما يأتى على ما إذا كان الركض هو الحامل على السفر ومقارنا لأول المدة ، لكن هذا بخلاف الظاهر فالأولى الاحتمال الأول (قوله ولو تبع العبد أو الزوجة) أى والمبعض إذا لم يكن بينه وبين سيده مهابة كالعبد وإن كان فى نوبته كالحر وفى نوبة سيده كالعبد ، وعليه فلو فى نوبته ثم دخلت نوبة السيد فى أثناء الطريق فيلغى أن يقال إن أمكنه الرجوع وجب عليه ، وإن لم يمكنه أقام فى محله إن أمكن ، وإن لم يمكنه واحد منهما سافر وترخص لعدم عصيانه بالسفر قياسا على ما لو سافرت المرأة بإذن زوجها ثم لزمها العدة فى الطريق فلأنها يلزمها العود إلى المحل الذى سافرت منه أو الإقامة بمحلها إن لم يتفق عودها وإن لم يمكن واحد منهما أتمت السفر وانقضت عدتها فيه (قوله لاحتماله مع ذلك) قال سم على منيج : وقد يقال جوزوا الاجتهاد فى الطويل إذا غلب على ظنهم قصد المتبوع مرحلتين بقرينة كثرة الزاد فينبغى جواز اعتماد ذلك كسائر القرائن ، إلا أن يقال : لما لم يكونوا مستقلين لم يعتبر مثل ذلك فى حقهم تأمل . وقد يقال : ماوجه به من عدم الاستقلال لا دخل له فى العلم بالمسافة وقد أطلق جواز الاجتهاد فى معرفة طول السفر فى الابتداء فشمحل للمستقل وغيره (قوله بخلافهما فنيتهما كالعدم) لم يذكر حكم ما لو نوى الأسير مسافة غير مسافة أسر له لأن نيته لعدم تمكنه من الانفراد لغو . نعم إن كانت نيته أنه متى قدر على الحرب هرب فهذه تقدمت فى قوله ولو علم الأسير طول سفره الخ (قوله وجبت طاعته) مفهومه أنهم لو أمروا أميرا على أنفسهم لا يجب عليهم طاعته لكن المصرح به فى السير خلافا (قوله وهذا أوجه) لكن يحتاج عليه للنجواب عما مر من أنه إذا كان

(قوله فإن كان مستأجرا) أى أو مؤجرا عليه

ومعلوم أن الواحد واليخش مثال ، وإلا فللمدار على ما يحتل به نظامه لو خالف وما لا يحتل بذلك (ومن قصد سفرا طويلا فسار ثم نوى) وهو مستقل ما كثر (رجوعا) عن مقصده إلى وطنه مطلقا أو غيره لغیر حاجة (اقتطع) سفره بمجرد نيته حيث كان نازلا سائرا لجهة مقصده ، لأن نية الإقامة مع السير غير مؤثرة فنية الرجوع معه كملك ، وحتى قيل بانتهاء سفره امتنع قصره مادام في ذلك المنزل كما جزى ما به وما أفهمه كلام الحارثي الصغير ومن تبعه من أنه يقصر فغير معول عليه لخالفته المنقول (فإن سار) لمقصده الأول أو غيره ولو لما خرج منه (فسفر جديدا) فإن كان ما أمامه سفر قصر ترخص بمفارقة ما تشترط مفارقتها وإلا فلا . أما إذا نواه إلى غير وطنه لحاجة فلا ينتهي سفره بذلك ، وكنية الرجوع فيها ذكر الردد فيه كما في المجموع عن البيهقي (و) ثالثها جواز سفره بالنسبة للقصر وجميع الرخص إلا التيمم فإنه يلزمه ، لكن مع إعادة الصلاة به كما مر فحيث لا يترخص العاصي بسفره كآتي وناشزة) وقاطع طريق ومسافر بالإذن أصل يجب استئلانه فيه ومسافر عليه دين حال" قادر على وفائه من غير إذن غريمه ، إذ مشروعية الترخيص في السفر للإعانة والعاصي لايمان لأن الرخص لا تنطبق بالمعاصي ، ويلحق بمن ذكر أن يتعب نفسه ودابته بالركض من غير غرض أو يسافر لمجرد رؤية البلاد والنظر إليها من غير قصد صحيح

مستأجرا أو مؤمرا عليه وخالف الأمير يكون سفره معصية وقد يجاب بأن ما هنا فيها إذا نوى السفر ولم يتفق له ذلك بأن يني مع الأمير وما تقدم فيها إذا سافر فلا تنافي على أنه ذكر هنا في مقابلة ما حكاه قبل بقيل ومن ثم عبر بقوله : أو يقال الكلام في مسئلتنا الخ (قوله مطلقا) أي حاجة أم لا (قوله لا سائرا لجهة مقصده) مفهومه أنه إذا لوى الرجوع وهو سائر لغیر مقصده الأول لا ينقطع ترخصه ، وسيأتي ما فيه في قوله فإن سار فسفر جديدا (قوله الردد فيه) أي وإن قل الردد (قوله يجب استئلانه فيه) أي في ذلك السفر بأن أراد السفر للجهاد وأصله مسلم فلا بد من استئلانه (قوله ومسافر عليه دين حال) أي وإن قل (قوله من غير إذن غريمه) أي أو ظن رضاه كما ذكره الشارح في الجهاد (قوله لأن الرخص لا تنطبق بالمعاصي) ظاهره وإن بعد عن محل رب الدين وتعلم عليه العود أو التوكيل في الوفاء ، وهو ظاهر وإن لم يعزم على توفيقه إذا قدر بالتزكيل أو نحوه وندم على خروجه بلا إذن قياسا على ما لو عجز عن رد المظالم وعزم على رد ما إذا قدر كما اقتضى كلام الشارح في أول الجنازة فيه قبول توبته (قوله ويلحق بمن ذكر أن يتعب نفسه الخ) هذا سفر معصية فما وجه الإلحاق ، انتهى سم على منبج إلا أن

(قوله حيث كان نازلا) لاحاجة إليه مع قوله ما كثر وخرج بهما ما إذا كان سائرا إلى مقصده أو غيره ، فقوله لا سائرا لجهة مقصده فيه قصور مع أنه مستغنى عنه بما يأتي في شرح قول المصنف فإن سار ، ولفظ ما كثر ساقط في بعض النسخ (قوله ويلحق بمن ذكر أن يتعب نفسه ودابته بالركض الخ) أي بأن لم يكن له في سفره غرض صحيح ، فإن سفره حيث لا يس في إلا إتباع نفسه ودابته ، وليس المراد خلافا لمن ادعاه أن الباعث له غرض صحيح لكنه أحب نفسه ودابته ، فالحرمة إنما جاءت من إتباع النفس والدابة بأن أسرع في المشي وركض الدابة فوق المحتاج إليه لا لغرض صحيح في ذلك وإن كان هذا ظاهر تعبير الشارح بيلحق وبالكرض ، ويدل على ما ذكرته أن الثاني ينافي قوله فيها مر" قريبا وما اعترض به فيها إذا سلك الأطول لغرض القصر فقط بأن إتباع النفس من غير غرض حرام يمكن رده الخ ، فقوله في الرد بقاء أصل السفر على إباحته صريح في أن السفر إذا كان الباعث عليه غرض صحيح لا يضر في إباحته إتباع النفس والدابة ، فتعين أن صورة المسئلة هنا ما ذكرته . نعم قوله ثم بتقدير تسليمها يؤذن بأنه غير مسلم حرمة إتباع النفس والدابة لغیر غرض ،

كما نقله وأقره ، وإن قال جلي في الأول ظاهر كلام الأصحاب الحل وفي الثاني أنه مباح ، ومعنى قوله الرخص

يقال : المراد بسفر المعصية أن يكون الحامل على السفر نفس المعصية كقطع الطريق ، وما هنا الحامل عليه غرض صحيح كالتيجارة ، لكنه أتعب نفسه بالركض في سيرة لذلك الغرض فكان فعله هذا كضلع المعاصي في السفر ، لكنه لما كان عاصيا بتقص الرخص الذي يحصل به قطع المسافة ألحق بالمعاصي بالسفر (قوله وإن قال جلي في الأول)

وهو مناقض لما اقتضاه قوله الآتي وإن قال جلي الخ ، الصريح في أنه قاتل بالحربة فيها ذكر . ويمكن أن يقال : لاتناقض إذا ما مر ثم أصل السفر فيه لباعث صحيح وما ذكر وقع بعد عقد السفر المباح فلم يكن حرما لوقوعه تابعا لغرض صحيح ، وبما يوضح ما ذكرته أولا من أن صورة المسئلة هنا أنه لا باعث له على السفر سوق عبارة جلي المخالف في حكم المسئلة كما يأتي في كلام الشارح ، ونصها حسب ما نقله الأذري : فأما إذا لم يكن له غرض في سفره قال الصيدلاني : يكون عاصيا ، وكذا كل من أتعب نفسه لغير غرض كركض دابته ونحو ذلك ، وظاهر كلام الأصحاب يدل على أنه مباح ، وكذلك السفر لرؤية البلاد والتفرغ فيها ظاهر المذهب أنه مباح . وقال أبو محمد : من الأغراض الفاسدة السفر ليرى البلاد ولا أرب له سواء أه كلام جلي . فقوله وكذا كل من أتعب نفسه البغ المعطوف على ما إذا لم يكن له غرض في سفره من عطف العام على الخاص ، فكانه قال : إذا لم يكن له غرض في سفره ، يكون عاصيا لأنه متعب نفسه ودابته لغير غرض ، وكذا حكم كل من أتعبها لغير غرض ، وإن لم يكن في سفره وتعبيره بهذه الكلية ظاهر فيا قلناه فلننا المعروفة في مثل ذلك ، ويصرح به أن الشارح اقتصر في كلامه على معنى هذه الكلية ولم يذكر ما عطف عليه اكتفاء بها لعمومها . ثم صرح بأن مجليا خالف في حكمها مع أن خلاف جلي مع غيره إنما وقع أصالة في المعطوف عليه وهو ما إذا لم يكن له في سفره غرض صحيح كما عرفت من عبارته ، فهذا التصرف من الشارح تبعا لغيره صريح فيما ذكرته من أن صورة المسئلة أن السفر ليس فيه غرض صحيح ، ويحتمل فقول الشارح كجلى أو سافر لرؤية البلاد بعد قوله أن يتعب نفسه من عطف الخاص على العام ، لأنه من أفراد ما لا غرض فيه كما هو ظاهر ، بل بحث الأذري أنهما مسئلة واحدة ، لكن يتعين أن مراده ما ذكرته للقطع بأن الأول أعم من الثاني ، وعبارته أعني الأذري بعد قول الروضة وبما ألحق بسفر المعصية إتعاب نفسه وتعذيبه دابته بالركض لا لغرض ذكره الصيدلاني لأنه لا يحل له ذلك ولو كان ينتقل من بلد إلى بلد لغير غرض صحيح لم يترخص . قال الشيخ أبو محمد : السفر لغير رؤية البلاد والنظر إليها ليس من الأغراض الصحيحة أه نصها : أعني عبارة الأذري ، وظاهر كلامه : أي التوى نقل ثلاث صور الموافقة عليها ، وعزا في شرح المذهب الأولى : أي إتعاب النفس والداية إلى الأصحاب مطلقا ، والظاهر أنها والتي بعدها : أي مسئلة الانتقال من بلد إلى بلد والسفر لغير رؤية البلاد مسئلة واحدة انتهت فجعل مؤدى الصور الثلاث واحدا وفيه ما قدمته ، ثم استشهد الأذري على ما يشته بكلام الغزالي وإمامه . فإن قلت : قد تقرر أن ما ذكر من سفر المعصية عند الشارح بدليل قوله وإن قال جلي الخ ومن ثم عبر عنه الشباب حج بقوله ومن سفر المعصية أن يتعب نفسه الخ ، فما وجه تعبير الشارح فيه كالروضة بقولهما ويلحق ؟ قلت : وجهه أن صورة السفر فيه ليست معصية ، لأن الباعث عليه ليس إتعاب نفسه ودابته وإنما نشأ من انتفاء الغرض في السفر فكان السفر حيث لا غرض فيه صحيح مقصوده إتعاب النفس والداية وإن لم يلاحظ المسافر ذلك ، بخلاف السفر لنحو السرقة فلننا الباعث عليه ، فكان السفر لما سفر معصية في الحقيقة ، والصورة بخلاف مسئلنا ، فإن فرض أن الباعث فيها إتعاب النفس والداية بأن لاحظ المسافر ذلك عند سفره كان السفر كمسفر نحو السرقة من كل وجه وكان أولى بالحكم ، وبما قررته في هذا الجواب يتدفع قول الشباب سم هذا سفر معصية ، فما وجه الإلحاق أه . وقد اتضح وجهه بما ذكرته والله الحمد لا بما ذكره الشيخ في الحاشية مما هو مبنى على أن صورة المسئلة أن الباعث على السفر في مسئلنا غرض صحيح ولكنه أتعب فيه نفسه ودابته فتأمل.

لا تناط بالمعاصي إن فعل الرخصة متى توقف على وجود شيء، فإن كان تعاطيه في نفسه حراما امتنع معه فعل الرخصة وإلا فلا . والظاهر أن الآتي ونحوه ممن لم يبلغ كالبالغ وإن لم يلحقه الإثم وخرج بالعاصي بسفره المعاصي فيه وهو من يقصد سفرا مباحا فتعرض له فيه معصية فيتركها فله الترخيص، لأن سبب ترخصه مباح قبلها وبعدها (فلو أنشأ) سفرا (مباحا ثم جعله معصية فلا ترخص) له (في الأصح) من حين جعله كما لو أنشأ بهذه التوبة . والثاني يترخص اكتفاء بكون السفر مباحا في ابتدائه، فإن تاب ترخص جز ما كما قاله الرافعي في باب اللقطة أي وإن كان الباقي أقل من مرحلتين نظرا لأوله وآخره، وما ذكره الشيخ في شرح منبهه مما يؤم خلافاً له (ولو أنشأ عاصيا) به (ثم تاب) توبة صحيحة (فأنشأ السفر من حين التوبة) فإن كان بين عملها ومقصد مرحلتان قصر وإلا فلا وفارق مأمّر بتقصيره بإنشائه عاصيا فلا يناسبه التخفيف، وما لا يشترط للتخص طول كأكمل الميتة يستبيحه من حين التوبة مطلقا، وخرج بقولنا صحيحة ما لو عصى بسفره يوم الجمعة ثم تاب فإنه لا يترخص من حين التوبة بل حتى تفوت الجمعة، ومن وقت فواتها يكون ابتداء سفره كما في المجموع، ولو نوى الكافر أو الصبي سفر قصر ثم أسلم أو بلغ في الطريق قصر في بقيته كما في زوائد الروضة خلافاً للبخوي في فتاويه من قصر الصبي دون من أسلم (و) رابعها عدم اقتدائه بهم (ولو احتيالا، فلي) (اقتدى بهم) ولو مسافرا (لحظة) كان أدركه في آخر صلاته ولو تامة في نفسها

هو قوله أن يتعب نفسه وقوله وفي الثاني هو قوله رؤية البلاد (قوله كالبالغ وإن لم يلحقه الإثم) أي فإذا سافر الصبي بلا إذن من وليه لم يقصر قبل بلوغه وبه صرح سم، وكلنا الناشئة الصغيرة، وينظر فيما بقي من المدة بعد البلوغ، فإن بلغ مرحلتين قصر وإلا فلا لأنهم وإن لم يكونوا عصاة حال السفر لم يحكم العصاة. وقال حج في شرح العباب ما حاصله أن الصبي يقصر قبل البلوغ وبعده وإن سافر بلا إذن من وليه لأنه ليس بعاص، وامتناع القصر في حقه يتوقف على نقل بخصوصه فإن من فعل ما هو بصورة المعصية وليس بمعصية له حكم المعاصي وأنى بذلك (قوله قبلها وبعدها) أي وكلما فيها كان سار لمقاصده وهو يشرب الخمر فالسفر مباح مع إثمه بالشرب (قوله فلو أنشأ سفرا مباحا) أي شرع فيه (قوله وما ذكره الشيخ في شرح منبهه الخ) وجوابه: فإن تاب فأوله محل توبته انتهى. وتأويلها كأن يقال قوله محل توبته: أي حيث ابتدأ سفره معصية، فإن ابتدأ مباحا ثم جعله معصية ثم تاب ترخص وإن كان الباقي دون مرحلتين (قوله فأنشأ السفر) هو بفتح الميم والشين: أي فوضع إنشاء السفر يعتبر من حين الخ. هذا وعبرة المحل فنشئ السفر بضم الميم وكسر الشين انتهى. وهي تفيد أنه اسم لذات المسافر لا لمكان السفر وما لها واحد (قوله وفارق مأمّر) أي من أنه إذا أنشأ مباحا ثم جعله معصية ثم تاب يترخص وإن كان الباقي دون مرحلتين (قوله من حين التوبة مطلقا) بقي مرحلتان أم لا؟ قوله حتى تفوت الجمعة) أي بسلام الإمام منها باعتبار غلبة ظنه، وقضيته أنه قبل ذلك لا يترخص وإن بعد من محل الجمعة وتعتبر عليه إدراكها (قوله أو الصبي) أي ولم يكن سفره بصورة المعصية بأن كان أبا أو ناشئة أو بغير إذن وليه على ما مر في قوله: والظاهر أن الآتي ونحوه ممن لم يبلغ كالبالغ وإن لم يلحقه الإثم (قوله قصر في بقيته) قضيته أنه ليس له القصر قبل البلوغ وليس مرادا لأن القرض أنه مسافر بإذن وليه فلا معصية، فلعله إنما قيد بما ذكر الرد على البخوي (قوله قصر في بقيته) أي وإن كان دون مرحلتين (قوله ولو مسافرا لحظة) ولو دون تكبير الإحرام حج

(قوله ولو احتيالا) قد يقال بنافيه ما سيأتي في قول المصنف ولو علمه مسافرا وشك في نيته قصر

مصحح أو جمعة أو مغرب أو نحو عید أو راتبة ولا یرد ذلك علی المصنف لما تقرّر من أنها تامة فی نفسها (لزومه الإتمام) لما صحیح عن ابن عباس من أنه السنة ، والأوجه جواز قصر معادة صلاها أولاً مقصورة وفعلها ثانياً إماماً أو مأموماً بقاصر ، ولو لزّم الإمام الإتمام بعد إخراج المأموّم نفسه لم یجب علیه الإتمام ، لأنه لیس بإمام له فی تلك الحالة ، إذ تمّ اسم فاعل وهو حقيقة فی حال التلبس فیکفد أن الإتمام حال الاقتداء فلا یرد ذلك علی المصنف ، وتعتقد صلاة القاصر خلف تمّ جهل المأموّم حاله وتلفو نية القصر ، بخلاف المقيم لو نوى القصر لم تعتقد صلاته لأنه لیس من أهل القصر والمسافر من أهله فأشبه ما لو شرع فی الصلاة بنية القصر ثم نوى الإتمام أو صار مقبلاً (ولو عرف) بتلبس عینه والفتح أفصح ، وهو مثال لا قید لأن المدار علی بطلان الصلاة (الإمام المسافر) القاصر (واستخلف) لبطلان صلاته برعاؤه لأنه لا یعفی عنه سواء أکان قليلاً أم كثيراً لاختلاطه بغيره من الفضلات مع ندرته فلا یثبّ الاحتراز عنه ، وهذا هو مقتضى كلام الشیخین وجماعة من الأئمة . وقال القموی فی البحر نفلاً عن الشیخ أبی حامد والمحامی رداً علی أبی غانم صاحب ابن سريج فی تأویل نص المختصر . وإنما الخلاف فی الاستخلاف یعتبر وهذا استخلاف قبل وجود الدم لتکثیر المبطّل للصلاة فقد صرح بأن القلیل من الرعا فی البطل لا یبطل وهو موافق لترجیح الرافعی ، لكن النووی رجّح العفو عن الكثير أيضاً . وفی المجموع حکایة ما ذکره القموی ، قال البکری : وما یتخیل أن فی دم الرعا فی غیره من الفضلات خیال لا طائل تحته اه . والمعتمد الأول (ممّا) وإن لم یکن مقتدياً به (أتم القتلون) المسافرون ولو لم یبنوا الاقتداء به لصیروهم مقتدین به حکماً بمجرد الاستخلاف ومن ثمّ لحقهم سهوه وتحمل سهوه . نعم لو نوا فراقه عند إحساسه بأول رعاؤه أو حدّته

(قوله صلاها أولاً مقصورة) وإنما اعتبر فی الأولى كونها مقصورة لأن الإعادة فعل الشيء ثانياً بصفته الأولى . لا یقال : علی هذا لا تجوز إعادة ثامة . لأننا نقول : لما کان التمام هو الأصل ولا یوقوف وجوبه علی نیته یتجنّب لأنه رجوع للأصل (قوله لم یجب علیه) أى المأموّم (قوله وتعتقد صلاة القاصر) أى تامة ، فالمراد من نوى القصر خلف الخ لا أنه متلبس بالقصر حقيقة لاستحالة مع كونه انعدت صلاته تامة (قوله والفتح أفصح) قال ع : والضم ضعيف والكسر أضعف منه (قوله وقال القموی فی البحر) أى وهو شرح الوسيط له واختصر منه الجواهر (قوله قال البکری) أى الشیخ جلال الدین لا الشیخ أبو الحسن (قوله والمعتمد الأول) أى وهو عدم العفو عنه

(قوله وقال القموی الخ) أى مخالفاً لما اقتضاه كلام من ذکر ، ففرض الشارح من ذكره بیان خلافه فی المسئلة (قوله وإنما قال الخلاف) مقول قول القموی (قوله فقد صرح) أى القموی ، وهذا أول كلام الشارح بعد كلام القموی (قوله وهو موافق لترجیح الرافعی) أى فی أصل مسئلة الدم الخارج من الإنسان الذى تقدم فی شروط الصلاة لا فی خصوص مسئلة الرعا وإن توهّم ، وإلا لثانی قوله وهذا مقتضى كلام الشیخین ، وقوله لكن النووی رجّح العفو عن الكثير أيضاً : أى فی مطلق دم الإنسان كما عرفت : أى والرعا فمستثنى لما مر من العلة . والحاصل أن عرض الشارح وإن کان فی عبارته قلاقة ، ومن ثمّ فهمت علی غیر المراد أنه بعد أن بین بختاره فی المسئلة طبق مامر له فی غیر موضع تبعاً لوالده أراد أن یبین كلام القموی فی خصوص هذه المسئلة المخالف لاختیاره . وقوله فیه وهو موافق لترجیح الرافعی لكن النووی رجّح الخ من باب التبرّك مع القموی كأنه یقول حیث لم یستنّ نحو الرعا لما مر من العلة من مطلق دم الإنسان ، فتضیده بالكثیر فی قوله قبل وجود الدم الكثير المبطّل للصلاة جرى علی طريقة الرافعی المسارة فی شروط الصلاة ، وإلا فالنووی رجّح العفو فی دم الإنسان مطلقاً : أى بشرطه ،

قبل تمام استخلافه قصر واكتمل يستخلفه هو ولا المأموم أو استخلف قاصرا (وكذا لو عاد الإمام واقتدى به) يلزمه الإمام لاقتدائه بتم في جزء من صلاته ، واحترز بقوله واستخلف متبا عما لو استخلف قاصرا أو استخلفه أو لم يستخلفوا أحدا فإنهم يقصرون ، ولو استخلف المثنون متبا والقاصرون قاصرا فلكل حكمه (ولو لزم الإمام مقتديا ففسدت) بعد ذلك (صلاته أو صلاة إمامه أو بان إمامه محدثا) أو ما في معناه من كونه ذا نجاسة خفية لما لم من صحة الصلاة خلف هؤلاء وحصول الجماعة بهم (أتم) لأنها صلاة وجب عليه إتمامها فامتنع عليه قصرها ككتابة الحضر ، وخرج بفسدت صلاته ما لو بان عدم انعقادها فله قصرها ، والضابط كما أفاده الأذرعى أن كل ما عرض بعد موجب الإمام فساده يجب إتمامه وما لا فلا ، ولو أحرمت منفردا ولم ينو القصر ثم فسدت صلاته لزمه كما في المجموع الإمام ، ولو فقد الطهورين فشرع بنية الإمام فيها ثم قدر على الطهارة . قال المتولى وغيره : قصر لأن فعله ليس بحقيقة صلاة . قال الأذرعى : ولعل ما قاله بناء على أنها ليست بصلاة شرعية بل تشبهها ، والمذهب خلافه اه . والأوجه الأول لأنها وإن كانت صلاة شرعية لم يسقط بها طلب فعلها وإنما أسقط حرمة الوقت فقط ، وكذا يقال فيمن صلى بتيميم بمن نلزمه إعادة بنية الإمام ثم أعادها (ولو اقتدى بمن ظنه مسافرا) فنوى القصر الذي هو ظاهر

مطلقا ، وهو مقتضى كلام الشيخين خلافا حج حيث قال بالعموم عن قليل دم المناهل (قوله قبل تمام استخلافه) أى سواء كان قبل الاستخلاف أو معه (قوله وكذا لو عاد الإمام) حكم هذه المسئلة علم من قوله السابق ولو اقتدى بتم الخ لأنه شامل لهذه ، ولعله إنما أعاد ذلك هنا دفعا لتوهم أنه لما كان في الأصل متبوعا لا يصير تابعا لخليفته فلا يسرى عليه حكمه (قوله واحترز بقوله واستخلف متبا) بين به كونه محترز المتن ، وإلا فهذا علم من قوله قبل كما لو لم يستخلفه هو ولا المأمومين أو استخلف قاصرا (قوله أو بان إمامه محدثا) أى بعد لزوم الإمام ، بخلاف ما لو بان الحديث قبل لزوم الإمام أو معه فإنه لا يمتنع القصر لأنه اقتضى بمسافر قاصر في ظنه (قوله ما لو بان عدم انعقادها) أى صلاة المأموم بأن بان له حدث نفسه أو نجاسة في نحو بدنه أو لكون إمامه ذا نجاسة ظاهرة أو أمثيا أو نحو ذلك (قوله لزمه كما في المجموع الإمام) أى لأنها انقضت تامة بإحرامه منفردا لعدم نيته القصر وتبه به على أن قول المصنف مقتديا ليس بيقيد (قوله ثم قدر على الطهارة) ظاهره سواء كان ذلك في الصلاة أو بعدها في الوقت أو بعده . ويرد عليه أن فاقد الطهورين ونحوه ليس له صلاة إلا إذا ضاق الوقت عن الصلاة وعلم أنه لا يجد ماء في الوقت أو ظن عدم وجدانه وأنه مادام يرجو الماء لا يصبح إحرامه ، وعليه فلو أحرمت ثم وجد الماء في الوقت فقد تبين بذلك أنه بنى صلاته على ظن بان خطؤه فتبين عدم انعقاد صلاته فيعيدها مقصورة ولا يكون من محل الخلاف (قوله ولعل ما قاله) راجع لقوله قال المتولى وغيره (قوله والأوجه الأول) أى جواز القصر وهل له الجميع أيضا ؟ فيه تردد ، وسيأتى عن الشارح في أول الفصل الآتي ما يفيد أنه كالمتحيرة فيمتنع عليه الجميع تنديما لا تأخيرا فليراجع (قوله لم يسقط بها طلب فعلها) فيه نظر ، فإنها حيث وصفت بالصحة سقط بها طلب الفعل ووجوب القضاء حيث كان قبلم جديد ، ومن ثم قال في جمع الجوامع : إن الصحة إسقاط الطلب . وقيل في العبادة إسقاط القضاء ، فاعل الشارح جرى على الثاني أو أراد بطلب الفعل القضاء (قوله وكذا يقال فيمن صلى بتيميم)

فلو جرى القمولى على طريقته لم يقيد بذلك (قوله والضابط) هو قاصر على ما إذا فسدت صلاة المقتدى (قوله ولو أحرمت منفردا الخ) هذا من أفراد الضابط (قوله هو) لاحتاجة إليه مع قوله أنه نواه

حال المسافر أنه نواه (فإن مقياً يعني مقياً وإن كان مسافراً أتم حياً ، أما لو بان محدثاً ثم مقياً أو باناً معاً لم يلزمه الإتمام لعدم القدرة حقيقة باطناً لحديثه (أو) اقتدى ناويا القصر (من جهل سفره) بأن تردد فيه أو لم يعلم من حاله شيئاً (أتم) لزوماً وإن بان مسافراً قاصراً لظهور شعار المسافر غالباً والأصل الإتمام ، ولو صحت القدرة بأن اقتدى بمن ظنه مسافراً ثم أحدث ثم بان مقياً أتم وإن علم حديثه أولاً ، وإنما صحت الجمعة مع تبين حدث إمامها الزائد على الأريبيين للاكتفاء فيها بصورة الجماعة ، بل حقيقتها لقولهم إن الصلاة خلفه جماعة كاملة كما مر ، ولم يكتف بذلك في إدراك المسبوق الركعة خلف الحديث لأن تحمله عنه رخصة والمحدث لا يصلح له فاندفع ما للأسنوى هنا (ولو علمه) أو ظنه لأنهم يطلقون العلم كثيراً ويريدون به ما يشمل الظن (مسافراً وشك) أي تردد (في نيته) القصر لكونه غير حنفى في أقل من ثلاث مراحل فجزم هو بنية القصر (قصر) إذا بان قاصراً لأنه الظاهر من حاله ولا تقصير فإن بان مقياً أتم . واحتراز بقوله وشك في نيته عما لو علمه مسافراً ولم يشك كأن كان الإمام حنفياً في دون

أى فله قصرها (قوله أما لو بان محدثاً) أى من ابتلائه الصلاة ، بخلاف ما لو تبين أنه كان متطهراً ثم طرأ عليه الحديث كما بآق في قوله ولو صحت القدرة الخ (قوله وإن بان) غاية (قوله ثم أحدث) أى الإمام (قوله ثم بان مقياً أتم أى لأنه تبين أنه اقتدى قبل الحديث بتم (قوله بل حقيقتها) أى بل بوجود حقيقتها (قوله أو ظنه) الأولى: أى ظنه لأنه المراد بالعلم هنا وهو المناسب لقوله لأنهم يطلقون العلم كثيراً الخ انتهى . وعبارة حجج بعد قوله أو ظنه : بل كثيراً ما يريدون بالعلم ما يشمل الظن انتهى . فلم يجعل ذلك تعليلاً لعطف الظن ، بل أفاد به أن الظن داخل في جبرته (قوله لكونه غير حنفى) ولو كان الإمام حنفياً واقتدى به من علمه مسافراً بعد ثلاث مراحل وتبين أنه نوى الإتمام فهل يلزمه الإتمام بالإتمام إمامه ويشمل على السهو أولاً ، كما لو تبين له حديثه ثم إقامته لعدم القدرة حقيقة ؟ فيه نظر ، والأقرب الثانى . ولا يقال : يمكن الفرق بأن في تبين الحديث تبين له عدم حقيقة القدرة وهنا القدرة صحيحة لأن العبرة بعقيدة المأموم . لأننا نقول : محل كون العبرة بعقيدة المأموم إذا كان الإمام ناسياً كما مر عن صاحب الخواطر السريعة وهنا لم يعلم نسيانه أو تعمده على أنه بتقدير نسيانه هنا بعد نية القصر منه ما فاعلمه يكون لغوا حتى عندنا (قوله في أقل من ثلاث مراحل) هذا يقتضى أن أبا حنيفة يجوز القصر فيها دون الثلاث ، وهو مخالف لما ساقى للشارح في قوله خروجاً من إيجاب أبي حنيفة القصر في الأول والإتمام في الثانى انتهى . ويمكن أن يجاب بأن منشأ الشك هنا تجويز أن إمامه قلده الشافعى مثلاً . وفي بعض النسخ أو حنفياً وعليها فلا يرد ما ذكر (قوله قصر) لعل الفرق بين هذه وبين ما قبلها أنه ثم لما جهل سفر الإمام كان الحاصل عنده محض التردد في النية فامتنع عليه القصر وإن علم سفر إمامه ، وهنا لما علم سفره أو ظنه وكان الظاهر من حال المسافر نية

(قوله حقيقة باطناً) الأولى بل الصواب حذفهما (قوله أولم يعلم من حاله شيئاً) كأن المراد أنه ذاهل عنه النية عن حالة الإمام لم تخطر بباله لكنه نوى القصر احتياطاً (قوله لظهور شعار المسافر غالباً) عبارة التحفة : لتقصيره بشروعه متردداً فيما يسهل كشفه لظهور شعار المسافر غالباً ، فاعلم صدر العبارة أسقطه النسخ من عبارة الشارح (قوله بل حقيقتها) معطوف على قوله للاكتفاء لا على منسوخه (قوله لأنهم يطلقون العلم الخ) هذا التعليل لا يناسب العطف ، وعبارة التحفة : أو ظنه بل كثيراً ما يريدون بالعلم ما يشمل الظن ، فأشار إلى جوابين (قوله غير حنفى في أقل من ثلاث مراحل) وإنما قيد غير الحنفى لأن الحنفى في أقل من الثلاث متيقن بالإتمام وفيها فوقها متيقن القصر فلا تتصور فيه المسئلة ، وإنما قيد غير الحنفى بما إذا كان في أقل من ثلاث ليبقى الشك في كلام المصنف على حقيقته ، وبالأولى إذا كان فوق الثلاث ، لكن الموجود حينئذ ظن لا شك ، إذ الظاهر من حاله حينئذ القصر حمد له على الكمال من العمل بالسنة

ثلاث مراحل فإنه يتم لامتناع القصر عنده في هذه المسألة ، ويتجه كما قاله الأستاذ أن يلحق به ما إذا أخبر الإمام قبل إحرامه بأن عزمه الإتمام (ولو شك فيها) أي في نية إمامه (فقال) معلقا عليها في نيته (إن قصر قصرت وإلا) بأن أتم (أتممت قصر في الأصح) إن قصر ولا يضر تعليقها عملا بالقاعدة أن عمل احتلال النية بالتعليق ما لم يكن تصرعا بمقتضى الحال وإلا فلا يضر . والثاني لا يقصر للتردد في النية ، أما لو بان إمامه ميا لزمه الإتمام ، وعلى الأول لو قال بعد خروجه من الصلاة كنت نويت الإتمام لزم المأموم الإتمام أو نويت القصر جاز له القصر ، فإن لم يظهر للمأموم مانواه الإمام لزمه الإتمام احتياطا (و) خامسا نية القصر أو ما في معناه كصلاة السفر أو الظهر مثلا ركعتين ولو لم ينوترخصا وإنما اتفقوا على أنه يشترط للقصر نيته (لكونه على خلاف الأصل فاحتاج لصارف عنه ، بخلاف الإتمام ، ويشترط أن توجد بنية (في الإحرام) كبقية النيات بخلاف نية الاقتداء ، لأنه لا مانع من طروء الجماعة على الانفراد كمكسه لأنه لا أصل هنا يرجع إليه ، بخلاف القصر لا يمكن طروءه على الإتمام لأنه الأصل كما تقرر (و) سادسا (التحرر عن مناهيا) أي نية القصر (دواما) أي في دوام الصلاة بأن لا يتردد في الإتمام فضلا عن الجزم به كما قال (ولو أحرم قاصرا ثم ترد في أنه يقصر أم يتم) أتم (أو) ترد أي شك (في أنه نوى القصر أم لا أتم) ولو تذكر حالا أنه نواه لتأديته جزءا من صلاته حال تردده على التمام ، وما قيل من أن هذا التركيب غير مستقيم لأنه قسم لمن أحرم قاصرا لا قسم منه رد بأن كونه قاصرا في أحد الاحتمالين المشكوك فيهما لا يسوغ جمعه قسما وهاتان المسثلتان من المحترز عنه ولم يصد رها بالقاء . قال الشارح لضمه إليهما في الجواب ما ليس من المحترز عنه اختصارا فقال (أو قام) عطف على أحرم (إمامه لثلاثة فشك) أي تردد (هل

القصر كانت نيته مثبتة على أصل راجع وهو نية القصر فاكنت به وصار الحكم معلقا على قصر الإمام) قوله قيل لإحرامه أي الإمام (قوله بأن عزمه الإتمام) أي فيجب على المأموم الإتمام وإن قصر إمامه لأن صلاته تعتقد تامة لظنه إتمام إمامه (قوله وعلى الأول لو قال) أي ولو فاسقا لأنه إخبار عن فعل نفسه ، وقوله بعد خروجه من الصلاة : أي يحدث مثلا ، ثم إن قال ذلك قبل فراغ المأموم من صلاته فظاهر وإن أخبر بذلك بعد سلام المأموم من ركعتين لنية القصر أولا ، فإن قصر القصر بين السلام والإخبار يبنى على ما فعله ، وإن طال وجب الاستئناف (قوله فإن لم يظهر للمأموم مانواه) أي كأن اقتدى به ولم يدرك معه الإحرام وشك في نيته القصر وسلم الإمام وذهب إلى سبيله ولم يعلم المأموم حاله (قوله لأنه لا أصل هنا) غير الانفراد يرجع إليه ، بخلاف ما لو ينو القصر في النية فيرجع إلى الإتمام لأنه الأصل . وعبرة المصل بخلاف الإتمام لأنه الأصل فيلزمه وإن لم ينو انتهى وهي أولى من عبارة الشارح لحج (قوله ولو تذكر) غاية (قوله لتأديته جزءا من صلاته الخ) هذا التعليل راجع لكل من المسثلتين وإن كانت الأولى ليس فيها شك في النية ، لكن تردده بين القصر والإتمام مناف للجزم بنية القصر (قوله وما قيل من أن هذا التركيب) هو قول المصنف أو تردد في أنه نوى القصر (قوله عطف على أحرم) الأولى عطفه على تردد لأن عطفه على أحرم يصير التقدير أو لم يحرم قاصرا بل أحرم ميا وقام إمامه الخ ، لأنه يقدر مع المعطوف بأو تقيض المعطوف عليه ، وهنا ليس كذلك ، بل صورته أنه أحرم قاصرا ثم قام إمامه لثلاثة فتردد في أنه نوى إلى آخره ، وعلى هذا يشكل جعل هذه زيادة على المحترز عنه ، ثم رأيت في ابن عبد الحق الجواب عن كونه من

(قوله لضمه إليهما في الجواب ما ليس من المحترز عنه) في كون ما ذكر ليس من المحترز عنه وقفة ، فإن الردد قائم فيه بالاعتدال وهو مناف لنية القصر ، غاية الأمر أن الردد هنا في فعل الإمام وهو لا يمنع كون الردد قائما بالمقتضى ، وأى فرق بين هذا والمسثلين قبله فيا ذكرناه ، وما في حاشية الشيخ عن ابن عبد الحق من توجيه كلام

هو مِمَّ أو ساء أتم ، ولو تبين له كونه ساهيا . كما لو شك في نية نفسه وفارق هذا ما مر من نظيره في الشك في أصل النية حيث لا يضر لو تذكر عن قرب بأن زمنه غير محسوب ، وإنما عني عنه لكثرة وقوعه مع قرب زواله غالبا ، بخلافه هنا فإن الموجود حال الشك محسوب من الصلاة على كل حال ، سواء أكان نوى القصر أم الإتمام لوجود أصل النية . فساد موديا جزءا من صلاته على التمام كما مر فلزمه الإتمام ، وفارق أيضا ما مر في شكه في نية الإمام المسافر ابتداء بأن ثم قرينة على القصر وهنا القرينة ظاهرة في الإتمام وهو قيامه الثالثة ، ومن ثم لو كان إمامه يوجب القصر بعد ثلاث مراحل كحتمى لم يلزمه الإتمام حلا لقيامه على أنه ساه (ولو قام القاصر لثالثة عددا بلا موجب للإتمام بطلت صلاته) كما لو قام المم لركعة زائدة (وإن كان) قيامه لها (سوا) ثم تذكر أو جهلا فعلم (عاد) حتما (وبعيد له) أى لهذا السهو ندبا كغيره مما يبطل عمله ، ومثله ما لو صار للقيام أقرب لما مر في سيود السهو لكنه لا يريد على المصنف لأنه فرض كلامه فيمن قام (وسلم فإن أراد) حالة تذكره وهو قائم (أن يتم عاد) للجلوس حتما (ثم نهض ميا) أى ناويا الإتمام لإلغاء نهوضه لسهو فوجبت إعادته . فإن لم ينو الإتمام سجد للسهو وهو قاصر (و) سابعها دوام سفره في جميع صلاته كما قال (و يشترط) للقصر (أيضا كونه) أى الناوى له (مسافرا في جميع صلاته فلو نوى الإقامة) الفاطلة للرخص (فيها) أو شك في نيتها (أو بلغت سفينته) فيها (دار إقامة) أو شك هل بلغت أولا (أتم) لزوال تحقق سبب الرخصة (و) ثامنها العلم يجوز القصر فلو قصر جاهلا به لم تصح صلاته لتلاعبه كما

المحرز بأن الشك في حال الإمام إنما ينافي القصر لا النية انتهى . ويمكن الجواب عن مسئلة العطف بأن كون المعطوف يقدر معه نفيض المعطوف عليه أمر غالبي ، فيجوز أن يجعل التقدير هنا : ولو أقام الإمام الخ (قوله أتم) أى وعليه فهل ينتظره في التشهد إن جلس إمامه له حلا له على أنه قام ساهيا . أو تتمين عليه نية المفارقة ٢ فيه نظر ، والأقرب الثاني ، كما لو رأى مريد الاقتداء الإمام جالسا وتردد في حاله هل جلوسه لعجزه أم لا من أنه يمنع الاقتداء به ، فكما امتنع الاقتداء لعدم علمه بما يفعله قلنا هنا بوجوب نية المفارقة لعدم علمه بما يجوز له فعله فليراجع (قوله ولو تبين له كونه ساهيا) أى لمضى جزء من صلاته على التمام (قوله حلا لقيامه على أنه ساه) أى ويغير بين انتظاره في التشهد ونية المفارقة (قوله ومثله ما لو صار للقيام أقرب) قال حج بعد مثل ما ذكر : بل وإن لم يصر إليه أقرب لما مر ، ثم عن المجموع أن تعمد الخروج عن حد الجلوس يبطل (قوله لأنه فرض كلامه فيمن قام) ومفهومه أنه إذا لم يتم لم يسجد لكن على تفصيل فيه : وحيث كان في المفهوم تفصيل لا يعترض به (قوله أى ناويا الإتمام) قضيته أنه لا تكفيه نية الإرادة السابقة عن هذه النية . وليس مرادا بل المراد أنه قام مستصحبيا للأولى . وعبارة سم على حج قوله ناويا الإتمام قد يشكل اعتبار نية الإتمام مع قوله فإن أراد أن يتم . فإن إرادته الإتمام لا تنقص عن التردد في أنه يتم بل تزيد مع أنه موجب للإتمام ، فأى حاجة بعد ذلك إلى نية الإتمام إلا أن يجاب بأنه لم يقصد اعتبار نية جديدة للإتمام بل ما يشمل نيته الحاصلة بإرادة الإتمام احتراز عما لو صرف القيام لغير الإتمام انتهى (قوله في جميع صلاته) أى ولا يتحقق ذلك إلا بالاثنيان بالميم من عليهم (قوله أو شك في نيتها)

الشارح لا يعلل كما يعلم بتأمله (قوله محسوب من الصلاة على كل حال) أى بخلاف الشك في أصل النية ، لأن حاصله أنه متردد في أنه نوى فهو في الصلاة أولا فلا ، فهو بأحد التقديرين ليس في صلاة (قوله لأنه فرض كلامه فيمن قام) أى وأما إذا صار إلى القيام أقرب فمسئلة أخرى سكت عنها وإن كانت تشارك هذه في الحكم ، والنص على الشيء لا ينفي ما عداه (قوله الفاطلة للرخص) احتراز به عما لو نوى إقامة دون أربعة أبام أو نواها وهو سائر

في الروضة . قال الشارح : وكأنه تركه ليعد أن يقصر من لم يعلم جوازها و (القصر أفضل من الإتمام على المشهور إذا بلغ) سفره المبيح القصر (ثلاث مراحل) وإلا فالإتمام أفضل خروجاً من إيجاب أبي حنيفة القصر في الأول والإتمام في الثاني ، ولا يكره لكنه خلاف الأولى ، وما نقل عن المساورى عن الشافعي من كراهة القصر محمول على كراهة غير شديدة فهي بمعنى خلاف الأولى ، ومقابل المشهور أن الإتمام أفضل مطلقاً لأنه الأصل وأكثر عملاً ، ويستثنى من ذلك كما قاله الأذرى دائماً الحدث إذا كان لو قصر خلا زمن صلاته عن جريان حكمه ولو أتم جرى حكمه فيها فيكون القصر في حقه أفضل مطلقاً ، وكذا لو أقام زيادة على أربعة أيام لحاجة يتوقعها كل وقت أو كان يحيد في نفسه كراهة القصر أو الشك فيه بأن لم تطمئن نفسه للملك أو كان ممن يقتدى به بحضرة الناس بل يكره له الإتمام ، أما الملاح الذي معه أهله فإتمامه أفضل مطلقاً لأنه وطنه وخروجاً من منع أحمد القصر له ، ومثله من لا وطن له وأدام السفر براً وقدم على خلاف أبي حنيفة لاعتضاده بالأصل ، وقد يكون القصر واجباً كأن أخر الظهور ليجمع تأشيراً إلى أن لم يبق من وقت العصر إلا ما يسع أربع ركعات فيلزمه قصر الظهر ليدرك العصر ثم قصر العصر لتضع كلها في الوقت كما يحثه الأسنوى وغيره أخذنا من قول ابن الرفعة : لو ضاق الوقت وأرغقه الحدث بحيث لو قصر مع مدافسته أدركه في الوقت من غير ضرر ، ولو أحدث وتوضأ لم يدركها فيه لزمه القصر . وبأقوى ما ذكر في العشاء أيضاً إذا أخر المغرب ليجمعها معها ، ويعلم منه أنه لو ضاق وقتها عن إتمامها

أي الإقامة (قوله والقصر أفضل من الإتمام) فلو نذر الإتمام فينبغي أن لا يتعد نذره لكون المنذور ليس قربة ، وكذا ينبغي أن يقال فيها لو نذر القصر وسفره دون الثلاث لانقضاء كونه قربة فيها دونها (قوله إذا بلغ ثلاث مراحل) أي إذا كان يبلغ ثلاث الخ فيقصر من أول سفره (قوله ولا يكره) أي القصر (قوله أفضل مطلقاً) أي سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا (قوله ويستثنى من ذلك) أي من قول المصنف القصر أفضل من الإتمام (قوله فيكون القصر في حقه أفضل مطلقاً) أما لو كان لو قصر خلا زمن وضوئه وصلاته عنه فيجب القصر كما هو ظاهر انتهى (حجة) قوله وكذا لو أقام زيادة على أربعة أيام لحاجة (أي فيكون القصر أفضل من الإتمام . وفي كون القصر في هذه الصورة أفضل نظر لجريان الخلاف فيها المتقدم قبيل الفصل بل القياس أفضلية الإتمام لما ذكر . وعبارة سم على منيج في أثناء كلام : وفيه أيضاً : أي الأذرى على أن الإتمام أفضل في حق من أقام ينتظر حاجة وزاد على أربعة أيام انتهى . ويمكن أن هذه مستثناة من قوله والقصر أفضل من الإتمام ، فيكون موافقاً لما قاله الأذرى ، وإن كان المنبادر من قوله وكذا الخ خلافه ، وأما قوله أو كان يحيد في نفسه الخ فهو مستثنى من كون الإتمام أفضل من القصر (قوله الذي معه أهله) أي إن كان له أهل وأولاد ، فإن لم يكن له شيء منهما كان كمن كان له ذلك وهم معه فيكون إتمامه أفضل (قوله مطلقاً) أي سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا (قوله لو ضاق وقتها)

(قوله فيكون القصر في حقه أفضل) قال الشهاب حجة : أما لو كان لو قصر خلا زمن وضوئه وصلاته عنه فيجب القصر كما هو ظاهر اهـ . وقول الأذرى مطلقاً : أي سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا هو محل الاستثناء (قوله وكذا لو أقام زيادة على أربعة أيام) أي فالإتمام في حقه أفضل وهو مستثنى من كون القصر في فوق الثلاث مراحل أفضل وإن أوجهم عطفه على مقابله وعطف ما بعده عليه خلافه . وعبارة الأذرى : وأما إذا أقام لتتنجز حاجة إقامة تزيد على أربعة أيام فقلنا يقصر فالإتمام له أفضل . قال : وألحق بهما : أي بهذه المسئلة ومثله مدبر السفر كل صورة اختلف في جواز القصر فيها .

كان القصر واجبا ، وأنه لو ضاق وقت الأولى عن الطهارة والقصر لزمه أن ينوي تأخيرها إلى الثانية لقدرته على إيقاعها به أداء (والصوم) في رمضان ويلحق به كل صوم واجب ينحو نذر أو قضاء أو كفارة فيما يظهر حيث كان السفر - سفر قصر (أفضل من الفطر) لما فيه من المسارعة إلى تبرة النعمة وعدم إخلال الوقت عن العبادة ولأنه أكثر من فعله صلى الله عليه وسلم ولقوله تعالى - وأن تصوموا خير لكم - هذا (إن لم يتضرر به) فإن تضرر به لنحو ألم يشق احتماله عادة فالقصر أفضل لخبر « أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا صائما في السفر قد ظلل عليه فقال : ليس من البر أن تصوموا في السفر » نعم لو غشى منه تلف شيء عجز عن منفعة عضو وجب الفطر ، فإن صام كان عاصيا وأجزأه ، ولو غشى ضعفا مالا لاحالا فالقصر أفضل في سفر حج أو غزو ، وهو أفضل مطلقا لمن وجد في نفسه كراهة الرخص ، أو كان ممن يفتلي به بغضرة الناس كما قيد به ابن قاضي شعبة إطلاق الأخرى وكذا سائر الرخص نظير ما مر .

(فصل في الجمع بين الصلاتين)

(يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمًا) في وقت الأولى لغیر المتحيرة لما سيأتى من أن شرطه ظن صحة الأولى

أى العشاء (قوله كان القصر واجبا) نقل سم على منيج عن الشارح خلافه حيث قال في أول الباب : وسئل عن آخر ذلك : أعنى الظهر ملاح حتى يقي مابيع ركعتين بلا قصد هل يجب القصر ؟ فأجاب لا ، قال : لأنه إذا أخر بعد فلا شيء عليه في إخراج بعض الصلاة عن وقتها أو بلا عن فقد أتم ، والقصر بعد لا يدفع عنه إثم التأخير انتهى . أقول : وقد يقال إن كلامه هنا في العشاء وبفعلها مقصورة تبين أنه لم يؤخرها إلى وقت لايسمعها بخلاف الظهر فإنه إذا أخرها حتى يقي من الوقت مابيع ركعة تحققت معصيته وإن قصر (قوله لقدرته على إيقاعها به أداء) هذا قد يخالف ما يأتي للشارح عن شرح المذهب من أن المعتمد أنه إذا تأخر ولم ينو وقد بقي من الوقت ما لايسمعها كاملة عصي وكانت قضاء ، اللهم إلا أن يقال : إن ما هنا مصور بما إذا كان الزمن الباقي لايسع الطهارة والصلاة مقصورة ، لكنه لو ترك الطهارة وصل أمكنه وقوعها كلها في الوقت ، وعلى هذا لايتوجه الاعتراض على الشارح . ثم رأيت سم على حج ذكر مثل ذلك وعبارته قوله وعن الطهارة والقصر إن كان المراد قصر الأولى ، فهذا إنما يأتي عن القول بأنه يكفى نية التأخير إذا بقي من الوقت مابيع ركعة . لأن الغرض ضيقه عن القصر فلم يبق منه مابيع ركعتين مع الطهارة ، وإن كان المراد قصر الصلاتين ولزوم نية التأخير بعينها ممنوع بل هي أو فعل الأولى وحدها في وقتها . وقد يجاب باختيار الأول ومنع قوله فهذا إنما يأتي المخ لأن ضيقه عن الطهارة والقصر صادق بعدم ضيقه عن القصر وحده ، ونية التأخير حينئذ كافية لمن عزم على القصر بناء على أنه لايشترط كون نية التأخير في وقت يسمعها مع طهارتها كما هو ظاهر عبارتهم الآتية فليتأمل (قوله ويلحق به كل صوم واجب) قال حج : ثم رأيت الزركشي نقل عنهم أن هذا التفصيل يجري في الواجب وغيره لمسافر سفر قصر (قوله عادة) أى وإن لم يبع التيمم (قوله فالقصر أفضل في سفر حج أو غزو) مفهومه أن الصوم في غيرهما أفضل مع خوف الضعف مالا (قوله وهو) أى الفطر (قوله ممن يقتدى به) أى فيفطر القدر الذى يحمل الناس على العمل بالرخصة.

فصل في الجمع بين الصلاتين

(قوله في الجمع بين الصلاتين) أى للسفر أى نحو المطر (قوله تقديمًا في وقت الأولى) ظاهره أنه لايد من فعلهما بتمامهما في الوقت فلا يكفى إحراك ركعة من الثانية فيه ، وتردد في ذلك سم على حج ، ونقل عن الشارح

فصل في الجمع بين الصلاتين

وهو منتف فيها ، وقول الزركشي ومثلهما فاقد الطهورين وكل من لم تسقط صلاته بالتيمم محل وقفة ، إذ الشرط ظن صحة الأول وهو موجود هنا ولو حلف بالتيمم كما قاله الشيخ كان أولى ، وكالظاهر الجملة في هذا كما نقله الزركشي واعتمده وإن نزع فيه ، ويمتنع جمعا تأخيرا لأن الجمعة لا يتأتى تأخيرها عن وقتها (وتأخيرا) في وقت الثانية (و) بين (المغرب والعشاء كذلك) أي تقديمها وتأخيرها (في السفر الطويل) المباح إذ هو الميجوز للقصر لثبوت جمع التأخير في الصحيحين من حديث أنس وابن عمر وجمع التقديم في البيهقي ومصحح ابن حبان من حديث معاذ وحسنه الترمذي فيمتنع جمع العصر مع المغرب والعشاء مع الصبح وهي مع الظهر وقوفا مع الوارد ، ويمتنع في الحضرة أيضا أو في سفر قصير ولو مكيا وفي سفر معصية (وكذا القصير في قول) قديم كالتنفل على الراحة ، وفي تعبيره ييجوز إشارة إلى أن تركه أفضل خروجا من خلاف من منعه ، ولا يعارضه قولهم إن الخلاف لا يراعى

عن المنهج ما في الفرع الآتي بالصفحة الأخرى : ودفع بقوله كالحالي في وقت الأول ما قد يتوهم من قوله تقديمًا بأنه صادق بأول الوقت ووسطه وآخره ، بل وبما قبل دخول الوقت بالمرّة (قوله محل وقفة) نقل سم على حج عن الشارح اعتماد هذا ، ونقل عنه على منهج اعتماد ما قاله الزركشي وهو الأقرب ، وعبارته قوله ويستثنى الخ عمرة ، قال الزركشي : مثلهما فاقد الطهورين وكل من تلزمه الإعادة انتهى . واعتمده حر ، قال : لأن صلاته لحزمة الوقت ولا تجزئه ، ففي جمع التقديم تقدم لما على وقتها بلا ضرورة ، وفي التأخير توقع زوال المانع تأمل انتهى . أقول : وقد يقال يؤيده ما تقدم عن الشارح من أن فاقد الطهورين ونحوه لو شرع فيها تأمة أعادها ولو مقصورة ، لأن الأولى لحزمة الوقت فكأنها لم تفعل (قوله كما قاله الشيخ) أي في غير شرح منهجه (قوله وإن نزع فيه) لعل وجه المنازعة أن المتحيرة إنما امتنع جمع التقديم في حقها لفقد شرطه وهو ظن صحة الأولى ، وأما فاقد الطهورين ونحوه فصلاتهم صحيحة مستقلة للطلب وجوب القضاء في حقهم بأمر جديد ، ويمكن دفعها بأنها وإن أسقطت الطلب ففعلها لما كان لحزمة الوقت نزل فعلها منزلة العدم وهو يبنى شرط الجمع (قوله لا يتأتى تأخيرها عن وقتها) أي الأصلي ، وهذا ولو قيل بجواز جمعا تأخيرا أمكن توجيهه بأن العذر صير الوقتين واحدا فكانه فعلها في وقتها ، وعبارة سم على منهج : لأنه لم يرد فعلها إلا في وقت الظهر الأصلي حر انتهى (قوله في وقت الثانية) شمل المتحيرة وفاقد الطهورين ونحوهما ، وعليه فالفرق بين الجمعين أنه يشترط للجمع التقديم ظن صحة الأولى وهو منتف في المتحيرة ، بخلاف التأخير فإنه لا يشترط ظنه ذلك فجاز وإن أمكن وقوع الأولى مع التأخير في زمن الحيض مع احتمال أن تقع في الطهر لو فعلها في وقتها (قوله لثبوت جمع التأخير) أي بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء (قوله أو في سفر قصير ولو مكيا) أشار به إلى رد قول الحنفية إن المكى يجمع بعرفة ومزدلفة ، لأن الجمع عندهم للنسك لا للسفر فجاز ولو قصيرا ، وعليه فالجمع عندهم لا يجوز للسفر مطلقا طال أو قصر ، فالإشارة الرد إنما هي بحسب الظاهر دون نفس الأمر ، فإنهم وإن جوزوا الجمع بعرفة لا يقولون إنه للسفر بل للنسك (قوله إلى أن تركه) أي الجمع أفضل : أي فيكون الجمع خلاف الأولى ، لكن في حج بعد قوله الآتي وإن كان سائرا وقت الأولى وأراد الجمع وعدم الخ مانصه : ويقول وأراد الجمع الخ ، اندفع ما يقال من أن ترك الجمع أفضل : أي

(قوله إذ هو) الأولى حذفهما ، بل ولفظ المباح والاقتصار على قوله الميجوز للقصر وهو كذلك في التحفة (قوله ويمتنع في الحضرة) أي إلا بالمطر كما يأتي والأولى حذف قوله أيضا (قوله ولو مكيا) أشار إلى ما فيه من الخلاف في كونه يجمع بين السفر القصير لعرفة: أي بسبب السفر كما يعلم من الروضة ، وبه يندفع ما في حاشية الشيخ

إذا خالف سنة صحيحة لأنه قد يقال : إن تأويلهم لها في جمع التأخير له نوع تماسك وطعنهم في مصحبه في جمع التقديم محتمل مع اعتضادهم بالأصل فرعى ، ويستثنى الجمع بعرفة في الحج كما قاله الإمام وبز دلفة كما بحثه الأستاذ ، فإن الجمع فيها أفضل مطلقاً فإنه مستحب للاتباع وسببه السفر لا التمسك في الأظهر ، ويستثنى أيضاً الشاك فيه والراغب عن الرخصة كما اقتضاه كلام بغوى في تعليقه وغيره ، ومن إذا جمع صلى جماعة أو خلا عن حدثه الدائم أو كشف عورته فالجمع أفضل كما قاله الأفرعى ، وكلنا من خاف فوت عرفة أو عدم إدراك العدو لاستنقاذ أسير ونحو ذلك بل قد يجب في هذين (فإن كان سائرا في وقت الأولى) وأراد الجمع وعدم مراعاة خلاف أبي حنيفة والحال أنه نازل في وقت الثانية (فتأخيرها أفضل وإلا) بأن لم يكن سائرا وقت الأولى بأن كان نازلا فيه سائرا وقت الثانية (فضكه) للاتباع ولكونه أرفق للمسافر ، فإن كان سائرا أو نازلا فيها فجمع التأخير أفضل فيها يظهر كما هو ظاهر كلام كثير ولظواهر الأخبار السابقة ولانتفاء سهولة جمع التقديم مع الخروج من خلاف من منعه ولأن وقت الثانية وقت للأولى حقيقة بخلاف العكس (وشروط) جمع (التقديم ثلاثا) بل أربعة . أحدها (البداة الأولى)

فهو مباح فكيف يكون أفضل فيها ذكر انتهى . أقول : وقد يمنع كونه مباحا بأن خلاف الأفضل بخلاف الأولى يكون مكروها كراهة خفيفة يعبر عنها بخلاف الأولى (قوله إذا خالف سنة صحيحة) أى وهو ثبت الجمع عنه صلى الله عليه وسلم ، ومنه يعلم أنه ليس المراد بالسنة كون الحكم مستحبا عندنا ورعاية الخلاف فتوت ذلك المستحب ، بل المراد أنه متى ثبت الحكم عنه صلى الله عليه وسلم وكان بعض المذاهب يخالف ذلك الثابت لاستصحاب مراعاته (قوله نوع تماسك) أى قوة (قوله وطعنهم في مصحبه) أى السنة (قوله أو خلا عن حدثه الدائم) قياس ما تقدم في القصر عن حج أنه إذا كان لو جمع خلا عن حدثه الدائم في وضوئه وصلاته وجب الجمع ، اللهم إلا أن يفرق بين ما هنا وما تقدم بأنه إنما وجب القصر ثم للاتفاق على جوازه سببا إذا زاد سفره على ثلاث مراحل حيث أوجب الحنفية فنظر إلى قوة الخلاف ثم ومنعوا الجمع هنا إلا في عرفة ومزدلفة للتسك . وهذا الجواب أولى مما أجاب به سم فيما تقدم من قوله : قوله فيجب القصر كما هو ظاهر . فإن قلت : فلا يجب الجمع في نظيره مع أنه أفضل فقط كما سيأتي أول الفصل ؟ قلت : يفرق بلزوم إخراج إحدى الصلاتين عن وقتها فلم يجب فليتأمل انتهى . ووجه أولوية ما ذكرناه أنه قد يمنع أن في التأخير إخراج الصلاة عن وقتها لأن العذر صير وقت الصلاتين واحدا على أن ما ذكره من قوله بلزوم إخراج الخ لا يشمل جمع التقديم ، إلا أن يقال أراد بالإخراج فعلها في غير وقتها (قوله فالجمع أفضل)

[فرع] إذا توقف إدراك الوقوف على الجمع بين الصلاتين وجب ، ولا يخالف هذا ما صححه النووي من أنه إذا توقف إدراك الوقوف على ترك الصلاة : أى ولو تعددت تركها لأن ذلك إذا لم يدركه إلا بتركها مطلقا وهنا يتركه مع فعلها بالجمع دون غيره من انتهى سم على منهج (قوله بل قد يجب في هذين) هما خوف فوت عرفة وعدم إدراك العدو الخ ، وأفاد كلامه كحج أن الأصل فيها أفضلية الجمع وأنه قد يجب في بعض الصور ، ولعل المراد بصورة الوجوب ما لو تحقق فوت عرفة أو إنقاذ الأسير بترك الجمع فيقتل الأسير ويترك عرفة ثم يجمع الصلاتين تأخيرا ، ثم رأيت في سم على حج (قوله أفضل) فيما يظهر خلافا للحج (قوله ولأن وقت الثانية وقت للأولى حقيقة) يعنى أنه يصبح فعل الأولى في وقت الثانية ولو بلا عذر فنزل منزلة الوقت الحقيقي ، وإلا فوق

(قوله وقت للأولى حقيقة) فيه مساعمة . والمراد أنه يصبح فعلها فيه مطلقا ولو بغير جمع

لأنها صاحبة الوقت . الثانية تبع لها والتابع ينتج تقديمه على متبوعه فلو صلى العصر قبل الظهر لم تصح له إعادتها بعد الظهر إن أراد الجمع ، وكلنا لو صلى المشاء قبل المغرب (فلو صلاهما) مبتدئا بالأولى (فبان فسادها) لفوات ركن أو شرط (فسدت الثانية) أيضا : أى لم تقع عن فرضه لفوات الشرط من البداية بالأولى ، وتقع نفلا كما نقله في الكفاية عن البحر قياسا على ما لو أحرم بالفرض قبل وقته جاهلا بالحال (و) ثانيا (نية الجمع) لتمييز التقديم المشروع عن التقديم عبثا أو سهوا (ومحلها) الأصل ولهذا كان هو المطلوب كما أشار لذلك الشارح بقوله القاضل لاسيا مع وجود الخلاف بعدم الصحة في أثنائها فانفي الفضل فيه (أول الأولى) كسائر المنويات فلا يكفي تقديمها عليه بالاتفاق (ويجوز في أثنائها) ولو مع تحللها ، إذ لا يتم خروجه منها حقيقة إلا بتام تسليمه والحصول الغرض بذلك (في الأظهر) لأن الجمع ضم الثانية للأولى فالتم تفرغ الأولى فوقت ذلك الضم باق وإنما امتنع عليه ذلك في القصر لتأدي جزء على التمام ويستحيل بعده القصر كما مر ، والأوجه أنه لو تركه بعد تحلله ثم أراد قبل طول الفصل جزر . كما يؤخذ مما نقله في الروضة عن الدارمي أنه لو نوى الجمع أول الأولى ثم نوى تركه ثم قصد فعله ففيه القولان في نية الجمع في أثنائه ومقابل الأظهر لا يجوز قياسا على نية القصر بجامع أنهما رخصتا سفر ، وأجاب الأول بما مر . ولو شرع في الظهر أو المغرب بالبلد في سفينة فصار فتوى الجمع ،

الأولى الحقيقي يخرج ، بخروج وقتها (قوله فلو صلى العصر قبل الظهر لم تصح) يبين أن يقيد ذلك بما يأتي في قوله أى لم تقع عن فرض لفوات الشرط (قوله جاهلا بالحال) ومحل ذلك أخذنا مما مر له حيث لم يكن عليه فرض مثله وإلا وقع عنه ، ومحل وقوعه نفلا أيضا حيث استمرجهل إلى الفراغ منها وإلا بطلت كما تقدم (قوله والحصول الغرض بذلك) وهو تمييز التقديم المشروع عن التقديم عبثا أو سهوا ، وفيه أن هذا الغرض يحصل بنية الجمع بين الأولى والثانية ومع التحرم بالثانية ، إلا أن يقال : لما كان الجمع يصير وقت الصلاتين واحدا أشبه صلاة واحدة ويشير إلى هذا قوله لأن الجمع ضم الثانية للأولى الخ (قوله والأوجه أنه لو تركه) أى الجمع بأن نوى عدمه (قوله) ثم أراد قبل طول الفصل أى يقينا فلو شك فيه امتنع قياسا على ما لو شك في الموالاة ، وينبغي أن محل ذلك أيضا ما لم يتذكر عن قرب (قوله مما نقله في الروضة عن الدارمي) قد يمنع الأخذ من ذلك ويفرق بأن محل النية فيما نقله عن الدارمي باق إلى الفراغ من الصلاة ، فرفض النية في أثنائها ينزل الأولى منزلة العدم . ويجعل الثانية نية مبتدأة ، ولا كذلك ما لو ترك النية بعد الفراغ من الأولى فإنه قد يقال : رفض النية بعد الفراغ أبطل النية الأولى وتعدت نية الجمع لفوات محلها ثم رأيت في حج ما يؤخذ منه ذلك وعبارته : ولو نوى تركه بعد التحلل أو في أثناء الثانية ثم أراد له ولو فوراً لم يجوز كما بينته في شرح الباب ، ومنه أن وقت النية انقضى فلم يعد العودة إليها شيئا ، وإلا لزم إجراؤها بعد تحلل الأولى ، وبه يفرق بين هذا والردة إذ القطع فيها ضمني وهنا صريح ، ويعتبر في الضمني مالا يغتفر في الصريح انتهى (قوله ففيه القولان) والراجح منهما الجواز (قوله وأجاب الأول بما مر)

(قوله والأوجه أنه لو تركه) أى بعد نيته في الأولى أى رفضه (قوله كما يؤخذ مما نقله في الروضة عن الدارمي) قد يمنع هذا الأخذ بما أشار إليه الشهاب حج في تحفتمن الفرق بين هذا وما ذكره الدارمي وعبارته ولو نوى تركه بعد التحلل ولو في أثناء الثانية ثم أراد له ولو فوراً لم يجوز كما بينته في شرح الباب ، وفيه أن وقت النية انقضى فلم يعد العود إليها شيئا ، وإلا لزم إجراؤها بعد تحلل الأولى انتهت . فأشار إلى الفرق بين هذا ومسئلة الدارمي بأنه في مسئلة الدارمي حاد إلى

فإن لم تشترط النية مع التحريم صح لوجود السفروقتها وإلا فلا ، قاله في المجموع نقلا عن المتولى ، وما قاله بعض المتأخرين من أنه يفرق بينها وبين حدوث المطر في أثناء الأولى حيث لا يجمع به كما سيأتى بأن السفر باختياره ، فزل اختياره له في ذلك منزله بخلاف المطر حتى لو لم يكن باختياره ، فالوجه امتناع الجمع هنا يرد بأن المعتمد ما ذكره المتولى ، ويفرق بين السفر والمطر بأن المطر أضعف للخلاف فيه ، ولأن فيه طريقا باشرط نية الجمع في الإحرام ، لأن استدامة المطر في أثناء الصلاة ليست بشرط للجمع فلم تكن محلا للنية ، وفي السفر تجوز النية قبل الفراغ من الأولى لأن استدامته شرط فكانت محلا للنية ، فإذا لافرق في المسافر بين أن يكون السفر باختياره أو لا كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى ، وقد يحمل القول بأن السفر باختياره على أنه من شأنه ذلك ولا كذلك المطر فلا إيراد (و) ثالثا (الموالاة بأن لا يطول بينهما فصل) إذ الجمع يحملهما كصلاة واحدة ، فوجب الولاية كركعات الصلاة لأنها تابعة والتابع لا يفصل عن متبوعه ولهذا تركت الرواتب بينهما ، وكيفية صلاتها أنه إذا جمع الظهر والعصر قدم سنة الظهر القليلة وله تأخيرها سواء أجمع تقديمها أم تأخيرها ، وتوسطها إن جمع تأخيرها سواء أقدم الظهر أم العصر وأخر سنتها التي بعدها ،

أى من قوله لتأدى جزء منها على التمام ويستحيل بعده التقصر الخ (قوله فإن لم تشترط النية) أى على الراجح (قوله صح) أى مانواه وجاز له الجمع بين الصلاتين (قوله لوجود السفر في وقتها) أى النية (قوله وما قاله بعض المتأخرين) هو شيخ الإسلام في شرح الروض (قوله منزله) أى منزلة السفر (قوله وثالثا الموالاة) . [فرج] لو شك هل طال الفصل أو لا ينبغي امتناع الجمع : أى ما لم يتذكر عن قرب كما تقدم لأنه رخصة فلا يصار إليها إلا يتيقن من انتهى سم على منيج . وفيه فرع في التجريد عن حكاية الروايان عن والده من جملة كلام طويل ، وإن كان قد بى من الوقت : أى وقت المغرب ما يسع المغرب ودون ركعة من العشاء ، يحتمل أن يقال : لا يصل العشاء لأن مادون ركعة يجعلها قضاء . قال الروياني : وعندى أنه يجوز الجمع لأن وقت المغرب يمتد إلى طلوع الفجر عند العذر الخ انتهى . ووافق من على أنه ينبغي جواز الجمع أيضا انتهى أقول : ويؤيد الجواز ما يأتى من الاكتفاء في جواز الجمع لوقوع تحريم الثانية في السفر وإن أقام بعده ، فكما اكتفى بمقد الثانية في السفر فينبغي أن يكتفى بذلك في الوقت (قوله ولهذا تركت) أى وجوبا لصحة الجمع (قوله وكيفية صلاتها) أى الرواتب (قوله وله تأخيرها) أى عن الصلاتين (قوله وأخر سنتها التي بعدها) عطف على قوله قدم سنة الظهر

النية في محل النية فأجزأت لوقوعها في محلها وقطعنا النظر عما وقع قبل ذلك بخلاف ما هنا (قوله يرد الخ) هذا الرد متوجه إلى قول هذا البعض وهو شيخ الإسلام في شرح الروض حتى لو لم يكن باختياره ، فالأوجه امتناع الجمع هنا فحاصله عدم الفرق بين الاختيار وعلمه في جواز الجمع بالسفر فيها ذكر لكن في هذا السياق صعوبة (قوله بأن المعتمد ما ذكره المتولى) أى من حيث إطلاقه المتناول لما إذا كان السفر باختياره وغيره ، ويفرق بين السفر والمطر : أى بدل ما فرق به البعض المذكور (قوله للخلاف فيه) أى الخلاف المذهبى فإن المزنى يمتنع مطلقا ، ولنا قول شاذ بجوازه بين المغرب والعشاء دون الظهر والعصر ، ولأخلاف العلماء ثابت حتى في الجمع بالسفر (قوله وفي السفر تجوز) أى الطريق فتجوز بالثنية من فوق (قوله وكانت) الأولى فكان أى الأثناء (قوله وقد يحمل الخ) هذا الحمل لا يتأتى مع قول البعض المذكور حتى لو لم يكن باختياره الخ ، إذ كيف يحمل كلامه على

وله توسيطها إن جمع تأخيرا وقدم الظهر وأخر عنهما سنة العصر ، وله توسيطها وتقديمها إن جمع تأخيرا سواء أقدم الظهر أم العصر وإذا جمع المغرب والعشاء أخر سنتيهما ، وله توسيط سنة المغرب إن جمع تأخيرا وقدم المغرب ، وتوسيط سنة العشاء إن جمع تأخيرا وقدم العشاء وما سوى ذلك ممنوع ، وعلى ما مر من أن للمغرب والعشاء سنة متقدمة فلا يخفى الحكم بما تقرر في جمعي الظهر والعصر كذا أفاده الشيخ في شرح الروض (فإن طال) الفصل بينهما (ولو بغير) كجنون أو إغماء أو سهو (وجب تأخير الثانية إلى وقتها) لفوات شرط الجمع (ولا يضر فصل يسير) لخبر الصحيحين عن أسامة « أنه صلى الله عليه وسلم لما جمع بنمرة أقام للصلاة بينهما » وشمل ذلك ما لو حصل الفصل اليسير بنحو جنون أو ردة وعاد للإسلام عن قرب بين سلامه من الأولى وتحرمه بالثانية كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى ، أو تردد بين الصلاتين في أنه نوى الجمع في الأولى ثم تذكر أنه نواه قبل طول الفصل كما قاله الروياني من عند نفسه مخالفا في ذلك لوالده ، قال الزركشي : وهو الوجه بالقيود المار فلا يضر في الصور كلها (ويعرف طوله) وقصره (بالعرف) إذ لا ضابط له في الشرع ولا في اللغة فرجع إليه فيه كالحرز والقبض ومن الطويل قدر صلاة ركعتين ولو بأخف ممكن كما اقتضاه إطلاقهم (وللمتيم) بين الصلاتين (الجمع على الصحيح) كالمتمضي* (ولا يضر تحلل طلب خفيف) كالإقامة بل أولى لأنه شرط دونها فكان من مصلحتها ، بل لو كان الفصل اليسير ليس لمصلحتها لم يضر أيضا ، ومقابل الصحيح أنه يضر لطول الفصل به بينهما ، ولا يضر الفصل بالوضوء قطعا (ولو جمع) تقدما (ثم علم) بعد فراغهما أو في أثناء الثانية وطال الفصل بين سلام الأولى وعلمه (ترك ركن من الأولى بطلنا) أما الأولى فترك الركن منها وتعدل تذكره بطول الفصل ،

القبليّة (قوله وله توسيطها) أي سنة العصر (قوله وتوسيط سنة العشاء) والضابط لذلك أن يقال : لا يجوز تقديم بعدية الأولى على الأولى مطلقا ، ولا سنة الثانية على الأولى إن جمع تقدما ، ولا الفصل بينهما بشيء مطلقا إن جمع تقدما وماعدا ذلك جائز (قوله قبل طول الفصل) المراد بطول الفصل ما يسع ركعتين أخف ما يمكن أخذاً ، يأتي (قوله وهو الوجه بالقيود المار) وهو قوله عن قرب (قوله ولو بأخف ممكن) عبارة سم على منيج : وظا ، وفاقا لم أنه لو صلى المراتبة بينهما في مقدار الفصل اليسير لم يضر . أقول : يمكن حمل قوله اليسير على زمن لا يركعتين بأخف ممكن بالفعل المعتاد ، وعلى هذا لا يخالف ما في الشرح (قوله كالإقامة) ومثل الإقامة الأذان . لم يطل به الفصل ، فإن طال ضرّ انتهى سم على حج . وظاهره وإن لم يطلب وهو ظاهر لأنه لا يتقاعد عن السكوت المجرّد حيث لم يطل به الفصل (قوله لأنه) أي الطلب (قوله ليس لمصلحتها) شمل ذلك عبود الصلاة والشكر حيث لم يطل بها فصل (قوله لطول الفصل به) التعليل بما ذكر بشكل يجوز الفصل بالوضوء بلا خلاف ، مع أن الفصل به يزيد على التيمم ، اللهم إلا أن يقال : إن التيمم لما كان يجوز للطلب كان مظنة للطول فجعل مانعا مطلقا

ما هو مصرح بخلافه (قوله قبل طول الفصل) هذا التقيد من كلام الزركشي تقيد لكلام الروياني كما يعلم من شرح الروض لا من كلام الروياني وإن أوهه سياق الشارح ، وبهذا يتضح المراد من قوله الآتي بالقيود المار (قوله ومقابل الصحيح أنه يضر لطول الفصل به) أي بالطلب إذ محل الخلاف إذا اشتمل التيمم على الطلب كما يعلم من الروضة وعبارتها ، ومنع أبو إسحق المروزي جمع التيمم للفصل بالطلب ، وبه ينفع ما في حاشية الشيخ المبني على رجوع الضمير في به لتيمم جريا على ظاهر السياق (قوله ولا يضر الفصل بالوضوء) أي شرطه من عدم طول

وأما الثانية بالمعنى السابق فليطالن شرطها من صحة الأولى ، وذكر هذه أولا لبيان الترتيب ثم هنا لبيان الموالاة وتوطئة لقوله (ويعيدها جامعا) إن شاء تقديمها إن كان الوقت متصفا أو تأخيرها لعدم صلاته ، فإن لم يطل لغير ما أتى به من الثانية وبني على الأولى وخروج بقوله علم ما لو شك في غير النية وتكثيره التحريم فلا يؤثر بعد فراغه من الأولى كما علم مما مر في باب سيور السهو (أو) علمه (من الثانية) بعد فراغها (فإن لم يطل) فضل عرفا بين سلامه وتذكره (تملأركه) وصحنا (وإلا) بأن طال (فباطلة) لتعذر تداركه (ولا جمع) لطوله فيعيدها في وقتها (ولو جهل) فلم يدر من أيتهما هو (أعادهما لوقيتهما) لاحتمال كونه من الأولى وامتنع جمع التقديم لاحتمال كونه من الثانية فيطول الفصل بها وبالأولى المعادة بعدها ، أما جمعها تأخيرا فجائز إذ لا مانع منه على كل تقدير ، لأن غاية الشك أن يصوره كأنه لم يفعل واحدة منهما ، ولأنه على احتمال كونه من الأولى واضح ، وكذا على احتمال كونه من الثانية ، لأن الأولى وإن كانت صحيحة في نفس الأمر إلا أنه تنزيم لإعادتها ، والمعادة يجوز تأخيرها إلى الثانية لتصلب معها في وقتها ، وكونه على هذا الاحتمال لا يسمى جمعا حيث لا ينظر إليه لعدم تحقق هذا الاحتمال كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى ، وليس الحكم مما يتعبد به حتى يتمسك بظاهر الكتاب ، ورابعها دوام سفره إلى عقد الثانية كما سيذكره بقوله ولو جمع تقديمها فصار إلى آخره (وإذا أخر) الصلاة (الأولى) إلى وقت الثانية (لم يجب الترتيب) بينهما (و) لا (الموالاة) لا (نية الجمع) في الأولى (على الصحيح) لأن الوقت هنا للثانية ، والأولى هي التابعة فلم يحتاج لشيء من تلك الثلاثة لأنها إنما اعتبرت ثم لتحقق التبعية لعدم صلاحية الوقت للثانية . نعم تسن هذه الثلاثة هنا والثاني يجب ذلك كما في جمع التقديم ، و فرق الأول بما تقدم من التعليل (و) الذي (يجب) هنا أمران : أحدهما دوام سفره إلى تمامها وسيذكره ، وثانيهما (كون التأخير بنية الجمع) أي يجب أن ينوي

ولا كذلك الوضوء ، وعلى هذا فلو طال زمنه امتنع الجمع (قوله بالمعنى السابق) متعلق ببطلنا وأراد به ما قدمه بعد قوله فسدت الثانية من أنها لم تقع عن فرضه الخ (قوله ذكر هذه أولا) أي بقوله فلو صلاها فبان فسادها الخ (قوله ثم هنا أي) ثم ذكرها هنا الخ (قوله أو تأخير) أي حيث نوى التأخير وقد بقي من الوقت ما يسعها كاملة وإلا فلا تأخير . ويجب الإحرام بها قبل خروج وقتها إن أمكنه ذلك ثلاث تصير كلها قضاء ، ولا إثم عليه في ذلك لعلوه (قوله فإن لم يطل) يحترز قوله قبل أو في أثناء الثانية وطال الفصل الخ (قوله بين سلامه وتذكره) أي من الثانية (قوله وبالأولى المعادة بعدها) أي بعد الثانية (قوله والمعادة يجوز تأخيرها) هذا يقتضي أنه إذا ضل الظهر في وقتها وأراد إعادتها جاز تأخيرها إلى وقت العصر ليجمعها معها ، وفيه نظر حيث فعلها فرادى أما إذا فعلها جماعة فلا مانع منه ، لأن العذر يصير الوقتين واحدا . فكأنه فعل الأولى في أول وقتها ثم أعادها في آخره ، وما ذكر يقتضي أنه إذا جمعها تأخيرا اشترط وقوع الأولى في جماعة وإطلاقه بخالفه (قوله بظاهر الكتاب) يعني المنهاج (قول المصنف لم يجب الترتيب الخ) لا يقال : لو قال لم يجب شيء مما تقدم كان أحصر . لأننا نقول : التعبير به لا يعلم منه ما يقوله الثاني ، بخلاف ما ذكره حيث جعل قوله على الصحيح راجعا لكل من الثلاث (قوله ولا نية الجمع في الأولى) أي كما أنها لا يجب في الثانية (قوله بما تقدم من التعليل) هو قوله لأن الوقت هنا للثانية (قوله أي يجب أن ينوي) أي بأن يقول : نويت تأخير الأولى لأفعلها في وقت الثانية ، فإن لم يأت بما ذكر كان لغوا .

الفصل (قوله بالمعنى السابق) أي بطلان فرضيتها (قوله وليس الحكم مما يتعبد به الخ) عبارة الفتاوى وليست المسئلة مما لا يعقل معناه حتى يتمسك في منعها بمفهوم المنهاج انتهت . وغرضه من ذلك الرد على السائل في تمسكه بظاهر عبارة المنهاج

قبل خروج وقت الأولى لأن التأخير قد يكون معصية كالتأخير لغير الجمع، وقد يكون مباحا كالتأخير له فلا بد من نية تميز بينهما، ولو قدم النية على الوقت كما لو نوى في أول السفر أنه يجمع كل يوم لم تكنه على أشبه احتمالين ذكرهما الروائي عن والده لأن الوقت لا يصلح للجمع، والقياس على نية الصوم غير صحيح لخروجها عن القياس فلا يقاس عليها، ويؤخذ من قوله: إجماع اشتراط نية إيقاعها في وقت الثانية، فلو نوى التأخير فقد عصي وصارت الأولى قضاء، ولا بد من وجود النية المذكورة في زمن لو ابتدئت الأولى فيه لوقعت أداء، كذا في الروضة وأصلها نقلا عن الأصحاب، وفي المجموع وغيره عنهم، وتشترط هذه النية في وقت الأولى بحيث يبقى من وقتها ما يسمعها أو أكثر، فإن ضاق وقتها بحيث لا يسمعها عصي وصارت قضاء، وهو مبين كما قال الشارح: إن مراده بالأداء في الروضة الأداء الحقيقي بأن يأتي بجميع الصلاة قبل خروج وقتها، بخلاف الإتيان بركعة منها في الوقت والباقي بعده، فقسمته أداء ببقية ما بعد الوقت لما فيه كما تقدم في كتاب الصلاة، وقد علم مما تقرر أن كلام الروضة محمول على كلام المجموع خلافا لبعضهم. إذ كل من التعبيرين منقول عن الأصحاب، فالمراد بهما واحد، والمعول عليه في الجمع بينهما ما أفاده الشارح، والفرق بينه وبين جواز القصر لمن سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة واضح فإن المعتبر ثم كونها مؤداة. والمعتبر هنا أن تميز النية هذا التأخير عن التأخير تعديا، ولا يحصل إلا وقد بقي من الوقت ما يسع الصلاة، ولا ينافيه قولهم إنها صارت قضاء لأنها فعلت خارج وقتها الأصلي وقد انتفى شرط التبعية في الوقت، كذا أفادني الوالد رحمه الله تعالى (والا) أي وإن أخر من غير نية الجمع أو بنيتها في زمن لا يسع جميعها (فيعصى وتكون قضاء) أما عصيانه فلأن التأخير عن أول الوقت إنما يجوز بشرط العزم على الفعل، فيكون انتفاء العزم كانتفاء الفعل ووجوده كوجوده. وأما كونها قضاء فكذلك أيضا،

قال سم: لأن مطلق التأخير صادق بالتأخير الممنوع اه. وكعب شيخنا الشوبري ما نصه: قد تقدم أنه يكفي في القصر نية صلاة الظهر ركعتين وإن لم ينو ترخصا، ومطلق الركعتين صادق بالركعتين لا على وجه القصر فليحرر وفرق واضح بينهما اه وقد يقال: يفرق بينهما بأن وصف الظهر مثلا بكونه ركعتين لا يكون إلا قصرا، فإصدق القصر وصلاة الظهر ركعتين واحد، ولا كذلك مجرد تأخير الظهر فإنه يصدق بالتأخير مع عدم فعلها في وقتها فكان صادقا بالمراد وبغيره فامتنع، ولا كذلك صلاة الظهر ركعتين (قوله والقياس على نية الصوم) أي حيث صحت بعد الغروب مع تقدمها على وقتها. وهو طلوع الفجر (قوله لخروجها) أي نية الصوم (قوله في وقت الثانية) أي ولو في وقت لا يسمعها كلها كان نوى تأخير الظهر ليفعلها في آخر وقت العصر بعد فعلها وقد بقي من وقت العصر ما لا يسع الظهر بكاملها، لأنه وإن عصي بالتأخير للملك الوقت هو لأمر خارج عما يتعلق بالوقت فأشبه ما لو نوى تأخير غير المجموعة إلى وقت لا يسمعها (قوله ما يسمعها أو أكثر) أي مقصورة إن أراد القصر وإلا فنامة فدخلت حالة الإطلاقات اه زيادى. ولا يشترط أن يضم إلى ذلك قدر إمكان زمن الطهارة لإمكان تقديمها (قوله بأن يأتي بجميع الصلاة) معتمد (قوله ما يسع الصلاة) أي كاماة (قوله وأما كونها قضاء فكذلك)

(قوله لأنها فعلت) هو وجه عدم المنافاة، وقوله وقد انتفى شرط التبعية وهو نية التأخير على الوجه المار، وأشار بهذا إلى الرد على شيخ الإسلام (قوله وأما كونها قضاء فكذلك أيضا) فيه تأمل

وحمل بعضهم كونها قضاء على ما إذا وجدت التنية وقد بقي من وقتها ما لا يسع ركعة وعدم عصيانه على وجودها وفي الوقت ما يسع الصلاة : قال : وبه يجمع بين ما وقع للمصنف من التناقض في ذلك أنه وفيه نظر ظاهر . وما ذكره الغزالي في إحيائه من أنه لو نسي التنية حتى خرج الوقت لم يعص ، وكان جامعا لأنه معذور صحيح في عدم عصيانه غير مسلم في عدم بطلان الجمع لفقد التنية (ولو جمع) أي أراد الجمع (تقدما) بأن صلى الأولى في وقتها ناويا للجمع (فصار بين الصلاتين) أو قبل فراغ الأولى كما في المحرر ، وعدل عنه لإيهامه وفهمه بما ذكره (مقيا) بنحو تنية إقامة أو شك فيها (بطل الجمع) لزوال سببه فيتعين عليه أن يؤخر الثانية إلى وقتها أما الأولى فلا تتأثر بذلك (و) إذا صار مقيا (في الثانية) ومثلها إذا صار مقيا (بعدها لا يبطل) الجمع (في الأصح) للاكتفاء باقتران العذر بأول الثانية صيانة لها عن بطلانها بعد انقضاءها ، وإنما منعت الإقامة في أثنائها جواز القصر لمنافاتها له ، بخلاف جنس الجمع لجوازه بالمطر ، وإذا تقرر هذا في أثنائها فبعد الفراغ منها بطريق الأولى ، ولهذا كان الخلاف فيه أضعف ، ومقابل الأصح : البطلان قياسا على القصر ، وفرق الأول بما مر (أو) جمع (تأخيرا فأقام بعد فراغها لم يؤثر) ذلك بالاتفاق كجمع التقديم وأولى (و) إقامته (قبله) أي فراغها ولو في أثناء الثانية كما اقتضاه إطلاقهم خلافا لما بحثه في المجموع (يجعل الأول قضاء) لتبنيها للثانية في الأداء والعذر ، فاعتبر وجود سبب الجمع في جميع المتبوعة ، وقضية ذلك أنه لو قدم المتبوعة وأقام أثناء التابعة أنها تكون أداء لوجود العذر في جميع المتبوعة ، وهو قياس مأمّر في جمع التقديم ، ذكره السبكي ، واعتمله الأسنوي وغيره وخالفه آخرون ، منهم الطاوسي ، وأجرى الكلام على إطلاقه ، فقال : وإنما اكتفى في جمع التقديم بدوام السفر إلى عقد الثانية ، ولم يكتف به في جمع التأخير بل شرط دوامه إلى تمامها لأن وقت الظهر ليس وقت العصر إلا في السفر ، وقد وجد عند عقد الثانية فيحصل الجمع . وأما وقت العصر فيجوز فيه الظهر بعذر السفر وغيره فلا ينصرف فيه الظهر إلى السفر إلا إذا وجد السفر فيها ، وإلا جاز أن تنصرف إليه لوقوع بعضها فيه ، وأن تنصرف إلى غيره لوقوع بعضها في غيره الذي هو الأصل ، وهذا هو المعتمد . ثم شرع في الجمع بالمطر ، فقال (ويجوز الجمع) ولو مقيا لما يجمعه بالسفر ولو جمعة مع العصر خلافا للروايات (بالمطر) وإن كان ضعيفا بشرط أن يبيل الثوب ، ونحو المطر مثله كتلج وبرد ذائبين كما سيأتي . وشقان ، وهو ريح ياردة فيها مطر خفيف (تقدما) بشروطه السابقة لما في الصحيحين عن ابن عباس « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا . زاد مسلم : من غير خوف ولا سفر » . قال الشافعي كمالك رضي الله عنهما : أرى ذلك بعذر المطر .

أي أن التأخير عن أول الوقت الخ (قوله وحمل بعضهم) مراده حجر (قوله صحيح في عدم عصيانه) قد يقال : إن عدم العصيان مشكل لأنه بدخول وقت الصلاة يطالب بفعلها فيه إما أول الوقت أو باقيه حيث عزم على فعلها في الوقت وتأخيرها عن وقتها يمتنع إلا بنية الجمع ولم توجد ، ونسيانه للتنية لا يجوز إخراجها عن وقتها (قوله بأن صلى الأولى في وقتها) وهل يشترط لجواز الجمع بقاء الوقت إلى فراغ الثانية أو إلى عقدها فقط كالسفر ، فيه نظر ، والذي يفيد كلامه سم على منحنى الاكتفاء بالتحريم ، وقد تقدم نقل عبارته (قوله كما في المحرر) أي بدل قوله بين الصلاتين (قوله ولهذا كان الخلاف فيه أضعف) وعليه فكان ينبغي للمتن أن يقول : وفي الثانية لا يبطل في الأصح وكلنا بعدها على الصحيح (قوله لو قدم المتبوعة) وهي العصر ، وقوله أنها تكون : أي التابعة (قوله وأجرى الكلام على إطلاقه) معتمد (قوله وإن كان ضعيفا) أي المطر (قوله وهو ريح ياردة فيها مطر) قضية جملة ملحقا

(قوله من أنه لو نسي التنية) أي مع الصلاة كما يصرح به ما نقله عنه الأذري ، وبه يتضح علم العصيان ويندفع ما في حاشية الشيخ من استشكله

واعترض بروايته أيضا من غير خوف ولا مطر ، وأجيب بأنها شاذة ، أو ولا مطر كثير أو مستدام فقلعه انقطع في أثناء الثانية ، أو أراد بالجمع التأخير بأن أخر الأولى إلى آخر وقتها وأوقع الثانية في أول وقتها فاندفع أخذ أئمة بظاهرها (والجديد منه تأخيرا) إذ استدامة المطر لا اختيار للجامع فيها ، فقد ينقطع فيؤدى إلى إخراجها عن وقتها من غير عذر بخلاف السفر ، والتقديم جوازه ونص عليه أيضا في الإملاء قياسا على السفر (وشرط التقديم) بعد ما تقدم (وجوده) أى المطر (أو هما) أى الصلاتين ليتحقق الجمع مع العذر (والأصح اشتراطه عند سلام الأولى) ليتحقق اتصال آخر الأولى بأول الثانية في حالة العذر . وقضيته اشتراط امتداده بينهما ، وهو كذلك ، ولا يضر انقطاعه فيها عند ذلك . والثاني لا يشترط وجوده عند سلام الأولى كما في الركوع والسجود ، وهل يشترط تيقنه لذلك أيضا حتى لا يكتفى بالاستصحاب ، صرح القاضى بالاشتراط فقال : لو قال لآخر بعد سلامه انظر هل انقطع المطر أو لا يطل جمعه للشك في سببه ، ونقله بعضهم عن غير القاضى ، ونقل عن القاضى أيضا خلافه ، ولعله سهو إن لم ينقض كلام القاضى فيه ، ومال الأسنوى إلى الاكتفاء بالاستصحاب ، وادعى غيره أنه القياس والأوجه الأول ، ويؤيده أنه رخصة فلا بد من تحقق سببها (والتلج والبرد كطرا إن ذابا) وبلا الثوب ، بخلاف ما إذا لم يذوبا كذلك ومثقتما نوع آخر لم يرد . نعم لو كان أحدهما قطعاً كبيراً يخشى منه جاز الجمع به كما في الشامل وغيره في الثلج ، وفي معناه البرد ، وبه صرح في اللخاثر (والأظهر تخصيص الرخصة بالمصلى جماعة بمسجد) أو غيره (بعيد) عن محله عرفاً بحيث (يتأذى لا يمتثل في العادة بالمطر في طريقه) إليه ، إذ المشقة إنما توجد حينئذ ، بخلاف ما لو انبنى شرط من ذلك كأن كان يصلى في بيته منفرداً أو جماعة ، أو يعيش إلى المصلى في كن

بالمطر أنه لا يشترط كون المطر الذى فيها ببل الثوب ، وقضية قول حجر ، ومنه : أى المطر الذى شرطه أن يبل الثوب شقان الخ خلافه (قوله بعد ما تقدم) أى في قول المصنف : وشروط التقديم ثلاثة الخ (قوله وقضيته) أى تحقق الاتصال (قوله بطل جمعه للشك) قضيته البطلان وإن أخبره بانقطاعه فوراً بحيث زال شكه سريعا ، وقياس مأمراً فيما لو ترك نية الجمع ثم نواه فوراً من عدم الضرر أنه لا يضر هنا كذلك ، ثم رأيت في سم على منبج مانصه بعد نقله مثل كلام الشارح : ويحتمل تقييده بما إذا طال زمن الشك فليتأمل اهـ . وهو يفيد ما ذكرناه ، ويؤيد هذا الاحتمال ما تقدم للشارح من أنه لو تردد بين الصلاتين في أنه نوى الجمع في الأولى ثم تذكر أنه نواه قبل طول الفصل لم يضر (قوله والأظهر تخصيص الرخصة بالمصلى جماعة) وهل تشرط الجماعة في جميع الصلاة كالمعادة على اعتماد شيخنا الشهاب الرملى أو في الركعة الأولى فله الانفراد في الثانية كالجمعة أو في جزء من أولها ولو دون ركعة ؟ فيه نظر . ويتجه أن لا تشرط الجماعة في الأولى وأنه يكتفى بوجودها عند الإحرام بالثانية وإن انفرد قبل تمام الركعة ، وأنه لو تباطأ المأمومون عن الإمام اعتبر في صحة صلاته إحرامهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه . واختار مرمرة اشتراط الجماعة عند التحلل من الأولى اهـ سم على حجر في أثناء كلام . وفيه أيضا : ولو تباطأ عنه المأمومون فهل تبطل صلاته لصيرورته منفردا ينبغي أن يتخرج على التباطؤ عن الجمعة ، وقد تقرر فيها أنه لا بد أن يجرموا وقد بقى قبل الركوع ما يسع الفاتحة ولا يطل صلاته ، لكن لا يشترط البقاء هنا في الركوع ، بخلافه في الجمعة لأنه يشترط فيها وقوع الركعة الأولى جميعها في جماعة ، بخلافه هنا فإنه يظهر الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية فليتأمل اهـ . وقوله وقد بقى قبل الركوع ما يسع الفاتحة فيه أنه يأتي للشارح في الجمعة أنه يكتفى قراءتهم الفاتحة بعد ركوع الإمام إذا طوله وأدركوه فيه وأطمانوا قبل رفعه هذا ، وقد يقال : أى داخ لاعتبار إدراكه زمن يسع قراءة الفاتحة

أوقرب منه ، أو يصلي منفردا بالمصل لانتفاء تأذيه فياعدا الأئمة والجماعة فيها . وأما جمعه صلى الله عليه وسلم مع أن بيوت أزواجه يحجب المسجد فغير مناف لذلك لأنها كلها لم تكن كذلك بل أكثرها كان بعيدا فلعله لما جمع كان فيه على أن للإمام أن يجمع بهم وإن كان مقيا بالمسجد صرح به ابن أبي هريرة وغيره ، والأوجه تقييده بما إذا كان إماما واتباء أولئك من عدم إمامته تعطيل الجماعة . قال الحنفى الطبرى : ولما خرج إلى المسجد قبل وجود المطر فاتفق وجوده وهو المسجد أن يجمع ، لأنه لو لم يجمع لاحتاج إلى صلاة العصر أيضا : أى أو العشاء في جماعة وفيه مشقة في رجوعه إلى بيته ثم عوده أو في إقامته في المسجد ، وكلام غيره يقتضيه ومقابل الأظهر يترخص مطلقا ، وعلم بما مر أنه لا يجمع بغير السفر والمطر كمرض وريح وظلمة وخوف ووحل ، وهو الأصح المشهور لأنه لم ينقل ، ونحو المواقف فلا يخالف إلا بصريح وإن اختار المصنف في الروضة جوازها في المرض ، وحكى في المجموع عن جماعة من أصحابنا جوازها بالذكورات ، وقال : إنه قوى جدا في المرض والوحل . قال في المجموع : وإنما لم يلحقوا الوحل المطركا في علر الجمعة والجماعة لأن تاركهما باتى بيلهما ، والجامع يترك الوقت فلا بدل ولأن العذر فيهما ليس مخصوصا بمعين ، بل كل ما يلحق به مشقة شديدة والوحل منه ، وعلر الجمع مضبوط بما جاءت به السنة ولم تنهى بالوحل .

باب صلاة الجمعة

من حيث تميزها عن غيرها بأشراط أمور لصحتها ، وأخر للزومها وكيفية لأدائها وتوابع لذلك كما سيأتى ، وهي إيسكان الميم وتثليتها ، والضم أفصح . سميت بذلك لاجتماع الناس لها ، أو لأن الله عز وجل جمع خلق أئينا

مع عدم اشتراط بقاء القدوة إلى الركوع والاكتفاء بجزء في الجماعة (قوله منفردا بالمصلى) ولو مسجدا (قوله على أن للإمام أن يجمع بهم) قضية الاقتصار على الإمام أن غيره من المهاجرين بالمسجد أو من بيوتهم بقرب المسجد وحضروا مع من جاءهم من بعد أنهم لا يصلون مع الإمام إذا جمع تقديمها بل يؤخرونها إلى وقتها وإن أدى تأخيرهم إلى صلاتهم فرادى بأن لم يكن هناك من يصلح للإمامة غير من صل ، ولعله غير مراد لما فيه من تفويت الجماعة عليهم (قوله فاتفق وجوده وهو في المسجد أن يجمع) أى حيث صل جماعة فرادى كما قد يتوهم وفاقا لطلب وهو ظاهر اه سم على منيح (قوله لأن تاركهما باتى بيلهما) فيه نظر ، فإن من ترك الجماعة لعذر لم بات لها يبدل ، وإنما أتى بالصلاة الواجبة في نفسها وليس الانفراد بدلا عن الجماعة .

باب صلاة الجمعة

أى وهى من خصائص هذه الأمة (قوله من حيث تميزها) أى لا من حيث أركانها وشروطها كما باتى في قوله وهى كثيرها من الخمس في الخ (قوله والضم أفصح) أى للميم ، وهو لغة : الحجاز ، وفتحها لغة نبي نعيم ، وإسكانها لغة عقيل ، وقرأ بها الأعمش والجمع جمع وجمعات مثل غرف وغرفات في وجوها ، وجمع الناس بالتشديد شهلوا الجمعة كما يقال عيلوا إذا شهدوا العيد . وأما الجمعة يسكون الميم فاسم لأيام الأسبوع وأولها السبت اه مصباح . وعليه فالسكون مشترك بين يوم الجمعة وأيام الأسبوع (قوله جمع خلق) أى كل خلق الخ

باب صلاة الجمعة

آدم فيها ، أو لأنه اجتمع بماء في الأرض ، وكان يسمى في الجاهلية يوم العروبة : أى الين المعظم . قال الشاعر :

نفسى القداء لأقوم هم خلطوا يوم العروبة أورادا بأوراد

وهي أفضل الصلوات ويومها أفضل أيام الأسبوع وخير يوم طلعت فيه الشمس . يعتق الله فيه سيئة ألف عتيق من النار ، من مات فيه كتب له أجر شهيد ووفى فتنه القبر ، وهي بشرطها فرض عين لقوله تعالى - يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسمعوا إلى ذكر الله - هو الصلاة ، وقيل الخطبة ، فأمر بالسعى وظاهره الوجوب ، وإذا وجب السعى وجب مايسعى إليه ، ولأنه نهى عن البيع وهو مباح ولاينهى عن فعل مباح إلا لفعل واجب ، وقوله صلى الله عليه وسلم « رواح الجمعة واجب على كل محتلم » وقوله صلى الله عليه وسلم « من ترك ثلاث جمع تهاونا طبع الله على قلبه » وفرضت بمكة ولم تقم بها لفقد العدد أو لأن شعارها الإظهار ، وكان صلى

(قوله أو لأنه اجتمع بماء) أى بعد أربعين يوما (قوله وكان يسمى في الجاهلية الخ) قال في شرح الهجة الكبير بعد ما ذكر : وكانوا يسمون الأحد أول والاثنين أهون والثلاثاء جبار أو الأربعاء ديار أو الخميس مؤنس والسبت شيارا . قال الشاعر :

أوئل أن أعيش وإن يومى بأوّل أو يهون أو جبار
أو التالى ديار فإن أهته فؤوس أو عروبة أو شيار

وقال في القاموس : الأحد لرجل واسم يوم الاثنين وفيه أيضا أهون كأحد يوم الاثنين وفيه أوهد كذلک ، وجبار كغراب يوم الثلاثاء ويكسر وفيه أيضا ديار كغراب ، وكتاب يوم الأربعاء وفى كتاب العين ليلته ، وفيه أيضا شيار ككتاب يوم السبت جمعه أشير وشير وشير بالكسر ، وفيه وعروبة وباللام يوم الجمعة انتهى (قوله أورادا بأوراد) أى اشتغلوا بها وردا بعد ورد (قوله من مات فيه) أو فى ليلته (قوله وفى فتنه القبر) أى المرتبة على السؤال وأما هو فلا بد منه لكل أحد ما عدا الأنبياء فلا يستلون قطعا ، وكذا الصبيان على الأصح بدليل أنهم قالوا : الصبي لايسن تلقينه ولو عمرا ، وما وقع فى كلام بعضهم من أن الميت يوم الجمعة لايسئل فالمراد منه لايفتن بأن يلهم الصواب (قوله وهو) أى ذكر الله (قوله من ترك ثلاث جمع تهاونا) أى بأن لا يكون لعذر ولا يمنع من ذلك اعترافه بوجوبها وأن تركها معصية ، وظاهر إطلاقه أنه لا فرق فى ذلك بين المتوالية وغيرها ، ولعله غير مراد وإنما المراد المتوالية (قوله طبع الله على قلبه) أى ألقى على قلبه شيئا كالتخاتم يمنع من قبول الموعظ والحق (قوله وفرضت بمكة) ونقل عن الحافظ ابن حجر أنها فرضت بالمدينة . أقول : ويمكن حمله على أنها فرضت عليه صلى الله عليه وسلم وعلى أصحابه بالمدينة بمعنى أنه استقر وجوبها عليهم لزوال العذر الذى كان قائما بهم . والحاصل أنه طلب فعلها بمكة ، لكن لما لم يتفق لهم فعلها للعذر لم يوجد شرط الوجوب ووجد بالمدينة فكأنهم لم يحاطبوا بها إلا فيها . وعبرة الدميرى : وأوّل جمعة صليت بالمدينة جمعه أقامها أسعد بن زرارة فى بنى بياضة بنقبح الخضايت ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم أنفلمصعب بن عمير أميرا على المدينة وأمره أن يقيم الجمعة فزل على أسعد ، وكان صلى الله عليه وسلم جعله من النقيض الاثنى عشر فأخبره بأمر الجمعة وأمره أن يتولى الصلاة بنفسه . وفى البخارى عن ابن عباس « أن أول جمعة جمعت بعد جمعة فى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم جمعة بجوفى » قرية من قرى البحرين انتهى .

(قوله لقوله تعالى - يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة -) هذه الآية تدل على مطلق الوجوب لا على أنه عني

الله عليه وسلم بها مستخفيا . وأول من أقامها بالمدينة قبل الهجرة أسعد بن زرارة ، بقرية على ميل من المدينة . والجديد أن الجمعة ليست ظهرا مقصورا وإن كان وقتها ووقته تتدارك به بل صلاة مستقلة لأنه لا يفتى عنها ، ولقول عمر رضي الله عنه : الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم ، وقد خاب من افترى . رواه أحمد وغيره ، وقال في المجموع : إنه حسن ، والقديم أنها ظهر مقصورة ومعلوم أنها ركعتان ، وهي كثيرها من الخمس في الأركان والشروط والآداب (إنما تتعين) أي تجب عينا (على كل) مسلم كما علم من كلامه في كتاب الصلاة (مكلف) أي بالغ عاقل والحق به متمتع بمزيل عقله فيلزمه قضاؤها ظهرا (حر ذكر مقيم) بمحلها أو بمحل يسمع فيه نداءها (بلا مرض ونحوه) كجوع وعطش وعري وخوف ، وشمل ذلك أجبر العين حيث أمن فساد العمل في غيبته كما هو الظاهر خبره من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة ، إلا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض ، رواه الدارقطني وغيره ، كلنا نقله الشارح هنا

وفي القسطلاني على البخاري في باب الجمعة في القرى والمدن مانصه : جمعت بضم الجيم وتشديد الميم المكسورة في الإسلام بعد جمعة جمعت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم : أي في المدينة في مسجد عبد القيس بجوانى بضم الجيم وتخفيف الواو وقد تميز ثم مثله خفيفة مفتوحة مقصورة انتهى (قوله وأول من أقامها بالمدينة) أي بجهة المدينة انتهى سم على حجر : أي أو أطلق المدينة على ما يشمل ما قرب منها (قوله بقرية على ميل) واسمها نعيم الخضعات كما يأتي في كلام الشارح (قوله تتدارك) أي الجمعة (قوله ركعتان تمام) أي صلاة كاملة (قوله ومعلوم) أي من الدين بالضرورة (قوله والحق به متمتع) يفيد تعيينها عليه وأن القضاء فرع ذلك ، وفي شرح المنهج ما يخالفه حيث قال : ولا على صبي وعمنون ومعنى عليه وسكران كسائر الصلوات ، وإن لزم الثلاثة الأخيرة عند التعدى قضاؤها ظهرا كثيرها انتهى . إلا أن يقال : أراد الشارح الإلحاق في انعقاد السبب لا في التكليف (قوله كجوع وعطش) أي شديدين بحيث يحصل بهما مشقة لا تحتمل عادة وإن لم تبح التيمم (قوله وشمل ذلك أجبر العين) ومعلوم أن الإجارة متى أطلقت انصرفت للصحيحة ، وأما ما جرت به العادة من إحضار الخبز لمن يجزئه ويعطى ما جرت به العادة من الأجرة فليس اشتغاله بالخبز عذرا بل يجب حضور الجمعة وإن أدى إلى تلفه ما لم يكرهه صاحب الخبز على عدم الحضور فلا يصح ، وينبغي أنه لو تعدى ووضع يده عليه وكان لو تركه وذهب إلى الجمعة تلف كان ذلك عذرا ، وإن أتم بأصل اشتغاله به على وجه يؤدي إلى تلفه لو ذهب إلى الجمعة ، ومثله في ذلك بقية العملة كالنجار والبناء ونحوهما ، وظاهر إطلاقه كلين حجر أنه حيث لم يفسد عمله يجب عليه الحضور وإن زاد منه على زمن صلاته بمحل عمله ولو طال . وعبرة الإيعاب والمعتد أن الإجارة ليست عذرا في الجمعة ، فقد ذكر الشيخان في بابها أنه يستثنى من زمنها زمن الصلاة والطهارة والصلاة الراجعة والمكوبة ولو جمعة . ويحث الأذرى أنه لا يلزم المستأجر تمكينه من الذهاب إلى المسجد للجمعة في غير الجمعة ، قال : ولا شك فيه عند بعده أو كون إمامه يعطل الصلاة انتهى بحرقه . وعليه فيفرق بين الجمعة والجماعة بأن الجماعة صفة تابعة وتكرر فاشتراط اغتزارها أن لا يطلو زمنها رعاية لحق المستأجر ، واكتفى بتفريغ الذمة بالصلاة فرادى . بخلاف الجمعة فلم تسقط وإن طال زمنها . لأن سقوطها بفوت الصلاة بلا بدل (قوله رواه الدارقطني) لعل اقتصاره عليه

(قوله تتدارك به) كان المناسب عطفه على ما قبله بالواو ومعنى تداركها به فعلها ظهرا إذا فاتت (قوله كلنا نقله الشارح) إن كان مرجع الإشارة خصوص كونه مرفوعا ، وهو الذي يناسب مرجع الضمير في قوله بعد

وهو صحيح ، فقد قال ابن مالك وقال أبو الحسن بن عصفور : فإن كان الكلام الذي قبله لا موجبا جازي في الاسم الواقع به إلا وجهان أفصحهما التصريح بالاستثناء الآخر أن يجعله مع إلّا تابعاً للاسم الذي قبله فقول : قام القوم إلا زيدا بتعبيره رفعه ، وعليه يحمل قراءة من قرأ - فشريوا منه إلا قليل منهم - بالرفع وفي صحيح البخاري : فلما تفقروا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة ، والله أعلم . وقال ابن جني في شرح الفتح : ويجوز أن يجعل إلا صفة ويكون الاسم الذي بعده إلا معرباً بإعراب ما قبلها ، تقول : قام القوم إلا زيدا ورأيت القوم إلا زيدا ومررت بالقوم إلا زيدا فيعرب ما بعد إلا بإعراب ما قبلها لأن الصفة تتبع الموصوف ، وكان القياس أن يكون الإعراب على إلا لكن إلا حرف لا يمكن إعرابه فنقل إعرابه إلى ما بعده . ألا ترى أن غير لما كانت اسماً ظهر الإعراب فيها إذا كانت صفة تقول : قام القوم غير زيد ، ورأيت القوم غير زيد ، ومررت بالقوم غير زيد انتهى . على أنه قل عن الصدر الأول أنهم كانوا يكتبون المنصوب ببيتة المرفوع ، لأن ما بعده إلا منصوب بها أو أنه خبر مبتدل مخلوف ، فلا جمعة على صبي ومجنون كما علم مما مر في الصلاة ، والمغنى عليه كالمجنون . ولا على من فيه رق وإن قل كما يأتي ، وامرأة ومساقر سفراً مباحاً ولو قصيراً لاشتغاله ، ولا على مريض ، والختم كالمرأة لاحتمال أنوثته ، ويجب أمر الصبي بها كغيرها من بقية الصلوات كما مر . ويستحب لما لك الآن أن يأذن له في حضورها ، ولعجز في ثياب بذلتها مع أمن الفتنة أيضاً حضورها كما علم مما مر أول الجماعة . ويستحب أيضاً لمريض أطاقه . وضابطه أن يلحقه بحضورها مشقة كشقة مشيه في المطر ونحوه وإن نازع الأذرى فيه ، وقول المصنف ونحوه أراد به الأضمار المرنخلة في ترك الجماعة ، ولا يضره ذكرها عقبها لأن هذا تصريح ببعض ما خرج بالضابط كقوله والمكاتب إلى آخره . وحاصله أنه ذكر الضابط

الصلاة والسلام على الأربعة لكنهم كانوا موجودين إذ ذاك ويقاس عليهم غيرهم ممن يأتي (قوله وهو صحيح) أي الدفع (قوله وعليه يحمل قراءة من قرأ) أي شاذ (قوله أو أنه خبر مبتدل مخلوف) هذا إنما يظهر على رواية : أربعة امرأة الخ وأما بدونها فلا يظهر إلا بتقدير المستثنى مخلوفاً كأن يقال : لا يتركها أحد إلا أربعة (قوله فلا جمعة) أي وأجبة (قوله ولعجز في ثياب بذلتها) أي ويستحب لعجز الخ حيث أذن زوجها أو كانت خلية ، ومفهومه أنه يكره الحضور للشابة ولو في ثياب بذلتها (قوله ويستحب أيضاً لمريض أطاقه) أي الحضور (قوله لأن هذا) أي المريض ونحوه (قوله والمكاتب) اللام من الحكاية لا من المحكي إذ الآتي في كلامه ومكاتب

وهو صحيح ، فكانه قال : كذا نقله الشارح مضبوطاً بالرفع ، فيقال ما وجه إسناد نقل هذا للشارح مع أنه الراوية ، وما وجه التعبير في هذا بلفظ النقل وكان المناسب لفظ الضبط أو نحوه ، وإن كان مرجع الإشارة جميع ما تقدم لها فكانه قال : كذا نقله عن الدارقطني وغيره الشارح ففيه أنه لا يناسب مرجع الضمير الآتي بعده (قوله وقال أبو الحسن) مقول قول ابن مالك (قوله ويجوز أن يجعل إلا صفة) فيه أن الضمير لا يوصف (قوله إذا كانت صفة) فيه أن غير في هذه المواضع ليست صفة ، إذ لا توصف المعرفة بالتركه ، وهي لتوغلها في الإيهام لا لتعرف بالإضافة للمعرفة إلا إذا وقعت بين ضلدين كما صرح به النحويون ، بل هي في حالة التصب تعرب حالاً وفي غيرها تعرب بدلاً (قوله أو أنه خبر مبتدل مخلوف) لعله يجعل إلا بمعنى لكن ، والتقدير : لكن المستثنى امرأة الخ أو نحو ذلك (قوله وضابطه) يعني المريض الذي لا يجب عليه الجمعة (قوله لأن هذا) يعني ما ذكره عقبه خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ (قوله يفيض ماخرج بالضابط)

مستوفى ذاكر فيه المرض لأنه منصوب عليه في الخبر . وما قيس به من بقية الأعداء مشيراً إلى القياس بقوله ونحوه ثم بين بعض ما خرج به اهتماماً به ، ومنه ما خرج بذلك النحو المهم مما مثل المقيس كالمقيس عليه وهو قوله (ولا جمعة على معلور بمخصص في ترك الجماعة) مما يتأتى بحيته هنا لا كالريح بالليل ، وما استشكله جمع بأن من ذلك الجوع ، ويبعد جواز ترك الجمعة به ، وبأنه كيف يلحق فرض العين بما هو سنة أو فرض كفاية . قال السبكي : لكن مستندهم قول ابن عباس رضي الله عنهما : الجمعة كالجماعة رد بما تقدم آنفاً وهو منع قياس الجمعة على الجماعة ، بل صح بالنص أن المرض من أعضائها ، فالحقوا به ما في معناه مما هو كمشقته أو أشد وهو سائر أعداء الجماعة فما قالوه ظاهر ، وبأن كلام ابن عباس مقرر لما سلوه لا أنه الدليل لما ذكروه ، ومن أعضائها هنا ما لو تعين الماء لطهر محل نجوه ولم يجد ماء إلا بمحضرة من يحرم عليه نظره لعورته ولا يقض بصره عنها فلا يجب عليه كشفها ، لأن في تكليفه الكشف حيثل من المشقة ما يزيد على مشقة كثير من أعضائها . نعم هو جائز لو أراد تحصيلها ، فإن خاف فوت وقت الظهر أو غيرها من القرائض وجب عليه الكشف وعلى الحاضرين غرض البصر :

(قوله وما قيس به من بقية الأعداء الخ) قال حجج : وهل من العذر هنا حلف غيره عليه أن لا يصلها تخشيتها عليه محلورا أو خرج إليها ، لكن المحلوف عليه لم يخش . وذلك لأن في تخشيتها حيثل مشقة عليه : أي المحلوف عليه بإلحاقه الضرر لمن لم يتعد بحلفه ، فإبراره كتناسيس مريض بل أولى ، وأيضاً فالضابط السابق مثل هنا ، إذ مشقة تخشيتها أشد من مشقة نحو المشي في الوحل كما هو ظاهر ، أو ليس ذلك علماً لأن مبادرته بالحلف هنا قد ينسب فيها إلى تهور : أي وقوع في الأمر بقلة مبالاة . قال في القاموس : تهور الرجل : وقع في الأمر بقلة مبالاة فلا يراعي كل محتمل ، ولعل الأول أقرب إلى عذر في ظنه الباحث له على الحلف لشهادة قرينة به انتهى . وعليه فلو صلاها حثت الخالف به ، لكن سيأتي عن الزبائدي خلافه (قوله في ترك الجماعة) وليس من ذلك ما جرت به عادة المشتغلين بالسبب من خروجهم للبيع ونحوه بعد الفجر حيث لم يترتب على عدم خروجهم ضرر كفساد متاعهم ، فليتنبه لذلك فإنه يقع في قرى مصرنا كثيراً (قوله لا كالريح) قال بعضهم : يمكن تصوير بحيته هنا أيضاً وذلك في بعيد الدار إن لم تمكنه الجمعة إلا بالسعي من الشجر فإنه يسقط الوجوب عنه ، لأن وقت الصبح ملحق بالليل ، وهو تصوير حسن (قوله بأن من قال ذلك أي أعداء الجماعة) قوله رد بما تقدم آنفاً (أي من الاستدلال بقوله لخبر : من كان يؤمن الخ وهو مانع من كون الدليل قياس الجمعة على الجماعة) قوله من أعضائها (أي الجمعة) قوله فما قالوا ظاهر (أي من أنه لا جمعة على معلور بمخصص الخ) قوله ولم يجد ماء إلا بمحضرة الخ (أي أما من وجده بمحضرة من يحرم عليه وقلدر على غيره كأن أمكنه الاستئجار ببيتة مثلاً أو تحصيله بنحو إبريق ينفرف به ولو بالشراء فلا يكون ذلك عذراً في حقه) قوله ولا يقض بصره (أي بأن ظن منه ذلك ولو ظنا غير قوى) قوله نعم هو جائز) استدراك على قوله ما لو

أي قوله كل مكلف الخ (قوله وما قيس به) معطوف على قوله المرض أي ذاكر المرض وما قيس به (قوله ثم بين بعض ما خرج به) أي بالضابط (قوله رد بما تقدم آنفاً) أي في قوله ذاكر فيه المرض لأنه منصوب عليه في الخبر ، خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ . وعبارة التحفة : وينجاب بما أشرت إليه آنفاً الخ (قوله بل صح بالنص الخ) بيان المراد من قوله وهو منع قياس الجمعة على الجماعة (قوله وهو سائر أعداء الجماعة) أي ومنها الجوع أي الذي مشقته كشقة المرض كما علم من القياس ، وبهذا ينلغ الاستشكال الأول ، وإنما لم يتصد له الشارح لعلم جوابه من كلامه كما قرأناه .

إذا الجمعة لها بدل ، بخلاف الوقت ، أفنى بذلك الوالد رحمه الله تعالى ، وعلم مما تقرّر أن اشتغاله بتجهيز ميت علز أيضا ، وكذا إسبال لا يضيظ معه نفسه ويخشى منه تلويث المسجد كما في التمتع ، والحبس كما قاله الفزالي علز إن منعه الحاكم له ذلك لمصلحة رآها وإلا فلا . وإن أفنى البيهقي بوجوب إطلاقه لفعلها ، وذكر الرافعي في الجماعة أنه علز إن لم يقصر فيه فيكون هنا كذلك ، ولو اجتمع في الحبس أربعون فأكثر كغالب الأوقات في حبوس القاهرة ومصر فالقياس كما قاله الأسنوي ، وإن نوزع فيه لزوم الجمعة لم لأن إقامتها في المسجد ليست بشرط ، والتعدد يجوز عند عصر الاجتماع ، فعند تمره بالكلية أولى ، وحينئذ فينتجه وجوب النصب على الإمام وبيق النظر في أنه إذا لم يكن فيهم من يصلح فهل يجوز لواحد من البلد التي لا يحسر فيها الاجتماع إقامة الجمعة لم لأنها جمعة صحيحة لم ومشروعة أم لا ؟ لأننا إنما جوزناها للضرورة ولا ضرورة فيه ، الأوجه الأول (و) لا على (مكاتب) لأنه عبد ما بقي عليه درهم فهو معذور ، وإنما خصه بالذكر إشارة إلى خلاف من أوجبها عليه دون الثن قاله الأذري (وكذا من يهضه رقيق) لاجتماعه عليه (على الصحيح) ولو في نوبته لعدم استقلاله ، ومقابل الصحيح أنه إن كان بينه وبين سيده مهاباة ووقعت الجمعة في نوبته فعليه الجمعة وإلا فلا ، وما يتوهم من كون المقابل للزوم مطلقا غير مراد (ومن صحت ظهوره) ممن لا جمعة عليه (صحت جمعة) بالإجماع كالصبي والعبد والمرأة

تعين الماء لطهر الخ (قوله وعلم مما تقرّر) أي من أنها إنما سقطت بالمرض ونحوه للمشفقة (قوله إن اشتغاله بتجهيز الخ) أي وإن لم يكن المهيز ممن له خصوصية باليت كآبنة وأخيه ، بل المتبرّع بمساعدة أهله حيث احتجج إليه مدبور . أما من يحضر عند المهيزين من غير معاونة بل للمجاملة فليس ذلك حذرا في حقهم ومثلهم بالطريق الأولى ما جرت به العادة من الجماعة الذين يذكر أن الله أمام الجنائز (قوله علز أيضا) ومن العلز أيضا مالو اشتغل برد زوجته الناشزة ، كذا نقله شيخنا العلامة الشوبري عن جواهر القمولى انتهى . وهل مثل زوجته ما لو اشتغل برد زوجة غيره أو لا ؟ فيه نظر ، والأقرب عدم الإلحاق لأنه لا يترك الحق الواجب عليه لمصلحة لا تتعلق به وإن توقف ردها على حضوره وظاهره ولو كان له به خصوصية كزوجة ولده ، ولو قيل بإلحاق هذه بزوجة فيكون علزا لم يكن بعيدا فليراجع ، وقوله برد زوجته : أي حيث توقف ردها على فوات الجمعة بأن كان مهيئا للسفر أو كانت هي كذلك وإلا فلا يكون علزا (قوله كما قاله الفزالي) يمكن حمل كلامه على ما إذا لم ير مصلحة في الحبس (قوله وله ذلك) أي للحاكم المنع (قوله أنه) أي الحبس علز الخ ، وقوله إن لم يقصر فيه : أي في سببه : وقوله فيكون هنا كذلك معتمد .

[فرع] لو اجتمع في مكان أربعون مريضا وأمكنهم إقامة الجمعة فيه فهل يجب عليهم لانتفاء علة سقوط الجمعة عنهم من المشقة في الحضور أو لا أخذا بإطلاق الحديث ؟ لا يبعد الأول وفاقا لمراهم على منيج . واعتمد حجج في شرحه الثاني ، ثم قال : ولو قيل لو لم يكن بالبلد غيرهم وأمكنهم إقامتها بمحلهم لزمتهم لم يبعد لأنه لا تعدد هنا ، والحبس إنما يمنع وجوب حضور عملها (قوله وحينئذ فينتجه وجوب النصب على الإمام) أي نصب الخطيب للخطبة (قوله من يصلح) أي للخطبة فلا يقال : إذا لم يكن فيهم من يصلح للإمامة فما فائدة نصب الإمام واحدا لم ، لأنه يقتدر بذلك النصب لتصح جمعتهم خلفه ، على أنه سيأتي صحة صلاة الأئمة خلف القارئ حيث لم يقصروا بالتعلم ، لأن العلة في عدم الصحة التخصيص لا ارتباط صلاة بعضهم ببعض كما يأتي للشارح (قوله الأوجه الأول) وينبغي أن عمله ما لم يترتب على ذلك تعطيل الجمعة على غير أهل الحبس وإلا حرم عليه ذلك حيث لم يتيسر اجتماع الكل في الحبس وفعلها فيه (قوله إشارة إلى خلاف من أوجبها عليه) أي من أئمتنا كما يشعر به قول حج

والمسافر ، بخلاف المجنون ونحوه ، وتعبيره بالصحة مساو لتعبير أصله بالإجزاء كما هو مقرر في الأصول ، ودعوى من قال : إن تعبير الأصل أصوب لإشماره بسقوط القضاء بخلاف الصحة ممنوعة ، وقول الشارح لأنها تصح لمن تلتزمه فلمن لا تلتزمه أولى : أى بالصحة ، لأن من تلتزمه هو الأصل ومن لا تلتزمه بطريق التبعية له ، فإذا أجزأت الأصل أجزأت التابع بطريق الأولى (وله) أى من لا تلتزمه الجمعة (أن ينصرف من الجامع) يعنى من محل إقامتها ، وأثر الجامع بالذكر لأن الأغلب إقامتها فيه قبل إحرامها بها ، إذ المانع من وجوبها عليهم وهو نقصان لا يرتفع بحضورهم ، وتعبيره بالانصراف يستلزم جواز تركه الجمعة لأن كلامه في المعلوم فسقط القول بخلافه (إلا المريض ونحوه) أى من ألحق به كالأعمى لا يجيد قائدا (فيحرم انصرافه) قبل إحرامها بها (إن دخل الوقت) قبل انصرافه لأن المانع في حقه مشقة الحضور وبه زال المانع وتعب العود لا يدميه (إلا أن يزيد ضرره بانتظاره) فعلها ولم تقم الصلاة فيجوز له الانصراف ، فإن أقيمت امتنع على المريض ونحوه . بخلاف العبد والمرأة ونحوهما فلأنما يحرم عليهما الخروج منها فقط لأن المانع من الزوم الصفات القائمة بهن وهى لا ترتفع ، ومحل امتناع الانصراف بعد إقامتها ما لم يكن عليه في إقامته مشقة لا تحتمل ، كإسهال به ظن انقطاعه فحضر ثم أحس به ، بل لو علم من نفسه سبقه له وهو محرم في الصلاة لو مكث فله الانصراف أيضا كما قاله الأندلسي ، ولو زاد تضرر المعلوم بطول صلاة الإمام كان قرأ بالجمعة والمنافقين جاز له الانصراف أيضا كما يحثه الأسنوى سواء أكان أحرم

وقيل تجب عليه (قوله بخلاف المجنون ونحوه) محترز قوله : ومن صحت ظهوره (قوله ممنوعة) أى لما قدمه من أن الصحة مساوية للإجزاء : يعنى والإجزاء هو الكفاية في سقوط الطلب . وقيل في العبادة إسقاط القضاء كما في جمع الجوامع (قوله أى بالصحة) خبر قوله وقول الشارح (قوله وله أن ينصرف من الجامع) يشمل من أكل ذا ريح كريه وهو ظاهر . وفي حج خلافة ، قال : وتضرر الحاضرين به يحتمل أو يسهل زواله بتوقي ريمه . وعبارة سم على منيح هنا يشمل من أكل ذا ريح كريه فلينظر ما تقدم في الجماعة بالحامش انتهى . وعبارته ثم قوله وأكل ذى ريح كريه لا يفرق على الأوجه بين من أكل ذلك لعل أو غيره ، ولا بين أن يصلى مع الجماعة في مسجد أو غيره ، نعم إن أكل ذلك بقصد إسقاط الجمعة أو الجماعة أمم في الجمعة ولم تسقط عنه كالجماعة ، وقضية عدم السقوط عنه أنه يلزمه الحضور وإن تأذى الناس ، واعتمده من انتهى . وما ذكره حج من قوله وتضرر الحاضرين الخ يرد عليه أنه لو نظر إلى ذلك لم يكن أكل ذى الريح الكريه علنا مطلقا (قوله إن دخل الوقت) فلو انصرف حينئذ أمم ، وهل يلزمه العود ؟ الوجه لا وفاقا لم ر انتهى سم على منيح (قوله فإن أقيمت امتنع الخ) نعم إن كان صلى الظهر قبل حضوره فالوجه جواز الانصراف ، ثم رأيت ذلك يؤخذ من قول المصنف الآتى فلو صلى قبل فواته الظهر ثم زال عطره الخ فتأمل انتهى سم على منيح (قوله لو مكث فله الانصراف) أى بل ينبغي وجوبه إذا غلب على ظنه تلويث المسجد (قوله جاز له الانصراف) أى بأن يخرج نفسه من الصلاة إن كان ذلك في الركعة الأولى ، وبأن ينوى المفارقة ويكمل منفردا إن كان في الثانية حيث لم يلحقه ضرر بالتكبير وإلا جاز له

(قوله وتعبيره بالانصراف يستلزم جواز تركه الجمعة) أى مع حضوره محلها نظرا إلى العلة المذكورة قبل (قوله فسقط القول بخلافه) أى القول بأن جواز الانصراف لا يستلزم جواز أصل الترك : أى فكان على المصنف أن يذكره

معه أم لا (وتلزم الشيخ الحرم والزمن إن وجلا مركبا) مملوكا أو مؤجرا أو معارا ولو أقميا كما في المبحر
وظاهر أن محل ذلك حين لم يزر به ركوبه (ولم يشق الركوب عليهما) كشقة المشي في الوحل كما مر في صلاة
الجماعة لانتهاء الضرر ، فإن شق عليهما مشقة شديدة لا تحتمل غالبا فلا وإن لم تيسر التيمم فيها يظهر (والأعمى يجد
قائدا) ولو بأجرة مثله ووجدها فاضلة عما يعتد في الفطرة فيها يظهر أو متبرعا أو مملوكا له ، فإن لم يجده لم يكلف
الحضور وإن أحسن المشي بالعصا ، خلافا للقاضي حين لما فيه من التعرض للضرر . نعم لو كان محل الجمعة
قريبا بحيث لا يتأله من ذلك ضرر وجب عليه الحضور فيها يظهر لانتهاء العلة كما يؤخذ ذلك من فتاوى الوالد رحمه
الله تعالى ، ويمكن حل كلام القاضي عليه (وأهل القرية) مثلا (إن كان فيهم جمع تصحب به الجمعة) أي تعتقد بهم
وهم أربعون بالصفات الآتية (أو) ليس فيهم جمع كذلك لكن (بلغهم صوت) من مؤذن مع اعتدال سمع من بلغه
وإن كان واحدا ليخرج الأصم ، ومن جاوز سمعه العادة فلا عبرة به ، ويعتبر في البلوغ العرف : أي بحيث يعلم

قطعا (قوله الحرم) قال حج : هو أقصى الكبر ، والزمانة : الابتلاء والعاهة انتهى . وفي المصباح : حرم هرا
من باب تعب فهو حرم كبر وضعف ، وعبر في المنهج بالم ، وهما متقاربان أو متحدان . ففي المصباح : ألم
بالكسر الشيخ القاني والأئمة (قوله إن وجلا مركبا) بفتح الكاف (قوله أو مؤجرا أو معارا) أي إغارة لا مئة
فيها بأن تفهت المنفعة جدا فيها يظهر انتهى حج . وقال الأستاذ : قياس ما سبق في ستر العورة أنه لا يجب قبول
هبة الموكوب انتهى . أقول وهو كذلك (قوله أن محل ذلك) اسم الإشارة راجع لقوله ولو أقميا (قوله والأعمى
يجد قائدا) أي في محل يسهل عليه تحصيله منه عادة بلا مشقة (قوله عما يعتد في الفطرة) قضيتته أنه لو كان عليه
ديون يجب عليه الحضور ودفع ما زاد على ما يحتاجه في الفطرة للأجرة هنا ، وقياس ما في التيمم من أنه يدفع ثمن
الماء للدين ويتيمم خلافا فيعتبر هنا أن تكون الأجرة فاضلة عن دينه وإن قاسه على الفطرة ، لأن قياسه عليها بحسب
ما وقع في عباراتهم فهو مجرد تصوير (قوله وجب عليه الحضور فيها يظهر) ولو حلف لا يصل خلف زيد فصل
زيد إمام الجمعة سقطت عنه ، قاله حر ، وفيه احتيالان في الناشئ في باب صلاة الجمعة ، وصورة الحلف
بالطلاق أو تعليق العتق فراجع ذلك ، ثم قال حر : لكن السقوط يشكل بما لو حلف لا ينزع ثوبه فأجنب واحتاج
لنزعها في الفصل فإنه يجب النزع ولا حنث لأنه مكروه شرعا ، قال : إلا أن يفرق بأن للجمعة بدلا وهو الظاهر .
أقول : وللفضل بدل وهو التيمم ، إلا أن يقال للجمعة بدل يجوز في الجمعة مع القدرة عليها ، بخلاف الفصل
فليحذر ، وأتميل أن الرمي رجع إلى اعتاد وجوبا ولا حنث لأنه مكروه شرعا كمشكلة الحلف على نزع الثوب
المذكورة فليراجع وليحذر . ثم رأيت قرر بعد ذلك سقوطها وهو المعتمد انتهى سم على منج . وقال حج : إن
السقوط هو الأقرب . ثم رأيت بهامش نسخة من حاشية شيخنا الزبدي تقلل عنه اعتداد وجوب الصلاة خافه ، ولا
حنث لأنه مكروه شرعا . وقوله مع القدرة عليها فيه تأمل ، فإنه إن أراد أنه يجوز مع القدرة لغیر المعلورين فمنوع
لما يأتي من عدم صحة صلاة غير المعلور قبل فوت الجمعة ، وإن أراد المعلور فليس الكلام فيه ، وقول سم فصل
زيد إمام الجمعة صورة المسئلة أنه لم يكن عالما حين الحلف أنه إمام وإلا وجبت عليه ويحتمل كما لو حلف أنه
لا يصل الظاهر مثلا (قوله ومن جاوز سمعه العادة فلا عبرة به) أي فيجب على الأصم دون من جاوز سمعه العادة لما
فيه من المشقة . فإن قلت : قياس ما في الصوم من أن حديد البصر إذا رأى الحلال يجب عليه الصوم وجوب
الحضور هنا . قلت : الفرق بينهما أن المدار في الصوم على العلم بوجود الحلال وقد حصل بروية حديد البصر ،
والمدار هنا على مسافة لا تحصل بها مشقة شديدة ، ولو عوّل على حديد السمع لرما حصل بها مشقة تامة لا تحتمل

أن ماسمعه نداء جمعة وإن لم يبين كلمات الأذان فيها يظهر خلافا لمن اشترط ذلك (عال) يؤذن كعادته في علو الصوت (في هدو) أى سكون للأصوات والرياح (من طرف يابهم لبلد الجمعة لزمنهم) لخبر « الجمعة على من سمع النداء » ولأن القرية كالبلد في المسألة الأولى . والمعتبر أن يكون المؤذن على الأرض لا على عال . لأنه لا يضبط لحدة إلا أن تكون البلدة في الأرض بين أشجار كطيرستان فلها بين أشجار تمنع باوغ الصوت فيعتبر فيها العلو على مايساوى الأشجار ، واستثنواهم ذلك لبيان أن المعتبر السماع لو لم يكن مانع فعند وجوده يقدر زواله أو العلو على ملبساويه ، واعتبر الطرف الذى يابهم لأن البلدة قد تكبر بحيث لا يبلغ أطرافها النداء بوسطها فاحتيط للعبادة واعتبر هدو الأصوات والرياح لئلا يمنعا بلوغ النداء أو تعين غلبة الرياح ، ولو سمع المعتدل من بلدين فحضور الأكثر منهما جماعة أولى ، فإن استويا فالأوجه مراعاة الأقرب كنظيره في الجماعة ، ويحتمل مراعاة الأبعد لكثرة الأجر (وإلا) أى وإن لم يكن فيهم الجمع المذكور ولا بلغهم الصوت المعتبر (فلا) تزمهم الجمعة ولو كانت القرية مرتفعة فسمعت ولو ساوت لم تسمع ، أو كانت منخفضة فلم تسمع ولو ساوت لسمعت لزمت الثانية دون الأولى اعتبارا بتقدير الاستواء ، وأما الخبر المار فمحمول على الغالب ، إذ لو أخذ بظاهرة لزمت البعيد المرتفع دون القريب المنخفض وهو بعيد وإن صححه في الشرح الصغير ، وهل المراد بقولهم لو كان بمنخفض لا يسمع النداء ولو استوت لسمعه لزمته الجمعة أن تبسط هتة المسافة أو أن يطلع فوق الأرض مسامتا لما هو فيه المفهوم

في العادة ، فإن حديد السمع قد يسمع من مسافة بعيدة كنصف يوم مثلا (قوله أن ماسمعه نداء جمعة) هو مجرد تصوير لكون الكلام في الجمعة ، وإلا فالمدار على سماع الصوت وعلمه ، فما أفهمه ظاهر كلامه ليس مراداً بقوله من طرف يابهم (لعل ضابطه ما تصح فيه الجمعة انتهى سم على منهج (قوله لخبر الجمعة على من سمع النداء) صدارة سم على منهج : وقال ابن الرفعة : سكتوا عن الموضوع الذى يقف فيه المستمع ، والظاهر أنه موضع إقامته بر ، ومال مر إلى هذا الظاهر وقال : من سمع من موضع إقامته وجب عليه ومن لا فلا . وحاصل الذى تلخص من كلامهم واعتمده مر أن ضابط ما تقام فيه الجمعة ما يمنع القصر قبل مجاوزته ، فشمل المسجد الخارج عن البلد بأن خرب ما بين البلد وبينه لكنهم لم يهجره بل يترددون إليه لنحو الصلاة ، وكذا المسجد الذى أحذثوه بجانب البلد منفصلا عنها قليلا مع ترددهم إليه لأنه معدود منها ، ويؤخذ من ذلك أنه لو فرض أن لبلد سورا واتصلت به العمارة واتسمت به الخلطة جدا وليس بها محل تقام فيه الجمعة إلا داخل السور فن كان منهم يسمع الصوت العالى في الهدو من الطرف الذى يليه من وراء السور يفرض زوال الأبنية إن فرض أنها تمنع السماع وجبت عليه الجمعة وإلا فلا ، أما لو أقيمت الجمعة في العمران وفي داخل السور وسمع أهل الأبنية نداء من بطرف العمران وجب عليهم الحضور وإن لم يسمعوا نداء من هو داخل السور ، لأن وجود السور صير كلا من العمران وداخل السور كبلد مستقلة (قوله لا يضبط لحدة) أى العالى (قوله كطيرستان) عبارة المصباح هى يفتح الباء وكسر الراء وسكون السين اسم بلاد بالعجم (قوله فالأوجه مراعاة الأقرب) أى في الأولوية (قوله لزمت الثانية) أى أهل الثانية الخ (قوله وأما الخبر المار) أى وهو قوله « الجمعة على من سمع النداء » (قوله أو أن يطلع فوق الأرض) في المختار طلعت الشمس والكواكب من باب دخل ، ثم قال : وطلع الجبل بالكسر طلوعا انتهى . وما هنا من الثاني

من كلامهم المذكور ، الاحتمال الثاني كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه . ولو كان بقرية أربعون كاملون حرم عليهم كما أنهم كلام الرافعي ، وصرح به جمع متقدمون أن يصلوها في المصر سمعوا النداء أم لا لتعليقهم الجمعة في محلهم ، خلافا لمن صرح بالجواز ، وينبغي عليه سقوط الجمعة عنهم لو فعلوا وإن قلنا بعدم الجواز ، إذ الإساءة لاتتأني الصلوة ، ولو وافق العيد يوم الجمعة فحضر أهل القرية الذين بلغهم النداء لصلاة العيد فلهم الرجوع قبل صلاتها وتسقط عنهم وإن قربوا منها وسمعوا النداء وأمكنهم إدراكها لو عادوا إليها لخبر « من أحب أن يشهد معنا الجمعة فليفعل » ومن أحب أن ينصرف فليفعل » رواه أبو داود ولأنهم لو كفوا بعدم الرجوع أو بالعود إلى الجمعة لشق عليهم والجمعة تسقط بالمشاق فتستثنى هذه من إطلاق المصنف ومقتضى التعليل أنهم لو لم يحضروا كأن صلوا العيد بمكانهم لزمهم الجمعة وهو كذلك وعمل مأمّر مالم يدخل وقتها قبل انصرافهم فإن دخل عقب سلامهم من العيد لم يكن لم تركها كما استظهره الشيخ (ويحرم على من لزمته) الجمعة بأن كان من أهلها وإن لم تعتد به كقيم لا يجوز له القصر (السفر بلد الزوال) لأن وجوبها قد تعلق به بمجرد دخول الوقت فلا يجوز له تفويتها به (إلا أن تمكنه الجمعة في) مقصده أو (طريقه) بأن غلب على ظنه إدراكها لحصول المقصود ، وهو

ومضارعه على يفعل بالفتح (قوله المقصود من كلامهم المذكور لاحتمال الثاني) عبارة سم على منهج : قوله وار كان بمسوة اسمعوه ، المراد لو فرضت مسافة انخفاضا ممتدة على وجه الأرض وهي على آخرها لسمعت ، هكذا يجب أن يفهم فليتأمل ، وقيس عليه نظيره في الأولى بر ، واعتمد مر كآبيه نحو هذا ، وهي مخالفة لما في الشارح ، والأقرب ما في سم ، ووجهه أن المدار على المشقة وعدمها ، ثم رأيت في حاشية حج استوجهه أيضا ، وعبارته بعد نقل الاحتمال الأول بصيغة الجزم به عن بر مانصه : وهو حق وجهه ، وإن تبادل من كلام الشارح أن المراد أن تفرض القرية على أول المستوى فلا تحسب مشقة الانخفاض في الثانية ، لأن في هذا نظرا لا يفتي ، إذ يلزم عليه الوجوب في الثانية ، وإن طالت مسافة الانخفاض بحيث لا يمكن إدراك الجمعة مع قطعها مثلا وعدم الوجوب في الأولى وإن قلت مسافة الارتفاع بحيث يمكن الإدراك مع قطعها ، ولا وجه لذلك . فإن قلت : يشترط في الوجوب في الثانية إمكان الإدراك وإلا فلا وجوب فيها . قلت : فإذا أن يشترط في عدم الوجوب في الأولى عدم إمكان الإدراك وإلا ثبت الوجوب فلا وجه للفرقة بين الصورتين على هذا التقدير لاستوائهما عليه في المعنى ، وإما أن لا يشترط فيه ذلك بل نقول عدم الوجوب ثابت مطلقا ، بخلاف الوجوب في الثانية فهذا مما لا وجه له كما لا يخفى فليتأمل ، ثم رأيت أن شيخنا الشباب الرملي اقتصر في فتاويه على أن المقصود من كلامهم ما تقدم أنه المتبادر من كلام الشارح (قوله ولو كان بقرية أربعون كاملون حرم عليهم) أي ويجب على الحاكم منهم من ذلك ولا يكون قصد البيع والشراء في المصر علرا في تركهم الجمعة في بلدتهم إلا إذا ترتب عليه فساد شيء من أموالهم أو احتاجوا إلى ما يصرفونه في نفقة ذلك اليوم الضرورية ولا يكتفون الاقتراض (قوله وتسقط عنهم الجمعة بفعلها) أي في المصر (قوله فحضر أهل القرية الخ) أي بقصد ما بأن توجهوا إليها ينبتوا ولم ينكبوا . وأما لو حضروا لبيع أسبابهم فلا يسقط عنهم الحضور سواء رجعوا إلى محلهم أم لا (قوله فلهم الرجوع قبل صلاتها) أي الجمعة (قوله فإن دخل عقب سلامهم) مفهومه أنهم لو صلوا العيد ثم تشاغلوا بأسباب حتى دخل وقت صلاة الجمعة لا يحرم عليهم الانصراف ، ولعله غير مراد بل هو مجرد تصوير فيحرم عليهم الانصراف حينئذ (قوله بأن غلب على ظنه)

(قوله وتسقط عنهم وإن قربوا منها وسمعوا النداء) أي بالفعل وإلا فالصورة أنهم بحيث يسمعون النداء (قوله عقب سلامهم) تصوير

مراد المجموع بقوله يشترط علمه بإدراكها ، إذ كثيرا ما يطلقون العلم ويريدون به الظن ، كقولهم : يجوز الأكل من مال الغير مع العلم برضاه كذلك ويجوز القضاء بالعلم ، وشمل إطلاقه ما لو نقص سفره عدد أهل البلد بحيث أدى إلى تعطيل مجتمعهم وهو ظاهر ، إذ لا يكلف بتصحيح عبادة غيره ، وهو شبه بما لو مات أو جنّ واحد منهم ، ولغيره لا ضرر ولا ضرار في الإسلام خلافا لصاحب التمييز ، ولهذا قال الأذرى : لم أره لغيره ، وكأنه أخذه مما مرّ آتفا من حرمة تعطيل يلدّم عنها ، لكن الفرق واضح فإن هؤلاء معطلون بغير حاجة بخلاف المسافر . ولو سافر يوم الجمعة بعد الفجر ثم طرأ عليه جنون أو موت فالظاهر سقوط الإثم عنه ، كما إذا جامع بعد الفجر في نهار رمضان وأوجبت عليه الكفارة ثم طرأ عليه الموت أو الجنون . ومحل المنع أيضا ما لم يجب السفر فورا ، فإن وجب كذلك كإتخاذ ناحية وطئها الكفار أو أسرى اختطفوهم وظن أو جوز إدراكهم وحج تضيق وشاف فوته فالوجه كما قال الأذرى أخذنا من كلام البندنجي وغيره وجوب السفر فضلا عن جوازه (أو يتضرر بتخلفه) لما (عن الرفقة) فلا يحرم دفعا للضرر عنه ، وما اقتضاه كلامه كثيرا من أن مجرد انقطاعه عن الرفقة بلا ضرر ليس علما هو المعتمد ، وإن قال في المهمات : إن الصواب خلافه لما فيه من الوحشة ، وكما في نظيره من التيمم ، وجزم به في الكفابة إذ الفرق بينه وبين نظيره في التيمم أن الطهر يتكرر في كل يوم وليلة بخلاف الجمعة ، وفرق

لو تبين خلاف ظنه بعد السفر فلا إثم والسفر غير معصية كما هو ظاهر . نعم إن أمكن عوده وإدراكها فنتجه وجوبه اه سم على حج (قوله ويجوز القضاء بالعلم) أى بالظن أن تلك الواقعة كذلك ، ولكن لا بد من كونه ظنا غالبا كأن حصل عنده بقرينة قوية نزله منزلة العلم فاحفظه فإنه دقيق (قوله ولغير لا ضرر) أى يتحمله ، ولا ضرر : أى لغيره (قوله بخلاف المسافر الخ) حاصله ترجيع جواز سفره لحاجة وإن تعطلت الجمعة ، لكن هل يخص ذلك بالواحد ونحوه ، أو لافرق حتى لو سافر الجميع لحاجة . وجاز كان أمكنهم في طريقهم كان جائزا وإن تعطلت الجمعة في يلدّم ويخص بذلك ما تقدم من عدم تجوز تعطيلها في محلهم ؟ في نظر ، والوجه أنه الأقرب اه سم على حج ، وقد يقال : لا وجه للتردد في ذلك لأنه حيث كان السفر لعل مرخصا في تركها فلا فرق في ذلك بين الواحد وغيره (قوله ولو سافر يوم الجمعة) أى على وجه يحرم (قوله فالظاهر سقوط الإثم عنه) أقول : فيه نظر لعدمه بالإقدام في ظنه . ويؤيد عدم السقوط ما لو وطئ زوجته يظن أنها أجنبية ، فإن الظاهر عدم سقوط الإثم بالتبني ، والفرق بين الكفارة والإثم ظاهر فليتأمل ، اللهم إلا أن يريد بسقوط الإثم انقطاعه لا ارتفاعه من أصله ، وقد يقال : ينبغي سقوط إثم تضييع الجمعة لإثم قصد تضييعها اه سم على حج (قوله فإن وجب كذلك) أى فورا (قوله أو يتضرر بتخلفه عن الرفقة) ليس من التضرر ما جرت به العادة من أن الإنسان قد يقصد السفر في وقت مخصوص لأمر لا يفوت بفوات ذلك الوقت ، ومنه الجماعة الذين يريدون زيارة سيدي أحد البلوى فعنا الله به ، فيريدون السفر في يوم الجمعة في مركب السفر فيه يفوت جمعة ذلك اليوم ، لكن يوجد غيره في بقية ذلك اليوم أو فيما يليه

(قوله ويجوز القضاء بالعلم) يراجع ما قالوه هناك (قوله فالظاهر سقوط الإثم) في سقوط إثم الإقدام بما ذكر بحث لا يمتنع وبينه الشيخ في الحاشية ، والظاهر أن مراده انقطاع الإثم من حيث لا يقدره النظر (قوله ومحل المنع أيضا ما لم يجب السفر فورا) أى في حد ذاته لا بالنظر لخصوص يوم الجمعة ، وإلا فالغرض إثبات وجوبه حيث لا بد من دفع ما يقال : إذا كان فرض المسئلة أنه واجب فكيف يتأتى بحث وجوبه ويرجع إلى تحصيل الحاصل ، فكأنه قال : وعلى المنع إذا لم يجب ولا فيجب . وبيان اندفاعه أن الوجوب هنا عام وفيما يأتي

بينهما أيضا بأنه يضطر في الوسائل ما لا يتغنى في المقاصد (وقبل الزوال) وأوله الضجر (كعبه) في الحرمة (في الجليد) لوجوب السعي على بعيد المنزل قبله والجمعة مضافة إلى اليوم فإن أمكنه الجمعة في طريقه أو فُتِرَ بتخلفه جاز ، وإلا فلا ، والقصد نص عليه في زوائد حرمة من الجليد أنه يجوز لأنه لم يدخل وقت الوجوب وهو الزوال وكعب الصاب قبل تمام الحول هذا (إن كان سفرا مباحا) كسفر تجارة وشغل المكروه كما قاله الأستوى كسفر منفرد (وإن كان طاعة) واجبا أو مندوبا كسفر حج وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم (جاز) قطعا قلت : الأصح (وفي الروضة الأظهر (أن الطاعة كالإباح) فيحرم في الجليد (والله أعلم) إذ لم يرد في التفرقة نص صريح ، ويكره له السفر ليلة الجمعة كما نقله المحب الطبري في شرحه عن ابن أبي الصيف وارتضاه ، وذكر في الإحياء أن من سافر ليلة الجمعة دعا عليه ملكاه (ومن لا جمعة عليهم) وهم بالبلد (تسن الجماعة في ظهرهم في الأصح) لعموم الأدلة الطالبة للجماعة . والثاني لا لأن الجماعة في هذا اليوم شعار الجمعة وعمل الخلاف فيمن يبلد الجمعة ، فإن كانوا في غيره استحبت في ظهرهم إجماعا قاله في المجموع (ويقتونها) كأذا نبتا (إن خفي عنهم) كيلا يهيموا بالرغبة عن صلاة الإمام أو الجمعة . قال المتولى وغيره : ويكره لهم إظهارها . قال الأذري : وهو ظاهر إذا أقاموها بالمسجد ، فإن كان العذر ظاهرا لم يستحب الإخفاء لانقضاء التهمة بل يسن الإظهار ، ولو زال العذر في أثناء الظهر قبل فوات الجمعة أجزأهم وسن لهم الجمعة . نعم إن بان الخفى رجلا لزمته لتبين كونه من أهل الكلال وليتظر فيما لو عتق العبد قبل فعله الظهر ففعلها جاهلا بعته ثم علم به قبل فوات الجمعة ، أو تخلف للعري

من الأيام على وجه لا يحصل معه التحكن من السفر والزيارة من غير ضرر أو فوات منفعة ، فلا يجوز السفر في الحالة المذكورة (قوله كعبه) بالجر والنصب والأول منقول عن خط المصنف (قوله والجمعة مضافة إلى اليوم) أخذ بعضهم من ذلك أنه يحرم النوم بعد الضجر على من غلب على ظنه عدم الاستيقاظ قبل فوات الجمعة ، ومنعه حر . أقول : وهو ظاهر ويدل له جواز انصراف المعلومين من المسجد قبل دخول الوقت لقيام العذر بهم وافتراقهم بينه وبين وجوب السعي على بعيد الدار ، والنوم هنا عذر قائم به كالمريض ، بل أولى لأن المريض بعد حضوره المسجد ولا مشقة عليه في المكث لم يبق له عذر في الانصراف ، بخلاف النوم فإنه قد يهجم عليه بحيث لا يستطيع دفعه (قوله حرمة) اسم رجل (قوله دعا عليه ملكاه) قال حج بسند ضعيف جدا (قوله ثم علم به قبل فوات الجمعة) قضيته أن ماضى قبل يوم التحكن من فعل الجمعة لاقضاء لشيء منه لعذر ، ولكن في حاشية سم على منبج مانعه : ومن ذلك العبد إذا عتق قبل فعله الظهر وقبل فوات الجمعة ، لكن لو لم يعلم بعته حيثئذ واستمر مدة يصلى الظهر قبل فوات الجمعة لزمه قضاء ظهر واحد ، لأن أول ظهر فعله بعد العتق المذكور لم يصبح لأنه من أهل الجمعة ولم تفت ، والظهر الذي فعله في الجمعة الثانية وقع قضاء عن هذا الظهر ، وهكذا كما قالوا فيمن مكث مدة يصلى المغرب مثلا قبل وقتها يلزمه مغرب واحد ، هذا هو الظاهر وفاقا لشيخنا طيب ، فلم لم يعلم أنه كان يصلى قبل فوات الجمعة أو بعده فلا يبعد أن الحكم كذلك ، لأن الأصل بعد العتق هو وجوب الجمعة فليتأمل . وقضيته أنه لو علم بالعتق بعد فوات الجمعة وجب عليه فعل الظهر ولو بعد خروج وقته ، وهو ظاهر لأن صلاته الأولى غير

خاص ، أو يقال : معنى وجوب السفر استمرار وجوبه : أى ولا تخلفه الحرمة (قوله وشغل المكروه) أى بعد تأويله بالخائز (قوله أجزأهم وسن لهم الجمعة) . هل المراد منها بعد إتمام الظهر أو أنه يقضى الظهر وتستأنف

ثم بان أن عنده ثوبا نسيه ، أو الخوف من ظالم أو غريم ثم بانث غيبتها وما أشبه ذلك ، والظاهر أنه يلزمه حضور الجمعة في ذلك (ويندب لمن أمكن زوال عذره) قبل فوت الجمعة كمبدأ يرجو العتق ومريض يتوقع الخفة وإن لم يظن ذلك (تأخير ظهريه إلى اليأس من) إدراك (الجمعة) لأنه قد يزول عذرهم ويتمكن من فرض أهل الكمال ويحصل اليأس من إدراكها بأن يرفع الإمام رأسه من الركوع الثاني ويفارق ما سبقت في غير المعلوم من أنه لو أحرم بالظهر قبل السلام لم يصح بأن الجمعة ثم لازمة فلا ترتفع إلا بيقين ، بخلافها هنا ، وعجل صبره إلى فوت الجمعة ما لم يؤخرها الإمام إلى أن يبقى منها أربع ركعات ، وإلا فلا يؤخر الظهر كما ذكره المصنف في نكت التنبيه ، ولو كان في البلد أربعون كاملون علم من عاديهم أنهم لا يقيمون الجمعة فهل لن تلزمه إذا علم ذلك أن يصلي الظهر وإن لم ييأس من الجمعة ؟ قال بعضهم : نعم ، إذ لا أثر للمتوقع ، وفيه نظر ، بل الأوجه لا لأنها الواجب أصالة والمخاطب بها يقينا وهنا عارضه يقين الوجوب فلم يخرج عنه إلى يقين اليأس منها . نعم لو كان عدم إعادتهم لها أمرا عاديا لا يتخلف كما في بلدتنا بعد إقامتها أولا أتجه فعل الظهر وإن لم يضق وقته عن فعلها كما شاهدته من فعل الوالد رحمه الله تعالى كثيرا (و) يندب (لغيره) أي لمن لا يمكن زوال عذرهم (كالمرأة والزمن) الذي لا يجد مركبا (تعجيلها) أي الظهر محافظة على فضيلة أول الوقت . قال في الروضة والمجموع : إن هذا هو اختيار الحراسانيين وهو الأصح ، وقال العراقيون : هذا كالأول فيستحب له تأخير الظهر حتى تفوت الجمعة لأنه قد ينشط لها ولأنها صلاة الكاملين فاستحب له تقديمها . قال : والاختيار التوسط ، فيقال إن كان جازما بأنه لا يحضرها وإن تمكن منها استحب له تقديم الظهر وإن كان لو تمكن أو نشط حضرها استحب له التأخير ، وما نقله عن العراقيين

صحيحة ، لكنه قد يخالفه ما أفهمه قول الشارح ثم علم به قبل فوت الجمعة (قوله يلزمه حضور الجمعة في ذلك) أي ما ذكر من العتق والعرى وعدم الخ (قوله لا ييقين) أي وهو سلام الإمام منها ، وأما قبل السلام فلم ييأس لاحتمال أن يتذكر الإمام ترك ركن من الأولى فتكمل الثانية ويبقى عليه ركعة يأتي بها . وحيث انتظره القوم حتى يفعلها حصل للمسبوق إدراك الركعة الأولى في جماعة أربعين . وعبرة سم على حج قوله فيحسب ابتداء سفره من الآن ينبغي إذا وصل محل لو رجع منه لم يلزمها أن يتعذر سفره من الآن وإن كانت إلى ذلك الوقت لم يفعل في محلها (قوله إلى أن يبقى منها أربع) أي قدر أربع (قوله نعم لو كان عدم إعادتهم) هو استدراك على ما فهم من قوله لا ييقين اليأس من أن هؤلاء من حقه أن لا يفعلوا الظهر إلا عند ضيق وقته بحيث لا يمكن فعل الجمعة مع خطبتها

الجمعة ، فيكون معنى أجزأهم : أي أعوها واقتصروا عليها يراجع (قوله والظاهر أنه يلزمه حضور الجمعة في ذلك) انظر لو فاتته الجمعة قبل علمه هل يجب إعادة الظهر (قوله والمخاطب بها يقينا وهنا عارضه يقين الوجوب) كذا في نسخ الشارح ، ولعل في النسخ سقطا من النسخ ، وعبرة التحفة : لأنها الواجب أصالة والمخاطب بها يقينا فلا يخرج عنه إلا باليأس يقينا ، وليس من تلك القاعدة لأنها في متوقع لم يعارض متقينا ، وهنا عارضه يقين الوجوب فلم يخرج عنه إلا بيقين اليأس انتهت . ومراده بالقاعدة ما ذكره البعض . في قوله إذ لا أثر للمتوقع (قوله نعم لو كان عدم إعادتهم لها أمرا عاديا لا يتخلف كما في بلدتنا بعد إقامتها) أي فيها إذا أقيمت جماعات متعددة لغير حاجة واحتمل سبق بعضها ولم يعلم في هذه الحالة يجب إعادة الجمعة كما يأتي . ووجه تعلق هذا الاستدراك بما قبله النظر للعادة وعدمه وإن كانت صورة الاستدراك فيها إعادة الجمعة والمستدرك عليه جمعة مبتدأة . وكأنه أراد بالاستدراك تعيد الصورة للكورة قبله بأن محلها إذا كانت تلك العادة يمكن تخلفها

نص عليه في الأم . وقال الأذرى : إنه المذهب وأن ما ذكره المصنف من التوسط أبداه لنفسه ، وقوله إن كان جازما يرد بأنه قد يعنى له بعد الجزم عدم الحضور ، فكمن من جازم بشيء ثم يعرض عنه ، فالمعتمد ما ذكره في المتن (ولصحتها) أى الجمعة (مع شرط) أى شروط (غيرها) من بقية الصلوات (شروط) خمسة (أحدها وقت الظهر) بأن تقع كلها فيه لأن الوقت شرط لافتتاحها فكان شرطاً لتمامها ، ولأنهما فرضا وقت واحد فلم يختلف وقتها كصلاة الحضر وصلاة السفر للاتباع في ذلك رواه الشيخان ، وما رواه عن سلمة بن الأكوع من قوله « كنا نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم نصرف وليس للحيطان ظل يستظل به » محمول على شدة التجليل بعد الزوال جمعاً بين الأخبار ، على أن هذا الخبر إنما ينفي ظلاً يستظل به لا أصل الظل ، ولو أمر الإمام بالمبادرة بها فالقياس وجوب الامتنال ، ولو قال : إن كان وقت الجمعة باقياً فجمعة وإن لم يكن فظهر ثم بان بقاؤه فوجهان : أقيسهما الصحة كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى . لأن الأصل بقاء الوقت ، ولأنه نوى ما في نفس الأمر فهو تصريح بمقتضى الحال (فلا تقضى) إذا فاتت (جمعة) لأنه لم ينقل بل تقضى ظهوراً إجماعاً ،

(قوله أى شروط غيرها) أشار به إلى أنه ليس لغیر الجمعة شرط واحد وإلى أن الشرط بمعنى الشروط ، ويمكن الاستغناء عن التأويل المذكور بجعل الإضافة للاستفراق : أى مع كل شرط من شروط غيرها (قوله شروط خمسة) لا ينافيه عددها في المتبحر ستة لأنه اعتبر كون العدد أربعين شرطاً مستقلاً بخلافه هنا (قوله بأن تقع كلها فيه) أى ومعلوم أنه يخرج منها بالتسمية الأولى ، وعليه فلو أتى بها فلخلل وقت العصر هل يمتنع عليه الإتيان بالسليمة الثانية أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لأنها تابعة لما وقع في الوقت فليراجع (قوله لأن الوقت شرط لافتتاحها) أى أما غيرها من الصلوات فليس الوقت شرطاً لافتتاحها بدليل القضاء خارجة (قوله فلم يختلف وقتها) فيه رد على من قال بصحة الجمعة قبل الزوال كالإمام أحمد رضى الله عنه (قوله ولو أمر الإمام بالمبادرة) أى أو بتأخيرها انتهى حجج ، وكتب عليه سم فيه تأمل ، ولعل وجهه أنه إذا أمر بغير مطلوب لا يجب امتثاله ، ويرد هذا ما صرحوا به في الاستسقاء من وجوب امتثال الإمام فيها أمر به ما لم يكن محروماً ، على أنه قد يكون التأخير هنا لمصلحة رآها الإمام ، وقوله بها : أى أو بغيرها من بقية الصلوات (قوله فهو تصريح بمقتضى الحال) قال سم على منجى بعد هذا : وصورة المسئلة أنه عند الإحرام يعلم بقاء ما يسعها من الوقت أو يظن ذلك فلا يرد ما عساه يتوهم من أن هذا لا يتصور لأنه إذا شك في بقاء الوقت قبل الإحرام وجب الإحرام بالظهور انتهى . وهذا التصوير هو الملاقاة لمباراة الشارح ، وفي حاشية الزبائدي ما ينفي هذا التصوير حيث قال : لو شك فنرى الجمعة إن بقي الوقت وإلا فالظهور صحته نيتة ولم يضر هذا التعليق ، وهو مناف لمفهوم قول سم : يعلم بقاء ما يسعها من الوقت أو يظن ، فإن مفهومه أنه مع الشك لا تصح نيتة ، على أن الزبائدي نظر تبعاً لحجج في الصحة التي نقل الجزم بها عن غيره (قوله فلا تقضى

قوله لأن الوقت شرط لافتتاحها فكان شرطاً لتمامها) الغرض هنا إثبات كون الوقت شرطاً لافتتاحها ولدوامها ، فقوله لأن الجمعة الوقت شرط لافتتاحها إلزام بما لم يثبت حكمه إلى الآن على أن هذا التعليق لا يبدل من تمتعه بحض الفياس وسبأى في كلامه مع تمتع في شرح قول المصنف ولو خرج الوقت وهم فيها وجبت الظهر وحله ليس إلا هناك (قوله ولأنهما فرضا وقت واحد الخ) تعليلاً لأصل المتن مع قطع النظر عما أرفده به من قوله بأن تقع كلها فيه ، لكن هذا التعبير يرجع لتحصيل الحاصل إذ حاصله أن وقتها متتحد فتأمل (قوله للاتباع) كذلك في التسخ ولعله سقطت منه واو من التسخ (قوله ولو قال إن كان وقت الجمعة باقياً فجمعة الخ) لعل الصورة أنه ظان إبقاء الوقت ، وإلا فسيأتى

وجعلنى كلامه بالنصب لفساد الرفع ، والقاء هى ما فى أكثر النسخ وفى بعضها بالواو ، ورجع بل أقصد الأول بأن علم القضاء لا يؤخذ من اشتراط وقت الظهر لشموله القضاء فى وقت الظهر من يوم آخر ، ولك رده بأن هذا إنما يتأتى على أن المراد بالظهر الأعم من ظهر يومها وغيره ، وليس كذلك بل المراد ظهر يومها كما أفاده السياق ، وحينئذ فالنصريح صحيح كما لا يخفى (فلو ضاق) الوقت (عنها) بأن لم يبق منه ما يسع خطيبتين وركعتين على وجه لا يبد منه ولو احتمالا (صلوا ظهرا) كما لو فات شرط التقصر يرجع للالتزام ، فلو شكوا فى خروج وقتها قبل الإحرام بها تعين عليهم الإحرام بالظهر لفوات شرطها . وحكى الروبانى وجهين فيها لو مد الركعة الأولى حتى تحقق أنه لم يبق ما يسع الثانية هل تنقلب ظهرا الآن أو عند خروج الوقت ؟ ورجع عنها الأول ، والمعتمد الثانى كما لو حلف لياكل هنا الرغيف غدا فأكله فى اليوم هل يحنث حالا أو غدا ؟ الأرجح الثانى (ولو خرج) الوقت يقينا أو ظنا (وهم فيها) فاتت و (وجب الظهر) سواء أصلا فى الوقت ركعة أم لا ، لأنها عبادة لا يجوز الابتداء بها بعده فتقطع بخروجه كالخروج يتحلل فيه بعمل عمرة ، وإلحاقا للدوام بالابتداء كدائر الإقامة ، ولهذا قال الماوردى : كل شرط اختص بالجمعة

هل سنها كذلك حتى لو صلى جمعة مجزئة وترك سنها حتى خرج الوقت لم تقض أولا بل يقضها وإن لم يقبل فرضها القضاء ؟ فيه نظر فليراجع اهـ سم على حج . قال الزركشى على المناجح ما نصه : بئى مسئلتان لم أر فيها نقلا : إحداهما تابعة للجمعة إذا لم يصلها فى وقتها حتى يخرج الوقت ، والظاهر أنها تقضى : أى سنة جمعة انتهى . ونقل عن العلامة شيخنا الشوبرى مثلا ووجهه بأنها تابعة للجمعة صحيحة وداخله فى عموم أن النفل الموقت يسن قضاؤه (قوله وجمعة فى كلامه بالنصب) أى على الحالية (قوله لفساد الرفع) لانتفاءه أن الجمعة إذا فاتت لا تقضى جمعة ولا ظهرا . وعبارة حج بعد قول الشارح الرفع على ما قبل ومرآة ما فيه ، ومراده بما مر قوله وهذا يعلم أن قولهم الآن بل تقضى ظهرا فيه تجوز ، وأن الرفع فى قوله جمعة صحيح لما علم مما تقرر أن الظهر ليست قضاء عنها انتهى (قوله فلو شكوا فى خروج وقتها) قال سم على منهج : لعل المراد بالشك الاستواء أو مع رجحان الخروج فإن ظن البقاء فتنبى للجمعة انتهى . وظاهره وإن لم يكن الظن ناشئا عن اجتهاد أو نحوه ، وهو ظاهر لاعتضاده بالأصل (قوله تعين عليهم الإحرام بالظهر) أى فلو أحرم ظاننا بخروج الوقت فبين سمعتين عدم انعقاد الظهر فرضا ووقع نفلا مطلقا إن لم يكن عليه ظهر آخر وإلا وقع عنه ، فإن كان الوقت باقيا ويمكن فيه فعل الجمعة فعلها وإلا قضى الظهر (قوله ورجع منها الأول) جرى عليه حج (قوله والمعتمد الثانى) أى فيسر بالقراءة من حينئذ وهذا فائدة الخلاف . وكتب سم على حج ما نصه : صورة المسئلة أنه أحرم بها فى وقت يسمعها لكنه طول حتى خرج الوقت ، أما لو أحرم بها فى وقت لا يسمعها جاهلا بأنه لا يسمعها فالوجه عدم انعقادها جمعة ، وهل تنعقد ظهرا أو نفلا مطلقا ؟ فيه نظر ، والثانى أوجه لأنه أحرم بها فى وقت لا يقبلها ، فهو كما لو أحرم قبل الوقت جاهلا فليتأمل انتهى . وكتب عليه الشوبرى قوله والثانى أوجه لا وجه له بل الوجه الأول ، وقوله لأنه أحرم بها فى وقت لا يقبلها : أى جمعة : أى ويقبلها ظهرا فتعقد ظهرا كما هو ظاهر ، وقوله فهو الخ ممنوع لوضوح الفرق انتهى . أقول : ولعل الفرق بينهما أنه قبل دخول الوقت أحرم بها فيها لا يقبل ظهرا ولا جمعة ، وأما إذا أحرم بها فى وقت

أنهم لو شكوا فيه وجبت نية الظهر (قوله ولو احتمالا) لعله غاية ليسع فليراجع (قوله ولهذا قال الماوردى كل شرط اختص بالجمعة الخ) لا يرد عليه الجماعة حيث اشترطت فى الركعة الأولى فقط مع الاختصاص المذكور لأنها ليست شرطا لافتتاحها . ألا ترى أنه يصح افتتاح الإمام قبل انعقاد الجماعة ، وأما وقوعها فى افتتاح صلاة

في افتتاحها يجب استدامته إلى تمامها (بناء) على ما فعل منها فيسر بقرامته من حينئذ ، ولا يحتاج إلى نية للظهر وإتمامها ظهرا بناء متحتم كما صرح به في الروضة وغيرها ، ومال الأذرى إلى أنهم إن شاموا أتموها ظهرا وإن شاموا قلوبها فلا واستأنفوا الظهر . وقال : إن الأشبه فرض الخلاف في جواز البناء وعدمه لا تحتمل كما هو ظاهر لفظه ، وهل نقول البناء أفضل لما فيه من عدم إبطائها أو الاستئناف لتصبح ظهره وفقا ؟ الأقرب الثاني إن اتسع الوقت ، وحينئذ يقبلها فلا ويسلم من ركعتين ثم يستأنف الظهر انتهى . قال الغزى : وقولهم في تعليل البناء إنهما صلاتا وقت فجاز بناء أطولهما على أقصرهما كصلاة الحضر مع السفر صريح في أن الخلاف في الجواز نعم يجب البناء إذا ضاق الوقت عن الظهر لو استوفت ٨١ . قلت : كل من كلام الأذرى والغزى غير متأثرت في مسئلتنا إذ صورتها أن وقت الظهر خرج وهم فيها فتأمل (وفي قول استئنافا) فيتنوى الظهر حينئذ وينقلب مافعل من الجمعة فلا أو تبطل قولان أحدهما في المجموع أولهما ، ولو شكوا في خروجه في أثناءها لم يؤثر لأن الأصل بقاؤه كما يفهم من قوله ولو خرج الوقت ولو أخبرهم عدل بخروجه في وقتها احتملان نقلهما في المجموع عن ابن المرزبان ، أوجههما كما أفاده الشيخ فوئها عملا بخبر العدل كما في غالب أبواب الفقه هذا كله في حق الإمام والمأموم الموافق (و) أما (المسبوق) المترك مع الإمام ركعة فهو (كغيره) فيها مرف إذا خرج الوقت قبل سلامه أتم صلاته ظهرا (وقيل يتمها جمعة) لأنها تابعة لجمعة صحيحة ولو سلموا منها أو المسبوق التسليمية الأولى خارج الوقت مع علمهم بخروجه بطلت صلاتهم كالسلام في أثناء الظهر عمدا ، فإن كانوا جاهلين أتموها ظهرا لعلمهم ، وإنما لم يحط عن المسبوق الوقت فيها يتلذذ به كما حط عنه العدد

لا يسعها فالوقت قابل للظهر لا للجمعة . والقاعدة أنه إذا انتفى شرط من شروطها كفوات العدد ونحوه وقعت ظهرا (قوله ولا يحتاج إلى نية الظهر) قضية نفي الاحتياج جواز نية الظهر وهو غير مراد ، فإن استئناف الظهر يصير قضاء مع إمكان وقوعه أداء وهو لا يجوز (قوله كما صرح به في الروضة) معتمد (قوله وهل نقول الخ) من فروع قوله ومال الأذرى الخ (قوله إن اتسع الوقت) يتأمل مع فرض الكلام في أنه خرج وهم فيها كما سيأتي في كلامه في قوله قلت الخ (قوله إن وقت الظهر خرج وهم فيها فتأمل) أى فعل كلامهما مصور بما لو فالت شرط يخص بها قبل خروج وقتها كان نقص العدد في أثناءها فإنه يبطل كونها جمعة وتقلب ظهرا ، ويقال : الأفضل استئنافها حينئذ ظهرا إن اتسع الوقت ، وكما يأتي في قول الشارح : ولو دخلت طائفة في الجمعة فأخبروهم بأن طائفة الخ (قوله وينقلب مافعل من الجمعة فلا) ظاهره ولو أقل من ركعة ، وهو مشكل بأنه ليس لنا نفل بدون ركعة ولا بها بدون تشهد أو سلام ، فيحتمل المراد أنها تقلب نقلات فيتمها ركعتين ويسلم ، ويحتمل انقلابها من الآن فلا يزيد على مافعله ، ويخص كون الصلاة لا تكون بدون تشهد وسلام بالاختيار وهله للعذر فيها لم يشترط ذلك (قوله فإن كانوا جاهلين أتموها ظهرا) أى وسجلوا للسبب لعلهم ما يبطل عمده (قوله كما حط عنه العدد) قد يقال : لم يحط العدد عن المسبوق لأن معنى اعتبار العدد مضى صلاة أربعين على الصحة ، وانفراد

المأمومين فلما هو لضرورة تقدم افتتاح الإمام المشترط في صحة الاقتداء فتأمل (قوله فرض الخلاف الخ) أى فالقول الثاني يقول : يجب الاستئناف ولا يجوز البناء ، والقول الأول يقول : بل يجوز البناء : أى مع الاستئناف (قوله كما هو ظاهر لفظه) راجع للمتنى والضمير في لفظه للمحتاج (قوله كل من كلام الأذرى والغزى غير متأثرت) يعنى آخر كلام الأذرى والاستدراك الذى استدركه الغزى ولا فصل كلامهما متأثرت

لكونه تابها لأن اعتناء الشرع برعاية الوقت أكثر بدليل اختلاف قول الشافعي رضي الله عنه في الانقضاض المثل بالجماعة وعدم اختلافه في فوات الجمعة بوقوع شيء من صلاة الإمام خارج الوقت وبدليل توقف صحة الصلوات على دخول وقتها وحرمة تأخيرها عنه بخلاف القدوة والعدد. ولو سلم الإمام الأولى وتسعة وثلاثون فيه وسلمها الباقي خارجه صحت جمعة الإمام ومن معه فقط دون المسلمين خارجه فلا تصح جمعهم، وكذا جمعة المسلمين فيه لو نقصوا عن أربعين كأن سلم الإمام فيه وسلم من معه أو ينضمهم خارجه، وإنما صحت له وحده فيما لو كانوا محدثين دونه لأن سلامهم وقع في الوقت فتمت فيه صورة الصلاة، بخلاف ما إذا خرج الوقت قبل السلام، ولأن المحدث صحت صلاته في الجملة فيها إذا فقد الطهورين، بخلاف الجمعة خارج الوقت، ولأنه هنا مقصر بتأخير الصلاة إلى خروج بعضها عن الوقت، بخلافه في تلك فإن فرض أنه لم يقصر بل سلم في الوقت فأخروا إلى أن خرج الوقت احتمل أن يكون الحكم كذلك إلحاقاً للرد النادر بالأعم الأغلب، واحتمل أن يلزم فيها صحة جمعة. قال الشيخ: وهو أوجه هذا والمتمتع إطلاق الأصحاب (الثاني) من الشروط (أن تقام في خطة أبيه) التعبير بها للجنس فيشمل الواحد إذا كثّر فيه عدد معتبر كما لا يخفى (أوطان المجيعين) تشديد الميم: أي المصلين لها سواء أكانت مبنية لطين أو قصب أم سعف أم غيرها أم أسراباً وهي بيوت في الأرض لأنها لم تقم في عصره صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده إلا

المسبوق عن الجماعة بعدم سلام الإمام كافتراء الموافق لو نوى المقارنة بعد تمام الركعة الأولى وطول قراءته حتى سلم الإمام وذلك غير مضر، والموافق والمسبوق في هذا الحكم سواء فتأمل (قوله لكونه تابها) أي المسبوق (قوله بخلاف القدوة) أي بالنسبة لغير الجمعة (قوله فيه) أي الوقت (قوله فلا يصح جمعهم) أي ثم إن سلموا عالمين بخروج الوقت بطلت صلاتهم وإلا فلا تبطل ويتمونها ظهراً إن علموا بإحلال قبل طول الفصل (قوله وإنما صحت له) أي الإمام (قوله فيما لو كانوا محدثين) وميقات الكلام على هذه بعد قول المصنف الآتي: ولو بان الإمام جنباً أو محدثاً الخ (قوله فإن فرض أنه) تفريع على الجواب الثالث (قوله احتمل أن يكون الحكم كذلك) أي من البطلان (قوله والمتمتع إطلاق الأصحاب) أي من بطلان صلاة الإمام ومن معه حيث نقصوا عن الأربعين (قوله في خطة أبيه) بكسر الحاء، وهي أرض يحتفظها الرجل بأن يعلم عليها علامة بالخط يعلم أنه اختارها لبيئته داراً، قاله الجوهري انتهى شرح الهمزة الكبير. وكتب عليه سم قوله في خطة الخ: لو أحرم من لا تلزمه الجمعة خارج الخطة بالظهر وأحرم بالجمعة داخل الخطة أربعون مقتنون فهل تصح الجمعة أو أحرم أربعون بالجمعة في قريتهم مقتنين بإمام جمعة أخرى تقام بقرية أخرى يقرب قريتهم على وجه لا يمنع صحة الاقتداء لقرب المسافة وعدم إحلال فهل تصح جمعهم في صورتين؟ فيه نظر، ولا يبعد عندي صحته فيما انتهى. وفي حج الجزم بالصحة في الصورة الثانية (قوله أم أسراباً) في جعل ما ذكر من البناء إشارة إلى أن المصنف أراد ما يشمل ذلك إما يجعله بناءً تجوزاً أو بإطلاق البناء عليه تغليبا، وعبارة حج التعبير بالبناء وبالجمع للغالب، إذ نحو الغيران والسراديب في نحو

(قوله لأن سلامهم وقع في الوقت الخ) هذا فرق بين المسئلة (قوله ولأنه هنا مقصر بتأخير الصلاة الخ) أي بتسببه بالتأخير المؤدى إلى خروج سلام بعض المأمومين خارج الوقت، وإلا فصلاته هو وقت جميعاً في الوقت كما هو الفرض (قوله ولأن المحدث الخ) عبارة التحفة: وفارق ذلك ما لو بان حدث غير الإمام فلها تقع له جمعة على المتمتع بأن الجمعة تصح مع المحدث في الجملة كصلاة فاقد الطهورين ولا كذلك خارج الوقت، فكان ارتباطها به أتم منه بالطهارة (قوله بل سلم في الوقت) أي مع اتساعه بقرينة قوله بعد فأخروا الخ وإلا فالمسئلة قبلها لذلك

في دار الإقامة، ولا يشترط لها مسجد، ولو أنهمت أو أحرقت وأقام أهلها على عمارتها ولو في غير مظل لم يتدح في صحة الجمعة ، ولا تنعقد في غير بناء إلا في حله ، وفارق ما لو نزلوا مكانا وأقاموا فيه ليصروه قرية حيث لا تصح فيه قبل البناء باستصحاب الأصل في الحالين ، ودخل في قوله خطة وهي بكسر المعجمة أرض خط عليها أعلام للبناء فيها القضاء المعلوم من الأبنية المجتمعة بأن كان في محل لا تقصر فيه الصلاة ، بخلاف غير المعلوم منها ، وعليه يحمل كلام من أطلق المنع في الكنّ الخارج عنها ، ولا فرق في المعلوم منها بين المتصل بالأبنية والمتفصل عنها كما بينه السبكي أخذا من كلام الإمام ، واستحسنه الأذري قال : وأكثر أهل القرى يؤخرون المسجد عن جدار القرية قليلا صيانة عن نجاسة البهائم وعدم انعقاد الجمعة فيه بعيد ، وقول القاضي أبي الطيب : قال أصحابنا لو بنى أهل القرية مسجدهم خارجها لم يميز لم إقامة الجمعة فيه لانفصاله عن البنيان محمول على انفصال لا بعد به من القرية انتهى . وعلم مما تقرر أن الضابط فيه أن لا يكون بحيث تقصر الصلاة قبل مجاوزته ، ولو أقيمت الجمعة

الجبل كذلك انتهى (قوله في دار الإقامة) أي وكانت أبنية (قوله أو أحرقت وأقام أهلها على عمارتها) مفهومه أنه لو أقام غير أهلها لعمارتها لم يميز لم إقامتها فيها إذ لا استصحاب في حقهم فليتأمل انتهى سم على حج . وهو ظاهر وبقي ما لو أقام أولياؤهم على العمارة وهم على نية علمها أو العكس هل العبرة بنية الأولياء أو نيتهم ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول وجودا وعلمًا ، لأن غير الكامل لا اعتداد بنيته . وتظهر فائدة ذلك فيها لو كان ثم أربعون كاتلون مستوطنون فتصح الجمعة منهم ولغيرهم تبعًا لهم ، وإن قلنا العبرة بنية غير الكاملين لكون القرية ملكهم لا تصح من الكاملين إذا فعلوا وأما غير الكاملين إذا فعلوها استقلالًا لم تنعقد كما هو واضح . وبقي أيضًا ما لو اختلفت نية الكاملين في بعضهم نوى الإقامة وبعضهم نوى علمها ، وفيه نظر أيضًا ، والأقرب أن العبرة بنية من نوى البناء وكان غيرهم معهم جماعة أغرب دخلوا بلدة غيرهم فتصح منهم تبعًا لأهل البلد (قوله على عمارتها) أي أو أطلقوا (قوله حيث لا تصح فيه قبل البناء) وانظر ما ضابط البناء هنا هل هو ما يسمى بناء عرفًا أو هو نية السكني أو لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول (قوله بأن كان في محل لا تقصر فيه) أي فتصح فيه استقلالًا وتبعًا هذا هو المعتمد المعول عليه وما يأتي في قوله إن كانوا يمكن لا يقصر فيه من سافر الخ مجرد تصوير (قوله قال) أي الأذري (قوله وعدم انعقاد الجمعة فيه بعيد) وبقي ما لو كان متصلًا بالعمارة ثم خرب ما حواليه وصار منفصلًا عن العمارة هل تصح فيه الجمعة أو لا ؟ فيه نظر ، والظاهر بل المتعين محضها فيه لتحقيق كونهما من البلد أولًا وطريق الخراب لا يمنع نسبه إليها ، ثم رأيت في حج عن الأسنوي وابن البرقي التصريح بذلك ، وأنه انتصر لهما جمع ومنعوا جواز الترخص قبل مجاوزته ، وأطال في بيانه لكنه نظر فيه ومال إلى عدم الصحة ، وفرق بينه وبين الخراب المتخلل بالعمارة فلراجع ، ثم رأيت ما يأتي في قول الشاويح : ولا فرق في عدم صحة إقامتها الخ (قوله قبل مجاوزته) أي والمسجد حيث نسب للبلد يشترط لجواز التقصر مجاوزته كبعض البيوت المنفصلة عن البلد . وفي سم على منيج بعد مثل ما قاله الشارح نقلًا عنه : فعلى هذا تصح الصلاة على المراكب الراسية بساحل يولاقي تبعًا لمن بالمدرسة الباشية إذا كانوا أربعين ، لأن المراكب لا تقصر الصلاة فيها ، بل لابد من سيرها كما تقرر في باب القصر . وحاصل كلامه أن الحرم لا يجوز الجمعة فيه إلا تبعًا لأربعين في الخطية ، وغير الحرم لا يجوز فيه مطلقًا ، وفيه نظر ، والأوجه صحة الجمعة تبعًا واستقلالًا في كل ما لا تقصر الصلاة قبل مجاوزته ثم سألته عن ذلك فوافق على هذا الذي قلنا إنه الوجه ثم قرره مرارًا انتهى . مثل عن قرية لما سور ولا يكمل العدد إلا بمن هو داخله وخارجته ، فهل تترم للكل ويجوز إقامتها داخل السور وخارجته ؟ فأجاب بقوله الذي دل عليه كلام النووي في صلاة المسافر

في محل تصح فيه وامتدت الصفوف يمينا وشمالا ووراء مع الاتصال المعتبر حتى خرجت إلى خارج القرية مثلا
صحت جمعة الخارجين إن كانوا بمكان لا يقصر فيه من سافر من تلك البلدة كما أفق به الولد رحمه الله تعالى، وشمل ذلك
ماقدمناه وإلا فلا تصح لكونها في غير خطة أبنية أوطانهم ، وكلام الأصحاب كالصريح فيها ذكرناه ، ولا فرق
في عدم صحة إقامتها في محل يترخص فيه بين أن يبني محل إقامتها منفصلا عن البلد وأن يطرا انفصاله عنها لخواب
ما بينهما ، خلافا لما أفق به بعض المتأخرين من الصحة في الشق الثاني حيث قال : إنه إذا كان البلد كبيرا وغرب
مأحوالى المسجد لم يزل عنه حكم الوصلة فتجوز إقامة الجمعة فيه ولو كان بينهما فرسخ (ولو لازم أهل الخيام

وكلامهم في باب الجمعة أنهم في هذه الصورة لا يجوز لهم إقامتها خارج السور بلحواز القصر لجوازته وإن كان بعده
بنيان ، لكن سكنى بعضهم خارجه لا تمنع كونه من المقيمين المستوطنين فيتم العدد به إذا أقيمت داخله . أما إذا
كان خارجه أربعمائة فأكثر ودخله كذلك فتصح للخارجين عنه حيث عسر اجتماعهم في مكان داخله لأنه محل
إقامتهم وإن كان بالنسبة للدخول محل سفر انتهى . وسئل رضى الله عنه بما لفظه : قالوا لا بد في إقامة الجمعة أن
تكون في محل لا يجوز القصر فيه ، فهل إذا أقامها من دورهم خارج السور وتكلموا بواحد من داره داخل السور
تتعد به أو لا ؟ فأجاب بقوله مقتضى كلامهم أنها لا تتعد به لأنه في محل يجوز له القصر فيه ، فهو بالنسبة إليه
كالمسافر إذ ليس هو دار إقامته ، ولو دخل من داره خارج السور إلى داخله انعقدت به لأنه لا يجوز له القصر
في هذا المحل على ما أفتيت به من أنه لو أراد السفر واحتاج إلى قطع داخل السور لكونه في مقصده لم يقصر حتى
يخرج من السور ثم يعاود العمران الذي وراءه ، لأن السور لا عبرة به في حقه ، وإنما العمران الذي خارجه كله
بالنسبة إليه دار إقامته انتهى ابن حجر (قوله وإن كانوا لا يقصر فيه) دخل فيه ما لو أقيمت الجمعة في قرية
واقترنت بإمامها أهل قرية أخرى منفصلة عنها عرفا فلا تصح جمعة القرية الثانية ، لأن من سافر من بلد الجمعة إلى
تلك القرية جاز القصر وهو ظاهر ، لكن صمم شيخنا العلامة الشوبري على الصحة وذكر أنه منقول فليراجع .
ثم رأيت في حجر على المتأخر مانصه : وقضية قوله هنا في خطة أبنية وفيها يأتي بأربعين أن شرطه الصحة كون
الأربعين في الخلطة وأنه لا يضر خروج من عداهم عنها فيصبح ربط صلاتهم الجمعة بصلاة إمامها لشرطه وهو متجه
وكلامهم في شروط القدوة المكانية يقتضيه أيضا ، فعليه لو اقتضى أهل بلد سمعوا وهم ببلدهم بإمام الجمعة في بلدة
وتوفرت شروط الاقتداء جاز انتهى . وعبارة سم على أبي شجاع بعد قول المصنف وأن تصل ركعتين بما نصه :
أربعين فأكثر من أهل الانقياد وإن كان إمامها الزائد على الأربعين خارجا عما يشترط مجاوزته للقصر كما هو ظاهر
بأن اقتلوا بمن لا تفرقه وقد خرج عن ذلك ونوى غيرها أو اقتدى بمن في قرية أخرى حيث وجدت شروط
الاقتداء بهما من القرب وعدم الحيلولة وغير ذلك انتهى . وهو موافق لما تقدم عنه نقلا عن حواشي شرح البهجة
(قوله من سافر من تلك البلدة) أفهم أنه لو اتصلت الصفوف إلى فضاء تقصر الصلاة فيه لا تصح الجمعة فيه
لا تبعا ولا استقلالا ، وهو مانقله سم على منبج عن الشارح كطب ، لكنه نقل عن ع احتمالا بخلافه ، وجرى ابن
حجر على صحة جمعة الخارجين تبعا حيث زادوا على الأربعين (قوله وشمل ذلك ماقدمناه) أى من أن القضاء
المعذور من الأبنية المجتمعة بأن كان في محل لا تقصر فيه الصلاة تصح فيه (قوله لم يزل عنه حكم الوصلة) وجرى

(قوله مع الاتصال المعتبر) لعل المراد المعتبر لصحة القدوة المارة في باب الجماعة ، وإلا فالجمعة لا يعتبر لها اتصال
خاص ، على أن هذا الإفتاء يؤم أن هذا التصوير شرط لصحة الجمعة وليس كذلك ، إذ لو أنشئت الجمعة في هذا

الصحراء) أى موضعاً منها كما في الحرور (أبدا) ولم يبلغهم النداء من محل الجمعة (فلا جمعة عليهم) ولا تصح منهم (في الأظهر) لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر المؤمنين حول المدينة بها . والثاني يجب ويقيمونها في موضعهم لأن الصحراء وطنهم ، فإن بلغهم النداء وجبت عليهم كما علم مما مرّ ولو لم يلازموه أبداً بأن انتقلوا عنه في الشتاء أو غيره لم يجب عليهم جمعة جزماً ولم تصح منهم في موضعهم جزماً (الثالث) من الشروط (أن لا يسبقها ولا يقارنها جمعة في بلدتها) وإن كانت عظيمة وكثرت مساجدها ، لأنه صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده لم يقيموا سوى جمعة واحدة ، ولأن الاقتصار على واحدة أفضى إلى المقصود من إظهار شعار الاجتماع واتفاق الكلمة (إلا إذا كبرت) أى البلد (وعسر اجتماعهم) يقينا عادة (في مكان) مسجد أو غيره فيجوز حينئذ تعددها بحسب الحاجة ، لأن الشافعي دخل بغداد وأهلها يقيمون بها جمعتين وقيل ثلاثاً ولم ينكر عليهم ، فحمله الأكثر على عسر الاجتماع قال في الأنوار : أو يمدت أطراف البلد أو كان بينهم قتال ، والأول محتمل إن كان البعيد بمحل لا يسمع منه نداؤها لشروطه ، وهو ظاهر إن كان بمحل لو خرج منه عقب الفجر لم يلزمها لأنه لا يلزمه السعي إليها إلا بعد الفجر كما مر . وحينئذ فإن اجتمع من أهل المحل البعيد كذلك أربعم صلووا الجمعة وإلا فالظاهر ، والثاني ظاهر أيضاً فكل فتة بلغت أربعين يلزمها إقامة الجمعة ، وهل المراد اجتماع من تلزمه أو من تصح منه ، وإن كان الغالب أنه

من قال بذلك على عدم جواز القصر قبل مجاوزته إلحاقاً لما بين المسجد والعمران بالخرباء المتخلل بين عمران الباد (قوله فإن بلغهم النداء وجبت عليهم كما علم مما مر) أى سواء كانوا بنفس الخيام أم بما ينسب إليها كرافقتها فيجب الحضور وإن بعد عن الخيام فيها يظهر لئسبة ذلك إليها وعده منها ، ومثله يقال في القريتين (قوله لم يجب عليهم) أى لمحلمهما أما غيره فإن بلغهم منه النداء وجبت عليهم فيه وإلا فلا (قوله ولا يقارنها جمعة في بلدتها) . [فرع] لو كان في البلد خطبتان محتاج إليهما ثم أراد شخص آخر إحداث خطبة ثالثة فهل يمتنع عليه ذلك أم لا ؟ فيه نظر ، والظاهر الثاني لأنه لا يلزم من إنشائها وقوع خلل فيها لجواز أن تكون هي السابقة على غيرها ، ومن الجائز أن تكثر أهل الحلة ويحتاجون لذلك ، ويحتمل للملك ، ويحتمل وهو المعتمد أن يقال : يمتنع عليه ذلك لأنه بتقدير عدم خلل فيها لسبقها لكنه يؤدي إلى خلل في القديمتين إن وقعتا معا بعد الحادثة أو بطلان واحدة منهما إن ترتبتا واحتال كثرة أهل البلد بحيث يحتاجون إلى ذلك الأصل عنده ولا يترك الأمر الحاصل للمتوهم (قوله في مكان مسجد أو غيره) أى ولو مع وجود المسجد ، وعليه فالوكان في البلد مسجداً وكان أهل البلد إذا صلووا فيها وسعاهم مع التعدد وكان هناك محل متسع كزريبة مثلاً إذا صلووا فيه لا يحصل التعدد هل يتعين عليهم فعلها في الأولى أو الثانية ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني حرصاً على عدم التعدد (قوله وهو ظاهر) من كلام مر (قوله والثاني ظاهر أيضاً) هو

الموضع ابتداء فهي منقطة كما علم (قوله أى موضعاً منها) أى وإلا فالن صديق بما إذا كانوا ينتقلون في الصحراء من موضع لموضع إذ يصدق عليهم أنهم ملازمون للصحراء : أى لم يسكنوا العمران (قوله وهو ظاهر إن كان بمحل وخرج منه عقب الفجر لم يلزمها) أى بخلاف ما إذا كان يلزمها فلا يجوز التعدد ويجب السعي لمحلها : أى وإن لم يسمع النداء بقرينة مقابلة هذا بما قبله ، ووجهه أنه ببلد الجمعة ففارق اشتراط السمع في الخارج عن البلد وكان غرضه من ذكر هذا مع قوله قبله : والأول محتمل إن كان البعيد الخ أن كلام الأنوار لا يصبح حمله على إطلاقه ، فيحتمل تقييده بما إذا لم يسمع النداء ، ويحتمل وهو الظاهر تقييده بمحل لو خرج منه عقب الفجر الخ (قوله كما مر) لم يمرّ هذا في كلامه وهو تابع في الإحالة للشهاب حجج ، لكن ذلك قدمه في شرح قول المصنف وقبل الزوال

لا يفعلها أو من يفعلها في ذلك المثل غالبا كل محتمل ولعل أقربها الأخير كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى (وقيل لاستثنى هذه الصورة) وتحتمل فيها المشقة في الاجتماع ، واقتصر في التنبيه كالشيخ أبي حامد ومتابعيه على هنا وهو ظاهر النص ، وسكوت الشافعي عن ذلك لأن المجتهد لا ينكر على مجتهد . وقد قال أبو حنيفة بالتعدد . قال السبكي : وهذا بعيد ، ثم انتصر له وصنف فيه أربع مصنفات وقال : إنه الصحيح مذهبا ودليلا (وقيل إن حال نهر عظيم) يهوج إلى سباحة (بين شقيها) كينداد (كانا) أي الشقان (كيلدين) فيقام في كل شق جمعة (وقيل إن كانت) أي البلدة (قرى) متفصلة (فاتصلت) أبنيها (تعددت الجمعة بعددها) فيقام في كل قرية جمعة كما كان (فلو سبقها جمعة) في موضع يمتنع فيه التعدد (فالصحيحة السابقة) لاجتماع شرائطها ، واللاحقة باطلة لما مر أنه لا يزداد على واحدة (وفي قول إن كان السلطان مع الثانية) إماما كان أو مقتنيا (فهي الصحيحة) وإلا لأدى إلى نفوت الجمعة على أهل البلد بمبادرة شذمة إلى ذلك . والمتجه أن حكم الخطيب المنسوب من جهة السلطان أو من جهة نائبه كحكم السلطان . قال البلقيني : إن هذا القول مقيد في الأم بأن لا يكون وكيل الإمام مع السابقة . فإن كان معها فالجمعة هي السابقة (والمعتبر بسبق التحريم) من الإمام بتمام التكبير وهو الرأى وإن سبقه الآخر بالمعز لأن به الانقضاء ، وضل ما تقرر من كون العبرة بتمام تكبير الإمام دون تكبير من خلفه ما لو أحرم إمام بالجمعة ثم إمام آخر بها ثم اقتدى به تسعة وثلاثون ثم بالأول مثلهم صحت جمعة الأول ، إذ بإحرامه تعينت جمعة لتسبق وامتنع على غيره افتتاح جمعة أخرى وبذلك صرح في المجموع (وقيل) المعتبر بسبق المعزة ، وقيل المعتبر (بسبق التحلل) أي بتمام السلام للأمن معه من عروض فساد الصلاة ، فكان اعتباره أولى من اعتباره ما قبله (وقيل بأول الخطيئة) بناء على أن الخطيئتين بدله عن ركعتين ، ولو دخلت طائفة في الجمعة فأخبروهم بأن طائفة سبقتهم بها استحب لهم

قوله أو كان بينهم قتال (قوله أو من يفعلها في ذلك المثل غالبا) أي يغلب فعلهم لما (قوله ولعل أقربها الأخير) عبارة مـ على منبج قوله وعسر اجتماعهم . المراد فيما يظهر وفاقا هو عسر اجتماع الحاضرين بالفعل انتهى . ومثله في حاشية شيخنا الزيادي ، وهذا مخالف كما ترى لقول الشارح ولعل أقربها الخ لاعتبار الشارح الغلبة وعدم اعتبارها لما حيث اعتبر من يحضر بالفعل (قوله وهذا بعيد) أي القول بالتعدد (قوله في موضع يمتنع فيه التعدد) أي وذلك بأن عسر اجتماعهم بمكان على الأول ومطلقا على الثاني وإن لم يحل نهر على الثالث وما إذا لم تكن قرى على الرابع (قوله فالجمعة هي السابقة) أي ولا نظر لكون الإمام مع الثانية . ولعله لكونه لما فوض الأمر إليه كأنه رفع ولاية نفسه عن ذلك المثل مادام الوكيل منصرفا فيه (قوله لأن به) أي التحريم الانقضاء الخ (قوله فأخبروهم) عبارة اخطئ فأخبروا انتهى . وهي صادقة بما لو كان الخبر واحدا بخلاف كلام الشارح . لكن قد

كسبه في الجليل إن كان السر مباحا (قوله ولعل أقربها الأخير) انظر لو اتفق حضور غير من يفعلها في ذلك المثل غالبا ممن تلزمهم ولم يسمعهم المثل الذي يسع من يفعلها غالبا في ذلك المثل هل يجوز التعدد حينئذ أو تسقط الجمعة عن ضائق عنه المثل ؟ فإن قال الشارح بالأول رجع قوله إلى النظر إلى من يحضر بالفعل وهو احتمال نقله عنه الشهاب سم وذكر أنه اختاره . وإن قال بالثاني ففي غاية البعد ، وبعبارة لو اتفقت قلوبهم على خلاف الغالب فإن قال بوجوب انحصارهم في قدر المحتاج رجع إلى ما قلنا . وإن جوز التعدد مع انتهاء الحاجة فهو بعيد أيضا . فإن قيل المعتبر من يغلب حضوره فإن اتفقت كثرة أو قلة على خلاف الغالب أدرك الحكم على ذلك ، قلنا : وأنى معنى لاعتبار من يحضر بالفعل غير هذا (قوله وهذا بعيد) يعني قول المصنف وقيل لاستثنى هذه الصورة

استئناف الظاهر ، ولم إتمام الجمعة ظهرا . وقول الشارح هنا كما لو خرج الوقت وهم فيها يقال عليه إن التشبيه راجع إلى الإتمام فقط (فلو وقتنا) يحمل يتمتع تعلدها فيه (معا أو شك) في المعية فلم يدر أوقتها معا أم مرتبة (استؤنفت الجمعة) أى إن وسع الوقت لأن إبطال إحداها ليس بأولى من الأخرى فوجب إبطالها ، ولأن الأصل في صورة الشك عدم جعة عزلة ، وبحث الإمام أنه يجوز فيها تقدم إحدى الجمعةين فلا تصح جعة أخرى فينبغي لبراءة ذمتهم يبين أن يصلوا بعدها ظهرا . قال في المجموع : وما قاله مستحب وإلا فالجمعة كافية في البراءة كما قاله ، لأن الأصل عدم وقوع جعة عزلة في حق كل طائفة . قال غيره : ولأن السبق إذا لم يعلم أو يظن لم يؤثر احتمال لأن النظر إلى علم المكلف أو ظنه لا إلى نفس الأمر (وإن سبقت إحداها ولم تتعين) كأن سمع مريضان أو مسافران خارج المسجد تكبيرتين مثلا فأخبرا بذلك ولم يعرفا المتقدمة من ، وإخبار العدل الواحد كاف في ذلك كما استظهره الشيخ (أو تعينت ونسيت) بعده (صلوا ظهرا) لتيقن وقوع جعة صحيحة في نفس الأمر ، ويمتنع إقامة جعة بعدها والطائفة التي صحت الجمعة بها غير معلومة ، والأصل بقاء الغرض في حق كل طائفة فوجب عليهم الظهور (وفي قول جعة) لأن المقولتين غير عيزتين فصار وجودهما كعدمهما ، وفي الروضة كأصلها ترجيح طريقة قاطعة في الثانية بالأول ، وقد أفقى الوالد رحمه الله تعالى في الجمع الواقعة في مصر الآن بأنها صحيحة ، سواء أوقعت معا أم مرتبة إلى أن ينتهي عصر الاجتماع بأمكنة تلك الجمعة ، فلا يجب على أحد من مصليها صلاة ظهر يومها لكنها تستحب خروجا من خلاف من منع تعدد الجمعة بالبلد وإن عصر الاجتماع في مكان فيه ثم الجمع الواقعة بعد انقضاء

يرشد إلى أن خبر الواحد كاف ما سيأتي في قوله : وإخبار العدل الواحد كاف في ذلك (قوله راجع إلى الإتمام فقط) أى لا له مع صفته التي هي الاستحباب (قوله أو شك) قال حجج : والمراد بالشك في المعية وقوعهما على حالة يمكن فيها المعية (قوله استؤنفت الجمعة) أى فلو أيس من ذلك جاز نقل الظاهر عقب سلام الجمعة للأياس من فعلهم لما جمعة كما تقدم للشارح في قوله : نعم لو كان عدم إقامتهم لها أمرا عاديا الخ (قوله وبحث الإمام) ضعيف (قوله أنه يجوز فيها) أى في مسألة الشك (قوله كأن سمع مريضان أو مسافران) أى أو غيرهما لما يمتنع عليه التخلف كقرب محله من المسجد وزيادته على الأربعين لتصح الخطية في غيبته ، ومن ثم عبر بالكاف (قوله وإخبار العدل الواحد) بيقى ما لو تعارض عليه خبران . ففي الركشى أنه يقدم الخبر بالسبق لأن معه زيادة علم ، ونازعه في الإيعاب بأن السبق إنما يرجح إذا كان مستنده يحصل زيادة العلم وما هنا ليس كذلك . قال : والحق أنهما متعارضان فيرجح ذلك للشك وهو يوجب استئناف الجمعة (قوله لكنها تستحب) وهذا مفروض فيها إذا تعددت واحتمل كون جمعة مسبوقة . أما إذا لم تعدد أو تعددت وعلم أنها السابقة فلا يجوز إعادة جعة بمحله لاعتقاد بطلان الثانية ، ولا ظهرا لسقوط فرضه بالجمعة ، ولم يخاطب بالظاهر في ذلك اليوم ،

(قوله ولم إتمام الجمعة ظهرا) لا يفتي إشكالا لأن قضية الأخطب قول الخبرين وجوب الاستئناف ، لأن حاصل إخبارهم بسبق أخرى لم أن تحرم هؤلاء باطل لوقوعه مسبوقة بجمعة صحيحة ، والفرق بين هذه وما لو خرج الوقت وهم فيها أنهم هناك أحرموا بالجمعة في وقتها ، والصورة أنهم يجهلون خروجها في أثانها فعنفوا بخلاف هذه فتأمل (قوله راجع إلى الإتمام فقط) أى لا إلى ما قبله أيضا من استحباب الاستئناف إذ هو متنف ثم كما مر ، والمراد التشبيه في مطلق الإتمام لا يقيد بكونه واجبا ، وإلا فاللئى مَرَّ في خروج الوقت وجوب الإتمام ظهرا (قوله وبحث الإمام أنه يجوز) أى يحتمل (قوله ظهر يومها) ظاهره ولو مع احتمال السبق وعلمه وكان وجهه النظر لما قدمه من جواز الظاهر سهلا إذا صار عدم إعادة الجمعة أمرا عاديا لا يتخلف كما هو الواقع

الحاجة إلى التعدد غير صحيحة فيجب على مصليها ظهر يومها ، ومن لم يعلم هل جمعته من الصحيحات أو غيرها وجب عليه ظهر يومها . (الرابع) من الشروط (الجماعة) لإجماعا بمن يعتد به فلا تصح فرادى إذ لم ينقل قفلهما كذلك ، والجماعة شرط في الركعة الأولى فقط . أما العدد فشرط في جميعها كما سيأتي ، فلو صلى الإمام بأربعين ركعة ثم أحدث فأتم كل لنفسه أجزأهم الجمعة (وشرطها) أى الجماعة فيها (كغيرها) من الجماعات كنية الاقتداء والعلم بأفعال الإمام مما مر في الجماعة إلا في نية الإمامة فتجب هنا على الأصح لتحصل له الجماعة (و) اختصت باشتراط أمور أخر : منها (أن تقام بأربعين) منهم الإمام ، وإن كان بعضهم صلاها في قرية أخرى كما يجزئ

وعبارة شرح الإرشاد : ودخل في المكتوبة الجمعة فحسن خلافا للأذعري ومن تبعه إعادتها عند جواز التعدد أو سفره لبلد آخر رآهم يصلونها ، ولو صلى معذورا الظهر ثم أدرك الجمعة أو معذورين يصلون الظهر سنت الإعادة فيهما ، ولا يجوز إعادة الجمعة ظهرا ، وكذا عكسه لغير المذكور انتهى (قوله غير صحيحة) .

[فرع] حيث لم تبرأ الذمة من الجمعة ووجب الظهر هل تكون الجماعة فرض كفاية في هذه الحالة ؟ أفى مر بأنها تكون فرض كفاية كذا أخبر بذلك اه سم على منيج (قوله ومن لم يعلم هل جمعته من الصحيحات أو غيرها) وهذا موجود الآن في حق كل من أهل مصر لأن كلا منهم هل جمعته سابقة أو لا (قوله وجب عليه ظهر يومها) ولا يقال إنا أوجبنا عليه صلاتين الجمعة والظهر بل الواجب واحدة فقط ، إلا أنا لم نتحقق ما تبرأ به الذمة أوجبنا كليهما ليتوصل بذلك إلى براءة ذمته يقيين ، وهذا كما لو تسي إحدى الخمس ولم يعلم عنها ، فإذا تعلم أن الواجب عليه واحدة فقط وتلزمه الخمس لتبرأ ذمته يقيين . ثم رأيت في حاشية الشيخ عبد البر الأجهوري على المنهج مانعه : فائدة : سئل الشيخ الرملي رحمه الله عن رجل قال : أنتم يا شافعية خالفتم الله ورسوله لأن الله تعالى فرض خمس صلوات وأنتم تصلون ستا بإعادتك الجمعة ظهرا ، فاذا يترتب عليه في ذلك ؟ فأجاب بأن هذا الرجل كاذب فاجر جاهل ، فإن اعتقد في الشافعية أنهم يوجبون ست صلوات بأصل الشرع كفر وأجرى عليه أحكام المرتدين ، وإلا استحق التعزير للاتق بحاله الرادع له ولأمثاله عن ارتكاب مثل قبيح أفعاله ، ونحن لا نقول بوجوب ست صلوات بأصل الشرع ، وإنما يجب إعادة الظهر إذا لم تعلم تقدم جمعة صحيحة ، إذ الشرط عندنا أن لا نتعدد في البلد إلا بحسب الحاجة ، ومعلوم لكل أحد أن هناك فوق الحاجة ، وحينئذ من لم يعلم وقوع جمعة من العدد المعبر وجبت عليه الظهر وكان كأنه لم يصل جمعة ، وما انتقد أحد على أحد من الأئمة إلا مقته الله تعالى رضوان الله عليهم أجمعين اه . وقال حجر بعد مثل ما ذكر الشارح : فإن قلت : فكيف مع هذا الشك يحرم أولا وهو متردد في البطلان ؟ قلت : لا ننظر لهذا التردد لاحتمال أن يظهر من السابقات المحتاج اليهن فصحت لذلك لأن الأصل عدم مقارنة المبطل ، ثم إن لم يظهر شيء نلزم الإعادة (قوله وإن كان بعضهم صلاها في قرية) أى ولا نظر لكونها تقع له نافلة ، وقد يتوقف فيه بأنها حيث كانت نافلة نزلت منزلة غير الجمعة فينقص عددهم عن الأربعين ، إلا أن يقال : لما لم تكن الثانية نفلا محضا بل دليل وجوب القيام فيها نزلت منزلة الأصلية ، وقضية ما يأتي له بعد قول المصنف وتصح خلف العبد الخ من أنه لو كان الإمام متنفلا فقيه القولان ، وأولى بالحواز لأنه من أهل

(قوله لتحصل له الجماعة) أى التي هي شرط لانقضاءها كما مر ، وعبارة التحفة الآتية الاقتداء والإمامة فإنهما شرطان هنا للانقضاء كما مر ، إذ لا يمكن انتقاد الجمعة مع الانفراد انتهت (قوله في قرية أخرى) أى أو في قرينته حيث جاز فيها التعدد كما هو ظاهر فليراجع

بعضهم فلا تنعقد. لعنهم لخبر كعب بن مالك قال «أول من جمع بنا في المدينة أسعد بن زرارة قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة» تنقيح الخفيات وكذا أربعين ، وخبر ابن مسعود «أنه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة وكانوا أربعين رجلا» ولقول جابر «مضت السنة أن في كل ثلاثة إماما ، وفي كل أربعين جمعة» أخرجه الدارقطني ، وقول الصحابي مضت السنة كقوله قال صلى الله عليه وسلم ولقوله صلى الله عليه وسلم «إذا اجتمع أربعون رجلا فعلهم الجمعة» وقوله صلى الله عليه وسلم «لا جمعة إلا في أربعين» وأما خبر انفضاضهم فلم يبق إلا اثنا عشر فليس فيه أنه ابتدأها باثني عشر ، بل يحتمل عودهم أو عود غيرهم مع سماعهم أركان الخطبة ومحل ذلك في غير صلاة ذات الرقاع ، أما فيها فيشترط زيادتهم على الأربعين ليحرم الإمام بأربعين ويقتضئ الزائد في وجه العدو ، ولا يشترط بلوغهم أربعين على الصحيح لأنهم تبع للأولين وشرط لكل واحد من العدد المعتبر أن يكون مسلما أخذنا مما مر (مكلفا) أي بالغا عاقلا (حرا) كله (ذكرا) فلا تنعقد بالكفار وغير المكلفين ومن فيه رق ، وبالنساء والخائفين لنقصهم ، بخلاف المريض فلأنها إنما لم تجب عليه رققا به لا لنقصه ، ولا تنعقد بأربعين وفيهم أي لا ارتباط صحة صلاة بعضهم ببعض فصار اقتداء القارئ بالأي كما نقله الأذعري عن فتاوى البغوي ، وظاهر أن محله إذا قصر الأي في التعلم ، وإلا فنصح الجمعة إن كان الإمام قارئا وعلم ما تقرر أن علة بطلان صلاتهم تقصيرهم لا ارتباط صلاة بعضهم ببعض ، ومعلوم مما مر في صفة الأئمة أن الأئمة إذا لم يكونوا في درجة لا يصح اقتداء بعضهم ببعض

الفرس ، فإن عومه شامل لما لو كانوا صلى الجمعة في محل آخر وأعادها في محل يجوز فيه التعدد ، إلا أن يحمل ما يأتي على النفل المحض . وفي سم على منيج : فرع : الظاهر وفاقا لم أنه حيث جَوَزَ حصول الجمعة له في بلد تعددت فيه فوق الحاجة جاز له فعل راتبها السابقة : أي دون المتأخرة ، ثم إن حصلت له فلا كلام وإلا وقت الراتب نفلا مطلقا وفعل الظهر برواتبها القباية والبعدية اهـ (قوله ولقول جابر مضت) رواه الدارقطني والبيهقي وفيه عيب العزيز ، قال الدارقطني : منكر الحديث ، وقال البيهقي : هذا الحديث لا يمتنع بمثله ، وحديث إذا اجتمع أربعون رجلا الخ أورده صاحب التتمة ولا أصل له ، وحديث لاجمة إلا بأربعين لا أصل له انتهى الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الرافعي (قوله كقوله قال صلى الله عليه وسلم) أي فيحتاج به (قوله ولا يشترط بلوغهم أربعين) أي بل يكفي بواحد كما يأتي في صلاة الخوف (قوله لا يصح اقتداء بعضهم ببعض) أي فلا تصح جميعهم

(قوله بل يحتمل عودهم) أي قبل التحريم وأحرم بالأربعين ، فالانفضاض كان قبل الصلاة في الخطبة كما صرح به رواية مسلم ، وأما رواية البخاري انقضوا في الصلاة فمخولة على الخطبة جمعا بين الأخبار (قوله لا ارتباط صلاة بعضهم ببعض) قال الشهاب سم في حواشي المنهج : هذا صريح في أن صورة المصلحة حيث كانوا بحيث تصح صلاتهم في نفسهم بأن لم يقصروا في التعلم ، لأنهم لو قصروا فصلاتهم باطلة من أصلها ، فلا يصح التعليل حينئذ بالارتباط ، لكن شيخ الإسلام في شرح الروض : أي الذي تبعه الشارح إذ ما هنا إلى قوله لأن الجماعة المشترطة هنا للصحة صيرت إلى آخر عبارته حرفا بجوف إلا قول الشارح وعلم ما تقرر الخ حل ذلك على ما إذا قصروا في التعلم ولا عصت الجمعة ، واعتمد مر ، ولا يخفى أن هذا حل لا يقبله الكلام فتأمل بإنصاف انتهى . وسبق إلى ذلك الشهاب حجج كما سيأتي عنه (قوله ومعلوم مما مر في صفة الأئمة أن الأئمة إذا لم يكونوا في درجة واحدة لا يصح اقتداء بعضهم ببعض) أي فلا تنعقد بهم الجمعة ، وقد يقال : إن

لأن الجماعة المشترطة هنا للصحة صيرت بينهم ارتباطا كالارتباط بين صلاة الإمام والمأموم فصار كالتقاء قارئ بأى ، وعلم مما تقرر أنه لا بد من إغناء صلاتهم عن القضاء وهو ظاهر وإن لم أر من صرح به في غير فاقد الطهورين ، وسيمعلم مما يأتى أن شرطهم أيضا أن يسمعوا أركان الخطيبتين وإن كان في الأربعين من لا يعتقد وجوب بعض الأركان كحتمى ، صبح حساباتهم من الأربعين وإن شك في إثباته بالواجب عندنا كما تصح إمامته لنا مع ذلك لأن الظاهر توقيه الخلاف ، بخلاف ما إذا علم منه مفسد عندنا فلا يحسب كما هو ظاهر مما مر لبطلان صلاته عندنا ، وفي الخادم عن مقتضى كلام الأصحاب أن العبرة بعقيدة الشافعى إماما كان أو مأموما وهو دال لما تقرر (مستوطنا) بمحلها والمستوطن هنا من (لا يظعن شتاء ولا صيفا إلا الحاجة) كسجارة وزيارة فلا تنعقد بنير المتوطن كمن أقام على عزم عوده إلى وطنه بعد مدة ولو طويلة كالمفتقة والتجار لعدم التوطن ولا بالمتوطنين خارج محل الجمعة وإن سمعوا نداءها لفقد إقامتهم بمحلها ، ولا يشترط لصحتها تقديم إحرام أربعين ممن تنعقد بهم على إحرام الناقصين كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى . واقتضاه كلام الأصحاب ورجحه جماعة من المتأخرين كالباقى

(قوله وعلم مما تقرر) أى من الأُميين إذ لم يكونوا في درجة لا يصح اقتداء بعضهم ببعض (قوله وعلم مما تقرر أنه لا بد) أى لصحة الجمعة منهم (قوله مما تقرر) هو قوله لبطلان صلاته عندنا (قوله كمن أقام على عزم عوده إلى وطنه) ومنه ما لو سكن ببلد بأهله عازما على أنه إن احتيج إليه في بلده كوت خطيبها أو إمامها مثلا رجع إلى بلده فلا تنعقد به الجمعة في محل سكنه لعدم التوطن ، وأفهم قوله على عزم عوده أن من عزم على عدم العود انعقدت منه لأنها صارت وطنه (قوله ولا بالمتوطنين خارج محل الجمعة) وعليه فالساكن خارج السور لا تنعقد

العله هذا التقصير كما مر فلا معنى للتقييد بما إذا لم يكونوا في درجة واحدة ، لأن صلاتهم باطلة بكل حال لتقصيرهم سواء كانوا في درجة أم درجات ، وإن كانت العلة الارتباط كما علقه بقوله لأن الجماعة المشترطة الخ ، فما وجه كون العلة فيما مر التقصير وهنا الارتباط (قوله لأن الجماعة المشترطة هنا للصحة الخ) ظاهر بأنه تعليل لخصوص قوله ، ومعلوم مما مر الخ وفيه ما قدمناه . واعلم أن هذا التعليل للشباب حجج في تحضته بهذا اللفظ بناء على ما اختاره من أن العلة في عدم الانعقاد في المستثنين الارتباط المذكور لا التقصير خلافا للشارح ، وقد قال عقب هذا التعليل : وبه يعلم أنه لا فرق هنا بين أن يقصر الأئمة في التعلم وأن لا ، وأن الفرق بينهما غير قوى لما تقرر من الارتباط المذكور ، على أن المقصر لا يحسب من العدد لأنه إن أمكنه التعلم قبل خروج الوقت فصلاته باطلة ، وإلا فالإعادة لازمة له ، ومن لزمته لا يحسب من العدد انتهى . والشارح تبع شرح الروض فيما مر وجعل العلة التقصير وقدمنا ما فيه ، ثم ذكر هذا التعليل تبعا للشباب المذكور فوق في التناقص ، وفي بعض نسخ الشارح تقديم وتأخير (قوله وعلم مما تقرر) أى من أن العلة في عدم الانعقاد بالأُميين تقصيرهم الموجب لعدم إغناء صلاتهم عن القضاء ، فالجامع بينهما عدم إغناء الصلاة عن القضاء على ما مر فيه . وعبارة الشباب حجج : وعلم مما مر في التيسير الخ ، وعلم منها الشارح إلى ما ذكر لأنه جعل العلة التقصير فيعلم منه ما ذكر للجامع الذى ذكرناه . فإن قلت : : يناقض هذا ما سياتى من أنه لو بان حدث بعض العدد انعدمت للإمام وللباقين المتطهرين . قلت : لا يناقضه لأن السورة هنا فيما إذا كانوا عالين بالحال في حال الاقتداء بالصورة فيما يأتى فإذا لم يتبين الحال إلا بعد الفراغ من الصلاة كما هو واضح ، وشغل ما ذكره ما إذا كانت صلاتهم صحيحة كفاقد الطهورين الذى مثل به ، وكالتيسير الذى تلزمه الإعادة بناء على الأصح من أن الصحة مواقة ذى الوجهين الشرع وإن لم تنف عن

والزركشي ، بل صوبه خلافا للقاضي ومن تبعه بدليل صحة الجمعة خلف الصبي والعبد والمسافر إذا تم العدد بغيره قال البلقيني : لعل ما قاله القاضي : أي ومن تبعه من عدم الصحة مبنى على الوجه الذي قال إنه القياس ، وهو أنه لا تصح الجمعة خلف الصبي والعبد والمسافر إذا تم العدد بغيره . فإن قيل : تقدم لإحرام الإمام ضروري فاغتر في ما لا يغتر في غيره . قلنا : لا ضرورة إلى إمامته فيها ، وأيضا تعظم المشقة على من لا تعتقد به في تكليفه بمعرفة تقدم لإحرام أربعين من أهل الكمال على إحرامه ، ولو أكره الإمام أهل القرية على الانتقال منها وتعطيلها والبناء في موضع آخر فسكنوا فيه وهم مكروهون وقصدهم العود إذا فرج الله عنهم فهل يجب عليهم إقامة الجمعة في هذه القرية المنقول إليها ؟ أفى بعض العلماء بأنهم لا تلزمهم الجمعة بل لا تصح منهم لو فعلوها لفقد الاستيطان وذلك ظاهر لاشك فيه ، وخروج بتوطنهم في بلد الجمعة ما لو تقاربت قربتان في كل منهما دون أربعين بصفة الكمال ، ولو اجتمعوا ليلفوا أربعين فلها لا تعتقد بهم وإن سمعت كل واحدة نداء الأخرى ، لأن الأربعين غير متوطنين في موضع الجمعة ، ولو كان له زوجتان كل واحدة منهما في بلدة يقيم عند كل يومها مثلا انعقدت به الجمعة في البلدة التي إقامته فيه أكثر دون الأخرى ، فإن استويا فيها انعقدت به في البلدة التي ماله فيها أكثر دون الأخرى ، فإن استويا فيه اعتبرت نيته في المستقبل ، فإن لم تكن نية اعتبر الموضوع الذي هو فيه كذا أفى به الوالد رحمه الله تعالى ، وأفى أيضا فيمن سكن بزوجه في مصر مثلا وبأخرى في الحانكة مثلا وله زراعة بينهما ويقوم في الزراعة غالب نهاره ويبيت عند كل منهما ليلة في غالب أحواله بأنه يصدق عليه أنه متوطن في كل منهما حتى يحرم عليه سفره يوم الجمعة بعد الفجر لمكان نفوت به إلا لخوف ضرر (والصحيح) من القولين (انقضاءها بالمرض) لكمالهم وعدم الوجوب تخفيف عليهم . والثاني لاكمالهم (و) الصحيح من القولين أيضا (أن الإمام

به داخله ولا عكسه ، لأن خارج السور وداخله كقريتين ، وفي شرح حجر هنا ما يوافق كلام الشارح ، لكن في فتاوى حجر مانعه : سئل عن قرية لها سور إلى آخر ما تقدم عند قول المصنف ولو لازم أهل الخيام الصحراء الخ (قوله فإن قيل تقدم الخ) أي اعتراضا على جعل كلام القاضي مفرعا على عدم صحة إمامة الصبي ونحوه (قوله قلنا لا ضرورة إلى إمامته) قال سم على شرح البهجة في أثناء كلام : قد يقال : يمكن في الجواب أن من شأن الإمام الاحتياج إليه وتقدم إحرامه فلا نظر للأفراد الخاصة (قوله وذلك ظاهر لاشك فيه) أي لكن لو سمعوا النداء من قرية أخرى وجب عليهم السعي إليها (قوله يقيم عند كل يومها مثلا) وكذا من له مسكنان وكثرت إقامته في أحدهما وزوجه في الآخر أو لا زوجة له في واحد منهما فتصيره بالزوجتين مجرد تصوير (قوله فإن استويا فيها) أي الإقامة (قوله فيه) أي المال (قوله بأنه يصدق عليه أنه متوطن) أي فتعتقد به الجمعة فيها (قوله والصحيح من القولين)

القضاء (قوله انعقدت به الجمعة في البلدة التي إقامته فيها أكثر) فيه أن فرض المسئلة أنه يقيم عند كل يوم ، وعنده أنه تصرف في الفتاوى يسبك السؤال مع الجواب فلزم منه ما ذكر . وعبارة الفتاوى : سئل عن له زوجتان كل واحدة في بلدة يقيم عند كل واحدة يوما فهل تعتقد به الجمعة في كل من البلدين أم لا ؟ فأجاب بأنه تعتقد الجمعة بالمذكور في البلدة التي إقامته فيها أكثر الخ . فما في الجواب تفصيل للمسئلة مع قطع النظر عما في السؤال من فرضه في إقامته عند كل يوم ، وقد يقال : لا يلزم من إقامته عند كل زوجة يوما كون إقامته في كل من البلدين كذلك ، فقد تكون إقامته في إحداها أكثر لكن لا يكون عند الزوجة جميع مدة الإقامة ، بل يكون عندها فيها يوما فقط ويقع الباقي في نحو المسجد . (قوله بأنه يصدق عليه أنه متوطن في كل منهما) في هذا الإطلاق

لا يشترط كونه فوق الأربعين) حيث كان بصفة الكمال لإطلاق الخير الماز . والثاني ونقل عن القديم يشترط إذ الغالب على الجمعة التبعيد فلا ينتقل من الظهور إليها إلا بيقين . ولو كان في القرية أربعون أخرس فهل تنعقد جميعاً ؟ فيه وجهان : أوجههما عدم الانعقاد للخطبة ، فإن وجد من يخطب لم ولم يكن بهم صمم يمنع السماع انعقدت بهم لأنهم يتعطلون ، وتنعقد بأربعين من الجن أو منهم ومن الإنس ، قاله القمولى : أى إن علم وجود الشروط فيهم وقبده الدميرى في حياة الحيوان بما إذا تصوروا بصورة بنى آدم ، ولا يعارض ذلك ما نقل عن النص من كفر مدعى رؤيتهم عملاً بإطلاق الكتاب ، لأنه محمول على من ادعى رؤيتهم على ما نقلوا عليه وكلامنا فيمن ادعى ذلك على صورة بنى آدم (ولو انقض الأربعون) الحاضرون (أو بعضهم في الخطبة لم يحسب المفعول) من أركانها (في غيبتهم) لانقضاء سماعهم له وسماها واجب لقوله تعالى - وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا - إذ المراد به الخطبة كما قاله كثير من المفسرين ، ويعتبر أن يسمع الأربعون جميع أركانها ، ولا يتأتى هنا الخلاف الآتى في

أى المقررين في كلامهم ، وعليه فكان ينبغي للمصنف التعبير بالأظهر أو المظهر (قوله انعقدت بهم) أى حيث كان الإمام ناطقاً وإلا فلا لعدم صحة إمامة الأخرس ، وقوله لأتهم يتعطلون ، وهذا ظاهر بناء على ما قدمه من صحة جمعة الأربعين إذا كان بعضهم أمياً لم يقصر في العلم ، أما على ما اقتضاه ما نقله الأذرى عن البغوى وهو ضعيف من عدم الصحة مطلقاً لارتباط صحة صلاة بعضهم ببعض فالقياس هنا عدم الصحة (قوله من الجن) قد يقتضى الاكتفاء بكون بعض الأربعين من الجن أنه لو أقامها أربعون من الجن متوطنون بالقرية لم يأنس القرية بتعطيل القرية منها حتى يجوز لهم الذهاب لعمليها في قرية أخرى وقد يستبعد ذلك فليحذر انتهى سم على حجج (قوله ومن الإنس) صريح في أن الأربعين إذا كان بعضهم من الجن وبعضهم من الإنس انعقدت بهم . ونقل شيخنا العلامة الشورى عن ابن حجر أنه لا يستطع عنا بفعل الجن ، وهو يقتضى أنه يشترط فيها لو اجتماعاً مع الإنسان كون الجن زائدين على الأربعين ، وهو مخالف لما نقله الشارح عن القمولى ، والأقرب ما نقله الشارح ، ثم على ما نقل عن حجر : لو كان في قرية أربعون وأرادوا فعل الجمعة في غير قريتهم اكتفاء بفعل أربعين من الجن في قريتهم لم يجوز لهم ذلك بخلاف ما لو علموا إقامتها بأربعين من الإنس في قريتهم فإنه يجوز لمن علم بذلك جواز السفر إلى غير قريته حيث أدرك فيها الجمعة (قوله أى إن علم وجود الشروط فيهم) وهل يشترط لصحتها منهم كونهم في أرضنا مثلاً أو في الأرض الثانية أم لا يشترط فتنعقد بهم وإن كان مسكنهم في الأرض السابعة من ذلك البلد ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني بدليل قولهم : من وقف أرضاً سرت وقيتها إلى الأرض السابعة ، وهو صريح في أن كل من كان فيها هو من أهلها . نعم إن كان بينهم وبين الإمام مسافة تزيد على ثلثائة ذراع في غير المسجد لاتصح للبعد كالإنس إذا بعثوا عن الإمام (قوله بما إذا تصوروا بصورة بنى آدم) تقدم عن سم في مواضع من نظائره ما يقتضى أن هذا ليس بشرط (قوله عن النص من كفر مدعى رؤيتهم) عبارة حجر : وقول الشافعى يعلم مدعى رؤيتهم محمول على مدعيها في صورهم الأصلية الخ ، والأقرب ما قاله حجر ، ولعل ما ذكره الشارح من التعبير بالكفر تحريف ، ولعل الأصل من كلف مدعى الخ (قوله عملاً بإطلاق الكتاب) هو قوله تعالى - إنه يراكم هو وقبيله من حيث

نوع مخالفة للانقضاء الأول فليأتمل (قوله ما نقل عن النص من كفر مدعى رؤيتهم الخ) عبارة الشهاب حجج : وقول الشافعى يبرز مدعى رؤيتهم محمول على مدعيها في صورهم الأصلية التى خلقوا عليها لأنه حيفظ مخالفة للقرآن انتهت . وكان وجه التعرير دون الكفر أن الآية ليست نصاً في امتناع رؤيتهم كذلك (قوله وسماها واجب) أى

الانقضاء في الصلاة لأن كل واحد منهم يصل نفسه ، فجازت المساعة في نقصان العدد في الصلاة ، والمقصود من الخطية إسراع الناس فإذا انقض الأربعون بطل حكم الخطية ، وإذا انقض بعضهم بطل حكم العدد المتخير وهو تسعة وثلاثون على الأصح كما مر ، فلو كان مع الإمام الكامل أربعون فانقض منهم واحد لم يضر ، والانقضاء مثال والضابط النقص (ويجوز البناء على ماضى إن عادوا قبل طول الفصل) عرفا لأن الفصل اليسير لا يعد قاطعا للموالة ، كما يجوز البناء لمن سلم ناسيا ثم تذكر قبل طول الفصل ، وشبه الرافعي الفصل اليسير بالفصل بين صلاتي الجمع (وكذا بناء الصلاة على الخطية إن انقضوا بينهما) أى فيجوز أيضا إذا عادوا عن قرب (فإن عادوا بعد طوله) عرفا (وجب الاستئناف للخطية) في الأظهر (فيهما وإن كان بعدل لأنه عليه الصلاة والسلام لم ينقل عنه ذلك إلا متواليا ، ولأن الموالة لها موقع في استئالة القلوب . والثاني لا يجب لأن الغرض من الخطية الوعظ والتذكير ومن الصلاة إيقاع الغرض في جماعة وهو حاصل مع التفريق ، واحتز بعدادوا عما لو عاد بدلم ، فلا يد من استئناف الخطية طال الفصل أم لا ، وما قرناه من الضبط بالعرف هو الأوجه وإن ضبطه جمع بما يزيد على ما بين الإيجاب والقبول في البيع إذ هو بعيد جدا (وإن انقضوا) أى الأربعون أو بعضهم (في الصلاة) بإبطالها أو إخراج أنفسهم من الجماعة في الركعة الأولى (بطلت) الجمعة لقوات العدد المتخير في صحتها فيتمونها ظهرا . نعم لو عاد المنفوضون لزهم الإحرام بالجمعة إذا كانوا من أهل وجوبها كما أفق بها الولد رحمه الله تعالى . إذ لا تصح ظهر من لزمت الجمعة مع إمكان إدراكها ، وليس فيه إنشاء جمعة بعد أخرى لبطلان الأولى . ولو أحرم الإمام وتباطأ المأمومون أو بعضهم بالإحرام عقب إحرام الإمام ثم أحرموا فإن تأخر تحريمهم عن ركوعه فلا جمعة لم

لأنروهم - (قوله وهو تسعة وثلاثون) بيان للعدد وعليه فلا يحسب المفعول في غيبة المنفذين (قوله والضابط النقص) أى فلو أنعمى على واحد منهم أو بعد في المسجد إلى مكان لا يسمع فيه الإمام كان المنقض (قوله بين صلاتي الجمع) فيجب أن لا يبلغ قدر ركعتين أخف ما يمكن كما قلناه الشارح (قوله بطلت الجمعة) أى حيث كان الانقضاء بعد الرقع من الركوع ، أما لو كان قبله فإن عادوا واقتدوا بالإمام قبل ركوعه أو فيه وقروا القائعة واطمأنوا مع الإمام قبل رفعه عن أقل الركوع استمرت جمعهم كما لو تباطأ القوم عن الإمام ثم اقتدوا به (قوله فيتمونها ظهرا) أى يفعلونها ظهرا باستئنافها بالنسبة فيمن انقض إلى بطلان وبالبناء على ماضى في حق غيره (قوله لزهم الإحرام) أى مع إعادة الخطية إن طال الفصل بين انقضاضهم وعودهم (قوله فإن تأخر تحريمهم عن ركوعه) أى انتهائه (قوله فلا جمعة لم) ظاهره وإن قروا القائعة وأدركوا معه الركوع وفيه نظر ، ثم رأيت سم

بالمعنى الآتى (قوله فجازت المساعة) أى على القول الضعيف (قوله على الأصح كما مر) صوابه على الصحيح (قوله فيتمونها) يعنى الباقيين في صورة ما إذا كان المنقض بعضهم وإن كان خلاف المتبادر من السياق ، إذ لا يتأتى ذلك فيها إذا انقض الأربعون (قوله لزهمهم) أى الجميع ، فليس للباقيين حينئذ إتمام الظاهر كما هو ظاهر ، على أن الشهاب سم في حواشي المنهج قال عند قوله فيتمونها الباقيون ظهرا ما نصه : هذا ظاهر إذا تعدل استئناف جمعة وإلا فالوجه استئنافها : لأنهم من أهلها والوقت باق والعدد متيسر ، فكيف تصح الظاهر مع إمكان الجمعة . ثم قال : ثم رأيت السيد السهمودى في حاشية الروضة سبقنى إلى هذا البحث وقال : إنه التحقيق ، وذكر أن الشارح اعتمد ما قاله السهمودى ونقله عن إفتاء والده . نعم حاول : أعنى الشهاب سم دفع ذلك بأن محل قولهم الذى تنازه الجمعة لا يصح أن يفعل الظاهر حتى يئأس ما إذا لم يشرع ، بخلاف ما إذا شرع كما هنا (قوله فإن تأخر حرهم عن ركوعه فلا جمعة لم

وإن لم يتأخر عن ركوعه ، فإن أدركوا الركوع مع الفاتحة بأن تمت قراءتها قبل رفع الإمام رأسه عن أقل الركوع صححت جمعهم وإلا فلا ، وسبقه في الأولى بالتكبير والقيام كما لم يمنع إدراكهم الركعة لا يمنع انعقاد الجمعة ، كذا جرى عليه الإمام والغزالي . وقال البغوي : إنه المذهب ، وجزم به صاحب الأنوار وابن المقرئ وهو المعتمد . وقال الشيخ أبو محمد الجويني : يشترط أن لا يطول الفصل بين إحرامه وإحرامهم . قال الكمال ابن أبي شريف : فقد ظهر أن إدراكهم الركعة الأولى معه محل وفاق ، وقد ادعى المصنف في شرحه أنه يؤخذ من الاتفاق على ذلك بتقييد لحقوq للاحقين بكونه في الركعة الأولى ، فلو تحرم أربعون لاحقون بعد رفع الإمام من ركوع الأولى ثم انقضت الأربعون الذين أحرم بهم أو نقصوا فلا جمعة ، بل يتمها الإمام ومن بقى معه ظهرا ، لأنه قد تبين بفساد صلاة الأربعين أو من نقص منهم أنه قد مضى للإمام ركعة فقد فيها الجمعة أو العدد ، إذ المقتلون الذين تصبح بهم الجمعة هم اللاحقون ولم يحرموا إلا بعد ركوعه . هذا معنى ما ذكره مع تنقيح له وتوضيح . ويجب عنه بأنهم إذا تحمروا والعدد تام صار حكمهم واحدا كما صرح به الأصحاب ، فكما لا يؤثر انقضاء الأولين بالنسبة إلى عدم سماع اللاحقين الخطبة كذلك لا يؤثر بالنسبة إلى عدم حضورهم الركعة الأولى (وفي قول لا) تبطل (إن بقى) اثنا عشر مع الإمام للخبر المار مع جوابه وفي قول لا إن بقى (اثنان) مع الإمام اكفاء بلوأم مسمى الجمع ، والمراد على الأول انقضاء مسمى العدد لا الذين حضروا الخطبة ، فلو أحرم بسنة وثلاثين سمعوا الخطبة ثم انقضوا بعد إحرام تسعة وثلاثين لم يسمعوها أتم بهم الجمعة . لأنهم إذا لحقوا والعدد تام صار حكمهم واحدا فسقط عنهم سماع الخطبة ، وإن انقضوا قبل إحرامهم به استأنف الخطبة لهم فلا تصبح الجمعة بلوأم وإن قصر الفصل لا تنفاه سماعهم

على حجة نقل عن مقتضى الروض : أنهم حيث قرءوا الفاتحة وأدركوا معه الركوع قبل رفعه عن أقله أدركوا الجمعة وهو ظاهر انتهى بالمعنى . ومحل كون ظاهر كلامه ما تقدم إن كان المراد بقوله عن ركوعه تأخرهم عن ابتداء ركوعه ، أما إذا حمل على أن المراد بعد انتهاء ركوعه كما هو الظاهر من قوله فإن أدركوا الركوع مع الفاتحة بأن كان الاقتداء بعد الرفع عن أقل الركوع فلا يكون ظاهره ذلك بل يكون مفيدا لما قاله سم (قوله بأن تمت قراءتها) أى وركعوا واطمأنوا قبل رفع الخ كذا يفيد قول حجج ، والمراد كما هو ظاهر أن يدركوا الفاتحة والركوع قبل قيام الإمام عن أقل الركوع ، ولو قبل بعدم اشتراط الطمأنينة قبل ارتفاعه بل بعدم اشتراط الركوع معه إن أمم الفاتحة قبل ركوعه لم يبعد ، لأن الإمام فيها ذكر لم يتحمل عنه القراءة ، وحيث لم يتحملها فلا معنى لاشتراط طمأنينته معه (قوله وسبقه في الأولى) هى قوله فإن تأخر تحريمهم عن ركوعه الخ ، لكن قوله كما لم يمنع إدراكهم الخ لا يوافق ، فلعل المراد بالأولى في كلامه قوله فإن أدركوا الركوع مع الفاتحة الخ (قوله وقد ادعى المصنف) أى ابن المقرئ (قوله مع تنقيح له وتوضيح) عطف تفسير (قوله كذلك لا يؤثر الخ) معتمد (قوله للخبر المار) أى في قوله وأما خبر انقضاضهم فلم يبق إلا اثنا عشر فليس فيه أنه ابتدأ الخ (قوله والمراد على الأول) هو قول

وإن لم يتأخر عن ركوعه فإن أدركوا الركوع الخ) عبارة المتحفة لو تباطأوا حتى ركع فلا جمعة ، وإن أدركوا قبل الركوع اشتراط أن يتمكنوا من الفاتحة قبل ركوعه : والمراد كما هو ظاهر أن يدركوا الفاتحة والركوع قبل قيام الإمام عن أقل الركوع ، إلى آخر ما ذكره ثم نقله عن الإمام والغزالي كما صنع الشارح (قوله وقد ادعى المصنف) من كلام ابن أبي شريف في شرح الإرشاد ، فتراده بالمصنف ابن المقرئ ومراده بشرحه التمشية على الإرشاد

ولحقهم . وقول الشارح : لو لحق أربعون قبل انقضاء الأوكين تمت بهم الجمعة ، مراده بذلك بعد التحريم بالصلاة ، ولو أحرم بهم فانقضوا إلا ثمانية وثلاثين وكلوا أربعين بخنثي فإن أحرم معه بعد انقضائهم لم تصح جمعهم للشك في تمام العدد المعتبر ، وإلا صحت لأننا حكنا بانقضاءها وصحتها وشككتنا في نقص العدد بتقدير أنوثته ، والأصل صحة الصلاة فلا ينطأها بالشك ، كما لو شك في صلاته هل كان مسح رأسه أم لا حيث يغض في صلاته (وتصح) الجمعة (خلف العبد والصبي والمسافر في الأظهر) أى خلف كل منهم (إذا تم العدد بغيره) لأنه ذكر تصح جمعة مأموما فصحت إماما كسائر الصلوات ، بخلاف ما إذا تم العدد به فلا تصح جزما لانقضاء تمام العدد المعتبر والثاني لا تصح لأن الإمام ركن في صحة هذه الصلاة فاشتراط فيه الكمال كالأربعين بل أولى . ولو كان الإمام متفلا فقيه القولان ، وأولى بالجواز لكونه من أهل الفرض مع انقضاء نقصه (ولو بان الإمام جنبا أو محدثا صحت جمعهم في الأظهر إن تم العدد بغيره) كما في سائر الصلوات : والثاني لا تصح لأن الجساعة شرط في الجمعة ، والجماعة تقوم بالإمام والمأموم فإذا بان الإمام محدثا بأن لاجعة له ولا جماعة بخلاف غيرها (وإلا) بأن تم العدد به (فلا) تصح جمعهم جزما لأن الكمال شرط في الأربعين كما مر ، ولو بان حدث العدد المقتضى به أو بعضهم أو أن عليهم نجاسة غير معفو عنها فلا جمعة لأحد من بان كذلك ، وتصح جمعة الإمام فيها كما صرح به الصيمري والمتولي والرويانى والقمولى ، وتقلده عن صاحب البيان وأقره لأنه غير مكلف بالاطلاع على حالهم من الطهارة ، بخلاف ما لو بانوا نساء أو عبيدا لسهولة الاطلاع على حالهم ، أما المتطهر منهم في الثانية فتصح جمعة تبعاً للإمام كما صرح به المتولى والقمولى ، وصرح المتولى أيضا بأن صحة صلاتهما لا تختص بما إذا زاد الإمام على الأربعين وهو ظاهر إذ لافرق بين الحالتين ، وما استشكل به صحة صلاة الإمام من أن العدد شرط ولهذا شرطناه في عكسه ، فكيف تصح للإمام مع فوات الشرط ردّ بعدم فواته ، بل وجد في حقه واحتمل فيه حدشهم لأنه متبوع ، ويصح إحرامه منفردا فاغفر له مع علوه مالا يفتقر في غيره ، وإنما صحت للمتطهر الموثم به في الثانية تبعاً له (ومن لحق الإمام المحدث) أى الذى بان حدثه (راكما لم تحسب ركعته على الصحيح) لأن الحكم بإدراك ما قبل الركوع بإدراك الركوع بخلاف الحقيقة ، وإنما يصار إليه حيث كان الركوع محسوبا من صلاة الإمام ليتحمل به عن الغير والمحدث ليس أهلا للتحمل وإن صحت الصلاة خلفه . والثاني تحسب كما لو أدرك معه كل الركعة . وأجاب الأول بأنه عند إدراكه راكما لم يأت بالقراءة والإمام المحدث لا يتحمل عن المأموم ، بخلاف ما إذا قرأ بنفسه ، وإن أدرك الركعة كاملة مع الإمام في ركعة زائدة صحت إن لم يكن عالما بزيادتها كصل صلاة كاملة خلف محدث ، بخلاف ما لو كان إمامه كافرا أو امرأة لأنها غير أهل للإمامة في الجمعة بحال (الخامس) من الشروط (خطبتان)

المصنف وإن انقضوا في الصلاة بطلت (قوله وإلا صحت) أى لا يحرم بعد نقص الأوكين بل قبلهم (قوله كما لو شك في صلاته) إنما قيد به ليتم التشبيه وإلا فالحكم كذلك لو شك بعد فراغ الوضوء قبل الإحرام (قوله ولو كان الإمام متفلا) أى بأن أحرم بنافلة والحال أنه إمام الجمعة ، أو صلى الظهر لكونه مسافرا ثم صلى بهم الجمعة إماما (قوله ولو بان حدث العدد) أى بعد سلام الجميع ، بخلاف ما لو أحدث واحد منهم قبل سلامه ولو بعد سلام الإمام فلا تصح الجمعة لا للإمام ولأنه مع نقصان العدد حيث كان المحدث من الأربعين ، والفرق أنه إذا تبين المحدث بعد سلام الجميع تمت الجمعة صورة ، بخلاف ما إذا أحدث واحد من الأربعين قبل سلامه فإن الجمعة لم تم لا بصورة ولا حقيقة (قوله أما المتطهر منهم في الثانية) هى قوله أو بعضهم الأول هى قوله ولو بان حدث العدد المقتضى به (قوله ولهذا شرطناه في عكسه) وهو ما لو بان حدث الإمام (قوله لأنها غير أهل للإمامة في الجمعة)

خبر الصحيحين « أنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب يوم الجمعة خطبتين يجلس بينهما » (و) كونهما (قبل الصلاة) للاتباع مع خير « صلوا كما رأيتموني أصلي » بخلاف العيد فإن خطبتيه مؤخرتان للاتباع ، ولأن خطبة الجمعة شرط والشرط مقدم على المشروط ، ولأن الجمعة إنما تؤدى جماعة فأشترت ليدركها المتأخر وللتمييز بين الفرض والفضل ولقوله تعالى - فإذا قضيت الصلاة فانتشروا - فأباح الانتشار بعدهما ، فلو جاز تأخيرهما لما جاز الانتشار (وأركانها) من حيث المجموع كما سيعلم من كلامه (خمسة حمد الله تعالى) للاتباع وككلمتي التكبير (و) الثاني (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) إذ كل عبادة افتقرت إلى ذكر الله افتقرت إلى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالأذان والصلاة (ولفظهما) أى الحمد والصلاة (متعين)

أى بل وكذا في غيرها ، ولعله قيد بالجمعة لأن المرأة تصح إمامتها للنساء في غير الجمعة (قوله وكونهما قبل الصلاة) قال الشيخ عميرة : رأيت في شرح الدماميني على البخارى في حديث الانقضاء في شأن التجارة أن الانقضاء كان في الخطبة وأنها كانت في صدر الإسلام بعد الصلاة وأنها من ذلك اليوم حوت إلى قبل الصلاة انتهى سم على منهج (قوله مع خير صلوا كما رأيتموني أصلي الخ) أى وما رأيناه يصلى إلا بعد الخطبتين ، وفيه أنه يخالف ما نقله الشيخ عميرة عن شرح الدماميني ، اللهم إلا أن يقال : إن التحويل كان لحكمة فزل منزلة النسخ ، أو أن ذلك رواية لم تصح ، أو أن الصحابة فهموا منه عليه الصلاة والسلام أن كونها بعد الصلاة نسخ بالأمر بفعلها قبل الصلاة (قوله وأركانها من حيث المجموع) جواب سؤال يرد في هذا المقام بأن يقال : هذه الإضافة لا تخلو من أن تكون للاستغراق في كل فرد من أفراد المضاف أو مراد بها الحكم على مجموع ما أضيف إليه ، وعلى الأوّل يلزم أن جملة الخمسة واجبة في كل من الخطبتين وهو ظاهر البطلان ، فكذا الملزوم ، وعلى الثانى يلزم كفاية الإتيان ببعض الأركان في الأولى ولو واحدا ، والإتيان بالباقي في الثانية ، وأن يأتى بالجميع فى الأولى ويغنى عنها الثانية ، وبالعكس أن يصدق على جميع هذه الصور الإتيان بالأركان في مجموع الخطبتين وبطلانه ظاهر . وحاصل ما أشار إليه الشارح أن يقال : تختار الثانى ونعمله على ما صدق عليه إضافة المجموع بقرينة ما سيعلم من كلامه (قوله كما سيعلم من كلامه) أى على ما سيعلم (قوله وككلمتي التكبير) وهما الله وأكبر ، ولعل مراده أن الحمد جعل ركنا في الخطبة قياسا على جعل التكبير ركنا في الصلاة (قوله والثاني الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

[فرع] أتى شيخنا الرمل بأنه لو أراد بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم غيره لم ينصرف عنه وأجزأت . وأقول : ينبغي أن يكون هذا بخلاف ما لو قصد بالصلاة عليه غير الخطبة ، لأن هذا صرف عن الخطبة وذلك عن النبي ، ونظيره الصرف عن الله أو عن المؤمنين في الأيمان اه سم على منهج : أى فإنه إن قصد ثم الصرف عن الله تعالى لا ينصرف أو عن المؤمنين انصرف . أقول : وفيه أن الذى لا يقبل الصرف من أممته تعالى هو لفظ الجلالة خاصة . وأما الألفاظ التى تطلق عليه وعلى غيره فتقبل الصرف ، والأسماء التى يوصف بها نبينا عليه الصلاة والسلام كلها تقبل الصرف للاشتراك فيها . اللهم إلا أن يقال : إنها لما اشتهرت فيه اشتبارا تاما نزلت منزلة الأعلام الشخصية التى لا اشتراك فيها (قوله افتقرت إلى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى وجوبا في الواجب وتندبا في المنتوب (قوله كالأذان والصلاة) قال حجج بهد ما ذكر : وروى البيهقي خبر « قال الله تعالى : وجعلت أمتك لاجموز عليهم خطبة

(قوله وككلمتي التكبير) عمله بعد قول المصنف ولفظهما متعين كما هو كذلك في شرح الروض

للاتباع ولأنه الذى مضى عليه السلف والخلف من زمنه صلى الله عليه وسلم وإلى عصرنا، فلا يجزئ الشكر والتناء ولا إله إلا الله ولا المدح والجلال والعظمة ونحو ذلك. نعم لفظ الحمد معرّفاً غير متعين، فيكنى بحمد الله وأحمد الله أو الله الحمد والله أحمد كما يؤخذ من التعليقة تبعاً لصاحب الحاوى في شرح الباب، وصرح الجليل بإجزاء أناحمد الله وهو الصحيح وإن توقف فيه الأذرى وادعى أن قضية كلام الشرحين تعين لفظ الحمد باللام ولفظة الله متعينة، فلا يكتفى الحمد للرحمن أو الرحيم، ولا يتعين لفظ اللهم صل على محمد، وإنما المتعين صيغة صلاة عليه كأصلى أو نصلى على محمد أو أحمد أو الرسول أو النبي أو الماسح أو العاقب أو الحاشر أو البشير أو النذير، فخرج رحم الله محمداً وصلى الله عليه وصلى الله على جبريل ونحوها، وتسن الصلاة على آله. قال الأذرى: والظاهر أن كل ما كنى منها في التشهد يكتفى هنا. وسئل الفقيه السمعيل الحضرى: هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى على نفسه؟ فقال:

حتى يشهدوا أنك عبدى ورسولى، قيل هذا مما تفرد به الشافعى ورد لأنه تفرد صحيح. ولا يقال إن خطبته صلى الله عليه وسلم ليست فيها صلاة لأن اتفاق السلف والخلف على التصلية في خطبته دليل لوجوبها، إذ يبعد الاتفاق على سننها دائماً (قوله للاتباع) المتبادر منه أن الاتباع عبارة عن الاقتداء به صلى الله عليه وسلم فيها فعله، وهو الظاهر من قوله: ولأنه الذى مضى عليه السلف والخلف، ويرد عليه قول حجج السابق: ولا يقال إن خطبته صلى الله عليه وسلم ليست فيها صلاة الخ، وقوله إذ يبعد الاتفاق على سننها دائماً دون أن يقول إذ يبعد الاتفاق على ما لم يفعله، وعلى ما اقتضاه كلام حجج من عدم فعله له صلى الله عليه وسلم يجعل قوله: ولأنه الذى مضى عليه السلف وأخلف تفسير للاتباع، وإن كان الظاهر من كلام الشارح أن الاتباع عبارة عن الاقتداء به عليه الصلاة والسلام في فعله، وقوله ولأنه الذى الخ إشارة لحمل فعله الوارد عنه على الوجوب (قوله والله أحمد) أى أو الله محمد (قوله في شرح الباب) أى وهو المسمى بالعجائب وكلاهما لمصنف الحاوى، فليس المراد به لباب المحاملى (قوله وصرح الجليل بإجزاء أناحمد) ويظهر أن مثله أى حامد لله وإن الحمد لله أو أن الله الحمد لاشتباه على حروف الحمد ومعناه (قوله ولفظة الله متعينة) سأل سائل: لم تعين لفظ الجلالة في صيغة الحمد في الخطبة دون اسم النبي صلى الله عليه وسلم في صيغة الصلاة بل كنى نحو الماسح والحاشر مع أنه لم يرد؟ ويجاب بأن اللفظ الجلالة بالنسبة لبقية أسمائه تعالى وصفاته مزية تامة، فإن له الاختصاص التام به تعالى، ويفهم منه عند ذكره سائر صفات الكمال كما نص عليه العلماء، بخلاف بقية أسمائه تعالى وصفاته، ولا كذلك نحو محمد من أسمائه عليه الصلاة والسلام انتهى سم على منبج (قوله أو نصلى على محمد) أى أو صلى الله على محمد، وتقدم في الصلاة عن حجج أن الصلاة عليك يا رسول الله إنما تكنى حيث نوى بها الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فهل يأتى نظيره هنا أو لا ويفرق؟ فيه نظر، والأقرب الثانى، ويفرق بأن الصلاة يحتاج لها بدليل أنهم لم يكتفوا فيها بجميع أسمائه صلى الله عليه وسلم، بل عيّنوا فيها ماورد، والخطبة لما توسعوا فيها لم يشترطوا فيها ماورد فيها بخصوصه بل اكتفوا بكل ما كان من أسمائه عليه الصلاة والسلام (قوله أو العاقب الخ) قال حجج: ونحوها مما ورد وصفه صلى الله عليه وسلم به انتهى. وتعبير الشارح بالكاف يوافق (قوله وتسن الصلاة على آله) أى والسلام (قوله والظاهر أن كل ما كنى منها) أى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله يكتفى هنا) بل كثير من الصيغ يكتفى هنا، ولا يكتفى في التشهد كما يعلم مما قدمه (قوله يصلى على نفسه) كقوله صلى الله عليه وسلم على محمد، ثم رأيت في تخريج العزبى للحافظ العسقلانى

(قوله أو الله الحمد) في أخذ هذا من جملة هذه المحترزات تسمح (قوله من التعليقة) أى على الحاوى، فالمراد الحاوى الصغير بقربته ما يعمده، وإن كان الحاوى إذا أطلق ينصرف للكبير

نعم . ومراده بقوله ولتظلهما متعين : أى صيغة الحمد والصلاة على ما تقرر ، وما تقرر من عدم إجزاء الضمير هو المعتمد قياساً على التشهد كما جزم به الشيخ في شرح الروض ، وظاهره العموم ولو مع تقدم ذكره ، وهو كذلك كما صرح به في الأتوار وجعله أصلاً مقيساً عليه ، واعتمده البرماوى وغيره خلافاً لمن وهم فيه ، ولا يشترط قصد الدعاء بالصلاة خلافاً للمحب الطبري لأنها موضوعة لذلك شرعاً (و) الثالث (الوصية بالتقوى) للاتباع رواه مسلم ، ولأنها المقصود الأعظم من الخطبة (ولا يتعين لفظها على الصحيح) أى الوصية بالتقوى لأن غرضها الوعظ وهو حاصل بغير لفظها ، فيكفى ما دل على الموعظة ولو قصيراً نحو - أطيعوا الله - ولا يكفى اقتصاره فيها على تحذير من غرور الدنيا وزخرفها ، فقد يتوأسى به منكرو المعاد بل لابد من الحمل على الطاعة وهو مستلزم للحمل على المنع من المعصية ، ومقابل الصحيح أنه يتعين لفظ الوصية قياساً على الحمد والصلاة ، وقوله لا يتعين لفظها على الصحيح يمكن أن يكون الخلاف من حيث مجموع الوصية والتقوى ، فلا ينافية ما حكى القطلع في عدم وجوب لفظ التقوى (وهذه الثلاثة) الأركان المذكورة (أركان في) كل من (الخطبتين) اقتداء بالسلف والخلف ولا انفصال كل خطبة عن الأخرى (والرابع قراءة آية)

مانصه : وللأربعة من حديث ابن مسعود في خطبة الحاجة : وأشهد أن محمداً رسول الله . نعم في البخارى عن سلمة بن الأكوع لما خفت أزواد القوم ، فذكر الحديث في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال : أشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ، وله شاهد عند مسلم عن أبي هريرة انتهى . ولم يتعرض للصلاة عليه فيحتمل أنها بالاسم الظاهر وبالضمير (قوله أى صيغة الحمد) لما كان الوهم ربما يذهب إلى أن المراد بنحوها نحوها في المسادة أو المعنى فيكون ما لم يشاركها في المعنى أو المسادة غير كاف ، وإن ورد دفع هذا التوهم حجج بتعين ما زاده بقوله مما ورد وصفه به (قوله إجزاء الضمير) هو قوله صلى الله عليه وسلم (قوله بل لابد من الحمل) أى من ذكر اللفظ ذلك يحصل له الثواب المربط على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (قوله بل لابد من الحمل) أى من ذكر اللفظ يدل على طلب الطاعة . وقضيته أنه لو اقتصر على ما يدل على المنع عن المعصية لم يكف ، وفي حجة ما يخالفه حيث قال : بل لابد من الحث على الطاعة والزجر عن المعصية ويكفى أحدهما للزوم الآخر له (قوله على الطاعة) أى صريحاً أو التزاماً أخذنا من كلام حجج (قوله والرابع قراءة آية) هل يجزى مع لحن يغير المعنى فيه نظر . وقد يتجه عدم الإجزاء والتفصيل بين عاجز انحصر الأمر فيه وغيره ، ثم المتجه أنه لو لم يحسن شيئاً من القرآن كان حكمه كالصلب الذى لم يحسن الفاتحة ، وهل يجرى ذلك في بقية الأركان حتى إذا لم يحسن الحمد أتى بدله بذكر أو دعاء مثلاً ثم وقف بقدره ؟ فيه نظر . وما دل على عدم جريان ذلك في بقية الأركان بل يسقط المعجوز عنه بلا بدل ، وفيه نظر . وعلى الجملة فيفرق بين بعض الخطبة وكلها حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجملعة والكلام حيث لم يوجد آخر يخصها كلها كما هو ظاهر اهـ سم على حجج .

[فرع] من دخل والإمام يغتبط صلى ركعتين بنية التحية أو نحو الراتبة أو صلى فاتئة بشرط أن تكون ركعتين هر ، ثم مرة أخرى قال : لو كان عمل الخطبة غير المسجد لا صلاة . وحاصله أنه قال : إذا دخل حال الخطبة ، فإن كان المكان مسجداً صلى التحية أو ركعتين راتبة أو نحو فاتئة . وإن لم يكن مسجداً جلس ولا صلاة مطلقاً اهـ فليراجع . وفي شرح المنهاج لشيخنا منع ركعتين غير الراتبة والسكوت في غير المسجد فليحرر .

[فرع] هل توابع الخطبة التي جرت المادة بالإتيان بها عقب الفراغ من الأركان لها حكم الخطبة في امتناع الصلاة حينئذ وفي حرمة الكلام على القول به أولاً لا انتضاء الخطبة بانتضاء أركانها . ذهب شيخنا حجج إلى الثانى ،

للاتباع ، رواه الشيخان وإذا احتمل قوله عليه الصلاة والسلام الوجوب والتدب ولا قربنة حل على الوجوب في الأرجح وسواء أكانت الآية وعدا أم وحيدا أم حكما أم قصة . نعم قال الإمام : إنه لا يبعد الاكتفاء بشرط آية طويلة ينبغي اعتياده وإن قال في شرح المهذب المشهور بالجزم بشرط آية ، ويؤيد الأول قول البيهقي : ويقرا شيئا من القرآن ، أما نحو - ثم نظر - فلا يكتفى بها وإن كانت آية لعدم إلهامها ، ولهذا قال في المجموع : إنه لا خلاف فيه . نعم يمكن أن تكون (في إحداهما) إذ الثابت القراءة في الخطبة من غير تعيين ، وإطلاقهم يقتضي الاكتفاء بمنسوخ الحكم وعدم الاكتفاء بمنسوخ التلاوة ويسن جعلها في الأولى بعد فراغها كما قاله الأذرعى ، وقراءة ق - في الأولى في كل جمعة للاتباع ، رواه مسلم . قال في شرحه : فيه دليل على ندب قراءتها أو بعضها في خطبة كل جمعة : ولا يشترط رضا الحاضرين كما لم يشترطه في قراءة الجمعة والمنافقين في الصلاة وإن كانت السنة التخفيف ، ولا يجزى آيات تشتمل على الأركان كلها : أى ماعدا الصلاة هنا على النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ ليس لنا آية تشتمل على ذلك لأن ذلك لا يسمى بخطبة ، فإن أتى بالحمد مثلا ضمن آية أجزأت عنه دون القراءة لتلا بتدخلا ، فإن قصدها بآية أجزأ عن القراءة فقط كما لو قصد القراءة وحدها ، وتضمن الآيات لنحو الخطب كرهه جماعة ورخص فيه آخرون في الخطبة والمواظع وهو أوجه (وقيل) تتعين (في الأولى) فلا تكفى في الثانية (وقيل) تتعين (فيها) أى في كل منهما (وقيل) لا يجب

والأول محتمل وقريب ، وذهب إليه مر ويؤيده فافقا أنه لو طالت التواضع لم يقطع الولاء المشتراط بين الخطبة والصلاة ، ولولا أن له حكما لم يقطع إلا أن يلزم شيئا يقطع عند الطول فليتأمل . ثم رأيت مر في شرح المباح قال : ولا أى ولا يحرم الكلام حال الدعاء للمملوك على ما في المرشد اسم على مبع (قوله للاتباع) (أى مع قوله صلوا كما رأيتونى أصلى ، وهذا القول يحتمل الوجوب والتدب ، ولعله المراد بقوله وإذا احتمل الخ) (قوله أم حكما) بضم الحاء ، ولا فرق بين كونه منسوخا أم لا كما يأتي (قوله بشرط آية طويلة) . ويقى ما لو كانت آية عند بعض القراء وغير آية عند بعض آخر ، فهل تكفى لأنها آية عند البعض الأول والمقصود من الإقحام حاصل بها عندهم أولا لأنها غير آية عند البعض الثانى ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لأن القول بأنها بعض لا يبنى أنه حصل بها الإقحام وبعض الآية كاف . نعم يأتي الرد فيه على ما قاله حج من أن بعض الآية لا يكتفى ، وينبى أن يكون الأقرب عدم الاكتفاء أيضا (قوله وينبى اعتياده) خلافا لحج (قوله نعم يكتفى الخ) أشعر هذا التقدير بأنه لا يكتفى قراءة بعضها في الأولى وبعضها في الثانية وهو ظاهر ، لكن قضية قول الشارح المنهج ولو في إحداهما خلافا ، وقد يقال : إن ما في المنهج قصد به الرد على القائل بتعيينها في الأولى أو بقراءة آيتين فيهما (قوله أن تكون في إحداهما) قال في العباب : ويجزى قبلهما وبعدهما وبينهما انتهى . وهو ظاهر لعدم اشتراط الترتيب بين الآية وشيء من الأركان ، فكل موضع أتى بها فيه أجزأته (قوله بمنسوخ التلاوة) معتمد (قوله وقراءة ق -) أى بتأهها ، وقوله في الأولى : أى في الخطبة الأولى بدل الآية . وعبارة حج : بل تسن بعد فراغها : أى الخطبة الأولى سورة ق - دائما للاتباع ، ويكتفى في أصل السنة قراءة بعضها انتهى (قوله لتلا بتدخلا) إطلاقه شامل لما لو قصد الحمد وحده أو أطلق ، وسياق عن حج ما يخالفه في الإطلاق ، ونقله عنه الزبائدى ولم يتعبد (قوله فإن قصدها بآية أجزأ) أى ماقرأه (قوله كما لو قصد القراءة وحدها) أى أو أطلق (قوله وهو أوجه) بل قال حج : إذ الحق أن تضمن ذلك

(قوله وإذا احتمل قوله عليه الصلاة والسلام) المراد به هنا إتيانه بالآية في الخطبة فلو عبر بفعله كما عبر به في جمع الجوامع لكان أوضح (قوله أما نحو ثم نظر) لاموقع للتعبير بأما هنا وكأنه توهم أنه قدم تقييد الآية بالمهمة كما فعل غيره فأخذ هذا مفهوما له أو أنه قيد وأسطه النسخ (قوله ولهذا قال في المجموع) ينبى إسقاط لفظ لهذا

في واحدة منهما بل تسن وستكتو عن محله ، ويقاس بمحل الوجوب (والتخلص ما يقع عليه اسم دعاء المؤمنين) بأخروى لا دنيوى ويكون (في الثانية) لاتباع السلف والخلف ولأن الدعاء يليق بالآخرين ، والمراد بالمؤمنين الجنس الشامل للمؤمنات وبهما عبر في الوسيط وفي التنزيل - وكانت من القاتنين - وجرى عليه القاضى حسين والفورائى ، وعبارة الانتصار : ويجب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات ولو خص به الحاضرين فقال رحمه الله كفى ، والأوجه عدم الاكتفاء بتخصيصه بالغائبين . وجزم ابن عبد السلام في الأمالى والغزالي بتحريم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بمغفرة جميع ذنوبهم وعدم دخولهم النار ، لأننا نقطع بخبر الله تعالى وخبر رسوله صلى الله عليه وسلم أن فيهم من يدخل النار ، وأما الدعاء بالمغفرة في قوله تعالى حكاية عن نوح - رب اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين والمؤمنات - ونحو ذلك فإنه ورد بصيغة الفعل في سياق الإثبات ، وذلك لا يقتضى العموم لأن الأفعال تكررت ، ولجواز قصد معهود خاص وهو أهل زمانه مثلا (وقيل لا يجب) لعدم وجوبه في غير الخطبة ككلها فيها كالنسيح ، بل يسن ولا بأس كما في الروضة والمجموع بالدعاء للسلطان بينه إن لم يكن في وصفه مجازفة قال ابن عبد السلام : ولا يجوز وصفه بالأوصاف الكاذبة إلا لضرورة . ويسن الدعاء لأئمة المسلمين وولاء أمورهم بالصالح والإعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك .

والاحتباس منه ولو في شعر جائز وإن غير نظمه ، ومن ثم اقتضى كلام صاحب البيان وغيره أنه لا يحظر في أن يراد بالقرآن غيره كادخالها بسلام مستأذن . نعم إن كان ذلك في نحو عيون حرم ، بل ربما أفضى إلى كفر انتهى . وينبغى أن يلقى بالقرآن فيما ذكره الأحاديث والأذكار والأدعية (قوله ويكون في الثانية) أى وجوبا (قوله والمراد بالمؤمنين الجنس) هنا يقتضى أنه لو خص المؤمنات بالدعاء كفى لتصدق الجنس بهن لكنه غير مراد (قوله وفي التنزيل) استدلالا على أنه يصح أن يراد بصيغة المذكور ما يشمل الإناث انتهى سم على منبج (قوله فقال رحمه الله كفى) ولا بد من عدم صرفه ، فلو صرف ذلك للرحمة الدنيوية لم يكف (قوله بتحريم الدعاء للمؤمنين) أى لجميع المؤمنين (قوله بمغفرة جميع ذنوبهم) قال الزين العراقى بعد مثل ما ذكر : وهذا مردود بعلته لورود ذلك عن الخلف والسلف ، وخروجهم من النار إنما هو بالمغفرة والرحمة ، فلا مانع من تعميم الدعاء بذلك انتهى حجج في الإيعاب . ويحاجب بأن ما عسى به لا يصلح ردا على الغزالي فيما ذكره بأن من خرج من النار بالمغفرة لم يغفر له جميع ذنبه ، إذ لو غفر للجميع لم تمسه النار ولا دخلها ، والذى منعه الغزالي إنما هو مغفرة جميع الذنوب لكل مؤمن بحيث لا تمس النار واحدا منهم (قوله ولجواز قصد معهود خاص) جواب ثان عطف على مضمون قوله فإن ورد الخ (قوله ويسن الدعاء لأئمة المسلمين) أى في الخطبة الثانية وتحصل السنة بفعله في الأولى أيضا ، لكن في الثانية أولى لما

(قوله والمراد بالمؤمنين الجنس الشامل للمؤمنات) أى فيجب التعرض لمن معهم كما يصرح بذلك قوله وبهما عبر في الوسيط : أى فقال للمؤمنين والمؤمنات ، وأصرح منه في ذلك قوله وعبارة الانتصار الخ ، إذ هو نص في أنه عبارة عما أُراده بالجنس ، ومثله قول القاضى أبى الطيب : ويستغفر في الثانية للمؤمنين والمؤمنات . قال الأذرى : إنه يشعر بوجوب التعرض للمؤمنات وإن لم يحضرن اه . لكن في حواشى المنبج للشهاب سم مانعه : قوله والمراد بالمؤمنين الجنس هل يجب هذا المراد حتى لو خص المذكور لم يكف ؟ قال مر : لا يجب . أقول : ويدل عليه قولهم لو خص السامعين فقال رحمه الله كفى اه . وقد لا يكون في السامعين مؤمنات اه ما في الحاشية . وقد فهم شيخنا في حاشيته طبق ما فهمه الشهاب المذكور فجزم به من غير تردد فليحذر

ثم شرع في ذكر شروط الخططين وهي تسعة فقال (ويشترط كونها) أي الخطبة والمراد بها الجنس الشامل للخططين كما أن المراد بهما أركانها (عربية) لاتباع السلف والخلف ولأنها ذكر مفروض فاشترط فيه ذلك كتكبير الإحرام ، فإن أمكن تعلمها بخطب به الجميع فرض كتابة وإن زادوا على الأربيعين ، فإن لم يفعلوا عصوا ولا جعة لم يل بصلون الظهر . وأجاب القاضي عن سؤال : ما فائدة الخطبة بالعربية إذا لم يعرفها القوم ؟ بأن فائدتها العلم بالعطف من حيث الجملة ، ويوافقه قول الشيخين فيها إذا سمعوا الخطبة ولم يعرفوا معناها أنها تصح ، وإن لم يمكن تعلمها بخطب واحد بلغته وإن لم يعرفها القوم ، فإن لم يحسن أحد منهم الترجمة فلا جعة لهم لانتهاء شرطها . ويشترط على خلاف المعتمد الآتي قريباً كونها (مرتبة الأركان الثلاثة الأولى) على الترتيب المأثور ، فبعداً بحمد الله ، ثم بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم بالوصية بالتقوى على ما صححه في الشرح الصغير ولم يصحح في الكبير شيئاً ، وسيأتي في زيادة المصنف تصحيح عدم اشتراط ذلك ، ولا يشترط ترتيب

قنعه من أن الدعاء أتيق بالخواتيم (قوله كما أن المراد بهما أركانها) يفيد أنه لو كان ما بين أركانها بغير العربية لم يضر ، ويجب وفقاً لم أن عمله إذا لم يطل الفصل بغير العربي ولا ضُر لإخلاله بالموالات كالسكوت بين الأركان إذا طال بجماع أن غير العربي لغو لا يحسب ، لأن غير العربي لا يميز مع القدرة على العربي فهو لغو انتهى سم على منج . والقياس عدم الضرر مطلقاً ، ويفرق بينه وبين السكوت بأن في السكوت إعراضاً عن الخطبة بالكلمة ، بخلاف غير العربي فإن فيه عطلاً في الجملة فلا يخرج بذلك عن كونه من الخطبة .

[فرع] هل يشترط في الخطبة تمييز فروضها من سننها فيه ما في الصلاة في العاوى وغيره من التفصيل المقرر عن فتاوى النزالي وغيره انتهى سم على منج (قوله فإن أمكن تعلمها) أي ولو بالسفر إلى فوق مسافة القصر كما يعلم بما تقدم من تكبير الإحرام (قوله وإن لم يعرفها القوم) قضيته أن الخطيب لو أحسن لغتين غير عربيتين كرومية وفارسية مثلاً وباقى القوم يحسن إحداها فقط أن الخطيب أن يخطب باللغة التي لا يحسنونها ، ويؤيده قوله : وأجاب القاضي عن سؤال ما فائدة الخطبة بالعربية الخ . ونقل عن الزيادي ما يوافقه ، وفيه نظر ، بل الظاهر أن الخطبة لا يميز إلا باللغة التي يحسنها القوم ، ولا يعارضه صحة الخطبة بالعربية بل وجوبها بها حيث أحسنها دونهم لأنها الأصل فوجب مراعاته ، بخلاف غيرها من اللغات فحيث وجد لبعضها مرجع كفهم القوم لما قدم على غيره ويؤيد ذلك ما قاله الأذرعى على ما نقله عنه عميرة بناء على عدم اشتراط كونها بالعربية من قوله لعله إذا علم القوم ذلك اللسان (قوله فإن لم يحسن أحد منهم الترجمة) أي عن شيء من أركان الخطبة كما تقدم عن سم في قوله : حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجعة (قوله ويشترط) على خلاف المعتمد الآتي ولذا لم يعد شرطاً ثانياً (قوله مرتبة الأركان الثلاثة) .

[فرع] أفتى به شيخنا الرملى فيما لو ابتدأ الخطيب سرد الأركان مختصرة ثم أعادها مبسطة كما اعتيد الآن كأن قال : الحمد لله والصلاة على رسول الله ، أوصيكم بتقوى الله ، الحمد لله الذى الخ بأنه إن قصر ما أعاده بحيث لم يعد فصلاً مضراً حسب ما أتى به أولاً من سرد الأركان ولا حسب ما أعاده وألغى ماسرده أولاً . وأقول : كان يجوز أن يعتد بما أتى به أولاً مطلقاً : أى طال الفصل أم لا ، لأن ما أتى به ثانياً بمنزلة إعادة الشيء للتأكيد فهو بمنزلة تكرير الركن وذلك لا يؤثر اه سم على منج . ويؤخذ من هذا تقييد ما تقدم من عدم إجزاء القصير ولو مع تقدم ذكره بما إذا لم يسرد الخطيب الأركان أولاً ولا أجزاءً وهو ظاهر فاحفظه فإنه مهم ، وقوله بمنزلة إعادة الشيء للتأكيد يؤخذ منه أنه لو صرّفها بغير الخطبة لم يعتد به .

[فرع] لو لحن في الأركان لحنا يغير المعنى أو أتى بمخل آخر كإظهار لام الصلاة هل يضر كما في التشهد

بين القراءة والدعاء ولا بينهما وبين غيرهما (و) الثاني من الشروط كونهما (بعد الزوال) للأخبار في ذلك وجريان أهل الأعصار والأمصار عليه ، ولو جاز تقديمها لتقديمها صلى الله عليه وسلم تخفيفاً على المبكرين وإيقاعاً للصلاة في أول الوقت (و) الثالث من الشروط (القيام فيها إن قدر) للاتباع رواه مسلم ، فإن عجز خطب قاعداً ثم مضطجعا كالصلاة . ويجوز الاقتداء به سواء أقال لا أستطيع أم سكت ، لأن الظاهر أن ذلك لعذر ، فإن بانت قدرته لم يؤثر ، والأولى للعاجز الاستئابة (و) الرابع من الشروط (الجلوس بينهما) مطمئناً فيه للاتباع كما في الجلوس بين السجدين فيجب على عاجز جلس وقام لم يقدر على الجلوس بل أولى فصل بسكته ، ولا يكتفى بالاضطجاع ، وعدّ القيام والجلوس هنا شرطين لأنهما ليسا بجزءين من الخطبة إذ هي الذكر والوعظ ، وفي الصلاة ركنين لأنهما جملة أعمال ، وهي كما تكون أذكاء تكون غير أذكاء ، ثم هل يسكت فيه أو يقرأ أو يذكر ، سكوا عنه ، وفي صحيح ابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيها أعاد ذلك الأخرى (و) الخامس من الشروط (إسراع أربعين كاملين) بأن يرفع الخطيب صوته بأركانها حتى يسمعه تسعة وثلاثين سواء ولأن مقصودها وعظهم وهو لا يحصل إلا بذلك ، فلم أنه يشترط الإسراع والسماح بالقوة

ونحوه في الصلاة ؟ فيه نظر اه سم على حج . والأقرب عدم الضرر في الثانية إلحاقاً بما لو لحن في القامعة لحنا لا يغير المعنى ، ويفرق بينه وبين التشهد بأن التشهد ورد فيه ألفاظ بخصوصها لا يجوز إبدالها بغيرها ، كما لا بدل النبي بالرسول فوحي شبه بالقامعة ، ولا كذلك الخطبة فإنه لم يشترط للصلاة فيها صيغة بينها . وأما الأولى فالأقرب فيها الضرر لأن اللحن حيث غير المعنى خرجت الصيغة عن كونها حداً مثلاً وصارت أجنبية فلا يعتد بها ، ومن ثم جعل المغير للمعنى في الصلاة مبطلاً سواء كان اللحن في القامعة أو غيرها (قوله بعد الزوال) أي يقينا فلو هجم وخطب وتبين دخول الوقت هل يعتد بما فعله فيه ، ومقتضى عدم اشتراط التبة الأول طبراج (قوله ثم مضطجعا كالصلاة) يؤخذ من تشبيهه بالصلاة : يعني المفروضة أنه إن عجز عن الاضطجاع خطب مستقياً (قوله أم سكت) بحث الأسنوي اختصاه هذا بالفتية الموافق كما في نظائره انتهى عميرة . وظاهر إطلاق الشارح خلافه (قوله فإن بانت قدرته لم يؤثر) وإن كان من الأربعين كما اقتضاه إطلاقه ، لكن في كلام عميرة ما نصه : قوله فهو أي من بانت قدرته كما لو بان الإمام جنباً قضيته أنه يشترط لصحة صلاة القوم وسماحهم أن يكون زالماً على الأربعين ، وهو ظاهر لأن علمه بحال نفسه اقتضى عدم اعتبار سماعه وصلاته لعلمه بفقد شرطها (قوله والجلوس بينهما) ع خالف في ذلك الأئمة الثلاثة انتهى سم على منج (قوله ولا يكتفى الاضطجاع) ظاهره ولو مع السكوت وهو ظاهر ، ويوجه بأنه خاطب بالقيام في الخطبتين والجلوس بينهما ، فإذا عجز عن القيام سقط وبقي الخطب بالجلوس . ففي الاضطجاع ترك للواجب مع القدرة عليه ، لكن في سم ما يخالفه حيث قال : كان المراد الاضطجاع من غير سكتة انتهى سم على حج « قوله كان يقرأ فيها » قال بعضهم : ويسن كون ما يقرأه الإخلاص انتهى (قوله وإسراع أربعين كاملين) أي في آن واحد كما يظهر ، حتى لو سمع بعض الأربعين بعض الأركان ثم انصرف وحضر غيره وأعادها له لا يكتفى ، لأن كلا من الإسماعين لدون الأربعين يقع لغواً . ونقل بالدرس عن فتاوى شيخ الإسلام ما يوافقه طبراج (قوله بأن يرفع الخطيب صوته بأركانها) مفهومه أنه لا يفسر الإسراع بغير الأركان . وينبغي أن عمله إذا لم يطل به الفصل وإلا ضرب لقطعه الموالاة كالسكوت (قوله والسماح بالقوة)

(قوله ويجوز الاقتداء به) أي في صلاته قاعداً لما ساقى (قوله فلم أنه يشترط الإسماع والسماح بالقوة لا بالفعل) في علم ذلك بما ذكر نظر ظاهر ، بل الذي يعلم منه العكس وهو الواقع في الإمداد والشارح تبعه في التعبير وخالفه في الحكم فلم يناسب

لا بالفعل، إذ لو كان سماعهم بالفعل واجبا لكان الإنصات متحيا، فلا يكتفى بالإسراء كالإذان ولا إسماع دون أربعين ولا من لا تعتد به، وقضية كلامهم أنه يشترط في الخطيب إذا كان من الأربعين أن يسمع نفسه حتى لو كان أصم لم يكف وهو كما قال الأنسوى بعيد، بل لا معنى له فإنه يعلم ما يقوله وإن لم يسمعه، ولا معنى لأمره بالإنصات لنفسه، وما بثه الزركشي من اشتراط معرفة الخطيب أركان الخطبة رد بأن الوجه خلافه كن يوم بالقوم ولا يعرف معنى الفاتحة، وأوشك الخطيب بعد الفراغ من خطبته في ترك شيء من فرائضها لم يؤثر كالكسب في ترك ركن بعد فراغه من الصلاة خلافا للروايات (والجديد أنه لا يحرم عليهم) يخى الحاضرين سمعوا أو لا، ويصح أن يرجع الضمير للأربعين الكاملين، ويستغاد عدم الحرمة على مثلهم وغيره بالمساواة أو الأولى، ولا يرد عليه تفصيل القديم فيهم لأنه مفهوم (الكلام) «لما صحح أن أعربيا قال للنبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب: يا رسول الله هلك المال وجاع العيال فادع الله لنا، فرفع يديه ودعا، وأن رجلا آخر قال: متى الساعة؟ فأومأ الناس إليه بالسكوت فلم يقبل وأعاد الكلام، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: ما أعددت لها؟ قال: حب الله ورسوله، قال: إنك مع من أحببت» فلم ينكر عليه الكلام، ولم يبين له وجوب السكوت، والأمر في الآية للندب، وما اعترض به الاستدلال بذلك من احتيال أن المتكلم تكلم قبل أن يستقر في موضع ولا حرمة حينئذ قطعاً، أو قبل الخطبة، أو أنه معلور لجهله برد بأنها واقعة قولية والاحتيال يعمها، وإنما الذي يسقط باحتيال الواقعة الفعلية كما هو مقرر في محله. لا يقال بل هي فعلية لأنه إنما أقره بعدم إنكاره عليه لأننا نمنع ذلك، بل جوابه له قول متضمن لجواز سؤاله على

أى بحيث لو أصغى لسمع ومنه يؤخذ أن من نكس وقت الخطبة بحيث لا يسمع أصلاً لا يعتد بمضوره (قوله لا بالفعل) خلافاً لحج (قوله وهو كما قال الأنسوى بعيد) أى فلا فرق بين كونه أصم أو سمياً وهو المعتمد (قوله من اشتراط معرفة الخطيب) أى معرفة معانيها كما يشعر به قوله كن يوم بالقوم الخ فلا ينافى ما مر عن سم من أنه يأتي في اعتبار التمييز بين الأركان وغيرها هنا ما مر الخ (قوله في ترك شيء من فرائضها لم يؤثر) مفهومه أنه يؤثر إذا شك في أثناء الثانية بعد فراغ الأولى أو في الجلوس بينهما في ترك شيء من الأولى، ويؤيده ما ساقى فيها لو أحدث في أثناء الخطبة من الضرر وبقي ماله علم ترك ركن ولم يدر هل هو من الأولى أم من الثانية، هل يجب إعادتها أم إعادة الثانية فقط؟ فيه نظر، والأقرب أنه يجلس ثم يأتي بالخطبة الثانية لاحتمال أن يكون المروك من الأولى فيكون جلوسه لغوا فتكمل بالثانية ويجعل مجموعهما خطبة واحدة فيجلس بعدها ويأتى بالثانية، وباعتبار كون المروك من الثانية فالجلوس بعدها لا يضّر، لأن غايته أنه جلوس في الخطبة وهو لا يضّر، وما يأتي به بعده تكرير لما أتى به من الخطبة الثانية واستمرار لما تركه منها (قوله ولا يرد عليه تفصيل القديم) لم يأت له تفصيل في حكايته الآتية، ولعله يقول: يحرم على الأربعين لا على من زاد عليهم (قوله لأنه مفهوم) أى والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يمتنع به (قوله وأن رجلاً) هو سليك التطفائي، كلما جهاش عن خصائص الجملة السيوطي (قوله حب الله ورسوله) هو بالنسب بتقدير أعددت، ويموز رفعة على أنه مبتدأ حذفت خبره. والمعنى: حب الله ورسوله أعددت لها، لكن الأول أولى لأن الجواب يقدر معه ما ذكر في السؤال (قوله والاحتيال يعمها) أى

(قوله ويستغاد عدم الحرمة على مثلهم) أى في الكلام

أى حالة كانت فهي قولية بهذا الاعتبار . نعم يكره الكلام لخبر مسلم « إذا قلت لصاحبك أنصت يوم الجمعة والإمام يخطب فقد لغوت » ومعناه : تركت الأدب جمعا بين الأدلة ، ولا يختص ذلك بالأربعين بل سائر الحاضرين فيه سواء . نعم الأولى لخبر السامع أن يشتغل بالتلاوة والذكر ، ولا يكره الكلام قبل الخطبة ولو بعد الجلوس على المنبر ولا بعدها ولا بين الخطبتين ، ولا كلام الداخل إلا إذا اتفقد له مكانا واستقر فيه ، لأنه قبل ذلك يحتاج إلى الكلام غالبا ، ومقتضى كلام الروضة أنه يباح من غير كراهة لمستمع الخطيب أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويرفع بها صوته إذا سمع ذكره صلى الله عليه وسلم ، لكن صرح القاضي أبو الطيب بكرهه لأنه يقطع الاستماع ، ولعل مراده بها خلاف الأولى . قال الأذرى : والرفع البليغ كما يفعله بعض العوام بدعة منكرة ، والقدح يجرم الكلام ، ويجب الإنصات ، ولا يجرم الكلام على الخطيب قطعا . وعمل الخلاف في كلام لا يتعلق به غرض مهم ناجز ، فإن تعلق به ذلك كما لو رأى أعمى يقع في بئر أو عقربا تدب على إنسان فأنذره ، أو علم إنسانا شيئا من الخير ، أو نهاه عن منكر لم يكن حراما قطعا بل قد يجب عليه ، لكن يستحب أن يقتصر على الإشارة إن أغنت (ويسن) لإقباله عليه بوجوههم علا بالأدب ولما فيه من توجيههم القبلة و (الإنصات) له لما مر ولقوله تعالى - وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا - ورد في الخطبة كما ذكره كثير من المفسرين بل أكثرهم وسميت قرآنا لاشتغالها عليه ، ولم يذكر الاستماع مع الإنصات كغيره على وزن الآية لأنه قد يستلزم وإن كان بينهما

بصيرتها عامة (قوله لخبر مسلم : إذا قلت لصاحبك الخ) رواية البخارى « إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت والإمام يخطب فقد لغوت » ولفظ رواية النسائي « من قال لصاحبه يوم الجمعة والإمام يخطب أنصت فقد لغا » (قوله أن يشتغل بالتلاوة والذكر) أى بل ينبغي أن يقال : إن الأفضل له اشتغاله بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقدما على التلاوة لخبر سورة الكهف والذكر ، لأنها شعار اليوم (قوله إذا سمع ذكره) ظاهره أنه لا فرق بين سماعه من الخطيب ومن غيره ، وعجاجة عميرة في آخر الفصل الآتى : ولمستمع الخطيب إذا ذكر النبي أن يرفع صوته بالصلاة عليه . قال في شرح الروض : وقضية تعبيرهم هذا أنه مباح مستوى الطرفين ثم حاول أنه خلاف الأولى محافظة على الاستماع (قوله خلاف الأولى) قال حجج : الرفع بها من غير ما ينافى سنة (قوله ويسن لإقباله) [غائبة] لو كلف شافعى مالكا وقت الخطبة فهل يجرم عليه كما لو لعب الشافعى مع الحنفى الشرط نزع لإعائته له على المعصية أولا الأقرب عدم الحرمة ، ويفرق بينهما بأن لعب الشرط نزع لما لم يتأت إلا منهما كان الشافعى كالمجبى له ، بخلافه في مسئلته فإنه حيث أجابه المالكى وتكلم معه كان اختياره لمكانة من أن لا يجيبه ، ويؤخذ منه أنه لو كان إذا لم يجبه لحصل له منه ضرر لكون الشافعى المكلم أميرا أو ذا سطوة يجرم عليه ، لكن لا من جهة الكلام بل من جهة الإكراه على المعصية فليتأمل (قوله بوجوههم) أى وإن لم ينظروا له ، وهل ينس النظر إليه أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثانى أخلافا مما وجهوا به حرمة أذان المرأة ينس النظر للمؤذن دون غيره وبقي الخطيب هل يطلب منه النظر إليهم فيكره له تغميض عينيه وقت الخطبة أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول أخذنا من قول المصنف الآتى : وأن يقلب عليهم المتبادر منه أنه ينظر إليهم (قوله فاستمعوا له وأنصتوا)

[تنبيه] قال الراغب : الفرق بين الصمت والسكوت والإنصات والإصغاء أن الصمت أبلغ لأنه قد يستعمل فيها لا قوة فيه للنطق وفيها له قوة النطق ، ولهذا قيل لما لم يكن له نطق الصامت والسكوت لما له نطق فترك استعماله والإنصات سكوت مع استماع ، ومتى انفك أحدهما عن الآخر لم يكن له إنصات ، وعليه قوله تعالى - وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا - فقوله وأنصتوا بعد الاستماع ذكر خاص بعد عام ، والإصغاء : الاستماع

غوم وخصوص من وجه ، إذ الإنصات السكوت ، والاستماع شغل السمع بالسماع . ولو سلم داخل على مستمع الخطبة والخطيب ينطق وجب عليه الرد وإن كان السلام مكروها لما ساقى في السير إن شاء الله تعالى ، إذ القاعدة أغلبية ، وإنما لم يجب الرد على نحو قاضي الحاجة لأن الخطيب منه ومعه سفة وقلة مروءة فلا يلائمه إيجاب الرد بخلافه هنا فإنه يلائمه لأن عدم مشروعيته لعارض لا لذاته بخلافه ثم فلا إشكال ، ويستحب له تسميت المستمع لعموم الأدلة ، وإنما لم يكره كسائر الكلام لأن سببه قهرى ، وكره تحريما بالإجماع كما قاله المساورى وغيره تنفل من أحد الحاضرين بعد صعود الخطيب على المنبر وجلسه عليه كما في المجموع وإن لم يسمع الخطبة بالكلية لاشتغاله بصورة عبادة ، ومن ثم فارقت الصلاة الكمال بأن الاشتغال به لا يعد إعراضا عنه بالكلية ، وأيضا فن شأن المصلى الإعراض عما سوى صلاته بخلاف المتكلم ، وأيضا فقطع الكلام حين متى ابتداء الخطيب الخطبة ، بخلاف الصلاة فإنه قد يفوته بها سماع أوّل الخطبة بل لو أمن فوات ذلك كان ممتعا أيضا خلافا لما في الفرر البية . وقد يؤخذ من ذلك أن الطواف ليس كالصلاة هنا ويمنع من سجدة التلاوة والشكر كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى وشمله كلامهم وإن كان كل منهما ليس صلاة وإنما هو ملحق بها ، ويجب على من كان في صلاة تخفيفها عند صعود الخطيب المنبر وجلسه كما قاله الشيخ نصر ، واعتمده غيره بالإطالة كالإنشاء ، ومتى حرمت الصلاة ، فالأوجه كما في التدريب عدم إنقضاء الصلاة في الأوقات الخمسة المكروهة بل أولى ، بل قضية إطلاقهم ومنعهم من الراتبة مع قياس سببها أنه لو تذكرها فرضا لا يأتى به وإن كان وقته مضيقا وأنه لو أتى به لم ينقذ ، وهو كذلك كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى ، وتعبير جماعة بالنافلة جرى على الغالب ، ويستثنى التحية لداخل المسجد والخطيب على المنبر فيسن له فعلها

إلى ما يصعب استماعه وإفراكه كالسب والصوت من مكان بعيد اه مناوى عند قوله صلى الله عليه وسلم : الصمت زين للعالم وسر للجاهل (ولو سلم داخل على مستمع) ومثله الخطيب ، وينبئ أن لا يعد نسيانه لما هو فيه علرا في وجوب الرد عليه فيجب الرد عليه وإن غلط (قوله ويستحب له) أى المستمع ، ومثله الخطيب بالأولى لأنه لا يحرم عليه الكلام قطعا (قوله وإنما لم يكره) أى التسميت (قوله وكره تحريما بالغ) أى ويستمر ذلك إلى فراغ الخطبة وتوابعها كما تقدم عن سم أن الشارح ذهب إليه ، وفي كلام حج ما يصح به حيث قال بعد قول المصنف : ويسن الإنصات ويحرم إجماعا صلاة فرض أو نفل ولو في حال الدعاء للسلطان اه . وما نقله سم على حج فيما تقدم في التوايع لعله في غير شرح المنهاج (قوله بعد صعود الخطيب) أما بعد الصعود وقبل الجلوس فلا يحرم (قوله بأن الاشتغال به) أى الكلام وإن طال (قوله الفرر البية) مراده شرح البهجة الكبير (قوله عند صعود الخطيب المنبر وجلسه) قاله سم على منهج (قوله وإن كان وقته مضيقا) أى فلا يفعله وإن خرج من المسجد وعاد إليه بسبب فعله فيما يظهر أشد لما قاله فيها لو دخل المسجد في الأوقات المكروهة بقصد التحية (قوله فيسن له فعلها) أى سواء في ذلك سنة الجمعة وغيرها كفاتحة حيث لم ترد على ركعتين .

[فرع] من دخل والإمام ينطق صلى ركعتين ثم مرة أخرى . قال : لو كان محل الخطبة غير المسجد لا صلاة ، وحاصله أنه قال : إذا دخل حال الخطبة . فإن كان المكان مسجدا صلى التحية أو ركعتين راتبة أو نحو فاتحة وإن لم يكن مسجدا جلس ولا صلاة مطلقا اه فليراجع . وفي شرح المنهاج لشيخنا منع ركعتين غير الراتبة والسكوت في غير المسجد فليحرر اه سم على منهج وفيه : لكن لو أحرم بأربع قضاء قبل الجلوس ثم جلس وقد

(قوله كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى وشمله كلامهم) أى حيث عبروا بالتفعل

ويُخَفِّفُها وجوبا لخبر مسلم « جاء سليلك الغطفاني يوم الجمعة والتي صلى الله عليه وسلم يُخَطِّبُ فجلس ، فقال : يا سليلك : قم فاركع ركعتين وتجوَّزَ فيها » ثم قال « إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يُخَطِّبُ فليركع ركعتين ولتجوَّزَ فيها » هذا إن صلى سنة الجمعة ، وإلا صلاها مخففة وحصلت التحية ، ولا يزيد على ركعتين بكل حال فإن لم تحصل تحية كأن كان في غيره مسجد لم يصل شيئا أخذ ما مر . أما الداخل آتياً الخطبة ، فإن غلب على ظنه أنه إن صلاها فاتته تكبيرة الإحرام مع الإمام لم يصل التحية بل يقف حتى تقام الصلاة ولا يقعد لئلا يجلس في المسجد قبل التحية . قال ابن الرفعة : ولو صلاها في هذه الحالة استحَبَّ للإمام أن يزيد في كلام الخطبة بقدر ما يكملها . قال الشيخ : وما قاله نص عليه في الأم ، والمراد بالتخفيف فيها ذكر الاختصار على الواجبات ، قاله الرزكشي لا الإسراع . قال : ويدل له ما ذكره أنه إذا ضاق الوقت وأراد الوضوء اقتصر على الواجبات اه . وفيه نظر ، والفرق بينه وبين ما استدلت به واضح ، وحيث لا أواجه أن المراد به ترك التطويل عرفا (قلت :

بقي ثلاث ركعات هل تستمرَّ معها ويجب التخفيف ، أو تبطل لأن الإتمام بعد الجلوس بمنزلة الإنشاء بدليل حرمة التطويل ، ولا يجوز بعد الجلوس إنشاء أكثر من ركعتين فليحرر اه . أقول : والظاهر الاستمرار سيما إذا أحرم على ظن سعة الوقت لأنه يغتفر في الدوام مالا يغتفر في الابتداء . وأما لو كان جالسا بالمسجد وعلم بقرب جلوس الخطيب على المنبر كأن كان بعد قراءة المرق الآية فأحرم بركعتين فهل تنقذ صلاته ويكملها بعد جلوس الخطيب ويخفف فيها كما لو دخل والإمام يُخَطِّبُ أم لا ، لأن شروعه في تلك الحالة يعدُّه بمقصر ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول ، لأنه حال شروعه لم يكن مهتبا لشيء يسمعه فيعد معرضا عنه باشتغاله بالصلاة (قوله قم فاركع) وإنما أمره بذلك لأنه جلس جاهلا بطلب التحية منه فلم تفت بذلك (قوله هل إن صلى سنة الجمعة) ومرَّ قريبا عن سم أن مثل سنة الجمعة الفاتية إذا كانت ركعتين كالصبح ، ولا ينافي ما مرَّ قريبا من امتناع الفاتية لأنه مفروض فيمن تذكر بعد الجلوس وأراد فعلها (قوله ولا يزيد على ركعتين بكل حال) أي حيث علم بالزيادة . أما لو شك هل صلى ركعتين أو واحدة سن له ركعة لأن الأصل عدم الفعل (قوله فإن لم تحصل تحية) شمل ما لو نوى سنة الصبح مثلا أو ركعتين ولم ينو أنها تحية لما قدمه في صفة الصلاة من أنه لو أتى بركعتين ولم ينو بهما التحية كانت نفلا مطلقا حصل به مقصود التحية ، لكن قال حجج : وصلاة ركعتين بنية التحية وهو الأولى ، أو راتبة الجمعة القبلية إن لم يكن صلاها ، وحيث الأولى نية التحية معها ، فإن أراد الاختصار ، فالأولى فيها يظهر نية التحية لأنها تفوت بفواتها بالكلية إذا لم ينو ، بخلاف الراتبة القبلية للداخل ، فإن نوى أكثر منهما أو صلاة أخرى بقدر ما لم تنقذ . فإن قيل يلزم على ما نقرر أن نية ركعتين فقط جائزة ، بخلاف نية ركعتين سنة الصبح مثلا مع استوائهما في حصول التحية بها بالمعنى السابق في بابها . قلت : يفرق بأن نية ركعتين فقط ليس فيه صرف عن التحية بالنية بخلاف نية سبب آخر ، فأبيح الأول دون الثاني ، ويلزمه أن يقتصر فيها على أقل مجزئ على ما قاله جمع ، وبينت ما فيه في شرح العباب ، لكن عدم انعقاد سنة الصبح يثبتها بشكل على نية الفاتية ، فإن وصفها بكونها فاتية يفوت التعرض للتحية (قوله كأن كان في غير مسجد) شمل ما لو تطهر في غير المسجد وأراد فعل الركعتين خارج المسجد فلا تنقذ ، وعبارة حجج : ويحرم على من لم تكن له التحية كما هو ظاهر وإن لم يستمع ولو لم تلزمه الجمعة وإن كان بغير محلها وقد نواها معهم بمحله وإن حال مانع الاقتداء الآن فيها يظهر النجس . وقضية قوله وقد نواها معهم بمحله الخ أنه لو بعد عن المسجد وتطهر لا يحرم عليه فعلها في موضع طهارته حيث قصد فعلها في غير محل الطهارة فنتبه له فإنه دقيق (قوله لم يصل التحية) أي ندبا (قوله ترك التطويل عرفا) أي فله أن يأتي بسورة قصيرة بعد

الأصح أن ترتيب الأركان ليس بشرط والله أعلم لأن المقصود حاصل بدونه ، ولم يرد نص في اشتراط الترتيب ، وقد نص على ذلك في الأم والميسر ، ويجزم به أكثر العراقيين بل هوسه فقط ، وأشار إلى سادس لها أثرا ظاهرا بقوله (والأظهر : اشتراط الموالاة) بين أركانها وبين الخطيتين وبينها وبين الصلاة للاتباع ولأن الشروط في استمالة القلوب وحده الموالاة ما حدث في جمع التقديم . والثاني لاشتراط لأن الفرض الوعظ ، وهو حاصل مع تفريق الكلمات ، وذكر هذا هنا بعد ما تقدم لعمومه دفعا لما قد يتوهم من أن ذلك خاص بحالة الانقباض (و) السابع من الشروط (طهارة الحدث) الأكبر والأصغر (والخبث) غير المغفور عنه في الثوب والبدن والمكان على ما مر في شروط الصلاة (و) الثامن من الشروط (السر) أي ستر العورة للاتباع كما في الصلاة فلو أحدث في أثناء الخطبة استأنفها وإن سبقه الحدث وقصر الفصل لأنها عبادة واحدة فلا تؤدي بطهارتين كالصلاة ، ومن ثم لو أحدث بين الخطبة والصلاة وتطهر عن قرب لم يضر كما اقتضاء كلامهم في الجمع بين الصلاتين ، ولا يشترط طهر السامعين ولا مستريح ، وأغرب من اشتراط ذلك قاله الأذري ، واشتراط السر لا يفي عنه ما قلناه من وجوبه ولو في الخلوة ، إذ لا يلزم من الوجوب الاشتراط ولا يشترط أيضا كونهم بمحل الصلاة ولا فهمهم لما يسمونه كما تكنى قراءة الفاتحة في الصلاة لمن لا يفهمها ، وأفاد اقتضاه على ما ذكر أنه لا يجب نية الخطبة ونية

الفاتحة (قوله ما حدث في جمع التقديم) أي بأن لا يكون قدر ركعتين بأخف ممكن (قوله طهارة الحدث) قضية صنيعة أن الطهارة وما بعدها بالرفع وجوه أظهر ليفيد اشتراط ذلك صريحا ، ويشير إلى ذلك قوله الآتي واشتراط السر الخ ، وهل يعتبر ذلك في الأركان وغيرها حتى لو انكشفت عورته في غير الأركان بطلت خطبته أو لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني ، ومثله ما لو أحدث بين الأركان وأتى مع حدثه بشيء من توابع الخطبة ثم استخلف عن قرب فلا يضر في خطبته ما أتى به من غير الأركان مع الحدث ، فجميع الشروط التي ذكرها إنما تعتبر في الأركان خاصة (قوله طهارة الحدث) أي فلو بان الإمام محدثا أو ذا نجاسة خفية . قال سم على منيح : لا يبعد الاكتفاء بالخطبة كما لو بان قادرا على القيام مع أنه شرط اه . وقياسه أنه لا يضر لو خطب مكشوف العورة ثم بان قادرا على السرة .

[فرع] اعتمد مر أن الخطيب لو أحدث جاز الاستخلاف والبناء على خطبته ، بخلاف ما إذا أغمى عليه لأن المنعني عليه لا أهلية له ، بخلاف المحدث بدليل صحة الصلاة خلفه إذا بان محدثا ، وحديثه فقد يقال : هلا جاز للقوم استخلاف من يبنى على خطبة المنعني عليه ، كما جاز لم الاستخلاف في الصلاة إذا أغمى عليه فيها ، كما شمله قوله إذا خرج الإمام بمحدث أو غيره جاز لم الاستخلاف ويفرق بأن الصلاة باقية من القوم وإنما بطلت صلاة الإمام وحده فجاز الاستخلاف ، بخلاف الخطبة فلها من الخطيب وحده ، فإذا أغمى عليه فلا يستخلف لئلا تصير نفس الخطبة ملققة من شخصين اه سم على منيح . وقول سم ويفرق بأن الخ : أي ويحاج بأنه يفرق الخ فلا يجوز الاستخلاف لا من الإمام ولا من القوم في المنعني عليه (قوله فلو أحدث في أثناء الخطبة) أي أما لو استخلف غيره ببنى على ماضى ، وعليه فالفرق بين ما لو تطهر عن قرب حيث لم يجر له البناء وبين ما لو استخلف غيره أن في بناء الخطيب تكليلا على ما فسد بحديثه وهو محتج ، ولا كذلك في بناء غيره لأن سماعه لما مضى من الخطبة قائم مقامه ولم يعرض له ما يبطله فجاز البناء عليه اه حجج .

(قوله ولا فهمهم لما يسمونه) لعل المراد أنهم يسمعون الألفاظ لكن لا يعرفون مدلولاتها ، ويبعد أن يكون المراد أنه يبنى سماعهم مجرد الصوت من بعيد من غير سماع الألفاظ وتقاطيع الحروف فليراجع

فرضيتها وهو المعتمد كما جزم به في المجموع وأشار إليه في الروضة . قال ابن عبد السلام : لأن ذلك ممتاز بصورته منصرف إلى الله بحقيقته فلا يفتر إلى نية صرفه إليه ، وما في أصل الروضة عن القاضي ، وجزم به في الأنوار من اشتراط ذلك مفرع على ضعيف وهو أنها يدل عن وكعتين . نعم يشترط عدم الصارف فيها يظهر . والشروط التاسع من الشروط تقديمها على الصلاة كما علم مما مر . ثم شرع في مستحبات الخطبة فقال (وتسنّ الخطبة (على منبر) بكسر الميم مأخوذ من المنبر وهو الارتفاع ، وأن يكون المنبر على يمين مصلي الإمام لأن منبره صلى الله عليه وسلم هكذا وضع ، وكان يخطف قبله على الأرض ، وعن يساره جلع نخلة يعتمد عليه ، ولما اتخذ المنبر كان ثلاث درج غير الدرجة المسماة بالمستراح ، وكان يقف على الثالثة ، فيندب الوقوف على التي تلى المستراح ، فإن طال المنبر فعل السابعة كما قاله الماوردي ، لما نقل أن مروان زاد في زمن معاوية رضى الله عنه على المنبر الأول ست درج فصار عدد درجه تسعة ، وكان الخلفاء يقفون على السابعة وهي الأولى ، وينبغي أن يكون بين المنبر والقبلة قدر ذراع أو ذراعين ، قاله الصيمري . وظاهر كلامهم استحبابها على منبر ولو بمكة وهو الأوجه ، وإن قال السبكي : الخطابة بمكة على منبر بدعة ، والسنة أن يخطف على الباب كما فعل صلى الله عليه وسلم يوم الفتح ، وإنما أحدث المنبر بمكة معاوية بن أبي سفيان ، ويكره منبر كبير يضيق على المصلين ، ويستحب التيامن في المنبر الواسع (أو) على موضع (مرتفع) لكونه أبلغ في الإحلام إن لم يكن منبر كما في الشرحين والروضة وإن اقتضت عبارة الكتاب التسوية ، فإن تعلم استند إلى نحو خشبة كما كان عليه الصلاة والسلام يفعل قبل المنبر (ويسلم) عند دخوله على الحاضرين لإقبالهم عليهم ثم (على من عند المنبر) ندبا إذا انتهى إليه كما في المنبر للاتباع ، رواه البيهقي ولمفارقته لإياهم ، وظاهر كلامهم أنه لو تعددت الصفوف بين الباب والمنبر لا يسلم إلا على الصف الذي عند الباب والصف الذي عند المنبر ، والأوجه كما هو القياس سنّ السلام على كل صف أقبل عليهم ، ولعل اقتصارهم على ذينك لأيهما أكد ، وقد صرح الأذرعى بنحو ذلك ، ولا تسن له تحية المسجد كما في زوائد الروضة (ر) يسن (أن

[فائدة] وقع السؤال في الدرس عما لو رأى حنفيا مسنّ فرجه مثلا ثم خطب فهل تصح خطبته أم لا ؟ فيه نظر . والجواب عنه أن الظاهر الصحة ، ويوجه بما صرحوا به أنا نحكم بصحة عبادة المخالفين حيث قلندوا تقليدا صحيحا ، وإنما امتنعت القدوة بهم للربط الحاصل بين الإمام والمأموم المقتضى لجزمه بالنية وذلك يتوقف على اعتقاد صحة صلاته ، ولا ارتباط بين السامعين والخطيب ، فحيث حكم بصحة عبادته اكتفى بخطبته لكتنا لنصلي خلفه ، فإن أمّ غيره جاز الاقتداء به . ويحتمل أن يقال وهو الأقرب : بل المتعين عدم الصحة لأنه وإن لم يكن بينهما رابطة لكنه يؤدي إلى فساد نية المأموم لاعتماد حين النية أنه يصلي صلاة لم تسبق بخطبة في اعتقاده (قوله فصار عدد درجه تسعة) لم له بعد الدرجة المسماة بالمستراح إلا فيكون عشرة (قوله على السابعة وهي الأولى) وعليه قصوره ما فعلوه أنه رفع المنبر بقايا بصورته وجعل تحته الدرج المذكور (قوله بين المنبر والقبلة) لعل حكته أن يتأق له المبادرة للقبلة مع فراغ الإقامة ، وعليه فما يفعل الآن من قربه منه جدا بخلاف الأولى ، لكنه ادعى المبادرة إلى الخراب بعد فراغ الخطبة (قوله أن يخطف على الباب) أي باب الكعبة (قوله ويستحب التيامن) أي للخطيب وهو القرب من جهة اليمين (قوله أو مرتفع) والسنة فيه أن لا يتألف في ارتفاعه بحيث يزيد على المنابر المعتادة (قوله ولمفارقته لإياهم) أي باشتغاله بصعوده المنبر ، ويؤخذ منه أن من فارق القوم لشغل ثم عاد إليهم سنّ له السلام وإن قربت المسافة جدا (قوله ولا يسن له تحية) ومعلوم أن التحية لمن كان في غير المسجد ثم أتاه ، ومنه

يقبل عليهم) بوجهه لأنه اللائق بأدب الخطاب ، ولأنه أبلغ لقبول الوعظ وتأثيره ومن ثم كرهه خلافه . نعم يظهر في المسجد الحرام أنه لا كراهة في استقبالهم لنحو ظهوره أخلوا من العلة المارة ، ولأنهم محتاجون لذلك فيه غالبا على أنه من ضروريات الاستئذنة المطلوبة لهم كما مر (إذا صعد) الدرجة التي تحت المستراح أو استند إلى ما يستند إليه (ويسلم عليهم) ندبا للاتباع والإقباله عليهم ، ويجب رد السلام عليه في الحالين وهو فرض كفاية كالسلام في باقي المواضع ، ويندب رفع صوته زيادة على الواجب للاتباع ، رواه مسلم ، ولأنه أبلغ في الأعلام (ويجلس) بعد سلامه على المستراح ليُسرع من تعب الصعود (ثم) هي بمعنى القاء التي أفادتها عبارة أصابه (يؤذن) بفتح الدال في حال جلوسه ، قاله الشارح ، وضبطه الديرى بكسرها ليوافق ما في المحرر من أن المسحوب كون المؤذن وأخلوا لاجتماعه كما استحبه أبو على الطبري وغيره . وعبارة الشافعي : وأحب أن يؤذن مؤذن واحد إذا كان على المنبر لاجتماع المؤذنين ، لأنه لم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلا مؤذن واحد ، فإن أذنوا جماعة كرهت ذلك ، ولا يفسد شيء منه الصلاة لأن الأذان ليس من الصلاة وإنما هو دعاء إليها ، وما ضبطه الشارح ليناقي كون المؤذن واحدا كما لا يخفى ، وأما ما جرت به العادة في زمنا من مرق يخرج بين يدي الخطيب يقول - إن الله وملائكته - الآية ثم يأتي بالحديث فليس له أصل في السنة كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى ، ولم يفعل بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم بل كان يحمل يوم الجمعة حتى يجتمع الناس ، فإذا اجتمعوا خرج إليهم وحده من غير جلاويش يصيح بين يديه ، فإذا دخل المسجد سلم عليهم ، فإذا صعد المنبر استقبل الناس بوجهه وسلم عليهم ، ثم يجلس ويأخذ بلال في الأذان ، فإذا فرغ منه قام النبي صلى الله عليه وسلم بخطب من غير فصل بين الأذان والخطبة لا بأثر ولا خبر ولا غيره ، وكذلك الخلفاء الثلاثة بعده ، فعلم أن هذا بدعة حسنة ، إذ في قراءة الآية الكريمة تنبيه وترغيب يعلم أن من كان جالسا في المسجد وأراد الخطبة سن له فعل وانتها قبل الصعود (قوله اللائق بأدب الخطاب) وفي نسخة الخطباء (قوله أنه لا كراهة في استقبالهم) أي لأنهم يستدبرون في المسجد الحرام فلا يتأقن بجمعهم الاستقبال ، بل بعضهم يستقبل وجهه وبعضهم يستقبل ظهوره (قوله أخلوا من العلة المارة) هي قوله لأنه اللائق الخ (قوله إذا صعد) بكسر العين كما في شرح الروض (قوله ويجلس بعد سلامه) أي فلو لم يلت به قبل الجلوس فينبغي له أن يأتي بعده ويحصل له أصل السنة (قوله إلا مؤذن واحد) أي لم يؤذن بين يديه إلا مؤذن واحد فلا يناق أن له أكثر من واحد (قوله فإن أذنوا جماعة كرهت ذلك) قال حج : إلا لعذر انتهى : أي فإن كان ثم عذر بأن اتسع المسجد جدا ولم يكف الواحد تعدد المؤذنين في نواحي المسجد بحسب الحاجة ولا يجمعون للأذان كما صرح به صاحب البهجة حيث قال :

وهي فرائد أخرجت ويندب لمن يؤذنون أن يرتبوا

إن يتسع لهم جميعا زمن فإن يضيق تفرقوا وأذنوا

• أي في نواحي مسجد •

الخ

(قوله ثم يأتي بالحديث) أي السابق في قوله إذا قلت لصاحبك الخ بعد الأذان كما يأتي (قوله بل كان يحمل) أي

(قوله أخلوا من العلة المارة) أي عند قول المصنف ، ويسن الإنصات وهي ما فيه من توجيههم للقبلة (قوله كما مر) أي في صلاة الجماعة (قوله ويندب رفع صوته) يعني بالخطبة بقرينة قوله زيادة على الواجب ، وإن كان الأولى تأخير هذا لعله (قوله فعلم أن هذا بدعة حسنة) كان الأولى أن يقول كما قال الشهاب حج لكنها حسنة ، وإلا فني علم كونها حسنة مما ذكر نظر ظاهر

في الإتيان بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في هذا اليوم العظيم المطلوب فيه إكثارها ، وفي قراءة الخبر بعد الأذان وقبل الخطبة تيقظ للمكلف لاجتناب الكلام المحرم أو المكروه في هذا الوقت على اختلاف العلماء فيه ، وقد كاثرت النبي صلى الله عليه وسلم يقول هذا الخبر على المنبر في خطبته ، والخبر المذكور صحيح (و) يس (أن تكون الخطبة (بلغة) أى فصيحة جزة لأنه أوقع في القلوب من المبتذل الركيك لعدم تأثيره في القلوب (مفهومه) لاغربية وحشية إذ لا ينتفع أكثر الناس بها ، وقال على رضي الله عنه : حدثوا الناس بما يعرفون ، أتحبون أن يكذب الله ورسوله ، ولهذا قال الشافعي رضي الله عنه : يكون كلامه مسترسلا مبينا معربا من غير تفتن ولا تمطيط ، وكثر المتولى الكلمات المشتركة والبعيدة عن الأفهام وما ينكره عقول الحاضرين ، وقد يحرم الأخير أن أوقع في محظور (قصيرة) أى بالنسبة للصلاة لخبر مسلم وأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة وفتكون متوسطة بين الطويلة والقصيرة ، ولا يعارضه خبره أيضا من أن صلاته صلى الله عليه وسلم كانت قصدا وخطبته قصدا ومن أن قصرها علامة على الفقه لأن القصر والطول من الأمور النسبية ، فالمراد باقتصارها إقصاها عن الصلاة وإطالة الصلاة إطالتها على الخطبة ، فلم أن سن قراءة ق في الأولى لا ينافي كون الخطبة قصيرة أو متوسطة . قال الأذري : وحسن أن يختلف ذلك باختلاف أحوال وأزمان وأسباب ، وقد يقتضي الحال الإسهاب كالخروج على الجهاد إذا طرق العدو والعياد بالله تعالى البلاد ، وغير ذلك من النهي عن النحر والفراش والزنا والظلم إذا تابع الناس فيها وحسن قول الماوردي : ويقصد لإيراد المعنى الصحيح واختيار اللفظ القصيب ولا يطول إطالة تمل ولا يقصر قصرا يجل النهي . وما ذكره الأذري غير مناف لما مر ، إذ الإطالة عند دعاء الحاجة إليها لعارض لا يعكر على ما أصله أن يكون مقتصدا (ولا يلتفت يمينا و) لا (شمالا) ولا خلفا (في شيء منها) لأنه بدعة بل يستمر على مامر من الإقبال عليهم إلى فراغها ، ولا يعيث بل ينشع كما في الصلاة ، ولو استقبل القبلة أو استبدرها الحاضرون أجزأ مع الكراهة (وأن يعتمد) في حال خطبته استحبابا (على سيف أو عصا) ونحوه من قوس أو رمح لما صبح و أنه صلى الله عليه وسلم توكا في خطبته يوم الجمعة على قوس أو عصي و حكمته الإشارة إلى أن هذا الدين قام بالسلح ، ولهذا قبضه باليسرى على عادة من يريد الجهاد به ، وليس هذا تناولا حتى يكون باليمين بل هو استعمال وامتنان بالاتكاء ، فكانت اليسار به أليق مع ما فيه من تمام الإشارة إلى الحكمة المذكورة ، ويشغل يمينه بالمنبر إن لم تكن فيه نجاسة كلبور طير لا يعني عنه وهي ملائكية له ، فإن لم يجد شيئا من ذلك جعل اليمنى على اليسرى تحت صدره أو أرسلهما ، والغرض أن ينشع ولا يعيث بهما كما مر ، ولو أمكنه شغل اليمنى بحرف المنبر وإرسال

يؤخر الخروج (قوله يقول هذا الخبر على المنبر في خطبته) لم يقل في افتتاح خطبته فأشعر أنه كان يقول كيف اتفق من غير تخصيصه بموضع بعينه ، ولعله صلى الله عليه وسلم كان يقول في ابتداء الخطبة لكونه مشتغلا على الأمر بالإنيصات (قوله يكون كلامه) أى يس أن يقول الخ ، وقوله معربا : أى واضحا (قوله من غير تفتن) ولا تمطيط (عطف تفسير) قوله وأقصروا الخطبة (بضم الصاد على وشيخ الإسلام ، وقضية تعبير الشارح الآتي بالإقصار كسر الصاد وفتح الهزة ، ويكون مأخوذا من أقصر إلا أن يقال : إن ضم الصاد هي الرواية من قصر وهو لا ينافي أن أقصر لغة ، ثم رأيت في المصباح أن قصر هو الكثير ، وأن تعديته بالهمز أو التضعيف لغة قليلة ، وعليه فيجوز في هذه المادة من حيث اللغة ضم الصاد تخفة من قصر وكسرهما مع فتح الهمز مع أقصر وكسرهما مشددة من قصر (قوله الإسهاب) أى التطويل (قوله أو عصا) أى تارة على هذا وتارة على هذا (قوله أو أرسلهما)

(قوله والغرض أن ينشع الخ) أى عند عدم وجدانه لما مر فلا ينافي الحكمة المارة

الأخرى فلا بأس به ، ويكره له ولم الشرب من غير عطش ، فإن حصل فلا ، وإن لم يشتد كما اقتضاه كلام الروضة وغيرها ، ويكره ما ابتدعه جهلة الخطباء من الإشارة بيد أو غيرها والاتفات في الخطبة الثانية ودق الدرجة في صعوده بنحو سيف أو رحله ، والدعاء إذا انتهى إلى المستراح قبل جلوسه عليه وقول البيضاوى : يقف في كل مرقة وقفة خفيفة يسأل الله الموتة والتسديد . غريب ضعيف ، ومبالغة للإسراع في الثانية وخفض الصوت بها والاحتباء حال الخطبة للهى الصحيح عنه وطلبه النوم ، ويسن أن يحتم الثانية بقوله : أستغفر الله لي ولكم ، ومن البدع المنكرة كما قاله القمولى كآين النحاس وغيره كتب كثير أوراقا يسمونها حفاظ آخر جمعة من شهر رمضان حال الخطبة لما فيه من الاشتغال عن الاستماع وكتابة ما لا يعرف معناه ، وقد يكون ذالاً على ما ليس بصحيح ، ومما عمت به البلوى في أماكن كثيرة من بلدتنا أن يمسك الخطيب حال خطبته حرف المنبر ويكون في جانب ذلك المنبر عاج غير ملاق له ، وقد أفتى به الوالد رحمه الله تعالى بصحة خطبته ، كما تصح صلاة من صلى على سرير قوائمه أو نجس أو على حصير مفروش على نجس أو بيده جبل مشدود في سفينة فيها نجاسة وهى كبيرة لانتجر بجمه لأنها كالمدار ، فإن كانت صغيرة تنتجر بجمه لم تصح صلاته . قال الأسنوى في المهمات : وصورة مسألة السفينة كما في الكفاية أن تكون في البحر ، فإن كانت في البر لم تبطل قطعاً صغيرة كانت أو كبيرة انتهى . وإنما بطلت صلاة القابض طرف شيء على نجس وإن لم يتحرك بحركته لحمله ما هو متصل بنجس ، ولا يتخيل في مثلثنا أنه حامل للمنبر (وأن يكون جلوسه بينهما) أى الخطيبين (نحو سورة الإخلاص) تقريباً (وإذا فرغ) من الخطبة (شرع المؤذن في الإقامة ويأمر الإمام) ندبا (ليبلغ المخراب مع فراغه) من الإقامة مبالغة في تحقق الموالاة وتخفيفاً على الحاضرين . وقضية ذلك أنه لو كان الإمام غير الخطيب وهو بعيد عن المخراب أو بطيء النهضة من له القيام يقدر بياضه بالمخراب ، وإن فاتته سنة تأخر القيام إلى فراغ الإقامة (ويقرأ) ندبا بعد الفاتحة (في) الركعة (الأولى والجمعة و) في (الثانية المناقنين) بكاملها أو صبح وهل أتاك ،

وينبى أن تكون الأولى أولى للأمر بها في الصلاة وقد يشعره التقديم (قوله ويكره له) أى حال الخطبة (قوله يقف في كل مرقة) قال في المختار : المراقبة بالفتح والكسر : الدرجة ، فنكسر شبهها بالآلة التى يعمل بها ، ومن فتح جعلها موضع الفعل (قوله غريب ضعيف) أى فلا يسن ، بل قد يقضى كلامه كراهة ذلك فيطلب منه الصعود مسترسلاً في مشيه على العادة . وعبارة الزبائى : ويصعد بتؤدة ورق كما في التبصرة ، ومثله في سم على منبر تقلا من العباب ، وهى ظاهرة فيما قلناه (قوله بقوله أستغفر الله لي ولكم) أى ويحصل ذلك بمرة واحدة ، وبه تعلم أن ما يقع من بعض جهلة الخطباء من تكريرها ثلاثة لا أصل له (قوله وكتابة ما لا يعرف معناه) قال حجج بعد ما ذكر : أى وقد جزم أئمتنا وغيرهم بحممة كتابة وقراءة الكلمات الأصحجية التى لا يعرف معناها (قوله وقد أفتى الوالد رحمه الله تعالى بصحة خطبته) أى حيث لم ينجر بجمه أخذاً من كلامه الآتى (قوله وفى الثانية المناقنين) قال حجج : فإن لم يسمع : أى قراءة الإمام وسنن له السورة فقرأ المناقنين فيها : أى الأولى احتمل أن يقال : ويقرأ بالجمعة في الثانية كما حمله كلامهم ، وأن يقال : يقرأ المناقنين لأن السورة ليست متصلة في حقه انتهى . والأقرب الاحتمال الأول ، لأنه إذا قرأ المناقنين في الثانية خلط صلاته من الجمعة ، بخلاف ما إذا قرأ الجمعة فإن صلاته

(قوله وكتابة ما لا يعرف معناه) مطوف على الاشتغال .

ولو صلى بغير محصورين للاتباع . رواه مسلم قيما . قال في الروضة : كان صلى الله عليه وسلم يقرأ بهاتين في وقت وهاتين في آخر . فالصواب أنهما سنتان لا قولان كما أفهمه الرافعي انتهى . وقراءة الأولين أولى كما صرح به الماوردي ، فإن ترك الجمعة أو سبح في الأولى عمدا أو سهوا أو جهلا قرأها مع المنافقين أو هل أتاك في الثانية لتأكد أمر السورتين وإن كان إماما لغير محصورين ، ولو قرأ بالمنافقين في الأولى قرأ بالجمعة في الثانية وقراءة بعض من ذلك أفضل من قراءة قدره من غيرهما ، إلا إذا كان ذلك الغير مشتملا على ثناء كآية الكرسي وحكم سبح والغاشية منقروا في الجمعة والمنافقين ويسن كون القراءة في الجمعة (جهرا) بالإجماع وهذه من زيادة الكتاب على المحرر من غير تمييز ، ويسن للمسبوق الجهر في ثانيته كما نقله صاحب الشامل والبحر عن النص .

فصل في الأغسال المستحبة في الجمعة وغيرها وما يذكر معها

(يسن الغسل لحاضرها) أي ليريد حضورها وإن لم تلزمه الجمعة لخبر « إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل » وخبر البيهقي بسند صحيح « من أتى الجمعة من الرجال أو النساء فليغتسل ، ومن لم يأتيها فليس عليه غسل » (وقيل) يسن الغسل (لكل أحد) كالعيد وإن لم يرد الحضور ، ويفارق العيد على الأول حيث كان غسله اليوم فلم يختص بمن يحضر بأن غسله للزينة وإظهار السرور وهذا للتنظيف ودفع الأذى عن الناس ، ومثله يأتي في التزيين . ويكره

اشتملت على الصورتين وإن كانت كل منهما في غير موضعها الأصلي ، وأما لو أدرك الإمام في الثانية وسمع قراءته قال سم على حجج : فالذي يتجه أن يقرأ المأموم في ثانيته الجمعة ، لأن قراءة الإمام قراءة المأموم ، فكان المأموم قرأ المنافقين فيها ، وإن كانت أول صلاته فيقرأ بالجمعة في الثانية لتلا تحلو صلاته منها انتهى . ولو قيل في هذه يقرأ المأموم في ثانيته المنافقين لم يبعد ، لأن قراءة المأموم المنافقين التي معها المأموم ليست قراءة حقيقة للمأموم ، بل ينزل منزلة ما لو أدركه في الركوع فيحمل القراءة عنه : فكانه قرأ ما طلب منه في الأولى أصالة وهو الجمعة ، وبقي ما لو قرأ الإمام الجمعة والمنافقين في الركعة الأولى فينبغي أن يقرأ في الثانية سبوح وهل أتاك لأنهما طلبا في الجمعة في حد ذاتهما (قوله ولو صلى بغير محصورين) محمول شامل لما لو تضرروا أو بعضهم لحصر يول مثلا ، وينبغي خلافه لأنه قد يؤدي إلى مفارقة القوم له وصيرورته منفردا (قوله أفضل من قراءة قدره من غيرهما) ظاهره ولو كان سورة كاملة ، لكن تقدم له في صفة الصلاة أن قراءة سورة كاملة أفضل من قدرها من طويلة فليراجع ، ويحتمل تخصيص أفضلية السورة بالنسبة لقدرها بما لم يرد فيه طلب السورة الكاملة التي قرأ بعضها .

[فائدة] ورد « أن من قرأ عقب سلامه من الجمعة قبل أن يثني رجله الفاتحة والإخلاص والمعوذتين سبعاً سبعاً غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر » وأعطى من الأجر يعدد من آمن بالله ورسوله « وفي رواية لابن السني أن ذلك بإسقاط الفاتحة بعيد من السوء إلى الجمعة الأخرى . وفي رواية بزيادة وقيل أن يتكلم حفظ له دينه ودينه وأهله وولده اه حج . وقوله وقيل أن يتكلم : أي ومع ذلك لا يكون اشتغاله بالقراءة علما في عدم رد السلام فيما يظهر ، على أنه يجوز أن الرد لا يفوت ذلك لوجوبه عليه (قوله وهذه من زياد الكتاب) أي وقد علم من تتبع كلامه أنه إذا كانت الزيادة كلمة أو نحوها لا يثني عليها .

فصل في الأغسال المستحبة في الجمعة وغيرها

(قوله ومثله يأتي في التزيين) أي فيقال يختص هنا بمجرد الحضور بخلافه في العيد

فصل في الأغسال المستحبة في الجمعة وغيرها

ترك الغسل لأخبار الصحيحين « غسل الجمعة واجب » أى متأكد على كل محتمل « وحق على كل مسلم أن يغتسل فى كل سبعة أيام يوماً » زاد التتائى « وهو يوم الجمعة » وصرّحها عن الوجوب خبر « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل » رواه الترمذى وحسنه وخبر مسلم « من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فدفنا واستمع وأنصت غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى » وضابط الفرق بين الغسل الواجب والمستحب كما قاله الحلبي فى شعب الإيمان والقاضى حسين فى كتاب الحج أن ما شرع بسبب ماض كان واجبا كالغسل من الجنابة والحيض والتفاس والموت ، وما شرع لمعنى فى المستقبل كان مستحباً كأغسال الحج ، واستثنى الحلبي من الأوّل الغسل من غسل الميت . قال الزركشى : وكذا الجنون والإغماء والإسلام (ووقته من الفجر) الصادق فلا يجزئ قبله ، لأن الأخبار علقته باليوم ، ويفارق غسل العيد حيث يجزئ قبل الفجر ببقاء أثره إلى صلاة العيد لقرب الزمن ، ولأنه لو لم يجز قبل الفجر لضاق الوقت وتأخر عن التذكير إلى الصلاة (وتقريبه من ذهابه) إلى الجمعة (أفضل) لأنه أفضى إلى الغرض من التنظيف ، وإن قال الأذرى : الأقرب أنه إن كان يجسده عرق كثير وريح كريه أخر وإلا بكر ، ولو تعارض هو والتذكير قدم كما قاله جمع متأخرون ، لأنه مختلف فى وجوبه ولتعدى أثره إلى الغير بخلاف التذكير ، ولا يبطله حدث ولا جنابة (فإن عجز) عن الماء حساً أو شرعاً (تيمم فى الأصح)

(قوله وأنصت) عطف مغاير (قوله وبين الجمعة الأخرى) زاد عن مسلم فى شرح الروض وزيادة ثلاثة أيام (قوله ووقته من الفجر) ويخرج بفوات الجمعة وقيل وقته من نصف الليل كالعيد انتهى خطيب (قوله وإن قال الأذرى الخ) أخره حجج مما بعده وهو أولى ، وعبارته : ولو تعارض مع التذكير فقدمه حيث أمن القوات على الأوجه للخلاف فى وجوبه ومن ثم كره تركه (قوله ولو تعارض هو) أى الغسل (قوله قدم) أى الغسل ومثله بدله فيها يظهر ، فإذا تعارض التذكير والتيمم قدم التيمم لأن الأصل فى البدل أن يعطى حكم المبدل منه من كل وجه ، لكن يرد عليه أن الغسل إنما قدم لأنه قيل بوجوبه ، وأما التيمم فى سنه خلاف فضلاً عن الاتفاق على سنه (قوله ولا يبطله حدث ولا جنابة) عبارة العباب بعد ما ذكر : لكن يسن إعادته انتهى . قال سم على حجج : وظاهره سن إعادته فيهما ، لكن عبارة المجموع مصرحة بعدم استحبابه للحدث بل محتملة لعدم استحبابه أيضاً كما بينه الشارح فى شرحه ، وهو كما بين ، بل القياس حرمة لأنه عبادة بلا سبب ، فهى فاسدة فتحرم كما لو اغتسل فى غير يوم الجمعة ينبتة إلا أن يقال : لما كان الغرض من الغسل التنظيف ووقته باق لم يحرم (قوله فإن عجز تيمم فى الأصح) قال حجج : ولو وجد ماء يكتفى بعض بدنه فظاهر أنه يأتى هنا ما يمسىء فى غسل الإحرام انتهى . والذى يأتى له فى الإحرام نصه ، ولو وجد بعض ماء يكتفيه فالنوى يتجه أنه إن كان بدنه تغير أزاله به ، وإلا فإن كفى الوضوء توضأ به وإلا غسل به بعض أعضاء الوضوء . وحينئذ إن نوى الوضوء تيمم عن باقيه غير تيمم الغسل وإلا كفى تيمم الغسل ، فإن فضل شيء عن أعضاء الوضوء غسل به أعلى بدنه انتهى . ومعلوم أن الكلام فى الوضوء المسنون ، فلا يقال : قضية قوله إن كان بدنه تغير أزاله تقديم ذلك على الوضوء الواجب وليس مراداً ، وهل يكره ترك التيمم إعطاء له حكم مبدله كما هو الأصل أولاً لقوات الغرض الأصل فى من النظافة ؟ كل محتمل انتهى حجج . أقول : والأقرب الكراهة لأن الأصل فى البدل أن يعطى حكم مبدله إلا لما منع ولم يوجد ، وعجز كون الغسل فيه نظافة بخلاف التيمم

(قوله لأخبار الصحيحين غسل الجمعة الخ) فى شرح الروض مثل هذا التعبير ، لكنه ساق ثلاثة أحاديث الحديثين المذكورين وخبر « إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل » المتقدم (قوله إن كان يجسده عرق كثير الخ) يعنى

بنيته بدلا عن الغسل ، أو بنية طهر الجمعة فيما يظهر لإحرازها للفضيلة كسائر الأغسال ، ومقابل الأصح لا يتمم إذ المقصود من الغسل التنظيف وقطع الرائحة الكريهة والتميم لا يفعله (ومن المستون غسل العيد) الأصغر والأكبر (والكسوف) للشمس والقمر (والاستسقاء) لاجتماع الناس لذلك كالجمعة وستأتي أوقاتها في أبوابها (و) الغسل (لغسل الميت) سواء أكان الميت مسلما أم كافرا ، وسواء أكان الغاسل جنبيا أم حائضا ، كما يسن الوضوء من جملة لعموم خبر « من غسل ميتا فليقتل ، ومن جملة فليتوضأ » وإنما لم يجب لخبر « ليس عليكم في غسل ميتكم

لا يكتفى ، إذ لو نظر إليه لما طلب التيمم . وفي حج : ولو فقد الماء بالكلية سن " له بعد أن يقيم عن حدثه تيمم عن الغسل ، فإن اقتصر على تيمم بنيتها فقياس مأمور آخر الغسل حصولها ، ويحتمل خلافه لضعف التيمم انتهى . والأول ظاهر وهو قريب . ونقل عن إفتاء هر .

[قائدة] سئل السبكي رحمه الله تعالى : هل تقضى الأغسال المسنونة ؟ فقال : لم أر فيها نقلا ، والظاهر لا لأنها إن كانت للوقت فقد فات أو للسبب فقد زال اه . وسأيت في كلام الشارح وهو ظاهر في غسل الكسوف ونحوه ، أما غسل غاسل الميت والجنون والإغماء فلا يظهر فيها القوات بل الظاهر طلب الغسل فيها وإن طال الزمن خصوصا وسبب الغسل من الجنون والإغماء احتمال الإنزال . نعم إن عرضت له جنابة بعد نحو الجنون فاغتسل عنها احتمل قواته واندرأجه في غسل الجنابة (قوله بنيته) أي التيمم بدلا عن الغسل الخ (قوله أو بنية طهر الجمعة) أي بأن يقول : نويت التيمم لظهر الجمعة ، ولا يكتفى أن يقصر على نية الطهر بدون ذكر التيمم (قوله والاستسقاء) ظاهره ولو فعلت الثلاثة فرادي وإن أشمر التعليل بخلافه سم على حج (قوله لاجتماع الناس لذلك) قضية هذا التعليل اختصاص الغسل بالمصل جماعة ، وقضية المتن أنه لا فرق بين ذلك ومن يصل منفردا اه سم على حج . وقوله لا فرق هو المعتقد (قوله والغسل لغسل الميت) أي أو تيممه كما هو الظاهر : أي ولو شيئا وإن ارتكب عمرا . ونقل في الدرس عن الناصر الطيلاوي في شرح التحرير ما يصرح بطلب التيمم من غسل الميت ، وعبارته : تنبيه : تعميره بغسل ميت جرى على الغالب ، وإلا فلو يعم الميت لعجزه عن غسله ولو شرعا سن للفاعل الغسل إن قدر ، وإلا فليقيم أيضا كما في غسل الجمعة ونحوه اه . وسواء أكان الغاسل واحدا أو متعددا حيث باشروا كلهم الغسل ، بخلاف المأوئين بمناولة الماء أو نحوه ، وظاهره أنه لا فرق أيضا بين أن يباشر كل منهم جميع يده أو بعضه كيدته مثلا ، وظاهره أيضا أن الحكم كذلك ولو لم يكن الموجود منه إلا العضو المذكور فقط وغسلوه وهو قريب . قال حج : وصحح جم « أنه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من أربعة : من الجنابة ، ويوم الجمعة ، ومن الحجامة ، ومن غسل الميت » وكتب عليه سم قوله : ومن غسل الميت هذا يدل على أنه صلى الله عليه وسلم غسل الميت اه (قوله ومن جملة) هذا لا يلاقى ما قلناه من قوله كما يسن الوضوء من جملة . وقضيته أنه إذا انتهى جملة لا يسن الوضوء بعده فليأتمل . وعبارة سم على منهج : ويستحب الوضوء لمسه ، وكذا لحمله على ما يؤخذ من قول شرح الروض في قوله في الحديث : ومن جملة فليتوضأ ، وقيس بالحمل المس اه . والمتبادر منها أن الوضوء بعد الحمل . ثم رأيت في سم على حج مانصه : وهل المراد أن الوضوء بعد الحمل كما هو ظاهر اللفظ أو قبله والمعنى من أراد جملة ؟ فيه نظر فلا يرجع . وعبارة الروض : والغسل من غسل الميت سنة كالوضوء من

إن كان جسده يجلب الأعراق والأوساخ كثيرا كما هو ظاهر (قوله كما يسن الوضوء من جملة) من فيه تعليلها ليلاقى ما سيأتى له في تأويل الحديث المقتضى أن الوضوء للحمل لا من الحمل . وفي بعض النسخ : كما يسن الوضوء لمن

غسل^١ إذا ضلّتموه ، وقيس بالنسل الوضوء . وقوله ومن حله : أى أراد حله ليكون على طهارة (و) غسل (المجنون والمعنى عليه إذا أفاق) أى ولم يتحقق منه إزاله ونحوه مما يوجبه للاتيان في الإغماء . رواه الشيخان ، وفي معناه المجنون بل أولى لما قيل عن الشافعي أنه قال : قلّ من جنّ إلا وأنزل . لا يقال : لم لم يجب كما يجب الوضوء ؟ لأننا نقول : لا علامة ثم على خروج الريح ، بخلاف المتي لمشاهدته ، وينوى هنا رفع الجنابة لأن غسله لأجلها كما تقول ، ويحيزه بفرض وجودها إذا لم يبين الحال أصلها مما مرّ في وضوء الاحتياط ، وغسل كلامهم الفصل من الجنون والإغماء غير البالغ أيضا عملا بعموم الخبر (و) الفصل (للكافر) بعد إسلامه (إذا أسلم) ولم يسبق منه نحو جنابة ويسن غسله بماء وسدر وأن يحلق رأسه قبل غسله ، ووقت غسله بعد الإسلام كما مرّ وما في خبر ثمامة مما يخالفه عمول على أنه أسلم ثم اغتسل ثم أظهر إسلامه بقرينة رواية أخرى ، أما إذا سبق منه نحو جنابة فيجب غسله وإن اغتسل في الكفر لمدم صحت منه ، وظاهر إطلاعهم عدم الفرق هنا في استحباب الحلق بين الذكر وغيره وهو محتمل ، ويحتمل أن على تنبيهه للذكر المحقق وأن السنة للمرأة والخنى التصدير كالخنج ، وعلى الأول بفرق بأن القصد ثم لإزالة شيء من شعره بدليل أن الواجب إزالة ثلاث شعرات فقط وهما جميع ما نبت في الكفر

مه انتهى . وفي شرحه في قوله في الخبر : ومن حله فليتوضأ وقيس بالحمل المس انتهى . وقوله وقيس الخ يقتضى أن الوضوء بعد الحمل كما أنه بعد المس لا قبله كما هو ظاهر . وفي شرح هر : ومن حله : أى أراد حله انتهى فليراجع ، وظاهر قوله في الحديث فليغتسل أن الاغتسال بعد تنسيل الميت (قوله إذا أفاق) وينبى أن يلحق بالمعنى عليه السكران فيندب له النسل إذا أفاق ، بل قد يدعى دخوله في المعنى عليه مجازا (قوله وينوى هنا رفع الجنابة) أى في الجنون والإغماء (قوله ويحيزه) أى النسل ، وقوله بفرض وجودها : أى الجنابة (قوله إذا لم يبين الحال) أى وهل يرتفع به الحدث الأصغر أولا لأن غسله للاحتياط والحدث الأصغر محقق فلا يرتفع بالشكوك فيه ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لما ذكر (قوله وغسل كلامهم الفصل من الجنون) وقضيه أنه ينوى حينئذ رفع الجنابة وإن قطع بانتفاءها منه لكونه ابن ثمان من السنين مثلا ، وهو بعيد جدا لاستحالة إزاله ، بل الظاهر أن الصبي ينوى النسل من الإفاقة ، لكن قل عن هر أنه ينوى في هذه الحالة رفع الجنابة نظرا لحكمة المشروعية انتهى . ومثله في الزيادة معقباً له بقوله هذا ما بحث ، وما نقل عن هر وشيخنا الزياى يتناوله قوله هنا : وغسل كلامهم الفصل غير البالغ لكن لا تعرض فيه لتبى . وفي شرح الخطيب على الغاية أن البالغ ينوى رفع الجنابة بخلاف الصبي فإنه ينوى السبب (قوله ويسن غسله بماء وسدر) ولعل وجهه تخصيص هذا بطلب السبب فيه دون بقية الأضال المبالغة في إظهار التباعد عن أثر الشرك وتنزيل أثره وإن كان معنويا منزلة الأقدار الحسية (قوله وأن يحلق رأسه قبل غسله) قال سم على منبج بعد ما ذكر لا بعله كما وقع لبعضهم ، وقال هر : إن حصلت منه جنابة حال الكفر غسل قبل الحلق : أى لترفع الجنابة عن شعره ولا فبعد الحلق لأنه أنظف لرأسه انتهى (قوله فيجب غسله) ظاهره أنه لا يخاطب بالفصل المنسوخ ، وقياس من أصبح جنبا يوم جمعة حيث طلب منه الفصل للجنابة والجمعة حتى لو نوى أحد ما حصل له فقط أنه هنا كذلك ، ونقل عن بعضهم في الدرس أنه كذلك (قوله بين الذكر وغيره) معتمد ، وقوله وعلى الأول هو قوله عدم الفرق هنا الخ (قوله وهنا جميع ما نبت في الكفر)

حله ، وقد يقال في تأويلها مثل ما سيأتى في تأويل الحديث : أى لمن أراد حله (قوله وينوى هنا رفع الجنابة) أى على وجه الاشتراط كما سيأتى ، فلا تصح نية غسل الإفاقة مثلا ، وعليه فإنيوه غير البالغ مع انتفاء هذا المعنى فيه يراجع (قوله ويحيزه بفرض وجودها) انظر ما معنى الإجزاء مع أنه محكوم بطهارته فلم يثبتين الحال

بدليل خير « أثنى عليك شعر الكفر » وعلى هذا يكون نذب الحلق هنا تغير الذكر مستثنى من كراهته له ، وقياس ماسأى في الحجّ نذب إمرار الموصى على رأس من لا شعر له (وأغسال الحج) الآتى بيانا إن شاء الله تعالى الشامل ذلك للعمرة أيضا ، وعلم من إتيانه بمن عدم انحصار الأغسال المسنونة فيما ذكره ، فنها الغسل لتغير بدن من نحو حجامه أو فصد أو خروج من حمام عند إرادة الخروج وإن لم يتنوّر ، لأنه يغير البدن ويضعفه ، والغسل يشده وينعشه ، ومن تنفّ إبط ويقاس به نحو قص الشارب وحلق العانة ، وقد صرح في الروتنى بالثاني ، وللاعتكاف ولكل ليلة من رمضان ، وقيده الأذرعى بمن يحضر الجماعة ، والأوجه الأخذ بإطلاقهم ، وللدخول حرم مكة والمدينة وفي الوادى عند سيلانه ولكل جميع للناس . أما الغسل للصلوات الخمس فغير مستحب ،

قضيته عدم اختصاص الحلق بشعر الرأس ، لكن ظاهر كلامهم بخلافه ، وعليه فلعل سبب تخصيص الرأس بالحلق ظهور شعره دون غيره ، فكانت إزالته علامة ظاهرة على التباعد عن أثر الكفر ، وإنما لم يتعد لشعور الوجه لما في إزالتها من المثلة ولا كذلك الرأس لسرتها (قوله الشامل ذلك) أى المذكور ، ولعل وجه الشمول أن المراد بأغسال ما ذكر من الأغسال في بابه (قوله الغسل لتغير بدن) قضيته عدم استحباب الغسل من الحجامه والقصد إذا لم يتغير بدنه . وقضية حجّ خلافه ، فإنه جعل نذب الغسل لجرد الحجامه والقصد ولم يقيد بالتغير والأقرب قضية حج ، ولعل المراد بالتغير حدوث صفة لم تكن موجودة قبل ، ويدل عليه قوله : ومن تنفّ إبط ويقاس به الخ ، أو أن نحو الحجامه مظنة للتغير (قوله من نحو حجامه) بيان للأسباب المغيرة للبدن (قوله أو خروج من حمام) وهل يقتل بماء بارد أو حارّ فإن الحارّ يرخي البدن والبارد يشده ، ثم رأيت في فتاوى شيخنا حجّ التقييد بالبارد اه سم على منج . وقوله عند إرادة الخروج يفيد أنه يقتسل داخل الحمام لإزالة التغير الحاصل من العرق ونحوه ، وعليه فلو اغتسل من الحنفية مثلا ثم اتصل بغسله الخروج لا يبطل منه غسل آخر (قوله ومن تنفّ إبط) أى كلاً أو بعضاً (قوله ولكل ليلة من رمضان) أى ويدخل وقته بالغروب ويخرج بطلوع الفجر (قوله والأوجه الأخذ بإطلاقهم) أى فلا يتقيد بمجرد الجماعة وذلك لأن الغسل للجماعة سنة مستقلة كما يصرّح به قوله إذ جماعة الليل الخ ، فإن جماعة النهار يطلب الغسل لها ويشمل ذلك قوله ولكل جميع الخ ، لكن قد يشكل كل هذا على قوله أما الغسل للصلوات الخمس فغير مستحب الخ ، فإنه شامل لما لو فعلت جماعة أو فرادى فليتأمل ، إلا أن يقال : مراده أن الغسل للصلاة لايسن لها من حيث كونها صلاة فلا ينافى سنيتها لها من حيث الجماعة (قوله وللدخول حرم مكة) قال حج : ولأذن وللدخول مسجد : أى قبلهما (قوله ولكل جميع للناس) قال حج : من مجامع الخير ، ونقل عنه سم أنه قال في شرح العباب : أى على مباح فيما يظهر ، لأن الاجتماع على معصية لاحرمه له الخ انتهى . ومن المباح الاجتماع في القهوة التي لم تشتمل على أمر محرم ، ولو كان الداخل ممن لا يليق به دخوله كعظيم مثلا ، ثم ينبغي أن هذه الأغسال المستحبة إذا وجد لها أسباب كل منها يقتضى الغسل كالإفاقة من الجنون مثلا وحلق العانة

(قوله أو خروج من حمام) الأولى إسقاط لفظ خروج (قوله والأوجه الأخذ بإطلاقهم) إذ جماعة الليل كجماعة النهار كذا في نسخة : ولم يظهر لي معنى هذا التعليق ، بل قد يفيد بظاهرة تقيض المطلوب ، ولعل مراده منه ما في التحفة وإن قصرت عبارته عنه ، ونص ما في التحفة قال الأذرعى : إن حضر الجماعة ، وفيه نظر لأنه لحضور الجماعة لا يكتفى بمرضان ، فنصهم عليه دليل على تدبیه وإن لم يحضرها لشرف الزمان اه (قوله ولكل جميع للناس) عبارة التحفة وعند كل جميع من مجامع الخير ، ونقل عنه الشهاب سم في شرح العباب أن المباح كذلك

كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى لشدة الحرج والمشقة فيه (وأكدها غسل غاسل الميت) في الجديد للاختلاف في وجوبه ثم يليه في الفضل غسل (الجمعة) للاختلاف فيه أيضا على ماسأني (وعكسه القديم) فقال أكدها غسل الجمعة ثم غسل غاسل الميت ، وقد رجحه المصنف فقال (قلت : القديم هنا أظهر) من الجديد وصوبت في الروضة الجزم به (ورجحه الأكثرون وأحاديثه) أي غسل الجمعة (صحيحة كثيرة وليس للجديد) هنا (حديث صحيح) يدل عليه (والله أعلم) وقد اعترض عليه في هذه الدعوى بأنه قد صحح الترمذي وابن حبان وابن السكن حديث «من غسل ميتا فليغتسل» وقال المسعودي : خرج بعض أصحاب الحديث لصحته مائة وعشرين طريقا ، لكن قال البخاري : الأشبه وقفه على أبي هريرة ، وقد أحسن الرازي حيث قال : لأن أخبار الجمعة أصح وأثبت ، على أنه يمكن الجواب عن المصنف بأن فيه إنما هو بحسب ما استحضره في ذلك الوقت ، أو أنه ليس له حديث صحيح بمعنى متفق على صحته فلا ينافي ما تقرر . ويؤخذ مما ذكر أن الأفضل بعدهما ما كثرت أحاديثه ثم اختلفت في وجوبه ثم ما صح حديثه ثم ما كان نفعه متعلدا أكثر ، ومن فوائد معرفة الأكس تقديمه فيما لو أوصى بماء لأولى الناس به وينوي بسائر الأغسال المسنونة أسبابها إلا غسل الإفاقة من الجنون والإغماء فإنه بنوى الجنابة كما مر ونقله الزركشي وارتضاء ، ويغفر عدم الجزم بالنية للضرورة ، ولو فاتت هذه الأغسال لم تنقض

ونتفت الإبط إلى غير ذلك يكفي لها غسل واحد لتداخلها لكونها مسنونة، وأنه لو اغتسل لبعضها ثم طرأ غيره تعدد الغسل بعدد الأسباب وإن تقاربت وكالغسل التيمم في ذلك ، ويؤيد ما ذكر من تعدد الغسل والتيمم بعدد الأسباب أنه لو اغتسل للعيد قبل التجر لا يسقط بذلك غسل الجمعة بل يأتي به بعد دخول وقته (قوله كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى) المتبادر أنه لا يستحب الغسل لها وإن فعلت في جماعة ، لكن كتب سم على قول حج ولكل جميع مانصه : هل ولو لجماعة الخمس اه . وعلم رده من المتبادر المذكور فليراجع ، وقد تقدم ما فيه (قوله لصحته) أي الحديث (قوله إنما هو بحسب ما استحضره) الأولى ما أشار إليه المحل من عدم تسليمه لصحة الحديث المذكور المشعر بإطلاعه عليه ورده (قوله ما كثرت أحاديثه) في شرح العباب تقديم ما اختلفت في وجوبه على غيره اه سم على حج . ولعل وجه ما هنا أنهم قدموا غسل الجمعة لكثرة أحاديثه فأشعر أنهم يقدمون ما كثرت أحاديثه على غيره (قوله ثم ما اختلف في وجوبه أهل المراد ما كان الاختلاف في وجوبه أقوى، ولا فضل الميت مختلف في وجوبه ، ومن ثم قدم على غيره ، على أن الكلام فيها وراء غسل الميت والجمعة، والأولى أن يقال : ما اختلفت في وجوبه مقدم على غيره، فلو اجتمع غسلان اختلفت في وجوب كل منهما قدم ما القول بوجوبه أقوى، فإن استويا تعارضا فيكونان في مرتبة واحدة (قوله فإنه ينوي الجنابة) ظاهره وجوبا حتى لا يجزى في السنة غير هذه النية ، ثم قال بعد كلام قرره : والحاصل أن الصبي ينوي الغسل من الإفاقة والبالغ ينوي رفع هذا أو رفع الجنابة اه سم على حج ، لأن ما ذكره من احتمال الإنزال مجرد حكمة ، ومن ثم طلب من الصبي إذا أفاق ، وتقدم من مر ما يخالفه فليراجع (قوله ولو فاتت هذه الأغسال) انظر بما يحصل القنوت للغسل من غسل الميت ونحوه ، ثم رأيت بهامش نسخة صحيحة من الزيادي مانصه : نقل شيخنا الزيادي أن شخصا من أهل العلم سأل شيخه الطنطاوي عم يخرج به غسل العيد ؟ فأجاب بأنه يخرج باليوم . وأما غسل الجمعة فيفوات الجمعة ، ونقل شيخنا المذكور عن بعض مشايخه أن غسل

(قوله على أنه يمكن الجواب عن المصنف الخ) ويمكن الجواب أيضا بأن مراده بالحديث المنفي ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم كما هو اصطلاح لبعضهم ، فلا ينافي صحة الخبر المذكور لأنه موقوف وفاقا للبخاري (قوله ويؤخذ مما ذكر أن الأفضل بعدهما ما كثرت أحاديثه الخ) في أخذ ما ذكر على هذا الترتيب مما قلناه من ظاهر

(و) يسن لغير معلور (التبكير إليها) لغير الإمام ليأخذوا مجالسهم وينظفوا الصلاة لغير الصالحين « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة : أيمثله ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة ، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر : أى طلوا الصمحف فلم يكتبوا أحداً » وفى رواية : فى الرابعة بطة ، والخامسة دجاجة ، والسادسة بيضة . وفى أخرى : فى الرابعة دجاجة ، وفى الخامسة عصفورا ، والسادسة بيضة . أما الإمام فلا يندب له التبكير بل يستحب له التأخير إلى وقت الخطبة اقتداء به صلى الله عليه وسلم وخلفائه ، قاله الماوردى وأقره فى المجموع ، ويلحق به من به سلس يول ونحوه فلا يندب له التبكير ، وإطلاقه يقتضى استحباب التبكير للعجز إذا استحسنا حضورها ، وكذلك الخنثى الذى هو فى معنى العجز وهو متجه والساعات من طلوع الفجر ، وإنما ذكر فى الخبر لفظ الرواح مع أنه اسم للخروج بعد الزوال

غاسل الميت ينقضى بنيته الإعراض عنه أو يطول الفضل اه . وقياس ماقلناه فى سنة الوضوء اعتياد هذا ، وقد يقال فى المجنون والمغنى عليه إنما يفوت النفس فى حقهما بعروض مايجب الفصل كجنابة فإن حكمة طلب غسلهما احتمال الجنابة وهو موجود وإن طال زمنه فعند عروض مايجب إذا اغتسل له اندرج فيه غسل الجنابة بتقدير وجودها زمن الجنون أو الإغماء ، ثم رأيت فى سم على حج ما يصرح بذلك ، وعبارته فى أثناء كلام : وينبى أن يستنى نحو غسل الإفاقة من جنون البالغ لأنه لاحتمال الجنابة وذلك موجود مع القوات . نعم إن حصلت له جنابة بعد الإفاقة واغتسل لها انقطع طلب الفصل السابق انتهى . وينبى أن غسل نحو القصد والحجامة كفصل غاسل الميت (قوله ويسن التبكير) قال سم على حج : لو بكر أحد مكرها على التبكير لم يحصل له فضل التبكير فيما يظهر ، فلو زال الإكراه حسب له من حيث أنه قصد الإقامة لأجل الجمعة فيما يظهر اه رحمه الله (قوله ليأخذوا مجالسهم) يؤخذ منه أن من هو مجاور بالمسجد أو يأتيه لغير الصلاة كطلب العلم بحسب إتيانه للجمعة من وقت النهي ، ويؤخذ منه أيضا أن الخطيب لو بكر إلى مسجد غير الذى يخطب به لا يحصل له سنة للتبكير لأنه ليس مهيئاً للصلاة فيه (قوله من اغتسل الخ) هذا الحديث الشريف يفيد أن هذا الثواب المخصوص إنما يحصل لمن اغتسل سم على منحه زاد على حج والثواب أمر توقيفى فيتوقف على الوجه الذى ورد عليه اه رحمه الله (قوله فإذا خرج الإمام) أى للخطبة (قوله حضرت الملائكة) انظر هل المراد بهم الحفظة أو غيرهم ، وعليه فهل الكاتب فى الجمعة الثانية هو الكاتب فى الأولى أو غيره فيه نظر ، والأقرب أنهم غير الحفظة لأن الحفظة لا يشارقون من عينا له ، وهؤلاء يجلسون بأبواب المساجد لعامة من يدخل (قوله فلا يندب له التبكير) هل أجره دون أجر من بكر انتهى سم على منحه . وقد يقال : تأخيره لكونه مأموراً به يجوز أن يثاب عليه ثوابا يساوى ثواب المبكرين أو يزيد (قوله له التأخير) أى فلو بكر لا يحصل له ثواب التبكير وحكمته أنه أحب له وأعظم فى النفوس (قوله ويلحق به) أى الإمام (قوله فلا يندب له التبكير) ظاهره وإن أمن توليت المسجد ، ويوجه بأن السلس من حيث هو مظنة لخروج شئ منه ولو على القنطة والعصابة (قوله إذا استحسنا حضورها) أى بأن لم تكن مترتبة ولا متعطرة

(قوله خبر الصالحين من اغتسل الخ) ظاهره أن الفضل الآتى شرطه الفصل فليراجع (قوله من راح فى الساعة الثانية الخ) معطوف على من اغتسل وإلا لقال فإن راح الخ وله صلى الله عليه وسلم أشار بذلك إلى أن الفضل ليس بشرط فى هذا الفضل أو أنه حلف من الثانى لدلالة الأوك فليراجع مايدل على المراد (قوله اسم للخروج) المشهور أنه اسم للرجوع بعد الزوال ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « تغفوا لخاصا وتروح بظانا » وعليه فالقضاء ارتكبوا فيه مجازين حيث

مما عليه الجمهور لأنه خروج لما يؤتى به بعده ، على أن الأزهري قال : إنه يستعمل عند العرب في السير أي وقت كان من ليل أو نهار ، وفي أصل الروضة : ليس المراد من الساعات الفلكية وهي الأربع والعشرون ، بل ترتب درجات السابقين على من يليهم في الفضيلة لثلاث يستوى فيها رجلان جماعة في طرف ساعة ، ولثلاث يختلف في اليوم الثاني والصائف إذ لا يبلغ ما بين الفجر والزوال في كثير من أيام الشتاء ست ساعات ، فعليه كل داخل بالنسبة لما بعده كالمقرب بدنة ، وإلى من قبله بدرجة كالمقرب بقرة ، وبدرجتين كالمقرب كبشا ، وبثلاث

(قوله على أن الأزهري) هو من غير الجمهور فلا حاجة إلى قوله على أن الأزهري الخ (قوله جماعة في طرف ساعة) وانظر ما المراد بالمجيء هل هو الخروج من المنزل إلى المسجد حتى لو طال المشي من المنزل إلى المسجد يزمان كثير يصدق به أو لا بد من دخول المسجد لأن الأرواح اسم للذهب ؟ محل نظر والأقرب الثاني كما يتبادر من قوله في الحديث « فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة » الخ ، فإن الظاهر منه أن الملائكة يكتبون بباب المسجد من وصل إليهم . ونقل في الدرس عن الزيادي ما يوافق ما استقرنا . نعم المشي له ثواب آخر زائد على ما يكتب له في مقابلة دخوله المسجد قبل غيره (قوله ست ساعات) قال سم على منبج بعد ما ذكر : وفي فيه نظر إذ أكل أيام الشتاء مائة وخمسون درجة وهي عشر ساعات فلكية ، وابتداء اليوم عند أهل الفلك من الشمس فن الشمس إلى الزوال ينقصه خمس ساعات ، ولا شك أن من الفجر إلى الشمس لا ينقص عن ساعة وابتداء اليوم على الراجح هنا من الفجر ،

استعملوه في الذهب وفيما قبل الزوال (قوله على أن الأزهري الخ) هو مفهوم الجمهور فكان المناسب أن يقول : وقال الأزهري الخ (قوله ليس المراد من الساعات الفلكية) أي الشاملة للزمانية وهي انقسام كل واحد من الليل والنهار اثني عشر جزءا متساوية طالك كل منهما أم قصر ، وللمستوية وهي انقسامها أربعا وعشرين ساعة كل ساعة خمس عشرة درجة ، فعليه قد يكون النهار أكثر من ثلثي عشرة ساعة وقد يكون أقل ، وكذلك الليل بخلافه على الأول ، هذا هو اصطلاح الفلكيين ، ويدل على إرادته هنا مقابلة الفلكية بترتيب الدرجات فقط ، لكن قول الشارح الآتي ولثلاث يختلف في اليوم الثاني والصائف يدل على أن المعنى هنا الزمانية فقط ، إلا أن يقال : مراده به بيان ما يلزم على أحد المعنيين زيادة على ما يلزم عليهما معا (قوله ولثلاث يختلف في اليوم الثاني والصائف) ليس هذا في الروضة ، وعبارتها : ثم ليس المراد على الأوجه بالساعات الأربع والعشرين بل ترتيب الدرجات وفضل السابق على الذي يليه لثلاث يستوى في الفضيلة ورجلان جماعة في طرف ساعة انتهت (قوله إذ لا يبلغ ما بين الفجر الخ) فيه نظر ، إذا أقصر ما يمكن من أيام الشتاء في القطر المصري أن يكون ما بين الفجر والزوال تسعا وتسعين درجة وهو أكثر من ست ساعات فلكية : أي مستوية التي هي مراده كما علم ما مر ، إذ الساعة الفلكية بهذا المعنى خمس عشرة درجة ، ثم رأيت الشباب عميرة البرلسي سبق إلى نحو هذا (قوله فعليه كل داخل بالنسبة لما بعده الخ) لا يخفى أن معنى ما في الحديث من كونه كالمقرب بدنة أو بقرة أو غيرهما أن له ثوابا مثل ثواب المقرب لذلك ، وأن الثابت للجاني من الثواب بجميعه في ساعة ما ثواب واحد عند الله تعالى لا يختلف باختلاف الاعتبارات إذ لا يخلو اختلافه بذلك : فلهل مراد الشارح بما ذكره تبعا للإمداد أن هذا الثواب الثابت للجاني في ساعة ما ناقص بالنسبة لثواب من جاء قبله وزائد بالنسبة لمن جاء بعده ، ومقدار التفاوت بينه وبين ثواب من جاء قبله بدرجة كنسبة التفاوت بين البدنة والبقرة ، ومقداره بينه وبين من جاء بعده بدرجة كنسبة التفاوت بين البقرة والكباش وهكذا وإن لزم عليه ما سيأتي في الشرح ولا فأخذه على ظاهره لا يكاد يصح فليراجع وليحذر

كالمقرب دجاجة ، ويأربع كالمقرب بيضة . لكن قال في شرحي المذهب ومسلم : بل المراد الفلكية ، لكن بدنة الأول أكل من بدنة الأخير ، وبدنة المتوسط متوسطة كما في درجات صلاة الجماعة القليلة والكثيرة ، فعليه المراد بساعات النهار الفلكية اثنتا عشرة ساعة زمنية صيفا أو شتاء ، وإن لم تساو الفلكية فالعبرة بخمسة ساعات منها أوست ، وهو المعول عليه طالع الزمان أو قصر كما أشار إليه القاضي ، وهو أحسن من قول الغزالي آخر الأولى إلى طلوع الشمس ، والثانية ارتفاعها ، والثالثة انبساطها حتى ترمض الأقدام ، والرابعة والخامسة الزوال ، وصبح في الخبر « يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة » وهو مؤيد للثاني لاقتضائه أن يومها غير مختلف ، فلتحمل الساعة على مقدار سدس ما بين الفجر والزوال . وما يؤيد الثاني أيضا ما يلزم الأكل من كون الاقتصار في الحديث على الساعات الخمس أو الست لا حكمة له ، لأن السبق مراتبه غير منضبطة ، ويصح اعتبار الأمرين معا فينظر إلى الساعات من حيث الانقسام إليها ويخصص كل واحدة بشيء وينظر لأفراد الجانبين في كل منها من حيث تفاوتهم في البيضة مثلا بسبب الترتيب في الجبهى في ساعاتها ، فلا خلاف في الحقيقة بين الروضة والمجموع كلها قاله بعض أهل العصر ، وفيه نظر لا يخفى . فظاهر أن من جاء في الساعة الأولى ناويا للتبكير ثم عرض له عذر فخرج على نية العود لا تنفوته

فا بين الفجر والزوال يبلغ ست ساعات في أقل أيام الشتاء فليتأمل (قوله اثنتا عشرة ساعة) هو المعتمد : أى ، وذلك بأن يقسم ما بين الفجر وخروج الخطيب على ست ساعات بناء على روايتها أو خمس بناء على روايتها ، وتكون الساعات على الوجهين متساوية في المقدار ، ثم ما بعد خروج الخطيب إلى الغروب بقية الساعات فتكون ستا أو سبعا على الوجهين السابقين فيما قبل الخروج (قوله ترمض الأقدام) بابه طرب مختار (قوله والرابعة والخامسة) لم يميز أول الخامسة من الرابعة فيفيد اشتراكهما في وقت واحد . ولعل المراد منه أنه يجعل ما بعد الساعة الثالثة إلى الزوال منقسما بين الرابعة والخامسة على السواء ، وأن عمل ذلك حيث خرج الإمام عقب الزوال كما هو الغالب وإلا قسم ما بين خروج الإمام وآخر الثالثة بين الساعتين وعلى أنها ست ساعات ، فما بعد الثالثة يقسم بين الساعات الثلاث الباقية على السواء (قوله وهو مؤيد للثاني) هو قوله بل المراد الفلكية المبينة بالزمانية (قوله ما بين الفجر والزوال) هذا بناء على الغالب من أنهم يصلون عقبه ، وإلا فالمدار على خروج الخطيب ، فتقسم الساعات من الفجر إلى خروجه ، ثم رأيت في حج ما يوافقه وعبارته : والمراد أن ما بين الفجر وخروج الخطيب ينقسم ستة أجزاء متساوية ، سواء أطلال اليوم أو قصر (قوله وفيه نظر لا يخفى) وجهه أن الساعة الواحدة أجزاؤها كثيرة ،

(قوله لكن قال في شرحي المذهب ومسلم بل المراد الفلكية) يعنى الزمانية بدليل ما ساقى (قوله فعليه المراد بساعات النهار الفلكية اثنتا عشرة ساعة زمانية) يقال عليه الساعات الزمانية إنما تحسب عند علماء الميقات من طلوع الشمس لامن طلوع الفجر ، إلا أن يقال : مراده أنها تقسم من الفجر كتقسيم الزمانية التي هي من طلوع الشمس عند أهلها ، بمعنى أنه يقسم من الفجر إلى الزوال ستة أقسام متساوية ، كما يقسم من الزوال إلى الغروب كذلك الذى هو موافق لما هو مصطلح علماء الميقات ، ويلزم عليه أن ساعات ما بين الفجر والزوال أكبر من ساعات ما بين الزوال والغروب لزيادة حصة الفجر على نصف القوس فيه (قوله وإن لم تساو الفلكية) يعنى المستوية وإلا فالقصر أنه عبر عنها بالفلكية أيضا (قوله فالعبرة بخمسة ساعات منها) أى من الزمانية كما هو صريح السياق وقوله أوست أى على الروايتين السابقتين . ومعلوم أن الخمس أو الست بهذا المعنى هي جميع ما بين الفجر والزوال (قوله كلنا قاله بعض أهل العصر) يعنى الشهاب حج في إلماده الذى هو تابع له في جميع مآثر في هذه السودة حروفا بحرف (قوله وفيه نظر لا يخفى) وجهه أنه لا يلائم قول الروضة لثلاث يستوى فيه رجلان جفاا في طرق ساعة ، وما وجهه به

فضيلة التبرير ، ويجب السعي على بعيد الدبار إلى الجمعة قبل الزوال بمقدار يتوقف فعلها عليه ، ويستحب الإتيان إليها (ماشيا) غير « من غسل يوم الجمعة واغتسل ويكره ويتبرك ومشي ولم يركب ودنا من الإمام واستمع ولم يبلغ كان له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها وقيامها » وتخفيف غسل أرجح من تشديده ، ومعناها غسل : إما حليته بأن جامعا فألجأها إلى الغسل ، إذ يسن له الاجتماع في هذا اليوم ليأمن أن يرى في طريقه ما يشغل قلبه أو أعضائه وضوئه بأن توضع ثم اغتسل للجمعة ، أو ثيابه ورأسه ثم اغتسل وغسل الرأس لأنهم كانوا يعملون فيه نحو دهن وخطمي وكانوا يغسلونه ثم يغسلون وتخفيف بكر أشهر ، ومعناه : خرج من بيته باكرا ، ومعنى المشدد : أتى للصلاة أول وقتها وابتكر : أى أدركه أو أن الخطبة ، وقيل هما بمعنى جمع بينهما تأكيداً ، وأما قوله ولم يركب نفي توهم حمل المشي على المشي وإن كان راكباً ونفي احتمال إرادة المشي ولو في بعض الطريق ، وقيل هو تأكيد ذكر كل ذلك في شرح المهلب ، واعتبر الأخير من الأوجه الثلاثة في غسل غير أبي داود « من غسل رأسه يوم الجمعة » وأن يكون مشيه (يسكينة) إن لم يضق الوقت لغيره « إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها وعليكم السكينة » وفي رواية « أتوها وأنتم تسعون » وهذا يبين أن المراد بالسعي في الآية المشي كما قرئ به هاذا ،

وعليه فلو ترتب الاجتماع من أول الساعة إلى آخرها لم يعلم مقدار ما لكل واحد منهم ، وهو خلاف المقصود من الحديث ، وقد يدغم النظر بأن قوله وتخصيص كل واحدة بشئ الخ يفيد أن لكل من جاء في الساعة الأولى بدنة ولكنهم يتفاوتون فيها بحسب عييتهم (قوله فضيلة التبرير) قد يفهم منه أنه لو رجع إلى المسجد في الساعة أخرى لا يشارك أهلها في الفضيلة ، ويشتمل أن يشاركهم ويكون المعنى أنه إذا خرج في الساعة الأولى لعذر لا يفوته ما استقر له من البدنة مثلاً بمجيئه لأنه أعطيت في مقابلة المشقة التي حصلت له أولاً ، وإذا جاء في الساعة الثانية فقد حصلت له مشقة أخرى بسبب الجيئة فيكتب له ثوابها . وفي سم على حج مانصه : فرع : دخل المسجد في الساعة الأولى ثم خرج وعاد إليه في الساعة الثانية مثلاً فهل له بدنة ويقرة ؟ الوجه لا بل خروجه يناق استحقاق البدنة بكاملها ، بل ينبغي عدم حصولها لمن خرج بلا عذر لأن المتبادر أنها لمن دخل واستمر ولو حصل له لزم أن يكون من غاب ثم رجع أكل ممن لم يغيب ولا يقوله أحد خصوصاً من طالت غيبته كأن دخل في أول الساعة الأولى وعاد في آخر الثانية فتدبر اهـ . وبما قلناه في قولنا ويحتمل أن يشاركهم الخ يعلم الجواب عن قوله الوجه لا (قوله أجر صيامها وقيامها) أى من فعل نفسه لو فعل . قال حج : قيل ليس في السنة في خبر صحيح أكثر من هذا الثواب فليتنبه له (قوله غسل) ويروي بعين مهمله وبالتشديد ومعناه كالذي قبله اهـ شرح ابن السبكي (قوله ومعناها غسل) أى التشديد والتخفيف (قوله في هذا اليوم) وهو آكد من ليلتها كما يفهمه ظاهر الحديث اهـ حج (قوله وابتكر) قال الدميري وقيل يكر في الزمان وابتكر في المكان (قوله واختير الأخير) هو قوله أو ثيابه ورأسه ثم الخ .

شيخنا في حاشيته غير مراد له كما لا يخفى ، مع أنه يريد نظيره على ما في شرحي المهلب ومسلم على حاشيتهما مع قطع النظر عن الجمع بينهما فليراجع (قوله من الأوجه الثلاثة) أى على ما في نسخ من الاختصار على الحلية وأعضاء الوضوء والرأس ، لكن في نسخ زيادة الثياب قبل الرأس . وأجاب عنه الشيخ في الحاشية بجمل الثياب والرأس واحداً ولا يخفى ما فيه ، والأولى أن تجعل من على هذه النسخ ليل

ويكره العلوي إليها كسائر العبادات ، فإن ضاق الوقت وجب الإسراع إذا لم يتركها إلا به كما قاله المحب الطبري :
 أي وإن لم يلق به ، ويحتمل خلافه أخذنا من أن قد بعض اللباس اللائق به علر ، وكما يستحب عدم الركوب هنا
 إلا لعذر يستحب أيضا في العيد والختانة وعبادة المريض ، وقبده الرافعي بالذهاب ، ورده ابن الصلاح لخبر مسلم
 « أنهم قالوا لرجل : هل تشتري لك حمارا تركبه إذا أتيت إلى الصلاة في الرمضاء والظلماء ؟ فقال : إني أحب أن
 يكتب لي ممشاي في ذهاني وعودي ، فقال صلى الله عليه وسلم : قد فعل الله لك ذلك » أي كتب لك مشاك : أي
 أفضليته . وأجيب بأن المعنى : كتب لك ذلك في مجموع الأمرين لا في كل منهما ، جمعا بين هذا الخبر وخبر
 « أنه صلى الله عليه وسلم ركب في رجوعه من جنازة أبي الدحداح » رواه ابن حبان وغيره وصححه ، على أنه
 يمكن أن يكون فعله لبيان الجواز فلا يخرج به الحديث عن ظاهره . ومن ركب لعذر أو غيره سير دابته يسكون
 كالماشى ما لم يضق الوقت ، ويشبه أن يكون الركوب أفضل لمن يجهد المشى لهرم أو ضعف أو بعد منزله بحيث
 يمنعه ما يناله من التعب الخشوع والحضور في الصلاة عاجلا ، ويسن له الذهاب في طريق طويل إن أمن الفتور
 والرجوع في آخر قصير كالعيد (وأن يشتغل في طريقه وحضوره) قبل الخطبة (بقراءة أو ذكر) لخبر « إن
 الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مجلسه تقول : اللهم اغفر له اللهم ارحمه ما لم يحدث ، وإن أحدكم في صلاة
 مادامت الصلاة تحبسه » وجه الدلالة منه أن شأن المصل اشتغاله بالقراءة والذكر ولفظ الطريق من زيادته على
 الضرر بل على سائر كتب المصنف والرافعي . واختار جواز القراءة في الطريق من غير كراهة إن لم يثقل صاحبها وإلا
 كرهت كما قاله في الأذكار ، وادعى الأذري أن الأحوط ترك القراءة فيها لكرهية بعض السلف لها فيه لاسيما
 في مواضع الزحمة والغفلة كالأسواق (ولا يتخطى) غير الإمام رقاب الناس ، بل يكره له ذلك كراهة تنزيه كما
 (قوله فإن ضاق) محترز قوله إن لم يضق .

[فرع] لو توقف إدراك الجمعة على السعي قبل الفجر لم يجب كما هو ظاهر وصريح كلامهم اه سم على
 منهج (قوله كما قاله المحب الطبري) معتمد (قوله بعض اللباس اللائق به علر) وقد يجاب بأن الناس لا يعدون
 الإسراع للعبادة مزرية ويعدون غيره محلا بالمروءة ، وفيه أنه لا يقال حيثئذ : إن المشى غير لائق ، إلا أن يقال :
 المراد غير لائق به بقطع النظر عن كونه لخصوص الصلاة (قوله وعبادة المريض) أي بل في سائر العبادات لم يطبق
 المشى كما قاله حج (قوله وقبده الرافعي بالذهاب) أي فلا يستحب المشى في العود ، وظاهر الجواب عن الرد الآتي
 اعتماد هذا ، وصرح به حج وجارته : وأن يكون طريق ذهابه أطول لأنه أفضل ، ويتخير في حوده بين الركوب
 والمشى كما يأتي في العيد اه . ونقل شيخنا الزبدي كلام الرافعي وأقره (قوله يسكون كالماشى) أي فلو لم يمكن
 تسيرها يسكون لمصوبها واعتيادها العدو ركب غيرها إن تيسر له ذلك لتحصيل تلك السنة (قوله والرجوع
 في آخر) أي إن سهل (قوله مادام في مجلسه) ظاهره ولو في غير مسجد (قوله إن لم يثقل صاحبها) ومثل ذلك
 القراءة في الفهاوى والأسواق (قوله وادعى الأذري) ضعيف (قوله ولا يتخطى غير الإمام) ومثله : أي الغير
 بالأولى ما جرت به العادة من التخطي لشدة الأجزاء أو تبخير المسجد أو سقي الماء أو السؤال لمن يقرأ في المسجد ،
 والكرهية من حيث التخطي ، أما السؤال بمجرد فتيه أن لا كراهة فيه ، بل هو سعي في خير ولعانة عليه ما لم
 يرهب الحاضرون الذين يتخطاهم في ذلك ، وإلا فلا كراهة أخذنا مما يأتي في مسألة تحطى المعظم في النفوس . قال
 سم على منهج : فإن قلت : ما وجه ترجيح الكراهة على الحرمة مع أن الإيذاء حرام ، وقد قال صلى الله عليه وسلم
 اجلس فقد أذيت ؟ قلت : ليس كل إيذاء حراما ، وللمتخطي هنا غرض فإن التقدم أفضل اه (قوله رقاب الناس)
 يؤخذ من التعبير بالرقاب أن المراد بالتخطي أن يرفع رجله بحيث تتحاذى في تحطيه أعلى منكب الجالس ، وعليه فإ
 يقع من المرور بين الناس ليصل إلى نحو الصف الأول ليس من التخطي بل من خرق الصفوف إن لم يكن ثم فرج

في المجموع ، وإن قل عن النص حرمته ، واختاره في الروضة في الشهادات لما صحح أنه صلى الله عليه وسلم رأى وهو يخطب رجلا يتخطى رقاب الناس فقال له : اجلس ، فقد آذيت . ويكره التخطي أيضا في غير مواضع الصلاة من المتحدثات ونحوها ، واقتصارهم على مواضعها جرى على الغالب ، ويحرم أن يقيم أحدا ليجلس مكانه بل يقول تنفسوا للأمر به ، فإن قام الجالس باختياره وأجلس غيره فيه لم يكره للجالس ولأن قام منه إن انتقل إلى مكان أقرب إلى الإمام أو مثله ، وإلا كره إن لم يكن عذر لأن الإتيان بالقرب مكروه ، بخلافه في حظوظ النفس فإنه مطلوب لقوله تعالى - ويوثرون على أنفسهم - ولو آثر شخصاً أحق بذلك المثل منه لكونه قارئا أو عالما إلى الإمام لعلهم أو يرد عليه إذا غلط فهل يكره أيضا أولا لكونه مصلحة عامة ؟ الوجه الثاني ، ويجوز أن يبعث من يقعد له في مكان ليقوم عنه إذا قدم هو ، ولغيره تحية فرش من بعثه قبل حضوره حيث لم يكن به أحد والجلوس في محله لكنه إن رفعه يديه أو غيرها دخل في ضمانه . نعم ما جرت العادة به من فرش السجادات بالروضة الشريفة ونحوها من الفجر أو طلوع الشمس قبل حضور أصحابها مع تأخيرهم إلى الخطبة أو ما يقاربها لا بعد في كراهته ، بل قد يقال بتحريمه لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة عند غلبة الظن بمحصل ضرر لمن نجاها وجلس مكانها ويؤيد قولهم : يحرم على المرأة الصوم مع حضور حليلها وإن جاز له وطؤها لأنه يهاب قطع الصوم وإن كان جائزا له ، وبه فارق من بعث من يقعد له لأن للجالس به فائدة وهي إحياء البقعة ، أما الإمام إذا لم يبلغ الخراب أو المنبر إلا به فلا يكره له لاضطراره إليه . ويستثنى أيضا صور : منها ما إذا وجد في الصفوف التي يدين بين فرجة لم يبلغها إلا بتخطي رجل أو رجلين فلا يكره له ، وإن وجد غيرها لتقصير القوم بإخلاء فرجة ، لكن يسن له عدم التخطي إذا وجد غيرها ، فإن زاد التخطي عليهم ولو من صف واحد ورجا أن يتقدموا إلى الفرجة إذا أقيمت الصلاة كره لكثرة الأذى ومنها الرجل المغمض في النفوس إذا ألف موضعا لا يكره له لقصة عثمان المشورة ونخبطه ولم ينكر عليه ، قاله القفال والمتولي ، ويحث الأذرع أن عمله فيمن ظهر صلاحه وولايته فإن الناس يتبركون به ويسرون بتخطيه ، فإن لم يكن معظما لم يتخط . وإن كان له محل مألوف كما قاله

في الصفوف يمشي فيها (قوله من المتحدثات) أي المباحة أو المتحدثات الخيرة على ما مر عن حج (قوله ويحرم أن يقيم أحدا ليجلس مكانه) أي حيث كانوا كلهم ينتظرون الصلاة كما هو الغرض ، أما ما جرت العادة به من إقامة الجالسين في موضع الصف من المصلين جماعة إذا حضرت جماعة بعدهم وأرادوا فعلها فالظاهر أن لا كراهة فيه ولا حرمة ، لأن الجالس ثم مقصر باستمرار الجلوس المؤدى لتفويت الفضيلة على غيره (قوله ويجوز أن يبعث) أي فهو مباح وليس مكروها ولا خلاف الأولى ، بل لو قيل بتدبيره لكونه وسيلة إلى القرب من الإمام مثلا لم يبعد (قوله من يقعد له في مكان الخ) ظاهره وإن لم يرد المبعوث حضور الجمعة بل كان عزمه أنه إذا حضر من بعثه انصرف هو من المسجد ، وهو ظاهر لوجود العلة التي فرق بها بينه وبين وضع السجادة (قوله لم يكن به أحد) أي جالس عليه (قوله بل قد يقال بتحريمه) معتمد (قوله يحرم على المرأة الصوم) أي صوم التفل وما في معناه من الواجب الموسع (قوله أما الإمام) محترز قوله غير الإمام (قوله فإن زاد التخطي عليهم) أي الرجلين (قوله إذا ألف موضعا)

(قوله بالروضة الشريفة) ليست قيда في الحكم كما هو ظاهر ، بل سائر المساجد حكمها كذلك بدليل قوله بعد : لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة ، وإنما خص الروضة الشريفة لأن هذا هو الواقع فيها (قوله ولو من صف واحد) انظر ماصورة الزيادة في الصف الواحد (قوله ورجا أن يتقدموا) قضيت أنه إذا لم يرج ذلك فلا كراهة فتنبه

البندنجي . ومنها إذا جلس داخل الجامع على طريق الناس . ومنها إذا سبق العيد والصبيان أو غير المستوطنين إلى الجامع فإنه يجب على الكاملين إذا حضروا التخطي لسماح الأركان إذا توقف سماع ذلك عليه (و) يس (أن يترين) حاضر الجمعة إذا كان ذكر (بأحسن ثيابه) لغبر « من اغتسل يوم الجمعة ولبس من أحسن ثيابه ومس من طيب إن كان عنده ثم أتى الجمعة ولم يتخط أعناق الناس ثم صلى ما كتب الله له ثم أنصت إذا خرج إمامه حتى يفرغ من صلاته كانت كفارة لما بينها وبين جمعة التي قبلها » رواه ابن حبان والحاكم في صحيحهما وأفضلهما في الألوان البياض لغبر « البسوا من ثيابكم البياض فإنها خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم » زاد الصميري : وأن تكون جديدة ، قيد بعض المتأخرين بحثا بغير أيام الشتاء والوحل ، وهو ظاهر حيث خشى تلويصها ، ثم ما صيغ غزله قيل نسيجه كالبرد لا ما صيغ منسوجا ، بل ذهب البندنجي وغيره إلى كراهة لبسه ، لكن سياق في باب ما يجوز للجمعة وأنه لا يكره لبس مصبوغ بغير الزعفران ، والعصفر ويسن للإمام الزيادة في حسن الهيئة والعمامة والارتداء بدعة إلا أن منع الخطيب من الخطبة إلا به ، أما المرأة فيكره لها الطيب والزينة وفاخر الثياب عند إرادتها حضورها . نعم يسن لها قطع الرائحة الكريهة ويلحق بها الخنثى (وطيب) للغبر المار مالم يكن صائغا فلما يظهر (وإزالة ظفر) من يديه ورجليه لا إحداهما فيكره بلا حلق والشعور فينتف إبطه ويقص شاربه ويلحق عاتقه ويقوم مقام حلقها قصها أو تنفها ، أما المرأة فتتف عاتقها بل يتعين عليها إزالتها عند أمر الزوج لها . والأصل في ذلك أنه كان عليه الصلاة والسلام يقلع أظفار مويعص شاربه يوم الجمعة قبل الخروج إلى الصلاة قال في الأنوار : ويستحب قلم الأظفار في كل

أى لو لم يألّف (قوله) إذا توقف سماع ذلك عليه) أى بل يجب إقامتهم من مجالسهم إذا توقف ذلك عليه ، وبه يقيد قولهم إذا سبق الصبح إلى الصلوة الأول لا يقام منه (قوله حاضر الجمعة) أى مرید حضورها (قوله ثم صلى ما كتب الله له) أى ما طلب منه صلاته كالتحية (قوله كانت كفارة لما بينها) هذا يقضى أن تكثير ما بين الجمعةين مشروط بما ذكر في هذا الحديث ، وقضية الحديث السابق في قوله من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة قدنا واستمع الخ خلافه ، فقلل ما هنا بيان للأكل (قوله البياض) هل يحصل له ذلك ولو كان الثوب مفضوبا أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب المحصول لأنه إنما نهى عن لبسه لحق الغير ، فأشبه ما لو توضأ بالماء المصسوب فإنه يثاب عليه من حيث الوضوء وإن عوقب من حيث إتلاف مال الغير (قوله وأن تكون جديدة) أى إن تيسرت له وإلا فما قرب من الجديدة أولى من غيره . وفي سم على حج : بقى ما لو كان يوم الجمعة يوم عيد فهل يراعى الجمعة فيقدم الأبيض أو العيد فالأغلى أو يراعى الجمعة وقت إقامتها فيقدم الأبيض حيثئذ العيد في بقية اليوم فيقدم الأغلى فيها (لكن قد يشكل على هذا الأخير أن قضية قوله في كل زمن أنه لو روعيت الجمعة روعيت في جميع الأيام ، وقد يرجع مراعاة العيد مطلقا إذ الزينة فيه أكد منها في الجمعة ، ولهذا سن الفسل وغيره فيه لكل أحد وإن لم يضر اهـ (قوله كالبرد) والجمع يرود اهـ مختار (قوله أنه لا يكره لبس مصبوغ) معتمد (قوله بل المواظبة على لبسه) أى لكل أحد : أى على الرأس وغيره ، وعمله مالم يكن له فيه غرض كتحملة الوسخ (قوله إلا أن منع الخطيب) هو مستثنى من أولوية ترك لبس السوداء من قوله والمواظبة عليه بدعة ، لأن المنع منه لا يخرج عن كونه بدعة وإن صار به معلورا في الليس (قوله أما المرأة) أى ولو حجوزا (قوله نعم لها قطع الرائحة الكريهة) أى وإن ظهر لها قزبل به ريح حيث لم يتأت إلا به (قوله بل يتعين عليها إزالتها) أى حيث لم يترتب على إزالتها ضرر بمخالفة العادة في فعلها (قوله يقلع أظفاره) بابه ضرب مختار : أى فهو يفتح الياء وسكون القاف وكسر اللام مخففة ويحوز فيه

عشرة أيام ، وحلق العامة كل أربعين يوما مع أنه جرى على الغالب ، والمعتبر في ذلك أنه موقت بطولها عادة ويختلف حيث يختلف الأشخاص والأحوال . قال ابن الرضا : الأولى في الأظفار مخالفتها ، فقد روى من قص أظفاره مخالفا لم ير في عيني رمذا ، وفسره أبو عبد الله بن بطة أن يبدأ بخنصر اليمن ثم الوسطى ثم الإبهام ثم البنصر ثم المسبحة ثم يلبها ثم اليسرى ثم الوسطى ثم الخنصر ثم السبابة ثم البنصر ، لكن ذهب الغزالي إلى أنه يبدأ بمسبحة يده اليمنى ثم بالوصلى ثم بالبنصر ثم بالخنصر ثم بخنصر اليسرى ثم بنصرها ثم الوسطى ثم الإبهام ثم المسبحة ثم الإبهام اليمنى ثم يبدأ بخنصر الرجل اليمنى ، وحكى ذلك في المجموع عنه وقال : إنه حسن إلا تأخير إبهام اليمنى فينبغي أن يقلعها بعد خنصرها ، وبه جزم في شرح مسلم ، وعمل ما ذكر في غير عشر ذى الحجة لمريد التضحية . ولا يسن حلق الرأس من غير تسك أو مولود في مابيع ولادته أو كافر أسلم كما مر فيه ، وما سوى ذلك مباح ، ويستحب له دفن ما يزيله من ظفر وشعر ودم (و) إزالة (الريح) الكريهة كالصنمان للتأذى به فيزيله بالماء أو غيره . قال إمامنا رضى الله عنه من نظف ثوبه قلَّ هم ، ومن طاب ريعه زاد عقله . وله الأمور وإن استحببت لكل حاضر جمع كما نص عليه ففى في الجمعة أكد استحبابا (قلت : وأن يقرأ الكهف) فيه رد على من شد فكره ذكر ذلك من غير سورة (يومها وليلتها) ويستحب الإكثار من ذلك أيضا كما قل عن الشافعى ، فقد صح « من قرأها يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعتين » وورد « من قرأها ليلتها أضاء له النور ما بينه وبين البيت العتيق » وقرأتها نهارا أكد ، وأولاهها بعد الصبح مسارعة للخير ما أمكن ، وحكمة ذلك أن الله ذكر فيها أحوال يوم القيامة والجمعة تشبهها لها فيه من اجتماع الخلق ولأن القيامة تقوم يوم الجمعة كما في مسلم (ويكثر الدعاء) يومها وليلتها ليصادف ساعة

أيضا ضم الياء وفتح القاف وتشديد اللام ، وهذا كله حيث لم تعلم الرواية ، فإن علمت تعين ما فيها (قوله ثم يبدأ بخنصر الرجل اليمنى) أى إلى خنصر الرجل اليسرى على التوالى اهـ حجج (قوله وبه جزم في شرح مسلم) وصرح باعتباره حج وهو الظاهر من كلام الشارح . قال حج : وينبغي البدار بفعل محل القام لأن الحلق به قبله ينشئ منه البرص ، ويسن فعل ذلك يوم الخميس أو بكرة الجمعة لورود كل وكرة الحب الطبرى تنف الأنف قال : بل يقصه لحديث فيه ، قيل بل في حديث أن في بقائه أمانا من الجلداه . وينبغي أن محله مالم يحصل منه تشويه وإلا فيندب قصه (قوله وما سوى ذلك مباح) إلا أن يتأذى ببقائه شعره أو شئ عليه تمهده فيندب اهـ حج : أى أو صار تركه محلا بالمروءة كما في زمننا فيندب ، وينبغي له إذا أراد الجمع بين الحلق والغسل يوم الجمعة أن يؤخر الحلق عن الغسل إذا كان عليه جنابة ليزيل الغسل أثرها عن الشعر (قوله وشعر) قد يشمل شعر العورة ، وليس مرادا بل الواجب ستره عن الأعين ، وهل يحرم لقاء ذلك في النجاسة كالأخيلة أو لا ؟ فيه نظر . وظاهر إطلاق سن الدفن الثانى فيلراجع ، ثم لو لم يفعله صاحب الشعر ينبغي لفريه من بنا أو غيره فعلة لطلب ستره عن الأعين في حذ ذاته واحترامه ومن ثم يحرم استعماله فيها ينفع به كستر إناء به أو اتخاذ خيط منه أو نحو ذلك (قوله فكره ذكر ذلك) أى كرهه في جميع القرآن أن يذكر اسم الصورة من غير إضافة لفظ سورة إليه (قوله ويستحب الإكثار) وأقل الإكثار ثلاثة (قوله أضاء له من النور ما بين الجمعتين) هل وإن لم يقرأها في الجمعة الأخرى أو بشرطه سم على منهج ، والأول هو الظاهر لأن كل جمعة ثواب القراءة فيها متعلق بما بينها وبين الجمعة الأخرى فلا ارتباط لواحدة من الجمع بغيرها (قوله ما بينه وبين البيت العتيق) يحتمل أنه على ظاهره فيكون نور الأبعد أكثر من نور الأقرب لأن الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ، ويحتمل أن نور الأقرب وإن كان أقل مسافة يساوى نور الأبعد أو يزيد عليه وإن كان أطول مسافة اهـ سم على حج .

الإجابة ، فقد صحح « لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه » والمراد بالصلاة انتظارها وبالقيام الملازمة وأرجاها من جلوس الخطيب إلى آخر الصلاة كما رواه مسلم ، والمراد عدم خروجها عن هذا الوقت لا أنها مستغرقة له لأنها لحظة لطيفة وخير « التمسوها آخر ساعة بعد العصر » قال في المجموع : يحتمل أنها منتقلة تكون يوماً في وقت ويوماً في آخر كما هو المختار في ليلة القدر اه . وإعلم أن وقت الخطبة يختلف باختلاف أوقات البلدان بل في البلدة الواحدة ، فالظاهر أنها ساعة الإجابة في حق كل أهل محل من جلوس خطيبه إلى آخر الصلاة ، ويحتمل أنها مبهمة بعد الزوال فقد يصادفها أهل محل ولا يصادفها أهل محل آخر يتقدم أو تأخر . وسئل البلقيني : كيف يستحب الدعاء في حال الخطبة وهو مأمور بالإنيصات ؟ فأجاب بأنه ليس من شرط الدعاء التلفظ بل استحضار ذلك بقلبه كاف في ذلك . وقال الحلبي في مناهجه : وهذا إما أن يكون إذا جلس الإمام قبل أن يفتتح الخطبة وإما بين خطبتيه وإما بين الخطبة والصلاة ، وإما في الصلاة بعد التشهد . قال الناشري : وهذا يخالف قول البلقيني وهو أظهر : ويسن أن لا يصل صلاة الجمعة بصلاة أخرى ولو سبها بل يفصل بينهما بنحو نحو له أو كلام غير فيه رواه مسلم . ويكره تشبيلك الأصابع والعبث بحال الذهاب لصلاة وإن لم تكن جمعة وانتظارها ولا يعارضه تشبيكه صلى الله عليه وسلم بعد ما سلم من ركعتين في قصة ذي اليلدين لأنه كان بعد الصلاة في اعتقاده ،

[فائدة] قال السيوطي في كتاب الكلم الطيب والعمل الصالح : كيفية صلاة ليلة الجمعة لحفظ القرآن أربع ركعات يقرأ فيها يسّ والمّ تنزيل السجدة والدخان وتبارك ، فإذا فرغ حمد وأحسن الثناء وصلّى على محمد وسائر الأنبياء واستغفر للمؤمنين والمؤمنات ثم يقول : اللهم ارحمني بترك المعاصي أبداً ما أبقيتني ، وارحمي أن أتكلف ما لا يعينني ، وارزقي حسن النظر فيما يرضيك عني . اللهم بديع السموات والأرض ذا الجلال والإكرام والقوة التي لا ترام ، أسألك يا الله يا رحمن بجلالك ونور وجهك أن تلزم قلبي حفظ كتابك كما علمتني ، وارزقي أن أثله على النحو الذي يرضيك عني . اللهم بديع السموات والأرض ذا الجلال والإكرام والعزة التي لا ترام ، أسألك يا رحمن بجلالك ونور وجهك أن تنور بكتابك بصري وأن تطلق به لساني وأن تفرج به عن قلبي وأن تشرح به صدرى وأن تشغل به بدني ، فإنه لا يعينني عن الحق غيرك ولا يؤثني إلا أنت ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم اه . وظاهر أنه لا يكرر الدعاء ولو قيل به لكان حسناً . وقوله واستغفر للمؤمنين والمؤمنات كان يقول : أستغفر الله لي وللمؤمنين والمؤمنات (قوله وأرجاها من جلوس الخطيب الخ) على الأصح من نحو خسين قولاً اه حجاج فيما تقدم بعد قول المصنف ولا يلتفت يمينا ولا شمالاً الخ (قوله قال في المجموع) أي جواباً عن الخبر (قوله كما هو المختار في ليلة القدر) لعله عنده من حيث الدليل ، وإلا فالعتمد أنها تلزم ليلة بيننا (قوله كاف في ذلك) ثم هو وإن كان كافياً في الدعاء لا يعدّ كلاماً فلا تبطل الصلاة باستحضار دعاء محرم أو مشتعل على خطاب ، بل ولا يثاب عليه ثواب الذكر (قوله وهذا يخالف قول البلقيني وهو أظهر) أي مما ذكره البلقيني فإنه لا يخلو عن نظر لما في اشتغاله بالدعاء بالقلب من الإعراض عن الخطيب ، غير أنه إذا بنا على كلام الحلبي جاز أن يكون وقت الإجابة وقت الخطبة أو وقت صلاة الجمعة فلا يصادفها إذا لم يدع فيه (قوله وانتظارها) أي حيث جلس ينتظر الصلاة ، أما إذا جلس في المسجد لا للصلاة بل لغيرها كحضور درس أو كتابة فلا يكره ذلك

(قوله وهو أظهر) قد يقال : أنه لا يلاق الحكمة في طلب الدعاء حيثئذ وهي تجري مصادفة ساعة الإجابة ، وذلك لا يحصل إلا بالاشتغال به حتى تمرّ عليه الساعة وهو مشتغل

ومن جلس بطريق أو بمحل الإمام أمر بالقيام وكلما من استقبل وجود الناس والمكان ضيق (والصلاة) أى ويكثر من الصلاة والسلام (على رسول الله صلى الله عليه وسلم) في يومها وليلتها خير «إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة» فأكثرُوا من الصلاة على فيه فإن صلاتكم معروضة على «رواه أبو داود، وخبر «أكثرُوا من الصلاة على في ليلة الجمعة ويوم الجمعة» فمن صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا» وتنصيص المصنف على الصلاة ليس

في حقه لأنه لم يصدق عليه أنه ينتظر الصلاة، وأما إذا انتظرهما معا فينبغي الكراهة لأنه يصدق عليه أنه ينتظر الصلاة (قوله أمر بالقيام) أى ندبا (قوله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لم يتعرض كحج لصيغة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وينبغي أن تحصل بأى صيغة كانت، ومعلوم أن أفضل الصيغ الصيغة الإبراهيمية. ثم رأيت في فتاوى حج الحنابلة مناهضة نقلا عن ابن الهمام أن أفضل الصيغ من الكيفيات الواردة في الصلاة عليه: اللهم صل أبدا أفضل صلواتك على سيدنا عبدك ونبيك ورسولك محمد وآله وسلم عليه تسليما كثيرا، وزده تشريفا وتكراما، وأنزله المنزل المقرب عندك يوم القيامة اهـ. وأقله ثلثائة بالليل ومثله بالنهار. ثم رأيت في السخاوى في القول البديع في الفوائد التي ختم بها الباب الرابع مناهضة: قوله وأكثرُوا من الصلاة على قال أبو طالب المكي صاحب القوت: أقل ذلك ثلثائة. قلت: ولم أقف على مستنده في ذلك، ويمكن أن يكون تلقى ذلك عن أحد من الصالحين، إما بالتجارب أو بغيره، أو يكون ممن يرى أن الكثرة أقل ما تحصل بثلثائة كما حكوا في المتواتر قولا أن أقل ما يحصل بثلثائة وبضعة عشر ويكون هنا قد ألغى الكسر الزائد على المثين والعلم عند الله تعالى.

[فائدة] قال المناوى في شرح الجامع الصغير في أول الجزء الثالث بعد قوله صلى الله عليه وسلم «إن الأعمال ترفع يوم الاثنين والخميس فأحب أن يرفع على وأنا صائم» ما نصه: أخذ منه القسطلاني تبعا لشيخه البرهان ابن أبي شريف مشروعية الاجتماع للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة الجمعة والاثنين كما يفعل في الجامع الأزهر، ورفع الصوت بذلك لأن الليلة ملحقة باليوم لأن اللام في الأعمال للجلس فيشمل الذكر والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء لاسما في ليلة الاثنين فإنها مؤكدة، وقد قال ابن مرزوق: إنها أفضل من ليلة القدر اهـ. وأقول: لا يخفى ما في الأخذ المذكور من البعد والتقص اهـ. والأقرب ما قاله القسطلاني (قوله أى ويكثر من الصلاة) قد يشير هذا إلى أنه في المتن منصوب ينزع الخافض كما عبر به في الحديث وفي المختار واستكثر من الشيء أكثر منه اهـ (قوله فإن صلاتكم معروضة على) أى تعرضها لللائكة، لما اشتهر أنه يسمع في ليلة الجمعة ويومها بلا واسطة لا أصل له. نعم تبلغه بلا واسطة ممن صلى عند قبره صلى الله عليه وسلم، وعبارة الشارح في باب الحج بعد قول المصنف: ويسن زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لخبر «من زار قبري وجبت له شفاعتي» ثم قال: وخبر «من صلى على عند قبري وكل الله به ملكا يبلغني وكفى أمر ديناه وآخرته وكنت له شفيعا أو شيئا يوم القيامة» اهـ. وبها مشه ثم مناهضة أقول قضية قوله يبلغني أنه لا يسمعه بلا واسطة الملك. وقد تقدم بالهامش في باب صلاة الجمعة أنه يسمع الصلاة عليه عند القبر بلا واسطة، فيمكن حل ما هنا على أنه يبلغ ذلك مع الصالح. ثم رأيت في ابن حجر في كتابه المسمى بالدر المنظم في زيارة القبر العظيم مناهضة تنبيه: يجمع بين هذه الأحاديث الظاهرة المتعارضة ببادى الرأي وأحاديث أخر وردت بمعناها أو قريب منه بأنه صلى الله عليه

(قوله والمكان ضيق) لعل المراد المكان الذى بينه وبين المصلين بأن يكون قريبا منهم

بقيد بل يجرى طلب الإكثار في الذكر والتلاوة أيضا . نعم يؤخذ من الخبر أن الإكثار منها أفضل منه يذكر أو قرآن (ويعمر على ذى الجمعة) أى من تلازمه الجمعة (التشاغل عنها) بأن يترك السعى إليها (بالبيع وغيره) من سائر العقود والصنائع وغير ذلك (بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب) لقوله تعالى - إذا نوى للصلاة من يوم الجمعة - الآية ، وقس بالبيع نحوه من العقود وغيرها مما مر : أى مما شأنه أن يشغل بجامع التفتيت ، وتقيد الأذان بذلك لأنه الذى كان في عهد صلى الله عليه وسلم كما مر فانصرف النداء في الآية إليه ، ولو تابع اثنان أحدهما تلازمه فقط والآخر لا تلازمه أتم كما قالاه ، بل نص " عليه الشافعى لارتكاب الأول النهى وإعانة الثاني له عليه ، وكما لو لعب شافعى الشطرنج مع حنى ونصه على تخصيص الإثم الأول محمول على إثم التفتيت ، أما إثم المعاونة فعل الثاني . واستثنى الأذرى وغيره شراء ماء طهره وشربه المحتاج إليها وما دعت إليه حاجة الطفل أو المريض إلى شراء دواء أو طعام ونحوهما ، فلا يعصى الولي ولا البائع إذا كان يدركان الجمعة مع ذلك ، بل يجوز ذلك عند الضرورة وإن فاتت الجمعة في صور منها إطعام المضطر ويبيعه ما يأكله ويبيع كفن ميت خيف تغيره بالتأخير وفساده ونحو ذلك ، وله البيع ونحوه وهو سائر إليه ، وكلنا في الجامع لكنه فيه مكروه ، ولو كان منزله بباب المسجد أو قريبا منه فهل يحرم عليه ذلك أولا ؟ إذا لا تشاغل كالحاضر في المسجد ، كل محتمل ، وكلماهم إلى الأول أقرب ، وهل الاشتغال بالعبادة كالكتابة كالاشتغال بنحو البيع ؟ مقتضى كلامهم نعم ، قال الرويانى : لو أراد ولي الأيتام بيع ماله وقت النداء للضرورة وهناك اثنان أحدهما تلازمه الجمعة وبذل دينارا وبذل من لا تلازمه نصف دينار فمن أيهما يبيع ؟ فيه احتمالان : أحدهما من الثاني ثلثا يوقع الأول في المعصية . والثاني من ذى الجمعة لأن الذى إليه الإيجاب غير عاص والقبول للطالب وهو عاص ، ويحتمل أن يرخس له في القبول لينتفع الأيتام إذا لم يؤد إلى ترك الجمعة كما رخص لولي في الإيجاب للحاجة ، والأوجه الأول (فإن باع) مثلا من حرم عليه البيع (صح) يبيعه لأن الحرمة لمعنى خارج فلا تبطل العقد كالصلاة في المغصوب وبيع العنب لمن يعلم اتخاذه خمرًا وغير البيع ملحق به في ذلك (ويكره قبل الأذان بعد الزوال ، والله أعلم) للدخول وقت الوجوب فالتشاغل عنه كالإعراض ،

وسلم يبلغ الصلاة والسلام إذا صدرتا من بعد ويسمعهما إذا كانا عند قبره الشريف بلا واسطة وإن ورد أنه يبلغهما هنا أيضا كما مر ، إذ لا مانع أن من عند قبره ينحس بأن الملك يبلغ صلاته وسلامه مع سماعه لهما إشعارا بمنزلة خصوصيته والاعتناء بشأنه والاستمداد له بذلك سواء في ذلك كله ليلة الجمعة وغيرها ، إذ المقيّد يقضى به على المطلق والجمع بين الأدلة التى ظاهرها التعارض واجب حيث أمكن . وأفتى النووى فيمن حلف بالطلاق الثلاث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع الصلاة عليه هل يحنث بأنه لا يحكم عليه بالحنث للشك في ذلك والورع أنه يلتزم بالحنث ادهو هو صريح فيها ذكرناه (قوله أن الإكثار منها) أى بل الاشتغال بها في ليلة الجمعة ويومها أفضل من الاشتغال بغيرها مما لم يرد فيه نص بخصوصه . أما ما ورد فيه ذلك كقراءة الكهف والتسبيح عقب الصلوات ، فالاشتغال به أفضل (قوله مما شأنه أن يشغل الخ) فهل مالمو قطع بعدم قوّتها ، ونقله سم على منج عن الشارح (قوله هل تخصيص الإثم بالأول) أى من تلازمه (قوله بل يجوز ذلك) وهذا جواز بعد منع فيصدق بالوجوب (قوله لكنه فيه مكروه) أى مطلقا فلا تنقيد الكرامة بهذا الوقت (قوله وكلامهم الأول أقرب) خلافا لحجج ويلحق به : أى المسجد كما هو ظاهر كل محل يعلم وهو فيه وقت الشروع فيها ويستتسرله لحرقها (قوله كالكتابة) أى لما طلب كتابته كالقرآن والعلم الشرعى (قوله ومقتضى كلامهم نعم) أى فيحرم خراج المسجد ويكره فيه (قوله والأوجه الأول) هو قوله أحدهما من الثاني الخ : أى وهو نحن مثله وإلا لم يصح البيع .

واستثنى الأسنوي نحو مكة مما يفحش فيه التأخير فلا كراهة فيه لما فيه من الضرر ، وقيله ابن الرضا بمن لم يلزمه السعي حينئذ ولا حرم ذلك من وقت وجوب السعي ولو قبل الوقت وقد مر ما يعلل منه ذلك .

فصل في بيان ما يحصل به إدراك الجمعة وما لا تدرك به

وجواز الاستخلاف وعلمه وما يجوز للزحوم وما يمتنع من ذلك

وبدا بالقسم الأول فقال (من أدرك ركوع الثانية) من الجمعة مع الإمام الذي يحسب له ذلك الركوع لا كالحديث كما مر وأتمّ معه الركعة (أدرك الجمعة) حكما لا ثوبا كاملا فلا تدرك بما دون الركعة لأن إدراكها يتضمن إسقاط ركعتين ، سواء قلنا الجمعة ظهر مقصورة أم صلاة بجيها ، والإدراك لا يفيد إلا بشرط كماله . ألا ترى أن المسبوق إذا أدرك الإمام ساجدا لم يدرك الركعة لأنه إدراك ناقص . والأصل في ذلك خبر « من أدرك من الجمعة ركعة فقد أدرك للصلاة » وخبر « من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى » ويصل بضم الياء وفتح الصاد وتشديد اللام ، قاله في المجموع ، وإدراك الركعة بأن يدرك مع الإمام ركوعها وسجودها ، لا يقال الركعة الأخيرة إنما تدرك بالسلام لأنها بمنتهى ، فقد قال في الأم : « من أدرك ركعة من الجمعة بنى عليها ركعة أخرى وأجزأته الجمعة » وإدراك الركعة أن يدرك الرجل قبل أن يرفع رأسه من الركعة فيركع معه ويسجد انتهى . فقول الشارح واستمر معه إلى أن يسلم جرى على الغالب وليس بقيد ، وذكره توطئة لقول المصنف (فيصل بعد

فصل في بيان ما يحصل به إدراك الجمعة وما لا تدرك به

(قوله لا كالحديث) أي لعدم عمله القراءة عن المأموم ، وكالحديث من به نجاسة خفية (قوله إدراك الجمعة) أي بشرط بقاء المصل إلى تمام الركعة فلا يفارقه القوم بعد الركعة الأولى ثم اقتضى به شخص وصل معه ركعة لم تحصل له الجمعة لفقد شرط وجود الجماعة في هذه الصورة كما يؤخذ مما قلناه في الشروط (قوله لأن إدراكها) أي الجمعة (قوله أم صلاة بجيها) أي وهو الراجح ، ولعل وجه الإسقاط على هذا أن الظاهر هو الأصل في كل يوم وفي يوم الجمعة لم يجب الظهور بشرط إدراك الجمعة فحيث لم يدركها فكان الأصل باق ، وقوله بجيها بكسر الحاء المهملة : أي انفرادها ، قال في المصباح : حال حيلة بكسر الحاء : أي قبالة ، وضعت كل شيء على حيلة : أي بافتراده (قوله إلا بشرط كماله) أي وأقل ما يحصل به الكمال ركعة (قوله وخبر من أدرك من الجمعة ركعة الخ) دفع ما قد يوهمه الأول من أن الاختصار على الركعة كاف (قوله قاله في المجموع) لعله إنما اقتصر عليه لكونه الرواية ولا فيجوز فيه فتح الياء وكسر الصاد وهو الظاهر من التعدية بحرف الجر ، فإن صلي يتعدى بنفسه وكأنه ضمن معنى يضم (قوله لأنها بمنتهى) خلافا لحج (قوله أن يدرك الرجل) أي الرجل الإمام (قوله جرى على الغالب)

فصل في بيان ما يحصل به إدراك الجمعة

(قوله وما يمتنع من ذلك) هو تابع في هذا التعبير للشهاب حج لكن ذاك لما يذكر التسمين قبل هذا مقابل وأشار بقوله : وما يمتنع من ذلك إلى مقابل الأقسام الثلاثة وعبارته فيما تدرك به الجمعة وما يجوز الاستخلاف فيه وما يجوز للزحوم وما يمتنع من ذلك والشارح لما ذكر التسمين الأولين مقابلا صابر قوله وما يمتنع من ذلك قاصرا على القسم الأخير مع تسامح في العبارة (قوله لأن إدراكها) أي الجمعة (قوله إلا بشرط كماله) وهو إدراك الركعة لاشتغالها على معظم أفعال الصلاة (قوله إنما تدرك بالسلام) يعني بالاستمرار مع الإمام إلى سلامه

سلام الإمام ركعة (جهرا لإتمامها وعلم من ذلك أنه لو غارقه في التشهد كان الحكم كذلك ، وقول الشارح بعد قول المصنف أدرك الجمعة : أي لم تقته للمقابلة قول المتن بعده وإن أدركه بعده فاتته ، وأيضا فدفع به ما قد يتوهم من ظاهر قوله أدرك الجمعة من أنه لا يحتاج مع ذلك إلى شيء ينمى به ، وتقييد ابن المقرئ أخذا من كلام الأخرى إدراك الجمعة بإدراك الركعة بما إذا صحت جمعة الإمام ليس بقيد كما صرح به الأستوى وغيره ، بل هي أدرك معه ركعة وأقياخرى أدرك الجمعة ولو خرج منها الإمام ، كما أن حدثه لا يمنع صحتها لمن خلفه على مامر ، لكن يمكن حل كلام ابن المقرئ على ما لو تبين عدم صحتها لانقضاء ركن من أركانها أو شرط من شروطها ، كما لو تبين كونه محدثا ، فإن ركعة المسبوق حينئذ غير محسوبة لأن المحدث لعدم صحة صلاته لا يتحمل عن المسبوق الفاتحة ، إذ الحكم بإدراك ما قبل الركوع بإدراك الركوع خلاف الحقيقة ، وإنما يصار إليه إذا كان الركوع محسوباً من صلاة الأمام ليتحمل به عن الغير ، والمحدث غير أهل للتحمّل كما مرّ وإن صحت الصلاة خلفه ، وبهذا التقرير علم صحة كلامه . وعلم بما تقرر أن قوله ركوع الثانية مثال ، فلو صلى مع الإمام الركعة الأولى وغارقه في الثانية حصلت له الجمعة كما حصل ذلك بتعبير المهرور ، ولو شك في صفة منها فإن لم يسلم إمامه بعبدها وأتمها جمعة وإلا بعبدها وأتم ظهرها ، وإذا قام لإتمام الجمعة وأقيا بالثانية وذكر في تشهده ترك صفة منها بعبدها وتشهد وبعبده السهو أو من الأولى أو شك فأتت الجمعة وحصل له ركعة من الظاهر (وإن أدركه) أي الإمام (بعده) أي بعد ركوع إمامه (فاتت الجمعة) لفهم الخبر البار (فتم) صلاته عالما كان أو جاهلا (بعد سلامه) أي الإمام (ظهرها أربعا) من غير نية كما يدل عليه تعبيرهم بيم لفوات الجمعة وأكد بأربعها لأن الجمعة قد تسمى ظهرها مقصورة (والأصح أنه) أي المنرك

خبر قوله لمقول الشارح ، وقوله ليس بقيد خبر ثان (قوله لإتمامها) أي الجمعة وهو حلة يصل (قوله وعلم من ذلك أنه لو غارقه) مثل ذلك ما لو كانت المفارقة بطلان صلاة الإمام ، وهو ظاهر لأن المراد بالمفارقة زوال القدوة (قوله ولو خرج منها) غاية (قوله لا يمنع صحتها لمن خلفه على مامر) أي من كونه زائلا على الأربعين (قوله كما تبين كونه) أي الإمام (قوله فإن لم يسلم إمامه بعبدها) مفهومه أنه لو شك هل أتى بأصل السجود أو جلس مع الإمام من الاعتدال ليس له أن يأتي بالسجدتين . وقضية قول شرح الروض هل سجد مع الإمام سجد وأتمها الخ خلافه (قوله ترك صفة منها) أي الثانية (قوله وبعبده السهو) أي ويتم الجمعة (قوله فاتت الجمعة وحصل له ركعة) ومعلوم أنه لا بد من السجود .

[فرع] قال في الروض : وإن شك ملرك الركعة الثانية مع الإمام قبل السلام هل سجد مع الإمام سجد وأتمها جمعة اه . وهو فرع حسن يفيد أن تلبسه مع الإمام بالتشهد لا يمنع عوده للسجود ، فليضم إلى ما تقدم في باب صلاة الجماعة . وأقول : قد يتوهم أن هذا يخالف لنظائره من نحو ما لو ركع مع الإمام ثم شك في الفاتحة أو تكبرها ، وليس كذلك فيما يظهر لأن ذلك إذا تحقق الانتقال عن محل ما تركه وهذا لم يتحقق ذلك فتأمل اه سم على منيج (قوله بفد سلامه ظهرها) لم يقل أو مفارقتها إشارة إلى أنه حيث لم يتركه معه ركعة لم تجز له نية المفارقة كما يجب عليه الإحرام بالجمعة فيما لو أدركه في التشهد مثلا لاحتمال أن يتذكر الإمام ترك ركن فيأتي به ويواجه المأموم فيترك الجمعة ومفارقتها تؤدي إلى تقويت الجمعة مع إمكانها (قوله قد تسمى ظهرها مقصورة) قال سم على منيج بعد ما ذكر : ولدفع ما يتوهم من لفظ الإتمام أنه يحسب له ما أدركه ركعة . فإن قلت : فلم عبر بالإتمام حتى ورد هذا التوهم

(قوله وبهذا التقرير علم صحة كلامه) أي ابن المقرئ ، وقوله وعلم بما تقرر أن قوله : أي المصنف

للإمام بعد ركوع الثانية (ينوي في اقتدائه) بالإمام (الجمعة) موافقة للإمام ، ولأن البأس منها لا يحصل إلا بالسلام لاحتال أن يتذكر إمامه ترك ركن فيأتي بركعة فيترك الجمعة ، واستشكل بأنه لو بقي عليه ركعة قام الإمام إلى خامسة لا يجوز له متابعتها حلا على ما إذا تذكر ترك ركن . وأجيب عنه بأن ما هنا محمول على ما إذا علم أنه ترك ركعتين فليأت به فيتابه ، وهل نيته الجمعة واجبة أم جائزة ؟ جرى في الأنوار على الجواز ، وصحابة العزيز تقتضي الوجوب . قال الشيخ : وهو المعتمد الموافق لما يأتي في مسئلة الزحام ، وجمع الوالد رحمه الله تعالى بينهما بحمل الجواز على ما إذا كانت الجمعة مستحبة له غير واجبة عليه كالسافر والعبد ، والوجوب على ما إذا كانت لازمة له فإحرامه بها واجب ، وهو محمل قول الروضة في أواخر الباب الثاني من أن من لا يحل له لا يصح ظهره قبل سلام الإمام انتهى . ولو أدرك هذا المسبوق بعد صلاته الظهر جماعة يصلون الجمعة لزمه أن يصلها معهم ، ومقابل الأصح ينوي الظهر لأنها التي يفعلها ، ويحل الخلاف فيمن علم حال الإمام وإلا بأن رآه قائما ولم يعلم هل هو معتدل أو في القيام فينوي الجمعة جزما . ثم شرع في القسم الثاني وهو حكم الاستخلاف وشروطه فقال (فإذا خرج الإمام من الجمعة أو غيرها) من الصلوات (بمحدث) سهوا أو عمدا (أو غيره) كتضاطى مبطل

فدفعه ؟ قلت : ليشير إلى الاعتداد بنيته وما بعدها تأمل انتهى (قوله موافقة للإمام) أي إمام الجمعة وإن كان يصل غيرها فيشمل ما لو نوى الإمام الظهر فينوي المأموم الجمعة خلفه وإن ضاق الوقت فاندفع ما يقال إن التعميل قد يخرج هذه الصورة (قوله لا يحصل إلا بالسلام) قال سم على منهج : قضية العلة الأولى : أي وهي قوله : موافقة للإمام التي انحصرت عليها الشياخ أنه ينوي الجمعة وإن ضاق الوقت ، بحيث لو فرض أن الإمام تذكر ركعتا وآتى بركعة وأدركها معه لا يمكنه أن يأتي بالركعة الأخرى في الوقت ، ولا مانع من ذلك لأن الأصل أن كلا علة مستقلة ، ثم قال : ثم سألت مر عن ذلك فقال على البديهة : ينوي الجمعة ولو ضاق الوقت كما ذكر نظرا لليلة الأولى ، ولا يستبعد ذلك فإنه مع اتساع الوقت ينوي الجمعة وإن علم أنه لا يدركها بأن علم أن الإمام لم يترك شيئا أو أخبره بمصوم فتأمل اهـ (قوله فيترك الجمعة) قال سم على حجج : نعم لو سلم القوم قبل فراغ الركعة اتجه فوات الجمعة عليه ، لأنه لم يترك ركعته الأولى منها مع وجود العدد المعتبر إلا على ما تقدم عن البيان فيحتمل حصول الجمعة لاقتدائه في هذه الركعة بالإمام المتخلف عن سلام القوم فهو كالمقتضى بالمسبوق اهـ . والمعتمد في المقتضى بالمسبوق أنه لا تنتقد جمعة فيكون المعتمد هنا عدم إدراكه لها . وقوله إلا على ما تقدم عن البيان : أي في كلام حجج ، وسيأتي في كلام الشارح قبيل ومن زعم عن السجود (قوله محمول على ما إذا علم) أي أو ظن ظنا قويا . وقوله فيتابه ، ومثل ذلك ما لو كان الإمام يصل ظهرها فقام الثالثة وانتظره القوم ليسلموا معه فالتفتى به مسبوق وآتى بركعة فينبغي حصول الجمعة له لأنه يصدق عليه أنه أدرك الركعة الأولى في جماعة بأربعين (قوله لزمه أن يصلها معهم) أي ويتبين انقلاب الظهر فلا لأنه من أهل الوجوب وبأن عدم الفوات فليتأمل اهـ سم على منهج . ومعلوم أن الكلام عند جواز التمدد (قوله ولم يعلم هل هو معتدل الخ) ويبي ما لو رأى الإمام قائما ولم يعلم من حاله شيئا ، هل ينوي الجمعة أو الظهر أو يعلق التية ؟ فيه نظر ، والأقرب أنه ينوي الجمعة وجوبا إن كان ممن تلزمه الجمعة ، وبغير بين ذلك وبين نية الظهر إن كان ممن لا تلزمه ، لأن الظاهر من الجمع الذين يصلون في هذا الوقت على هذا الوجه أنهم يصلون الجمعة ، ثم إن اتفق أنه سلم من ركعتين سلم معهم وحسبت جمعتهم وإلا قام معهم وآتم الظهر لأن نيته

(قوله من أن من لا يحل له) الأولى إسقاط لفظ من على أن ما في الروضة ليس مما نحن فيه كما يعلم بمراجعتها

أو رعاها (جاء) له وللمؤمنين قبل إتيانهم بركن (الاستخلاف في الأظهر) لأن الصلاة بإمامين بالتعاقب جائزة كما أن أبا بكر كان إماما فدخل النبي صلى الله عليه وسلم فاقبلت به أبو بكر والناس ، وقد استخلف عمر حين طعن رواده البيهقي ، وإذا جاز هذا فيمن لم تبطل صلاته في من بطلت بالأولى ضرورته إلى الخروج منها واحتياجهم إلى الإمام ، واستخلافهم أولى من استخلافه لأن الحظ في ذلك لم ، ولو تقدم واحد بنفسه جاز ومقدمهم أولى منه إلا أن يكون راتبا ، فظاهر أنه أولى من مقدمهم ومن مقدم الإمام ، ولو قدم الإمام واحدا وتقدم آخر كان مقدم الإمام أولى ، فلو لم يتقدم أحدهم في الركعة الأولى من الجمعة لزمهم الاستخلاف منهم لإدراك الجمعة ، فإن كانوا في الثانية وأتموها جمعة فرادى جاز ، ولا يلزمهم الاستخلاف لأدراكهم ركعة مع الإمام ،

إن وجد ما يمنع من انعقادها جمعة وقعت ظهرا (قوله وقد استخلف عمر) أي عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه اه شيخ عميرة (قوله فيمن لم تبطل صلاته) وذلك في قصة أبي بكر (قوله ومقدمهم أولى) أي أحق منه : أي من تقدم بنفسه (قوله إلا أن يكون) أي من تقدم بنفسه (قوله كان مقدم الإمام أولى) أي فيجب على المؤمنين متابعتها ، ويمتنع عليهم الاقتداء بالآخر سواء كانوا في الركعة الأولى أو في الثانية ، وخروج به ما لو قدم الإمام واحدا وهم واحدا فقدمهم أولى كما يشعر به قوله واستخلافهم أولى ، وبه صرح شيخنا الزيادي في بعض الهوامش الصحيحة ، وعبارته : فرع : لو استخلف الإمام واحدا واستخلفوا آخر فمن عينه أولى اه . وعبارة سم على منبج : فرع : مقدم القوم أولى من مقدم الإمام إلا الإمام الراتب فقدمه أولى هر اه (قوله لزمهم الاستخلاف منهم) أي فورا وفي سم على منبج لو انقسموا فرقتين حيث كل فرقة استخلفت واحدا فينبغي الامتناع لأن فيه تعدد الجمعة فليأمل اه : أي ثم إن تقدموا معا لم تصح الجمعة لواحد منهما ، وإن ترتبا صحت للأول . وقول سم : فينبغي الامتناع الخ ماترجاه صرح به في الإمداد وعبارته : ويجوز كما في التحقيق والمجموع خلافا للإمام وغيره أن يتقدم اثنان فأكثر يصلي كل بطائفة إلا في الجمعة لامتناع تعددها الخ اه . فقوله إلا في الجمعة صريح في امتناع تعدد الخليفة فيها دون غيرها . وكتب عليه شيخنا الشوبري امتناع تعددها ، والحالة ما ذكر فيه نظر لأن الخليفة وإن تعدد في الصورة فهو نائب عن الإمام الأول فلا تعدد ، ويؤيده علم وجوب تجديد النية اكتفاء بالنية الأولى من الإمام والجفرى على نظم صلاته اه . وقد يقال ما ذكره من التأييد قد يقتضى خلاف ما نظر به لأن عدم تجديد النية يقتضى تنزيله منزلة الأصل وهو لا يجوز تعدده ، فكذلك ما قام مقامه ، على أن ما ذكر من التعدد يقتضى تغييرها كجمعتين حقيقة لجواز أن يسرع إمام إحدى الطائفتين ويتأخر الآخر كان يطول بالقرأة ، وهذا تعدد صوري بلا شك ، وإذا قلنا بصحة التعدد فقد ينقص كل من الطائفتين عن الأربعين ويفرغ إمام أحدهما مع بقاء الآخر في قيام الأولى مثلا فنبقى الركعة الأولى هؤلاء ناقصة عن العدد المشروط

(قوله كما أن أبا بكر كان إماما الخ) غرضه منه بيان جواز الصلاة بإمامين بالتعاقب لا الاستدلال على الاستخلاف إذ لا استخلاف في قصة أبي بكر لانقضاء شرطه ، وتقدم الكلام عليه في صلاة الجماعة (قوله وإذا جاز هذا) أي الصلاة بإمامين على التعاقب ، وكان الأولى تقديم هذا عقب قصة أبي بكر ، ثم إن هذا صريح في أنه يجوز للإمام أن يتأخر ويقدم آخر مع بقاءه في الصلاة ، وهو خلاف ما صرح به الشيخان في باب صلاة المسافر بقلعن المحامي لكن حمل الشهاب حج عدم الصحة على ما لو استخلف مع بقاءه على الإمامة

ولو قدم الإمام واحدا في الركعة الأولى من الجمعة قال: ابن الاستاذ: فالظاهر أنه لا يجب عليه أن يمثل، ويحتمل أن يجب ثلاثين إلى التواكل وهو الوجه حيث غلب على ظنه ذلك، أما إذا فعلوا ركعتا فإنه يمتنع عليهم الاستخلاف بعده كما نقله عن الإمام وأقره، ولا يستخلف إلا من يكون صالحا للإمامة لا امرأة ومشكلا للرجال، ولم يتعرض له المصنف هنا اكتفاء بما قلناه في صلاة الجماعة، وحيث امتنع الاستخلاف أتم القوم صلاتهم فرادى إن كان الحادث في غير الجمعة، فإن كان فيها فقد مر، ومقابل الأظهر وهو قديم علم جواز الاستخلاف مطلقا لأنها صلاة واحدة فيمتنع فيها ذلك كما لو اقتدى بهما معا (ولا يستخلف) أى الإمام أو غيره (للجمعة إلا مقتديا به قبل حدوثه) فلو استخلف من لم يكن مقتديا به لم يصح ولم يكن لذلك الخليفة أن يصلي الجمعة، لأنه لا يجوز ابتداء جمعة بعد انعقاد أخرى، بخلاف المأموم فإنه تابع لأمثلي، أما لو كان غير المقتدى لاتلزمه الجمعة وتقدم نأويا غيرها فإنه يجوز حيث صحته ولو قلنا واقتدوا به، فإن كان في الأولى لم تصح ظهورا لعدم فوت الجمعة، ولا جمعة لأنهم لم يدركوا ركعة مع الإمام مع استغنائهم عن الاقتداء بتقديم واحد منهم أو في الثانية أتموها جمعة. وخرج بقوله للجمعة غيرها فلا يشترط في الخليفة أن يكون مقتديا به قبل حدوثه، لكن يشترط أن يكون في الأولى والثالثة

(قوله ولو قدم الإمام واحدا) أى طلب منه أن يتقدم (قوله حيث غلب على ظنه ذلك) أى التواكل (قوله أما إذا فعلوا ركعتا) ومثله ما لو طال الزمن وهم سكوت بقدر مضى ركن وقوله ركنا: أى فعليا أو قوليا أه زياى (قوله فإنه يمتنع عليهم الاستخلاف بعده) أى ثم إن كان ذلك في الركعة الثانية أتموا فرادى، أو في الأولى استأنفوا جمعة (قوله لا امرأة ومشكلا للرجال) خرج به النساء فيجوز تقدم واحدة منهن إذا كان الاستخلاف في الثانية. وعبرة صح: فلو أتم الرجال حينئذ منفردين وقدم النسوة امرأة منهن جاز كما يفهمه تعبير الروضة بصلاحيه المقدم لإمامة القوم: أى الذين يقتنون به وإن لم يصلح لإمامة الجمعة، إذ لو آتمن فرادى جاز في الجماعة أولى (قوله وحيث امتنع الاستخلاف) أى بأن طال الفصل (قوله فإن كان فيها قد مر) أى وهو أن تبطل الصلاة في الركعة الأولى ويشمونها فرادى إن كان في الركعة الثانية (قوله لأنه لا يجوز ابتداء جمعة) قال سم على منيج: يلغى أن من الناس من قيده بما إذا امتنع التعدد وإلا جاز. وأقول: فيه نظر ظاهر، لأنه إنما يجوز التعدد بقدر الحاجة ولا حاجة هنا لإمكان تقديم بعض المقتضين لا يقال: لا تعدد حقيقة. لأننا نقول: فليجز وإن امتنع التعدد. والحاصل أن هذا التفسير غير متجه إلا أن يساعد عليه نقل اه (قوله وتقدم نأويا غيرها) بيان لما فهم من قوله وإنه لا يجوز ابتداء جمعة بعده الخ (قوله وحيث صحته صلاته) أى غير المقتدى. وقوله ولو قلنا: أى وكلنا إن نوى غير الجمعة جاهلا وهو ممن تلزمه الجمعة فإن صلاته تقع نقلا مطلقا (قوله فإن كان في الأولى لم تصح) أى صلاتهم: أى لإمكان فعل الجمعة باستئنافها ولا جمعة لعدم وقوع الركعة الأولى في جماعة لأنهم صاروا منفردين ببطلان صلاة الإمام ونتيم القدوة لو قبل بصحتها إنما تحصل الجماعة من حينها فيكون أول الركعة وآخرها في جماعة وما بينهما فرادى وذلك مقتضى البطلان اه سم على منيج بالحق (قوله أو في الثانية أتموها جمعة) وقصيته صحة القدوة وفيه أنه مخالف لقول المصنف ولا يستخلف للجمعة الخ، قلل المراد أتموها جمعة فرادى فليراجع أو يحتمل صحة القدوة ولا ينافيه قوله ولا يستخلف الخ لإمكان حله على ما إذا نوى الخليفة الجمعة، ويدل له قوله لأنه لا يجوز ابتداء جمعة الخ

(قوله أما لو كان غير المقتدى) محترز قوله لأنه لا يجوز ابتداء جمعة الخ (قوله وتقدم نأويا غيرها فإنه يجوز) أى في الثانية كما ذكره بعد

من الرباعية لموافقة نظم صلاته نظم صلاتهم لا في غيرهما من الثانية والأخيرة إلا بنية جديدة لأنه يحتاج إلى القيام ويحتاجون إلى القعود ، وقضية التعليق أنه لو كان موافقا لم كان حضر جماعة في ثانية منفردا وأخيره فاعتنوا به فيها ثم بطلت صلاته فاستخلف موافقا لم جاز وهو ظاهر ، وإطلاقهم المنع جرى على الغالب ، ويجوز كما في المجموع استخلاف اثنين فأكثر يصلي كل بطاقة والأولى الاختصار على واحد ولو بطلت صلاة الخليفة جاز استخلاف ثالث وهكذا ، وعلى الجميع مراعاة ترتيب صلاة الإمام الأصلي (ولا يشترط) في جواز الاستخلاف في الجمعة (كونه) أي المقتضى حضر الخطبة ولا إدراك (الركعة الأولى في الأصح فيها) لأنه في الأول بالاعتناء صار في حكم من حضرها وسمعها فلما سمعت جمعتها كما تصح جمعة الحاضرين السامعين ، ووجه مقابلة القياس على ما لو استخلف بعد الخطبة من لم يحضرها ليصلي بهم فإنه يتمتع ، وفي الثاني نائب الخليفة الذي كان مقتنيا به باستخلافه إياه ولو استمر الإمام لكانت القدوة صحيحة ، فكذا من نائب منابه وإن لم يتوفر فيه الشرائط ، ووجه مقابلة أنه غير ملزم للجمعة ، ويجوز له الاستخلاف في أثناء الخطبة وبين الخطبة والصلاة بشرط كون الخليفة في الثانية حضر الخطبة بتمامها والبعض القائل في الأولى ، إذ من لم يسمع من أهل الجمعة ، وإنما يصير غير السامع من أهلها إذا دخل في الصلاة وينزل السماع هنا منزلة الاقتداء . فإن قلت : ظاهر كلامهم صحة استخلاف من سمع ولو نحو محدث وصبي زاد ما الفرق ؟ قلت : يفرق بأنه بالسماع الندرج في ضمن غيره فصار من أهلها تبعا ظاهرا فلذلك كفى استخلافه ، ولبيان صلاته أو نقصها اشترطت زيادته . وأما من لم يسمع فلم يصير من أهلها ولا في الظاهر فلم يكتف استخلافه مطلقا ، فإن أنعم عليه في أثناء الخطبة امتنع الاستخلاف كما صححه في المجموع ، ويفرق بينه وبين المحدث بأن المضي عليه خرج عن الأهلية بالكلية ، بخلاف المحدث بدليل صحة خطبة غير الجمعة منه ، ولو استخلف من يصلي بهم ولم يكن سمع الخطبة ممن لا تلزمه الجمعة ونوى غير الجمعة جاز أخذنا مما مر ، واحترز بقوله حضر الخطبة عن سماعها فغير مشروط بما كما صرح به الرافعي (ثم) على الأول (إن كان) الخليفة في الجمعة (أدرك) الركعة (الأولى) من الجمعة مع الإمام بأن أدركه قبل فوات الركوع سواء كان في نفس الركوع أم في القيام قبله لكونه حينئذ بمنزلة الإمام الأصلي ، وقد أدرك الإمام في وقت كانت جمعة القوم متوقفة

(قوله إلا بنية جديدة) أي منهم (قوله وقضية التعليق) هو قوله لأنه يحتاج إلى القيام الخ (قوله فاستخلف موافقا) أي وهو غير مقتد به (قوله ويجوز كما في المجموع استخلاف اثنين فأكثر) ظاهره ولو في الجمعة وهو مشكل لما فيه من تعدد جمعة حقيقة أو حكما ، وقد تقدم عن سم ما يصرح بالمنع لما هنا مخصوص بنوى الجمعة (قوله بشرط كون الخليفة النسخ) محل هذا الاشتراط حيث كان الخليفة ينوي الجمعة ، بخلاف ما لو كان ينوي الظاهر مثلا فلا يشترط سماعه ولا حضوره كما يأتي (قوله والبعض القائل) أي من الأركان (قوله ولو نحو محدث وصبي زاد) أي على الأربعين (قوله ما الفرق) أي بينه وبين من لم يسمع الخطبة (قوله ولبيان صلاته) أي في حق المحدث أو نقصها أي في حق الصبي وهذا يقتضي أن الضمير في زاد لكل من المحدث والصبي (قوله ونوى غير الجمعة جاز) أي ويصلون وراءه الجمعة ، فإذا قام الثلاثة خبروا بين المفارقة والانتظار وهو أولى (قوله أخذنا مما مر) أي في قوله : أما لو كان غير المقتضى لا تلزمه الجمعة (واحترز بقوله حضر الخطبة عن سماعها) ظاهره وإن بعد بحيث لو أصغى

(قوله لكونه حينئذ بمنزلة الإمام الأصلي) كان الأولى تأخيرها عن قوله تمت جمعهم

على جمعة وإن لم يدرك نفس الركوع حقيقة مع الإمام (تمت جمعهم) أى القوم الشامل له سواء أحدث الإمام فى الأولى أم فى الثانية كما قاله فى المحرر وغيره ، ومراده بقوله سواء أحدث فى الأولى أنه أحدث قبل فراغه من السجدة الثانية (وإلا) أى وإن لم يدرك الأولى بأن لم تكن تهت كان استخلفه فى اعتدالها فما بعده (فتم لهم) الجمعة (دونه) أى غيره (فى الأصح) فيها لأنه لا يدرك مع الإمام ركعة فيتمها ظهرا ، وظاهر أنه يشترط أن يكون زائدا على الأربعين وإلا فلا تصح جمعهم كما نبه عليه الفقى . والثانى تتم له لأنه صلى ركعة فى جماعة فأشبهه المسيبى ، ورد بأن المأموم يمكن جعله تبعاً للإمام والخليفة إمام لا يمكن جعله تبعاً للمأمومين . ومعلوم أنه لو أدرك مع الإمام ركوع الثانية ويجوزها أمما جمعة ، لأنه صلى مع الإمام ركعة ، وبه صرح البغوى ، وإنما يجوزنا الاستخلاف له فى صورة فوت الجمعة عليه باستخلافه وإن كان فيه فعل ظهر قبل فوت الجمعة لعنوه بالاستخلاف بإشارة الإمام

ولم يسمع وهو غير مراد (قوله وإن لم يدرك نفس الركوع) غاية لقوله أم فى القيام قبله ، ومنه تعلم أنه ليس المراد بإدراك الركعة مع الإمام أن يكون مقتديا فيها كلها ، بل الممدار على كونه اقتدى بالإمام قبل فوات الركوع على المأموم بأن اقتدى به فى القيام وإن بطلت صلاة الإمام قبل ركوعه أو اقتدى به فى الركوع وركع معه وإن بطلت صلاة الإمام بعد ذلك (قوله كان استخلفه فى اعتدالها) أى وقد اقتدى به بعد الركوع أو فيه ولم يدركه كما تقدم من أنه متى أدركه قبل فوات الركوع صحت لهم الجمعة (قوله دونه أى غيره) إنما فسرها تبعاً للجلال المحلى بغير لأن دون أصلها للتفاوت فى المكان ، ثم استعملت للتفاوت فى الرتبة تقول : زيد دون عمرو فى الرتبة ، فلو لم يفسرها بغير لأشعر بأنها صحت للجميع لكن تفاوتت رتبهم فى الصلوة ، وليس مراداً هكذا رأيت بهامش نقلا عن العلامة الشيخ سليمان البابلي وهو مرضى (قوله ويشترط أن يكون زائدا الخ) أى فيما لو تمت لم دونه .

[فرج] جاء مسبوقة فوجد الإمام قد خرج من الصلاة وانفرد القوم بالركعة ولم يستخلفوا ، فهل له الآن الشروع فى الظهور لأنه لا يمكنه إدراك الجمعة لو صبر ، أو يجب الصبر إلى سلامهم ، أو يجب أن يقتدى بواحد منهم وتحصل له الجمعة ، الظاهر الأخير ، ثم أفنانى به شيخنا حج رحمة الله تعالى اه سم على منج . لكن تقدم للشارح رحمه الله ما يصرح بخلافه ، وسأبقى فى قوله لكن تعليلهم الخ ما يشير إليه (قوله فى صورة فوت الجمعة عليه) أى حيث لم يدرك الركعة الأولى مع الإمام (قوله لعنوه بالاستخلاف) أى سواء وجب عليه التقدم بأن

(قوله وإن لم يدرك نفس الركوع) غاية فى قوله أم فى القيام قبله ، وكان الأولى ذكر عقبه وإسقاط لفظ حقيقة لإيهامه . وعبارة التحفة : وإن بطلت فيها إذا أدركه فى القيام صلاة الإمام قبل ركوعها انتهت (قوله ومراده بقوله سواء الخ) غرض الشارح من هذا دفع ما قد يقال : إنه إذا كان جاهلا بأن واجبه المظهر لا تصح صلاته بأن من شروطها العلم بالمسبوق ، فأشار إلى أن جهله بذلك لا يضره : أى بأن يعلمه آخر بعد (قوله فإن لم تكن تمت) انظر ما ممتناه ولعله بالواو بدل الفاء فتكون من تحريف التماسخ ويكون غاية يفسرها التصوير المذكور بعدها فكانه قال : وإن لم يدرك الأولى بالمعنى المتقدم سواء أكان إدراكه بعد تمامها وهو واضح أو أدركه قبل تمامها كان استخلفه الخ ، ثم رأيت فى نسخة بأن لم بالياء الموحى ويعرف معناها بما ذكرناه (قوله لأنه لم يدرك مع الإمام ركعة) أى وإدراكها شرط فى غير الأولى . أما فى الأولى فليس يشترط بقرينة ما قدمه آتفا فيما لو أدركه فيها وأحدث الإمام . والفرق بينهما ما مررت بالإشارة إليه فى كلامه ثم

له ، قاله الراعي ، وقد يؤخذ منه أنه إذا استخلفه القوم أو تقدم بنفسه لا يجوز ذلك لكن إطلاقهم يخالفه وهو الأصح ، ويوجه بأن التقدم مطلوب في الجملة فيعذر به (ويراعي) الخليفة (المسبوق نظم) صلاة (المستخلف) حتى لا يجرى على نظمه فيفعل ما كان الإمام يفعله لأنه التزم ترتيب صلاته باقتدائه به (فإذا صلى) بهم (ركعة) قنت بهم فيها إن كانت ثانية الصبح ولو كان هو يصلي الظهر ويترك القنوت في الظهر وإن كان هو يصلي الصبح (تشهد) جالسا وسجد بهم لسهو الإمام الحاصل قبل اقتدائه به وبعده (وأشار إليهم) بعد تشهده عند قيامه (ليفارقوه) فيتخير المقتدى به بعد إشارته (أو ينتظروا سلامه) بهم ، وهو أفضل كما في المجموع : أي مع أمن خروج الوقت ، فإن خافوا فوته وجبت المفارقة ، وقول المصنف ليفارقوه إلى آخره . قال الشارح : علة غاية للإشارة : أي لكونها خفية قد تفهم وقد لا ، وحيث فهمت فغايها انتظاره . وقوله أي فيكون بعدها أشار به إلى أنه مرتب بعدها باعتبار الوقوع وإن كان متقدما في الزمن . وقوله وليس ناشئا عنها : أي لتدرة ذلك كما مر ، والغرض من ذلك دفع ما اعترض به على المصنف من أن التخيير المذكور فيه غير مفهوم من إشارة المصل خصوصا مع الاستدبار وكثرة الجماعة ميمنا ومخالفا وخلفا ، ولا يجب على الخليفة المسبوق التشهد إذ لا يزيد حاله على بقائه مع إمامه بل ولا القعود أيضا كما قاله الأستاذ ، فإن لم يعرف المسبوق نظم صلاة إمامه في جواز استخلافه قولان : أحدهما كما في التحقيق الجواز ، ونقله ابن المنذر كما في المجموع عن نص الشافعي ، وقال في المهمات : إنه الصحيح وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى ، وإن منع البلقيني تصحيحه وأطال في رده . وقال في الروضة : إن أرجح القولين دليلا المنع ، وعلى الأول فيراقب القوم بعد الركعة ، فإن هوما بالقيام قام وإلا قعد ،

خاف التراكل لو امتنع أولا (قوله وهو الأصح) خلافا لحج (قوله ويراعي المسبوق الخ) قد تشمل هذه العبارة ما لو قرأ الإمام بالفاتحة واستخلف شخصا لم يقرأها من أنه يجب عليه أن يركع من غير قراءة ، وليس مرادا بل يجب عليه قراءة الفاتحة لأجل صحة صلاة نفسه ، وهو مع ذلك موافق لنظم صلاة إمامه لأن المراد بنظمتها أن لا يخالفه فيما يؤدي إلى خلل في صلاة القوم ، وهذا غاية أمره أنه طول القيام الذي خلف الإمام فيه ونزل منزلته وهو لا يضرب من الإمام لو كان باقيا (قوله فيفعل ما كان الإمام يفعله) أي حتى في الواجب وندبا في المندوب . وقوله حتى : أي في الجملة لتلا يخالف قوله الآتي : ولا يجب على الخليفة الخ (قوله ثانية الصبح) أي فلو ترك القنوت لم يسجد هو ولا المأمومون به بتركه أدم على حج بالمعنى . وقوله لم يسجد : أي لعدم حصول خلل في صلاته . وقولهم ولا المأمومون : أي لأنه محمول على الإمام (قوله وتشهد جالسا) أي جلس للتشهد وجوبا : أي بقدر ما يسهل أقل التشهد والصلاة كما هو ظاهر ، وقرأ ندبا أدم حج . وهو موافق لقول المصنف : ويراعي المسبوق الخ ، لكن سيأتي في الشرح ما يخالفه في قوله : ولا يجب على الخليفة الخ ، وما قاله حج ظاهر (قوله وأشار إليهم) قال حج ندبا (قوله فيتخير المقتدى) أي بين الانتظار والسلام (قوله بل ولا القعود أيضا) أي في الجلوس الأخير لم تكن القوم من مفارقتها بالنية والإتمام لأنفسهم ، لكن هنا قد يشكل على قوله أولا ويراعي المسبوق نظم المستخلف حتى

(قوله فيتخير المقتدى به) الأولى تأخيرها عن قول المصنف أو ينتظروا (قوله فإن خافوا فوته وجبت المفارقة) أي فيها إذا كانت جمعة كما هو ظاهر (قوله فغايها انتظاره) أي أو مفارقتها والضمير في انتظاره للخليفة فهو مضاف لمفعوله (قوله أي لتدرة ذلك كما مر) كأنه يشير إلى قوله أي لكونها خفية الخ (قوله بل ولا القعود) فيه مخالفة لوجوب رعاية نظم صلاة الإمام ، ومن ثم أوجب الشهاب حج فهو على طريقة الشارح مستثنى

وليس في هذا تقليد في الركعات كما لا يخفى ، ثم ما ذكر واضح في الجمعة . أما في الرابعة ففيها قعودان ، فإذا لم يهوا
 بقيام وقعد تشهد ثم قام ، فإن قاموا معه علم أنها ثلاثيتهم (ولا يلزمهم) أى المقتدين (استئناف نية القنوة) بالخليفة
 (في الأصح) جمعة كانت أو غيرها لتزيله منزلة الأول في دوام الجماعة بدليل أنه لا يراعى نظم صلاة نفسه ، ولو
 استمر الأول لم ينتج القوم إلى تجليد النية فكذلك عند الاستخلاف ، وعمل ذلك من قدمة الإمام ومن قدمة القوم ومن
 تقدم بنفسه ، وهو الوجه وإن اقتضى كلام الشيخين وغيرهما اختصاصه بالأول ، واعتد به الأخرى فقال في الثاني :
 الأقرب أنه يلزمهم تجديد نية الاقتداء به ، وفي الثالث : الوجه أنه يلزمهم تجديد نية الاقتداء به ، ولم أر في ذلك نصا على
 أنه يمكن منع الاستدلال بكلالهما بأن فرض ما ذكر مثال ، ومقابل الأصح الزوم لئهم بخروج الإمام من صلاته
 صاروا مفردين . ولو استخلف الإمام غير صالح للإمامة لم تبطل صلاتهم لأن استخلافه لغو ما لم يقتلوا به ، ولو
 أراد المسبوقون أو من صلاتهم أطول من صلاة الإمام استخلف من يتم بهم لم يجز إلا في غير الجمعة لعدم المانع
 في غيرها ، بخلافها لما مر من أنه لا تنشأ جمعة بعد أخرى ، ولعلمهم أرادوا بالإتشاء مايمم الحقيق والمجازى ، إذ
 ليس فيها إذا كان الخليفة منهم إنشاء جمعة ، وإنما فيه ما يشبه صورة على أن بعضهم قال بالجواز في هذه للثالث ،
 وما ذكر من الجواز في غير الجمعة هو ما اقتضاه كلاهما في الجماعة ، وصحة المصنف في تحقيقه هناك ، وكذا
 في المجموع وقال فيه : اعتمده ولا تغتر بما في الانتصار من تصحيح المنع فهو المتمد ، وجمع بعضهم بين هلا
 وبين ما تقدم عنه في الروضة بأن ذلك من حيث حصول الفضيلة وهذا من حيث جواز اقتداء المنفرد ، ويدل عليه
 أنه في التحقيق بعد أن ذكر جواز اقتداء المنفرد قال : واقتداء المسبوق بعد سلام إمامه كغيره . وقال ابن العماد :
 الكلام هنا محمول على ما إذا اختلف الإمام والمأموم في عدد الركعات فلا يجوز الاستخلاف في غير الجمعة لأنه
 يؤدي إلى أن أحدهما يقعد والآخر يقوم ، بخلاف ما إذا اتفق نظم الصلاتين . قال بعضهم : هو جمع لا بأس به ،
 لكن تعليله في الروضة وأصلها المنع بأن الجماعة حصلت له بخالفه . قال الناصري : وعمل ما ذكر في الجمعة إذا قدمنا من لم
 يكن من جلته ، فإن كان من جلته جاز حتى لو اقتدى شخص بهلا المقدم وصلى معهم ركعة وسلموا فله أن يتمها
 جمعة لأنه وإن استفتح الجمعة فهو تبع للإمام والإمام مستديم لها لاستفتح ، نقله صاحب البيان عن الشيخ
 أبي حامد وأقره وكذلك الرمي ، لكن تعليلهم السابق يخالفه ، ولو بادر أربعم سمعوا أركان الخطبة وأحرموا

إلا أن يقال نعم المراعاة في الجمعة فلا ينافى ما ذكر ، أو المراد نعم المراعاة فيما يؤدي إلى اختلال صلاتهم (قوله
 وليس في هذا تقليد في الركعات) أى فلا يقال : كيف رجع إلى فعل غيره (قوله فإذا لم يهوا بقيام) قال في المختار
 همه المرض أذابه وبابه رد ، ثم قال : وهم بالثنية أرادوه وبابه رد أيضا (قوله ولا يلزمهم استئناف نية القنوة)
 قال سم على منيج : ويجوز التجديد : أى لنية القنوة ، وينبغي أن يكون مكروها لأنه اقتدى في أثناء الصلاة اه .
 أقول : قد يقال بعدم الكرامة لأهم مفردون بإحرامهم الأول فطور البطان لا تدخل لهم فيه ، ومعلوم أن النية
 بالقلب ، فلو تلفظوا بها بطلت صلاتهم (قوله على أنه يمكن منع الاستدلال بكلالهما) أى الشيخين (قوله لم
 تبطل صلاتهم) أى ففرضهم أن يستخلفوا فوراً صالحاً للإمامة (قوله ما لم يقتلوا به) أى وإن قل زمن الاقتداء
 جذا ، ولا فرق في ذلك بين علمهم بحاله وعلمه ، فلو ظنوه من يجوز الاقتداء به وتبين خلافه وجب الاستئناف
 (قوله في هذه) هى قوله ولو أراد المسبوقون الخ (قوله لذلك) أى لقوله إذ ليس فيه إذا كان الخليفة منهم إنشاء
 جمعة بعد أخرى وإنما فيه ما يشبهه (قوله سم على منيج) قوله وجمع بعضهم بين هذا) هو إجلال المخل قبيل صلاة
 المسافر (قوله ويدل عليه) أى الجمع (قوله أنه يتمها جمعة) مثنى عليه حج (قوله لكن تعليلهم السابق بخالفه)

(قوله على أن بعضهم) سيأتى الإفصاح عنه في قوله قال الناصري الخ (قوله ما تقدم عنه في الروضة) انظر ما مراده به

بالجمعة انقلدت بهم لأنهم من أهلها بخلاف غيرهم (ومن زحم) أى منعه الزحام (عن السجود) على أرض أو نحوها مع الإمام فى الركعة الأولى من الجمعة مثلاً (فأمكنه) السجود على هيئة التنكيس (على) شئ من (إنسان) وإن لم يكن مكلفاً بناء على أنه لا يشترط الرضا بذلك وهو ما قاله ابن الرضا وإن لم يخل عن وقفة أو بهيمة أو متاع أو نحو ذلك (فعل) ذلك حيناً لقول عمر رضى الله عنه : إذا اشتد الزحام فليسجد أسدكم على ظهر أنفيه . وصورته أن يكون الساجد على شاخص والمسجود عليه فى هذه ، وعلم مما قرره أنه أنقول المصنف إنسان مثال ، وأن الزحمة لا تختص بالجمعة بل تجرى فى سائر الصلوات ، وذكر المصنف ككثير لها هنا لأن الزحام فى الجمعة أغلب ولأن تفاريحها متشعبة مشكلة لكونها لا تترك إلا بركعة منتظمة أو ملققة على ما بآى ، ولهذا قال الإمام : ليس فى الزمان من يحيط بأطرافها (ولاً) أى وإن لم يمكنه السجود كما ذكر (فالصحيح أنه ينتظر) تمكنه منه (ولا يوى به) لقدرته عليه ، ولا يجوز له المقارنة لأن الخروج من الجمعة قصداً مع توقع إدراكها لا وجه له كما نقله عن الإمام وأقره ، وجزم به ابن المقرئ فى روضه وهو الأصح ، وإن ادعى فى المهمات أنه مخالف لنص الشافعى والأصحاب وإذا جوزنا له الخروج وأراد أن يتنهما ظهراً فى صحة ذلك القولان فينبى أحرم بالظهور قبل فوات الجمعة كما ذكره القاضى حسين فى تعليقه والإمام فى نهايته ، أما المرحوم فى الركعة الثانية من الجمعة فليسجد متى تمكن قبل السلام أو بعده . نعم لو كان مسبوقاً لحقه فى الثانية ، فإن تمكن قبل سلام الإمام وسجد السجدين أدرك الجمعة وإلا فلا كما يعلم مما ساقى . ومقابل الصحيح أنه يوى أقصى ما يمكنه كالمرضى لكان العذر ، وقيل يتخير بينهما لأن وجوب

أى فلا يجوز فى الجمعة وهو المعتمد (قوله بخلاف غيرهم) أى غير السامعين . ثم حيث انقلدت للمبارزين وجب على غيرهم الاقتداء بإمامهم لتلا يؤدى انفرادهم بإمام إلى إنشاء جمعة بعد أخرى بدون حاجة إليه ، فإن لم يتفق لم اقتداء به فاتممت بالجمعة ، ويعزى الإمام ذلك المبادر على تفويته الجمعة على أهل البلاد (قوله لا يشترط الرضا بذلك) أى وهو الراجع (قوله أو بهيمة أو متاع) أى وإن لم يأذن صاحبه كالاستناد إلى حائطه . نعم لو كان الذى يسجد على ظهره من عظام الدنيا ويقلب على الظن عدم رضاه بذلك ، وربما ينشأ عنه شر أتجه عدم اللزوم له سم على منهج . أقول : قد تنجى الحرمة (قوله فعل ذلك حيناً) أى ومع ذلك إذا تلف ضمنه ولا يدخل بذلك تحت يده ، فلو كان المسجود عليه صيداً وضاح لا يضمنه المصل لأنه لم يدخل فى يده (قوله فالصحيح أنه ينتظر) قال حج ويجب أن يكون الانتظار فى الاعتدال ولا يضره تطويله لعمره . وقضيته أنه لو أمكنه الانتظار جالساً بعد الاعتدال لم يجز له ، وعليه يفرق بينهما بأن الاعتدال محسوب له فلزمه البقاء فيه ، بخلاف ذلك الجلوس فكان كالأجنبي عما هو فيه . نعم إن لم تكن طرأت الزحمة إلا بعد أن جلس فينبى انتظاره حينئذ فيه لأنه أقل حركة من عوده للاعتدال اه . وظاهر قوله لأنه أقل حركة الخ جواز العود ، ولو قيل يعلم جوازه لم يكن بعيداً لأن عوده لحل الاعتدال فعل أجنبي لا حاجة إليه (قوله وإذا جوزنا له الخروج) على المرحوم (قوله كما ذكره القاضى) والراجع منها عدم الانقاد (قوله فى الثانية) أى الركعة الثانية

(قوله ولأن تفاريحها) أى الجمعة بقرينة قوله لأنها لا تترك إلا بركعة ، والمراد بالجمعة فى الزحمة بقرينة قوله إلا بركعة منتظمة أو ملققة على ما بآى إذ هو مختص بالزحمة : أى أو نحوها فكأنه قال : ولأن تفاريح الجمعة فى الزحمة متشعبة الخ ، ولو عكس فقال : ولأن تفاريح الزحمة فى الجمعة الخ لكان أوضح (قوله وإذا جوزنا له الخروج) أى بالنية بمعنى المقارنة بقرينة ما قبله وما بعده (قوله فى صحة ذلك القولان) أى فبطل هنا على الراجع كما هو ظاهر

وضع الجبهة قد عارضه وجوب المتابعة ثم حل التصحيح (إن تمكن) من السجود (قبل ركوع إمامه) في الثانية :
 أي قبل شروعه فيه (بعد) تدارك ما له عند زوال العذر (فإن رفع) من سجوده (والإمام) بعد (قائم قرأ) ما أمكنه
 منها ، فإن لم يترك زماناً يسمح للقائفة فهو كسبوق في الأصح ، فإن ركع إمامه قبل أن يتم القائفة ركع معه ولا يضر
 التخلف الماضي لأنه تخلف لعذر (أو) رفع من السجود والإمام بعد (راكع فالأصح) أنه (يركع) معه وهو
 كسبوق يعلم إدراكه على القراءة فيتجهلها الإمام عنه ، ويوشك منه أنه أعلمان قبل ارتفاع إمامه عن أقل الركوع
 وإن قال ابن العماد : ظاهر كلامهم أنه يترك الركعة الثانية بهذا الركوع وإن لم يطمئن مع الإمام في الركوع ،
 بخلاف المسبوق فإنها متباعدة في حال القنوة فلا يضر سبق الإمام المأموم بالطمأنينة ، ومقابل الأصح لا يركع معه
 معه لأنه مؤتم به ، بخلاف المسبوق ؛ بل تارمه القراءة ويسعى خلف الإمام وهو متخلف بعذر
 (فإن كان إمامه) حين فراغه (فرغ من الركوع) في الثانية (ولم يسلم وأهتة فيها هو فيه) كالمسبوق
 (ثم صلى ركعة بعده) لأنه فاتته ركعة كالمسبوق (وإن كان الإمام سلم) قبل تمام سجوده (فاتت الجمعة) لأنه لم يترك
 معه ركعة فيتمها ظهراً ، بخلاف ما لو رفع رأسه من السجود فسلم الإمام فإنه يتباعد (وإن لم يتمكن السجود
 حتى ركع الإمام) في ثانية الجمعة : أي شرع في ركوعها (ففي قول يراعى) المرحوم (نظم) صلاة (نفسه) فيسجد
 الآن (والأظهر أنه يرجع معه) لظاهره إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، ولأن متابعة الإمام أكد
 ولهذا يتبعه المسبوق ويترك القراءة والقيام (ويحسب ركوعه الأول في الأصح) لأنه أتى به في وقته ، وإنما أتى
 بالثاني لعذر فاشبه ما لو والى بين ركوعين نامياً ، وقبل الثاني لإفراط التخلف فكانه مسبوق لحق الآن (فركعته
 ملفقة من ركوع الركعة الأولى ومن سجود الثانية) التي أتى بها فيها (وتترك بها الجمعة في الأصح) لإطلاق
 خبره من أدرك ركعة من الجمعة فليصل إليها أخرى وهذا قد أدرك ركعة وليس التلقيب نقصاً في العلل ومقابل
 الأصح لالتصاق التلقيب ، وصفة الكمال معتبرة في الجمعة (فلو سجد على ترتيب) نظم صلاة (نفسه) عامداً (حالياً)
 بأن واجبه) أي الواجب عليه (المتابعة) لإمامه (بطلت صلاته) لكونه متلاعياً بوضعه السجود موضع الركوع
 فيلزمه التحريم بالجمعة إن أمكنه إدراك الإمام في الركوع كما في الروضة كأصلها ، وسكت هنا عن حكم ما إذا
 أدركه بعينه لعلمه مما قدمه من أن الأصح لزومه أيضاً ، فقول الأسنوي : بل يلزمه ذلك ما لم يسلم الإمام إذ يحتمل
 أن الإمام قد نسي القراءة مثلاً فيعود إليها هو مراد الروضة ، ودعواه أن عبارتها غير مستقيمة ممنوعة (وإن نسي
 ذلك) المعلوم عنده من وجوب المتابعة (أو جهل) حكم ذلك ولو عامياً مخالفاً كما هو ظاهر لخفاه على العامة
 (لم يحسب سجوده الأول) وهو ما أتى به على ترتيب نفسه لإثباته به في غير موضعه ،

(قوله حين فراغه) أي فراغ المأموم من السجود (قوله فسلم الإمام) أي شرع في السلام ، بخلاف
 ما لو رفع مقارناً له فلا يترك الجمعة لأنه لم يترك ركعة قبل سلام إمامه ، ويحتمل وهو الأقرب
 إجراؤها لأن القنوة إنما تنقطع بالميم من تسليمه ، ثم رأيت سم على منج نقل هذا الثاني عن جر ،
 وفي كلام صحيح أنه لو قارن رفع رأسه الميم من تسليمه أنها قنوته وهو محتمل ، وقضية قول شارح صرحوا بأنه لو
 سلم الإمام كما رفع هو من السجود أنه تم الجمعة خلاله اهـ . وكتب عليه سم قوله وقضيته الخ قد يمنع أن قضيته
 ذلك بل عكسه ، بناء على أن معنى وإن كان سلم وإن كان تم سلامه قبل فراغه من السجود ، ويدل على أن معناه
 المراد ذلك أنه لا يصح أن يكون معناه وإن كان شرع في السلام لاقتضاه القنوت بمجرد الشروع قبل الفراغ وهو
 فاسد ، فنعين أن المراد وإن كان تم سلامه فليأتل أم (قوله ممنوعة) أي بقوله السابق وسكت هنا عن حكم ما إذا

وإنما لم يطل به صلاته لغلوه (فإذا سجد ثانيا) بأن فرغ من سجديته فقام وقرا ركع وسجد بسجديته وهو على نسيانه أو جهله (حسب) له أي السجود الثاني ، وتم به ركعته للدخول وقته ويلزم ما قبله ، فلو زال جهله أو نسيانه قبل سجوده ثانيا وجب عليه أن يتابع الإمام فيها هو فيه كما هو المفهوم من كلام الأكثرين : أي فإن أدرك معه السجود تمت ركعته كما أشار إليه بقوله (والأصح إدراك الجمعة بهذه الركعة) الملققة من ركوع الأولى وسجود الثانية (إذا كملت السجدتان) فيها (قبل سلام الإمام) وإذا اشتملت الركعة على نقصانين أحدهما بالتلفيق والثاني بالقلوطة الحكيمة إذ لم يتابع الإمام في موضع ركعته متابعة حسية وإنما سجد متخلفا عنه غير أننا ألحقناه في الحكم بالافتداء الحقيقي لغلوه ، بخلاف ما إذا كملنا بعد سلامه فلا يترك بها الجمعة لما مر ، ومقابل الأصح لا يترك الجمعة بهذه ، وما يحسنه الرافعي فيها ذكر من أنه إذا لم يحسب سجوده والإمام راكع لكون فرضه المتابعة وجب أن لا يحسب والإمام في ركن بعد الركوع ردة السبكي والأسنوي وغيرهما بأننا إنما نحسب له سجوده والإمام راكع لإمكان متابعته بعد ذلك فيترك الركعة ، بخلاف ما بعده ، فلو لم يحسبه لغائته الركعة ويكون ذلك علرا في عدم المتابعة ينتهي . وزعم البلقيني أن ما في المنهاج غير موافق عليه ، وهو متابع في ذلك لقول المجموع إن الجمهور على خلافه ، لكن المعتمد ما في المنهاج ، ولهذا قال السبكي : ثبت أن ما في المنهاج هو الأصح من جهة الفقه ، والأسنوي إنه المتجه ولو لم يتمكن من السجود حتى سجد لإمامه السجدة الثانية سجد معه فيها وسجد الأخرى على أوجه الاحتمال هنا لأنها مركز واحد كما هو القياس في نظائره ، ويحتمل أن يجلس معه ، فإذا سلم بنى على صلاته . وقال الشيخ نقلا عن الزركشي إن الاحتمال الأول يؤدي إلى المخالفة والثاني إلى تطويل الركن القصير ، وأبيده بما قدمته عن القاضي والبنوي في أوائل صفة الأئمة ، وقدمت ثم أن المختار جواز تطويل الركن القصير في مثل ذلك ، وقد جوز الدارمي وغيره للمنفرد أن يقتل في احتداله بغيره قبل ركوعه ويتابعه انتهى . والمعتمد منع ذلك ، والفرق بينه وبين ما نقله الشيخ

أدركه الخ (قوله وهو على نسيانه أو جهله) عبارة حجج بعد مضى ما ذكر : أو لم يستمر بأن تذكر أو علم الإمام في التشهد حال قيامه من سجوده فسجد بسجدين قبل سلام الإمام حسب له الخ (قوله بخلاف ما إذا كملنا) أي السجدتان (قوله حتى إذا سجد لإمامه السجدة الثانية) أي من الركعة الثانية (قوله ويحتمل أن يجلس) أي في الأصل وهو أن السبق يركن لا يضر (قوله والمعتمد منع ذلك) أي منع ما ذكر من السجود ، وعليه فينتظر في السجدة التي أدركها مع الإمام إلى أن يسلم ، ثم إن كان أدرك معه الركعة الأولى تمت جمعه وإلا فلا لأنه لم يترك مع الإمام

(قوله ما أمكنه) الأولى إسقاطه ليظهر موقع ما بعده (قوله كما أشار إليه بقوله الخ) عبارة الشهاب حجج مع المتن : وإذا سجد ثانيا بأن استمر على ترتيب نفسه سهوا أو جهلا ففرغ من السجدتين ثم قام وقرا ركع واعتدل وسجد أو لم يستمر بأن تذكر أو علم والإمام في التشهد حال قيامه من سجوده فسجد بسجدين قبل سلام الإمام حسب له ما أتى به وتمت به ركعته الأولى للدخول وقته ولأني ما قبله والأصح الخ (قوله وقال الشيخ نقلا عن الزركشي الخ) عبارة الشيخ في شرح الروض بعد ذكر الاحتمالين نصها : ذكرهما الزركشي ثم قال : والمتجه أنه ينتظر ساجدا حتى يسلم فينبى على صلاته ، لأن الاحتمال الأول يؤدي إلى المخالفة والثاني إلى تطويل الركن القصير ، وأبيده بما قدمته الخ ، فالضهير في قوله وأبيده راجع إلى الاحتمال الذي أبداه الزركشي بقوله والمتجه الخ ، ففعل في نسخ الشارح سقطا فلراجع نسخة صحيحة (قوله والمعتمد منع ذلك) أي الاحتمال الثاني الذي أبداه الشيخ وهو الجلوس مع الإمام ، ولا يحتمل كلام الشارح غيره خلافا لما وقع في حاشية الشيخ ، وكيف يستقيم ما فيها مع قول الشارح

عن الدارمي وغيره واضح ، فإنه باقتدائه به صار اللازم له مراعاة ترتيب صلاة إمامه ولو لم يتمكن من السجود حتى تشهد الإمام بسجد ، فإن فرغ من السجود ولو بالرفع منه قبل سلام الإمام وإن لم يعتدل حصلت له ركعة وأدركه الجمعة ، وإن رفع منه بعد سلامه فاتته الجمعة فيتمها ظهرا ، وكلما نقله الرافي عن التثمة وجزم به المصنف ، ونبه عليه الأذري وغيره بأنه ليس على وجهه ، فإنه إنما ذكره في التثمة نظريا على القول بأنه يجري على ترتيب نفسه ، وأما على القول بأنه يتأهب فلا يسجد بل يجلس معه ثم بعد سلامه يسجد بمجدتين ويتمها ظهرا . ويرد بأنه تنصير على القول بأنه يتأهب ويوجه بما تقدم عن السيكي والأسنوي في نظيرها وهو أنا لو لم نجوز له السجود حينئذ لفاتته الركعة ويكون ذلك علرا في عدم المتابعة ، بل هذا أولى بالعلم من تلك لأن ذلك مقصر بخلاف هذا ثم جميع ما مر من تخلفه لزحمة أما تخلفه لغيرها فقد أشار إليه بقوله (ولو تخلف بالسجود) في الأولى (ناسيا) للسجود حتى ركب الإمام الثانية (فذكره) ركب معه حتى على المذهب (وحصل له من الركعتين ركعة ملققة ومقط الباق منها ، والثاني يراعى نظم صلاة نفسه كالترجم ، وفرق الأول بتقصيره بالنسيان والتخلف لمرض كتخلفه للنسيان فيما ذكر .

(باب) كيفية (صلاة الخوف)

وهو لغة ضد الأمن ، وحكم صلاته كصلاة الأمن ، وإنما أفرد بباب لأنه يحتمل في الصلاة عنده ما لا يحتمل

ركعة ، هذا هو المتبادر مما ذكر ، لكنه يشكل على ما هو المعتمد فيما لو تمكن من السجود في تشهد الإمام من أنه يفعله ، فالأولى جعل الإشارة واجبة لتطويل الجلوس ، وعليه فلا إشكال بل للمستثنان على حله سواء (قوله وإن رفع منه بعد سلامه) أي فراغه منه ، بخلاف ما لو رفع مقارنا لسلامه فلنما تحصل له (قوله فاتته الجمعة) معتمد .

(باب صلاة الخوف)

(قوله وإنما أفرد بباب) أي الخوف أي صلاته (قوله لأنه يحتمل في الصلاة) حمل تعبيره بالصلاة القرض والنفل ، وساقى له التصريح به على تفصيل لا مطلقا بعد قول المصنف في الكيفية الرابعة وغيره عند الإحصار الخ ، وعبارة حج هنا : وتعبيدهم بالفرض هنا لأنه الأصل ، وإلا فلو صلوا فيه عبدا مثلا جاز فيه الكيفيات الآتية لما صرحوا به في الرابعة من جواز نحو عيد وكسوف لا استسقاء لأنه لا يفوت ، وحينئذ فيحتمل استثناءه أيضا من بقية الأنواع ، ويحتمل العموم لأن الرابعة يحتاج لما فيها من كثرة الميكلات ما ليس في غيرها هـ . وكتب عليه سم قوله لأنه لا يفوت الخ ، قال في شرح الروض : ومن ذلك يؤخذ أنها تنشر في غير ذلك أيضا كسنة الفريضة والراويح ، وأنها لا تنشر في القاعة بغير إلا إذا خيف فوتها بالموت هـ . ويؤخذ منه أيضا أنها لا تنشر في النفل

والفرق بينه وبين ما نقله الشيخ عن الدارمي الخ (قوله يصير اللازم له مراعاة ترتيب صلاة إمامه) انظر هل يتقلب هذا الاعتدال قياما ويترتب عليه أنه يقرأ فيه ولو فارق فيه الإمام بعد يجب عليه إعادة الركوع لإلغائه أو يتي على وضعه من الاعتدال فيترتب عليه ضد ما ذكر . ظاهر تعبير الشارح بترتيب صلاة الإمام يشعر بالأول ، وظاهر استشهاده الشيخ به لما اختاره يشعر بالثاني فليراجع (قوله ونبه الأذري وغيره بأنه) الباء فيه بمعنى على ،

(باب صلاة الخوف)

فيها عند غيره ، ويتبعه بيان حكم اللباس ، وقد جاءت في السنة على ستة عشر نوعا اختار الشافعي رضي الله عنه منها الأنواع الأربعة الآتية ، ودعوى المزني نسخ آيتها وهي - وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة - تركه صلى الله عليه وسلم لها يوم الخندق مردودة بتأخر نزولها عنه لأنه سنة أربع وقيل خمس وهي نزلت سنة ست ،

المطلق اه . وعليه فالظاهر أنه لا يأتي فيما لم تفعل جماعة كالرواتب ، بل والمكتوبات إذا صليت فرادى إلا صلاة شدة الخوف دون غيرها لعدم تأتى صفتها من التفريق في ذلك ، ثم إن أمكنهم التناوب بأن تصلى كل جماعة وحدانا مع حراسة غيرهم فعلوا وإلا صلوا صلاة شدة الخوف ، ثم تقييده الفائتة بالعلن يفهم أن الفائتة بغير علن تفعل في الخوف . ويرد عليه أنها لا تقوت أيضا اللهم إلا أن يقال : لما كان مأمورا بالمبادرة إلى فعلها خروجا من المعصية رخص في فعلها مسارعة للتخلص من الإثم ، ثم رأيت والد الشارح صرح بذلك في حواشي شرح الروض (قوله ويتبعه بيان حكم اللباس) أى وما يتبعه من نحو الاستصباح بالدهن التجسس (قوله وقد جاءت في السنة على ستة عشر نوعا) عبارة حجج تبلغ ستة عشر نوعا بعضها في الأحاديث وبعضها في القرآن ، واختار الشافعي رضي الله عنه منها الثلاثة الآتية لأنها أقرب إلى بقية الصلوات وأقل تغييرا وذكر الرابع الآتى لحجى القرآن به اه . وهو مخالف كما ترى لقول الشارح جاءت في السنة الثغ ، فليراجع فإن عبارة الشارح ظاهرة في أن الرابع من السنة عشر . وفى حج أيضا بعد قوله لحجى القرآن به : تنبيه : هذا الاختيار مشكل لأن أحاديث ماعدا تلك الثلاثة لا علر

(قوله وقد جاءت في السنة على ستة عشر نوعا اختار الشافعي الخ) عبارة شرح المنهج هي أنواع أربعة ، ذكر الشافعي رابعها وجاء به القرآن واختار بقيتها من ستة عشر نوعا مذكورة في الأخبار وبعضها في القرآن انتهت ، ومثلها في التحفة . وقوله ذكر الشافعي رابعها : أى أضافه في الذكر لما اختاره مما نقل عن فعله صلى الله عليه وسلم في الأخبار : أى وإن لم يكن فعله . وقوله وبعضها في القرآن : يعنى صلاة ذات الرقاع المذكورة في قوله تعالى - وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة - الآية ، والظاهر أن معنى اختيار الشافعي لهذه الأنواع الثلاثة أنه قصر كلامه عليها وبين أحكامها ولم يتعرض للكلام على غيرها ، لا لبطلانه عنده لأنه صح به الحديث بل لقله ما فيها من المبطلات ولإغنائها عن الباقيات ، ويجوز أن تكون أحاديثها لم تنقل للشافعي إذ ذاك من طرق صحيحة ، فكم من أحاديث لم تستقر مصنها إلا بعد عصر الشافعي ، والأحاديث إذ ذاك إنما كانت تتلقى من أفواه الرواة لامن الكتب ، ومن ثم قال رضي الله عنه : إذا صح الحديث فهو مذهبي ، خشية أن تستقر صحة حديث على خلاف حكم ذهب إليه . والإمام أحمد وهو متأخر عن الشافعي يقول : لا أعلم في هذا الباب حديثا صحيحا اه مع أن الإمام أحمد صاحب الباع الأطول في علم الحديث كما يعلم ذلك من له أدنى ممارسة بذلك العلم ، وبذلك يسقط قول بعضهم : إن أحاديثها صحيحة لا علر للشافعي فيها . ووجه سقوطه أنه لا يلزم من مصنها في نفسها وصولها إليه بطرق صحيحة ، ويحتمل أنه اطلع فيها على قاصح فتأمل ، فهذه ثلاثة أجوبة كل واحد منها على حديثه كاف في دفع هذا التشكيك على عالم قريش من ملأ طباق الأرض علما ، رضي الله تعالى عنه وعنا به ما فتح الله به عل أضعف عبادته فتأمل (قوله ودعوى المزني نسخ آيتها وهي - وإذا كنت فيهم) الخ) لا يخفى أن هذه الآية في خصوص نوع من جملة الأنواع ، وبقية الأنواع جاءت بها الأخبار ، ولا يلزم من نسخ الآية المذكورة بفرضه نسخ صلاة الخوف من أصلها مع أن مذهب المزني إنما هو نسخ صلاة الخوف من أصلها . وعبارة الروضة : وقال المزني صلاة الخوف منسوخة ، ومذهبنا أنها باقية وهي أربعة أنواع الخ .

وتجوز في الحضر أيضا وقد أشار لأنواعها بقوله (هي أنواع) أربعة لأنه إن اشتد الخوف فالرابع أولا والعلو في جهة القبلة فالأول أو في غيرها فالآخران (الأول) من الصلاة بالكيفية المذكورة في قوله (يكون) أي كون على حد : تسمع بالمعدي خير أن تراه ، فاندفع ما لبعض الشراح هنا (العلو) في جهة (القبلة) ولا سائر بيننا وبينهم وفي المسلمين كثرة بحيث تقام كل فرقة العلو (فترتب الإمام القوم صفين) فأكثر (ويصلي بهم) جميعا إلى اعتدال الركعة الأولى إذ الحراسة الآتية عليها الاعتدال لا الركوع كما يعلم من قوله (فلذا سجد) الإمام في الركعة الأولى سجد معه صف (بجديته وحرس) حينئذ (صف) آخر في الاعتدال المذكور (فلذا قاموا) أي الإمام ومن سجد معه

في مخالفتها مع صفها وإن كثر تغييرها ، وكيف تكون هذه الكثرة التي صبح فعلها عنه صلى الله عليه وسلم من غير ناسخ لما مقتضية للإبطال ، ولو جعلت مقتضية للمفضولية لأمجحه ، وقد صرح عنه ماثبته به فخره من قوله إذا صبح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولي الخاطئ ، وهو وإن أراد من غير معارض ، لكن ما ذكر لا يصح معارضا كما يعرف من قواعده في الأصول فتأمل اه . ويؤخذ منه كالشارح أن من تتبع الأحاديث الصحيحة وعرف كيفية من الكيفيات الستة عشر جاز له صلاتها بتلك الكيفية وهو ظاهر ، لكن قل عن هر خلافه وفيه وقفة والأقرب ماقلناه (قوله وتجوز في الحضر أيضا) أي بأن دهم المسلمين العلو ببلادهم ، أما في الأمن فلا تجوز لم صلاة صفان لما فيها من التخلف الفاحش ، وتجوز صلاة بطن نخل وذات الرقاع إذا نوت الفرقة الثانية المفارقة كالأولى (قوله يكون أي كون) ولا بد من تقدير مضاف في الكلام ليصح الحمل : أي ذو كون الخ (قوله على حد تسمع) أي وإن كان شاذا سماعيا على خلاف اه سم على حج (قوله وفي المسلمين كثرة) عبارة العياب : وشرط هذه كثرة المسلمين وكون العلو في جهة القبلة مريئا اه . والمتبادر منه أن المراد شرط الجواز فحرره ، ثم رأيت هر يوافق على كونها شروط الجواز اه سم على منج : أي فليدونه يحرم ولا يصح كما يفيد قول عميرة على ماقله عنه سم أن محل سنيها أو صفها على ماقله إذا كان في المسلمين كثرة وكما يفيد قوله على حج ينبغي أن المراد بالجواز الحل والصحة أيضا لأن فيها تغييرا مبطلا في حال الأمن وهو التخلف بالسجودين والجلوس بينهما اه . لكن يشكل كون الكثرة شرط للصحة هنا مع كونها شرطا للتدب فيها يأتي اه له على حج . وقوله فيما يأتي : أي في صلاة ذات الرقاع ، وستأتي الإشارة للفرق في قول الشارح : وتضارق صلاة صفان بجوازا في الأمن لغير الفرقة الثانية (قوله فيرتب الإمام القوم صفين) قال في الإيعاب : ويستحب للإمام أن يبين لهم من يسجد معه ومن يتخلف للحراسة حتى لا يختلطوا عليه اه : أي فإن لم يفعل طلب منهم ذلك ، ولو اختلفوا بأن سجد بعض الصف الأول مع الإمام في الأولى وبعض الثاني والبعض الباقي من الصفين في الثانية اعتد بذلك (قوله وحرس) أي ناظرا العلو فيها يظهر لا لموضع سجوده (قوله في الاعتدال المذكور) مفهوم أنهم لو أرادوا أن يجلسوا ويمسكوا وهم جالسون امتنع عليهم ذلك ، وهو ظاهر لأن ذلك هو الوارد في جلوسهم لإحداث صورة غير معهودة في الصلاة ، وعمل ذلك إن كانوا عاقلين بذلك ، فلو جلسوا جهلا أو سهوا فهل يدعون الجلوس أو يمتنع عليهم ذلك لأن فعلهم كلا فعل ، فيه نظر ، والأقرب الأول . وكلنا لو هووا بقصد السجود ناوين الحراسة فيها بعد تلك الركعة ففرض ما يمنعونهم منه كسقي غيرهم إليه لأهم مأذون لهم في الهوى ولإعادة الحراسة عارضة فاشبهه ما لو تخلفوا لازحة ، لكنها إنما عرضت

(قوله من الصلاة بالكيفية المذكورة في قوله الخ) الظاهر أنه سقط من الكتابة لفظ الأنواع بعد من كما يدل عليه صنيعة يأتي في بقية الأنواع أو أن من زالة

(فيعلم من حرس) فيها (ولحقوه وسجد معه) أي الإمام (في) الركعة (الثانية من حرس أولا وحرس الآخرون) أي
الفرقة التي سجدت مع الإمام (فلذا جلس) الإمام للشهادة (سجد من حرس) في الركعة الثانية (وتشهد) الإمام
(بالصغيرين وسلم) بهم (وهذه) الكيفية المذكورة (صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي صفة صلاته
(بصفان) بضم العين ومكون السين المهملتين ، وهي قرية بقرب خليص بينها وبين مكة أربعة برد ، سميت به
لصف السيول بها . وعبارته كثيرة صادقة بأن يسجد الصف الأول في الركعة الأولى والثاني في الثانية وكل منهما
يمكثه أو تحوّل بمكان آخر ، وبمعكس ذلك فهي أربع كيفيات وكلها جائزة . نعم إن كثرت أفعالهم في التحول ضرر .
والأفضل من ذلك ماثلت في مسلم ، وهو أن يتقدم الصف الثاني الذي حرس أولا في الركعة الثانية ليسجد ويتأخر
الذي سجد أولا ليحرس ولم يمش كل منهم أكثر من خطوتين ، وذلك لجمعه بين تقدم الأفضل وهو الأول لسجوده
مع الإمام وجبر الثاني بتحوّله مكان الأول ، ويتفك كل واحد بين رجلين ، فإن مشى أحد أكثر من خطوتين
بطلت صلاته (و) له أن يرتبهم صفوا ثم يحرس صفان بل (لو حرس) بعض كل صف بالمناوبة أو حرس (فيهما)
أي في الركعتين (فرقا صف) على المناوبة ودام غيرهما على المتابعة (جاء) لكن يشترط أن تكون الحارس مقاومة
للعلى حتى لو كان الحارس واحدا اشترط أن لا يزيد الكفار على اثنين (وكذا) يجوز لو حرس فيهما (فرقة) واحدة
ولو واحدا (في الأصح) المنصوص لحصول الغرض بكل ذلك مع قيام العلو ، لكن المناوبة أفضل لأنها الثابتة

لم يعد الجلوس فلا يجوز لهم العود كما قاله حجج ، ويحتمل جواز العود فيهما لأنه أبلغ في منعهم العلو منه في
جلوسهم ، وبه يفرق بين ما هنا وما في الزحمة (قوله سجد من حرس ولحقوه) ينهي أن يقال : يأتي هنا ما قبل
في مسألة الزحمة لو لم يتمكنوا من قراءة الفاتحة معه بعد السجود فيكونون كالمتسبقين ، ثم رأيت في متن الروض
ما يؤيد منه ذلك ، وعبارته في ذات الرقاع وبعد عيبتهم : أي الفرقة الثانية يقرأ قدر الفاتحة وسورة قصيرة ويركع
بهم ، فإن لم ينظروهم وأدركوه في الركوع أدركوها كالمتسبوق اهـ . فقوله كالمتسبوق يشعر بما ذكرناه (قوله في
الركعة الثانية) أي بعد تقدمه وتأخر الأول وهل تفوت فضيلة الصف الأول بتأخره وتقدم الآخر أولا لأنه مأمور
به ؟ فيه نظر ، والأقرب أنها تفوت فيها تأخر فيه . وتحصل للمتقدم فيها تقدم فيه ولا مانع من حصول ثواب له
على التقدم والتأخر من حيث الامتثال يساوي فضيلة الصف الأول أو يزيد عليها (قوله لصف السيول بها) قال
عميرة : فسر الأسنوي بتسلطها عليها اهـ سم على منهج (قوله نعم إن كثرت أفعالهم في التحول ضرر) قد يستشكل
اشتراط عدم كثرة الأفعال على ما تقرر في الكيفية التي رواها ابن عمر في صلاة ذات الرقاع فإنه اغتفر فيها الأفعال
الكثيرة المتوالية كما يعلم بتصور تلك الكيفية ، ويفرق بأن الأصل منع الأفعال المذكورة إلا ما أذن فيه الشارع ولم
يغيت الإذن هنا لخلافه هناك ، وبأن من شأن تقدم أحد الصغين إلى مكان الآخر وتأخر أحدهما إلى مكان الآخر عدم
الاحتياج إلى الأفعال الكثيرة المتوالية لقرب المسافة بينهما عادة وشرعا ، ولا كذلك بحجى أحد الصغين من تجاه العلوي إلى
مكان الصلاة أو ذهابه من مكان الصلاة إلى تجاه العلوي اهـ سم على منهج (قوله وذلك لجمعه) أي هذا الفعل (قوله
ويتفك كل واحد بين رجلين) وينبغي مراعاة ذلك عند الإحرام بأن يقفوا على حالة يسهل معها ما ذكر (قوله لكن
يشترط أن تكون الحارس) أي للجواز والصحة على ما تقدم (قوله ولو واحدا) أي إذا كان العلوي اثنين فقط كما يؤيد

(قوله بعض كل صف بالمناوبة) هل معناه أنه في كل ركعة يحرس بعض هذا وبعض هذا معا أو أنه في ركعة يحرس

في الخبر ، وإنما اختصت الحراسة بالسجود دون الركوع لأن الركوع تمكنه المشاهدة ، ويكره أن يصلي أقل من ثلاثة وأن يحرس أقل منها ، ومقابل الأصح لاتصح صلاة هذه القرعة لزيادة التخلف فيها على ما في الخبر ، ورد بأن الزيادة لتعدد الركعة غير مضرة . الثاني من الأنواع ما يدكر في قوله (يكون) العلو (في غيرها) أي القبلة أو فيها ودونهم حال وفي المسلمين كثرة وقد قل علومهم وخافوا هجومهم مثلاً في الصلاة فيربط الإمام القوم صفين (فيصل) الإمام بهم (مرتين كل مرة بفرقة) جميع الصلاة ، سواء أكانت الصلاة ثنائية أم ثلاثية أم رباعية ، وتكون القرعة الأخرى تجاه العلو تحرس ثم تذهب المصلية إلى وجه العلو وتأتي القرعة الحراسة فيصل بها مرة أخرى جميع الصلاة وتكون الصلاة الثانية للإمام تفلاً لسقوط فرضه بالأولى (وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي صفة صلاته (ببطن غل) مكان من نجد بأرض غطفان ، وقولهم يسن للمقترض أن لا يقتدى بالمتنفل خروجا من خلاف أي حيفة عمله في الأمن . أما حالة الخوف كهذه الصورة فيستحب كما ذكره ، لأنها في حالة الخوف ترتكب أشياء لا تنضم في حالة الأمن أو في غير الصلاة المعادة ، وهو الأوجه . أما فيها فلا لأنه قد اختلف في فرضيتها . ونقل في الحامد عن صاحب الوافي أن المراد بالكثرة أن يكون المسلمون مطهرهم في العدد بأن يكونوا

كما تقدم له (قوله ويكره أن يصلي أقل من ثلاثة) أي رجال حيث كان القوم فيهم كثرة ، ومراده الكراهة في هذا النوع وبقيّة الأنواع . وعبارة الروض في ذات الرقاع : ويكره كون القرعة المصلية والتي في وجه العلو أقل من ثلاثة . قال الشارح : وقضية كلامه كالروضة أن الكراهة لاتأتي في صلاتي بطن نخل وصفان ، والوجه التسوية بين الثلاث لشمول الدليل لها (قوله كل مرة بفرقة) أي وعليه فهل فضيلة القرعة الأولى أكثر أو هما متساويتان في الفضيلة ؟ فيه نظر ، والظاهر استواءهما لأن الثانية وإن كانت خلفاً نقل لا كراهة فيها هنا فسوات الأولى ، وكل منهما أي بصلاته في الجماعة كاملة ، ولو فضلت إحداها على الأخرى لما أدى إلى التنازع فيمن تكون أولى وقد بقوت ذلك تدمير الحرب (قوله وتكون الصلاة الثانية للإمام تفلاً) قال شيخنا العلامة الشوبري في حواشي التحرير أي وهي معادة ، ومع ذلك لا يجب عليه فيها نية الإمامة فهي مستكتاة من وجوب نية الجماعة في المعادة اهـ . أقول : ويوجه بأن الإعادة وإن حصلت له لكن المقصود هنا حصول الجماعة لهم ، فكان الإعادة مطلبة منه لأجلهم لاله ، ثم إن كان مذكوره شيخنا الشوبري متقولا فسلم ، وإلا فقد يقال : لا بد من نية الإمامة ، وليست الإعادة مقصورة على طلب الجماعة لغيره بل الإعادة لذلك ولتحصيل الثواب له ، وهذا أشبه بما لو أراد الإعادة لتحصيل الجماعة لمن لم يتركها مع الإمام ، ولا بد فيه من نية الإمامة ، ولم يتعرض لبقية شروط المعادة ، ويلبني أنه لا بد منها (قوله محله في الأمن) أي ومع كونه خلاف السنة الاقتداء فيه أفضل من الانفراد ، وعليه فينبغي أن يقيد قولهم : يسن أن لا يغفل بما إذا تعددت الأئمة وكانت الصلاة خلف أحدهم سالمة بما ترك طلب الصلاة خلف غيره لأجله (قوله لأنه قد اختلف في فرضيتها) عبارة حجج : نعم إن أمكن أن يؤم الثانية واحد منها كان أفضل ليسلموا

بعض صف وفي أخرى يحرس بعض الآخر يراجع (قوله أو في غير الصلاة المعادة) معطوف على قوله في الأمن عقب قوله محله (قوله وهو الأوجه) يحتمل أنه راجع لأصل التقيد المذكور في قوله وعمله الخ ويحتمل رجوعه لخصوص الحمل الثاني أي قوله أو في غير الصلاة المعادة وهو المتبادر فعليه يكون قولهم المذكور على عمومه حتى في الخوف (قوله لكن ظاهر كلامهم يخالفه) انظر المخالفة إلى ماذا

(١) هذه القول غير موجودة بنسخ الشرح إلى أيدينا اهـ مصححه .

ماتين والكفار ماتين مثلاً ، فإذا صلى بطلاقة ، وهى مائة تبقى مائة فى مقابلة مائة العدو ، وهذه أقل درجات الكثرة المشار إليها . والنوع الثالث الصلاة بالكيفية المذكورة فى قوله (أو تقف فرقة فى وجهه) أى العدو تحرسن وهو فى غير جهة القبلة أو فيها وثم سائر (ويصلى) الإمام (بفرقة ركعة) من الثانية بعد أن ينحاز بهم إلى مكان لا يلغهم فيه سهام العدو (فإذا قام) الإمام (للثانية فارقته) بالنية بعد الانتصاب استحباباً وقبله بعد الرقع من السجود جوازاً (وأتمت) لنفسها (وذهبت) بعد سلامها (إلى وجهه) أى العدو . ويسن للإمام أن يخفف الأولى لاشتغال قلوبهم بما هم فيه ، ولجميعهم تخفيف الثانية التى انصرفوا بها لتلا يطول الانتظار . ويسن تخفيفهم لو كانوا أربع فرق فيما انصرفوا به (وجاء الواقفون) للحراسة بعد ذهاب أولئك إلى جهة العدو والإمام قائم فى الثانية . ويسن إطالة القيام إلى حقوقهم (فاقفوا به فصل) بهم الركعة (الثانية) ، فإذا جلس الإمام (للتشهد قاموا) فوراً (فأتموا ثانيهم) وهو منتظر لهم وهم غير منفردين عنه بل مقتنون به حكماً (ولحقوه وسلم بهم) لحيازتهم بذلك فضيلة التحلل معه كما حازت الأولى فضيلة التحريم معه (وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى صفة صلاته (بإتات الرقاع) وهى مكان من نجد بأرض غطفان سمى بها ، لأن الصحابة لفوا بأرجلهم الحرق لما تفرحت ، وقيل باسم شجرة هناك ، وقيل باسم جبل فيه بياض وحرارة يقال له الرقاع ، وقيل لوقع صلاتهم فيها (والأصح أنها) أى هذه الكيفية (أفضل من) صلاة (يطن نخل) خروجاً من خلاف اقتداء المفترض بالمتنفل ولأنها أخف وأعدل بين الفريقين ،

من اقتنائهم بالمتنفل المختلف فى صحته فى الجملة وصلاته صلى الله عليه وسلم بالفريقين لأنهم لا يسمحون بالصلاة خلف غيره مع وجوده اهـ . لكن قوله ليسلموا النخ مشكل بما ذكره الشارح من أن عمله فى غير الخوف ، إلا أن يقال : المراد ليسلموا فى الجملة كما قاله ، وصيغة سم على حجج : نعم بحث الأسنوى أن الأولى أن يصلى بالثانية من لم يصل : أى للخروج من صورة اقتداء المفترض بالمتنفل اهـ (قوله بعد أن ينحاز بهم) أى الأولى له ذلك لأن الضرر لم يعم غير محقق سباق وقد وقفت الفرقة الثانية فى وجه العدو (قوله فاقفوا به) أى ولا يحتاج الإمام لنية الإمامة فى هذه الحالة كما هو معلوم ، لأن الجماعه حصلت بنية الأولى وهى منسحبة على بقية أجزاء الصلاة ، وهذا كما لو اقتضى بالإمام قوم فى الأمن وبطلت صلاتهم وجاء مسبقون وابتلوا به فى الركعة الثانية (قوله فصل بهم الركعة الثانية) أى فلو لم يلزموها معه لسرعة قراءته فيحتمل أن يوافقوه فيها هو فيه ويأتوا بالصلاة تامة بعد سلامه كهو فى غير صلاة الخوف ، ويحتمل أنه ينتظرهم فى التشهد فيأتوا بركعة ويسلم الإمام ويأتوا بالأخرى بعد سلامه ويحتمل وهو الأقرب أنه ينتظرهم فى التشهد أيضاً حتى يأتوا بالركعتين فيسلم بهم (قوله قاموا فوراً) أى فإن جلسوا مع الإمام على نية القيام بعد فالظاهر بطلان صلاتهم لإحداثهم جلوساً غير مطلوب منهم ، بخلاف ما لو جلسوا على نية أن يقوموا بعد سلام الإمام فإنه لا يضر لأن غاية أمرهم أنهم مسبقون (قوله لأن الصحابة لفوا بأرجلهم الحرق) قال عميرة : قال ابن الرقة : هو أصح ما قيل لثبوته فى الصحيح فى رواية أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه اهـ سم على منج . قال بعضهم : وفى صحة ذلك عن أبى موسى نظر ، لأن أبى موسى قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخبر مع أصحاب السيفتين ، فكيف حضر هذه الغزاة وهى قبل خيبر بثلاث سنين ؟ اهـ دمرى (قوله خروجاً من خلاف اقتداء المفترض بالمتنفل) لعل المراد أنها أفضل مما ذكر فى الجملة فلا يثنى ما مر له من

وهي أفضل من صلاة عصفان أيضا للإجماع على مصحها في الجملة دونها ، وتستحب عند كرتنا ، فالكثرة شرط لسنها لا لصحتها خلافا لما اختصاه كلام العراقي في تحريره ، وتفقار صلاة عصفان بجوازها في الأمن لغیر الفرقة الثانية ، ولها إن نوت المفارقة بخلاف تلك ، والتعليل بالأول غير منافي لما مرقبيل النوع الثالث إذ الكلام هنا في الأفضلية ، وثم في الاستحباب ولو لم يتم المقتلون به في الركعة الأولى بل ، ذهبوا ووقفوا تجاه العدو سكرتا في الصلاة وجاءت الفرقة الأخرى فبصل بهم ركعة ، وحین سلم ذهبوا إلى وجه العدو وجاءت تلك الفرقة إلى مكان صلاتهم وأتموها لأنفسهم وذهبوا إلى العدو وجاءت تلك إلى مكانهم وأتموها جاز . وهذه الكيفية رواها ابن عمر ، وجزاء ذلك مع كثرة الأفعال بلا ضرورة لصحة الخبر فيه مع عدم المعارض ، لأن إحدى الروايتين كانت في يوم والأخرى في يوم آخر ، ودعوى التسخ باطلة لاحتياجه لمعرفة التاريخ وتعلم الجمع ، وليس هنا واحد منهما (ويقرأ الإمام) ندبا (في) قيامه للركعة الثانية الفاتحة وسورة بعدها في زمن

استحباب هذه الكيفية مطلقا ، على أنه قد يكون خلاف أي حنیفة جاريا حتى في هذه الحالة وإن قلنا باستحبابها ، ثم رأيت ما يأتي في قول الشارح وتفقار صلاة عصفان الخ (قوله وهي أفضل من صلاة عصفان) وعليه فعل الحكمة في تأخيرها عنهما في الذكر مع كونها أفضل منهما أن تینك قد توجد صورتها في الأمن بالإعادة في صلاة بطن نخل ، ويتخلف المأمومين لنحو زحمة في عصفان (قوله للإجماع على مصحها) وبني صلاة بطن نخل مع عصفان فأبهما أفضل ، والأقرب أن بطن نخل أفضل من عصفان أيضا لجوازها في الأمن على مامر فيه ، وتقل شيخنا الشوبري عن العلقي ما يوافقه (قوله وتفقار صلاة عصفان) أي حيث جعلت الكثرة هنا شرطا للسن وثمر شرط للصحة ، وبدل على ذلك ما قدمناه لسم عن هر وعليه فيفرق بما ذكره الشارح ، وحاصله يرجع إلى أن صلاة ذات الرقاع لما كان يجوز مثلها في الأمن في الجملة حكم بجوازها مطلقا ، وصلاة عصفان لما كانت مخالفة للأمن في كل من الركعتين اقتصر فيها على ما ورد وذلك مع الكثرة دون غيرها ، ولعل وجهه أنه لما كانت جملة القوم مشغولين بالصلاة كان في تفريقهم مع القلة تعرض للهلاك فنعت ، بخلاف ذات الرقاع فإن الحارس لما لم تكن مشغولة بالصلاة كانت مهيئة لدفع العدو (قوله والتعليل بالأول) هو قوله خروجنا من خلاف اقتداء المفترض بالمتنفل (قوله لما مرقبيل النوع الثالث) أي في قوله وقولهم یسن للمفترض الخ (قوله وحین سلم ذهبوا إلى وجه العدو)

(قوله للإجماع على مصحها في الجملة) كتب الشهاب عميرة على عبارة التسبیح المساوية لعبارة الشارح مانصه : قد بین مراده منه أي من قوله للإجماع الخ بقوله الآتي : ونازرت صلاة عصفان الخ . واعلم أن الحكم بتخصيلها على صلاة عصفان لم أره لغیره ، وتعليله بما قاله قبيحت ، وذلك لأن صلاة ذات الرقاع فيها قطع القدوة في الفرقة الأولى وإتيان الفرقة الثانية برکعة لنفسها مع دوام القدوة والأمر الأول في حال الأمن منه أبو حنیفة مطلقا وكلما الإمام أحمد إذا كان بخير علم وهو أحد القولین عندنا ، وأما الثاني فمتنع حالة الأمن اتفاقا ، والاعتذار بجواز الثاني في الأمن عند نية المفارقة خروج عن صورة المسئلة فيتأمل . وأيضا فمن البين أن الكيفيتين لو كانتا في الأمن كانت صلاة الإمام على كيفية عصفان صحيحة اتفاقا ، وعلى كيفية ذات الرقاع باطلة في قول عندنا لطول الانتظار من غير علم ، ولكن علم الشارح رحمه الله تعالى أن صلاة الفرقة الأولى صحيحة في الأمن على كيفية ذات الرقاع ، بخلاف صلاة عصفان فإن صلاة الفرقتين فيها باطلة عند الأمن والله تعالى أعلم ، وبالجملة فالكتي يظهر أن الأصحاب لم يتكلموا في تفضيل ذات الرقاع على عصفان لأن الحالة التي تشرع فيها هذه غير الحالة التي تشرع فيها هذه ، بخلاف ذات الرقاع وبطن نخل فإنهما يشرعان في حالة واحدة ، فاحتاجوا رضي الله تعالى عنهم أن يبينوا الأفضل منهما كي يقدم على الآخر والله تعالى أعلم اه يحرفه (قوله مع كثرة الأفعال) أي اللازم منها استدبار القيلة في الذهاب أو الرجوع كما هو ظاهر

(انتظاره) للفرقة (الثانية) قبل لحوقها له ، فإذا لحقت قرأ من السورة قدر فاتحة وسورة قصيرة ويركع بهم ، وهذه ركعة ثانية يستحب تطويلها على الأولى ولا يعرف لها في ذلك نظير (ويشهد) ندبا في جلوسه لانتظارها لأن السكوت يخالف هيئة الصلاة ، والقيام ليس موضع ذكر (وفي قول يؤخر) قراءة الفاتحة والتشهد (لتلحقه) فتدركهما معه لأنه قرأ مع الأولى الفاتحة فيؤخرها ليقرأها مع الفرقة الثانية ، وعلى هذا يشغل بالذكر ، والخلاف كما في المجموع في الاستحباب ، ويجوز صلاة الجمعة في الخوف كصلاة عسافن وكلمات الرقاع لا كصلاة بطن نخل ، لكن يشترط أن يسمعا خطبته ، ولو سمع أربعون فأكثر من كل فرقة كان كافيا ، بخلاف ما لو خطب بفرقة وصلى بأخرى ، فإن حدث نقص في الأربعين السامعين في الركعة الأولى في الصلاة بطلت ، أو في الثانية فلا ، وهذا شامل لما إذا حصل النقص حالة تحرم الثانية وهو الأوجه وإن قال الجوسري : إنه محمول على ما إذا عرض النقص عنها بعد إحرام جميع الأربعين ، وإلا لم يبق لأشراط الخطبة بأربعين من كل فرقة معنى ، وقوله في الثانية المراد به ثانية الفرقة الثانية ، وهو ظاهر مفهوم مما سبق في أول الجمعة حيث قال : شرطها جماعة لا في الثانية اه ، وهل يجب على الإمام انتظار الثانية لأن الجمعة واجبة عليهم ، وإذا سلم فوت عليهم الواجب . قال الزركشي وابن العماد : الأقرب نعم لأن تقويت الواجب لا يجوز على نفسه فكذا على غيره اه . والأقرب عدم الوجوب عليه ،

أى سكونا (قوله قرأ من السورة قدر فاتحة) وهل يطلب منه الإسراع حينئذ بالقراءة لأنه إذا جهز في حال قراءتهم لفاتحتهم فوت عليهم سماع قراءة إمامهم أولا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول للعلة المذكورة ، ويكون ذلك كحاله بعد قراءة الفاتحة حيث يطلب منه السكوت بقدر فاتحة المأمومين (قوله وسورة قصيرة) أى من تلك السورة إن بقي منها قسما وإلا فن سورة أخرى اه حج (قوله ولا يعرف لها) أى لتطويل الثانية على الأولى (قوله في ذلك نظير) أى ولا بشكل عليه ماتقدم في الجمعة من أنه يقرأ في الأولى الجمعة ويصلي بـ ، بل لو لم يقرأ في الأولى الجمعة قرأ في الثانية الجمعة والمنافقين لجواز أن المراد لا يعرف لها نظير يطلب فيه تطويل الثانية مما لم يرد شيء بخصوصه والجمعة طلب في ثانيها المنافقون بخصوصها ، وأيضا فالجمعة لم يطلب فيها تطويل الثانية بل طلب فيها قراءة المنافقون فلم منه تطويل الثانية ، فلو قرأ غيرها لم يطولها على الأولى ، على أن قراءة المنافقين في الثانية لا يستلزم تطويلها على الأولى لجواز أن ما أتى به من دعاء الافتتاح في الأولى تحصل به زيادتها على الثانية أو مساواتها (ترنه لا كصلاة بطن نخل) انظر هلا جاز ذلك فيها أيضا ، ويجعل الخوف علدا في التعدد ، ولا يضر كونها نذر للإمام لما مر من أنه يستحب إعادة الجمعة حيث جاز التعدد ، ومنه لو خطب بمكان وصلى بأهله ثم حضر إلى مكان لم تصل أهله فخطب لهم وصلى بهم حيث جاز له ذلك وإن كان من الأربعين ، إلا أن يقال لما استغنى عنها بصلاة ذات الرقاع امتنعت ، وفيه بعد شيء لأن فيه تكليف مشقة في الجملة (قوله لكن يشترط أن يسمعا) أى كله (قوله ولو سمع أربعون فأكثر) قضيته أنه لو سمع من الفرقة الثانية دون أربعين لم يكف ولا معنى له مع جواز نقصها عن الأربعين ولو عند التحريم كما يأتي في قوله وهذا شامل النح ، وقضية قوله فيها مر في شرح قول المصنف : أن تقام بأربعين قبيل قوله حراً مكلفاً ولا يشترط بلوغهم : أى الفرقة الثانية أربعين على الصحيح اه أن ما هنا مجرد تصوير (قوله حالة تحرم الثانية) أى ولو انتهى النقص إلى واحد : قوله وقوله في الثانية) هو

(قوله فيؤخرها) أى مع التشهد (قوله وهو شامل لما إذا حصل النقص حالة تحرم الثانية) أى وتمتعة كما صرح به في الإمداد (قوله وهو الأوجه) ووجهنا أن الصلاة الثانية ابتداء إقامة جمعة فاشترطنا فيها السماع والعدد عند الخطبة ، ثم إذا انعقدت صارت تابعة للأولى فاغتر النقص من العدد مراعاة للتبعية ولا يمكن نقص السماع (قوله وقوله)

والفرق بين هذا وبين ما قاس عليه واضح ، ونجهر بالطائفة الأولى في الركعة الثانية لأنهم منفردون ولا نجهر الثانية في الثانية لأنهم مقتنون ، ويأتي ذلك في كل صلاة جهرية ، ولو لم تمكنه الجمعة فصل بهم الظهر ثم أمكنته الجمعة قال الصيدلاني : لم نجب عليهم لكن نجب على من لم يصل معهم ولو أعاد لم أكرهه ؛ ويقدم غيره ليخرج من الخلاف ، حكاه العمري (فإن صلى) الإمام (مغرباً) على كيفية ذات الرقاع (بفارقة) من القوم يصل بها (ركعتين) وتعارفه بعد التشهد معه لأنه موضع تشهدهم ، قاله في شرح المهلب (وبالثانية) منه (ركعة وهو أفضل من عكسه) الجائز أيضاً (في الأظهر) لسلامته من التطويل في عكسه بزيادة تشهد في أولى الثانية بل هو مكروه ، والثاني عكسه أفضل لتنجير به الثانية عما فاتها من فضيلة التحرم (وينتظر) الإمام في صلاته بالأولى ركعتين الثانية (في) جلوس (تشهد) الأول (أو قيام الثالثة وهو) أي انتظاره في القيام (أفضل) من انتظاره في جلوس تشهد (في الأصح) لأن القيام على التطويل بخلاف جلوس تشهد الأول ، والثاني أن انتظاره في التشهد أولى ليدركوا معه الركعة من أولها ولو فرقهم في المغرب ثلاث فرق صحت صلاة جميعهم على النص (أو) صلى بهم (رباعية فبكل) من الفرقتين يصل (ركعتين) لعموم قوله تعالى - وإذا قمت فيهم فأقمت لهم الصلاة - ولأن فيه تحصيل المقصود مع المساواة بين المأمومين ، وهذا إن قضى في السفر رباعية أو وقع الخوف في الحضر أو في أقل من ثلاثة أيام ، لأن الإتمام أفضل ، وإلا فالقصر أفضل لا سيما أنه أليق بحالة الخوف ، وهل الأفضل الانتظار في التشهد الأول أو في القيام الثالث ؟ فيه الخلاف السابق في المغرب ، ولو صلى بفرقة ركعة وبالأخرى ثلاثاً أو عكسه صحت مع كراهته ، ويسجد الإمام والطائفة الثانية مجبوراً للمخالفة بالانتظار في غير محله . قال صاحب الشامل : وهذا يدل على أنه إذا فرقهم أربع فرق مجبوا للسبب أيضاً للمخالفة وهو كما قال (فلو) فرقهم

من كلام الجوهري والضمير للإرشاد الذي هو مشروحه (قوله والفرق بين هذا وبين ما قاس عليه) هو قوله لأن تقويت الواجب لا يجوز على نفسه والمقيس هو قوله فكلما على غيره (قوله واضح) وهو ما صرحوا به من أنه لا يزمه تصحيح صلاة غيره بخلاف صلاة نفسه (قوله قال الصيدلاني : لم نجب عليهم) ويفرق بين هذا وما مر له بعد قول المصنف ينوي في اقتدائه الجمعة من أن الخليفة المسبوق لو أدرك بعد صلاة الظهر جماعة يصلون الجمعة لزمه أن يصلها معهم بأن العذر قائم هنا حال صلاتهم الظهر ، فكانوا كالعبد إذا فعل الظهر ثم عتق وأدرك الجمعة حيث لم نجب عليه ، بخلاف المسبوق فإنه تبين أنه لا عذر له وقت صلاته الظهر لإمكان الجمعة في حقه حين صلاته ، فكان كالعبد إذا عتق ثم صلى الظهر في حال الحرية ثم أمكنته الجمعة حيث يجب عليه فعلها (قوله ولو أعاد لم أكرهه) أي أعادها جمعة وإن كان مع الطائفة التي صلت معه أولاً (قوله ويقدم غيره) أي ندباً (قوله وهو أفضل من عكسه) قال سم على حج في أثناء كلام ، وسكت عما لو صلى في المغرب بفرقة ركعة وبالأخرى ركعتين هل يسجد للسبب للانتظار في غير محله لكرامة ذلك وعدم وروده اهـ . والأقرب السجود لما علل به (قوله فيه الخلاف السابق) أي والراجع منه أنه في القيام الثالث (قوله للمخالفة بالانتظار في غير محله) أي لكونه ليس في نصف صلاته المنقول عنه صلى الله عليه وسلم (قوله مجبوا للسبب أيضاً) يعني غير الفرقة الأولى

أي الإرشاد اذ هذا من بقية كلام الجوهري إلى قوله اهـ (قوله وبين ما قاس عليه) أي من ذكر (قوله بها) لاحتاجة إليه مع قول المصنف لفرقة

أربع فرق و (صلى بكل فرقة ركعة) ثم فارقتهم وصلت ثلاثا وسلمت والإمام قائم ينظر فراغها وذهابها ويحيى الثانية ، ثم صلى بالثانية الركعة الثانية وفارقتها وانتظر الثالثة إما في التشهد الأول أو قائما على مامر من الخلف ، ثم صلى بالثالثة الركعة الثالثة وفارقوه في قيام الرابعة وأتموا لأنفسهم والإمام ينظر فراغهم وذهابهم ويحيى الرابعة ، ثم صلى بالرابعة الركعة الأخيرة وانتظرهم في التشهد وسلم بهم (صحت صلاة الجميع في الأظهر) لأن الحاجة قد تدعو إلى ذلك بأن لا يكتفى بوقوف نصف الجيش في وجه العدو ويحتاج إلى وقوف ثلاثة أرباعهم ، وإنما أقصر صلى الله عليه وسلم على الانتظارين لعدم الحاجة إلى الزيادة ، ولعله لو احتجج إليها لفعل وشرط الإمام لتفريقهم أربع فرق في الرابعة الحاجة إلى ذلك ، وإلا فهو كفعله حال الاختيار ، وأقرأه في الروضة وأصلها ، وجزم به في المحرر والحاوى والأنوار والمعتمد كما صححه في المجموع عدم اشتراطه . وقال في الحامد : التحقيق عندى جوازها عند الحاجة بلا خلاف ، وإنما القولان عند علمها ، ومقابل الأظهر تبطل صلاة الإمام لزيادته على الانتظارين في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في ذات الرقاع كما سبق ، وصلاة الفرقة الثالثة والرابعة إن علموا ببطلان صلاة الإمام (وسهوا كل فرقة) أى إذا فرقهم فرقتين كما صرح به في المحرر (محمول في أولاهم) أى في ركعتهم الأولى لأنهم في حال القدوة (وكلما ثانية الثانية في الأصح) أى الركعة الثانية للفرقة لانسحاب حكم القدوة عليهم لأنهم يتشبهون معه من غير نية قدوة جديده ، والثاني لا لانفرادها بها حسا (لا ثانية الأولى) لانفرادهم حسا وحكما (وسهوا أى الإمام (في) الركعة (الأولى يلحق الجميع) أى فيسجد المارقون عند تمام صلاتهم (و) سهوا (في الثانية لا يلحق الأولين) لفارقتهم قبله وتسجد الثانية معه آخر صلاته ويقاس بذلك السهو في الثالثة والرابعة مع أن ذلك كله معلوم من باب يهود السهو (ويسن) للمصلى صلاة الخوف (حمل السلاح) الذى لا يمنع

(قوله كما صححه في المجموع عدم اشتراطه) أى ما ذكر من الحاجة (قوله ومقابل الأظهر تبطل صلاة الإمام) وقع مثله في المحلى وكتب عليه الشيخ عميرة مانعه : قال ابن سريج : تبطل بالانتظار الثالث وهو الواقع في الركعة الرابعة فإن الأولى لا انتظار فيها . وقال الجمهور بالانتظار الثاني وهو الواقع في الثالثة لخالفته الوارد من جهة أن المنتظرين فيما ورد الطائفة الثانية ، بخلاف المنتظرين هنا ، وأيضا من جهة طوله كما بينه الرافعي رحمه الله ، فإن قلنا بقول ابن سريج تبطل صلاة الرابعة فقط إن علمت ، وإن قلنا بقول الجمهور تبطل صلاة الثالثة والرابعة إن علمتا ، فقول الشارح الآتى : وصلاة الثالثة والرابعة تفريع على قول الجمهور المذكور في الأم ، وبه يعلم أن قوله لزيادته على الانتظارين الخ ، ليس المراد منه الزيادة بانتظار ثالث لأن البطلان بالانتظار الثالث وهو الواقع في الرابعة قول ابن سريج كما علمت وإنما تبطل عليه صلاة الرابعة فقط وكذا الإمام فيها ، بل المراد زيادة من حيث الطول الخالف لما ورد في انتظار النبي صلى الله عليه وسلم ، أو باعتبار أن الوارد انتظاره في قيام وفى تشهد ، وهذا زائد على ذلك وذلك لا يكاد يبين من كلامه إلا بمراجعة أصوله والله أعلم اهـ (قوله آخر صلاته) أى إن استمروا معه إلى السلام فإن فارقوه

(قوله ثم فارقتهم وصلت ثلاثا الخ) لا يخفى أن باقى العبارة يدل على أن الضمير في قوله ثم فارقتهم للفرقة الأولى مع أنه لم يتقدم له مرجع ، إذ كلام المتن في كل فرقة لاختصاص الأولى وعبارة الشارح الجلال عقب المتن نصها : وفارقتهم كل فرقة من الثلاث وأتمت وهو منتظر فراغ الأولى في قيام الركعة الثانية وفراغ الفرقة الثانية في تشهده ، أو قيام الثالثة وفراغ الثالثة في قيام الرابعة وفراغ الرابعة في تشهده الأخير فسلم بها انتهت (قوله) فهو كفعله في حال الاختيار (أى فيكون مكروها موقوتا لفضيلة الجماعة) قوله وقال في الحامد) أى تبعا للخلاف

صفة الصلاة (في هذه الأنواع) الثلاثة من الصلاة احتياطا ، وذلك كسيف ورمح ونشاب وسكين ووضع يمين بالشرط الآتي كالحمل ، إذ الحمل غير متعين وإن مال إليه الأسنوى واحتج بأنه لو كفى الوضع لاستوى وضع اليمين في وسط الصف وحاشيته ، وقد صرحوا بأن الأول مكروه أو حرام دون الثاني ، ورد بأن الكلام في وضع لا إيداء فيه ، وحاصل ما في ذلك أنه إن غلب على ظنه التأذي به حرم والإكراه (وفي قول يجب) لظاهر قوله تعالى - وليأخذوا أسلحتهم - وحمله الأول على التنب ، إذ لو وجب لكان تركه مفسدا كغيره مما يجب في الصلاة ، ولا تقصد به قطعاً لكن يكره تركه من غير علو احتياطا ، ويحرم إذا كان متجنباً أو مانعاً تمام بعض الأركان كيبضة تمنع مباشرة الجبهة لما في ذلك من إبطال الصلاة والرس والدرع ليس كل منهما بسلاح يسن حمله لأيهما مما يبلغ به ، بل يكره لكونه ثقيلاً يشغل عن الصلاة كالجبعة ، كما نقله في المجموع عن الشيخ أبي حامد والبلدنجي ، فلا ينافي ذلك إطلاق القول بأنهما من السلاح ، إذ ليس كل سلاح يسن حمله في الصلاة لأن المراد به هنا ما يقتل لا ما يبلغ به ، ولو تعين حمله أو وضعه بين يديه طريقاً في دفع الهلاك كان واجباً ، سواء أزد خطر الترك أم استوى الخطران ، إذ لو لم يجب لكان ذلك استسلاماً للكفار ، بل لو خاف ضرراً يبيح التيمم بترك حمله وجب فيها يظهر ، والأوجه أنه يأتي في القضاء هنا ما يأتي في حمل السلاح التيمم في حال القتال ، وإن فرض أن هذا أنكر . وقضيته أن العدو لو كانوا مسلمين لم يجب حمله وهو محتمل حيث لم يكن القتال واجباً ، ولا فرق في حال الوجوب كما قد يؤخذ من كلامه في شدة الخوف ، وبه صرح الحنبلي الطبري وغيره بين المانع من صفة الصلاة كالتمتع والبيضة المانعة من مباشرة الجبهة وغيره ، لكن يتعين الوضع في المانع من ذلك إن أمكن الاقتداء به ، وإلا كان خاف أن يصيب رأسه سهم لو نزع البيضة المانعة له من السجود فلا يترك حمله ولا تبطل صلاته بترك الحمل الواجب عليه لأن الوجوب لأمر خارج (الرابع) من الأنواع الصلاة بالكيفية المذكورة في محل هذا

صحبوا في آخر صلاتهم (قوله بالشرط الآتي) أي وهو سهولة التناول (قوله بأن الأول) هو وضع اليمين في الوسط ، وقوله دون الثاني هو قوله وحاشيته (قوله إن غلب على ظنه التأذي به حرم) أي ما لم يخف على نفسه ولا إجازة بل وجب ، وصحابة الزيادة : وكذا لو آذى غيره فيجب حمله حفظاً لنفسه ، ولا نظر لضرر غيره أخذاً من مسألة الاضطرار حيث قدم نفسه ولم يجب عليه دفعه لمضطر آخر تقديماً لنفسه اهـ (قوله كالجبعة) ككلبة اهـ مصباح (قوله ما يأتي في حمل السلاح) والرابع منه وجوب القضاء (قوله حيث لم يكن القتال واجباً) أي بأن لم يكن القتال لمصلحة عامة تتعلق بالمسلمين مثلاً (قوله لو نزع البيضة المانعة له من السجود فلا يترك حمله) وهل إذا صلى كذلك تجب الإعادة أم لا ؟ فيه نظر . وقياس ما مر في صفة الصلاة من أنه لو شق عليه نزع العصاية لجراحة تحبها صلى على حاله ولا إعادة ما لم يكن تحبها نجاسة غير مفعول عنها أنه لا إعادة هنا . لكن في كلام الزبائدي كحج ما يقتضي الإعادة ، وعليه فيمكن أن يفرق بأن العدو لم موجود وهو الجراحة ، ولا كذلك هنا ، فإن إصابة

(قوله إذ لو وجب لكان تركه مفسداً) فيه أن الوجوب هنا لأمر خارج وهو لا يقتضي تركه ما ذكر كما سيأتي في كلامه آخر السوادة (قوله كيبضة) لوجه لاستثنائها لعدم دخولها في السلاح المراد هنا كما يعلم مما يأتي في كلامه قريباً (قوله والأوجه أنه يأتي في القضاء هنا ما يأتي الخ) كلام قاصر عن أداء المراد ، وعبرة التحفة : ولو خاف ضرراً يبيح التيمم بترك حمله وجب في الأنواع الثلاثة ولو نجسا ومانعاً للسجود والذي ينتج أنه يأتي في القضاء هنا الخ (قوله لو كانوا مسلمين) أي في صورة ما إذا كان الخوف الهلاك كما هو ظاهر إذ هو

النوع ، وهو معنى قول الشارح من الأنواع بمحله حيث أتى به جوابا عن اعتراض على المصنف بأن هذه الكيفيات ليست هي الصلاة وإنما تفصل على هذه الكيفيات عند وجود هذه الأشياء ، وقوله بمحله الباء فيه بمعنى مع أو بمعنى في وهو (أن يلتحم القتال) بين القوم ولم يتمكنوا من تركه ، وهذا كناية عن شدة اختلاطهم بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض أو يقارب التصاقه أو عن اختلاط بعضهم ببعض كاشتباك لحمة الثوب بالسدى (أو يشتد الخوف) وإن لم يلتحم القتال بأن لم يأمنوا أن يحمل العدو عليهم لو ولوا وانقسموا (فيصلى) كل منهم (كيف أمكن رابعا وماشيا) لقوله تعالى - فإن خفتم فرجالا أو ركبانا - ولا يجوز لهم إخراج الصلاة عن وقتها (ويعبر) كل منهم (في ترك) استقبال (القبلة) عند العجز عنه بسبب العدو للضرورة ، وقد قال ابن عمر في تفسير الآية : مستقبل القبلة وغير مستقبليها . قال نافع : لا أراه إلا مرفوعا رواه البخارى ، بل قال الشافعى : إن ابن عمر رواه عن

السهم مثلا ليست محقة ، وأيضا لما هنا نادر وهو معنى قول الشارح من الأنواع بمحله وكعب عليه عميرة . يعنى أنه ذكر النوع ومحلّه ، وقال هنا بمحله ، وقال فيما سلف ما يدكر كأنه مجرد تذكّر اه . وهو أولى من جواب الشارح (قوله بأن هذه الكيفيات) قضية الاعتراض بما ذكر أن المصنف ذكر الكيفية ، وليس مراد فإنه إنما ذكر سبب الصلاة بالكيفية الآتية (قوله أو بمعنى في) وهو الأوضح والأوفق بما قلناه من قوله في محل هذا النوع الخ (قوله وهو أن يلتحم) أى محل النوع (قوله بالسدى) بالفتح والقصر كما في المصباح ، وقوله لحمة يفتح اللام وضمها لغة ، وهذا عكس اللحمة بمعنى القرابة ، وأما اللحم من الحيوان فجعله لحوم ولحمان بالضم ولحام بالكسر اه مصباح أيضا بالضم (قوله رابعا وماشيا) أى ولو موميا بركوع وسجود عجز عنهما كما سيأتى : أى ويكون السجود أخفض من الركوع وظاهره الاكتفاء بأقل إيماء وإن قدر على أزيد منه ، ويوجه بأن في تكليف زيادة على ذلك مشقة ، وربما يفوت الاشتغال بها تدبير أمر الحرب فيمكن فيه ما يصدق عليه إيماء ، وظاهر إطلاقهم هنا سن لإعادتها ولو على الهيئة التى فعلها أولا ، وانظر هل هو كذلك أم لا ؟ فيه نظر . والأقرب الثانى لأنها صلاة ضرورة فلا تجوزها ثانيا لمجرد حصول سنة الإعادة . نعم ينبغي أن على التردد حيث فعلها مع الأفعال الكثيرة ، أما لو خلعت عن ذلك فلا يبعد سن الإعادة خروجها من الخلاف الذى أشار إليه بقوله وكذا الأعمال الكثيرة (قوله عند العجز عنه) والمراد به مامرت الإشارة إليه من خوف هجوم العدو لو استقبلوا (قوله وقد قال ابن عمر) أى في مقام تفسير الآية ، وليس المراد أنه جعله معنى الآية (قوله لا أراه) أى لا أظن ما قاله ابن عمر إلا مرفوعا

الذى يجوز الاستسلام فيه للمسلم لإثارة للشهادة فليراجع (قوله وهو معنى قول الشارح من الأنواع بمحله) قد يقال : لو كان هذا غرضه لآتى به فى أول الأنواع ، ويحاج أنخذنا من كلام الشهاب البرلمى بأنه أتى بنظر هذا الجواب فيها مر من الأنواع ، لكن يغير هذا التعبير فنحننا فى العبارة ، على أن الذى يتجه أن الشارح إجلال إنما أشار بذلك إلى دفع ما قد يقال إن المصنف لم يمتنع عن النوع الذى قبل هذا بلفظ الثالث فكيف يتأتى له التعبير هنا بالرباع ووجه الدفع أنه وإن لم يكن رابعا باللفظ فهو رابع بالمحل ، فالظرف متعلق بالرباع والباء فيه على حد الباء في قولهم الأول بالذات والثانى بالعرض ، والشهاب حجج أشار إلى هذا إلا أنه قدر للظرف متعلقا خارجيا ولا يحق أن ما ذكرناه أعهد (قوله بأن هذه الكيفيات) كان الأصوب أن يقول بأن هذه الأشياء ، أو أن مراده بالكيفيات هنا الأشياء بقرينة ما بعده ، بخلاف لفظ الكيفيات الآتى ، وعليه فالضمير في قوله وإنما تفعل راجع للصلاة (قوله بمعنى مع) لا يناسب ما أسلفه

التي صلى الله عليه وسلم ، فلا يجب على الماشي كالراكب الاستقبال حتى في التحرم والركوع والسجود ولا وضع جبهته على الأرض لما في تكليفه ذلك من تعرضه للهلاك ، بخلاف نظيره في الماشي المتنفل في السفر كما مر ، ولو أمكنه الاستقبال بترك القيام لركوبه ركب لأن الاستقبال أكد بدليل النقل لتركه لجماع دابة طال زمنه ، بخلاف ما قصر زمنه ، وصح اقتداء بعضهم ببعض وإن اختلفت الجهة ، أو تقدموا على الإمام كما صرح به ابن الرفعة وغيره للضرورة ، ومثله ما إذا تخلفوا عنه أكثر من ثلاثمائة ذراع ، والجماعة أفضل من انفرادهم كما في الأمن لعموم الأخبار في فضيلة الجماعة (وكذا الأعمال الكثيرة) المتوالية كالضربات والطعنات يعذر فيها (بالحاجة) إليها (في الأصح) ولا تبطل به ، بخلاف ما إذا لم يحتاجوا إليه . أما القليل أو الكثير غير المتوالي فمحتمل في غير الخوف ففيه أول ، والثاني لا يعلم لأن النص ورد في هذين فبيق ماعدهما على الأصل (لا) في (صياح) فلا يعذر بل تبطل به صلاته إذ لا ضرورة إليه بل السكوت أهيب ومثله النطق بلا صياح كما في الأم (ويلقى السلاح إذا دى) بما لا يفي عنه إن استغنى عنه تصحيحاً لصلاته ، وفي معنى إلقائه جعله في قوايه تحت ركابه كما في الروضة وأصلها

(قوله ركب) أي وجوباً وقوله لأن الاستقبال أكد : أي من القيام . وقوله بدليل النقل : أي حيث جاز من قعود ولم يميز لغير القبلة . وقوله لا تركه عطف على قول المصنف عند العجز (قوله طال زمنه) لم يتعرض بما لو انغمرت دابته خطأ أو نسيانا ومفهومه الضرر كعجز ، لكن قياس ما تقدم من نقل السفر عدم الضرر في الصور الثلاث ويسجد للسهر (قوله بخلاف ما قصر زمنه) أي ويسجد للسهر على قياس ما مر في نقل السفر (قوله كما صرح به ابن الرفعة وغيره للضرورة) أي ومع ذلك لا بد من العلم بانقالات الإمام يقينا (قوله والجماعة أفضل من انفرادهم) أي ما لم يكن الانفراد هو الحزم اه حج (قوله وكذا الأعمال الكثيرة) لو احتاج لخمس ضربات متوالية مثلا فقصده أن يأتي بست متوالية فهل تبطل بمجرد الشروع في الست لأنها غير محتاج إليها وغير محتاج إليه مبطل ، فهل الشروع فيها شروع في المبطل ، أو لا تبطل لأن الخمس جائزة فلا يضر قصدها مع غيرها ، فإذا فعل الخمس لم تبطل بها لجوازها ولا بالإتيان بالسابعة لأنها وحدها لا تبطل ؟ فيه نظر ، والمتجه لى الآن الأول ، وقد يؤيده أنه لو صح توجيه الثاني بما ذكر لم تبطل الصلاة في الأمن بثلاثة أفعال متوالية ، لأن الفعلين المتواليين غير مبطلين فلا يضر قصدهما مع غيرهما فليأتمل اه سم على حج . وقد يقال : بل المتجه الثاني ، ويفرق بينه وبين ما قاس عليه بأن كلا من الخطوات فيه منتهى عنه ، فكان المجموع كالشيء الواحد والخميس في القيس مطلوبة ، فلم يتعلق التهيؤ إلا بالسادس فما قبله لا دخل له في الإبطال أصلا إذ المبطل هو المنهى عنه . ونقل بالدرس عن شيخنا الشوبري ما يوافقه فيأتمل (قوله ولا تبطل) بين به معنى العذر الذي أفاده التشبيه وقوله به : أي العمل المقهور من الأعمال (قوله لأن النص ورد في هذين) أي في المشي أو الركوب وترك الاستقبال (قوله لا في صياح) قال الناشرى : ظاهره ولو زجر الخيل ، لكن الملة عندهم أن الكمي الساكت أهيب ، وهذا يقتضى أن يكون في غير زجر الخيل انتهى . فانظر هل كزجر الخيل الاستغناء عند الحاجة إليها اه سم على متنج . وعبرة حج في شرحه : وفرض الاحتياج إليه : أي الصباح لنحو تنبيه من خشى وقوع نحو مهلك به أو لزجر الخيل أو ليحرف أنه فلان المشهور لشجاعة نادرة اه . أي فلا يعذر به وبه يرد ما في الناشرى (قوله ويلقى السلاح إذا دى) أي وقدر على إلقائه بأن لم يفض من إلقائه محذورا أخلا من قوله بعد فلان عجز الخ (قوله جعله في قوايه) إن قل زمن هذا الجعل بأن كان قريبا من

(قوله لا تركه) أي الاستقبال فهو معطوف على ترك المذكور في المتن

ولعلمهم اغتصروا له هذا الزمن اليسير وإن لم يغتصروه في نظائره كما لو وقع على ثوب المصل نجاسة ولم ينحوا حالا خشية من ضياعه بالإلقاء ، لأن الخوف مظنة ذلك بخلاف الأمن صرح به الإمام ، ويرد بذلك قول الروياني الظاهر بطلانها به (فإن عجز) أى احتياج إلى إمساكه بأن لم يكن له عنه بدّ (أمسكه) للحاجة (ولا قضاء في الأظهر) لأنه عذر يعم في حق المقاتل فأشبهه المستحاضة . والثاني يجب لتطور العذر ، وما رجحه تبع فيه الحرّر فإنه قال إنه الأقيس ، وهو ما جزم به في الشرحين والروضة في باب شروط الصلاة ، لكنهما نقلا في الشرح والروضة هنا عن الإمام عن الأصحاب وجوب القضاء ، وفي المجموع أن ظاهر كلام الأصحاب القطع بالوجوب . قال في المهمات وقد نص عليه في البويطى فتكون الفتوى عليه اهـ . وهو المعتمد كما هو المرجح فيها لو صلى في موضع نجس (وإن عجز عن ركوع أو سجود أو ما) به للضرورة (والسجود أنفض) من الركوع وجوبا تميزا بينهما ، وهذا انظران منصوبان بتقدير جعل كما صرح به في الحرر ، أو يكون خبرا بمعنى الأمر : أى يلزمه ذلك (وله ذا النوع) أى صلاة شدة الخوف سفرا وحضر (في كل قتال وهزيمة مباحين) لأن المنع منه ضرر ، وذلك كالتفائلة في قطاع الطريق والفتنة العادلة في قتال الباغية دون عكسه لأنه إغاة على معصية (وهرب من حريق وسيل وسبع) وحية ونحو ذلك حيث لم يمكنه المنع ولا التحصن بشيء لوجود الخوف (وغريم عند الإحصار وخوف حبس) دفعا لضرر الحبس إن لم يكن به بينة وهو ممن لا يصدق فيه . نعم لو كان له به بينة ولكن الحاكم لا يسمعها إلا بعد الحبس فهي كالمعدم فيها يظهر كما قاله الأذرى ولا إعادة هنا ، وكما يجوز صلاة شدة الخوف يجوز أيضا صلاة الخوف بطريق الأولى كما صرح به الجرجاني ، فيصل بطائفة ويستعمل طائفة في رد السيل وإطفاء النار ، وهذا كله عند خوف فوت الوقت ، وعلم من ذلك أن صلاة شدة الخوف لا تفعل إلا عند ضيق الوقت وهو كذلك مادام يرمجو الأمن ، وإلا فله فعلها

زمن الإلقاء اهـ حجج (قوله بأن لم يكن له عنه بدّ) أى غنى ، وصار حجج بدل قول الشارح بأن لم يكن الخ وإن لم يضطر إليه اهـ . وقد يتبادر منه مخالفة لما هنا ، ويمكن حمل قوله بأن لم يكن له عنه بدّ على مصلحة القتال وإن لم يخف الهلاك بركه فلا مخالفة (قوله في الأظهر) ضعيف (قوله أو يكون خبرا) أى هذا التركيب فيكونان مبتدأ وخبرا ، ويجوز أيضا رفع الأول ونصب الثاني بتقدير يكون وإن كان قليلا (قوله في كل قتال) قال الأذرى نقلا عن غيره : وكذا الأنواع الثلاثة بالأولى اهـ حجج . وسيأتى ما يفيد في قول الشارح ، وكما يجوز صلاة شدة الخوف تجوز الخ (قوله وهزيمة مباحين) كقتال ذى مال وغيره لقاصد أخذه ظلما ، ولا يبعد إلحاق الاختصاص به في ذلك اهـ حجج (قوله لأنه إغاة على معصية) قضيته أن الباغي عاص بقتاله مطلقا ، وهو مخالف لما صرح به الشارح في أول البغاة من أن البغى ليس اسم ذم عندنا ، لأنهم إنما خالفوا بتأويل جائر في اعتقادهم لكنهم غطثون فيه ، فلم لم يفهم من أعلية الاجتهاد نوع عذر ، وما ورد من ذمهم وما وقع في كلام الفقهاء في بعض المواضع من عصيانهم أو فسقهم محمولان على من لا أهلية فيه للاجتهاد أولا تأويل له أو لا تأويل قطعى البطلان انتهى . وعبارة حجج هنا : وفتة عادلة لباغية ، بخلاف عكسه إن حكمنا بلتهم في الحالة الآتية في بابهم اهـ (قوله وهو ممن لا يصدق فيه) أى الإحصار كأن عرف له مال قبل وادعى تلفه (قوله وهذا كله عند خوف الوقت) أى خوف خروجه (قوله وهو كذلك) أى خلافا لحجج قال سم على منهج : والقياس أن بقية الأنواع كذلك . وقال عميرة : وأما باقى الأنواع فالظاهر فيها عدم اشتراط ذلك فليتأمل اهـ والأقرب ما قاله عميرة (قوله وإلا فله فعلها) أى وإن اتسع الوقت .

فيا يظهر كما مر نظيره في صلاة فاقد الطهورين ، ويصل في هذا النوع أيضا العيد والكسوف بقسميهما والرواتب والتراويح لا الاستسقاء فإنه لا يفوت ولا الفائتة بعذر كذلك إلا إذا خيف فوتها بالموت ، بخلاف ما إذا فاتته بغير عذر ففيا يظهر ، ولا يصلها طالب علو خوف فوته لو صلى متمكنا لأن الرخصة إنما وردت في خوف فوت ما هو حاصل وهي لا تتجاوز عليها وهذا يحصل . نعم إن خشي كثرته أو كثرها أو انقطاعه عن رفقته كما صرح به الجرجاني فله أن يصلها لأنه خائف ، ولو خطف نعله مثلا في الصلاة جازت له صلاة شدة الخوف إذا خاف ضياعها كما أفق به والده رحمه الله تعالى تبعاً لابن الجمد ، ولا يضرب وطؤه النجاسة كحامل سلاحه الملطخ بالدم للحاجة ، ويلزمه فعلها ثانياً على المعتد ، والمسئلة مأخوذة من قوله إنه يجوز صلاة شدة الخوف للخوف على ماله ، ومن كلام الجرجاني المار في خوفه من انقطاعه عن رفقته ، ومن تعليلهم بعدم جوازها إن خاف فوت العدو بأنه لم يخف فوت ما هو حاصل ، وقول الدميري : لو شردت فرسه فبعها إلى صوب القبلة شيئاً كثيراً أو إلى غيرها بطلت مطلقاً ، محمول على ما إذا لم يخف ضياعها بل بعدها عنه فتكلف المشي ،

[فرع] لو كان يعلم زوال الخوف وقد بقي من الوقت قدر ركعة وجب تأخير الصلاة إلى زوال الخوف لإمكانها أداء على هيئتها من غير خلل كما ارتضاء من هكنا فراجع هل هو مقول انتهى سم على منهج ، وقد يتبادر من الشارح خلافه فليتأمل وهو الذي يظهر الآن لأنه لا ضرورة إلى إخراج بعض الصلاة عن وقتها ، ثم رأيت سم صرح بما قلناه (قوله ففيا يظهر) أي وعليه فلو حصل الأمن ببقية الوقت وجبت الإعادة ولا عبرة بالظن البين خطؤه . (قوله ويصل في هذا النوع) ومثله بقية الأنواع الثلاثة بالأولى اهـ حج . لكن قلنا عنه التردد في الاستسقاء بالنسبة لبقية الأنواع ، وما ذكر في الرواتب ظاهر حيث فعلت جماعة على خلاف المطلوب فيها . وأما إذا فعلت فرادى فقد يتوقف في معنى بقية الأنواع فيه ، لأن تلك إنما تفعل إذا صليت جماعة والجماعة فيها غير مطلوبة . وأما صلاة شدة الخوف فلا مانع منها خشية فواتها حيث ضاق الوقت (قوله العيد والكسوف بقسميهما) أي القطر والأضحي وكسوف القمر والشمس (قوله خيف فوتها بالموت) أي الفائتة بعذر ومثله يقال في الاستسقاء فإذا خيف فوته صلى صلاة شدة الخوف (قوله بخلاف ما إذا فاتته بغير عذر) أي فيصلها حالاً بخروجها من المعصية ، ولو قيل شدة الخوف عذر في التأخير ولا معصية لم يبعد ، وهو قياس ما قدمه من استحباب الترتيب في القوافل وإن كان المتأخر فات بغير عذر (قوله ولا يصلها) أي صلاة شدة الخوف (قوله إذا خاف ضياعها) واستشكل هذا بأنه لم يخف فوت ما هو حاصل ، وهذا النوع إنما يجوز ، كذلك قال سم على منهج نقلاً عن الشارح مانصه : واعتذر من هذا الإشكال بأن المراد ما يشمل ما كان حاصل ، ويرد الاشتغال بإلزام نحو الفريق ففهم جعلوه كالخروج مع أن فيه تحصيل ما كان حاصل ، وأوردت عليه ذلك فحاول التخلص بأنه لم يكن حاصل له ، وأنه ينبغي اعتبار كون المراد بالحاصل ما كان حاصل له وما في معناه اهـ فراجع فإن فيه نظراً . وقضيت الجواز إذا كان الفريق عبده مثلاً فليحذر اهـ سم على منهج (قوله ويلزمه فعلها ثانياً) أي في حال تلطخه بالنجس فقط اهـ مؤلف ، ويحصل الإعادة مطلقاً ، لأن هذا نادر وهو الأقرب ، وإذا أدركه فليس له العود لنعله الأول ، ولو كان إماماً ففيا يظهر أخذنا من إطلاقتهم ، ويوجه بأن العمل الكثير إنما اغتفر في سعيه لتخليص متاعه لأنه ملحق بشدة الحرب ، والحاجة هنا قد انقضت باستيلائه على متاعه فلا وجه للعود (قوله أو إلى غيرها بطلت مطلقاً) أي

(قوله ويلزمه فعلها ثانياً) أي ففيا إذا وطئ النجاسة كما يدل عليه الفتاوى (قوله ومن كلام الجرجاني) أي بالأولى ، وصيغة الفتاوى : بل صرح الجرجاني بالخ

أما عند خوف ضياعها فلا بطلان مطلقا كما أفاده الشيخ وقال إنه مأخوذ من كلامهم (والأصبح منه محرم خاف فوت الحج) أي لو قصد المحرم عرفات ليلا وبقى من وقت العشاء مقدار إن صلاها فيه على الأرض فاته الوقوف ، وإن سار فيه إلى عرفات فاته العشاء لم يجز له أن يصلي صلاة شدة الخوف فإنه لم يخف فوت ما هو حاصل بل يروم تحصيل ما ليس بحاصل ، فأشبه خوف فوت العلو عند انزاعهم كما مر . والثاني له أن يصليها لأن الضرر الذي يلحقه بفوات الحج لا يتقص عن ضرر الحيس أياما في حق المديون ، وعلى الأول يؤخر الصلاة وجوبا ويحصل الوقوف كما صوّبه المصنف خلافا للرافعي ، لأن قضاء الحج صعب ، وقضاء الصلاة حين ، وقد عهد تأخيرها بما هو أسهل من مشقة الحج كتأخيرها للجمع ، والمراد بتأخيرها تركها بالكليّة ولو أمكنه مع التأخير إدراك ركعة جاز قطعها للضرورة كما ذكره الأسنوي وغيره وصرّح به القاضي ، وليس للعازم على الإحرام التأخير ، وألحق بعضهم بالمحرم فيما مرّ المشتغل بإيقاد غريق ، أو دفع صائل عن نفس أو مال ، أو صلاة على ميت خيف انفجاره ولو ضاق وقت الصلاة وهو بأرض مقصوبة أحرم ماشيا كهارب من حريق كما قاله القاضي والجليلي ، وسئل الوالد رحمه الله تعالى عن وجبت عليه الصلاة والعمره ولا يمكنه إلا إحداهما بأن نذر أن يعتزم في وقت معين فهل يقدم العمره عليهما ؟ فأجاب بأنه يجب عليه تقديم العمره عليهما كما يقدم عرفة عليهما (ولو صلوا) صلاة شدة الخوف (لسواد) كليل وشجر (ظنوه عدوا) لم أو كثيرا بأن ظنوا كونه أكثر من ضعفنا ولو كان ذلك بإخبار عدول لم (فبان) الحال (بخلافه) أو بان كما ظنوا ولكن بان دونه حائل كخندق أو نار أو ماء أو أن يقرّبهم حصنا يمكنهم التحصن به منه : أي من غير أن يحاصروهم فيه كما هو ظاهر أو شكروا في شيء من ذلك وقد صلوا (قضوا في الأظهر) لتعريضهم بخطرهم أو شكهم ، وظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن يكون ذلك في دارنا أو دار الحرب ، وصلاة شدة الخوف ، هنا مثال . والضابط أن يصلوا صلاة لا تجوز في الأمن ثم يبين خلاف ظنهم ، فشمّل ذلك

كثيرا كان أو قليلا (قوله فلا بطلان مطلقا) أي ويأتي في القضاء ما قدمناه فيمن خطف نعله (قوله وعلى الأول يؤخر الصلاة) أي وإن تعددت وينبغي أن لا يجب قضاؤها فوراً للمدّ في قوتها (قوله بإيقاد غريق) أي أو أسير (قوله أو دفع صائل عن نفس أو مال) أي لغيره بقريئة مأمور في قوله للخوف على ماله حيث جوّز فيه صلاة شدة الخوف وأوجب التأخير هنا (قوله على ميت خيف انفجاره) أي فيتركها رأسا وبقى ماله تعارض عليه إيقاد الغريق أو الأسير أو انفجار الميت وفوت الحج فهل يقدم الحج أو لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني ، ويرجع بأن الحج يمكن تداركه ولو بمسقة بخلاف غيره (قوله أحرم ماشيا) أي وجوبا ، وظاهره أنه لا يفعله بالإيماء في هذه الحالة ولا يكلف عدم إطالة القراءة وهو ظاهر لأن هذه صفة صلاته في شدة الخوف ، وقد جوّزنا لها هنا للتخلص من المعصية والحفاظة على فعل الصلاة في وقتها (قوله كما قاله القاضي والجليلي) قال الأذري : وينبغي وجوب الإعادة لتقصيره اه . واعتمده مر اه سم على منعه (قوله كما يقدم وقوف عرفة عليهما) قال حج بعد ذكر هـ : وليس في محله لأن الحج يفوت بفوات عرفة والعمره لا تفوت بفوات ذلك الوقت اه . وقد يقال : بلى تفوت لأن المعين بالجعل كالعين بالشرح ، نعم يرد على مقاله الشارح أنه امتنعت الصلاة عند خوف فوت الحج لما في قضائه من المشقة وهو منتف في العمره بتقدير فوتها (قوله ولو صلوا) غايه في وجوب القضاء (قوله من غير أن يحاصروهم) يعني العلو (قوله قضوا في الأظهر) قال عميرة : لو ظن أن العلو يقصده فبان خلافه فلا قضاء

(قوله تركها بالكليّة) يعني إخراجها عن الوقت بالكليّة

صلاة ذات الرقاع على رواية ابن عمر وصلاة صفان ، والفرقة الثانية من صلاة ذات الرقاع على رواية سهل بن أبي حنيفة ، ومقابل الأظهر لا يجب القضاء لوجود الخوف عند الصلاة .
ولما حتم الشافعي رضي الله عنه هذا الباب ببيان ما يحل لبسه للمحارب وغيره وما لا يحل اقتبلى به المصنف كالأكثرين فقال :

فصل فيما يجوز لبسه لمن ذكر وما لا يجوز

(يحرم على الرجل) والنخشي المشكل احتياطا (استعمال الحرير) ولو قرأ (بفرض وغيره) من تسر وتلشر واتخاذ ستر وغيرها من سائر وجوه الاستعمال لامشيه عليه فيما يظهر ، لأنه لفارقه له حالا لا يعد مستعملا له عرفا لما صبح من قوله صلى الله عليه وسلم « لا تلبسوا الحرير ولا الديباج » وقول حذيفة « نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والدباج وأن يجلس عليه » ومر « أنه صلى الله عليه وسلم أخذ في يمينه قطعة حرير وفي شماله قطعة ذهب وقال : هذان حرام على ذكور أمتي حل لإناهم » ووجه الإمام تحريمه بأن فيه مع معنى الخيلاء أنه ثوب رفاهية وزينة وإبداء زى يليق بالنساء دون شهامة الرجال ، ولا يتنافيه ما في الأم من كراهة لبس اللؤلؤ للرجل ، وعلة بأنه من زى النساء ، لأن الإمام لم يجعل زين وحله مقتضيا للتحريم بل مع ما انضم إليه مما ذكر ، على أن الذى صوته في الروضة والمجموع حرمه التشبه بين كعكسه لما يأتي ، فما في الأم إما مبنى على أن ذلك مكروه

قطعا ، نقله في الكفاية عن البندنجي والشيخ في المهلب اه . وعبارة شرح الإرشاد لشيخنا : لم يقضوا كما في المجموع إذ لا تفرط لأن النية لا يمكن الاطلاع عليها اه سم على منهج . قال حجج : وفي المجموع وغيره لو بان هلوا لكن نيته الصلح أو التجارة فلا قضاء ، لأنه هنا لتقصير منه في تأمله إذ لا اطلاع له على نيته اه .

فصل فيما يجوز لبسه

(قوله وما لا يجوز) أى وما يقع ذلك كالاستصحاب بالدهن النجس (قوله يحرم على الرجل) أى ولو فعيا لأنه مخاطب بفروع الشريعة ، ومع ذلك لا يمنع من لبسه لأنه لم يلزم حكما فيه ، فكما لم يمنع من شرب الخمر كذلك لا يمنع من لبس الحرير (قوله استعمال الحرير) وهو من الكباثر (قوله بفرض وغيره) أى ولو غير منسوج كما يأتي (قوله مشيه عليه) قال سم على حجج : قوله لامشيه الخ أقول : قياس ذلك بالأولى أنه لو أدخل يده تحت ناموسية مثلا مفتوحة وأخرج كوزا من داخلها فشرب منه ثم أدخل يده فوضعه تحته لم يرم ، لأن إدخال اليد تحت لإخراج الكوز ثم لو وضعه ثم لإخراجها إن لم ينقص عن المشي على الحرير ما زاد عليه خلافا لما أجاب به هر على الفور مع موافقته على حل المشي فليتأمل (قوله ولا الديباج) من عطف الخاص على العام (قوله ومر أنه صلى الله عليه وسلم) أى في الآية (قوله وزينة) عطف تفسير (قوله بما ذكر) أى من أن فيه مع معنى الخيلاء

فصل فيما يجوز لبسه لمن ذكر وما لا يجوز

(قوله واتخاذ ستر) بمعنى إرغائه أى بحيث يعد مستعملا كما يؤخذ مما بعده لا بمعنى ادخاره الذى ليس بنية الاستعمال (قوله لامشيه) خرج به فرش المشي عليه فإنه حرام كما هو ظاهر (قوله رفاهية وزينة) من عطف المغاير خلافا لما في حاشية الشيخ (قوله إما مبنى على أن ذلك مكروه) يعنى إما قول له بالكراهة والراجح غيره

أو محمول على أن مراده من جنس زى النساء لا أنه زى مخصوص بهن ، وقد ضبط ابن دقيق العيد ما يحرم التشبه بهن فيه بأنه ما كان مخصوصا بهن في جنسه وهيئته أو غالبا في زين ، وكذا يقال في عكسه وألحقوا بالرجل الخلق للاحتياط كما مر ، والتقيد في بعض الأخبار بالليس والجلوس جرى على الغالب فيحرم ماعداهما كما دل عليه بقية الأخبار ، وأفتى الوالد رحمه الله تعالى بجرمة استعمال الحرير وإن لم يكن منسوجا بدليل استثنائهم من الحرمة خيط السبعة وليقة الدواة ، والأوجه عدم حرمة استعمال ورق الحرير في الكتابة ونحوها لأنه يشبه الاستحالة (ويحل للمرأة ليسه) لما مر في الخير حل لأناسهم ، ولأن تزين المرأة بذلك يدعو إلى الميل إليها ووطئها فيؤدى إلى ما طلبه الشارع من كثرة النسل ، ويجوز للرجل وغيره ليس ثوب خيط به ، ولا بأى فيه تفصيل المصنوع لأنه أهون ، ويحل منه خيط السبعة كما في المجموع ، ويلحق به كما قاله الزركشى ليقة الدواة لاستتارها بالخبر كإناه فقد غشى بغيره ، ولأنها أولى بانتفاء الخيلاء من التطريف ومثل ذلك فيا يظهر الخيط

الخ (قوله وكذا يقال في عكسه) ومنه وما يقع للنساء العرب من لبس البشوت وحل السكين على الهيئة المختصة بالرجال فيحرم عليهن ذلك ، وعلى هذا فلو اختصت النساء أو غلب فيهن زى مخصوص في إقليم أو غلب في غيره تخصيص الرجال بذلك الزى كما قيل إن نساء قرى الشام يزينن بزى الرجال الذين يتعاطون الخصاد والزراعة ويفعلن ذلك ، فهل يثبت في كل إقليم ماجرت عادة أهله أو ينظر لأكثر البلاد ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول ، ثم رأيت في حجج تقلا عن الأسنوى ما يصرح به ، وعبارته : وما أفاده : أى الأسنوى من أن العبرة في لباس وزى كل من النوعين حتى يحرم التشبه فيه به يعرف كل ناحية حسن اه . وعليه فليس ماجرت به عادة كثير من النساء بمصر الآن من لبس قطعة شاش على رموسين حراما لأنه ليس بتلك الهيئة مختصا بالرجال ولا غالبا فيهم ، فليتنبه له فإنه دقيق ، وأما ما يقع من اللباسين ليلة جلالتهم عمامة رجل فينبغي فيه الحرمة لأن هذا الزى مخصوص بالرجال (قوله ويحل منه خيط السبعة) بيان للمستثنى فلا يقال إنه تكرر مع ما قبله (قوله ولأنها أولى بانتفاء الخيلاء) توقف مر فيا لو أرخى نحو ناموسية صغيرة على كيزان هل يجوز للرجال تناول الكوز من تحتها ووضعها تحتها ؟ وقال : ينبغي أنه إذا لم يعد ذلك له أن لا يحرم بمجرد تناوله الكوز ورده لموضعه ، ولو رفعت بحاية من حرير حرم الجلوس تحتها حيث كانت قريبة بحيث يعد مستعملا أو منتفعا بها ، ولو جعل تحتها بما إلى الجالس ثوب من كتان مثلا متصلة بها لم يمنع ذلك حرمة الجلوس تحتها ، كما لو كان ظاهر الحاف حريرا فتغطي بظاهره الذى هو من كتان فإنه يحرم لأنه مستعمل للحرير ، ولو رفعت السحابة جدا بحيث صارت في العلو كالسقف لم يحرم الجلوس تحتها ، كما لا يحرم السقف المذهب وإن حرم فعله مطلقا واستلزامته إن حصل منه شيء بالعرض على النار ، وحيث حرم الجلوس تحت السحابة قصار ظلها غير محاذ لها بل في جانب آخر حرم الجلوس فيه لأنه مستعمل لها كما لو تبخر

كلها ظهر (قوله أو محمول على أن مراده أنه من جنس زى النساء) يحتمل أن المراد أنه من جنس زى النساء : أى غير الخاص بهن ولا الغالب فيهن فهو من جنس زى الرجال أيضا ، ويحتمل أن المراد أن فرض كلام الشافعى فيا إذا ليسه لا على الهيئة التى تلبس بها النساء فقد تشبه بهن فيا هو مخصوص بهن في جنسه لا في هيئته ، والحرمة إنما تثبت بمجموعهما كما يأتى في الضابط ، قوله لا أنه زى مخصوص بهن : أى ولا غالب فيهن : أى بل تشاركهن فيه الرجال على السواء مثلا على الاحتمال الأول ، أو المراد أنه ليس مخصوصا بهن لكونه ليسه على الهيئة المخصوصة بهن على الاحتمال الثانى فتأمل (قوله لأنه يشبه الاستحالة) يعنى اتخاذ الحرير ورقا

اللى ينظم فيه أغطية الكيزان ونحوها من العنبر والصندل ونحوهما والخيط الذى يعقد عليه المنطقة وهي التي يسمونها الخياصة بل أولى بالحل وجوز القوران للرجل منه كيس المصحف. أما كيس الدرهم وغطاء العمامة منه فقد تقدم في الآية أن الأرجح حرمة عليه، ويحوز ليس خلع الحرير ونحوه من الملوك كما نقل عن الماوردي لقله زبته، وللباس عمر سراقه سوارى كسرى وجعل التاج على رأسه، وإذا جاءت الرخصة في لبس الذهب للزمن البسيط في حالة الاختيار وأن ذلك القدر لا يبعد استعمالاً للحرير أولى، ذكره الزركشى وغيره، والأولى في التعليل ما في مخالفة ذلك من خوف الفتنة لا كتابة الصداق فيه ولو للمرأة كما أفق به المصنف ونقله عن جماعة من الأصحاب، وهو المعتمد وإن

بمخافة الذهب من غير أن يتحوى عليها، كنا أجاب مر بعد السؤال عنه والمباحة فيه فليتأمل اه سم على منج . وقول سم متصلة بها : أى بأن جعلت بطاقة لها (قوله الذى ينظم فيه أغطية الكيزان) .

[فرع] يبنى وفقاً مر جواز تعليق نحو التندليل بغطاء الحرير لأنه لا ينقص عن جواز جعل سلسلة النقطة للكوثر، ومن توابع جواز جعلها له تعليق وحمله بها وهو أخف منه اه سم على منج .

[فرع] الوجه حل غطاء الكوثر من الحرير وإن كان بصورة الإناء، إذ استعمال الحرير جائز للحاجة وإن كان بصورة الإناء اه سم على حج (قوله وغطاء العمامة منه) وعمل الحرمة في استعمال بغطاء العمامة إذا كان هو المستعمل له . أما لو كانت زوجته مثلاً هي التي تباشر ذلك فهل يحرم لأنها مستعملة له فيا ليس لباساً ولا إفراشاً أم لا ؟ فيه نظر والأقرب الأول لأنها إنما استعملته لخلمة الرجل لا لنفسها (قوله أن الأرجح حرمة عليه) أى حرمة كيس الدرهم ومثله غطاء العمامة ونحوه، وعبرة شيخنا الزياتي : وكلما يحمل كيس الدرهم وغطاء الكوثر على نظر فيهما، والمتمسك بحرم كيس الدرهم، ومثله غطاء العمامة اه (قوله وجعل التاج) أى تاج كسرى (قوله والأولى في التعليل) وعلى هذا فينبى أن يكون الإلباس من الملوك حراماً، ولا يعارضه فعل عمر المذكور بخواص أن يكون ذلك من عمر لغرض كتحقيق إخباره صلى الله عليه وسلم لسراقه بذلك (قوله ولو للمرأة) أى ولو كانت الكتابة لأجل المرأة لكونها الطالبة لها دون الزوج، وظاهر كلام الشارح الحرمة سواء كان الكاتب رجلاً أو امرأة، وعبرة حج : ويحرم خلافاً لكثيرين كتابة الرجل لا المرأة قطعاً خلافاً لمن وهم فيه الصداق فيه ولو لامرأة لأن المستعمل حال الكتابة هو الكاتب، كنا أفق به المصنف ونقله عن جماعة من أصحابنا، ونوزع فيه بما لا يجلى انتهى وأطال في ذلك . وحاصله الفرق بين كتابة الرجل فيحرم ولو لامرأة وبين كتابة المرأة فيجوز ولو لرجل، ويمكن حمل كلام الشارح عليه بأن يحمل قوله لا كتابة الصداق على ما لو كان الكاتب الرجل، وقد يدل عليه فرقه بين الخياطة والكتابة بأن الكتابة استعمال بخلاف الخياطة . وفي سم على منج : يجوز مر بحثا نقش الخلى للمرأة والكتابة عليه لأنه زينة للمرأة وهي محتاجة للزينة ويحث أن كتابة اسمها على ثوبها الحرير لأن احتاجت إليها في حفظه جاز فعلها للرجل وإلا فلا فليتأمل .

[فرع] قد يسأل عن الفرق بين جواز كتابة المصحف بالذهب حتى الرجل وحرمة تحليته بالذهب للرجل، ولعله أن كتابته راجعة لنفس حروفه الدالة عليه بخلاف تحليته فالكاتب أدخل في التعليق به اه سم على منج . وقوله

(قوله والخيط الذى يعقد عليه المنطقة الخ) صادق بما لو كانت من فضة أو ذهب، وهو ظاهر إذ الحرمة حينئذ من حيث النقطة أو الذهب لا من حيث الحرير (قوله وغطاء العمامة) أى إذا كان المغطى هو الرجل كما هو ظاهر بخلاف ما إذا غطتها المرأة (قوله لا كتابة الصداق) أى من الرجال كما هو صريح سوابقه ولواقفه

لنوع فيه ، وليس كخياطة أثواب الحرير للنساء كما زعمه الأستوى وغيره وارتضاه الجوجرى . وقال فى الإسعاد : إنه الأوجه لأن الخياطة لا استعمال فيها بخلاف الكتابة ولا اتخاذ بلا بس كما أفتى به ابن عبد السلام . قال : لكن إنهم دون إثم اللبس ، وما ذكره هو قياس إثناء النقد ، لكن كلامهم ظاهر فى الفرق بينهما من وجوه متعددة وهو الأوجه ، فلو حل هذا على ما إذا اتخذته ليلبسه بخلاف ما إذا اتخذته لغير التقنية لم يبعد ، ولا لبس درع نسج بقليل ذهب أوزر بأزرقه أو يخط به لكثرة الخيلاء ، وقد أفتى ابن رزبن بإثم من يفصل للرجال الكلوثات الحرير والأقماع ويشتري القماش الحرير ويبينه لم أو يخطه لم أو يصوغ الذهب للبسهم (والأصح تحريم اقتراسها) إياه للسرف والخيلاء ، بخلاف اللبس فإنه يزينا للحليل كما مر . والثانى يحل كلبسه وسياقى ترجيعه (و) الأصح (أن للولى) الأب أو غيره (إلباسه) أى الحرير (الصبي) ولو مراهما ، وتزينته بالخلى ولومن ذهب وإن لم يكن يوم

إن احتاجت إليها فى حفظه ينبغي أن مثله كتابة التأمم فى الحرير إذا ظن بإعتبار الثقة أو اشتهار نفعه لدفع صناع أو نحوه ، وأن الكتابة فى غير الحرير لا تقوم مقامه ، ويؤيده هذا ماسياقى من حل استعماله لدفع القمل ونحوه ، وهل يجوز للرجل جعل فكة اللباس من الحرير أولا ؟ فيه نظر . ونقل بالدوس عن الزىادى الجواز فليراجع . أقول : ولأمانع منه قياسا على خيط الفتاح حيث قيل بجوازه لكونه أمكن من الكتان ونحوه ، وقياس ذلك أيضا جواز خيط الميزان للعلم المذكورة ولاحتياجها كثيرا (قوله ولا اتخاذ) عطف على قوله لا كتابة الصداق الخ أى فلا يحل واحد منها (قوله وهو الأوجه) فى حاشية الزىادى تقييد الجواز بما إذا قصد إلباسه لمن له استعماله وإلا حرم .

[فرع] يراجع إلباس الحرير للدواب ، وهل حرمة ستر الجدران تستلزم حرمة إلباسه للدواب أو يفرق ؟ والمتجه الآن وفاقا لم الحرمية لأنها لا تنقص عن الجدران لأن إلباسها محض زينة وليست كصبي غير مميز ومجنون لظهور الغرض فى إلباسه والاتضاع به .

[فرع] التصريح على الزينة المحرمة لكونها بنحو الحرير حرام بخلاف المرور لحاجة ، وامتناع ابن الرفعة من المرور أيام الزينة كان ورعا مر ، ولو أكره الناس على الزينة المحرمة لم يحرم عليه فهل يجوز التفرج عليها ؟ يتجه المنع لأن ستر نحو الجدران بالحرير حرام فى نفسه ، وعدم حرمة وضعه لعذر الإكراه لا يفرجه عن الحرمة فى نفسه وما هو حرام فى نفسه يحرم التفرج عليه لأنه رضا به فليراجع اهـ سم على منهج . وقوله وفاقا مر ومثل ذلك فى الحرمة إلباسها الخلى لما علل به ، وقول سم هنا : ولو أكره الناس الخ وليس فى ذلك مالو أكرهوا على مطلق الزينة فزبنوا بالحرير الخالص مع كونهم لو زينوا بغيره أو بما أكثره من القطن مثلا لم يتعرض لم فيحرم عليهم ذلك (قوله أو يخطه لم) وكالتخاطة النسج بالطريق الأولى (قوله وأن للولى) أى ممن له ولاية التأديب فيشمل الأم والأخ الكبير مثلا فيجوز لهما إلباسه الخريف فيما يظهر (قوله إلباسه الصبي) .

[فرع] اعتمد مر أن مجاز المرأة جاز للصبي ، فيجوز إلباس كل منهما نعل من ذهب حيث لا إسراف عادة اهـ سم على منهج .

(قوله وتزينته بالخلى) المراد بالخلى ما يزين به ، وليس منه جعل الخنجر المعروف والسكين المعروفة فيحرم على الولي إلباس الصبي ذلك لأنه ليس من الخلى . وأما الحياصة المعروفة فينبغى حل إلباسها لأنها مما يزين به النساء ، وما يدل على جوازها للنساء قوله السابق : والخيط الذى تعقد عليه المنطقة وهى التى يسمونها الحياصة ،

عيد ، إذ ليس له شهامة تنافي خنوته ذلك ولأنه غير مكلف ، ومقابل الأصح ليس للولي إلباسه في غير يومى العيد ، بل يمنعه منه كغيره من المخرمات ، وأحق الغزالي في إحيائه المجنون بالصبي . ويدل على ذلك التعليل وهو المعتقد (قلت : الأصح حل اقترائها) إياه (وبه قطع العراقيون وغيرهم ، والله أعلم) كلبسه سواء في ذلك الخلية وغيرها ، فإن فرش رجل أو خنثى عليه غيره ولو خفيفا مهلهل التسج كما في المطلب وجلس فوقه جاز كما يجوز جلوسه على عذة محشوة به وعلى نجاسة بينه وبينها حائل حيث لا تلتقي شيئا من بدن المصلى وثيابه . قال الأذري : وصوره بعضهم بما إذا اتفق في دعوة أو نحوها . أما لو اتحد له حصيرا من حرير فالوجه التحريم وإن بسط فوقها شيئا لما فيه من السرف واستعمال الحرير لاحتالة اه . والأوجه كما أفاده الشيخ عدم الفرق كما اقتضاه إطلاق الأصحاب ، ثم أخرج المصنف من حرمة الحرير على الرجل ما تضمنه قوله (ويميل للرجل) والخنثى (لبسه للضرورة كحر ويرد مهلكين أى شليدين يتضرر منهما ويخاف من ذلك تلف نحو عضو أو منفعة إزالة للضرر ، ويؤخذ من جواز لبسه جواز استعماله في غيره بطريق الأولى لأنه أخف (أو فجاعة حرب) جائز بضم الفاء وفتح الجيم والمد وفتح الفاء وسكون الجيم : أى بفتحها (ولم يجد غيره) يقوم مقامه للضرورة ، وجوز ابن كنج اتخاذ القباء وغيره مما يصلح للقتال وإن وجد غير الحرير مما يدفع لما فيه من حسن الهيئة وانكسار قلوب الكفار كتحلية السيف ونحوه ، ونقله في الكفاية عن جماعة ومصححه والأوجه خلاله أخذنا بظاهر كلامهم (و) يجوز له أيضا (للحاجة) ولو ستر العورة به وفي الخلوة إذا لم يجد غيره ، وكذا ستر مازاد عليها عند الخروج للناس (كجرب وحكة) (لأنه صلى الله عليه وسلم أرخص لعبد الرحمن بن عوف والزيبر في لبسه للحكة) متفق عليه . والحكمة بكسر الحاء : الحرب لباس (و) للحاجة (دفع قمل) لأنه لا يقبل بالخاصة . قال السبكي : الروايات في الرخصة لعبد الرحمن والزيبر يظهر أنها مرة واحدة اجتمع فيها الحكمة والقمل في السفر ، وحيث قد يقال : للمتقضى للترخص إنما هو اجتماع الثلاثة وليس أحدهما بمنزلة فينبغي اقتصار الرخصة على مجموعها ولا يثبت في بعضها إلا بدليل . وأجيب بعد تسليم

وفي كلام بعضهم أن كل ما جاز للنساء لبسه جاز للولي إلباسه للصبي (قوله قلت الأصح حل اقترائها) خرج باقترائها استعمالها له في غير اللبس والفرش فلا يحمل ، ومنه ما جرت به عادة النساء من اتخاذ غطاء من الحرير لعامة زوجها أو لتغطي به شيئا من أمتعتها وإن كانت معللة للباس كالسبي الآن بالبقعة . فإن ذلك ليس بلبس ولا اقترائها بل هو مجرد اخلياء ، لكن قد يشكل على هذا جواز كتابة المرأة للصدوق في الحرير مع أنه ليس لبسا ولا فرشا ، ودوام الصدوق عندها بعد الكتابة كإدامة البقعة فالأقرب الجواز فيها (قوله فإن فرش رجل الخ) وخرج بفرش ما لو خاطه عليه من فوق دون أسفل فيحرم الجلوس عليه لأنه حيثئذ ليس كحشو الجبة (قوله على عذة الخ) يؤخذ من هذا حل ما جرت به العادة من اتخاذ عيوزة بطائنها حرير وظهرتها صوف وضياعة الجميع على البطانة لأن البطانة حيثئذ تصير كحشو الجبة المذكور وهو ظاهر (قوله محشوة به) أى الحرير (قوله عدم الفرق) أى بين ما لو اتفق له ذلك في دعوة وغيرها (قوله كحر ويرد مهلكين) . قال في القوت : والظاهر أن في معنى خوف الهلاك خوف ما أشد ضرره كالحصى والبرص وبطء البرء وكل ما يجوز الدلول إلى التيمم وإن لم يكن مهلكا أم هم على منبج (قوله أخذنا بظاهر كلامهم) والفرق بينه وبين تحلية السيف أن التحلية مسهلكة غير مستقلة وفي الآلة المنفصلة عن البدن بخلاف التزين بالحرير فيهما اه عميرة (قوله عند الخروج للناس) أى ولو يارتداء وتعمم وسبأى ما فيه (قوله لأنه لا يقبل) في المختار : قمل رأسه من باب طرب ، وعليه فيقرأ ما هنا بفتح المثناة التحتية وفتح الميم ويكون المعنى لا يقبل من لبسه (قوله الثلاثة) هى الحكمة والقمل والسفر

ظهور أنها مرة واحدة يمنع كون أحدها ليس بمنزلة في الحاجة إلى عهد إناطة الحكم بها من نظر لأفرادها في القوة والضعف ، بل كثيرا ما تكون الحاجة في أحدها لبعض الناس أقوى منها في الثلاثة لبعض آخر ، فلا فرق في ذلك بين السفر والخضر كما أطلقه المصنف وصرح به في المجموع . ويؤخذ من قوله للحاجة أنه لو وجد مغنيا عنه لم يجز ليه كالتداوى بالنجاسة ، واعتمده جمع ونازع بعض الشراح فيه بأن جنس الحرير مما أبيع لغير ذلك فكان أخف ، ويرد بأن الضرورة المبيحة للحرير لا تأتي مثلها في النجاسة حتى تباح لأجلها ، فعدم إباحتها لغير التداوى إنما هو لعدم تأنيه فيها لا لكونها أغلظ ، على أن لبس نجس العين يجوز لما جاز له الحرير فهما مستويان فيها ، وفي كلام الشيخ في شرح منهجه ما يدل على ما تقدم (و) للحاجة (للقتال كديباج) بكسر الدال وفتحها فارسي معرب مأخوذ من التدبيج وهو النقش والزين أصله ديباه بالهاء وجمعه ديباج وديابج (لا يقوم غيره) في دفع السلاح (مقامه) يفتح الميم لأنه من ثلاثي نقول : قام هذا مقام ذاك بالفتح وأقمته مقامه بالضم صيانة لنفسه وذلك في حكم الضرورة . أما إذا وجد ما يقوم مقامه فحرم عليه ، وأعاد المصنف هذه المسئلة لئلا يتوهم أن الجواز فيها مرخص بخاصة فجأة فقط دون الاستمرار (وحرّم) على الرجل والخنثى (المركب من إبريسم) أي حرير بأي أنواعه كان ، وهو بكسر الهزنة والراء ويفتحهما وبكسر الهزنة وفتح الراء وهو فارسي معرب (وغيره) كفزل وقطن (إن زاد وزن الإبريسم) على غيره لأن الحكم للغالب خصوصا إذا اجتمع حلال وحرام والحرام أغلب (ويحل عكسه) وهو مركب نقص فيه الإبريسم عن غيره كالخز سداه حرير ولحمته صوف تغليا بلجاب الأكثر فيهما (وكذا) يحل (إن استويا) وزنا فيا ركب منهما (في الأصح) لأنه لا يسمى ثوب حرير والأصل الحل . وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما « إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصمت من الحرير » أي الخالص ، فأما العلم : أي الطراز ونحوه وسدى الثوب فلا بأس به ، وعلم من قولنا وزنا أنه لا أثر لظهور الحرير

(قوله لم يجز ليه) معتمد (قوله على أن ليس بنجس العين الخ) أي أما المتنجس فلا يتوقف حله على ضرورة كما يأتي (قوله على ما تقدم) أي من أنه إذا وجد مغنيا عنه لم يجز ليه .

[فرع] إذا اتزر ولم يجد ما يرتدى به ويتعمم من غير الحرير . قال أبو شكيل : الجواب أنه لا يبعد أن يرخص له في الارتداء أو التعمم به إذا لم يجد غيره وكان تركه يزري بمنصبه ، فإن خرج مزرأ مقتصرأ على ذلك نظر ، فإن قصد بذلك الاقتداء بالسلف وترك الالتفات إلى ما يزرى بالمنصب لم تسقط بذلك مروءته بل يكون فاعلا للأفضل وإن لم يقصد ذلك بل فعل ذلك اغتلاعا وتهاونا بالمروءة سقطت مروءته . كذا في الناشئ بأبسط من هذا اهـ مم على منيج . ومن ذلك يؤخذ أن ليس القبية القادر على التجميل بالثياب التي جرت بها عادة أمثاله ثيابا دونها في الصفة والمهيئة إن كان هضم النفس والاقتداء بالسلف الصالحين لم يحل بمروءته ، وإن كان لغير ذلك أخل بها . ومنه ما لو ترك ذلك معللا بأن حاله معروف وأنه لا يزيد مقامه عند الناس بالبأس ولا ينقص بعده ، وإنما كان هذا غلا لمخافته منصب القبة ، فكانه استهزأ بنفس الفقه (قوله بكسر الدال وفتحها) والكسر الأصح (قوله المصمت) هو بضم الميم وسكون الصاد وفتح الميم الثانية وبالمنثناة من قولك أصمته أنا قاموس بالمعنى

(قوله مأخوذ من التدبيج) لا يناسب كونه معربا ، إذ المعرب لفظ استعملته العرب في معنى وضع له في غير لغتهم ، وهذا الأخذ يقتضي أنه عربي فأتى (قوله وأعاد المصنف هذه المسئلة الخ) قضيتها أن موضوع المسئلتين واحد وليس كذلك بل هما مسئلتان مختلفتان ، فالأولى في ثوب لا نفع فيه للقتال إلا أنه ليه للستر به عند فجأة

في المركب مع قلة وزنه أو مساواته لغيره خلافا للقتال . ولو تغطي بلحاف حرير وغشاه بغيره انجه أن يقال : إن خياط الغشاء عليه جازز لكونه كحشو الجبة وإلا فلا ، ويفرق بينه وبين مامر في الجلوس على فرش الحرير بمائل وإن لم يتصل به بنحو خياطة بأن الحائل فيه يمنع الاستعمال عرفا بخلاف هذا وحيث لم يحرم ما مركبه . ولو شك في كثرة الحرير أو غيره أو استوائهما حرم كما جزم به في الأتوار ، ويفرق بينه وبين عدم تحريم المصطب إذا شك في كبر الضبة بالعمل بالأصل فيما ، إذ الأصل حل استعمال الإناء قبل قضيبه ، والأصل تحريم الحرير لغير المرأة واستمرار ملابس الملبوس لجميع البدن بخلاف الإناء وغلبة الظن كافية ولا يشترط اليقين ، ومقابل الأصح الحرمة تغليبا لها واختاره الأذرى ، وقيل العبرة بالظهور لا بالوزن والجمهور على الأول (ويحل) لمن ذكر (ما) أى ثوب (طرز) أو رقع بحرير ولم يجاوز كل منهما قدر أربع أصابع مضمومة دون ما جاوزها لخبر ابن عباس السابق مع خبر مسلم « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير إلا موضع أصبع أو أصبعين أو ثلاث أو أربع » ويفرق بينه وبين المنسوج بأن الحرير هنا متميز بنفسه بخلافه ، ثم فلاجل ذلك حرمت الرابدة هنا على الأربع أصابع وإن لم يرد وزن الحرير ولو تعددت محالهما وكثرت بحيث يزداد الحرير على غيره حرم وإلا فلا ،

(قوله انجه أن يقال إن خياط الغشاء عليه جازز أى من أعلى وأسفل كما يؤخذ من قوله لكونه كحشوا الخ) قوله والأصل تحريم الحرير) مقتضاه أنه لو شك في الحرمة المطرزة بالإبرة حرم استعمالها وهو المعتمد ، وإن كان قياس المصطب الحل لأن الأصل جواز استعمال القماش والحرير طارئ (قوله وقيل العبرة بالظهور) هذا يستفاد من قوله قبل خلافا للقتال (قوله قدر أربع أصابع) أى عرضا وإن زاد طوله اه زياى فليتأمل بينه وبين ما بالمأمش . وفى سم على منج : ظاهر كلامهم أن المدار قطع الأصابع الأربع طولا وعرضا فقط بأن لا يزيد طول الطراز على طول الأربع وعرضه على عرضها ، ويؤيده ما في الخادم عن حكاية بعضهم عن بعض المشايخ أن المراد أصابع النبي صلى الله عليه وسلم وهى أطول من غيرها اه . فلو لا أن المراد ما ذكرنا لما كان لاعتبار طولها على غيرها معنى فليتأمل .

[فرع] ذكروا أن الترقيع كالترقيز ، فهل المراد الخيط المرقع به أو القطعة التى يرقعها فى غيرها ؟ والوجه أن المراد أعم منهما ، وقد وافق مر على ذلك اه . زاد على حج بعد ما ذكر : ويحتمل أن لا يتقيد الطول بقدر فليتأمل : أى فى التطريز لا الترقيع هر اه . فيكون الحاصل من كلامهم أنه تحريم زيادته فى العرض على أربع أصابع ولا يتقيد بقدر فى الطول .

(قوله تعددت محالهما أى الطرز والرقع المتقدمين) قوله بحيث يزداد الحرير على غيره) ظاهر أنه لا فرق فى غير الحرير من الثوب بين ظهارته وبطائه وحشوه ومثلا وهو ظاهر . قال بعضهم : ويؤخذ من كلام الشارح

القتال ، والثانية فى ثوب اتخذ للقتال لنفعه فيه فى دفع السلاح فتأمل (قوله واستمرار ملابس الملبوس) معطوف على قوله بالعمل فهو فرق ثان (قوله ويفرق بينه وبين المنسوج الخ) هذا الفرق للشهاب حجج فى إمداده فى مقام الرد على الجليلي وغيره فى اختيارهم ما تقدم اختياره للشارح فلا موقع له فى كلام الشارح بعد اختياره مامر ، وعجابه الإمداد : ولو تعددت محالهما . قال الزركشى وغيره نقلا عن الجليلي : اشترط أن لا يزيد على طرازين كل طراز على كم ، وأن كل طراز لا يزيد على أصبعين ليكون مجموعهما أربع أصابع . وقال الجليلي وغيره : ويجوز ما لم يزد الحرير على غيره وزنا . وفيه وقفة لأن ذلك إنما ذكره فى المنسوج مع غيره ، والفرق بينه وبين هذا واضح لأن الحرير هنا متميز بنفسه الخ

خلافاً لما نقله الزركشي عن الحلبي من أنه لا يزيد على طرازين على كم ، وأن كل طراز لا يزيد على أصبعين ليكون مجموعهما أربع أصابع . قال السبكي : والتطريز جعل الطراز الذي هو خالص مركباً على الثوب ، أما المطرز بالإبرة فالأقرب : أي كما صرح به المتولي وغيره وجزم به الأستاذ أنه كالمنسوج حتى يكون مع الثوب كالمركب من حرير وغيره لا كالطراز خلافاً للأذري في أنه مثله وإن تبعه ابن المقرئ في تمحيته . نعم قد يحرم ذلك في بعض النواحي لكونه من لباس النساء عند من قال بتحريم التشبه بهن لا لكون الحرير فيه ، وبحرم المطرز بالذهب على الرجل والخنثى مطلقاً ، وقد أفقى الوالد رحمه الله تعالى بتحريم لبس من ذكر عرقية طرزت بفضة أخذها بعموم كلامهم في تحريم الذهب والفضة عليهما إلا ما استثنوه (أو طرف بحريز العادة) أي جعل طرفه مسجفاً بالحرير بقلير العادة الغالبة في كل ناحية سواء أجاوزت أربع أصابع أم لا لما صرح أنه صلى الله عليه وسلم كان له جبة يلبسها ليلته ، بكسر اللام وسكون الباء : أي رقعة ، في طوقها من ديباج وفرجاها مكشوفان بالديباج ، وأنه كان له جبة مكشوفة بالجب ، أي الطوق ، والكنين والفرجين بالديباج ، والمكشوف ماجبل له كفة بضم الكاف : أي صيف ، وسواء أكان التطريز ظاهراً أم باطناً كما يقتضيه إطلاقهم ، أما ما جاوز العادة فيحرم ، وإنما لم يقتضيه ما هنا بأربع أصابع لأنه محل حاجة وقد تمس الحاجة لزيادة عليها ، بخلاف ما يأتي فإنه لمجرد زينة فيقتضيها ، وقضيته أن الرقيق لو كان حاجة جازت الزيادة عليها وهو محتمل ، وإطلاق الروضة يقتضي المنع ، وألحق ابن عبد السلام بالتطريز طرفي عمامة كل منهما قدر شبر ، وافرقت بين كل أربع أصابع بمقدار قلم من كتان أو قطن . قال الشيخ : وفيه وقفة ، إلا أن يقال : تتبعت العادة في العمامة فوجدت كذلك اهـ . وقد ينظر في كل منهما ، إذ ماقى العمامة من الحرير منسوج ، وقد مر أن العبرة فيه بالوزن مع غيره بزيادة الحرير ، فحيث زاد وزن الحرير الذي في العمامة حرمت وإلا فلا ، وإن كان منها أجزاء كلها حريراً كان السدى حريراً وبعض اللحمة كذلك . وأفقى الوالد رحمه الله تعالى بجواز الأزرار الحرير لغير المرأة قياساً على التطريز بل أولى . ويحرم على غير المرأة المزعفر

حل ليس القواويق القطيفة لأنها كالرقع المتلاصقة . أقول : وهو ممنوع لأن هذه إنما تفصل على هذه الكيفية التي يفعلونها ليتوصل بها إلى الهيئة التي يعدونها زينة فيها بينهم بحسب العادة وليست كالرقع التي الأصل فيها أن تتخذ لإصلاح الثوب وهذا هو الوجه (قوله جعل الطراز الذي هو خالص) ومنه ما اعتيد الآن من جعل قطع الحرير على نحو البشوت (قوله قد يحرم ذلك في بعض النواحي) أي وإن لم يزد وزنه (قوله عند من قال بتحريم التشبه) أي وهو المعتمد كما تقدم (قوله أي جعل طرفه مسجفاً بالحرير) ومثل السجاف الزهريات المعروفة لأنها مما تستمسك بها لنشاطة فهي كالتطريز .

(فرع حسن) اتخذ صمغاً خارجاً عن عادة أمثاله ثم انتقل لمن له ذلك فيحرم على المنتقل إليه دوامه لأنه وضع بغير حق ، قياساً على ما لو اشترى المسلم دار كافر عالية على بناء المسلم ولو اتخذ صمغاً عادة أمثاله ثم انتقل لمن ليس هو عادة أمثاله فيجوز له إدامته لأنه وضع بحق ، ويفتقر في الدوام ما لا يفتقر في الابتداء (قوله وقد تمس الحاجة لزيادة عليها بخلاف ما يأتي) الأولى بخلاف مأمّر (قوله وإطلاق الروضة يقتضي المنع) معتمد (قوله وقد ينظر في كل منهما) أي ما قاله ابن عبد السلام وما قاله الشيخ والتظهير هو المعتمد (قوله إذ ماقى العمامة من الحرير منسوج) هذا وقد تحمل عبارة ابن عبد السلام على علم متفصل عن العمامة وقد خيط بها وعليه فلا يتأتى النظر المذكور . وعبارة حجج بعد نقله كلام ابن عبد السلام : وصورة المسئلة كما هو ظاهر أن السدى حرير وأنه أقل وزناً من اللحمة وأنه لحماً بحريز في طرفيها ولم يزد به وزن السدى ، فإذا كان الملحوم بحريز أشبه التطريز (قوله ويحرم على غير المرأة المزعفر) أي بالمعنى الآتي في كلامه وهو قوله الأوجه أن المرجع في ذلك إلى العرف النج

دون المصفر كما نص عليه الشافعي ، خلافا للبيهقي حيث ذهب إلى أن الصواب تحريمه أيضا ، قال :
للأخبار الصحيحة التي لو بلغت الشافعي لقال بها . ولو صيغ بعض ثوب بزعفران فهل هو كالتطريف فيحرم
ما زاد على الأربع أصابع أو كالمسح من الحرير وغيره فيعتبر الأكثر ؟ الأوجه أن المرجع في ذلك إلى العرف ،
لأن صبح إطلاق المزعفر عليه عرفا حرم وإلا فلا . ولا يكره لغير من ذكر مصبوغ بغير الزعفران والمصفر سواء
الأخضر والأصفر والأخضر وغيرها ، سواء أصبغ قبل التسج أم بعده ، وإن خالف فيها بعده بعض المتأخرين كما
مرت الإشارة إليه لعدم ورود نهى في ذلك . ويحل لبس الكتان والصوف ونحوهما وإن غلت أثمانها ، إذ تقاسمتها
في صنعها ، ويكره تزين البيوت للرجال وغيرهم حتى مشاهد الصلحاء والعلماء بالثياب ، ويحرم تزينها بالحرير
والصور لمعوم الأخبار ، وقد أفق بذلك الشيخ في لباسها الحرير ، أما تزين المساجد بها فسيأتي في الوقف إن
شاء الله تعالى . نعم يجوز ستر الكعبة به تعظيها ، والأوجه جواز ستر قبره صلى الله عليه وسلم وسائر الأنبياء به
كما جزم به الأشموني في بسطه جريا على العادة المستمرة من غير تكثير

(قوله ولا يكره لغير من ذكر) يعني غير المرأة (قوله مصبوغ بغير الزعفران والمصفر) أي أما المصبوغ بالزعفران
فيحرم على مأمّر ، والمصفر مكروه خروجاً من خلاف من منه ، وينبغي تنقيح الكراهة بما لو كثر المصفر
بحيث يعدّ مصفراً في العرف ، وهل يكره المصبوغ بالزعفران حيث قلّ ؟ أولا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول ، ومثل
المصفر في عدم الحرمة الورس . وفي شرح الروض مانصه : وظاهر كلام الأكثرين جواز المصبوغ بالورس ،
لكن نقل الزركشي عن القاضي أبي الطيب وابن الصباغ إلحاقه بالزعفران . وفي حجج : واختلف في الورس
فألحقه جمع متقدمون بالزعفران واغترض بأن قضية كلام الأكثرين حله ، وفي شرح مسلم عن عياض المازري
أنه صلى الله عليه وسلم كان يصبغ ثيابه بالورس حتى عمامته واعتمده جمع متأخرون اهـ (قوله ويحل لبس الكتان
والصوف) أي والخزّ اهـ حج ، وهو اسم دابة يؤخذ من وبرها الثياب فأطلق عليها ذلك كما في المصباح (قوله
حتى مشاهد العلماء والصلحاء) أي محل دفنهم (قوله بالثياب) أي غير الحرير أخذنا من قوله ويحرم الخ (قوله كما
جزم به الأشموني الخ) قال سم على منهج : اعتمد مر أن ستر ثوابت الصبيان والنساء والمجانين وقبورهم بالحرير
بجائر كالتكفين بل أولى ، بخلاف ثوابت الصالحين من الذكور البالغين المقلاء فإنه يحرم سترها بالحرير ، ثم قال :
ثم وقع منه الميل لحرمة ستر قبور النساء بالحرير ووافق على جواز تغطية بحارة المرأة .

[فروع] هل يجوز الدخول بين ستر الكعبة وجدارها لنحو الدعاء ؟ لا يبعد جواز ذلك لأنه ليس استعمالاً وهو
دخول الحاجة ، وهل يجوز الالتصاق لسترها من خارج في نحو الملتزم ؟ فيه نظر فليحرم ، واعتمد مر أنه لا يجوز
جعل غطاء العمامة وكيس الدرهم من حرير وإن جوّزنا جعل غطاء الكوز من فضة بحيث لا يكون على صورة
الإناء ، وفرق بأن تغطية الإناء مطلوبة شرعاً فوسع فيها ، بخلاف غطاء العمامة وقال بجواز جعل غطاء الإناء من
حرير بل هو أولى بالجواز من الفضة ، فلا يتقيد بأن لا يكون على صورة الإناء ، بخلاف غطاء الفضة لاختلاف
المعرك ، واعتمد جواز جعل خيط السبحة من حرير وكنا شرابها تبعا لحيطها ، وقال : ينبغي جواز خيط نحو
الفتاح حريرا للحاجة مع كونه أمسك وأقوى من الغزل اهـ سم على منهج . وقول سم هنا وهو دخول الحاجة ،
أقول : قد تمنع الحاجة فيها ذكر ويقال بالحرمة لأن الدعاء ليس خاصا بدخوله تحت سترها ، ويفرق بين هذا
وبين الجواز في نحو الملتزم بأن الملتزم ونحوه مطلوب فيه أدعية بخصوصها ، وقوله فيه نظر فليحرم الظاهر الجواز
قياساً على جواز الدخول بينه وبين الجدار ، وقوله وقال بجواز جعل غطاء الإناء من حرير ولعل المراد به ما يتحد

وليس خشن لغیر غرض شرعی خلاف السنة كما اختاره في المجموع، وقيل مكروه وجرى عليه ابن المقرئ تبعاً لنقل المصنف لها عن المثولي والروائي، ويسن لبس العذبة وأن تكون بين كنفه للاتباع، ولا يكره تركها إذا لم يصح في التهي عنه شيء، ويحرم إطالتها طولاً فاحشاً وإنزال ثوبه أو إزاره عن كعبيه للخيلاء للوعيد الشديد الوارد فيه، فإن انتفت الخيلاء كره، ويسن في الكم كونه إلى الرسغ للاتباع وهو المقصّل بين الكفّ والساعد وللمرأة أو مثلها الخنثى فيها يظهر لإرسال الثوب على الأرض إلى ذراع من غير زيادة عليه لما صح من التهي عن ذلك، والأوجه أن اللراع يعتبر من الكعبيين وقيل من الحدّ المستحب للرجال وهو أنصاف الساقين ورجعه جماعة وقيل من أول ما يمس الأرض وإفراط توسعة الثياب والأكام بدعة وصرف وتضييع المال يختم ماصار شعاراً للعلماء يندب لم لبسه ليعرفوا بذلك فيستلواو ليطاوعوا فيها عنه زجروا كما قاله ابن عبد السلام وعلمه بأن ذلك سبب لامثال أمر الله تعالى ولا انتهاء عما نهى الله عنه، ويكره بلا علر المشي في نعل أو خفّ واحدة للنهي الصحيح عنه، بل يخلعها أو يلبسها ليعدل بين الرجلين ولتلا يخلّ مشيه، وأن يتمل قائماً للنهي الصحيح عنه خوف انقلابه، ويؤخذ منه أن المداس المعروفة الآن ونحوها لا يكره فيها ذلك إذ لا يخاف منه انقلاب. ويسن أن يبدأ يمينه لبساً ويساره خلعا، وأن يخلع نحو نعليه إذا جلس وأن يخلعها وراه أو يجنبه إلا لعذر كخوف عليها، وأن بطوى ثيابه ذاكرة اسم الله لما قيل من أن طيها يرد إليها أرواحها ويمنع لبس الشيطان لها. وفي المجموع لا كراهة لبس نحو قميص وقباء وفرجية ولو محلول الأزرار إذا لم تبد عورته، ولا يجرم استعمال النشا وهو المتخذ من القمح في الثوب، والأولى تركه وترك دق الثياب وصلقلها (و) يحل للأدنى (لبس الثوب النجس) أي المتنّسج بدليل قوله بعد وكذا جلد الميتة في الأصح، لأن تكليف استدامة طهارة الملبوس مما يشق خصوصاً على الفقير وبالبيل ولأن نجاسته عارض سهلة الإزالة. ثم يستثنى من ذلك ما لو كان الوقت صافياً بحيث يعرق فيتنجس يده

على قدر لم الكوز للتغطية، بخلاف وضع نحو مندبل من حرير فلا يجوز، وقوله وكذا شربها: أي التي هي متصلة بطرف خيطها، أما ما جرت به العادة مما يفصل به بين حبّ السبحة فلا وجه لجوازه لانقضاء الحاجة له، ثم رأيت في حج ما يصرح بذلك، وقوله وقال ينبغي جواز خيط نحو المفتاح الخ، وينبغي أن مثل ذلك خيط السكين من الحرير فيجوز وإن لاحظ الزينة (قوله وليس خشن) أي لاقى البدن أم لا (قوله ويسن لبس العذبة) هي اسم لقطعة من القماش تغرز في مؤخر العمامة، وينبغي أن يقوم مقامها إرخاء جزء من طرف العمامة من محلها (قوله وتضييع للمال) ومع ذلك هو مكروه إلا عند قصد الخيلاء (قوله يندب لم لبسه) أي ويحرم على غيرهم التشبه بهم فيه ليلحقوا بهم، وعبرة طب في ليلة النصف، وبحث الزركشي أنه يحرم على غير الصالح الزني بزيه إن غر به غيره حتى يظن صلاحه فيعطيه، قال بعضهم: وهو ظاهر إن قصد به هذا التقرير فليتأمل، ومثله من تريا بزي العالم وقد كثر في زماننا (قوله ويسن أن يبدأ يمينه لبساً) أي ولو خرج من المسجد فينبغي أن يقدم يساره خروجا ويضعها على ظهر النعل مثلاً، ثم يخرج باليمين فيلبس نعلها ثم يلبس نعل اليسار فقد جمع بين سنة الابتداء بلبس اليمين والخروج باليسار (قوله من أن طيها) أي مع التسمية، والمراد بالطيّ لفها على هيئة غير الهيئة التي تكون عليها عند إرادة اللبس (قوله والأولى تركه وترك دق الثياب وصلقلها) ظاهره عدم الكراهة فيكون خلاف الأولى (قوله بحيث يعرق فيتنجس يده) هو شامل للنجاسة الحكيمة، ومثل ثوبه بدنه كما هو ظاهر. وفي شرح الروض ما يفيد أنه يحرم وضع النجاسة الجافة كالزبل على بدنه أو ثوبه بلا حاجة فيلحور. ثم قرر أن من دخل بنجاسة في نحو ثوبه أو نعله رطبة أو غير رطبة إن خاف تلويث المسجد أو لم يكن دخوله لحاجة حرم وإلا فلا، وقد يستشكل هذا بجواز عبور حائض أمنت التلويث ولو لغیر حاجة، فإن أجيب بغيرها وعدم اختيارها

ويحتاج إلى غسله للصلاة مع تلمس الماء. وقال الأذرى: الظاهر حرمة المكث به في المسجد من غير حاجة إليه لأنه يجب تنزيه المسجد عن النجاسة (في غير الصلاة) المفروضة (ومحوها) كطواف مفروض وخطةبة الجمعة، بخلاف لبسه في ذلك بعد الشروع فيه فيحرم سواء أكان الوقت متصفاً أم لا لقطعه القرض، بخلاف النقل فإنه لا يحرم لجواز قطعه معلوم أن لبسه في أثناء طواف مفروض بنية قطعه جائز وبدونه ممنوع، أما إذا لبسه قبل أن يحرم بنقل أو فرض غير مضيق أو بعد تحريمه بنقل واستمر فالحرمة على تلبسه بعبادة فاسدة أو استمراره فيها لأعلى لبسه فافهم (لجلد كلب وخنزير) أو فرع أحدهما فلا يحل لبسه لأحد، إذ لا يجوز الانتفاع بالخنزير في حياته بحال وكلنا بالكلب إلا في أغراض مخصوصة بعد موتها أولى (إلا لضرورة كضجأة قتال) وخوف على عضو له أو لغيره من نحو حر أو برد شديد ولم يجد غيره مما يقوم مقامه فإنه يجوز كما يجوز تناول الميتة عند الاضطرار، ويجوز تغشية الكلاب والخنزير بذلك لمساواة ما ذكرهما في التغليب، وليس لإلباس الكلب الذي لا يقبض أو الخنزير جلد مثله مستلزماً لاقتنائه، ولو سلم فأنه على الاقتناء دون الإلباس على أنه قد يجوز اقتنائه لمضطر احتاج إلى حل شيء عليه أو ليدفع به عن نفسه نحو سبع، أو يكون ذلك لأهل اللفة فإنهم يقرنون عليها، أو لمضطر تزود به ليأكله كما يزود بالميتة، فله حينئذ أن يجله كما هو ظاهر، وبذلك اندفع استشكل الإسماعيل والتظهير فيه، ويؤيد ما أشرنا إليه ما في المجموع من التفصيل بين كلب يقبض وخنزير لا يؤمر بقتله وبين غيرهما، لكن تقييده بالقبض وبما لا يؤمر بقتله ليس لإخراج غيرهما مطلقاً بل لأنه قد يحرم تجليله إن تضمن اقتنائه المحرم، وقد لا يحرم إن لم يتضمنه، أما تغشيه غير الكلب والخنزير وفرعهما أو فرع أحدهما مع الآخر يجلد واحد منهما فلا يحل، بخلاف تغشيته بغير جلدتهما من الجلود النجسة فإنه جائز (وكذا جلد الميتة) قبل الدبغ من غيرهما لا يحل لبسه أيضاً (في الأصح) في بدن الآدمي أو جزئه أو فوق ثوبه لما عليه من التعبد في اجتناب النجاسة لإقامة العبادة، وقضية العلة أن غير المميز كالنابية، وبمقتضى خلاله اعتباراً بما من شأنه ذلك وهو الأوفق بإطلاقهم، ويستثنى العاج فيحل مع الكراهة حيث لا رطوبة

في خروج هذه النجاسة وجب أن يلحق به كل ذي نجاسة لا اختيار له في حصولها إلا أن يفرق بأن العذر هنا أتم فليحرم. وفي شرح المنهاج لشيخنا: ومع حل لبسه: أي الثوب في غير الصلاة ومحوها يحرم المكث به في المسجد من غير حاجة كما بضم الأذرى اه. ثم قرر حرمة دخول من بنحو ثوبه نجاسة المسجد ومكثه فيه من غير حاجة اه سم على منبهج (قوله ويحتاج إلى غسله للصلاة مع تلمس الماء) ينبغي أن يكون محل ذلك إذا دخل الوقت، أما قبله فلا يحرم عليه لبسه لأنه ليس مخاطباً بالصلاة، ومن ثم إذا كان معه ماء جاز له التصرف فيه قبل دخول الوقت، وإن علم أنه لا يجد في الوقت ماء ولا تراباً وأن يجامع زوجته قبل دخول الوقت وإن علم ذلك أيضاً (قوله لا جلد كلب وخنزير)

[فرع] قضية حرمة استعمال نحو جلد الكلب والخنزير وشعرهما لغير ضرورة حرمة استعمال ما يقال له في العرف الشبهة لأنها من شعر الخنزير. نعم إن توقفت استعمال الكتان عليها ولم يوجد ما يقوم مقامها فهذا ضرورة مجوزة لاستعمالها، وعلى هذا لو تندی الكتان فهل يجوز استعمالها ويعنى عن ملاقاته لها حينئذ مع ندواته؟ قال م: ينبغي الجواز إن توقفت الاستعمال عليها. وأقول: ينبغي أن يقيد الجواز بما إذا لم يمكن تجفيف الكتان وعمله عليها جافاً فليتأمل، ومضى شيخنا في شرح المنهاج على جواز استعمال جلد الكلب والخنزير في غير اللبس كالبطوس، ثم قال: وإن قال الزركشي المذهب المنصوص أنه لا ينفع بشيء منهما اه سم على منبهج (قوله فلا يحل لبسه) خرج به الفرض فيجوز وبه صرح حج كما مر (قوله وهو الأوفق بإطلاقهم) معتمد (قوله ويستثنى العاج) وهو أنياب القيلة، قال الليث: ولا يسمى غير الثياب عاجاً، والعاج ظهر السلحفاة البحرية، وعليه

استعماله في الرأس والوجه والأحرم. وقول الأسنوي إنه غريب ووهم عجيب فإن هذا التفصيل إنما ذكره الأصحاب في وضع الشيء في الإناء منه فالتبس عليه ذلك بالاستعمال في البدن انتهى هو الغريب والوهم العجيب ، فقد نص على التفصيل المذكور في المشط والإناء الشافعي في البويطي ، وجزم به جمع منهم القاضي أبو الطيب والشيخ أبو علي الطبري والماوردي ، وكأنهم استثنوا العاج لشدة جفافه مع ظهور روقه ، وجلد الأدي وإن كان طاهرا وشعره يحرم استعماله كما مرّ أوائل الكتاب (ويحلّ) مع الكراهة في غير المسجد (الاستصباح بالدهن النجس) وكذلك دهن الدواب وتوقيحها به كما له ذلك بالمتنجس (على المشهور) لما صح من أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن ، فقال : « إن كان جامدا فألقوها وما حوّلها ، وإن كان مائعا فاستصباحوا به أو فانتضعوا به » أما في المسجد فلا لما فيه من تنجيسه ، كذا جزم به ابن المقرئ تبعاً للأذعري والزرخشى ، وصرّح بذلك الإمام وهو المعتمد ، وأفتى به والده رحمه الله تعالى ، وإن مال الأسنوي إلى الجواز معللاً له بقلة الدخان وحل بعضهم الأول على الكثير أخذاً من التعليل . قال الأذعري : والأشبه أن يلحق بالمسجد المنزل المؤجر والمعار ونحوها إذا طال زمن الاستصباح فيه بحيث يعلق الدخان بالسقف أو الجدار ، وحل ذلك في غير ذلك نحو الكلب فلا يجوز الاستصباح به لفظ نجاسته ، ويعنى عما يصيبه من دخان المصباح لقلته ، والبخار الخارج من الكنيف طاهر ، وكذا الريح الخارجة من الدبر كالخشاء لأنه لم يتحقق أنه من عين النجاسة لجواز أن تكون الرائحة الكريهة الموجودة فيه نجاسته لأن من عينها . ويجوز كما في المجموع طلي السفن بشحم الميتة واتخاذ صابون من

يحمل أنه كان لفاطمة رضى الله عنها سوار من عاج ، ولا يجوز حمله على أنياب الفيلة لأن أنيابها ميتة بخلاف السلفحاة ، والحديث حجة لمن يقول بالطهارة اه مصباح (قوله استعماله في الرأس الخ) ويبنى جواز حمله لقصد استعماله عند الاحتياج إليه ، ومعلوم أن محل ذلك في غير الصلاة ونحوها ، أما فيما فلا يجوز لوجوب اجتناب النجاسة فيهما في البدن والثوب والمكان (قوله وإلّا حرم) لما فيه من تنجيس الرأس والوجه (قوله وجلد الأدي) أى ولو حربياً خلافاً لحج (قوله ويحلّ) الاستصباح بالدهن النجس (في شرح المهذب وأظنه في باب الآتية نقلاً عن الروياني وأقره ما حاصله : أنه يجوز وضع الدهن الطاهر في آنية نجسة كالمنخذ من عظم الفيل لغرض الاستصباح به فيها ، واعتمده شيخنا طيب رحمه الله وإن وجد طاهرة يستصبح فيها وهو ظاهر ، لأن غرض الاستصباح حاجة مجوزة لذلك كما جاز وضع الماء القليل في آنية نجسة لغرض إطفاء نار أو نحو ذلك ، وتنجيس الطاهر إنما يحرم لغرض غليته أو فلتائه .

[فرع] إذا استصبح بالدهن النجس جاز لإصلاح القتيلة بأصبعه وإن تنجس وأمكن إصلاحها بنحو عود لأن التنجيس يجوز للحاجة ، ولا يشترط لجوازه الضرورة ، ووافق مر على أن شرط جواز الاستصباح بالدهن النجس في المسجد الحاجة وأمن التنجيس للمسجد بنفسه أو دخانه ، ومشى على أنه يجوز لإدخال الدهن النجس غير ذلك الكلب والخنزير المسجد لحاجة . ومنها قصد الإسراج بشرط أن لا يحصل تنجيس وإن قلّ . ثم قال مر : يجوز لإسراج الدهن النجس في بيت مستعار معه أو مؤجر له بشرط أن لا يلوّثه بنحو دخانه . نعم اليسر الذي جرت العادة بالمساحة به بحيث يرضى به المالك في العادة فلا بأس . فلو كان موقفاً أو لنحو قاصر امتنع : أى ولو سيرا إلا أنه ليس هناك مالك يعتبر رضاه ويتفرّع على ذلك الطبخ بنحو الحلة في البيوت الموقوفة ونحوها ، وقد قال مر : يبنى أن يمتنع إذا ترتب عليها تسويد الجدران ، وجوز أن يستقنى ما إذا عدّ مكان في تلك البيوت للطبخ وجرت العادة بالطبخ فيها فليحرره سم على منهج (قوله وتوقيحها) أى تصليب حوافرها بالشحم المذاب كما في المختار فهو من عطف الخاص على العام (قوله لما فيه من تنجيسه) يؤخذ منه أنه إن لم يحصل منه تنجيس لم يحرم

الزيت المتنجس ، ويموز استعماله في يده وثوبه كما صرحوا به ثم يطهرها ، وكذلك يجوز استعمال الأدوية النجسة في الدميغ مع وجود غيرها من الطاهرات ويباشرها الدايغ بيده . قال في الخادم : وكذلك وطء المستحاضة وكذلك الثقبه المنفتحة تحت المعدة لأنه يجوز للحليل الإيلاج فيها ، ويجوز إعطام الطعام المتنجس للنواب .

باب صلاة العيدين

القطر والأضحي ، وهو مشتق من العود لتكرره كل عام ، وقيل لعود السرور بعوده ، وقيل لكثرة عوائده الله على عباده فيه ، وجمعه أعياد ، وإنما جمع بالياء وإن كان أصله الواو لزومها في الواحد ، وقيل للفرق بينه وبين أعود الخشب . والأصل في صلاته قبل الإجماع مع الأخبار الآتية قوله تعالى - فصل لربك وانحر - ذكر أنه صلاة الأضحي وأن أول عيد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عيد القطر في السنة الثانية من الهجرة ولم يتركها ، والأصح تفصيل يوم من رمضان على يوم عيد القطر (هي سنة مؤكدة) لذلك ولأنها ذات ركوع وسجود لا أذان لها كصلاة الاستسقاء والصارف لها عن الوجوب خبر « هل على غيرها ؟ قال لا ، إلا أن تطوع » وحملوا نقل المزني عن الشافعي أن من وجب عليه حضور الجمعة وجب عليه حضور العيدين على التأكيد فلا ثم ولا قتال بتركها) وقيل فرض كفاية نظر إلى أنها من شعائر الإسلام ، ولأنه يتولى فيها التكبير فأشبهت صلاة الجنازة ،

وفي سم على منيج مانصه : ووافق مر على أن شرط جواز الاستصباح بالدهن المتنجس في المسجد الحاجة وأمن التنجيس للمسجد بنفسه إلى آخر ما مر (قوله وكذلك يجوز استعمال الأدوية النجسة) أما دميغ الجلود بروت الكلب والخنزير فلا يجوز ، وكذا تسميد الأرض به أيضا اه زيادى : أى ومع ذلك لو دميغ به طهر الجملد ويسل سبعا لإحدها بتراب .

باب صلاة العيدين

(قوله صلاة العيدين) أى وما يتبع ذلك كالتكبير المرسل (قوله لتكرره كل عام) علة للتسمية (قوله وقيل لكثرة عوائد الله تعالى) قال حجج : أى أفضاله اه . وفي المختار : العائلة العطف والمنفعة ، يقال هذا الشيء أعود عليك من كذا : أى أنعم وقلان ذو صفح ، وعائلة : أى ذو حق وتعطف انتهى . ومنه يعلم وجه تفسير العوائد بالإفضال (قوله لزومها) أى الياء في الواحد : يعنى أن لزومها في الواحد حكمة ذلك لا أنه موجب له ، فلا يرد نحو موازين ومواقيت جمع ميزان وميقات (قوله ذكر أنه) أى ما أمر بد صلاة الأضحي الخ (قوله وأن أول عيد الخ) أى وذكر أن أول الخ (قوله في السنة الثانية) ووجوب رمضان كان في شعبان اه حجج ، ولم يبين اليوم الذى فرض فيه من شعبان فراجع (قوله ولم يتركها) أى إلا في عيد الأضحي بمنى على ما يأتى في قوله وماروى من أنه صلى الله عليه وسلم (قوله والأصح الخ) فائنة بمجردة (قوله مؤكدة) أى ويكره تركها (قوله لذلك) أى لفعله صلى الله عليه وسلم لها مع المواظبة عليها (قوله لا أذان لها) وكل صلاة بلا أذان سنة (قوله والصارف عن الوجوب) أى في قوله تعالى - فصل لربك - الخ (قوله على التأكيد) أى من الشارع (قوله فأشبهت صلاة الجنازة) أى في الجملة أى من حيث

باب صلاة العيدين

(قوله لأنها ذات ركوع وسجود الخ) تعليل لأصل سنيتها لا بقيد التأكد ، وكذا قوله لذلك (قوله والصارف لها عن الوجوب الخ) فيها قبله كفاية في الصرف كما يعلم من كلام الأصوليين ، فكان الأولى خلاف هذا السياق للمهم

فإن تركها أهل بلد أُنْعُوا وقوتلوا على هذا ، وقام الإجماع على نفي كونها فرض عين (وتشرع جماعة) لفعله صلى الله عليه وسلم وهي أفضل في حق غير الحاج بمنى من تركها بالإجماع ، أما هو فستحب له منفردا لقصر زمنها لا جماعة لاشتغاله بأعمال التحلل والتوجه إلى مكة لطواف الإفاضة عن إقامة الجماعة والخطبة ، وما روى من أنه صلى الله عليه وسلم فعلها محمول إن صح على ذلك ، إذ لو فعلها جماعة في مثل هذا اليوم لاشتهر (و) تشرع أيضا (للمنفرد والعبد والمرأة والمسافر والخنثى والعبي) فلا يعتبر فيها شروط الجمعة من جماعة وعدد وغيرهما ، ويسن للإمام المسافرين أن يخطبهم ويأتى في خروج الحرة والأمة لها جميع مأمراً أوائل الجماعة في خروجيهما لها . ويستحب الاجتماع لها في مكان واحد ، ويكره تعدده من غير حاجة ، وللإمام المنع منه وله الأمر بها كما قاله الماوردي ، وهو على سبيل الوجوب كما قاله المصنف : أي لأئمتها من شعائر الدين . قال الأذري : ولم أره لغيره وقيل على وجه

توالت التكمير (قوله وقوتلوا على هذا) أي دون الأول ، وظاهره أن عدم قتالهم على الأول لا اختلاف فيه ، وقد مر في صلاة الجماعة خلاف في القتال على تركها بناء على السنية ، فلينظر الفرق بينهما حيث قطع بعدم القتال هنا على السنية دون ثم ، وقد يقال : الفرق أكاديمية الجماعة لأنه قيل بكونها فرض عين ولم يقل بمثل هذا . وقد نقل بعضهم في الدرر عن بعض شروح التنبيه أنه قيل بالقتال على ترك جميع السنن ، وعليه فلا إشكال فيراجع اه . وينبغي على هذا القول أيضا أن يكتفى بفعلها في موضع حيث وسع من يحضرها وإن كبر البلد كالجمعة وإلا وجب التعدد بقدر الحاجة ، ويسن الاقتصار على محل واحد إن وسع ، ويكره تعدد جماعها بلا حاجة وللإمام المنع منه اه . حج . قال في شرح العباب : كسائر المكروهات اه : أي فإن له المنع منها اه سم . وقضيته أن ذلك لا يطلب من الإمام والقياس طلبه في حقه ، ثم رأيت ماسياً له (قوله على نفي كونها فرض عين) أي بخلاف الجماعة حيث قيل فيها بذلك (قوله وتشرع جماعة) خبر به دون تسن ليشتمى على القولين ، والمراد أنه يستحب الجماعة فيها ، وأنها لا يجب اتفاقاً كما علم مما مر في صلاة النفل ، وعلى القول بأنها فرض كفاية هل يسقط الطلب بفعل النساء والعبيد والمسافرين أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب عدم السقوط بفعلهم لأنه لا يحصل الشعار بفعلهم ، بل لو اكتفى بفعل النساء عدتاهونا بالدين (قوله لفعله) أي لها جماعة (قوله هي أفضل) أي الجماعة (قوله في حق غير الحاج) دخل في الغير المعتمر فيأتى بها جماعة (قوله بمنى) الذي يظهر أن التقييد بمنى جرى على الغالب فيسن فعلها للحاج فرادى وإن كان بغير منى للحاجة أو غيرها حج اه سم على منبج (قوله عن إقامة الجماعة) صلة قوله لاشتغاله النج (قوله على ذلك) بمنى أنه فعلها منفردا (قوله للإمام المسافرين) ومثلهم إمام العبيد ومن معهم ، ولعله خص المسافرين لانفرادهم من المقيمين ، بخلاف العبيد والنساء فإنهم لا ينفردون عن الأحرار المذكور غالباً (قوله وللإمام المنع منه) ظاهره عدم طلب ذلك منه ، ولو قيل بطلبه لكونه من المصالح العامة لم يبعد (قوله المنع منه) أي التعدد . قال سم على حج : قال في شرح العباب : كسائر المكروهات (قوله وهو) أي الأمر بها على سبيل الوجوب ، ومع ذلك مثله كما نقل عن إمام الحرمين من كل ما يجب على الإمام فعله المصلحة لا يبعد من الواجبات اه . ولعل المراد من هذه العبارة الظاهرة التناقض أن المراد أنه لا يبعد من الواجبات على الإمام من حيث خصوصه ، إذ لم يخاطب به بعينه وإنما خوطب بفعل ما فيه المصلحة للمسلمين ، فحيث اقتضت المصلحة شيئاً وجب عليه من حيث

أن ماسبق ليس بصارف ، وهو تابع فيه لشرح الروض (قوله وهي أفضل) الضمير هنا راجع للجماعة بخلافه في قوله فيستحب فهو راجع للعبد

الاستحباب ، وعلى كل منهما متى أمرهم بها وجب الامتنال (ووقتها ما بين طلوع الشمس) من اليوم الذي بعيد فيه الناس وإن كان ثاني شوال كما سيأتي (وزوالها) لأن مبنى المواقيت على أنه متى خرج وقت صلاة دخل وقت أخرى وبالعكس ، ويدخل وقتها بأول طلوعها ، ولا يعتبر تمام الطلوع خلافا لما في الباب ، ومعلوم أن أوقات الكراهة غير داخلة في صلاة العيد فلا يكره فعلها عقب الطلوع ، وما وقع للرافعي في باب الاستسقاء من كراهة فعلها عقبه مفرغ على مرجوح ، وأما كون آخر وقتها الزوال فنفتق عليه ، لكن لو وقعت بعده حسبت ، وسيأتي أنهم لو شهدوا يوم الثلاثاء بعد الزوال وعدلوا بعد الغروب أنها تصل من الغد أداء (ويسن تأخيرها لترتفع) الشمس (كرمح) أي كقدره للاتباع وللخروج من الخلاف فإن لنا وجها أن وقتها لا يدخل إلا بالارتفاع (وهي ركعتان) لإجماعا وحكمها في الأركان والشروط كغيرها من الصلوات فيحرم بها (بنية صلاة عيد الفطر أو الأضحي كما مر (ثم) بعد تكبيرة التحريم (يأتي) ندبا (بدعاء الافتتاح) كغيرها (ثم يسبح تكبيرات) لخبر رواه الترمذي وحسنه أنه صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الأولى سبعا قبل القراءة وفي الثانية خسا قبلها وعلم من كلام المصنف أن تكبيرة الإحرام غير محسوبة من السبعة (يقف) ندبا (بين كل اثنين) منها (كآية معتدلة) أي لا طويلة ولا قصيرة ، وضبطه أبو علي في شرح التلخيص : بقدر سورة الإخلاص ، ولأن سائر التكبيرات

لأنه مصلحة ، وقريب منه خصال الكفارة إذا فعل المكلف واحدة منها تأدى بها الواجب لا من حيث خصوصها بل من حيث وجود القدر المشترك في ضمنها فليتأمل (قوله وعلى كل منهما متى أمرهم بها) أي بصلاة العيد جماعة أو فرادى (قوله مفرغ على مرجوح) نقل الكراهة عن الرافعي قد يخالف ما نقله سم على منبج عن والد الشارح فليراجع ، وعبارته ثم في مرة أخرى بعد الكشف قال : صرح الرافعي في باب الاستسقاء بأنه لا وقت كراهة لصلاة العيد فهو يرد ما قاله ابن الصباغ وغيره اه . قال سم على حج بعد ما ذكر : فليتأمل فإنه قد يقال الكراهة لمراعاة الخلاف لا تنافي الصحة وكلام الرافعي في غير ذلك اه (قوله لكن لو وقعت بعده حسبت) أي اعتد بها وكانت قضاء (قوله بنية صلاة عيد الفطر أو الأضحي) قال حج مطلقا ، ومعنى الإطلاق سواء كانت مودة أو مقضية (قوله ثم يسبح تكبيرات) عبارة المناوي في شرحه الكبير للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم التكبير في الفطر سبع في الأولى وخمس في الأخيرة نصها : قال بعض الأعاظم : حكمة هذا العدد أنه لما كان للوترية أثر عظيم في التذكير بالوتر الصمد الواحد الأحد ، وكان للسبعة منها مدخل عظيم في الشرع جعل تكبير صلاته وترا وجعل سبعا في الأولى كذلك ، وتذكيرا بأعمال الحج السبعة من الطواف والسعي والجمار تشويقا ، إليها لأن النظر إلى العدد الأكبر أكثر ، وتذكيرا بخالف هذا الوجود بالتفكير في أفعاله المعروفة من خلق السموات السبع والأرضين السبع وما فيها من الأيام السبع ، لأنه خلقهما في ستة أيام وخلق آدم عليه الصلاة والسلام في السابع يوم الجمعة ، ولما جرت عادة الشارع صلى الله عليه وسلم بالرفق بهذه الأمة ومنه تخفيف الثانية على الأولى وكانت الخمسة أقرب وترا إلى السبعة من دونها جعل تكبير الثانية خسا لذلك اه (قوله يقف بين كل اثنين) قال عميرة : يستفاد منه أنه لا يقوله عقب السابعة والخامسة ولا بين تكبيرة الإحرام والأولى ولا عقب قيام الثانية قبل أولى الخمس اه . وصرح بكل ذلك في شرح الروض اه سم على منبج (قوله منها) أي السبع والخمس (قوله بقدر سورة الإخلاص) هذا قد يدل على أنهم لم يريدوا حقيقة الآية الواحدة لأن سورة الإخلاص آيات متعددة اه سم على حج . وقد يقال : تعددها

(قوله ولأن سائر التكبيرات) لا عمل له هنا وإنما عمله بعد قوله والله أكبر على أن الواو فيه لا معنى لها ، وعبارة

المشروعة في الصلاة يعقبا ذكر مسنون فذلك هذه التكييرات (يهل) أى يقول لا إله إلا الله (ويكبر) أى يقول الله أكبر (وعبد) أى يعظم الله وروى ذلك البيهقي عن ابن مسعود قولاً وفعلًا (ويحسن) في ذلك كما قاله الجمهور أن يقول (سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر) لأنه لا تقبل بالخال وهو الباقيات الصالحات في قول ابن مسعود وجماعة، ولو زاد على ذلك جاز كما ذكره في البيهقي، ولو قال ما اعتاده الناس هو : الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً وصلى الله وسلم على سيدنا محمد تسليماً كثيراً لكان حسناً ، قاله ابن الصباغ (ثم) بعد التكبيرة الأخيرة (يتعوذ) لأنه لا افتتاح القراءة (ويقراً) القامحة كثيراً ، وسأقئ ما يقروه بعدها (ويكبر) في الركعة (الثانية) بعد تكبيرة القيام (خمساً) بالصفة السابقة (قبل) التعوذ ، و (القراءة) للخير المأثور ، ولو اقتضى بخبر ثلاثاً ، أو ما لكى كبر ستاً تابعه ، ولم يزد عليه مع أنها ستة ليس في الإتيان بها مخالفة فاحشة ، بخلاف تكبيرات الانتقالات وجلسة الاستراحة ونحو ذلك فإنه يأتي به ، وعلوه بما ذكرناه من عدم المخالفة

لا ينافي ما قالوه فإن آياتها قصار ، وقد يقال : إن مجموعها لا يزيد على آية معتدلة (قوله يعقبا ذكر مسنون) أى في الجملة ، وإلا فالقيام من السجدة الأخيرة يعقبه التشهد الأخير وهو واجب . ومن للذكر المسنون أيضاً التعوذ بعد التكيير من قيام السجدة الثانية من الركعة الأولى والثالثة (قوله أى يعظم الله) زاد حج بالتسبيح والتحميد (قوله قولاً) أى بأنه قولاً الخ (قوله ولو زاد على ذلك جاز) أى من ذكر آخر بحيث لا يطول به الفصل حرفاً بين التكييرات ، ومن ذلك الجائز ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (قوله ولو قال ما اعتاده) أى بدل ما قاله المصنف ولعله في زمنه ، وعبارة الروض وشرحه : ويذكر الله بينهما بالمأثور : أى المنقول . وذكر من المنقول عن الصيدلاني عن بعض الأصحاب أنه يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيده الخير وهو على كل شيء قدير . وعن المسعودي أنه يقول : سبحانك اللهم وبمملك تبارك اسمك وتعالى جدك وجل ثناؤك ولا إله غيرك اه . والظاهر أن مراده بالمنقول ما ورد من الأذكار وإن لم يكن في خصوص ما الكلام فيه فلا يتقيد بالأذكار الواردة هنا ، وهو مقتضى إطلاق المتن حيث قال : يقف بين كل الخ ، ولم يقيد به بذكر مخصوص ، وعليه فلو فصل بينها بذكر وترجم عنه بغير العربية عند العجز جاز كما قيل به في الأذكار الواردة عقب التشهد (قوله ويكبر في الثانية خساً) لو أدرك الإمام في الثانية : أى بعد التكبيرة الثانية من الركعة الأولى فعل معه الخمس وفي ثابته يفعل الخمس أيضاً اه سم على منهج (قوله أو ما لكى كبر ستاً تابعه) قال سم على حج : أى ندبا اه . وظاهره أنه يتابع الخني ولو أتى به بعد قراءة القامحة واللاه ، وهو مشكل بناء على أن العبرة باعتقاد المأموم ، وهو يرى أن هذه التكييرات ليست مطلوبة وأن الرفع فيها عند الموالاة مبطل لأنه تحصل به أفعال كثيرة متوالية ، فالقياس أنه لا يطلب منه تكبير وأن الإمام إذا والى بين الرفع وجبت مفارقتها قبل تلبسه بالمبطل عندنا ، ومنه ما لو رفع يديه ثلاثاً متوالية فإن صلاته تبطل بذلك ولو سهواً ، لأن سهو الفعل كصمده في البطلان بالكثير منه . وقال حج : والأوجه أنه لا يتابعه إلا لأن أتى بما يعتقده أحدهما ، وإلا فلا وجه لمتابعته حيث لا اه . وكتب عليه سم كلامهم كالصريح في أنه يتابعه في التقص وإن لم يعتقده واحد منهما اه . وتصوير الشارح بقوله : ولو اقتضى بخبر ثلاثاً ، وبقي ما لو زاد إمامه على السبع أو الخمس هل يتابعه أو لا ؟ فيه نظر . وينبغي له عدم متابعتها

شرح الروض عملاً بما عليه السلف والخلف : ولأن سائر التكييرات الخ (قوله مع أنها) أى التكييرات ، وقوله ليس في الإتيان بها : أى لو أتى بها يأن زاد على ما أتى به الإمام ومع ذلك أمرناه بالمتابعة وعدم الزيادة

القاحشة ، ولعل الفرق أن تكبيرات الانتقال جميع عليها فكانت آكد ، وأيضا فإن الاشتغال بالتكبيرات هنا قد يؤدي إلى عدم سماع قراءة الإمام بخلاف التكبير في حال الانتقال . وأما جلسة الاستراحة فثبوت حديثها في الصحيحين حتى لو ترك إمامه هنا جميع التكبيرات لم يأت بها (ويظهر) للاتباع (ويرفع يديه) استحبابا (في الجميع) من السبع والخمس كثيرها من معظم تكبيرات الصلاة ، ويستحب له وضع يمينه على يساره تحت صدره بين كل تكبيرتين كما في تكبيرة التحريم ويأتي في إرسالهما مامر ، ولو شك في عدد التكبيرات أخذ بالأقل كعدد الركعات ،

لأن الزيادة على السبع والخمس غير مطلوبة ، ومع ذلك لو تابعه فيها بلا رفع لم يضر لأنه مجرد ذكر ، وعدم طلب الزيادة فيها ذكر يستفاد من قول حجج ، والأوجه أنه لا يتابعه إلا إن أتى بما يعتقد أحدهما (قوله حتى لو ترك إمامه هنا جميع التكبيرات) ويمكن أن يفرق بين هذا وما صرحوا به في صلاة الجماعة أنه لو اقتدى بمصل العبد بمصلي الصبح مثلا أتى بالتكبيرات بانحاد صلاة المأموم هنا واختلافها هناك فكان لكل حكمه ، لأن المخالفة مع اتحاد الصلاة تفحش وتعد افتياتا عليه بخلافها مع اختلافها اه سم على حجج (قوله لم يأت بها) أي سواء كان تركه لها عمدا أو سهوا أو جهلا فعله ، ثم ما ذكر من أنه لا يأتي به إذا تركه إمامه بشكل بما لو ترك الإمام دعاء الافتتاح وشرع في القراءة فإن المأموم يأتي به ، اللهم إلا أن يقال : إن دعاء الافتتاح سنة من الصلاة لا فيها وهو آكد من التكبير فطلب مطلقا . ثم رأيت في حجج مانصة : ويفرق بين ما هنا وعدم فوات نحو الافتتاح بشروع الإمام في القاحشة بأنه شعار حتى لا يظهر به مخالفة بخلافها فإنه شعار ظاهر لتنب الجهر بها والرفع فيها كما مر ، ففي الإتيان بها أو ببعضها بعد شروع الإمام في القاحشة مخالفة له ، ويؤيده أنه لو اقتدى بمخالف فتركه تبعه أو دعاء الافتتاح لم يتبعه اه ما ذكره شيخنا ، وما ذكرناه أوضح لأن ما ذكره قد يرد عليه أن الرفع والجهر ستان زائدتان على التكبير وحيث عرض ما يقتضي تركهما تركا وجبى بالأصل وهو التكبير سرا (قوله ويرفع يديه) قضية ذلك أن استحباب هذه التكبيرات مع رفع اليدين شامل لما إذا فرقها بذلك وما إذا والاها ، وقضية ذلك أن موالاة رفع اليدين معها لا يضر مع أنه أعمال كثيرة متوالية ووجهه كما وافق عليه مر أن هذا الرفع والتحريك مطلوب في هذا المحل فلذا لم يكن مضرا ، لكن لعل الأوجه ما اعتمدته شيخنا في شرح المنهاج مما يفيد البطلان في مثل ذلك فراجع اه سم على منهج . وقوله بما يفيد البطلان ضعيف ، وعجابه حجج : ولو اقتدى بمخني والى التكبير والرفع لزمه مفارقه كما هو ظاهر ، لأن العبرة باعتقاد المأموم وليس كما مر في بحمد الشكر ، لأن المأموم يرى مطلقا !! سجود في الصلاة ولا يرى التواتر المطلق فيها اختيارا أصلا . نعم لا بد من تحققه للموالاة لانضباطها بالعرف وهو مضطرب في مثل ذلك ويظهر ضبطه بأن لا يستقر القصور بحيث يفصل رفعه عن هويته حتى لا يسيان حركة واحدة انتهى . وكتب عليه سم قوله لزمه : أي مفارقه . أقول : هو غير بعيد وإن خالف مر محتجا بالقياس على التصديق المحتاج إليه إذا كثرت وتواترت إلى آخر ما ذكر فليراجع اه . والأقرب ما قاله مر ، إذ غايته أنه ترك سنة وهي الفصل بين التكبيرات وأتى بالتكبير الذي هو مطلوب منه ، ويمكن حل كلام حجج على ما لو والى بين التكبير والرفع بعد القراءة فإن البطلان فيه قريب كما قد مناه أيضا (قوله من معظم تكبيرات الصلاة) في تعبيره بالمعظم نظر ، إذ الرفع إنما هو في التحريم والموى للركوع والقيام من التشهد الأول ، والتكبير فيها ليس أكثر من باقي التكبيرات ولا مساويا . اللهم إلا أن يقال : جعل ما عدا ما ذكر كأنه شيء واحد لتعلقه بالسجود (قوله كما في تكبيرة التحريم) أي كما يفعل بعد الرفع في تكبيرة التحريم (قوله ويأتي في إرسالهما ما مر) أي من أنه لا بأس به ، إذ المقصود عدم العبث

ولو كبر ثمانيا وشك هل نوى الإحرام في واحدة منها استأنف الصلاة ، إذ الأصل عدم ذلك أو شك في أيها أحرم جعلها الأخيرة وأعادهن احتياطاً (ولسن) أي التكييرات المذكورات (فرضا ولا بعضاً) وإغما هي حيثات كالتمرد ودعاء الافتتاح فلا يسجد لتركهن عمداً كان أو سهواً وإن كان الترك لكلهن أو بعضهن مكروهاً ، ولو فاته صلاة العيد وقضاها كبر فيها سواء أفضاها في يوم العيد أم في غيره كما اقتضاه كلام المصنف لأنه من حيثائها ، وجزم به البلقيني في تدريبه ، فقال : وتقضى إذا فاتت على صورتها ، وهو المتمد خلافاً لما نقله ابن الرفعة عن العجلي ، وتبعه ابن المقرئ . ويؤيد ما قلناه ما أفق به المصنف من استحباب القنوت في قضاء الصبح ، وما نقل عن الفقيه أحمد بن موسى بن عجيل من أنه يتوب في صلاة الصبح المقضية إذا قلنا يؤذن لها (ولو نسيها) فتذكرها قبل ركوعه أو تتمد تركها بالأولى (وشرع في القراءة) وإن لم يتم فاتحته (فاتت) في الجليل فلا يتداركها ، فإن عاد لم تبطل ، بخلاف ما لو تذكرها في ركوعه أو بعده وعاد للقيام ليكبر وهو عائد عالم فإن صلاته تبطل ، ولو تركها وتعود ولم يقرأ كبر ، بخلاف ما لو تَعَوَّذَ قبل الافتتاح حيث لا يأتي به كما مر لأنه بعد التَعَوَّذ لا يكون مفتتحاً (وَلْيُؤَدِّعْ كِبَرُ مَالِمْ يَرْكِعُ) لبقاء عمله وهو القيام ، وعليه لو تذكره في أثناء فاتحته قطعها وعاد له ثم استأنف القراءة أو بعد فراغها كبر وسن له إعادة الفاتحة ، ولو أدرك إمامه في ركوعه لم يكبر جزءاً (ويقرأ بعد الفاتحة في)

بهما ، وهو حاصل مع الإرسال وإن كانت السنة وضعهما تحت صدره (قوله أو شك في أيها) أي في أيها نوى به الإحرام (قوله وأعادهن احتياطاً) أي التكييرات السبع (قوله فرضاً ولا بعضاً) أي وعليه فلو نلها وصلاها كسنة الظهر صحت صلاته وخرج من عهدة النذر لما علل به الشارح من أنها حيثات الخ (قوله فلا يسجد) أي فإن فعله عامداً علماً بطلت صلاته أو جاهلاً فلا (قوله وتقضى إذا فاتت على صورتها) أي من الجهر وغيره ، وهل تسن الخلطة لها أيضاً إذا قضاها جماعة (لا يبعد) نعم كما هو ظاهر إطلاقهم وفاقاً لهم ، وعلى هذا فلم يمتنع لأحكام الفطر والأضحية محاكاة للأداء ولأنها تنفع في المستقبل أم لا ؟ فيه نظر فليتأمل اهـ سم على منهج . أقول : ولا يبعد ندب التعرض سبياً والفرض من فعلها محاكاة الأداء (قوله إذا قلنا يؤذن لها) معتمد (قوله فلا يتداركها) قال هرأي في هذه الركعة لا مطلقاً فإنه يسن أن يتداركها في الركعة الثانية مع تكبيرها كما في قراءة الجمعة في الركعة الأولى من صلاة الجمعة فإنه إذا تركها فيها سن له أن يقرأها مع المناقطين في الثانية ، وإن كان إذا أدرك الإمام في الثانية كبر معه خمسا وأتى في ثانيته بخمس لأن في قضاء ذلك ترك سنة أخرى ، وبهذا فارق ندب قراءة الجمعة مع المناقطين في الثانية إذا تركها في الأولى كما مر في بابها اهـ حاصل ما قرره ومشي عليه . ثم فرق بين ترك البعض من الأولى حيث لا يتدارك في الثانية وبين ترك الجميع فيها حيث يتدارك في الثانية بما لم ينصح ، بل عبر بكلام يقضي أنه حيث ترك بعض التكبير في الأولى ، سواء أكان لأجل موافقة الإمام كما في الصورة المذكورة أولاً يتدارك في الثانية ، بخلاف ما إذا ترك الجميع بتدارك في الثانية ، وفرق بين الكل والبعض وقال : قضية هذا الفرق أنه لو ترك بعض الجمعة في أول صلاة الجمعة واقتصر على المناقطين في الثانية ، ومال إلى عدم الأخذ بهذه القضية فليحرر وليراجع ، ومادته في ذلك كله كلام شيخنا في شرح المنهاج اهـ سم على منهج . ومال حج للأخذ بها حيث قال : وهو محتمل ، وقول سم في أول هذه القول : ويسن أن يتداركها ، قال حج : أي حيث لم يكن مأموماً (قوله بخلاف ما لو تذكرها في ركوعه) أي أو فيها يقرب منه بأن وصل إلى حد لا يجزئه فيه القراءة (قوله وسن له إعادة الفاتحة) أي ولا يشكل بأن فيه تكرير ركن قولي وهو مبطل على قول . لأننا نقول : لعل ذلك مقيد بما لو كثره بلا علم ، وهو إنما كثره

الرخصة (الأولى) سورة (ق^٢ ، وفي الثانية) سورة (اقتربت بكالهما) للاجتماع كما في مسلم ، والظاهر كما قاله الأذرى أنه يقرأهما وإن لم يرض المأمومون بالتطويل (جهرًا) ولو قضيت نهارًا وهو من زيادته على الخبر ، ولو قرأ في الأولى بسبح وفي الثانية بجل أنك كان سنة أيضًا كما في الروضة وثبت في مسلم (وبين بهما) أى ركعتي العيد (خطبتان) اقتداء به صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعد ، وسواء في ذلك المسافرون وغيرهم وبأى بهما وإن خرج الوقت ، فلو اقتصر على خطبة واحدة لم يكف ، ولو قدم الخطبة على الصلاة لم يعتد بها كما صوبه في الروضة ، وهو ظاهر نص الأم كما لو قدم البعدية على القريضة (وأركانها) وسننهما (كهى) أى كما (في الجمعة) وفهم من عبارته عدم اعتبار الشروط فيهما كالقيام والسر والطهارة ، وهو كذلك فيجوز له أن ينقلب قاعدا أو مضطجعا مع القدرة على القيام . نعم يعتبر لأداء السنة الإسماع والسباع وكون الخطبة عربية ، على أن الإسماع هنا يستلزم السماع وعكسه . قال في التوسط : لاختفاء أن الكلام فيها إذا لم ينذر الصلاة والخطبة .

هنا طلبه منه لتنع القراءة بعد التكبير اه حج بالمعنى (قوله وفي الثانية اقتربت) قال عميرة : قال في الكفاية : المعنى في ذلك أن يوم العيد شبيه بيوم الحشر ، والسورتان فيهما أحوال الحشر وق . قال الواحدي : جبل محيط بالديار من زيرجد وهو من وراء الحجاب تغيب الشمس من وراءه بمسيرة سنة وما بينهما ظلمة ، كذلك قوله الواحدى على أكثر المفسرين . وقال عياض : هو فاتحة السورة اه سم على منيج (قوله أنه يقرأهما) أى حيث اتسع الوقت ولا في بعضها . قال سم على شرح البيهقي الكبير مانصه بعد كلام ذكره : فإن قلت : لكن يخالف مسئلة الأنوار المذكورة ، وهى : أنه لو كان بحيث لاقى بالصلاة يستنأى يخرج الوقت فالأفضل أن يأتى بها يستنأى ، ما في شرح الروض نقلا عن الفارق وغيره من أنه لو ضاق وقت صبح الجمعة عن قراءة جميع المزمز في الأولى وهل أتى في الثانية اقتصر على قراءة ما يمكن منهما . قلت : لا مخالفة لأن السنة تحصل بقراءة بعضها ، وكلام الأنوار إذا لزم فوات السنة بالكلية فليتأمل (قوله جهرا) أى ولو منفردا شويرى اه سم على منيج (قوله كان سنة أيضا) أى ومع ذلك فالقراءة بالركلين أفضل (قوله ولو قدم الخطبة على الصلاة) قال سم على منيج : فلو قصد أن يقدم الخطبة عبادة وتعهد ذلك لم يعد التحريم وإن لم يوافق مر عليه مع تردد ، ثم رأيت شيخنا في شرح العباب اختار الحرمة فراجع اه . ويدل على الحرمة قول من الروض : ولو خطب قبل الصلاة لم يعتد بها وأساء . قال شارحه : كالسنة الواجبة بعد القريضة إذا قدمها عليها (قوله وكون الخطبة عربية) انظر ولو كانوا من غير العرب اه سم على منيج . أقول : ظاهر إطلاق الشارح ذلك ، ويوجه بأنه ليس الغرض منها مجرد الوعظ بل الغالب عليها الاتباع نظرا لكونها عبادة ، ثم رأيت في حج مانصه : ولا بد في أداء سنتها من كونها عربية ، لكن المتجه أن هذا الشرط لكاملها لا لأصلها بالنسبة لمن يفهم اه . قال سم على حج : فلو قرأ الجنب الآية لا بقصد قرآن فهل تجزئ لقراءته ذات الآية أو لا لأنها لا تكون قرآنا إلا بالقصد ؟ فيه نظر اه . أقول : الأقرب الثانى ، بل لا وجه لتردد لأنه إذا قصد الذكر لم يكن قرآنا ، وبقي ما لو قرأ الآية والحالة ما ذكر بقصد القرآن فقط فهل تجزئه مع الحرمة أو لا ؟ فيه نظر أيضا ، وصريح كلام شرح المنهج حيث قال : وحرمة قراءة الجنب آية النج الإجزاء ، لأن الحرمة لأمر خارج وقد وجد معنى الآية ذاتا ووصفا (قوله على أن الإسماع هنا يستلزم السماع) لعله احترز به عما قيل إنه يقال :

(قوله على أن الإسماع هنا) أى بخلافه في الجمعة إذ المعتبر ثم الإسماع والسباع بالقوة ، بخلافه هنا فإنه يعتبر بالفعل كما صرح به الشهاب حج في الإسماع المستلزم للسمع

أما لو نذر وجب أن يغضها قائما نص عليه في الأم، ويستحب الجلوس قبلها للاستراحة. قال الخوارزمي: قدر الأذان: أي في الجمعة وعلى عدم اعتبار الشروط يستحب الإتيان بها (ويعلمهم) استحبابا (في) كل عيد أحكامه ففي عيد (القطر) أحكام (القطرة) وهي بكسر القاء كما في المجموع وبضمها كما قاله ابن الصلاح وغيره (و) (في) (الأضحى) أحكام (الأضحية) للاتباع ولكونه لا تقا بالحال (يفتح) الخطبة (الأولى) بتسع تكبيرات (ولاء) إفرادا (و) الخطبة (الثانية) بسبع (ولاء) كذلك لقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود إلى ذلك من السنة، وفي الحقيقة: الخطبة شبيهة بالصلاة هنا، فإن الركعة الأولى يفتتحها بسبع تكبيرات مع تكبيرة التحريم والركوع. فجعلتها تسع، والثانية بخمس مع تكبيرة القيام والركوع، والولاء سنة في التكبيرات، وكذا الإفراد، فلو تخلل ذكر بين كل تكبيرتين أو قرن بينهما جاز، والتكبيرات متقدمة للخطبة وليست منها واغتناع الشيء قد يكون ببعض مقدماته التي ليست من نفسه، ويسن للنساء استماع الخطبتين، ومن يصلي وحده لا يخطب لعدم فائدته، ومن دخل في أثناء الخطبة بدأ بالتحية إن كان في مسجد ثم بعد فراغ الخطبة يصلي فيه صلاة العيد، فلو صلى فيه العيد بدل التحية وهو الأولى حصلا، فإن دخل وعليه مكتوبة فعلها وحصلت التحية بها، فإن كان في غير مسجد سن له أن يجلس للاستماع لعدم طلب تحية ويؤخر الصلاة ما لم يخف فوتها فيقدمها عليه، وإذا أعورها تخير بين صلاتها في عمله وبين فعلها في غيره إن أمن فوتها، ويسن للإمام بعد فراغه من الخطبة إعادة ذلك لمن فاتته سماعه وإن لم يكن ذكرا، والخطب المشروعة عشر: خطبة الجمعة والعيد والكسوف والاستسقاء وأربع في الحج، وكلها بعد الصلاة إلا خطبتي الجمعة وعرفة قبلها، وكلها ثنتان إلا الثلاثة الباقية في الحج ففرادى (ويندب) له (الفصل) لكل من عيد القطر والأضحى قياسا على الجمعة، وفهم من إطلاعه استحبابه لكل أحد

أسمعته فلم يسمع فإن ذلك مجاز، والمراد منه رفعت صوتي بالكلام فلم يسمع لبعده مثلا (قوله) أما لو نذر وجب أن يغضها قائما، وكذا لو نذر الخطبة وحدها وكالقيام غيره من بقية شروط الجمعة بناء على أن النذر يسلك به مسلك واجب الشرع، ومع ذلك لو خالف صح مع الإجماع (قوله) أحكام القطرة الأولى أن يقول بعد قوله القطرة: أي أحكامها، مثله يقال فيها بعمد لأن فيها ذكره تغييرا لإعراب المتن ثم رأيت كذلك في بعض النسخ (قوله) بتسع تكبيرات هل فوتت هذه التكبيرات بالشروع في أركان الخطبة لا يبعد الفوات كما يفوت التكبير في الصلاة بالشروع في القراءة اه سم على منهج. أقول: ويحتمل أن يقال بعدم الفوات، ويوجه بما في شرح الروض عن السبكي من طلب الإكثار منه في فصول الخطبة: أي بين جميعاتها (قوله) ولقاء إفرادا أي واحدة واحدة، وقوله ولقاء: أي يقصر الفصل الطويل، فلم أن ذكر الولاء لا يفي عن ذكر الإفراد، وقد أوضح ذلك في القوت اه سم على منهج (قوله) والثانية بسبع) وينبغي أن يفصل بين الخطبتين بالتكبير ويكثر منه في فصول الخطبة قاله السبكي اه شرح روض (قوله) ولقاء كذلك أي إفرادا (قوله) أو قرن بينهما أي أو بين الجميع (قوله) جاز) يؤخذ من تعبيره بالخواز كالخلى عدم من الفصل المذكور، وعليه فهل يكون خلاف الأولى أو لا؟ فيه نظر، والأقرب الأول لأن في الإتيان به ترف الولاء المطلوب (قوله) وليست منها) وينبغي على ذلك أنه لو أدخل فيها بالشروط لم يضر وإن قلنا بوجودها لصحة الخطبة (قوله) بدأ بالتحية) أي حيث أراد الجمع بينها وبين صلاة العيد لما يأتي في قوله فلو صلى الخ (قوله) ما لم يخف فوتها أي بخروج الوقت ومثله ما لو عرض له مانع من فعلها لو أعورها إلى فراغ الخطبة (قوله) فيقدمها عليه أي السجدة (قوله) إعادة ذلك أي الخطبة ما لم يؤد ذلك إلى تطويل كأن كثر الدخايل وترتبوا في المحبة (قوله) إلا الثلاثة الباقية أي بعد عرفة (قوله) ويندب له الغسل أي فإن لم يتيسر له الغسل تيمم (قوله) استحبابه لكل أحد) قال سم على حج: وهل يستحب للمحاض والنساء لما فيه من معنى النظافة

وإن لم يحضر صلاته لأنه يوم زينة فالفضل له، بخلاف غسل الجمعة وقد مر الكلام عليه في الجمعة لكنه ذكره هنا توطئة لقوله (ویدخل وقته بنصف الليل) لأن أهل القرى الذين يسمعون النداء يبكرون لصلاة العيد من قراهم ، فلو لم يميز الفضل ليلاً لثق عليهم ، والفرق بين الجمعة والعيد تأخير صلاتها وتقدم صلاته فعلق غسله بالليل ولكن المستحب فعله بعد الفجر (وفي قول) يدخل وقته (بالفجر) كاجتماعه وتقدم الفرق (و) يندب (الطيب) أي الطيب للذكر بأحسن ما يجده عنده من الطيب (والزينة كاجتماعه) بأحسن ثيابه وأفضلها البيض إلا أن يكون غيرها أحسن فهو أفضل منها هنا لا في الجمعة ، والفرق أن القصد هنا إظهار النعم وتم إظهار التواضع ، وسواء أراد حضور الصلاة أم لا ولو صلباً كما مر في الفصل ، أما الإناث فيكره حضور ذات الجمال والحية منهن ، ويستحب لغيرها بإذن الزوج أو السيد ، وتتنظف بالماء ولا تطيب وتخرج في ثياب بذلها ، والخنثى كالأنثى فيها تقرر ، فإن كانت الأنثى مقيمة ببيتها استحسب لها ذلك ، ويستحب إزالة الشعر والغفر والريح الكريه ، والمستسقى

والزينة وكما في غسل الإحرام ؟ فيه نظر اه . أقول : هو كذلك كما هو مصرح به في كلام بعضهم (قوله ولكن المستحب فعله بعد الفجر) قال سم على حج بعد ما ذكر : وهل غير الفصل من المندوبات كالتيكبر والطيب كذلك أو لا يدخل وقتها إلا بالفجر ؟ فيه نظر اه . وفي شرح الإرشاد لحج ما يقتضى دخوله بنصف الليل في التطيب والزينة اه . وقضية الاختصار على هذين أن التكبير إنما يكون بعد الفجر ، وسأيت ما يواظبه في قول الشارح : ويكر الناس ندبا بعد صلاة الصبح ، وعبرة ملتقى البحرين تبعاً للإرشاد : والفصل للبينين والتطيب والزينة لقاعد وخارج وإن غير مصل من نصف ليل اه . (قوله أي التطيب) هل التطيب وما ذكر معه من الزينة الخ هنا أفضل منه في الجمعة أو هو فيها أفضل أو يستويان ؟ فيه نظر ، والأكثر تفضيل ما هنا على الجمعة بدليل أنه طلب هنا أعلى الثياب قيمة وأحسنها منظراً ، ولم يختص الزينة فيه بمجرد الحضور بل طلب حتى من النساء في بيوتهن (قوله والزينة) أي تزيينه نفسه (قوله لا في الجمعة) وينبغي أيضاً أن يكون غير البيض أفضل إذا وافق يوم العيد يوم الجمعة ، وقد يؤيده قولهم إذا خرجوا للاستسقاء يوم العيد خرجوا بشتاب البذلة ، فنصوا على استثناء هذه الصورة فيبقى ما عداها على عمومها ، لأن الاستثناء معيار العموم وهذا استثناء معني اه . وعبرة سم على بهجة : لو وافق العيد يوم جمعة فلا يبعد أن يكون الأفضل ليس أحسن الثياب إلا عند حضور الجمعة فالأبيض فليتأمل اه . لكن تقدم له على حج في باب الجمعة مانع : وبقي ما لو كان يوم الجمعة يوم عيد فهل يراعى الجمعة فيقدم الأبيض أو العيد فالأعلى ، أو يراعى الجمعة وقت إقامتها فيقدم الأبيض حيثل والعيد في بقية اليوم فيقدم الأعلى فيها ؟ لكن يشكل على هذا الأخير أن قضية قوله في كل زمن أنه لو روعيت الجمعة روعيت في جميع اليوم ، وقد يرجح مراعاة العيد مطلقاً ، إذ الزينة فيه أكدها في الجمعة ، ولهذا من الفضل وغيره فيه لكل أحد وإن لم يحضر فليتأمل اه . (قوله أما الإناث فيكره الخ) هذا علم من قوله أولاً وبأن في خروج الحرة والأمة الخ . وقوله ذات الجمال قضيتها أن غير الجميلة تحضر غير متزينة وإن كانت شابة ، وقضية تعبير غيره بشابة يخرج به (قوله ويستحب إزالة الشعر) أي الذي يتطلب إزالته كالعادة والإبط : أي فلو لم يكن بيده شعر فهل يسن له إمرار الموصى

(قوله والفرق بين الجمعة والعيد تأخير صلاتها الخ) لا ينبغي أن ما قبله كاف في الفرق ، فلو أسقط لفظ الفرق وجعل ما بعده معطوفاً على ما قبله لكان أوضح (قوله أما الإناث فيكره حضور ذات الجمال الخ) هذا علم من قوله المارآفا ، وبأن في خروج الحرة والأمة لها جميع مامر أوائل الجماعة، وإنما ذكره هنا توطئة لقوله وتتنظف بالماء الخ ، وكان الأولى للاقتصار عليه لأنه المقصود هنا بالذات

يوم العيد يترك الزينة والطيب كما يجتهد السنوي وهو ظاهر ، وذو الثوب الواحد يفسله تدبياً لكل جمعة وعيد (وفضلها) أى صلاة العيد (بالمسجد أفضل) من الفعل بالصحراء إن اتسع أو حصل مطر ونحوه لشرفه ولهبولة الحضور إليه مع الوسم في الأوكل ومع العنبر في الثاني ، فلو صلى في الصحراء كان تاركاً للأثر مع الكراهة في الثاني دون الأول ، وفضلها في المسجد الحرام وبيت المقدس أفضل مطلقاً لشرفهما مع سهولة الحضور لهما واتساعهما ، والأوجه كما قاله ابن الأستاذ لإحقاق مسجد المدينة بمسجد مكة ، ومن لم يلحقه به فلذلك قبل اتساعه الآن ، والحيف ، ونحوهن يقفن بباب المسجد لحرمه دخولهن له ولو ضاقت المساجد ، ولا عنكره فعلها فيها للتشويش بالزحام وخرج إلى الصحراء لأنها أرقق بالراكب وغيره (وقيل) فعلها (بالصحراء) أفضل لما مر (إلا لعنر) كطر ونحوه فالمسجد أفضل (ويستخلف) الإمام ندباً عند خروجه إلى الصحراء (من يصلي) في المسجد (بالضعفة) كالشيوخ والمرضى ومن معهم من الأقوياء لما صبح : أن علياً استخلف أباه مسعود الأنصاري في ذلك ، ولأن فيه حثاً وإعانة على صلاتهم جماعة . ويكره للخليفة أن يختطف بغير أمر الوالي كما في الأم ، والأولى أن يأذن له في الخطبة ، وحيثك فالمتجه الاستخلاف في الخطبة والصلاة جميعاً ، وليس لمن ولي إمامة

على بدنه تشبيهاً بالخالفين أم لا ؟ فيه نظر . والظاهر بل المتعين عدمه لأن إزالة الشعر ليس مطلوباً لذاته بل للتنظيف ، وبهذا يفرق بين ما ذكر وبين الحرم إذا دخل وقت تحلله وليس برأسه شعر حيث يسن له إمرار المومس على رأسه ، فإن إزالة الشعر ثم مطلوبة للذات (قوله وهو ظاهر) أى لشدة الاحتياج إلى ماخرجوا لأجله فيطلب منهم الخروج بصورة الدل والإتكسار قوله إن اتسع أو حصل مطر) أى فلو لم يتسع وفضلها بالصحراء فهل الأفضل جعلهم صفواً أو صفواً حداً ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لما في الثاني من التشويش على المأمومين بالبعد عن الإمام وعدم سماعهم قراءته وغير ذلك ، وتعتبر المسافة في عرض الصفوف بما يبيثونه للصلاة وهو مايسمى عادة مصطفين من غير إفراط في السعة ولا ضيق (قوله مطلقاً) أى سواء حصل مطر أم لا (قوله بمسجد مكة) لم يقل بهما لأن المنصوص عليه مسجد مكة ، وأما بيت المقدس فالحق به الصيدلاني كما في المحل (قوله يقفن بباب المسجد) أى وإن لم يسمعن الخطبة لإظهارها لشعائر ذلك اليوم بكثرة الجمع فيه ، والمراد من هذه العبارة أنهم إذا حضرن يقفن بباب المسجد وذلك لا يستلزم طلب الحضور منهن (قوله وخرج إلى الصحراء) أى ندباً (قوله أن يختطف بغير أمر الوالي) بل مثل الوالي الإمام الراتب إذا أراد الخروج للصحراء فاستخلف غيره أولاً ؟ فيه نظر ، ولا يبعد أنه مثله

(قوله أفضل مطلقاً) أى سواء أحصل نحو مطر أم لا ، فليس هذا الإطلاق مقابلاً للتعيينين السابقين بل لأحدهما كما تقرر ، إذ الواقع أنهما في غاية الاتساع كما نبه عليه بعد بقوله واتساعهما ، وعبارة غيره قطعاً بدل مطلقاً ، لكن بالنسبة للمسجد الحرام فقط : أى فلا يتأتى فيه الخلاف المذكور في المتن وكان ينبغي تأخير هذا عن القيل الآتي ، وعبارة الروضة : صلاة العيد تجوز في الصحراء ، وفي الجامع : وأيهما أفضل إذا كان بمكة فالمسجد أفضل قطعاً ، وألحق به الصيدلاني بيت المقدس وإن كان بغيرهما (قوله والحيف ونحوهن يقفن بباب المسجد) أى لما في مسلم عن أم عطية قالت : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرجن في العيدين العواتق والحيف وذوات الخلدور ، فأما الحيف فيعزلن الصلاة ويشهدن الخير ودعوة المسلمين (قوله بغير أمر الوالي) أى إذا كان هو الإمام كما كان في الأعصر الحالية ، فالمراد الإمام الخارج إلى الصحراء إذا استخلف كما هو ظاهر ، وعبارة الأذرى :

الصلوات الخمس حتى في إمامة عيد وخصوف واستسقاء ، إلا إن نص له على ذلك ، أو قلد إمامة جميع الصلوات ، ومن قلد صلاة عيد في عام صلاحها في كل عام لأن لها وقتا معينتا تكرر فيه ، بخلاف صلاة الخسوف أو الاستسقاء فلا يفعلها كل عام ، بل في العام الذي قلدها فيه ، وإمامة التراويح والوتر تابعة للإمامة في العشاء فيستحقها إمامها (ويذهب) ندبا قاصد صلاة العيد إن كان قادرا إماما أو مأموما (في طريق ويرجع في) طريق (آخر) غير الذي ذهب فيه ، ويخص بالذهاب أطولهما للتتابع في ذلك ، والأرجح في سببه أنه كان يذهب في أطولهما تكثر للأجر ويرجع في أقصرهما ، ووراه أفعال آخر : شهادة الطريقين تبرك أهلها به استفتاؤه فيها تصدقه على قراءتهما فإذا ما يتصدق به زيارة قبور أقاربه فيها ازدياد غيظ المنافقين الجدل منهم التناول بتغيير الحال إلى المغفرة والرضا خشية الزحمة ، ولا مانع من اجتماع هذه المعاني كلها أو أكثرها ، وفي الأم : واستحب للإمام أن يقف في طريق رجوعه إلى القبلة ويدعو لحديث فيه ، ولا يتقيد مذكر بالعيد بل يجرى في سائر العبادات كالخروج وعبادة المريض كما ذكره المصنف في رياضته (ويكره الناس) للحضور للعيد ندبا بعد صلاتهم الصبح ليحصل لهم القرب من الإمام وانتظار الصلاة ، هـ إن خرجوا إلى الصحراء ، فإن صلوا في المسجد مكثوا فيه إذا صلوا الفجر فيها يظهر ، قاله

لأنه بتقريره في الوظيفة ينزل منزلة موليه (قوله في إمامة عيد وخصوف) قضية اقتضاه على ما ذكره شوله ولاية الصلوات لصلاة الجمعة وليس مرادا لما جرت به العادة من أفراد الجمعة بإمام (قوله فيستحقه إمامها) أي يقدم فيها على غيره كالإمام الرابع في الصلوات الخمس (قوله ويخص بالذهاب أطولهما) ظاهره وإن ضاق الوقت لكن قال حج : قال ابن العماد : يستحب الذهاب في أطول الطريقين ، إلا للصلاة على الجنائز فلها إذا كانت في مسجد أو غيره نذبت المبادرة إليها والمشي إليها من الطريق الأقصر ، وكلنا إذا خشى قوات الجمعة اه . . ويؤخذ منه بالأولى نديب الذهاب في أقصر الطريقين والإسراع إذا ضاق الوقت ، بل يجب ما ذكر إذا خاف فوت الفرض (قوله أو أكثرها) قال حج : وعلى كل من هذه المعاني يسن ذلك ولو لم يوجد فيه كالمرلي والإطباعي (قوله واستحب للإمام) أي أقول باستجابته فهو بصيغة المضارع (قوله أن يقف في طريق رجوعه) أي في أي محل اتفق منه ، وهل يختص ذلك بالعيد أو يعم سائر العبادات ؟ فيه نظر ، وقد يؤخذ من قوله الآتي : ولا يتقيد ما ذكر بالعيد الثاني فليراجع .

[فائدة] ذكر الشافعي في سيرته في جماع أبواب سيرته عليه الصلاة والسلام في صلاة العيدين في الباب الرابع من آدابه في رجوعه من المصلي مانصه : وروى الطبراني والبيهقي عن علي رضي الله عنه قال : الخروج في العيدين إلى الحياة في السنة اه (قوله ويدعو) ويعمم فيه لما هو معلوم أن الدعاء العام أفضل من الدعاء الخاص (قوله ولا يتقيد ما ذكر) أي من الذهاب في طريق الخ (قوله فإن صلوا في المسجد مكثوا فيه) أي فلو خرجوا منه ثم

ويأمره الإمام بالخطبة ، فإن لم يأمره لم يجز نص عليه انتهى فليراجع (قوله تكثر للأجر) أي وإنما خص الذهاب بذلك لأنه حينئذ قاصد محض العبادة (قوله ووراه أفعال) أي بالنظر إلى مطلق مخالفة الطريق كما هو ظاهر لا بالنظر لتخصيص الذهاب بالأطول والرجوع بالأقصر ، ويدل لذلك عبارة شرح الروض (قوله مكثوا فيه الخ) تقدم أن المستحب في الفصل أن يكون بعد الفجر ، فقد تعارض استحباب كونه بعد الفجر واستحباب المكث في المسجد إلى صلاة العيد فأيهما يراعى وكلامنا في الابتداء ، وإلا فإذا اتفق أنه حضر بلا غسل فليذهب له بعد الفجر ثم يحضر للعيد كما صرح به في التحفة ، وقد يقال : لاتعارض لاندفاعه بأن يغتسل عقب الفجر بمحله مثلا

البدر ابن قاضي شبهة . وقال الفزري : إنه الظاهر (ويحضر الإمام) متأخرا عنهم (وقت صلاته) ندبا ، وليكن في الفطر كربع النهار ، وفي الأضحية كسدسه لأن انتظارهم إياه أبقى وقد نظر في ذلك بعضهم ، وينبغي أن يحصل على أن غاية التأخير المطلوب ذلك (ويعجل) حضوره (في الأضحية) ندبا ويؤخره في عيد الفطر قليلا للاتباع وليتسع الوقت قبل صلاة الفطر لتفريق الفطرة وبعد صلاة الأضحية للتضمية (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ويأكل) أو يشرب (في عيد الفطر قبل الصلاة) والأحب أن يكون تمرا ، فإن لم يكن ماذكر في بيته ففى طريقه أو المصلى عند تيسره (ويمسك) عن الأكل (في) عيد (الأضحية) حتى يصلى للاتباع ولتيميز عيد الفطر عما قبله الذي كان فيه حراما ، وليعلم نسخ تحريم الفطر قبل صلاته فإنه كان محرما قبلها أول الإسلام ، بخلافه قبل صلاة الأضحية ، والشرب كالأكل ، ويكره له ترك ذلك ، قاله في المجموع عن النص (ويذهب) للعيد (ماشيا) كالجمعة (بسكنية) لما مر ، فإن كان عاجزا فلا بأس بركوبه لعلمه كالراجع منها ، وإن كان قادرا حيث لم يتأذ به أحد لاقتضاء العبادة فهو غير بين المشى والركوب . نعم قال ابن الاستاذ : لو كان البلد ثغرا لأهل الجهاد بقرب غنومهم فركوبهم لصلاة العيد ذهابا وإيابا وإظهار السلاح أولى (ولا يكره النقل قبلها) بعد ارتفاع الشمس (لغیر الإمام ، والله أعلم) لانتفاء الأسباب المتقتضية للكره فخرج قبلها بعدها وفيه تفصيل ، فإن كان يسمع الخطبة كره له كما مر وإلا فلا ويغير الإمام الإمام فيكره له النقل قبلها وبعدها لاشتغاله بغير الأهم ولخالفته فعله

عادوا إليه فإن كان حضورهم في الأصل لصلاة الصبح على نية المكث لصلاة العيد ثم خرجوا لعارض لم تفت سنة التذكير ، وإن كان الحضور مجرد صلاة الصبح بدون قصد المكث لم تحصل تلك السنة (قوله ندبا) أى ويجوز أن يحصل له من الثواب ما يساوى فضيلة التذكير أو يزيد عليها حيث كان تأخره امتثالا لأمر الشارع (قوله كربع النهار) وابتدأوه من الفجر ، وفي الأضحية كسدسه ، نقله حجج عن الماوردي ، وعبارته : وحده الماوردي ذلك في الأضحية بمضى سدس النهار ، وفي الفطر بمضى ربعه (قوله وينبغي أن يحمل) أى قوله وليكن في الفطر الخ ، وهو بعيد ، وإنما الوجه أنه في الأضحية يخرج عقب الارتفاع كربع ، وفي الفطر يؤخر عن ذلك قليلا (قوله) والأحب أن يكون تمرا وهو أن يكون تمرا وألحق به الزبيب حجج (قوله ويمسك في الأضحية) وعليه فلا تنخرم المروءة به لعلمه اه حجج : أى يفعل ما طلب منه (قوله أول الإسلام) المراد به ما ليس بتأخره وإلا فصلاة العيد إنما شرعت في السنة الثانية من الهجرة وليس ذلك أول الإسلام (قوله والشرب كالأكل) أى فيمسك عنه كالأكل ، وليس هذا عين قوله قبل أو يشرب لأن ذلك بالنسبة لعيد الفطر وهذا بالنسبة لعيد الأضحية (قوله كالراجع منها) أى فإنه لا بأس بركوبه (قوله فركوبهم لصلاة العيد ذهابا وإيابا) لم يذكر مثل ذلك في الجمعة ولو قيل به لم يبعد ، ولعل حكمة ذكرهم له في العيد دون الجمعة كونه يوما طلب فيه إظهار الزينة لذاته لا للصلاة (قوله فيكره له النقل قبلها) أى ويعتقد (قوله بغير الأهم) قضية التعليل أنه لو خطب غيره لم يكره له التنفل ، وصرح حجج بخلافه

ثم يحضر لصلاة الصبح ويستمر إلى صلاة العيد ، لكن قد يلزم عليه فوات سنة المبادرة لصلاة الصبح أو سنة إيقاعها في أول الوقت أو سنة الجماعة إذا كان إمامها يبادر بها في أول الوقت فليتأمل (قوله وليكن في الفطر كربع النهار) الأولى تأخيرها عن قول المصنف ويعجل في الأضحية كما صنع في التحفة (قوله ويغير الإمام الإمام فيكره له النقل الخ) عبارة القوت : قال الشافعي في البويطي : ولا يصلى الإمام بالمصل قبل صلاة العيدين ولا بعدها . قال أصحابنا : لأن وظيفته بعد حضوره الصلاة وبعدها الخطبة ، وهذا يقتضى تخصيص الكراهة بمن يخطب . أما حيث لا يخطب فالإمام كغيره ولا كراهة بعد الخطبة لأحد انتهت .

صلى الله عليه وسلم ، ويستحب إحياء ليلي العيد بالعبادة ولو كانت ليلة جمعة من صلاة وغيرها من العبادات لخبر « من أحيا ليلة العيد لم يمّت قلبه يوم تموت القلوب » والمراد يموت القلوب شغفها بحب الدنيا أخذنا من خبر « لاتدخلوا على هؤلاء الموتى؟ قيل من هم بإرسول الله؟ قال : الأغنياء » وقيل الكفرة أخذنا من قوله تعالى - أو من كان ميتا فأحييناه - أى كافرا فهديناه . وقيل الفزع يوم القيامة أخذنا من خبر « يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة غرلا ، فقالت أم سلمة : أو غيرها واسوأناه ، أنتظر الرجال إلى عورات النساء والنساء إلى عورات الرجال ؟ فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : إن لم في ذلك اليوم شغلا لا يعرف الرجل أنه رجل ولا المرأة أنها امرأة » ويحصل الإحياء بمعظم الليل وإن كان الأرجح في حصول المبيت بمزدلفة الاكتفاء فيه بلحظة في النصف الثاني من الليل . وعن ابن عباس يحصل إحياءهما بصلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة ، والدعاء فيهما وفى ليلة الجمعة وليلى أول رجب ونصف شعبان مستجاب فيستحب .

فصل في التكبير المرسل والمقيد

وبدأ بالأول ويسمى بالطلق أيضا ، وهو ما لا يكون عقب صلاة فقال (يتندب التكبير) لمسافر وحاضر وذكر وغيره ، ويدخل وقته (بغروب الشمس ليلة العيد) اللام فيه للجنس الصادق بعيد القطر والأضحى (في المنازل والطرق والمساجد والأسواق) ليلا ونهارا ، أما في القطر فلقوله تعالى - ولتكلوا العدة ولتكبروا الله - قال الشافعي : سمعت من أرضاه من العلماء بالقرآن يقول : المراد بالعدة عدة الصوم ، وبالتكبير عند الإكمال ، وأما عيد الأضحى فبالقياس عليه : أى بالنسبة للفرسل ، أما المقيد فثبت بالسنة (برفع الصوت) لإظهارا لشعار العيد ، واستثنى الرافعي من طلب رفع الصوت المرأة وعمله كما يحثه الشيخ إذا حضرت مع الجماعة ولم يكونوا محارم

في شرح العباب كما نقله سم عنه ، وقضيته أيضا أنه لا تتوقف كراهة التنفل له على كونه جاء للمسجد وقت صلاة العيد ، بلو كان جالسا فيه من صلاة الصبح كره وإن كان لصلاته سبب ، ثم قوله لاشتغاله الخ هو واضح بالنسبة لما يعدها لطلب الخطبة منه . وأما لما قبلها فإن كان دخل وقت إرادة الصلاة فواضح أيضا ، وإلا بأن لم يدخل وقتها أو جرت عادتهم بالتأخير فما وجه الكراهة إلا أن يقال : إنه لما كانت الخطبة مطلوبة منه كان الأهم في حقه اشتغاله بما يتعلق بها ومراقبته لوقت الصلاة لانتظاره إياها (قوله ولو كانت ليلة جمعة) أى فإن إحياءها من حيث كونها عيدا وكراهة تخصيصها بقيام إذا لم تصادف ليلة عيد (قوله وقيل الفزع يوم القيامة) وهذا هو المتبادر من قوله يوم تموت القلوب (قوله لا يعرف الرجل أنه رجل الخ) أى لشدة الملل وانتظاره ما يحصل له من الفرج من الله تعالى حتى يصير عيناه لكثرة تطلعه لما يحصل كأنهما في رأسه (قوله وإن كان الأرجح الخ) أخذه غايته لأنه قد يتوهم التسوية بينهما ، إذ المقصد من المبيت بمزدلفة إحياءهما (قوله بصلاة العشاء جماعة) أى ولو في الوقت المفصول (قوله والعزم على صلاة الصبح) ظاهره وإن لم يتفق له صلاته في جماعة .

فصل في التكبير المرسل والمقيد

أى غير ذلك من الشهادة بروية الهلال (قوله وهو ما لا يكون عقب صلاة) أى ولا غيرها ، ويسن تأخيرها عن أذكائها بخلاف المقيد الآتى اه حج : أى فيقدم على أذكائها ويوجه بأنه شعار الوقت ولا يتكرر فكان الاختصاص به أشد من الأذكار (قوله وبالتكبير عند الإكمال) أى التكبير عند الخ (قوله وعمله كما يحثه الشيخ الخ)

ومثلها الخنثى (والأظهر إدامته حتى يحرم الإمام بصلاته العيد) إذ الكلام مباح إليه ، فالتكبير أولى ما يشتغل به لأنه ذكر الله وشعار اليوم ، فإن صلى منفردا فالعبادة بإحرامه ، والثاني يمتد إلى حضور الإمام للصلاة ، لأنه إذا حضر احتاج الناس إلى التهيؤ للصلاة واشتغالهم بالقيام لها ، وتكبير ليلة عيد القطر أكد من تكبير ليلة الأضحى للنص عليه (ولا يكبر الحاج ليلة الأضحى) خلافا للفتاوى (بل يلبي) لأن التلبية شعاره والمتمتر يلبي إلى أن يشرع في الطواف (ولا يسن ليلة القطر عقب الصلوات في الأصبح) لأنه تكرر في زمنه صلى الله عليه وسلم ، ولم ينقل أنه كبر فيه عقب الصلاة ، وإن خالف المصنف في أذكاره فسوى في التكبير بين القطر والأضحى ، وهذا هو النوع الثاني المسمى بالتكبير المقيد بإدبار الصلاة ، ومقابل الأصبح الاستحباب تسوية بين المطلق والمقيد بجماع الاستحباب وعليه عمل الناس فيكبر خلف المغرب والعشاء والصبح (ويكبر الحاج من ظهر) يوم (النحر) لقوله تعالى - فإذا قضيتُم مناسككم فاذكروا الله - والمناسك تنقضي يوم النحر ضحوة بالرى ، فالظهر أول صلاة تأتي عليه بعد انتهاء وقت التلبية (ويتم صبح آخر) أيام (التشريق) لأنها آخر صلاة يصلها بمنى (وبغيره كهو) أى غير الحاج (في الأظهر) تبعاً له (وفي قول) يكبر غير الحاج (من مغرب ليلة النحر) قياساً على التكبير ويتم أيضاً بصبح آخر أيام التشريق (وفي قول) يكبر (من صبح يوم عرفة ويتم بصبر آخر) أيام (التشريق) للاتباع

أى ويخرج بهذا القيد ما لو كانت في بيتها أو نحوها وليس عندها رجال أجنب فرفع صوتها به وهو ظاهر (قوله حتى يحرم الإمام) قال الشيخ عيرة : أى إلى انتهائه ، ثم ظاهرة استمرار التكبير ولو فحش تأخير الإمام للصلاة اهـ . وعبارة شرح الروض وغيره إلى تمام إحرام الإمام ، وقضيتها أنه عند شروع الإمام في التكبير يطلب التكبير من غير ما لم يتمه ولا يخلو عن وقفة في حق من أراد الصلاة معه وهو قريب منه تأمل . وعبارة شيخنا في شرح الإرشاد : إلى نطق الإمام بالراء من تكبير التحريم اهـ . وانظر لو أخر الإمام التحريم إلى الزوال أو ترك الصلاة . وفى حج : والذي يظهر أنه لو قصد ترك الصلاة بالكلية اعتبر في حقه تحريم الإمام إن كان ، وإلا اعتبر بطول الشمس ، ويحتمل الاعتبار به مطلقاً اهـ سم على منهج . وقول حج : إنه لو قصد ترك : أى من طلب منه التكبير وقوله ويحتمل الاعتبار به : أى بطول الشمس (قوله فالتكبير أولى ما يشتغل به) فلواتفق أن ليلة العيد ليلة جمعة جمع فيها بين التكبير وقراءة الكهف والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيشغل كل جزء من تلك الليلة بنوع من الثلاثة ويتخير فيما يقدمه ، ولكن لعل تقديم التكبير أولى لأنه شعار الوقت (قوله والثاني يمتد إلى حضور الإمام الخ) قال الخ : والثالث حتى يفرغ منها قبل ومن الخطبتين وهو فيمن لا يصل مع الإمام اهـ (قوله أكد من تكبير ليلة عيد الأضحى) أى المرسل (قوله ولا يسن ليلة القطر عقب الصلوات) أى من حيث الصلاة لا من حيث كونها ليلة العيد وعليه فيقدم أذكار الصلاة عليه كما تقدم عن حج (قوله المسمى بالتكبير المقيد) أى وهو أفضل من المرسل مطلقاً لشرفه بتبعيته للصلاة (قوله ويتم بصبح آخر أيام التشريق) معتمد (قوله كهو) ضعيف (قوله قياساً على التكبير) أى المرسل (قوله يكبر من صبح يوم عرفة) سكنوا عما لو أحرم بالحج في ميقاته الزمانى

(قوله وإن خالف المصنف في أذكاره الخ) كان الأولى تأنيبه عن حكاية مقابل الأصبح لأنه عينه ، ثم يقول : واختاره في الأذكار أو نحو ذلك (قوله بجماع الاستحباب) أى أصل الطلب في تلك الليلة لمطلق التكبير ، فالاستحباب هنا غير الاستحباب المذكور قبله ، إذ المراد به الاستحباب الخاص بإدبار الصلوات فاندفع ما قد بتوهم من لزوم الدور (قوله ويتم بصبح آخر التشريق) أى من حيث كونه حاجاً كما يؤخذ من العلة ، وإلا فن

(والعمل على هذا) في الأعصار والأمصاء؛ وفيه إشارة لترجيحه لاسيا أنه صححه في مجموعه واختاره في تصحيحه. وقال في الأذكار إنه الأصح وفي الروضة إنه الأظهر عند المحققين، وما انتضاه كلامه من انقطاع التكبير بعد صلاة العصر ليس بمراد، وإنما مراده به انتضاء وقت العصر، فقد قال الجويني في مختصره والغزالي في خلاصته أنه يكبر عقب فرض الصبح من يوم حرقة إلى آخر نهار الثالث عشر في أكل الأقوال، وهذه العبارة تفهم أنه يكبر إلى الغروب كما قلناه، ويظهر التفاوت بين العبارتين في القضاء بعد فعل العصر وما يفعل من ذوات الأسباب (والأظهر أنه) أي الشخص ذكرنا كان أم غيره حاضرا كان أم مسافرا منفردا أم غيره (يكبر في هذه الأيام للثلاثة والراتية) والمنذورة (والنافلة) تعمم بعد تخصيص المطلقة والمقيدة وذات السبب كتحية المسجد والحناسة لأنه شعار الوقت، ولا يلحق بذلك سجود التلاوة والشكر كما استثناهما الخامل وجرى عليه الشيخ في تحريره ومقابل الأظهر يكبر عقب القرائن خاصة مودة كانت أم مقضية من هذه الأيام أم من غيرها، لأن القرائن محصورة فلا يشق طلب ذلك فيها كالأذان في أول القرائن والأذكار في آخرها، واحتراز بقوله في هذه الأيام عما لو فاتته صلاة منها ففوضها في غيرها فلا يكبر كما في المجموع، بل قال: إنه لا خلاف فيه لأن التكبير شعار الوقت كما مر، ولو ترك التكبير عمدا أو سهوا عقب الصلاة تداركه وإن طال الفصل لأنه شعار الأيام لانتمة للصلاة، بخلاف سجود السهو، وهذا كله في التكبير الذي يرفع به صوته ويحمله شعارا لليوم، أما لو استغرق عمره بالتكبير في نفسه لم يمنع منه كما نقله في الروضة عن الإمام، وأقره ولو اختلف رأى الإمام والمأموم في وقت ابتداء التكبير تبع اعتقاد نفسه (وصيغته المحوية) أي المسنونة كما في المحرر (الله أكبر الله أكبر الله أكبر) ثلاثا في الحليد ولوروده عن جابر وابن عباس، وفي التقديم يكبر مرتين ثم يقول (لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر) مرتين (والله الحمد، ويستحب أن يزيد) بعد التكبير الثالثة الله أكبر (كثيرا) كما في الشرحين والروضة: أي بزيادة الله أكبر قبل كثيرا (والحمد

وهو أول سؤال فهل يلبي لأنها شعار الحاج أو يكبر؟ فيه نظر، والأقرب الأول لما ذكر من التعليل (قوله والعمل على هذا) معتمد (قوله كما قلناه) لكنها تفهم أنه لا يكبر بعد فجر حرقة وقبل فرض الصبح، وقد نقل سم على منبج خلافة وصارته الوجه وفاقا له أنه يدخل وقت التكبير بفجر حرقة وإن لم يصل الصبح حتى لو صلى فائتة مثلا قبل الصبح كبر عقبها والله أعلم، وأنه لا يخرج إلا بالغروب آخر أيام التشريق كالذبيح اهـ (قوله تعمم بعد تخصيص) أي ذكر النافلة بعد الراتية تعمم بعد النسخ، وقوله المطلقة يدل من قوله المصنف النافلة (قوله تداركه) أي فما بقي إلى آخر أيام التشريق (قوله أما لو استغرق عمره بالتكبير) أي ولو بالميتة الآتية (قوله بعد التكبيرة الثالثة) أي مع ما يتصل بها صحيح. يعني من قوله لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر (والله الحمد الخ. قال سم عليه: عبارة العباب فرع صفة التكبيرين: أي المرسل والمقيد الله أكبر ثلاثا نسقا، ويحسن أن يزيد الله أكبر كثيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اهـ. ثم قال: ويتحصل حينئذ أن صورة ترتيب هذا التكبير هكذا: الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر والله الحمد، الله أكبر كثيرا، والحمد لله كثيرا، وسبحان الله بكرة وأصيلا، لا إله إلا الله، ولا نعبد إلا إياه

المعلوم أنه بعد ذلك كثير فيطلب منه التكبير المطلوب من كل أحد إلى آخر ما يأتي فتنبه (قوله والحناسة) مطوَّف على قول المتن للثلاثة (قوله بعد التكبيرة الثالثة) قال في التحفة: أي وما بعدها ما ذكر إن أتى به (قوله بزيادة الله أكبر كثيرا) هذا تفسير لأصل قول المصنف أن يزيد كثيرا وليس مراده الزيادة على ما ذكره المصنف وإلا لم يأت

لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلًا) كما قاله عليه الصلاة والسلام على الصفا ، ومعنى بكرة وأصيلًا : أول النهار وآخره ، وقيل الأصيل ما بين العصر والمغرب . ويسن أن يقول أيضا بعد هذا : لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ، لا إله إلا الله وحده صديق وعده . ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ، لا إله إلا الله والله أكبر . وإذا رأى شيئا من بهيمة الأنعام في عشر ذي الحجة سن له التكبير ، قاله صاحب التنبية وغيره ، وظاهر أن من علم كنه رأى ، فالتعبير بها جرى على الغالب (ولو) شهد أو (شهدوا يوم الثلاثين) من رمضان (قبل الزوال بروية الهلال) أى هلال شوال (الليلة الماضية أفطرتنا) وجوبا (وصلينا العيد) ندبا حيث كان ثم زمن يسع الاجتماع والصلاة بل أو ركعة وتكون أداء (وإن شهدوا) أى أو شهدا (بعد الغروب) أى غروب

الخ اه . لكن ظاهر كلام الشارح كائنى أن يتم بلا إله إلا الله والله أكبر (قوله ونصر عبده) زاد سم الغزى على أى شجاع : وأزعّ جنده وهزم الخ ، ولم يتعرض له حجج وسم وغيرهما فيما علمت فليراجع (قوله لا إله إلا الله والله أكبر) صريح كلامهم أنه لا تنب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبير لكن العادة جارية بين الناس بإتيانهم بها بعد تمام التكبير ، ولو قيل باستحبابها عملا بظاهر ورفعنا لك ذكرك وعملا بقولهم إن معناه لا ذكر إلا وتذكرمى لم يكن بعيدا ، ثم رأيت في القوت للأذرى مناصبه عند قول المصنف بهل ويكبر الخ : روى البيهقي بإسناد حسن أن الوليد بن عقبة خرج يوما على عبد الله وحذيفة والأشعري فقال : إن هذا العبد غدا فكيف التكبير ؟ فقال عبد الله بن مسعود : تكبر وتحمد ربك وتصل على النبي وتدعو وتكبر وتفعل مثل ذلك اه . . ولا دلالة فيه على استحباب الصلاة بعد التكبير الذى ليس فى صلاة ، وإنما يدل على أنه إذا فصل بين التكبيرات فصل بالثناء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم فى قول الشارح ، ولو قال ما اعتاده الناس وهو الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلًا وصلى الله وسلم على سيدنا محمد تسليما كثيرا لكان حسنا (قوله من بهيمة الأنعام) والأنعام الإبل والبقر والغنم (قوله فى عشر ذي الحجة) قضيته أنه لا يكبر لرويتها فى أيام التشريق وظاهره أيضا وإن لم يميز فى الأصححة لأن الغرض منه التذكير بهذه النعمة ، ولعل الحكمة فى طلب التكبير هنا دون غيره من الأذكار أنهم كانوا يتقربون لأهلهم بالبيع عندها فأشير لفساد ذلك بالتكبير ، فإن معناه : الله أعظم من كل شيء فلا يليق أن يتقرب لغيره ، ووجه الأول أنه يَدْخُل يوم النحر دخل وقت التضحية فينبأ مريدها لفعلها . والحكمة فى طلب التكبير عند رؤية بهيمة الأنعام فى عشر ذي الحجة استحضار طلبها فيه ثم الاشتغال به حقا لفعل التضحية عند دخول وقتها ، ووجه الثانى أن رؤية ماهو من جنس بهيمة الأنعام ولو سخط منه على أن ذبح ماهو من هذا النوع شعار لهذه الأيام وتعظيم له تعالى (قوله سن له التكبير) أى كأن يقول الله أكبر فقط كما قاله ابن عجيل والرعى وهو المعتمد ، وقال الأزرقي : يكبر ثلاثا (قوله فالتعبير بها) أى الروية (قوله يوم الثلاثين) أى وقيلوا اه حج وسياق (قوله حيث كان ثم زمن يسع الاجتماع) قال عميرة : أى إذا أرادوا الصلاة جماعة وإلا فلكل أن يصلى منفردا اه سم على منبج . وقول سم هنا : فلكل أن يصلى : أى يسن له ذلك ، وعبارة شرح الروض ويغنى فيها لو بقى من وقتها ما يسها أو ركعة منها دون الاجتماع أن يصلها وحده أو بمن تيسر حضوره لتقع أداء

لخمس يوم الثلاثين برؤية هلال شوال الليلة الماضية (لم تقبل الشهادة) في صلاة العيد خاصة لأن شوالاً قد دخل وقتنا وصوم ثلاثين قد تم فلا فائدة في شهادتهم إلا المنع من صلاة العيد فلا تقبلها ونصليها من الغد أداء، وليس يوم الفطر أول شوال مطلقاً بل يوم يفطر الناس، وكذا يوم التحر يوم يصحون، ويوم عرفة الذي يظهر لم أنه هو وإن كان العاشر، واحتجوا به بما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم «الفطر يوم يفطر الناس، والأصحى يوم يصحى الناس» وروى الشافعي رضي الله عنه وعرفة يوم يعرفون. قال الشيخ: وينبغي فيها لو بقي ميسعاً أو ركعة منها دون الاجتماع أن يصليها وحده أو بمن تيسر حضوره لنقض أداء ثم يصليها مع الناس، ثم رأيت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي اه. ولعله مستثنى من قولهم على إعادة الصلاة حيث بقي وقتها، إذ العيد غير متكرر في اليوم واللييلة فوسمخ فيه بذلك، أما الحقوق والأحكام المتعلقة بالهلال كالتعليق والعدة والإجارة والعنق فتثبت قطعاً (أو شهدوا) (بين الزوال والغروب) أو قبله بزمان لا يسع صلاة العيد أو ركعة منها كما مر قبلت الشهادة (وأفطرنا) وجوباً (وفاتت الصلاة) أداء (ويشرع قضاءها متى شاء) مريده في باقي اليوم وفي الغد وما بعده ومتى اتفق (في الأظهر) كبقية الرواتب، والأكل قضاؤها في بقية يومهم إن أمكن اجتماعهم فيه، وإلا قضاؤها في الغد أكل ثلاث بقوت على الناس الحضور. قال الشيخ: والكلام في صلاة الإمام بالناس لا في صلاة الآحاد، فاندفع الاعتراض بأنه ينبغي فعلها عاجلاً مع تيسر ومنفرداً إن لم يجد أحداً ثم يفعلها غداً مع الإمام، ومقابل الأظهر لا يجوز قضاؤها بعد شهر العيد، ونص على هذه المسألة هنا وإن دخلت في عموم قوله في باب صلاة النفل، ولو فات النفل المؤقت ندب قضاؤه لتأكد أمر ذلك هنا بدليل مقابل الأصح أنها فرض كفاية وتوطئة لقوله (وقيل في قول) لا تقوت بل (تصل من الغد أداء) لأنه يكثر الغلط في الهلال فلا بقوت به هذا الشعر العظيم، والمعون عليه التعديل لا الشهادة، فلو شهد اثنان قبل الغروب وعد لا بعده فالعبرة بوقت التعديل لأنه وقت جواز الحكم بشهادتهما فتصل من الغد أداء، ولا ينافية مالمو شهدا بحق وعدلا بعد موتها حيث يحكم بشهادتهما، إذ الحكم إنما هو بشهادتهما بشرط تعديلها، والكلام إنما هو في أثر الحكم من الصلاة خاصة، وأيضا فالصلاة تفعل بكل تقدير مع قولنا إن العبرة بوقت التعديل، بخلاف مسألة الموت لو لم تنتظر للشهادة لزم فوات الحق بالكيفية، وما يتعلق بهذا الباب التهنئة بالعيد، وقد قال القموي: لم أر لأصحابنا كلاماً في التهنئة بالعيد والأعوام والأشهر كما يفعله الناس، لكن نقل الحافظ المنذرى عن الحافظ المقدسى أنه أجاب عن ذلك بأن الناس لم يزلوا مختلفين فيه، والذي أراه أنه مباح لاسنة فيه ولا بدعة اه. وأجاب عنه شيخ الإسلام حافظ عصره ابن حجر بعد اطلاعه على ذلك بأنها مشروعة، واحتج له بأن البيهقي عقد لذلك باباً فقال: باب ما روى في قول الناس بعضهم لبعض في يوم العيد تقبل الله منا ومنك، وساق ما ذكره من أخبار وآثار ضئيلة لكن مجموعها يحتاج به في مثل ذلك، ثم قاله:

ثم يصليها مع الناس اه. وسأيت في كلام الشارح أيضاً (قوله في صلاة العيد خاصة) قضيته أنه لا يجوز فعلها ليلاً لا منفرداً ولا في جماعة، ولو قيل بجواز فعلها ليلاً سيما في حق من لم يرد فعلها مع الناس لم يبعد بل هو الظاهر، ثم رأيت سم على منج استشكل تأخيرها من أصله قال: ثم رأيت الأسنوي استشكل ذلك ونقل كلامه فليراجع (قوله كالتعليق والعدة) قال عميرة: زاد الأسنوي وكجواز التضحية وجوب لإخراج زكاة الفطر قبل الغد اه. أقول: والظاهر جواز صومه في عيد الفطر اه سم على منج (قوله بأنه ينبغي فعلها) لا يقال: هذا مكرر مع قوله قبل قال الشيخ: وينبغي فيها لو البخ. لأننا نقول: الفرض ما ذكر هنا دفع الاعتراض وما ذكره ثم بيان استحبابها بعد الشهادة (قوله ثم يفعلها غداً مع الإمام) فرض الكلام فيها لو أدرك في وقتها ركعة وقضيته أنه لو لم يدرك منها ذلك لا يكون الأولى في حقه فعلها منفرداً مع جماعته، بل الأكل تأخيرها ليفعلها جماعة (قوله تقبل الله منا ومنك) قوله كبيراً (قوله وينبغي فيها لو بقي ميسعاً) أي فلياً لو شهد قبل الزوال (قوله ثم يصليها مع الناس) أي بعد الزوال قضاء كما يأتي:

ويحتج لعموم الّهنة لما يحدث من نعمة أو ينلغ من نعمة بمشروعية عبود الشكر والتعزية ، وبما في الصحيحين عن كعب بن مالك في قصة توبته لما تخلف عن غزوة تبوك أنه لما بشر بقبول توبته ومضى إلى النبي صلى الله عليه وسلم قام إليه طلحة بن عبيد الله فهناه .

باب صلاة الكسوفين

كلما في النسخ المعتمدة ، ووقع في بعض النسخ الكسوف بالافراد ومراده به الجنس ، ويقال فيها خسوفان ، وقيل الكسوف للشمس والخسوف للقمر وهو أشهر ، وقيل عكسه ، وقيل الكسوف أوله والخسوف آخره ، وكسوف الشمس لاحقيقة له عند أهل الهيئة فإنها لا تتغير في نفسها وإنما القمر يحول بيننا وبينها ، وخسوفه له حقيقة فإن ضوءه من ضوءها وسببه حيولة ظل الأرض بينها وبينه بنقطة التقاطع فلا يبقى فيه ضوء البتة ، وكان هذا هو السبب في إثباته في الترجمة بناء على مامر من مقابل الأشهر . والأصل في ذلك قوله تعالى - لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن - أي عند كسوفهما ، وقوله صلى الله عليه وسلم « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياة ، فإذا رأيتم ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم » (هي سنة) مؤكدة لذلك في حق من يخاطب بالمكتوبات الخمس ولو عبدا أو امرأة أو مسافرا ، ولأنه صلى الله عليه وسلم

أي ونحو ذلك مما جرت به العادة في الّهنة ومنه المصافحة ، ويؤخذ من قوله في يوم العيد أنها لا تطلب في أيام التشريق وما بعد يوم عيد الفطر ، لكن جرت عادة الناس بالتهنة في هذه الأيام ، ولا مانع منه لأن المقصود منه التودد وإظهار السرور ، ويؤخذ من قوله أيضا في يوم العيد أن وقت التهنة يدخل بالفجر لا بليلة العيد خلافا لما يبعض الموماش فليراجع (قوله فهناه) أي وأقره صلى الله عليه وسلم .

باب صلاة الكسوفين

(قوله صلاة الكسوفين) أي وما يتبع ذلك كما لو اجتمع عيد وجنازة (قوله وقيل عكسه) وقيل الخسوف للكل والكسوف للبعض سم على منج اه . وظاهره أنه في كل من الشمس والقمر (قوله وكان هذا هو السبب) أي وهو إنكارهم لكسوف الشمس (قوله والأصل في ذلك الخ) يتأمل وجه الدلالة من الآية ، فإن قول الشارح : أي عند كسوفهما ليس فيها ما يدل عليه الظاهر منها أنها سيقف الرد على من يعبد الكواكب . نعم إن كان سبب نزول الآية ذلك فقريب (قوله لموت أحد ولا لحياة) عبارة الفتح : قوله ولا لحياة استشكلت هذه الزيادة . لأن السياق إنما ورد في حق من ظن أن ذلك لموت سيدنا إبراهيم ولم يذكروا الحياة . والجواب أن فائدة ذكر الحياة دفع توهم من يقول : لا يلزم من نفي كونه سببا للفقد أن لا يكون سببا للإيجاد ، فعمم الشارع النفي لدفع هذا التوهم انتهى (قوله مؤكدة لذلك) أي للخبر السابق الآية . ولعل وجه الدلالة على التأكيد من الخبر ما أشار إليه من تكرير

باب صلاة الكسوفين

(قوله بناء على مامر من مقابل الأشهر) يعني المعبر عنه بقوله وقيل عكسه إذ هو المقابل الحقيقي (قوله ولا لحياة) إنما ذكره وإن كان المناسب الاختصار على ذكر الموت ، إذ القصد من هذا الحديث خشية اعتقاد أن الكسوف وقع لموت لسيدنا إبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم لذكره مقابله كما يقول الإنسان إذا قيل له كل لآكل

فعلها لكسوف الشمس كما رواه الشيخان ، ونسوف القمر كما رواه ابن حبان ، ولأنها ذات ركوع ويمدح لا أذان لها كصلاة الاستسقاء وصرفه عن الوجوب مأمور في العيد ، وقول الإمام لا يجوز تركها محمول على الكراهة ، إذ المكروه غير جائز جوازاً مستوى الطرفين (فيحرم بنية صلاة الكسوف) مع تعيين أنه كسوف شمس أو قمر نظير مأمور في أنه لا بد من نية صلاة عيد الفطر أو النحر ، ونص على ذلك هنا لندره هذه الصلاة ولا فقد علم بما مر في صفة الصلاة (ويقرأ) بعد الافتتاح والتعوذ (القائمة ويركع ثم يرفع) رأسه من الركوع (ثم يعتدل ثم يقرأ القائمة) ثانياً (ثم يركع) ثانياً أقصر من الأول (ثم يعتدل) ثانياً قائلاً فيها سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد كما في الروضة ، وهو المعتمد خلافاً لما وردى في أنه لا يقول ذلك في الرفع الأول بل يرفع مكبراً لأنه ليس اعتدالاً ، (ثم يسجد) السجدين وبأقوى الطمأنينة في محالها (فهذه ركعة ثم يصلي) ركعة (ثانية كذلك) للاتباع (ولا يجوز زيادة ركوع ثالث) فأكثر (فمأدى) أى طول مكث (الكسوف ولا تقصه) أى تقص ركوع من الركوعين المنويين (للانجلاء في الأصح) كما في سائر الصلوات حيث لا يزداد على أركانها ولا ينقص منها ، ومقابل الأصح

ذلك حتى ينكشف ما بهم إلا أن حله على ظاهره من التكرار مناف لما يأتي أنها لاتعاد إلا في جماعة كما في المكتوبة (قوله وصرفه) أى ماذكر من الأحاديث (قوله مأمور في العيد) أى من قوله والعصاف عن الوجوب غير ه هل على غيرها ؟ قال لا إلا أن تطوع ، (قوله وقول الإمام) أى الشافعي اه حج وفي نسخة صحيحة : وقول إمامنا لا يجوز الخ . وعبارة شرح المنهج : وحملوا قول الشافعي في الأم لا يجوز تركها على كراهته لتأكدها ليوافق كلامه في مواضع أخر (قوله ولا فقد علم مما مر) فيه رد لقول الشيخ عميرة هذه مسألة مكررة في الكتاب (قوله ربنا لك الحمد) أى إلى آخر ذكر الاعتدال اه على وحج . أقول : وينبغي أن يأتي فيه ما تقدم من التفصيل بين المنفرد وإمام غير محصورين الخ لأن هذا لم يرد بخصوصه ، بخلاف تكرير الركوع وتطويل القراءة فلا يتوقف على رضا المأمومين لو روده (قوله لا يقول ذلك في الرفع الأول) أى في كل من الركعتين كما يقتضيه قوله لأنه ليس اعتدالاً وقوله بل يرفع مكبراً . قال الشيخ عميرة : ونقله الماوردي عن النص .

[فرع] لو اقتضى إمام لا يعرف الكيفية التي نواها أى كسوة الظهر أم بقيامين وركوعين فيحتمل وهو الظاهر عدم انعقاد صلاته لثروده في النية حالة الإحرام وهو المعتمد ، ويحتمل انعقادها مطلقة ثم ينظر ماذا يفعل الإمام فبقيعه فيه ، وعلى هذا لو بطلت صلاة إمامه أو اقتضى به في التشهد فهل تبطل صلاته لتعذر العلم بما يفعله أو تبق على الصحة ويخير ؟ فيه نظر ، ولا يبعد الثاني هذا وسيأتي عن سم أن الأقرب صحة النية وبطلان صلاته إذا بطلت صلاة إمامه ولم يعلم ما نواه .

[فرع آخر] لو نذر أن يصلحها كسوة الظهر تعين فعلها كذلك .

[فرع آخر] لو نذر صلاة الكسوف وأطلق فهل تحمل على الكيفية الكاملة أو الأكل أو يتعذر نفيه مطلقاً ويخرج من العهدة بكل من الكيفيات الثلاث ؟ فيه نظر ، والظاهر الثالث كما لو نذر صدقة أو صوماً أو نحوهما فإنه يخرج في كل عن عهدة النذر بأقل ما ينطلق عليه الاسم وبما زاد عليه ، ثم رأيت في سم على بهجة مانصه : قوله إذا شرع فيها بنية هذه الزيادة ، لكن أتى شيخنا الشباب الرملي بأنه إذا أطلق انعقدت على الإطلاق ويغير بين أن

ولا أشرب ، أو قيل له أنت فعلت كذا لا فعلت ولا تركت وهذا أولى بما في حاشية الشيخ (قوله وصرفه عن الوجوب مأمور في العيد) وتقدم ما فيه

يزاد وينقص . أما الزيادة فلأنه عليه الصلاة والسلام صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات ، رواه مسلم وفيه أربع ركوعات أيضا ، وفي رواية : خمس ركوعات ، ولا عمل للجمع بين الروايات إلا الحمل على الزيادة فتأدى الكسوف . قال في المجموع : وأجاب الجمهور بأن أحاديث الركوعين أصح وأشهر فقلمت على بقية الروايات ، وبأن أحاديثنا محمولة على الاستحباب والحديثين على بيان الجواز . قال : ففيه تصريح بأنه لو صلاها ركعتين

بصليا كسنة الظهر وأن يصلها بالكيفية المعروفة ، وأفتى بأنه لو أطلق نية الوتر انحطت على ثلاث لأنها أقل الكمال فيه اه . وجزم بعضهم : أى وهو حج بأنه إذا أطلق فعلها كسنة الظهر وإنما يزيد إن نواها بصفة الكمال ، ويؤخذ مما أفتى به شيخنا صحة إطلاق المأموم نية الكسوف خلف من جهل هل نواه كسنة الظهر أو بالكيفية المشهورة المعروفة ، لأن إطلاق النية صالح لكل منهما ، وينحط على ما قصده الإمام أو اختاره بعد إطلاقه منهما لوجوب تبينه له ، وإن بطلت صلاة الإمام أو قارقه عقب الإحرام وجهل ما قصده واختاره فيتجه البطلان ، ويمكن أن يفرق بين ما أفتى به في الكسوف وفي الوتر باستواء الصلاتين في الأول في عدد الركعات وإن اختلفت في الصفة بخلاف الثاني ، وإذا أطلق المأموم نيته خلف من قصد الكيفية المعروفة وقتلنا بصلته ذلك كما هو قضية فتوى شيخنا وأراد المأموم مغارة الإمام قبل الركوع وأن يصلها كسنة الظهر فهل يصح ذلك؟ فيه نظر والصحة محتملة وإن امتنع عليه فعلها كسنة الظهر مادام في القبلة ، ويحتمل المنع وهو المتمد ، وأن نيته خلف من نوى الكيفية المعروفة تنحط على الكيفية المعروفة فليس له الخروج عنها وإن فارق اه (قوله وفيه) أى مسلم (قوله وبأن أحاديثنا) أى التى استدلنا بها (قوله والحديثين) هما قوله ثلاث ركوعات وقوله وفيه أربع الخ ، هنا ولي تأمل قوله والحديثين الخ مع قول المصنف ولا يجوز زيادة ركوع الخ ، ويمكن الجواب بأنه مبنى على الرجوح ، وعبارة سم على منج نصها : قوله وبمحلهما على الجواز . قال عميرة : هذا لم يذكره الجلال المحلى وغيره إلا في حديث الركعتين كسنة الظهر اه . قال هـ : هذا ذكره في شرح مسلم والمذهب خلافه اه . وفي حج نقل في شرح مسلم عن ابن المنذر وغيره أنه يجوز فعلها على كل واحد من الأنواع الثابتة لأنها جرت في أوقات والاختلاف محمول على جواز الجميع . قال : وهذا أقوى اه . وفي شرح الروض : وعلى ما مر من تعدد الواقعة الأولى أن يجاب بمحلهما على ما إذا أنشأ الصلاة

(قوله قال في المجموع وأجاب الجمهور الخ) هنا سقط ، قبل كلام المجموع في نسخ الشارح ، لأن ما في المجموع إنما هو جواب عن أحاديث التقص لا عن أحاديث الزيادة وإن حسن أول الجوابين لأحاديث الزيادة أيضا ، ويدل على السقوط ذكره الاستدلال على الزيادة مقرونا بإما المؤذنة بمقابل لها . والحاصل أنه سقط من نسخ الشارح الجواب عن أحاديث الزيادة والاستدلال لجواز التقص الذى قال به مقابل الأصح ، وعبارة المحلى : والثاني يزاد وينقص ، ثم قال : وما في رواية لمسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات ، وفي أخرى له أربع ركوعات ، وفي رواية لأبي داود وغيره خمس ركوعات . أجاب الأئمة عنها بأن روايات الركوعين أشهر وأصح فقلمت ، وما في حديثي أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين : أى من غير تكرير ركوع كما قال به أبو حنيفة . قال في شرح المهلب : أجاب عنهما أصحابنا بجوابين : أحدهما أن أحاديثنا أشهر وأصح وأكثر رواة . والثاني أننا نعمل أحاديثنا على الاستحباب ، والحديثين على بيان الجواز إلى آخر ما في الشارح . فتراده كالشارح بالحديثين حديثي أبي داود وغيره في التقص ،

كسنة الظهر ونحوها صحت صلاته وكان تاركاً للأفضل انتهى . قال في التوشيح : ويظهر أن يقال الركعتان بهذه الكيفية أدنى الكمال المأني به بخاصة صلاة الكسوف ويدونها يؤدي أصل سنة الكسوف فقط ، وتبج العراق . قال بعضهم : صلاة الكسوف لها كيفيتان مشروعتان : الأولى وهي الكاملة هي ذات الركوعين ، فإذا أحرم بالكيفية الكاملة لم تجز الزيادة على الركوعين ولا التقص على الأصح ، لأن الزيادة والنقص إنما تكون في التفل المطلق وهذا نفل مقيد فأشبه ما إذا نوى الوتر لحلى عشرة ركعة أو تسعاً أو سبعاً فإنه لا يجوز الزيادة ولا التقص . الثانية أن يصلها ركعتين كركعتي الجمعة والعيدين ويدونها كذلك ، فيتأدى بها أصل السنة كما يتأدى أصل الوتر بركعة ، وحينئذ ما اقتضاه كلام المنهاج والروضة تبعاً للوافي وكلام شرح المهذب الأول من المنع محمول على من نوى الأكل فلا يجوز له الاختصار على الأقل ، وما اقتضاه كلام شرح المهذب الثاني من الجواز محمول على ما إذا نواها ركعتين اه . وما نقل عن بعضهم جار على القواعد ، وأقوى الوالد رحمه الله تعالى بجواز الأمرين لمن نوى صلاة الكسوف وأطلق ، وعلم ما نقرر امتناع تكريرها لبطء الانجلاء وأما خبر النعمان الدال على جوازه وهو أنه صلى الله عليه وسلم جعل يصل ركعتين ركعتين ويسأل عنها هل تجلث ؟ رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيح

بنية تلك الزيادة كما أشار إليه السبكي وغيره اه . وعليه فلا يرد أن قوله والحديثين على بيان الجواز غالف لقول المصنف ولا تجوز زيادة النخ ، لأن ما في المتن مصور بما إذا نواها بركوعين ، وهذا محمول على ما إذا نواها ابتداء بثلاث ركوعات فلا تخالف ، ومع ذلك فالمذهب خلافه (قوله قال في التوشيح) أي التاج ابن السبكي (قوله كركعتي الجمعة والعيدين) أي في أن كل ركعة بركوع (قوله وكلام شرح المهذب الأول) هو قوله قال في المجموع وأجاب النخ ، والثاني قوله صحت صلاته (قوله وما نقل عن بعضهم) أي ما لم يتقدم في كلامه ، أو المراد ما نقل عن بعضهم من قوله قال بعضهم النخ ، وفي نسخة وما نقل عن بعضهم جار على القواعد وأقوى الوالد النخ (قوله لمن نوى صلاة الكسوف وأطلق) وخرج بذلك ما لو نوى واحداً لا بعينه فإنه لا تتعقد صلاته لترده في النية . وقال سم على حجج : وإذا أطلق وقتنا بما أفق له شيخنا فهل يتعين لإحدى الكيفيتين بمجرد قصد إليها بعد إطلاق النية أو لابد من الشروع فيها في تعيينها بأن يكرر الركوع في الركعة الأولى ، بل بأن يشرع في القراءة بعد اعتداله من الركوع الأول من الركعة الأولى بقصد تلك الكيفية ؟ فيه نظر ، ويتبع الثاني اه . أقول : ولو قيل بالأول بل هو الظاهر وينصرف بمجرد قصد والإرادة لما عينه لم يبعد قياساً على ما لو أحرم بالحج وأطلق فيصح وينصرف لما صرفه إليه بمجرد القضاء والإرادة ولا يتوقف على الشروع في الأعمال وعلى ما لو نوى فلا يزيد وينقص بمجرد قصد والإرادة وعبارته على منج : فرع متى مر على أنه إذا أطلق نية الكسوف ولم يقصد في نيته أن يكون كسنة الظهر ولا على الهيئة الكاملة انعقدت على الإطلاق وله فعلها كسنة الظهر وبالهيئة الكاملة ، وفرق بين التخيير هنا وبين ما مشى عليه فيما إذا أطلق نية الوتر أنه يعتقد على الثلاث بأن الكيفيتين هنا سواء في عدد الركعات وإنما اختلفا في الصفة ولا كذلك هناك . وأقول : قد يتبعه انتقادها بالهيئة الكاملة لأنها الأصل والمفاضلة اه (قوله

وهذا يندفع ماتحله الشيخ في الحاشية بناء على أن لاسقط (قوله وهي الكاملة) أي بالمعنى الشامل لأدنى الكمال ولغايتة بدليل مقابله بالركعتين كركعتي الجمعة والعيدين فقط فلا تنافي بينه وبين ما مر عن التوشيح (قوله وكلام شرح المهذب الأول) أي ما نقله من جواب الجمهور الأول بأن أحاديث الركوعين أصح وأشهر . وقوله وما اقتضاه كلام شرح المهذب الثاني : أي ما نقله عنهم من أبواب الثاني بمحمل أحاديثنا على الاستحياء والحديثين

فأجاب عنه الوالد رحمه الله تعالى بأنه يحتمل أن ماصلاه بعد الركعتين لم ينو به الكسوف ، فإن وقائع الأحوال إذا تطرق إليها الإجماع كسأها ثوب الإجمال وسقط بها الاستدلال . نعم لو صلاها وحده ثم أدرأها مع الإمام صلاها كما في المكتوبة ، نقله في المجموع عن نص الأم ، قاله الأذري . وقضيته أنه لا فرق بين إدراكه قبل الانجلاء وإدراكه بعده ، ولعله أراد الأول ولا فهو افتتاح صلاة كسوف بعد الانجلاء ، قال : وهل يعيد المصلب جماعة مع جماعة يدرأها ؟ فيه نظر اه . وقضية التشبيه في الأم أنه يعيدها على الأصح ، وإنما نص على المنفرد لأنه محل وفاق وجريا على الغالب ، ثم ما قيل من أن تجويز الزيادة لأجل تهادى الكسوف إنما يأتي في الركعة الثانية ، أما الأولى فكيف يعلم فيها التهادى بعد فراغ الركوعين ، رد بأنه قد يتصور بأن يكون من أهل الخبرة بهذا الفن واقتضى حسابه ذلك (والأكمل) في فعلها (أن يقرأ في القيام الأول) كمنص عليه في الأم وغيرها (بعد الفاتحة) وما قبلها من افتتاح وتعوذ (البقرة) بكاملها إن أحسنها ولا قلندرها ، وفي كلامه دلالة على جواز أن يقال سورة البقرة وهو كذلك وإن اختار بعضهم أن يقال السورة التي يذكر فيها البقرة (و) أن يقرأ (في) القيام (الثاني كاتمي آية منها) معتدلة (و) في القيام (الثالث) مثل (مائة وخمسين) منها (و) في القيام (الرابع) مثل (مائة) منها (تقريبا) ولا يتعين ذلك ، فقد نص في البوطي والأم والمختصر في محل آخر أنه يقرأ في الثانية آل عمران أو قلندرها إن لم يحسنها ، وفي الثالث النساء أو قلندرها إن لم يحسنها ، وفي الرابع المائدة أو قلندرها إن لم يحسنها ، وما نظر به فيها تقرر من أن النص الأول فيه تطويل الثاني على الثالث وهو الأصل ، إذ الثاني فيه مائتان وفي الثالث مائة وخمسون ، والنص الثاني فيه تطويل الثالث على الثاني ، إذ النساء أطول من آل عمران ، وبين النصين على ما تقرر تفاوت كبير يرد بأنه يستفاد من مجموع النصين تخيير بين تطويل الثالث على الثاني ونقصه عنه ، ويؤيده قول السبكي ثبت بالأخبار

كسأها ثوب الإجمال (أي صيرها جملة وهو لا يستدل به) قوله ولعله أراد الأول (هو قوله إدراكه قبل الانجلاء) قوله وقضية التشبيه (هو المذكور في قوله كما في المكتوبة) قوله أنه يعيدها (يظهر مجيء شروط المعادة هنا ، ويظهر أنه لو أنجلت وهم في المعادة أموها معادة كما لو أنجلت وهم في الأصلية ، ويفرق بين هذا وبين ما لو خرج الوقت وهم في إعادة المكتوبة حيث قيل بالبطان بأنه في المكتوبة ينسب لتقصير حيث شرع فيها في وقت لا يسعها أو يسعها وطول حتى خرج الوقت ، بخلاف ما هنا فإن الانجلاء لا طريق له إلى معرفته ولا نظر إلى أنه قد يكون من علماء الهيئة لأن أهل السنة لا يعولون على ذلك) قوله إنما يأتي في الركعة الثانية (أي بل قد يقال بعدم تأنيته في الثانية أيضا ، لأن تحقق التهادى إنما يكون بالسلام ، لأنه وإن لم تنجل بعد الركوع الثاني جاز أن تنجل في السجود ، ومن ثم لم يخص حج الإشكال بواحدة من الركوعين ، لكنه عبر بما يقتضي تأنيته في النقصان حيث قال : وصورة الزيادة والنقص على المقابل أن يكون من أهل الحساب إلى آخر ما ذكر اه . ولا حاجة للتصوير بذلك في النقص لأنه قد يكون عند الانجلاء وهو مشاهد فلا يحتاج إلى الحساب) قوله إن أحسنها (أي فإن قرأ قلندرها مع إحسانها كان خلاف الأولى) قوله أن يقال سورة البقرة (يتأمل من وجه الدلالة فإنه لم يذكر لفظ سورة ، وقد ذكر غيره في نحو ما ذكر أنه يدل على أن يقال البقرة مثلا بلا ذكر السورة أصلا خلافا لمن كره ذلك ، وعليه فكان الأولى أن

على بيان الجواز) قوله من أن تجويز الزيادة لأجل تهادى الكسوف (أي بناء على مقابل الأصح) قوله وفي كلامه دلالة على جواز أن يقال سورة البقرة (وجه الدلالة أنه إذا جاز أن يقال البقرة من غير ذكر السورة مع أن هناك من يوجب إضافة سورة إليها كما مر في الشارح في باب الجمعة في سورة الكهف فجوازه مع ذكر السورة أولى ، والقصد إنما هو الرد على البعض المذكور في اختياره ما ذكره بعد ، فلا فرق في الرد عليه بين إضافة سورة إليها

تقدير القيام الأول بشح البقرة وتطويله على الثاني والثالث ثم الثالث على الرابع ، وأما نقص الثالث على الثاني أو أو زيادته عليه فلم يرد فيه شيء ، فلاحظه لابعده في ذكر سورة النساء فيه وآل عمران في الثاني ، ويسن له التهوؤ في القيام الثاني من كل ركعة (ويسبح في الركوع الأول) من الركوعات الأربع في الركعتين (قدر مائة من البقرة ، وفي الركوع الثاني) قدر (ثمانين) منها (وفي الركوع الثالث) قدر (سبعين) منها بالسین أوله (و) في الركوع (الرابع) قدر (خمسين) منها (تقريبا) في الجميع لثبوت التطويل من الشارع من غير تقدير ، والأوجه اعتبار الوسط المعتدل في الآيات دون طولها وقصرها ، ولهذا قال ابن الأستاذ : وتكون الآيات مقتصدة ، وجزم به الأذري : (ولا يطوّل السجدة في الأصح) كالجلوس بينهما والاعتدال من الركوع الثاني (قلت : الأصح تطويلها) كما قاله ابن الصلاح (وثبت في الصحيحين) في صلاته صلى الله عليه وسلم لكسوف الشمس من حديث أبي موسى (ونهى في) كتاب (البويطي) وهو يوسف أبو يعقوب ابن يحيى القرشي من بوط قرية من صعيد مصر الأدنى . كان خليفة الشافعي رضي الله عنه في حلقة يعلّم . مات سنة اثنين وثلاثين ومائتين (أنه يطولها نحو الركوع الذي قبلها ، والله أعلم) قال البيهقي : والسجود الأول كالركوع الأول ، والسجود الثاني كالركوع الثاني ، واختاره في الروضة ، وظاهر كلامهم كما قاله الأذري استحباب هذه الإطالة وإن لم يرض المأمومون بها ، وقد يفرق بينها وبين المكتوبة بالنمرة ، أو بأن الخروج منها أو تركها إلى خيرة المقتدي بخلاف المكتوبة ، ونظيره مدفوع بأن القياس مأمّر في الجملة والعيد أنه لا يفتقر إلى رضاهم ككل ما ورد الشرع بخصوص شيء فيه (وتس جماعة) بنصبه على التمييز المحوّل عن نائب الفاعل : أي تس الجماعة فيها للاتباع ، ولا يقال إنه منصوب على الحال لاقتضائه

يقال البقرة بدون سورة (قوله في الركوع الأول) ظاهره ولو لم يطوّل القيام ، ولا مانع منه لأن تطويل السجود من حيث هو لا ضرر فيه ، ومع ذلك فالأولى أن لا يطيله لما فيه من مخالفة الاقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام (قوله قدر سبعين منها) قال العلامة الشويري : هلا قال كستين ، وما وجه هذا النقص اه . أقول : وجهه أنه جعل نسبة الرابع للثالث كنسبة الثاني للأول والثاني نقص عن الأول عشرين ، فكذا الرابع نقص عن الثالث عشرين (قوله مقتصدة) أي متوسطة (قوله أو بأن الخروج منها) أي من القنوة على ما هو المتبادر من كلامه ، لكن يشكل عليه قوله بخلاف المكتوبة فإنه يخبر فيها بين نية المفارقة وعدمها سببا إذا طول الإمام ، ويحتمل أن المراد أنه يخبر بين الخروج من نفس الصلاة وعلمه لكونها فلا ، بخلاف المكتوبة ، وعليه فلا إشكال ، أو بأنه يخبر هنا مطلقا بخلافه في المكتوبة ، فإنه إنما يخبر إذا لم يتوقف ظهور الشعار عليه ولا فتمتنع المفارقة حيث لا عذر (قوله ونظرو)

وعندهما كما هو ظاهر ، وبه يندفع ما في الحاشية الشيخ (قوله وقد يفرق بينها وبين المكتوبة بالنمرة) من تمتع كلام الأذري (قوله ونظرو) أي الأذري : أي فيما ذكره من الفرق خلافا لما وقع في حاشية الشيخ ، وعبارة شرح الروض : قال الأذري : وظاهر كلامهم استحباب هذه الإطالة وإن لم يرض بها المأمومون وقد يفرق بينها وبين المكتوبة بالنمرة أو بأن الخروج منها أو تركها إلى خيرة المقتدي بخلافه في المكتوبة ، وفيه نظر ، ويحوز أن يقال : لا يطيل بغير رضا المحصورين لمعوم خبر « إذا صلى أحكمهم بالناس فليخفف » وتحمل إطالته صلى الله عليه وسلم على أنه علم رضا أصحابه ، أو أن ذلك معتذر لبيان تعليم الأكل بالفعل الخ ، فقوله وفيه نظر من كلام الأذري بدليل قول شرح الروض بعده اه . وهو كذلك موجود في قوت الأذري لكن بالمعنى

تفديد الاستحباب بحالة الجماعة وهو غير مراد . قيل ويمكن أن يقال بصحته أيضا ، وذلك الإيهام منتف بقوله أولا هي سنة الظاهر في سنها للمنفرد أيضا ، وهو ممنوع ، بل الإيهام بقل فقط ولا يتبلغ ، ويصح رفعه بتقدير : أى تسن الجماعة فيها وينادى لها : الصلاة جامعة كما علم مما مر . ويستحب للنساء غير ذوات الميتة الصلاة مع الإمام وذوات الهيئات يصلين في بيوتهم منفردات ، فإذا اجتمعن فلا بأس . وتسن صلاتها في الجامع كنظيره في العيد (ويجهز) الإمام والمنفرد استحبابا (بقراءة) صلاة (كسوف القمر) لأنها صلاة ليلية أو ملحقة بها (لا الشمس) بل يسر فيها لأنها نهارية ، وجمع في المجموع بين ماصح عن عائشة من جهوه صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف بقراءته ، وما صبح من إسراره في الكسوف بأن الإسرار في كسوف الشمس والجمهر في كسوف القمر ثم يخطف الإمام ندبا بعد صلاتها للاتباع من غير تكبير كما بحثه ابن الأستاذ (خطبتين بآركاتهما) وستنهما (في الجمعة) قياسا عليها ، فلا تجزئ خطبة واحدة ولا تعتبر فيها الشروط كما في العيد . نعم يعتبر لأداء السنة الإسماع والسباع وكون الخطبة عربية على مأمور (ويحث) فيهما السامعين (على التوبة) من الذنوب مع تحذيرهم من الغفلة والتأدى في الضرر (و) على فعل (الخير) كمنق وصدقة ودعاء واستغفار . ويسن الفصل كما علم بما مر في الجمعة لا التظلف بقل وقلم كما صرح به بعض فقهاء اليمن لضيق الوقت ولأنه حالة سؤال وذلة ، وعلى قياسه أن يكون في ثياب بدلة ومهنته وإن لم يصرحوا به فيها علمت كما سيأتي في الباب الآتي مايؤيده ، ويستثنى من استحباب الخطبة ما قاله الأذرى تبعاً للنص أنه لو صلى ببلد وبه وال فلا يخطف الإمام إلا بأمره وإلا فيكره ، ويأتى مثله في الاستسقاء ، وهو ظاهر حيث لم يفرض السلطان ذلك لأحد بخصوصه وإلا لم يجز لإذن أحد ، وذكره فعل الخير بعد التوبة من باب العام بعد الخاص لمزيد الأهتمام بشأنه (ومن أدرك الإمام في ركوع أول) من الركعة الأولى أو الثانية (أدرك الركعة) كما في سائر الصلوات ولأن الأول هو الأصل وما بعده في حكم التابع له

أى الأذرى : أى الذى أشعر به قوله وقد يفرق بينها وبين الخ (قوله قيل ويمكن) قاله حجج (قوله أى تسن الجماعة فيها) بيان للتقدير (قوله كنظيره في العيد) قضيته أنه لو ضاق بهم المسجد خرجوا إلى الصحراء ، وقال سم على حجج : قوله بالمسجد إلا لعذر الخ . قال في العباب : وبالمسجد وإن ضاق اه . وسكت عليه في شرحه . وعبارة شرح الإرشاد : دون الصحراء وإن كثر الجمع اه . وقوله هنا إلا لعذر لم يذكره في شرح الروض ولا في العباب ولا في شرحه ولا في شرح الإرشاد اه . ويمكن توجيه قوله وإن ضاق بأن الخروج إلى الصحراء قد يؤدي إلى فواتها بالانجلاء (قوله ثم يخطف الإمام ندبا بعد صلاتها) أى فلو قلعها على الصلاة هل يعتد بها أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثانى ، ثم رأيت فيها يأتى آخر الاستسقاء عن شيخنا الشورى التصريح بأنها كالعيد ، ثم رأيت في العباب هنا أيضا مانصه : ولا يميزان : أى الخطبتان قبل الصلاة ولا خطبة فردة اه (قوله وستنهما) ومعلوم أنه لا تكبير هنا ، وهل يحسن أن يأتى بدله بالاستغفار قياسا على الاستسقاء أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لأن صلاته مبنية على التضرع والحث على التوبة ، والاستغفار من أسباب الحمل على ذلك ، وصيغة الناشئ يحسن أن يأتى بالاستغفار إلا أنه لم يرد فيه نص اه (قوله وكون الخطبة عربية) أى من أنه يشترط ذلك لأداء السنة وقلعنا فيه كلاما يأتى نظيره هنا ، وتقديم أيضا عن البحر جاني أنه يشترط في خطبة العيد شروط الجمعة فهل قال بذلك هنا أو لا ؟ فإبراج ، وقياس ما قال به في العيد أن يقول بمثله هنا ، وبوجه كل منهما بأنه أقرب إلى حصول المقصود من التعظيم ، وإظهار الشعار ، وكون الخطبة فيهما عبادة مطلوبة (قوله فلا يخطف) أى لا يسن (قوله في ركوع أول) هو بقنونه مصروفا . ويجوز ترك صرفه وذلك لأن أول إن استعمل بمعنى متقدم كان مصروفا ، أو بمعنى

(أو أدركه) (في ركوع) (ثان أو) (في قيام ثان) من أي ركعة (فلا يدركها) (في الأظهر) لما ذكرناه . والقول الثاني يدرك ما لحق به الإمام ويدرك بالركوع القومة التي قبله ، فعلى هذا لو كان في الركعة الأولى قام عند سلام الإمام وقرا وركع واعتدل وجلس وتشهد وتحلل ولا يسجد ، لأن إدراك الركوع إذا أثر في إدراك القيام الذي قبله كان السجود الذي بعده محسوبا بطريق الأولى (وإن كان في الثانية فيأتي مع ما ذكرناه بالركعة الثانية كاملة ، ومعلوم أنه لا خلاف في أنه لا يدرك الركعة بجمعها (ونصت صلاة) كسوف (الشمس) إذا لم يشرع فيها (بالانجلاء) التام بقينا لخبره إذا رأيت ذلك - أي الكسوف - فادعوا الله وصلوا حتى ينكشف ما بكم ، وفيه دلالة على عدم الصلاة بعد ذلك ، لاسيما والمقه ود من الصلاة قد حصل ، بخلاف الخطية فإنها لا تفوت لأن القصد بها الوعظ ، وهو لا يفوت بذلك ، فلو انجلى بعض ما كسف فله الشروع في الصلاة كما لو لم ينكشف منها إلا ذلك القدر ، ولو انجلى جميعها وهو في أثناءها أتمها وإن لم يدرك ركعة منها إلا أنها لا توصف بأداء ولا قضاء ، بل قد يقال بصحة وصفها بالأداء وإن تعذر القضاء كرمي الجمار ، ولو حال محاب وشك في الانجلاء أو الكسوف لم يؤثر في فعلها في الأول دون الثاني عملا بالأصل فيهما ، ولو شرع فيها ظانا بقاءه ثم تبين أنه كان انجلاء قبل تحريمها بطلت ولا تتعقد نفلا على قول ، إذ ليس لنا نفل على هيئة صلاة الكسوف فيدرج في نيته قاله ابن عبد السلام ، ومنه يؤخذ أنه لو كان أحرم بها بنية ركعتين كسنة الظهر انقلبت نفلا مطلقا وهو ظاهر ولو قال المنجمون انجلى أو انكسفت

أسبق كان ممنوعا من الصرف (قوله فلا يدركها) زاد المحلل : أي شيئا منها إلهي فليس المراد أنه يدرك ذلك الركوع فقط ويتم عليه بعد السلام (قوله في الأظهر) وعمله فيمن فعلها بالهيئة المخصوصة . أما من أحرم بها كسنة الظهر فيدرك الركعة بإدراك الركوع الثاني من الركعة الثانية سواء اقتضى في القيام قبله أو فيه واطمأن بقينا قبل ارتفاع الإمام عن أهل الركوع لتوافق نظم صلاتيهما حينئذ .

[فرع] لو اقتضى إمام الكسوف في ثاني ركوعي الركعة الثانية فما بعده وأطلق نيته وقتلنا إن من أطلق نية الكسوف انعقدت على الإطلاق فهل تنعقد له ههنا على الإطلاق لزوال المخالفة أولا لأن صلاته إنما تنعقد على مانواه الإمام لئلا يلزم المخالفة ؟ فيه نظر ، وأظن مر اختيار الأول أهم على منبج : أقول : وينبغي أن المراد من الإطلاق هنا حمله على أنها تنعقد كسنة الصبح لا أنه يتغير بين ذلك وبين فعلها بالهيئة الأصلية لأن فعلها كذلك يؤدي لتخالف نظم الصلاتين ، اللهم إلا أن يقال : ما يأتي به مع الإمام لحض المتابعة ولا يحسب له شيء من الركعة كالسبق الذي اقتضى به في الركوع الثاني من الركعة الثانية ونوى الهيئة الكاملة (قوله لما ذكرناه) هو قوله : ولأن الأول هو الأصل (قوله في الركعة الأولى) أي من صلاة الإمام (قوله بل قد يقال بصحة وصفها بالأداء) أي بتزويل زمن الكسوف الذي تفعل فيه منزلة الوقت المقدر من الشارع فيكون الوصف بذلك مجازا (قوله في فعلها في الأول) أي إذا شك في الانجلاء (قوله انقلبت نفلا مطلقا) هنا كالصريح في أنه إذا علم بذلك في أثناءها انقلبت نفلا ، وهو مخالف لما قلناه في صفة الصلاة من أنه إذا أحرم بالصلاة قبل دخوله وقتها جاهلا بالحال وقعت نفلا مطلقا بشرط استمرار الجهل إلى الفراغ منها ، فإن علم بذلك في أثناءها بطلت فيحمل ما هنا على ما هناك فتصور المشكلة بما إذا لم يعلم بانجلائها إلا بعد تمام الركعتين وهو الذي يظهر الآن (قوله ولو قال المنجمون الخ)

(قوله فيأتي مع ما ذكرناه) عبارة المحلل : أو في الثانية وسلم الإمام قام وقرا وركع ثم أتى بالركعة الثانية وركعها (قوله ولا تنعقد نفلا على قول) هل المراد أنها لا تنعقد نفلا على قول من الأقوال يعني أن عدم انعقادها منفق عليه

لم نعمل بقولهم ، فنصل في الأول إذ الأصل بقاء الكسوف دون الثاني إذ الأصل علمه ، وقول المنجمين تخمين لا يقيد اليقين ، ولا يرد على ذلك جواز العمل بقولهم في دخول الوقت والصوم ، لأن هذه الصلاة خارجة عن القياس فاحتيط لها ، وبأن دلالة علمه على ذينك أقوى منها هنا وذلك لقوات سببها (و) تفوت أيضا (بغروبها كاسفة) لأن الانتفاع بها يطل بغروبها نيرة كانت أو منكسفة لزوال سلطانها (و) تفوت أيضا صلاة خسوف (القمر) قبل الشروع فيها (بالانجلاء) التام أيضا كما مرّ لحصول المقصود (وطلوع الشمس) وهو منخسف لعدم الانتفاع بضوئه (لا) يطلوع (الفجر) فلا تفوت صلاة خسوفه (في الجديدي) لبقاء ظلمة الليل والانتفاع به وعلى هذا لا يضرب طلوع الشمس في صلاته كالانجلاء والقديم تفوت للذهاب الليل وهو سلطانه (ولا) تفوت صلاته أيضا (بغروبه خاسفا) لبقاء عمل سلطنته وهو الليل فغروبه كغروبته تحت السحاب فعلم أنا لا ننظر إلى تلك الليلة بخصوصها واستحالة طلوعه بعد غروبه فيها وإنما ننظر لوجود الليل الذي هو محله في الجملة كما ننظر إلى سلطان الشمس وهو النهار ولا ننظر فيه إلى غيم أو نحوه (ولو اجتمع) عليه صلاتان فأكثر ولم يأمن القوات قدم الأخوف قوتا ثم الأكسد، فعلى هذا لو اجتمع عليه (كسوف وجمعة أو فرض آخر) ولو نذرنا (قدم القرض) جمعة أو غيرها (إن خيف فوته) لتعينه بضيق وقته مع تخمّ فعله فكان أهم ، وعلى هذا يخطب للجمعة ثم يصلي بالكسوف ثم يخطب لها ، وفي غير الجمعة يفعل بالكسوف مأمرا بعد صلاة الفرض (وإلا) بأن لم يخف فوت الفرض (فالأظهر تقديم) صلاة (الكسوف) لخوف القوات بالانجلاء ويخففها كما في المجموع فيقال في كل قيام بالغائمة ونحو سورة الإخلاص كما في الأم (ثم يخطب للجمعة) في صورتها (متعرضا للكسوف) ولا يجوز أن يقصدها بنية واحدة لأنه تشريك بين فرض وتقل ، وما نظر به المصنف من أن ما يحصل ضمنا لا يضرب ذكره رد بأن خطبة الجمعة لا تتضمن خطبة الكسوف لأنه إن لم يتعرض للكسوف لم تكف الخطبة عنه ويحترز عن التطويل الموجب

ظاهره ولو غلب على ظنه صلحهم ويشعر به قوله ولا يرد على ذلك جواز العمل الخ (قوله وذلك لقوات سببها) المتبادر منه أنه علة لقوله أقوى منها الخ وفيه نظر ، والظاهر أنه علة لعدم القضاء (قوله لا يطلوع الفجر) قضيتها أنها لا تفوت بذلك وإن كان في ليال يقطع بأنه وإن لم يكن كاسفا لا يوجد في ذلك الوقت كما لو كان ذلك في حاشر الشهر مثلا ، وسيأتي التصريح به في قوله فعلم أنا لا ننظر الخ (قوله إن خيف فوته) وهو في الجمعة بخروج الوقت قبل الفراغ منها وفي غيرها يعلم إدراك ركنه في الوقت ، وفي شرح الروض أنه لو اجتمع عليه عيد وفريضة نذر فعلها في وقت العيد قدم المنلورة إن خيف فوتها اه (قوله ويخففها) أى ندبا (قوله متعرضا للكسوف) ظاهره أنه لا فرق في ذلك أن يتعرض لذلك في أول الخطبة أو في آخرها أو خلالها (قوله لأنه تشريك بين فرض وتقل) قد يرد عليه ما تقدم في الجمعة من أنه إذا نوى رفع الجنباء وغسل الجمعة حصل مع التشريك المذكور ، ويمكن الجواب بأن الضل لما كان وسيلة لغیره لا مقصودا لذاته اغتفر التشريك فيه ، أو بأن المقصود منهما واحد وهو تعمم البدن بالماء مع كون أظهر مقاصد غسل الجمعة التنظيف وهو حاصل مع ضم غيره إليه فاغتفر ذلك فيه ، على أنه لما طلب في الكسوف ما لم يطلب في الجمعة ومن ثم قالوا يخطب للجمعة متعرضا للكسوف صارا كأنهما مختلفان في الحقيقة (قوله ويحترز عن التطويل) أى وجوب أى فيها يتعرض به للكسوف

أو المراد أن عدم انعقادها قول من جملة الأحوال فيكون هناك من يقول بانعقادها ؟ يراجع (قوله وذلك لقوات سببها) تعليل لأصل المتن كما يدل عليه سياق غيره (قوله ويخففها كما في المجموع) ظاهره وإن اتسع وقت الفرض

الفصل ، وما أفهمه كلامه من وجوب قصدها حتى لا يكتفى بالإطلاق هو المعتمد ، ويوجه بأن تقديم غيرها عليها يقتضى صرفها له (ثم يصلى الجمعة) ولا يحتاج إلى أربع خطب لأن خطبة الكسوف متأخرة عن صلاتها والجمعة بالعكس ، والعيد مع الكسوف كالقرض معه لأن العيد أفضل منه كما نقله في المجموع عن الشافعي والأصحاب .
نعم لو قصدهما معا بالخطبتين جاز لأحدهما ستان والقصد منهما واحد . لا يقال : السنة حيث لم تتداخل لا يصح بينهما مع سنة مثلها ولهذا لو نوى بركعتين الضحى وقضاء سنة الصبح لم تتعقد صلاته . لأننا نقول : الخطبتان تابعتان للمقصود فلا تضر بينهما بخلاف الصلاة (ولو اجتمع عيد) وجنزة (أو كسوف وجنزة قدمت الجنزة) فيها لما يخشى من تغير الميت بتأخيرها لأنها فرض كتابة ولأن فيها حق الله تعالى ، والأدنى وشرط تقديمها حضورها والولى فإن لم تحضر أو حضرت دونه أفرد الإمام لها من ينظرها واشتغل هو بغيرها مما بقى ، ولو اجتمع فرض معها قدمت الجنزة أيضا ولو جمعة بشرط أن يتسع وقته ، فإن ضاق قدم عليها وما استقر عليه عمل الناس في اجتماع القرض والجنزة ، على خلاف ما ذكر من تقديم القرض مع اتساع وقته خطأ يجب اجتنابه ولو في الجمعة ، ولهذا قال السبكي : قد أطلق الأصحاب تقديم الجنزة على الجمعة في أول الوقت ولم يبينوا هل ذلك على سبيل الوجوب أو التندب وتعليهم يقتضى الوجوب اهـ . وهو كما قال وأفنى به الوالد رحمه الله تعالى ، ولو خيف تغير الميت قدمت الصلاة عليه على المكتوبة وإن خيف فوتها كما قاله ابن عبد السلام ، وقد حكى عنه أنه لما ولى الخطابة بجامع مصر كان يصلى على الجنزة قبل الجمعة ، ويفى الحمالين وأهل الميت : أى الذين يلزمهم تجهيزه قبل يظهر بسقوط الجمعة عنهم ليلدهوا بها اهـ . ويتجه أن عمل حرمة التأخير إن خشى تغيرها أو كان التأخير لا لكثرة المصلين ،

(قوله من وجوب قصدها) أى الجمعة (قوله نعم لو قصدهما) أى العيد والكسوف ، وبقي ما لو أطلق هل ينصرف لهما أولا ؟ فيه نظر . والأقرب أن يقال : ينصرف للصلاة التى فعلها عقبه ومحل ما لم توجد منه قرينة لإرادة أحدهما بأن افتتح الخطبة للتكبير فينصرف للعيد ، وإن أخر صلاة الكسوف أو افتتحها بالاستغفار فينصرف للكسوف وإن أخر صلاة العيد ، ونقل بالدرس عن شيخنا الشوبرى أنها تنصرف إليهما ، وفي متن الروض أنه لو صلى الكسوف قبل الجمعة سقطت خطبته وقصد بالخطبة الجمعة فقط ، قال شارحه : وكلامه كأصله يفهم أنه يجب قصدها حتى لا يكتفى بالإطلاق ، وهو محتمل لأن تقدم صلاة الكسوف عليها يقتضى صرفها لها ويحتمل خلافه لأن خطبة الكسوف سقطت وهو الأقرب نيه عليه الأذرعى اهـ وقوله وهو الأقرب ضعيف (قوله لأننا نقول الخطبتان الخ) أى ولأن القصد بهما الوعد ، إذ ليست واحدة منهما شرطا للصلاة (قوله قدم عليها) أى ما لم يخف تغيره كما بآنى (قوله وتعليهم يقتضى الوجوب) قال سم على حج : قوله وتعليهم الخ ينبئ جواز تأخيرها عن الجمعة لغرض كثرة الجماعة ، وقد أوصى شيخنا الشهاب الرملى عند موته بأن تؤخر الصلاة عليه إلى ما بعد صلاة القرض الذى يتفق تجهيزه عنده جمعة أو غيرها لأجل كثرة الجماعة المصلين ، وحينئذ يشكل إفتاؤه بوجوب التقديم تبعاً للسبكي فليأتل اهـ . أقول : وقد يجب بأن الوجوب محمول بقرينة كلامه على ما إذا لم يرج كثرة المصلين كان حضر من عادتهم الصلاة في ذلك المثل ثم حضرت الجنزة فلا يجوز تأخيرها إذ لا فائدة فيه (قوله ويفى الحمالين الخ) قال سم على حج : أى المحتاج إليهم في حملها ولوعلى التناوب . وقوله أى الذين الخ ، بل ينبئ أن يراد بهم كل من يشق عليه التخلف عن تشييعه منهم مر اهـ . ولا نظر لما جرت به العادة أنه يحصل من كثرة المشيعين جمالة للجنزة وجبر

فليراجع (قوله يوجه بأن تقديم غيرها) أى صلاة الكسوف

وإلا فالتأخير إذا كان سيرا وفيه مصلحة للميت لا ينبغي منعه ، ولو اجتمع عليه خسوف ووتر أو تراويح قدم الخسوف ، وإن خيف فوت الوتر أو التراويح لأنه أكد ، وما اعترض به على قول الشافعي لو اجتمع عيد وكسوف بأن العيد إما أول الشهر أو العاشر ، والكسوف لا يقع إلا في الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين ، رد بأن قول المنجمين لا عبرة به والله على كل شيء قدير ، وقد صح أن الشمس كسفت يوم موت سيدنا إبراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي أنساب الزبير بن بكار وأنه مات عاشر ربيع الأول . وروى البيهقي مثله عن الواقدي ، وكذا اشتهر أنها كسفت يوم قتل الحسين وأنه قتل يوم العاشر ، وبأننا لو سلمنا أنها لا تنكسف إلا في ذلك فقد يتصور انكسافها فيه بشهادة شاهدين بنقص رجب وشعبان ورمضان وهي في الحقيقة تامة فتتكسف في يوم عيدنا وهو الثامن والعشرون في نفس الأمر ، وبأن الفقيه قد يتصور مالا يقع ليتدرب باستخراج الفروع الدقيقة ، ويستحب لكل أحد عند حضور الزلازل والصواعق والرياح الشديدة والخسوف ونحوها التضرع بالدعاء ونحوه والصلاة في بيته منفردا كما قاله ابن المقرئ تبعا للنص . واعلم أن الرياح أربع : الصبا وهي من تجاه الكعبة ، والدمبور من ورأها ، والجنوب من جهة يمينها ، والشمال من جهة شمالها ، ولكل منها طبع فالصبا حارة يابسة ، والدمبور باردة رطبة ، والجنوب حارة رطبة ، والشمال باردة يابسة وهي ريح الجنة التي تهب عليهم كما رواه مسلم ، جعلنا الله والدينا وأصحابنا منهم بمنه وكرومه إنه جواد رحيم .

لأهل الميت فلا يجوز ترك الجمعة لها ونحوه . وسئل بعضهم هل يجوز أن يكون أحد من الأطفال في النار ؟ فأجاب بأن الأطفال في الجنة ولو أطفال كفار على الصحيح . نعم يخلق الله يوم القيامة خلقا فيدخلهم الجنة وخلقاً يدخلهم النار . لا يستل عمدا يفعل وهم يستلون - اهـ . والعشرة أقوال التي أشار إليها الشيخ سردها في فتح الباري فليراجع (قوله وأنه قتل يوم العاشر) أي من المحرم اهـ حج (قوله والخسوف ونحوها) هل من نحوها الطاعون المتبادر لا مـ اهـ سم على حج (قوله والصلاة في بيته) ويحصل ذلك بركتين كسنة الظهر وينوي سببها . وعبرة شرح الروض : قال الحلبي : وصفها عند ابن عباس وعائشة كصلاة الكسوف ، ويحتمل أن لا تتغير عن المعهود إلا بتوقيف . قال الزركشي : وبهذا الاحتمال جزم ابن أبي الدم فقال : تكون ككيفية الصلوات ولا تصلى على هيئة الخسوف قولاً واحداً . ويسن الخروج إلى الصحراء وقت الزلزلة ، قاله العبادي ، ويقاس بها نحوها ، وقول المصنف في بيته من زيادته ولم أره لغيره لكنه قياس النافلة التي لا تشترط لها الجماعة (قوله كما قاله ابن المقرئ تبعا للنص) قال في شرح الروض : لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا عصفت الريح قال « اللهم إني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به ، وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به » رواه الشيخان ، وروى الشافعي خبر « ما هبت ريح إلا جئنا النبي صلى الله عليه وسلم على ركبتيه وقال : اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذابا ، اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا » اهـ . أقول : وظاهر أن الكلام في الريح الذي يخاف منه الهلاك (قوله والشمال من جهة شمالها) عبارة المصباح : والشمال الريح تقابل الجنوب فيها خمس لغات الأكثر بوزن سلام ، وشمال مهموز وزان جعفر ، وشأمل على القلب وشمل مثل سبب وشمل مثل فلس ، واليد الشمال بالكسر خلاف اليمين وهي مؤنثة وجمعها أشمل مثل ذراع وأذرع وشمال أيضا ، والشمال أيضا الجهة ، والتفت يميننا وشمالا : أي جهة اليمين وجهة الشمال وجمعها أشمل وشمال أيضا اهـ . وعليه فتكون الأولى في كلام الشارح بفتح الشين والثانية بكسرها .

باب صلاة الاستسقاء

هو لغة : طلب السقيا ، وشرعا : طلب سقيا العباد من الله تعالى عند الحاجة إليها ، يقال سقاه وأسقاه بمعنى غالبا . والأصل في الباب قبل الإجماع الاتباع ، رواه الشيخان وغيرهما واستأنسوا له بقوله تعالى - وإذ استسقى موسى لقومه - الآية (هي سنة) مؤكدة لمقيم ولو بقرية أو بادية ومسافر ولو سفر قصر لاستواء الجميع في الحاجة ، وإنما لم يجب لما مر في العيد وهي ثلاثة أنواع ثابتة بالأخبار الصحيحة أذناها يكون بالدعاء مطلقا فرادى أو مجتمعين ، وأوسطها يكون بالدعاء خلف الصلوات ولو نافلة كما في البيان عن الأصحاب وفي خطبة بلخمة ونحو ذلك ، وإن وقع للمصنف في شرع مسلم تقبيده بالفرائض ، وأفضلها أن يكون بالصلاة والخطبة وسيأتي بيانهما وإنما تطلب ، (عند الحاجة) كاتقطاع الماء أو ملوحته أو قلته بحيث لا يكون كافيا ، وعلم منه عدم سنها عند انقطاع الماء ونحوه ، والحاجة غير داعية إليه في ذلك الوقت ، وبه جزم الرافعي وشمل إطلاقه الحاجة

باب صلاة الاستسقاء

(قوله صلاة الاستسقاء) أي وما يتبع ذلك ككرهية سب الرياح (قوله هو لغة طلب السقيا) وهي اسم من سقاه . قال في الصباح : سقيت الزرع سقيا وأسقي بالألف لغة ، ومنهم من يقول سقيته وأسقيته: دعوت له فقلت سقيا لك ، وفي الدعاء « سقيا رحمة ولا سقيا عذاب » على فعل بالضم : أي اسقنا غيثا فينفع نفع بلا ضرر ولا تخريب اهـ (قوله وشرعا طلب سقيا العباد) أي كلاً أو بعضاً (قوله بمعنى غالبا) أي في أكثر اللغات ، وقيل يقال سقاه لشفته وأسقاه لماشيته وأرضه اهـ مختار . وقيل سقاه لشفته وأسقاه إذا دله على الماء . وقيل سقاه إذا ناوله الماء ليشرّب وأسقاه إذا جعل له سقيا اهـ شرح روض بالمعنى (قوله والأصل في الباب) أي في الجملة فلا ينافي أن بعض أنواعه يختلف فيه (قوله واستأنسوا له الخ) إنما قال ذلك لأن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وإن ورد في شرعنا ما يقرره (قوله لمقيم) أي ولو عاصيا بإقامته (قوله ولو سفر قصر) ظاهره ولو كان عاصيا بسفره ، ولا مانع منه لأن المقصود منه الدعاء وهو كما يكون من المطيع يكون من العاصي (قوله وإنما لم يجب لما مر) أي من قوله والصارف عن الوجوب خبر هل على غيرها الخ (قوله مطلقا) أي خلق الصلوات أو لا (قوله ولو نافلة) أي وصلاة جنازة لا سبحة تلاوة وشكر (قوله بالصلاة والخطبة) انظر لو نذر الاستسقاء فهل يفرج عن عهدة النذر إلحدي الكيفيات المذكورة أو يحمله لنذره على الكيفية الكاملة ، لأن إطلاق الاستسقاء على الدعاء بنوعيه صار كالاستعمال المهجور فحمل اللفظ منه عند الإطلاق على المشهور منها وهو الأكل ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني فلا يبرم بمطلق الدعاء ولا به خطف الصلوات (قوله عند الحاجة) أي ناجزة أو غيرها ، كأن طلب عند عدم الماء عند عدم الحاجة إليه حال حصوله بعد مدة يحتاجون فيها إليه كأن طلب في زمن الصيف حصوله في زمن الشتاء (قوله أو ملوحته) ألحق به بعضهم بحثا عدم طلوع الشمس المعتاد ، لأن علمها يؤدي إلى عدم نحو الزرع ،

باب صلاة الاستسقاء

(قوله لما مر في العيد) ومما فيه (قوله وهي ثلاثة أنواع) الصواب وهو أي الاستسقاء إذ الصلاة لا تنقسم

إلى صلاة وغيرها

ما لو احتاج طائفة من المسلمين إلى الماء فيستحب لغيرهم أن يصلوا ويستسقوا لهم ويسألوا الزيادة لأنفسهم للاتباع ، رواه ابن ماجه ، ولأن المؤمنين كالعضو الواحد إذا اشتكى بعضه اشتكى كله وصح « دعوة المرء لأخيه يظهر الغيب مستجابة عند رأسه ملك موكل ، كلما دعا لأخيه قال الملك الموكل به : آمين ولك بمثل » وهو مقيد كما قاله الأذرى بأن لا يكون ذلك الغير ذا بدعة وضلالة ويغنى وإلا لم يندب زجرا له وتأديبا ، ولأن العامة تظن بالاستسقاء لهم حسن طريقهم والرضا بها وفيها مفاصد . ويسن أيضا الاستسقاء لطلب زيادة فيها نفع لهم (وتعاد) الصلاة مع الخطيئين كما صرح به ابن الرفعة وغيره (ثانيا وثالثا) وأكثر كما في المجموع ، فإن الله تعالى يحب للملحين في الدعاء . والمرة الأولى أكد في الاستجاب ، ثم إذا عادوا من الغد أو بعده يندب أن يكونوا بصائمين فيه ، وقد نص الشافعي مرة على توقف كل خروج على صوم ثلاثة أيام قبله ومرة أخرى على عدم ذلك ، ولا خلاف لأههما كما في المجموع عن الجمهور مزلان على حالين : الأول على ما إذا اقتضى الحال التأخير كاتقطاع مصالحهم فحينئذ يصومون . والثاني على خلافه ، وهذا هو الأصح وإن جمع بينهما بغير ذلك (إن لم يسقوا) حتى يستقيم الله تعالى (فإن تأهبوا للصلاة فسقوا قبلها) اجتمعوا للشكر (لله تعالى على تعجيل ما عزموا على طلبه ، قال تعالى - لنن شكرتم لأزيدنكم -) (والدعاء) بالزيادة إن لم يتضرروا بكثرة المطر (ويصلون) صلاة الاستسقاء المقررة شكرا لله

والأوجه عدم الإلحاق بل هو من قسم الزلازل والصواعق الآتي فقس له الصلاة فرادى على الوجه الآتي (قوله فيستحب لغيرهم) أى وإن لم يصلوهم (قوله يظهر الغيب) لفظ ظهر مقحمة والباء بمعنى فى ، قيل والمراد بظهور الغيب : أن يدعو لا عن وجه يرجو معه بلوغ الدعاء للمدعو له (قوله ملك موكل) أى به (قوله ولك بمثل) أى بمثله ثم رأيت فى نسخة صحيحة بمثله (قوله وهو مقيد) أى قوله وهمل لإطلاقه (قوله ذا بدعة) أى وإن لم يكفر بها بل وإن لم يفسد بها ويغنى ما لو احتاج طائفة من أهل اللمة وسألوا المسلمين فى ذلك ، فهل ينبغي إجابته أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول وفاء بنعمتهم ، ولا يتوهم مع ذلك إن فعلنا ذلك لحسن حالهم لأن كفرهم محقق معلوم ، وتحمل إجابتنا لهم على الرحمة بهم من حيث كونهم من ذوى الروح ، بخلاف الفسقة والمبتدعة (قوله فإن الله تعالى يحب الملحين) عبارة حجج لخبر « إن الله يحب الملحين فى الدعاء » وإن ضعف .

[فرع] أخبر معصوم بالقطع باستجابة دعاء شخص فى الحال واضطر الناس للسقيا فهل يجب عليه الدعاء أم لا ؟ اهـ سمع على حجج ، والأقرب الثانى لأن ما كان خارقا للعادة لا ترتب عليه الأحكام الشرعية ، سبأ ومن وصل إلى تلك الحالة من الأولياء حالهم التسليم إلى الله فى أفعاله وعدم التعرض له فى شيء مما يفعله سبحانه وتعالى . وقال شيخنا العلامة الشوبرى : أقول : قد يتجه تفصيل وهو أنه إن جوز إجابة غيره مع عدم حصول ضرر لم يجب وإن تعين طريقا لدفع الضرر فلا يبعد الوجوب فليتأمل اهـ (قوله بغير ذلك) أى ومن الغير اشتداد الحاجة (قوله اجتمعوا للشكر) لك أن تقول ما الفرق بين الاستسقاء حيث طلب فيه هذه الأمور بعد السقيا قبل الصلاة شكرا وبين الكسوف حيث لا يطلب فيه هذه الأمور بعد زواله قبل الصلاة مع جريان التوجيه الأول فيه لأن لا يجاب بأن التوجيه مجموع الأمرين الشكر وطلب المزيد . أو بأن الحاجة للسقيا أشد فليتأمل ثم رأيت الفرق بنحو الثانى

(قوله اجتمعوا للشكر) لعل الفرق بينه وبين الكسوف حيث لا يصل له بعد الانجلاء أن ما هنا حصول نعمة وما هناك اندفاع نقمة ، وأيضا فإن ما هنا بقى أثره إلى وقت الصلاة بخلاف ما هناك ، ولعل هذا أوجه مما فرق به الشهاب سم مما يعلم بمراجعتة

تعالى أيضا ، ويخطب بهم أيضا كما صرح به ابن المقرئ ، ويؤخذ منه أنهم ينوون صلاة الاستسقاء ولا ينافيه قولهم شكرا (على الصحيح) كاجتماعهم للدعاء ونحوه ، ومقابل الصحيح لا يصلون لأنها لم تفعل إلا عند الحاجة ، واحتراز بقوله قبلها عما إذا سقوا بعدها فإني لا يخرجون لذلك ولو سقوا في أثناءها أعوها جزا كما أشعر به كلامهم (وبأمرهم الإمام) استحبابا أو من يقوم مقامه (بصيام ثلاثة أيام أولا) متتابعة مع يوم الخروج لأن الصوم معين على الرياضة والخشوع . وصح «ثلاثة لا ترد» دعوته : الصائم حتى يفطر ، والإمام العادل ، والمظلوم ، والتقدير بالثلاثة مأخوذ من كفارة الجبن لأنه أقل ما ورد في الكفارة ، وبأمره يصير الصوم واجبا امتثالا له كما أتى به النووي وسبقه إليه ابن عبد السلام في قواعد وأقره عليه جمع كالسبكي والقمولي والأسنوي وغيرهم وأتى به

اه سم على منج (قوله ولا ينافيه قولهم شكرا) أي لأن الحامل على فعلها هو الشكر وهو يحصل بما يدل على التنظيم فلا ينافي ذلك بينهم بها الاستسقاء (قوله بصيام ثلاثة أيام) قال سم على حج يتجه لزوم الصوم أيضا إذا أمرهم بأكثر من أربعة اه .

[فائدة] الولي لا يلزمه أمر موليه الصغير بالصوم وإن أطاعه اه حج . وكتب عليه سم : يتجه الوجوب إن شمله أمر الإمام : أي بأن أمر بصيام الصبيان ، وفيه أيضا : وقضية التعليل بامتنال أمر الإمام أنه لو أمر من هو خارج عن ولايته لم يلزمه ، فلو أمر من في ولايته وشرع في الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستمر الوجوب اعتبارا بالابتداء ؟ لا يبعد الاستمرار (قوله مع يوم الخروج) صرح به لأن قول المصنف الآتي : ويخرجون إلى الصحراء في الرابع قد يوم أنه لا يطلب من الإمام أمرهم به ولكنه يطلب منهم الصوم لأنفسهم (قوله الصائم حتى يفطر) التعبير بما ذكر يشعر بأن النهار كله ظرف لإجابة الدعاء ، وأنه بالفطر ينتهي وقت الإجابة (قوله وبأمره يصير الصوم واجبا) قال حج : ظاهرا وباطنا اه . وفي سم على منج : ولو أمر بالصوم لنحو طاعون ظهر في البلد وجب أيضا كما وافق عليه حر وطب أخذنا بما قرره المذكور اه . وقوله واجبا : أي عليهم لا عليه ، وإن قلنا إن المتكلم يدخل في عموم خطابه ، لأننا إنما أوجبنا الصوم على غيره بدلا لطاعته ، وهذا المعنى لا يتصور فيه إذ لا يتصور بدل الطاعة لنفسه اه سم أيضا . وسيأتي مثله في كلام الشارح .

[فرع] أمرهم الإمام بالصوم فسقوا قبل استكمال الصوم ، قال حر : لزمهم صوم بقية الأيام اه . أقول : يوجه بأن هذا الصوم كالشيء الواحد وقادته لم تنقطع لأنه ربما كان سببا في المزيد اه سم على منج . وبقي ما لو أمرهم بالصوم فسقوا قبل الشروع فيه هل يجب أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول أخذنا بما حل به سم ، ويحتمل الثاني لأنه كان الأمر وقد فات وهو الأقرب ، وبقي ما لو أمرهم بالصيام ثم خرج بهم بعد اليوم الأول فهل يجب عليهم إتمام بقية الأيام أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني .

[فائدة] لو رجع الإمام عن الأمر وأمرهم بالفطر فهل يجوز لهم ذلك أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني أخذنا من قولهم إنه واجب لذاته لا لشق العصا . ونقل في الدرس عن شيخنا الحلبي وشيخنا الزبائدي ما يوافق ذلك .

[فائدة أخرى] لو حضر بعد أمر الإمام من كان مسافرا فهل يجب عليه الصوم أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب أنه إن كان من أهل ولايته وجب عليه صوم ما بقي وإلا فلا ، ولو بلغ الصبي أو أفاق الجنون بعد أمر الإمام لم يجب عليهما الصوم لعدم تكليفيهما حال النداء . وبقي أيضا ما لو أمرهم بالصوم بعد انتصاف شعبان هل يجب أم لا ؟ فيه نظر ، والظاهر الوجوب ، لأن الذي يتمتع صومه بعد النصف هو الذي لا سبب له وهذا سببه الاحتياج ، فليس الأمر به أمرا بمعصية بل بطاعة . وبقي أيضا ما لو كانت حائضا أو نفساء وقت أمر الإمام ثم طهرت هل يجب عليها

الوالد رحمه الله تعالى ، ووافق على ذلك البلقيني في موضع ، وقوله في موضع آخر إنه مردود لنص الأم هو المردود بأنه ليس صريحا في مدعاه ، وعلى التزول فهو محمول بقريئة كلامه في باب البغاة على ما إذا لم يأمر الإمام بذلك ، وعلى هذا فيجب في هذا الصوم التبيين والتعين ، فلو لم يبيته لم يصح ، ويصح صومه عن النذر والقضاء والكفارة ، لأن المقصود وجود الصوم في تلك الأيام ولا يجب هذا الصوم على الإمام لأنه إنما وجب على غيره بأمره بدلا لطاعته ، لكن لو فات لم يجب قضاؤه ، إذ وجوبه ليس لعينه وإنما هو لعارض وهو أمر الإمام والقصد منه الفعل في الوقت لا مطلقا ، والراجح أن القضاء بأمر جديد وإن كانت صلاته لا تفوت بالسقيا بل تفعل شكرا كما مر ، أفنى بجميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى ، ويدل لوجوب إمارة قولهم في باب الإمامة العظمى : تجب طاعة الإمام في أمره ونهيه ما لم يخالف حكم الشرع . ولعل هذا مستند الأسنوى في قوله ظاهر كلامهم في باب الإمامة

الصوم أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لأنها كانت أهلا للخطاب وقت الأمر . وبقي أيضا ما لو أسلم الكافر بعد الأمر هل يجب أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول (قوله وعلى التزول فهو) أى نص الأم محمول النخ وقوله بقريئة كلامه : أى الشافعي (قوله والتعين) كأن يقول عن الاستسقاء (قوله فلو لم يبيته لم يصح) أى عن الصوم الذى أمر به الإمام وإلا فهو نفل مطلق ، ولا وجه لفساده ولكنه بأثم لعدم امتثال أمر الإمام ، وعليه فلو كان الإمام حنفيا ولم يبيت المأمور النية ثم نوى نهارا فهل يخرج بذلك عن عهدة الوجوب لأنه أتى بصوم يحزئ عند الإمام أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول للعللة المذكورة . قال سم على منج . ولا يجب الإمساك لأنه من خصوصيات رمضان (قوله ويصح صومه عن النذر والقضاء) قال الزيدى : ومثله الاثنى والخميس لأن المقصود وجود صوم فيها كما أفنى به شيخنا الرملى اه سم على حج بعد ما ذكر ، وقياس ذلك الاكتفاء بصوم رمضان أيضا . فإن قيل : هذا ظاهر إذا أمر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل فصاموا عن رمضان ثم خرجوا في الرابع . أما لو وقع الأمر في رمضان فلا فائدة له إذ الصوم لا بد من وقوعه ، قلنا : بل له فائدة وهي أنهم لو أخرؤا الشوال بأن قصدوا تأخير الاستسقاء ومقدماته إليه لزمهم الصوم حينئذ ، وكذا لو كانوا مسافرين وقلنا المسافر كغيره فيلزمهم الصوم عن رمضان ليجزى عن الاستسقاء وليس لهم الفطر وإن جاز للمسافر في غير هذه الصورة ، وإنما قلنا عن رمضان لأنه لا يقبل غير صومه فليتأمل (قوله لأن المقصود وجود الصوم) قضية كون هذا هو المقصود عدم اشتراط التعيين في نيته ، وبخالفه قوله والتعين ، إلا أن يجعل وجوب التعيين على ما إذا لم يكن ثم صوم غيره واجبا وعدم التعيين على خلافه ، أو يحمل قوله هنا على ما إذا نوى النذر مثلا والاستسقاء . وعبارة حج : ويظهر أنه لا يجب قضاؤها لفوات المعنى الذى طلب له الأداء وأنه لو نوى به نحو قضاء أثم ، لأنه لم يصم امتثالا للأمر الواجب عليه امتثاله باطنا كما تقرر ، ومن ثم لو نوى هنا الأمرين اتجه أن لا إثم لوجود الامتثال ووقوع غيره معه لا يمنعه (قوله بدلا لطاعته) أى وهذا المعنى لا يتصور فيه إذ لا يتصور بلك الطاعة لنفسه انتهى سم (قوله لكن لو فات لم يجب قضاؤه) وفي فتاوى حج وجوب القضاء اه سم على منج ، وفي شرحه الجزم بما بوافق كلام الشارح (قوله والراجح أن القضاء) أى في حد ذاته ، وقوله بأمر جديد : أى ولم يوجد (قوله ما لم يخالف الشرع) هذا يفيد وجوب المباح الأمر به لأنه لم يخالف حكم الشرع . وقد نقل عنه سم على منج أنه يناقض كلامهم في ذلك ، وعبارته : وقضية

نوله ويصح صومه عن النذر والقضاء في حواشى الشيخ نقلا عن الزيدى نقلا عن عن إفتاء شيخه الرملى أن مثل ذلك صومه عن الاثنى والخميس وفيه وقفة لاحتمى ، والذي نقله عن إفتاء الرملى لم أره في فتاويه

يقضي التعدي إلى كل ما يأمر به من صدقة وغيرها ، قال في شرح هذا الكتاب : وهو القياس اه . وهو المعتمد فقد صرح بالتحدي الرافعي في باب قتال البغاة ، وعلى هذا فالأوجه أن المتوجه عليه وجوب الصدقة بالأمر المذكور من مخاطب بركة القطر ، فمن فضل عنه شيء مما يعتبر ثم لزمه التصديق بأقل متمول ، هذا إن لم يبين له الإمام قدرا ، فإن عين ذلك غل كل إنسان فالأنسب بعموم كلامهم لزوم ذلك المقدار المعين لكن يظهر تقييده بما إذا فضل ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب ، ويحتمل أن يقال إن كان المعين يقارب الواجب في زكاة القطر قدر بها أو في أحد خصال الكفارة قدر به وإن زاد على ذلك لم يجب ، ، و أما العتق فيحتمل أن يعتبر بالحج والكفارة فحيث لزمه بيعة في أحدهما لزمه عتقه إذا أمر به الإمام (والتوبة) بالإقلاع عن العاصي والندم عليها والزم على عدم العود إليها (والتقرب إلى الله تعالى بوجوه البر) من عتق وصدقة وغيرها لأن ذلك أرجى للإجابة ، قال تعالى

ما قرره السابق أنه لو أمر بمباح وجب ، وارتضاءه مر وفي وقت آخر قال : لا يجب في المباح ، قلت له : إلا أن تكون فيه مصلحة عامة ، فوافق ومشى على أنه إذا أمر بالخروج إلى الصحراء للاستقاء وجب اه . وفي حج أنه إن أمر بمباح وجب ظاهرا أو بمنسوب أو مافيه مصلحة عامة وجب ظاهرا وباطنا اه . وخروج بالمباح المكروه كان أمر بترك رواب القرائض فلا تجب طاعته في ذلك لا ظاهرا ولا باطنا ما لم يخش الفتنة . ونقل بالدوس عن فتاوى الشارح ما وافقه (قوله قال في شرح هذا الكتاب) أي الأسوي (قوله هو) أي التعدي (قوله وعلى هذا) هو قوله وهو المعتمد (قوله من مخاطب بركة القطر) قضيته أنه لا يشترط أن يكون ما يتصدق به فضلا عن عن دينه وهو المعتمد الآتي له (قوله لزوم ذلك) أي الصدقة أو غيرها (قوله لكن يظهر تقييده بما الخ) نقل عن سم على منيج عن الشارح مانصه : وقال هر : ينبغي في نحو الصدقة والعتق أنه يجب أقل ما ينطق عليه الاسم بشرط فضله عما يحتاجه في الفطرة ، وأنه لو عين الإمام زائدا لغا التعيين ووجب الأقل المذكور اه . وبقي ما لو أمر الإمام بالصدقة وكان عليه كفارة يمين فأخرجها بقصد الكفارة هل يميزه ذلك أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني ، ويفرق بينه وبين الصوم بأن الصوم من الكفارة أو التذوق هذه الأيام وافق خصوص ما أمر به الإمام فسمع فيه ، بخلاف الصدقة بالتدوير فإنه وإن وجد فيه مسمى الصدقة لكن لم يتعلق بخصوصه أمر الإمام ، على أن المتبادر من لفظ الصدقة الصدقة المنذوبة ، وأن إطلاق الصدقة على الواجبة تجوز ، فأمر الإمام مصروف لغیر المنذورة ونحوها ، وبقي ما لو أمره بالتصدق بدينار مثلا وكان لا يملك إلا نصفه فهل يلزمه التصديق به أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول لأن كل جزء من الدينار بخصوصه مطلوب في ضمن كله (قوله أو في أحد خصال الكفارة) يشمل الإطعام والكسوة ، وعبرة حج إنما مخاطب به : أي ما أمر به الموسرون بما يوجب العتق في الكفارة وبما يفضل عن يوم وليلة في الصدقة اه . وهذا يقرب من الاحتمال الثاني المذكور في كلام الشارح ، وكتب أيضا قوله أو في أحد خصال الكفارة : أي غير العتق لما يأتي من قوله وأما العتق الخ ، ويجوز أن يبيى قوله أحد خصال الكفارة على عمومه ، ويحمل قوله أما العتق على ما لو أمر الإمام بإعتاق معين من أرقائه فيقال : إن احتاج إليه بخصوصه لزمانة أو منصب أو نحوها لا يجب اعتاقه وإلا وجب (قوله قدر به) أي العمر الغالب ، وقوله لم تجب : أي موافقته ، وقوله وأما العتق فيحتمل أن يعتبر الخ المتبادر من جعل هذا احتمالا لا محجودا أن المعتمد عنده ما قدمه من قوله لكن يظهر تقييده الخ .

[فرع] هل يشترط في العبد العتق لإجراؤه في الكفارة أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لأنه يصدق عليه مسمى المأمور به (قوله بالإقلاع عن العاصي) ومنه رد المظالم إلى أهلها ، وقوله إليها : أي إلى مثلها

- ويقوم استغفروا ربكم ثم توبوا إليه يرسل السماء عليكم مدرارا - وقال - إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي - الآية (والخروج من المظالم) نص عليها مع أنها من شروط التوبة إتماما بذكرها لعظم أمرها فهو من عطف الخاص على العام وسواء في المظالم المتعلقة بالعباد كانت دما أم عرضا أم لا ، لأن ذلك أقرب للإجابة ، وقد يكون الجلبد يترك ذلك ، فقد روى الحاكم والبيهقي « ولا منع قوم الزكاة إلا حبس عنهم المطر » . وقال عبد الله بن مسعود : إذا بحس الناس المكياك منعوا قطر السماء . وقال مجاهد وعكرمة في قوله تعالى - وليعلمهم اللاعنون - تلعنهم دواب الأرض تقول : تمنع المطر بخطاياهم . والتوبة من الذنب واجبة فورا أمر بهذا الإمام أو لا ويخرجون) أى الناس مع الإمام (إلى الصحراء) بلا عذر تأسيا به صلى الله عليه وسلم ولأن الناس يكثرون فلا يسعهم المسجد غالبا ، وظاهر كلامهم أنه لافرق بين مكة وغيرها وإن استثنى بعضهم مكة وبيت المقدس لفضل البقعة وسعها لأنا مأمورون بإحضار الصبيان ومأمورون بأنا نجنبهم المساجد (في الرابع) من ابتداء صومهم (صياما) لخبر : ثلاثة لاترد دعوتهم وعد منهم الصائم ، ولأن الصوم معين على الرياضة والخشوع ، وينبغي له تخفيف أكله وشربه تلك الليلة ما أمكن ، وفارق ما هنا صوم يوم عرفة حيث لايسن للحاج بأنه يجتمع عليه مشقة الصوم والسفر ، وبأن عمل الدعاء ثم آخر النهار ، والمشقة المذكورة مضغفة حيثذ بخلافه هنا ، وقضية الفرقي أنهم لو كانوا هنا مسافرين وصلوا آخر النهار لا صوم عليهم ، بل قضية الأول ذلك أيضا وإن صلوا أول النهار . وأجيب بأن الإمام لما أمر هنا صار واجبا ، قال الشيخ : وقد يقال ينبغي أن يتقيد وجوبه بما إذا لم يتضرره المسافر ، فإن تضرره فلا وجوب لأن الأمر به حيثذ غير مطلوب لكون الفطر أفضل ، وردده الوالد رحمه الله تعالى فقال : إن المعتمد طلب الصوم مطلقا كما اقتضاه كلام الأصحاب لما مر « إن دعوة الصائم لاترد » ويخرجون غير متطيين ولا متزيين بل (في ثياب بدلة) بكسر الموحدة وسكون المعجمة : أى مهنة من إضافة الموصوف إلى صفته : أى مابليس من الثياب في وقت الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الإنسان في بيته لأنه اللاتق بالمجاهم وهو يوم مسئلة واستكانة وبه فارق العيد . قال القمولى : ولا يلبس الجليد من ثياب البدلة أيضا ويتنظفون بالماء والسواك وقطع

(قوله تقول تمنع الخ) لعلها تذكر هذا لسبب اللعن ولا فهنا بمجرد ليس لنا (قوله وإن استثنى بعضهم) مراده حجب (قوله لأنا مأمورون) الأولى أن يقول ولأنا الخ ، لأنه معطوف على قوله لفضل البقعة (قوله وعد منهم الصائم) وقد تقدم ذكره قريبا في قوله ثلاثة لاترد دعوتهم (قوله على الرياضة) هى طهارة الباطن (قوله بل قضية الآخر) هو قوله بأنه يجتمع عليه الخ (قوله طلب الصوم مطلقا) أى ولو مع ضرر يحتمل عادة (قوله ويخرجون غير متطيين) شمل قوله ما لو كان يبدنه راحة لايزيلها إلا الطيب الذى تظهر راحته في البدن ، وقد يلزم لأن استعماله في نفسه ينافي ماهو مقصود للمستسقين من إظهار التبدل وعدم الترفه ، وأما ما يحصل لغيره من الأذى بالرأحة الكريهة الحاصلة منه يترك التطيب قد يقال مثله في هذا المقام لا يضر ، لأن اللاتق فيه أحوال الأذى في جنب طلب المصلحة العامة (قوله من إضافة الموصوف إلى صفته) والمعنى حيثذ في ثياب مبتدلة ، ويمكن كون الإضافة حقيقية لأنه يكتفى في الإضافة أدنى ملابسة وهو الظاهر من قوله بعد : أى ما يلبس من الثياب في وقت الشغل الخ (قوله قال القمولى ولا يلبس الجليد) أى يطلب منه أن لا يلبس ، فلو خالف وفعل كان مكروها

قوله وأجيب بأن الإمام لما أمر به هنا صار واجبا) قضيته أنه إذا لم يأمره به الإمام لا يستحب له صومه (قوله من إضافة الموصوف إلى صفته) فيه نظر ظاهر ، وما ذكره في تفسيره لا يناسب .

الروائع الكريمة لئلا يتأذى بعضهم ببعض (و) في (تخشع) أى تذلل مع سكون القلب والجوارح في مشيه وجولوسهم وكلامهم وغير ذلك للاحتياج . وعلم مما تقرر أن تخشع معطوف على ثياب لا على بذلة كما قيل لأنه حيثئذ لم يكن فيه تعرض لصفته في أنفسهم وهى المقصودة التى ثياب البذلة وصلة لها ، وقد يقال بصحة عطفه على بذلة أيضا إذ ثياب التخشع غير ثياب الكبر والفخر والخيلاء لنحو طول أكتافها وأذيالها وإن كانت ثياب عمل وحيثئذ فإذا أمروا بإظهار التخشع في ملبوسهم في ذواتهم من باب أولى . ويستحب لهم أخذها مما مر الخروج من طريق والجوع في أخرى مشاة في ذهابهم إن لم يشق عليهم لاحفاة مكشوف الرأس ، وقول المتولى : لو خرج : أى الإمام أو غيره حافيا مكشوف الرأس لم يكره لما فيه من إظهار التواضع بعيد كما قاله الشاشي والأذرى (ويخرجون) معهم استحيابا (الصبيان والشيخوخة) والعجائز والخنى القبيح المنظر كما قاله بعض المتأخرين لأن دعاءهم أرحمى للإجابة ، إذ الشيخ أرق قلبيا والصبي لأذنب عليه ، وصح «هل ترزقون وتنصرون إلا بضغائكم» وقضية كلام الأسنوى أن الموتة التى يحتاج إليها فى حل الصبيان تحبس من مالم وهو كذلك ، ويندب إخراج الأرقاء بإذن ساداتهم (وكذا البهائم) يسن إخراجها (في الأصبح) كما قاله ، وإن نقل الأسنوى كراهته عن النص والأصحاب لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم «خرج نبي من الأنبياء يستسقى بقومه ، فإذا هو بنملة رافعة بعض قوائمها إلى السماء فقال : أرجعوا فقد استجيب لكم من أجل شأن هذه النملة» وفى البيان وغيره أن هذا النبي هو

(قوله لئلا يتأذى) أى ومع حصول التأذى لا يحرم ذلك لأن مثله يحتمل سببا في هذه الحالة (قوله لاحفاة) أى لا يسن بل يكره كما يفيد قوله بعيد الخ ، وحيث كان مكروها أسقط المروعة حيث لم يلق بمثله (قوله كما قاله الشاشي والأذرى) عبارة حج استنبهه الشاشي قال الأذرى : وهو كما قال اه (قوله ويخرجون الصبيان والشيخوخة) أى المسلمين لأنه سبأى الكلام على صبيان الكفار (قوله والعجائز والخنى) نص عليهما لأنه قد يتوهم عدم خروجهما للأئونة المحققة في العجائز والمحتملة في الخنائى (قوله هل ترزقون) هو في معنى الننى : أى لا ترزقون وتنصرون الخ (قوله تحبس من مالم) أى لأن لم مصلحة في ذلك ، ولعل الفرق بين هذا وما في الصحيح أن هذه حاجة ناجزة ، بخلاف تلك فلو لم يكن لهم مال هل يخرج ما يحتاجون إليه من بيت المال أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لأنه إنما يخرج منه الأمور الضرورية والاستغناء عنهم يفهم قال سم على منج بعد ما ذكر ؛ ولو خرجت الزوجة للاستسقاء فإن كان بإذن الزوج وهى معه فلا إشكال في وجوب نفقتها أو بغير إذنه فلا إشكال في علم الوجوب ، أو بإذنه وهى وحدها فهل يعد ذلك خروجا لحاجتهما كما قد يفهمه كلام الأسنوى المذكور حتى يجب نفقتها أولا ، لأن مصلحة الاستسقاء لا تخص الزوج ولم تنسبها لها ولا احتياج إليها في تحصيلها وغيرها يقوم بذلك ولا تعد في ذلك أنها في حاجة الزوج ؟ فيه نظر ، والقلب إلى الثاني أميل لأنها إنما خرجت لفرضها غاية الأمر أنه قد يعود على الزوج نفع بواسطة خروجها لكنه لم يبيها إليه ولا طلبه منها وأما موته خروجها الزاهدة على نقية التحلف ، فأولى بعدم الرجوب فليتأمل اه (قوله وهو كذلك) خلافا لصح (قوله وكذا البهائم) قال سم على حج : لو تركوا الخروج فهل يسن إخراج البهائم وحدها لأنها قد تطلب ويستجاب لها أخذها من قضية النملة ؟ قد يتجه عدم سن ذلك لأن إخراجها إنما هو بالنسبة ، ولا دلالة في قضية النملة إذ ليس فيها أنه أخرجها ، وإنما فيها الإخبار عن أمر وقع اتفاقا ، وهل المراد بالبهائم ما يشمل نحو الكلاب ؟ فيه نظر ، ولا يبعد الشمول لأنها مستزقة أيضا ، وعليه فهل العقور منها كذلك ، ولا يبعد أنه كذلك حيث تأخر قتله لأمر اقتضاه كان اضطر إلى أكله وتروده لياكله طريا فليتأمل اه (قوله فإذا هو بنملة رافعة بعض قوائمها) قال البهيمى : اسمها حبيجلون اه ، وبمعنى

ساياح عليه الصلاة والسلام ، وتوقف البهائم معزولة عن الناس ، فقد ورد « لولا بهائم رتع وشيوخ رقع وأطفال رضع لصعب عليكم العذاب صبا » والمراد بالركع من انحنت ظهورهم من الكبر ، وقيل من العباداة . ويفرق بينها وبين أولادها ليكثر الصباح والضجة فيكون أقرب إلى الإجابة ، نقله الأذرعى عن جمع من المروضة وأقره ومقابل الأصح لا يسن إخراجها ولا يكره لأنه لم ينقل (ولا يمنع أهل الذمة) أو العهد (الحضور) أى لا ينبغي ذلك لأنهم مسترزقون بفضل الله واسع ، وقد يجهيهم استدراجا . قال تعالى - سنسترجعهم من حيث لا يعلمون - (ولا يختلطون) أى أهل الذمة ولا غيرهم من سائر الكفار (بنا) لأنهم ربما كانوا سبب القحط فيكره ذلك . قال تعالى - واتقوا فتنة الذين ظلموا منكم خاصة - وفى الأم وغيرها : لا أكره من إخراج صبيانهم ما أكره من خروج كبارهم لأن ذنوبهم أقل ولكن يكره لكفرهم ، نقله المصنف عن حكاية البغوى له ، لكن عبر بمخرج صبيانهم بدل إخراجهم ، وهو مؤول بإخراجهم لأن أفعالهم لا تتركه شرعا لأنهم غير مكلفين . قال : أحنى المصنف وهذا كله يقتضى كفر أطفال الكفار . وقد اختلف العلماء فيه إذا ماتوا ، فقال الأكثر أنهم فى النار ، وطائفة لا نعلم حكمهم ، والمحققون أنهم فى الجنة ، وهو الصحيح المختار لأنهم غير مكلفين وولدوا على الفطرة ، ومحرر

الجواش قبل اسمها حرما ، وقيل طافية ، وقيل شاهدة ، وكانت عرجاء (قوله ولا يمنع أهل الذمة) لكن لا يدخلون المسجد إلا بإذن كما فى غير الاستسقاء (قوله أو العهد) أى أو المؤمنين (قوله أى لا ينبغي ذلك) أى لا يطلب والظاهر منه وكذا من قوله ولا يختلطون بنا أنه لا يطلب منهم من الخروج فى يومنا ، وعليه قوله قال الشافعى لكن ينبغي أن الخ ، الغرض منه حكاية قول مقابل ، لما فهم من كلام المصنف (قوله وقد يجهيهم استدراجا) قال الشيخ عميرة : قال الرويانى : لا يجوز التأمين على دعاء الكافر لأنه غير مقبول : أى لقوله تعالى - وما دعاء الكافرين إلا فى ضلال - اه سم على منج ، ونوزع فيه بأنه قد يستجاب له استدراجا كما استجيب لإبليس فيؤمن على دعائه هذا ، ولو قيل : وجه الحرمة أن فى التأمين على دعائه تعظيلا له وتغريرا للعامة بحسن طريقتة لكان حسنا ، وفى حج مانصه : وبه أى يكونهم قد تعجل لهم الإجابة استدراجا يرد قول البحر يحرم التأمين على دعاء الكافر لأنه غير مقبول اه على أنه قد يحتم له بالحسن فلا علم بعلم قبوله إلا بعد تحقق موته على كفره ، ثم رأيت الأذرعى قال : إطلاقه بعيد ، والوجه جواز التأمين بل ندبه إذا دعا لنفسه بالمداية ولنا بالنصر مثلا ومنعه إذا جهل ما يدعوه به لأنه قد يدعوه بإثم : أى بل هو الظاهر من حاله .

[فرع] فى استحباب الدعاء للكافر خلافا اه . واعتمد مر الجواز ، وأظن أنه قال : لا يحرم الدعاء له بالمغفرة إلا إذا أراد المغفرة له مع موته على الكفر ، وسبقنا فى الجنازات التصريح بتحريم الدعاء للكافر بالمغفرة . نعم إن أراد اللهم اغفر له إن أسلم أو أراد بالدعاء له بالمغفرة أن يحصل له سببه وهو الإسلام ثم هى فلا يتجه إلا بالجواز اه سم على منج ، وينبئ أن ذلك كله إذا لم يكن على وجه يشعر بالتنظيم وإلا امتنع خصوصا إذا قويت القرينة على تعظيمه وتحقير غيره كان فعل فلا دعا له بسببه ولم يقم به غيره من المسلمين فأشعر بتحقير ذلك الغير (قوله لأن ذنوبهم أقل) لعل المراد بالذنوب ما بعد ذنبا فى الشرع من حيث هو وإن لم يتعلق به خطاب للصبي لعدم تكليفه كالزنا والسرقة ، بل وبالكفر الذى هو أعظم الذنوب ، وعدم تكليفه لا يمنع من اتصافه بفعل القبيح (قوله وهذا كله يقتضى) معتمد (قوله لأنهم غير مكلفين وولدوا على الفطرة) عبارة حجج فى الفتاوى : سئل نفع الله

(قوله نقله المصنف عن حكاية البغوى الخ) عبارة شرح الروض : نقله النووى عن حكاية البغوى له ، ونقله عن نص الأم أيضا ، لكن عبر بمخرج صبيانهم بدل إخراجهم ، وهو الذى رأيت أنه تهذيب البغوى أيضا وهو مؤول كالحج

هذا أنهم في أحكام الدنيا كفار ، وفي أحكام الآخرة مسلمون ، قال الشافعي : لكن ينبغي أن يحرص الإمام على أن يكون خروجهم في غير يوم خروجنا لئلا تقع المساواة والمضاهاة في ذلك اهـ . لا يقال : في خروجهم وحدهم مظنة مفسدة وهو مصادفة يوم الإجابة فيظن ضعف المسلمين بهم خيرا . لأننا نقول : في خروجهم معنا مفسدة محقة فقلمت على المفسدة التهمة . قال ابن قاضي شعبة ، وفيه نظر (وهي ركعتان) للاتباع (كالسيد) أي كصلاته في الأركان وغيرها إلا فيها يأتي فيكبر بعد افتتاحه قبل التوعد والقراءة سبعا في الأولى وخمسا في الثانية يرفع يديه ويقف بين كل تكبيرتين كتابة معتدلة ، ويقرأ في الأولى جهرا بسورة ق وفي الثانية أقربت في الأصح ، أو بسبح والفاشية قياسا ولوروده بسند ضعيف (لكن) تجوز زيادتها على ركعتين ،

به بما لفظه ماحصل اختلاف الناس في الأطفال هل هم في الجنة خدام لأهلها ذكورا وإناثا ، وهل يتفاضل درجاتهم في الجنة ؟ فأجاب بقوله : أما أطفال المسلمين في الجنة قطعا بل إجماعا ، والاختلاف فيه شاذ بل غلط . وأما أطفال الكفار ففيهم أربعة أقوال : أحدها أنهم في الجنة وعليه المحققون لقوله تعالى - وما كنا بمعذبين حتى نبعث رسولا - وقوله - ولا تزر وازرة وزر أخرى - الخ . الثاني أنهم في النار تبعاً لأبائهم ، ونسبه النوروى للأكثرين لكنه نوزع الخ . الثالث الوقوف ، ويعبر عنهم بأنهم تحت المشيئة الخ . الرابع أنهم يجمعون يوم القيامة وتوحيج لم نأثر يقال ادخلوها ، فيدخلها من كان في علم الله سعيدا ويمسك عنها من كان في علم الله شقيا لو أدرك العمل الخ اهـ . ملخصا . وسئل العلامة الشويري عن أطفال المسلمين هل يعذبون بشيء من أنواع العذاب ، وهل ورد أنهم يستلون في قبورهم وأن القبر يضمهم ، وإذا قلم بذلك فهل يتألمون به أم لا ؟ وهل قول القائل : إن أطفال المسلمين يعذبون مصيب فيه أم غلطى ، وما الحكم في أطفال المشركين من هذه الأمة هل هم خدام لأهل الجنة أم هم في النار تبعاً لأبائهم أم غير ذلك ؟ فأجاب لا يعذبون بشيء من أنواع العذاب على شيء من المعاصي ، لإذ لا تكليف عليهم ، والعذاب على ذلك خاص بالمكلفين ، ولا يستلون في قبورهم كما عليه جماعة ، وأقوى به شيخ الإسلام الحافظ حجج وللحنفية والحنابلة والمالكية قول أن الطفل يستل ، ورجحه جماعة من هؤلاء ، واستدل له بما لا يصح أنه صلى الله عليه وسلم لقن ابنه إبراهيم ، ولا يؤيد ذلك ما روى عن أبي هريرة أنه كان يقول في صلاته على الطفل : اللهم أجره من عذاب القبر لأنه ليس المراد بعذاب القبر مافيه عقوبة ولا السؤال ، بل مجرد ألم الهم والغم والوحشة والضغطة التي تعم الأطفال وغيرهم . وأخرج على بن معين عن رجل قال : كنت عند عائشة فمرت جنازة صبي صغير فبكيت ، فقلت لها : ما يبكيك ؟ قالت : هذا الصبي بكيت شفقة عليه من ضمة القبر . والقائل المذكور إن أراد يعذبون بالنار أو على المعاصي فغير مصيب بل هو غلطى أشد غلطاً لما تقرر ، وأطفال المشركين اختلف العلماء فيهم على نحو عشرة أقوال ، الراجح منها أنهم في الجنة خدام لأهل الجنة . وسئل بعضهم هل يجوز أن يكون أحد من الأطفال في النار ، فأجاب بأن الأطفال في الجنة ولو أطفال كفار على الصحيح . نعم يخلق الله تعالى يوم القيامة خلقا ويدخلهم الجنة وخلقاً يدخلهم النار - لا يستل عما يفعلونهم يستلون - اهـ بحروفه ، والعشرة أقوال التي أشار إليها سردها في فتح الباري فليراجع (قوله لكن ينبغي) أي يجب أخذنا من التعليل الآتي في قوله لئلا الخ (قوله لئلا تقع المساواة) خلافا لحج (قوله وفيه نظر) راجع لقوله لأننا نقول الخ (قوله ويقف بين كل تكبيرتين الخ) وينبغي أن يقول بينهما ما يقوله في العبد ، وقد يشمله قوله في الأركان وغيرها الخ (قوله لكن تجوز زيادتها) وهل إذا زاد على ركعتين يجهر في الجميع أو يفصل بين أن يتشهد تشهدا أول فيسر بعده أم لا فيجهر مطلقا ، وهل الزيادة تشمل الركعة ، وهل إذا أمر الإمام بها ثلاث ركعات تجب كذلك ويسلك به مسلك الواجب

بجلافة العيد، وأيضا (قيل) هنا إنه (يقرأ في الثانية) بدل اقتربت (إنا أرسلنا نوحا) لاشتمالها على الاستغفار ونزول المطر
 اللاتين بالحال وردة في المجموع بانفاق الأصحاب على أن الأفضل أن يقرأ فيهما ما يقرأ في العيد وينادى لها الصلاة جامعة
 ولما قدم أنها كالعيد بما توه إعطاؤها حكمه في وقته لاسيا وهو وجه دفع ذلك بقوله (ولا تختص) صلاة الاستسقاء
 (بوقت العيد في الأصح) بل ولا بوقت من الأوقات، بل يجوز فعلها متى شاء ولو في وقت الكراهة على الأصح لأنها
 ذات سبب فدارت معه كصلاة الكسوف، ومقابل الأصح تختص به لأنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي في العيد
 كما مر، وإنما يصلي في العيد في وقت خاص (ويخطب كالعيد) في الأركان والشروط والسنن، ويندب أن يجلس
 أول ما يصعد المنبر ثم يقوم فيخطب (لكن يستغفر الله تعالى بدل التكبير) فيقول قبل الخطبة الأولى تسعا وقبل
 الثانية سبعا، والأولى أن يقول: أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحى القيوم وأتوب إليه، لأنه أئق بالحال ونجبر
 الترمذى وغيره من قوله غفر له وإن كان قر من الزحف - ويكثر من الاستغفار حتى يكون هو أكثر دعائه ومن
 قوله - استغفروا ربكم إنه كان غفارا إلى ويجعل لكم أنهارا - (ويدعو في الخطبة الأولى) جهرا ويقول (اللهم) أى
 يا الله (أسقنا) بقطع الهزمة من أسق (غيثا) بمثلثة أى مطر (مغيثا) بضم الميم: أى منقذا من الشدة بارواه (هنيئا)
 بالمد والهمز أى طيبا لا ينقصه شيء (مرثيا) أى محمود العاقبة (مريعا) بفتح الميم وكسر الراء وباء تحية وبروى
 بضم الميم وبالموحدة ومرعا بالثناة فوق: أى ذاريع: أى بماء مأخوذ من المراعة (غذاقا) بفتح الغين معجمة ودال مهملة
 مفتوحة: أى كثير الماء والخير، وقيل الذى قطره كبار (مجيلا) بفتح الجيم وكسر اللام يجمل الأرض: أى
 يعمها كجمل الفرس، وقيل هو الذى يجمل الأرض بالنبات (معا) بفتح السين وتشديد الحاء المهملة: أى شديد
 الوقع على الأرض (طبقا) بفتح الطاء والباء الموحدة أى مطبقا على الأرض: أى مستوعبا لها فيصير كالطبق

من الإحرام في الأوليين فقط، وهل يكبر في الزائد أو يختص بالأولين، وإذا كبر فهل يكبر في الثالثة سبعا والرابعة
 خمسا مثلا، وهل يقرأ في الأخيرتين مثلا سورة أو لا؟ لم أر من تعرض له، وكل محتمل انتهى. كذا بهامش عن
 شيخنا الشوبرى. أقول: والأقرب أنه لا يكبر في غير الأوليين، وأنه إن لم يتشهد بعد الأوليين جهرا وقرأ وإلا
 فلا أخذ مما مر في صلاة النفل وأنه لا فرق بين الركعة وغيرها، وأن الإمام إذا أمر بشيء وجب فعله. وهذا كله
 بناء على جواز الزيادة على الركعتين وسأقي ما فيه (قوله بجلافة العيد) مثله في حج ويخط بعض الفضلاء أن هذا
 في بعض النسخ وأن الشارح رحمه الله ضرب عليه في نسخته، وأن المعتمد أنه لا يجوز الزيادة على الركعتين كالعيد اه
 وهو قريب (قوله ويندب أن يجلس) أى بقدر أذان الجمعة قياسا على العيد (قوله من قاله غفر له) أى ولا يختص
 ذلك بكونه في الخطبة ولا بكونه تسعا (قوله ويدعو في الخطبة الأولى جهرا) زاد حج بأدعيته صلى الله عليه وسلم
 الواردة عنه وهى كثيرة ومنها: اللهم أسقنا غيثا الخ (قوله بقطع الهزمة من أسق) وبوصلها من سقى كما يعلم مما مر
 (قوله لا ينقصه شيء) أى وينى الحيوان من غير ضرر اه حج (قوله محمود العاقبة) زاد حج: فالهى النافع
 ظاهرا والمرى النافع باطنا (قوله يجمل الأرض بالنبات) أى يصيرها عظيمة مستورة بالنبات (قوله مطبقا على الأرض)

(قوله لأنها ذات سبب) أى متقدم وهو المحل (قوله فيقول قبل الخطبة الأولى تسعا الخ) لم يذكر مقول هذا
 القول في النسخ التى رأيتها، ولعله سقط من الكتبة فلتراجع له نسخة صحيحة. لا يقال: قوله أستغفر الله الخ تنازعه
 يقول هذا ويقول الآتى بعده، لأننا نقول: لا يصح لأن مقول الأول مطلق الاستغفار الشامل لما ذكر وغيره فهو
 غير خصوص الأول (قوله بقطع الهزمة) وبوصلها أيضا كما في الديمري

جليها (دائماً) إلى انتهاء الحاجة إليه لأن دوامه عذاب (اللهم اسقنا الغيث) تقدم شرحه (ولا تجعلنا من القانطين) أى الآيسين بتأخير المطر . اللهم إن بالعباد والبلاد من اللأواء والجهد والضنك ما لا تشكو إلا إليك . اللهم انبت لنا الخبز وأدر لنا الفرع وأسكننا من بركات السماء وأنت لنا من بركات الأرض . اللهم ارفع عنا الجهد والنجوع والعري ، واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك . اللهم إنا نستغفرك إنك كنت غفارا ، فأرسل السماء (أى المطر ، ويحوز أن يراد به المطر مع السحاب (علينا مدرا) أى درأ كثيرا : أى مطرا كثيرا (ويستقبل القبلة) استحبابا (بعد صلا الحطية الثانية) وهو نحو ثلثها كما في النقائق ، فإن استقبل له في الأولى لم يعنه في الثانية ، نقله في البحر عن نص الأئم ، وإذا فرغ من الدعاء استديرها وأقبل على الناس يحثهم على طاعة الله تعالى إلى فراغه كما في الشرحين والروضة (ويبالغ في الدعاء) حيثئذ (سرا وجهرا) فيسر القوم أيضا حالة إسراره ويؤمنون على دعائه حالة جهره به قال تعالى : ادعوا ربكم تضرعا وخفية - ويرفعون أيديهم في الدعاء جاعلين ظهور أنفسهم إلى السماء كدعاء لكل رفع بلاء ومن دعا بمحصل شيء عكس ذلك ، ويكره له رفع يده متنجسة ، فإن كان عليها حائل احتمل عدم الكراهة قال إمامنا رضى الله عنه : وينبغي أن يكون من دعائهم في هذه الحالة : اللهم إنك أمرتنا بدعائك ووعدتنا إجابتك وقد دعوناك كما أمرتنا فأجبنا كما وعدتنا اللهم فامن علينا بمغفرة ما قارفنا وإجابة بك في سقيانا وسعة في رزقنا

بضم الميم وسكون الباء الموحدة مخففة ، وجارة المختار : وأطبق الشيء غطاءه . أو بضم الميم وفتح الطاء وتشديد الباء الموحدة المكسورة . قال في القاموس : وطبق الشيء تطبيقا عم ، والسحاب الجوى غشاه والماء وجه الأرض غطاء (قوله إن بالعباد والبلاد) زاد حج وأخلق (قوله من اللأواء) هو البلاء والهمز شدة الجاعة اه حج (قوله فإن استقبل له في الأولى) أى لا يطلب إعادة بل ينبغي كراهتها ، وكذا ينبغي كراهة الاستقبال في الأولى وإن أجزأ فيها عن الاستقبال في الثانية (قوله ظهور أنفسهم إلى السماء) ظاهره أنهم يفعلون ذلك حتى في قولهم اللهم اسقنا الغيث ونحوه لكون المقصود به رفع البلاء ، ويخالفه ما مر له في القنوت وعبارته ويجعل فيه وفي غيره ظهر كفيه إلى السماء إن دعا لرفع بلاء ونحوه عكسه إن دعا لتحصيل شيء أخلا بما سيأتي في الاستسقاء ، ويمكن رد ما في القنوت إلى ما هنا بأن يقال : معنى قولهم إن طلب رفع شيء : أى إن طلب ما المقصود منه رفع شيء ، ومعنى قوله إن دعا لتحصيل شيء أى إن دعا بطلب تحصيل شيء (قوله فإن كان عليها حائل احتمل الخ) عبارة الشارح فيما تقدم في القنوت بعد قول المصنف ويسن رفع يديه ويكره خارج الصلاة رفع اليد المتنجسة ولو بمحائل فيما يظهر (قوله ما قارفنا) أى ارتكبنا من الذنوب (قوله وسعة في أرزاقنا) هو يفتح السين على الأفصح وبها جاء التنزيل ، والكسر لغة قليلة ، وقد نظم ذلك شيخنا العلامة الدوشري فقال :

وسعة بالفتح في الأوزان والكسر محكي عن الصغاني

(قوله حيثئذ) أى حين استقبله القبلة وإن أومح سياقه خلافة ولو أخر قوله ، فإن استقبل له في الأولى الخ عن قول المصنف ويبالغ في الدعاء سرا وجهرا لكان أوضح (قوله جاعلين ظهور أنفسهم إلى السماء) ظاهره في جميع الدعاء وهو مشكل ، إذ هو مشتمل على طلب الحصول كقوله اللهم اسقنا الغيث ، وقد يقال : المطلوب رفع ما هو واقع من الجلب وإن طلب فيه ما ذكر

ذكره في المجموع وحذفه المصنف من المحرر اختصارا (ويحتمل الخطيب رداه عند استقباله) القيلة تفاولا بتغير الحال من الشدة إلى الرخاء للاتباع وكان عليه الصلاة والسلام يحب الفأل الحسن (فيجعل يمينه) أي يمين رداه (يساره وعكسه) للاتباع قال البيهقي : وكان طول رداه صلى الله عليه وسلم أربعة أذرع وعرضه ذراعين وشبرا (وينكسه) يفتح أوله عتقا ويضمه مقفلا عند استقباله (في الجليلد فيجعل أعلاه أسفله وعكسه) لأنه عليه الصلاة والسلام استسقى وعليه خيصة سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعلها أعلاها ، فلما ثقلت عليه قلبها على عاتقه ، فهمه بذلك يدل على استحبابه وتركه للسبب المذكور ، والقديم لا يستحب ذلك لأنه لم يفعله ، ومتى جعل الطرف الأسفل الذي على الأيسر على الأيمن والآخر على الأيسر حصل التنكيس والتحويل جميعا ، والخلاف في الرداء المربع أما المدور والمثلث فليس فيها إلا التحويل قطعا وكلذا الطويل ، ومراد من عبر بعدم تأتي ذلك تعسره لا تعلمه (ويحتمل الناس) وينكسون وهم جلوس كما نقله الأذري عن بعض الأصحاب ، ويدل عليه قوله مثله فهو مساو لقول أصله ويعمل على أنه في بعض النسخ عبر بعبارة أصله (مثله) تبعا له للاتباع (قلت ويترك) بضم أوله أي رداء الخطيب والناس (يحتمل حتى ينزع الثياب) عند رجوعهم إلى منازلهم لأنه لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم أنه غير رداه قبل ذلك ، واستحباب التحويل خاص بالرجل دون المرأة والخنثى جزم به ابن كين وهو متجه وإن لم أقف على مأخذ (ولو ترك الإمام الاستسقاء فعلة الناس) كسائر السنن لأنهم محتاجون كما هو محتاج بل أشد غير أنهم لا يخرجون إلى الصحراء مع وجود الوالي في البلد إلا بإذنه كما اقتضاه كلام الشافعي لخوف الفتنة به عليه الأذري (ولو خطب) له (قبل الصلاة جاز) لما صح من أنه صلى الله عليه وسلم خطب ثم صلى ، لكنه في حقتنا خلاف الأفضل لأن فعل الخطيبين بعد الصلاة هو الأكثر من فعله صلى الله عليه وسلم ،

(قوله ويحتمل رداه الخ) انظر هل يفعل التحويل عند إرادة الاستقبال أو معه أو عقبه اه عميرة . أقول : المتبادر من العندية الأول والأقرب الثالث لأنه فيما قبل الاستقبال مشغول بالوعظ ومعه يورث مشقة في الجمع بين التحويل والالتفات (قوله وكان طول رداه صلى الله عليه وسلم) قال حج في آخر اللباس : فائدة مهمة : ثم اعلم أنه لم يتحرر كما قاله الحفاظ في طول عمامته صلى الله عليه وسلم وعرضها شيء ، وما وقع للطبري في طولها أنه نحو سبعة أذرع ولغيره أنه نقل عن عائشة أنها سبعة في عرض ذراع ، وأنها كانت في السفر يضاء وفي الحضر سوداء من صوف وأن عليها كانت في السفر من غيرها وفي الحضر منها ، فهو شيء استروحا فيه ولا أصل له . نعم وقع خلاف في الرداء فقيل ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع ، وقيل أربعة أذرع ونصف أو شبران في عرض ذراعين وشبرا ، وقيل أربعة أذرع في عرض ذراعين ونصف ، وليس في الإزار إلا القول الثاني اه (قوله وعليه خيصة) أي كساء (قوله جزم به ابن كين) وفي نسخة كين (قوله فعلة الناس) أي الباقون الكاملون لأنها سنة عين فلا يسقط طلبها بفعل بعضهم وإن كان بالغا عاقلا لأن ذلك إنما يقال في سنن الكفاية وهذه سنة عين (قوله غير أنهم لا يخرجون إلى الصحراء) ويحرم ذلك إن ظنوا فتنة اه سم على منهج ، وقضيتهم أنهم حيث فعلوها في البلد خطبوا ولو بلا إذن ولعله غير مراد ، بل متى خافوا الفتنة لم يخطبوا إلا بإذن (قوله ولو خطب قبل الصلاة جاز) أي بخلاف العيد والكسوف فإنه لم يرد أنه خطب قبلهما . وكتب عليه شيخنا الشوبري : انظر مانع الصحة في العيد

(قوله ويدل عليه) أي على قوله وينكسون ولو ذكره عقبه كان أوضح (قوله فهو مساو لقول أصله الخ) عبارة أصله والناس يفعلون بأرديتهم كما يفعل الإمام

ومن متعلقات الباب أنه يسن لكل من حضر الاستسقاء أن يستشفع إلى الله تعالى سراً بخالص عمل يتذكره ، لحبر الذين أروا إلى الغار وبأهل الصلاح ، لاسياً من كان منهم من أقاربه صلى الله عليه وسلم (ويسن) لكل أحد (أن) يبرز) أى يظهر (لأول مطر السنة ويكشف) من جسده (غير عورته ليصبيه) شئ منه لحبر مسلم عن أنس قال « أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحسر ثوبه حتى أصابه المطر ، فقلنا : يا رسول الله لم صنعت هذا ؟ قال : لأنه حديث عهد بربه » أى بتكوينه وتزيله ، وإنما اقتصر المصنف على أول مطر السنة لأنه أكد ، وإلا فلا فرق بين مطر أول السنة وغيره كما صرح بذلك الزركشى : أى فهو لأول كل مطر أولى منه لآخره (وأن يقتسل أو يتوضأ في) ماء (السيل) لما رواه الشافعى « أنه صلى الله عليه وسلم

والكسوف ، ولا يقال الاتباع لأنه بمجرد الاستسقاء لا يقتضى المنع لجواز القياس فيما لم يرد على ملورد ، ولا يقال الاهتمام بأمر الحث على التوبة والوعظ اقتضى حصة التقديم ، لأنه بتسليمه لا يقتضى منع الصحة بل الأولوية أو نحو ذلك فليحذر اهـ من حواشى التحرير (قوله لخبر الذين أروا إلى الغار) « وكانوا ثلاثة خرجوا يرتادون لأهلهم ، فأخذتهم السباع فأووا إلى كهف فأنخلت حفرة وسدت بابها ، فقال أحدهم : اذكروا أيكم عمل حسنه لئلا نل الله سبحانه وتعالى يرحمنا ببركته ، فقال واحد منهم : استعملت أجراً ذات يوم فجاء رجل وسط النهار وعمل في بقيته مثل عملهم فأعطيتهم مثل أجورهم ، فغضب أحدهم وترك أجره ، فوضعت في جانب البيت ، ثم مررت بقر فاشتريت به فصيلة فبلغت ماشاء الله ، فرجع إلى بعد حين شيخاً ضعیفاً لا أعرفه ، وقال : إننى عندك حقاً وذكره حتى عرفته ، فدفعتها إليه جميعاً ، اللهم إن كنت فعلت ذلك لوجهك فافرج عنا ، فانصدع الجبل حتى رأوا الضوء . وقال آخر : كان في فضل وأصاب الناس شدة ، فجاءتني امرأة فطلبت منى معروفاً ، فقلت : والله ما هو دون نفسك ، فأبت وعادت ، ثم رجعت ثلاثاً ثم ذكرت ذلك لزوجها ، فقال لها : أجبني له وأعني عيالاً ، فأبت وسلمت إلى نفسها ، فلما تكشفتها وهممت بها ارتعدت ، فقلت : مالك ؟ قالت : أخاف الله سبحانه وتعالى ، فقلت لها : خفيته في الشدة ولم أخفه في الرخاء ، فتركها وأعطيتها ملتمسها ، اللهم إن كنت فعلت لوجهك فافرج عنا ، فانصدع حتى تمارفوا . وقال الثالث : كان لي أبوان همان وكانت لي غنم وكنت أعلمهما وأسبقهما ثم أرجع إلى غنمى ، فحسبني ذات يوم غيث فلن أبرح حتى أمسيت ، فأثيت أهلى وأخلدت عجلي فحلبت فيه وجشت إليهما فوجدتهما نائمى ، فشق على أن أوقظهما ، فترقت جالساً وعجلي على يدي حتى أيقظتهما الصبح فسقيتهما ، اللهم إن كنت فعلت لوجهك فافرج عنا ، ففرج الله عنهم فخرجوا ، وقد رفع ذلك نعمان بن بشير اهـ يضاوى في سورة الكهف عند قوله سبحانه وتعالى « أم حسبك أن أصحاب الكهف والرقم - الآية (قوله الأول مطر السنة) وهو ما يحصل بعد انقطاع مدة طويلة لا يقيده كونه في الحرم أو غيره ، وينبئ أن مثله النيل فيبرز له ويفعل ما ذكره شكراً لله تعالى اهـ زيادى بهامش . ويحتمل أن يفرق بينهما بأن ما يصل إلى الماء عند قطع الخلدجان ونحوها إجراء لما هو مجتمع في التهر فليس كالمطر فإن نزوله الآن قريب عهد بالتكوين ولا كذلك ماء النيل .

[فرج] قال شيخنا العلامة الشوبرى : يحرم تأخير قطع الخلدجان ونحوه عن الوقت الذى استحق أن يقطع فيه كبلوغ النيل بمصرنا ستة عشر ذراعاً اهـ . ووجه الحرمة أن فيه تأخير له عن شرب الدواب والانتفاع به على الوجه الذى جرت به العادة منه ، فتأخيره مغتور لما يترتب عليه من المنافع العامة اهـ (قوله غير عورته) وينبئ أن هذا هو الأكمل ، وأن أصل السنة يحصل بكشف جزء مما من بدنه وإن قل كالرأس واليدين (قوله) وأن يقتسل أو يتوضأ في (السيل) أى سواء حصل بالاستسقاء أو كان في غير وقته كما أشعر به الحديث وقول الشارح الآتى لأن الحكمة فيه هى

كان إذا سال السيل قال : اخرجوا بنا إلى هذا الذى جعله الله طهورا فتطهر منه وتحمد الله تعالى عليه ، وهو صادق بالفعل والوضوء وتعبير المصنف هنا كالروضة بأوقيد استحباب أحدهما بالمنطوق وكلهما بفهم الأولى فهو أفضل كما جزم به فى المجموع ، فقال : يستحب أن يتوضأ منه ويقتل ، فإن لم يجمعهما فليتوضأ ، والمتجه كما فى المهمات الجمع بينهما ثم الاقتصار على الغسل ثم على الوضوء ، ولا يشترط فيما نية كما بحثه الشيخ تبعا للأذرعى وخلافا للأسنوى ، إلا إن صادف وقت وضوء أو غسل ، لأن الحكمة فيه هى الحكمة فى كشف البدن ليناله أول مطر السنة وبركته (و) أن (يسبح عند الرد) عند (البرق) لما رواه مالك فى الموطأ عن عبد الله بن الزبير « أنه كان إذا سمع الرد ترك الحديث وقال : سبحان الذى يسبح الرد بحمده والملائكة من خيفته » ، وقيس بالرد البرق ، والمناسب أن يقول عنده : سبحان من يريكم البرق خوفا وطمعا ، وفى الأم عن الثقة عن مجاهد أن الرد ملك والبرق أجتحنه يسوق بها السحاب . قال الأسنوى : فيكون المسموع صوته : أى صوت تسبيحه أو صوت سوقه على اختلاف فيه وأطلق الرد عليه عجازا ، وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال « بعث الله السحاب فنطقت أحسن النطق وضحكت أحسن الضحك ، فالرد نطقها والبرق ضحكها » (و) أن (لا يتبع بصره البرق) لما فى الأم عن عروة بن الزبير أنه قال : إذا رأى أحدكم البرق أو الودق فلا يشير إليه ، والودق بالمهمل : المطر ، وفيه زيادة المطر ، وزاد الماوردى الرد ، ومثل ذلك المطر ، فقال : وكان السلف الصالح يكرهون الإشارة إلى الرد والبرق ويقولون عند ذلك : لا إله إلا الله وحده لا شريك له سبوح قدوس ، فيختار الاقتداء بهم فى ذلك (و) أن (يقول عند) نزول (المطر) ندبا كما فى البخارى (اللهم صيبا) بصاد مهملة ونحبة مشددة : أى عطاء (نافعا) وفى

الحكمة (قوله لجمع بينهما) وينبغى تقديم الوضوء على الغسل لشرف أعضائه كما فى غسل الجنابة (قوله ولا يشترط فيها نية) لعل المراد لحصول السنة . أما بالنسبة لكونه ممثلا آتيا بما أمر به فلا يظهر إلا بنبته كان يقول : نويت سنة الغسل من هذا السيل اه . ثم رأيت حج قال : ولو قيل ينوى سنة الغسل فى السيل لم يبعد اه . والقياس أنه لا يجب فيه الترتيب لأن المقصود منه وصول الماء لهذه الأعضاء ، وهو حاصل بدون الترتيب وبعض الهوامش عن بعضهم أنه يسن الغسل فى أيام زيادة النيل فى كل يوم مدة أيام الزيادة اه وهو محتمل (قوله كما بحثه الشيخ) وصارته فى شرح المنهج وفى المهمات : المتجه لجمع ثم الاقتصار على الغسل ثم على الوضوء ، وأنه لا نية فيه إذا لم يصادف وقت وضوء ولا غسل اه . فليأمل ما ذكره من قوله خلافا للأسنوى ، وفى نسخة سقوط قوله : تبعا الخ ، عليها فعل المراد أن الشيخ بحثه فى غير شرح منهجه ، إلا أن يقال قوله بحثه : أى بحث الاشتراط فهو قيد للمنى ، وعليه فلا مخالفة بين ما هنا وشرح المنهج (قوله لما رواه مالك) قال حج : ولأن الذكر عند الأمور المخوفة توهم به غائلتها (قوله إذا سمع الرد ترك الحديث) أى ما كان فيه ، وظاهره ولو قرأنا ، وهو ظاهر قياسا على إجابة المؤذن (قوله فلا يشير إليه) أى لا يبصره ولا يغيره ، وعبارة سم على منهج : شامل للإشارة بغير البصر فليحذر (قوله فيختار الاقتداء بهم) أى وتحصل سنة ذلك بمرة واحدة ، ولا بأس بالزيادة

(قوله كان إذا سال السيل قال : اخرجوا بنا إلى هذا الذى جعله الله طهورا الخ) يستنبط من هذا الدليل أن ماء النيل كماء السيل ، فالحاقه به أولى مما نقل عن الزيادى من إلحاقه بأول مطر السنة المازكا هو ظاهر فليأمل (قوله وخلافا للأسنوى إلا إن صادف) يعنى فى قوله إلا إن صادف إذ هذا الاستثناء للأسنوى ، ولعل لفظ فى قوله الذى قبلناه أسقطه الكتبة من نسخ الشارح (قوله وفيه) أى فيما روى عن عروة زيادة على ما أفاده المتن المطر فلا يتبعه البصر ، ويحتث فلا حاجة إلى قوله بلد ومثل ذلك المطر

رواية بسين مهملة ، وفي أخرى مع الأول ناهيا . فيستحب الجمع بين الروايات الثلاث ، ويكرّر ذلك مرتين أو ثلاثا (و) أن (يدعو بما شاء) حال نزوله لخبر ؟ اطلبوا استجابة الدعاء عند التقاء الجيوش ، وإقامة الصلاة ، ونزول الغيث ، وروى البيهقي خبر « تفتح أبواب السماء ويستجاب الدعاء في أربعة مواطن : التقاء الصفوف ، وعند نزول الغيث ، وعند إقامة الصلاة ، وعند رؤية الكعبة » (و) أن يقول (بعده) أي بعد المطر : أي في أثره كما في المجموع (مطرنا بفضل الله علينا (ورحمته) لنا (ويكره) نزيها أن يقول (مطرنا بنوء كذا) يفتح نونه وهمز آخره : أي بوقت النجم القلاني على عادة العرب في إضافة الأمطار إلى الأنواء لإيهامه أن النوء ممطر حقيقة ، فإن اعتقد أنه الفاعل حقيقة كفر ، وعليه يحمل ما في الصحيحين حكاية عن الله تعالى « أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر ، فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكواكب ، ومن قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر في مؤمن بالكواكب » ، وأفاد تعليق الحكم الباء أنه لو قال مطرنا في نوء كذا لم يكره وهو كما قاله الشيخ ظاهر ويستثنى من إطلاقه ما نقله الشافعي عن بعض الصحابة أنه كان يقول عند المطر مطرنا بنوء الفتح ثم يقرأ - ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها - ويمكن أن يقال لاستثناءه ، إذ لا إيهام فيه أصلا ، والنوء : سقوط نجم من المنازل في المغرب مع الفجر وطلوع رقيه من المشرق مقابله من ساعته في كل ليلة إلى ثلاثة عشر يوما ، وهكذا كل نجم إلى انقضاء السنة ما خلا الجهة فإن لها أربعة عشر يوما (و) يكره (سبّ الريح) بل يسن الدعاء عندها لخبر « الريح من روح الله ، تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب . فإذا رأيتموها فلا تسبوها واسألوا الله خيرها واستعملوا بالله من شرّها » (ولو تضرروا بكثرة المطر) وهي ضد القلة مثلثة الكاف (فالسنة أن يسألوا الله تعالى (رفعه) بأن يقولوا نديا ما قاله صلى الله عليه وسلم لما شكى إليه ذلك (اللهم) اجعل المطر (حوالينا) في الأودية والمراعي (ولا) تجعله

(قوله بسين مهملة) أي سبيا يفتح فسكون اهـ حجـ وعجولة ع : قول المصنف صيبا : قال الأسنوي : من صاب يصوب : إذا نزل من علّو إلى أسفل ، وفي رواية لابن ماجه : اللهم سيبا ، وهو العطاء اهـ (قوله وفي أخرى مع الأول) أي صيبا (قوله ناهيا) بالفتح : أي شافيا للغيث ومزيد للمطر كما يؤخذ من مختار الصحاح (قوله وعند إقامة الصلاة) ينبغي أن يأتي فيه ما تقدم له في الدعاء عند الخطبة من أن ذلك يكون بقلبه على ما ذكره الباقين ثم وبين الإقامة والصلاة أو بين الكلمات التي يجب بها على ما ذكره الحلبي ثم ، واعتمده الشارح رحمه الله ، وأنه لا يأتي به عند القول في العيد ونحوه الصلاة جامعة لأن هذه أمور توفيقية ، ثم إذا دعا ينبغي أن لا يتيقن حصول المطلوب لإخباره صلى الله عليه وسلم به ، فإن لم يحصل نسب تخلفه إلى فساد نيته وفقد شروط الدعاء منه (قوله عند رؤية الكعبة) ظاهره وإن تكرر دخوله ورؤيته لها وكان الزمن قريبا ولا مانع منه (قوله وهو كما قال الشيخ) أي في غير شرح منهجه (قوله عن بعض الصحابة) قال حجج هو أبو هريرة (قوله ويكره سبّ الريح) أي سواء كانت معتادة أو غير معتادة ، لكن السب إنما يقع في العادة لغير المعتادة خصوصا إذا شوشت ظاهرا على الساب ، ولا تتعد الكرامة بذلك كما قلناه (قوله لخبر : الريح من روح الله تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب) هل المراد في الجملة ، فلا يلزم أن التي تأتي بالعذاب من رحمته أيضا اهـ سم على منهج : أي أو مطلقا لأنها من حيث صورها بخلق الله وإيجاد رحمة في ذاتها وإن كانت تأتي بالعذاب لمن أراد الله له ، والأقرب الثاني (قوله واستعملوا بالله من شرّها) وتقدم قيل

(قوله فإن لها أربعة عشر يوما) هذا في السنة الكبيسة وهي التي تكون أيام النسيء فيها ستة أيام ، بخلاف البسيطة وهي التي يكون النسيء فيها خمسة أيام ، فلو قال إلا الغفر لكان أولى ، لأن ذلك فيه دائما عند المصريين ..

(علينا) في الأبنية والدور . وأفادت الواو أن طلب المطر حوالينا القصد منه بالذات وقاية أذاه ففيها معنى التعليل : أى اجعله حوالينا ولتلا يكون علينا ، وفيه تعليمنا أدب الدعاء حيث لم يدع يرفعه مطلقاً لأنه قد يحتاج لاستمراره بالنسبة لبعض الأودية والمزارع ، فطلب منع ضرره وبقاء نفعه وإعلامنا بأنه ينبغي لمن وصلت إليه نعمة من ربه أن لا يتمسك لعارض قارئها ، بل يسأل الله تعالى رفعه وإبقاها وبأن الدعاء برفع المضر لا ينافي التوكل والتفويض اللهم على الآكام والظراب ويطون الأودية ومنايب الشجر ، (ولا يصلى للملك والله أعلم) لعدم ورودها له لكن تقدم في الباب السابق أنها تسن لنحو الزلزلة في بيته مفردا ، وظاهر أن هذا نحوها فيحمل ذلك على أنه لا تشرع الهيئة المخصوصة .

(باب في حكم تارك الصلاة)

المفروضة على الأعيان أصالة جحدا وأغیره ، وتقديمه هنا على الجنائز تبعاً للجمهور أئني (إن ترك) المكلف (الصلاة) المعهودة شرعا الصادقة بإحدى الخمس (جاحدا وجوبها) بأن أنكره بعد علمه به (كفر) بإلحاح فقط لا به مع الترك ، وإنما ذكره المصنف لأجل التقسيم ، إذ الإلحاد وحده مقتضى للكفر كما مر لإنكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة وذلك جار في كل مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة . أما من أنكر ذلك جاهلا لقرب عهده بالإسلام أو نحوه ممن يجوز خفاؤه عليه أو نشأ ببادية بعيدة عن العلماء فلا يكون مرتدا بل يعرف وجوبها ، فإن عاد بعده صا مرتدا ، ولا يقر مسلم على ترك الصلاة والعبادة عمدا مع القدرة إلا في مسألة واحدة وهي ما إذا اشتبه صغير مسلم بصغير كافر ثم بلغا ولم يعلم المسلم منهما ولا قافة ولا انقصاب ، ولا يؤمر أحد بترك الصلاة والصوم شهرا فأكثر إلا في مسألة واحدة وهي المستحاضة المبتدأة إذا ابتدأها الدم الضعيف ثم أقوى منه ثم أقوى منه (أو تركها كسلا) أو تمناهما مع اعتقاده وجوبها (قتل) بالسيف (حدا) لا كفرا لخبر الصحيحين «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله» وقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك فقد عصموا من دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله» رواه الشيخان ، ولقهم قوله صلى الله عليه

الباب عند شرح الروض ما كان يقوله عليه الصلاة والسلام إذا رأى الريح العاصفة (قوله اللهم على الآكام) الآكام بالمد جمع أكم بضمين جمع إكام ككتاب جمع أكم بفتحين جمع أكمة اه حج (قوله لنحو الزلزلة) أى فيصلها وينوي بها نية رفع المطر .

(بابه) في حكم تارك الصلاة المفروضة

(قوله على الأعيان) خرج فروض الكفايات ، وقوله أصالة خرج المنلورة (قوله أئني) أى من تأخيرها عنها ومن ذكره في الخلود لأنه حكم متعلق بالصلاة العينية فناسب ذكره خاتمة لها (قوله جاحدا وجوبها) أى حقيقة أو حكما بأن لم يلزم يحمله لأن كونه بين أظهرنا بحيث لا يخفى عليه صبره في حكم العالم اه حج ، وبواقفه قول الشيخ رحمه الله تعالى الآتي : أما من أنكر ذلك جاهلا الخ حيث قيد عدم ردة الجاهل بكونه ممن يخفى عليه ذلك

(باب) في حكم تارك الصلاة

(قوله أو نحوه ممن يجوز خفاؤه عليه) أى بأن نشأ ببادية بعيدة عن العلماء فلا حاجة لقوله بعد أو نشأ ببادية بعيدة عن العلماء (قوله رواه الشيخان) لا حاجة إليه مع قوله أولا لخبر الصحيحين

وسلم « نهيت عن قتل المصلين » ، وقال صلى الله عليه وسلم « من ترك الصلاة فقد برئت منه الذمة » وقال « خمس صلوات كتبت الله على عباده ، فمن جاء بهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ، ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عقاه وإن شاء عذبه » رواه أبو داود وصححه ابن حبان وغيره ، فلو كفر لم يدخل تحت المشيئة ، وأما خبر مسلم « بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة » فمحمول على تركها جحداً أو على التغليظ ، أو المراد بين ما يوجب الكفر من وجوب القتل جمعاً بين الأدلة ، ولو ترك الطهارة لما قتل كما جزم به الشيخ أبو حامد لأنه ترك لها ، ويقاس بها الأركان وسائر الشروط . نعم محله في المتفق عليه أو كان فيه خلاف وإن كان خلاف القوي ، ففي فتاوى القفال : لو ترك فاقد الطهورين الصلاة متعمداً أو مساً شافعي الذكر أو لمس المرأة أو توضأ ولم ينو وصلي متعمداً لا يقتل ، لأن جواز صلاته مختلف فيه ، وقيل به بعضهم محمداً بما إذا قلد القاتل بذلك وإلا فلا قاتل حيث لا يجوز صلاته . قال : فالذي ينتج قتله لأنه تارك لها عند إمامه وغيره فعلم أن ترك التيمم كترك الوضوء إن وجب لإجماع أو مع خلاف ، ولم يقد القاتل بعدم وجوبه اهـ . والأوجه الأخذ بالإطلاق ، ولا يقاس بترك الصلاة ترك الصوم والزكاة لأن الشخص إذا علم أنه يحبس طول النهار نواه فلهجدي الحبس فيه ، ولأن الزكاة يمكن الإمام أخذها بالمقاتلة ممن امتنعوا ، هنا وقاتلونا ، فكانت المقاتلة الواردة في الخبر فيها على حقيقتها ، بخلافها في الصلاة فإنه لا يمكن فعلها بالمقاتلة فكانت فيها بمعنى القتل فوضح الفرق بينهما وبينه اهـ . فالأوجه الأخذ بالإطلاق (والصحيح قتله) حياً (بصلاة فقط) علماً بظاهر الحديث (بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) فيها له وقت ضرورة بأن تجمع مع الثانية في وقتها . فلا يقتل بترك الظهر حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر ، وبقتل في الصبح بطلوع الشمس وفي العصر بغروبها وفي العشاء بطلوع الفجر ، فيطالب بأدائها إن ضاق وقتها ويتوعد بالقتل إن أخرجهما عن الوقت ، والأوجه أن المطالب والمتوعد هو الإمام أو نائبه فلا يفيد طلب غيره وتوعده قرب القتل الآتي لأنه من منصبه ، وما قيل من أنه لا يقتل بل يعزر ويحبس حتى يصلي كترك الصوم والزكاة والحج ونظير « لا يحمل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة »

(قوله فقد برئت منه الذمة) أي خربت ذمته (قوله كان له عند الله عهد) أي وعد منه لا يخلف (قوله وأما خبر مسلم النخ) الذي في مسلم قال : سمعت جابراً يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة » فلهذا رواية أخرى (قوله لأن جواز صلاته مختلف فيه) أي فكان جريان الخلاف شبهة في حقه مانعة من قتله وإن لم يقد (قوله والأوجه الأخذ بالإطلاق) أي فلا فرق بين التقليد وعلمه في أنه لا يقتل (قوله فأجدي) أي أفاد (قوله فوضح الفرق بينهما) أي الصوم والزكاة وقوله وبينها أي الصلاة (قوله حتى تغرب الشمس) أي أما الجمعة فيقتل بها إذا ضاق الوقت عن أقل يمكن من الخطيئة والصلاة كما يأتي (قوله هو الإمام أو نائبه) ومنه القاضي الذي له ولاية ذلك كالقاضي الكبير (قوله المفارق للجماعة) أي جماعة الإسلام

(قوله وإلا فلا قاتل حيث لا يجوز صلاته) فيه نظر إذ الحنفى يقول بجواز صلاة من مس ذكره أو لمس المرأة أو توضأ ولم ينو وإن كان شافعيًا ولم يقد كما هو ظاهر لو افقت لاعتقاده ، والمراد ببعض المذكور الشهاب حجج في الإمداد (قوله والأوجه الأخذ بالإطلاق) أي ففي كان فيه خلاف غير واه فلا قتل وإن لم يقد (قوله إخراجها عن وقت الضرورة) يعني وقت العذر كما علم مما مر في أول كتاب الصلاة (قوله وما قيل من أنه لا يقتل بل يعزر) لو ساق هذا عقب قول المصنف المار قتل حدًا لكان أنسب وأوضح (قوله والحج) لا وجه للتشثيل به هنا كما لا يخفى

ولأنه لا يقتل بترك القضاء مردود بأن القياس متروك بالنصوص والخبر عام مخصوص بما ذكر وقته خارج الوقت إنما هو لترك بلا عذر . على أن نمنع أنه لا يقتل لترك القضاء مطلقا ، إذ عمل ذلك ما لم يؤثر بها في الوقت ويهدد عليها ، ولم يقل أفعالها . وإعلم أن الوقت عند الرافعي وقتان : أحدهما وقت أمر ، والآخر وقت قتل . فوقت الأمر هو إذا ضاق وقت الصلاة عن فعلها يجب علينا أن نأمر التارك فنقول له صل ، فإن صليت تركتك ، وإن أخرجتها عن الوقت قتلناك ، وفي وقت الأمر وجهان : أحدهما ، إذا بقي من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة والطهارة ، والثاني إذا بقي زمن يسع ركعة وطهارة كاملة ، ويقتل بترك الجمعة أيضا وإن قال أصلها ظهر كما في زيادة الروضة عن الشافعي ، واختاره ابن الصلاح ، وقال في التحقيق : إنه الأقوى لتركها بلا قضاء لأن الظهر ليس قضاء عنها ، وعمله حيث كان بمن تلزمه إجماعا ، وأقوى الشيخ بأنه يقتل بها حيث أمر بها وامتنع منها أو قال أصلها ظهر عند ضيق الوقت عن خطبتين وإن لم يخرج وقت الظهر : أي عن أقل ممكن من الخطبة والصلاة ، لأن وقت العصر ليس وقتا لها في حالة بخلاف الظهر . لا يقال : ينفى قتله عقب سلام الإمام منها . لأننا نقول : شبهة احتمال تبين فسادها وإعادتها فيلزم تركها أوجب التخيير للأيأس منها بكل تقدير وهو ما مر ، ومقابل الصحيح أوجه : أحدها يقتل إذا ضاق وقت الثانية لأن الواحدة يحتمل تركها لشبهة الجمع ثانيا إذا ضاق وقت الرابعة لأن الثالث أقل الجمع فاغتصرت . ثالثا إذا ترك أربع صلوات ، قال ابن الرضا : لأنه يجوز أن يكون قد استند إلى تأويل من ترك النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق أربع صلوات . رابعا إذا صار الترك له عادة . خامسا لا يعتبر وقت الضرورة وهذا هو معنى كلام الشارح في حكاية مقابل الصحيح (ويستتاب) من ترك ذلك ندبا كما صححه في التحقيق خلافا لما اقتضاه كلام الروضة وأصلها من وجوبها كالمردد ، وعلى الأول فالفرق بينهما كما أفاده الأسنوي أن الردة تمحله في النار فوجب انقاده منها ، بخلاف ترك الصلاة ، بل مقتضى ما قاله المصنف في فتاويه من أن الحدود تسقط الإثم أنه لا يثبت عليه شيء بالكيفية لأنه قد حدث على هذه الجريمة والمستقبل لم يخاطب به . نعم إن كان في حزمه أنه إن عاش لم يصل أيضا ما بعدها فهو أمر آخر ليس مما نحن فيه . واستشكل الأسنوي

بأن ترك ما هو عماد الدين وهو الصلاة ويتحقق ذلك بصلاة واحدة (قوله يجب علينا) أي على المخاطب منا ، وهو الإمام أو نائبه (قوله إذا بقي من الوقت زمن الخ) أي بالنسبة لفعله بأخف ممكن (قوله مقدار الفريضة) أي تامة (قوله لأن الظهر ليس قضاء عنها) قضيتها أنه لو هدد عليها في وقتها ولم تفعل لمحتى خروج الوقت ثم تاب وقال : أصلي الجمعة القابلة لكنه لم يصل ظهر ذلك اليوم لم يقتل بتركه لكونه لا يقتل بترك القضاء ، لكن في فتاوى الشارح أنه يقتل حيث امتنع من صلاة الظهر ، وأن عمل عدم القتل بالقضاء إذا لم يهدد به أو بأصله كما هنا فإن التهديد على الجمعة تهديد على تركها وبطلان قائم مقامها فكانه هدد عليه (قوله لإجماع) أي من الأئمة الأربعة فلو تعددت الجمعة وترك فعلها لعدم علمه بالسابقة قتل يقتل لتركها مع القدرة أولا لعلره بالشك ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني فليراجع (قوله لأننا نقول شبهة احتمال تبين فسادها وإعادتها الخ) أي وإن أيسر من ذلك عادة حقنا للدم ما أمكن (قوله خامسا لا يعتبر الخ) هذا الوجه لم يتعرض له المحلى وقوله لوقت الضرورة : أي بالسابق (قوله بخلاف ترك الصلاة) أي فإنه لا يخلد بل الخ (قوله فهو أمر آخر) أي فيترتب عليه مقتضاه من استحقاق العقوبة على

(قوله وفي وقت الأمر وجهان) أقام فيه المظهر مقام المضمر ، وسكت عن مقابله وهو وقت القتل لعلمه من كلام المصنف (قوله عند ضيق الوقت عن خطبتين) متعلق بيقول وسكت عن وقت الأمر بالجمعة فليراجع (قوله وهذا هو معنى كلام الشارح الخ) فيه أن الشارح لم يذكر الخامس

ما تقرر بأنه يقتل حدا على التأخير عن الوقت والحدود لا تسعها بالتوبة . وأجيب بأن الحد هنا ليس هو على معصية سابقة وإنما هو محل له على فعل ما ترك كما قاله الأذرعى وغيره ، أو بأنه على تأخير الصلاة عمدا مع تركها ، فالعلة مركبة فإذا صلى زالت العلة . وقال الريمى فى التفتية والفرق أن التوبة هنا تفيد تدارك الفائت ، بخلاف التوبة عن الزنا وشبهه فإن التوبة لا تفيد تدارك لما مضى من الجرم بل تفيد الامتناع عنها فى المستقبل ، بخلاف توبته هنا فإنها بفعل الصلاة وذلك يحقق المراد فى الماضى . وقال الزركشى : تارك الصلاة يسقط حده بالتوبة وهو العود لفعل الصلاة كالمرتد بل هو أولى بذلك منه ، وغلط بعضهم فقال : كيف تنفع التوبة لأنه كن سرق نصايا ثم رده لا يسقط القطع ، وهذا كلام من ظن أن التوبة لا تسقط الحدود مطلقا وليس كذلك لما ذكرناه اهـ . وتوبته على الفور لأن الإمهال يؤدى إلى تأخير صلوات ، وقيل يمهل ثلاثة أيام وهما فى الندب ، وقيل فى الوجوب ولو قتله فى مدة الاستتابة أو قبلها لإنسان ليس مثله أم ولا ضيان عليه كقاتل المرتد ، ولو جن أو سكر قبل فعل الصلاة لم يقتل ، فإن قتل وجب القود ، بخلاف نظيره فى المرتد لا قود على قاتله لقيام الكفر ، ذكره فى المجموع ، وهو محمول على ما إذا لم يكن قد توجه عليه القتل وعانده بالترك كما قاله الأذرعى . أما تارك المنصورة المؤقتة فلا يقتل بها لأنه الذى أوجبا على نفسه (ثم) إذا لم يبق (يضرب عنقه) بالسيف ولا يجوز قتله بغير ذلك لخبر « إذا قتلتم فأحسنوا القتلة » (وقيل) لا يقتل لانتهاء الدليل الواضح على قتله (بل ينخن بمجديلة) وقيل يضرب بمخضبة : أى عصا (حتى يصل أو يموت) إذ المقصود حمله على الصلاة لا قتله ومرّده (و) بعد الموت حكمه حكم المسلم الذى لم يترك الصلاة من أنه (يصل) ثم يكفن (ويصل عليه) بعد ظهره (ويدفن مع المسلمين) فى مقابرهم (ولا يطمس قبره) كبقية أهل الكبار من المسلمين ، فإن أبى عذرا كنسيان أو يرد أو عدم ماء أو نجاسة عليه مصححة كانت الأعداء فى نفس الأمر أم باطلة ، كما لو قال صليت وظننا كذبه لم نقتله لعدم تحقق تعمد تأخيرها عن وقتها من غير علم . نعم تأمره بها بعد ذكر العذر وجوبا فى العذر الباطل وندبا فى الصحيح بأن نقول له صل فإن امتنع لم يقتل لذلك ، فإن قال تعمدت تركها بلا عذر قتل سواء أقال ولا أصليا أم سكت لتحقق جنائيه بتعمد التأخير . قال الفزائى : لو زعم

الزعم على الترك وعلى ترك شيء من الصلاة إن وجد منه (قوله أو قبلها) أى إذا كان بعد أمر الإمام اهـ زى ادى . أما قبله فيضمن (قوله ليس مثله) أى فى الأهدار وإن اختلف سببه كزنا محصن أو قاطع طريق مع تارك الصلاة (قوله أما تارك المنصورة) محترز قوله أصالة (قوله ينخن بمجديلة) أى فى أى محل كان ، لكن ينبى أن يتوفى المقاتل لأن الغرض حمله على الصلاة بالتعذيب ونخسه فى المقاتل قد يفوت ذلك الغرض (قوله بتعمد التأخير) قال سم على منهج : ظاهره وإن لم يكن قد أمر بها عند ضيق الوقت وهو متجه ، ويوجه بأن اشتراط الأمر بها عند الضيق لتحقق جنائيه ، وهذا قد تحققت جنائيه باعترافه . وجوز مر أن يقيد هذا بما إذا كان قد أمر ، وفيه نظر فليتأمل . ثم رأيت شيخنا جزم بهذا التقييد فى شرح الإرشاد فقال : ومنى قال تعمدت تركها بلا عذر قتل سواء قال لا أصليا أم سكت لتحقق جنائيه بتعمد التأخير : أى مع الطلب فى الوقت كما علم مما مر اهـ . والأقرب ما قبله

(قوله وأجيب بأن الحد هنا ليس هو على معصية (الخ) أى فهو ليس حداً إلا فى الصورة حتى يلاق الإشكال (قوله ومرّده) كأن مراده أنه مرّ ما يعلم منه رده وهو خبر « إذا قتلتم فأحسنوا القتلة » وهو نابع فى هذه الحالة للشهاب حجج ، لكن ذلك صرح أولا بده حيث قال عقب قول المصنف أو كسلا قتل مائنه : ونخسه بالحديد الذى ليس من إحسان القتلة فى شيء فلم يقل به .

زاعم أن بينه وبين الله حالة أسقطت عنه الصلاة وأحلت له شرب الخمر وأكل مال السلطان كما زعمه بعض المتصوفة فلا شك في وجوب قتله وإن كان في خلوده في النار نظر، وقتل مثله أفضل من قتل مائة كافر لأن ضرره أكثر.

كتاب الجنائز

جمع جنازة بالفتح والكسر اسم للميت في النعش وقيل بالفتح اسم لذلك وبالكسر اسم للنعش وهو عليه الميت وقيل عكسه. وقيل لغتان فيهما، فإن لم يكن عليه الميت فهو سريره و نعش. وعلى ما تقرر لو قال أصلى على الجنائزة بكسر الجيم

به حج (قوله وأكل مال السلطان) أى المال الذى يستحق السلطان قبضه وصرفه لمصالح المسلمين يزعم هذا أنه يستحقه ويمتنع عن صرفه في مصارفه ، وظاهر أن الحكم لا يتقيد باستحلال الجميع بل متى استحل شيئاً من ذلك كفر [فائدة] مراتب الكفر ثلاثة : أحدها الكفر الإصلى وصاحبه متدين به ومفطور عليه . وثانيها الرجوع إليه بعد الإسلام وهو أقبح ولهذا لم يقبل منه إلا الإسلام ، بخلاف الأول حيث كان فيه الجزية والاستقرار والمن والقداء وثالثها السب وهو أقبح الثلاثة فإنه لا يتدين به ، وفيه إزراء بأنبياء الله ورسله وإلقاء الشبهة في القلوب الضعيفة فلذلك كانت جرئته أقبح الجرائم ، ولا تعرض عليه التوبة ، بخلاف القسم الثانى لأن فى الثانى قد يكون له شبهة فتحل عنه : والسب لأشبهه فيه ولهذا لم يكن عرض التوبة عليه واجبا ولا مستحبا ، فلا يمتنع الإعراض عنه حتى يقتل تطهيرا للأرض منه ، فإن أسلم أعصم نفسه فهذا مظهر لى في سبب الإعراض مع القول بقبول التوبة . وقريب من هذا أن الكفار الأصليين لا يقاتلون في الأول حتى ينزلوا ، فإذا بلغتهم الدعوة والندارة جازت الإغارة عليهم وسيبهم من غير افتقار إلى الدعاء إلى الإسلام في كل مرة لأنه قد بلغتهم وزال عنهم ، فإن أسلموا عصموا أنفسهم وإنما استثنى المرتد بغير السب لأن الغالب إن الردة إنما تحدث بشبهة فتزال بالاستنابة ، ولهذا تردد العلماء في توبة الزنديق وتوبة من ولد في الإسلام هل تقبل أولا لأنه لأشبهه لهما أم لا. السيف المسلول على من سب الرسول للسبكي

كتاب الجناز

(قوله بكسر الجيم) أى أو بفتح. لأن الفتح والكسر مشتركان في الميت والنعش على هذا القول اه . وقوله إن لم يرد الخ : أى فإن أراد لم يصح وينبغي ولو مع الميت هذا ، وفهم من الأقوال المذكورة أن الميت حيث لم يكن في النعش لا تنطق عليه الجنائزة لا بالفتح ولا بالكسر ، وعليه فلو كان الميت على الأرض أو نحوها مما ليس بنعش ونوى الصلاة على الجنائزة فينبى أن يقال إن أشار إليه إشارة قلبية صح ولا يضر تسميته بغير اسمه تغليبا للإشارة . وكذا إن قصد بالجنائزة الميت ويكون لفظ الجنائزة مجازا عن الميت وإن قصد معنى الجنائزة لغة أو أطلق لم تصح صلاته . أما في الأولى فظاهر لأنه نوى غير الميت الذى يصلى عليه . وأما في الثانية فلأن لفظه محتمل

كتاب الجنائز

(قوله وعلى ما تقرر الخ) قد يقال : إن كان هذا راجعا لأول الأقوال المحزوم به فما وجه التقييد بالكسر ، إن كان راجعا إلى غيره فما القربة عليه ؟ وإن كان راجعا إلى جميعها لم يصح كما هو واضح . والذي يظهر أنه حيث ل أنها اسم للميت في النعش صححت التوبة إن لم يرد بها النعش كما قال وحيث قيل إنها اسم للنعش وعليه الميت صححت إن أراد الميت لما هو معلوم من أن المجاز لا يبدل له من قصد خاص وانصراف الإطلاق للحقيقة

صحت إن لم يرد بها النعش ، وهى من جنزه إذا ستره ذكره ابن فارس وغيره . وقال الأزهري : لا يسمى جنازة حتى يشد الميت عليه مكفنا . ويشتمل هذا الكتاب على مقدمات ومقاصد ، وبدأ بالأوّل فقال (ليكثر) ندبا كل مكلف صحيحا كان أو مريضا (ذكر الموت) بقلبه ولسانه بأن يجعله نصب عينيه لأنه أزرع من المعصية وأدعى للطاعة وصح « أكثروا من ذكر هازم اللذات » يعنى الموت زاد التسلّى « فإنه ما ذكر فى كثير » أى من الدنيا والأمل فيها « إلا قلله ، ولا قليل : أى من العمل إلا كثّره » ، وهادم بالمعجمة معناه قاطع . وأما بالمهمله فهو المزيل للشيء من أصله . وفى المجموع : يستحب الإكثار من ذكر حديث واستحيوا من الله حتى الحياء ونعماه ، قالوا : إنا نستحي من الله والحمد لله ، قال : ليس كذلك ولكن من استحيا من الله حتى الحياء فليحفظ الرأس وما وحى ، وليحفظ البطن وما حوى ، وليذكر الموت والبلى ، ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا ، ومن فعل ذلك فقد استحيا من الله حتى الحياء « والموت : مفارقة الروح الجسد ، والروح جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الأخضر وهو باقى لا يفنى . وأما قوله تعالى - الله يتوفى الأنفس حين موتها - ففيه تقدير وهو عند موت أجسادها (ويستمد) له (بالثبوت) وهى كما أتى فى الشهادات إن شاء الله تعالى ترك الذنب والتمس

لميت فى النعش وهو لم يصلّ عليه أو لنعش عليه ميت وهو لاتصح الصلاة عليه ، هذا ، وينبى أن المراد بالنعش ما يحمل عليه الميت وإنما عبروا بذلك لقبته (قوله ذكره ابن فارس الخ) هو قوله من جنزه (قوله لا يسمى جنازة) أى النعش (قوله ليكثر كل مكلف الخ) قال حجج : ندبا مؤكدا وإلا فاصل ذكره سنة أيضا ، ولا يفهمه المتن لأنه لا يلزم من ندب الأكثر ندب الأقل الخالى عن الكثرة ، وإن لزم من الإتيان بالكثرة الإتيان بالأقل وكونه من حيث اندواجه فيه ، وعلى هذا يحمل قول شيخنا فى شرح الروض : يستحب الإكثار من ذكر الموت المستلزم ذلك لاستحباب ذكره المصرح به فى الأصل أيضا اه (قوله كل مكلف) يستثنى طالب العلم فلا يسن له ذكر الموت لأنه يقطع ، وكتب عليه سم على حجج : يحتمل أن يطلب من الوليّ ونحوه أمر الصبي المميز بذلك اه . وقوله بطلب : أى ندبا (قوله وصح أكثروا من ذكر هادم اللذات) قال الحافظ فى تخرّيج العزيز : ذكر السهيلي فى الروض أن الرواية فى اللال المعجمة ومعناه القاطع . وأما بالمهمله فعناه المزيل للشيء ، وليس ذلك مرادنا هنا وفى هذا النفي نظر لا يخفى اه . وقد جرّز فى فتح الإله الوجهين وقال : فهو استعارة تبعية أو بالكناية شبه وجود اللذات ثم زوالها بذكر الموت ببنيان مرتفع هدمته صحقات هائلة حتى لم يبق منه شيئا ، وليس فيما ذكره ما يمنع قول السهيلي وليس ذلك مرادنا هنا فإن جملة استعارة لا يؤدى إلى أن المعنى الحقيقى مراد ، وغايته أن يصحح التعبير بالمهادم عن القاطع مجازا ، وليس كلام السهيلي فى التعبير بل فى أن المعنى الحقيقى للهادم غير مراد ، وقوله شبه وجود اللذات تقرير للاستعارة بالكناية ولم يصرّح بتقرير التبعية ، ولعله أن يقال : وشبه إزالة اللذات بذكر الموت بهدم الصواعق أو نحوه للبناء المرتفع واستعار له اسمه ثم اشتق منه هادم (قوله فإنه ما ذكر فى كثير الخ) مثله فى حجج وفى المحلى وشيخ الإسلام ما يذكر (قوله فليحفظ الرأس وما وحى) أى ما اشتمل عليه من البصر والسمع واللسان ، وليحفظ البطن وما حوى ينبى أن يراد به ما يشمل القلب والقرع . والمراد بحفظ البطن أن يصونه عن وصول الحرام إليه من الطعام والمشرب (قوله والموت مفارقة الروح الجسد) وهل الروح موجودة قبل خلق الجسد أو لا ؟ فيه خلاف فى العقائد ، والمختص منه الأوّل فليراجع (قوله ففيه تقدير الخ) هذا بمجرد لا يستلزم عدم فناءها ، وأوّل منه ما ذكره البيضاوى حيث قال : أى يقبضها عن الأبدان بأن يقطع تعلقها عنها وتصرفها فيها ظاهرا وباطنا وذلك عند الموت أو ظاهرا لا باطنا وهو فى النوم اه . ووجه الأولوية أن المتبادر من قوله بأن يقطع تعلقها الخ أنها باقية وإنما زال عنها التعلق بالبدن (قوله ويستعد له بالثبوت) صح « أنه صلى الله عليه وسلم أبصر جماعة يحفرون

عليه وتصميمه على أن لا يعود إليه ، وخروج عن مظلمة قدر عليها بنحو محلاة عن اغتابه أو سبه (ورد المظالم) إلى أهلها بمعنى الخروج منها سواء أكان وجوبه عليه موسعا أو مضيقا كأداء دين وقضاء فوائت وغيرهما . ومعنى الاستعداد لذلك المبادرة إليه لتلا بفضاء الموت الموقوت له . وظاهر كلامه نذب ذلك بدليل ما بعده ، وهو ما صرح به ابن المقرئ في تمهينه كالفصول . وينبغي حمله على ما إذا لم يعلم أن ما عليه مقتضى التوبة فحينئذ يندب له تجديدها

قبراً فيكنى حتى بل يرى بدموعه وقال : إخواني لئلا هذا فأعدوا أي تأهبوا واتخذوه عدة شرح الإرشاد لشيخنا اه سم على منهج . قال حج في الإيعاب : ولو تحقق أن عليه ذنبا ونسى عنه فالورع بماقاله الحاسبي أنه يعين كل ذنب ويندم عليه بخصوصه ، فإن لم يفعل ذلك فهو غير مخاطب بالتوبة لتعذرها ، لكنه يلقي الله تعالى بذلك الذنب وكذا لو نسي دأته ، وتسامح القاضي أبو بكر فقال يقول : إن كان لي ذنب لم أعلمه فإني تائب إلى الله منه اه . أقول : وقوله لكنه يلقي الله الخ ينبغي أن يكون ذلك في ذنب يتوقف على رد المظالم . أما غيره فيكنى فيه عموم التوبة إذ التعيين غير محتاج إليه (قوله على أن لا يعود إليه) أي إلى مثله (قوله ورد المظالم إلى أهلها) المراد برد المظالم الخروج منها ليشمل نحو الاستحلال من الغيبة وقضاء الصلاة مما ليس فيه شيء يرده على المظلوم . ومحل توقف التوبة على رد المظالم حيث قدر عليه كما صرح به في قوله وخروج عن مظلمة قدر عليها وإلا فالشرط العزم على الرد إن قدر . ومحل أيضاً حيث عرف المظلوم وإلا فيتصدق بما ظلم به عن المظلوم كذا قيل ، والأقرب أن يقال : هو مال ضائع يرده على بيت المال ، فلعل من قال يتصدق به مراده حيث غلب على ظنه أن بيت المال لا يصرف ما يأخذه على مستحقه ، ثم لو كان للظالم استحقاق ببيت المال فهل يجوز له الاستقلال به والتصرف فيه لكونه من المستحقين أولاً ، لاتحاد القباض والمقبض ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول . وهذا ومحل التوقف على الاستحلال أيضاً حيث لم يترتب عليه ضرر ، فن زنى بامرأة ولم يبلغ الإمام فلا ينبغي أن يطلب من زوجها وأهلها الاستحلال لما فيه من هتك عرضهم ، فيكنى الندم والعزم على أن لا يعود ، ثم ما تقرر من أن قضاء الصلاة فيه خروج عن مظلمة مخالف لقول الشارح ، ولأنه ليس جزءاً من كل توبة إلا أن يريد بالخروج منها بقضاء الصلاة أنه يفعل الصلاة كأنه خرج مما ظلم به (قوله وقضاء فوائت) قال حج في حاشية الإيضاح : ومنها قضاء نحو صلاة وإن كثرت ، ويجب عليه صرف سائر زمنه لذلك ما عدا الوقت الذي يحتاجه لصرف ما عليه من مؤنة نفسه وعياله ، وكذا يقال في نسيان القرآن أو بعضه بعد البلوغ اه . أقول : وهو واضح إن قدر على قضائها في زمن يسير . أما لو كانت عليه صلوات كثيرة جداً وكان يستغرق قضاؤها زمناً كثيراً فينبغي أن يكتفى في صحة توبته عزمه على قضائها مع الشروع فيه حتى لو مات زمن القضاء لم يمت عاصياً ، وكذا لو زوج موليته في هذه الحالة فزواجه صحيح ، لأنه فعل ما في مقدوره أخذاً من قول الشارح وخروج عن مظلمة قدر عليها (قوله فحينئذ يندب له تجديدها) أي بأن يجدد الندم والعزم على أن لا يعود ، وليس ثم مظلمة يردها فلا يتأني فيها التجديد ، وهذا فيمن سبق له توبة من ذنب . أما من لم يتقدم له ذنب أصلاً فلعل المراد بالتوبة في حقه العزم على عدم فعل الذنب ، وعبارة الإيعاب أو ينزل نفسه منزلة العاصي بأن يرى كل طاعة تقدمت منه دون ما هو مطلوب منه ، ومنه قوله

(قوله وخروج عن مظلمة) الأولى حذف لما يأتي في كلامه قريباً (قوله موسعا) انظر ما صورة وجوب الخروج من المظالم موسعا (قوله كأداء دين) الكاف فيه تنظيرية لاثمالية كما لا يخفى ، ويجوز جعلها تمثيلية بقصر الدين على

اعتناء بشأنها . أما إذا علم أن عليه مقتضيا لها فهي واجبة فوراً بالإجماع ، وعلى هذا يحمل قول جمع وجوبا ، وعلى مقابله يحمل قول آخرين ندبا ، وصرح برد المظالم مع دخوله في التوبة لما مرّ في الاستسقاء ولأنه ليس جزءا من كل توبة بخلاف الثلاثة قبله (والمرضى آكد) أى أشد طلبا لأنه إلى الموت أقرب ، ويسن له الصبر على المرض : أى ترك الضجر منه ، ويكره كثرة الشكوى . نعم إن سأله نحو طبيب أو قريب أو صديق عن حاله فأخبره بما هو فيه من الشدة لا على صورة الجزع فلا بأس ، ولا يكره الأئمن كما في المحموم ، لكن اشتغاله بنحو التسليح أولى منه فهو خلاف الأولى . ويسن أن يتعهد نفسه بتلاوة القرآن والذكر وحكايات الصالحين وأحوالهم عند الموت ، وأن يوصى أهله بالصبر عليه وترك النوح ونحوه مما اعتيد في الجنائز وغيرها ، وأن يحسن خلقه وأن يجتنب المنازعة في أمور الدنيا وأن يسترضى من له به علفة كخادم وزوجة وولد وجار ومعامل وصديق ، وأن يعاد مريض ولو بنحو رمد وفي أول يوم مرضه ، وخبر : إنما يعاد بعد ثلاثة موضوع . وإن أخذ به الغزالي مسلم ولو عدوا ومن لا يعرفه ، وكلما ذنى قريب أو جاراً ونحوهما ومن رضى إسلامه ، فإن اتقى ذلك جازت عيادته ، وتكره عيادة تشق على المريض . وأحق الأذرى بحثا بالذى المعاهد والمستأمن إذا كانا يدارنا ونظر في عيادة أهل البدع المنكرة وأهل الفجور والمكس إذا لم يكن له قرابة ولا جوار ولا رجاء توبة لأننا مأمورون بمهاجرتهم ، وأن تكون العيادة غبا فلا يواصلها كل يوم إلا أن يكون مغلوبا عليه . نعم نحو القريب والصديق ممن يستأنس به المريض أو يترك به أو يشق عليه عدم رؤيته كل يوم تسن لهم المواصلة ما لم يفهموا أو يعلموا كراهته ذلك ذكره في المجموع ، وأن يتخفف المكث عنده بل تكره إطالته ما لم يفهم عنه الرغبة فيها ، وأن يدعو له بالشفاء إن طمع في حياته ولو على بعد وأن يكون دعاؤه : أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك بشفاعة سبع مرات ، وأن يطيب نفسه بمرضه ، فإن خاف عليه الموت رغبة في التوبة والوصية

عليه الصلاة والسلام « إنه ليغان على قلبى فأستغفر الله في اليوم والليلة سبعين مرة » اهـ . وهذا وينبغي أن المراد بتدب رد المظالم أن ما تردد في أنه هل لزم ذمته أولا أن يبرده احتياطا (قوله لما مرّ) اهتماما بذكرها لعظم أمرها (قوله بخلاف الثلاثة قبله) هى قوله ترك الذنب والتندم عليه وتصميمه على أن لا يعود إليه (قوله فلا بأس) أى فلا كراهة بل هو مباح (قوله مسلم) ظاهره ولو فاسقا وذابدة ، وسيأتى ما فيه عن الأذرى مما يفيد الكراهة حيث لا قرابة ولا جوار ولا رجاء توبة ، وهذا شرط في سن الإعادة وهو معتبر في المعاد وأطلق في المعيد ، فقضيته أنه يستحب منه ولو كافرا لأنه مخاطب بفروع الشريعة (قوله جازت عيادته) المتبادر من الجواز استواء الطرفين وأنها غير مكروهة (قوله وتكره عيادة تشق على المريض) أى مشقة غير شديدة وإلا حرمت (قوله إذا كان يدارنا) وينبغي مثله في الذى (قوله لأننا مأمورون بمهاجرتهم) الأولى بهجرهم لأن المهاجرة كما في المختار الانتقال من أرض إلى غيرها اهـ . وقضية التحليل عدم سن عيادتهم بل كراهتها سيما إذا كان في ذلك زجر (قوله إلا أن يكون مغلوبا عليه) أى بأن يكون ثم ما يقتضى الذهاب له كل يوم كشره أذوقه ونحوها (قوله وأن يدعو له بالشفاء) أى ولو كان كافرا أرفاسقا ولو كان مريضه رمدا ، وينبغي أن محله ما لم يكن في حياته ضرر للمسلمين وإلا فلا يطلب الدعاء له بل لو قيل يطلب الدعاء عليه لما فيه من المصلحة لم يبعد (قوله وأن يكون دعاؤه الخ) هذا مفروض فيها لو عادته ومثله ما لو حضر المريض إليه أو أحضر بل ينبغي طلب الدعاء له بذلك مطلقا إذا علم بمرضه (قوله والوصية) أنهم أنه لو

المتعلئ به والفوائئ على ما فائ بقصير (قوله وعلى مقابله يحمل قول آخرين الخ) لاهاجة إليه إذ هو مكرّر

وأن يطلب الدعاء منه وأن يعظه ويذكره بعد عافيته بما عاهد الله عليه من خير ، وأن يوصي أهله وخادمه بالرقي به والصبر عليه ومثله من قرب موته في حد ونحوه . ثم شرع في آداب المختصر فقال (ويصطحب المختصر) وهو من حضره الموت ولم يمض (بلجنة الأيمن) ندبا كالموضوع في اللحد (إلى القبلة) ندبا أيضا لأنها أشرف الجهات (على الصحيح) راجع للاصططاج وسياق مقابله (فإن تملر) وضعه على يمينه : أى تمسك ذلك (لضيق مكان ونحوه) كلمة فلجنة الأيسر كما في المجموع لأنه أبلغ في التوجه من استلقائه ، فإن تملر (أى على عقاه ووجهه وأخصاه) وهما أسفل الرجلين وحقيقتهما كما قاله المصنف في دقائقه المنخفض من أسفلهما (للقبلة) بأن يرفع رأسه قليلا لأن ذلك هو الممكن ، ومقابل الصحيح أن الاستلقاء أفضل ، فإن تملر أضجع على الأيمن (ويلقن) ندبا (الشهادة) وهى : لا إله إلا الله بأن يذكرها بين يديه ليتذكر أو يقول ذكر الله تعالى مبارك فذكر الله جميعا سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا يأمره بها ، ويبنى لمن عنده ذكرها أيضا وذلك لخبر مسلم « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله » أى من حضره الموت تسمية للشئ بما يصير إليه مجازا ، وظاهر الخبر يقتضى وجوب التلقين ، وإليه مال القرطبي ، والأصح مامر وأنه لا يسر زيادة محمد رسول الله وهو ماصحبه في الروضة والمجموع ، وقول الطبري كجميع إن زيادتها أولى لأن المقصود موته على الإسلام مردود بأن هذا مسلم ، ومن ثم بحث الأسنوى أنه لو كان كافرا لقن الشهادتين وأمر بهما لخبر الغلام اليهودى ويكون ذلك وجوبا كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى إن رضى إسلامه وإلا فندبا ، ويستحب كما في المجموع أن يكون الملقن ممن

لم يحلف عليه لا يطلب ترغيبه في ذلك ولو قيل يطلب ترغيبه مطلقا لم يبعد سببا إن ظن أن ثم ما تطلب التوبة منه أو يوصى فيه (قوله وأن يطلب الدعاء منه) أى ولو فاسقا (قوله وأن يعظه) ومنه أن يحمله على فعل قربات بعد شفاته فإن شئ ولم يفعل ذكره بما عاهد الله عليه (قوله وأن يوصي أهله) أى العائد وإن كان غير مراعى عند أهل الميت (قوله ومثله من قرب موته) أى في جميع ما تقدم مما أتى بحديثه فيه (قوله بلجنة) يبنى أن تكون اللام بمعنى على لأن أضجع إنما يتعدى بعلى لا باللام ، وقد عبر بها الشارح في قوله الآتى : فإن تملر أضجع على الأيمن (قوله كما في المجموع) نبه به على أن المصنف أسقط مرتبة من المراتب المطلوبة ، وقوله لأنه أبلغ علة لكل من قوله بلجنة الأيمن الخ وقوله فلجنة الأيسر الخ (قوله وأخصاه) بفتح الميم أشهر من كسرهما وضمها اه شرح بهجة وحج . وقال في الإيعاب : هو بثلاث الهمة أيضا (قوله ومقابل الصحيح) قال حج : قال في المجموع : والعمل على هذا (قوله ويلقن الشهادة) أى ولو كان نيبا فيها يظهر ، وعبارة ابن القاسم على ابن حجر : وانظر لو كان نيبا ، والأوجه أنه لا يحدود من جهة المعنى اه . والمعنى هو قوله مع السابقين لأن الأنبياء يتأخر دخول بعضهم عن بعض الجنة (قوله والله أكبر) قد يقتضى هذا التمثيل أن إتيان المريض بهذا المثال لا يمنع أن آخر كلامه كلمة لا إله إلا الله مع تأخر والله أكبر عنها اه سم على بهجة . وقد يمنع أنه يقتضى ذلك لجواز أن المراد أنه إذا ذكر ذلك تذكر المريض كلمة الشهادة فنطق بها ، ومع ذلك إنه قد يقال : إن المريض إذا نطق به لا يعاد عليه التلقين ، لأن هذا الذكر لما كان من توابع كلمة الشهادة عد كأنه منها (قوله ولا يأمره بها) أى يكره له ذلك (قوله والأصح مامر) أى من قوله ندبا (قوله وأن لاتسن زيادة محمد رسول الله) أى فلو زادها وذكرها المختصر بعد قوله لا إله إلا الله لا يخرج عن كون التوحيد آخر كلامه لأنه من تمام الشهادة (قوله لخبر الغلام اليهودى) أى الذى عادة صلى الله عليه وسلم في مرضه ولقنه الشهادتين فأسلم رضى الله عنه والغلام ليس خاصا بالصغير (قوله ويكون ذلك وجوبا) أى إن رضى منه الإسلام وسياق ذلك في كلامه ، وظاهره وإن بلغ الغرغرة ولا بعده في الاستحالة أن

(قوله ويذكره بعد عافيته) أى مطلق المريض

لا يتجه الميت كوارث وعلو وحاسد : أى إن كان ثم غيره وإلا لقته وإن اتهمه كما بحثه الأذرى ، وما بحثه بعضهم من تلقينه الرقيق الأعلى لأنه آخر ماتكم به عليه الصلاة والسلام غير صحيح بأن ذلك لسبب لم يوجد في غيره وهو أن الله خيره فاختره (بلا إلحاق) عليه ثلاث يصحجر فإن قالها لم تعد عليه حتى يتكلم ولو بغير كلام الدنيا خلافا للصيمرى أخذنا من قولهم لتكون هي آخر كلامه ، فقد صبح « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة » وفى المجموع : أنه لا يزداد على مرة ، وقيل يكررها ثلاثاً ، فإن ذكرها ولم يتكلم بعدها فذاك وإلا سكت يسيراً ثم يعيدها فيما يظهر ، والتلقين مقدم على الاستقبال وإن ظن بقاء حياته كما ذكره الماوردى . قال الأسنوى : وهو متجه لأنه أهم . وقال ابن القزحاح : إن أمكن جمعهما فعلا معاً وإلا قدم التلقين لأن النقل فيه أثبت ، وكلامهم يشمل غير المكلف فيسن تلقينه وهو كذلك لكن يقرب أن يكون في المميز ، وعليه فرق الزركشى بين هنا وعدم ندب تلقينه بعد الدفن مطلقاً بأن هذا للمصلحة وتم ثلاثا يفتن الميت في قبره وهذا لا يفتن (ويقرأ عنده) سورة (يس) ندبا لخبر « أقرعوا على موتاكم يس » أى من حضره مقدمات الموت لأن الميت لا يقرأ عليه ، خلافا لما أخذ به ابن الرفعة وبعضهم من العمل بظاهر الخبر ولك أن تقول : لأماع من أعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، فحيث قيل

يكون عقله حاضرا وإن ظهر لنا خلافه وإن كنا لانرتب عليه أحكام المسلمين حينئذ (قوله كوارث وعلو الخ) لو كان قتيلا لا شيء له فالوجه أن الوارث كثيره . قال حج : فإن حضر علو ووارث فالوارث لأنه أشقق قولهم لو حضر ورثة قدم أشققهم اه . وبقي ما لو حضر العلو والحاسد وينبئ خاصة تقديم الحاسد لأن ضرره أشد من ضرر العلو اه (قوله الرقيق الأعلى) أى أريد الخ . قال حج في فتاويه الحديثية : قيل هو أعلى المنازل كالوسيلة التي هي أعلى الجنة فعناء : أسألك يا الله أن تسكننى أعلى مراتب الجنة ، وقيل معناه : أريد لقاءك يا الله يارفيق يا أعلى . والرفيق من أسماء الله تعالى للحديث الصحيح « إن الله رفيق » فكانه طلب لقاء الله (قوله غير صحيح) أى فلو أتى به لم تحصل سنة التلقين ويظهر أنه لاكرامة فيه (قوله لم يوجد في غيره) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بلا إلحاق) قال ابن السبكي في الطبقات : فإن قلت : إذا كنتم معاشر أهل السنة تقولون إن من مات مؤمنا دخل الجنة لا عمالة وأنه لا بد من دخول من لم يعف الله عنه من عصاة المسلمين النار ثم يخرج منها ، فهذا الذى تلقنوه عند الموت كلمة التوحيد إذا كان مؤمنا ماذا يتغمه كونها آخر كلامه ؟ قلت : لعل كونها آخر كلامه قرينة أنه ممن يعفو الله عن جرائمه فلا يدخل النار أصلا كما جاء في اللفظ الآخر حرم الله عليه النار ، وإذا كنا لانمتنع أن يعفو الله عن عصاة المسلمين ولا يؤاخذهم بذنوبه فضلا منه وإحسانا ، فلا يستبعد أن ينصب الله تعالى النطق بكلمة التوحيد آخر حياة المسلم أمارة دالة على أنه من أولئك الذين يتجاوز عن سيئاتهم (قوله ولو بغير كلام الدنيا) أى ولو بكلام نفسى بأن دلت عليه قرينة أو أخبر بذلك ولقوله في الخادم (قوله دخل الجنة) أى مع الفائزين ، وإلا فكل مسلم ولو مذنباً ما له لها ولو عذب وطال عذابه اه سمع على بهجة ، ومثله في حج (قوله لكن يقرب أن يكون في المميز) أى الصبي المميز فيخرج المهنون ، وفى سمع على بهجة قوله وهو قريب في المميز لا يبعد أن غير المميز كذلك (قوله ويقرأ عنده سورة يس) أى يتأمرها روى الحرث ابن أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من قرأها وهو خائف آمن ، أو جائع شبع ، أو عطشان سقى ، أو عار كسى ، أو مريض شفى » اه ديمرى (قوله من العمل بظاهر الخبر) قال حج وهو أوجه إذ لا صارف عن ظاهره ، وكون الميت لا يقرأ عليه متنوع لبقاء

(قوله في حقيقته ومجازه) أى بالنسبة للفظ الميت ، فإذا استعملناه في حقيقته تكون على بمعنى عند على أن الشهاب حج أبهاها على حقيقتها حيث دل على بقاء الميت كما وردت به الأحاديث (قوله فحيث قيل) أى كما قال ابن الرفعة

يطلب القراءة على الميت كانت يس^٢ أفضل من غيرها أخذنا بظاهر هذا الخبر ، وكان معنى لا يقرأ على الميت : أى قبل دفنه ، إذ المطلوب الآن الاشتغال بتجهيزه ، أما بعد دفنه فيبقى في الوصية أن القراءة تنفعه في بعض الصور فلا مانع من نديها حينئذ كالصديقة وغيرها ، وحكمة قراءتها تذكيره بما فيها من أحوال البعث والقيامة . قيل ويقرأ عنده الرعد لقول جابر : إنها تهون طلوع الروح . وتقل الأسنوى عن الجليلى أنه يستحب تجريعه ماء ، فإن العطش يغلب من شدة الزرع فيخاف منه إزالال الشيطان ، وإذ ورد أنه يأتي بماء زال ويقول قل لا إله غيرى حتى أسقيك ، وأقره الأذرى وقال : إنه غريب حكما وتعليلًا . ومعه عند عدم ظهور أماراة احتياج المحتضر إليه ، أما عند ظهورها فهو واجب كما هو واضح (وليحسن) المريض ندبا (ظنه بر به) سبحانه وتعالى تلجبر مسلم « لا يموتن » أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله تعالى « أى يظن أنه يرجو به » ويغفو عنه وخير الصالحين « أبنا عند ظن عبدي » ويحصل ذلك بتدبر الآيات الواردة بسعة الرحمة والخبرة والأحاديث ، ويندب للحاضرين أن يحسنوه ويطلعوه في رحمة تعالى ، ويحث الأذرى وجوبه إذا رأوا منه أمارات اليأس والقنوط ، إذ قد يفارق على ذلك فيهلك فتعين عليهم ذلك أخذنا من قاعدة النصيحة الواجبة وهذا الحال من أهمها وما ذكره ظاهر ، والأظهر كما في

إدراك روحه فهو بالنسبة لسماح القرآن وحصول برسته له كالحى ، وإذا صح السلام عليه فالقراءة أولى . نعم يؤيد الأول ما في خبر غريب « ما من مريض يقرأ عنده يس^٢ إلا مات ريانا وأدخل قبره ريانا » ارحمه الله (قوله) أفضل من غيرها (أى في الحياة وبعد الموت أيضا : أى فتكبرها أفضل من قراءة غيرها المساوى لما ذكره ، ومثله تكرير ما حفظه منها . لو لم يحسنها بتمامها لأن كل جزء منها بخصوصه مطلوب في ضمن طلب كلها ، ويحتمل أنه يقرأ ما يحفظه من غيرها مما هو مشتمل على مثل ما فيها ولعله الأقرب (قوله إذ المطلوب الآن الخ) يؤخذ منه أن من لا علاقة له بالاشتغال بتجهيزه تطلب القراءة منه وإن بعد عن الميت .

[فائدة] قال حجج : وقد صرحوا بأنه يندب للزائر والمشييع قراءة شيء من القرآن .هـ . ويثنى حمل ذلك على قراءته سرا فيوافق ما يأتى الشارح في المسائل المنتورة بعد قول المصنف : ويكره اللفظ من قوله ويسن الاشتغال بالقراءة والذكر سرا .هـ (قوله تذكيره) يؤخذ منه أنه يستحب قراءتها عنده جهرا (قوله ويقرأ عنده الرعد) أى بتمامها إن اتفق له ذلك وإلا فما تيسر له منها (قوله لقول جابر) يؤخذ منه أنه يستحب قراءتها سرا ولو أمره المحتضر بالقراءة جهرا لأن فيه زيادة إبلاهم له ، وبقي ما لو تعارض عليه قراءتها فهل يقدم يس^٢ لصحة حديثها أم الرعد ؟ فيه نظر ، ويبنى أن يقال بمراجعة حال المحتضر فإن كان عنده شعور وتذكر بأحوال البعث قرأ سورة يس^٢ وإلا قرأ سورة الرعد (قوله أنه يأتي بماء زالال) قال في المصباح : الماء الزلال العذب .هـ (قوله حتى أسقيك) أى فإن قال ذلك مات على غير الإيمان إن كان عقله حاضرا ، وإنما قلنا ذلك بلواز أن يكون عقله حاضرا وإن كنا لا نشاهد ذلك (قوله وليحسن المريض) أى وإن لم يكن مرضه مخوفا ، ويحسن بضم الياء وسكون الحاء وكسر السين مخففة ويضمها أيضا وفتح الحاء وتشديد السين كما يؤخذ من القاموس (قوله إلا وهو يحسن الظن) وفى ثقات ابن حبان أن بعض السلف سئل عن معناه فقال : معناه أنه لا يجمعه والقبح في دار واحدة . وقال الخطاطي : معناه أحسنوا أعمالكم حتى يحسن ظنكم بركم ، من حسن عمله حسن ظنه بربه ، ومن ساء عمله ساء ظنه .هـ من تخريج العزيز

(قوله كانت يس^٢ أفضل) لا دخل له في الجمع كما هو ظاهر (قوله وكان معنى لا يقرأ على الميت) أى الذى هو كلام غير ابن الرفعة ، لكن هذا إما يأتى مع قطع النظر عن قوله لأن الميت لا يقرأ عليه

المجموع في حق الصحيح استواء خوفه ورجائه ، لأن الغالب في القرآن ذكر الترغيب والترهيب معا . وفي الإحياء : إن غلب داء القنوط فالرجاء أولى ، أو داء أمن المكر فالخوف أولى ، وإن لم يقلب واحدا منهما استويا . قيل وينبغي حمل كلام المجموع على هذه الحالة . أما المريض غير المحتضر فالمعتد فيه أنه كالمحتضر فيكون رجاءه أغلب من خوفه كما مر . والظن ينقسم في الشرع إلى واجب ومنسوب وحرام ومباح ، فالواجب حسن الظن بالله تعالى والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهره العدالة من المسلمين ، والمباح الظن بمن اشتهر بين المسلمين بمخالطة الريب والمجاهرة بالنجاسة ، فلا يحرم ظن السوء به لأنه قد دل على نفسه كما أن من ستر على نفسه لم يظن به إلا خير ، ومن دخل مدخل السوء أنهم ، ومن هتك نفسه ظننا به السوء ، ومن الظن الجائز بإجماع المسلمين ما يظن الشاهد أن في التقويم وأروش الجنابيات وما يحصل بخير الواحد في الأحكام بالإجماع ويجب العمل به قطعاً والبيانات عند الحكماء (فإذا مات نحض) ندبا « لأنه صلى الله عليه وسلم دخل على أبي سلمة وقد شق بصره ، فأغمضه ثم قال : إن الروح إذا قبض تبعه البصر » رواه مسلم : أي : ندبة ، أو شخص ناظراً إلى الروح أين تذهب . لا يقال : كيف ينظر بعدها ؟ لأننا نقول : يبقى فيه من آثار الحرارة الغريزية عقب مفارقتها ما يقوى به على نوع تطلع كما يدل له ما يأتي ، وقد قيل : إن العين أول شيء يخرج منه الروح وأول شيء يسرع إليه الفساد . ويسن كما في المجموع أن يقول حال إغماضه : بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعند حله : بسم الله ، ثم يسبح

(قوله استواء يخوفه) أي الأليق به ذلك (قوله فالواجب حسن الظن بالله) بأن لا يظن به سوءا كنسبته لما لا يليق به (قوله والمباح الظن بالخير) لم يذكر المنسوب مع أنه ذكره في الإجمال للتصريح به في عبارة المصنف ، ولعل المراد به أنه يستحضر أن الله تعالى يغفر له ويدخله الجنة ونحو ذلك ، فلا ينافي أن حسن الظن بالله سبحانه واجب لما قدمنا أن المراد به أن لا يظن به سوء ، ولم يذكر المكروه أيضا ولعله لعدم تأتبه وقد يصور بأن ظن في نفسه أن الله تعالى لا يرحمه لكثرة ذنوبه هذا ، وقوله فلا يحرم ظن السوء به يقال عليه بأن عدم حرمة ظن السوء لا يستلزم إباحة ظن السوء بمن اتصف بذلك (قوله فإذا مات نحض) أي ولو أعمى لثلا يقبح منظره بعد الموت ، ثم رأيت سم على بهجة صرح بذلك ، وقال في الإيعاب : وظاهر كلامهم أن المريض لا يسن له تغميض عيني نفسه قبيل موته وإن أمكن بلا مشقة ، لكن بحث بعضهم ندبه إن لم يحضر عنده من يتولاه اه (قوله إن الروح إذا قبض) فيه تذكير الروح وفي المختار أنه يذكر ويؤث (قوله تبعه البصر) زاد في شرح الروض : ثم قال : اللهم اغفر لأبي سلمة وارفع درجته في المهلدين واخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله يارب العالمين وافسح له في قبره ونور له فيه اه عميرة . أقول : وينبغي أن يقال مثل ذلك فيمن يغضب الآن فيقول ذلك اقتداء به عليه الصلاة والسلام (قوله ما تقوى به على نوع تطلع لما) ذكر حج قبل هنا مانصه يحتمل أن المراد من قوله تبعه البصر أن القوة الباصرة تذهب عقب خروج الروح فيحس كأنه يجمع العين ويقبح منظرها (قوله إن العين أول شيء يخرج منه) عبارة الأسنوي : آخر شيء النخ ، وفي الشيخ عميرة مانصه : قيل إن العين آخر شيء تخرج منه الروح وأول شيء يسرع

(قوله فالواجب حسن الظن بالله) انظره مع قوله المار في غصون المتن ندبا ، وما في حاشية الشيخ لا يخلو عن وقفة ولعل مراد الشارح بحسن الظن الواجب عدم اليأس من رحمة الله إذ اليأس منها من الكبار (قوله والحرام) سكت عن المنسوب ، وفي الدميري : والمنسوب حسن الظن بمن ظاهره العدالة من المسلمين

مادام يحمله (و شدّ لحياه بعصابه) عريضه تمعهما يربطها فوق رأسه حفظا لفمه عن الهوام (وقبح منظره) ولينت مفاصله (فیردّ أصابعه إلى بطن كفه وساعده إلى عضده وساقه إلى فخذه وهو إلى بطنه ثم يمدّها تسهيلا لفصله وتكفينه) فإن في البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة ، فإذا لیت المفاصِل لانت حینئذ وإلا لم یمكن تلینها بعد ، ولو احتاج في تلین ذلك إلى شيء من الدهن فلا بأس ، حكاه المصنف عن الشيخ أبي حامد والحاملي وغيرهما (وستر جميع بدنه) إن لم یكن عورما (بثوب) فقط « لأنه عليه الصلاة والسلام یحبی حين مات بثوب حبرة » هو بالإضافة وكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة نوع من ثياب القطن ینسج بالین (خفیف) ثلثا یحمیه فیسرع إلیه الفساد ویكون ذلك بعد نزع ثيابه ویجعل طرفاه تحت رأسه ورجليه لثلا ینكشف ، أما المحرم فیستر منه ما یجب تكفينه منه (ووضعه على بطنه شيء ثقیل) بأن یوضع فوق الثوب كما اعتید أو تحته من حديد كسيف ومراة وسكين بطول الميت ثم طین رطب ثم ماتیسر لثلا ینفخ ، وقدّره أبو حامد بعشرين درهما : أى تقریبا . قال الأذرحی : وكأنه أقلّ ما یوضع وإلا فالسيف یزید على ذلك ، ویظهر أن الترتیب بین الحديد وما بعده للأكل لا لأصل السنة . ویسن صون المصحف عنه احتراماً له وألحق به الأسنوی كتب العلم الاحترام (ووضع على سریر ونحوه) ندبا مما هو مرفوع كدكة من غیر فرش لثلا یتغیر بنداوتها ولثلا یحمی علیه الفرش فیغیره ، فإن كانت صلبة فلا بأس

إلیه الفساد (قوله مادام يحمله) أى إلى المتسل ونحوه ، وأما ما یفعله أمام الجنازة فسأقی (قوله یربطها) بابه ضرب ونصر اه یختار (قوله حفظا لفمه عن الهوام) عبارة المصباح : والحامة ما له سم یقتل كالحية ، قاله الأزهري ، والجمع الهوام مثل دابة ودواب ، وقد أطلقت الهوام على ما یردى ، قال أبو حاتم : ویقال للواب الأرض جمیعا الهوام ما بین قملة إلى حية ، ومنه حديث كعب بن عجرة «أیوفیک هوام» وأرسلت ، والمراد القمل عن الاستعارة بجامع الآدی اه . وفي النهاية ، وفيه «كان یعوذ الحسن والحسين فیقول : آمید كما بكلمات الله التامة من كل سامة » بالسین المهملة « وهامة » الحامة كل ذات سم یقتل والجمع الهوام ، فأما ما یسم ولا یقتل فهو السامة كالعقرب والزبور ، وقد تقع الهوام على ما یدب من الحيوان وإن لم یقتل كالحشرات اه ، وهی تفید أنه لیس فیها استعارة (قوله فلا بأس) ظاهره إباحة ذلك ولو قبل بئدبه حیث شق غسله أو تكفينه بدونه بل لو قبل بوجوبه إذا توقف إصلاح تكفينه على وجه یزیل إزاراه لم یبعد (قوله یحبی حين مات بثوب حبرة) ظاهر السیاق یشعر بأنه غطی بعد نزع ثيابه عنه صلى الله علیه وسلم ، وقضية ما یأقی فی قوله وذلك لما اختلفت الصحابة الخ خلفه ، فعمل المراد هنا أنه غطی فوق ثيابه فیكون استدلالا على مجرد السّر بالثوب لا بقید كونه بعد نزع الثياب (قوله بقى شيء آخر) وهو أنه قد یقال : الحاتف لا یثبت به حکم فكیف رجعت الصحابة رضی الله عنهم إلیه ؟ ویمكن أن یقال : یحوز أنه ظهر لم بالاجتهاد حين مباح الحاتف موافقة الطالبین لعدم تجریده من ثيابه فلم یستثنوا في ذلك مجرد الحاتف (قوله لثلا تحمیه) بضم التاء ، قال في المختار : حی النار بالكسر والتثنية أيضا اشتد حره ، ثم قال : وأحی الحديد في النار فهو یحمی ولا تقتل حماه (قوله ما یجب تكفينه منه) أى وهو ما عدا رأسه (قوله بأن یوضع فوق الثوب) أى وهو أولى كما یجثه غیر واحد وزعم أنخله من المتن غیر صحیح لأن فیہ كالروضة عطفه على وضع الثوب بالواو حج (قوله ویسن صون المصحف عنه) بل یحرم إن مسّ أو قرب مما فیہ قدر ولو طاهرا أو سجل على هیئة تنافی تعظیله اه حج (قوله كدكة من غیر فرش لثلا یتغیر) أى لا على الأرض لثلا یتغیر الخ

(قوله لثلا یتغیر بنداوتها) لم یتقدم للضمیر مرجع ولعل مرجعه سقط من الكتبة ، وعبارة الروض : ولا یجعل على الأرض لثلا یتغیر بنداوتها

بوضعه عليها (ونزعت) عنه ثيابه (الخيطه التي مات فيها بحيث لا يرى شيء من يده ثلثا يسرع فساداه سواء أكان الثوب طاهرا أم نجسا مما يفضل فيه أم لا أخذنا من العلة (ووجه القبلة) إن أمكن (كحضر) فيها مرة . نعم بحث الأذرى أخذنا من قولهم يوضع على بطنه شيء قليل أن المراد هنا إلقاءه على قفاه ووجهه وأخصاه للقبلة ، ويمكن أن يقال لوضعه حالان : أحدهما على جنبه كما هنا : أى عقب موته ثم يجعل على قفاه بعده ، وكلاهما ثم فيه على أن وضعه على جنبه لا ينافي وضع شيء على بطنه لما مر أنه يوضع طولا : أى مع شدة تنحوخة (ويتولى ذلك) جميعه (أرفق بحارمه) ندبا بأهل ممكن مع الاتحاد في الذكورة والأنوثة أخذنا من قول الروضة يتولاه الرجال من الرجال والنساء من النساء ، فإن تولاه رجل عوم من المرأة أو امرأة محرم من الرجل جاز ، وبحث الأذرى جوازها من الأجنبية وعكسه مع النض وعدم المس وهو بعيد ، وكالحرم فيها ذكر الزوجان بالأولى (ويبادر) بفتح الدال ندبا (يفصله إذا تيقن موته) إكراما له ولأن ترك وجوبا إلى تيقنه بتغير نحوه لاحتمال إغماء ونحوه ، ومن أماراته استرخاء قدمه أو ميل أنفه أو اختلاج كفه أو انخفاض صدغه أو تقلص خصيه مع تدلل جلدهما لأنه عليه الصلاة والسلام عاد طلحة بن البراء فقال : إلى لا أرى طلحة إلا قد حدث فيه الموت ، فإذا مات فأذنوني به حتى أصلى عليه ، وعجلوا به فإنه لا ينبغي لحيفة مسلم أن تعبس بين ظهراني أهله ، وعلم مما تقرر أن ذكرهم العلامات الكثيرة له إنما تفيد بحيث لم يكن ثم شك (وغسله) أى المليت (وتكفينه والصلاة عليه) بوجهه (ودفته فروض كفاية) إجماعا للأمر به في الأعيان الصحيحة سواء في ذلك قاتل نفسه وغيره وسواء المسلم واللى ، إلا في الغسل والصلاة

(قوله ونزعت ثيابه) أى ولو شيئا على المعتد وتعاد إليه عند التكفين اه زيادى . وينبى أن محل ذلك ما لم يرد تفصيله حالا ، ثم رأيت في قسم على حج حيث قال : قوله نعم بحث الأذرى الخ يتجه أن يقال إن قرب الغسل بحيث لا يمتثل التغيير لم ينزع ولا نزع . قال مر : ونزعت ثيابه وإن كان نيا لوجود العلة وهو خوف التغيير المسرع للبل ، قال : ولا ينافيه ما ورد أنه حرم على الأرض أكل لحوم الأنبياء ، فكيف يغشى إرساخ البل لأن هذا يفيد امتناع أكل الأرض لا التغيير والبل في الحلمة بوجه مخصوص اه سم على منج. وظاهره ولو نبينا صلى الله عليه وسلم ولا ينافيه ما ساقى من أنه عليه الصلاة والسلام غسل في ثوبه الذى مات فيه لاحتمال أنهم رأوا بقائه عليه أصلم له عليه الصلاة والسلام أو أنه نزع بعد الموت وأعيد قبيل الغسل (قوله مما يفضل فيه) أشار به إلى رد ما قاله الأذرى . وعبرة حج : نعم بحث الأذرى بقاء قميصه الذى يغسل فيه إن كان طاهرا ، إذا لمعنى لنزعه ثم إعادته لكن يشمر لحقه ثلثا يتنجس ، ويؤيده تقييد الوسيط الثياب الملتصقة اه (قوله وعدم المس) قال سم على منج بعد ما ذكر ومال إليه مر اه (قوله وهو بعيد) أى فيحرم لأنه مظنة لرؤية شيء من البدن (قوله ولأن ترك وجوبا) ينبى أن الذى يجب تأخيرها هو الدفن دون الغسل والتكفين فإنهما بتقدير حياته لا ضرورة فيهما ، نعم إن خيف منهما ضرر بتقدير حياته امتنع فعلهما (قوله مع تدلل جلدهما) أى ويمكن الإطلاع على ذلك برؤية حيلته أو وقوع ذلك بلا قصد من غيرها (قوله أن تحبس بين ذلك الخ) أى تبقى بين ظهور أهله وهو بفتح التون ، قال في المختار : يقال هو نازل بين ظهرهم بفتح الراء وظهورهم بفتح النون ولا تقل ظهورهم يكسر النون اه (قوله وغسله الخ) قال سم على حج : فرع : لو غسل المليت نفسه كرامة فهل يكنى ؟ لا يبعد أنه يكنى ، ولا يقال مخاطب بالقرض غيره لجواز أنه إنما خوطب بذلك غيره لعجزه فإذا أتى به كرامة كفى .

[فرع آخر] لو مات إنسان موتا حقيقيا وجهر ثم أحى حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذى لاشك فيه أنه يجب له تجهيز آخر خلافا لما توهم اه . وينبى أن مثله ما لو غسل ميت ميتا آخر . وفي فتاوى حج الحديثة ما حاصله أن

فحلها في المسلم غير الشهيد كما يعلم مما يأتي ، ويم الخطاب بذلك كل من علم بموته من قريب أو غيره على المشهور ، بل ومن لم يعلم إن نسب إلى تقصير في البحث كأن يكون الميت جاره (وأقلّ الفصل) ولو لنحو جنب (تعصم بدنه) بالماء مرة لأن ذلك هو القرض في الفصل من الجنابة ونحوها في حق الحيّ فإلغت أولى ، وبه يعلم وجوب غسل ما يظهر من فرج الثيب عند جلوسها على قدميها نظير مامرّ في الحي ، فدعوى بعضهم أنهم أغفلوا ذلك ليست في محلها (بعد إزالة النجس) عنه إن كان فلا تكفي لها غسلة واحدة ، وهذا مبنى على ما صححه الرافعي في الحيّ من أن الغسلة لا تكفي عن الحدث والنجس ، وصحح المصنف الاكتفاء بها ، وكأنه ترك الاستدراك هنا للعلم به ما هناك فيتحده الحكماء وهذا هو المعتمد ، وكلام المجمع يلوح به حيث قال بعد ذكره اشتراط إزالة النجاسة أولا ؟ وقد مرّ بيانه في غسل الجنابة . لا يقال : ما هنا محمول على نجاسة تمنع وصول الماء إلى البشرة ، أو أن ما هناك متعلق بنفسه فيجاز إسقاطه وما هنا بغيره فامتنع إسقاطه لأنه يخرج عن صورة المسئلة ، والثاني عن المدرك وهو أن الماء مادام مترددا على المحل لا يحكم باستعماله كما مرّ بيانه فتكفي غسلة لذلك (ولا تجب نية الغاسل) أي لاشتراط في صحة الغسل (في الأصح فيكفي) على هذا (غرقه أو غسل كافر) إذ المقصود منه النظافة وهي غير متوقفة على نية ، ومقابل الأصح تجب لأنه غسل واجب فافترض إلى النية كغسل الجنابة ولا يكفي غرقه ولا غسل كافر على هذا فينوي الفصل الواجب أو غسل الميت (قلت : الأصح المنصوص وجوب غسل الفريق ، والله أعلم) لأن ما مأمورون بغسل الميت فلا يسقط القرض عنا إلا بفعلنا وإن شأهنا الملائكة تفعله ، لأننا تبعيدنا بفعلنا بخلاف الكفن ومثله الدفن لأن المقصود منه السر وللذلك ينشئ للغسل دون التكفين ، والأوجه سقوطه بتغسيل غير المكلفين والاكتفاء بتغسيل الجن

من أسهي بعد الموت الحقيقي بأن أخبر به معصوم ثبت له جميع أحكام الموتى من قسمة تركته ونكاح زوجته ونحو ذلك ، وأن الحياة الثانية لا يعمل عليها لأن ذلك تشريع لما لم يرد هو ولا نظيره بل ولا يقاربه ، وتشريع ما هو كذلك ممنوع بلا شك اه : أي وعليه فن مات بعد الحياة الثانية لا يغسل ولا يصل عليه وإنما تجب مواراته فقط ، وأما إذا لم يتحقق موته حكنا بأنه لا يمكن أن يغشى أو نحوه (قوله فحلها في المسلم غير الشهيد) أي وإلا في الذي فتحرم الصلاة عليه ويجوز غسله (قوله فيتحده الحكماء) وهو الاكتفاء بغسلة واحدة في الحيّ والميت ، ومعلوم أنه لا بد من إزالة عين النجاسة ووصفها (قوله أو غسل كافر) أي وصبيّ ومجنون لأهمها من جنس المكلفين بالغسل مع حصول المقصود بفعلها اه سم على منيج ، وسيأتي ذلك في قوله والأوجه البغ (قوله بخلاف الكفن) أي فإن لم تعبد به بل وجب لمصلحة الميت وهو ستره ، وأما الغسل فليس لمصلحة الميت فقط بدليل أنه لو مات عقب اغتساله بالماء يجب غسله ، وأما لو عجزنا عن طهارته بالماء وجب تيممه مع أنه لا نظافة فيه (قوله ومثله الدفن) ومثلها الحمل اه سم على منيج (قوله بتغسيل غير المكلفين) أي من نوع بني آدم بدليل قوله قبل : وإن شأهنا الملائكة البغ (قوله والاكتفاء بتغسيل الجن) خلافا لحج ذكورا كانوا أو إناثا ، ولا فرق في الاكتفاء بذلك منهم بين اتحاد الميت والغسل منهم في الذكورة أو الأنوثة واختلافهما في ذلك ، كما لو غسلت امرأة ذكرا أجنبيا فإنه وإن حرم عليها ذلك يسقط به الطلب عنا . وفي سم على حج تقيد الجنى بالذكورة اه ، وقد يتوقف فيه

(قوله أنه) أي القول المذكور ، ولك أن تقول : من أين أن صورة المسئلة هنا فيها إذا كانت النجاسة لاتمتح وصول الماء إلى البشرة (قوله والثاني عن المدرك) لك أن تقول : لا يضر خروجه عن المدرك لما خلفنا من تعلقه بالغير

كما مر من العقاد الجامعة بهم (والأكل وضعه موضع خال) عن الناس . لا يدخله إلا الغاسل ومعينه لأنه قد يكون يبدنه ما يخفيه ، وللولي الدخول وإن لم يفضل ولم يكن لحرصه على مصلحته وقد غسله صلى الله عليه وسلم على "والفضل وأسامه يتناول الماء والعباس واقف ، ثم وهو مقيد كما قاله الزركشي بما إذا لم تكن بينهما عداوة ، وإلا فكأنني" ، ومراده بالولي "أقرب الورثة (مستور) عنهم كما في حال حياته . والأفضل أن يكون تحت سقف لأنه أسر له كما في الأم (على لوح) أو سرير هي" لذلك لثلا يصيبه الرشاش

(قوله والأكل وضعه الخ) أي من الأكل إذ بقي منها أشياء أخرى ، والتعير به يشعر بأن غير هذه الحالة فيه كمال ، وهو مشكل بأن تضليله بخضرة الناس وبحذلك مما يخالف ما ذكره ، ويمكن الجواب بأن أكل بمعنى كامل لأن اسم الفضل قد يستعمل بمعنى أصل الفعل ، أو بأن المراد بأن معاده كامل من حيث أداء الواجب وإن كان فيه عدم كمال من جهة أداء السنة ، ويؤيد الجواب الثاني أخذه في مقابلة قوله أولا وأقل الفصل تعميم يذنه (قوله على "والفضل") ظاهره أن عليا والفضل كانا يباشران الفصل فليراجع ، ثم رأيت في حجج على الشائيل في آخر باب ماجاء في وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قول المصنف بنو أبيه مانصة : فضله على "حديث جماعة منهم ابن سعد والبرار والبيهقي والعقيلي وابن الحوزي في الواهيات عن علي "كرم الله تعالى وجهه بلفظ وأوصاني النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يفضل أحد غيري ، فإنه لا يرى عورتي أحد إلا طمست عيناه ، زاد ابن سعد قال علي : فكان الفضل وأسامه يتناولان الماء من وراء السر وهما معصوبيا العين . قال علي "رضي الله تعالى عنه : فا تناولت عضوا إلا كأنما يقله معي ثلاثون رجلا حتى فرغت من غسله ، وفي رواية "يأكل لا يفسل" إلا أنت فإنه لا يرى أحد عورتي إلا طمست عيناه ، والعباس وابنه الفضل يعينانه وقم وأسامة وشقران مولاه صلى الله عليه وسلم يصبون الماء وأعينهم معصوبة من وراء السر اه . وقوله فإنه لا يرى أحد عورتي لعل المراد لا يرى أحد غيرك ، أو أنه لا يرى أحد عورتي إلا الخ : أي وأنت تحافظ على عدم الرؤية بخلاف غيرك (قوله وإلا فكأنني) أي فيكون حضوره خلاف الأولى بقرينة قوله والأكل الخ (قوله ومراده بالولي أقرب الورثة) وعليه فلو اجتمع الابن والأب أو النعم والجدة فهل يستويان في أن كلا منهما أحل بواسطة واحدة أولا ؟ ويحتمل تقديم الابن على الأب وتقديم الجدة على النعم ، وينبغي أن من الأقرب هنا من أحل بجهتين على من أحل بجهة واحدة فيقدم الأخ الشقيق على الأخ للأب وهكذا في العمومة ، وقضية التعير بالأقرب تقديم الأخ للأب والنعم والعم من الأم على ابن النعم الشقيق أو للأب وإن كان ابن النعم له عصوبة ، وينبغي أن يراد بالورثة ما يشمل ذوى الأرحام ، وهذا وسياق أن أولاهم يفضل أولاهم بالصلاة عليه ، وكل من الأب والجدة في الصلاة عليه مقدم على الابن فيكونان مقدمين في الفصل أيضا ، وعليه فيحتمل تخصيص ما هنا بما يأتي ، ويحتمل وهو الظاهر بقاؤه على إطلاقه ، ويرى بأن ما هنا ليس فيه مباشرة فلم يعتبر تقديم الأشفق بل روى الأقرب .

[فرع] لو اختلف اعتقاد الميت ومغسله في أقل الغسل وأكملته في التفصيل فلا يبعد اعتبار اعتقاد المغسل ، وهل يجري ما قيل في الأقل والأكمل في تفصيل الذي حتى إنه يجوز للغاسل أن يوضه كوضه الحي ؟ فيه نظر اه سم على منج . أقول وقوله يجوز للغاسل الأولى يطلب ، والأقرب أن طلب ذلك خاص بالمسلم لأن غسل الكافر من أصله غير مطلوب فلا يطلب ما هو مستحب فيه . أما الجواز فلا مانع منه ، وأما لو اختلف اعتقاد الولي والغاسل فينبغي مراعاة الولي (قوله والأفضل أن يكون تحت سقف) هو مساو لقول غيره والأولى أن يكون الخ ،

ويكون عليه مستلقيا كاستلقاء المحتضر لكونه أمكن لنفسه (ويغسل) ثوبا (في قميص) لأنه أستر له «وقد غسل صلى الله عليه وسلم في قميص» رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيح ، وذلك لما اختلفت الصحابة في غسله هل تجرده أم تغسله في ثيابه فغسلهم الناس وسمعوا هاتفا يقول : لا تجردوا رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفي رواية : غسلوه في قميصه الذي مات فيه . والأولى أن يكون بالياء : أى خفيفا بحيث لا يمنع وصول الماء إليه لأن القوى يجبس الماء ، والمستحب أن ينطى وجهه بمققة أول ما يضعه على المعتسل ، ذكره المازني عن الشافعي . والأفضل كونه (بماء بارد) لأنه يشد البدن والمسخن يرخيه إلا أن يحتاج إلى المسخن لو سخ أو برد فيكون حينئذ أولى ، ولا يبالغ في تسخينه ثلاثا يسرع إليه القساد ، والماء المالح أولى من العذب كما نقله الزركشي وأقره . قال : ولا يلبي أن يغسل بماء زمزم للخلاف في نجاسته بالموت ، والأولى أن يعد الماء في إناء كبير ويبعده عن الرشاش ثلاثا يقلره أو يصير مستعملا ، ويعد معه إناء من آخرين صغيرا ومتوسطا ، يغرف بالصغير من الكبير ويصبه في المتوسط ثم يغسله بالتوسط ، قاله في المجموع (ويجلسه الفاسل على المعتسل) برفق (مائلا إلى ورائه) قليلا ليسهل خروج ما في بطنه (ويضع يمينه على كفه ولها مة في نقرة قفاه) ثلاثا تميل رأسه (ويسند ظهره إلى ركبته اليمنى) ثلاثا يسقط (ويمر يساره على بطنه لمرارا بليغا) أى مكررا المرة بعد المرة مع نوع تحامل لا مع شدة لأن احترام الميت واجب ، قاله الماوردي (ليخرج ما فيه) من الفضلات خشية من خروجها بعد غسله أو تكفينه ، وتكون المبخرة حينئذ متقدمة بالطيب كالعود والمعين مكثرا لسبب الماء ليخفي ريح الخارج ، بل في المجموع عن بعض الأصحاب يسن أن يبخر عنده من حين الموت ، لاحتمال ظهور شيء فتغلبه رائحة البخور (ثم يفضجه لقفاه) أى مستلقيا كما كان أولا (ويغسل يساره وعليها خرقة) ملفوفة بها (سواتيه) أى قبله وظهره وكذا ما حولهما ، كما يستنجي الحي بعد قضاء حاجته ، والأولى خرقة لكل سواة على ما قاله الإمام والغزالي ، ورد بأن المباحة عن هذا المثل أولى ،

ومثله ويستحب فالألفاظ الثلاثة مترادفة خلافا لمن فرق بينها (قوله لكونه أمكن) أى أسهل (قوله وسمعوا هاتفا يقول) إن قلت : الهاتف بمجرد لا يثبت به حكم . قلت : يجوز أن يكون انضم إلى ذلك اجتهاد منهم بعد سماع الهاتف فاستحسنوا هذا الفعل وأجمعوا عليه ، فالاستدلال إنما هو بإجماعهم لا بسماع الهاتف (قوله والأولى أن يكون بالياء أى خفيفا) تفسيره به يقتضى أنه مرادف له وليس كذلك ، وعبارة المصباح : خفف الثوب سحفا وزان قرب قربا ، وصحافة بالفتح رق لقلة غزله فهو خفيف ، ومنه رجل خفيف وفى عقله سحف : أى نقص اه . وعبارة شرح الهجة الكبير : بالياء أى خفيفا ، ومثله في شرح المنهج (قوله والمستحب أن ينطى وجهه) أى لأن الميت مظنة التغير ولا ينبغي إظهار ذلك (قوله والماء المالح أولى) أى أصالة فلا يتدب مزج العذب بالمالح (قوله ولا ينبغي أن يغسل بماء زمزم) أى فيكون الغسل به خلاف الأولى (قوله مع نوع تحامل) أى قليل (قوله لا مع شدة) أى بحيث لو كان حيا لأضره التحامل اه . كلنا بما شمس عن الشيخ صالح البلقيني (قوله لاحتمال ظهور شيء) يؤخذ من ذلك أنه لو كان في محل وحده لا يسن ذلك مادام وحده إلا أن يقال : الملائكة تحضر عند الميت فتزول الرحمة عندهم وهم يتأذون بالرائحة الخبيثة ، فلا فرق بين كونه خاليا أو لا (قوله ثم يفضجه لقفاه) في تعبيره بالاضطجاع يجوز وحقيقته أن يلقى على قفاه في المختار : ضجع الرجل وضع جنبه بالأرض وبابه قطع وخضع فهو ضاجع وأضجع

(قوله ورد بأن المباحة عن هذا المثل أولى) عبارة شرح الروض : والجهمور رأوا أن الإسراع في هذا المثل والبعد عنه أولى .

ولف الخرقه واجب لحرمه مس شيء من عورته بلا حائل (ثم يلف خرقه أخرى) على يده اليسرى بعد أن يلقى الأولى ويفصل يده بجاه وأشتان أو نحوه إن تلوّث كما قاله الرافعي (ويدخل أصبعه) السبابة (فه) كما بحثه الشيخ من اليسرى كما صرح به الخوارزمي واعتمده الأستوي وغيره وتكون مبلولة بالماء ، ويؤيده أن المتوخى يزِيل ما في أنفه بيساره ، وفارق الحى حيث يتسوك باليمنى للخلاف ، ولأن القدر ثم لا يتصل باليد بخلافه هنا ، ولا يفتح أسنانه لئلا يسبق الماء لجوفه فيسرع فساده (ويمرها على أسنانه) كما في الحى (ويزيل) بأصبعه الخنصر مبلولة بجاه (ما في منخريه) يفتح الميم أشهر من كسرهما ويكسر الخاء (من أذى) كما في مضمضة الحى واستنشاقه (ويوضئه) بعد ما تقدم (كالخى) ثلاثا ثلاثا بمضمضة واستنشاق ، ويميل رأسه فيما كيلا يسبق الماء جوفه ، ومن ثم لم يندب فيها مبالغة كما قاله الماوردى ، ولا يكتفى عنهما مأمراً تفادياً لأنه كالسواك وزيادة في التنظيف ، ويتبع يعود لين مانعت أظفاره إن لم يقلعها ، وظاهر أذنيه وصباحيه ، والأولى كما يفيد كلام السبكي أن يكون ذلك في أول غسله بعد تليينها بالماء ليتكرر غسل مانتحتها ، والأوجه كما بحثه الزركشى أنه ينوى بالوضوء الوضوء المسنون كما في الفصل (ثم يشل رأسه ثم لحيته بسلر ونحوه) كخطمى ، والسلر أولى لأنه أمسك للبدن وأقوى للجسد وللتنعس عليه في المنبر (ويسرحهما) أى شعر رأسه ولحيته إن تلبد فهو شرط لتسريحهما مطلقاً كما هو ظاهر كلام المجموع وغيره ، وجرى عليه جماعات وهو المعتمد ، والأوجه كما هو قضية كلامهم تقديم ترصيع

مثله وأصبعه غيره (قوله لحرمه مس شيء من عورته) أى ولو من أحد الزوجين ، ثم رأيت حجج صرح بذلك حيث قال بعد قوله بلا حائل حتى بالنسبة لأحد الزوجين اهـ . لكن نقل سم على حجج عن الشارح فيها بآتي تقيد الوجوب بغير الزوجين اهـ . ويتوقف فيه بما يأتى من قول الشارح بعد قول المصنف ويلقان خرقه ولا مس من قوله لا يقال هذا مكرر مع مأمراً من لَف الخرقه ، إلى أن قال : فقد قيل ذاك في لف واجب وهو شامل لهما وسيأتى ما فيه (قوله ثم يلف) من باب رد (قوله ولا يفتح أسنانه) أى يسن أن لا يفتح أسنانه ، فلو خالف وفتح فإن عد لإزراء أو وصل الماء لجوفه حرم وإلا فلا نعم لو تنجس فيه وكان يلزمه طهره لو كان حياً وتوقف على فتح أسنانه أتجه فتحها وإن علم سبق الماء إلى جوفه (قوله ويكسر الخاء) وقيل بفتحهما ، وقيل بضمهما ، وقيل بكسرهما اهـ حجج . وهذه الأخيرة قد تستفاد من قول الشارح يفتح الميم أشهر من كسرهما اهـ (قوله ولا يكتفى عنهما) أى للمضمضة والاستنشاق (قوله مأمراً تفادياً) أى فى قول المصنف ويدخل أصبعه الخ (قوله ويتبع يعود) أى وجوباً إن علم أن تحتها ما يمنع من وصول الماء وإلا فتنبأ ، ولا فرق فى حصول المقصود بما ذكر بين كون الميت عظيماً أولاً (قوله أنه ينوى) أى وجوباً (قوله الوضوء المسنون) يفيد أنه لا بد فى وضوء الميت من النية بخلاف الفصل (قوله ويسرحهما) أى بعد غسلهما جميعاً ، ويظهر أن هذا هو الأكل ، فلو غسل رأسه ثم سرحها وفعل هكذا فى اللحية حصل أصل الستة (قوله إن تلبد) مفهومه أنه إذا لم يتليد لا يسن . وينبئ أن يكون مباحاً (قوله لتسريحهما مطلقاً) انظر معنى الإطلاق ، ولعل المراد به أنه لا فرق بين كونه محرماً وغيره ، وأن مقابل المعتمد بفصل بين المحرم وغيره ، ويحتمل أن المراد بالإطلاق سواء كان واسع الأسنان أولاً وهو الذى اقتضاه كلام الروض

(قوله كما بحثه الشيخ) راجع إلى التقيد بالسبابة وكان الأولى ذكره عقبه (قوله يفتح الميم أشهر من كسرهما ويكسر الخاء) فى التحفة يفتح أوله وثاله وكسرهما وضمهما وبفتح ثم كسر وهى أشهر (قوله وظاهر أذنيه وصباحيه) انظر هذا معطوف على ماذا ومثله فى الإمداد (قوله فهو شرط لتسريحهما مطلقاً) أى سواء فى ذلك المشط واسع الأسنان وغيره : أى خلافاً للإمداد من جعل التلبد شرطاً لسن واسع الأسنان فقط

الرأس على الحية تبعاً للفصل ، ونقله الزركشى عن بعضهم (بمشط) بضم الميم وكسرها مع إسكان الشين وبضمها مع الميم لإزالة ما فيها من سدر ووسخ كما في الحى (واسع الأستان) لثلاث تنبت الشعر (يرقق) ليعدم الانتفاف أو يقل (ويرد المنتف إلى) استحباباً بأن يضعه في كفه لينف مع إكراما له . وقيل يجعل وسط شعره . وأما دفعه فسائقى (ويضل) بعد مامر (شقه الأيمن) مما إلى الوجه من عنقه إلى قلمه (ثم الأيسر) كذلك (ثم يحرفه إلى شقه الأيسر فيضل شقه الأيمن مما إلى القفا والظهر) من كتفه (إلى القدم ثم يحرفه إلى شقه الأيمن فيضل الأيسر كذلك) أى مما إلى قفاه وظهره من كتفه إلى القدم . وقيل يضل شقه الأيمن من مقلقه ثم من ظهره ، ثم يضل شقه الأيسر من مقلقه ثم من ظهره وكل سائق ، والأول أولى كما نص عليه الشافعى والأكثرون وصرح به في الروضة ، ويحرم كبه على وجهه احتزاماً له بخلافه في حق نفسه في الحياة حيث كره ولم يحرم إذا لحق له فله فعله (فهذه) الأغسال المذكورة مع قطع النظر عن السدر ونحوه فيها كما قاله الشارح إنه يمنع الاعتداد بها ، وقد أشار بذلك إلى دفع اعتراض على المصنف بأنه كان الأولى له تأخير قوله فهذه غسلة عن قوله ثم يصب ماء قراح إذ لا تكون محسوبة إلا بعد صبه ، ولهذا قال المصحح : في عبارة المتأخر تقديم وتأخير ، ويوجد في كلام بعض المتكلمين عليه أن فيه حذفاً أيضاً ، ويوجه بأن تقديمه اقتضى حذفه من محله فحذف محله منه حذف له كما هو ظاهر (غسلة) واحدة (ويستحب ثانية وثالثة) أيضاً فإن لم تحصل النظافة زيد حتى تحصل ، فإن حصلت بشفع من الإيثار بواحدة ، فإن حصل بين لم يزد عليهن كما اقتضاه كلامهما . وقال الماوردى : هي أدنى الكمال وأكمل منها خمس فسمع ، والزيادة لإسراف (و) يستحب (أن يستعان في الأولى بسدر أو خطمي) بكسر الخاء ، وحكى ضمه للتنظيف والانتقاء (ثم يصب ماء قراح) بفتح القاف وتخفيف الراء : أى خالص (من فرق إلى قلمه بعد زوال السدر) أو نحوه فلا تحسب غسلة السدر ولا ما أزيل به من الثلاث لتغير الماء به التغير السالب للطهورية وإنما المحسوب منها غسلة الماء القراح ، فتكون الأولى من الثلاث به وهى المسقطه للواجب ، ولا تختص الأولى بالسدر بل الوجه كما قال السبكي التكرير به إلى حصول الانتقاء على وفق الخبر والمعنى يقتضيه ، فإذا حصل الانتقاء وجب غسلة بالماء الخالص ، ويسن بعدها ثانية وثالثة كنسل الحى ، فالثلاث تحصل من خمس كما قد يستفاد من كلام الشارح بأن يغسله بماء وسدر ثم بماء مزيل له فهما غسلتان غير محسوبتين ، ثم بماء قراح ثلاثاً أو من تسعة ، وله في تحصيل ذلك كيفيتان : الأولى أن يغسله مرة بسدر ثم ماء مزيل ثم ماء قراح فهذه ثلاثة يحصل منها واحدة ويكرر ذلك إلى تمام

(قوله بضم الميم) عبارة القاموس : المشط مثله وككتف وعق وعقل ومنبر آلة يمشط بها اله . وقوله ومنبر : أى فيقال فيه يمشط (قوله ثم يحرفه) أى يحمله (قوله والأول أولى) أى لقلة الحركة فيه (قوله احتزاماً له) ومعلوم أن محله حيث لم يضطر الغاسل إلى ذلك والإجاز بل وجب (قوله فله فعله) أى يتركه الأكمل ، ولوقال فله تركه كان أولى (قوله إنه يمنع) أى لأنه يمنع الخ (قوله زيد حتى يحصل) زاد في شرح الهجة الكبير بعد مثل ما ذكر ، بخلاف طهارة الحى لا يزيد فيها على الثلاث ، والفرق أن طهارة الحى محض تعبد وهما المقصود النظافة ، ولا فرق في طلب الزيادة للنظافة بين الماء المملوك والمسيل وغيرهما (قوله فسمع) ظاهره أن هذه أولى بقطع النظر عن الانتقاء وعليه فاصورة السبع ولعل صورتها بأن حصل الانتقاء السادسة فيسن سابعة للإيثار (قوله والزيادة) أى على السبع لإسراف : أى وإن كان مسبلاً لأن السبع هنا كالثلاث في الوضوء بجامع الطلب ، وقد قالوا فيه : إن استحباب الثلاث لا فرق فيه بين المملوك وغيره ، ويؤيد ذلك قول الشارح الآتى إلى حصول الانتقاء الخ (قوله بكسر الخاء) وحكى فتحها اه محلى ، ومثله في شرح الهجة الكبير ، وفي القاموس : والخطمي : أى بكسر الخاء أخذاً من

الثالث . الثانية أن يفسله بسدر ثم مزبل له وهكذا إلى تمام ست غير محسوبة ثم ماء قراح ثلاثا وهذه أولى فيها يظهر ،
وعلم مما تقرر أن نحو السدر مادام الماء يتغير به يمنع الحسيان عن الفصل الواجب والمنسوب ، وعلم أن اقتصار
المصنف كالروضة بما للأصحاب على الأولى محمول على بيان أقل الكمال ، واقتضاه المتن استواء السدر والخطمي
ينازعه قول الماوردي : " السدر أولى للنص لأنه أمسك للبدن ، إلا أن يحمل على الاستواء في أصل الفضيلة .
قيل وإفهام الروضة الجمع بينهما غريب ، واستحب الزنى إعادة الوضوء مع كل غسلة وفيه نظر ، بل ظاهر
كلامهم يخالفه (و) يستحب (أن يجعل في كل غسلة) من الثلاث التي بالماء القراح (قليل كافور) وفي الأخيرة
آكد للخبر الآتي ولتقوية البدن ودفعه الهوام ، ويكره تركه كما في الأم ، وخرج بقليل الكثير بحيث يفحش التغير
به فإنه يسلب الماء الطهورية ما لم يكن صلبا كما مر أول الكتاب ، ومحل ذلك في غير المحرم ، أما هو فيحرم وضع
الكافور في ماء غسلة ثم بعد تكميل غسل تلين الميت مقاصله ثم ينشف تنشيفا بليغا ثلاثا تبتل أكفانه فيسرع إليه
الفساد ، ولا يأتي في هذا التنشيف الخلاف المار في تنشيف الحي . والأصل فيما مر خير الصالحين " أنه صلى
الله عليه وسلم قال للغاسلات ابتدئ زينب رضي الله عنها : ابدأن بيمينها ومواضع الوضوء منها ، واغسلتها ثلاثا أو خمسا
أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك بماء وسدر ، واجعلن في الأخيرة كافورا أو شيئا من كافور ، قالت أم عطية منهن
ومشطناها ثلاثة قرون ، وفي رواية : ففصرنا شعرها ثلاثة قرون وألقيناها خلفها ، وقوله أو خمسا إلى آخره هو
بحسب الحاجة في النظافة إلى الزيادة على الثلاث مع مراعاة الوتر لا التخفيف . وقوله إن رأيتن ، أي إن احتججت ،
وكاف ذلك بالكسر خطابا لأم عطية ومشطنا وضغنا بالتخفيف ، وثلاثة قرون : أي ضفائر القرنين والثناصية

ضبطه بالقلم ، ويفتح : نبات محلل متضجع ملين نافع لعسر البول والحصى والسا ، وعبرة المصباح : والخطمي
بكسر الحاء وبشد الياء : غسل معروف ، فقوله وحكى ضمها يحتمل أنه سبق قلم ، وأن الأصل وحكى فتحها
ليوافق كلام هؤلاء ويحتمل أنها لغة (قوله وفيه نظر) معتمد (قوله بعد تكميل الغسل) زاد حجج كائناته (قوله
لثلاثا تبتل أكفانه الخ) زاد في شرح البيهقي الكبير بعد ما ذكر : وبهذا فارق غسل الحي ووضوئه حيث استحسبوا
ترك التنشيف فيها (قوله والأصل فيما مر خير الصالحين الخ) قال حجج في شرح الشهابيل قبيل باب ما جاء
في فراشه صلى الله عليه وسلم : وفيه أنه أتى إليهن حقوه : أي إزاره ، وأمرهن أن يجعلنه شعارها الذي يلي جسدتها
أه . وقد يؤخذ منه أنه لا بأس بأخذ شيء من آثار الصالحين وجعله كذلك (قوله قالت أم عطية) اسمها نسبة بضم
النون وفتح السين المهملة وسكون المثناة التحتية والموحدة ، وقال ابن معين بفتح النون وكسر السين ، وهي بنت
الحارث ، وقيل بنت كعب الأنصارية رضي الله عنهما أه من جامع الأصول لابن الأثير (قوله وكاف ذلك بالكسر)
تبع في ذلك البرماوى في شرح العمدة حيث قال بكسر الكاف ، لأن الخطاب لأم عطية فيما يظهر ولا لقال ذلك
أه . فيجعل الدليل على كونه خطابا لأم عطية مجرد العلول عن الجمع إلى الأفراد ، لكن قال النعماني في المصابيح :
إنه مما قامت فيه ذلك بالكسر مقام ذلك وقد مر مثله أه . وهو ظاهر في أن الخطاب ليس لأم عطية وحدها بل
بجملة للغاسلات ، وإنما لم يجعل ضمير الجمع في ابدأن ورأيتن قائما مقام ضمير الواحدة فيكون الكل خطابا
لأم عطية لعله لأن جملة الغاسلات مقصودة بالأمر المباشرين ، ويجوز أن أم عطية هي التي شافها النبي صلى الله
عليه وسلم بالأمر فأقامها مقامهن في الخطاب مع كونه في الحقيقة للكل ، وكعب أيضا قوله وكاف ذلك بالكسر :
أي في الموضعين كما نقل عن شيخ الإسلام في شرح الإحلام وهو ظاهر لإطلاق الشارح (قوله وضغنا بالتخفيف)
لعل حكمة التعبير بالتخفيف أنه الواقع لأن الميت لا ينبغي المبالغة في تسريحه وإلا فيجوز التشديد فيه للمبالغة

(فلو خرج) من الميت (بعده) أى الفسل (نجس) ولو من الفرج وقبل التكفين أو وقع عليه نجس في آخر غسله أو بعده (وجب إزالته فقط) من غير إعادة غسل أو غيره لسقوط الفرض بما جرى وحصول النظافة بإزالة الخارج (وقيل) فيما إذا لم يكن يجب إزالته (مع الفسل إن خرج من الفرج) ليحتم أمره بالأكل (وقيل) في الخارج منه يجب إزالته مع (الوضوء) بالخر على ماقرر وإن كان قليلا إذ جرت المصاف إليه مع حذف المصاف قليل لا الفسل كما في الحى، أما بعد التكفين فيجزم بفسل النجاسة فقط، وما في المهمات عن فتاوى البغوى أنه لا يجب غسلها أيضا إذا كان بعد التكفين مردود، ولا يصير الميت جنباً بوطء أو غيره ولا محدثاً بمس أو غيره لانتهاء تكليفه. ثم شرع في بيان الغاسل فقال (ويغسل الرجل الرجل والمرأة المرأة) فكل أولى بصاحبه وسياق ترتيبهم. قال الشارح: هذا هو الأصل، والأول فيها هو المنصوب، بل هو هكذا بنظر المصنف وذلك ليصح إسناد يغسل المسند للمذكر للمرأة لوجود الفاصل بالمفعول كما في قولهم أتى القاضي امرأة وما ذكره ليس بمتمين، بل يجوز رفع الأول منهما ويكون من عطفت الجمل، ويقدر في الجملة المعطوفة فعل مبدوء بعلامة التأنيث على أنه يصح ذلك بدون ما ذكر لأنه معطوف فهو تابع، ويعتبر فيه ما لا يفتقر في المتبوع، وقد يقال تقديم المفعول هنا يفيد الحصر والاختصاص، ولو قدم الفاعل لم يستفد منه حصر ولا يعترض، يكون الرجل يغسل المرأة وعكسه في صور إذ كلامنا في الأصل كما قاله الشارح فهو كالمتكفي، والقياس امتناع غسل الرجل للأمرد إذا حرّمنا النظر له إلحاقاً

(قوله بالخر على ماقرر) أى في قوله يجب إزالته مع الوضوء وقرر حجج ما يقتضى رفعه حيث قال: يجب مع ذلك الوضوء (قوله لا الفسل) أى فلا يجب (قوله ويغسل الرجل الرجل الخ).

[تنبيه] لو صرف الغاسل الفسل عن غسل الميت بأن قصد به الفسل عن الجنابة مثلاً إذا كان جنباً ينبغي وفاقاً لم ر أنه يكتفى ببناء على أنه لا يشترط النية وأن المقصود النظافة وهو حاصل، فإن قلنا بأشراط النية وكان جنباً قصد الغاسل الفسل عن الجنابة ينبغي وفاقاً لم ر أنه يكتفى كما لو اجتمع على الحى غسلان واجبان فنرى أحدهما فإنه يكفي اه سم على منج.

(قوله مبدوء بعلامة التأنيث) كأن يقال وتغسل المرأة المرأة (قوله بدون ما ذكر) ولحصول الفصل بالمعطوف عليه وهو كاف اه سم على حجج (قوله يفيد الحصر والاختصاص) قال الشيخ عمرة بعد ما ذكر: وفيه أن إفادة الاختصاص إنما هو في تقديم المفعول على عامله، وأما كونها في تقديم المفعول على الفاعل فلم أعلمه اه. أقول: وفيه أنه قال في التلخيص تقديم ماحقه التأخير يفيد الحصر، وهو مخالف لما ذكره الخشى، اللهم إلا أن يقال: إن ما ذكره الخشى بحسب الوضع وما في التلخيص بحسب الاستعمال فليراجع (قوله والقياس امتناع غسل الرجل للأمرد) خلافاً للحج.

[تنبيه] قال بعضهم: لو كان الميت أمرد حسن الوجه ولم يحضر محرم له بم أيضاً بناء على حرمة النظر إليه اه. ووافقه م ر لكن قيده بما إذا خشى الفتنة لأنه اعتمد ما سمحه الرافعى من أنه لا يحرم النظر للأمرد إلا عند خوف الفتنة، وهذا مما يبتلى به فإن الغالب إن غسل المرد الحسن هم الأجانب فليأمل اه سم على منج. وظاهره وإن لم يوجد غيره وينبغي أن يقال إن لم يوجد إلا هو جاز له ويكف نفسه ما أمكن قياساً على ما قالوه في الشهادة من أنه يجوز للأجنبي الزنار للشهادة بل يجب عليه وإن خاف الفتنة إن تعين ويكف نفسه ما أمكن، إلا أن يفرق بأن لفعل هنا بدلاً، بخلاف الشهادة فإنه ربما يضيع الحق بالامتناع ولا بد لها، ولعله الأقرب (قوله إذا حرّمنا النظر) أى بأن

(قوله وقد يقال تقديم المفعول هنا يفيد الحصر الخ) أى يقال في توجيه كلام الشارح أيضاً

له بالمرأة (ويضلل أمته) أى يجوز له ذلك ولو مكاتبه أو مملوكة أو ولد وذمية لأهن مملوكات له فأشبهن الزوجه ، بل أولى للملكة الرقية مع البضع ، والكتابة ترتفع بالموت ما لم تكن المتوفاه منهن متزوجة أو معتدة أو مستبرأة لتحريم بضعهن عليه ، وكذا المشتركة والمبعضة بالأولى. وقضية التعليل أن كل أمة تحرم عليه كوثنية ويجوزية كذلك وهو المعتمد كما يحثه البارزى ، وإن قال الأسنوى : مقتضى إطلاق المنهاج جواز ذلك لا يقال : للمستبرأة إما مملوكة بالسبي والأصح حل التمتع بها ماسوى الوطء فبسلها أولى أو بغيره فلا تحرم عليه الخلو بها ولا لمسها ولا النظر إليها بغير شهوة فلا يمتنع عليه غسلها . لأننا نقول : تحريم غسلها ليس لما ذكر بل لتحريم بضعها كما صرح به فى المجموع فأشبهت المعتدة بجامع تحريم البضع وتعلق الحق بأجنهى (و) يغسل (زوجته) ولو كانت ابنة وإن لم يرض به رجال محارمها من أهل ملتها وشمل ذلك ما لو نكح أختها أو نحوها أو أربعا سواها لأن حقوق النكاح لا تنقطع بالموت بدليل التوارث وصرح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعائشة رضى الله عنها : ماضرك لو مت قبل لغسلتك وكفنتك وصليت عليك ودفنتك . رواه الترمذى وابن حبان قال الوالد رحمه الله تعالى بتمة الخبر « إذا كنت تصعب عروسا » . ومعنى قوله ماضرك إلى آخره : أنه عليه الصلاة والسلام لا يغسل عائشة لأنها لا تموت قبله ، لأن لو حرف امتناع (وهى) تفصل (زوجها) بالإجماع ولما صرح عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا نساؤه : أى لو ظهر لها قولها المذكور وقت غسله عليه الصلاة والسلام ماضله إلا نساؤه لمصلحتين بالقيام بهذا الغرض العظيم ، ولأن جميع بدنه يحل لمن نظره حال حياته ، ولأن أباه بكر أوصى بأن تغسل زوجته أسماء بنت عيسى ففعلت ولم ينكره أحد ، ولا أثر لانتفاء حديثها بوضع عقب موته ولا لنكاحها غيره ، لأنه حتى ثبت لها فلا يسقط كالميراث ،

خيف الفتنة على المعتمد (قوله ويضلل أمته) أى لا العكس ، فلا يجوز لواحدة من الأمة وما بعدها أن تغسل سيدها لزوال ملكه عنها ولأن المكاتبه كانت محرمة عليه ، شرح البهجة الكبير . وعبارة المصنف أيضا : بخلاف الأمة لا تغسل سيدها فى الأصح ، والمراد بأمته التى يجوز له وطؤها قبل الموت فيخرج بذلك ما لو وطئ إحدى أختين كل منهما فى ملكه ثم ماتت من لم يطأها قبل تحريم الأخرى فإنه لا يجوز له أن يغسلها على ما يقتضيه قوله الآتى لتحريم بضعهن عليه (قوله أو معتدة) أى ولو من شبهة وكذا لا يغسل زوجته المعتدة عن شبهة لا تغسل كما سياتى (قوله إذا كنت تصعب عروسا) ولا يقال فيه رضاها بموته صلى الله عليه وسلم لأنها علمت بقوله صلى الله عليه وسلم لو مت أنها لا تموت قبله ، فلو طلبت غير ذلك لكان فيه عدم تصديقه فيما أخبر به أو طاب استحبال فليتأمل (قوله وهى تفصل زوجها) ظاهرا ولو كانت أمة وهو ظاهر ، ولا ينافى هذا ما يأتى له من أنها لا حق لها فى ولاية الغسل لأن الكلام هنا فى الجواز (قوله ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا نساؤه) انظر هل يرد أن هذا قول صحابي فلا يستدل به اهـ سم على منهج . أقول : لعل المراد أن قولها أشبه ولم ينكر عليها أحد من الصحابة رضى الله تعالى عنهم (قوله أى لو ظهر لها قولها الخ) هذا يدل على أنها ظهر لها أن نساءه كن أحن بغسله من غيرهن من الرجال ، وهو لا يطابق المقصود من أن غسلهن جائز مع كون غيرهن من الرجال أحن ، ويمكن الجواب بأنه دل على الجواز والتقدم ، فصرف عن التقدم صارف فى أصل الجواز ، أو أن المعنى أنها تقول : لو استقبلت من أمرى الخ

(قوله لا يغسل عائشة لأنها لا تموت قبله) هذا قد ينتج نفى المطلوب ، على أنه ليس معناه ما ذكر لأن ما مضرك دليل الجواب ، وليس الجواب قوله فغسلتك الخ كما هو ظاهر (قوله ولا أثر لانتفاء حديثها) لو أخره عن العلة بعده

ويعلم مما سيأتى أن الكافر لا يغسل مسلماً أن النعمة إنما تغسل زوجها الذى لا الرجعية فلا تغسله لحمة المس والنظر عليها وإن كانت كالزوجة في التفة ونحوها ، ومثلها بالأولى البائن بطلاق أو فسخ ، وألحق بها الأذرى الزوجة المعتدة عن وطء شبهة فلا تغسل زوجها ولا عكسه ، كما لا يغسل أمته المعتدة وفارقت المكاتبه وإن استويا في جواز النظر لما عدا ما بين السرة والركبة بأن الحق فيها تعلق بأجنبي ، بخلافه في المكاتبه فاندفع رد الزركشى له بقياسها عليها (ويلفان) أى السيد في تغسيل أمته وأحد الزوجين في تغسيل الآخر (خرقه) على يدهما استحباباً (ولا مس) واقع بينهما وبين الميت أى لا ينبغي ذلك لئلا ينتقض وضوء الغاسل فقط أما وضوء الموصول فلا لما مر . لا يقال : هذا مكرّر مع ما مر من لف الخرقه الشامل لأحد الزوجين ، فقد قيل ذاك في لف واجب وهو شامل لهما وهذا في لف مندوب وهو خاص بهما فلا تكرار . نعم الذى يتوهم إنما هو تكرار هذا مع من عبر بأنه يسئ لكل غاسل لف خرقه على يده في سائر غسله ، ومع ذلك لا تكرار أيضاً لأن هذا بالنظر لكرامة المس وما هنا بالنظر لانتقاض الطهر به (فإن لم يحضر ها (إلا أجنبي أو) لم يحضره إلا (أجنبية بم) أى الميت حيناً (في الأصح) فيما للحاقا

لاسترضيت الذين هم أحق بالغسل وتولينا غسله صلى الله عليه وسلم (قوله أن النعمة إنما تغسل زوجها) إن كان المراد أنها لا حق لها بحيث تقدم به على غيرها فظاهر . وإن كان المراد أنها لا تمكن من التغسيل ففيه نظر ، لأنه لا يلزم من عدم الأولوية عدم الجواز . ثم رأيت بهامش عن شرح الروض والبهجة أنه يكره تغسيل النعمة زوجها المسلم ، وأن شيخنا الزياى اعتمد ، وهو صريح في قول الخلل إلا أن غسل النعمة لزوجها المسلم مكروه (قوله فلا تغسل زوجها) معتمد وذلك لحمة النظر من الجانبين كما صرح به الشارح قبيل الخطبة (قوله أى لا ينبغي ذلك) أى لا يحسن فإمس مكروه في غير العورة ، أما فيها فحرام لما مر في قوله : ولغ الخرقه واجب لحمة مس شيء من عورته بلا حائل (قوله فلا لما مر) أى فلا ينتقض وإن تقضينا طهر الممسوح الحى لأن الشرع أدّن له فيه للحاجة اه سم على منهج (قوله وهو شامل لهما) ومنه يعلم حرمة مس أحد الزوجين عورة الآخر وكرامة مس ما عداها ، وبه صرح حج فيما تقدم ، ونقل ابن قاسم على حج هنا عن الشارح جواز مس العورة من كل منهما ، وعليه فما ذكره هنا من التنبه مخصص لمعوم قوله ثم لف الخرقه واجب ، وكأنه قيل إلا في حق الزوجين وهو ظاهر قوله هنا وهو خاص بهما ، فيكون المس ولو للعورة عنده مكروها لا حراماً (قوله لأن هذا) أى ما ذكر من قوله بأنه يسئ الخ (قوله إلا أجنبي) قال حج بعد قوله أجنبي كبير واضح والميت امرأة أو أجنبية كذلك ولم يذكر مفهومه . قال سم عليه : مفهومه أن الخنى ولو كبيراً إذ لم يوجد إلا هو يغسل الرجل والمرأة الأجنبية ولم يصرح به ، وقد يهجه بقياس على عكسه : أى من لهما تغسله اه (قوله بم) أى بمائل كما هو معلوم ، وكتب عليه سم على حج : هل تجب النية أم لا رحمه الله . أقول : الأقرب الأول لأن الأصل في العبادة أنها لاتصح إلا بالنية ، لكن عبارة شيخنا العلامة الشورى على المنهج نصها : جزم حج في الإيعاب بعدم وجوب النية كالغسل اه (قوله في الأصح فيها) ولو حضر من له غسلهما بعد الصلاة وجب الغسل كما لو تيمم لفقد الماء ثم وجده فتجب

كان أولى (قوله ويعلم مما يأتى أن الكافر لا يغسل مسلماً) أى إن كان هناك غيره أخذ ما يأتى قريباً في قوله ولو حضر الميت الذكر كافر ومسلمة غسل ، ثم لك أن تقول : إن كان مراد الشارح بما يأتى ما سيأتى في قوله وشرط التقديم الاتحاد في الإسلام والكفر ، فعلم هذا منه ممنوع لأن الكلام فيه في التقديم وعلمه فلا يعلم منه حكم الجواز ، وإن كان مراده غير هذا ففي أى عمل (قوله على يدهما استحباباً) ظاهره ، ولو في العورة ، وهو ما نقله عنه الشهاب سم في حواشى التحفة (قوله فقد قيل ذاك في لف واجب) أى لأنه مفروض في السوءتين كما مر

لفقد الفاسل بفقد الماء ، إذ الفصل معتدل شرعا لتوقفه على النظر أو المس المحرم ، ويؤخذ منه أنه لو كان في ثياب سايغة ومحضرة نهر مثلا وأمكن غسسه به ليصل الماء لكل بدنه من غير مس ولا نظر وجب وهو ظاهر ، والأوجه كما أفاده الشيخ أنه يزيل النجاسة لأن إزالتها لا بد لها بخلاف الفصل ، ولأن التيمم لا يصح قبل إزالتها ، ولو حضر الميت الذكر كافر ومسلمة غسله لأن له النظر إليه دونها وصلت عليه المسلمة والولد الصغير الذي لا يشبه يغسله الذكر والأنثى لحل نظره ومسه ، والخشني المشكل الكبير يغسله المحارم منها ، فإن فقدوا يمس كما لو لم يحضر الميت إلا أجنبي ، كذا جزم به ابن المقرئ تبعاً لظاهر كلام أصله ، والذي صححه في المجموع ونقله عن اتفاق كلام الأصحاب ، وأن لكل من الفريقين تغشيه للحاجة واستصحاباً لحكم الصغر وهذا هو المعتمد . قال : ويغسل فوق ثوب ويحسّط الفاسل في غرض البصر والمس ، ويفرق بينه وبين الأجنبي بأنه هنا يحتمل الاتحاد في جنس الذكورة أو الأنوثة بخلافه ثم ، ويفارق ذلك أخضعهم في بالأحوط في النظر بأنه محل حائبة وأنه لا يخاف منه الفتنة ، ومقابل الأصح يغسل الميت في ثيابه ويلبّ الفاسل على يده خرقة ويغض طرفه ما أمكنه ، فإن اضطر إلى النظر نظر

لإعادة الصلاة هذا هو الظاهر ، ويحرم الخلاف في المصلين على الميت لأنها خاتمة طهارته اهـ سم على منهج . أقول : خرج بقوله بعد الصلاة ما لو حضر بعد الدفن فلا ينشئ لسقوط الطلب بالتيمم بدل الفصل . وليس هذا كما لو دفن بلا غسل فإنه ينشئ لأجله وذلك لأنه لم يوجد ثم غسل ولا بدله ، وينبغي أن مثل الدفن لإدلاؤه في القبر فتنبه له فإنه دقيق ، ونقل عن بعضهم في الدرس خلافه فليحرم (قوله لفقد الفاسل بفقد الماء) أي وذلك بأن يكون في محل لا يجب طلب الماء منه فيقال مثله في فقد الفاسل ، ولو قيل بتأخيرها إلى وقت لا ينشئ عليه فيه التغير لم يكن بعيداً (قوله لكل بدنه من غير مس) يؤخذ منه أنه لو كان كذلك وأمكن الصب عليه بحيث يصل الماء إلى جميع بدنه بلا مس ولا نظر وجب (قوله أنه يزيل النجاسة) أي الأجنبي رجلاً أو امرأة : أي وإن كانت على العورة ، فلو عمت بدنّها وجبت إزالتها ويحصل بذلك الفصل ، وينبغي أن مثل ذلك التكفين ، ويفرق بينه وبين الفصل بأن له بدلاً بخلاف التكفين ، ويؤخذ من هذا جواب ما وقع السؤال عنه أن رجلاً مات مع زوجته وقت جماعة لها ، وهو أنه يجوز بكل من الرجل والمرأة الأجنبيين إزالة أحدهما عن الآخر وإن أدى إلى رؤية العورة (قوله والولد الصغير) أي ذكراً أو أنثى (قوله يغسله الذكر والأنثى) أي يجوز لكل منهما تغشيه لأنهما يمتنعان على غسله (قوله والخشني المشكل) أي وكذا من جهل أي ذكر أنثى كان أكل سبع ما به يتميز أحدهما عن الآخر اهـ سم على منهج (قوله إن لكل من الفريقين تغشيه) أي عند فقد المحارم . وينبغي اقتصاره على الفصل الواجب دون الفسلة الثانية والثالثة ودون الوضوء وعبارة سم على منهج : قال الناشرى : تنبيه : قال الأسنوى : حيث قلنا إن الأجنبي يغسل الخشني فينتجه اقتصاره على غسلة واحدة لأن الضرورة تندفع بها اهـ . وقوله ويغسل : أي الخشني فوق ثوب أي وجوباً . وقوله ويحسّط الفاسل زاد حجج ندبا (قوله ويفرق بينه وبين الأجنبي) أي حيث حرم على المرأة تغشيه ولا يخالف هذا ما سبق من أنه حيث تيسر غسله في ثوب سايغ بلا نظر ولا مس وجب لجواز تخصيصه بما سبق كما تدل عليه عبارته بما لو أمكن الإقارؤه في نهر من غير مس ولا نظر لشيء من بدنه ، وما هنا بما لو غسل في ثوب

(قوله ولو حضر الميت الذكر كافر ومسلمة غسله) أي وجوباً أخذنا من قاعدة ما جاز بعد امتناع يصدق بالوجوب وبناء على ما مر أنه غاطب بفروع الشريعة فليراجع (قوله ويفرق بينه وبين الأجنبي) أي الواضح

للضرورة . واعلم أن الرجال أولى بغسل الرجال للأمن من تقص طهر الحى كما مر فيقتضون في غسل الرجل على الزوجة وأولاهم من ذكره بقوله (وأولى الرجال به) أى الرجل إذا اجتمع في غسله من أقاربه من يصلح لغسله (أولاهم بالصلاة) عليه وهم رجال العصابات من النسب ، ثم الولاء كما سيأتى بيانهم في الفرع الآتى ، ثم الزوجة بعدهم فى الأصح لما سيأتى فى عكسه ، وكلامهم يشمل الزوجة والأمة . وذكر فيها ابن الأستاذ احتيالين : أوجههما لاحقاً لها لبعدها عن المناصب والولايات ، ويدل له كلام ابن كعب الآتى . نعم الأقفة هنا أولى من الأسن كما فى الدفن (و) أولى النساء (بها) أى المرأة فى غسلها إذا اجتمع من أقاربها من يصلح له (قراباتها) من النساء سواء المحارم كالبنات وغيرهن كبنت العم لأنهن أشفق من غيرهن . وقول الجوهري : القربات من كلام العوام لأن المصدر لا يجمع إلا عند اختلاف النوع وهو مفقود هنا يرد بصحة هذا الجمع لأن القربات أنواع : محرم ذات رحم كالأم ، ومحرم ذات عصوبة كالأخت ، وغير محرم كبنت العم (ويقعد من على زوج فى الأصح) لأن الأنثى بالأبثى أليق . والثالثى يقدم عليهن لأنه ينظر فى حال الحياة إلى ما لا ينظر إليه منها (وأولاهن ذات محرمية) وهى من لو فرضت ذكراً حرم تناكحهما ، فإن استوى الثنتان فيها قدمت ذات العصوبة لو كانت ذكراً كالعمة على الخالة ، فإن استويا قدم بما يقدم به فى الصلاة على الميت ، فإن استويا فى الجميع ولم يتشاحا فذلك وإلا أقرع بينهما ، ثم إن لم تكن ذات محرمية قدمت القربى ، فالقربى ثم ذات الولاء كما فى المجموع ، وإنما جعل الولاء فى الذكور وسطاً وأخروه فى الإناث لأنه فى الذكور من قضاء حق الميت كالتكفين والدفن والصلاة وهم أحق

مع الاحتياج إلى المس أو النظر لبعض أجزائه (قوله فيقتضون) أى وجوباً فى غسل الرجال حيث فوّض المجلس إلى غيره ونداباً بدون تفويض كما باتى فى قوله : وقضية كلام الشيخين الخ .

[فرع] لو فوّض الأب مثلاً إلى رجل أجنبي مع وجود رجال القرابة والولاء لمن هو أبعد مع وجود المقدم عليه فظاهر إطلاق الأسنوى المذكور الجواز ويكون أولى ، ثم رأيت فى شرح البهجة عند قول ابن الوردي فى التقديم فى الصلاة مقدماً فيها وغسل الرجل الأب ثم الابن وأعلى وأزول الغ مانصه نقلاً عن شرح المذهب : ويقدم مفضول الدرجة على نائب فاضلها فى الأقيس ، ونائب الأقرب الغائب على البعيد الحاضر اهـ . وقد لا يخالفه كلام الأسنوى بأن يجعل المراد منه أعنى من كلام الأسنوى بيان الجواز لا غير كما هو ظاهر كلامه اهـ سم على منهج (قوله أولاهم بالصلاة عليه) انظر هل الأولى بالميت الرقيق قريبه الحر أوسيده اهـ سم على حجج ، والأقرب الثانى لأنه لم تنقطع العلاقة بينهما بدليل لزوم موقفة تجهيزه عليه (قوله أوجههما لاحقاً لها) أى يقتضى أن تقدم به على غيرها ، وهذا لا يستلزم صدم جواز غسلها ، فيجوز لها ذلك كما تقدم ، لكن قد يشكل على هذا تقديم زوجها العبد على رجال القرابة ، وأى فرق بين الذكر والأنثى الرقيقين : حتى يقال إن الزوجة الأمة لاحقاً لها لبعدها عن المناصب والولايات ، بخلاف العبد مع أنه لاحق له فى المناصب والولايات أيضاً ، ولعل الفرق أن العبد من جنس الرجال فهو من أهل الولايات فى الجملة ولا كذلك الأمة (قوله لأن القربات أنواع) لكن يحتاج لتقدير مضاف : أى ذوات قراباتها ، أو تجعل القرابة بمعنى القرينة مجازاً ليصبح الحمل (قوله لو كانت ذكراً كالعمة) ظاهراً ولو بعدت (قوله ولم يتشاحا) بأن فوّضت إحداهما إلى الأخرى ، أو أراد الاجتماع على الفسل أو طلبته إحداهما فوقفتها الأخرى (قوله ثم ذات الولاء) أى صاحبة الولاء بأن كانت معقة . أما المتيقة فلاحق لها فى الفسل (قوله وإنما جعل الولاء فى الذكور وسطاً) أى بين الأقارب حيث قدم على ذوى الأرحام وأخروه فى الإناث إن

(قوله وإنما جعل الولاء فى الذكور وسطاً) أى بين عصابات النسب وذى الرحم

به منين لقوتهم ، ولهذا يرثونه بالاتفاق ويؤدون ديونه وينقلون وصاياه ، ولا شيء منها للوئى الأرحام مع وجودهم ، وقدمت ذوات الأرحام على ذوات الولاء في غسل الإنثا لأنهن أشققن منهن ولضعف الولاء في الإنثا ، ولهذا لا يرث امرأة بولاء إلا عتيقها أو متتيا له بنسب أو ولأه ، ثم بعد ذوات الولاء محارم الرضاع ، ثم محارم المصاهرة فيما يظهر كما يجهم الأعرى والبلقينى ، لكن لم يذكر بينهما ترتيبا ، قال البلقينى : وعليه تقدم بنت عم بعيدة هي عمم من الرضاع على بنت عم أقرب منها بلا محمية (ثم الأجنبية) لأنها أليق (ثم رجال القرابة من الأبوين أو أحدهما) كترتيب صلاتهم) لأنهم أشقق عليهما ويطلعون غالبا على ما يطلع عليه الغير (قلت : إلا ابن العم ونحوه) ، من كل قريب ليس بمحرم (فكلا لأجنبي) ، والله أعلم) أى لاحق له في غسلها قطعاً لحزمة نظره لها والخلو بها وإن كان له في الصلاة حق (ويقدم عليهم) أى رجال القرابة المحارم (الزوج) حراً كان أو عبداً (في الأصح) لأنه ينظر إلى ما ينظرون إليه في حال الحياة . والثاني يقدمون عليه لأن القرابة تدوم والنكاح ينتهى بالموت ، وعلم من ذلك تقديم الأجنبية على الزوج ، وشرط التقديم الاتحاد في الإسلام أو الكفر ، وأن يكون حراً مكلفاً ، وأن لا يكون قاتلاً للميت ولو بحق كما في إرثه منه ، وكذا الكافر البعيد أولى بالكافر من المسلم والقاتل القريبين كما صرح به القمولى في الأولى . قال الزركشى : وينبى أن لا تكون بينهما عدواة بل هو أولى من القاتل بحق ، وأن لا يكون فاسقاً ، وقضية كلام الشيخين بل صريحه وجوب الترتيب المذكور ، وهو كذلك

قلدوا ذوات الأرحام على ذوات الولاء (قوله ويؤدون ديونه) يتأمل قوله ويؤدون ديونه وينقلون وصاياه ، فإن قضيته أن كلا من هذين حاصل لم زيادة على الإرث ، وفيه نظر ، فإن قضاء الديون وتنفيذ الوصايا إنما وجب عليهم لكونهم ورثة ، ويأتى مثله في ذوى الأرحام حيث ورثوا (قوله لكن لم يذكر بينهما ترتيباً) أى وعليه فلعلة أخذ الترتيب بينهما لمعنى قام عنده كأن يقال : إن المحمية بالرضاع أقوى ، لما ورد أن اللحم يترى من اللبن ، فكأنه حصل جزء من الرضعة في بدن الرضيع ولا كذلك المصاهرة (قوله وعليه تقدم بنت عم) في كلام الزياىدى ما يخالفه حيث قال : قوله ذات محمية ربما يؤخذ من عمومه أن بنت العم البعيدة إذا كانت أما من الرضاع أو أختاً تقدم على بنت العم القريبة ، ولكن الظاهر كما قاله الأسنوى أن المراد المحمية من حيث النسبة ولذا لم يعبر بالرضاع هنا بالكلية (قوله هي محرم من الرضاع) وقياسه أن المصاهرة كذلك كينت ابن عم هي أم زوجة حيث كان الميت ذكراً (قوله على بنت عم) قضية ما ذكر أن البلقينى إنما ذكره في بنتى العم ، وظاهر ما نقله حجج خلافه ، وعليه فبنت الحالة مع بنت ابن الحال إذا كان البعدي محمية من الرضاع تقدم على القربى (قوله كترتيب صلاتهم) قال في شرح بهجة الكبير : نعم الأفقه أحق من الأسن هنا ، وتقدم ذلك في كلام الشارح . قال سم : وقوله هنا يتعلق بقوله أحق اه (قوله وشرط التقديم) أى شرط كونه أولى بالتقديم على غيره ما ذكر . وعليه فلا يمنع على الكافر تسهيل المسلم ولا على القاتل ونحو ذلك ، لكن ينبى كراهة ذلك مع وجود من اجتمعت فيه الشروط ، وقد تقدم عن المحلى أنه يكره للذمية تسهيل زوجها المسلم (قوله وأن لا يكون قاتلاً للميت) قال في شرح بهجة الكبير بعد ما ذكر : وهذا عدم السبكى إلى غير غسله فقال : ليس لقاتله حق في غسله ولا الصلاة عليه ولا دفنه وهو قضية كلام غيره ، ونقله في الكفاية عن الأصحاب بالنسبة للصلاة (قوله وأن لا يكون فاسقاً) قال حج : وأن لا يكون

(قوله وعلم من ذلك تقديم الأجنبية على الزوج) أى من جريان الخلاف في تقديم رجال القرابة عليه مع أنهم مؤخرون عنهن اتفاقاً

بالنسبة للتفويض لغير الجنس لما فيه من إبطال حق الميت. أما هو يكون تفويض فنلوب (ولا يقرب المحرم طيبا) إذا مات أى يحرم تطيبه وطرح الكافور في ماء غسله كما يمتنع فعله في كفنه كما مر (ولا يؤخذ شعره وظفروه) أى يحرم إزالة ذلك منه إبقاء لإثر الإحرام لخبر الصحيحين أنه يبعث يوم القيامة مليهاً ، والقياس أن لا فدية على فاعل ذلك وإن خالف في ذلك الفرى وذهب البلقيني إلى أن الذى ينقله إيجابها على الفاعل كما لو حلق شعر نائم وفرق بينهما بأن النائم يصعد عوده إلى القهم ولهذا ذهب جماعة إلى تكليفه بخلاف الميت ثم عمل ماقرر فيما قبل التحلل الأول أما بعده فهو كغيره كما سيأتى في بابه ولا بأس بالخور عند غسله كجلوس الحى عند العطار ولا يأتى هنا ما قبل من كراهة جلوسه عند العطار بقصد الرائحة للحاجة إلى ذلك هنا بخلاف ما هناك ، وقضية كلامهم عدم حلق رأسه إذا مات وبقي عليه الحلق لىأتى يوم القيامة محرماً وهو ظاهر لا انتطاع تكليفه فلا يطلب منه حلق ولا يقوم غيره به كما لو كان عليه طواف أو سعى (وتطيب المعتدة) المحلة (في الأصح) أى لا يحرم تطيبها لأن تحريمه عليها إنما كان للاحتراز عن الرجال وللتنصيص عن الزوج وقد زال بالموت والثاني يحرم قياساً على المحرم ورد بأن التحريم في المحرم كان لحق الله ولا يزول بالموت (والجديد أنه لا يكره في غير) الميت (المحرم أنخذ ظفروه وشعر ليطه وعانته وشارب) لعدم ورود نهى فيه . قال الرافعى : ولا يستحب . قال في الروضة عن الأكابر إنه يستحب كالحى والتقديم أنه يكره ورجحه المصنف بقوله (قلت : الأظهر كراهته ، والله أعلم) وإن اعتاد إزالته حياً لأن أجزاء الميت محترمة فلا تلتك بذلك ، لم يثبت فيه شيء بل ثبت الأمر بالإصرار للمنافى لذلك ولأن مصيره إلى البلى وصح النهى عن محدثات الأمور ، ونقل في المجموع الكراهة عن الأم والمختصر فهو جديد أيضاً والصحيح في الروضة أن

فاسقاً ولا صبيها وإن ميز على الأوجه ١٥ . ويستفاد ذلك من قول الشارح مكلفا الخ) قوله بالنسبة للتفويض لغير الجنس) فلا يشكل عليه ما تقدم من أن أبا بكر أوصى أن تغسله زوجته ففعلت ، لأن ذلك ليس فيه تفويض ، إذ صورة التفويض أن يمتنع من له الحق من الفعل ويفوضه لغيره (قوله أما هو) أى الترتيب إذا لم يكن في تركه تفويض ففيه مسامحة فتأمل (قوله ولا يؤخذ شعره) قال في شرح البهجة الكبير : ثم إن أخذ من ذلك شيء أو انتفت بتسريح أو نحوه صرّ في كفنه ليدفن معه ١٦ . وكتب عليه سم قوله صرّ الخ صرّ في كفنه ودفنه معه سنة . وأما أصل دفنه فواجب . والحاصل أن ما انفصل من الميت أو من حى ومات عقب انفصاله من شعر أو غيره ولو يسيراً يجب دفنه ، لكن الأفضل صرّ في كفنه ودفنه معه ١٧ . وتقدمت الإشارة إليه في قوله بعد قول المصنف ويرد المنتف إلىه . وأما دفنه فسيأتى . وقوله أو غيره منه ما لو تقطعت مصارين الميت ونزلت فيجب دفنها ، ويسن كونها معه في كفنه (قوله لخبر الصحيحين) لفظه لا تمسوه بطيب ولا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة مليهاً ١٨ . اه شرح المنهج . وعبارة البخارى لا تمسوه طيباً ، وبلفظ : ولا تمسوه بطيب ١٩ . وضبطه القسطلاني شارحه بفتح الفوقية والميم لغير أى ذرّ وآله بضمها وكسر الميم في اللقطين ٢٠ (قوله بخلاف الميت) أى فلا تجب الفدية على الفاعل به (قوله ثم عمل ماقرر) أى من حرمة التطيب الخ) قوله ولا بأس بالخور عند غسله (أى بل ولا قبله من حين الموت كما يؤخذ مما مرّ في قوله بل في المجموع عن بعض الأصحاب يسن أن يبخر عنده من حين الموت الخ) قوله ولا يقوم غيره به) هل المراد لا يجوز أو لا يطلب ٢١ سم على بهجة . والمتبادر من المرفوع عليه الأوّل (قوله أى لا يحرم تطيبها) أى وينبئ كراهته خروجاً من الخلاف (قوله وصح النهى عن محدثات الأمور) وهو مالم

(قوله وقضية كلامهم عدم حلق رأسه الخ) قضية تمليه بقوله لىأتى يوم القيامة محرماً حرمة الحلق وقضية تعاليه ثانياً بقوله لا انتطاع تكليفه فلا يطلب الخ أن المنعوخ لإخاها طلب الحلق لأصله فليراجع ثم لا يخفى ما في عبارة هذه من الحزازة .

الميت لا يموت وإن كان بالغا لأنه جزء فلا ينقطع كيده المستحقة في قطع سرقة أو قود وجزم في الأنوار والعباب بجرمة ذلك أي وإن عصي بتأخيرها ثم عمل كرامة إزالة شعره ما لم تدع حاجة إليه وإلا كأن لبس شعر رأسه أو لحيته يصيب أو نحوه ، أو كان به قروح مثلا وبعد دمه بحيث لا يصل الماء إلى أصوله إلا بإزالته وجبت كما صرح به الأذري في قوته وهو ظاهر .

فصل في تكفين الميت وحمله وتوابعهما

(يكفن) الميت بعد طهره (بما) أي بشئ من جنس ما يجوز (له لبسه حيا) فيجوز تكفين المرأة وغير المكلف من صبي ومجنون في الحرير والمزعر والمصفر مع الكراة ، بخلاف الخنثى والبالغ فيمتنع تكفينهما في المزعر والحرير مع وجود غيرهما لا للمصفر ، ولا يجوز للمسلم تكفين قريبه الذي فيما يمتنع تكفين المسلم فيه ، ولو

يكن في عهده صلى الله عليه وسلم ، ولما راد به هنا ما لم يوافق قواعد الشرع (قوله وجزم في الأنوار والعباب بجرمة ذلك) هل ولو لم يمكن غسل ماتحت القلفة إلا بقطعها ؟ فيه نظر ، وقياس ما يأتي من وجوب حلق الشعر المتلبد وجوبه إلا أن يفرق بأن هذا جزء والاتهاك في قطعه أكثر من إزالة الشعر فليراجع عبارة حج : ومن ثم حرم تحته وإن عصي بتأخيرها أو تعلم غسل ماتحت قلفته كما اقتضاء إطلاقيهم ، وعليه فيمض عما تحتها اهـ . وكتب عليه من مانعه : قوله أو تعلم الخ : أي وإن وجب إزالة شيء يمنع الفصل ، والفرق ظاهرهم اهـ . ثم ما ذكر ظاهر حيث لم يكن تحت قلفته نجاسة . أما إذا كان تحته ذلك فلا ييمض على معتمد الشارح بل يدين حالا من غير تيمض ولا صلاة وعلى ما قاله حج من أنه يصح التيمض عن النجاسة إذا تغرقت إزالها ييمض ويصل عليه ، ويؤتى عليه ما لو وجد تراب لا يكتفى بالميت والحلى فهل يقدم الأول أو الثاني ؟ فيه نظر ، والأقرب بل المتعين تقديم الميت ، لأنه إذا ييمض به الميت يصل عليه الحلى صلاة فاقد الطهورين ، وإذا ييمض به الحلى لا يصل به على الميت لعدم طهارته ، فأى فائدة في تيمض الحلى به (قوله إلا بإزالته وجبت) وينبغي أن مثل ذلك ما لو انشق جوفه وكثر خروج النجاسة منه ولم يمكن قطع ذلك إلا بضيطة الفتق ، فيجب وينبغي جواز ذلك إذا ترتب على عدم الضيطة مجرد خروج أمعائه وإن أمكن ضله ، لأن في خروجها انتهاك حرمة الضيطة تمتع . ويؤتى ما لو كان يبدن الميت طبعه يمنع من وصوله الماء فهل تجب إزالة الشعر حينئذ أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني قياسا على ما اعتمدته الشارح في باب الوضوء من أنه يعنى عن الطبع في الحلى ويكتفى بغسل الشعر ، وإن منع الطبع وصول الماء إلى البشرة ، ولا يجب التيمض عنه بخلاف لشغب الإسلام ، ولكن الشارح خص ذلك ثم بالشعر الذي في إزالته مثله كاللحية ، أما غيره كشعر الإبط والعانة فتعجب إزالته ، والذي ينبغي هنا المعنى بالنسبة لجميع الشعور لأن إزالة الشعر من الميت انتهاك حرمة في جميع البدن .

فصل في تكفين الميت

(قوله بعد طهره) مفهومه أنه لو كفن قبل طهره ثم صب عليه الماء لفعله لم يجز ولكنه يعتد به ، ويحتمل أن كونه بعد طهره أولى فليراجع (قوله في الحرير والمزعر) أي بالمعنى السابق في اللباس وهو ما ينطلق عليه المزعر عرفا (قوله مع الكراة) راجع لكل من قوله في الحرير والمزعر الخ (قوله لا للمصفر) أي فإنه مكروه

فصل في تكفين الميت الخ

استشهد في ثياب حرير لبسها لضرورة كدفع قمل جاز تكفينه فيها مع وجود غيرها لما سيأتي من أن السنة تكفينه في ثيابه إلى استشهد فيها لاسيا إذا تطلخت بلمه كما أفق بذلك الوالد رحمه الله تعالى تبعا للأذرعى في أحد كلاميه ، فيكون ذلك قاضيا على منع التكنين في الحرير ، ولهذا لو لبس الرجل حريرا لحكة أو قمل مثلا واستمر السبب المبيح له ذلك إلى موته حرم تكفينه فيه عملا بعموم النهى ولا تقضاء السبب الذى أبيح له من أجله ولم يخلفه مقتضى لذلك أفق به الوالد رحمه الله تعالى أيضا ، والأوجه كما صرح به الجرجاني وبجته الأسنوى عدم الاكتفاء بالطين هنا عند وجود غيره ولو حشيشا وإن اكتفى به في الحياة لما فيه من الإضرار بالميت ، ولهذا بحث الأذرعى عدم جواز تكفينه بمنجنس بما لا يعنى عنه مع وجود طاهر وإن جاز لبسه في الحياة بخارج الصلاة ، وجزم به ابن المقرئ ، هذا كله إن لم يكن الطاهر حريرا ، فإن كان قدم عليه المتنجنس على ما صرح به البغوى والقموى وغيرهما لكنه مبنى على رأى له مرجوح وهو أنه إذا خرج من الميت نجاسة أو وقعت عليه بعد تكفينه لا يجب غسلها والمذهب وجوبه فالمذهب تكفينه في الحرير لا المتنجنس ، وتعليقهم اشتراط تقديم غسله على الصلاة عليه بأن الصلاة عليه كصلاته نفسه صريح فيها ذكرناه ، والفرق بين عدم جواز تكفين الميت في المتنجنس مع وجود الحرير وبين ستر العورة خارج الصلاة بالمتنجنس دون الحرير واضح ، أفاد ذلك الوالد رحمه الله تعالى ، ويؤيد ذلك قول الفقيه لإبراهيم بن عجيل النخعي : يشترط في الميت ما يشترط في المصل من الطهارة وستر العورة وغير ذلك ، والأوجه وجوب تقديم الجلد ثم الحشيش عند فقد الثوب على التطين ثم هو ، ولا يجوز في الذكر ولا في الأنثى تكفينه بما يصف البشرة مع وجود غيره ، وقياس بإباحة تطيب المدة بعد موتها جواز تكفينها فيما حرم عليها لبسه حال حياتها ،

(قوله لضرورة) فلو تعدى بلبسه ثم استشهد فيه فلا عبرة بهذا اللبس للتعدى فينزح مرادهم على حجج (قوله جاز تكفينه قضية التعبير بالجواز أنه لا يكون أولى ، وقضيته أيضا جواز التعدد وهو ظاهر لأن لبسه في الأصل لحاجة فاستديت (قوله فيكون ذلك قاضيا) أى رادا وكان الأولى أن يقول مستثنى ، على أن ما ذكره يمكن استفادته من قوله بما له لبسه حيا فإن ذلك شامل لما جاز لبسه للضرورة ولغيره ، لكن سيأتى أنه لو لبسه لنحو حكة لم يجز تكفينه فيه لا تقطاع السبب المبيح (قوله ولهذا) أى ولكون علة الجواز أن السنة تكفينه ، في ثيابه الخ (قوله ولم يخلفه مقتضى لذلك) وبهذا يفرق بين ما لو مات الشهيد في ثيابه التي لبسها للضرورة فإنه وإن انقطع السبب الذى لبس لأجله فقد خلفه أن الأولى تكفين الشهيد في ثيابه التي مات فيها (قوله مع وجود طاهر) قضيته أن الطين يقدم على المتنجنس ، والظاهر خلافه لما فيه من الإضرار به ، فينبغى أن يلبس بالطين للصلاة عليه أو يصلى عليه عريانا ، ويحترز عن رؤية عورته ويكفن بعد ذلك في المتنجنس المذكور (قوله فالمذهب تكفينه في الحرير) وهل يقتصر على ثوب واحد أم تجب الثلاثة ؟ نقل سم عن مر الأول وقال : إنه إنما جاز للضرورة وهي تندفع بالواحد وفيه وقفة ، والأقرب وجوب الثلاثة لأن الحرير يجوز في الحى لأدنى حاجة كالجرب والحكة ودفع القمل وللتجميل وما هنا أولى (قوله لا المتنجنس) أى مع وجود غيره ، بخلاف ما إذا لم يكن طاهرا فيكفن في المتنجنس : أى بعد الصلاة عليه عاريا إذ لا يصح مع النجاسة اه سم على بهجة . والمتبادر منه أنه لو كان معه مايكنى أحد الأمرين من غسله وإزالة النجاسة عن الثوب أن يقدم غسله على إزالة النجاسة من الثوب وهو واضح ، لأن الفسل آكد من الكفن بدليل أنه إذا دفن بلا غسل يئش ، ولو دفن بلا كفن لم يئش اكتفاء بالتراب ، ويحتمل أن يقال : تقدم إزالة النجاسة بالماء لأنها بدل لما ، بخلاف الفسل فإن له بدلا وهو التيمم (قوله واضح) وهو أن في تكفينه بالنجنس إضرار به من المكفن بخلاف المباشر لنفسه (قوله عند فقد الثوب) أى ولو حريرا وقوله ثم هو : أى التطين (قوله مع وجود غيره) شامل لما لو كان الغير جلدا أو حشيشا أوط ، وفيه نظر خصوصا بالنسبة للحشيش والطين ،

وبه صرح المتولى ، وأقضى ابن الصلاح بحزمة ستر الحنطرة بحريز وكل ما المقصود به الزينة ولو امرأة كما يحرم ستر بنتها بحريز ، وخالف الجلال البلقيني فجوز الحريز فيها وفي الطفل ، واعتمده جمع وهو أوجه (وأقله ثوب) واحد يستر البشرة هنا كالصلاة وجميع بدنه إلا رأس المحرم ، ووجه المحرمة كما حصه المصنف في مناسكه واختاره ابن المقرئ في شرح إرشاده كالأذرعى تبعاً لجمهور الخراسانيين وفاء بحق الميت ، وما حصه في الروضة والمجموع والشرح الصغير من أن أقله ما يستر العورة محمول على وجوب ذلك لحق الله تعالى كما يعلم ذلك من كلام ابن المقرئ في روضه ، فعلى الثاني يختلف قدره بالذكورة والأنوثة كما صرح به الرافعى لا بالرق والحرية كما اقتضاه كلامهم وهو الظاهر في الكفاية ، فيجب في المرأة ما يستر بدنها إلا وجهها وكفها حرة كانت أو أمة لزوال الرق بالموت ، ومن استثنى الوجه والكفين المصنف في مجموعه لكنه فرضه في الحرّة ، ووجوب سترها في الحياة ليس لكونها عورة بل لكون النظر إليهما يوقع في الفتنة غالباً ، ولا ينافيه مأمّر من جواز تفصيل السيد لها لأن ذلك ليس لكونها باقية في ملكه بل لأن ذلك من آثار الملك كما يجوز للزوج تفصيل زوجته مع أن ملكه زال عنها (ولا تنفذ) بالثبديد والبناء للمفعول ويجوز عكسه (وصيته بإسقاطه) أى الثوب الواحد لأن فيحسب الله تعالى ، بخلاف الثانى والثالث الآتى ذكرهما في الأفضل فلإنها حق للميت تنفذ وصيته بإسقاطهما ، ولو أوصى بستر العورة لم تصح وصيته أيضاً ، ويجب تكفيتها بستر لجميع بدنه ، وما ذكره الأسنوى وتبعه عليه جمع من أن هذا مبنى على أن الواجب ستر جميع البدن مردود بأنه جار على القول بأن الواجب ستر العورة فقط أيضاً ، وعدم حصّة الوصية إنما هو لأن الاقتصاد على ذلك مكروه ، وإن قلنا بجوازه ، والوصية لا تنفذ بالمكروه ، وإنما لم تعول على وصيته بإسقاط الثوب لأنه إسقاط للشيء

ولو قيل بوجوبه مع ماتيسر من الثلاثة لتحصيل السر ونفى الإضرار لم يكن بعيداً (قوله وبه صرح المتولى) معتمد (قوله وأقضى ابن الصلاح بحزمة ستر الخ) أى وستر ثوابيت الأولياء (قوله فيجوز الحريز الخ) أى لأن ستر سريرها يعد استعمالاً متعلقاً ببدنها وهو جائز لها ، فهما جائز لها فعله في حياتها جاز فعله لها بعد موتها حتى يجوز تلحيثها بنحو حلى الذهب ودفنه معها حيث رضى الورثة وكانوا كاملين ، ولا يقال إنه تضبيع مال لأنه تضبيع لغرض وهو إكرام الميت وتعطيه وتضبيع المال وإتلافه لغرض جائز مره سم على حج .

[فرع] هل يجوز التكتفين في ثوب بال بحيث يلبس سريعاً لكنه سائر في الحال فيه نظر ، ويحتمل الجواز بشرط أن لا يعد إضراراً بالميت اهـ سم على منج . وقول سم هنا وهو إكرام الميت وتعطيه : أى ومع ذلك فهو باق على ملك الورثة ، فلو أخرجهما سيل أو نحوه جاز لم أخذه ، ولا يجوز لم فتح القبر لإخراجه لما فيه من هتك حرمة الميت مع رضاهم بدفنه معها ، فلو تعدوا وفتحوا القبر وأخلوا ما فيه جاز لم التصرف فيه (قوله وفاء بحق الميت) راجع لقوله وجميع بدنه الخ (قوله من أن أقله ما يستر العورة) أى عورة الصلاة لما أتى في قوله فيجب في المرأة الخ (قوله فعلى الثانى) راجع لقوله ما يستر العورة (قوله فيجب في المرأة) من تفاريع قوله فعلى الثانى يختلف قدره بالذكورة الخ (قوله مع أن ملكه زال) لا يقال : إنما جاز للزوج ذلك لبقاء آثار الزوجية كالتوارث وموت الأمة لم يبق شيء من آثار الملك . لأننا نقول : وجوب تجهيزها على السيد من آثار الملك فهما سواء في ذلك قوله وإنما لم تعول على وصيته الخ ، لعل هذا جواب من وجه آخر ، وإلا فما ذكره من عدم حصّة الوصية بالمكروه كاف

(قوله فيجب في المرأة ما يستر بدنها إلا وجهها وكفها) إلى آخر السوادة تفريع على الثانى (قوله أى الثوب الواحد) أى بأن أوصى بدفنه عريفاً بقربة ما بعده

قبل وجوبه لأنه إنما يجب بموته ، ولا يشكل عليه صحة وصيته بإسقاط الثاني والثالث مع أنه إسقاط للشيء قبل وجوبه أيضا لاختلاف جهة الحقوق هنا ، فسّر العورة محض حقه تعالى ، وباقى البدن فيه حق لله تعالى ، وحق للميت فلم يملك إسقاطه لانضمام حقه تعالى فيه ، وما زاد على الثوب محض حق الميت فله إسقاطه ، فلو مات ولم يوص بذلك فقال بعض الورثة يكفن بثوب ساتر جميع البدن وبعضهم بثلاثة كفن في ثلاثة لزوما لأنها محض حق الميت من تركته فيكفن فيها حيث لا دين يستغرقها ولا وصية بإسقاطها ، ولو اتفقوا على ثوب كفن في ثلاثة كما أشار إليه في التتمة . وقال المصنف : إنه الأقيس ، فلو كان عليه دين مستغرق وقال الغرماء يكفن في ثوب والورثة في ثلاثة أجيب الغرماء لأنه إلى برائة ذمته أحوج منه إلى زيادة السر . قال في المجموع ولو قال الغرماء يكفن بسائر العورة والورثة بسائر البدن نقل صاحب الحاوى وغيره الاتفاق على سائر جميع البدن ، ولو اتفق الغرماء والورثة على ثلاثة جاز بلا خلاف : أى ولا نظر لبقاء ذمته مرتبة بالدين لأن رضاهم قد يقتضى فك ذمته . وحاصل ذلك أن الكفن بعد مامر من مراتبه بالنسبة للغرماء ساتر جميع بدنه ، وبالنسبة للورثة ثلاثة فليس للوارث المنع منها تقدما لحق المالك ، وفارق الغريم بأن حقه سابق وبأن منفعة صرف المال له تعود إلى الميت ، بخلاف الوارث فيهما هذا كله إن كفن من تركته ، فإن كفن من غيرها لم يلزم من يجهزه من سيد وزوج وقريب وبيت مال إلا ثوب واحد ساتر لجميع بدنه ، بل تحرم الزيادة عليه من بيت المال كما يعلم من كلام الروضة ، وكذا لو كفن ما وقف للكنين كما أفق به ابن الصلاح . قال : ويكون سابغا ولا يعطى الحنوط والقطن فإنه من قبيل الأنواب المستحبة التي لا تعطى على الأظهر ، وظاهر قوله ويكون سابغا

(قوله ولا يشكل عليه الخ) هذا لا يناسب قوله لأنه إسقاط الخ ، إذ اختلاف الحقوق لا يصير ذلك واجبا خيبر الوصية ، فلم يظهر بما ذكره فرق بين ما زاد على سّر العورة وبين الثاني والثالث . نعم ينقطع به الإشكال على الجواب الأول وهو أن الاختصار على سائر العورة مكروه (قوله ولا وصية بإسقاطها) أى الزيادة على الواجب (قوله كفن في ثلاثة) أى وجوبا (قوله لأنه إلى برائة ذمته أحوج) ويظهر أن مثل ذلك ما لو يكونوا حاضرين (قوله الاتفاق على سائر الخ) معتمد (قوله قد يقتضى فك ذمته) فيه نظر لأن مجرد الرضا لا يقتضى برائة ذمته ، ومقتضى عدم البرائة أن لا تنفك إلا أن يجاب بأن رضاهم وإن لم يقتض برائة اللعة فيه رضا ببقائه في الذمة ، ويجوز أن مجرد ذلك كاف في عدم حبس الروح عن مقامها وإن كان الحق باقيا فليتأمل (قوله بعد مامر من مراتبه) الأولى إسقاط من ، وعلى ثبوتها فقلوه من مراتبه بيان لما ، وقوله بالنسبة متعلق بسائر مقدم عليه ، وقوله ساتر خبر أن (قوله لم يلزم من يجهزه) ولو غنيا (قوله من سيد وزوج) أى ويعتبر فيه حال الزوج دون المرأة فاحلها بعد الموت يخالفه في حال الحياة في هذه ، وفي أنها : أى هنا إمتناع وأنها لا تصير دينيا في ذمة المعسر اهـ صحح بالمعنى (قوله وبيت مال) وعليه فهل يجب على متولى بيت المال مراعاة حال الميت ، فإن كان مقلدا فن خشنا وإن كان متوسطا فن متوسطا أو مكثرا فن جياذها أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني (قوله بل تحرم الزيادة عليه من بيت المال) أى فيحرم على ولى الميت أخذه ، وإذا اتفق ذلك فقرار الضمان على ولى الميت دون أمين بيت المال لكنه طريق في الضمان ، ولا يجوز لواحد منهما نبشه لتقصيرهما بالدفن ، وليس ذلك كالمغصوب الآلى لأن المالك ثم لم يررض بالدفن فيه (قوله ولا يعطى الحنوط) أى من بيت المال والموقوف والزوج وغيرهم (قوله فإنه من قبيل الأنواب)

(قوله فقال بعض الورثة يكفن بثوب ساتر الخ) لا حاجة إليه مع الذى بعده

أنه يعطى وإن قلنا الواجب ستر العورة وهو الأوجه، وقدرنا هذا المقام حسب الاستطاعة عور بما لا يوجد في كثير من المؤلفات على ما ذكرناه (والأفضل للرجل) أى الذكر ولو صبيا أو عرجا (ثلاثة) خبر عائشة رضى الله عنها وكفى رسول الله فصل الله عليهم وسلم في ثلاثة أثواب بيض بحولية ليس فيها قميص ولا عمامة رواه الشيخان ولا ينافي هذا ما تقدم من وجوب الثلاثة من التركة لأنها وإن كانت واجبة فالأقتصار عليها أفضل مما زاد على ذلك ولهذا قال (ويجوز) من غير كراهة (رابع وخامس) لأن عبد الله بن عمر كفى ابنا له في خمسة أثواب قميص وعمامة وثلاث لفائف، نعم هي خلاف الأولى كما في المجموع لأنه صلى الله عليه وسلم كفى في ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة كما مر، أما الزيادة على ذلك فكروها لا بحرمه. نعم على ذلك إذا كان الورثة أهلا للتبرع ورضوا به، فإن كان فيهم صغير أو مجنون أو محجور عليه بسفه أو غائب فلا (و) الأفضل (لها) وللخثى (خمس) من أثواب لزيادة السر في حقها وتكره الزيادة عليها كما مر (ومن كفى منها) أى من ذكر وأختي والخثى ملحق بها كما مر (بثلاثة قميص) كلها (لفائف) متساوية طولاً وعرضاً يعم كل منها جميع البدن غير رأس الحرم ووجه الحرم: أى الأفضل فيها ذلك، فلا ينافي أن الأولى أوسع كما سيأتى، وقيل متفاوتة. وقوله لفائف هل يعتبر له مفهوم حتى لو أراد الورثة ثلاثة لا على هيئة اللفائف، لا يجابون أو لا يعتبر فيجابون؟ قال في الإسماعيل: الظاهر الأول نظراً إلى تنقيص الميت والاستهانة به لخالفة السنة في كفته (وإن كفى) ذكر (في خمسة زيد قميص) إن لم يكن عرجاً (وعمامة تحجب) أى اللفائف اقتداء بفعل ابن عمر، أما الحرم فلا لأنه لا يلبس خيطاً (وإن كفت) أى امرأة (في خمسة فإزار) أو (وخرار) وهو ما يغطي الرأس به (وقميص) قبل الخمار (ولفافتان) بعد ذلك لأنه عليه الصلاة والسلام كفى فيها ابنته أكل ثوبهم (وفي قول ثلاث لفائف وإزار وخرار) أى واللفافة الثالثة بدل القميص لأن الخمسة لها كالثلاثة

أى في كونه مستحباً (قوله أنه يعطى) أى ما ذكر من السابق (قوله ولو صبيا أو عرجاً) أى أو ذمياً كما هو ظاهر لإطلاقه (قوله بحولية) بفتح السين وضمها اه. ديمري. زاد حج على الشاغل في باب وفاته صلى الله عليه وسلم بعد قوله بحولية من كرسف، ثم قال: والسحولية بالفتح على الأشهر الأكثر في الروايات منسوبة إلى السحول وهو القصار لأنه يسحلها: أى يسهلها، وإلى سحول قرية باليمن وبالضم جمع سحل وهو الثوب الأبيض النقي ولا يكون إلا من قطن، وفيه شلوذ لأنه نسب إلى الجمع، وقيل اسم القرية بالضم أيضاً، والكرسف بضم فسكون فضم القطن (قوله ولا ينافي هذا ما تقدم) أى في كلام الشارح (قوله أما الزيادة على ذلك) أى الرابع والخامس (قوله نعم على ذلك) أى جواز الرابع والخامس (قوله متساوية طولاً وعرضاً) أى بمعنى أنه لا تنقص واحدة منها عن ستر جميع البدن، وأفاد قوله قميص لفائف أنه لا يكفي القميص أو الملوطة عن إحداها وهو موافق لما يأتي عن الإسماعيل فتنبه له (قوله أى الأفضل فيها ذلك) أى أن تستر جميع البدن (قوله أن الأول أوسع) هذا وإن ظهر بالنسبة لقوله يعم كل منها جميع البدن لا يظهر بالنسبة لقوله متساوية طولاً وعرضاً، وسيأتى ما يفيد هذا في قول الشارح بعد قول المصنف وييسر أصح اللفائف الخ (قوله كما سيأتى) أى في قوله والمراد أوسعها إن اتفق لما مر الخ (قوله ولفافتان) قال الشافعي: ويشد على صدر المرأة ثوب ثلث تضطرب ثدياها عند الحمل فتتشرع الأكفان قال الأئمة: وهذا ثوب سادس ليس من الأكفان يشد فوقها ويحل عنها في القبر اه شرح الهجة الكبير: قوله ثلث تضطرب الخ يؤخذ منه أنه يكفي فيه كونه ساتراً لجميع الثديين، ولا يشترط أن يعم البدن ولا معظمه، ثم التعليل بما ذكر يقتضى الاكتفاء بنحو عصاة قلبية العرض يمنع الشد بها من الانتشار، لكن الظاهر أنه غير مراد لأن مثل هذا قد يعد لإزراءه، وأن المسنون كونه ساتراً لجميع صدر المرأة لأنه أبلغ في عدم ظهور الثديين، ويؤخذ

للرجل والقميص لم يكن في كفته صلى الله عليه وسلم (ويسن) الكفن (الأبيض) لخبر « كفنوا فيها موتاكم » السابق في الجمعة ، وسيأتي أن المغسول أولى من الجديده (وعمله) الأصلي الذي يجب منه كسائر مؤن التجهيز (أصل التركة) كما سيأتي أول القرائن أنه يبدأ من التركة بمؤنة تجهيزه ، إلا أن يتعلق بعين التركة حتى يقدم عليها ، ويستثنى من هذا الأصل من لزومها مال يلزمه نفقتها فكفنها ونحوه عليه في الأصح الآتي ، ويجب من قال من من الورثة أكفنه من التركة لا من قال أكفنه من ماله دفعا للمنة عنه ، ومن ثم لا يكفن فيها تبرع به أجنبي عليه إلا إن قبل جميع الورثة ، وليس لهم إبداله كما قلناه في الهبة عن أبي زيد إن كان ممن يقصد تكفينه لصلاحه أو علمه فيستعين صرفه إليه ، فإن كفنوه في غيره ردوه لمالكه وإلا كان لم أخذه وتكفينه في غيره ، ولو سرق الكفن وضاع قبل قسم التركة لزمهم إبداله منها ، فلو قسمت لم يلزمهم لكن يسن ، وعمله كما يجتهد الأذري إذا كان قد كفن أو لا

منه أيضا أن الصغيرة التي ليس لها ثدي ينتشر لايسن لها ذلك (قوله ويسن الكفن الأبيض) ولو قيل بوجوبه الآن لم يبعد لما في التكفين في غيره من الإضرار لكن إطلاقهم يخالفه ، وينبغي أيضا أن ذلك جبار وإن أوصى بغير الأبيض لأنه مكروه والوصية به لا تنفذ ، وكتب أيضا : ويسن الكفن الأبيض ظاهره ولو ذميا إلا أن يقال انخطاب في الخبر الآتي في موتاكم للمسلمين فلا يشمل النعمين لكن ظاهر إطلاقهم يخالفه (قوله فكفنها ونحوه) أي من مؤنة النسل والحمل والدفن ، بخلاف الجنون ونحوه فلا يجب أخذا بما قلناه (قوله دفعا للمنة عنه) أي عن الممتنع من التكفين من غير التركة (قوله ومن ثم لا يكفن) أي لا يجوز (قوله إلا إن قبل جميع الورثة) أي إن كانوا أهلا (قوله فإن كفنوه في غيره ردوه) أي وجوبه لمالكه أخذه من هذا ما يقع كثيرا من أنه إذا مات شخص يورث له بأكفان متعددة أنه يكفن في واحد منها وما فضل يرد لمالكه ما لم يتبرع به المالك للوارث ، أو تدل القرينة على أنه قصد الوارث دون الميت ، فلو أراد الوارث تكفينه في الجميع جاز إن دلت قرينة على رضا الدافعين بذلك كنحو اعتقادهم صلاح الميت ، وإلا كفن في واحد باختيار الوارث وفعل في الباقي أسبق من استحقاق المالك له إلا أن تبرع به الخ ، ولا يكفي في عدم وجوب الرد ما جرت به العادة من أن من دفع شيئا لنحو ما ذكر لا يرجع فيه بل لابد من قرينة تدل على رضا الدافع بعدم الرد (قوله وإلا) أي إلا يقصد تكفينه (قوله وضاع) الواو بمعنى أو (قوله لزمهم إبداله) وصورة المسئلة ما إذا انكشف القبر ، وإلا فلو كان مستورا بالتراب فلا وجوب بل يحرم النيش كمن دفن ابتداء بلا تكفين ، ويرتب على ذلك أنه لو فتح فسقية فوجد بعض أمواتها بلا كفن لنحو بلائه وجب ستره وامتنع سدها بكون ستره ، ويكفي وضع الثوب عليه ولا يضم فيها لأن فيه أنها كاله ، وقد يقال : إذا أمكن لفه في الكفن بلا إضرار وجب ، بخلاف ما إذا توقف على إضرار كان تقطع أو عثى تقطعه بلفه . قام ر : ويجب إعادة الكفن كلما بلى وظهر الميت ، والوجوب على من تلزمه نفقته في الحياة كما يجب النفقة أبدا لو كان حيا ، هذا ما قرره حر في درسه . فقلت له : هلا وجب على عموم المسلمين فامتنع ويلزمه أن يقيده قوله إنه إذا سرق الكفن بعد القسمة لم يلزمه تكفينه من التركة بما إذا لم يكن في الورثة من تلزمه نفقة الميت حيا أه سم على منهج . ولعل المراد من قوله فقلت له هلا أنه امتنع من وجوبه على عموم المسلمين مع وجود من يجب عليه نفقته في الحياة وإلا فالقياس وجوبه على بيت المال ، ثم إن لم يكن شيء فعل عموم المسلمين أخذا من قول الشارح الآتي : ولو لم يكن للميت مال ولا من تلزمه نفقته الخ . ويدخل في قوله ويجب إعادة الكفن كلما الخ أن ما يقع كثيرا من ظهور عظام الموتى من القبور لانهادها أو نحوه يجب فيه ستره ودفنه على من يجب عليه نفقته إن كان وعرف ثم بيت المال ثم أغنياء المسلمين (قوله فلو قسمت لم يلزمهم) شيء خلافا لحج (قوله وعمله) أي عدم اللزوم (قوله إذا) بمعنى إذ

في الثلاثة التي هي حق له ، إذ التكفين بها غير متوقف على رضا الورثة كما مر . أما لو كفن منها بواحد فينبغي أن يلزمهم تكفينه من تركته بثان وثالث ، وإن كان الكفن من غير ماله ولم يكن له مال فكأن مات ولا مال له ، وبإرضاء فيه حاله سعة وضيقاً وإن كان مقترناً على نفسه في حياته ولو كان عليه دين كما اقتضاء إطلاقهم ، ويفرق بينه وبين نظيره في المفلس بأن ذلك يناسبه إلحاق العار به الذي رضي به لنفسه لعله يترجز عن مثل فعله بخلاف الميت (فلأن لم يكن) للميت في غير الصورة المستثناة تركه (فعل من عليه نفقته من قريب) أصل أو فرع صغير أو كبير لعجزه بموته (أو سيد) في رفيقه ولو مكاتباً وأم ولد اعتباراً بحال الحياة في غير الكفاية ولا نفاذها بموت المكاتب ولو مات من لزمه تجهيز غيره بعد موته وقبل تجهيزه وتركته لائق إلا بتجهيز أحدهما فقط ، فهل يقدم الميت الأول لسبق تعلق حقه أو الثاني لتئين عجزه عن تجهيز غيره ؟ الأوجه كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى الثاني كما سيأتي في الفرائض إن شاء الله تعالى . وأما المبعوض فإن لم تكن بينه وبين سيده مهاباة فالحكم واضح ، وإلا فوثن تجهيزه على من مات في نوبته . ولا يلزم الولد تجهيز زوجة أبيه وإن لزمه نفقتها حية لزوال ضرورة الإعفاف (وكذا) عمل الكفن أيضاً (الزوج) المورس ولو بما انجر إليه من إرثها حيث كانت نفقتها لازمة له فعليه تكفين زوجته حرة كانت أو أمة رجعية أو بائناً حاملاً لوجوب نفقتها عليه في الحياة ، بخلاف نحو الناشزة والصغيرة ، فإن أعسر عن تجهيز الزوجة المورسة أو عن بعضه جهزت أو تم تجهيزها من حالها (في الأصح)

(قوله ولو كان عليه دين) غاية (قوله الأوجه كما أفق به الوالد الثاني) ظاهره وإن خيف تغير الأول ، وهو ظاهر لأنه تبين أن تجهيزه ليس واجباً عليه لعجزه (قوله فالحكم واضح) أى في أنها عليها ، فعل السيد نصف لفاقة لأن الواجب عليه بقطع النظر عن التبعض لفاقة واحدة ، وفي مال المبعوض لفاقة ونصف فيكمل له لفاقتان فيكفن فيهما ، ولا يزداد ثالثة من ماله . وبقي ماله اختلف هل موته في نوبة السيد أو نوبته وينبغي أنه كما لو لم تكن مهاباة لعدم المرجح (قوله وكذا الزوج المورس) أى مما يأتي في الفقرة ، لكن قضية ما يأتي عن سم من أنه يترك له فوق ما يترك للمفلس أنه يباع هنا مسكنه وخادمه .

[فرع] لو كفن الزوجة زوجها لم يجب عليه إلا ثوب واحد ، وهل يجب تكميل الثلاث من تركتها يظهر لا ، لأن كنفها لم يتعلق بتركها فليتم ، وظهر الآن وجوب تكميل من تركتها إن كان لها تركة ووافق عليه مـ ثم ذكر خلافه معتمد ، وقد يقال : ظاهر قولهم إن عمل تكفين المرأة الزوج أنه لا يجب التكميل ، ولعله المراد فينبغي الأخذ به إلا ينقل بخلافه .

[فرع] هل يجب تكفين الذي في ثلاثة حيث لا منع من الغراء إن كانوا ، ولا وصية بالاعتصار على واحد كالمسلم في ذلك ظاهر إطلاقهم نعم أيضاً ، وقد وافق مـ على ذلك فذكر بعض الحاضرين أنه رأى لبعضهم ما يخالف ذلك فطوب به ولم يأت به فليراجع وليحرر اهـ سم على منج (قوله بخلاف نحو الناشزة الخ) هل يشمل القرناء والزقاء والمريضة التي لا تحتمل الوطء أولاً ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لأن نفقة من ذكر واجبة على الزوج (قوله والصغيرة) أى التي لا تحتمل الوطء (قوله فإن أعسر) ويظهر ضبط المعسر بمن ليس عنده فاضل عما يترك للمفلس حجج اهـ سم على بهجة ، وقضيته أنه لو ورث منها قلماً يترك للمفلس وليس عنده غيره لا يلزمه تجهيزها وهو ظاهر (قوله أو تم تجهيزها من ماله) أى بأن لم يكن له مال ولا ورث منها شيئاً لوجود مانع قام بها ككفرها واستفراق الديون لتركها المتعلقة بها . أما إذا كانت في ذمتها فيقدم كنفها على الديون اهـ سم على حجج بالمضى ، وكتب أيضاً قوله أو تم تجهيزها : أى إذا نقص ما أيسر به عن ثوب يسترجع البذل أخذاً من كلام سم المذكور ، وكتب

لما سر ، وبما تقرر علم أن جملة وكذا الزوج عطف على أصل التركة كما أشار له الشارح ردا لما قيل إن ظاهره يقتضي أن عمل وجوب الكفن على الزوج حيث لا تركة للزوجة ، وهو مخالف حينئذ لما في الروضة وأصلها . والثاني لا يجب عليه لفوات التمكن المقابل للنفقة ، ولو امتنع الزوج الموصر من ذلك أو كان غائبا فجهاز الزوجة الورثة من مالها أو غيره رجوعا عليه بما ذكر إن فعلوه بإذن حاكم براه ، وإلا فلا ، وقياس نظرنا أنه لو لم يوجد حاكم كفى المجهز الإشهاد على أنه جهز من مال نفسه ليرجع به ، ولو أوصت أن تكفن من مالها وهو موصر كانت وصية الوارث لأنها أسقطت الواجب عنه ، وإلغالم يكن ليصاؤه بقضاء دينه من الثلث كذلك لأنه لم يؤثر على أحد منهم بخصوصه شيئا حتى يحتاج لإجازة الباقيين ، ويجب على الزوج أيضا تجهيز خادم الزوجة على أصح الوجهين ، هذا إن كانت مملوكة لها ، فإن كانت مكررة أو أمته أو غيرها فلا يكتفى بحكمه ، ومعلوم أن التي أخذها إياها بالإتفاق عليها كأمها ، ولو ماتت زوجاته دفعة بهدم أو غيره ولم يجد إلا كفنا واحدا فالقياس الإقراع إن لم يكن ثم من ينشئ فسادها وإلا قلمت على غيرها أو مرتبا فالأوجه تقديم الأولى مع أمن التغير أخذا مما مر . وقال البندنجي : لو مات أقاربه دفعة بهدم أو غيره قدم في التكفين وغيره من يسرع فساد ، فإن استروا قدم الأب ثم الأقرب فالأقرب ،

على حج في أثناء كلام مناصه : نعم لو أيسر الزوج ببعض الثوب فقط كل من تركها وينبغي حينئذ وجوب الثاني والثالث لأن الوجوب في هذه الحالة لا قاهها في الجملة مر . وقوله في هذه الحالة وهي تتميم مايسر البدن بخلافه في الحالة الأولى فإن الزوج لما أيسر بساتر جميع البدن لم يتعلق بتركها في الابتداء شيء فاقصر على ماوجب (قوله لما مر) راجع بقوله لوجوب نفقتها عليه (قوله حيث لا تركة للزوجة) مثنى مر على أنه ينبغي فيها لو كان معسرا عند موت الزوجة ثم حصل له مال قبل تكفينها أنه يجب عليه تكفينها بقاء علفة الزوجة بعد الموت مع القدرة قبل سقوط الواجب ، ولا يشكل على ذلك أنه لو حدث للشخص بعد غروب شوال نحو ولد لم تلزمه فطرته ، لأن الوجوب هناك معلق بإدراك جزء من رمضان أيضا أه سم على منهج (قوله رجعوا عليه) وكذا لو غاب القريب الذي يجب عليه نفقة الميت فكفنه شخص من مال نفسه (قوله أنه لو لم يوجد حاكم) أي يتيسر استئذانه بلا مشقة . وبلا تأخير مدة بعد التأخير إليها لآراء بالميت عادة ، ثم رأيت في سم على بهجة ما نصه : ثم ما ضابط فقد الحاكم ، ويحتمل ضبطه بأن لا يتيسر رفع الأمر إليه قبل تغير الميت فليتأمل (قوله لو لم يوجد حاكم) وكعدم وجود الحاكم ما لو امتنع من الإذن إلا بلرم وإن قلت وبكفيه في ذلك غلبة ظنه (قوله ليرجع به) أي فلو فقد الشهود فهل يرجع أولا لأن فقد الشهود نادر كما قاله في هرب الحمال ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني للعلة المذكورة وينبغي أن هذا في ظاهر الحال ، أما في الباطن فله ذلك فيأخذه من مال الزوج (قوله كانت وصية لوارث) أي فتتوقف على إجازة الورثة في الجميع لأنها وصية لوارث (قوله من الثلث كذلك) أي وصية لوارث (قوله حتى يحتاج لإجازة الباقيين) قال سم على بهجة بعد مثل ما ذكر : أقول قضية كونها وصية لوارث اعتبار قبوله بعد الموت ويحتمل خلافه (قوله فإن كانت مكررة) أي فلا يجب فيها (قوله أو أمته) أي فيجب تكفينها لكونها ملكة لا لكونها خادمة (قوله أو غيرها) أي بأن كانت متطوعة بالخلمة والحكم فيها عدم الوجوب (قوله كأمها) أي فيجب عليه تجهيزها .

[فرع] هل يجب على الزوج تكفين الزوجة في الجلبد كالكسوة ؟ أفني بعضهم بوجوب ذلك وبعضهم يجوز الليس ككفارة اليمين ، واعتمده ابن كبن ، وقد يوجهه بأن الليس أولى من الجلبد في التكفين ، وهذا أمر آخر خلف القياس على الكسوة وفرق بينهما ، ولو روعيت الكسوة وجب أكثر من ثوب فليتأمل أه سم على بهجة (قوله لو مات أقاربه دفعة) أي الذين يجب نفقتهم عليه وهم الأصول والفروع (قوله قدم الأب ثم الأقرب)

ويقدم من الأخوين أسنهما ، ويقرر بين الزوجتين : وذكر بعضهم احتمال تقديم الأم على الأب ، وفي تقديم الأسن مطلقا نظر ، ولا وجه لتقديم الفاجر الشقي على البار التي وإن كان أصغر منه ، ولم يذكر ما إذا لم يمكنه القيام بأمر الكل ، ويشبه أن يسمى فيه خلاف من الفطرة أو النفقة اهـ . وسياق بعض ذلك في الفرائض . ولو ماتت الزوجة وخاضعتها معا ولم يجد إلا تجهيز إحداها فالأوجه أخذها بما مر تقديم من خشي فسادها ، وإلا فالزوجة لأنها الأصل والمتبوعة ، ولو لم يكن للميت مال ولا من تلزمه نفقته فوثة تجهيزه في بيت المال كتفقته حال حياته ، فإن لم يكن فعل أغنياء المسلمين . ولا يشترط كما في المجموع وقوع التكفين من مكلف حتى لو كفته غيره حصل التكفين لوجود المقصود ، وفيه عن البندنجي وغيره : لو مات إنسان ولم يوجد ما يكفيه به إلا ثوب مع ماله غير محتاج إليه لزمه بدله له بقيمته كالطعام المضطر ، زاد البهوي في فتاويه : فإن لم يكن له مال فجاءنا لأن تكفينه لازم للأمة ولا بدل يصار إليه (ويسقط) ندبا أولا (أحسن التفاضل وأوسعها) وأطولها ، والمراد أوسعها إن اتفق لما مر أنه يندب أن تكون متساوية أو المراد بتساويها وهو الأوجه كما أفاده الشيخ فهو لها لجميع البلن وإن تفاوتت بقربته كونه في مقابلة وجه قاتل بأن الأسفل يأخذ ما بين سرتيه وربكته . والثاني من عتقه إلى كعبه . والثالث يسترجع بدنه (والثانية) وهي التي تلى الأولى في ذلك (فوقها وكذا الثالثة) فوق الثانية لأن الحلي يجعل أحسن ثيابه أعلاها فلذا بسط الأحسن أولا لأنه الذي يعلو على كل الكفن . وأما كونه أوسع فلا مكان قه على الضيق ، بخلاف العكس (ويلزم) بالمعجمة في غير المحرم (على كل واحدة) من الثائفتين قبل وضع الأخرى (حنوط) يفتح الحاء ، ويقال له الحنط بكسرهما وهو نوح من الطيب يجعل للميت خاصة يشتمل على الكافور والصندل وذرية القصب ، قاله الأزهري ، وقال غيره : كل طيب خلط للميت (وكافور) هو من عطف الجزء على الكل لأنه

وهو بعد الأب الأم (قوله وذكر بعضهم احتمال تقديم الأم) ضعيف (قوله ولا وجه لتقديم الفاجر) أي من الأخوين فقط دون ما قبله من تقديم الأب على غيره فإنه يقدم ولو كان فاجرا شقيا ، ومعلوم من أنه إنما يجب عليه تجهيز من عليه نفقته أن المراد بالأخوين ولدان للمجهز ، وإلا فنفقة الأخ ليست واجبة ولا تجهيزه ، (قوله فإن لم يكن فعل أغنياء المسلمين) ويقدم على بيت المال الموقوف على الأكفان ، وكذا الموصى به للأكفان ، وهل يقدم والحالة ما ذكر الموقوف على الموصى به أو يقدم الموصى به أو يتخير ؟ فيه نظر والأقرب الثاني لأن الوصية تمليك فهي أقوى من الوقف ، والمراد بالغنى منهم من يملك كفاية سنة كذا بهامش ، وهو موافق لما في الروضة في الكفارة ، وفي المجموع فيها الغنى من يملك زيادة على العمر الغالب وهو المعتمد وقياسه هنا كذلك ، وقد يفرق بشدة الاحتياج إلى تجهيز الميت فليراجع (قوله ولا يشترط كما في المجموع الخ) لعله ذكره هنا لعزوه للمجموع ولا فلا قدم له التنبيه عليه بعد قول المصنف . قلت : الأصح المنصوص وجوب غسل الفريق الخ (قوله ولم يوجد ما يكفيه به) أي من الثياب أخذنا من قوله الآتي فإن لم يكن له مال الخ (قوله على كل واحدة) أي بتمامها

(قوله وذكر بعضهم احتمال تقديم الأم على الأب) المراد بهذا البعض هو الأذرعى ، فإن ما يأتي إلى قول الشارح اهـ كلامه ذكره بعد نقله كلام البندنجي متعبا له به ، فقوله ولم يذكر : أي البندنجي فيما مر عنه وعبارته بعد كلام البندنجي : قلت ويحتمل أن يقال تقدم الأم على الأب وفي تقديم الأسن مطلقا الخ ، فكان الأصوب أن يقول الشارح : قال بعضهم : ويحتمل أن يقال الخ (قوله لأن الحلي يجعل أحسن ثيابه أعلاها) كان الأقصد أن يقول : أما كونه أحسن فلأن الحلي الخ ليناسب قوله وأما كونه أوسع الخ

حيث إن الجزء الأعظم من الطبيب لتأكد أمره ، ولأن المراد زيادته على ما يجعل في أصول الحنوط . ويسن الإستسار منه كما قاله الإمام وغيره ، بل قال الشافعي : واستحب أن يطيب جميع بدنه بالكافور لأنه يقويه ويشده ، ولو كفن في خمسة جعل بين كل توبين حنوط كما في المجموع (ويوضع الميت فوقها) أي القائف برق (مستلقيا) على قفاه ويصعل بذاه على صدره يمتد على يساره أو يرسلان في جنبه ، أيما فعل منهما فحسن (وعليه حنوط وكافور) لدفعه الهوام وشده البدن وتقويته ، ويسن تبخير الكفن بنحو عود أولا (وتشد ألياه) بخزقة بعد دس قطن حليج عليه حنوط وكافور بين ألييه حتى تصل الخزقة حلقة الدبر فيشدها ويكره إصماله داخل الحلقة . وقول الأذرعى : ظاهر كلام الدارنى تحريمه لما فيه من انتهاك حرمة يرد بأنه لعلم فلا انتهاك ، وتكون الخزقة مشقوقة الطرفين وتجعل على الميتة المتقدمة في المستحاضة (ويجعل على) كل منفذ من منافذ بدنه ، ومواضع السجود منه (قطن) حليج مع كافور وحنوط دفعا للهوام عن التناقل كالجبية والعينين والأنف والشم والوبر والبراحات النافذة ، وإكراما للمساجد كالجبية والأنف والركبتين وباطن الكفنين وأصابع القدمين (وتلف عليه) بعد ذلك (القائف) بأن يثنى الطرف الأيسر ثم الأيمن كما يفعل الحى بالقباء ويصمغ الفاضل عند رأسه ورجليه ويكون الذى عند رأسه أكثر (وتشد) عليه القائف بشدا يشده عليها ثلاثا تنتشر عند الحمل إلا أن يكون محرما كما صرح به الجرجاني لأنه يشبه بعقد الإزار ، ولا يجوز له أن يكتب عليها شيئا من القرآن أو الأسماء المعظمة صيانة لها عن الصديد ، ولا أن يكون للبيت من الثياب ما فيه زينة كما في فتاوى ابن الصلاح ، ولعله محمول على زينة محرمة عليه حال حياته (فلذا وضع) الميت (في قبره نزع الشداد) عنه تناولوا يحمل الشداد عنه ، ولأنه يكره أن يكون معه في القبر شيء معقود وسواء في جميع ذلك الصغير والكبير (ولا يلبس المحرم الذكر خيطا) ولا ما في معناه مما يحرم على المحرم لبسه (ولا يستر رأسه ولا وجه المحرمة) ولا كفاها بقفازين : أى يحرم ذلك لبسها لأثر الإحرام ، وتقدم أن عمله فيها قبل التحلل الأول ، ولا يندب أن يعد نفسه كفنا ثلاثا يحاسب على اتخاذها ، إلا أن يكون من جهة حل أو أثر ذى صلاح

(قوله أيما فعل منهما فحسن) أى فهم في مرتبة واحدة ، ويفرق بينه وبين المصلى حيث كان جملهما على صدره ثم أولى من إرسالهما لأن جملهما على صدره ثم أبعد عن العتب بهما ، ولما قيل إنه إشارة إلى حفظ الإيمان والقبض عليه وكلاهما لا يتأتى هنا (قوله ويسن تبخير الكفن الخ) أى ثلاثا أه حج (قوله قطن حليج) أى مندوف وهو بالحاء المهملة (قوله ومواضع السجود منه) أى ولو كان صغيرا فيها يظهر إكراما لمواضع السجود من حيث هى (قوله وإكراما للمساجد) أى مواضع السجود من بدنه (قوله بأن يثنى الطرف الأيسر) أى من كل واحدة انتهى محل (قوله عند رأسه) أى فوق رأسه (قوله نزع الشداد عنه) والأولى أن الذى ينزع الشداد عنه هو الذى يلحده إن كان من الجلس ، فإن كان الميت امرأة فالأولى أن الذى يلى ذلك منها النساء كما باتى في شرح المنهج بعد قول المصنف وأن يدخله القبر الأحق بالصلاة عليه ، وظاهر كلام المصنف حل نزع جميع الشداد ، وفي كلام الشيخ عميرة استثناء ما شد به الألبان فلا ينزع (قوله وسواء في جميع ذلك الصغير والكبير) لا يقال : العلة متنتية في حق الصغير لأننا نقول للتأول بزيادة الراحة له بعد فنزل ما انتنى عنه من عدم الراحة منزلة رفع الشدة (قوله أى يحرم ذلك) أى فلو خالفوا وفعلوا وجب الكشف ما لم يدفن الميت منهما (قوله ولا يندب أن يعد نفسه كفنا) ظاهره أنه لا يكره وإن أومر الكراهة عبارة الزركشى في إعداد القبر أه سم على بهجة . وأردأ بما نقله عن الزركشى قوله بعد قال في شرح الروض : قال أى الزركشى : ولو أعد له قبرا يدفن فيه فينبى أن لا يكره لأنه للاعتبار بخلاف الكفن . قال العبادى : ولا يصير أحق به مادام حيا وواقفه ابن يونس أه : أى فلفظه أن يسبقه إلى الدفن فيه ولا أجرة عليه له لأجل حفره أه (قوله ثلاثا يحاسب على اتخاذها) أى لا على اكتسابه وإلا فكل ما له مطلقا يحاسب على اكتسابه

وحسن إعداده ، لكن لا يجب تكفيره فيه كما اقتضاه كلام القاضى أبى الطيب وغيره بل الوارث إبداله ، لكن قضية بناء القاضى حسين ذلك على ما لو قال اقض دينى من هذا المال الوجوب ، وكلام الرافعى يومئذ . إليه . قال الزركشى : وللمتجه الأول لأنه ينتقل الوارث فلا يجب عليه ذلك ، ولهذا لو نزع الثياب المخططة بالدم عن الشهيد وكفته في غيرها جاز مع أن فيها أثر العبادة الشاهدة له بالشهادة فهذا أولى انتهى . والأوجه الوجوب في المبنى كالمبنى عليه وإن انتقل الملك فيه للوارث ، والفرق بينهما وبين ثياب الشهيد واضح ، إذ ليس فيها مخالفة أمر المورث بخلافه فيهما . ثم شرع في كيفية حل الميت وليس في حله دناءة ولا سقوط مروعة ، بل هو بر ولا كرام للميت فقد فعله بعض الصحابة والتابعين فقال (وحمل الجنائزة بين العمودين أفضل من التبريع في الأصح) « لحمل سعد بن أبى وقاص عبد الرحمن بن عوف ، وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ » رواها الشافعى في الأم ، الأول بسند صحيح ، والثاني بسند ضعيف . ومقابل الأصح التبريع أفضل لأنه أصون للميت ، بل حكى وجوبه لأن مادونه لآراء بالميت ، هنا إن أراد الاقتصاد على أحدهما ، والأفضل الجمع بينهما بأن يحمل تارة بيته الحمل بين العمودين وتارة بيته التبريع ، ثم بين حلها بين العمودين بقوله (وهو) أى الحمل بينهما (أن يضع الخشبين المقدمتين) أى العمودين (على عاتقه) وهو ما بين المنكبين والعنق وهو مذكور وقيل مؤث (ورأسه بينهما ويحمل الخشبين (المؤخرتين رجلا) أحدهما من الجانب الأيمن والآخر من الأيسر ، وإنما تأخر اثنان ولم يعكس لأن الواجد لو توسطهما كان وجهه للميت فلا ينظر إلى ما بين قلمييه ، وإن وضع الميت على رأسه خرج عن حله بين العمودين وأدى إلى ارتفاع مؤخرة الشمس وتنكس الميت على رأسه ، فلو عجز عن الحمل أعانه اثنان بالعمودين ويأخذ اثنان بالمؤخرتين في حالتي العجز وعلمه ، فحاملوه عند فقد العجز ثلاثة ومع وجوده خمسة ، فإن عجزوا فسبعة أو أكثر بحسب الحاجة كما هو قضية كلامهم . ثم بين حلها على هيئة التبريع فقال (والتبريع أن يتقدم رجلا) يضع أحدهما العمود الأيمن على عاتقه الأيسر والآخر عكسه (ويتأخر آخران) يحملان كذلك فيكون الحاملون

أه سم على بهجة (قوله والأوجه الوجوب في المبنى) هو قوله قضيته بناء القاضى حسين ذلك ، وقوله كالمبنى عليه هو قوله على ما لو قال اقض دينى (قوله إذ ليس فيها مخالفة) يؤخذ منه أن محل وجوب التكفين فيها أعده لنفسه أن يقول بعد إعداده كفنوفى في هذا أو نحو ذلك . أما ما أعده بلا لفظ يدل على طلب التكفين فيه كأن استحسن لنفسه ثوبا أو أذخره ودلت القرينة على أنه قصد أن يكون كفنا له فلا يجب التكفين فيه . نعم الأولى ذلك كما في ثياب الشهيد . ثم رأيت في سم على بهجة بعد مثل ما ذكر مانصه : قد يوجه ظاهر العبارة بأن ادخاره بقصد هذا الغرض بمنزلة الوصية بالتكفين فيه فليتأمل (قوله فقد فعله) وتشجيع الجنائزة سنة مؤكدة ويكره للنساء ما لم يخش منه فتنة أى منهن أو عليهن وإلا حرم كما هو قياس نظائره اه حج (قوله وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعد) التبادر من هذا أنه صلى الله عليه وسلم بأمر بحمله كذلك فنسب إليه ، وعلى الأول فلعل الشارح إنما لم يستدل به على أن حل الجنائزة لا دناءة فيه الخ لأنه صلى الله عليه وسلم قد يفعل المكروه لبيان الجواز ويكون واجبا في حقه لكونه مشرعا بخلاف الصحابة (قوله وهو مذكور) هذا على خلاف القاعدة أن ماتعدي الإنسان

(قوله والأوجه الوجوب في المبنى كالمبنى عليه) أى في الكفن الذى أعده ، وفي مسألة الدين وظاهر السياق لأن محل الوجوب في مسألة الكفن إذا كان من حل أو أثر ذى صلاح ، وقضية البناء على مسألة الدين الإطلاق فليراجع (قوله لحمل سعد بن أبى وقاص عبد الرحمن بن عوف) أى بين العمودين ، ولعل عبارة الشارح كحمل

أربعة ولهذا سميت هذه الكيفية بالتربيع ، فإن حجب الأربعة عنها حملها ستة أو ثمانية ، وما زاد على الأربعة يحمل من جوانب السرير أو يزداد أعمدة معرضة تحت الجنازة كما فعل بعبيد الله بن عمر لبدانته . وأما الصغير ، فإن حله واحد جاز لعدم الإضرار فيه ، ومن أراد التبرك بحملها بيته الحمل بين العمودين بدأ بحمل المقدم على كنفه ثم بالعمود الأيسر المؤخر ، ثم يتقدم بين يديها فيأخذ الأيمن المؤخر أو يحملها باليمنى أي فيما يظهر بما أتى به في الأولى ويحمل المقدم على كنفه مقلما أو مؤخرا كما بحثه السبكي ، لكنه جعل حل المقدم على كنفه مؤخرا وليس بقيد بل

موثوث (قوله كما فعل بعبيد الله بن عمر لبدانته أي سمته) قوله ثم يتقدم بين يديها (وإنما طلب هذا دون عييته من خلفها لأن ما ذكر أقرب لكونه أمام الجنازة وإن شق عليه ذلك .

[فائدة] مثل أبو حلى النجاد عن وقوف الجنازة ورجوعها فقال : يحتمل متى كثرت الملائكة بين يديها رجعت أو وقفت ، ومتى كثرت خلفها أسرع ، ويحتمل أن يكون للوم النفس الجسد ولوم الجسد للنفس يختلف حالها تارة تقدم وتارة تؤخر ، ويحتمل أن يكون بقاؤها في حال رجوعها ليتم أجل بقائها في الدنيا ، وستل عن خفة الجنازة وثقلها فقال : إذا خفت فصاحبها شهيد لأن الشهيد حي والحي أخف من الميت ، قال الله تعالى - ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله - الآية ذكره أبو الحسين في طبقاته في ترجمة عمر أبي حفص البرمكي ، ويؤيد ذلك ما قاله الشافعي في غزوة أحد في قتل أبي جابر حيث قال : وقتل أبو جابر واسمه عبد الله بن عمرو بن حرام بالواء ، قال ابنه جابر : كان أبي أول قتيل قتل من المسلمين قتله سفيان بن عبيد شمس ، وقد حملته أخته هند هي وزوجها عمرو بن الجموح وابنها خلاد على بغير ورجعت بهم إلى المدينة ، فلقبها عائشة وقالت لها : من هؤلاء ؟ قالت : أمي وأبني خلاد وزوجي عمرو بن الجموح ، قالت : فأين تدجين بهم ؟ قالت : إلى المدينة أقبرهم فيها ، ثم زجرت بغيرها فبرك ، فقالت لها عائشة : لما عليه : أي برك لتقل ما عليه ، قالت : ما ذاك به فإنه لربما حل ما يحل بغيران ولكن أراه لغير ذلك ، وزجرت ثانيا فقام وبرك ، فوجهته راجعة إلى أحد فأسرع ، فرجعت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك فقال : إن الحمل مأمور ، هل قال عمرو شيئا ؟ قالت : إنه لما توجه إلى أحد قال : اللهم لاتردني إلى أهلي وارزقني الشهادة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فذلك الحمل لا يمضي ، إن نفيكم معشر الأنصار من لو أقسم على الله لأبره منهم عمرو بن الجموح ، ولقد رأيته يطأ بعرجته في الجنة اه ملخصا . ولعل السر في عدم سير الحمل إلى المدينة الذي أشار إليه بقوله فذلك الحمل لا يمضي ، أن شهداء أحد نزل الأمر بدفنهم ثمة ، ولذلك لما أراد أهل القتل أنحطهم إلى المدينة أمر صلى الله عليه وسلم مناديه فنادى ردوا القتلى إلى مضاجعهم (قوله ويحمل المقدم) بأن يحمل العمود الأيمن من المقدم على عاتقه الأيسر مرة ، والعمود

بالكاف كما هو كذلك في عبارة المحلى ، وأسقط الكتبة جرة الكاف (قوله أو يحملها باليمنى أي فيما يظهر بما به في الأولى) أي في هيئة التربع ، وقوله ويحمل المقدم على كنفه : أي بين العمودين فيحصل من مجموع ذلك كل من الهيئتين كما لا يخفى ، وعبارة ابن الرفعة في الكفاية : فينبغي أن يضع يامرة السرير المقدم على عاتقه الأيمن ثم يأسره المؤخرة ثم يدور من أمامها حتى لا يمشي خلفها فيضع يامنة السرير المقدم على عاتقه الأيسر ثم يأسره المؤخرة فيكون قد حملها على التربع ثم يدخل رأسه بين العمودين فيكون قد جمع بين الكيفيتين انتهت . وبها يعلم ما في حاشية الشيخ نعم ما اقتضته ثم في كلام ابن الرفعة من تأخير لإدخال رأسه بين العمودين عن حله بهيئة التربع ليس بقيد في جمعه بين الهيئتين كما علم من قول الشارح مقلما أو مؤخرا كما بحثه السبكي .

الأولى تقديمه (و) يسن (المشي) للمشيح لها ويكره له الركوب في ذهابه معها «لأنه صلى الله عليه وسلم رأى ناسا ركبا في جنازة فقال : ألا تستحيون ، إن ملائكة الله على أقدامهم وأنتم على ظهور الدواب » هذا إن لم يكن له عذر ، فإن كان به كعرض فلا ، ولا كراهة في الركوب في العود كما سيأتي : ويسن كونه (أمامها) للتابع ولأنه شافع بحق الشافع التقدم ، وأما خبر «امشوا خلف الجنازة» فضعيف ، ومثل ذلك ما لو كان راكبا كما في الروضة والمجموع ، ونقله فيه عن الشافعي والأصحاب خلافا لما ذكره الرافي في شرح المسند تبعاً للخطابي ، ولو مشى خلفها حصل له فضيلة أصل المتابعة دون كمالها ، ولو تقدم إلى المقبرة لم يكره ، ثم هو بالخيار إن شاء قام حتى توضع الجنازة وإن شاء فعد (و) يسن كونه (بقرها) بحيث لو التفت رآها فهو (أفضل) من بعدها فلا يراها لكثرة المشاهين معها (ويسرع بها) استجابة بأن يذهب بها فوق المشى المعتاد ، ودون الجلب لئلا ينقطع الضعفاء ، فإن خيف تغيره بالتأني زيد في الإسراع لخبر «أسرعوا بالجنازة» فإن تلك صالحة فخير تقدمونها إليه ، وإن تك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم » هذا (إن لم يخف تغيره) أي الميت بالإسراع ولا فيتأني به ، ولو مرت عليه جنازة استحجب القيام لها على ماصرح به المتولي ، واختاره المصنف في شرحي المهلب ومسلم ، وجزم ابن المقرئ بكرامته . وأجاب الشافعي والجمهور عن الأحاديث بأن الأمر بالقيام فيها منسوخ ، وفي المجموع عن البندنجي أنه يسن لمن مرت به جنازة أن يدعو لها ويثني عليها إن كانت أهلاً لذلك ، وأن يقول : سبحان الحى الذى لا يموت أو سبحان الملك القلوس اه . وروى الطبراني «أن ابن عمر كان إذا رأى جنازة قال : هذا ما وعد الله ورسوله وصدق الله ورسوله ، اللهم زدنا إيماناً وتسلياً» ثم أسند أيضاً عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من رأى جنازة فقال الله أكبر صدق الله ورسوله هذا ما وعد الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتسلياً ، كتب له عشرون حسنة»

الثاني من المقدم أيضاً مرة على عاتقه الأيمن مرة ويقدم أيهما شاء ، ولكن الأولى تقديم اليمين ، وإذا أراد حل الثاني تقدم بين يديهما ثم أخذه (قوله إن ملائكة الله) هو بكسر الهزة جواب سؤال تقديره كيف لا يستحي ؟ فقال : إن الخ (قوله ويسن كونه أمامها) أى ولو كان بعيداً ولو مشى خلفها كان قريباً منها فيها يظهر ، ويثني ما لو تعارض عليه الركوب أمامها مع القرب والمشى أمامها مع البعد هل يقدم الأول أو الثاني ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لورود النهي عن الركوب . وقال الشيخ عميرة ولو تعارضت هذه الصفات فانظر ماذا يراعى اه . والأقرب مراعاة الإمام وإن بعد (قوله بحيث لو التفت رآها) زاد حج رؤية كاملة ، وضابطه أن لا يبعد عنها بعداً يقطع عرفاً نسبتاً إليها اه (قوله زيد في الإسراع) أى وجوباً (قوله استحجب القيام لها) أى كبيراً كان الميت أو صغيراً ، ومعلوم أن الكلام في الميت المسلم لأن المقصود منه التعظيم للميت (قوله على ماصرح به المتولي) قال في شرح الروض : والذى قاله المتولي هو المختار ، وقد صحت الأحاديث بالأمر بالقيام ، ولم يثبت في التعمود شيء إلا حديث على رضى الله عنه وليس صريحاً في النسخ (قوله بأن الأمر بالقيام فيها منسوخ) أى فيكون مكروهاً (قوله إن كانت أهلاً لذلك) أى فإذا كانت غير أهل فهل يذكرها بما هي أهل له أو لا يذكر شيئاً نظراً إلى أن السر مطلوب ، أو يباح له أن يثني عليها شرأ كما هو مقتضى الحديث «مرّ بجنازة فأتى عليها خيراً فقال وجبت ، ومرّ بجنازة فأتى عليها شرأ فقال وجبت» ولم ينههم عن ذلك ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني أخذاً بما يأتي من أن الفاسل لو رأى ما يكره من الميت يكتبه (قوله وأن يقول سبحان الحى الذى لا يموت) ظاهره ولو جنازة كافر (قوله وصدق الله ورسوله) ظاهره أنه يقول ذلك مرة واحدة ، ولو قيل بتكريره ثلاثاً لم يكن بعيداً .

فصل في الصلاة على الميت المسلم غير الشهيد

وهي من خصائص هذه الأمة كالإيصاء بالثلث كما قاله الفسكاني المالكي في شرح الرسالة ، ولا ينافيه ماورد من تسبيل الملائكة آدم عليه السلام والصلاة عليه وقولهم يا بني آدم هذه سنتكم في موتاكم ، لجواز حل الأول على أن الخصوصية بالنظر لهذه الكيفية والثاني على أصل الفعل (لصلاته أركان) سبعة (أحدها النية) كبقية الصلوات وتقدم الكلام عليها في صفة الصلاة (ووقتها) هنا (كغيرها) أي كوقت نية غيرها من الصلوات في وجوب قرن النية بتكبير الإحرام (وتكفي) فيها (نية) مطلق (القرض) وإن لم يقل كفاية كما تكفي نية القرض في إحدى الخمس وإن لم يقيد بها بالعين ، وعلم من كلامه تعيين نية القرضية كما في الصلوات الخمس ولو في صلاة امرأة مع رجال ، ولا تشترط الإضافة إلى الله تعالى أخذا مما مر . نعم تسن وقياسه ندب قوله مستقبلا ،

(فصل في الصلاة على الميت)

(قوله وهي من خصائص هذه الأمة)

[تنبيه] هل شرعت صلاة الجنائزة بمكة أو لم تشرع بالمدينة ؟ لم أر في ذلك تصرحا ، وظاهر حديث أنه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر البراء بن معرور لما قدم المدينة وكان مات قبل قدومه لها بشهر كما قاله ابن إسحق وغيره وما في الإصابة عن الواقدي وأقره أن الصلاة على الجنائزة لم تكن شرعت يوم موت خديجة ، وموتها بعد النبوة بعشر سنين على الأصح أنها لم تشرع بمكة بل بالمدينة - اهـ صحيح . وإنما قال : وظاهر حديث أنه الخ لاحتال أنها شرعت بمكة بعد موت خديجة وقبل الهجرة (قوله والثاني على أصل الفعل) أي وهو يحصل بالدعاء ، والثاني هو قوله وقولهم يا بني آدم الخ ، والأول هو قوله ماورد من تسبيل الملائكة آدم الخ (قوله من الصلوات) أي المفروضة ، فلا يرد أن مطلق الصلوات يشمل النفل المطلق ، ويكفي فيه مطلق القصد للفعل كذا قيل ، وهو إنما يأتي لو قال المصنف ونيتها كغيرها ، وأما حيث قال : ووقتها كوقت غيرها اعتبر التعميم فإن وقت النية في جميع الصلوات عند تكبيرة الإحرام ، نعم قوله قبل كبقية الصلوات شامل للنفل لكن قوله ويكفي فيها نية مطلق القرض قرينة على أن المشبه به الفرائض (قوله وتكفي فيها نية مطلق القرض) ينبغي كفاية نية فرض الكفاية وإن عرض تعيينها لأنه عارض هر اه سم على بهجة (قوله ولو في صلاة امرأة) مع رجال أو صبي على الخلاف السابق فيه شرح عب لحج اه سم عليه . والراجح من الخلاف عند الشارح عدم الوجوب على الصبي ، وقد يفرق بين ما هنا وبين المكتوبة حيث كان المعتمد فيها عدم الوجوب بأن صلاة الصبي هنا تسقط القرض عن المكلفين مع وجودهم ، فيجوز أن ينزل منزلة القرض فيشترط فيها نية القرضية ، وإن قلنا : لا تجب في المكتوبة لأن المكتوبة منه لا تسقط الحرج عن غيره ولا هي فرض في حقه فقويت جهة النية فيها فلم تشترط نية القرضية ، بخلاف صلاته على الجنائزة فإنها لما أسقطت القرض عن غيره قويت مشابقتها للقرض ، لكن قال سم على بهجة فيما لو كان مع النساء صبي يجب على النساء أمره بها ، بل وضربه عليها ، وينبغي أن يجب عليهن أمره بنية القرضية وإن لم تشترط نية القرضية في المكتوبات الخمس هر اه . وهو ظاهر في أنه إذا صلى مع رجال لا يشترط في حقه نية القرضية ، وفي أنه إذا

(فصل في الصلاة على الميت)

(قوله لجواز حل الأول) أي كلام الفسكاني وقوله والثاني أي قول الملائكة ما ذكر

ولا يتصور هنا نية أداء وضدته قبل ولا نية عدو قديقال ما المانع من ندب نية عدد التكريراتسما يأتي أنها بمثابة الركعات (وقيل تشترط نية فرض كفاية) تعرضا لكال وصفها (ولا يجب تعيين الميت بالحاضر ولا معرفته كما في المجرى ، بل يكفي قصد من صلى عليه الإمام اكتفاء بنوع تمييز ، أما لو صلى على غائب فلا بد من تعيينه بقلبه كما قاله ابن سمعيل وإسماعيل الحضري ، وعزى إلى السبط ووجهه الأصحى بأنه لا بد في كل يوم من الموت في أقطار الأرض وهم غائبون فلا بد من تعيين الذي يصلي عليه منهم . نعم لو صلى إمام على غائب فنوى الصلاة على من صلى عليه الإمام كنى كالحاضر (فإن عين) الميت الحاضر أو الغائب كأن صلى على زيد أو على الكبير أو الذكور من أولاده (وأخطأ) فبان عمرا أو الصغير أو الأنثى (بطلت) أى لم تعتقد صلاته هذا إن لم يشر ، فإن أشار إليه صححت كما مر نظيره تغليا للإشارة (وإن حضر موتى نواهم) أو نوى الصلاة عليهم وإن لم يعرف عددهم . قال الروائي : فلو صلى على بعضهم ولم يعينه ثم صلى على الباقي كذلك لم تصح . قال : ولو اعتقد أنهم عشرة فبانوا أحد عشر أعاد الصلاة على الجميع لأن فيهم من لم يصل عليه وهو غير معين . قال : وإن اعتقد أنهم أحد عشر فبانوا عشرة

صلى وحده مع وجود الرجال بلا صلاة منهم أنه لا بد من نية القرضية لإسقاط الصلاة عنهم فليراجع (قوله ولا يتصور هنا نية أداء وضدته) أى فلو نوى الأداء أو القضاء الحقيقي بطلت ، بخلاف ما لو أطلق أو نوى المعنى اللغوي فلا تبطل (قوله وقد يقال الخ) سبقه إليه حجج (قوله وقد قيل يشترط نية فرض كفاية) قال حجج : ليشتميز عن فرض العين ، ويرد بأنه يكفي يميزا بينهما اختلاف معنى القرضية ، والمراد أن الفرض المضاف للميت معناه فرض الكفاية ، والمضاف لإحدى الصلوات الخمس معناه الفرض العيني ، فكأن الفرض موضوع للمعنيين بوضعيين ، والألفاظ متى أطلقت أو لوحظت حلت على معناها الوضعى وهو الكفاية في الجنائزة والعيني في غيرها وبهذا يجب عما أورده سم هنا (قوله بقلبه) أى لا باسمه ونسبه (قوله الأصحى) قال في اللب هو يفتح الهزة وفتح الباء وسكون الصاد المهملة بينهما آخره مهملة إلى أصبح قبيلة من يعرب بن قحطان (قوله ولا بد من تعيين الذى يصلى عليه) أى بقلبه كما ذكره الشارح (قوله أو الصغير أو الأنثى) قضيته أنه لو عين ذكرا أو امرأة فبان خنثى عدم البطلان ، ويوجه بأننا لم نتحقق المانع ، ويفرق بينه وبين ما لو اقتدى بإمام يظنه رجلا فبان خنثى حيث يجب القضاء بأنه ثم ربط صلاته بمن لاتصلح صلاته للربط ، وهنا نوى على من تصح الصلاة عليه وسماه باسم محتمل فلم يتحقق الخطأ فيه ، وأما لو عين خنثى فبان ذكرا أو امرأة فالأقرب عدم الصحة لمباينة الأنثى أو الذكور لصفة الخنثوية ويحتمل الصحة كما لو قال على هذا الرجل فبان خنثى بالأولى (قوله فإن أشار) أى بقلبه (قوله كما مر نظيره) أى في صلاة الجماعة (قوله فلو صلى على بعضهم) ومنه ما لو عين البعض بإخزية كالثالث أو الرابع (قوله أعاد الصلاة على الجميع) ينتجه أن عمله ما لم يلاحظ الأشخاص اه سم على حجج : أى ولا فرق في ذلك بين أن يعيدها عليهم دفعة واحدة أو على كل واحد بانفراده ، ولا يضر ترده في التنية للضرورة (قوله لأن فيهم من لم يصل عليه) قضيته أنه لو قال في الإعادة نويت الصلاة على من لم أصل عليه لم تصح صلاته وهو ظاهر ، وقد يشر قوله لأن فيهم الخ بخلافه ، وجعله التمبرى احتمالا حيث قال بعد مثل قول الشارح على الجميع قال : ويحتمل أن يعيدها على الحادى عشر وإن لم يعينه فيقول نويت الصلاة على من لم أصل عليه أولا اه . ويؤيد

(قوله أما لو صلى على غائب) أى غصوص ، فلا ينافى ما سياتى من صحة الصلاة على من مات وغسل وكفن في أفضل الأرض (قوله إن لم يشر) أى في الحاضرة كما هو ظاهر

فالأظهر الصحة . قال : ولو صلى على حيٍّ وميت وصحت على الميت إن جهل الحال وإلا فلا كن صلى الظهر قبل الزوال ، أو على ميتين ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت ولو أحرم الإمام بالصلاة على جنازة ثم حضرت أخرى وهم في الصلاة تركت حتى يخرج ثم يصلى على الثانية لأنه لم ينوها أولاً ، قاله في المجموع . ويجب على المأموم نية الاقتداء أو الجحاضة للإمام كما مر في صفة الأئمة ، ولا يقدر اختلاف بينهما كما سيأتي (الثاني) من الأركان (أربع تكبيرات) لما رواه الشيخان عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد ما دفن فكبر عليه أربعاً (فإن خُس) ولو عمداً (لم تبطل) صلاته (في الأصح) للاتباع رواه مسلم ، ولأنها لا تخل بالصلاة ، ولو نوى بتكبيره الركنية خلافاً لجمع متأخرين ، ومقتضى العلة وكلام جمع منهم الروياني عدم البطلان بما زاد على الخمس

الأول قول الشارح : قال الروياني : فلو صلى على بعضهم ولم يعينه الخ (قوله فالأظهر الصحة) وبقي ما لو قال : نويت الصلاة على هؤلاء العشرة من الرجال وكان فيهم امرأة ، هل تصح صلاته عليها أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لأنه لم ينو الصلاة عليها فقد جمع في نيته بين من تصح صلاته ومن لا تصح وهو معلور فيه ، ويحتمل وهو الظاهر الصحة كن نوى على عشرة من الرجال فيأونوا تسعة ، وكن نوى الصلاة على حيٍّ وميت جاهلاً بالحال (قوله ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت) أي فيها (قوله تركت) أي وجوباً ، فلو نوى الصلاة عليها عمداً عالمياً بطلت صلاته له سم على حجة (قوله كما مر في صفة الأئمة) ذكره تنميماً لما يتعلق بالنية ، وقياس مأمراًه إذا لم ينو الاقتداء بطلت صلاته بالمناجبة في تكبيره على مأمراًه بأن يقصد إيقاع تكبيره بعد تكبير الإمام لأجله بعد انتظار كثير (قوله ولا يقدر اختلاف بينهما) هو بمنزلة قوله وإن صلى المأموم على غير من صلى عليه الإمام (قوله صلى على قبر بعد ما دفن) أي صاحبه ولم يبين صاحب هذا القبر ، وتقدم في التنبيه السابق عن حجة أنه صلى على قبر البراء ابن معرور فيحتمل أنه هذا ويحتمل غيره (قوله فإن خُس) قال حجة مثلاً (قوله ولو نوى بتكبيره الركنية) غاية ، وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين كونه من المتفهمة أولاً ، ولو قبل بالضرر في الأول لم يكن بعيداً قياساً على ما تقدم في الصلاة من أن ذلك إنما ينتصر في حق المأى . وفي سم على حجة : لو زاد على الأربع معتقداً وجوب الجميع يحتمل أن لا يضر كما لو اعتقد جميع أفعال الصلاة فروضاً ، وقد يفرق : أي فيقال هنا بالبطلان مطلقاً بأن تلك الأفعال مطلوبة في الصلاة فلا يضر اعتقادها فروضاً ، بخلاف الزائد على الأربع هنا فإنه غير مطلوب رأساً ، وقد يؤيد الأول قول الشارح : وإن نوى بتكبيره الركنية ، بل إن أراد بنوى اعتقد كانت هي المسئلة (قوله بما زاد على الخمس) أي ولو كثر جداً بل تكره لزيادة عليها للخلاف في البطلان بها ، وحيث زاد فالأولى له الدعاء مالم يسلم لبثاقه حكماً في الرابعة والمطلوب فيها الدعاء حتى ولم يكن قرأ الفاتحة في الأولى أجزأه حينئذ فيها يظهر ، ثم رأيت سم على حجة صرح بما استظهرناه .

[فرج] لو زاد الإمام وكان المأموم مسبوقاً فأتى بالآذكار الواجبة في التكبيرات الزائدة كأن أدرك الإمام بعد الخامسة فقرأ ثم لما كبر الإمام السادسة كبرها معه وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم لما كبر السابعة كبرها معه ثم دعا للميت ثم لما كبر الثامنة كبرها معه وسلم معه هل يحسب له ذلك وتصح صلاته سواء علم أنها زائدة أو

(قوله ولا يقدر اختلاف بينهما) أي الإمام والمأموم كما سيأتي في المسائل المثورة أنه إذا نوى الإمام على حاضر والمأموم على غائب أو عكسه صح (قوله ولو عمداً) يجب حلف لفظولو ، إذ عمل الخلاف في حالة العمداً لما سيأتي أنه لو كان سهواً أو جهلاً لم تبطل بجزء

أيضا وهو كذلك : لكن الأربع أولى لتقرر الأمر عليها من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وتشبيه التكبيرة بالركعة فيها يأتي بحله بقربنية المقام في المتابعة حفظا على تأكيدها . نعم لو زاد على الأربع علما معتقدا بالطلان بطلت كما ذكره الأذرحي ، فإن كان ماهايا أو جاهلا لم تبطل جزما ولا مدخل لسجود السهو فيها ، ومقابل الأصح تبطل كزيادة ركعة أو ركن في سائر الصلوات (ولو خمس) أى كبر (إمامه) في صلاته خمس تكبيرات وقلنا لا تبطل (لم يتابعه) المأموم (في الأصح) أى لا تسن له متابعه في الرائدة لعدم سنه للإمام (بل يسلم أو ينتظره ليسلم معه) وهو أفضل لتأكيد المتابعة ومقابل الأصح يتابعه ، وإن قلنا بالطلان فارق ، وما قررت به كلامه من عدم سنية المتابعة وأنها لا تبطل بمتابعته هو المعتمد ، والقوم بخلافه ممنوع (الثالث) من الأركان (السلام) بعد تمام تكبيراتها وقدمه ذكرها مع تأخره رتبة اقتضاء بالأصحاب في تقديمهم ما قبل عليه للكلام تقريبا على الأفهام وهو فيها (كثيرها)

جهل ذلك ويرق بينها وبين بقية الصلوات حيث تحسب الركعة الزائدة للمسبوق إذا أدرك القراءة فيها وكان جاهلا ، بخلاف ما إذا كان عالما بزيادتها بأن هذه الزيادة هنا جائزة للإمام مع علمه وتعمده بخلافها هناك أو يتعبد لجواز هنا بالجهل كما هناك ، فيه نظر فليحرر . ومال من الأول فليحرر اه سم على منهج . أقول : وقد يتوقف في التسوية بأن الزيادة على الأربع أذكاء محضة للإمام ، فالمسبوق في الحقيقة إنما أتى بتكبيراته كلها بعد الرابعة للإمام وهو لو فعل فيها ذلك لم تحسب فالقائس أنه هنا كذلك .

[فرع] موافق في الجنازة شرع في قراءة فاتحة فهل له قطعها وتأخيرها لما بعد الأولى بناء على إجزاء الفاتحة بعد غير الأولى أولا ؟ قال مر : لا يجوز بل تيمنت عليه بالشروع ، فتعين عليه الإتيان بها ، فإن تخلف لنحو بطلت قراءتها تخلف وقرأها ما لم يشرع الإمام في التكبيرة الثالثة اه فإن كان عن نقل فسلم . وإلا ففيه نظر ظاهر فليحرر وليراجع سم على منهج . والأقرب الميل إلى النظر (قوله وهو كذلك) ظاهره وإن والى بين التكبيرات . وعبارة سم على منهج : فرع : زاد على الأربع والى رفع يديه معها متواليا هل تبطل صلاته بتوالى رفع اليدين أولا لأن الرفع مطلوب هنا في الجملة ؟ سمعنا أن بعض المشايخ أفق بالطلان ، وهو متجه لأن هذا الرفع غير مطلوب وتوالى مثله يبطله ثم وافق عليه رم اه . أقول : وقياس ما تقدم في الأفعال من أنه لو احتاج إلى ضربات أو تصفيق وزاد على الاحتياج إليه واحدة من الضرر أنه لو والى هنا بين الرابعة والخامسة ورفع يديه فيهما بالطلان هنا أيضا لأن رفع كل يد في المرة الخامسة بعد مرة ، وبهما حصلت الموالاة بين أربعة أفعال (قوله بطلت كما ذكره الأذرحي) أى ولا يمنع منه كون اعتقاده خطأ ، ولعل وجه الطلان أن ما فعله من اعتقاد الطلان يتضمن قطع الثانية (قوله لم يتابعه المأموم) شامل للمسبوق اه سم على بهجة . أقول : أى فلا يتابعه ، فلو خالف وتابع فينبى أن لا يجنب له عن بقية ما عليه ، لأن حسيان ما عليه بحله بعد سلام الإمام وما زاده الإمام محسوب من محل الرابعة وقد تقدم ما فيه (قوله لا تسن له متابعه) أى بل تكره خروجا من خلاف من أبطل بها (قوله بل يسلم) أى بنية المفارقة وإلا بطلت صلاته لأنه سلام في أثناء القدوة فتبطل كالسلام قبل تمام الصلاة مر اه سم على بهجة (قوله الثالث السلام) أقول : إنما قدمه على الصلاة على أن النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء للميت مع أنه بعد ما ، لأنه لما كان وقوعه بعد

(قوله بحله بقربنية المقام في المتابعة) أى فلا يتخلف عنه بتكبيرة ولا يتقدم عليه بها كما سيأتى في المسائل المثورة (قوله معتقدا بالطلان بطلت) أى لتضمنه لنية إبطالها

أى كسلام غيرها من الصلوات في كفيته وتعدده، ويؤخذ منه عدم استحباب زيادة وبركاته ، وهو كذلك خلافا لمن استحبابها ، وأنه يلتفت في السلام ولا يقصر على تسليمة واحدة يجعلها تلقاء وجهه ، وإن قال في المجموع إنه الأشهر (الرابع) من الأركان (قراءة الفاتحة) فيها فالوقوف بقدرها لما في مبحثها خبر البخاري أن ابن عباس قرأ بها في صلاة الجنازة وقال لتعلموا أنها سنة ، وفي رواية : قرأ بأمر القرآن فجهر بها وقال : إنما جهرت لتعلموا أنها سنة . ولعموم خبر « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » (بعد) التكبيرة (الأولى) خبر أبي أمامة الأنصاري « السنة في صلاة الجنازة أن يقرأ في التكبيرة الأولى بأمر القرآن مخافة » ثم يكبر ثلاثا والتسليم عند الأخيرة (قلت : تجزئ الفاتحة بعد غير الأولى) من الثانية والثالثة والرابعة ، وقول الروضة وأصلها بعدها أو بعد الثانية خرج

التكبيرات الأربع ناسب أن يعده عقب ذكرها وإن كان غيره متقدما عليه (قوله وتعدده) أى فإن اقتصر على واحدة أتى بها من جهة يمينه (قوله ويؤخذ منه عدم استحباب زيادة وبركاته) أى ولو على القبر أو على غائب (قوله الرابع قراءة الفاتحة) .

[فرع] لو فرغ المأموم من الفاتحة بعد الأولى قبل تكبير الإمام بعدها فينبغي أن يشتغل بالدعاء لأنه المقصود في صلاة الجنازة ، ولا ينبغي تكرير الفاتحة ولا قراءة غيرها من القرآن ، ولو فرغ من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل تكبير الإمام ما بعدها ينبغي اشتغاله بالدعاء ، وكلنا تكرير الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لأنها وسيلة لقبول الدعاء الذي هو المقصود في صلاة الجنازة وفقا لما سمع على بهجة . ونقل بالدرس عن الإيعاب لحج أن المأموم إذا فرغ من الفاتحة قبل الإمام سن له قراءة السورة لأنها أولى من وقوفه ساكنا . وفيه وقفة . والأقرب ما قاله سم ، وقول سم فينبغي أن يشتغل بالدعاء : أى كأن يقول اللهم اغفر له وارحمه ويكرره ، أو يأتي بالدعاء الذي يقال بعد الثالثة لكنه لا يجزئ عما يقال بعدها ، ولا يقال إن ما أتى به من الدعاء ليس في محله لما يأتي من أنه يستحب الدعاء بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، فإتى به من جملة ما صدق عليه الدعاء المطلوب وإن كثر (قوله فيها) أى من القرآن ثم الذكر (قوله فالوقوف بقدرها) قال سم على حجة : انظر هل يجزئ نظير ذلك في الدعاء الميمت حتى إذا لم يحسنه وجب بدله فالوقوف بقدره ، وعلى هذا فالمراد ببديله قراءة أو ذكر من غير ترتيب بينهما . أو معه فيه نظر ، والمتنجه الجريان اه . والمراد بالدعاء المعجوز عنه ما يصدق عليه اسم الدعاء ومنه : اللهم اغفر له أو ارحمه ، فحيث قدر على ذلك أتى به (قوله وقال لتعلموا أنها سنة) أى طريقة شرعية وهي واجبة (قوله قلت تجزئ الفاتحة) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها ، وهي أن شافعيًا اقتدى بمالكي وتابعه في التكبيرات ، وقرأ الشافعي الفاتحة في صلاته بعد الأولى ، فلما سلم أخبره المالكي بأنه لم يقرأ الفاتحة ، وحاصل الجواب صحة صلاة الشافعي ، إذ غاية أمر إمامه أنه ترك الفاتحة وتركها قبل الرابعة له لا يقتضى البطلان لجواز أن يأتي بها بعد الرابعة ، لكنه لما سلم بنيتها بطلت صلاته بالتسليم عند الشافعي فسلم لنفسه بعد بطلان صلاة إمامه وهو لا يضرب (قوله بعد غير الأولى) محل ذلك ما لم يكن شرع فيها عقب الأولى ولا فتعین على مأمور لسم عن مـ في قوله فرع موافق في الجنازة الخ (قوله والثالثة والرابعة) قال شيخنا الشهاب بر : انظر

(قوله لتعلموا أنها سنة) أى طريقة كما يأتي (قوله قلت : تجزئ الفاتحة بعد غير الأولى) في حاشية شيخنا النور الشيرازي حفظه الله تعالى مانصه : يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها ، وهي أن شافعيًا اقتدى بمالكي سلم ثم أخبره المالكي بأنه لم يقرأ الفاتحة . وحاصل الجواب صحة صلاة الشافعي إذ غاية أمر إمامه أنه ترك الفاتحة وتركها قبل الرابعة له لا يقتضى البطلان لجواز أن يأتي بها بعد الرابعة ، لكنه لما

مخرج المثال فلا يخالف ما هنا خلافا لمن فهم تخالفهما (والله أعلم) وهذا ما جزم به في المجموع ونقل عن المصدر وهو المعتمد وإن صحح المصنف في تبيانه تبعا لظاهر كلام النزالي الأول ، وحمل ذلك المنفرد والإمام والمأموم ، وإن قال ابن العماد إن محله في غير المأموم ، أما المأموم الموافق فتجب عليه موافقة الإمام فيها يأتي به لأن كل تكبيرة كركمة ، ويترب على ماجرى عليه المصنف هنا لزوم خطأ الأولى عن ذكر ، والجمع بين ركنين في تكبيرة واحدة وترك الترتيب ، ولا يجوز له قراءة بعض الفاتحة في تكبيرة وباقيا في أخرى لعلم وروده (الخامس) من الأركان (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لما رواه جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

هل يجب حينئذ الترتيب بينها وبين واجب التكبيرة المنقول إليها أم لا ؟ ١ . أقول : الظاهر أنه لا يجب كما أفهمه مامر ١٥ سم على منتهج ومياني ذلك في قوله وترك الترتيب .

[فرع] قرأ آية سجدة في صلاة الجنازة وسجد الوجه البطلان للصلاة إن كان عامدا عالما لأنه مجبور غير مشروع فزيادته مبطله ٢٠ .

[فرع] لو لم يمكن قطع الدم الخارج من الميت بفسله صح فسله وصحت الصلاة عليه ، لأن غايته أنه كالحي السلس وهو تصح صلاته فكلنا الصلاة عليه ١٥ سم على منتهج . وقول ١٥ سم أقول : الظاهر أنه لا يجب : أي وإذا لم يجب فله أن يأتي بها قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مثلا أو بعدها بها ، لأن يأتي ببعضها قبل وبعضها بعد فيها يظهر لاشتراط الموالاة فيها . وقوله كالحي السلس قضية التشبيه بالسلس وجوب حشو محل الدم بنحو قطنة وعصبة عقب الفسل والمبادرة بالصلاة عليه بعده حتى لو أخر لا لمصلحة الصلاة وجب إعادة ما ذكر ، وينبغي أن من المصلحة كثرة المصلين كما في تأخير السلس لإجابة المؤذن وانتظار الجماعة (قوله أما المأموم) من مقول الإمام (قوله وترك الترتيب) أي وذلك لا يضر . (قوله ولا يجوز له قراءة بعض الفاتحة) أي ولا تجزئه (قوله لعلم وروده) قد يشكل بجواز قراءة الفاتحة بعد غير الأولى مع عدم وروده عن الشارع إلا أن يقال : لم يرد عن الشارع منعها في غير الأولى ، بل مقتضى قول ابن عباس أنها سنة شوهلها لكل من التكبيرات الأربع حيث لم يبين لها محلا ، وعليه فحديث أبي أمامة يمكن حمله على أنها في الأولى أولى (قوله الخامس الصلاة) أو قلها اللهم صل على سيدنا محمد ، زاد صحيح : ويندب السلام ، لكن عبارة ١٥ سم على شرح البهجة قوله وأن يصلى في عقب الثانية على الرسول ظاهره أنه يقتصر على الصلاة فلا يضم إليها السلام ، ووجه ذلك أنه الوارد ، والحكمة في ذلك بناؤها على التخفيف ، بل قد يقتضى ذلك أن الاقتصاد على الصلاة أفضل ١٥ بحرفه . ونقله شيخنا العلامة الشوبري على منتهج عن الشارع ، وبواقفه ما تقدم عن المناوى من أن محل كراهة أفراد الصلاة عن السلام في غير الوارد .

[فرع] لو قصد أن لا يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية وكبر الثالثة بطلت صلاته ، لأنه يشروعه في الثالثة تحقق خلل التكبيرة الثانية من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، فأنشبه ما لو ترك الفاتحة

سلم بدونها بطلت صلاته بالتسليم عند الشافعي فيسلم لنفسه بعد بطلان صلاة إمامه وهو لا يضر ١٥ . وهي فائدة جلية يحتاج إليها في الصلاة خلف المخالف ، وظاهر أن الحكم جار حتى فيما لو كان الإمام يرى حرمة القراءة في صلاة الجنازة كالخني ، إذ لا فرق نظرا إلى ما وجه به الشيخ أبقاء الله ، أي ولا نظر إلى عدم اعتقاد الإمام فرضية الفاتحة ، وإلا لم تصح الصلاة خلفه مطلقا لأنه لا يعتقد وجوب البسلة ، وأما ما قد يقال إنه حيث كان الإمام لا يرى قراءة الفاتحة فكأنه نوى صلاة بلا قراءة فنية غير صحيحة عند الشافعي فقد يجاب عنه بأن ذلك لا يضر الإمام لا يرى قراءة الفاتحة فكأنه نوى صلاة بلا قراءة فنية غير صحيحة عند الشافعي فقد يجاب عنه بأن ذلك لا يضر

أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنازة من السنة (بعد) التكبيرة (الثانية) لفعل السلف والخلف ولقوله عليه الصلاة والسلام «لا صلاة لمن لم يمسك على» فيها «ولأنه أرجى لإجابة الدعاء» (والصحيح أن الصلاة على الآل لا يجب) فيها تكثيرها وأولى لبنائها على التخفيف لكنها تستحب كالدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها ، والحمد لله قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يجب ترتيب بين الصلاتين والدعاء والحمد لكنه أولى كما في زيادة الروضة ، وما ذكر من تعيينها بعد الثانية هو المعتمد ، وليس مبنيًا على تعيين الفاتحة قبلها بخلاف للشارح ومقابل الصحيح أنها يجب وهو الخلاف المار في التشهد الآخر (السادس) من الأركان (الدعاء للميت) بخصوصه نحو اللهم ارحمه أو اللهم اغفر له خبر «إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء» ولأنه المقصود الأعظم من الصلاة فلا يكتفى بالدعاء للمؤمنين والمؤمنات ، ويكون (بعد) التكبيرة (الثالثة) وقضية إطلاقه بكثيره وجوبه لغير المكلف ، ومن بلغ مجنونًا ودام إلى موته وهو الأوجه إذ الجارى على الصلاة التعبد خلقًا للأدعى ، وعلم مما تقرر وجوب الدعاء بعد التكبيرة الثالثة وقبل الرابعة ، ولا يميز في غيرها بلا خلاف ، قال في المجموع : وليس لتخصيص ذلك إلا مجرد الاتباع اهـ (السابع) من الأركان (القيام على المذهب إن قدر) عليه تكثيرها من القرائص

عمدا ثم رجم (قوله صلى الله عليه وسلم) أى فيجب فيها ما يجب في التشهد فيها يظهر ، ولا يميز هنا ما يميز في الخطبة من الحاشر والماسح ونحوهما ، وصرح بذلك في العباب فقال : وأقلها كما في التشهد اهـ (قوله كاللحام للمؤمنين والمؤمنات) أى بنحو اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات (قوله والحمد لله) أى بأى صيغة من صيغه والمشهور منها الحمد لله رب العالمين فينبغي الإتيان بها (قوله ولا يجب ترتيب بين الصلاتين) هما الصلاة على النبي وعلى الآل (قوله السادس الدعاء للميت بخصوصه) وظاهر تعيين الدعاء له بأشروع لا بنحو اللهم احفظ تركته من الظلمة ، وأن الطفل في ذلك تكفيره لأنه وإن قطع له بالجنة فزيد مرتبته فيها بالدعاء له كالأنبياء اهـ حج .

[قائلة] قال في بسط الأنوار : قلت لو أن شخصين ولدا معا ملتصقين ومات أحدهما ، فإن أمكن فصله من الحي من غير ضرر يلحق الحي وجب فصله ، وإلا وجب أن يفعل بالميت الممكن من الغسل والتكفين والصلاة وامتنع الدفن لعدم إمكانه وينتظر سقوطه ، فإن سقط وجب دفن ماسقط ، وإن ماتا معا وكانا ذكرين أو أنثيين غسلًا معًا وكفنا معًا وصليتا عليهما معًا ودفنا ، هذا القول الظاهر . ويحتمل أن يقال : يجب فصلهما إن أمكن وإن كانا ذكرًا وأنثى وأمكن فصلهما فالظاهر وجوبه ، وإن لم يمكن فعلنا ما أمكن فعله ، ويراعى الذكر في الاستقبال ونحوه ، والله أعلم اهـ . أى وعليه فلو كان ظهر أحدهما ملصقا بظهر الآخر أحرم أحدهما أولاً بالصلاة للقبلة ، فإذا أتم صلاته استدبر من صلى القبلة وأحرم الآخر إليها وصلى . أقول : ومعلوم أن صلاة الحي صحيحة وإن حكنا بنجاسة ما في جوف الميت كما لو جلس الحي في مكان نجس ، وإذا فصل الميت بعد فينبغي أنه يجب على الحي قضاء ما صلاه لأنه تبين أنه صلى وهو حامل نجاسة في جوف الميت ، وهى وإن كانت بعددتها لا تعطى حكم الظاهر إلا مادام صاحبها حيًا ، ويحتمل عدم وجوب القضاء لتزليه منه مادام متصلًا منزلة الجزء ولعل هذا هو الأقرب (قوله إذ الجارى على الصلاة) أى الغالب (قوله السابع للقيام) أى ولو معادة ، ولعل حكمة تأخير

حيث كان ناشئًا عن عقيدة فأمثل (قوله ولقوله عليه الصلاة والسلام) كان الأولى تقديمه على قول المصنف بعد الثانية (قوله عقبها) بيان للأكل بقرينة ما يأتي (قوله ولا يجب ترتيب بين الصلاتين الخ) أى لا يجب لأداء السنة فتأدى السنة بدونها ولا فأصل الدعاء ليس بواجب هنا ، بل ذهب الشهاب حج إلى أن الأولى كون الدعاء قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو وجه ليحتملها (قوله وجوبه لغير المكلف) وسيأتى ، انظر مع قوله

ولحاقها بالنفل في التيميم لا يلزم منه ذلك هنا لأن القيام هو المقوم لصورتها في عدمه نحو لصورتها بالكلية ، وشمل ذلك الصبي والمرأة إذا صليا مع الرجال ، وهو الأوجه خلافا للناشئ ، فإن عجز صلي على حسب حاله (ويسن رفع يديه في التكبيرات) الأربع حلوه منكبيه ووضعهما بعد كل تكبيرة تحت صدره كغيرها من الصلوات (وإسراء القراءة) الفاتحة ولو لإلحاث كالتأخير بالمغرب يجمع عدم مشروعية السورة وما ورد في خبر ابن عباس من أنه يجهر بالقراءة . أجيب عنه بأن خبر أبي أمامة أصح منه ، وقوله فيه : إنما جهرت لتعلموا أنها سنة) قال في المجموع يعني لتعلموا أن القراءة مأثور بها (وقيل يجهر ليلا) أي بالفاتحة خاصة لأنها صلاة ليل . أما الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والدعاء فيندب الإسراع بهما اتفاقا ، وافقوا على جهره بالتكبير والسلام : أي الإمام أو المبلغ لا غيرهما نظير ما مر في الصلاة كما هو ظاهر ، فتصديق المصنف بالقراءة : أي الفاتحة لأجل الخلاف (والأصح ندب التوضؤ) لكونه سنة للقراءة فاستحب كالتأخير ولقصره ، ويسر به قياسا على سائر الصلوات (دون الافتتاح) والسورة لطولها . والثاني نعم كالتأخير ، وشمل ذلك ما لو صلى على قبر أو غائب ، وهو كذلك كما أفاده الورد رحمه الله تعالى في فتاويه لبناها على التخفيف خلافا لابن العماد (ويقول) استحبابا (في الثالثة : اللهم هذا عبدك وابن عبدك إلى آخره) المذكور في المحرر وغيره وتركه لشهرته وتمتته خرج من روح الدنيا وسعها بفتح أو هما أي نسيم

القيام عن السلام وغيره من الأركان أنه لما كان مقارنا لجميع الأركان لا يتحقق إلا بعد جميع الأركان فكانه مؤخر عنها في الوجود فناسب تأخيرها في الذكر ، بخلافه في الصلوات الخمس فإنه لما كان ينقل من القيام إلى الركوع ثم يعود إليه بعد السجود ذكره في محله الذي يقع فيه (قوله نحو لصورتها) في نسخة عن الخ (قوله وهو الأوجه خلافا للناشئ) أي ويحرم على المرأة القطع ويمنع منه الصبي ، وعبرة الباب على ما نقله سم على حجج : وصلاة المرأة والصبي مع الرجل أو بعده تقع نفلا . قال في شرحه : وإنما سقط بها الفرض من الصبي مع ذلك قياسا على ما لو صلى الظهر مثلا ثم بلغ في وقتها ، ومع كونها نفلا منها يجب فيها نية القرضية والقيام للقادر كما مر أول الفصل ولا يجوز الخروج منها على الوجه كما مر ، والمراد بعدم الجواز في حق الصبي أن وليه يمنعه منه كما يمنعه من الخروج من المكتوبات (قوله ويسن رفع يديه في التكبيرات) أي وإن اقتدى بمن لا يرى الرفع كالحنفي فيا يظهر لأن ما كان مسنونا عندنا لا يترك للخروج من الخلاف ، وكذا لو اقتدى به الحنفي لليلة المذكورة : أي فلو ترك الرفع كان خلاف الأولى على ما هو الأصل في ترك السنة إلا مانصوا فيه على الكراهة . وأما ترك الإسراع فقياس ما مر في الصلاة من كراهة الجهر في موضع الإسراع كراهته هنا فلا قوله بأن خبر أبي أمامة أصح منه) قد يقال هنا إنما يحتاج إليه إذا لم يكن في كلام ابن عباس ما يدل على عدم استحباب الجهر ، ولكن قوله إنما جهرت لتعلموا أنها سنة : أي مسلوكة على سبيل الوجوب يدل على أن الجهر ليس سنة ، إذ لو كان كذلك لما احتج بالاعتذار عنه ، إلا أن يقال : يجوز أنه إنما قال ذلك لدفعاً لتوهم عدم وجوب القراءة في صلاة الجنائز كما أشار إليه فيها نقله عن المجموع (قوله خلافا لابن العماد) بتمسح فقال : يأتي بدعاء الافتتاح والسورة إذا صلى على قبر أو غائب (قوله بفتح أو هما)

الآتي : ولا يعارضه قولهم لا بد من الدعاء للميت بخصوصه عقب قول المصنف : ويقول في الطفل مع هذا الدعاء الثاني الخ (قوله كالتأخير بالمغرب) أي ولغير أبي أمامة المتقدم ، وكان الأولى الاستدلال به أيضا بل تقديمه كما صنع غيره (قوله أجيب عنه بأن خبر أبي أمامة الخ) على أنه لا يحتاج فيه إلى جواب لأنه تكفل في الخبر بمحكمة الجهر ، وهي أن يعلمهم أنها : أي القراءة سنة : أي طريقة : أي لا تكونها عتلية

ورحبها واتساعها ومحبوه وأحبائه فيها : أى ما يحبه ومن يحبه إلى ظلمة القبر وما هو لاقية كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن عمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به . اللهم إنه نزل بك : أى هو ضعيفك ، وأنت أكرم الأكرمين وضعيف الكرام لا يضام ، وأنت خير منزول به ، وأصبح فقيراً إلى رحمتك وأنت غنى عن عذابه ، وقد جنتك راغبين إليك شفعاء له . اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه ، وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه ، ولقه : أى أعطه برحمتك رضاك ، وقه فتنة القبر وعذابه واضمح له في قبره ، وجاف الأرض عن جنبيه ولقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعته إلى جنتك يا أرحم الراحمين . جمع ذلك الشافعى رضى الله عنه من الأخبار واستحسنه الأصحاب وفى بعض نسخ الروضة ومحبوها ، وكذا فى المجموع . والمشهور فى محبوه وأحبائه البحر ويجوز رفعه يجعل الواو للحال ، وروى مسلم عن عوف بن مالك قال « صلى النبى صلى الله عليه وسلم على جنازة فسمعته يقول : اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه ، وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بماء وثلج وبهرق ، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته ، وقه من

لعله إنما اقتصر عليه لكونه الأفضح ، وإلا فيجوز فى الروح الضم كما قرئ به فى قوله تعالى - فروح وريحان - وفى السمة الكسر ، وقد نظم ذلك العلامة الدنوشى فقال :

وسعة بالفتح فى الأوزان والكسر محكى عن الصغاني

(قوله أى ما يحبه) وهو بضم الياء وكسر الحاء من أحب ، ويجوز فتح الياء وكسر الحاء من حبّ لغة فى أحب (قوله وقد جنتك) هل ذلك مخصوص بالإمام كما فى القنوت وأن غيره يقول جنتك شافعا ، أو هو عام فى الإمام وغيره فيقول المنفرد بلفظ الجمع ؟ فيه نظر ، والأقرب الثانى اتباعا للوارد ، ولأنه ربما شاركه فى الصلاة عليه ملائكة ، وقد يؤيد ذلك ما ساقى فى كلام الشارح من أنه حصر الذين صلوا عليه صلى الله عليه وسلم فلماذا هم ثلاثون ألفاً ومن الملائكة ستون ألفاً لأن مع كل واحد ملكين (قوله وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه) ظاهره ولو كان الميت نبياً ، وهو ظاهر اتباعا للفظ الوارد ، وظاهر أيضاً أنه لا فرق بين نبينا وغيره ، لهذا والذى يظهر أن الأولى ترك قوله إن كان محسناً الخ فى حق الأنبياء لما فيه من إيهام أنهم قد يكونون مسيئين فيقتصر على غيره من الدعاء ويزيد : إن شاء على الوارد ما يلبق بشأنهم صلى الله عليه وسلم عليهم أجمعين ، وبقي ما لو ترك بعض الدعاء هل يكره أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثانى ، ويفرق بينه وبين القنوت بأن ذلك ورد تعليمه بخصوصه من النبى صلى الله عليه وسلم ، بخلاف ما هنا فإنه مجموع من أدعية مفرقة ، وورودها كذلك يقتضى عدم تميز واحد منها (قوله جمع ذلك الشافعى) قال الشيخ عميرة يريد أنه لم يرد فى حديث واحد هكذا اه سم على منهج (قوله واعف عنه) أى ماصدر منه (قوله وعافه) أى أعطه من التعم ما يصير به كالصحيح فى الدنيا (قوله وأكرم نزله) أى أعظم ما يلبق له فى الآخرة من التعم . وفى المختار النزول بوزن القفل ما يلبق للنزول والجمع الأنزال ، والنزل أيضاً الربيع ، يقال طعام كثير النزل أو النزل بفتح الحاء اه وفى المصباح : والنزل بضمين : طعام النزول الذى يلبق له ، وفى التنزيل - هذا نزه يوم الدين - اه . وعليه فيجوز فى نزله السكون والضم وهو الأكثر (قوله وزوجاً خيراً من زوجته) قضية أن يقال ذلك وإن كان الميت أنثى اه سم على بهجة . والظاهر أن المراد بالإبدال فى الأهل والزوجة إبدال الأوصاف لا اللواتى لقوله تعالى - ألحقنا بهم ذرياتهم - ونحبر الطبرانى وغيره « إن نساء الجنة من نساء الدنيا أفضل من الحور العين » ثم رأيت شيخنا قال : وقوله أبدله زوجاً خيراً من زوجته من لازوجة له يصدق بتقديرها أن لو كانت له ، وكذا فى الزوجة إذا قيل إنها لزوجة فى الدنيا ، يراد بإبدالها زوجاً خيراً من

فتنة القبر وعذاب النار قال عوف : فتمنيت أن أكون أنا الميت هذا إن كان الميت بالغاً ذكراً ، فإن كان بالأُنثى عبر بالأمة وأنه ما يعود إليها وإن ذكر بقصد الشخص لم يضر . وإن كان خنثى . قال الأسنوى : المنجى التعبير بالمملوك ونحوه . قال : فإن لم يكن للميت أب بأن كان ولد زنا فالقياس أنه يقول فيه وابن أمك اه . والقياس أنه لو لم يعرف للميت ذكورة ولا أنوثة يعبر بالمملوك ونحوه ، وأنه لو صلى على جمع معا يأتي فيه بما يناسبه ، فلو قال في ذلك اللهم هذا عبدك ؟ بتوحيد المضاف واسم الإشارة صحت صلاته كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى ، إذ لا اختلال في صيغة الدعاء . أما اسم الإشارة فلقول أئمة النحاة إنه قد يشار بما للواحد للجمع كقول لبيد :

ولقد شمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف ليبد

ولما مر عن الفقهاء من جواز التكدير في الأُنثى وعكسه على إرادة الشخص . وأما لفظ العبد فلأنه مترد مضاف لمعرفة يعم أفراد من أشير إليه ، وأما الصغير فسيأتي ما يقال فيه (ويقدم عليه) استحباباً : أى على الدعاء المأز (اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأثانا . اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام ، ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان) رواه أبو داود والترمذى وغيرهما ، وزاد غير الترمذى : لا نعلمنا أجره ولا

زوجها ما يعم لإبدال اللوات وإبدال الصفات اه . وإرادة إبدال اللوات مع فرض أنها لزويها في الدنيا فيه نظر ، وكذا قوله إذا قيل كيف وقد صح الخبر به وهو أن المرأة لآخر أزواجها ، روته أم الورداء لمعاوية لما خطبها بعد موت أبي الورداء ، ويؤخذ منه أنه فيمن مات وهي في عصمته ولم تزوج بعده ، فلن لم تكن في عصمة أحدهم موته احتمل القول بأنها تخير وأنها للثاني ، ولو مات أحدهم وهي في عصمته ثم تزوجت وطلقت ثم مات فهل هي للأول أو للثاني ؟ ظاهر الحديث أنها للثاني ، وقضية المدرك أنها للأول ، وأن الحديث محمول على ما إذا مات الآخر وهي في عصمته ، وفي حديث رواه جمع لكنه ضعيف المرأة مترا بما يكون لها زوجان في الدنيا فنموت ويموتان ويلتحلان الجنة لأيهما هي ؟ قال : لأحسهما خلقاً كان عندها في الدنيا اه حج بحروفه . وهل مثل الزوجة السرية أم لا ؟ وهل للسيد تعلق بأرقائه في الآخرة أم لا ؟ راجعه (قوله وأنت ما يعود إليها) خرج بما يعود إليها الضمير في وأنت خير منزل به فإنه راجع إلى الله فلا يؤتته ، ومن ثم قال حج : وليحذر من تأنيث به في منزل به فإنه كفر لمن عرف معناه وتعمده اه . وقد يقال في قوله كفر نظر لأنه يمكن رجوعه إلى الله على إرادة الذات والتأنيث فيه بالنظر لفظه ، فلعله أراد أنه كفر لمن قصد أن معناه مؤنت حقيق وتعمده ، ويقى ما لو قال : وأنت خير منزل بهم هل يضر أو لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لأن المعنى عليه صحيح بناء على أن التقدير : وأنت خير كرام منزل بهم : أى خير الكرام الذين ينزل الضمير عندهم وهو كقوله تعالى - وأنت خير الغافرين - (قوله فالمنجى التعبير بالمملوك) ومثله العبد على إرادة الشخص كما مر في الأُنثى (قوله أنه قد يشار الخ) قضيت أنه ذلك صائغ بلا تأويل بالمذكور أو نحوه ، لكن وقع في كلام غير واحد في مثله التأويل بالمذكور أو نحوه (قوله ويقدم عليه) قضيت أنه لو اقتصر على هذا الثاني لم يكف وهو لما مر من أنه يجب الدعاء للميت بخصوصه وأنه لا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات (قوله وصغيرنا وكبيرنا) أى يرفع الدرجات لأن المغفرة لاتستدعى سبق ذنب

(قوله ولما مر عن الفقهاء من جواز التكدير في الأُنثى وعكسه) كان مراده تظهير مامر الخ ، لكن صورة العكس لم تنقدم في كلامه ولا النسبة للفقهاء (قوله على إرادة الشخص) أى أو التسمية

تفتنا بعده . وقدم هذا لثبوت لفظه في مسلم وتضمنه الدعاء الميت ، بخلاف ذلك فإن بعضه مؤدى بالمعنى وبعضه باللفظ ، وتبع المصنف في الجمع بين الدعاءين المحور والشرح الصغير ولم يتعرض له في الروضة والجموع ، ولو جمع بين الثلاثة فظاهر أن الأفضل تقديم الأخير ، وصدق قوله فيه وأبدله زوجا خيرا من زوجته فيمن لا زوجة له ، وفي المرأة إذا قلنا بأنها مع زوجها في الآخرة وهو الأصح بأن يراد في الأول ما يعم الفعل والتقدير وفي الثاني ما يعم إبدال الذات وإبدال الهيئة (ويقول) استحبابا (في) الميت (الطفل) أو الطفلة والمراد بهما من لم يبلغ (مع هذا) الدعاء (الثاني) في كلاحه (اللهم اجعله) أى الميت بقسميه (فرطاً لأبويه) أى سابقا مهيناً مصالحهما في الآخرة (وسلفاً وذخراً) بالذال المعجمة شبه تقدمه لهما بشيء نفيس يكون أمامهما ملخراً إلى وقت حاجتهما له بشفاعته لهما كما صرح (وعظة) اسم مصدر بمعنى الوعظ أو اسم فاعل : أى واعظاً ، والمراد به وما بعده غايته

(قوله تقديم الأخير) هو قوله اللهم اغفر له وأزحه واعف عنه وعافه وأكرم نزله الخ (قوله وصدق قوله فيه) أى في الأخير (قوله ما يعم الفعل الخ) فيه أن فرض الكلام أنه لم تزوج في الدنيا فليس ثم إلا التقدير ، وقوله وفي الثاني ما يعم الخ فيه أيضاً أن الفرض أنها حيث كانت مع زوجها في الآخرة فلا معنى لإبدال الذات . وعبارة سم على حج جواباً عما يقرب من هذا في كلام حج مانصه : قوله يراد بإبدالها : أى بإبدال الزوجة مطلقاً لا الزوجة المذكورة ، وقوله ما يعم إبدال الذات : أى كما إذا قلنا إنها ليست لزوجها في الدنيا ، وقوله إبدال الصفات : أى كما إذا قلنا إنها لزوجها في الدنيا (قوله وإبدال الهيئة) أى الصفة (قوله ويقول استحباباً) مثله في شرح الروض وهو يقتضى جواز الاقتصاد على الدعاء الأول للطفل ، ويرد عليه أن الأول ليس فيه دعاء للميت بخصوصه بل لعموم المسلمين وهو غير كاف ، قلعل المراد أنه يستحب أن ما يأتي به متعلقاً بالميت وهو هذا الدعاء الثاني دون غيره ، فإن لم يأت به وجب الدعاء له بخصوصه بأى دعاء اتفق ، أو يقال : إن الطفل مستثنى من قولهم ييب الدعاء لخصوص الميت (قوله فرطاً لأبويه) قال الشيخ عميرة : أى يقول ذلك ولو تأخر موته عن أبويه أه سم على منبج (قوله شبه تقديمه لما الخ) مصدر مضاف لمفعوله : أى تقديم الداعي له عليهما حيث طلب كونه سابقاً ، وعبارة صبح شبه تقديمه عليهما الخ وهى ظاهرة (قوله ملخراً) هو بالذال المعجمة . قال في المصباح : ذخرتة ذخراً من باب نفع والاسم الذخر بالضم : إذا أعددت له وقت الحاجة إليه وأدخرتة على افتعلت مثله وهو ملخور وذخيرة أيضاً

(قوله وقدم هذا لثبوت لفظه في مسلم) الذى مر آنفاً هو روايته عن أبى داود والترمذى ، فالصواب حذف لفظ مسلم كما في عبارة شرح الروض التى هى أصل ما هنا (قوله وتضمنه الدعاء للميت) انظر ما مدخله في توجيه التقديم (قوله) فظاهر أن الأفضل تقديم الأخير) هو تابع في هذا التعبير لشرح الروض لكن الأخير في شرح الروض هو حديث مسلم الذى وسطه الشارح ، فالأخير هنا حديث أبى داود والترمذى . والحاصل أن مراده بالأخير حديث مسلم بدليل قوله وصدق قوله فيه الخ وإن لم يكن أخيراً في كلامه (قوله استحباباً عقب قول المصنف ويقول) أى يستحب أن يأتى بهذا اللفظ مع الدعاء المتقدم وإن كفى باللفظ آخر (قوله اسم مصدر) انظر هلا كان مصدراً ، غاية الأمر أنهم تصرفوا فيه بتعويض هاته عن واوه كوعد علة ووهب هبة (قوله أو اسم فاعل) صريح هذا السياق أنه معطوف على اسم مصدر ، وظاهر أنه ليس مراد ، بل المراد أنه اسم مصدر على ما مر فيه إما مراداً منه المصدر وإما مراداً منه اسم الفاعل مبالغة كزيد عدل فتأمل (قوله والمراد به وما بعده الخ) هذا إنما يحتاج إليه إذا تقدم موت أبويه ، أما إذا لم يموتا فلا يحتاج إلى إخراجهم عن ظاهره كما لا يخفى . وعبارة التحفة وفي ذكره : أى عظة كاعتبار

وهو الظفر بالمطلوب من الخير وثوابه ، فسقط التنظير في ذلك بأن الوعظ التذكير بالمواقب وهذا قد انقطع بالموت (واعتبارا وشعبا ونقل به موازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما) لأنه مناسب للحال ، وزاد في المجموع والروضة كأصلها على هذا ، ولا تقتضيها بعده ولا تحرمها أجرو ، وبأني فيه ما من من التذكير وضمه ويشهد للدعاء لهما ما في خبر المغيرة « والسقط يصل عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة » فيمكن في الطفل هذا الدعاء ولا يعارضه قولهم لا بد من الدعاء للميت بخصوصه كما مر لثبوت هذا بالنص بخصوصه . نعم لو دعا له بخصوصه كفى فلو شك في بلوغه هل يدعوا بهذا الدعاء لأن الأصل عدم البلوغ ، أو يدعوا له بالمغفرة ونحوها ؟ والأحسن الجمع بينهما احتياط . قال الأستاذي : وسواء فيما قاله لو مات في حياة أبويه أم بعدهما أم بينهما ، والظاهر في ولد الزنا أن يقول لأمه ويقتصر عليها فيما تقدم ولهذا قال الزركشي : عمله في الأبوين الحيين المسلمين ، فإن لم يكونا كذلك أتى بما يقتضيه الحال وهذا أولى . قال الأفرغى : فلو جهل إسلامهما فكالمسلمين بناء على الغالب والدار اه . والأحوط تعليقه على إيمانها لاسيا في ناحية يكثر الكفار فيها ، ولو علم كفرهما كتبعية الصغير للسائر حرم أن يدعوا لهما بالمغفرة والشفاعة ونحوها ، ولو علم إسلام أحدهما وكفر الآخر أو شك فيه ولو من ولديه لم يخف الحكم

اه . ويفهم من قوله وادّخرته على انفتحت أنه يجوز قراءته بالذال المهملة المشددة وهو الأكثر ، وبالذال المعجمة لأن ما كان على وزن افعل وفاءه ذال معجمة قلبت تاؤه ذالا مهملة وقلب الذال المعجمة ذالا مهملة وإدغامها في الذال المهملة المبدلة من التاء وقلب الذال المبدلة من التاء ذالا معجمة وإدغام الأولى فيها (قوله فسقط التنظير في ذلك) أي في قوله وعظة (قوله على قلوبهما) يأتي فيه ما تقدم من الجواب عن قول المصنف وعظة الخ إن كانا ميتين (قوله فيمكن في الطفل لهذا الدعاء) - خلافا للنج (قوله بالنص بخصوصه) أي على أن قوله اجعله فرطا الخ حيث كان معناه : أي سابقا مهيبا لمصالحهما في الآخرة كان دعاء له بخصوصه لأنه لا يكون كذلك إلا إذا كان له شرف عند الله يتقدم بسببه لذلك (قوله أو يدعوا له بالمغفرة) هذا ظاهر حيث لم يرد الجمع بينهما (قوله والأحسن الجمع بينهما) أي فلو لم يأت بهذا الأحسن فينبغي أن يختار الدعاء له بالمغفرة لاحتمال بلوغه (قوله ويقتصر عليه فيما تقدم) لعله كما تقدم (قوله ولهذا قال الزركشي) أي ولكونه يقتصر على الأم في ولد الزنا (قوله وهذا أولى) من مر (قوله لم يخف الحكم بما مر) أي من أنه يدعوا للمسلم منهما ويعلق الدعاء على الإسلام فيمن شك فيه ثم ماقرر كله فيما لو علم إسلام الميت أو ظن ، فلو شك في إسلامه كالماليك الصغير حيث شك في أن السائر لم مسلم فيحكم بإسلامهم تبعا له أو كافر فيحكم بكفرهم تبعا له ، فقال حج : يحتمل أن يصل عليه احتياطاً ، ويحتمل وهو الأقرب أن لا يصل اه . وقد يقال : بل الأقرب أنه يصل ويعلق النية كما لو اخطأ مسلم وكافر إلا أن يفرق بأن في مسألة الاختلاط بتحققنا وجوب الصلاة وشكنا في عين من يصل عليه ، بخلاف هنا فلانا شكنا في وجوب الصلاة بل في صحتها والأصل بقاء الكفر ، ويؤيد ما قلناه قول الشارح الآتي بعد قول المصنف الآتي : ولو اخطأ

وقد ماتا أو أحدهما قبله نظر ، إذ الوعظ التذكير بالمواقب كاعتبار أو هذا قد انقطع بالموت ، فإن أريد بهما غايتهما من الظفر بالمطلوب اتجه ذلك انتهت (قوله وأفرغ الصبر على قلوبهما) قال في التحفة هذا لا يأتي إلا في سبي (قوله لثبوت هذا) يعني مطلق الأمر بالدعاء لوالديه الشامل لهذا الدعاء ، وإلا فخصوص هذا الدعاء لم يرد (قوله وهذا أولى) حينئذ فلا حاجة لما قلناه في تأويل عظة واعتبارا ، ومراده أنه أولى مما قاله الأستاذي وإن كان في سياقه صعوبة ، وعجاجة شرح الروض : قال الأستاذي : وسواء فيما قاله مات في حياة أبويه أم لا ، لكن

ما مر ، بخلاف من ظن إسلامه ولو بقرينة كالدار فيما يظهر من اضطراب (و) بقول استحبابا (في) التكبيرة (الرابعة اللهم لا تحرمنا) بفتح المثناة القوية وبهمزة (أجرة) أى أجر الصلاة عليه أو أجر مصيبته فإن المسلمين في المصيبة كالشيء الواحد (ولا تفتنا بعده) أى بالابتلاء بالمعاصي ، وزاد في التنبيه تبعا لكثير : واغفر لنا وله ، ويسن له أن يطول الدعاء بعد الرابعة وحده أن يكون كما بين التكييرات كما أفاده الحديث الوارد فيه . نعم لو خشى تغير الميت أو انفجاره لو أتى بالسنن فالقياس كما قال الأذرى اقتصاره على الأركان (ولو تخلف المقتدى) عن إمامه بالتكبير (بلا عذر فلم يكبر حتى كبر إمامه) تكبيرة (أخرى) أو شرع فيها (بطلت صلاته) إذ المتابعة لا تظهر في هذه الصلاة إلا بالتكييرات ، فيكون التخلف بها فاحشا كالتخلف بركمة ، وأفهم قوله حتى كبر إمامه أخرى عدم بطلانها فيما لو لم يكبر الرابعة حتى سلم الإمام . قال ابن العباد : والحكم صحيح لأنه لم يشغل عنها حتى أتى الإمام بتكبيرة أخرى ، بل هذا مسبوق ببعض التكييرات فيأتى بها بعد السلام ، وأيده في المهمات بأنه

مسلّمون بكفّار الخ ، ولو تعارضت يبتان بإسلامه وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه إن كان مسلما (قوله كالدار فيما يظهر) سبقه إليه حج (قوله واغفر لنا وله) أى ولو صغيرا لأن المغفرة لا تستدعى سبق ذنب (قوله كما بين التكييرات) أى الثلاثة المتقدمة ، وظاهره حصول السنة ولو بتكرير للأدعية السابقة . وقال حج : قبل وضابط التطويل أن يليقها بالثانية لأنها أخف الأركان اهـ . وهو تحكم غير مرضى ، بل ظاهر كلامهم لحاقها بالثالثة أو تطويلها عليها .

[فائدة] - سن عن قراءة - ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان - الآية في رابعة الجنائز هل له أصل معتبر أم يقال لا بأس بها للمناسبة ، وكذلك قراءة الباقيات الصالحات عند المرور على القبر وكونها كفارة لإثم مروره عليه هل له أصل أيضا أم لا ؟ فأجاب بقوله جميع ما ذكر فيه لا أصل له ، بل ينفي كراهة قراءة الآية المذكورة في الرابعة كما تكره القراءة في غير القيام من بقية الصلوات ، وقول السائل عند المرور على القبر إن أراد الشيء عليه فهو مكروه لا إثم فيه ، أو مجذاه فلا كراهة ولا إثم ، فأى إثم في المرور حتى يحتاج لرفعه ؟ اهـ . فتاوى حج . وقوله وكلا قراءة الباقيات : أى ذكر الآية المشتملة على قوله الباقيات وهى قوله - المال والبنون زينة الحياة الدنيا - الخ ، ويحتمل وهو الظاهر أن المراد بالباقيات الصالحات قول سبحان الله والحمد لله الخ (قوله كما قال الأذرى) أى بل يجب ذلك إن غاب على ظنه تغييره بالزيادة (قوله فلم يكبر حتى كبر إمامه) لو كبر المأموم مع تكبير الإمام الأخرى اتجه الصحة ولو شرع مع شروعه فيها ، ولكن تأخر فراغ المأموم هل تقول بالصحة أم بالبطلان ؟ هو محل نظر اهـ عمرة . أقول : الأقرب الأول لأنه صدق عليه أنه لم يتخلف حتى كبر إمامه أخرى ، وأن ذلك لا يتحقق إلا بتمام الإمام التكبير قبل شروع المأموم فيه (قوله تكبيرة أخرى) وظاهر أن الأخرى لا تتحقق إذا كان معه في الأولى إلا بالتكبيرة الثالثة فإن المأموم يطلب منه أن يتأخر عن تكبير الإمام فإذا قرأ الفاتحة معه وكبر الإمام الثانية لا يقال سبقه بشيء (قوله بل هذا مسبوق ببعض التكييرات) ولو كبر الإمام الثانية عقب إحرام المسبوق بحيث لم يدرك قبل تكبير الإمام الثانية زمنا يسع شيئا من الفاتحة سقطت عنه وإن قصد عند إحرامه تأخيرها ، ولا عبرة بهذا القصد إذ لم يدركها في محلها الأصلي ، ولو أدرك المسبوق زمنا يسع

قال الزركشى : محله في الأيوين الحيين المسلمين الخ (قوله وحده أن لا يكون كما بين التكييرات) الظاهر أن المراد أن لا يطوله إلى حد لا يبلغه ما بين تكبيرتين من أى التكييرات ، ويبعد أن يكون المراد جملة ما بين التكييرات فلا يرجع

لا يجب فيها ذكر فليست كالركعة ، بخلاف ما قبلها خلافا لما في التمييز من البطلان ، فإن كان ثم عذر كبطء قراءة أو نسيان أو عدم سماع تكبير أو جهل لم تبطل بتخلفه بتكبيره فقط بل بتكبيرتين كما اقتضاه كلامهم ، ولو تقدم على إمامه بتكبيره عمدا بطلت صلاته بطريق الأولى ، إذ التقدم أفصح من التخلف خلافا لبعض المتأخرين (ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وإن كان الإمام في) تكبيره (غيرها) كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، أو الدعاء لأن ما أدركه أول صلاته فيراعى ترتيبها (ولو كبر الإمام أخرى قبل شروعه في الفاتحة) بأن كبر عقب تكبيره (كبر معه وسقطت القراءة) عنه كما لو ركع الإمام عقب تكبير المسبوق فإنه يركع معه ويتحملها عنه (وإن كبرها وهو في الفاتحة تركها وتابعه في الأصح) كما لو ركع الإمام والمسبوق في أثناء الفاتحة ، ولا ينافي هذا ما مر من عدم تعيينها بعد الأولى لفوات عملها الأصلي هنا ، إذ الأكل قراءتها فيها فتحملها عنه الإمام ، ولو سلم الإمام عقب تكبيره المسبوق لم تسقط عنه القراءة وتقدم في المسبوق في نظير ما هنا أنه من اشتغل بافتتاح أو تمؤد تخلف وقرأ بقدره وإلا تابعه ولم يذكرها هنا . قال في الكفاية : ولا شك في جريانه هنا بناء على نذب التعمد : أي على الأصح والافتتاح على مقابله ، وقد صرح بما قاله القوراني ، وشرحه أنه إذا اشتغل بالتعمد فلم يفرغ من الفاتحة حتى كبر الإمام الثانية أو الثالثة لزمه التخلّف للقراءة بقدر التعمد ، ويكون متخلفا بعذر إن غاب على ظنه أنه يدرك الفاتحة بعد التعمد وإلا فغير معلور ، فإن لم يتمها حتى كبر الإمام الثالثة بطلت صلاته ، ومقابل الأصح يتخلف ويتمها على ما مر نظيره في كتاب الجماعة (وإذا سلم الإمام تدارك المسبوق) وجوبا (بأى التكميرات بأذكارها) وجوبا

نصف الفاتحة قصد تأخيرها إلى الثانية مثلا فهل تكفيه قراءة نصفها بعد الثانية أو لابد من جميعها لتمكنه منه ؟ فيه نظر ، وينبغي أن يكفيه نصفها لأنه الذي أدركه في عمله الأصلي فهو الواجب عليه ليأتمل سم . وقوله وإن قصد النح هذا قد يخالف ما في المحامية العليا عن الجرجري ، ولعل هذا أوجه اه سم على بهجة (قوله خلافا لما في التمييز) اسم كتاب للبارزي (قوله لم تبطل بتخلفه بتكبيره فقط بل بتكبيرتين) قال سم على حج بعد كلام طويل ما حاصله : إنه لا يتحقق ذلك إلا بعد الشروع في الرابعة ، وهذا جرى حج على عدم البطلان مطلقا قال : لأنه لو تخلف بجميع الركعات ناسيا لم يضر فهذا أولى ، وصارته : أما إذا تخلف بعذر كنسيان وبطء نحو قراءة وعدم سماع تكبير وكلما جهل عذر به فيها يظهر فلا بطلان فيراعى نظم صلاة نفسه ، إلى أن قال : وقع لشارح أن الناسي يقتصر له التأخير بوحدة لا بثلتين ، وذكره شيخنا في شرح منهجه وغيره مع التبري منه فقال على ما اقتضاه كلامهم اه . والوجه عدم البطلان مطلقا لأنه لو نسي فتأخر عن إمامه بجميع الركعات لم تبطل صلاته فهذا أولى اه . ويمكن حل النسيان على نسيان القراءة وحينئذ فلا اعتراض (قوله ولو تقدم على إمامه بتكبيره) أي قصد بها تكبيره الركن أو أطلق ، فإن قصد بها الذكر المجرد لم يضر كما لو كرر الركن القولي في الصلاة (قوله خلافا لبعض المتأخرين) مراده حج (قوله وهو في الفاتحة تركها) أي فلو اشتغل بأكمال الفاتحة فتخلف بغير عذر ، فإن كبر إمامه أخرى قبل متابعتها بطلت صلاته .

[فرج] يجوز الاستخلاف في صلاة الجنائز بشرطه هر اه سم على منهج . أقول : ولعل شرطه عدم طول الفصل (قوله ويكون متخلفا بعذر) وينبغي أن يكون من العذر ما لو ترك المأموم المواظ للقرعة في الأولى ،

(قوله بل بتكبيرتين) هذا ظاهر في بطله القراءة بخلاف ما بعده (قوله لزمه التخلّف الخ) انظر هلا بطلت صلاته بالتخلف بتكبيرتين نظير ما مر في بطله القراءة وما ذكر معه مع استواء الجميع من حيث العذر كما مر في الجماعة (قوله وجوبا) أي بالنسبة للتكميرات ، وقوله بعد ذلك وجوبا في الواجب ونوبا في المنسوب : أي بالنسبة

في الواجب وندبا في المندوب كما يأتي في الركعات بالقراءة وغيرها وخالفت تكبيرات العيد حيث لا يأتي بما فاتته منها ، فإن التكبير هنا بمنزلة أفعال الصلاة فلا يمكن الإخلال بها وفي العيد سنة فسقطت بفوات محلها (وفي قول لا يشترط الأذكار) بل يأتي ببقية التكبيرات نسقا لأن الجنائزة ترفع بعد سلام الإمام فليس الوقت وقت تطويل ، وادعى المحب الطبري أن عمل الخلاف عند رفع الجنائزة ، فإن اتفق بقاؤها لسبب ما أو كانت على غائب فلا وجه للخلاف بل يأتي بالأذكار قطعاً . قال الأذري : وكأنه من تفقّه وإطلاق الأصحاب يفهم عدم الفرق اهـ . وهذا هو الأوجه وعلى الأول يستحب أن لا ترفع الجنائزة حتى يتم المسبوق ما فاتته ، فإن رفعت لم يضر وإن حوكت عن القبلة ، بخلاف ابتداء عقد الصلاة لا يحتمل فيه ذلك والجنائزة حاضرة لأنه يحتمل في الدوام مالا يحتمل في الابتداء ، ذكره في المجموع ، وقضيته أن الموافقة للمسبوق في ذلك . ولو أحرم على جنازة يمشی بها وصلى عليها بنجاز بشرط أن لا يكون ما بينهما أكثر من ثلثائة ذراع كما سيأتي ، وأن يكون محاذيا لها كالمأموم مع الإمام على القول بذلك المسار في صلاة الجماعة ، ولا يضر المشي بها كما لو أحرم الإمام في سريره وحمله إنسان ومشى به فإنه يجوز ، كما تجوز الصلاة خلفه وهو في سفينة سائرة ، قاله ابن العماد وغيره (ويشترط) في صلاة الجنائزة (شروط) غيرها من (الصلاة) كستر وطهارة واستقبال لأنها تسمى صلاة فكانت كغيرها من الصلوات ، ولها شروط أخر تأتي كتقديم طهر الميت (لا الجماعة) بالرفع فلا تشترط فيها كالمكتوبة بل تستحب لخبر مسلم و ما من رجل يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا إلا شفّعهم الله فيه و وإنما صلت الصحابة على النبي صلى الله عليه وسلم أفرادا كما رواه النبي . قال الشافعي : لعظم أمره وتنافسهم في أن لا يتولى الصلاة عليه أحد . وقال غيره : لأنه لم يكن قد تعين إمام يوم القوم ، فلو تقدم واحد في الصلاة لصار مقبلا في كل شيء وتعين للخلافة ، ومعنى

وجمع بينها وبين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية فكبر الإمام قبل فراغه منهما فتختلف لإتمام الواجب عليه (قوله وإطلاق الأصحاب يفهم عدم الفرق) أي بين الرفع وعلمه في جريان الخلاف (قوله وعلى الأول يستحب الخ) أي والمخاطب بذلك الولي فيأمرهم بتأخير الحمل ، فإن لم يتفق من الولي أمر ولا نهى استحب التأخير من المباشرين للحمل ، فإن أرادوا الحمل استحب للأحد أمرهم بعدم الحمل اهـ (قوله لم يضر وإن حوكت عن القبلة) قال حجج : ما لم يزد ما بينهما على ثلثائة ذراع أو يحل بينهما حائل مضر في غير المسجد (قوله بشرط أن لا يكون الخ) قضية هذا تخصيص ذلك بوقت الإحرام ، ومفهومه أنه إذا زادت المسافة على ذلك بعد الإحرام لم يضر ، وقد يشعر كلام حجج بخلافه حيث قال : والمشي بها قبل إحرام المصلّي وبعبه وإن حوكت عن القبلة . ما لم يزد ما بينهما على ثلثائة ذراع أو يحل الخ (قوله أكثر من ثلثائة ذراع) أي بقينا ، وعليه فلو شك في المسافة هل تزيد على ذلك أو لا لم يضر لأن الأصل عدم التقدم (قوله وأن يكون محاذيا لها) بأن لا يتحول عن القبلة (قوله على القول بذلك) أي القول المرجوح (قوله شروط غيرها الخ) سكت المصنف عما يطلب من غير الأركان والشروط . وقال حجج : وظاهر أنه يكره من كل ما مرّ لها : أي القدوة والصلاة بما يتأتى بحجته هنا أيضا . نعم بحث بعضهم أنه يسن هنا النظر للجنائزة ، وبعضهم النظر لحمل السجود لو فرض أخذنا من بحث البلقيني ذلك في الأعمى والمصلّي في ظلمة ، وهذا هو الأوجه وذلك لأنها صلاة اهـ (قوله لخبر مسلم ما من رجل) ذكر الرجل مثال (قوله فيقوم على جنازته) أي بأن يصلوا عليه (قوله لا يشركون بالله شيئا) ظاهره وإن لم يكونوا عدولا وفضل الله واسع (قوله قال الشافعي لعظم أمره الخ) قد يقال : يشكل على كلا الجوابين ما تقرر أن الولي أولى

للأذكار (قوله وقال غيره : لأنه لم يكن قد تعين إمام الخ) الظاهر أن الذي قاله هذا الغير علة للتناقض الذي

صلوا أفرادا ، قال في الذقات : أى جماعات بعد جماعات ، وقد حصر المصلون عليه صلى الله عليه وسلم فإذا هم ثلاثون ألفا ومن الملائكة ستون ألفا لأن مع كل واحدة ملكين . وما وقع في الإحياء من أنه صلى الله عليه وسلم مات عن عشرين ألفا من الصحابة لم يحفظ القرآن منهم إلا ستة اختلف في اثنين منهم ، قال الدميري : لعل أراد عشرين من المدينة ، وإلا فقد روى أبو زرعة الموازى أنه مات عن مائة ألف وأربعة وعشرين ألفا كلهم له حصة وروى عنه وسمع منه (ويسقط فرضها بواحد) لحصول الفرض بصلاته ولأن الجماعة لا تشترط فيها فكذلك العدد كغيرها ، وشمل ذلك الصبي المميز مع وجود الرجال لأنه من جنسهم ولأنه يصلح أن يكون إماما لهم ، وفارق ذلك عدم سقوط الفرض به في رد السلام بأن السلام شرع في الأصل للإعلام بأن كلا منهما سالم من الآخر وآمن منه ، وأمان الصبي لا يصلح بخلاف صلاته (وقيل يجب) لسقوط فرضها (اثنان) أى فعلهما (وقيل ثلاثة) لخبر الدارقطني « صلوا على من قال لا إله إلا الله » وأقل الجمع اثنان أو ثلاثة (وقيل) يجب (أربعة) كما قيل بوجود ذلك العدد في حاملها لما في أقل منها مما قد يتولد منه الإزراء أو الضرر وفي المجموع عن الأصحاب لو صلى على

إمامها ، وقد كان الولي موجودا كعنه العباس رضى الله عنه ، وقد يجاب عن ذلك بالنسبة للجواب الثانى بأن عادة السلف جرت بتقديم الإمام على الولي فخرجوا على هذه العادة بالنسبة له صلى الله عليه وسلم فاحتجوا إلى التأخير إلى تعيين الإمام ، وفيه نظر . وقوله قد تعين ولعل وليه كعنه العباس إنما لم يؤمهم مع أن الحق له خوفا من أن يتوهم أنه إمام فرما ترتب على ذلك فتنة انتهى سم على بهجة (قوله ويسقط فرضها بواحد) ويؤذى الواحد وإن لم يحفظ الفاتحة ولا غيرها ووقف بقدرها ولو مع وجود من يحفظها فيها يظهر ، لأن المقصود وجود صلاة صحيحة من جنس المخاطبين وقد وجدت اه حج . وبقي ما لو كان لا يحسن إلا الفاتحة فقط هل الأولى أن يكررها أو لا ؟ فيه نظر ، والأقرب بل والمتعين الأول لقيامها مقام الأدعية .

[فرغ] قال هـ : إذا كان الميت في عملية مسمرة عليه لاتصح الصلاة عليه كما لو كان الإمام في عمل بينه وبين المأموم باب مسمر ، فإن لم تكن مسمرة ولو بعض ألواحها التي تسع خروج الميت منه صحت الصلاة اه فأوردت عليه أنها إذا لم تكن مسمرة كانت كالباب المردود بين الإمام والمأموم فليجب أن لاتصح الصلاة مع ذلك كما لا يصح الاقتداء مع ذلك ، بل قضية ذلك امتناع الصلاة على امرأة على تابوتها فبه فتكلف الفرق بأن من شأن الإمام الظهور ومن شأن الميت السر اه فليتأمل جدا اه سم على منهج . وقول سم ما لم تكن مسمرة شمل ما لو كان بها شداد ولم تحل ، وهو ظاهر إن لم تكن السحلية على نجاسة أو يكن أسفلها نجسا وإلا وجب الحل ، وقضيته أنه لو كان الميت في بيت مغلق عليه في غير المسجد وصلى عليه وهو خارج البيت الضرر وهو ظاهر للحيلولة بينهما (قوله وأقل الجمع)

ذكره الشافعي لا قول مقابل له فتأمل (قوله أى جماعات بعد جماعات) لعل معناه أنهم كانوا يجتمعون جماعة بعد جماعة لكن يصلى كل واحد وحده من غير إمام حتى يلاثم ما قبله فتأمل (قوله لأن مع كل واحد ملكين) ظاهر أن الحظظة يشاركون في العمل فليراجع (قوله كلهم له حصة وروى عنه وسمع منه) أى أما من ثبت له الصبغة بمجرد الاجتماع أو الرواية فمن المعلوم أنهم أضعاف هذا العدد ، لما هو معلوم بالضرورة من امتناع كون الذين اجتمعوا به صلى الله عليه وسلم في هذه المدة المستطيلة خصوصا مع أسفاره وانتقالاته من المسلمين قاصرا على هذا ، فالواحد منا يتنى أن أن يجتمع بنحو هذا العدد أو أكثر منه في العام الواحد ، وخرج بقوله مات عن مائة ألف الذين ماتوا في حياته صلى الله عليه وسلم عن سمع وروى فهم كثير أيضا فتدبر (قوله وأقل الجمع اثنان أو ثلاثة)

الجنابة عدد زائد على المشروط وقعت صلاة الجميع فرض كفاية (ولا يسقط) فرض صلاتها (بالنساء وهناك رجال في الأصح) أو رجل أو صبي لم يميز لأنه أكل منهن ودعاؤه أقرب إلى الإجابة ولأن في ذلك استهانة بالبيت ، والأوجه أن المراد بحضوره : وجوده في محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا في دون مسافة القصر ، والثاني يسقط بين لصحة صلاتهن وجماعتهن ، فإن لم يكن هناك ذكر : أى ولا خنثى فيها يظهر وجبت عليهن وسقط الفرض بهن ، وتسبب لهن جماعة كما في غيرها من الصلوات . قاله المصنف خلافا لما في العدة ، والخنثى كالمرأة . لا يقال : كيف لا يسقط بالمرأة وهناك صبي يميز مع أنها مخاطبة به دونه لأننا نقول : قد يخاطب الشخص بشيء ويتوقف فعله على فعل شيء آخر ، لأسباب فيها يسقط عنه الشيء بفعل غيره فلا يخاطب به خطاب فرض ولا يسقط بفعلهن ، وإنما يجب عليهن أمره بها كما يجب على ولي الطفل أمره بالصلاة ونحوها ، كذا أفاده الوالد رحمه الله تعالى ، خلافا لابن المقرئ في شرح إرشاده حيث ذهب إلى إجزاء صلاتهن معلا له بعدم توجه الخطاب له . وقضية قولهم : إن الخنثى كالمرأة أنه لو اجتمع معها سقط الفرض بصلاة كل منهما ، وهو ظاهر في صلاته دون صلاتها لاحتمال ذكوره كما مر ، وبذلك صرح ابن المقرئ في شرح إرشاده فقال : وإن صلى سقط الفرض عنه وعن النساء ، وإذا صلت المرأة سقط الفرض عن النساء ، وأما عن الخنثى فقياس المذهب بأبي ذلك اهـ . وهو

أى الذى دلّت عليه الواو في صلوا الخ (قوله وهناك رجال) عبارة شرح الهجة : وصلاتهن وصلاة الصبيان مع الرجال أو بعدهم تقع نفلا لأن الفرض لا يتوجه عاينهم اهـ . وكتب عليه سم قوله أو بعدهم قد يدل على امتناع صلاتهن وصلاة الصبيان قبل الرجال فليراجع فإنه لا يبعد عدم الامتناع . وقوله تقع نفلا قضيته أنهم لا يتوون الفرضية ، وأما إذا توجه الفرض على النساء لعدم الرجال فينبغي أن ينوين الفرضية فليتأمل ، لأن قوله قضيته أنهم لا يتوون الخ يحتمل أن يجرى في نيتهن إياها ما قيل في صلاة الصبي الخمس بجامع عدم الوجوب فيها لكن تقدم في الشارح أنه لا بد من نيتهن الفرض ولو مع الرجال وإن وقعت صلاتهن نفلا ، بخلاف الصبي لا يجب عليه نية الفرضية إذا صلى معهم كما تقدم بالمأمش أيضا ، ولعل الفرق بينهما أن النساء من جنس المكلفين بخلافه (قوله وجوده في محل الصلاة) أى بمحل الصلاة وما ينسب إليه كخارج السور القريب منه أخذما مما يأتي عن الواو صحيح ، ومراده بما يأتي عن الواو ما سيأتى في كلام الشارح من قوله فلو كان الميت خارج السور الخ (قوله ولا خنثى) وقع السؤال عما لو تعددت الخنثا في محل وفقدت الرجال هل يكفي في سقوط الطلب صلاة واحد أم تجب صلاة الجميع لاحتمال أن المتخلف ذكر ؟ فيه نظر ، والظاهر الثاني لعمالة المذكورة ، وفيه قول الشارح الآتى دون صلاتها لاحتمال ذكوره الخ (قوله وإذا صلت المرأة سقط الفرض) أى فلم يأثم ، والقياس أنه يجب على الخنثى أو غيره من الرجال إذا حضر بعد الدفن أن يصلي على القبر لعدم سقوط الصلاة بفعل النساء لاحتمال

فهو دليل للقولين على التوزيع (قوله مع أنها مخاطبة به) أى في الجملة أخذما مما يأتي (قوله لأننا نقول قد يخاطب الشخص بشيء ويتوقف فعله) أى فعله المسقط للفرض فلا يثنأى ما يأتي (قوله كما أفاده الوالد) يعنى قوله وإنما يجب عليهن أمره وإلا فما قبله عبارة شرح الروض (قوله سقط الفرض عن النساء) قضيته أنهن مخاطبات مع وجود الخنثى ، ويعارضه قول الشارح المأر ، فإن لم يكن هناك ذكر : أى ولا خنثى فيها يظهر وجبت عليهن ، إذ مفهومه أنها مع وجوده لا يجب عليهن . ولعل كلام شرح الإرشاد مبني على كلام المتقدم ، على أنه قد يقال : إن كان مبني على أنهن مخاطبات بالفرض . فالقياس سقوط الفرض بهن حتى عن الخنثى ، وإن كن غير مخاطبات فلا وجه لقوله سقط الفرض عن النساء إلا أن يقال : راعينا احتمال المذكورة في حالة واحتمال الأنوثة في أخرى

كما قال احتياطاً للفرس (ويصل على الغائب عن البلد) ولو في مسافة قريبة دون مسافة القصر وفي غير جهة القبلة والمصل مستقبلاً لأنه صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي بالمدينة يوم موته بالحبشة رواء الشيخان ، وذلك في رجب سنة تسع ، فإن قيل : لعل الأرض زويت له صلى الله عليه وسلم حتى رآه . أجيب عنه بوجهين : أحدهما أنه لو كان كذلك لنقل ، وكان أولى بالنقل من الصلاة لأنه معجزة ، والثاني أن رؤيته إن كانت لأن أجزء الأرض تداخلت حتى صارت الحبيشة بباب المدينة لوجب أن تراه الصحابة أيضاً ولم ينقل ، وإن كانت لأن الله خلق له إدراكاً فلا يتم على مذهب الخصم لأن البعد عن الميت عنده يمنع صحة الصلاة وإن رآه ، وأيضاً وجب أن تبطل صلاته الصحابة ، وقد أجمع كل من أجاز الصلاة على الغائب بأن ذلك يسقط فرض الكفاية إلا ما حكى عن ابن القطان ، وظاهر أن عمل السقوط بها حيث علم بها الحاضرون . قال الأذري : وينبغي أنها لا تجوز على الغائب حتى يعلم أو يظن أنه قد غسل : أي أو يم بشرطه . نعم لو علق النية على طهره بأن نوى الصلاة عليه إن كان قد طهر فالأوجه الصفة كما هو أحد احتمالين للأذري ، أما الحاضر بالبلد وإن كبرت فلا يصل عليه لتيسر الحضور ، وشبهه بالقضاء على من بالبلد مع إمكان احضاره ، فلو كان الميت خارج السور قريباً منه فهو كداخله ، نقله الزركشي عن صاحب الوافي وأقره : أي لأن الغائب أن المقابر تجعل خارج السور ، وعبارته : من كان خارج السور إن كان أهله يستعير بعضهم من بعض لم تجز الصلاة على من هو داخل السور للخارج ولا العكس هـ . ولو تقرر على من في البلد الحضور لحبس أو مرض لم يبعد جواز ذلك كما بحثه الأذري ، وجزم به ابن أبي الدم في المحبوس لأنهم قد علوا المنع بتيسر الذهاب إليه ، وفي معناه إذا قتل إنسان ببلد وأُخفي قبره عن الناس والأوجه في القرى المتقاربة جداً أنها كالقرية الواحدة ، ولو صلى على من مات في يومه أو سنته وظهر في أقطار الأرض جاز وإن لم يعرف حينهم بل تسن لأن الصلاة على الغائب جائزة وتعينهم غير شرط (ويجب

ذكورة الخنثى (قوله ويصل على الغائب) هل يشمل الأنبياء فتجوز صلاة الغيبة عليهم كما تجوز صلاة الحضور عليهم أم لا ويفرق بينها وبين الصلاة على القبر ؟ فيه نظر ، والقلب للجواز أميل وإن قال هر بالمنع .

[فرع] لو بعد الميت عن المصل بأن كان على مسافة القصر فأكثر مثلاً ، لكن كان المصل يشاهده كالحاضر عنده كرامة له فهل تصح صلاته عليه من البعد لأنه غائب والمراد بالغائب البعيد ، أو لاتصح مع ذلك لأنه أوفى بحكم الحاضر لمشاهدته ؟ فيه حاضر نظر ، والمتجه عنى الأول وإن أجاب هر فوراً بالثاني اه سم على بهجة . والمراد الأنبياء الذين يكون المصل من أهل فرضها وقت موتهم كسيدنا عيسى والخضر عابها الصلاة والسلام . أقول : وقد يؤيد ما استوجهه سم بصلاته صلى الله عليه وسلم والصحابة معه على النجاشي وإن رفع له حتى رآه في محله على القول به لأن ذلك لا يصير حاضراً (قوله وكان أولى بالنقل) أي ينقله وروايته إلينا (قوله لتيسر الحضور) المتجه أن المعتبر المشقة وعلمها فحش الحضور ولو في البلد لكبرها ونحوه سمحت ، وحيث لا ولو خارج السور لم تصح اه سم على حجج . وقد يفيداه قوله ولو تقرر الخ ، ومنه أيضاً يستدل أن العبرة في المشقة بالنسبة لمريد الصلاة كما يفهم من التمثيل للعلل بالمرض (قوله قريباً منه) قال حجج : ويؤخذ ضبط القرب هنا بما يجب الطلب منه في التيمم ، وهو متجه إن أريد به حد الفوت لا القرب (قوله ولو صلى على من مات في يومه أو سنته الخ) هل يدخل من في البلد تبعاً ، وقد ينقاس عدم النحول لأنه لاتصح الصلاة عليه إلا مع حضوره اه سم على بهجة . ومحله أيضاً أخذاً مما مر له مالم تشق الصلاة عليهم في قبورهم وإلا شأهم لأنه يجوز لإفرادهم بالصلاة عليهم مع غيبتهم فشمول صلاته لهم أولى (قوله وإن لم يعينهم) وأشمل من ذلك أن ينوى الصلاة على من تصح

تقديمها (على الصلاة) تأخيرها عن الفسل أو التيمم عند وجود مسوغه ، فلو دفن من غير صلاة أتم الدافنون والرايون بدفنه قبلها لوجب تقديمها عليه إن لم يكن ثم حذر ، ويصلى على قبره لأنه لا ينشئ للصلاة عليه كما يؤخذ من قوله (وتصح بعده) أى بعد الدفن للاتباع في خبر الصحيحين بشرط أن لا يتقدم على القبر كما سيأتى في المسائل المثورة ، ويسقط القرض بالصلاة على القبر على الصحيح (والأصح تخصيص الصحة) أى صحة الصلاة على الغائب والقبر (بمن كان من أهل) أداء (فرضها وقت الموت) دون غيره لأن غيره متنفل وهذه لا يتنفل بها . قال الزركشى : معناه لاتفضل مرة بعد أخرى : وقال فى المجموع : معناه أنه لا يجوز الابتداء بصورتها من غير جنازة ، بخلاف صلاة الظهر يؤتى بصورتها ابتداء بلا سبب ، ثم قال : لكن ما قالوه ينتقض بصلاة النساء مع الرجال فإنها نافلة لمن مع حصتها ، ولو أعيدت وقعت نافلة خلافا للقاضى ، ولعله مستثنى من قولهم : إن الصلاة إذا لم تكن مطلوبة لاتنقد على أنه يمكن الجواب عن ذلك بأن عمل كلامهم إذا كان عدم الطلب لها لذاتها ، وهنا ليس كذلك بل لأمر خارج وهو امتياز هذه الصلاة عن غيرها وهو أنه لا يتنفل بها . أما لو صلى عليها من لم يصل أولا فإنها تقع له فرضا . وقد اعترض ابن العباد كلام المجموع فى قوله بخلاف الظهر بأنه خطأ صريح ، فإن الظهر لا يجوز للإنسان ابتداء فله من غير سبب لأنه تعاطى عبادة لم يؤمر بها وهو حرام . والأسباب التى تؤدى بها الظهر ثلاثة : الأداء والقضاء والإعادة ، ورده الوالد رحمه الله تعالى بأن ما قاله هو الخطأ الصريح لخطئه فى فهم كلام المصنف ، وإنما يريد ما قاله لو قال فى المجموع يؤدى بها ، وقضية اعتبار كونه من أهل القرض يوم الموت منع الكافر والخافض يومئذ ، وهو كذلك كما صرح به المتولى وهو ظاهر كلام الأصحاب ، واعتبار الموت يقتضى أنه لو بلغ أو أفاق بعد الموت وقبل الفسل لم يعتبر ذلك ، والصواب خلافه لأنه لو لم يكن ثم غيره لزمته الصلاة اتفاقا ، وكذا لو كان ثم غيره فترك الجميع فإنهم يأثمون ، بل لو زال المانع بعد الفسل أو بعد الصلاة عليه وأدرك زمنا تمكن فيه الصلاة كان كذلك ، وحيث لا فينبى الضبط بمن كان من أهل فرضها وقت الدفن فلا يرد ما قيل ، وعلم من ذلك جواز الصلاة على القبر أبدا بشرط الذى ذكرناه ، ولا يتقيد بثلاثة أيام ولا بمدة بقائه قبل بلاته ولا

صلاته عليه من أمات المسلمين فيشمل من مات من بلوغه أو تميزه على ما يأتى ، ثم ينبى أن يقول فى الدعاء لهم هنا : اللهم من كان منهم محسنا فزد فى إحسانه ومن كان منهم مسيئا فتجاوز عن سيئاته دون أن يقول : اللهم إن كانوا عسنيين النخ ، لأن الظاهر فى الجميع أنهم ليسوا كلهم محسنين ولا مسيئين (قوله ولو أعيدت) النخ ولو مرارا ومنفردا ، وعبرة سم على بهجة قوله ولو أعيدت ينتجه أنه لا يتقيد بجواز إعادتها بالمرة الواحدة ، ويؤيده أن المقصود بها الشفاعة والدعاء ، والدعاء لا يعلم حصول المطلوب به مرة معينة بل لو علم حصوله بها أمكن أن يحصل بغيرها زيادة فليراجع (قوله وقبل الفسل) ليس بقيد بل وكذا بعده وقبل الدفن وسيأتى له (قوله وعلم من ذلك جواز الصلاة على القبر) ظاهر إطلاعهم أنه لا فرق بين المقبرة المنبوشة وغيرها وهى فى المنبوشة مشكل للعلم بتجاسه

(قوله قال الزركشى لاتفضل مرة بعد أخرى) هذا حل لقولهم إنها لا يتنفل بها فى حد ذاته ، وإلا لوفظنا إلى هذا الحمل لم يصلح المحمول للتعليل كما لا يخفى (قوله يؤتى بصورتها) بأن يتنفل بأربع ركعات على صورة الظهر (قوله ثم قال لكن ما قالوه ينتقض النخ) هذا لا يتأتى بعد حله المسار (قوله بل لأمر خارج وهو امتياز النخ) فيه وقفة لا تخفى على المتأمل (قوله يوم الموت) أى وقته وكان الأولى التعبير به (قوله وهو كذلك) اختياره لهذا لإبلاغ ما سيأتى له قريبا من الضبط (قوله لأنه لو لم يكن ثم غيره لزمته) أى فضلا عن حصتها منه وإلا فاللزام أنخص من الصحة التى الكلام فيها (قوله يأثمون) أى وهو منهم .

بفسخه ، ومقابل الأصح اختصاص ذلك بمن كان من أهل الصلاة وقت الموت ، فن كان وقته غير مبرر صلاته قطعا ، ومن كان وقته مجزا لاتصح صلاته على الأول وتصح على الثاني (ولا يصلى على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحال) أى لا يجوز ، وكذا على قبر غيره من الأنبياء نجر . لعن الله اليهود والنصارى اقتلوا قبور أنبيائهم مساجد ، ولأننا لم نكن أهلا للقرض وقت موتهم . ويؤخذ من هذه اللمعة جواز الصلاة على قبر عيسى صلى الله عليه وسلم بعد موته ودفنه لمن كان من أهل فرضها ذلك الوقت ، وجرى عليه بعض المتأخرين ، والأوجه كما اقتضاه كلامهم المنع فيه كغيره بناء على أن علة المنع النهى ، فالصلاة عليهم قبل دفنهم داخلة في عموم الأمر بالصلاة على الميت وعلى قبورهم خارجة بالنهى ، ولذا قال الزركشى في خادمه : والصواب أن علة المنع النهى عن الصلاة في قوله : لعن الله اليهود إلى آخره .

[فرع] في بيان الأولى بالصلاة ، وقول الشارح إنه زاد الترجمة به لطول الفصل قبله بما اشتمل عليه كما نقص ترجمة الترمذية بفصل لقصر الفصل قبله دفع به ما قيل إن ترجمته بالفرع مشكلة لأن المذكور فيه وهو بيان أولوية الولي ليس فرعاً عما قبله من كيفية الصلاة لأن المصلى ليس متفرعاً على الصلاة ، ويمكن أن يقال : هو متفرع عما قبله لأن الصلاة تستدعي مصلياً وهو يستدعي معرفة الأوصاف التي يقدم بها (الجليلد أن الولي) أى القريب الذكر ولو غير وارث (أولى) أى أحق (بإمامتها) أى الصلاة على الميت ولو امرأة (من الوالى) ولو أوصى بها لغيره إذ هي حقه فلا تنفذ وصيته بإسقاطها كالإرث ، وما ورد من أن أبا بكر وصى أن يصلى عليه عمر

مانعت الميت فلعن المراد غير المنبوشة فليراجع ، على أن في غير المنبوشة يتحقق اقتضاه عادة ونجاسة كفته بالصديد اللهم إلا أن يقال : إن هذا دوام واعتذر لقصد الدعاء والشفاعة له فليأتمل ، ويصرح بالتعميم قول الشارح : ولا يتقيد بثلاثة أيام ، وقوله السابق : ولو صلى على من مات في يومه أو سنته وطهر في أقطار الأرض جاز (قوله نجر لعن الله اليهود النج) قال السيوطي : هو في اليهود واضح وفي النصارى مشكل إذ نبيهم لم تقبض روحه . إلا أن يقال بأن لم أنبياء غير رسل كالحارثيين ومريم في قول أو الجمع في قوله أنبيائهم بإزاء الجميع اليهود والنصارى أو المراد الأنبياء وكبار أتباعهم فاكفى بذكر الأنبياء ويؤيده رواية مسلم : قبور أنبيائهم وصلحائهم ، أو المراد بالاتخاذ أهم من الابتداء والاتباع فاليهود ابتدئوا والنصارى اتبعوا (قوله في بيان الأولى بالصلاة) أى وما يتبع ذلك كعدم غسل من استشهد جنباً (قوله أى القريب) هذا التفسير يقتضى تقديم ذوى الأرحام على الإمام ، وينافيه ما يأتي من تقديم الإمام عليه ، فلما أن يقال : جرى هنا على ما رجحه الكلال المقدسي تبعاً للخراسانيين من أن الإمام لاحق له في الصلاة على الميت وفيما يأتي على ما قاله الصيمرى والمتولى ، وإما أن يقال : هذا تفسير للولي في الجملة وإن تقدم على بعض أفراد الإمام بتأمل ، ومع ذلك لا يشمل تفسيره بما ذكر الملقى وعصيته (قوله أى أحق) أى أولى فلو تقدم غيره كرهه (حج) قوله ولو أوصى بها (أى الميت) قوله فلا تنفذ وصيته (أى لا يجب

[فرع] (قوله دفع به ما قبله إن ترجمته بالفرع مشكلة النج) فيه نظر ، إذ هو لا يدفع الإشكال المذكور إذ يقال عليه فكان يعبر بفصل أو نحوه وإنما يدفعه قوله الآتى ويمكن أن يقال النج ، ولك أن تمنع الإشكال من أصله بمنع الاشتراط الذى ذكره المشتكل أنعمنا من صتيهم في مصنفاتهم حيث يترجمون بالفرع لما هو من فروع لباب أو الفصل وإن لم يكن متفرعاً على ما قبله ، ولا شك أن ما ذكره المصنف في هذا الفرع من فروع مسائل أصل الصلاة ، وقد قالوا : الباب اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على فصول وفروع ومسائل ، والفصل اسم

فصلي ، وأن عمر وصي أن يصلي عليه صهيب فصلي ، وأن عائشة وصت أن يصلي عليها أبو هريرة فصل ، وأن ابن مسعود وصي أن يصلي عليه الزبير فصلي محمول على أن أوليائهم أجازوا الوصية ، والقديم تقدم الوالي ثم إمام المسجد ثم الولي كسائر الصلوات وهو مذهب الأئمة الثلاثة ، ووفق الجديد بأن المقصود من الصلاة على الجنائز الدعاء للميت ، ودعاء القريب أقرب إلى الإجابة لتأله وانكسار قلبه . وعمل الخلاف كما قاله صاحب المعين عند أمن الفتنة وإلا قدم عليه قطعا ، ولو غاب الولي الأقرب : أي ولا نائب له كما يعلم مما يأتي في المجموع قدم الولي الأبعد سواء أكانت غيبته بعيدة أم قريبة ، قاله البغوي (فيقدم الأب) أو نائبه كما زاده ابن المقرئ أي حيث كان غائبا معلورا في غيبته كلما قيل ، لكن المعزّل عليه أنه متى كان الأقرب أهلا للصلاة ، لأنه الاستئابة فيها حضر أو غاب ، ولا اعتراض للأبعد صرح به العمراني ، فما وقع للأسنوي مما يخالفه لا اعتناء عليه ، وكغير الأب أيضا نائبه لأن الأصول أشفق من الفروع (ثم الجدل) أبوه (وإن علا ثم الابن ثم ابنه وإن سفل) بنزلة اللقاء (ثم الأخ) لأن الفروع أقرب وأشفق من الخواشي وفارق ترتيب الإرث بما مر (والأظهر تقديم الأخ لأبوين على الأخ لأب) إذ الأول أشفق لزيادة قربه ، والثاني هما سواء لأن الأمومة لا تدخل لها في إمامة الرجال فلا يرجع بها . وأجاب الأول بأنها صالحة للترجيح وإن لم يكن لها دخل في إمامة الرجال إذ لها دخل في الجملة لأنها تصلح مأمومة ومنفردة وإمامة النساء عند فقد غيرهن فقدم بها . ويجري الخلاف في ابني عم أحدهما أخ الأم ونحو ذلك (ثم ابن الأخ لأبوين ثم لأب ثم العصبه) أي النسبية : أي بقيتهم (على ترتيب الإرث) فيقدم عم شقيق ثم

تنفيذها لكنه أولى كما يأتي عن حجج (قوله أجازوا الوصية) وهو الأولى جبرا لمخاطر الميت اه حجج (قوله وإلا قدم عليه) أي الوالي عليه : أي على الولي (قوله ولو غاب الولي الأقرب) ولو غيبة قريبة اه حجج ، وهو معنى قوله سواء الخ (قوله قدم الولي الأبعد الخ) زاد حجج : ويفرق بينه وبين نظيره في النكاح بأن القاضي فيه كولي آخر ولا كذلك البعيد ، وهنا لا حق للولي مع وجود أحد من الأقارب فانتقلت للأبعد اه . وكتب عليه سم قوله : وهنا لاحق الخ فيه نظر (قوله أنه متى كان الأقرب أهلا للصلاة) أي بأن لم يكن قائلا ولا عدوا ولا كافرا ولا عبدا مع حرّ قريب للميت ، بخلافه مع الأجنبي كما يأتي ، ولا صبي ولا فاسقا ولا مبتدعا (قوله فله الاستئابة فيها) وهو المعتد ، وعبرة الزيادة : ويقدم مفضل الدرجة على نائب فاضلها في الأقيس : أي حيث كان المستنيب حاضرا لتقصيره بالاستئابة كأخوين أحدهما شقيق والآخر لأب فيقدم الأخ للأب على نائب الشقيق : أي الحاضر ونائب الأقرب الغائب على البعيد الحاضر اه . وهو مخالف لما في الشارح من تقديم نائب الأقرب الحاضر ولو مفضولا على البعيد الحاضر ولو فاضلا (قوله لأن الأصول أشفق) علة لكلام المصنف (قوله وفارق ترتيب الإرث) أي حيث قدموا هنا الأب والجدة على الابن وهناك قدموا الابن من حيث الصوبة ، وقوله بما مر : أي من قوله ووفق الجديد بأن المقصود الخ (قوله لزيادة قربه) فيه إشارة إلى أن الفقهاء اصطلاحهم في القرب غير اصطلاح الفرضيين فلأنهم يجعلون الشقيق والأخ من الأب مستويين قربا لكن الشقيق أقوى فيقدم للقوة (قوله أحدهما أخ لأم) أي فيقدم الذي هو أخ لأم على غيره وإن كانا في الإرث سواء (قوله ثم ابن الأخ لأبوين)

لجملة مختصة من العلم مشتملة على فروع ومسايل غالبا فيهما (قوله لأن الأصول أشفق) تعليل للمتن وكان الأولى تأخيرها عن ذكر الجدل بل والابن (قوله إذ لها دخل في الجملة) أي بالنسبة لأصل الصلاة كما يعلم من أمثله

لأب ثم ابن عم كذلك ثم عم الجد ثم ابن عمه كذلك وهكذا ، ثم بعد عصبات النسب يقدم المعتق ، ثم عصباته النسبية ، ثم معتقه ، ثم عصباته النسبية وهكذا ، ثم السلطان أو نائبه عند انتظام بيت المال (ثم ذؤ الأرحام) الأقرب فالأقرب فيقدم أبو الأم ثم الأخ للأُم ثم الخال ثم العم للأُم ، وجعل الأخ للأُم هنا من ذؤ الأرحام بخلافه في الإرث كنظير مامرّ والقياس كما نقله في الكفاية عن الأصحاب ، عدم تقديم القاتل كما مرّ في الفسل ، وقضية كلامهما تأخير بني البنات عن هؤلاء لكن قلمهم في الذخائر على الأخ للأُم وهو المعتمد ، وأشعر سكوت المصنف عن الزوج أنه لا مدخل له في الصلاة على المرأة وهو كذلك بخلاف الفسل والتكفين والدفن ، ولا للمرأة أيضا وعمل ذلك إذا وجد مع الزوج غير الأجانب ومع المرأة ذكر وإلا فالزوج مقدّم على الأجانب ، والمرأة تصل وتقدم بترتيب الذكر ، وردّ هذا الأخير بعضهم وتبعه الجوجرى بأن الأوجه أنه لاحق لمن في الإمامة إذ لا يشرع للنساء الجماعة في صلاة الجنازة على ماصرح به في الشامل وقد مرّ من المصنف خلافه ، ويرد ما ذكره بأننا وإن سلمنا عدم مشروعيها لمن يجوز لمن فعلها ، فإذا أردنه قدم نساء القرابة بترتيب المذكور لوفور الشفقة كما في الرجال وتردد الأذرعى في تقديم السيد على أقارب الرقيق الأحرار نظرا إلى أن الرق هل ينقطع بالموت أو لا . وقضية ما نقل عن الرافعى من زواله به تقديمهم عليه . ونقل الأذرعى أيضا عن القفال أن ولّى المرأة هل هو أولى

أى وإن سفل (قوله ثم عم الجد) ومعلوم أنه يقدم عليه عم الأب ثم ابنه (قوله ثم ذؤ الأرحام) قال الراغب في مفرداته : الرحم رحم المرأة ، وامرأة رحوح تشكى رَحْمًا ، ومنه استعير الرحم للقرابة لكونهم خارجين من رحم واحدة : أى فإطلاق الرحم على القرابة مجاز لغوى لكنه صار حقيقة عرفية (قوله فيقدم أبو الأم) أى وإن علا (قوله ثم العم للأُم) والظاهر أن بقية ذؤ الأرحام يترتبون بالقرب إلى الميت حججهم على منج . ودخل في بقية الأرحام أولاد الأخوات وأولاد بنات العم وأولاد الخال والخالة فلينظر من يتقدم منهم على غيره ، والأقرب أن يقال : تقدم أولاد الأخوات ثم أولاد بنات العم ثم أولاد الخال ثم أولاد الخالة لأن بنات العم يفرضن ذكورا يكونون في محل العصوبة وبنات الأخوات لو فرضت أصولهن ذكورا قدموا على غيرهم فتزل بناتهن منزلتهن بتقدير الذكورة وبنات الخال للذكورة من أدلين به المقتضى لتقديمه على أخته . ويؤيد هذا الترتيب ماوجه به حجج تقديم أولاد البنات من أن الأدلاء بالبينة أقوى منه بالأخوة (حجج) قوله عدم تقديم القاتل (أى ولو خطأ أو قاتلا بحق قياسا على عدم إرثه (قوله كما مرّ) أى وتقدم ثم إن العنوّ لا حق له فيه ، وقياسه هنا أنه لاحق له في الإمامة (قوله ولا للمرأة أيضا) أى بقيد كونها زوجة بدليل قوله الآتى : والمرأة تصل وتقدم بترتيب الذكر (قوله وتقدم بترتيب الذكر) يؤخذ منه أن الزوجة تقدم على الأجنبية كالزوج وتقدم عليها نساء الأقارب كما تقدم الأقارب من الرجل على الزوج (قوله وردّ هذا الأخير) هو قوله والمرأة أيضا (قوله ويرد ما ذكر) أى من قوله وردّ هذا الأخير بعضهم الخ (قوله ويرد ما ذكر) أى من أن النساء لاحق لمن في الإمامة (قوله وقضية ما نقل عن الرافعى الخ) معتمد (قوله تقديمهم عليه) هو المعتمد ، وتقدم في الفسل عن سم على صحح عند قول

(قوله ثم عم الجد) أى بعد الأب ثم ابنه (قوله كنظير مامرّ) لعل مراده أن ما هنا خالف الإرث كما خالفه فيما مرّ من تقديم الجد على الأخ ، فالتشبيه فيما ذكر فقط وإن لم يذكر له وجهها هنا (قوله وأشعر سكوت المصنف عن الزوج أنه لا مدخل له) أى مع الأولياء كما يعلم مما يأتى (قوله ولا للمرأة) أى مطلق المرأة لخصوص الزوجة كما يعلم مما يأتى . ويعلم من قوله فيما يأتى وتقدم بترتيب الذكر أن الزوجة بعد إنشاء القرابة تقدم على الأجنبية نظير ما ذكره

بالصلاة على أمتها كالصلاة عليها أولا لأن المدار في الصلاة على الشفقة ، وليس في هذا ما يقتضي أن السيد مقدم عليهم في المسئلة الأولى بخلاف لما في الإسعاد والمتجه من هذا التردد الأول (ولو اجتمعا) أى وليان (في درجة) كباينين وأخوين وكل منهما صالح للإمامة (فالأسن) في الإسلام (العدل أولى) من الأئمة ونحوه (على النص) عكس سائر الصلوات لأن الفرض هنا الدعاء ودعاء الأسن أقرب إلى الإجابة ، فقد قال صلى الله عليه وسلم « إن الله يستحي أن يرد دعوة ذي الشية في الإسلام » وأما سائر الصلوات فحاجتها إلى الفقه أهم لوقوع الحوادث فيها ، وقضية كلامهم تقديم الفقيه على الأسن غير الفقيه وهو ظاهر ، والعلة السابقة لا تخالفه لأن محلها في مشاركين في الفقه فكان دعاء الأسن أقرب ، بخلافه هنا فإن الأسن ليس دعاءه أقرب لأنه لم يشارك الفقيه في شيء . وأما الفاسق والمبتدع فلا حق لهما في الإمامة ، ولو استوى الثنا في السن المعتبر قدم أحقهم بالإمامة في سائر الصلوات على ماسبق تفصيله في محله ، ولو كان أحد المستويين درجة زوجا قدم وإن كان الآخر أسن منه كما اقتضاه نص البيهقي ، فقولهم لا مدخل للزوج مع الأقارب محله عند عدم مشاركته لهم في القرابة فإن استويا في الصفات كلها وتنازعا أقرع كما في المجموع ، ولو صلى غير من خرجت قرعته صبح ، وفيه أنه يقدم مفضول الدرجة

المصنف أولى الرجال به أولا هم بالصلاة عليه ما نصه : انظر هل الأولى بالميت الرقيق قريبه أو سيده اه . الأقرب الثاني لأنه لم تنقطع العلة بينهما بدليل أن مؤنة تجهيزه عليه ، ولا يشكل عليه ما ذكره الشارع هنا لأن الكلام هنا في الصلاة وثم في الغسل ، والملاحظ مختلف لأن المدار هنا على الشفقة والأقارب أشفق من السيد بخلافه ، ثم فإن الغسل من مؤنة التجهيز وهى على السيد ، ويؤيده ما يأتي للشارح بعد قول المصنف والدفن بالمقبرة أفضل من أن الأوجه لإجابة السيد في محل الدفن دون القريب (قوله وليس في هذا ما يقتضي النج) أى وذلك لأن مفاد هذا التردد مجرد ثبوت الحق وعلمه ، ولا يلزم من ثبوت الحق تقدمه على أقاربها الأحرار . لجواز أنه إذا فقدت أقاربها الأحرار هل يقدم على الأجانب أولا (قوله في المسئلة الأولى) هى قوله وتردد الأخرى (قوله والمتجه من هذا التردد الأول) هو قوله بل هو أولى بالصلاة على أمتها والفرض أنه ليس للأمة أقارب أحرار (قوله وأما الفاسق والمبتدع) أى مع وجود عدل ، أما لو عم الفسق للجميع قدم الأقرب كما هو ظاهر ، ثم ظاهر إطلاقه في المبتدع أنه لا فرق فيه بين أن يفسق ببذعته أم لا ، وهو مخالف لما في الشهادات من التفرقة بينهما إلا أن يقال : أراد بالمبتدع الذى يفسقه ببذعته أو جهل حاله أو قويت الشبهة الحاملة له على البذعة ، ويكون بينه وبين الفاسق عموم من وجه لا أفراد المبتدع عن الفاسق في المجهول حاله وانفراد الفاسق فيمن فسق بترك الصلاة مثلا ، وقضية كلام الشارع أن يرتكب خوارم المروعة لا يقدم عليه غيره حيث استويا في العدالة ولو قيل بتقديم غيره عليه لم يكن بعيدا (قوله فإن استويا في الصفات كلها وتنازعا أقرع) وينبئ أن يقال : أى وجوبا إذا كان غير الحاكم قطعا للنزاع وندبا فيها بينهم لأنه لو تقدم غير من خرجت له القرعة لا يحرم عليه ذلك فلا معنى للوجوب فليراجع ، ثم رأيت في شرح البهجة الكبير التصريح بالوجوب وأطلق اه . وينبئ تخصيصه بما ذكرناه ، ثم رأيت في الشارع بعد قول المصنف في الزيادة ولو تنازع أخوان أو زوجتان أقرع ما نصه : أى حثا فن خرجت له القرعة غسله لأن تقدم أحدهما ترجيح من غير مرجح اه مر . وقال حجج : أقرع بينهما قطعا للنزاع ، وقضية وجوب الإقراع : أى على نحو قاضى رفع إليه ذلك وهو متجه (قوله ولو صلى غير من خرجت قرعته صبح) أى ولا يتم كما استقر به حجج

في الزوج (قوله كالصلاة عليها) أى السيدة (قوله فقد قال صلى الله عليه وسلم إن الله يستحي (في الاستدلال

على نائب فاضلها في الأئیس ونائب الأقرب الغائب على البعيد الحاضر (ويقدم الحر البعيد) كم حر (على البعيد القريب) كأخ رقيق ولو أنفه وأسمن لأن الإمام جولا يقول الحر "أكل فهو بها أئیق" ، ويقدم الرقيق القريب على الحر الأجنبی والرقيق البالغ على الحر الصبي لأنه مكلف فهو أحرص على تكميل الصلاة ، ولأن الصلاة خلفه جميع على جوازها بخلافها خلف الصبي ، قاله في المجموع وفيه أن التقديم في الأجانب معتبر كما في القريب بما يقدم به في سائر الصلوات (ويقف) المصلل استحبابا من إمام ومفتقد (عند رأس الرجل) أي الذكر ولو صبيا (وعجزها) أي الأئیی ولو صغيرة وهي بفتح العين وضم الجیم أليها للاتباع ، رواه الترمذی وحسنه ومثلها الخنثى كما في المجموع ، والمعنى فيه محاولة سترهما ، ولا يبعد كما قاله الناشرى عن الأصبى مجيء هذا التضميل في الصلاة على القبر نظرا لما كان قبل ، وهو حسن عملا بالسنّة وإن استعمله الزركشى (ويجوز على الجنائز صلاة) واحدة برضا أوليائها لأن الغرض منها الدعاء والجمع فيه ممكن سواء كانوا ذكورا أم إناثا أم ذكورا وإناثا لأن ابن عمر صلى على تسع جنائز

في شرح قوله الجليل أن الولي "أولى الخ" قوله على نائب فاضلها) أي وإن كان حاضرا (قوله ونائب الأقرب الغائب) بل وكلنا الحاضر على ما مر له : قال سم تقيلا عن الشارح عن والده : إن نائب الحاضر كنائب الغائب وجارته : فرع : لو استناب الولي " وغاب قدم النائب على البعيد بخلاف ما إذا كان حاضرا اه . هذا ما في الأسنوى ، لكن الذى في القوت أن الحق لنائب الأقرب غائبا كان أو حاضرا ، قال شيخنا الرملى : وهو المعتمد ، قال : وما ذكره الأسنوى لا اعتماد عليه كذا قرأه علينا هو من خطه اه . وهو موافق لما مرّ للشارح في قوله : لكن المولى عليه أنه متى كان الأقرب أهلا للصلاة فله الاستنابة الخ ، وخالف لما تقدم أيضا عن الرىادى (قوله) ويقدم الحر البعيد على البعيد القريب (وعلى المبيض أيضا ، وينبئ أن يقدم في المبيضين أكثرهما حرية وأن يقدم المبيض البعيد على الرقيق القريب (قوله بما يقدم في سائر الصلوات) قد يقتضى أنه في الأجانب يقدم الأنفة على الأسن وقياس ما في القريب خلافه (قوله ويقف المصلل الخ) ولو حضر رجل وأئیی في تابوت واحد فهل يراعى في الموقف الرجل لأنه أشرف أو الأئیی لأنها أحق بالستر أو الأفضل لقربه للرحمة لأنه أشرف حقبة ؟ كل محتمل ، ولعل الثانى أقرب اه صحيح .

[فرع] كيف يقف الإمام على الجزء الموجود بمحتمل أن يقف حيث شاء ، ومحتمل أنه إن كان العضو لرأس أو منه في الذكر أو عجز المرأة أو منه حاذاه في الموقف أو من غيرها وقف حيث شاء وهو قريب وفقا لما مر اه سم على منبج (قوله وهو بفتح العين الخ) عبارة المصباح : والعجز من الرجل والمرأة مؤنثة وبنو تميم يذكرون وفيها أربع لغات فتح العين وضمها ومع كل واحد ضم الجیم وسكونها ، والأفصح وزان رجل والجمع أعجاز والعجز من كل شيء مؤخره والعجيزة للمرأة خاصة وجمعها عجيزات (قوله ويجوز على الجنائز الخ) وهل يتعدى التواب لم وله بعددهم أولا ؟ فيه نظر ، والأقرب الأول ، ومثله يقال في التشيع لم ، ونقل بالدرس عن خطه ما يصرح بذلك ، ثم رأيت له قبيل قول المصنف ويكره تجصيص القبر الخ ما يصرح به أيضا (قوله صلاة واحدة) أورد عليه أن هذا مكرر مع قوله السابق وإن حضر موتى نواهم ، ويمكن الجواب بأن الملحظ مختلف ، وذلك لأن ما تقدم في صحة النية ، ولا يلزم من صحتها الجواز بدليل صحة الصلاة في الدار المغصوبة ، وما هنا في الجواز مع

به قصور عن المدعى إذ يخرج منه ما إذا لم يكن الأسن ذا شية (قوله ونائب الأقرب الغائب على البعيد الحاضر) أي كما مرّ وممر أن الغائب ليس بقيد (قوله عملا بالسنّة) عبارة شرح الروض عملا بالسنّة في الأصل

رجال ونساء فجعل الرجال مما يليه والتساء مما يلي القبلة ، ونحبر أبي داود بإسناد صحيح أن سعيد بن العاصي صلى على زيد بن عمر بن الخطاب وأمه أم كلثوم بنت علي رضي الله عنهم فجعلها مما يليه وجعلها مما يلي القبلة وفي القوم نحو ثمانين من الصحابة فقالوا هذه السنة . وعلم من تعبيره بالجواز أن الأفضل لإفراد كل جنازة بصلاة لأنه أكثر عملا وأرجى قبولاً التأخير لذلك يسير خلافاً للمتولى . نعم إن خشي تغيراً أو انفجاراً بالتأخير فالأفضل للجميع بل قد يكون واجباً ، ولو حضرت الجنازة مرتبة فولى السابقة أولى ذكرًا كان ميتة أو لا ، أو معاً أقرع بين الأولياء ، ولم يقدموا بالصفات قبل الإقراع كما يأتي نظيره لوضوح الفرق بينهما وهو أن التقديم هنا ولاية فلم يؤثر فيه إلا الإقراع ، بخلافه ثم فإنه مجرد فضيلة القرب من الإمام فأثرت فيه الصفات الفاضلة ، وأيضاً فالتقديم هنا يفوت على كل من الأولياء حقه من الإمامة بالكلية بخلافه ثم فإنه لا يفوت حق الباقيين من الصلاة لأنها على الكل ، وإنما فوت عليه القرب من الإمام فقط فوسمى به هنا ، وهذا نظير ماسياتي من عدم تقديم الأفضل بالصلاة عليه ، ويقدم للإمام الرجل ثم الصبي ثم الأنثى ، فإن كانوا رجالاً أو نساء جعلوا بين يديه واحداً خلف واحداً إلى جهة القبلة ليحاذي الجميع وقدم إليه أفضلهم ، والمعتبر فيه الورع والحصول المرغوبة في الصلاة عليه ، ويغلب على الظن كونه أقرب إلى رحمة الله تعالى لا بالحرية لا تقطع الرق بالموت ، ويقدم إلى الإمام الأسبق من الذكور والإناث وإن كان المتأخر أفضل ، ثم إن سبق رجل أو صبي استمر أو أنثى ثم حضر ذكر ولو صبياً أخرت عنه ومثلها

الصحة أو أن ما هنا ذكر توطئة لما بعده من الإقراع وعلمه (قوله ونحبر أبي داود) هو في مرتبة الأول من تقديم الرجال على النساء ، وفيه زيادة فائدة ، وهي أن الذكر يقدم وإن كانت الأنثى أصلاً له وأنه وقع بمحضرة جمع من الصحابة وأنشأوا عليه (قوله فقالوا هذه السنة) أي في مقام الثناء عليه (قوله لأنه أكثر عملاً وأرجى قبولاً) ظاهره وإن قلت الجماعة (قوله بل قد يكون واجباً) أي بأن غلب على ظنه ذلك (قوله أو معاً أقرع بين الأولياء) أي ندباً لتمكين كل واحد من صلواته لنفسه (قوله ويقدم للإمام الرجل ثم الصبي الخ) أي في جهة القبلة ويحاذي برأس الرجل عجيزة المرأة ابن عبد الحق (قوله جعلوا بين يديه واحداً خلف واحد) أي والشرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع ولو تراصت شيئاً فشيئاً فيحتمل أيضاً اشتراط أن لا يبعد الأخير أزيد من المسافة المذكورة ، ويحتمل أن يكون الحكم كما في الصلاة .

[فائدة] قال العراقي : ويكونون على يمينه اه . أقول : وهو خلاف ما عليه عمل الناس فليتغن عن له اه سم على بهجة . وظاهره أنه لا فرق في الكيفية المذكورة بين الرجل والمرأة ، وسبباً له في المرأة ما يخالف هذا (قوله ويغلب على الظن) عطف على المرغوبة فهو من عطف الفعل على الاسم الشبيه به ، والمعنى المرغوبة والمغلبة على الظن الخ (قوله وإن كان المتأخر أفضل) لو كان المتأخر نبياً كالسيد عيسى عليه الصلاة والسلام هل يؤخر له الأسبق ؟ فيه نظر . ثم رأيت حججاً ترد فيه في فتاويه ومال إليه أنه لا يؤخر . وقوله جعلوا صفاً عن يمينه الخ هو كلام الأصحاب وعلل بأن جهة اليمين أشرف ، وقضية هذه العلة أن يكون الأفضل في الرجل الذكر جعله على يمين المصلي فيقف عند رأسه ويكون غالبه على يمينه في جهة المغرب وهو خلاف عمل الناس . نعم المرأة وكذا الخنثى السنة أن يقف عند عجيزتها فيميني أن تكون جهة رأسها في جهة يمينه وهو الموافق لعمل الناس وحيفت ينتج من ذلك أن معنى جعل الخنثى صفاً عن اليمين أن تكون رجلاً الثاني عند رأس الأول وهكذا فليتأمل اه سم على منهج (قوله أو أنثى ثم حضر ذكر)

(قوله فولى السابقة أولى) أي يتقدم بالصلاة على الكل كما يعلم مما يأتي إذ الصورة أنها تقدم عليهم صلاة واحدة (قوله وهذا نظير ماسياتي) انظر في أي محل يأتي (قوله فإن كانوا رجالاً) أي فقط وكذا قوله أو نساء (قوله ويقدم إلى الإمام الأسبق من الذكور) أي إن كانوا كلهم ذكورا ، وكذا يقال في الإناث كما هو ظاهر وإن لم يتأت سمع قوله ثم إن

الغنى ولو حضر غنايا معا أو مرتين جعلوا صفا عن عينة رأس كل منهم عند رجل الآخر لتلا يتقدم أنى حل ذكر (ومحرم) الصلاة (على الكافر) ولو دعيا لقوله تعالى - ولا تصل على أحد منهم مات أبنا - لأن الكافر لا يجوز الدعاء له بالمغفرة لقوله تعالى - إن الله لا يفر أن يشرك به - (ولا يجب غسله) على أحد بل يجوز وإن كان حربيا إذ لا مانع لأنه صلى الله عليه وسلم أمر عليا بفصل أبيه، لكن ضغفه البيهقي وكان له أمان، وإنما لم يجب لأنه كرامة وتطهير وليس هو من أهلها، وسواء في الجواز القريب وغيره والمسلم وغيره، وقول الشارح: وضم في شرح المهذب إلى المسلمين غيرهم في الشقين أراد به وجوب النسل وجوازه، فكما لا يجب على المسلمين ويجوز لهم فالكفار كذلك. وقوله وإلى النسل التكفين والدفن في الجواز: أى وضم إلى النسل التكفين والدفن في جوازه، أما وجوبه فسيأتى (والأصح وجوب تكفين الذى ودفنه) في بيت المال، فإن لم يكن فعلينا حيث لا مال له ولم يكن ثم من تلزمه نفقته وفاء بلمسته كما يجب لإطعامه وكسوته، ومثله المعاهد والمؤمن دون الحرى والمرتد، بل يجوز إغراق الكلاب على جيفتهما إذ لا حرمة لهما، وقد ثبت الأمر بإلقاء قتل بئر في القليب بهيتهم، فإن دفنا فللأبى تأذى الناس برميها وهو الأولى، ومقابل الأصح لأن اللمة قد انتهت بالموت (ولو وجد عضو مسلم) علم

أى أو غنى لاحتمال ذكوره (قوله لقوله تعالى - إن الله لا يفر أن يشرك به -) فيه أن الدليل أنص من المدعى لأن الآية إنما تدل على معنى مغفرة الشرك، وربما تدل على مغفرة غيره لمعوم قوله تعالى - ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء - وذلك يدل على جواز الدعاء له بمغفرة غير الشرك. قال حج: ويظهر حل الدعاء لأطفال الكفار بالمغفرة لأنه من أحكام الآخرة، بخلاف صورة الصلاة (قوله بل يجوز وإن كان حربيا) أراد بالجواز ما قابل الحرمة، والبتار منه أنه مباح ويحتمل الكراهة وخلاف الأولى، وظاهره أن المراد بالنسل النسل المتقدم ومنه الوضوء الشرعى (قوله وتطهير) عطف تفسير (قوله - حيث لا مال -) أى فإن كان له مال أو متفق قدم على بيت المال، ومعلوم أن بيت المال مقدم علينا، وقوله فعلينا: أى على مياسيرنا (قوله في القليب) هو اسم نائب الذى لم بين، وعبارة المختار والقليب: البئر قبل أن تطوى. قلت: يعنى قبل أن تبني بالحجارة ونحوها يذكر ويوث، وقال أبو حنيفة: هى البئر العادية القديمة والقديمة تفسر للعادية (قوله ولو وجد عضو مسلم) قال الشيخ عميرة: لو كان الجزء من ذى القلياس وجوب تكفينه ودفنه اه. وقوله بعد طهره لو لم يوجد ماء، فإن كان العضو محل التيمم كالوجه واليدين يحمه وإلا فلا صلاة لفقد شرطها من الطهر كذا ظهر ووافق عليه م. أقول: قد يرد عليه أنه إذا وجد اليد مثلا وعمها لا يسمى ذلك تيمما شرعيا فلا معنى له اللهم إلا أن يقال لما لم يمكن غير ذلك اكتفى به.

[فرع] إذا كان الجزء الموجود شعرا فهل يجب في دفنه أن يدفن فيها يمنع الرائحة أم لا لأن الشعر لا رائحة له فيكنى ما يصونه عن الانهاك عادة وإن لم يمنع الرائحة لو كان هناك رائحة ؟ فيه نظر، ويحتمل أن يشترط ذلك فيما لأنه أقل ممسى الدفن شرعا وما دون ذلك ليس دفنا شرعيا فليتأمل، ويتجه أن يشترط ذلك في الميت الذى جف دون الشعر.

[فرع] هل المشيمة جزء من الأم أو من المولود حتى إذا مات أحدهما عقب انفصالها كان لها حكم الجزء

سبق رجل أو صبى الخ، فلو عبر بقوله ولو سبق الخ لكان واضحا (قوله وكان له أمان) هو فائدة مجردة إذ لا دخل لها فيما نحن فيه (قوله أراد به) أى بالشقين

موته لا بشهادة ولو كان الجزء ظفرا أو شعرا وتحقق انفصاله منه حال موته (صلى عليه) بعد طهره ، ويجب دفنه وسره بخرقة إن كان من العورة بناء على أن الواجب في التكفين سترها فقط على ما مر ، كذا قاله الشيخ تبعاً لغيره من المتأخرين . قال ابن العماد : وهذا كله فاسد حصل من التنفل وعدم الإحاطة بالمدارك ، فإن ستر العورة حق لله تعالى وسر الزائد من البدن حتى للميت فيجب علينا استيعاب جميع بدنه . والأصل فيما تقرّر أن الصحابة رضی الله عنهم صلوا على يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد وقد ألقاها طائر نسر بمكة في وقعة الجمل سنة ست وثلاثين وعرفوها بمخاتمه . رواه الشافعي بلاغا والزبير بن بكار في أنسابه ، والظاهر أنهم كانوا عرفوا موته بنحو استفاضة . أما جزء الهيء وما لم يتحقق انفصاله منه بعد موته بأن انفصل منه حيا كاذنه المتصقة إذا وجدت بعد موته أو شك في انفصاله منه بعد موته بأن انفصل منه حيا أو ميتا فلا يجب فيه ذلك كما في المجموع . نعم الميان منه إذا مات عقبه حكمة كالأول فيجب فيه مامر ، بخلاف ما لو تراخى الموت عنه وإن لم يتمثل الجرح ، قاله البغوي . ويسن دفن ما انفصل من حي لم يمّت حالاً أو من شك في موته كيد سارق

المفصل من الميت فيجب دفنها ، ولو وجدت وحدها وجب تجهيزها والصلاة عليها كبقية الأجزاء أولا لأنها لاتعد من أجزاء واحد منهما خصوصا المولود فيه نظر فليتأمل اه سم على منهج . أقول : الظاهر أنه لا يجب فيها شيء وفيه على حج وهل يجب توجيه الجزء للقبلة بأن يجعل على الوضع الذي يكون عليه لو كان متصلا بالجملة ووجه للقبلة ؟ فيه نظر ، ولا يبعد الوجوب (قوله سترها فقط على ما مر) قد يقتضى وجوب ثلاث لفائف للعضو لكن قوله قبل ستره بخرقة يفهم أنه لا يجب ذلك ولكن يجب ستره وإن كان من غير العورة (قوله رواه الشافعي بلاغا) أي بصيغة يفتي (قوله كاذنه المتصقة) أي حيث انفصلت في الحياة ثم انصرفت بجرارة الدم يعني ولم تحلها الحياة (قوله فلا يجب فيه ذلك) أي بل لا يجوز الصلاة عليه ما لم يعلق النية على قياس ما مر (قوله نعم الميان منه إذا مات عقبه) شمل ذلك ما لو حلق رأسه ثم مات عقب الحلق فجأة فليراجع . ثم رأيت حج قال ماحاصله : أو انفصل منه بعد موته أو وحركته حركة مذبوح اه ومفهومه يخالف ذلك . وقضيته أيضا أنه لا فرق بين كون وصوله إلى حركة المذبوح بمرض أو بجنابة ، وقد فرقوا بينهما في مواضع فليحذر . وقد يقال : الأقرب تصوير ذلك بما لو مات بجنابة .

[فائدة] وقع السؤال عما لو قطعت يد المسلم ثم ارتد ومات مرتدا هل تعود له يده يوم القيامة وتعلب وإن كانت انفصلت حالة الإسلام أم لا ؟ وعما لو قطعت يد الكافر ثم أسلم ومات مسلما فهل تعود له يده وتنم وإن كانت انفصلت حالة الكفر أم لا ؟ فيه نظر . أقول : والظاهر في كل منهما أنها تعود وتنم فيا لو قطعت في الكفر وتعلب فيا لو قطعت قبل الردة . لا يقال : تعلب اليد المقطوعة في الإسلام وتنم المقطوعة في الكفر تعلب للأولى وهي قطعت متصفة بالإسلام وتنم للثانية وقد قطعت في الكفر . لأننا نقول : المقطوعة في الإسلام سلبت الأعمال الصادرة منها بارتداد صاحبها ، والمقطوعة في الكفر سقطت المأخوذة بما صدر منها بإسلام صاحبها لقوله تعالى - قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف - (قوله تراخي) أي عرفا (قوله ويسن دفن ما انفصل من حي لم يمّت حالاً) ويعلم ذلك بأن لم تكن حركته حركة مذبوح عقب انفصال الجزء منه (قوله كيد سارق) وينبغي

(قوله قال ابن العماد وهذا كله فاسد الخ) لعل كلام ابن العماد في حد ذاته مربى على غير هذا الذي ساقه الشارح هنا عن الشيخ كغيره ، وإلا فهو لا يرد عليه بعد تنقيده بقوله بناء على أن الواجب في التكفين سترها فقط ، وعبارة الماوردي إن كان من العورة وجب وإلا فلا فعل ابن العماد أورد كلامه على مثل هذا (قوله والظاهر أنهم كانوا عرفوا موته)

وظفر وشعر وحلقة ، ودم نحو فصد إكراما لصاحبها ، وظاهر كلام المتولى وجوب لف اليد ، ودفعها وكلامهم بخلافه ، لا الشجرة الواحدة فلا يجب فيها ذلك كما قتله عن صاحب العدة وأقره وما اعتبره به من أنها صلاة على غائب في الحقيقة فلا فرق بين الشجرة وغيرها ، يرد بأنها وإن كانت كذلك لكن بقية البدن تابع لما صلى عليه كما يأتي فاشتراط أن يكون له وقع في الوجود حتى يستتبع ، بخلاف الشجرة فإنها ليست كذلك فلا يناسب الاستتباع وهل الظفر كالشجرة أو يفرق على نظر وكلامهم إلى الفرق أميل ، وينبغي في الصلاة على العضو الجسدية وجوبا وإن علم أنه صلى على جملة الميت لا على العضو وحده إذ الجزء الغالب تابع للجواهر كما مر وعمل وجوب هذه الصلاة حيث لم يصل على الميت وإلا فلا يجب كما اقتضاه كلام السبكي ، وعمله إذ كان قد صلى بعد ظهر العضو وإلا وجبت لزوال الضرورة الجوزة للصلاة عليه بدون غسل العضو بوجداننا ، وعليه يحمل قول الكافي : لو قطع رأس إنسان وحمل إلى بلد آخر صلى عليه حيث هو وعلى الجملة حيث هو ولا يكتفي بالصلاة على أحدهما ، ولو وجد ميت مجهول أو بعضه ببلادنا صلى عليه إذ الغالب فيها الإسلام ، ومقتضاه عدم الصلاة عليه إذا وجد في موطن لا ينسب لدار الإسلام ولا إلى دار الكفر وهو الذي لا يندب عنه أحد وهو كذلك أو وجد بغيرها فحكمه يعلم من باب القبط ، ولمن حضر بعد الصلاة فعلها جماعة وفردا والأولى التأخير إلى الدفن كما نصي عليه وينوي القرع لو وقعها منه فرضا كما مر (والسقط) بتلث السين من السقوط وهو كما حركه أئمة اللغة الولد النازل قبل تمام أشهره ، وبه يعلم أن الولد النازل بعد تمام أشهره وهو ستة أشهر يجب فيه ما يجب في الكبير من صلاة وغيرها ، وإن نزل ميتا ولم يعلم له سبق حياة إذ هو خارج من كلام المصنف كغيره كما أنه بذلك الوالد رحمه الله تعالى وهو داخل في قولهم يجب غسل الميت المسلم وتكفينه والصلاة عليه ودفنه واستنوا منه

إذا دفنت أن يصل باطنها لجهة القبلة ، ومثلها كل ما يتأتى له جهة إذا وجهت جلته إلى القبلة تكون تلك الجهة إليها فيحمل مقدم الساق إلى جهة القبلة (قوله وظفر وشعر) ومنه ما يزال يعلق الرأس وينبغي أن مخاطب به ابتداء من انفصل منه فإن ظن أن الخالق يفعل سقط عنه الطلب (قوله وظاهر كلام المتولى وجوب لف اليد) أي المنفصلة من الحلى (قوله وكلامهم بخلافه) معتمد (قوله لا الشجرة الواحدة) يتصل بقوله فيما مر ولو كان الجزء ذكرا أو شعرا ونحوه : أي وإن طالت جدا ومثل الصلاة غيرها فلا يجب غسلها لأنه لا حرمة لها كما نقله في أصل الروضة عن صاحب العدة وأقره أخطيب (قوله وكلامهم إلى الفرق أميل) معتمد (قوله إذ الغالب فيها الإسلام) أي ولا فرق في ذلك بين أن توجد فيه علامة الكفر كالصلب أو لا حرمة النار ، وقد يدل عليه قوله الآتي أو وجد بغيرها فحكمه الخ ، لأنهم لم يفرقوا بين من فيه علامة وغيره ولا بين كون العادة تعميل ذلك أو لا (قوله أو وجد بغيرها) أي دارنا (قوله فحكمه يعلم من باب القبط) وذلك أنه إن كان فيها مسلم فسلم وإلا فكافر (قوله ولمن حضر بعد الصلاة) أي على الميت (قوله والأولى التأخير إلى الدفن) أي مسارعة إلى دفنه (قوله يجب فيه ما يجب في الكبير)

أي وانفصال اليد منه بعد موته (قوله وظاهر كلام المتولى وجوب لف اليد ودفعها) أي المنفصلة من الحلى (قوله لا الشجرة الواحدة) مستثنى من عموم العضو في المتن (قوله فحكمه يعلم من باب القبط) كذا نقله في شرح الروض عن القاضي محلي وابن الرضا ؛ لكن يفتلظ : فحكمه حكم القبط ، وقضيته أنه إذا وجد بدار الكفر وفيها مسلم أنه يصل عليه وربما يشكل على ما مر من عدم الصلاة على ما وجد في موطن لا ينسب لدار الكفر ولا لدار الإسلام فتأمل (قوله كما حرقه أهل اللغة) أي تعريفا يوافق عليه الشرع أخلا بما يأتي في رد الزعم الآتي

ما استثنوه والاستثناء معيار العموم ، ولا يشمل هذا قول ابن الوردي كغيره في السقط فصاعدا لما من من أن هله لا يسمى سقطا خلافا للشيخ في فتاويه ، وزعم أن ذلك لا يحمى وأنه يمتنع حمله على أنه لا يساه لفة غير صحيح ، وقد علم ما قررناه استواء هذا الحكم بمن علمت حياته المشار إليها بقوله (إن استهل) أى صاح (أو يكى ككبير) فيفسل ويكفن ويصل عليه ويدفن لتيقن موته بعد حياته (وإلا) أى وإن لم يستهل ولم يكف (فإن ظهرت أمارات الحياة كاختلاج) أو تحرك (صلى عليه في الأظهر) لاحتمال حياته بهذه القرينة الدالة عليها وللاحتياط . والثاني لا لعدم تيقنها أما دفنه وخله فواجب قطعاً (وإن لم تظهر) أمارات الحياة (ولم يبلغ أربعة أشهر) أى مائة وعشرين يوماً حد نفع الروح (لم يصل عليه) قطعاً لعدم الأمانة (وكذا إن بانها) أى الأربعة الأشهر التى هى مائة وعشرون يوماً لا يصل عليه وجوبا ولا جوازا (في الأظهر) لعدم ظهور حياته فيجب غسله وتكفينه ودفنه وفارقت الصلاة غيرها بأنه أوسع بابا منها ولأنه لم يثبت له حكم الأحياء في الإرث فكذا في الصلاة عليه ولأن الفصل آكد بدليل أن الكافر يفسل ولا يصل عليه . واعلم أن للسقط أحوالا حاصلها أنه إن لم يظهر فيه خلق آدمى لا يجب فيه شيء . نعم يسن ستره بخرقة ودفنه ، وإن ظهر فيه خلقه ولم تظهر فيه أمارات الحياة وجب فيه ما سوى الصلاة ، أما هي فممتنة كما مر فإن ظهر فيه أمارات الحياة فكالكبير ، ثم الميت إما شهيد أو غيره ، والشهيد إما شهيد الآخرة فقط وهو كل مقتول ظلما أو ميت بنحو بطن كالمستسقى وغيره خلافا لمن قيله بالأول أو طعن أو غرق أو غربة وإن عصى

أى وإن لم يظهر فيه تخطيط ولا غيره حيث علم أنه آدمى (قوله والاستثناء معيار العموم) أى دليل العموم (قوله بمن علمت) أى مع بمن علمت حياته (قوله كاختلاج) أى ولو دون أربعة أشهر إن فرض (قوله كالمستسقى وغيره) قال في شرح التحرير : أو المخلود ، وكتب عليه العلامة الشويرى قال عليه في كلامهم عبد الحق في حاشية المحلى في تنقيح الباب : أو حنذا ، وحمله بعضهم ليشمله الظلم المختصر عليه في كلامهم على ما إذا قتل على غير الكيفية المأذون فيها ، والأوجه حمله على ما إذا سلم نفسه لاستيفاء الحد منه تائباً . أقول : الأقرب أنه شهيد مطلقا سواء زيد على الحد المشروع أو لا سلم نفسه أم لا بدليل ما لو شرق بالخمر ومات أو مات بسبب الولادة من حل الزنا أو نحوهما لأن صور الشهادة لم تنحصر في كونه مظلوما .

[غائلة] عد السيوطى في منظومته المسماة بالثبوت الشهداء الذين لا يثقلون سبعة ، وهم : المقتول في سبيل الله والمرايط والمطعون والبصديق قال شارحه وهو دائم الصلوق والأطفال الذين لم يبلغوا الحلم ومن مات يوم الجمعة أو ليلاً ومن واطب على تبارك الملك في كل ليلة قال شارحه بعد أن فرغ من شرح كلامه فهو لا سبعة شهداء لا يثقلون ، وبني جماعة نالوا مرتبة الشهادة مع كونهم مسئولين وهم نيف وثلاثون من مات بالبطن أو الفوق أو المدم أو بالجانب أو بالجمع بالضم إلى آخر ما ذكره . فجعل رحمه الله المبطون وما ذكره ليسوا من الشهداء لكنهم نالوا مرتبتهم ، وعليه فما معنى كون أولئك السبعة شهداء وكون من عداهم في مرتبتهم وما المراد بالشهادة وقوله أو بالجمع بالضم ؟ قال في المصباح : ومات المرأة بجميع بالضم والكسر إذا ماتت وفى بطنها ولد ، ويقال أيضا لثى ماتت بكراً (قوله أو طعن) وكذا من مات في زمنه وإن لم يطعن له حج . وظاهره وإن لم يكن من نوع

(قوله غير صحيح) أى بل لا يساه شرعا أيضا كما لا يخفى (قوله استواء هذا الحكم) أى حكم من نزل فوق الستة أشهر وقوله بمن علمت حياته: أى بحكم من علمت حياته: أى والصورة أنه نزل دون الستة أشهر: أى وأظهرت أمارات حياته على الأظهر الآتى (قوله كالمستسقى) مثال للنحو ، وقوله خلافا لمن قيله بالأول: يعنى خلافا لمن قيد المبطون الواقع في الأحاديث بمن مات بمرض البطن المتعارف : أى الإسهال وإن كانت عبارته تقتصر عن ذلك

يركوبه البحر أو بغيره كما قاله الزركشى خلافا لمن قيلها بالإباحة أو طلق ولو من حل زنا قياسا على ذلك وإن استثنى الحامل المدكورة ، فأى فرق بينها وبين من ركب البحر ليشرب الخمر ومن سافر آتيا أو ناشرة ، والأوبى في ذلك أن يقال : إن كان الموت معصية كان تسببت في إلقاء الحبل فأتى أو ركب البحر وسير السفينة في وقت لتسير فيه السفن ففرق لم تحصل له الشهادة للمصيان بالسبب المستلزم للمصيان بالمسبب ، وإن لم يكن السبب معصية حصلت الشهادة وإن قارنها معصية لأنه لا تلازم بينهما ، أو عشت بشرط العفة والكتمان كما قبله الزركشى بذلك لخبر فيه موقف على ابن عباس وإن لم يتصور إباحة نكاحها له شرعا ويتعلم وصوله إليها . قال : وإلا فعشت الأمد معصية فكيف يحصل بها درجة الشهادة ، وهو ظاهر في عشت اختياري له منلوحة عن تركه وتعلمد عليه . أما لو فرض حصول عشت اضطراري له بحيث لا منلوحة له عن تركه لم يمنع حصول الشهادة ، إذ لا معصية به حينئذ . وأما شهيد الدنيا فقط فلا يفضل ولا يصل عليه وهو من قتل في قتال الكفار يسببه وقد غل "من الغنمية أو قتل مدبرا أو قاتل رياء أو نحوه . وأما شهيدهما فهو من قتل كذلك لكن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، وحيث أطلق الفقهاء الشهيد انصرف لأحد الآخرين ، وحكما ما ذكره بقوله (ولا يفضل الشهيد ولا يصل عليه) أى يحرمان لما صبح " أنه صلى الله عليه وسلم أمر في قتل أحد بلغتهم بلغاتهم ولم يفسلهم ولم يصل عليهم " ، وفي رواية " ولم يصل " ببناءه للمفعول ، وروى أحمد أنه صلى الله عليه وسلم قال " لا تنسلوهم فإن كل جرح أو كلم أو دم يغوح مسكا يوم القيامة " وحكمة ذلك أيضا إبقاء أثر الشهادة عليهم والتعظيم لهم باستغنائهم عن دعاء القوم ،

المطمئنين بأن كان الطعن في الأطفال أو الأرقاء وهو من غيرهم . قال المناوى في شرح الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم " إن أكثر شهداء أمي لأصحاب القرش " ما نصه : أى الذين يألقون التيام على القراش ولا يهاجرون القراش ويقصدون للغزو ، قال الحكيم : هؤلاء قوم أطمأنت نفوسهم إلى ربهم وشغلوا به عن الدنيا وتمنوا لقاع ، فإذا حضرهم الموت جادوا بأنفسهم طرعا وبلدوها له لئلا يثارا غيبته على محبتها فهم ومن قتل في معركة المشركين سيان ، فينالون منازل الشهداء لأن الشهداء بلدوا أنفسهم ساعة من نهار وهؤلاء بلدوا طول العمر ، ثم قال : تنبيه : علوا من خصائص هذه الأمة أنهم يقضون على فرسهم وهم شهداء عند الله اه . وقوله في شرح الحديث ولا يهاجرون القراش الخ : يعنى أنهم لا يفارقون منازلهم للسفر في تجارة ونحوها بل يلازمون المنازل ينتظرون الغزو (قوله وإن استثنى) أى الزركشى (قوله ففرق لم تحصل له الشهادة) ومنه ما لو صاد حية وهو ليس حاذقا في صيدها ونحو البهلوان إذا لم يكن حاذقا في صنته ، بخلاف الحاذق فيهما فإنه شهيد لعدم تسببه في هلاك نفسه (قوله وهو ممن يتصور إباحة نكاحها له) وفي نسخة وإن لم يتصور إباحة نكاحها له شرعا ويتعلم وصوله إليها كعشق المرد وهى المتمددة (قوله وهو ظاهر في عشت اختياري) قال سم على منبج بعد ما ذكر : والمتمدد عند شيخنا الربلى وغيره عدم الفرق بين المرد وغيرهم حيث كان القرض العفة والكتمان ، بل قال طب و مر : وإن كان السبب المؤدى إلى عشت الأمد اختياري حيث صار اضطراري وحف وكتم ، والله أعلم ، ومعنى العفة : أن لا يكون في نفسه إذا اختل به حصل بينهما فاحشة بل حزمه على أنه وإن خلا به لا يقع منه ذلك ، والكتمان : أن لا يذكرا ما به لأحد ولو بحويه (قوله وقد غل "من الغنمية) أى سرق (قوله فهو من قتل كذلك) أى في قتال الكفار (قوله أمر في قتل أحد بلغتهم) أى وأما من استشهد قبلهم من المسلمين كأهل بدر فالظاهر أنه لم ينقل فيهم عنه فضل ولا علمه ، ولعل حكمة ذلك أن الصحابة كانوا يتقيدون بأمرهم . وأما أحد قلشدة ما حصل للمسلمين فيها ، بإشارة النبي صلى الله عليه وسلم فنقل (قوله فإن كل جرح أو كلم) الظاهر أنه شك من الراوى لأن الكلم هو الجرح بإشارة النبي صلى الله عليه وسلم فنقل (قوله فإن كل جرح أو كلم) الظاهر أنه شك من الراوى لأن الكلم هو الجرح

وفي ذلك حث على الجهاد الذي جبلت النفوس على حب البقاء في الدنيا المنافع لطلبها غالبا ، وليس في ترك الصلاة هلي الأنباء حث لأن مرتبتها لا تنال بالاكساب . وأما خبره أنه صلى الله عليه وسلم خرج فصل على قتل أحد صلواته على الميت ، زاد البخاري « بعد ثمان سنين » فالمراد كما في المجموع دعا لم يكذبه للميت والإجماع يدل له إذ لا يصل على عليه عندنا ، وعند المخالف لا يصل على القبر بعد ثلاثة أيام ، ثم عرف من هذا حكمه بقوله (وهو) أي الشهيد الذي يحرم غسله والصلاة عليه ضابطه أنه كل (من مات) ولو امرأة أو رقيقا أو غير مكلف (في قتال الكفار) أو الكافر الواحد سواء أكانوا أهل حرب أم ردة أم ذمة فصلوا قطع الطريق علينا ونحو ذلك (بسببه) أي القتال ، سواء أقتله كافر أم عاد إليه سهمه أم أصابه سلاح مسلم خطأ لم تردى في هذه أم رفضته ذاهبة فمات أو قتله مسلم باغ استعان به أهل الحرب كما شمله قتال الكفار أم قتله بعض أهل الحرب حال انزاهمهم انزاهما كماها بأن تبهم فكروا عليه قتلوه فكانه قتل في حال القتال أم قتله الكفار صبرا أم انكشف الحرب عنه ولم يعلم سبب

(قوله إذ لا يصل على) أي الشهيد (قوله وهو من مات ولو امرأة) وقع السؤال في الدرس عما لو كان مع المرأة ولد صغير ومات بسبب القتال هل يكون شهيدا أم لا ؟ فأجبت عنه بأن الظاهر الثاني فلا راجع لأنه لم يصدق عليه أنه مات في قتال الكفار بسببه فإن الظاهر من قولهم في قتال الكفار أنه يصدده ولو بخدمة للفرقة أو نحوها (قوله فصلوا قطع الطريق علينا) احتز به عما لو قتل واحد منهم مسلما غيلة (قوله بسببه) أي القتال ، ومنه ما قيل إن الكفار يتخذون خدعة يتوصلون بها إلى قتل المسلمين فيتخلون سرابا تحت الأرض يملأونه بالبارود ، فإذا مر به المسلمون أطلقوا النار فيه فخرجت من عملها وأهلكت المسلمين .

[فائدة] قال ابن الأستاذ : لو كان المقتول في حرب الكفار عاصيا بالخروج فيه نظر عندى . قال : والظاهر أنه شهيد . أما لو كان فارا حيث لا يجوز الفرار فالظاهر أنه ليس بشهيد . في أحكام الآخرة لكنه شهيد في أحكام الدنيا ، وأطال الكلام على ذلك في جواب المسائل الحلبية فلينظر اهـ سم على بهجة في أثناء كلام .

[فرع] قال في تجريد الباب : لو دخل حربى بلاد الإسلام فقاتل مسلما فقتله فهو شهيد قطعاً ، ولو رعى مسلم إلى صيد فأصاب مسلما في حال القتال فليس بشهيد ، قاله القاضى حسين اهـ سم على منج . قال سم على حجج : بى ما لو استعان أهل العدل بكفار قتلوا واحدا من البغاة حال الحرب هل يكون شهيدا ؟ فيه نظر اهـ ، والأقرب أنه شهيد ، ثم رأيت في سم على بهجة التصريح بما قد يؤخذ منه ذلك ، وعبارته قال الناشئ : ويدخل في كلامه : أى الحاروى ما لو استعان الحريون علينا ببغاة فقتل واحد من البغاة واحدا منا عددا لأنه مات في قتال الكفار بسببه ، ويشتمل أن ينظر إلى القتال نفسه ، قاله الأزهري . وأقول : هذا الاحتمال يرده قولهم من أصابه سلاح مسلم خطأ أوعاد إليه سلاحه أو سقط عن فرسه أو رجته دابته لا يفسل ولا يصل عليه اهـ . وبى أيضا ما لو استعان البغاة بالكفار ثم إن واحدا من البغاة قتل واحدا منا فهل يكون شهيدا نظرا لاستعانتهم بكفار أم لا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني فلا راجع . ثم نقل بالدرس عن شرح الفاية لسم التصريح بما قلناه وزيادة ما لو قتل واحد من الكفار واحدا من أهل العدل فإنه يكون شهيدا كما صرح به في الحادى ، وعبارته : ولو استعان الكفار علينا بمسلمين فقتلوا المستعان بهم شهيد لأن هذا قتال كفار ، ولا نظر إلى خصوص القتال أو استعان البغاة علينا بكفار فقتلوا المستعان بهم شهيد دون مقتول البغاة قتله في الحادى عن التفاك ، والفرق بين هذه والتى قبلها أن مقاتلة المسلم في تلك تبع فكان قتله موجبا للشهادة بخلاف هذه اهـ . وبى ما لو شك في كون المقتول هل قتله مسلم أو كافر الأقرب أنه ليس بشهيد (قوله أم أصابه سلاح مسلم خطأ) ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يقصد كائنا فيصبيه

موته وإن لم يكن عليه أثر دم لأن الظاهر أن موته بسبب القتال كما جزأ به . وإنما لم يخرج ذلك على قول الأصل والغالب لأن السبب الظاهر يعمل به ويترك الأصل كما لو رأينا ظلية تبول في الماء فرأيناه متغيرا فإذا تحكمن بنجاسته مع أن الأصل طهارة الماء . ثم أشار إلى الأول من أقسام الشهيد المتقدم ، وهو شهيد الآخرة ، فقال (فإن مات بعد انقضائه) أي القتال بمجرد بقطعه بموته منها وفيه حياة مستقرة فتغير شهيد في الأظهر ، سواء أطل الزمان أم قصر لحياته بعد انقضاء القتال فأشبهه موته بسبب آخر والثاني يلحقه بالميت في القتال . أما لو انقضى القتال وحركة الخروح فيه حركة مذبح فشهيد جزأ أو توقعت حياته فليس شهيد جزأ (أو) مات عادل (في قتال البغاة) له (فتغير شهيد في الأظهر) لأنه قتل مسلم فأشبهه المقتول في غير القتال ، وقد غسلت أسنانه بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه ابنا عبد الله بن الزبير ولم ينكر عليها أحد . والثاني نعم لأنه كالمقتول في معركة الكفار (وكذا) لو مات (في القتال لابسبه) أي القتال كونه بمرض أو فجأة أو قتل مسلم عمدا فتغير شهيد (على المذهب) لأن الأصل وجوب الغسل والصلاة عليه خالفا فيما إذا مات بسبب من أسباب القتال تغريبا للناس فيه فيبقى من عداه على الأصل . والشهيد فعيل بمعنى مفعول ، سمى بذلك لأن الله ورسوله شهدا له بالجنة ولأنه يبعث وله شاهد بقتله إذ يبعث وجرحه يتفجر دما ولأن ملائكة الرحمة يشهدونه فيقبضون روحه ، وقيل لأنه شهيد في وجه موته في قتال الكفار (ولو استشهد جنب) أو نحوه كحائض ونفساء (فالأصح أنه لا يغسل) كغيره « لأن حنظلة بن الراهب قتل يوم أحد وهو جنب ، ولم يغسله النبي صلى الله عليه وسلم وقال : رأيت الملائكة تغسله » فلو كان واجبا لم يسقط إلا بفعلنا ولأنه طهر عن حدث فسقط بالشهادة كغسل الميت فيحرم ، إذ لا قاتل بالغسل والوجوب والتحريم وقد اتفق الأول فثبت الثاني ، ومقابل الأصح يغسل لأن الشهادة إنما تؤثر في غسل وجب بالموت ، وهنا الغسل كان واجبا قبله ، وأجاب الأول بما مر (و) الأصح أنه : أي الشهيد (تزال) وجوبا (نجاسة غير الدم) المتعلق بالشهادة وإن حصل بسبب الشهادة كبول خرج بسبب القتل وسواء في إلزائها أدى إلى إلزائه دمه الحاصل بسببها أو لا لأنه ليس من أثر العبادة ، وظاهر أن المراد النجس الغير المغفور عنه . أما دمه فتحرم إلزائه لإطلاق الهوى عن غسل الشهيد ولأنه أثر عبادة ، وإنما لم تحرم إلزائه الخلوفا من الصائم مع أنه أثر عبادة لأنه الموت على نفسه بخلافه هنا ، حتى لو فرض أن غيره أزاله بغير إذنه حرم عليه ذلك ، وقد مررت الإشارة للملك في باب الوضوء .

أولا ولا مانع منه (قوله لأنه قتل مسلم) يؤخذ منه أنه لو قتل كافر استعانوا به كان شهيدا وبه صرح جيع ، وقد تقدم ذلك عن الناشئ (قوله فلو كان واجبا لم يسقط) قد تمنع هذه الملازمة اهـ على ما بهجة : أي ويقال المداير على مجرد غسله وإن لم يكن بفعلنا (قوله النجس الغير المغفور عنه) أي أما هو فتحرم إلزائه إن أدت إلى إلزائه الدم (قوله أما دمه) أي الخارج من المقتول نفسه ، بخلاف الحاصل عليه من غيره فإنه يزال كما هو ظاهر أهلنا من قولهم في حكمة تسميته شهيدا لأن له شاهدا بقتله وهو دمه لأنه يبعث وجرحه يتفجر دما (قوله لأنه الموت على نفسه) تقدم ما يصرح بالفرق في قوله : وإن حصل بسبب الشهادة النج (قوله أن غيره أزاله) أي الخلوفا

(قوله يقطع بموته منها) قيد به لأنه محل الخلاف (قوله وحركة الخروح فيه حركة مذبح) محترز قوله وفيه حياة مستقرة ، وقوله أو توقعت حياته محترز قوله يقطع بموته منها على طريق اللطف والنشر المشوش . والحاصل أن المذبح إما أن تكون حركته حركة مذبح فهو شهيد جزأ ، وإما أن تكون فيه حياة مستقرة ثم هلأ إما أن يقطع بموته من الجراحة كأن قطعت أمعاؤه فهو شهيد في الأظهر ، وإما أن لا يقطع بموته منها بل يتوقف

والثاني لا تزال لإطلاق النبي عن غسل الشهيد فإن حصل بسببها نجاسة غير الدم فهل لما حكمه لأنها من أثر الشهادة أو يفرق بأن المشهود له بالفضل الدم فقط ولأن نجاسته أخف ؟ في كلامهم ما يشبه الثاني والثاني أقرب (ويكتفى) الشهيد استحباباً (في ثيابه المملوطة بالدم) لخبر جابر أنه قال « رى رجلاً يسهم في صدره أو حلقه فمات فأدريج في ثيابه كما هو ونحن مع النبي صلى الله عليه وسلم » والمراد ثيابه التي مات فيها واعتد لبسها غالباً وإن لم تكن مملوطة بالدم لكن المملوطة به أولى كما في المجموع ، والتقيد في كلام المصنف كأصله بالمملوطة لبيان الأكمل ، وعلم مما تقرر عدم وجوب تكفينه فيها كسائر الموتى ، وفارق الفصل بإبقاء أثر الشهادة على البدن والصلاة عليه بإكرامه والإشعار باستغفائه عن الدعاء (فإن لم يكن ثوبه سابقاً) أي ماتوا لجميع بدنه (تم) وجوب بناء على أن ما سوى العورة حتى للميت لا يسقط بإسقاطه ، ولو أراد بعض الورثة نزعها وامتنع الباقيون أجيب الممتنعون كما هو قضية كلامهم كما لو قال بعضهم نكفنه في ثوب وامتنع الباقيون ، ويسن نزع آلة الحرب عنه كلرع ، وكلنا كل ما لا يعتاد لبسه للميت غالباً كخف وفروة وجبة مشوة كسائر الموتى ، نعم يظهر أن عمله حيث كان مملوكاً له ورضى به الوارث المطلق التصرف وإلا وجب نزعها .

(قوله أو يفرق بأن المشهود له الخ) معتمد قوله واعتد لبسها) أي وإن لم تكن بيضا إبقاء لأثر الشهادة ، وعليه لحل سن التكفين في الأبيض حيث لم يعارضه ما يقتضى خلافه (قوله ويسن نزع آلة الحرب) أي ولو فرض أنه يعدل لزاره لا الصقات إليه لورود الأمر به (قوله ما لا يعتاد لبسه للميت) المراد ما لا يعتاد التكفين فيه .

حياته فغير شهيد جزماً (قوله فإن حصل بسببها نجاسة غير الدم الخ) تقدم حكم هذا في كلامه قريباً من غير تردد .

تم الجزء الثاني ، يليه الجزء الثالث ، وأوله :

فصل في دفن الميت وما يتعلق به

فهرس

الجزء الثاني

من نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج وحواشيا

صفحة	صفحة
٢٩	٣ باب شروط الصلاة
٣١	٥ من شروط الصلاة ستر العورة عن العيون
٣٧	٦ بيان عورة الرجل والأمة في الصلاة
كلب	٧ ماعورة الحرة في الصلاة ؟
٣٤	٨ شرط ساتر العورة
٣٥	٩ الأصح وجوب التطين على فاقد الثوب
ومكروهاها	١٠ للمصل ستر بعض عورته بيده في الأصح
٣٥	١١ ما الذي يقدم من السواتين إذا لم يجد ساترا يكتفيهما
٣٧	١٤ من شروط الصلاة الطهارة من المحدث
والنفخ إن ظهر به حرقان بطلت وإلا فلا	١٦ ومنها طهارة التنجس في الثوب والبدن والمكان
٣٩	١٧ لو اشته به طاهر ونجس اجتهد فيهما للصلاة
٤١	١٩ لا تصح صلاة ملاق بعض لباسه نجاسة وإن لم
٤٢	يتحرك بمركته
قراءة لم تبطل وإلا بطلت	٢١ لو وصل عظمه بنجس من العظم لفقد الطاهر
٤٤	فعدود
٤٧	٢٥ يعني عن أثر حمل استجماره
في الأصح	٢٦ لو حمل مستجمرا بطلت صلاته في الأصح
٤٧	٢٧ طين الشارع المتيقن نجاسته يعني منه عما يتعلم
المراة	الاحتراز عنه غالبا

مصحفة

- ٥٠ الكثرة والقلة بالعرف
٥٠ تبطل الصلاة بالوئبة الفاشحة لا الحركات الخفيفة
٥١ سهو الفعل المبطل كعمده في الأصح
٥٢ تبطل الصلاة بقليل الأكل إلا أن يكون ناسيا أو جاهلا
٥٣ يسن للمصل إلى جدار أو سارية أو نحو ذلك دفع المار
٥٤ الصحيح تحريم المرور بين المصل وبين ستره
٥٧ يكره الالتفات في الصلاة وباقى مكروهات الصلاة
٦٥ باب في بيان سبب سجود السهو وأحكامه
٧١ تطويل الركن القصير يبطل عمده الصلاة في الأصح
٧٣ الصور المستثناة من قولهم مالا يبطل عمله لاجتماع لسهو
٧٤ لو نسي التشهد الأول فذكره بعد انتصابه لم يعد له النخ
٧٥ للمأموم العود لمناجاة إمامه في الأصح
٧٧ لو تذكر المصل التشهد الأول قبل انتصابه عاد ويسجد لسهو
٧٨ لو نسي قنوتاً فذكره في سجوده لم يعد له
٧٩ لو شك أصل ثلاثاً أم أربعاً أتى بركعة
٨٠ الأصح أنه يسجد وإن زال شكه قبل سلامه
٨١ لو شك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر على المشهور
٨٤ سهو المأموم حال قنوته بحمله إمامه
٨٥ سهو بعد سلامه لا يحمله الإمام

مصحفة

- ٨٩ الجديده أن محل سجود السهو بين تشهديه وسلامه
٩٢ باب في سجود التلاوة والشكر
١٠٢ صيغة الشكر لا تدخل الصلاة وإنما تسن لمجوع نعمة الخ
١٠٥ باب في صلاة النفل
١٠٧ صلاة النفل قسمان : قسم لائسن فيه الجماعة ومنه رواتب الفرائض
١١١ ومنه الوتر إلا في النصف الثاني من رمضان
١١٦ ومنه الضحى
١١٨ ومنه تحية المسجد
١٢١ لوفات النفل الموقت ندب قضائه في الأظهر، وذكر أنواع من النفل الذي لا تشرع فيه الجماعة
١٢٤ القسم الذي تسن فيه الجماعة كالعيد والكسوف والاستسقاء
١٢٥ الأصح تفصيل الراتبة على التراخي وأن الجماعة تسن في التراخي
١٢٨ لاحصر للنفل المطلق
١٣٠ النفل المطلق بالليل أفضل منه بالنهار
١٣١ يسن التهجد ويكره قيام كل الليل دائماً
١٣٣ كتاب صلاة الجماعة وأحكامها
١٣٣ الجماعة في الفرائض غير الجمعة سنة مؤكدة
١٣٥ الأصح المنصوص أن الجماعة فرض كتابية ، وقيل فرض عين
١٣٩ الجماعة في المسجد لغير المرأة والخنثى أفضل
١٤١ ماكثر جمعه أفضل مما قل جمعه
١٤٤ إدراك تكبيرة الإحرام مع الإمام فضيلة
١٤٥ الصحيح إدراك فضيلة الجماعة ما لم يسلم الإمام

مجلد

- ١٤٥ يندب للإمام التطييف مع فعل الأبعاد والهيئات
- ١٤٦ يكره للإمام التطويل ليلحق آخرون
- ١٤٩ يسن المصلي مكثوبة وحمله وكذا جماعة في الأصح لإعادتها مع جماعة
- ١٥٥ الأصح أن ينوي بالثانية الفرض الأعذار المبيحة لترك الجماعة
- ١٦٢ فصل في صفة الأئمة وملتقاتها
- ١٦٧ من تصح القدوة به ومن لاتصح
- ١٧٥ لو بان إمامه امرأة أو كافرا وجبت الإعادة ، لا إن بان جنبا أو ذا نجاسة خفية
- ١٧٩ لو اقتدى بخفى فبان رجلا لم يسقط القضاء في الأظهر
- ١٧٩ من الأولى بالإمامة ؟
- ١٨٦ فصل في بعض شروط القدوة وكثير من آدابها وبعض مكروهاها
- ١٩٦ يكره وقوف المأموم فردا عن صف من جنسه
- ١٩٨ يشترط علم المأموم بانتقالات الإمام
- ٢٠٠ لو كان الإمام والمأموم بفناء شرط أن لايزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع
- ٢٠١ لا يضر في الحيلولة الشارع المطروق والنهر الموج إلى سباحة على الصحيح
- ٢٠٥ يكره ارتفاع المأموم على إمامه وعكسه إلا لحاجة
- ٢٠٦ لا يقوم من أراد الاقتداء حتى يفرغ المؤذن من الإقامة
- ٢٠٨ فصل في بعض شروط القدوة أيضا
- ٢١٠ لا يجب تعيين الإمام ، فإن عينه وأخطأ بطلت صلاته

مجلد

- ٢١١ لا يشترط للإمام في غير الجمعة نية الإمام والجماعة
- ٢١٣ من شروط صحة القدوة توافق نظم صلاتيهما في الأفعال الظاهرة
- ٢١٨ إن اختلفت صلاتيهما في الأفعال لم يصح الاقتداء على الصحيح
- ٢٢٠ فصل في بعض شروط القدوة أيضا
- ٢٢٣ لو تخلف المأموم عن الإمام بركنين فعليين فإن لم يكن عذر بطلت صلاته
- ٢٢٦ لو لم يتم المأموم الفاعلة لشغله بدعاء الافتتاح مثلا فعلمور في تخلفه لإتمامها
- ٢٣٠ لو سبق إمامه بالتحريم لم تنعقد صلاته
- ٢٣٣ فصل في زوال القدوة وإيجابها وإدراك المسبوق الركعة وأول صلاته وما يتبع ذلك
- ٢٣٦ لو أحرز مفردا ثم نوى القدوة في خلال صلاته جاز في الأظهر
- ٢٤١ لو أدرك ركعة من المغرب مع الإمام فشهد في ثانيته
- ٢٤٤ الأصح أن من أدرك الإمام في سجدة لم يكبر للانتقال إليها
- ٢٤٦ باب كيفية صلاة المسافر
- ٢٤٧ إنما تقصر رباعية مؤداة في السفر الطويل المباح
- ٢٤٩ من سافر من بلدة لها سور فأول سفره مجاوزة سورها
- ٢٥١ أول سفر ساكني انخيام مجاوزة الحلة
- ٢٥٤ لو نوى إقامة أربعة أيام بموضع انقطع سفره بوصوله لذلك الموضع
- ٢٥٧ فصل في شروط التقصر وتوابعها

مصحفة

- ٢٦١ لو كان المقصده طريقان طويل وقصير فسلك الطويل لفرض قصر وإلا فلا
- ٢٦٢ من قصد سفرا طويلا فسار ثم نوى رجوعا انقطع سفره بمجرد نيته
- ٢٦٥ لو أنشأ سفرا مباحا ثم جعله معصية فلا ترخص له في الأصح
- ٢٦٥ من شروط القصر أن لا يقتلنى بمتم
- ٢٦٩ من شروط القصر نية القصر أو ما في معناه في الإحرام
- ٢٧٢ فصل في الجمع بين الصلاتين
- ٢٧٤ شروط جمع التقديم
- ٢٧٨ شروط جمع التأخير
- ٢٨٠ يجوز الجمع بالمطر تقدما بشروط
- ٢٨٢ باب صلاة الجمعة
- ٢٩٥ شروط صحة الجمعة
- ٣١١ تصح الجمعة خلف العبد والصبي والمسافر في الأظهر
- ٣١١ الكلام على خطبتي الجمعة وأركانها وشروطها ومستوناتها

مصحفة

- ٣٢٨ فصل في الأغسال المستحبة في الجمعة وغيرها وما يذكر معها
- ٣٣٤ مايسن لمن يريد حضور الجمعة
- ٣٤٥ فصل في بيان ما يحصل به إدراك الجمعة وما لا تترك به، وجواز الاستخلاف وعدمه، وما يجوز للمحرم وما يمتنع من ذلك
- ٣٥٧ باب كيفية صلاة الخوف
- ٣٧٣ فصل فيما يجوز لبسه للرجال وما لا يجوز
- ٣٨٥ باب صلاة العيدين
- ٣٩٧ فصل في التكبير المرسى والمقيد
- ٤٠٢ باب صلاة الكسوفين
- ٤١٣ باب صلاة الاستسقاء
- ٤٢٨ باب في حكم تارك الصلاة
- ٤٣٢ كتاب الجنائز
- ٤٤٢ لاجنب نية الغاسل الغسل في الأصح
- ٤٤٣ كيفية غسل الميت
- ٤٤٨ من يجوز له أن يباشر الغسل ومن لا يجوز له
- ٤٥٥ فصل في تكفين الميت وحمله وتوابعهما
- ٤٦٨ فصل في الصلاة على الميت المسلم غير الشهيد
- ٤٨٧ فرع في بيان الأولى بالصلاة على الميت

